

١٠٤

حاشية المباحي على

شرح ابن عثيل

السباعي

٢٠٥
١٣٥

٤١٥
ج ٠ س

حاشية السباعي على شرح ابن عقيل ، لابن أبي السعود ،

محمد بن صالح - ١٢٦٨ هـ . بخط عبد الكريم أحمد الطوى
سنة ١٢٥٨ هـ .

ج ١ (٦١٢ ق) ٢١ س ٥٢٢ × ١٦ سم

نسخة وسط خطها نسخ معتاد .

١٠٤

الاعلام ٧ : ٣٤ ، معجم المؤلفين ١٠ : ٨٢

١ - النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - حاشية على شرح

ابن عقيل على الفية ابن مالك .

١٧٥٤
١٤١٧ / ١٨١٢

١٠٤

حاشية المباحي على

شرح ابن عثيل

السباعي

٢٠٥
١٣٥

٤١٥
ج ٠ س

حاشية السباعي على شرح ابن عقيل ، لابن أبي السعود ،

محمد بن صالح - ١٢٦٨ هـ . بخط عبد الكريم أحمد الطوى
سنة ١٢٥٨ هـ .

ج ١ (٦١٢ ق) ٢١ س ٥٢٢ × ١٦ سم

نسخة وسط خطها نسخ معتاد .

١٠٤

الاعلام ٧ : ٣٤ ، معجم المؤلفين ١٠ : ٨٢

١ - النحو ، اللغة العربية ١ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - حاشية على شرح

ابن عقيل على الفية ابن مالك .

١٧٥٤
١٤١٧ / ١٨١٢

كان يفتق

عليه



كان كل حال فوسما

هذه حواشي عليه

لثلاثة المحتيقين

سيد محمد أبي

السباي المصري

العلامة الامام

والدين الامام محمد

عقيل بن النسيم

الامام محمد

ابن مالك

مقدم

الشيخ

الشيخ

ليس الله والباحرف جر واسم مجرور بالباء واللفظ
 الجلالة مصابى اليه والرحمن والرحيم صفتان له والجار
 والمجرور محل نصب مفعول لفعل محذوف لان كل جار
 ومجرور في كلام يكون في محل نصب الا في مسلماتين
 فيما اذا وقع على القول بذلك وفيما اذا وقع نائبا
 فاعل فيكون من نوعا فيهما وتقدر الفعل المحذوف في
 ان قلت لم يقل اقول بذلك قال والتقت من
 التكلم للفيضية مع ان المقام مقام تكلم لا مقام فيضية
 قلت فيه التفتات حيث انتقل من التكلم
 الفعلية وهو حائز ان قلت لم عبر بالماضي
 استغنى سبق التانيث مع ان قوله بعد واستغنى
 سناقا لتذكر راجيب بانه نزل ما يحصل منزلة الحاصد

جامع

بجامع التحق على طريقة النحويين
 اقال فهو مستعمل في حقيقة لا مجازة وانما
 التزويل وحده او شبه القول في الاستغنى
 الماضي والمتعار لفظ الماضي للمستعمل في
 قال بمعنى يقول فهو مستعمل في مجازة وهو في الماضي
 ومحمد فاعل والضمير متبدا وابت خبر ومحمد مضاف
 اليه ومحمد لهم المؤلف وما لك لهم خبره والماضي له
 لشبهة به والا فاسم راديه بعد اسمه وهو كذا اسمه
 وان كان الغالب عدم ذكر المؤلفين لا سلكه فافان
 الربا قصدا للقبال على تاليقه والاعت به لانه كان
 مشهورا بعلم العربية وغيرها خصوصا تلقى من
 النحوي ونحوه ونسب لجهده ولم ينسب اليه لاجل
 تميزه ايضا عن غيره من السمينين هذه الاسماء
 وقوله احمد فعل مضارع وفاعله مستر وجوبا
 ورب منصوب على التعظيم لا المفعول به تاديبا
 والله يدل او عطف بيان منه وخبر منصوب على
 الحال من رب وما لك مضاف اليه واختار الجملة
 الفعلية على الجملة الاسمية والماضوية لانها تدل على
 التجدد والحدوث بخلاف الاسمية فعلية الدوام منقطعة
 وقوله مصلحتا حال من فاعل احمد مقارنته
 والتقارن في كل شئ بحسبه وعلى الرسول متعلق به

في مقارفة الى لا يظن ان المقارنة في كل شئ
 بحسبه ا ه ع

اللفظية على كون المقاصد تكون كلها
فلما لم يتيسر له ذلك قال ما ذكرنا من ان
المعنى في فيكون المعنى واطلب من الله
اي ان يعطيني اي يقدرني على نظر قصيدة
مقاصد الخوا وحل مقاصد وجميع
فيها وتقتضي ان الاستحسان لا تتعدى الالهي وبمعنى
قال تقتضي معنى وعليه فلا اشكال وكمي الاقدار
اعانة لك بالبين قدرتين القدرة القديمة تاثيرا والحادث
كسبا
تقرب الاقصي من فعل مضارع وفاعله
مستتر جواز تقديمه هي اي الالفية واسناد التقرب
اليها مجاز وانما التقرب هو انه جلد وعز والاقصي
بمعنى الابد فيقول يقرب وهو منصوب بفتحة
تدرة على الالف والحاصل ان المعاني تلك
بمعنى قريب ومعنى بعيد ومعنى ابعد فهي مقربة
بمعنى الابد ويلزم منه تقريبا للبعد بالاولي
ورد ذلك بعضهم بانه لا لزوم وانما فعل التفضيل
ليس على بابه بل الاقصي معنى القاصي اي البعيد
في مقربة للمعنى البعيد ويلزم منه التقريب والتوصف
للبعد واما التقريب فله حاجة للتقريب اليه
وقوله بلفظ الالفية اي بسبب لفظ مؤخر
اي مختص ان قلت الكلام المختص لا تقرب فيه

للمعنى

للمعنى وانما التقريب والتفهم لا يكون الا باللفظ
البسيط قلت هو مغرب اذا كان متقيا
التحليل لا في قوله جاء بعد الله فأكرمته اي عبد الله
المتقدم بخلق فقدره جاء بعده فأكرمته عبد الاجتال
الاعلام في المثال الثاني وقع لغير عبد المتقدم
والاختصار فهم منه المراد دون غيره لكن يقال
التقريب والافادة وقعا بوجه لطف تحقيقه بصفية
لا بد ان الاول ان تكون الالفية مع اي مع لفظ
مختص وقوله وتبسط اي توسع البذل اي السطوع
مختص اي سريع وتبسط فعل مضارع وفاعله
مستتر جواز تقديمه الالفية والبذل ففعل وبتوسع
متعلق بتبسط ومختص بصفة له لان قوله فيما تقدم
بلفظ متعلق بتقرب ومختص بصفة له وفي هذا
استفاد حيث شبه الالفية بانسان يبسط يده
بالفعل وحذف ذكر المشبه به ورمز له بشئ مب
لوازمه وهو الوعد والثناء مع تبسط ترشيح
وتقوية للمتشبه ومعنى وعدا تحصيلها وحفظ
الفاظها مع الممارسة والتأمل لمعانها فاذا حصل
ذكر مع التكرار وسعة العطاء ذكر الشخص والافعة
معان كثيرة عظيمة لا تكاد تحصر والمعنى انها تجعل
المعنى البعيد قريبا وتوسع العطاء في فعاظها ومارسها

المعنى وهو حائز بسبب سبقه اياي سبب تفضيلي
له وهو المفضل لان المتقدم له فضل على المتأخر والآخر
ذلك بعد ما تقدم جبراً خاطر ابن معطي حيث فضل
الفية على الفية بقوله فانية از وقوله مستوجب
خبر ثان لقوله وهو خبر بعد خبر وثنائي بقوله
المستوجب منصوب بفظة مقدرة على ما قبله يا
المستكمل ويا المستكمل مضاف اليه والجملة مفعلة ثنائي
كاشفة انه اريد منه الذكر بخير فقط وان لا يستعمل
الافيه وحده دون الشر وان اريد منه الذكر مطلقاً
ولو بشر كان صفة مخصوصة مخرجة للشر
وانه يقضي ان مستند او جملة يقضي ان يحكم خبر
وبهيات متعلقة بيقض ووافر تحت البسات
ان قلت كان الاولى وافر ان كان مع قلته
قلت كما كان لا لا يعقل كان الجمع والافواه في
جائز ان يحل احد سوا بل ذكر بعضهم ان الاعراض فيه اتفق
بقوله

والمعنى وهو حائز بسبب سبقه اياي سبب تفضيلي
له وهو المفضل لان المتقدم له فضل على المتأخر والآخر
ذلك بعد ما تقدم جبراً خاطر ابن معطي حيث فضل
الفية على الفية بقوله فانية از وقوله مستوجب
خبر ثان لقوله وهو خبر بعد خبر وثنائي بقوله
المستوجب منصوب بفظة مقدرة على ما قبله يا
المستكمل ويا المستكمل مضاف اليه والجملة مفعلة ثنائي
كاشفة انه اريد منه الذكر بخير فقط وان لا يستعمل
الافيه وحده دون الشر وان اريد منه الذكر مطلقاً
ولو بشر كان صفة مخصوصة مخرجة للشر
وانه يقضي ان مستند او جملة يقضي ان يحكم خبر
وبهيات متعلقة بيقض ووافر تحت البسات
ان قلت كان الاولى وافر ان كان مع قلته
قلت كما كان لا لا يعقل كان الجمع والافواه في
جائز ان يحل احد سوا بل ذكر بعضهم ان الاعراض فيه اتفق
بقوله

والمعنى

طريقة غير مختصرة قال بعضهم وكانت الاولى للمم ابدال
 هذا البيت بقوله
 والله يقضي بالرضا والرحمة لي وله وجميع الامم
 لانه لا يقل الى رحمة الله تعالى فالمنا سب ح طلب
 الرحمة والرضا لا اله الا الله في الترجمة
 الكلام لم يبر مبتدا محذوف لكن بعد تقدير مضافين
 وحدهما اصل الكلام هذا باب شرح الكلام قالها
 للتنبيه واما اسم اشارة مبتدا و باب خبر وهو مضاف
 وشرح مضاف اليه وشرح مضاف والكلام مضاف
 اليه فيكون في الاصل مجرورا ثم حذف باب واقام شرح
 مقامه فارتفع ثم حذف شرح واقام الكلام مقامه
 فارتفع ونظير ذلك وقع في القرآن في قوله تعالى
 فبقية من قبضة من اثر الرسول اي اثر حافر قبر
 الرسول فحذف حافر وقبر على التدرج المذكور
 وقوله ما لم يوصول معطوف على الكلام وبتالف
 فعل مضارع وفاعله مسترعايد على الكلام ومنه
 جار ومجرور متعلق ببتالف ان قلت حق الضمير
 يعود على ما لا على الكلام والاتكون الصلة جرت على
 غير من هي له وتح فيجب الابرار للغير المستتر في
 يتالف قلت محل ذلك اذا كانت الصلة جملة
 اسمية لا فعلية وهنا فعلية هكذا ذكر المحشي وهي

طريقة

طريقة من جرحة والصحيح وجوب الابرار مطلقا
 الاولى ان يقول وما يتالف هو منه والصفي هذا
 شرح الكلام وشرح الكلمات التي يتركب الكلام منها
 كلامنا مبتدا ومضاف اليه ونقط خبر ومفيد
 وكما سقم الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدا
 فالكلام عند النحاة مفيد بقيد يتكون لفظا ويكون
 مفيدا فلو كان لفظا غير مفيد كلفظة زيدا او مفيدا
 غير لفظ كالاشارة ونحوها فان يقال له كلام عند هذا
 واخر بقوله نا وهو الضمير اذ مضاف اليه من كلام اللغو
 فان الكلام عند هم كل ما افاد وعن كلام الفقهاء فانه
 عند هم كل ما بطل الصلابة من حرف معناه او حرفين وان
 لم يفهما وعن كلام الشكاين فانه عند هم الصفة القديمة
 الناقية بداهة تعالى قال ابن هشام لا يلزم ذلك اي
 وهو كونه ذكر الصغير لك حترار عما ذكر لان كل مسلم في
 فن لا يفهم المطلق عليه التكلم عليه من غير اصطلاح
 اهله ورد بانه ذكره لان حترار عما ذكر وللمتنبيه على
 اصطلاح غيرهم واسم وفعل ازاوا واخذ
 على الكلام والكلم مبتدا وقوله واحده مبتدأ ثانيا
 وكلمة خبره والجملة خبر عن الكلام وقوله ولم وفعل
 خبر لمبتدا محذوف اي ولم ولم وفعل وحرف لان ثم
 بمعنى الواو ان قلت نقيم الكلمة الواحدة الى الاسم

قوله عن كلام اللغو في اي غير الكلام
 في اصطلاح اللغويين وهذا يقتضي ان
 الكلام هو الذي لا يفهم

قوله شبه استخدام
وتعريف كوا اللفظ
بمعنى واعادة
اللفظ بعينه
بمعنى امر
الو

فعل والحرف لا يصح قلت الضمير عايد عليها باعتبار
لومها وهو القول الصادق على الشكثة لا يصح
باعتبار لفظها فيه شبه استخدام وهذا الاعراب اولي
وان لم يكن جعل الكلم مبتدا والهم وفعل وحرف خبره
لان الاعراب عنه بما ذكر يحتاج لتأويله بمرنه وهي الكلمة
فيصير للمعنى والكلم باعتبار مفرده لهم وفعل امر
وقوله والقول مبتدا وعم فعل ماض وقاعله مستتر
والجمله خبر وهذا على قرائته فعلا ماضيا وتصحيح قرائته
لم تفضل اي اعم او لهم فاعل اي عام فعلى الاول
المفعول محذوف اي عم الشكثة يعني الكلام والهم
والكلمة بمعنى انه يطلق على كل منها قول وعلى قرائته
اسم تفضيل كونها خبر ومتعلقة محذوف اي
اعمر من الشكثة وكذا على قرائته اسم فاعل لكن على
معنى لا يمتد اي عام في الشكثة وفيه ايضا
على هذا المعنى والمعنى الاول حذف الواو مع ما عطف
واعنى عم الشكثة وغيرها او عام في الشكثة
وبغيرها دون المعنى الثاني واعلم ان العموم
والشمول تسمان عموم مطلق ومطلق عموم فالله
الطلق مستلزم لكونه عاما وشاملا للشكثة
وبغيرها بخلاف مطلق عموم لانه تارة يشمل الغير
فيه وتارة لا وما هنا من قبيل الاول فهو شامل

لزبد

لزبد قايم وان قام زيد واللفظة زيد وحذف
وشامل ايضا لفظك م زيد ولا شك انه غير ذلك
لعدم صدق اي واحد منها عليه وتقدم ان اي
الكلم مبتدا والجمله بعده خبر والهم وفعل خبره
محذوف اولي واظهر من جعله مبتدا موحدا في
وفعل خبره ولكن عليه يكون في كلام المعتز
وتأخير وحذف فالتقدم في قوله لهم وفعل وحرف
الواقع خبر عن المبتدا المحذوف والتأخير في قوله
الكلم وكلمة او مبتدا وسوغ الابتداء بها
التنوين اي كونها نوعا من الكلمة وبها جار ومجرور
متعلق بيوم وكل م مبتدآن وسوغ الابتداء به
قصه الحقيقة كما في تمر وتمرة وقد للآيل وجمله
يوم بالبناء للمجهول خبر عن قوله كلام والجمله خبر
عن قوله كلمة والمعنى وكلمة اي لفظها كلام قد
يقصد ويراد بها بمعنى ان الشخص يطلق على الكلام
كلمة كما في قوله تعالى قال رب ارجعون لعلى اعمل صالحا
فيمتنع كذا انها كلمة الاله وكما في قوله صلى الله
عليه وسلم اصدق كلمة قالها الشاعر
الاكل شئ ما خلد الله باطل ان وقوله لا اله الا الله
كلمة الاخلاص فهذا كله كلام اطلق عليه كلمة
الكلام المصطلح عليه اراي المتفق عليه

زهد في الاصطلاح اتفاق طائفة على امر موهوب بينهم
 اطلق انصرف اليهم واخذ اليه هذا من قول المصنف
 في تقدم كل مناهل المراد كل مناهل سائر النخلة
 أي الكلام المصطلح عليه عندنا وقوله عبارة أي
 لفظ كبريه لأن المعبر به غير المعبر عنه فالكلام
 معبر به عن اللفظ لأنه قال كل مناهل اللفظ والمراد
 باللفظ لا بالمعنى اللفظ بمعنى الطرح وهو الفعل
 وعرفوه بأنه الصوت المشتمل على مقطع أي مخرج
 وهذا الحسن من تعريفهم له بقوله الصوت المشتمل
 على بعض الحروف الالهائية لورود واو القطف عليهم
 يلزم فيها التماثل على نفسها لأنها صوت ليس مشتملا
 على حرفين لأن إزادها بخلاف زيد مثل فانه صوت مشتمل
 على حرفين وقوله فائدة حسن السكوت عليها هكذا
 يقتضي أن التعريف ناقص وكلمة السكوت واجب بان
 الفيد عندهم إذا اطلق لا ينصرف إلا للفيد فأيده
 حسن السكوت عليها فإرادته كذلك السكوتين المراد من
 قول الفيد وحسن السكوت يكون اما من التكلم بان
 يكون كلامه تاما لا يحتاج في بيانه وفهم المراد منه الكلام
 آخر بيانه اليه او من السامع بحيث يصير غير منتظر
 منه لكلام آخر يفهم المراد من الكلام السامع له او مناهل
 معافز يد قاييم ونحوه حسن السكوت عليه محله فإ

زيد

زيد وحده فلا يحسن عليه سكوت لفهم المراد من الكلام
 دون الثاني فاللفظ جنس أو أي علم
 ذكر الكلام وقيد بقوله لفظ ويقوله مفيد فأي
 جنس مدخل ومفيد فصل مخرج لأن شأنه ليس
 الإدخال وشأن الفصل الإخراج كما في جوابه اطلق
 وقوله يستل الكلام أي يطلق على أي اللفظ
 ومفيد أخرجه المثل أي فهو فصل وفائدة
 حسن السكوت عليها أخرجه الكلمة هذه يقتضي أنها
 فصل فالفيد مستقل لأن الفيد مستلزم لها
 الثاني ما تقدم من أنه متى اطلق كان المراد منه
 الفيد فائدة حسن السكوت عليها ويجاز بان
 الأحسن أن يقال لا لزوم وإنما افادة بقوله لا تنضم
 فذكر الفيد وذكر فائدة حسن السكوت عليه بقوله
 لا تنضم فصريح بالفيد وأري الفصل الثاني وهو
 فائدة أن المثال وحده نقصان في كلامه
 ولا يتركب الكلام من الهمي اعترض بأنه يتركب
 من فعل والهمي محو ضربت زيدا أو من فعل وكلامه
 لها محو طنت زيدا منطلقا أو من فعل وأربعة لها
 محو علمت عمر زيدا منطلقا ومن جملة القسم وجوابه
 محو واسه لا فعلت كذا ومن جملة الشرط نحو أن قام
 زيدت فالحصر فيما ذكرته ليس بظاهر واجيب

من المصراضا في بالنسبة كما ذكرناه في انه يتركب من
 مع انه المقصود مما ذكر الاسم الاول وما بعده زايده
 لا الخانات اليه اوان المقصود من المصراضا اذ اخرج
 تركب من فاعل او من فاعل وحرف او من المفعول وحرف
 وقوله زيد قائم اعترض جعله هذا مثلا لما تركب من
 المفعول هو مثال لما تركب من ذلك لانه لا يتركب من
 المفعول والمفعول المستقر فيه المفعول لانه المفعول فاعل
 والمفعول الفاعل فيه ضمير واجيب بان الضمير المستقر
 فيه غير منظور اليه بدليل عدم بروزه عنده وثنيت
 فلا اشكال في وصف المثال والتقدير لثبوت انت
 اعلم ان التقدير بمعنى النسيب فادنا قيل تقديره
 كذا قال معنى تبيينه فاستغني بالمثال ان اعترض
 بان جعله مثلا يقتضي ان خارج عن التعريف وليس
 من جملة واجيب بانه لا يقتضا ولا لزوم كما ذكرنا
 يصح كونه مثلا وهو من جملة فكل مسمى صحيح ولا
 مانع وهو في اللغة انما هي الكلمة عند اللغويين
 لم يكلمها يتكلم اي يتلفظ به افا داولا فادارة
 ونحوها عندهم ليست كلاما لفظ فمع تسمي
 كلاما عندهم مجازا والكلمة المسمى من اجزاء
 ان الاقسام عندهم تلك التي المسمى والجمع وجمع
 والمسمى الجنس قسمان جمعي وافرادي فاسم الجنس يطلق

وقد راجع
 في من جملة التعريف وجعله ثانيا
 في اذهابه والتقدير منه فذكرنا
 في مقدم ان قوله في ان

على الحقيقة والمأهية سواء كان جمعي وهو مادون
 على تلك ثمة كقوله وتمش او افرادي كاء وتراب وهو
 الذي يصدق على القليل والكثير ولا واحد له من
 لفظه اي لا يفرده منه واسمه الجمع هو مادون
 افراده كدلالة التحل على اجزائه كقوله ورطه فانه
 دل على الاشخاص بمجموعة كانه حصدا دل على اجزائه
 مجموعة والجمع مادون على افراده كدلالة تكرار الواحد
 عرف العطف نحو قوله كذا الرزيد وفانه دل على
 افراده وهو رزيد ورزيد ورزيد كدلالة تكرار الواحد
 اي المفرد عرف العطف وهو جازيد ورزيد ورزيد
 لانها اذ دل على معنى في نفسها اي بسبب
 نفسها في سببية غير مقترنة بزمان في الاسم
 وذلك كقوله زيد فانه دل على معنى بنفسه وهو
 الذات ولم يقترت باحد الأزمنة انما ثمة ان قلت
 يرد على ذلك انهم وعد فان كل منهما اقترن بزمان
 مع انهما هما لانهما يقتضيان انهما افعال قلت لا اقتران
 لهما بالزمان لان معنى الاقتران ان الدلالة عليه وعلى
 غيره وهذا دلالات عليه فقط فاما لهما ان قلت
 يرد ضارب فانه لم يفاعل مع انه مقترن بزمان قلت
 هذا خارج بزيادة قيد وضعا لانه اقترانه به عارض
 وهذا لا يخرج عن كونه لهما لان النظور اليه في



الموضع والواضع وضعه بنيرانه وان افترت
ان كضرب لاء الضرب لا بد له من زمن يقع فيه
الفعل وهذا يقتضي ان ضارب فعل لا قترانه
بالزمان مع انه لم واجيب بانه خارج بقيد وضما
فانما امراد ان التعريف لا تقدم نظيره في الاسم
فالقول عليه فيهما الوضع وح فلا اثر لشي مما ذكر
على ما في التعريفين اه وان لم تدل على معنى
في نفسها اي بها بل في غيرها كبا الجر ومن الجارة
وبغيرها من الحروف الجارة فهي كحرف كقولك ان
قام زيد هذا الكلام لا فائدة فيه فان حذفته ان
كان مفيدا لانه يصير قام زيد ولا شك ان هذا مفيد
وبذكره يكثر فيقال اي شيء ان زدت فيه نقص معناه
وان قد منه زاد معناه هو هذا المثال المذكور اه
والكلمة انما اعلم ان كل من الكلام والكلم
يقال له لفظ فاما دلان في قوله هي اللفظ الموضوع
فان كل منهما يقال له لفظ موضوع لمعنى
فاحتاج لان يقيد هابقيدينا وهما قوله لمعنى واخرج
بان ان الكلام والكلم لانه وان كان كل منهما يطلق
عليه لفظ الا انه ليس موضوعا لمعنى مفرد بل لمعنى
مركب وهو شئ القيام زيد ان قلت اننا في الكلمة
للوحدة والتعريف لا يكون الا الحقيقة لا للفرد منها

وانت

وانت عرفت الكلمة التي هي فرد من افراد تلك الحقيقة
كل في حيوان ناطق فانه تعريف الحقيقة الانسان لا فرد
منه وهو زيد مثلا واجيب بان كون المثال
للوحدة ليس بلام لازم حتى يرد ما ذكر بل هي لتأني
لفظ كلمة وايضا لا مانع من تعريف الفرد بزيد
الحقيقة فتقول الانسان حيوان ناطق وزيد حيوان
وهكذا والمراد انه يقع ان معنى الابقاء لا يلاق
عند الحمل اي الاخبار فتقول زيد قائم قول ان قام
زيد قول وليس نفس لفظ الكلام والكلم هو الخبر
عنه بل هو لهما وهو ما ذكر وزعم بعضهم ان
الاجل اي الكثير والغالب استعماله اي القول في
الفرد اي فيكون استعماله في غيره على هذا وهو الكلام
والكلم قليل قد يقصد بها الكلام اي يظلف
ويراد بها الكلام اي يطلقها الشخص ويريد بها كما في
قوله لا اله الا الله كلمة الاخلاص فاطلقوا على
لا اله الا الله الذي هو كل كلمة وميت كلمة الاخلاص
لانها تخلص صاحبها من العذاب او تخلصه من الكفر
اي الاسلام وقد يجمع الكلام والكلم في الصدف
اي الحمل يعني الاخبار بان تجعل الكلام والكلم
خبر عت قولك ان قام زيد فتقول ان قام
زيد فتكلم وكلم لا في مثال الشئ وتقول زيد قائم

ص

وان قام زيد كلم فعلى هذا يكون بين الكلام
 اسم الفاعل والخصوص الوجهي مجتمعان في مادة
 المثال الاول ويغرد الكلام عنه في المثال الثاني ويغرد
 الكلام عنه في المثال الثالث اهـ بالجاء والتنوين
 في المثال اعرابه ان قوله تميز مبتدأ ولا سم
 جازر ومجرور متعلق به وحصل فعل ماض وفاعله
 مسطرة فية جواز اعرابه على تميز وبالجاء وما عطف
 عليه متعلق بحصل فيصير المعنى تميز لك سر عن
 قسيمه الفعل والحرف حصل بالجاء والتنوين الخ والوار
 في الاربعة المطبوعة بمعنى او والا لا يقتضي ان
 الاسم لا يعرف كونه اسما الا باجتماعها جميعها فيه
 وكانت الفعل والحرف قسيمين لك سر لان كلا يطلق
 عليه كلمة وهي افراد لها بدليل تقسيمها الى اثنان
 فيما تقدم عند قول المصنف كلمة وهي اسم وفعل
 لزوم فوالجواب انه انكسرة التي تلحق اخر الاسم
 عند دخول عامل الجاء ان قلت اخذ المعرف في
 التعريف ممنوع لما يلزم عليه من الدور وانت اخذت
 المعرف وهو الجاء في التعريف وجعلته جزامه حيث
 قلت عند دخول عامل الجاء فالمعرف متوقف على
 على التعريف والتعريف متوقف عليه لانه من جملة
 فيلزم الدور واجيب بان هذا تعريف لفظي عميق

انه

٩

انه يخاطب به من كان يعرف الجاء يعرف التعريف ويجعل
 ان هذا التعريف لهذا الجاء المعلوم له فامضت الجهة راتق
 الدور لانه لا يوجد الا اذا كانت الجهة واحدة اهـ
 والتنوين في اللفظة ماخوذة من نون الكلمة الحقيقية
 وفي الاصطلاح نون كائنة رابعة تلحق اخر الاسم فظا
 لا خطأ الغير يؤكد فخرج بقوله تلحق الاخر من نون ضعيف
 الاولى ويقوله لفظا لا خطا من نون رعد ونون
 لغير تأكيد ما اذا كانت للتوكيد كما في نون لنسفت
 والنداء اي وهو الدعا بيا او احدي اخواتها اي
 طلب الاقبال بها او بالصيغة وال يعني الالف واللام
 ويسند اي يعرف الاسم باسمه فالكلام مسند
 اليه ويرف بالمسند فزيد مسند اليه وقائم مسند وهو
 الذي دنا على ان زيد المرفق له حاجة الى تأويله
 بالمسند اليه لانه الذي عكسه على الاسم هو المسند
 لا المسند اليه والخاص اصل ان الخمسة المذكورة
 علامة على كون الكلمة لفظا فاد اوجدت كلمة فيها واحد
 من الخمسة وهي الجاء والتنوين او الالف واللام
 او المسند علمت انها اسم لا فعل ولا حرف اهـ علام
 الاسم اي خواصه فالمراد بالعلامة الخاصة واعلم
 ان عندهم خاصة وقرينة فالتعريف مطرد متفلس
 والخاصة مطردة غير متفلسة فمعنى الاطراد انه معي

ووجد التعريف وجد المرف والافكاس انه متى انتفى
ام تعريف انتفى المرف وذكر كميوان ناطقة فهذا تعريف
وجد المرف وهو انسان ومتى انتفى انتفى الحرف
في فرك حمارنا هق فلما انتفى عنه التعريف المتقدم
لان ان انتفى عنه المرف وهو ان بخلاف الخاصة
مطردة اذا وجدت وجد المرف لا منفكة بمعنى انها
اذا انتفت لا يتبقى المرف فيوجد الاسم بدونها ففرق
بينها وبين التعريف كما قلنا لانه في الافكاس دون
الاطراد ان قلت علامات جمع فيقتضي ان
لمتفرق العلامات الخاصة بالاسم وذكر جميعها مع ان
لك اسم علامات كثيرة غير الحجة التي ذكرها واجيب
بان قوله في هذا البيت مانع من ذلك ويعني لان المراد
بقوله علامات العلامات التي ذكرت في البيت فلا
ينافي ان هناك علامات غيرها لم يذكرها وهو
يشمل الجربا الحرف والاضافة اي وبلاضافة فهو ما بعده
معروفان على قوله بالجروا فيها للسببية اي وبسبب
الاضافة وبسبب التبعية وهذا على القول المتقدم ان
الجربا المضاف اليه المضاف والجربا المتتابع هو الجربا المتتابع
بسبب ما ذكر في مثال اسم الذي مثل به الامور
الكلية ففلكم مجرور بالباء وزيد مجرور بالالفلام وكذا
الفاضل مجرور به ايضا واما على القول الضعيف

وجد

فالجربا

فالجربا ففلكم الجربا لزيد الاضافة نفسها والجربا
لفلكم ففلكم لزيد ويرد بان كلامنا معنى من
المعاني والمعامل عند الحاجة لا بد وان تكون لفظة
وان تجعل الباء للسببية لا تقم فيكون الله جربا على
القول المتقدم لا على هذا القول الضعيف
وهو امثل من قول غيره حرف الجربا هذه
يتناول القول بعضهم الاولي تغيير غيره حرف الجربا
بعض الاسماء الا يعرف الجربا كعلي ونحوها فنقول
نزلت من على السطح مثل اي من فوقه وهكذا
سابق ولا يرد دخول على حرف كقولك مجتهد من ان
تضرب لان الحكم في لم صريح لا مؤول على انه ليس
في الحقيقة داخل على الحرف بل على لم لانه مؤول
بمصدر تقديره مجتهد من حرفك زيدا وعلى كل حال
فتغييره هنا بالجربا اولى من تغيير غيره حرف الجربا
لما علمت من قوله ما ذكرناه تنوين التكمين وسمي
تنوين الصرف وتنوين التكمين وهذا وضعه الواضع
ليدل على الكلمة التي يوجد فيها متمكنة في باب الاسمية
لم تنسج الحرف فتبني ولا الفعل فتنبع من الصرف
فاضافة الي التكمين ح من اضافة الدال للمؤول اي
التنوين الدال على التكمين اي كونه الاسمية متمكنة في
باب الاسمية الي آخر ما ذكر كزيد ورجل فالتنوين

بها تنوين تمكين وقال بعضهم التنوين في رجل تنوين
 غير لان رجلا نكرة ويرد عليه ان تنوينه في حال
 منه علما على شخص لم يزل ولو كان تنوين فكل
 من عند التسمية به فيجب بانه زال وخلفه تنوين
 فتنوين التذكير الذي كان فيه قبل جعله علما
 زال بحرف العلمية وخلفه تنوين التمكين ويكون الجمع
 بين القولين بانه يسمى تنوين تمكين للكونه منصرفا
 اي مذكورا ويسمى تنوين تذكير لكونه نكرة وهذا الخلاف
 والجمع خاصان بما قبل جعله علما واما بعده فالتنوين
 الذي فيه تنوين تمكين بالاتفاق الاجمع الموت
 السالم المستثنى من قول الاسماء العربية لدخولها فيها
 وتنوين التذكير وهو الاصح لكما المبني
 اي بعضها وهو نكرة ما ختم بويه كيبويه والما
 الانفعال كصه واسم الصوت كفاق للغراب فرقا بين
 معرفتها ونكرتها فانون منها كاء نكرة وما لم ينون كان
 معرفة وحاصلا ذلك ان كل اسم ختم بويه ونونته
 كان نكرة يشمل جميع الافراد السماة به وان لم تنون
 كان معرفة وخاصة بالتحص الذي اردته لايتناول
 غيره وكذا لم الفعل كصه فانك اذا اردت ان تكون
 عن كل كلام نونته وان لم ترد ذكر بان اردت ان تكون
 عن كلام معين وتغيره الى كلام لم تنونه لانه بذلك

صل

صار علما على الكلام المعين بخلافه في الاول ف شامل
 الكلام المعين وغيره لان ذلك شأن النكرة وكذا في
 في اسم الصوت فانك اذا اردت نكرة بامينا لم تنونه
 فونته واعلم ان الاسم المختوم بويه قياسا
 لا يختص بافراد بل كل اسم وجد محتوما اخر بويه
 كان الحكم فيه ما ذكر بخلاف في اسم الفعل فسمي بتقييد
 بالسماح من العرب فكل فرد كان من افرادهم فسمي منهم
 كان حكمه ما ذكر وتنوين المقابلة اي النظر
 وهو انه حق بجمع المونث لانه وحاصله ان جمع المذكر
 السالم في مفردة تنوين وان على ان هذا الاسم المفرد يتم
 بجعل النون في الجمع كذا نكر اي دليل على تمامه كذلك
 جمع المونث السالم نحو مصلمات الذي مفردة مسلمة
 جعل التنوين في مفردة دليل على تمامه كالتنوين الذي
 في زيد والتنوين الذي فيه دليل على تمامه كالتنوين
 في جمع المذكر فجعل التنوين في مفردة مقابلة لمفرد جمع
 المذكر السالم وجعل التنوين فيه نكرة مقابلة للنون
 فيه اي الجمع فكل منهما مقابل للآخر وهذا معنى قوله
 فانه في مقابلة النون لانه وقيل المقابلة من جهة
 الزيادة فكما ان الواو والنون في جمع المذكر زائدتان كذلك
 التنوين في جمع المونث السالم زائد لكن يقال مقتضى
 المقابلة ان يكون فيه حرفان زائدان فجمع المذكر فتكون

ما آخر زائدة ايضا للتنوين لتتم المقابلة واجيب
 التثنية كانت موجودة في مفرد وهو مسكنة جعلت
 الجمع غير زائدة بخلاف جمع المذكر ليس في مفرد و او
 و جعلت زائدين في الجمع كذا يقال التثنية التي
 في الجمع ليست هي عين التي في المفرد بل اذا وقعت
 عليها في المفرد جعلناها مربوطة بخلافها في المفرد
 فباقية على حالها بحرورة فالاولى ان تكون زائدة لما
 علمت من انها غير هاتفت المقابلة في وايضا التثنية
 في المفرد غير لازمة لانه بعض المفردات لانه فيه كزيب
 وزينبات واصطبل واصطبلات و حمام و حمامات
 ونحو ذلك فلهذه مفردات لانها في الجمع وجودها في جمعها
 فدل ذلك على انها غير لازمة في المفرد وزائدة في الجمع
 عوض عن جملة اي وعن جمل ايضا لا في قوله
 تعالى اذا زلزلت الارض زلزالا واخرجت الارض اثقالها
 وقال الانسان ما لها يومئذ اي يوم اذا زلزلت الارض فاذا
 هنا عوض عن الجمل المتقدمة عليها فقوله جملة اي
 جنس الصادق بما ذكر وقسم يكون عوضا عن
 اسم اي محذوف مضاف لكل نحو كل قائم اي كل انسان
 قائم محذوف انسان انما قلت التنوين في كل
 حقه ان يكون تنوين تمكيني لانه موب وليس عوضا عما
 ذكر قلت جملة عوضا لا ينافي كونه تنوين تمكيني

لكن

لكن يقال على هذا ما الفرق بين كل واذا المتقدمة حين
 جعلتم التنوين في كل تنوين عوض و
 تنوين عوض فقط مع ان كل مضافة واذا مضافة
 مضاف للجمل واجيب بان اذا مضافا للجمل ليس عليه
 حقيقة بل هي مضافة للمصدر المفرد من الجملة فاذا
 في قوله اذا بلغت ليست مضافة لبلغت بل هي مضافة
 للملغوع الذي هو مصدر وهو محذوف فكان لم تصنف
 اصلا فذا لم تكن لازمة للمضاف فكذلك فرادت عليها بسبب
 ذلك وقسم يكون عوضا عن حرف او ذك في نحو
 جوار وعوار في حالة رفعها وجرها لانها موصولة
 وتكرار لهما حالتين اما ان يكون الاعل من مقدما على
 الصرف وهو الاول لرجوعه لذات الكلمة او الصرف
 مقدما عليه فاصلا على الاول جوار ي وعوار ي
 بالتنوين فتقول استقلت البضة على اليا فحذفت
 فالتقاسكات ايا والتنوين فحذفت ايا للتقاسكات
 فوجدت على صيغة متردي المجموع وهو مفعول باعادة
 ايا فحذفت من الصرف وحذف التنوين فصار جوار
 بكسر الراء فحذفنا من استبعاد الكسر ففتولدا ايا
 لانه محذوف لعله كالنائب فالتين بالتنوين وقلنا
 جوار فيقال في امرها ج هو لا جوار هو لا مبتدأ مبني
 على الكسر وجوار خبر مرفوع بفتح مقدرة على الياء

لا قول على الصرف الاول
 على منع الصرف
 وكذا يقال فيما
 بعد
 هـ

وقد استقامت كين منع من ظهورها الثقل وهذا
في الرفع واما في حالة الجر فمررت بجوار مررت فعل
وفاعل وجوار افعال وجرو وجوار مجرور بابا وعلامة
جر فتحة محذوفة على ايا المحذوفة لتساوي كين
بما في السلك لانه لم لا ينصرف والمانع له من الصرف
صفة منتهى الجموع واما على النصب فيظهر فتقول
رايت جوارتي وهذا كله على كون الاعداد مقدما
على الصرف واما على ان الصرف مقدم على الاعداد
فتقول جوارتي بدوت تنويت لتثقلت الغنة على
ايا محذفت ثم حذفت ايا للكفة واتي بالتنوين بدلا
عنا فصار جوار فتقول في الاعراب تح هو لا وجوار
هو لا مبتدا وجوار خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة
مقدرة على ايا المحذوفة للكفة منع من ظهورها الثقل
ومررت بجوار فعل وفاعل وجوار افعال حرف جر
وجوار مجرور بابا وعلامة جره كسر مقدرة على
ايا المحذوفة للكفة منع من ظهورها الثقل واما
الفتح فيظهر لا تقدم واعلم ان اصل جوار وصف
للسفينة الجارية في الماء ثم نقل وجعل وصفا للجارية
المملوكة بما مع الجري في كل مكان السفينة تجري
في الماء كذلك الجارية تجري في خدمة السيدها واسفلها
وتسمى بذلك القوية والضعيفة باعتبار ما كانت

عليه

عليه الضعيفة اول امرها والآن صار حقيقة عرفية
في كل جارية من غير نظر لكونه في الاصل وصفا وعبارة
لهم لما يفتي الانسان من مرض ونحوه اه
وتنوين الترميم اي ترك الترميم وهو صوت حرف
من حروف العلة وهي الالف وايا والنون فتقول
كانت الالف موجودة بترميم الصوت ويزداد
الشاعر التنوين لترك هذا الترميم لاقال الشئ فيها سياتي
في التفريع لترك الترميم وقال بعضهم زيد التنوين
لترك الترميم بل لاجل وجوده فيكون قول الشعر
على هذا الترك انه لم ليس صوابا والصواب للترميم
وهذا مقطوف على قوله فيما تقدم تنوين التمكن
اخر القوافي المطلقة جمع قافية وهي اخر البيت
وقيل من الحرف المتحرك الواقع اخر الكلمة في اصابت
قبل ساكن وهي الالف والقوافي المطلقة هي التي
اخرها متحرك كالباء في العتاب وفي اصاب والمقيدة
هي التي اخرها ساكن كالقاف في المنحرف والتفافية
تقال على اخر كلمة من البيت ويقال لها روي ايضا
وقوله عرف علة اي بسببه فالبالسبية اي سبب
سبب في اطلاقها وفتح الحرف الذي قبله اقل
القوم ان فعل امر ميني على حذف النون وايا فاعلت
والقوم منقول وعادتي منادي مرهم حذفت منه يا النداء

واصل يا عاذلة بني على الضم في محل نصب والعتاب
 يعرف على اللوم وقولي فعل أمر علم اعلم به مما قبله
 وحرف شرط جازم اصبحت فعل الشرط وجوابه
 محذوف تقديره وانا اصبحت فلا تغذي وقولي لقد
 اصابني في الكلام تقديم وتأخير وحذف لان قولي
 مقدم من تأخير وانا اصبحت مؤخر من تقديم والحذف
 في جواب الشرط والمعنى اقل اللوم والعتاب
 يا عاذلة وانا اصبحت فلا تغذي وقولي لقد اصابني
 في فعله فجئني بالتسوية لتفريع على البيت
 ويصح ان تكون فاء الفصيحة افصحت عن شرط محذوف
 تقديره اذا اردت معرفة ذلك فانه جئني بالتسوية التي
 وتقول بدلا من الالف لان الاصل العتابا واصابا
 فحذفت الالف وجئني بالتسوية بدلا منه للترنم او
 لتكره على اللام المتقدمة اذ الترحل وفي
 بعض النسخ ارف وهو بمعنى فعل ما فعله والترحل
 فاعل وغيره من ادوات الاستئناس بمعنى الاواف
 حرف توكيد ونصب وركاب منصوب بان وانا مضاف
 اليه واما جازمة وتزل فعل مضارع مجزوم بلما
 وعلامة جزمه السكون واصل تزل تزل بارفع
 فلما دخل الجازم حذف الحركة فالتقاء كان فحذفت
 للتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هي

عابد

عابد على الركاب بمعنى الابل التي تركب ويجعل عليها
 ويرحالنا جازم ومجرور متعلق بتزل وكان قد اي مكانها
 قد زالت فكانت حرف توكيد والها اسمها وحذف
 قد زالت في محل رفع خبرها والبيتي قرب الرحيل
 او حصل بالفعل الا ان ركابنا انكسر تزل برحالنا
 منازلنا ما كتبه وكانها قد زالت سارت وشرعت في
 السفر وهو الذي يلحق القوافي المقيدة
 اي الساكنة وتقدم ان القافية اخر كلمة من القصيدة
 وتسمى رويلا ايضا كقول ابي الشاعر وقاسم
 الاعماق المرفقا ثم مجرور برب مقدرة وهو صفة لموصوف
 محذوف والاعماق مضاف اليه وخاوي لهم فاعل
 وهو صفة لذكر الموصوف المحذوف والمخترق من معمول
 لخاوي والمعنى ورب مكان مظلم وجميع الاطراف خالي
 الطوف من اماراة يعين سلكته وظاهر كلام
 المصنف ان هذا اعتراض عليه حيث اطلق التسوية في
 قوله بالبحر والتسوية وجعله علامة على الالبسة
 مع كونه للاربعية المختصة به المذكورة وغيرها
 مما ذكر كانه يقول له اطلاقك ليس بصواب ويجب
 عن المصنف ان التسوية اذا اطلق لا ينصرف الا للاربعية
 المذكورة الخاصة بالاسم وتسمية ما عداها تسوية
 مجاز فلهذا امره بصدح انما هو تسوية التكمين

اي ويكون في الاسم التمكن الامكن والتكثير اي
ويكون في بعض الاسماء المبنية والمقابل اي ويكون
في جمع المذكر السالم والمؤنث اي ويكون في اذعوضا
عن جملة او جمل او عن اسم مضاف اليه او عن حرف
وكل ذلك لغة لم ينفصلا فيكونان في الاسم كافي
المتابن والفعل كافي اصابن والحرف كافي وكان قد
واما الثاني ففي الاسم فقط وهو ما عرفت في هذه
اقسام ستة وبقي اربعة تنوين الحكاية كافي عاقلة
اذا سميت به شخصا ونقلت من الوصفية الى العلمية
فان التنوين الذي يكون فيه تنوين حكاية لانك
تحمكه وليس تنوينه تنوين تمكين لانه لو كان كذلك
لذهب بالعلمية والثاني كافي طلحة فانه قبل العلمية
كان منونا وبعد ما منع من الصرف للعلمية والثاني
اللفظي وزال تنوين التمكين منه ومثله فاطمة وكوه
وتنوين ضروري وهو الايتان بلم منون وحقه عدم
التنوين كافي قول الشاعر لقد حفظ القرآن في عهد احمد بن
والأهد في احمد حيث نونه وحقه عدم التنوين وكذا
يقال في قول الشاعر سلام الله يا مطر عليها ام
وتنوين النذود كافي قولك هو لا قومك وذكر هذه
الاقسام العشرة بعضهم بقوله
احكام تنوينهم عشر عليك بها ان ومن خواص الاسم

النداء

النداء وتقدم انه طلب الاقبال بيا او احدي اخوانها
واطلاقة على طلب الاقبال حقيقة واما على السيف
او على كون الاسم مناديا فجاز نحو يا زيد اعلم
انه تقدم ان الكلام لا يتركب الا من اسمين او اسم وفعل
وهذا من قبيل تركبه من الاسم والفعل الا ان الثانية
عن فعل تقديره ادعوا زيدا فادعوا فعل مضارع
وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انا وهذا هو الاسم
واما زيدا فزيد لانظر اليه لان الجملة تحت والالف
واللام نحو الرجل اعلم انه وقع خلاف في ال فقال
بعضهم المعروف ال والهمزة فيه همزة قطع وصلت للهمزة
ولكنه الاستعمال في اصلية حم وليست زائدة وقال
بعضهم المعروف ال والهمزة همزة وصل زائدة ولا يستغني
عنها وقال بعضهم المعروف اللام وحدها والهمزة زائدة
مستغني عنها فصاحب الاول يتعين عليه التعبير بالالف
وصاحب الثاني يخير بين التعبير به والتعبير بالالف
واللام وصاحب الثالث يتعين عليه التعبير بالالف
واللام والله جري على القولين الاولين وعبر بالالف
ولو جري على الثالث لقول بالالف واللام والله جري
ان اقسامها اربعة معرفة وموصولة وزائدة
وتعقباتها فالمعرفة تدخل على الاسماء المنكرة كرجل
وفرس لتفيدها التعريف والزائدة تدخل على الاعلام

كالجارك والعباس ملك ولا تفيد هاتر بفا لانها معرفة
 بالعلمية والموسولة تدخل على الفعل المضارع لكن
 شذوذ الا في قول الشاعر ما انت بالملك الرضي كلومته
 والاستغماية تدخل على اما حتى كقولك ان فعلت
 اي هل فعلت وما مراد الم بقوله ان هل مراده ال
 الشاملة لك قسام الاربعة او بعض منها واجيب
 بان مراده الاقسام الثلاثة الاول دون الاستغماية
 فله تدخل على الاسم والاستناد اليه لا حاجة لهذا
 التاويل كما تقدم ان قوله ومسند مفت عن ذلك لان
 العلامة على المسند الاسم هو المسند وايضا المسند
 شامل لك اسم كما في قولك زيد قائم فان قائم لم مسند
 لزيد فاساده له ولنا على ان زيدا لم وشامل للفعل
 كضرب فان لسان الضرب للضمير والسا على ان الضمير
 لم لا حرف وقيل غير ذلك وايضا مسند مصدر مبني
 لا يحتاج لتاويله بصدر معنى البيت حصل
 لك ان لم فعل حصل صفة لتمييزه وتييز مبتدأ اوله
 متعلق بحصل وبالجواب والتوبيخ ان خبر عن تمييزه فالفني
 تح تمييز حاصل لك اسم عن الفعل والحرف بالجر والتوبيخ
 ان ونية تقديم معمول الوصف على الموصوف مع ان تقديم
 الوصف ممنوع فبالا في معموله واجيب بان الجار
 والجر ورتوسع فيه دون غيره ومثله الظروف وقد

وقع

وقع ذلك اي التفسير بالالف واللام مبتدأ فعلت
 الالف حرف جر وتا مجرور بابا وعلامة جر كسرة مقدرة
 على الالف لان قراتها بالفتحة كما لم ويبغهم يقول
 انه مبني على السكون في محل جر وفعلت مضاف اليه
 مبني على كسر مقدرة منع من ظهوره حركة الحكاية
 لانه محكي وكذا ايقالا فيما بعد وانت معطوف على فعلية
 لان تا مسلط عليه أي وثا انت وهو مجرور بكسرة
 مقدرة منع من ظهورها سكون الكاية وبيا افعل
 معطوف على بتا مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من
 ظهورها سكون الحكاية ونوت اقبل معطوف
 على بتا وهو مجرور بكسرة مقدرة المنع من ظهورها
 اتفتح العارض لاجل الحكاية لانه كله محكي والجار
 والجر وما عطف عليه متعلق بقوله يخجلي وفعل
 مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفسير ويخجلي
 فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على الفعل وتقدير
 البيت فعل يخجلي اي يتضح ويتكشف بتا فعلت اي
 اي بتا الفاعل وثا الثاني السكتة وبيا الفاعلة
 ونوت التوكيد سواها الحرف الزسوي خبر مقدم
 مرفوع بضم مقدرة على الالف والها معطوف مضاف
 اليه واليم حرف عماد والالف حرف دال على التسمية
 والحرف مبتدأ موخر وهذا اولي من جعل سواها مبتدأ

والحرف خبر لأن الحرف هو المحدث عنه فحقه ان يكون
هو المبتدأ وقوله كهل الكاف جارة لقول محذوف خبر
مبتدأ محذوف وكل مضاف اليه وفي معطوف على هل
مبنى على ان يكون في محل جر ولم كذلك لأن مما ذكر لفظه
واخرق اذا قلته لفظه صار اسما فاندفع بذلك
فان يقال ان الحرف لا يحمل له من الاعراب وقوله فعل
مبتدأ ومضارع نعمت له وهو الذي سوغ الأبتدأ
به لأنه نكرة والنكرة لا يتبدلها وقوله يلي فعل مضارع
مرفوع بضمه مقدرة على أيا وفاعله مستتر منه جواز
عائده على فعل ولم يقول له مبنى على ان يكون في محل
نصب لأن التصبود لفظه لا تقدم وجملة يلي خبر عن قوله
فعل وكيسم خبر مبتدأ محذوف وتقدير البيت والحرف
سوي الاسم والفعل وذلك كقولك هل وفي ولم وعلا
الفعل المضارع دخول لم عليه وتوقعه بعدها
وذلك كيسم أي كقولك يسم فتقول لم يسم وماضي
بالنصب مفعول مقدم كسر والواو داخل على من
والافعال مضاف اليه وبالتالي جاز ومجرور متعلق
بمنزوع فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت
وقوله وهم فعل امر وفاعله مستتر وجوبا وبالتالي
متعلق به وفعل مفعول والامر مضاف اليه وان
حرف شرط جازم وامر فاعل بفعل محذوف يفرضه المذكور

والجملة

والجملة في محل جر مفعول الشرط وجملة فهم بالبناء المفعول
مفسرة لا يحمل لها من الاعراب وجواب الشرط محذوف
تقديره قسم بالنون فعل الامر وتقدير البيت ومن
ماضي الافعال بالتأنيذ أي اجعل التأنيذ جيبها العبادق
بنا الثانية وتا الفاعل علامة على التأنيذ من الاعمال
قسم بالنون أي اجعل نون التأنيذ علامة على
فعل الامرات فهم امر فهم أي ان من على الطلب بصيغته
فعلامة تحرك من شيعين ان يقبل النون وان
يدل على الطلب بصيغته فخرج بالقييد الاول ما لا يقبل
النون وان دل على الطلب كصه وجهل الذي اشار
له انه مقول وان مران لم يكن ان فليس فعل امر نيل
لم فعل وخرج بالقييد الثاني ما لم يدل على الطلب
وان قبل النون نحو تعزيت فليس فعل امر ايضا
بل فعل مضارع وخرج ما دل على الطلب ليس بصيغته
نيل بوسطه نحو لينفق دوا سعة من سعة فانه
وان دل على الطلب لكن ليس بصيغته بل بوسطه
فليس الله لم فليس فعل امر بل فعل مضارع ان قلت
في هذا التعريف اخذ المرفوع واخذ المرفوع في التعريف
فيه دور قلت لا دور لأن المراد بقوله اول فعل الامر
أي الذي معناه الطلب الاصطلاحي واما قوله
ان امر فهم مراده به الامر الذي معناه الطلب اللغوي

او المراد بالاول اطلب العام وبالثاني اطلب الخاص
بصيغة من الصيغ كتم واقعد مثلك وهكذا فانفكت
الجملة ولا دور الا عند الاتحاد والامر ان مبتدأ وان
حرف شرط جازم ولم حرف نفي ومنهم وقلب ويك فعل
مضارع مجزوم بتم وعلمة جزمه تكون النون المحذوفة
للمخففة لان اصله ان اصله يكون بفتح النون فلما
دخل الجازم حذف الحركة فالتعقبات كانت الواو والنون
محذفت الواو لتقاء الكين ثم النون للمخففة وهي
ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ومحلها مؤخر
والنون جازم ومجروور متعلق بمحذوف خبرها مقدم
وفيه جازم ومجروور متعلق بقوله محل ويصح ان تكون
تامة بمعنى يوجد ومحلها فعل والنون متعلق بمحل
والجملة من نيك واسما وخبرها في محل جزم فعل الشرط
وجواب الشرط محذوف اي هو لهم ولا يصح ان
يكون هو لهم جوابه بل الجملة من المبتدأ والخبر في
محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الامر وفي الحقيقة
ليست خبرا عن الامر بل عن المضاق المحذوف واما
الامر فمضاف اليه والاصل ومنهم الامر ان ووجه
عدم صحة جعله جوابا للشرط ان الجملة ان سمع
اذا وقعت جوابا له لا بد من وجوب قرنها بالغاء
وهذه لم تقترن بها فتعين ان تكون خبرا والجواب

محذوف

محذوف وقوله فوصه امر خبر لمبتدأ محذوف اي وذلك
فوصه وصبه مضاف اليه مبني على ان يكون في محل
جرو وحيث محذوف عيانه في محل جرو وتقدير البيت
ومنهم الامر ان لم يك محل كايين للنون فيه هو لهم
وذلك فوصه وحيث ان قلت ما الفرق بين فعل
الامر والماضي والمضارع حيث اخذت محذوف الامر
بقوله والامر ان لم تك محذوف لهما قالوا ولي كما قال
بعضهم ابدان هذا البيت بيت اخر فيكون موفيا
بالمراد ويكون فيه محذوف ان شاء الله وهو
واذا يكون الذي غير محل نحو هيئات ووي وحيث
فاسم الاشارة في قوله الذي راجع للعلامات الثلاث
الذكورة لكل من الافعال الثلاثة فاذا وجدت كلمة
ولم تكن قابلة لعلامة من العلامات المذكورة فليست
فعل من الافعال الثلاثة ولهم الفعل اما ماضيا
كهيئات بمعنى تفت واما مضارع كوي بمعنى
اعجب ومنه قوله تعالى ويك انه لا يعلم الغاب
ومنه اق بمعنى اتقبر واوه بمعنى اتوجع وامسا
امر كصه فنيهات فوي واف واوه هذه اسما
لينة والعجب والتعجب والتوجع انما كانت اسما
لهذه الافعال سميت اسما لافعالها يشير الى
اي لانه لم يذكر ذلك بل قال سواها الحرف فعلم من ذلك

ان فيه اسرار الى ان الحرف هو الذي لا يقبل علامة
من العلامات التسع المتقدمة التي من خمسة للكم
واربعة للفعل فتلخص ان عدم العلامة علامة
عليه ان قلت كيف يكون العدمي علامة على
الوجودي لان الحرف وجودي قلت المراد بالعدم
هنا العدم المقيد بتلك العلامات التسع لا العدم
المطلق لانه هو الذي لا يصح كونه علامة على الوجودي
بذلك فعدم المقيد منها حال من فاعل قوله
ثم مثل ان نحو هل زيد قائم ولا يصح هل زيد
قام لان الفعل اذا وجد في حيزها اي قربه مالت
اليه وحيث له وصارت داخلية عليه ومختصة به
وصار المعنى هل قام زيد قام وهو من باب الاستفهام
وليس كل منافي فيه فكيف يصح التمثيل به لانها فيه
تعد مختصة لا مشتركة فلم يحصل المقصود في
يشتم لم يشتم وهذا مأخوذ من ثم الطيب يشتم او من
شام البرق نظره المضارع منه يشام فلما دخل
الجازم حذف الحركة فالتعاسا كان فحذفت الالف فصار
يشتم بالتأثير ازال في التا للجنس اي جنس اننا
الصارق بتا الثاني وبتا الفاعل التي اشار اليها الم
بقوله فيما تقدم بتا فعلت وانت اي وبتا انت ولا
يصح ان تكون ال للمهد لعدم تناو لها لتا الفاعل

نعم

نعم ان اريد من العهد العهد الذي اي المذكور
من التائين كان صحيحا اه العرب والمبني
اعرابه كاعراب الكلام وما يتالف منه فيما تقدم
وكذا كل ترجمة تأتي قال بعضهم المراد بالعرب والمبني
من الاسماء والافعال بدليل ذكره للفعل بعد بقوله
وامر بول صارعا الزوق قال بعض اعراب والمبني
من ال اسماء خاصة بدليل ان الفعل سياتي له بات
مستقل به وذكره هنا انما هو على الاستطراد لكن
يقال ما سياتي خاص باعرابه وما هنا فيه اعرابه
وبناء ان قلت العرب مشتق من الاعراب
والمبني مشتق من البناء فعلى هذا يكون الاعراب
واثنا اصلين للعرب والمبني فكان الاولى الترجمة بهما
لما علمت انهما اصلين والاصل يقدم على الفرع قلت
لما كان العرب والمبني محليين لهما يظهران ويوجدان
فيهما قدمهما من تقديم المحل على الحال فيه لان
الناس والعادة تسمية المحل قبل الحال فيه واعلم
انه وقع خلل في الاعراب والبناء هل هو لفظي او
معنوي فمن قال انه لفظي عرفه بانه ما جئ به لبيان
مقتضى العامل من حركة او سكون او حذف او حرف
وهذا معنى الاعراب في الاصطلاح واما معناه لفظ
فيطلق على التحسين لانه الشخص اذا اعراب الكلمة

حسنها وعلى الازالة يقال اعراب كذا الازالة وعلى التبيين
يقال التبيين تعرب عن نفسه اي تبين وعلى التفسير
يقال اعرابت معدة البعير تغيرت الي غير ذلك وقوله
في التعريف ما جئ به لبيان ان اعرابي جابيه
لاجل بيان مقتضى العامل اي ما يقتضيه ويطلبه
من حركة ان مثال جازيد في فعل ماض وزيد
فاعل مرفوع ورفع الضمة الظاهرة ولا تقل
وعلة مة رفعه لان الاعراب هو نفس الضمة
لا علة مة عليه فلهذا الضمة جئ بها لاجل بيان
واظهار ما يقتضيه العامل وهو جابيه ويطلبه
من الرفع على الفاعلية ورايت زيدا ومررت بزيدا
كذلك فالنصب والجر اللذين على الدال من زيد
جئ بهما لبيان مقتضى العامل وهو رأي والسا
من النصب في الاول على المفعولية لرأي والجر في الثاني
بابا فالعامل في المثال يقال له يقتضي وطلب
والرفع والنصب والجر فيها يقال مقتضى للعامل
ومطلوبه وقوله من حركة كاي جازيد ورايت زيدا
ومررت بزيدا وقوله او يكون كاي قوكد لم يضرب فلم
حرف نفي وحزم وقلب ويضرب فعل مضارع مجزوم
بلم وحزمه السكون او حذف كاي قوكد لم يفعل فلم
حرف نفي وحزم وقلب ويضرب فعل مضارع مجزوم بلم

وحزمه

وحزمه حذف النون والالف فاعل وقوله او حرف كاي قوكد
جا الزيدون فإزيدون فاعل مرفوع ورفع الواو واما
من قال انه معنوي فعليه بقوله تغيير او اخر الكلمة اي
احوال او اخرها تغيير الدال من زيد وانتقالها من
حالة الرفع الي حالة النصب او الجريان به اعراب فتكون
الضمة والفتحة والكسرة على هذا علة مة للرفع والنصب
والجر لا نفس الاعراب لا تقدم وبعضهم عرفة بقوله
تغير مخصوص علة مة الضمة وماناب منها وهو عين
ما تقدم اه ومن قال ان البناء لفظي عرفة بقوله ما جئ
به لبيان مقتضى العامل من حركة او سكون او
حذف او حرف ضد الاعراب وهذه معني له اصطلاح
لا تقدم نظيره في الاعراب واما معناه لغة فوضع شيء
على شيء على وجه يراد به الثبوت وهذا علة في التركيب
فانه وضع شيء على شيء مطلقا فكل بنا تركيب ولا عكس
فبينهما على هذا العموم والخصوص المطلقا يمتنعان
في شيء وينزاد احدهما فقول ما جئ به لبيان ان
مثال جابيه ورايت سيبويه ومررت بسيبويه
بكسر الهاء في المثال علة مة على البناء في محذوف بالنسبة
للدال وفي محل نصب بالنسبة للثاني وفي محل جر
بالنسبة للثالث وهذه الكسرة جابيه لاجل
بيان واظهار ما يقتضيه العامل ويطلبه لان العامل

في الاول يقتضي ارفع على الفاعلية وفي الثاني النصب
 على المفعولية وفي الثالث الجر بابا فلو كان الاتيان
 بها لاجل بيان ما يقتضيه ويطلبه لرفعوه بالنسبة
 للاول ونصبوه بالنسبة للثاني وجروه بالنسبة
 للثالث وهكذا يقال في غيره من الاسماء المبنية
 وامثاله انه معنوي فرفعوه بانه لزوم الكلمة حالة
 واحدة في الاحوال الثلاثة فاللزوم هو نفس
 البناء ولا شك انه معنوي انا قلت يرد على هذا
 التوفيق سبحانه وجا الفتي في احواله الثلاثة فانه
 ملزم في كل حالة واحدة قلت لا يرد لك منا
 في تعريف البناء وهذا معرب وخرج بقولهم لزوم قول
 صاحب الدلائل من يوم خلقت السموات بنصب
 يوم وجرع حيث يقع نصبه على البناء اضافة لبنى
 وجرع على الاعراب فهذا البناء لزوم فيه واجيب
 بان كل من في البناء الواجب اللزوم وهذا البناء ليس
 واجبا بل جائزا قال بعضهم هناك امور اربعة
 حركاتها ليست حركات اعراب كما انها ليست حركات
 بناء وهي حركة الحكاية وحركة النقل وحركة الاتباع
 وحركة التخلص من التقا الساكنين فقال الاول
 فلو كان كما قال لك رايت زيدا فتقول له من زيدا
 بالنصب فمن مبتدأ مبني على السكون في محل رفع

وزيدا

وزيدا خبره مرفوع بصفة مقدرة منع من ظهورها حركة
 الحكاية ومثال الثانية قالت امة بتقل حركة الهمزة الي
 التا واعرابه قال فعل ماض والتا علامة الثانية
 وهي ساكنة تكون مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة النقل وامة فاعل ومثال الثالثة الحمد لله بكسر
 الدال بتعالكسرة الدال الاولى في لفظ الجملة واخرجه
 الحمد مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة منع من ظهورها حركة
 الاتباع وانه خبره ومثال الرابعة لم يكن الذين
 كفروا اقليم حرف نفي وجرم وقلب ويكن محذوف بلم وعلامة
 جرمه تكون مقدرة على النون منع من ظهورها انكسر
 اعراب من التخلص من التقا الساكنين والذين هم
 وجملة كفروا في محل نصب خبرها وبذلك يلتزم فيقال
 اي شيء حركة ليست حركة اعراب ولا حركة بناء هو هذه
 الاربعة المذكورة فلذا عرف بعضهم البناء بقوله ما جئ
 به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الحرف وليس حكما
 ولا نقلا ولا اتباعا ولا التخلص من ساكنين والاكم
 منه معرب اذ قال اسم مبتدأ ومنه جار ومجرور خبر مقدم
 ومعرب صفة كوصوف محذوف مبتدأ مؤخر والجملة
 خبر عن الاسم والرباط الضمير في منه العايد على الاسم
 لان الخبر اذا وقع جملة لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ
 ومبني صفة كوصوف محذوف مبتدأ مطلق على معرب

وخبره محذوف دل عليه ما قبله والتقدير منه وتقدير
 البيت والاسم قسم معرب منه وقسم مبتني منه وبعضهم
 جعل منه خبر عن الاسم بمعنى بعض وكذا في الثاني
 وتقدير البيت على هذا والاسم بعض معرب وبعضه
 مبتني فكل لم يجد في الدنيا لا يخرج عن هذا ولا هذا
 ولا ولطمة بينهما وقيل ان هناك ولطمة وهو زيد
 قبل دخول السوا مل عليه فانه لا يقال له معرب لا لا يقال
 مبني وقوله لشيء متعلق بمبني وقيل محذوف
 خبر مبتدأ محذوف اي وبناء له شيء ومن الحروف
 متعلق بمبني الواقع تحت الشبه والتقدير ومبني
 او وبناء له شيء معرب له من الحروف ابداً لاجل الشبه
 المعرب له من الحروف فاذا علمت ان المبني ما اشبه الحرف
 علمت ان المعرب بخلافه وهو ما سلم من شبه الحرف
 كما اشار لذكر انك بقوله وهو ما سلم ان قال
 المنوع من الصرف كاحمد وابراهيم من العرب لعدم
 شبه الحرف في شيء مما ذكر يشير اي ان بقوله
 والاسم ان وهو اي المبني الذي شبه الحرف
 شيئاً تاماً المعني اي المقصود بقوله لشيء ان وليس
 البشير عايد على الشبه لانه لا معنى لكون الشبه
 يعني بالشبه اي لشيء معرب مراده بذلك
 بيان معنى مبني ثم نوع المعرب وذكر اقسام وجه

قوله لا يقال ان هذا اجري على
 ما ذكره به غيره من حاله اي عليه
 وهو معرب لا ان في شبه الحرف
 الموصوف بالبناء قال
 ومعرب الاسماء ما في
 من شبه الحرف في شيء

الشبه

من التسمية المملوكة
 من التسمية المملوكة
 من التسمية المملوكة

الشبه اي وهي اربعة مشبه وهو الشخص ومشيئه
 وهو الاسم ومشيئه وهو الحرف ووجه شبه ان قلت
 حيث كان الاسم مشبه بالحرف فيكون الحرف مشبه به
 ايضا فلم لم يعرب كما قلت كما كان الاسم يتوارد
 عليه معان يحتاج في بيانها الى الاعراب اعرب بخلاف
 الحرف وهذا قريب من اسم الاشارة راجع لمعبر
 على البناء في شبه الحرف في شبه الحرف هو على حذف
 مضاف اي مختصرا في ذي شبه الحرف اي صاحبه وهو
 الاسم لان البناء مختص فيه لانه في الشبه وقوله او ما تضمن
 معناه اي او في صاحبه الذي تضمن معناه اي الحرف
 فقطعه على ما قبله اما من عطف الخاص على العام
 ان اريد بشبه الحرف الامور الثلاثة وهي الوضع
 والبناء والافتقار ويقول او ما تضمن معناه الشبه
 المعنوي فقط وان اريد بشبه الحرف الامور الاربعة
 كان من عطف الزايد على ما هنا وقد نص سيبويه
 كما يذكر لانه امه كانت تلك عبه وترقصه وهو في
 المهد بهذه اللفظة فسيها ومن ذكره اي
 انحصار على البناء في شبه الحرف ابن ابي الربيع ومبني
 ذكره قاله فوافق قوله نص سيبويه لانه ذكر نص سيبويه
 ونقله في كتابه اه كالشبه الوضعي في الكاف
 حرف جر والشبه مجرور به وانه من جرم كسر ظاهرة في اخر

كما عطف عليه في قوله

والجار والمجور خبر مبتدأ محذوف تقديره وذكر كالتشبه
 ولهم الإشارة راجع لقوله فيما تقدم تشبه مقرب لكم
 من الحروف كأنه قال وذكر التشبه القرب من الحروف
 كائين كالتشبه الوضعي لا فهو بيان لوجهه لأنه تقدم
 أن أركان التشبه أربعة متشبه ومتشبه ومتشبه به
 ووجه تشبهه فلهذا الأربعة التي شرع فيها هي وجه
 التشبه وعلامة وضابطه أن يكون الكلام على
 معنى في والمعنى وذكر التشبه القرب كالتشبه الاسم
 للحرف في الوضع وفي المعنى وفي النية عن الفعل
 وفي الاقتدار المتناصل للألف والوصفي مضاف
 إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وفي الهي جار ومجرور
 متعلق بمحذوف صفة للوصفي وهو مجرور بالياء لأنه
 مني وجئت مضافا إليه مجرور بالكسرة مقدرة منع
 من ظهوره سكون الروي والمعنوي مطوف على
 الوضعي وهو مجرور بالكسرة الظاهرة وفي متي
 جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت للمعنوي مبني
 على السكون في محل جر وفي هنا مطوف على متي
 مبني على السكون في محل جر وتقدر البيت وذكر
 كالتشبه الوضعي الكائين في الهي جيتنا والمعنوي
 الكائين في متي وفي هنا **قوله** وكناية الوادع
 عطف والكاف حرف جر ونياية مجرور بها وعلامة

أي في بيان التشبه الكائين

جر كسرة ظاهرة في آخر وعطف الفعل جار ومجرور
 متعلق بنياية وبه تارة الباء حرف جر ولا مجرور بها
 وعلامة جر كسرة ظاهرة في آخر ما بعده ولم يظهر
 الأعراب عليه وظهر فيما بعده لأنه على صورة الحرف
 وبه مضاف وتأثر مضاف إليه مجرور وعلامة جده
 كسرة مقدرة على آخر منع من ظهوره حركة العارضة
 ومثل ذلك يقال في حيث ملك زاد حرفا بحرف وقوله
 وكافتقار الواو حرف عطف والكاف حرف جر واقتدار
 مجرور بها وعلامة جر كسرة ظاهرة في آخر واصل
 فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل مستوفيه
 عايد على افتقار وهو نعت له والألف للطلاق
 وقيل الألف هي نائب الفاعل وهو وال على
 التشبيه راجع لكل من النية والافتقار وقدر
 البيت وكناية عن الفعل من غير تأثر بما مل
 وكافتقار متناصل لازم وحاص **قوله** معني
 هذين السيتين أنه لما ذكر التشبه القرب لكم من
 الحرف شرع في بيان وجهه بقوله كالتشبه الوضعي
 نسبة للوضع وقوله في الهي جيتنا أي الكائين في
 الاسم الكائين في الوجودين في نقطة جيتنا
 وهي التاونا تمل لهم وجه على حرف واحد كالتا
 من ضربت أو حرفين في كائنها حرفين كئنا من

وكان ان تقول لا حرف نفي
 والمضاف اليه مجرور ولا
 ضار من فصل
 عامه بالنفي كما فصل
 بين الاسم وحرف
 بحرف نفي في الاسم
 لأن ال حرف زايه على الاسم
 تأمل الله ادب

انما يكون مبنيا لشبهه للحرف في الوضع لان الاصل
 في الاسماء الوضع على ثلاثة احرف او اكثر وفي الحروف
 على حرف او حرفين فما لهما من الاسماء في الوضع
 المذكور يكون مبنيا لامر بالذات كذا شبهه فالتا من
 ضربت وحيت فاعل سوا قرئت بالغم او الفتح
 او الكسر وهي لم ضمير لكن ان قرئت بالغم لم يثبت
 الحرف في قولك مرأته في القسم على القول بان مر
 حرف قسم وان قرئت بالفتح لم يثبت واو العطف
 وان قرئت بالكسر لم يثبت لام الجر وتا من حيثنا
 وكرنا بضمون وهي لم ضمير لم يثبت من الجارة التي
 هي حرف في الوضع على حرفين فثبتت لذلك وقوله
 فيما تقدم او حرفين فانيها حرفين خرج ما اذا لم
 يكن حرفين كمن قولك من يقيم اقم معه فان
 من لم شرط وهو مبني لشبهه للحرف لكن شبها
 معنويا لا وضعيا لا يتفاوتان الثاني منه حرفين
 فهو مشبه له من جهة اخرى وقوله والمعنوي
 اي وكالشيء المعنوي نسبة للمعنى في متى التي
 تستعمل لتفهامية تارة كقولك متى يقيم زيد
 وشرطية تارة اخرى كقولك متى تقيم اقم وفي هذا
 اي التي هي لم اشارة ومعنى شبه المعنوي ان
 يودي بالاسم معنى حقه ان يودي بالحرف سواء كان

الحرف

الحرف موجودا كمنه الاستفهام وان الشرطية او غير
 موجودا كالاشارة فانهم لم يضعوها حرفا يد عليها
 وحاصلا ما اشار له المصنف من الابواب في هذا
 البيت اربعة فاشارة لباب الضمات بقوله في التثنية
 حيثنا ولباب الهمزة الشرطية والاستفهام بقوله في
 متى لانها تكون لتفهامية وشرطية ولباب الاشارة
 بقوله وفي هذا وسياتي بمر لباب الهمزة الافعال
 بقوله وكناية عن الفعل ان ولباب الموصول بقوله
 وكما تتقار اصله فجملة ما اشار له من الابواب في هذين
 البيتين ستة واعلم ان ليت التثنية وهي نائية
 عن فعل وهو انني ولعل للترجي وهي نائية عن
 فعل وهو اترجي وان للتوكيد وهي نائية عن فعل
 وهو اكيد ولما كانت للتثنية وهي نائية عن فعل
 وهو اسبب فجميع هذه الحروف كلها نائية عن افعال
 فاذا لم يثبت لها في تلك النيات ووجد نائبا عن فعل
 ولم يتأثر بالعوامل اذا دخلت عليه كان مبنيا لشبهه
 لها في ذلك فلذا قال المصنف وكناية عن الفعل بله تاثر
 فترال ودراك ونحوها نايب عن فعل وهو اثرل
 وادرك ولا يتأثر بالعوامل اذا دخلت عليه فاشبه
 الحروف المذكورة في النيات عما ذكر وعدم التأثر فبني
 ان قلت يرد على ذلك المصنف ان النايب عن الفعل

ولا يتأثر بالعوامل اذا دخلت عليها

وهو ضرب ثانوي فلهذا نايب عن فعل وهو اضرب وليس
 مبنيا بل مريا قلت **لا** انتفاء القيد الثاني
 فيه وهو عدم التاثر بالعوامل وهذا متاثر بها
 لانه مفعول لفعل مذكوف تقديره اضرب **ص**
 فهو وان كان نايبا عن فعل الا انه متأثر بالعوامل
 فلا يردح وايضا نيايته عن الفعل عارضة وليست
 اصلية ومثلا منافيت كانت نيايته اصلية وقوله
 وكافتقار اصله معناه ان الاسم الموصول لما اشبه
 الحرف في الافتقار للغير ولا يظهر معناه الا بانضمامه
 لذكر الغير بني تحت الجارة وكونها مفتوحة في ظهور
 معناها والعلم بانها جارة لانضمامها للكم كالدار
 مثلا كذلك الموصول مفتوح في الصلة لظهور معناه
 كما الذي مفتوح في الصلة وفي قام او نام مثلا فلما
 كان متاثر بالحرف في الافتقار المتاصل الذي لم يبن
 واعلم انه اذا جعلت الالف في اصله الف التثنية
 لا تقدم وهي نايب الفاعل لحقني بها عن قول
 المم بـك تاتر وخرج المصدر الثاني عن الفعل
 لانه يصير المعنى وكتابة عن الفعل متاصلة
 لازمة وكافتقار متاصل لازم ولا شك ان النياية
 المتصلة هي التي لا تتأثر بعامل من العوامل بخلاف
 العارضة لا في المصدر الثاني عن الفعل كما تقدم

ان نيايته عارضة وليست اصلية فلهذا كان متأثرا
 بالعوامل **ان** وقوله فيما تقدم فذكر ان نايب عن
 ادرك بقطع الهمزة مع الفتح ولا يجوز كسرهما كما
 سيأتي انما كان على وزن افعل يقر بفتحها مع
 القطع **قوله** ذكر اي الميم في هذين البيتين وجوه
 اعيانواع وجوه شبه الاسم **قوله** في لحي جيتنا اي
 في الاسمين العائدين في لفظة جيتنا وهما القنا ونا
قوله مثال الاول اي وهو ما اشبه حرفا موجودا
قوله ومثال الثاني وهو ما اشبه حرفا غير موجود
قوله كان يعني ان يوضع فلم يوضع او رد على ذكر
 ان العهدية فانها وضعت للشارة واجيب بان
 كل مناه في الشارة اللفظية الحية بئله فلما شارة
 العهدية الذهنية فلا تردح ومثاله كما يكون بيك
 ويخ شخص رجل مهود فتقول له جا الرجل يعني
 المهور ايضا فهذه اشارة ذهنية متعلقة ذهنية
 لا كلام لها فيها **قوله** لشبهها في المعنى حرفا مقدرا
 اي مقدرا الوجود لانه لم يوجد لها حرف بالفعل **قوله**
 في كونه يعمل اي في غيره ولا يعمل الغير فيه لان الحرف
 كذا اي يعمل في غيره الجرد لا يعمل الغير فيه لمجوده
قوله بله تاتر اي من غير تاتر بعامل من العوامل
قوله وهو متأثر بعامل وايضا نيايته عما ذكر

عارضة لا أصلية بخلاف ما عت فيه فنيابته أصلية ومعلوم
 أن الأصلية لا تتأثر بعامل من العوامل. عن
 أدرك بقطع الهمزة مع الفتح ولا يجوز الكسر لانه سياتي
 ان ما كان على وزن افعل يقرر بفتح الهمزة مع القطع
 لكن المصدر ان هذا هو الفارق بينهما اي محل
 الفرق بينهما لا محل لهما من الاعراب فتزال تبنى
 على الكسر لا محل له من الاعراب وهذا هو الصحيح وقيل
 بغير ملاحظة وقيل لا ملاحظة ولا مبنية فجملة الاتقان فيها
 ثلاثة وستة كذلك ان هذا وعد منه بالذکر لكنه
 لما وصل لهذا الباب سري عن ان يذكرها كالاسماء
 الموصولة اي فانها كلها مبنية لا فتقارها الى الصلة
 كافتقار الحرف لكم الذي يذكر بعده لكن يستثنى من
 الموصولة اي فانها مبنية في اكثر احوالها سياتي
 المخرجات اي الضمائر والاشارة اليها بقوله في التمتي
 جيتنا واما الشروط والتمار الاستفهام والاشارة اليها
 بقوله في متي واسماء الاشارة اي التي اشار اليها بقوله
 وفي هنا واسماء الافعال والاشارة اليها بقوله وكنيابته
 عن الفعل والاسماء الموصولة والاشارة اليها بقوله وكافتقار
 اصله ومعرّب الاسماء ان معرّب مبتدأ والاسماء
 مضاف اليه وما لم يوصل مبنية على ان يكون في محل
 رفع خبر المبتدأ وقد حرف تحقيق وتلم فعل ماض وفاعله

مستقر

مستقر عايد على ما والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب
 والالف للطلاق من شبه الحرف جار ومجرور متعلق
 بسما والحرف مضاف اليه وكارض خبر مبتدأ محذوف والما في
 حرف جر وارض مجرور بها وعلامة جزم كسرة ظاهرة
 في اخره وسما معطوف على ارض مجرور بكسرة مقدرة
 على الالف منع من ظهورها التعذر وتقدير البيت
 والمعرّب من الاسماء الاسم الذي قد سما من شبه
 الحرف وذلك كارت كارض وسما واضافة معرب الي
 الاسماء قيل من اضافة الصفة للموصوف اي الاسماء
 المعربة وقيل ببيانيتها وهي على معنى من اي المعرب
 من الاسماء وضابطها ان يكون بين المضاف والمضاف
 اليه عموم وخصوص وجهي يمتنع في مادة وينفرد
 كل واحد في مادة فزيد من الاسماء وهو معرب به
 وسبويه من الاسماء وهو غير معرب لانه مبنى ويضرب
 معرب وليس من الاسماء فالضابط موجود فيه
 لكن هناك شرط اخر وهو ان يصح الاخبار بالمضاف
 اليه عن المضاف وهنا لا يصح فتميز ان يكون من
 اضافة الصفة للموصوف لا كذا لورفعت الاسماء واخبر
 بها عن المعرب لوجده فاسدا واما اضافة شبه الحرف
 فمن اضافة المصدر لمفعول بعد حذف الفاعل والمعنى
 والاسم المعرب هو الذي قد سلم من ان يشبه الحرف

زيادة على ما ذكره

شبهة مقبالة منه وهذا صادق بصورتين بان له
 يشبه اصله كزبد او شبهة غير مقبولة كاي الموصولة لانها
 موصولة في غالب احوالها ومثل بارض وسما وهما مثالين
 اولهما صحيح مبوب بالحركات الظاهرة وثانيهما معتل
 مبوب بالحركات المقدرة يريد اي المبوب بقوله
 ومبوب الاسماء لان المبوب خلاف المبني اي ضده
 ونقيضه فلا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود
 وليست المراد حقيقة الكلا فيكون كالقيام والضمك
 لانها قد يرتفعان وقد يجتمعان ان المبني
 ما يشبه الحرف اي شبهة مقبولة بقوله بعد ذلك فالمعرب
 ما يشبه الحرف مفرع عليه ونتيجة له وفيه
 ست لغات اسموسم وسما بالكر والفتح في اولها
 وبعضهم جعل اللغات فيه تسعة وزاد على الكسر
 والفتح الكسر وبعضهم جعلها عشرة وزاد على التاء
 ودرها في قولهم
 ثلث البداهة في كذا المسموم عاشر اللغات سيما
 وبعضهم جعلها ثمانية عشر ونظروا بعضهم
 ستم سماء سمي اسم وزد سمة كذا سماء بتثنية لا ولا
 الي متمكن امكن اي الي المسموم متمكن في باب
 الاعراب والاسمية وامكن يعني منصوب متون
 واي متمكن غير امكن اي متمكن في باب

الاعراب

الاعراب والاسمية لكنه غير منفرد اي متون لنفسه
 من الصرف يعني التثنية لعلته وجدت فيه او عتين
 كما سيأتي تفهيم التمكن من التثنية على ما تقدم
 ونتيجة له وهو قسمان متمكن من هذه القسامة
 تكرر لما تقدم فالاولى حذفها وفعل امر الزاوي
 له ستيناف وفعل مبتدأ وامر مضاف اليه ومضى
 بالرفع معطوف على فعل وفي الاصل مجرور صفة
 لموصوف محذوف وفقد مفعول محذوف فعل
 واقسم مقامه فارفع ارتفاعه وبنيت فاعلا ص
 مبني للمجهول وتاييب الفاعل مستتر فيه عائد على
 فعل والالف للطلاق وان قرى ومضى بالجر
 كانت الالف هي تاييب الفاعل عائدة على كل منهما
 لانه يصير التقدير وفعل امر وفعل مضى بنيا اي كل
 منهما وقوله واعربوا فاعل وفاعل ومضارع صفة
 لموصوف محذوف وهو مفعول وان حرف شرط جازم
 وعري فعل ماض وفاعله مستتر والجملة في محل جزم
 فعل الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه امر بوا
 ومن نون جازم مجرور متعلق بقوله ان عريا وتوكيد
 مضاف الي نون ومباشر صفة للنون ومضى نون
 جازم مجرور معطوف على نون وتوكيد وانك مضاف
 اليه وكبر عن الكاف جارة لقول محذوف محذوف مبتدأ

محذوف ويرى فعل مضارع مبني على الكون لاتصاله
بنون اليناك ونون اليناك فاعل ومن لم يوصل
مبني على الكون في محل نصب مفعول وجملة فتى
التي للمجهول صلة من لا محل لها من الاعراب
والقدير واخرها فعل مضارع عا ان عريا من نون
توكيد متباعدة ومن نون انات اعربوم وذلك
كقولك يرفع من فتى ومعنى البيني ان فعل
الامر والفعل اماضي مبنيان لكن الاول مبني على
ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه مجزوما
بان كون بني على الكون وان كان مجزوما بالحدف
بني على ذلك احدث فلم يضرب مجزوم بالسكون
ولم يجزى ولم يرم ولم يفر ان شاء مجزومة
بالحدف لكن المحذوف من الاول الالف والمفتحة
دليل عليها والمحذوف من الثاني الياء والكسرة دليل
عليها ومن الثالث الواو والفتحة دليل عليها فيكون
فعل الامر كذلك فحو اضرب فعل امر مبني على الكون
واختر وارم واخر ان شاء مبني على حذف
او اخرها كما تقدم في المضارع حرفا حرف واما الثاني
فمبني على الفتح دائما اما ظاهر كما في ضرب او مقدر
كما في ضربت وضربوا وضربا وضربا واما الفعل
المضارع فهو بغير خلو من نون التوكيد المباشرة

له ومن نون اليناك وهذا صادقا بصورتين بان
لم يتأثره نون التوكيد اصلا كيف ضرب او باشرت
وفصل بينه وبينها فاصل كيف بان وسيا في تعريفه
في ان فان باشرت النون المذكورة ولو تقدير ابي
ولم يعرب كما في قول الشاعر
لا تهن الفقير على تركع يومه والدم قد رفعه
وان شاهد في قوله لا تهن حيث فتح نونه لانه الاصل
لا تهنين فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال فالتقا
ساكنات فحذفت الياء لتقا الساكنين ثم حذفت
نون التوكيد واتينا بنون الرفع وابقينا حرفتها عليها
لتد على ان اللفظ موكد والالقاء لا تهن بكسر
النون ومن نون انات التغير بالالف فان
اولي من النسوة رسوم لغير المعامل فان نون
في قول تعالى السموات تنفطرت نون اليناك ولا يقال
لها نون النسوة لانه غير عاقلة فيشملها التغير بالاليناك
دون النسوة وقول كبر عن من فتى معناه ان
النسوة يخوفن ويفترعن الشخص الذي فتى بهن
من ان يقع في المعصية لانهن جابل الشيطان
اي يجترهن الشخص حتى يوقعه في المعصية
اصلا في الاسماء اي لانه يتوارد عليها معان
تركيبية كالفاعلية والمفعولية وغوها يحتاج في

بيانها وتبينها الى الاعراب ولا يعني ويقدم مقام الاسم
 فيها غيره بخلاف الفعل فيما ذكر ان قلت كيف ذلك
 مع ان الفعل تنوار عليه معان كان كما يحتاج فيها
 كما ذكرنا في قول لا تقن بالجوا وتدرج عمل لان تدرج
 تارة يقرب بالوضع على التحير وتارة بالنصب على
 الظرفية وتارة بالجزم على النفي ومثله لا تأكل السمك
 وتكرب اللين قلت وهو كذلك الا ان الاسم
 ينوب ويعني عنه في ذلك فحذفه وتأتي بدله باسم
 فتقول على الاول ومدح عمرو وعلى الثاني مادحا
 عمرو وعلى الثالث مدح عمرو بخلاف الاسم فلا
 ينوب ولا يعني عنه الفعل بحيث يدق ويوتي بالفعل
 بدله ويقوم مقامه فيها كما فعلت بالفعل فذل
 وذكر على ان الاعراب اصل فيها فرع في الافعال
 اصل في الافعال فرع في الاسماء لان الاعراب
 اتي للفعل من غير علة والصحيح من ذلك كله الاول
 وهو مذهب البصريين ومرب عند الكوفيين
 اي لان اصل ضرب عندهم لتضرب فهو مجزوم بلام
 الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع فهو
 قطعة منه فاضرب عندهم فعل امر مجزوم بلام
 الامر المحذوفة وعلا حة جر منه السكون والمرب
 من الافعال هو المضارع اي الفعل المضارع اعني

امثاله

المتشابه من المضارعة وهي المشابهة لانه مشابه لاسم
 الفاعل في مكانة وسكناته او في وقوعه حال وصفة
 وصلة الى غير ذلك فون تركبه او انك من اضافة
 الداد للمذلول اي النون الدالة على التوكيد وعلى
 الانك فان لم تتصل به اي اصلا او اتصلت
 وفصل بينهما بفصل كالف التثنية او واو الجمع او
 يا المؤنثة الخاطبة فهو صادق بصورتين وامثلة
 كل من ذلك وتصاريفها مذكورة في انم فحذفت
 الاولى اي النون الاولى وهي نون الرفع لتوالي الحذف
 ولا يرد على ذلك النسوق جئت حيث لم تحذف نون
 الرفع منها لتوالي الامثال لان النون فيها اصلية وهي
 من بنية الكلمة بخلاف ما تحت فيه فزاد هذا
 هو المراد بقوله واغربوا الزاي متعوقا ومثلهما
 ان يوتي من عري بمعنى خلا لاسن عري بمعنى نزل
 لان مضارعة يوتوا وقوله من ذلك اسم الاشارة
 راجع لنون التوكيد ونون الانك ومثلهما
 انه اذا لم ير منه اي من ذلك يكون مبنيا ففعل
 ان مذهب اي الم ان الفعل ان ومذهب الاخفش
 اي انه مبني ان فيعرب تضريان بقوله فعل مضارع
 مبني على فتح مقدر وضع من ظهور حركة المناسبة
 للالف وهكذا يقال في غرض من الواو واليا

وتقلعت بعضهم ان فيعرب تقرب فقل مضارع مرفوع
بغزة مقدرة على افع مع من ظهورها الفتح العارض
لنون التوكيد وكل حرف من نكل مبتدأ وسوغ الابتدا
به العموم وحرف مضاف اليه ومنتقم خبره والبناء
متعلق بمسحق والاصل مبتدأ وفي البني متعلق
به وان حرف تصدي ونصب ويسكننا فقل مضارع
منسوب بان وعلا مة نصبه الفتحة والالف للطلا
وفاعله مستتر عايد على المبني وان وما بعدها في
تاويل مصدر خبر مبتدأ والتقدير والاصل في المبني
تسكينه وقوله ومنه ذواته جار ومجرور خبر
مقدم وذواته مبتدأ مؤخر وهو صفة لموصوف محذوف
ونفع مضاف اليه وذواته كسر مطوف على ذواته
وهو مطوف عليه ايضا وكاين خبر مبتدأ محذوف
والكاف حرف جر واين مبني على الفتح في محل خبر
امر حيث معطوفان على اين باستقاط حرف العطف
واسكن مبتدأ وكم خبر مبني على السكون في محل رفع
وتقدير البيت ومن المبني لفظ ذواته وفوا كسر
وذواته وذكر كايث وامر وحيث واسكن كم
وحاصل معنى البيتين ان كل فرد من افراد
الحروف مستحق للبناء قللت لا يلزم من كون
مستحقا ان يكون مبنيا بالفعل قاله ولي التفسير بما عبر

به

به غيره بقوله والخوف كلا مبنية كما صنع ابن رضى
انه عنه واجيب بان المراد مستحق للبناء القاي
به بالفعل اذ ان الواضع حكيم يضع لكل شي ما يلائمه
ويعطي الشئ المستحق القاي به والبناء هو لزوم
اخر الكلمة حالة واحدة اصطلاحا واما لفظ موضع
شي على شي على جهة يراها السبوت على ما تقدم
فقصيده والاصل اي الكثير والقالب في المبني
بناؤه على ان يكون له اخف من الحركة وقوله ومنه
ذواته أي ومن المبني لفظ ذواته ذواته لفظ
ولم يقدر لهم ولا فعل ولا حرف لعدم اختصاصه
بواحد من الثلاثة فلما كان عاما للثلاثة وموجودا
فيها اتينا بلفظ التامل لكل منها لانه يوجد في الاسم
كاين وفي الفعل كقام وضرب وفي الحرف كات وقوله
وذواته كسر وضم ولا يكون في الفعل بل في الاسم والحرف
نقطه وذكر كايث وامر وحيث وجبر ومنه واما السكون
الذي اشار له بقوله وان كان كم فيوجد في الثلاثة
كالفتح مثال الاسم كم ومثال الفعل اضرب ومثال
الحرف اجل وذكرها الشئ على هذا الترتيب وانما علم
ان الشئ اذا جاء على اصله لا يسأل عنه واما اذا جاء
على غير اصله فان كان فعلا تسأل عنه بسؤالين
لم حرك مع ان الاصل في المبني ان يكون مبنيا على السكون

ولم كانت الحركة كذا وما اذا كان لهما فيسنان منه بلامنة
 اسئلة لم يبي ولم حررك ولم كانت الحركة كذا لا ان كان
 لا يحرك الا لسبب مقتضى لترتيبه كالوضع له على حرف
 واحد وهذا في التام من ضربت او الحقة كالفتح في اي
 او التخلص من انتقا الساكنين كالكسر في امر او اتباع
 انهم لكسر بآء الجر تبعاً لعملها الجر او اتباع الالف
 كفتح با او اتباع الحرف الذي قبله فكيف فان فتح الفا
 تبعاً للکاف لان الياء التي بينهما مانع غير حصانين
 فتخلص ان سبب تحريكه اما الوضع على حرف او الحقة
 او التخلص او اتباع العمل او الحرف الذي قبله او الالف
 فحينئذ يسأل عن اين تكونها لم مكان با سئلة ثلاثة
 لم يثبت ولم حركت ولم كانت الحركة خصوص الفتحة
 فيجاب بانها يثبت لشبهها حرف الاستفهام وهي
 الامرة او حرف الشرط وهي لك في قولهم اني
 تكونوا يدرككم الموت وحركت للتخلص من التقاء
 الساكنين وكانت خصوص الفتحة للحقة وكذا يقال
 فيما بعد لكن يشترط في بنا امر شروط اربعة اف
 حجة ان يراد به معين كامر وان لا يضاف كاستنا
 وان لا تدخل عليه ال كالامر وان لا يصغر كاميروان
 لا يجمع جميع تكبر كاميسات فان وجد فيه شرط من
 هذه الشروط كان عربياً لا مبنياً واما حيث فثبت

لشبهها

لشبهها الحرف في الافتقار الى الجملة التي تصان اليها
 كما افتقار الحرف لما بعده وحركت للتخلص من الساكنين
 وكانت حركتها خصوص الفتحة لشبهها بالغايات التي
 هي قبل وبعد في حصول المقصود وانتهى به بالآخر حرف
 منها فقبل وبعد لما قطعت عن الاضافة انتهى المقصود
 بالآخرها وبيئت قبل وبعد على النعم تكمل الاحوال
 الاعراب الثلاثة فلما وجدنا ما في حالة الجر والنصب
 مربة دون الرفع اتينا بها مبنية لتكمل لها الاحوال
 الثلاثة وهي الجر والنصب والرفع وكم لا يسأل عنها
 لانها اتت على الاصل وتشمل استغماية وخبرية
 وعمل ان مراده بقوله وان كانت كم اي لفظة كم
 او المراد والساكن كم اي كثير لا حصراً وهذا
 معنى الخبرية ولا يخفى عليك الاستغماية وسببها
 مثالها ان شاء الله تعالى موضحاً الحرف كلها
 مبنية لم يقل مستحقة للمبني كما قال الله اشارة الى
 ان الاولى تغييره بكسر ليسلم مما ورد عليه
 لا يعطونها اي يتوارد عليها ما اي معان يقتدر
 في دلالتها عليه اي على ما فالصغير في عليه عابد
 على ما الواقعة على معان فالتعريف مستفاد
 لان قلت هذا معنى فكيف تنفيه فيما تقدم
 قلت التي المعاني التركيبية كالفاعلية المستلزمة

مبنية ههنا

لفعل وفاعل والمفعولية السلفة لفعل وفاعل
ومفعول ونحو ذلك المعاني المفردة لأنها تقيدها من
غير اعراب ولا يحرك البني الاسب كالنقاء
الساكني اليها اخر ما تقدم ويرد على ذلك ما تقدم من
تعريف البناء بأنه ما جئ به لا يضاف مقتضى العامل
من شبه الحرف وليس حكاية ولا نقل ولا اتباعا
ولا خلاصا من ساكني فعلي هذا يكون التخلص من
انتقال الساكني ليسو سب بناء لأنه ليسو سب اعراب
فكيف يعلم هنا سبيا للبناء واجيب بان ما هنا موجود
في كلمة واحدة كما مر وهو مرادنا واما ما تقدم من
كأنه ليسو مرادنا فالتأنيب هنا المراد لنا ما كانت
موجودا في كلمة واحدة والمنفي فيما تقدم ما كانت
موجودا في كلمتين فزعموا فلهذا أراد ح وقد
تكون الحركة فتحمة وتقدم انها تكون في الاسم والفعل
والحرف ومثلها الشئ على الترتيب فإين مثال لك اسم
وقام وضرب مثال للفعل وان مثال للحرف
وقد تكون كسرة وتقدم انها تكون في الاسم والحرف
دون الفعل فمثل لك اسم بقوله امسوا لانه اسم زمان
والحرف بقوله جبر لانه حرف جواب بمعنى نعم
وقد تكون ضمة وتقدم انها تكون في الاسم
والحرف فمثل لك اسم بقوله حيث لانه اسم مكان والحرف كسرة

على

على القول بانها جارة واما الكون فتقدم انه يكون
في الاسم وفي الفعل وفي الحرف فإشار للاسم بقوله كم والفعل
بقوله اضرب والحرف بقوله اجل وقوله بعد وعلم مما
مثلنا له كلام مسلم لا غير عليه والرفع والنصب
الواو داخل على اجعل والرفع والنصب معولان
له مقدمان عليه واجعل فعل امر بني على الفتح
لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة وفاعله مستتر وجوبا
تقدمه ات واعرابا بمفعول ولاسم وفعل جار ومجرور
متعلق باعرابا وفعل مطوف على اسم ونحو خبر مبتدأ
محذوف وهو مضاف لقول محذوف ولين حرف نفي
ونصب واهاب فعل مضارع منصوب بها وفاعله
مستتر وجوبا والتقدير واجعل الرفع والنصب
اعرابا لاسم وفعل ورتك نحو قوله لك اهبا وقوله
والاسم المبتدأ وقد حرف تحقيق وخصص بالبناء
للمفعول ونائب الفاعل مستتر ما يد على الاسم والجملة
خبر المبتدأ وبالجر متعلق بخصص ولا حار ومجرور وقد
حرف تحقيق وجملة خصص من الفعل ونائب الفاعل
صلة ما لا محل لاسم الاعراب وبيان يخرجها ان وما
بعد ما في تاويل مصدر مجرور بابا وتقدر البيت
والاسم قد خصص بالجر كالخصيص الذي خصص الفعل
به وهو المجرور وقوله فاعل فعل امر وفاعله مستتر

ويضم متعلق به وانصب فعل امر مبني على الفتح
 لاتصال بنون التوكيد وفاعله مستر وجوبا وفتح
 منصوب برفع الخافض وجب فعل امر وفاعله مستر
 وجوبا وكسر منصوب برفع الخافض وقول كذا
 الله الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وذكر
 مبتدأ والله مضاف اليه وبعد مضاف والها مضاف
 اليه وجملة ير خبر مبتدأ والتقدير فرفع بضم
 وانصب بفتح وجر بكسر وذكر كقولك ذكر الله
 عنه ير وقول واجزم بتسكين فعل وفاعله
 وتسكن متعلق به وغير مبتدأ وما لم يوصل
 مضاف اليه وجملة ذكر بالنسبة للفعل صلة مكا
 وجملة ينوب خبر مبتدأ وخبر مبتدأ محذوف
 وجا فعل ماض واخلوفا عمل مرفوع بالواو لانه
 من الاسماء الخمسة وبني مضاف اليه مجرور بالياء
 لانه منها ايضا ونم مضاف اليه والتقدير واجزم
 بتسكين وغير الذي ذكر من الضم والنصب والجر
 واجزم ينوب عنه وذكر نحو قولك جا اخو بني نمر
 وحاصل معنى هذه البيوت الاربعة
 ان ارفع والنصب اجعله اعرابا للاسم والفعل
 فاما شتر كان بينهما فافرع والنصب ح فلما نفس
 الاعراب لاعلمه من عليه لانه الاعراب عند اسمه لفظي

لا مفعول

على بن ابي عمير المذنب

لا مفعول واما الجر فتختص بالاسم لان الفعل تختص
 بالجرم اذا عرفت ذلك وان هذا مختص وهذا مترك
 فارفع بالضم وانصب بالفتح وجر بالكسر واجزم
 بالكون وما ذكر من علامات الاعراب غير هذه
 الاربعة نايب عنها فالضمة تنوب عنها الواو والالف
 والنون والفتحة تنوب عنها الالف والياء وحذف النون
 والكسرة تنوب عنها الالف والفتحة والكون ينوب
 عنه الحذف اه فتلخص ان ما تقدم في قول الحق ومنه
 ذوا فتح لانه الاربعة المذكورة القاب للنسب وما ذكره من
 من الرفع والنصب والجر القاب للاعراب وتلخص
 ان علامات الاعراب اربعة عشر منها اربعة اصول
 وشرع فروع تاملها وهي مذكورة في الاجرومية
 فليكنها انواع الاعراب لم يقل القاب الاعراب
 لان القاب يخبر به عن الملقب وخبر به عن نفسه
 ولا يصح هنا ان تقول الاعراب رفع لانه يكون رفعاً
 وغير رفع وهكذا يجوز ان يقوم للرفع فيهما
 وان زيد ان يقوم مقال فيهما اي الاسم والفعل
 واما الجر فتختص بالاسم ادخل الباء على المتصور عليه
 لا على المتصور كالفعل المم وكنت لا ضرر في ذلك قد
 يقال لهما اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجرم ولم يمس
 الحال قلت لان الاسم خفيف لانه مدلول مزود وهو

والكسرة

وهو الذات والفعل ثقيل لأن مدلوله مركب من حدث
وزمن فاعطى الثقيل الخفيف والخفيف للثقيل
ليحصل التفاضل وما عدي ذلك أي المذكور من
الفعل والفتح والكسر والكون وسيدكر بعد
هذا مواضع انبائية أي وهي سبعة الأسماء الستة
والثاني وبما الحق به وجمع المذكور ما الحق به وجمع الموت
وبما الحق به والاسم الذي لا ينصرف والاسئلة الخمسة
والثالث المضارع المقتل الآخر وسياتي اليه يذكر ما
على هذا الترتيب **أ** وارفع بواو وفتح فاعل أمر
وقاعله مستر وجوبا تقديره انت وبواو جار ومجرور
متعلق به وانصب من مطوق على ارفع وهو فعل أمر
مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وقاعله
مستر وجوبا وبالف متعلق به واجر رفع فعل
أمر وقاعله مستر وجوبا وبيا متعلق به وهو
مجرور وعلاوة جرح كسر مقدرة على الالف منع بين
ظهورها الكود العارض لاجل الروي لأن الكسرة
في قوله بالالف مقدرة المانع من ظهورها سكوت
الروي وقوله بامن الأسماء الزمانية موصول مبني
على أن يكون في محل نصب مفعول تارعه كل من
أرفع وانصب واجر ومن الأسماء متعلق بامنه
وامنه فعل مضارع وقاعله مستر وجوبا تقديره

أنا

أنا وتقدير البيت وارفع وانصب بالف واجر ربي
الذي اصنفه كد من الأسماء وقوله وارفع ولي بعض
السبح فارفع بالف وهو أولي لأنه تقدم على ما تقدم
في قوله وغير ما ذكر ينوب فتدبر الواو نائية عن العنة
والالف نائية عن الفتحة والياء نائية عن الكسرة
وقوله بامن الأسماء تارعه كل من الأفعال ابتداء
البناء لكن الله أعلم بالآخر منها دليل عدم
اضاوة فيه واهل الأولين فنظم فيها ح ناز فقول
وارفع بواو وانصبه بالف واجر وما من
الأسماء وانجاز أعمال أي واحد منها والاضمار
في أباقي وقوله اصنف من وصف بمعنى عصى ذكر
أبي ما ذكره كد من الأسماء في بيان ما أي لها
تقرب بالنباتة أي بذي النبابة وهي الواو وما
ذكرها لا يفسر النبابة أو أراد بالنبابة النابذ
وقوله عما سبق ذكر أي عن حركات سبق ذكرها
وهي الأصول الأربعة العنة والفتحة والكسرة
والسكوت فما الأولى واقعة على الهماء والنائية
على حركات والمراد أي مرادهم بالأسماء التي
يصنفها أي يذكرها الأسماء وهي أب أي
اعتبر بيات التثنية بذلك منافا لقوله فما تقدم
وارفع بواو وزلات هذه معربة بالحركات الظاهرة

لا بالحروف التي ذكرتها واجيب بانها امرت بالحركات
 لفقد شرطها وهي الاضافة لا لا تعرف بالحروف
 الا اذا كانت مضافة كالمثلة المذكورة بعد الترفع
 الذي ذكره بقوله فلهذا ترفع بالواو نحو جابوزيد
 الزمان ابو مرفوع بالواو وزيد مضاف اليه
 ورايت ابا له منصوب بالالف والها مضاف اليه
 ومررت بابيه مجوز بالياء والها مضاف اليه
 والمشهور ان الاول هو المسمى بالواو
 الاعراب بالحروف هو المشهور وهذا هو الذي
 اشار اليه المسمى بالاشارة راجع للاعراب بالحروف
 والصحيح انها معرفة بالواو ومع كونها هذه
 الصحيح اعرابها بالحروف لقل كلفة قال بعضهم
 ولم يقدم اليه الصحيح على غيره مما تقدم نظرا
 للصورة فقدم الاعراب بالحروف نظرا للصورة الاسما
 واخر الصحيح نظرا للمعنى وقوله جابوزيد على
 الواو اب ويكون المانع من ظهورها انقل كاليا
 وعلى الالف ويكون المانع من ظهورها التقدير
 لم يثبت شيء عن شيء ابي في خصوص هذه
 الاسماء لا مطلقا فيها وفي غيرها مما سيأتي وقوله
 من سبق ذكره بيان لشيء الثاني اه من ذلك
 ذوات حرف جر وذات اسم اشارت مبني على الكون

في محل جر والكاف حرف خطاب والمجرور خبر
 مقدم وذوات مفعول مرفوع بضم مقدرة على
 الواو منع من ظهورها التثقل وان حرف شرط
 جازم وصحبة مفعوله بفعل محذوف يفسره المذكور
 وجملة ايان مفعولة لا محل لها من الاعراب وجواب
 الشرط محذوف دل عليه ما تقدم واغتم مبتدأ وخبر
 ظرف مكان مبني على الغم وايم مبتدأ ثان ومنته
 حار ومجرور متعلق بابان وجملة ايان خبر الميم
 والجملة خبر عن الاول وهو الغم وتقدير البيت ذوا
 كايين من ذلك ان ايان صحبة ايان فتدوامت ذاك
 والغم حيث بان الميم منه والمعنى ان ذوات الاسماء
 التي سيصفها ويذكرها ان ايم صحبة اي ايا كانت
 يعني صاحب وحذف شرط آخر وهو ان يضاف
 الي اسم جنس فاعراب بالحروف المذكورة مفيد بغير
 فلذا اعرب ذوات بضم مقدرة على الواو لعدم اضافة
 وايضا ليس هنا معنى صاحب لانه المقصود لفظه
 اي هذا اللفظ كايين من ذلك واشارة الى ان
 المقيد مع ان الاسماء التي سيصفها بخلافه وقرب
 لان لفظ الاسماء انقضى بمجرد النطق به فصارت
 كالبيد والالقال وذوات هذه والغم من ذلك ايضا
 ان وجد في تركيب خاليا عن الميم اي ليست الميم

متصلة به والا كان مع بالحرركات الظاهرة وقد مر ذوا
على غيرها من الاسماء لانها مذكورة لك اعراب بالحروف
دايم ولا يخرج عنها الى الاعراب بغيرها بخلاف الارب
وتالييه فيخرجان عن الاعراب بها الى الاعراب بالحرركات
وذكر الغم بعد ها لانه ملازم لك ضافة مع اعرابه
بالحروف بخلاف الارب ونحوه فله يلزم من اضافته
اعرابه بالحروف كما في القصر اي من الاسماء
التي ترفع ان هذا قصر بالمعنى والالفاظ ذوات
واكران كان بمعنى صاحب امر ان تكون بمعنى
صاحب اي وتضاف لاسم جنس ظاهر فان لم تضاف
لما ذكر بان قطعت عن الاضافة فانها تكون معرفة
بالحرركات الظاهرة لا بالحروف او اضعف لغير الاسم
جنس ظاهر لقولهم لا يعرف الفضل الا ذواته فساد
يحفظ ولا يقاس عليه من ذوات الطائفة نسبة
لطي اي احترز به ذوات التي هنا عن ذوات التي في لغة
طريقا لها موصولة وليست من الاسماء الخمسة وتكون
مبنية على الواو في الاحوال الثلاثة ان قلت
لا حاجة لك حراز عنها لانها بعيدة عما نحن فيه لكونه
معربا وهي مبنية واجيب بانه لما كان لها جهتين
جهة اعراب وجهة بنا حرازنا عنها من هذه الجهة
التي هي جهة الاعراب لاجهة البناء فاما كرام امر

الفاء

الفاء للتقديم على ما تقدم في التفسير واما حرف شرط
وتفصيل وكرام مبتدا وموسر ونفت وجملة
لقيم خبر المبتدا وقوله تحسبي مبتدا مرفوع بضم
مقدرة على ما قبل يا المتكلم منع من ظهورها حركة
النا سبة لها ويا المتكلم مضاف اليه في محل جر
ومن حرف جر وذر اعني الذي مجرور بها في محل جر
وعند ظرف متعلق بمحذوف صلته رابعا مضاف اليه
واليم علامة الجمع وما لم يوصل في محل رفع خبر
عن المبتدا وجملة كفايا صلته والمعنى ان الشاعر
يخبر بانه لم يبق قومه اكراما موسرين اغنيا فواسوه
بالاكرام والاحسان اليه وان ما حصل له منهم
كافيه لا يطلب غيره زوال اليم منه اي عدم
وجودها فيه اصلا لانها وجدت ثم زالت اب
اخ المبتدا وسوغ الابتداء الشهرة والتعيين
واخ معطوف عليه باسقاط حرف العطف وكذا حذو
وقوله كذا خبر واسم الاشارة فيه راجع الى ذوا
والغم من حيث الاعراب بالحروف وهن مبتدا خبره
محذوف اي كذا والنقص مبتدا واحسن خبره وفي
هذا الاخير متعلق باحسن وتقدم البيت واب واخ
وهم كذا وهن كذا والنقص احسن في هذا الاخير
وقوله وفي اب وتالييه امر جار مجرور متعلق بمبتدا

والواو داخل على يندرو تاليه معطوف عليه مجرور
 بالياء لانه مثني ويندر فعل مضارع وفاعله مستتر
 عائد على النقص اي ويندر النقص في اب وتاليه
 وهما الاخر والحم ونقصها مبتدا واسرها خبر ومن نقصها
 متعلق باسرها ونقصها اسرها من نقصها والمعنى
 ان اب وانح وحم تتصل ثلثة فقرع بالواو وتنصب
 بالالف وتجر بالياء وتتصل ناقصة على نه ورؤية
 وتتصل مقصورة اي تكمها الف في الاحوال
 الثلاثة ففيها ح ثلاث لغات وامامت ففيه لغتان
 لتمامه تاما وتمامه ناقصا ونقصه احسن
 من تمامه وهو لم جنس لما يستقيم ذكره كالضريح
 فكني به عنه حياء لاستقبح ذكره وقيل غير ذلك
 والحم اقارب الزوج ويطلق ايضا على اقارب الزوجة
 فيقال جاء حموك وحموها وهن من هي اللغة
 المشهورة اسم الاشارة راجع للغة التمام
 لغتين اخريين وهما لغة النقص ولغة النقص
 وانكر الغزاجواز اتمامه اي لتمامه تاما بل لا يستعمل
 الا ناقصا وهو مجوع اي مقام عليه الحجة بحكاية
 سيويه الا تمام الى اللغتين الباقيتين اي
 اشار اليها بقوله فيما تقدم وسيد كرام ان وهما لغة
 النقص ولغة النقص ومعنى النقص ان تحذف منه حرفا

العلية

العلية الثلاثة وهي الواو والالف والياء ومعنى النقص
 الزايم الف في الاحوال الثلاثة لا سيما باب
 اقتدي عدي ان فابا حرف جر وابه مجرور بها وعلامة
 كسرة ظاهرة والها مضاف اليه والها مضاف اليه حيث جرم
 بالكسرة الظاهرة ولم يجرع بالياء واقتدي فعل ماض
 وعدي فاعله وعدي هذا ابن حاتم الطائي وهو
 صحابي عظيم وحاتم هذا هو الذي ورد انه من اهل
 النار وان كان من اهل الفترة فحكمه بغيرها جل وعلا
 مع انه كان من كرماء العرب يضرب به المثل وفي الكرم
 متعلق باقتدي ومن لم يوصل وجلة يشابه
 صلاته وابه مفعول والها مضاف اليه وقوله فما ظلم
 اي امه او اباه حيث جاء على شبهه وحالته وهذه
 اللغة نادرة اي وهي لغة النقص واللغة
 الاخرى اي وهي لغة النقص ان اباه واباها
 ان حرف توكيد ونصب وابا منصوب بها وعلامة
 نصبه فتحة مقدرة على الف منع من ظهورها التقدير
 وفيه انشا حيث نصب بفتحة مقدرة لا بالالف
 وابا معطوف عليه منصوب بفتحة مقدرة على الف
 واباها مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة وقوله
 قد للتحقيق وبلغ فعل ماض والفتحة التثنية فاعله
 انشائه على اباه واباها وهو وجهها وفي الحمد

متعلق بلفظا ونائنها الاولى غاييتها مطلقا
 اي في الاحوال الثلاثة وهي حالة الرفع والنصب
 والجراه وشرط هذا الاعراب ان مبتدأ وذا اسم
 اشارة مضاف اليه مبني على السكون في محل جر واللفظ
 محذوف للتقيا الساكنين والاعراب بدل من اسم
 الاشارة او نعت او عطف بيان لان المحامي بالالف
 واللام بعد الالف لا يكون الا كذا وان حرف مصدر
 ونصب ويضعت فعل مضارع مبني على السكون
 لاتصاله بنون النسوة في محل نصب ونون النسوة
 نائب فاعل وان وما بعدها في تأويل مصدر خبر
 مبتدأ وقدر لا لليا ان لا حرف عطف على مقدر
 ولما جار ومجرور مضاف عليه وهو مجرور بكسرة
 مقدرة منع من ظهورها التعذر وكما اخوابيك ان
 الكاف جارة لقول محذوف خبر كسرة محذوف وجا
 فعل ماض واخوفا على مرفوع بالواو واخو مضاف
 واي مضاف اليه مجرور بيا واي مضاف والكاف
 مضاف اليه في محل جر وذا منصوب على الحال مبت
 فاعل او هو اخر واعتله مضاف اليه مجرور بكسرة
 مقدرة وتقدير البيت وشرط هذا الاعراب اضافة
 لكل شي ظاهر او مضمرا لليا وذكركم فيك جا اخو
 ايك ذا اعتله والمعني ان هذه الاسماء الستة المتقدمة

يشترط

يشترط في اعرابها ان تكون مضافة وان تكون اضافتها
 لغير ياء المتكلم فسلم من كلامه شرطين وبقي
 شرطان ان تكون مفعولة وان تكون مفعولة ويمكن
 علمها من كلامه ايضا اما من المثال الذي مثله
 بعد بقول كجا اخوابيك ان لا نذكرها فيه مفعولة
 مضافة لغير ياء المتكلم واما مما تقدم لان الضمير
 في قوله يصف راجع للاسم الستة المتقدمة وهو
 لم يذكرها اولا كذا فيكون البعض فهم صراحة والبعض
 ضمنا ان قلت ذالهم اشارة يارب للتقريب
 والا كما تقدم ذكرها على بعد فيقولهم عوده ورجوعه
 لقوله وقصرها من نقصها اشهر لقوله ويصير المعني
 وشرط هذا الاعراب وهو القصر اضافة من ان قلت
 القيام صارف له عن ذكر وكذا التمثيل بقوله كجا
 اخوابيك ان صارف عن عوده كما ذكر قببت اسم
 عليه على الاسماء وان دفع النورهم المذكور ان قلت
 اشترط الاضافة ضايع بالنسبة لكذا وكذا قوله
 لا لليا ضايع ايضا بالنسبة لانا مفعولة للاضافة
 الى اسم جنس فلا تنفك عن اضافة شراطين في ما بينها
 تحصيل حاصل واطرافها للضمير شاذة ويار المتكلم
 ضمير واجيب بان اشترط ذكر بالنسبة لغيرها
 لانها فيه خارجة واشارتك لهذا الايراد المذكور اخر

قول اعربت بحركات مقدرة لهذه
القول مقدمة من تأخير وقول
فانها مع تعجب بالحركات
الظاهرة ماضية من
تقديم الو

بقوله واعلم ان ذوالا تستعمل في اعربت بحركات
مقدرة اي على ما قبل ياء المتكلم امانع من ظهورها
حركة المناسبة ليا المتكلم وهي الكسرة ويا المتكلم
مضاف اليه فانها ح توب بالحرركات الظاهرة
اي على اياها ترفع بالفتحة وتنصب بالفتحة وتجر
بالكسرة وان كانت مشاة اعربت بالالف انما
كأعراب المثني حرف راجع لك كما انني سبق
ذكرها اي لانه ذكرها مقدرة مضافة لغيرها المتكلم
اي ويظهر ذكر من مثاله الذي مثل به ايضا بقوله
كما اخوانيك لانه ذكرها فيه مستوفية لهذه
الشروط واخواته المذكورة المراد بالاخوات
التظاير لا حقيقة الاخوات واعلم ان ذوالا
مراده بذكر الايراد على المص حيث اشترط الاضافة
واشترط كونها لغير ياء المتكلم وجعل ذلك شاملا
لذو امع ان ذوالا تستعمل الامضافة لاسم جنس
وامضافتها للضمير شاذة لانه قال له اشترط ما ذكر
بالنسبة لا صانع واجيب بان الشرط المذكور خاص
بغيرها فليست داخله لا تستعمل الامضافة
اي لاسم جنس ظاهر غير صفة ومثاله جاني ذوالا ما
فان اضيفت الي اسم علم كجاء ومصر او لاسم جنس مضمير
كقولهم لا يعرف القفل الا ذنوبه او لاسم جنس ظاهر

وهو

و

وهو صفة كجاني ذوالا فانه تكون معرفة هذا الاعراب
لفقد شرطها المذكور وايضا هي مستغنى عنها في جانب
الوصف لانه يوتي بها للتوصل للوصف بلم الجنس وهذا
الوصف ممكن بدونها بان تقول جاني قائم اي شخص
منصف بالقيام بخلاف جاني مالاه بالالف ارفع
المثني ان جاور مجرور متعلق بارفع وارفع فعل امر
وقا علم مستتر وجوبا تقديره انت والمثني مفعول
منصوب بفتحة مقدرة على الالف وكل ما مطوف على المثني
منصوب بفتحة مقدرة على الالف واذا طوف لما يستقبل
من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ويتمضمير
متعلق بوصلا ومضافا حال من فاعل فاعل وصل
ووصل بالبناء للمفعول فعل الشرط ونائب الفاعل
مستتر فيه عايد على كل وتقدير البيت ارفع المثني
وكل بالالف اذا وصلت كل بمضمير اي ضمير في حال
كونها مضافة لذلك الضمير المنفصل بها وقولهم كلت
مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الالف وكذا خبر واثنان
مبتدأ مرفوع بالالف لانه ملحق بالمثنى واثنان
مطوف عليه مرفوع بالالف لانه ملحق ايضا ويان
فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والالف فاعل
واجملة خبر وكابيت مجرور بالكاف وعلامة جرة
اي لانه مثنى واثنين مطوف عليه وهو مجرور

باليا لانه مثنى والجار والمجرور متعلقان بجرمان وقد ير
 البيت كذا ذكر اي كلك في الاعراب والشرط المذكور
 واثنان واثنان بجرمان اي في الاعراب كالبين واثنين
 وقد وتختلف اليا فعل فاعل في جميعا متعلق بتخلف
 والالف مفعول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة
 منع من ظهورها سكن الروي وجر او نصباً منصوباً
 على ترع الخافض وبعد ظرف وفتح مضاف اليه وقد
 حرف تحقيق والالف فعل ماضٍ مبني للمفعول ونائب
 الفاعل مستتر فيه عايد على فتح والجملة في محل خبر
 نعت لفتح وتقدير البيت وتختلف اليا في جميعا الالف
 في الجر والنصب بعد فتح ما عرفت ومعنى هذه الايات
 الثلاثة ان المثنى يرفع بالالف وينصب ويجر باليا
 فكذلك ما الحق به من الاربعة المذكورة وهي ملك وكلتا
 واثنان واثنان لكن كلا وكلتا بشرط الاعرابها
 بهذه الحروف ان ينصلا بغير في حال كونها مضافان
 له والافلا يعرفان هذا الاعراب واما اثنان واثنان
 فيعرفان هذا الاعراب من غير شرط واما البين واثنين
 فبنيان حقيقة فلذا قاسوا اثنان واثنان عليه
 واعلم انهم ذكروا المثنى شروطاً سبعة ان يكون
 معرباً وان يكون مفرداً وان يكون منكراً وان لا يكون
 مركباً وان يكون موافقاً في اللفظ والمعنى وان يكون

قوله وان لا يكون مركباً اي تركيباً اسناداً
 وخرج كقام زيد وبعلبك واما المركب
 تركيباً اسناداً كقام زيد وبعلبك واما المركب
 بئني باعتبار خبره الاول
 فيقال عنه الله لكن
 الالف تحذف فيقال جاءني الله
 ويستدل عليها
 بفتح الدال
 اهـ

له

له مماثل وان لا يفتي عنه غيره فخرج بالاول اللذان
 فليد مثنى لانه موصول مبني على الالف وخرج بالثاني
 الجمع المثنى فله يثنيان وخرج بالثالث المعرفة كزيد
 فله يثنى نعم اذا قصد تكثيره قبل تثنيته جازت
 تثنيته ومعنى قصد التكثير ان يراد به معنى كلي
 وهو كل مسمى بهذا الاسم لا ذات معينة مستحبة
 وخرج بالاربع المركب تركيب اسناداً وكقام زيد اذا
 سمى او تركيب مخرج كبعلك فله يثنيان واما
 المركب تركيباً اسناداً كقام زيد فله يثنى
 باعتبار خبره الاول فيقال عنه الله لكن الالف
 تحذف فيقال جاءني الله فجا فعل ماضٍ وعبد
 فاعل مرفوع بالالف لانه مثنى والله مضاف اليه
 ومنه قول الشاعر
 لقد قال عبد الله قولاً عرفته واتشاهد في عبد فانه
 فاعل مرفوع بالالف المحذوفة بدليل فتح الدال الدالة
 على الالف المحذوفة ومنه قول
 اتانا بجيد الله في صحب داره فانا تاناً تشبه اتان
 لاننا فعل ماضٍ وعبد مجرور باللام المقدرة والمعنى
 اتانا بجيد الله انزوه هو لفرقت الالفان وخرج
 بالخاص ما ليس موافقاً في اللفظ والمعنى كالقمرين
 فليس مثنى بل ملحق به وخرج بالسادس ما اذا

وهو
 في
 الالف
 المحذوفة
 بدليل
 فتح
 الدال
 الدالة
 على
 الالف
 المحذوفة
 ومنه
 قول
 اتانا
 بجيد
 الله
 في
 صحب
 داره
 فانا
 تاناً
 تشبه
 اتان
 لاننا
 فعل
 ماضٍ
 وعبد
 مجرور
 باللام
 المقدرة
 والمعنى
 اتانا
 بجيد
 الله
 انزوه
 هو
 لفرقت
 الالفان
 وخرج
 بالخاص
 ما
 ليس
 موافقاً
 في
 اللفظ
 والمعنى
 كالقمرين
 فليس
 مثنى
 بل
 ملحق
 به
 وخرج
 بالسادس
 ما
 اذا

لم يكن له مماثل كقولهم ليس فلا يكون مني حقيقة
 وخروج بالسابع سواك يقال لسان لك ستفنا عنه سوا
 ونظم بعضهم هذه الشروط بقوله ٥ ٥ ٥
 شرط المثني ان يكون معربا ومفعولا متكررا ما ركبا
 موافقا في اللفظ والمعنى له مماثل لم يفت عنه غيره
 وحده اي تعريف لفظه وان علي اثنين اي بقيد
 كونه من الالفاظ العربية ليخرج انما فانها وان دلت
 على اثنين لكنها مبنيّة وليست معرفة فلم يصدق عليها
 حد اثنين وقوله بزيادة في اخر البالسبية اي
 بسبب الزيادة التي في اخر وهو الالف والنون لانه
 قبل التثنية لازيادة فيه وقوله صالح للتجريد اي
 من تذكر الزيادة وعطف مثله اي مماثلة عليه بعد
 التجريد في الزيادة فتقول زيد وزيد نحو شعاع كروج
 بزيادة او شبهها اي كالزيدان مثله اذا جعل
 علما فان الالف والنون فيه من بنية الكلمة فاشبه
 الرايتين لانها لا يصدق عليها حد اثنين اي
 لعدم صدق حيثما للتجريد فلا يقال في كل منهما كل علي
 جعله مفعولا لهما كالان يقال في اثنتان واثنتان راشن
 وتثنى جاتي كلاهما فاعلم مرفوع بالالف
 لانه ملحق بالمثنى ويقال فيما بعده منصوب بالسبا
 ومجرورها لانه ملحق بالمثنى نحو جاتي كلا الرجلين

فكلا

فكلا فاعلم مرفوع ورفع حمة مقدرة على الالف المحذوفة
 لتقا الساكنين منع من ظهورها التقدير وكذا يقال
 فيما بعده وان ما قبلها اي ايا يكون مفتوحا مكسورا
 اجمع المذكور الم فان ما قبل اليافيه مكسورا
 وسياق ذلك اي عند قولهم ونون جمع وما به التحق لاهو
 مراده لكان كما وصل لذلك لم يذكره والصحيح هو
 اعتراض على الشئ بانه كما كانت هذه هي الصحيح ينبغي
 كذلك تقيد على ما تقدم واجيب بانه نظر للصورة
 فيه فقدمه او انه قدمه مجازاة للم في كلامه وما هنا
 نظريته للمعنى فاحرم وتقدم نظره في الاسماء
 الستة بالالف مطلقا اي في الاحوال الثلاثة
 ويجعلها معرفة بحركات مقدرة على الالف وهي لغة القصر
 المشددة وكسبت لغة قصر لقصر الحركات الثلاثة فيها
 على الالف في الاحوال الثلاثة اهـ وارفع بواو
 لرفع فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وبواو
 جاز ومجروور متعلق برفع وبنيا متعلق باجرر
 واجرر فعل امر وفاعله مستتر وجوبا وانصب فعل
 امر مبني على سكون مقدرة على اخر منع من ظهوره
 الكسر العارض لاجل الروي وفاعله مستتر وجوبا
 ومتعلقه محذوف دل عليه ما قبله اي بنيا وليس من
 باب التنازع لان شرط التنازع عند الم تأخر للمعول

عن العامل وهما تقدم فالأولي ان يكون من باب
الحذف من الثاني دلالة الأول وسالم بمفعول تنازعه
كل من الأفعال الثلاثة المتقدمة كذا عمل الأخير
واضمر في الأولين وحذف وسياقي أهم يذكر ذلك وسالم
مضاف وجمع مضاف إليه وجمع مضاف وعام مضاف
إليه ومذهب مضاف إليه معطوف على عام وتقدير
البيت وارتفاع وأجر ريبا وانصب بيبا سالم جمع عام
ومذهب وإضافة سالم جمع من إضافة الصفة
للموصوف أي أجمع السالم أو الإضافة للبيان وهي
على معنى من أي السالم من الجمع وضابطه موجود
وهو ان يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم
وخصوص من وجه فيجتمعا في مادة وينفرد كل
في مادة فيجتمعا في جمع الذكر السالم وهو زيدون
وينفرد أجمع في جمع التكسير وينفرد السالم في جمع المؤنث
السالم والمفني ان أجمع السالم كعام ومذهب
وما اشبههما من كل علم أو صفة اجتمع فيها الشروط
التي ترفع بالواو وينصب ويجر بالياء وكذا
ما لحق بها وسياقي يذكر ذلك فيما بعد بقوله وشبه
ذات وبه عثرونا المذكر المفسر أي
فيما تقدم لاهنا وقد تقدم الكلام عليها أي
من شروط واحكام ثم ذكر في هذا البيت

لأن أي وما عطف عليه لأنه لم يذكر فيه ما حمل على جمع
الذكر السالم بل ذكره فيما بعد بقوله وشبه ذات وبه
عثرونا المذكر المفسر وهو جمع الذكر السالم أي والمراد به
سالم فيه بنام موزة أي هيئته وشكله فلم يتغير
قال له من حيثند وصف لغزده لاله واحترزه عن
جمع التكسير وهو سالم يسلم فيه بنام موزة عن التغير
فانه يعرب بالحركات الظاهرة لا بالحروف كسباقي
وما حمل عليه أي يجمع الذكر السالم يعني ما الحق به
في الأعراب بالحروف جامد أي علم وصفة أي
يخت غير علم في شرط في الجامد ان يكون علما
الواو يدل الجامد بالعلم للزم عليه ركائفة واخذ
الشيء شرط في نفسه وهذه نكتة القبول عن
التغير كروا لحان الراد بالجامد في الواقع ونفس
الامر العلم ان قلت اشتراط العلمية ينافي الجمع
والتشبية لأن العلم يدل على مفرد والتشبية والجمع
على متعدد فاذا اريد جمعه أو تشبيته زالت العلمية
مع انها مشروطة واجيب بان اشتراط العلمية
بالنسبة لك قدام على جمعه أو تشبيته واشتراط
زوالها عند جمعه أو تشبيته بالفعل فلا تنافي حينئذ
للتفرقة المذكورة وقوله المذكر أخير به ما اذا كانت
علما لمؤنث كزبيب وقوله ما قل أخير به ما كان

على ذكر غير عاقل كانه حقيق لهم فيه وقوله خال من
 ثاء التانيث اخرج به ما كان علما لذكر عاقل لكنه
 ليس خاليا منها كطلحة اما ما فيه الف التانيث
 سواء كانت مقصورة او ممدودة كعم او جلي فيجمع
 هذا الجمع فهو خارج بقيد التا المذكورة وقوله ومن
 التركيب اب المزي على الاصح والاسنادي بالاتفاق
 وكذا الاضافي وجوز بعضهم جمعه وتقابل الاصح في
 الاول انه يجمع فيقال سيويون ويعلكون واما
 الاسنادي كبرق غم او زيد قائم فله يجمع باتفاق
 فلا يقال برق غرون ولا زيد قائعون واما الاضافي
 كغلام زيد وعبد الله فيجمع على القول يجوز جمعه
 لكن باعتبار جزئه الاول فيقال غلام موازيد ويجوز
 باعتبار الجزءين فيقال غلام موازيدون واما عبد
 الله فيا اعتبار الاول فقط فيقال عبد الله ولا
 يجوز جمعه باعتبار جزئه الثاني فان لم يكن علما
 اي بان كان نكرة كرجل لم يجمع بانوا ولا شندرك على
 ذلك بقوله نعم اذا صغر الزاي لان التصغير صابرة
 وصفا بعد ان كان نكرة لان معنى رجيل رجل فقير
 فيقال فيه رجيلون واجاز ذلك الكوفيون
 لهم الا ان راجع اليهم طلبة هذا الجمع وكذلك
 اذا كان مركبا اي تركيب مزج او اسنادي او اضافي

لم يجمع

على الخلاف والاتفاق في التلافة لا تقدم واجازة
 بقضهم اي جمع المركب المزجي وكذلك الاضافي دون
 الاسنادي فله يجوز جمعه هذا الجمع بالاتفاق لا تقدم
 تفصيل ذلك ويترط في الصفة اي في جمعها
 ان تكون صفة لذكر خرج ما اذا كانت صفة كعوث
 كما يف وقوله عاقل خرج ما اذا كانت صفة لمذكر
 غير عاقل كابق صفة لغرس وقوله خالية من ثا
 التانيث خرج ما اذا كانت صفة لذكر عاقل لكنها
 ليست خالية من ثا التانيث اي التا التي خلقت
 للتانيث وان كانت الآن ليست له كعلاء مة فاف
 التا التي فيها ثا التانيث لكنها الآن ليست له بل
 لتأكيد ابا الفة الاستفادة من اللفظ وقوله
 ليست من باب افعل ففعل ان اخرج بذكر نحو امر
 الذي موشه حرا اما افضل الذي موشه فضلي
 فيجمع هذا الجمع وقوله ولا من باب فعلان فعلي
 اخرج به نحو سكران الذي موشه سكري وقوله
 ولا مما يستوي ان اخرج به نحو صبور بمعنى صابر
 لم فاعل وصريح بمعنى مجروح لم مفعول فله يجمع
 جميع ما ذكر هذا الجمع المذكور لعدم استيفائه للشروط
 المذكورة وأشار اليه ابي الجهم ابي العلم الجهم
 الجامع ان وشبهه ذيق ان الواو حرف عطف وشبهه

مطوف على قول فيما تقدم عام ومذهب وذيت مضاف
اليه جني على الكسر في الجذر وقيل مجرور بالياء لانه ملحق
بالشئ لان جميع الاء الاشارة بنية الاوين وتبين فيهما
فقران اعراب الشئ وبه عشرون والواو اخلت على عشرونا
والجار والمجرور متعلق بالحق وعشرون مبتدأ مرفوع
بالواو لانه ملحق بجمع المذكر السالم وبابه مطوف على
عشرون والحق فعل ماضٍ مبني للمفعول ونائب الفاعل
مستتر فيه عايد على عشرونا وفيه واو فرد الضمير الذي
هو نائب الفاعل باعتبار المذكر من عشرون وبابه
والا كان حقه التثنية والجملة من الفعل ونائب
الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ فيصير التقدير وعشرون
وبابه الحق به والضمير في به عايد على جمع المذكر السالم
وقول والاهلون مبتدأ مرفوع بالواو لانه ملحق
بالجمع المذكور والواو مطوف عليه باسقاط حرف العطف
وعالمون وعليون وارضون كذا لا العطف اذا
كان بالواو يعطف على الاول ويشد فعل ماضٍ وفاعله
مستتر والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ويصح ان يكون
قول والاهلون مطوف على الضمير في الحق والواو
وعالمون وعليون مطوف على الاهلون وارضون
مبتدأ وجملة شذ خبر عنه والسنون مبتدأ وبابه
مطوف عليه والخبر محذوف تقديره شذ واو فرد الضمير

في شذ العايد على السنون وبابه باعتبار المذكر منها
لان تقدم نظيره وقوله ومثل حين ان الواو اخلت على
قوله قد يرد وقد حرف تقليل ويورد فعل مضارع وذا
لم اشارة في محل رفع فاعل يرد والباء بدل منه
او عطف بيان او نعت ومثل مفعول بقد وحين
مضاف اليه والتقدير وقد يرد ذا الباب مثل حين
في الاعراب بالحركات وقوله وهو عند قدم از الضمير
مبتدأ وجملة يطرد خبر وعند ظرف متعلق بيطرد
وقدم مضاف اليه والتقدير وهو يطرد عند قوم
اي ينقاسر ومعنى هذه الايات انك تان
جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء
سواء كان عالما كعام او صفة كذنب فلذا قما اشارة
عام من كل علم كذا عاقل خال من تان الثانية
ومن التركيب ومثل اشارة بقوله محمد وابراهيم
الاول منصرف والثاني ممنوع من الصرف ولا شك
ان كلاهما فيهما فيه القيود المذكورة وكذا ما اشارة
مذنب من كل صفة كذا عاقل خال من تان الثانية
ليست من باب افعل فاعله ولا من باب فاعلات
فعله ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ومثل لك
بقوله كالا فمضارع والمضارع لك قد يقال ان افضل
على ورف افعل فاعله وهو كذا الا ان مؤنثه

ففعلي كفعلي لا فعلي والنفي انما الذي هو منه فعلي
 كجر اقالا فنقل وانما رتب ح جمعان هذا الجمع
 لاجتماع القيود المذكورة فيها والحق بهذا الجمع
 مجموع اربعة احدها لاجتماع لا واحد لا من لفظها
 وان ارادنا بقوله وبه عشرون وبابه الحق ومن هذا
 الحق قوله بعد والواو انما اخر لصيق النظم ولا
 يضر كونه كـ واحد من معناه لان الواو بمعنى
 اصحاب مفردة صاحب وقال بعضهم انه جمع لقوا
 وانما في مجموع غير مستقلة للشروط واسرار لها
 بقوله اوصون فمفعول الامور المذكورة كلها ملحقه
 به في الاعراب بالحروف لعدم وجود القيود المذكورة
 جميعا اليه فيها اي في كل منها ثم ذكر بعد ذلك انه قد
 ورد من لسان العرب استعمال هذا الباب اي باب
 سنة مثل حين في الاعراب بالحركات وهو يطرد اي
 يقاس عند قوم من النحاة منهم الفراء فقال يقاس
 ما لم يرد ولم يسمع من العرب على ما ورد ومع ويعرب
 كما عربه بالحركات ولكن الصحيح انه لا يقاس به بل
 يقتصر على ما ورد ومع منهم ولا يقاس عليه غيره
 انه واعلم ان الشذوذ لا حق لجميع الامور المذكورة
 بالحققة جمع المذكور الم لكث شذوذ ارضون اشذ من
 شذوذ الجميع فخروجه عن سنة وبابه من جهة القياس

قوله اوصون فمفعول الامور المذكورة كلها ملحقه به في الاعراب بالحروف لعدم وجود القيود المذكورة جميعا اليه فيها اي في كل منها ثم ذكر بعد ذلك انه قد ورد من لسان العرب استعمال هذا الباب اي باب سنة مثل حين في الاعراب بالحركات وهو يطرد اي يقاس عند قوم من النحاة منهم الفراء فقال يقاس ما لم يرد ولم يسمع من العرب على ما ورد ومع ويعرب كما عربه بالحركات ولكن الصحيح انه لا يقاس به بل يقتصر على ما ورد ومع منهم ولا يقاس عليه غيره انه واعلم ان الشذوذ لا حق لجميع الامور المذكورة بالحققة جمع المذكور الم لكث شذوذ ارضون اشذ من شذوذ الجميع فخروجه عن سنة وبابه من جهة القياس

قوله

اي ما الحق بجمع المذكور انما واقعة على الفاظ
 اي اي الغاء فملحقه بجمع المذكور انما واقعة على الفاظ
 بملحق ما لو اوقعت على جمع فلا تنجز ما ذكر ما سلم
 فيه بنا الواحد اي هيئته وشكله فاللام وصف
 للواحد لا للجمع كما تقدم فوصفه باللام لا باعتبار
 مفردة اذ لا يقال عشرون لانه لو قيل ذلك لا يقتضي
 ان مصدوق عشريت ثلث ثون لان عشرون وعشرون
 ثلث ثون واطلاق عشريت على ثلث ثون باطل
 لانه لم ينس جامد اي لا علم ولا صفة وكذلك
 الواو لانه لا واحد له اي من لفظه فلا ينافي ان
 له واحد من معناه لان الواو بمعنى اصحاب مفردة
 صاحب قال تعالى ولا ياتل القرآن الفصل منكم
 اي اصحابه واعلم ان الواو انما يرسم بها بعد الهمزة
 وكذا اوي لا حركات تتميز بها عن الي الجارة وقال
 بعضهم ان الواو جمع لذوا وعليون اسود
 لاعلا الجنة وقيل لم ملك وعليه فيقدر في الآية
 مضاف محذوف فعلى الاول وما اراد ما عليون
 كتاب اي محمد كتاب وعلي الثاني حامل كتاب
 فلا منافاة ولا ورود في لا على ما هنا وارض
 لم ينس جامد موش اي بتدليل تصغيره على
 اريضة وهو لم ينس جامد فثبوته واذلا من جهتين

بيان سنة

جمع سنة اي واصلة سنوبد ليل جمعة على سنوات
 وقبل سنة بد ليل جمعة على سنوات لان التثنية
 والجمع يردان الاشياء اصولا وهو ما حذفته
 لامه اي لم يترك شي حذفته لامه خرج به ذكر ما حذفته
 فاوه كعدة لان اصلا وعد فحذفت فاوها وهي
 الواو وعوض عنها التانيث فليست من هذا
 الباب وقول وعوض عنها التانيث خرج بقول
 عوض عنها ما حذفته لامه ولم يعوض عنها شي كيد
 لان اصلا يدي حذفته لامها وهي ايا ولم يعوض
 عنها شي وخرج بالقيد الثالث وهو التانيث
 ما حذفته فاوه وعوض عنها غير التانيث كما سم
 فان اصله وهم حذفته فاوه وهي الواو وعوض عنها
 الهمزة لان التانيث المذكور وقول ولم يكسر اي لم يغير
 تغييرا يودي الي الاعراب بالحر كات فخرج جمع التفسير
 اي فانه تغير تغيرا ادي الي اعرابه بالحر كات وقول
 كاتبة ومثني وثبة وثنين سأل للم يكسر واعلم
 ان الجمع الذي فاعله مفتوحة قبل جمعه اذا جمع
 كسر كسنة اذا جمعت فتكسر سینه واما اذا كانت
 في المفرد مكسورة فتكون في الجمع باقية على كسرها
 كاتية واما الضميمة فقيما وجهين اي في جمع موزة
 الضم والسكر كاتية وثبة وثنين بالضم والسكر

وهذا

وهذا الاستعمال اي وهو الرفع بالواو والضم والنصب
 بالياء شائع في هذا الباب سنة وقوله فارضون
 فان كسر محذوف لم يكسر كشفه وشفاه لم
 يستعمل كذا اي موبيا بالواو والاشد وذا كظبنة
 فانهم كسروه على ظيا وجمعه ايضا لم يبدل كسره
 وتغييره بالواو ان والضم ان لا يطرأ الي
 لا يتقاسر عليه غيره بل يقتصر فيه على ما ورد وجمع
 من العرب خلا فاللغز او من تبعه ثبت قال يقاس
 عليه غيره ويعرب باعرابه وان لم يرد عنهم
 ومنه قوله ان الضمير محابيه على المسموع اي ومن
 المسموع عنهم قوله صل الله عليه وسلم في
 احسن الروايتين اب وآل واية الاخرى تقر اباكون
 ايا فيقال كسني يوسف من غير تشديد ونون
 مجموع ان بالنصب مقبول لا فتح مقدم عليه ومجموع
 مضان ايه وما لم يوصر في محل منقطوع على
 مجموع وبه متعلق بالتحقق وجملة التحق صلته ما
 وفاتح فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت ومثل فعل ماض ومن فاعله وهو لم يوصر
 وجملة نطق صلته وبكسر متعلق بنطق والتقدير
 فاتفق نوت مجموع ونوت الذي التحق به وقل من
 نطق بكسر ويصح قراءة نوت مجموع بالرفع مبتدأ

وجملة فافتح خبره ولا يرد ان الخبر يمتنع قرنه بالنكا
 الا اذا كان ابتداء ما قبله يمتنع لان هذا في الفا الاصلية
 والفا هنا زائدة وهو لا يمتنع قرنه بها اه وقوله
 ونون ما شئني لا يرفع مبتدأ ما لم يوصل مضاف
 اليه في محل جر وجملة شئني بالنسبة لفتحه صلته
 واللاحق بالجر معطوف على ما و به متعلق به وبمعنى
 جار ومجرور متعلق بالمتعلم وذاكر مضاف اليه
 والمتعلمون فاعل وهاهنا مضاف اليه والجملة
 في محل رفع خبر المبتدأ وقوله فانتبه فعل وفاعل
 والتقدير ونون الذي شئني واللاحق به المتعلمون
 بعكس ذاك فانتبه أي تنبه للفرق بينهما والمعنى
 ان نون جمع المذكر السالم وما الحق به تكون مفتوحة
 وكسرها قليل وان نون المشي وما الحق به تكون
 مكسورة وقد تفتح وتضم اللفظة لكسرها في الجمع
 خلافا لما سياتي في ان من ان كسرها في الجمع شاذ
 وتضمها في التثنية لفتة ومنه أي انكرت ذوا
 قول الشاعر عرنا جعفر اوبى ابية أي
 اخوته وهم اولاد ثعلب بن بربوع وانكرنا زعائن
 لهم جمع زعيفة وهو الرجل القصير والمراد الادعياء
 الذين لا اصل لهم ينسبون اليه والاشاهد
 في قول اخرين حيث كسرت نونه شذوذا واكمل الدهر

خبر

في قوله مضاف اليه الا ان في النسخة الاولى

خبر مقدم وحل وارتحال مبتدأ مؤخر اي احل وارتحال
 كل الدهر فما شئني الدهر علي ولا يقيني الضار وما فانه
 تبتني وتطلب الشرا مني والحال اي قد جاوزت حد
 الاربعين اي لان القوي يتزايد الي الاربعين فاذا بلغ
 السبعون اربعين بدا في النقص وهذا في غالب الناس
 ومن غير الغالب قد يتردد ولو بلغ اكثر من ذلك
 كالعلماء والمدين وليس كسر هاء اللفظة انما الصحيح
 انه لفتة وكلامه الضعيف على اهوديين
 تشبيه اهود في الاصل وهو الخفيف في المشي والشارع
 المتعلم الآن في الجناحين اي على جناحين المتعلم
 وارتفعت في العتية فها هي اي الحالة التي هي مسافة
 روية حال المتعلم لها وارتقا عما الامة وتقيب
 فلا ترى بعد ذلك واثاها في اهوديين حيث فتحت نونه
 اه بل كسرها في الجمع شاذ ضعيف والصحيح
 انها لفتة كما تقدم فظاهر كلامه انه الثاني اي وهو
 انه يكون في الالف اعرف منها الجيد اعيب
 العيب والعيبان بالالف على لفة من يلزم المشي
 الالف والافقة ان يكون بالياء معطوفا على قوله
 الجيد والاشاهد في العيبان حيث فتحت فيه النون
 مع الالف كما فتحها مع ايا وقوله ومنه في المشي
 طيبانا اي مخرى طيبانا وهو لم يجر معروف

عندهم لا تشيئة ظنية فيجوز المدح ان كان مقرر هذا
الرجل ظريفا ويحتمل الذم ان كان مقرر به قبيحا
وما يتا والف انما لم يوصل مبتدأ متعلق بجمع
والفامطوف عليه وقد للتحقيق وجمعا فعل ماض
مبنى لما لم يسم فاعله ونايب الفاعل مستتر فيه عايد
على ما والجملة صلة ما ويكرر جملة يكرر امين للمفعول
ونايب الفاعل المستتر فيه العايد على ما في محل رفع
خبر مبتدأ وقول في الجر متعلق بكرر وفي النصيب
مطوف عليه وقول معا حال والتقدير والجمع الذي
قد جمعا بالف وتا يكرر في حالة الجر والنصب معا
اي حالة كونهما معا اي مجتمعين لا في آن واحد بل على
التعاقب وحاصل ما قرره هذا البيت تقرير ان
الاول جعل الباء في قول بتا الله بسة وعليه يكون
في الكلام صفة محذوفة لان المعنى يصير والجمع الذي
تلبس واقرن بالف وتا يكرر في الجر ان واذا كانت
كذلك دخل فيه قضاة وايات لتلبسهما واقتراهما
بالالف والتا فمقتضاه ثبوت ذلك الحكم لهما مع انه
ليس كذلك فاحتاج الى تقدير صفة محذوفة من كلامه
لا فراجها فنقول بالف وتا مريدتين لان الالف
والتا الوجوديتين فيهما ليستا زائدتين بل الالف
في قضاة اصلية لانها متعلقة عن اصل وهي اليا

لان اصل قضاة قضية تحركت اليا وانفتح ما قبلها
قلبت التا فنصار قضاة والتا في ابيات اصلية
لوجودها في المفرد وهويت والتقدير الثاني جعلها
للسببية وعليه فلا حذف لشي من صفة ولا غيرها
لان المعنى يصير والجمع الذي قد جمع بسبب الفوت
يكسر في الجر ان فخرج نحو قضاة وايات لان دلالة
كل منهما على الجمع لا بسبب الالف والتا بل بالصفة
وسيا في التا يكرر اليه هذين التقديرين فاسارا في
الاول بقوله اي جمع بالالف والتا المرئيتين واي
الثاني بقوله والمراد ما كانت الالف والتا سببا
وما يحتمل ان تكون واقعة على مفرد والمعنى والمفرد
الذي قد جمع بالف وتا يكرر اي المفرد وهذا كلام فاسد
لان الذي يكرر هو الجمع لا المفرد فالاولي ان تكون
واقعة على جمع والمعنى والجمع الذي قد جمع بالف
وتا يكرر وهذا كلام صحيح لكن يلزم عليه تحصيل
الحاصل لان الجمع لا يجمع واجيب بان المراد بجمع
الثانية تحقق الجمعية ووجودها فيهما المنصوب
والجمع الذي تحققت ووجدت جمعية بالف وتا
فكسر انما فتش في ذلك ما ذكره وقد مر الجر على النصيب لان
النصيب مقيس عليه ولم يذكر الرفع لعله مما تقدم في
قول فاسد بضم ان قد يقال والجر علم من قول ايضا

فيما تقدم واجد بكر لكن قد علمت انه ذكر لاجل
 ان يقصر النصب عليه لما فرغ من الميم من
 الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات وهو
 تلك الالة الستة وجمع المذكر السالم والمثنى وما
 الحق بهما شبرع في ذكره اي جمع بالف وتاء
 مزديتين اشار به الى ان الالة في قوله بتاللاية
 حيث اتى بالصيغة المحذوفة وهي مزديتين ليخرج
 نحو قضاة وايات لا تقدم توصيه والمراد
 ما كانت الالة اشار به الى ان الالة في قوله بتاء
 للسببية فلا حاجة الى ان يقال في كلامه صفة
 محذوفة مقدرة لإخراج نحو قضاة وايات لانها
 خارجان جعلهما للسببية فان دلالتها على الجمع
 بالصيغة لا بسبب الالة والتا كما تقدم في بيان
 ح بالضة في حالة الرفع وبالفتحة في حالة النصب
 لا الكسرة وبالكسرة في حالة الجر وجرها بما ذكر وعدم
 ثبوت حكم الجمع المذكور لهما فانه مع هذا التقدير
 اي وهو جعل ايات في كلمة للسببية الاعتراض ان
 وفي بعض النسخ التقرير وفي بعضها التعريف وكل
 من الالة معناه ما ذكر وعلم اي من جعل
 ايات في قوله بتاللاية انه لا حاجة الى ما جعلها
 للالة فتحتاج لذلك لاجل إخراج نحو قضاة وايات

٥٦

كما علمت فيما تقدم وزعم بعضهم انه مبني اي
 على الكسرة في محل نصب وبعضهم قال ينصب بالفتحة
 وبعضهم فصل فالذهب فيه الى اربعة اقسام
 كذا اولات خبر مقدم واولات مبتدأ مؤخر والذي
 مبتدأ ولها مفعول مقدم لجعل وقدم وحققت
 وجعل فاعل ما خبر مبني للمفعول وتايب الفاعل
 خبر مستتر فيه عايد على الاسم الموصول الواقع مبتدأ
 سد مسد الفاعل الاول لجعل والجملة صلة الموصول
 لا محذور لا من الاعراب وكذا ذرعات خبر مبتدأ مؤخر
 وفيه جار ومجرور متعلق بقيل وذالهم اشارة مبتدأ ثان
 وجملة قيل بالبناء للمفعول من الفعل وتايب الفاعل
 في محذوف خبره والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر
 عن المبتدأ الاول والرابطة الضمير في فيه والتقدير
 ح اولات كذا اي جمع الموصلة السالم في انه يرفع بالفتحة
 وينصب ويجر بالكسرة والجمع الذي جعل لهما اي
 علما مفردا بعد ان كانت جمعا وذكر كذا ذرعات هذا
 الاعراب قيل فيه ايضا والمعنى ان الجمع الموصلة
 السالم يرفع بالفتحة وينصب ويجر بالكسرة فكذلك
 الجمع كذا اولات ملحق به في هذا الاعراب وكذا ما سمى به
 منه يكون ملحقا به في هذا الاعراب كذا ذرعات واعلم
 انه اندفع بقولنا اي علما مفردا بعد ان كان جمعا ما قيل

ان تذكر الجمع الذي جعل لهما يقتضي انه قبل ذكر كانت
 فعلا او حرفا اه بل هي ملحقة به لانها لاواحد
 لها من لفظها بل من معناها وهو ذات فتقول بعد
 وذكر لانها انزياح لوجه الاتحاق من هذا الجمع
 اي جمع المؤنث السالم فاذا كان جمعا مؤنثا سالما
 في الاسد ونقلته وجعلته علما على كثر كانت
 سميت باذرعات وعموم كثر قات فأنكره اعراب
 جمع المؤنث السالم باعتبارها كان قبل جعله علما
 وتكلم به لانه الا ليس جمعا حقيقة بل ملحق به
 في الاعراب فقط فخرج عن الجمع بجعله علما
 ولا يصدق منه التنوين اي لانه ليس تنوين صرف بل
 مقابلة يعني والذي يصدق انما هو تنوين الصرف
 ورايت اذرعات بالكسر لانه منصوب بالكسرة
 نيابة عن الفتحة لانه ملحق بجمع المؤنث السالم
 هذا هو المذهب الصحيح اي وهو اعراب
 اعراب الجمع مع التنوين وفيه مذهبان اخران
 الاولى لفتان لانها لغتين للعرب ويزال منه
 التنوين وهذه اللغة نظرت الى العلمية فمنعت
 من الصرف واي الجمع فنصبته بالكسرة نيابة عن
 الفتحة فنظرت اليه بنظيرين واماما بعد هانظرت
 للعلمية فقط فمنعت من الصرف ونصبته بالفتحة

لا الكسرة

لا الكسرة لعدم نظرها للجمع تنويرها اي نظرت
 الى نار المحبوبة بقلبي من اذرعات بلدة بالشام
 كان بها واهلها يثرب المراد بها المدينة على ساكنها
 افضل الصلاة والسلام وسميت بهذا الاسم بالنظر
 لمن بناها من العواقبة وورد في السنة النبوية
 عن تسميتها بهذا الاسم وقول ابي ايوب دارها
 اي المحل القريب من دارها فنظر على اي كيف
 ارادها وانما في هذا المحل وهي بالمدينة مع ان المحل
 القريب من دارها محل منظر عال مرتفع لا يمتد
 صاحبه من رؤيتها منه فروي في لها تح غير ممكنة
 فثبت اولاً ثم نفي كانه لما قام به من الشوق وشدة
 الحب غاب واستغرق ثم صفا فني ما اثبتته من الرواية
 حال غيابه واستغراقه لعلمه بعد ذكر بعدم امكانه
 اه وجر بالفتحة از فعل امر جني على سكوت
 مقدر على اخر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة
 الادغام لانه اصله اجر فاذا غمت الراء وبيل
 على انه فعل امر قول بعد واجعل الخو يفعلان از
 وقاعلم مستتر وجوبا تقديره انت وبالفتحة متعلق
 بحر وما لم موصوف مبني على السكون في محل نصب
 مفعول وهو صفة لموصوف محذوف ولان الفاعل
 وينصرف فعل مضارع مرفوع بضمه متعلق على اخر

منع من ظهورها المتقال الحمل بان يكون العارض لاجل
 الروي وفاعله مستتر ما يدعي ما والجملة صلة ما وقوله
 سالم يصف انما معدرية ظرفية بمعنى مدة ولم حرف
 نفى وجزم وقلب ويصف فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه
 السكون واو بمعنى الواو ويك فعل مضارع معطوف
 على يصف مجزوم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة
 للمنفقة وبعد ظرف منصوب على الظرفية والاصناف
 اليه ورد فعل ماض وفاعله مستتر فيه جواز اعادة
 على ما وتقدير البيت وجرب بالفتحة الاسم الذي
 لا يعرف مدة عدم اضافته وعدم كونه رادفا ولا تقا
 بعد ال مع الاتصال بها ويصح ان يكون قوله وجرب
 فعل ماض والاعراب للباقي لا تقدم ومعنى هذا البيت
 ان الاسم الذي لا يعرف اي لا ينون يجرب بالفتحة بشرط
 عدم اضافته وعدم وقوعه بعد ال فاما انتفي شرط
 من الشرطين المذكورين بان اضيف او وقع بعد ال
 فانه انتفي شرطه الثاني كان مجرورا بالكرة
 لا بالفتحة واعلم ان المانع له من الصرف اي
 التنوين اما وجوده على اثنين فرميتين فيه واحدة ترجع
 الى اللفظ والاخرى ترجع الى المعنى او علمه تقوم مقام
 العلتين والخاصة ان العلل التي ذكرها لمنع
 الصرف تسعة اثنين منها اصول العلمية والوصفية

وسبعة

وسبعة فروع وزن الفعل والعدل والتأنيب والتركيب
 والصحة وزيادة الالف والنون والفا التانيب وذكرها
 بعضهم بقوله
 اجمع وزن عادلا انت معرفة ركب وزد عجمه فالوصف قد كمل
 فاشار بقوله اجمع لصيغة مفرد الجمع ويقولون وزن لوزن
 الفعل ويقولون عادلا للعدل ويقولون انت للتأنيب
 ويقولون معرفة للعلمية ويقولون ركب للتركيب الروحي
 ويقولون زد لزيادة الالف والنون ويقولون عجمه للمعجمة
 وللوصف يقولون فالوصف اهد فالاشين الاصول
 لا يجتمع احد هما مع الاخر فالعلمية لا تجتمع مع الوصفية
 ويجتمع مع الوصفية العدل كآخر وزيادة الالف
 والنون كسكران ووزن الفعل كاحمر وهذه الثلاثة
 تجتمع مع العلمية ايضا كعمرو عثمان واحد وترديد
 العلمية عن الوصف العجمه كابراهيم وموسى والتركيب
 المزيجي كعبدك والتأنيب كزينب فتاخصر ان الوصف
 تاتي معه ثلاثة والعلمية ستة هذه الثلاثة التي
 مع الوصف وتردد عنه ثلاثة اخرى تاتي معها
 ثلث هي العلل التسع ونظم ذلك بعضهم على هذا
 السوال بقوله
 عدل ووزن ونون قلها الف كل مع الوصف صرف الاسر قد منعا
 ورد عليها مع الترفيع عجمه او تركيب مزيج او التانيب فاستمعا

وامنع جمع تاهي حسب او الفاء تانيث قصر او مذكيف ما وقع
وسيا في بيان ذلك مفصلة في باب وهذا اذا لم يصف
او لم يقع او بمعنى الواو اي ولم يقع فله بد من غيرها
مقا نحو مررت باحمدكم اي كسبي هذا الاسم
مضافا لكم فانتفت منه الملكية بسببه وكذا التاويل
وبقيت فيه غلة واحدة وهي وزن الفعل واذا
انتفت منه احدي الملتين جر بالكسرة واجعل
لنحو يفعلن النون من فعل امر وفاعله مستر ونحو
متعلق به وهو مضاف لقول محذوف ويفعلن
فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل
والنون مفعول واجعل ررفعا مفعول الثاني
وتدعي فعل مضارع مرفوع بثبوت النون
وايا فاعل وتسا لوت فعل مضارع مرفوع بثبوت
النون والواو فاعل وهما مضافان على قوله
يفعلن وحذف اسميهما او اليا مضافا اليه والكسرة
جاء ومجرور متعلق بقوله اسم والنصب مطوف
عليه وحكم تكوني خبر لبت المحذوف وتكوني فعل
مضارع ثا قصير رفع الاسم وينصب الخبر وهو
مجرور بلم وعلة منه جر منه حذف النون واليا لهما
وخبرها محذوف اي راية مظللة ولترومي الله
للتقليل وترومي فعل مضارع منصوب بان مقدرة

وعلة منه

وعلة منه نصبه حذف النون واليا فاعل ومظلم
مفعول لترومي منصوب بفتحة مقدرة منع من
ظهورها لتكون الروي وحيات بفعل الترومي
لانه اسم فاعل يعمل عمل الفعل وتقدير البيت
واجعل النون رفعا لمخوفوكه يفعلن وتدعي
وتسا لوت وحذف اسميه اي علة منه الكسرة والنصب
وذلك كقولك لم تكوني لترومي مظلمة وخاصة كل
بمعني هذين البيتين ان النون تكون علة منه رفع
ونصب وجزم في الافعال الخمسة وهي يفعلن
وتفعلن وتفضلون ويفعلون وتفعلين وترفع
تسوتها وتنصب وتجرم بحذفها ولا يرد على قوله
وتنصب بحذفها قوله تعالى الا ان يعفوت لان النون
فيه ليست نون الرفع وانما هي نون جمع النسوة
فالقول منها جني على ان كونه لا اتصاله بها في محل
نصب بان على وزن يفعلن نعم قوله تعالى وان
تقفوا اقرب للثقوي الآية مما تحت فيه ان قلت
قوله اسم وحذف اسميه ينافي ما تقدم في البيت
قبله لانه جعل النون فيه هي نفس الرفع حيث قال
واجعل النون رفعا وهذا جعلها علة على الرفع
مع ان في مذهبه الاعراب لمظلي لا معنوي واجيب
بان ما هنا محمول على ما ذكره او لا يريد من الحذف

السقوط الذي هو أثر الإسقاط وعلامة عليه فكان المتكلم
 لما قال لم يفعل مثلك بدون نون ونا ذلك على انه لقطها
 ففسر الخذف يقال له سقوط وهو الذي هو علامة
 على الجزم والنصب اللذين هما الإسقاط فيصير المعنى
 فالخذف الذي هو سقوط علامة على الجزم والنصب
 الذي هو إسقاط لانفس النون هي العلامة بل العلامة
 فاذكر وهي نفس الرفع فحصل التوافق بذلك وان دفع
 التناقض ولما جاريا على مذهب من ان الاعراب
 لفظي وهذه الحسن مما ذكره المحشي حيث قال نريد
 من الخذف حذف المتكلم لا لاحدهما نفسا والمعنى
 وحذف المتكلم لعلامة ان لا ما ذكره بنى على
 ان شاهد ويصح مما ذكره او لا على ما هنا ونريد
 من قهر واجعل النون رفعا اي علامة رفع ويكون
 جاريا على غير مذهب من ان الاعراب منوون
 وذكر الامثلة الخمسة وتسمى الاوزان الخمسة
 وقيل غير ذلك ولما كانت امثلة لا غيرها يقرأ عليها
 فمثل يفعل ن ياكله ن ويشربان ونحو ذلك ومثل
 تفعل ن تأكله ن وتشربان ومثل تسألون تأكلون
 وتشربون او يسألون مثله ياكلون ويشربون
 ومثل تدعين تأكلين تشربين وهكذا فلما كانت
 امثالا يقرأ عليها غيرها سميت امثلة يا مخاطبة

اي

اي ولا تكون الا لهما ولا بد من كون فعلها مبدوءا بان
 بخلاف الالف والواو متارة يكون كل منهما لهما وتارة
 يكون حرفا في قولك الزيدان يفعلان او الزيدون
 يفعلون لهما وفي قولك يفعلان الزيدان او يفعلون
 الزيدون فمحملة لان يكون كل منهما لهما ومحملة لان
 يكون حرفا فان جرئت على اللفظة الفصحى من ان
 الالف هي الفاعل وكذا الواو والزيدان او الزيدون
 الاول يدل من الالف والثاني يدل من الواو وكان
 كل منهما لهما وان جرئت على اللفظة الضعيفة السما
 بلفظة اكلوني ابراهيم من ان الزيدان او الزيدون
 هو الفاعل والاول حرف داد على التثنية والواو
 حرف داد على الجمع كانا حرفين بخلاف اياها المذكورة
 فله تكون الالف اسماء تسمى في الاول والثالث بغير
 سواها في اول الثاني اواليا وتركه التثنية في جانبها
 فيه اشارة الى انه لا بد من كون فعلها مبدوءا بان
 وانها لا تكون الا لهما فان لم تفعلوا الزان
 حرف شرط مجازم ولم حرف نفى وجرم وقلب وتفعلوا
 فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون
 والواو فاعل والجملة في محل جزم فعل الشرط فلم
 عملت في لفظ الفعل وان عملت في محل فعلها
 مختلف ولا اتحاد بينهما في العمل وقوله وان تفعلوا

جملة معترضة بين فعل الشرط وجوابه وهو منصوب
 بلن وعلامة نصبه حذف النون والواو فاعل وقول
 فاتقوا النار انما رابططة الجواب واتقوا فعل امر
 وفاعله مستتر وجوابه انتم وانتم وانتم
 والجملة في محل جزم جواب الشرط وقيل ان فصل
 الشرط وجوابه محذوف والتقدير ان ثبت انكم لم
 تفعلوا فاتركوا العناد واتقوا النار والمعنى
 ان ثبت الان عدم فعلكم في الماضي فاتركوا العناد
 واتقوا النار اهـ ومقتضى الفعل امر وفاعله
 ومقتضى مفعول الثاني ومن الاكاما جار ومجرور في محل
 نصب حال من ما رما لهم موصول في محل نصب
 مفعول الاول وكما لمصطفى المكان حرف جر والمصطفى
 مجرور بما وعلامة جزم كسرة مقدرة على الالف منع
 من ظهورها التعذر والمرتبى مظهر على مجرور
 بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل
 ومكانها مفعول للمرتبى وتقدير البيت وهم الاسم
 الذي ثبت انه كالمصطفى والمرتبى مكانها حالة
 كونه كائنا من الاكاما مقتضى اسميه مقتضى وقول
 فالاول مبتدأ والاعراب مبتدأ ثان وجملة قدر
 بالبناء للمفعول من الفعل ونائب الفاعل المستتر
 فيه العابد على الاعراب في محل رفع خبر والمبتدأ

الثاني

الثاني وخبره خبر عن الاول وفيه جار ومجرور
 متعلق بقدر او جميعه تأكيد للضمير المستتر في قدر
 ويعني ان يكون هو نائب الفاعل وقول وهو الذي
 مبتدأ وخبر وقد التحقيق وجملة قدر بالبناء للمفعول
 من الفعل ونائب الفاعل العابد على الموصوف
 صلته لا محالة من الاعراب وقدر والثاني منقوص
 مبتدأ وخبر الاول مرفوع وعلامة رفعه ضمة
 مقدرة على ايا الحمد وقوة والكسرة دليل عليها والثاني
 مرفوع بالفتحة الظاهرة وقول ونصبه ظاهر مبتدأ
 وجملة ظهر من الفعل والفاعل في محل رفع خبر
 ورفعه مبتدأ وجملة ينوي من الفعل والفاعل
 ونائب الفاعل في محل رفع خبر وقول كذا الجار والمجرور
 في محل نصب حال من نائب فاعل يجر ويجز فعل
 مضارع مبني للمفعول مرفوع وعلامة رفعه
 ضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها كونه
 الردي ونائب الفاعل من تزفد ما يد على النقص
 وتقدير البيتين فالاول الاعراب قد منه جميعه
 وهو الذي قد قصر والثاني منقوص ونصبه
 ظهر ورفعه ينوي ويجز ايها حالة تكون الجرح كذا اي
 كما رفع في كونه منويا مقدر ومنه هذه الايات
 الثلاثة ان كل لهم وجد ما كان للمصطفى او للمرتبى

يسمى بعتك وان الاعراب جميعه اي باحواله الثلاثة
الرفع والنصب والمجرى قدر في الاول ويسمى مقصورا
واما الثاني فيقدر فيه الرفع والمجرى دون النصب
فيظهر عليه ويسمى منقوصا فظهر ان كل مناهله لسان
اسم مشترك ولهم خاص به ووجهه ان كل منهما
يسمى بعتك وما كان بعتك بالالف يسمى مقصورا
وما كان بعتك بالياء يسمى منقوصا فكل مقصور
ومنقوص معتلا ولا يعلل اي ليس كل معتل مقصورا
او منقوصا لوجوده في الفعل كيرضي ويرمي بكل منهما
يقال له معتل ولا يقال له مقصور ولا منقوص
فلو قلنا ذلك لدخل الفعل وزم عليه تسميته بما
ذكر مع انه لا يوصف بالقصر والنقص الا الاسماء
فبينما ح الموم والخصوص المطلق يثبتان في
المصطفى ونحوه وينفرد المعتل في الفعل وقوله
في البيت جميعه الواقع تاكيدا للتخفيف المستتر في
قدر لا يظهر في الاسم الذي لا ينصرف نحو عيسى
لان المقدر فيه انما هو الرفع والنصب فقط دون
المجرى لانه ينصب بالفتحة نيابة عن الكسرة فالاعراب
ليس مقدر فيه جميعه بل حالتين منه فقط واجيب
بانه مستثنى واعني الا في الاسم الذي لا ينصرف
فالقدر لهما حالتين فقط بالنسبة اليه لا الجميع ومعني

قوله

قوله قد قصر اي حبر عن المد الطبيعي الاصل
وهو ست حركات او اقل وقيل حبر عن ظهور
الحركات عليه وقيل لقصر وجس الحركات الثلاثة
فيه على الالف فهذا علته تسميته مقصورا وقوله
والثان منقوص مراده بالثان قوله فيما تقدم
المرتضى لان مراده بالاول قوله فيما تقدم المصطفى
ويحتمل ان المراد به هذه اللفظة ان لفظه والثان
لانه منقوص ايضا لان اياها محذوفة منه ففي كلامه
تورية وقوله ورفعه ينوي ان لا حاجة لذلك بعد
قوله ونصبه ظهر لان النصب اذا كان يظهر يكون
غيره مقدرا واجيب بانه ذكر ذلك لاجل الرد على
من قال في امرائه انه مرفوع ورفعه النحة فيقول
جا قاض جا فعل ماض وقاض فاعل مرفوع
وعلم انه رفعة النحة واحتج بان النحة تظهر
عليه في حالة الاضطراب كما يشعر منه فيقال قاضي
واذا كانت كذلك فهي موجودة ولا معنى لتقدير
الموجود فلكل اضا فاحتاج للرد عليه بما ذكر وان
كان مستغادا مما قبله وقوله كذا ايضا بحر والمجرى
اما بالكسرة واما بانيها وهي الفتحة لا في قوله
مررت بجوارفانه مجرور بالفتحة المقدرة على الياء
المحذوفة للثبوت اليائين نيابة عن الكسرة لانه

لم لا يعرف واما نفع له من الصرف صيغة منتهى الجموع
 وسمى هذا الثاني منقوصا لنقص بعض الحركات منه
 وهو الرفع والجرف كل مسمى له من هذه نصيب
 واعلم ان المعتل عند النخاة ما اخرج حرف علة
 كالصطفي والمرقي واما عند اهل الصرف ما وجد
 فيعرف علة سواء كانت في اوله كيوم او في وسطه
 كشيء او في اخره كالصطفي فكل ما سمي معتلا
 عند النخاة يسمى معتلا عند اهل الصرف وليس
 كل معتل عند اهل الصرف يسمى معتلا عند النخاة
 واما عند اللغويين ما وجد فيه تغيير كع من
 اوعى اه ان ما كانت مثل الصطفي انما اشار
 بذلك الى ان الكاف في قوله كالصطفي بمعنى مثل
 الى ان ما في اخره الف اي مفتوح ما قبلها
 وقوله مثل عقي ورجا اشار بذلك الى ان ما كان
 مثل المصطفي في كون اخره الف قبله مفتوحا ولو
 منوعا عن الصرف يسمى معتلا كما يسمى مقصورا
 ثم اشار الى ان ما في اخره الف انما في هذا
 زايدة وكذا في نظائره والمعنى الى ان ما اخرج الف
 لم يزل لا يقتضي ان الالف مطروقة في الاخر وان
 غيره مع ان الالف هي نفس الاخر وقد علمت ان
 في زايدة او يراى بالاول ما قبل الاخر فيكون شاملا
 لغيره

وهو المسمى

لغير الاول من الحروف فكان الالف مطروقة في هذا
 الاخر الكبير وتكون الظرفية على حقيقتها ولا زيادة
 الرفع والنصب والجرا فان تقرا بالجر بدل
 من الاعراب او بالرفع خبر لمبتدأ محذوف او بالنصب
 مفعولة لفعل محذوف وكل صحيح كغيره
 اي فانه فعل معتل بالالف وكل ما لا يسمى مقصورا
 لعدم كونه لمّا وهذا خارج بقوله هو ان سمي
 ان قلت هذا جنس وما قبله من قوله
 المرب فصل وكانت الاخراج يكون بالفصل
 لا بالجنس قلت لما كان بينه وبين فصله الذي
 هو المرب العموم والخصوص الوجهي يمتنعان في
 زيد فانه لم يرب وينفرد الاكم عنه في سيبويه
 مثله فانه لم يرب يرب وينفرد المرب عنه في الفعل
 الضارع فانه يقال له مرب وهو غير المرب جاز
 الاخراج به كالفصل لان شرط عدم صحة الاخراج
 به ان لا يكون بينه وبين فصله العموم والخصوص
 الوجهي فان كان جنسا ذلك كما علمت صح الاخراج
 به وثبت له ما ثبت للفصل من صحة الاخراج
 به اه وبلازمة من الثاني في حالة الرفع اي
 وكذا الاسما الستة في حالة النصب لانها تقلب ياء
 في حالة الجر واولا في حالة الرفع وهذا

معتل ان لکن لا یسمی منقوصا لکن ما قبل الیاء
 فیه ساکن و لا ینافی عدم تسمیة منقوصا کونه
 یسمی معتلا لان المنقوص اخر من المعتل فکله
 منقوص او مقصور معتل ولا عکس کا تقدم
 صفة مقدرة علی الیاء ای منع من ظهورها الشغل وکذا
 یقال فی الجر و علم ما ذکر ان الاسم ای من
 قول فی تعريف المقصور ما اخر الف لازمة قبلها
 فتی ومن قول فی تعريف المنقوص ما اخر میاء
 لازمة قبل کسرة والاقتصار علیها ولم یقل بعد
 ذلك و او قبلها صفة ان الاسم لا یكون انز ولم
 یوجد ذکر ای و او قبلها صفة فی العرب الا فی الاسماء
 ان لکن قد یقال ان الواو فیها ليست لازمة
 لقلبها یا ای فی حالة الجر والنقل فی حالة الضمة وکذا ما
 فی اللزامة فیها خارجة بذلك لان قول فی الاستدراک
 نعم ان كان مبني وجد فیه ذکر خارج بان کله منا
 فی العرب لا المبني و اجاز ذکر الکوفیون ای
 وجود و او قبلها صفة فی لهم معرب فی موضعین اخرین
 ای غیر الاسماء الستة المذكورة تخوید عوا
 و یروا ای اذا کتبت به کتبا فانه یصدق علیه
 انه لهم وجد و او قبلها صفة لکنه یرد بان هذا منقول
 من جملة وکله ما فی لهم اصل لا نقل فیه والثانی

ماکان

ماکان ای ای لثما عجیا جعل علما علی کفر عربی
 کونکند و او قند و او مبغضهم ابدل الواو یا و قال
 کندی و قندی و هذا یرد ایضا بان کلاما فی
 الاسم العربی لا الای و ای فعل انز فای لهم
 شرط جازم مبتدا و قبل مضافا الیه و اخر بالرفع
 لهم لکان محذوفة و منه متعلقا به و انفا بالنصب
 خبرها و رسمه بالرفع علی لغة ربیعة فانهم یقفون
 علی المنصوب بصوت الرفع و قد لم او او یا بالنصب
 موقوف علیه و یحتمل ان تكون قامة فله تحتاج الاسم
 و خبر فعل هذا یكون قول اخر مبتدا و الف خبره و او
 و او یا موقوف علیه و الیاء فی محل جزم فعل الشرط
 و قول فعتله حال من اناب فاعل عرف و عرف فعل
 ماض مبني للمفعول و اناب الفاعل مستتر فیه ما ید
 علی الفعل و انقدر و ای فعل کانت الاخر منه الفاء
 او او الیاء معرف حال کونه معتلا و الاو لی ان
 یكون عرف بمعنی علم ای علم معتلا فیکون قوله
 معتلا مفعول به لا حال و هو اولی لان جمل حال
 یقتضي انه لا یعرف الا فی حال کونه معتلا و معنی البیت
 ان کل فعل وجد اخر الفاء او او یا یسمی معتلا
 لوجود حروف العلة فیه لکن ان کان معتلا بالالف
 یقدر فیه غیر الجر و هو الرفع والنصب وان کانت

معتك بالواو وايا يفدر فيه الرفع فقط واما النصب
فيظهر عليه كما يظهر الجزم في التثنية لان الجازم اذا
دخل عليها حذف الحرف الاخير منها الذي هو من حروف
العلمة فيحذف الالف والواو وايا والحق ان المحذوف
من التثنية انما هو الحركة والحرف تبع لها لكن هذا
فيما اذا كانت الالف اصلية اما اذا لم تكن اصلية
بان كانت منقلبة عن اصل كان فيقولون فاقان
الجازم اذا دخل عليه محذوف الحركة فقط فتقول
يقرا فاذا قلبت الهمزة الغائقة لم يقرأ بدون همزة
فلم تحذف هذه الالف لكونها منقلبة عن اصل وهو
الهمزة نعم ان وقع التغيير المذكور قبل دخول الجازم
كنت مخيرا بين ابقائها نظرا لكونها منقلبة عن
اصل وحذفها نظرا لان اصل قبل القلب وانما
جميع ذلك المذهب بقوله فالالف انما هو تنوين على
البيت المذكور قبله والالف مفعول لفعل محذوف
تقديره اذكر الالف ولا يجوز ان يقدر ان يولد الالف
موجودة لا منوية وانما فعل امر بني على حذف ايا
والكسرة دليل عليها وفاعل مستتر وجوبا تقديره
انت وفيه متعلق بانو والتغيير في عايد على
ذي الالف اي صاحبها وهو الفعل لا على نفس الالف
وغير بالنصب مفعول لاينو والجزم يضاف اليه وابد

بمعنى

بمعنى اظهر فعل امر بني على حذف ايا والكسرة
دليل عليها ونصب مفعول وفاعل مستتر وما مضاف
اليه وهو صفة لموصوف محذوف والكاف بمعنى مثل
وهي متعلقة بمحذوف صلة ما ويدعو ان فعل مضارع
بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل
ويرمي بمطوف عليه باسقاط العاطف مرفوع
بضمة مقدرة على ايا منع من ظهورها الثقل
والرفع مفعول لفعل محذوف يفسر المذكور كما
تقدم في الالف وفيها متعلق بانو وانما فعل امر
وفاعل مستتر والجملة مقسرة لاحد لها من الاعراب
واحذف فعل امر وفاعل مستتر وجازما حال
من فاعل احذف وتلك هي مفعول وتقف بمحذوف
في جواب الامر بمعنى على حذف ايا والكسرة دليل عليها
وحكما مفعول مطلق انما كانت بمعنى تقض تحكما او
مفعول به انما كانت بمعنى تؤدي ولازم ان كانت حكما
وتقدير البيت ان اذكر الالف انما وفيه غير الجزم
وابد نصب الفعل الذي استقر وثبت انه مشكل
يدعو ويرمي وانما الرفع فيها واحذف حالة كونك
جازما انك ثبت تؤدي حكما لازما والمعنى ان
الفعل المعتل بالالف يحتمل بقدرة فيه الرفع والنصب
واما الجزم فيظهر لانه يحذف الحرف الاخير منه وهو

نفع

الالف واما المنفل بالواو او الياء فالذي يقدر فيه
 الرفع فقط واما النصب فيظهر عليه كالحزم لان
 الجازم يحذف الحرف الاخير منه كالتقدم والضمير في
 تلك حيث يحتمل عوده الى الافعال ويحتمل عوده الى
 الحروف فان عماد الى الافعال كان المعنى واحذف
 الافعال الثلاثة آية او اخرها حالة كونك جازما
 لها وان عماد الى الحروف كان المعنى واحذف الاحرف
 الثلاثة حالة كونك جازما بها الافعال الثلاثة
 مقدرة على الالف اي منع من ظهورها التقدير
 وكذا يقال في نظيره واما الحزم فيظهر لانه
 يحذف الزوال الحذف الجازم حذف الحركة والحرف حذف
 بقاها اله التكرع والمعرفة لها مصدر ولتكره
 التي بمعنى جهلته وعرفته بمعنى عرفت والمصدر
 التكرع والتعريف تقول تكرت الشيء انكر تكثيرا
 وعرفت الشيء اعرفه تعريفا واهم المصدر منها معرفة
 وتكرع تكرر مسبدا وقايل خبر وسوغ الابد
 بالنكرة وقوعه في موضع التقسيم او كونها واقعة
 موقع موصوف بها محذوف وال مضاف اليه ومؤثرا
 حال من ال واو واقع مضاف على قابل وموقع
 بالنصب مفعول لواقع وما مضاف اليه وهو اسم
 مرصود في محل جر وقد للتحقيق وجملة ذكر ابابنا

للمفعول

س

للمفعول صلة ما لا محل لها من الاعراب وتقدير
 البيت والادكم النكرة هو الذي يقبل ان حالة كوت
 ان مؤثرة فيه التعريف او واقع موقع ما يقبلها
 والمعنى ان علمه كونه انكم نكرة قبوله لان
 المؤثرة فيه التعريف او كونه واقعا موقع ما يقبل
 ان فكل اسم وجد قابلا له او واقع موقع ما يقبلها
 يسمى نكرة ولا يخرج النكرة عما ذكر ان قلت ظاهر
 كلامه ان هذا تعريف للنكرة مع انهم عرفوها بآية
 اللفظ الشايع في افراد جنسه الموجودة كرجل
 او القدرة الوجود كشمس لانه لم يوجد منها الا فرد
 واحد وهو الكوكب النجدي الذي يسمي وجوده
 وجود الميل واجيب بان هذا تعريف بالحد وما
 ذكره الله تعريف بالخاصة فهو كالضابط لها لا تعريف
 حقيقي وقد مر على المعرفة لانها الاصل في الاشياء
 وتعيينها بعد ذلك امر عارض فالتعريف اذا ولد
 يقال له مولود وانسان وطفل ونحو ذلك ثم يروى
 له التعيين باطلاق النكته والالتصاف عليه واعلم
 ان انكر النكته مذكور لانه يشتمل الموجود والمعدوم
 والقديم والحادث ثم موجود لشمس القديم والحادث
 دون المعدوم فهو اخضر منه وانعم مما بعدة ثم محدث
 وهو اخضر من موجود لعدم قول للقديم وانعم مما

بعده لشمول الجواهر والاعراض ثم جوهر فهو خاص بالنسبة
لما قبله لعدم شموله للاعراض وعام بالنسبة لما بعده
لأنه يشمل المركب وغيره كالجوهر الفرد ثم جسم فهو خاص
بالنسبة لما قبله لعدم شموله للجوهر الفرد وعام بالنسبة
لما بعده لشمول الجهاد ثم نامي لأنه خاص بالنسبة لما قبله
لعدم شموله للجهاد ونحوه وعام بالنسبة لما بعده
لشمول غير الحيوانات ثم حيوان لأنه خاص بالنسبة
لما قبله بالحيوانات فلا يشمل غيره وعام بالنسبة لما بعده
لشمول للانسان وغيره ثم انسان لأنه خاص بالنسبة
لما قبله بالحيوان الطائفة دون غيره وعام بالنسبة
لما بعده لشمول للرجل وغيره من الاناث ثم رجل
لأنه خاص بالنسبة لما قبله بالذكر وعام بالنسبة
لما بعده لشمول للعالم وغيره ثم عالم فكل واحد من
التسعة المذكورة عام بالنسبة لما بعده وخاص
بالنسبة لما قبله وقد علمت ذكر مقتضى
فمثال ما أي لفظ يقبل ال فإواقعة على لفظ وكذا
يقال فيما بعد فتدخل عليه ال لكنها لم تؤثر
وفائدة دخول ال عليه لم لا يصل إلى ملك حقيقة
ما كان عليه في الأصل من كونه وصفا لمن كثر عبوسه
دو التي بمعنى صاحب ان قلت صاحب
لم فاعل كضارب والقرآن ال الداخلة على الوصف

موصولة

٦٢
موصولة لامرأة وكل ما في العرفه الموصولة فيما دخلت
عليه التويف قلت وهو كذا الا ان صاحب
له جهتان جهة لتعمل فيها وصفا وجهة لتعمل فيها
لتعمال الاسماء فال الداخلة عليه بالنسبة للجهة
الاولى موصولة ولا كلام لتأثيرا بالنسبة للجهة
الثانية معرفة وهي التي الكلام فيها ومراة ههنا
فقوله ومثال ما وقع موقع ما يقبل ال اي في الجملة
اي في بعض الصور وهي جهة لتعمل فيها الاسماء
لامطلقا ال كل جهة الوصفية المذكورة
وصاحب يقبل ال اي صفا الجهة التي لتعمل فيها
لتعمال الاسماء لامنا الجهة الاخرى التي لتعمل
فيها وصفا لان ال الداخلة عليه ح بالنسبة لها
موصولة لامرأة كما علمت ذكر فيما تقدم وغيره
معرفة مبتدأ وخبر وكلم خبر مبتدأ محذوف اي
وذكر كهم وذي وصفته ان معطوفات على قوله
هم ولا يخفى عليك اعرابها بان ذي مبني على ان يكون
في محل جر لانه معطوف على هم وهو في محل جر
وهذا مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع
من الصرف للعلية والثانية وابني مجرور بكسرة
مقدرة على ما قبلها المتكلم منع من ظهورها حركة
المناسبة لها ويار المتكلم مضاف اليه والفلام مجرور

بالكسرة الظاهرة والذي بقي على السكون في محل ج
وتقدر البيت ظاهر ومعناه ان غير النكرة المعرفة
وهي تنقسم اقساما ستة اولها الضمير والشار له بقول
لهم وثانيها العلم والشار له بقول ولطفي وهذا
وثالثها اسم الإشارة والشار له بقول وذو ورابعها
الموصول والشار له بقول والذي وخامسها المحلى
بال والشار له بقوله والفلام وسادسها المضاف الي
واحد من الخمسة المذكورة والشار له بقول وابني
حيث اضافه ليا المتكلم وهي ضمير وتربيا في الاعرفية
هكذا كما ذكرنا على ما ذكره المصنفون بعضهم على
هذا الترتيب بقول انا صالح ذاما الفتي ابني
فاشار للضمير بقول انا وللعلم بقول صالح ولاسم
الإشارة بقول ذاما للموصول بقول ما والمحلى بال
بقول الفتي والمضاف لواحد بقول ابني فاقامه اضافة
للضمير وهو يا المتكلم ومثال الاضافة للعلم غلام
هنا اوزيد مثله ولاسم الإشارة غلام ذاما للموصول
غلام الذي قام ابو والمحلى بال غلام ارجل
وكل ما اضيف لواحد من الخمسة في رتبة الاضافات
للضمير فهو في رتبة العلم واعرف المعارف ضمير المتكلم
كانا وليك ضمير المخاطب كانت وليمية ضمير الغائب
كروا علم انه وقع خلاف بين السعد وغير

في الضمير هل وضعه الواضع لامر كلي ام جري قال
السعد ان الواضع لما اراد وضعه ضمير في ذهنه
امرا كلياً وهو مطلق متكلم ومطلق مخاطب ووضع
لفظة انا لطلق متكلم ولفظة انت لطلق مخاطب
وشرط احتمال ذلك في جزئيات هذا الامر الكلي
الذي يتخضع حالة الوضع فهو على مذهبه كلي ومفرد
جزئي احتمالا وقال غيره وضع لفظة انا و انت
وهو لا يراد هذا الضمير بعد اختصارها لا الكلية
وهو كل فرد من افراد متكلم ومخاطب فهو على هذا
جزئي وضعاً واحتمالاً اظ قاله في غيبة ابن
فما مبتدا وجملة كم خير ويجوز ان تكون ما مفعول
مقدم لسم ولذي في موضع الصلة لما وغيبة مضاف
اليه واو حضور مفعول في غيبة وكانت الكاف جارة
لقول محذوف خبر مبتدا محذوف وهو مفعول في
انت وكم فعل امر وفاعله مستتر وجوبا فقد سيرة
انت وبالصغير جار ومجرور متعلق بسم وقد سيرة
البيت واللفظ الذي دل على صاحب غيبة او
صاحب حضور وذكر كقولك انت وهو سمية
بالضمير فالعائد محذوف على ان ما مبتدا وجملة سم
خبر عنها واما على انها مفعول لسم فلا حذف وحاصل
ذكر انه لما ذكر الصغير او لا بقولهم انهم اراد بعد ذلك

ان يبين ان ما دل على صاحب غيبة او حضور يسمى
 ضميرا فكأنه قال وكل لفظ وجدته دالا على صاحب
 غيبة او حضور كما ضميرا لكنه دلالة بالوضع يخرج
 نحو لا ساء الدالة على صاحب الغيبة كزيد الفلاني
 فعل كذا او علي صاحب حضور سوا كان متكلما
 كابي قال على نفسه عمر وضرب زيدا ومراة نفسه
 وذاته المسماة بهذا الاسم او مخاطبا كان خاطب
 غيره بقوله له يا زيد مثلك فندم له اذ دل على
 ما ذكر فمقتضاه انها تسمى ضميرا مع انها لما ظاهرا
 فهي خارجة بقيد الوضع لا انها لم توضع في الاصل
 اي لم يوضع الواضع في الاصل لتدل على ما ذكرناه
 وسياق يقسم الضمير الى متصل ومنفصل بقوله
 ودل اتصال كذا ما دل على غيبة اي ذي غيبة
 فهو على حذف مضاف وكذا يقال في قول او حضور
 اي ذي حضور والدلالة في كل منهما بالوضع لا تقدم
 بيانه وهو قسمان اهل الضمير عايد على اللفظ
 الذي دل على ذي حضور فتلحق به الاقسام خمسة
 ثلاثة ضمير دل على غيبة وضمير على حضور وضمير
 الحضور قسمان ضمير مخاطب وضمير متكلم ودل
 اتصال اهل مستدرا واتصال مضاف اليه ومنه جار
 ومجرور متعلق بمحذوف نعت لدل والاتصال او حال منه

وما

وما اهل موصول في محل رفع خبر ولا نافية ويبتدي
 فعل مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر
 فيه عايد على ما والجملة صلة ما ومتعلقة بمحذوف
 اي به كما اشار له الشي ولا يلي الواو حرف عطف ولا
 نافية ويلى فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على
 اتيان منع من ظهورها التثقل وفاعله مستتر عايد على
 ما والا مبني على ان يكون في محل نصب مفعول يلى
 واختيارا منصوب بنزع الخافض وايدا ظرف وكما تيا
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر محذوف مبتدأ محذوف
 والكاف معطوف على ايا ومن حرف جر وابي مجرور
 باوهم بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من
 ظهورها حركة المناسبة ليا وايا في محل جر مضاف
 اليه والكرم فعل ماض وفاعله مستقر والكاف مفعول
 وايا معطوف على كاليا من قول والها معطوف على ايا
 ومن حرف جر وهي جارة لقول محذوف وسلي فعل
 امر مبني على حذف النون وايا فاعل والها مفعول
 اول وما اهل موصول مفعول الثاني وجملة ملك
 من الفعل والفاعل صلة ما والعايد على ما محذوف
 وتقدير البيتين والضمير صاحب الاتصال الكاين
 منه اي الضمير المتقدم هو الذي لا يبتدي به ولا يلي
 الا في الاختيار ايدا وذكر كاليا والكاف الكاين من

ابني اكرمك واليا والها الكا بين من قوكر عليه الذي
ملكه او ملكه ما يكون ما مصدرية لا موصولة وحاصل
المعنى انه لما ذكر الضمير او لا بقولهم قسمه الى ضمير
الغايب والي ضمير المتكلم والي ضمير المخاطب شرع في
تقسيمه الى متصل والي منفصل وعرف المتصل بقوله
والضمير صاحب الاتصال الكا بين من الضمير المتقدم
هو الذي لا يتبدى به ان لا يصح وقوعه او لا في ابتداء
الكلام ولا يلي اي لا يقع بعد لفظه الا في حالة الاختيار
ابداي دأبا ومفرومه ان المتفصل هو الذي يتبدى
به ويقع بعد الا في حالة الاختيار فهو بصفة فكل
ضمير وجدة لا يصح وقوعه في اول الكلام ولا يصح
وقوعه بعد الا في حالة الاختيار كان متصلا وكل
ضمير وجدة يصح وقوعه في اول الكلام ويصح وقوعه
بعد الا في حالة الاختيار يكون منفصلا فاليا والكاف
من ابني اكرمك واليا والها من عليه ما ملك
ضمائر متصلة لانه لا يصح الابتداء بها ووقوعها في اول
الكلام فلا تقول بني ولا اكرمك ونحو ذلك وكذا لا يصح
وقوعها بعد الا في حالة الاختيار فلا تقول ما اكرم
الاي ولا ما اكرم الا ان لم يجوز في حالة الاضطراب
وقوعها بعد الا كما في البيت الذي في انك بخلاف
الضمير المنفصل فيبتدأ به بان تقول انا اكرم مثله

وكذا

وكذا توقعه بعد الابان تقول ما اكرم الا اياك او الا
اياي او الا انا وهكذا واعلم ان جملة الضامير
ستون ضميرا لا الضمير اما متصل واما منفصل
فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وكل من
انتهت فيه اثني عشر مثالا فاجمله ستة وثلاثون
والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا
وفي كل من الرفع والنصب اثني عشر مثالا باربعة
وعشرين توضع على الستة والثلاثين المتقدمة في
المتصل ستين مثالا وحاصل ان تقول في المتصل
المرفوع ضربت بعض الناس المتكلم وضربنا المتكلم المعظم
نفسه او مع غيره وضربت بفتح النون للمخاطب وضربت
بكسرهما للمخاطبة وضربت بالهمزة مطلقا وضربت
لجماعة الذكور المخاطبين وضربت لجمع النسوة
المخاطبات فهذه سبعة ثم تقول ضربت للغايب
وضربت للغائبة وضربت للمثنى الغايب مطلقا
وضربت لجمع الذكور الغايبين وضربت لجمع النسوة
الغائبات وهكذا فيما بعد فهذه اثني عشر في
المرفوع المتصل وتقول في المنصوب ضربتني ضربت
ضربك ضربك ضربكما ضربكما ضربكن ضربكن ضربكن
ضربكما ضربكن ضربكن فهذه اثني عشر في المنصوب
وتقول في المجرور مربي مربي مربي مربي مربي

مركبا مركباً مركباً مركباً مركباً مركباً مركباً
 بهن وهذه اثني عشر في الفصل الحور فتمت ح الستة
 والله ثون في الفصل باقسامه الله ثون وثلي المنفصل
 بقسمه الرفع والنصب وحاصل الرفع فيه ان
 يقال انا قائم تحت قائمون انت قائم انت قائمة انما
 قائمان او قائمتان انتم قائمون انتي قائمات هو قائم
 هي قائمة هما قائمان او قائمتان هم قائمون هن قائمات
 فمذ اثني عشر في المرفوع المنفصل واما في المنصوب
 فتقول اياي ضربت ايانا ضربت اياك ضربت اياك
 ضربت اياها ضربت اياكم ضربت اياكن ضربت اياه ضربت
 اياها ضربت اياها ضربت اياهم ضربت اياهن ضربت
 وهذه اثني عشر في المنفصل المنصوب وتقدم اثني
 عشر في المرفوع فاجملة اربعة وعشرون توضع على
 الستة والله ثين المتقدمة في الفصل بستين ضميراً
 وقد علمت امثلتها فيما تقدم مفصلة فلا حاجة لتذكر
 شي بعد ذلك اعوذ برب العرش ابراهيم
 اقتصت به من فئة جماعة بغت اي تقدت الحدود
 وسطت على وتوصفت لي بالاذاية فالي اي ليسوي
 ناصر ومعاني على هذه الغنة الباغية ابد الآه فمسا
 بمعنى ليس وناصر الجمل والابغى غير خبرها
 او الخبر محذوف تقديره موجودا والآخر في الحث

والضمير

والضمير بعدها مستثنى من الضمير المستتر في الخبر
 او الاسم الذي هو ناصر وعوف ظرف وان شاهد في
 الضمير المنفصل حيث اوقعه بعد الالف ضرورة الشعر
 وما علمنا انه اي ولا فالي اذا كنت فما زائدة
 جارتنا ان لا يجاورنا ديار الاكر اي غيرك ومقصوده
 بذلك خطاب محبوبته كانه يقول لها اني مقصوري
 من الدنيا غيرك فلا ابالي بغيرك حيث كنت موجودة
 بجوارنا ومجاورة لنا من خلق الديار من ذكر الغير
 او كناهها فالاستيائية عندي بمجاورتك
 لي اه والساهد في قوله الاكر حيث جعل الضمير
 واقعا بعد الواو اعلم ان الضمير الذي دل على
 غيبة فيما تقدم عند قولك كذا الذي غيبة له اما ان
 يكون متصلا كضرب واما ان يكون منفصلا كسر
 والذي دل على حضور كذلك اي اما ان يكون
 متصلا كتمت واما ان يكون منفصلا كانا
 وعمل ضمير مبتدأ ومضمر مضاف اليه وله جار
 ومجرور متعلق بحب وابينا مبتدأ ثان وجملة يجب
 خبر والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الاول والرابط
 للثاني الضمير المستتر في يجب والرابط للاول الضمير
 في له لان الخبر اذا وقع جملة لا بد له من رابط
 يربطه بالمبتدأ وقد علمت الرابط فيها وقول ونقط

ما جاز منبدا وما مضاف اليه وجملة جربا للنفول
صلة ما وكلفظ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
المتبدا وما مضاف اليه وجملة نصب بالبناء للنفول
صلة ما وتقدر البيت وكل مفعول به البناء ولفظ
الغير الذي جركاين كلفظ الذي نصب والمعنى
ان كل ضمير اي كل فرد ورد من افراد الضمير سواء كانت
مرفوعة او منصوبة او مجرورة متصلة او منفصلة البناء
واجب ولازم له كايضا عنه ولفظ الضمير المتصل
المجرور كلفظ الضمير المتصل المنسوب في ان كلا منها
يحمل مكان الآخر فالكافي مثلا نصيب لانه تكون
منسوبة وان تكون مجرورة والهاكة تتركف من
كلامه ح ان الضمير المتصل مشترك بين الجر والنصب
فتارة يكون مجرورا وتارة يكون منصوبا ومثله
انما فيما سياتي بقوله نحو اكرمك ومررت بك وانه
وله وسياتي ان بعض الضمير يوجد في الرفع
والنصب والجر فتلخص ان الضمير المتصل توجد فيه
الثلاثة الجر والنصب والرفع وان المتصل يوجد
فيه الرفع والنصب دون الجر وتقدم ذكره مع الامثلة
وسياتي ايضا لشبهها بالجر وفي الجود اي فلا
تصرف ومنها اي الضمير للرفع والنصب
ان جار ومجرور متعلق بجمع والنصب معطوف

عليه

عليه ونحو كذا ونما مبتدا وجملة صلح خبر وكما عرف
الكاف جارية لقول محذوف خبر لجنه المحذوف واعرف
مفعول امر وفاعل وبنما متعلق به فاننا ان حرف
توكيد ونصب وبنما اسمها في محل نصب ونال فعل
ماض وبنما فاعل والمفعول والجملة في محل رفع
خبر ان وتقدر البيت فاصح للرفع والنصب
والجود تذكر كقولك اعرف بنا فاننا ثلثا المنع اي
الخطايا والمعنى اننا ضمير متصل وهو صالح
ان يكون مجرورا كئنا وان يكون منصوبا كائنا
وان يكون مرفوعا كئنا قالوا ان الله مائة
اجتمعت فيه واورد عليه ابو حيان البيا وهم
فان كلا منها يصلح للرفع والنصب والجر فاقصر
على بنا وتركها واجيب باننا ضمير متصل ومعناه
واحد اي في الاحوال الثلاثة تلكه فايها فانه
وان صلحت لما ذكر الالاء معناه مختلف في حالة
الرفع للخطايا وفي حالة النصب والجر للتكلم وكذلك
هم فانها وان صلحت للرفع والنصب والجر وكانت
بمعنى واحد الا انها في حالة الرفع ضمير متصل
لا متصلة فلما لم يشبهها من كل الوجوه تركها واقصر
على التمثيل بها وما يستعمل للرفع في هذا
شروع من انما في اعتراض ابي حيان على الم

فلم ص

وكانت ضمير متصلة ص

حيث مثل بنا وترك التثنية بالياء وهم والمعنى
واحد احترز بذلك عن ابيات كذا حيث كانت
معناها مختلفا وقول بعد وهي ضمير متصل احترز
به عن هم فانها في حالة الرفع ضمير متصل واللفظ
مبتدأ والنون والنون مطوقان عليه ولما جار
ومجور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ وسوغ الابتداء
به مع كونه نكرة عطفا على المعرفة فليكن وهي قول والنون
والنون انما ياب فعل ماض وفاعله مستتر والجملة
صلة ما وغيره بالجر مطوق على ما ذكرنا الكاف
جارية لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وقام فعل
ماض والالف فاعل واعلمنا مطوقا عليه وهو
فعل امر مبني على حذف النون والالف فاعل والتقدير
والالف والنون كايئات وثابتات للذي
غاب ولغيره وذكر كقولك قما واعلمنا والمعنى
ان الالف والنون يكونان كل منهما ضميرا
لضمير مخاطب غائب والاعلى الغائب او
مخاطب وهو المراد لهم بقوله وغيره لا ما يتصل
بالكلمة لان الالف المذكورة لا تكون دالة عليه
اصلا اى لا تكون ضمير متكلم بل دالة على ما ذكر
من الغائب والمخاطب فقط فمراده بالغير غير
مخصوص وهو المخاطب فالمتكلم ح ليس داخل في

كلامه

كلامه فتقول انك ويدخل تحت قولك ليس بظاهر
لما علمت انه ليس داخل لانه مراده بالغير غير مخصوص
وهو المخاطب وايضا التثنية لانه لا يدل عليه اصله
بل على ما ذكر فقط وليس هذا الزايد دخول
للمتكلم تحت قولك وغيره لانه هذه التثنية لانه
وهذه العلة هي مستند انهم حيث لم يقيدهم الغير
بالمخاطب لعدم كون هذه التثنية وهي الالف
والنون والنون دالة عليه اى المتكلم واذا كانت
كذلك فلا دخول له في كل منهما ومنه ضمير
الرفع انما جار ومجرور خبر مقدم والرفع مضاف اليه
وما لم يوصول مبتدأ مؤخر وجملة يستتر صلته
وكاف فعل الكاف جارية لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف
وافعل فعل امر وفاعله مستتر وجوبا ووافق
اما مطوقا عليه باسقاط العاطف او بدل منه
وهو فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على اخراج
منع من ظهورها سكون الروي وتفتبط مطوق
عليه باسقاط العاطف او بدل منه ايضا وهو
فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر وجوبا واذا
حرف تعليل وتشكر فعل مضارع وفاعله مستتر
وجوبا وتقدم البيت والضمير الذي يكون مستترا
كايين من ضمير الرفع وذكر كقولك افعل ووافق

ونفسي لا جد ان تشكر وحاصل المعنى ان كل
 ضمير يكون مستترا سواء كان واجب الاستتار كما في
 الامثلة المذكورة ونحوها او جائزه يكون من ضمائر
 الرفع لا من ضمائر الجر ولا نصب فالاستتار خاص
 بالرفع دون غيره والحاصل ان الاشياء التي
 يكون استتار الضمير فيها واجبا عشرة هذه الاربعة
 المذكورة التي اقتصر المبدع عليها وهي فعل الامر الذي
 لخطاب المفعول المذكر والفعل المضارع المبدع بالرفع
 وكذا المبدع بالنون والفعل المضارع المبدع بالنون
 لخطاب المفعول المذكر ولم فعل الامر كنه ولم فعل
 المضارع كما هو وفعل الاستثنا كقام القوم خلا زيدا
 فان في خلا ضمير مستترا وهو با فاعل به وفعل التعجب
 نحو ما احسن زيدا فان فاعل احسن ضمير مستتر
 فيه وجوبا وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمر
 فان في افضل ضمير مستتر وجوبا عابدا زيدا وهو
 فاعل بافضل والمصدر النايب عن الفعل كما في قوله
 لك ففرب الرقاب اي اضرب ضرب ففرب مصدر
 وهو نايب عن الفاعل الضرب وهو اضرب متى ضربا
 ح ضمير مستتر وجوبا فاعل به وقيل غير ذلك وما
 عدي هذه الامور المشتركة المذكورة يكون استتار
 الضمير فيه جائزا لا واجبا وذكر كالفعل الماضي ولم

فعل

فعل كنهيات والفعل المضارع المبدع بالياء ونحو ذلك
 وخرج بتقييدها فيما تقدم في جانب فعل الامر والفعل
 المضارع المبدع بالنون بقولنا لخطاب المفعول المذكر ما اذا
 كان كل منهما لخطاب المفعول المذكر او المثنى او المجموع
 فان الضمير لا يكون مستترا فيهما بل يبرز كما ذكر
 الله فاستتار الضمير فيهما مقيد بما ذكر ينقسم
 الضمير الى مستتر اي كانه في البيت فهو ما خوذ منه
 وقوم واي بارز كانه في البيت الذي قبله فهو ما خوذ
 منه ايغري والي جائز الاستتار وخالف ابن هشام
 هذه الطريقة وقال ان الضمير كمال مستتر وجوبا
 حتى في الفعل الماضي وليس لنا ضمير يكون مستترا
 جوازا ابدا وانما التقسيم في العامل وهو الفعل فمنه
 ما يرفع ضميرا فقط ومنه ما يرفع ضميرا وملا ههنا
 مثال الاول او اوقف وخوم مما يكون الاستتار فيه
 واجبا ومثال الثاني قام وقولكم المستر وجوبا
 لا يعمل محله الظاهر والمستر جواز ما يحل محله
 الظاهر ومثلهما لا يزيد يقوم ابوه وهو ليس بظاهر
 لان هذا تركيب اخر غير قولكم زيد يقوم اي هو
 لان الضمير فيه اي في يقوم من يقوم زيد عابدا على
 زيد محله فالاسم الظاهر وهو الاب فان القيام فيه
 مستند له كذا الاسم الظاهر وهو الاب لا زيد فالمعنى ح

مختلف نعم الضم المتصل به ما يد على زيد ورؤ عليه
 ابن قاسم بان ذلك لا يرد عليهم الا اذا قالوا المستر
 جواز اما يبرز على الفاعلية والمستتر جوبا بخلافه
 وهم لم يقولوا ذلك بل قالوا ما يحل وما لا يحل وهو
 اصطلاح عندهم ولا مساحة في الاصطلاح فسقط
 ما قلناه ولا يرد من المواضع التي يجب ان لا
 يبقى شيئا غيرها يكون مستترا للغير فيها واجبا
 لم يذكرها وهي ستة تقدم ذكرها على التفصيل عند كلام
 الصم ونظمها بعضهم بقوله
 وترم فروع بامر حتما ودون يا مضارع واليهما
 وفعل الاستثنا والتعجب وافعل التفضيل فافهم تقدم
 وترك الناطق المصدر الاتي بدلا من فعله وكان عليه
 ذكره واما الغير المستتر في نعم وبيو المفسر بالتميز
 ففي كونه مستترا وجوبا او جوازا خلافه وكذلك
 الوصف والفعل الجاري على ما هو عليه فلما ترك ذلك
 ولم يذكره في نظمه وما كان بمعناه اي بمعنى
 الفعل الذي لم يذكر والذم بمعناه الوصف
 كقائم وضارب وكخوها وكان بمعناه لانه دال
 على ذات وصفة كقوامه وذا ارتفاعه من مبتدأ
 وارتفاع مضاف اليه وانفصال معطوف عليه
 وانا خبر في محل رفع وهو معطوف على انا باسقاط

العاطف

العاطف موانع معطوف على انا والفروع مبتدأ ولا
 نافية وجملة لا تتبع خبر والتقدير والغير صاحب
 الارتفاع والارتفاع انا وهو وانك وفروعها
 لا تتبع اي لا تأتي عليك والمعنى ان الخاضع
 الرفع المتصل الذي هو ان الخاضع المتكلم وحده
 وفروعها تحت له ومع غيره او المعظم نفسه وهو
 للفايذ وفروعه هي ما هم تحت وانك للفايذ
 وفروعها انتم انتم انتم فتمت الضمير الاثني
 عشر التي منها ثلثة اصول وتسعة فروع ضمير
 رفع متصلة واسرارهم للضمير المتصلة منصوبة
 بقوله ودوا انتصاب في انفصال اذ هو اثني عشر
 ضمير ايضا فالجملة اربعة وعشرون ولا تكون
 مجرورة بخلاف الضمير المتصلة فتكون مفعولة
 ومنصوبة ومجرورة لا مر وكل حالة من الثلثة
 فيها اثني عشر ضميرا ستة وثلاثين تصانف للذات
 والعشرين المذكورة هنا قبيل الجملة ستين وتقدم
 كل ذلك موضحا بالامثلة ودوا انتصاب المحرر
 مبتدأ وانتصاب مضاف اليه وفي انفصال جار ومجرور
 في محل نصب حال من نايب ما جعله الواقع خبرا
 عن المبتدأ وجعل فعل ما هو مبني للمفعول ونايب
 الفاعل مستتر فيه عايد على دوا سد مسد مفعول

جعل الاول وقول اياي مفعول الثاني والجملة من
الفعل ونائبه في محل رفع خبر المبتدأ والتفريع مبتدأ
وليس فعل ماض ناقص والهاء مستتر في عايد
على التفريع ومثكل خبرها والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ وتقدير البيت وذو النصب جعل حالة
كونه في انفصال ايامي والتفريع ليس مشكلا
وفروعا لا تخفى عليك والمعنى ان ايامي وفروعها
الاحد عشر وهي ايانا وياك وياك وياك وياك وياك
وياكن ويايه وياها وياها وياها وياها وياها
صاير نصب منفصلة قال بعضهم والضمير
ايا وحدها وما بعدها الواحق لها وقيل كلها هي
الضمير وكذا وقع اكله في انت وانا وكوهمنا
قال بعضهم ان اذ هو الضمير وقال بعض اخر
ان انت مع التا هو الضمير وهكذا في البقية وذهب
بعضهم الى ان الضمير هي الواحد من اياها والكاف
والها ويا قبل ذلك حرف عماد انظر الصبان على
الاسموني وفي اختياره جار مجرور متعلق
بجي ولا تافيه ويجي فعل مضارع والمنفصل
فاعل مرفوع بضمه تقدره منع من ظهورها كونه
الروي واذا ظن ان مستقبل من الزمان خافض
لشرطه منصوب بجوابه وتاتي فعل ماض فعل

الشرط

٩٢

الشرط وان حرف مصدر ي ونصب ويجي فعل مضارع
منصوب بان وعلمة نصبه فتحة ظاهرة والمنفصل
فاعل وان وما بعدها في تاويل مصدر فاعل تاتي
وتقدير البيت ولا يجي المنفصل في حالة الاختيار
اذ تاتي مجي المنفصل وحاصل معنى هذا البيت
ان النماير منها على الاختصار بالنسبة لك سعد
الظاهر اي الصريح الذي ليس كناية عن غيره قالها
من قولك ضربته اخضر من قولك ضربت وند اعلم ان
الامر كذلك ذكر في هذا البيت انه اذا امكن الاثبات
بالضمير متصل لا يبعد عنه الى المنفصل كما علمت
منما تقدم ان معنى النماير على الاختصار ولا شك ان
المتصل اخضر من المنفصل وفيه اشارة لقاعدة
قائلة متى امكن الاتصال لا يبعد عنه الى الانفصال
وقدر في اختياره قال بعضهم لا مفهوم له لانه يقتضي
انه اذا كان هناك ضرورة يجي المنفصل مع تاتي
مجى المتصل وهذا ليس بظاهر بل متى امكن الاتصال
استمع الانفصال لانه اذا امكن الاتصال لا تقبل
ضرورة وهذا على مذهب المص لا المراء عنه بالضرورة
ما ليس للتاء عنه مندوحة اي غني وما ذكر فيما
تقدم من امكان الاتصال فيه غني له عن الانفصال
فالمندوحة له موجودة ح واجماع مذهب غيره

زيد في ص
اختار افاضال حاله اياما فتيمة لا اختيار
صانع لا حاجة له في ص

من ان الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه
 من دونه وعني بغيره ام لافله مفهوم معبر وهو انه
 اذا وجدت هناك ضرورة يجوز الاتيان بالفصل مع
 امکان الفصل لما علمت من ان المراد بالضرورة عند
 غيرهم ما وقع في الشعر كل موضع اي كل
 تركيب امكن ان يوتي فيه اي في هذا التركيب بالغير
 متصل لا يجوز الفصل فيه اي في التركيب الح
 الاتيان بالفصل الا فيما سببه كرم ايم اي في قوله
 بعد وصل او فصل هاسلنيه ان هو مستثنى
 من هذه القاعدة الاستفادة من كلمة الشعر
 اليها بقوله في اختياره فان لم يكن الاتيان
 بالفصل من محرز قوله فيما تقدم كل موضع امكن ان
 وقد جاء في الشعر ان هذا لا يظهر الا على هذا
 غير المهم كما تقدم كقول اي الشاعر وهو ان
 بابا عت جاز ومجور متعلق بقوله في البيت
 قبله اني خلقت ولم اخلق على فندل وتمام البيت
 من ان البيت من اساعني معمر اي اني خلقت بالباعث
 ان الوارث مضاف اليه والاموات تنازع كل من
 البلى والوارث وقد للتحقيق ونحن فعل ماض
 والتاعلمة الثانية وايا مفعول والباء حرف
 غيبة والميم علامة الجمع والارض فاعل ضمنت وفي

التقدمة ص

دهر

دهر جاز ومجور متعلق بضمنت والهاء مضاف اليه
 ومعنى البيت ان الشاعر يقول اني خلقت بالباعث
 الوارث الاموات ان الارض قد ضمنت اي ضمنت
 الاموات واشتملت عليهم في زمن السدايد وخص
 هذا الرمز بالذكر لكثرة الملك فيه ومعنى اباعث
 الباقي بعد فناء خلقه وانخرج لهم من قبورهم
 والوارث هو الذي ترجع اليه الامم كبعد فناء الملك
 اه وصل فاعل امر واو افصل مفعول عليه
 وهما مفعول تنازعه كل منهما فاعل الثاني واخر
 في الاول وحذف والتقدير وصل هاسلنيه او افصل
 هاسلنيه وسلبه مضاف اليه وما لم يوصل مفعول
 على سلبه في محل جروها مسلط عليه ايضا
 وجملة خبره صلة ما وفي كسرة جاز ومجور متعلق
 بانتها لکن مع تقدير مضاف محذوف والخلف مبتدا
 وجملة انتها بمعنى انتسب في محل رفع خبره وكذلك
 خبر مقدم وخلصنيه مبتدا موزع في محل رفع
 واتصالا مفعول مقدم لا اختيار الذي هو فعل
 مضارع وفاعله مستر وجوبا تقديره انا يعود على
 الشاعر مرفوع بضمته مقدرة على ما قبله ياء المتكلم
 من ظهورها حركة المناسبة ليا المتكلم ويا المتكلم
 مضاف اليه في محل خبر وغير مبتدا واختار فعل ماض

مع قوله مرفوع بضمته الى هذا الاعراب مقدم
 من تأخير لانه اعراب لقوله الا في غير
 مبتدا هو

وفاعله مستر جوارا عامدا على غيري والافصال
 مفعول له والجملة خبر ابتدا وتقدر البيتين وصل
 او افصلها سلتيه وها الذي لجهته والخلف انتهى
 وانتب في ها كنه وها خلتيه فله بد من تقدير
 هذا المضاف المحذوف فيها واختار الاتصال فيها وغير
 اختار الانفصال ومعنى هذين البيتين انه لما ذكر
 فيما تقدم ان المنفصل لا يجوز الايتان به مع امكان
 الايتان بالتصل اراد ان يذكر هنا في هذين البيتين
 مسائل ثلاثة يجوز فيها الايتان بالمنفصل مع امكان
 الايتان بالتصل وهي باب سأل وما اشبهه من
 كل فعل يتعدى الى مفعولين الثاني منها ليس قبرا
 في الاصل وها ضمير ان وباب كان واخواتها اذا وقع
 خبرها ضمير او باب ظن واخواتها من كل فعل ينصب
 مفعولين الثاني منها خبر في الاصل وها ضمير ان
 فقال وصل او افصلها سلتيه لزوا الحاصل
 ان سأل واعطي يجوز كذا في الثاني من مفعوليهما الوصل
 بان تقول انه رقم سلتيه واعطيتيه والافصل بان
 تقول انه رقم سلتني اياه واعطيتني اياه وهذا معنى
 قول وصل او افصلها سلتيه وها الذي لجهته به
 وهو اعطي وعنه وان كان واخواتها اذا وقع خبرها
 ضميرا يجوز كذا فيه الوصل بان تقول الصديق كنته

والفصل

والافصل بان تقول كنت اياه وكذا حال وظن اذا
 وقع مفعولها ضميرين فيجوز كذا في الثاني منها الوصل
 بان تقول الصديق خلتنيه والافصل بان تقول
 خلتني اياه وهذه تعني قول في كنته الخلق انما
 كذا خلتنيه اي الخلق انما وانتسب في ها ركنه
 وكذا في ها خلتنيه ثم ذكر بعد ذلك انه اختار الاتصال
 على الاتصال فيها وغيره اختار الانفصال على
 الاتصال وهو سيويه والحاصل ان اختياره
 لك اتصال على الانفصال خاص بالباينين الاخيرين
 وهما باب كان واخواتها وباب ظن واخواتها وكذا
 اختيار غيره الانفصال على الاتصال خاص بهما ايضا
 واما باب سأل وما اشبهه فظاهر كله انه باختيار
 فيه فاما ان تصل واما ان تفصل على حد سوى
 وليس كذلك الصريح ان الاتصال فيه ارجح لكان
 الارجح في ابناين بعده الانفصال وان كان تقديمه
 له في اول كلامه على الفصل بقول وصل او افصل
 من في ذكر الظاهر على ان الظاهر من تقديمه له على
 الفصل انه مرجح عليه تامه الى ما اي الى
 فعل يتعدى الى الثاني منها ليس خبرا في الاصل
 لانه لا يترك لو قلت ان الدرهم لك ان كلاما فاسدا
 لعدم صحة الاخبار رج ولو كان خبرا في الاصل لصح الاخبار به

وكان كلاً ما صححنا لا في مفعولي ظن اي لا نك تقولت
 فيها انا الصديق لصح الكلام والاضار لا اصلها
 المتبادر والخبر والثاني منها خبر في الاصل عن ذلك
 المتبادر قبل دخول ظن عليه وجعله مفعولاً لها
 والانفصال اي الاتيان بدلا بخير منفصل لا انك
 تفصلها تفصيلاً من الفعل لانك لو فصلتها منه لصاغت
 ولم يمكنك النطق بما يدل تمزجها وتاتي بدلا بخير منفصل
 على السوي ان قلت تقديمه له في اول كلامه
 مناف لذكر الظاهر لان الظاهر من تقديمه له انه مختار
 عند التقديم الفصل عليه قلت هذا ليس بلام
 لا مكان تقديمه مع استوائه على ما قدم عليه فالظاهر
 من كلامه انه باق على حاله في ظاهر كلامه سبوت
 ان الاتصال فيه واجب قال بعضهم الاول راجح بدل
 واجب وقد يجاب عنه بان المراد بالواجب في كلامه
 غير التمتنع فيصدق بالجائز لكن الاتصال ارجح وان
 الانفصال مخصوص بالشعر اي ارجحية واخصيته
 مخصوصة بالشعر لانفسه مخصوص به لوجوده في
 غيره الثاني منها خبر في الاصل اي عن المتبادر
 فاذا قلت في قول شخص لك الصديق خلتيه انت
 الصديق لصح ذلك فانا معمول قلت بخله فيما تقدم
 في باب سال لانه اي الانفصال اي الاتيان

بالضمير

بالضمير منفصلاً في جابنه هو الكثير في كلام العرب
 عن الاتيان به متصلاً على ما حكاه ابن اذ قالت
 حزامي وقيل هذا البيت
 ولولا التبعات من الهيالي لما ترك القطاطيب النامي
 اذ قالت حزامي ان فاد اطوف لما يستقبل من الزمان
 وقال فعل ما ضر وانت اعلم ان الثانية وحزامي
 فاعلم جني على الكسر في محل رفع والجملة فعل الشرط
 وهي في محل جر باضافة اذا اليها وفصلها جواب
 الشرط وهو اذا وقول فان القول الفا لتفصيل
 وان حرف توكيد ونصب والقول لهما وما لهم موصول
 في محل رفع خبرها وجملة قالت حزامي صلة لا عمل
 لها من الاعراب وهذا البيت صار مثلاً يضرب لكل من
 تكلم كلاماً هو صادق فيه وسأيت قصة حزامي
 مفصلة ان شاء الله تعالى وقدم الاخضر امر
 فعل امر وفاعله مستتر والاخضر مفعول وفي اتصال
 جار ومجرور حال من الاخضر وقدم من فعل امر مبني
 على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة وفاعله
 مستتر وما لهم موصول مفعول وجملة شئت صلة
 وفي انفصال حال من ما وقدم البيت وقدم الاخضر
 حالة كونه في اتصال وقدم من ما شئت حالة كونه
 في انفصال ومناه انه لما ذكر فيما تقدم ان الضمير

ليس على اطلاقه اي بل يقيد بان اللبس والوجوب
تقديم الاعرف فيه على غير الاعرف فانه خيف لغير
لم يجرى تقديم غير الاعرف عليه بل يجب تقديم الاعرف
لانه لا يعلم الا الاول لانفس الحكم وهو المعنى
المقصود من الكلام او الالات العلم حاصل لا منفي
وفي اتحاد الجزاء ومجور متعلق بالزمن والرتبة
مضاف اليه والزمن فعل امر وفاعله مستتر وفصله
مفعول وقد حرف تقليل ويصح فعل مضارع والغيب
فاعل ووصلة مفعول وفيه جار ومجرور متعلق بوصلة
وتقديم البيت والزمن فصله في حال اتحاد الرتبة
وقد يبيح الغيب وصله فيه وحاصل ذلك انه
ما ذكر فيما تقدم بان اساسه وباب ظن من كل فعل
ما تقدم وذكر ان الاخير من الضميرين الكائنين
فيما تقدم على غيره ذكر في هذا البيت ان الفصل
لا أحد الضميرين اي الاتيان به منفصلا عند اتحاد
رتبتهما في الاعرفية واجب وقد يجوز الوصل فيما اذا
كانا ضميري غيبة واختلف لفظهما فقال وفي اتحاد
الرتبة نحو والمعنى انه اذا كانت رتبة الضميرين متحدة
في الاعرفية بان كان كل منهما متكلم او مخاطب او غائب
وجب فصل احدهما بان تاتي باحدهما متصلا بالفعل
وبالآخر منفصلا عنه بان تقول اعطيني اياكم

واعطيتكم

واعطيتكم اياكم واعطيته اياه ولا يجوز وصلهما
اي تاتي بهما متصلين بان تقول اعطيني اياكم
ما ذكر آتية وقد يجوز الوصل اي الاتيان بهما متصلين
اذا كانا ضميري غائب واختلف لفظهما اي اختلف في
ورثتهما اما بالتثنية والافراد او الجمع او الاسماء
وقوله وقد يبيح الغيب اي ذوا الغيب وصغير
الضمير الدال على الغيبة فيه اي في اتحاد الرتبة
وصله اي الاتيان بالضمير الثاني متصلا كان
يكونا متكلمين لاي صاحبين لان يكون كل منهما متكلم
ولمخاطب ولغائب في غير هذه الصور المذكورة هنا
واما فيها فالتكلم واحد ومخاطب واحد وغائب واحد
الاثنين معا لا كل واحد على انفراد فاندفع بذلك
ما قيل انهما هذا المثال لتكلم واحد لا لتكلمين لاي
فانه يلزم الفصل في احدهما اي وهو الضمير
الثاني بان ياتي به منفصلا ومعنى فصله حذفه
والا تيان بدله بضمير متصل لانه يفصل ويصير
مفردا وحده لانه لو كان الامر كذلك لضاع وصار
لا وجود له ولا يجوز اتصال ضميرين متحدين
اي في الرتبة لا تقدم فله تقول اي على هذه
القاعدة المتقدم ذكرها فله ينافي انه يقال على غيرها
بسم الله ان كانا لاي لست واذ على المثال الاخير من

الثلاثة المنقبة مبراه لقول الله وقد بينح الغيب
 واختلاف لفظها أي أي اختلاف في كافي
 المثال الذي ذكره لأن الضمير الأول فيه عايد على
 الزيد بن وهو عايد على الثاني عايد على الدرهم وهو الهاء
 ولا شك أن الأول مثنى والثاني مفرد فحصل الاختلاف
 بذلك واليه أي إلى الاختلاف أشار أي المص
 بقوله في الكافية أي وهي متين له مع اختلاف
 ما أي يجوز الوصل مع اختلاف في ما أي أي
 اختلاف في كان وأما قوله بعد وهو ضمنت أن لا حاجة
 لنا به لأن له ارتباطا وتعلقا بقوله فيما تقدم وفي
 اختيار لا يجرى إلا ولا تعلق له بما هنا وقبل يا
 النفس أن ظرفي لقوله التزم ويا مضاف إليه مبني
 على أن يكون في محل جر والنفس مضاف إليه مجرور
 بكسرة الظاهر ومع طرق متعلق بالتزم والفعل
 مضاف إليه والتزم فعلا ماض مبني للمفعول ونون
 نايب فاعل ووقاية مضاف إليه من إضافة السبب
 للسبب لأن النوع سبب في وقاية الفعل من الكسر
 وليس مبتدأ مرفوع بعملة مقدرة على ما قبل يا
 المتكلم وقد حرف تقييد ونظم فعل ماض ونايب
 الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على ليسى وبالجملة خبر
 وتقدير البيضة والتزم نون وقاية مع الفعل قبل

يا

يا النفس وليس قد نظم والحاصل أنه لما تقدم
 أن من جملة الضمائر المتقدمة يا المتكلم وأنها تارة
 توجد في الفعل سواء كان ماضيا أو مضارعاً أو أمراً
 وسواء كان منصوباً أو لا وتوجد أيضاً في الحرف وغير
 ذلك ذكر في هذا البيت أن نون الوقاية تلزم الفعل
 قبلها تنقيح الكسر الشبه بالجر المختص بالاسماء فتقال
 وقبل يا النفس أن أي أياً الدلالة على النفس أي الذات
 وفي يا المتكلم التزم نون وقاية أي نون تسمى نون
 الوقاية وكسيت بذلك لأنها تأتي الفعل الكسر كما تقدم
 وكذا ما أشبهه كقدي بمعنى يكفي وكذا أن كان كنت
 وعن لصونه عن خروجه عن أصله وهو أن يكون
 وقوله وليس قد نظم أي وليس وهو الفعل الغير
 المنصرف وجدي في الشر متصلاً بيا المتكلم به ونون
 وقاية وهو شاذ في سياقه تحفته لزوماً أي وجوباً
 لأنها تأتي الفعل الكسر أي الشبه بالجر المنفع
 دخول على الأفعال مع التماس الفعل بالنسبة لفعل
 الأمر بخطاب المفرد الموثق ومثل الفعل فيما ذكره
 ما أشبهه كقدي وعرفها كما تقدم وعبارة بعضهم لأنها تأتي
 الفعل وما أشبهه مما لا يدخله وهو الكسر الشبه بالجر
 عدت قومي أي التابعين لي كعدي الطيسر
 أي الرمل الكثير أذهب القوم الكرام ليسى فليسى

الحرف ص

فعل ماض ناقص وانما مستتر عايد على البعض
المفهوم من القوم وايضا خبرها والمضارع ان
الشاعر يقول عدت قومي التا بعين كي فوجدتهم
عددا كثيرا كعددا الى مل وقت ذهاب القوم الكرام
اي ليسى البعض الطاهب انا بل جميع الكرام ذهبت
وفضيت ولم يبق منها الا انا ولو كان هناك كرام غيري
لما اجتمعت هذه الناس الكثير عندي فاجتمعهم
عندي لعدم وجود من يكرمهم واختلفا في
افعل انتهى الزاى وهذا جنى على خلاف فيه اخر
هل هو من قبيل الافعال او لا سيما والصحيح انه
من الافعال ما افترى از هذا راجع للشق الاول
الذي قبل ام لا وقوله وما افترى راجع للشق الثاني
عند من لم يلتزم فيه اي وهو القول بأنه من
الاسماء والصحيح انما تلزم اي على القول بأنه
فعل من الافعال وليتني از مبتدا وجملة مفتاح
وليتني مبتدا وجملة ندر خبر ومع ظرف ولعل مضاف اليه
واعلمو فعل امر وفاعله مستتر وجوبا ومعلوم محذوف
اي الحكم وكن فعل امر من اخوات كان وانما مستتر
وجوبا تقديره انت ومخبرا خبر والتقدير وليتني
نشأ وليتني ندر واعلم الحكم مع لعل وكن مخبرا
وقوله في اباقيات جاز ومجور وتعلق بخبر واضطر

علة

علة لقوله خفيا وخفيا فعل ماض ناقص وبعض
فاعله وجبا لهم موصول صفة لبعض وجملة قد
لغا صلة ما لا محل لها من الاعراب ومعنى
مفعول خفيا والتقدير وخفيا بعض الذي قد سلف
مني ومعنى اضطرارا والمعنى ان لست لبيت
بأنفوني كثير وعدوا قليل ولعل بعكسها اي وهب
ان لست لبيتا بكون كثير وبها قليل وما بقي من
اخواتها وهي ان وان وكانت وكنت بنون النون
فيها وحذفها على حد سواها اشار لذكر بقوله وكن مخبرا
في اباقيات اي انك بالخيار في اباقيات من الحروف
الناسبة لله كم وهي الاربعة المذكورة بين ان تحذف
النون منها وبين ان تشبها فيها فتلحقها ان الحروف
السة اناسبة منها ما يكون حذف النون فيها قليل
واشباتها كثير وهي ليت ومنها ما يكون حذفها منها
كثير واشباتها فيها قليل بعكس ليت وهي لعل
ومنها ما يكون الحذف والاشبات فيها على حد سواء
وهي الاربعة المذكورة اباقية ان قلت تعلق
قوله في اباقيات بقوله مخبرا فيه تخمين وهو صحيح
عند السمع قلت هو مقتضى المولدين الذين ليسوا
من العرب والتخمين عندهم تعلق اول كلمة من البيت
الثاني باخر كلمة من البيت الاول اه ثم ذكر بعد ذلك

ان من عند الجارين تلزمها نون الوقاية وبعضهم
حذفها منها لله ضطرار بقوله واضطرار اخفا
اي ان بعض من قد سلف خفف من وعن وحذف
منها نون الوقاية لاضطراره لذلك سبب الشر
كاسياتي في البيت الاتي اخراش كنية جابر
اهو هو زيد الخيل وسماه النبي صلى الله عليه وسلم
زيد الخيل وسماه النبي صلى الله عليه وسلم
منها يتحتم ان يلقاه فلقياه معا فصرها بامر محمد
فربا وكانت احدما يسمى مزيديا فقال الشاعر
مخني مزيديا فلا في اخائفة اذا اختلفت الموال
كنية جابر اذا قال ليبي اصادفه وافقد جال مالي
والعني انا مزيدي وصاحبه مخني كل ملك قاته
زيد ليفعل به ما يريد كما بينهما من المداق فلتا
لقياه هر با بعد ان صرهما بامر محمد لكونها وجدها انا
ثقة بنفسه اي عنده وثوق بنفسه وحمايته لها
عند اختلاف وتتابع الموال اي اصحاب الائمة
العالية في الحروب وقول كنية جابر اي مخني مزيدي
عنينا كتمني جابر وقت ان قال ليبي وفيه ان شاع
حيث حذف النون من البيت وهذا قادر وقليل والكثير
ليتنى باثباتها لا قال والكثير في لسان العرب ان
كقولهم تف اي حكاية عن فرعون لعلي له اعيراني

القدم

القدم اي وهو الالة المعروف عند التجار لعلي
وهذه اهوراث اهد حيث اتي بالنون فيه ولم يحذفها
وهو قليل تلك في حذفها منه فكثير وقول اخط اي
اخطت وانجرت بها قبرا اي قرايا وحفيرا لا يضر ما جد
اي لسيف ابيض شريف عظيم اي في باقي
اخوات ليت ولعل اي نظائرهما في النون من النصيب
له كم وفي لذي لير الواو اخلت مع لذي والجار
والجور متعلق بقل ولذي مبتدأ وجملة قل خبر
وفي قد في متعلق بقول ليبي اخرا البيت وقطن مطوف
عليه والحذف مبتدأ وجملة قد في خبر وتقدير
البيت ولذي قل في لذي والحذف ايضا قد في يعني
يا ليبي في قد في وقطني والمعني ان لذي بالتخفيف
وحذف نون الوقاية منه قليل والكثير قراته
بالتشديد مع اثباتها فيه وحذفها ايضا من قد في
وقطن ياتي على قلة والكثير اثباتها في ما لكت قد
وقط اللذين بمعنى حسب وعلما لهما ان لا قد الحرفية
ولا قط الظرفية النبي لما صلى المشية لا بد النبي
للمستقبل ولا قد وقط اللذين بمعنى يكفي لانهما
لما فعل تلزمها نون الوقاية فتلخص ان قد وقط
اقام تلك ثمة فتارة يكونان لهما بمعنى حسب
فشيون النون فيها مخ يكون كثير او حذفها منها قليل

وتارة يكونان لهما فعل فتلزمها النون ولا يجوز
حذفها وتارة تكون قد حرفية فقط ظرفية فلا دخول
لها عليهما أصلا اهـ واعلم ان قد وقط هما المشار
لها فيما تقدم بسبب الفعل ولدن باب اكن الذي
دخلت عليه النون لأبقاية على أصله وهو الـ
فالنون وتمة الخروج عن ذلك الأصل وهو غير
النون الموجودة فيه الآن لأنها من صورته وهي
ساكنة كقراءة من قرأ من لدني اراي وحذف
نون الوقاية منه لكن يقال يحتمل انزالها لفة ولا
حذف فالاستدلال بهذه القراءة على ما ذكره ساقط
قد نبي ارا وفيه الشاهد حيث أتى بنون
الوقاية في قد الأولى وحذفها في قد الثانية المذكورة
في آخر السطر الأولى والخيبين تنسبة خيب
قيل لما عبد الله بن الزبير وابو عبد الله وقيل
عبد الله واخيه مصعب لأن كلا منهما يقال له
خيب وقيل غير ذلك والمعنى ان الشاعر يقول
يكفيني من نصر الخيبين عدم السج والبخل وعدم
الاحمال لما سئل كيف صنعت وما صنع بك من
الاکرام وقوله ليس الامام اي وهو عبد الله بن
الزبير وابو عبد الله واخيه مصعب بالشجع
اي البخل المحدث اي المايل عن الخفاء اهـ

القلم

العلم لهم مبتدا ويعين فعل مضارع وفاعله
مستتر وجمله يعين في محل رفع صفة لاسم والمسمى
مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع من
ظهورها التعذر ومطلقا حال من فاعل يعين
وعلم خبر ويجوز ان يكون علم مبتدا واهم خبر
وكجفر خبر مبتدا محذوف وخرفقا معطوف عليه
يجوز بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه لم لا ينصرف
والمانع له من انصرف العلمية والتانيث والالف
له شبعاء وقرن وعدن هو اجمع معطوف على قول
كجفر والتقدير لم يعين المسمى حالة كونه مطلقا
عن التقيد وذلك كجفر وخرفقا الزوا حاصل
ذلك ان الاسم ينقسم الى معرفة واي يترك فالذكر
لانتقايين فيها السماها واما المعرفة فمنها ما يعين
سماء من غير قيد وهو العلم ومنها ما يعينه
بقيد وهو بقية المعارف الستة التي من جملتها
العلم وهي الضاير والما والشارع والموصولات
والمحلي بالالف واللام والمضاف لواحد منها فهذه
هي الستة فزيد لم علم معين وميز ومبين وموضح
لسماء وهو الذات عن غيرها من الذوات من
غير قيد بخلاف بقية المعارف المذكورة فلا تنقيد
فيها لما ذكره الا بقيد فان لا تكون معينة لصاحبها

الاب التكم والتلفظ وانت وهو كذلك والاسماء
الاشارة لا تكون معينة وموضحة لخاصة بها الا
بانعام الاشارة الحسية لها والاسماء الموصولة
لا تكون معينة الا بالصلة والحلي بالالف واللام
لا يكون معيناً الا بهما وكذلك انضاف لواحد من
المتكورات لا يكون معيناً الا بالاضافة فتخصص
الاقسام ثلاثة اقسام اتم تارة لا تعيين فيه لسماء
اصلا واهم معرفة معين لسماء من غير قيد
واهم معرفة معين لسماء بقيداه الفلك
اي وهو ما اخذ من العلامة لانه علامة على
سماء ومظهر له من غيره والعلم لا يكون الا على
ذات متضمنة في الخارج فنقول لهم تعيين المسمى
اي يبين ويوضح سماء وهو الذات الشخصية
في الخارج المشاهدة بالرؤية عن غيرها من الدوا
كما تقدم وهل يدخل في كلامه اسم الجنس كاسامة
اولا قلست ان اريد من قولهم لهم تعيين المسمى
اي في الخارج فقط فلا يكون داخل لانه موضوع
للمعرفة والماتية المستخرجة في الذهب لا في الخارج
وان اريد تعيينه في الخارج وفي الذهب يكون داخل
كما علمت من انه موضوع له وسياتي في كلامه
او الفينة الاولى تقدم المرجع كما في قوله زيد قام

ابوه

ابوه فانني حين كون الغير للفينة تقدم مرجعه
هو زيد لانفس الغير بقطع النظر عن مرجعه
وبك قيد اي الفصرة بالاطلاق اخرج
بقية المعارف اي الباقي منها وهو خمسة لما تقدم
انها ستة احدها العلم بالعلم الانساني جمع
انسان مأخوذ من الانسان اي الموانسة لان النصف
ياشربها بخلاف غيرها كالنساء مثلا او من ناس
اذا تحرك وقول بنسبها علة لقول مثل ابي محمدر
لهم رجل اي وفي الاصل لهم للنهر الصغير ثم نقل
وجعل علما على تلك المرأة وهي اخت طرفة
بفتح الراء اي فهي اخت من اسم وقرن اسم
قبيلة اي وهي التي ينسب اليها اويس القرني بفتح
في القاف وضمها لتحت واخنا من قال هو من قرن
المنزل وعدن لهم مكان اي وهي بلدة بساحل
البحر والحق لهم فرس اي كانت معاوية رضي
الله عنه وشذم لهم جمل اي كان للنعمان بن
المنذر ملك العرب وهيلة لهم شاة اي كانت
لامرأة من نساء العرب لا مطلق شاة لان جميع هذه
الاسماء المذكورة اعلام موضوعات لذوات شخصية
معلومة معينة في الخارج لا تتشاور غيرها مما
رواها لهم كلب اي كان موقفا عند

علمت فيما هو

علمت فيما هو

العرب لا تطلق كلبا علمت فيما قبله وفي ذكرها من هذه
الاسماء الثمانية المذكورة وختمها بالكلب وجعله ثامنا
اقتدأ بالاية حيث قال فيها وثامنهم كلبهم ولما
اتي له الوارد اخذ على ابي واتي فعل ماض بمعنى
جاء وفاعله مستتر عايد على العلم واسما حال من
هذا الفاعل وكنية ولقبها بقطوفان على قوله
لما الواقع حالا من فاعل اتي واخرت فعل امر
مبني على النسخ لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وذا اسم اشار
ببيت في السكون في محل نصب مفعول واث حرف
شرط جازم وجملة صحب فعل الشرط في محل جزم
وسواه ظرف والهاء مضاف اليه وجواب الشرط
مذوف وتقدير البيت واتي العلم حالة كونه
لما وكنية ولقبا واخرت ذا ان صحب سواه فاحر
وحاصل معنى هذا البيت ان العلم ينقسم
ثلاثة اقسام الى علم والي كنية والي لقب ويجب
تاخير اللقب اذا صحب الاسم وذكر معه عن الاكم
بان يقدم الاسم عليه ويذكر اللقب بعده وامّا
اذا صحب الكنية فانت باختيار بين ان تقدم
الكنية عليه او توخرها عنه وان كان ظاهر كلامه
وجوب تاخير اللقب عنها كالاكم لان الغيبة في

سواء

سواء راجع للمذكور من الاسم والكنية لصدق
الاسم في علمها وان كان مسلما في الاسم دونها كما
سبقتي والى اصل انه اذا اجتمعت الثلاثة
قدم الاسم وكذا اذا اجتمع الاسم مع اللقب امّا
اذا اجتمع اللقب معها او ان كم مع الكنية وان لم
يذكر هذه الصورة الممثلة فانت في تقديم من شئت
تقديمه منها وتأخير من شئت تأخيرها فلهذا
فتلخص ان الاقسام اربعة يجب تقديم الاسم في
قسمين منها واعلم ان مراده بالاسم هنا تقدم
ما قابل الفعل والحرف ومراده به هنا ما قابل
اللقب والكنية فدرج اولا بمعنى واعاده بمعنى اخر
فهو شبه استخدام والمراد بالاسم هنا المراد
اي اما في ما تقدم فمراده به ما قابل الفعل والحرف
وقد علمت ان في كلامه شبه استخدام حيث ذكر الاكم
فيما تقدم بمعنى واعاده بمعنى اخر ما كان
في اوله اب انه ان قلت يرد على ذلك ابو زيد قائم
وابن زيد قائم هنا اذا سمى بهما تخفف من ذلك المثالان
صدر كل منهما بالاب وليس بالكنية واجيب بان
ما من قول ما كان في اوله اب انه واقعة على مركب
تركيب اضافية وما اوردته ليس مركبا تركيب اضافية
لان الاضافة في الاول الجزئية لا الكلية وفي الثاني

لا اضافة اصله بخلاف قولك ابو عبد الله فهو علم
مركب اضافي صدر باب فادرك ذكر المحتج انه يسر
تكنية اهل الفضل ولو امرأة وان لم يولد لهم ومن له
اولاد ومنهم يكنى بكبرهم وباللقب ما اشعر لهم
لم يقل ما دل بدل اسم لان الواضع وضعه للدلالة على
الذات مع ملا حظته المدح او الذم لا لها وله معا فالما صد
شعور لا لادالة كثر بين العابدين اي من بينهم
وهذا لقب له رضي الله عنه وولمه علي وهو ولد لسيدنا
الحسين وفيه عند عمه الحسن بالقبيل واماماهنا
بصرته ان ال البيت ويحتمل انه مقام صنع له هنا
ايضا ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم اي ما لم
يشتر باللقب كما في قولنا تقالي انا المسيح عيسى بن مريم
وان جاز تقديمه على الاسم الا قليلا وعبار
غيره غالباً وهما منتسبان اه ومنه قول
اي الشاعر وكانت امرأة لها اخ مات ودفت بحمل
يقال له بطن شريان فصارت تنسبه وتعد
عليه بقولها بلغ هذيل ان لا هو عادة العرب في
ذاك الوقت اذ ماتت لم تحضر بجر يثون عليه
بالاشعار لا بما يقع الا من النساء وكانت
حال قولها ذلك في قبيلة هذيل مستقر في محلها
بعيد عن هذا المكان الذي دفنت فيه لانها عنده

والمعنى

والمعنى بلغ قبيلة هذيل وبلغ الشعر الذي يبلغها
بني حديثاً مصوراً بان ذا الكلب عمر والزهدي
هو الشاهد حيث قدمت اللقب على الاسم وامثا
قولها وبعض القول مكذب جملة معترضة بين
قولها حديثاً وبين قولها بان ذا الكلب ان الواقع
تصويراً له وقوله بطن شريان هو موضع هذيل
وشريان اشجار حليقة به فوخذ منها القسي جمع
قوس والمعنى انه مدفون في المحل المسمى ببطن
شريان والذئب يعوي حوله لا احد عنده غيره
بين ان تقدم الكنية على اللقب ان واعلم
ان بين اللقب والكنية عموم ومخصوص من وجه
بحقائق في انواخير فانه كنية تصدح بان م
ولقب لكونه اشهر بمدح وينفرد اللقب عن الكنية
في قولك انت الناقة وتنفرد الكنية عنه في قولك
ابوبكر وهو احسن منه لم يقل وهذا
هو الصواب لان الصواب ضد الخطا مع انه
يمكن التناول في كل من الاحتمال ان يكون مراده
بقوله سواء الاسم فقط لا مع الكنية ولو
قال واخرن ذان سواء اي الكنية صحبا لما ورد
ان اي ويكون المراد بسوي الكنية انهم وحياب
بانه لا ما مع من ان مراده ذلك وانما ذكر القصير

باعتبار كون الكنية لهما او مراده بالسوي سوى مقصود
 وهو الاسم فكل ما موجه بذلك بقي ما اذا صحب الاسم
 الكنية ولم ينصوا على ذلك والظاهر من سكونهم جواز
 الامرين كما جتماع الكنية مع اللقب وان يكون
 مفردين لان حرف شرط جازم ويكون فعل مضارع فعل
 الشرط مجزوم وعلامة حرفه حذف النون والالف لهما
 ومفردين خبرها منصوب بالياء لانه مني وجمله فاصفة
 من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط وحيثما
 مفعول مطلق اي اضافة حتما اي وجوبا والان
 مدخلة في الاضافة وهي حرف شرط وفعل الشرط
 محذوف ولعليه ما تقدم اي وان لم يكونا مفردين
 فيكونا فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون
 والالف لهما ومفردين خبرها واتبع فعل امر وفاعله
 مستر وجوبا تقديره انت واجمله في محل جزم جواب
 الشرط حذفته منه الفاعل المضروع والذي لم يوصل
 مفعول في محل نصب وجمله ردف بمعنى تبع من
 الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الاعراب
 وتقدم البيت وان يكونا مفردين فاصفة اضافة
 حتما وان لم يكونا مفردين فاتباع الذي ردف
 وحاصل معنى ذلك انه عا ذكر فيما تقدم حكم
 الكنية واللقب مع الاسم وحكم احدهما مع الاخر من

جهة التقديم والتأخير شرع في بيان حكم اجتماع الاسم
 واللقب معا من جهة الاعراب فقال وان يكونا
 مفردين لانه وان يكون كل من الاسم واللقب مفردا
 وجبت اضافة احدهما للآخر وهذا على مذهب البصريين
 ويجوز الاتباع عند الكوفيين على انه بدل او عطف
 بيان وان لم يكونا مفردين بان كان كل منهما مركبا
 او الاسم مركب واللقب مفرد او بالعكس اي اللقب
 مركب والاسم مفرد او جب اتباع احدهما للآخر ظاهرا
 في الصور الثلاثة المذكورة مع ان الاتباع في صورتين
 الاولى منها فقط دون الثانية ففيها الاضافة
 لا الاتباع لانها تزيد عن قولك علم عبد الله
 فتلخص ان الصور اربعة اشارة ولي بقولهم وان
 يكونا مفردين ان ذلك في اضافة بقولهم والاتباع ان
 يجب الاضافة في الاولى منها ويجوز في الاخرة ويجب
 الاتباع في الثانية والثالثة ومحل وجوب الاضافة
 في الاولى عند عدم المانع فان وجد مانع منها كال
 وجب الاتباع لان ال والاضافة لا يجتمعان ان قلت
 يرد على وجوب الاضافة فيما اذا كانا مفردين بليان
 من قول المتن ولا يضاف لهما لما به اتحد معنى ولا
 شك ان كرا مع سعيد متحدان معنى ويجازى
 بان سعيد مؤول بالمسمى وكرا مؤول بالاسم والمعنى

والمعنى جاتي الذات السماة بكرز حيث حصل التاويل
جارت الاضافة للتفايرج وبدل لذلك قوله بعد واول
موقعا اذا ورد اي اذا ورد من لسان العرب ما يؤيده
عدم جواز الاضافة فاولم بما تقدم اهـ واجاز الكوفيون
الاتباع اي على انه بدل او عطف بيان اي ويجوز قطع
اوصاف الى الرفع والنصب لاسيما في اخرائه ووافقهم
المه ازاي وافق الكوفيين مع الاتباع في غير هذا الكتاب
وجب الاتباع اي على كونه بدلا او عطف بيان
لا تقدم ويجوز القطع اي قطع الثاني عن الاول
بحيث لا يعيد مضافا ولا تابعا له لكن يقطع مع المرفوع
من الرفع الي النصب ومع المنصوب من النصب الي
الرفع ومع المنزول الي النصب والرفع فالرفع على انه خبر
لمبتدأ محذوف والنصب على انه مفعول لفعل محذوف وذكر
هذا كله انه تامله والمراد بوجوب الاتباع فيما تقدم
استماع الاضافة فلهذا في ح بينه وبين قوله بعد ويجوز
القطع كما قال امتنع الاضافة في الصور الثلاثة
وجاز كل من الاتباع والقطع اهـ ان قلت قوله
في التي فيما تقدم والاتبع الذي رد ان رد في معنى
تبع يلزم ان في كلامه وكاكة لصيغة المعنى ج اتبع
الذي تتبع ويحايب عن ذلك بان معنى اتبع الاول
اي في الاعراب وتبع الثانية اي في اللفظ فيصير المعنى

اي ما كرم

ولا

والا اشبع في الاعراب اللفظ الثاني الذي تبع وتلى
الاول ووقع بعده في اللفظ اي اتبعه الاول في اعرابه
اللفظي من رفع او نصب او جر فيثبت له ما ثبت للاول
بحسب المواضع الداخلة على الاول ومنه منقول
از جاز وجر وخبر مقدم والغير عايد على العلم
الشخصي ومنقول مبتدأ وكفضل خبر لمبتدأ محذوف
واسد معطوف على فقول وذو الرحال مبتدأ خبر
محذوف اي منه وكما وخبر لمبتدأ محذوف واورد
معطوف عليه وجمله مبتدأ وخبر محذوف اي منه
وما يترج لهم موصول مبني على السكون في محل رفع
مبتدأ وخبر محذوف وبمخرج متعلق بمركبا وركب
فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جواز عايد على ما والجملة صلة ما لا عمل لها من
الاعراب وذا السهم آثر مبني على السكون في محل
رفع مبتدأ وان حرف شرط جازم وبغير جازم وجرور
متعلق بهم ووبه مضاف اليه وتم فعل ماض
وفاعله مستتر عايد على ما والجملة في محل خبر مفعول
الشرط واعرب فعلا ماض مبني للمجهول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جواز عايد على ما والجملة في
محل خبر جواب الشرط وناع فعل ماض وفي الاعلام
جاز وجرور متعلق بالاضافة وذو فاعل والاضافة

مضاف اليه وكعب جبار وجرور خبير ثم ذكر في وشمس
 مضاف اليه جردور بالكسر الظاهرة وأي مطوف على
 كعب جردور وعلامة جرح كسرة مقدرة على ما قبل المتكلم
 منع من ظهورها لتقال العمل بحركة المناسبة ليار
 المتكلم وأي مضاف ويا المتكلم مضاف اليه في محله
 وفحافة مضاف الي اي جردور وعلامة جرح الفتحة
 نيابة عن الكسرة لانه لم لا ينصرف والمانع له من الصرف
 العلمية والتانيث والتقدير منه منقول وذكر
 كفضل واحد ومنه في الرجال وذكر كساد واد
 ومنه جملة ومنه ما ركب تركيب مزج وهذا الذي ركب
 تركيب مزج انه تم بغير روية اعراب وشاع في الاضافة
 في الاعلام وذلك كعب كسر واي فحافة واصل
 معنى ذلك انه ما ذكر فيما تقدم العلم الشخصي بقوله لم
 يعين اذ وكرانه ينقسم الى علم وكنية ولقب ذكرها
 ايضا انه ينقسم الى منقول والى غير منقول بقوله
 ومنه منقول اذ اي ومن العلم الشخصي العلم المنقول
 سواء كان مستقلا عن صفة في الاصل كحارث لانه لم
 الاصل صفة كمن يركب الارض ويشق بالحراثة او
 عن مصدر في الاصل كفضل فانه مصدر فضل يفعل
 فضلا او من لم جنس كاسد فانه موضوع حقيقة
 الحيوان الغنم في الاصل قبل بقله وجعله علما

على كسر فتحة في خط السبيل
 قد كسر فتحة في خط السبيل
 سبقت فلم يزل من الاسماء
 جردور بالياء كعب كسر
 اي في فحافة ليل بالناظر
 جرب هذه الاربعة

على ارجل الشجاع ونحو ذلك من الاسماء المنقولة
 كصطفى ومحمد فان كلا منها منقول من لم منقول
 اصطفاه يصطفيه فانه مصطفى وهو مصطفى
 اي مختار وحمد محمد فهو محمد وكفايته من الميثة
 ورقية من مصدر رقي يرقا رقية وكا حداث
 لم تفصيل وهو صفة في الاصل لانه كثر خصا له
 الحية وكثر محمد الناس له ومثله في ذلك محمد ومحمود
 ونحوهما وقيل وهو الرجال اي ومن العلم الشخصي
 العلم صاحب الرجال والابتكار اي غير المنقول
 الذي وصفه الواضع من ابتداء امر على ذات معينة
 متخصة من غير نقل له عن شيء سبق وضعه له
 في الاصل وهو ما خوذ من قولهم ارجل الخطبة
 والشراذم الشا من عنده نفسه دون ان يسبق
 لها قاليف وذكر فعلم من ذكره لانه لا قالت لها حذفا
 لمن اتبته وقال هناك قسم ثالث وهو العلم بالقلبة
 كالسقية لانه في الاصل وضع لكل امر شاق ثم غلب
 على عقبة ايلاء المشهورة وهو خلاف الصحيح والصحيح
 ما علمه من ان كل لم وجد في الدنيا لا يخرج عن
 هذين القسمين فهو ما منقول واما غير منقول وهو
 المرجل والمبكر والمنشئ من ابتداء الامر كما علمت فيما
 تقدم وتولى كسفا وادد مثالات للعلم المرجل

على كسر فتحة في خط السبيل
 قد كسر فتحة في خط السبيل
 سبقت فلم يزل من الاسماء
 جردور بالياء كعب كسر
 اي في فحافة ليل بالناظر
 جرب هذه الاربعة

واعلم انه اعترض على انه في تمثيله باده لانه
ما خوذ من الود وهو الحب والماخوذ متفق وكل
مشتق منقول فالتمثيل به غير المنقول وهذا
المرجل غير مناسب وقيل غير ذلك فكان الاول
عدم التمثيل به لانه وقوله وجملة اي ومن العلم
الشخصي العلم المنقول عن جملة فزيد قايمة مثل جملة
مركبة من مئة او خبر فاذا كملت كخصا بزيد قايمة
صار علما على ذاته الممييزة الشخصية منقولة عن
جملة كانت في الاصل قبل نقله وجملة علم على من
ذكر ان قلت هذا داخل في قوله ومنه منقول اي
لان المعنى ومن العلم الشخص العلم المنقول سواء
كان النقل عن مئة او عن جملة في كل حاجة تذكره بعد
ذلك لتكرره مع ما تقدم واجيب بان ما تقدم
خاص بالمعروف وهذا خاص بالجملة والمعنى ومنه
العلم المنقول عن خصوص المفراد اي ومنه العلم
المنقول عن جملة فمعرفة عليه في من عطف اظهار
المقام لانه غيره بهذا المعنى ولا تكرار ويحتمل انه
من تحفظ الخاص على العام ونريد بالاول ما هو
اعم وبالثاني خصوص العلم المنقول عن جملة
وقوله وما يخرج ركبا اي ومن العلم الشخصي العلم
الذي ركب تركيب مزج اي خلط كجلبك مثله فان

بعل

بعل لم يجل وبك لم يصنع كان يعده ذلك الرجل
فحين بالاسمين ومزجا وخلق احداهما بالآخر وجملة
بعد ذلك كلمة واحد فهو صنعت علما على بلد هذا
العلم يقال له مركب تركيب مزج اي خلط وقد علمت
وجهه ثم ذكر المصطلح حكم هذا المركب بقوله وانما ان
تم بغيره اي ان هذا العلم المركب تركيب مزج فكل
انه يعرف اعراب ما لا ينصرف انما تم وضم بغير لفظة
وبه اي ان وجد اخر مختوما بلفظة غير لفظة وبه
مفهومه انه ان وجد مختوما بلفظة وبه فانه يكون
مبينا وهو كذلك كما سيأتي ان شاء الله تعالى ببيان
وتفصيل عند كلامه في وقوله وشاع في الاعلام ان
اي ومن العلم الشخصي العلم صاحب الاضافة
وهو شاع كثيرا في التسمية به وجد علما وذكر
كثير من الافتراض ان العلم المنقول المركب تلك
ركب منقول عن جملة ومركب تركيب مزج ومركب
تركيب اضافة وان العلم المنقول عن فرد واحد
فتكون اقسام المنقول اربعة ح ا ه قال بعضهم
بقي من المنقول المركب اقسام لم يذكرها وهي
الركب المنقول عن حرفين كما في او عت حرفين
كيا زيد او عت حرفين وقيل نحو قد تقدم اذا كسر
واجيب بان ما ذكر داخل في قسم العلم المنقول

عن جملة فلو برد عليه واعلم انهم عرفوا المركب تركيب
مزوج بانه كل كلمتين نزلت ثابتهما منزلة ثابتهما الثانية
مما قبلها بجامع ان التغير في حالة الاعراب يكون
لها واحد ما دون ما قبلها من الحروف فانه ملازم
لحالة واحدة في احوال الاعراب الثلاثة وهي الرفع
والنصب والجر الا في اياها تكون ملازمة للكون
دائما كما في معدي كرب فتقول جاعل بك فاعل
مرفوع بالنصب الظاهرة على الكاف ورايت بعلمك
مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة على الكاف ومرت
ببعلمك مجرور وعلامة جزم الفتحة الكائنة على
الكاف نيابة عن الكسرة لانه لم لا يصرف والمانع
من الصرف العلمية والتركيب المزمي كما تقول جات
فاصلة ورايت فاصلة ومرت بقاصة الاول
مرفوع على انفا عليه والثاني منصوب على الفعولية
والثالث مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم
لا يصرف والمانع له من الصرف العلمية والثابته
والاعراب على التثنية هي الثانية في الاحوال
الثلاثة كما ان الاعراب بعلمك على الكاف التي
نزلت منزلتها مع ملازمة الحرف الكائنة قبلها لحالة
واحدة وهي الفتح فعلم ان الاعراب يكون على
الحرف الاخير منهما دون ما قبله اي وعرفوا المركب

تركيب

تركيب اضافة بانه كل كلمتين نزلت ثابتهما منزلة
التثنية مما قبلها بجامع ان الحرف الاخير ملازم لحالة
واحدة والاعراب والتغير على ما قبله بعكس ما تقدم
فتقول جاعل بكس ورايت عبدكس ورايت
فحالة ومرت بعبدكس ورايت فحالة فالاعراب
على الجزء الاول منهما وهو عبد ورايت في الاحوال الثلاثة
مع ملازمة الجزء الاخير منهما وهو كس وفحالة لحالة
واحدة وهي الجزء الاول والفتح في الثاني كما تقول
جاء زيد ورايت زيدا ومرت بزيد فانه التثنية فيه
لم يتغير في الاحوال الثلاثة وانما التغير حصل فيها
قبله وهي الدال فعلم ان التغير في كل حصل فيما
قبل الاخر دون ملازم لحالة واحدة عكس ما تقدم في
المركب تركيب مزج وقد علمت كلاً مفصلاً فله حاجة
لزيادة التوضيح لان توضيح الواضحات من المشكلات
اهـ فالمرجل هو ما ابي لفظ لم يستقل له استعمال
قبل العلمية اي قبل حيل علماء في غيرها اعترضوا المحققين
على هذه التوضيحات بانه غير جامع لعدم دخول ما وضع
ولم يستعمل الا في علمية ولا في غيرها فيه فالاولي التوفيق
بانه ما وضع للتشريع ولم يوضع لغيره قبله ليدخل باذكر
وهو سبق قلم منه رضي الله عنه لانه داخل فيه
وليس خارجا عنه فهو جامع له لانه صدق عليه انه لفظ

وضع للعلمية ولم يبق له احتمال قبلها في غيرها
 والمنقول ما سبق له احتمال ان قلت يرد علي
 هذا السان فانه وضع على الحقيقة الحيوان المتعسر
 ولكنه لم يبق له في تلك الحقيقة بل احتمال في افرادها
 فمقتضى هذا التعريف انه لا يقال له منقول لعدم احتمال
 قبل العلمية في غيرها فالاولي للتعرج ان يعرفه بقوله
 ما سبق له وضع قبل العلمية سواء احتمل في غيرها
 قبل او لا ليدخل ما ذكر فانه من قبيل المنقول
 وهذه تكون معرفة اي بالحركات الظاهرة او جملة
 اي اوضح جملة فهو معطوف على ما قبله وهو
 كقام زيد مثال للعلم المنقول عن جملة كلف يقال
 ان المنقول عن العرب التسمية بالجملة الفعلية
 لا الاسمية وما مثله ان جملة اسمية لا فعلية قلت
 لا منافاة لانه كلامه مبني على الجواز فلا ينافي ما ذكر
 وحكمها اي هذه الجملة التي كبرها وجعلت
 علما على كنه معين انها تسمى اي تجبى تكون باقية
 على حالها ولعلها قبل التسمية بها فلا تغير عما كانت
 عليه في احوال الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب
 والجر ففي حالة الرفع ترفع بجهة مقدرة منع من
 ظهورها حركة الكفاية وفي حالة النصب بجهة
 وفي حالة الجر بكسرة مقدرة منع من ظهورها ما ذكر
 في

فهي محكية بلفظها الذي كانت عليه في الاحوال
 الثلاثة وتكون في حالة الرفع فاعل برمتها من
 غير تفصيل لجزئها وفي حالة النصب مفعول وفي
 حالة الجر مفعول برمتها ايضا كذلك وهذا
 اي المنقول عن جملة من الاعلام المركبة لما علمت
 فيما تقدم ان المنقول المركب تلك في احدها المنقول
 عن جملة وما فيها المركب تركيب مزج وثالثها المركب
 تركيب اضافة ومنها اي من الاعلام المنقولة
 المركبة مالفظ وعلم ركب تركيب مزج اي خلط كعلبك
 وقد علمت وجهه فيما تقدم فله حاجة لاعادته
 ان ختم بغيرويه اعراب اي اعراب ما لا ينصرف
 لا تقدم توضيحه في اول الكلام بل يعني اي
 على الكسرة في الاحوال الثلاثة ففي حالة الرفع يكون
 مبني على الكسرة في محل رفع وفي حالة النصب مبني
 على الكسرة في محل نصب وفي حالة الجر مبني على الكسرة
 في محل جر ويجوز فيه اي في العلم المركب تركيب
 مزج المختوم بغيرويه ايضا اي بما جاز اعرابه اعراب
 ما لا ينصرف البناء على الفتح اي في الاحوال الثلاثة
 فيكون في حالة الرفع مبني على الفتح في محل رفع وفي
 حالة النصب مبني على الفتح في محل نصب وفي حالة
 الجر مبني على الفتح في محل جر ويجوز ايضا اي

لا اعراب اعراب ما لا ينصرف وبني على الفتح في الاحوال
 الثلاثة ان يعرب اعراب المتضايقين اي ان يكون
 الاعراب فيه على الجزء الاول منه وهو اللام لا الاخير
 وهي الكاف فتلخص وعلم من هذا ان في اعرابه
 ثلاثة اوجه اعرابه اعراب ما لا ينصرف وبنائه على
 الفتح واعرابه اعراب المتضايقين لكن الاولات
 يكون على الجزء الاخير منه والثالث على الجزء الاول
 منه فتبني على الكسرة اي في الاحوال الثلاثة
 لا تقدم واجاز بعضهم اعرابه اي فيكون
 في حالة الرفع مرفوعة بالفتحة الظاهرة وفي حالة
 النصب منصوبة بالفتحة الظاهرة وفي حالة الجر
 منصوبة بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه لم ينصرف
 واما منع له من الصرف العليم والتركيب المزمي فالعلم
 المختوم بغيرويه فتلخص ان في اعرابه وجهين فقط
 دون العلم المختوم بغيرويه فيما تقدم فان له في
 اعرابه ثلاثة وتقدم توضيحها ومنها اي من
 الاعلام المركبة المنقولة ما ركب تركيب اضافة وهذا
 هو الثالث وحكمه ان الاعراب فيه يكون على الجزء
 الاول منه واما الاخير فله زعم في حالة واحدة لكن
 في المثال الاول ملزم للكسرة وفي الثاني ملزم للفتح
 لانها متحدان في الملازمة في حالة واحدة كقوله

هو

هو لانه لا في سيدنا هاسم وابي ثمانية كنية لسيدنا
 عثمان اي سيدنا ابي بكر كعلم يوم الفتح رضي الله عنهما
 يكون منصوبا بالحركات اي ان ثلاثة وثلاثون الرفع
 والنصب والجر وقوله وبالي وف اي الثلاثة وهي الواو
 والالف والياء وان الجزء الثاني يكون منصوبا
 اي منصوبا لعدم وجود من يمنعه منه وقوله وعن
 منصرف اي لوجود من يمنعه منه وهو العلية والفتحة
 اه ووضموا الزنفل ماض والواو فاعل
 وقوله لبعض جاز ومجوز متعلق بعل الاخر السطر
 الواقع مفعولا لوضموا وهو منصوب بفتحة مقدرة
 او منصوب بالفتحة الظاهرة ودقفا عليه بالكون
 على لغة ربيعة الذين يقفون على المنصوب بصورة
 المرفوع والاحسان مضاف اليه مجوز بالكسرة الظاهرة
 اه وقوله كعلم الاخص جاز ومجوز خبر مبتدأ محذوف
 والاحسان مضاف اليه وقوله منصوب على التمييز
 او على الحال او على شئ الخافض وهو مبتدأ وجلة
 عم من الفعل والفاعل في محل رفع خبر وقوله من ذا
 جاز ومجوز خبر مقدم وام عريضة مبتدأ مؤخر والمفعول
 جاز ومجوز في محل نصب على الحال وهكذا اليها للتنبيه
 وذا لانه اشارة مبني على ان يكون في محل رفع خبر مقدم
 وتعاله مبتدأ مؤخر والمفعول جاز ومجوز في محل نصب

على الحال ومثله بالرفع خبر مقدم والغير مضاف اليه
في محل جرح وبره مبتدأ مؤخر والمبرة جاز ومجوز في محل
نصب على الحال وقوله كذا جاز ومجوز في محل رفع خبر
مقدم وقيل مبتدأ مبني على الكسرة في محل رفع وعلم
مبتدأ آخر مذكور اي كذا وللجم جاز ومجوز في محل
نصب على الحال وقيل في محل رفع مبتدأ اول وعلم مبتدأ
ثاني وللجم خبر عنه وجملة من الثاني وخبره في
محل رفع خبر عن الاول والرفع من وضع العرب
على بعض الاجناس وذلك كعلم الاشخاص من جهة
اللفظ او في اللفظ او حالة كونه لفظا وهو علم والم
عرب من ذلك حالة كونه على التعريف وتعالى كونه
حالة كونه على التعريف وبره مثله حالة كونه على
المرة ونحو ذلك على ما حالة كونه لفظا وهو العلم
ما ذكر فيما تقدم العلم الشخصي ومنه العلم بالجم
والعلم على منقول وغير منقول وعلم العلم على
شرع يتكلم على علم الجنس فقال ووصفوا بعض الاجناس
اي وضع العرب على بعض الاجناس اي على الماهية
لا على الالوان لا يحتاج بذلك الوضع لا يحتاج
الى العلم الشخصي اي فالوضع منهم فاهو بيقين
ان يكون لا شك ولا لالتفات لما علمت ان فلهذا
كذلك مع ان التوافق للقاء وانما هو ما

ويجد

91

ويجد على العرب على الصحيح قلت معنى وضعت له
اظهار على السنتهم اما بوجي او بالهام منه جرح
بان خلق فيهم فهما وعلى مزور يا ان هذا مبني
كذا وهذا مبني كذا الي غير ذلك وهذا لا ينافي ما ذكر
وقوله كعلم الاشخاص لفظا اي وهو كالمعلم الشخصي
من جهة اللفظ اي من جهة حكم اللفظ لا من
جهة حكم المعنوي لان سياتي ان له حكما لفظيا
ومعنوي فالمعنوي ان يراد به واحد بعينه غير
متناول ما اشبهه كريد وعمرو وليس كونه في هذا المعنى
واللفظي هو ان يصح مجيء الال من اخر عنه
وان يصح منعه من الصرف لسبب اخر غير العلمية
وان يمتنع دخول الالف واللام عليه وهذا المعنى
هو الذي فيه علم الجنس كالمعلم الشخصي فيصح مجيء
الحال من اخر عنه ويصح منعه من الصرف لسبب
اخر غير العلمية ويمتنع دخول الالف واللام عليه
نكلا يثبت للعلم الشخصي من الاحكام بالنسبة
لخصوص هذا المعنى وهو حكم اللفظي يثبت لعلم
الجنس دون معناه الاول وهو حكم المعنوي لان
علم الجنس موضوع للحقيقة والماهية وعلم
الشخص موضوع للذات المعينة في الخارج الشخصية
التي يربى شخصها وبها يفرق بينها وسياق

فوضح ذلك في الله بالامثلة وقول وهو علم يمثل ان
 يكون مفعلا ما قد ويمتد ان يكون لم تفصيل اي
 اعم ومفاه انه شايع وعام من جهة المعنى لكل
 فرد فرد من افراد مفعلي هذا يكون لهم الجنس عند
 العلم ما وضع للفرد المنتشر لا الحقيقة فيكون مساويا
 للذكر وهو قولك ضعيف ويدل ذلك ما سياتي في
 الله عند قولك وحكم علم الجنس في المعنى ان وندكر
 لك مقدمة تفهم من الفرق بين العلم الشخصي
 وعلم الجنس والجمع والجمع والجمع والجمع والجمع
 واعلم ان اللفظ اما ان يوضع لمعنى مفردا او لفظ
 متعدد ومن ذلك المعنى المتعدد اما ما هيته اذ اما
 قد خلا تحت قولنا معنى مفردا اما العلم الشخصي
 والذكر وتحت قولنا معنى متعدد في الحقيقة اما
 امرنا ايضا علم الجنس والجمع والجمع والجمع
 تحت قولنا علم الجنس والجمع والجمع والجمع
 وانما نسبته الى طائفة جمع والجمع والجمع والجمع
 فهو علم تحت هذه التسمية او نسبة علم شخصي
 وتلك في علم الجنس والجمع والجمع والجمع
 لقولك وجمع والجمع والجمع والجمع والجمع
 كما ان الله تعالى في قوله تعالى ان العلم الشخصي
 في علم الجنس والجمع والجمع والجمع والجمع

الخارج

الخارج كزيد مثله والذكر ما وضع للفرد المنتشر
 كرجل وعلم الجنس ما وضع للحقيقة والامامية
 بقيد اختصاصها في الذهن حالة الوضع كاسات
 ولهم الجنس ما وضع للحقيقة والامامية لا بقيد
 اختصاصها في الذهن حالة الوضع كاسد واسم
 الجنس الافراد ما يصدر في التثنية والجمع
 كما وترايب ولا مفرد له من لفظه ولهم الجنس
 الجمعي ما فرق بينه وبين غيره اي مفرد بالتأ
 غالبا او بالانفاد والجمع والجمع والجمع
 فاول على لغزارة دلالة تكرار اللفظ في العطف
 كزيد وفلان ولهم الجمع ما دل على البنية الاخرى
 كقولهم ورططوا بالعلم من السوطي كما في
 الجمع ولهم الجمع بقوله في العلم والجمع
 واعلم ان الوضع للامية ثم لم يفرق بينه
 في العلم والجمع والجمع والجمع والجمع
 وعلمه واولوا كذا في العلم والجمع والجمع
 او خصها فها قد اسما علم جنسها فيكون نظامه
 كمن في ضمن فردا يختص بلفظه من جهة الفرد
 لها في العلم والجمع والجمع والجمع والجمع
 بالكلية على جزئياتها فاما لانه لم يجمع من العلم
 على الاخر وعلمه الذكر والجمع والجمع والجمع

الخارج

فان اريد بافرد غير معين ولم تقع في سياق شي
 فبدي وانه نحو قوله في الدار رجل اي لا اسبابة وان
 اريد باجمع الافراد بان وقعت في سياق الشئ كما
 في قوله لا رجل في الدار فمعلوم لان المقصود ان
 جميع افراد الدار لاسي واحد فقط واراد الكثر اوي
 على غير الاستخار لان هية في جانب اسم الجنس
 بقول كيف يوضع اسم على شئ مجهول واجيب بان
 المراد والشرط عند الوضع في كل من اسم الجنس
 وعلم الجنس الشهور بما هيتهما وحققتها وهو قوله
 النفس الي ذلك ومن حطت عند الوضع فادقوي
 جدا وانتهى ميل له فيضار وهو الشرط في علم
 الجنس وادام لم يقم ولم يستل بال لاجتناب
 وهو الاك حط في اسم الجنس فينبو دحد الشهور
 لم يكن الموضوع له محمولا لان المراد والشرط في كل
 الاستخار وعبارة حتى يرد ما ذكر واورد بعضهم
 ايضا على قولهم ان اسد واسا به موضوعات لثابتة
 يقال ان الحماكم واطلا فكم لها على الافراد فيكون
 هذا اسد وهذا اسامة متاخر بعدكم ايها الموضوعات
 لان هية تقصر الوضع لان هية عدم هي ان يقال
 في الافراد عدم وضربها بال واجيب بان ان هية
 لا كما في موضوع حقيقة في الافراد بل يوجب
 ملكة له ان هية في موضوعات

من ذلك هو

فرد الاول هية محققة فيه جاز استعمالها في الافراد
 لان استعمالها في الافراد لا يخرجها عن كونها
 موضوعين للحقيقة والى هية لما علمت من ان
 حقيقة في الافراد وموجودة فيها بدليل قولهم كل حشري
 فهو كل لكتليه بمعنى انه لا يوجد فرد لكلي الا والكتلي
 موجود ومحقق فيه ومثال ذلك انسان فانه كل
 وزيد وعمر وبنو افراد له ومعلوم ان معنى انسان
 حيوان ناطق وزيد وبنا ذكر معه حيوان ناطق
 متضمن فوجد فيه انسان الذي معناه حيوان
 ناطق وزاد عليه الشخص كلكه الماهية محققة
 في افرادها كتحقق انسان في افرادة مع زيادتها
 عليه بالشخص وهذا اطلاق العام على بعض
 افراد من باب المحراز او الحقيقة فلو كان السعد
 والهم فقال السعد ان اطلق هذا الهم على
 بعض افراد من حيث اندراجها في الافراد تحت
 هذا العام حقيقة وان اطلق هذا العام على
 بعض البعض من حيث خصوصه وعدمه فحقة
 اندراج تلك الافراد التي هي من جنسها تحت هذا
 العام جاز وقال الهم اطلاق العام على بعض
 افراد حقيقة مطلقا لوجه اندراج الافراد تحت
 اولها فلو كان مبني على حلق اخر وحاصله

اسم الاشياء
عرفوه بان ما اي لفظ وضع لشيء واشارة اليه كذا
زيد مع الاشياء بالاصبع وفيه اخذ العرف في التعريف
وفيه دور لان كل منهما يعبر متوقفا على الاخر فالمعروف
متوقف على التعريف لانه لا يعلم الا به والتعريف
متوقف عليه لاحذه فيه وكونه جذامه واجيب
بان المراد بقوله في جانب العرف اسم الاشياء
الاصطلاحية التي عرفوا اسم الاشياء بها واصطلموا
عليها فدامت الاصطلاح والتفوق على كونه يسمى
اسم اشياء بخلاف الاشياء الخوقة في التعريف
فالمراد بالاشياء القوية وهي الاشياء الحسية
بالاصبع ونحوها فحصل التفريق كذلك وان لم
الدوراه هذا المفرد لانه حرف جر وذا الاسم
اشياء مبنية على الكون في محل جر والجار والمجرور
متعلق بالشر والمفرد جار ومجرور متعلق به ايضا
ومذكر متعلق وهو مجرور بالكسرة الظاهرة
واشر فعل امير وفاعله مستتر وجوبا تقديره
انت وبذلك التاخر حرف جر وذي مبنية على الكون
في محل جر وده مفعول على ذي مبنية على الكون
في محل جر وفي مفعول على بذي باسقاط
العاطف مبنية على الكون في محل جر واما مفعول
على

90
على بذي مبنية على الكون في محل جر باسقاط العاطف
ايضا والجار والمجرور متعلق بقوله اقتصر آخر الشطر
وعلى الانثى جار ومجرور متعلق باقتصر ايضا
وهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها
التقدير واقتصر فعل امير وفاعله مستتر وجوبا
تقديره انت وتقدير البيت اشر بذا المفرد مذكر
واقتصر بذي وفيه وتا على الانثى وحاصل
المراد ان المفرد المذكور له بذكر بذا قالوا
داخله على المقصور اي فالاشياء بذا مقصورة على
المفرد المذكور لا تتعداه لغيره ولا يرد على ذلك قوله
تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي لاني
اسم الاشياء فيه وان كان عايدا على الشمس لكن
باعتبار الخبر وهو تسميتها رب لا باعتبار لفظها
حتى يقال انه عاد على موصوف فينا في قولنا ابار
داخله على المقصور بل عايدة فيه على مذكر لان
علت ان لفظ الشمس مذكر باعتبار الخبر وهو
قوله ربي فثبت بذلك ان ذا مقصور على المفرد
المذكر لا تتعداه لغيره قال بعضهم ويتا له
ايضا بذا ابا خلت سر واسباع فجملة ما يتا به
المفرد المذكور في كل شئ واما الانثى القودة فيقصر
على الاشياء لا بذي وده وفيه وذا وكذا بذكر

اليا باختلاف سوابق شباع وبسته يكون اليا وبكسرهما
 باختلاف سوابق شباع وبذات فجلة التي يثا لها به
 عشرة والتا في ذات زبدت للفرق بينا وبين
 غيرها كازيدت في امرأة للفرق بينا وبين غيرها
 كما في مثل ان الالف من نفس الكلمة اي
 في تلك الية وضعنا وثنا لية لثما لان اصلها
 زيني فحذفت اليا الاولى اعتبارا من غير علته
 ثم يقال تحركت اليا الثانية وانفتح ما قبل قلب
 الفانصارا واما على مذهب الكوفيين القائلين
 بان الالف زائدة تكون احوارية وضعنا ثانيا لثما
 لزيادة الالف فيها وهذا قول آخر يقول ان الالف
 فيها اصلية ليست متقلبة عن اصل كالف ما
 فجلة الاقوال فيها خمسة باختلاف سوابق
 وهو اختطاف الحركة بسرعة من غير مدله وهو
 ضد الشباع وذات مبتدأ مبني على الكون
 في محل رفع وتان معطوف عليه باسقاط العاطف
 مبني على الكون في محل رفع والثاني جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو مجرور وعلة منه
 جم كسرة مقدر على الالف منع من ظهورها التعذر
 والرفع مفعلة له وهو مجرور بكسرة مقدر منع من
 ظهورها كونه الروي في سواها لئلا يواو حلة
 على

على اذكر وفي حرف جر وسوء مجرور بها وعلة منه خبره
 كسرة مقدر على الالف منع من ظهورها التعذر
 واليا مضاف اليه وزيق مبني على الكون في محل
 نصب مفعول مقدم لقول اذكر وتين معطوف عليه
 باسقاط العاطف مبني على الكون في محل نصب
 واذكر فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
 وتقطع فعل مضارع مجزوم في جواب الامر وهو
 قول اذكر وعلة منه خبره الكون وفاعله مستتر
 وجوبا تقديره انت وتقدير البيت وذات وتان
 كائنان للمثنى المرفوع واذكر في سواه ذين وتين
 قطع النجاة والمعني ان المثنى المرفوع اذا كان مذكرا
 يشار له بذات واذا كان مؤنثا يشار له بتان
 واما المنصوب والمجرور ان كان مذكرا اشير له بدين
 وان كان مؤنثا اشير له بتين نقول لما في ذات
 الرجلان فحذف ما هو والنون للوقاية والياء مفعول
 وذات فاعل مبني على الكون في محل رفع والرجلان
 بدل من اسم الاشارة مرفوع بالالف لانه مثنى
 وكذا يقال في جاتي تان المراقان ورايت ذين
 الرجلين وتيت المراتين ومررت بدين الرجلين
 وتين المراتين فاسم الاشارة في هذه المثلثة كالا
 جاتي على الكون اما في محل رفع فاعل او في محل نصب

مفعول او في محل جر وما بعده من الرجلين والراشدين
 اما بدل منه او عطوف بيان او نعت لان العمل بالالف
 واللام بعد الاشارة حكم واحد من الثلاثة المذكورة
 وقول ودان وتان كايان للمشي من كينونة الخاص
 في العام لان المشي عام ودان وتان خاصان يكونان
 في اشارة وفي تسمية متبني تسمي وتجاوز لان الذي
 يوصف بالثنية انما هو العرب ومذان مشيان وقول
 وفي سواه اي سوي المشي المرفوع وهو المشي المنسوب
 والمجذور وباولي اذ ابا حرف جر واولي مجذور
 بالياء مبني على السكون في محل جر والمجرور والمجذور
 متعلق باشر واشرف فعل امر وفا على مستتر
 وجواب تقديره انت وجمع متعلق باشر ومطلقا
 حال من جمع منصوب بالفتحة الظاهرة والمد مبتدا
 اولي خبر مرفوع بضمه على الالف منع من ظهورها
 التقدير ولدي طرف بمعنى عند والبعده مضاف
 اليه وانطقا فعل امر مبني على الفتح لا تقال له
 بنون التوكيد الخفيفة النقلة الفا وفا على مستتر
 وجواب تقديره انت وبالكاف جار ومجرور متعلق
 بانطقا وعلى مة كسر طاهر وحرفا منصوب على
 الحال من الكاف ورون طرق ولام مضاف اليه
 واو حرف عطف ومع طرف معطوف على اوت
 وال

جر م

والام مضاف اليه واللام مبتدا وقول متمنعة خبر
 وان حرف شرط جازم وقدم فعل ماض والانت
 علامة الثانية وانفا على مستتر تقديره انت
 وهما مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع
 من ظهورها التقدير والجملة في محل جزم فعل الشرط
 وجواب الشرط محذوف دل عليه خبر المبتدا اي
 هي متمنعة وتقدير البيت واشربا في الجمع حالة
 كون الجمع مطلقا عن التقييد بذكر او مؤنث والمد
 اولي وانطقن عند البعد بالكاف حالة كون الكاف
 حرفا لا لهما اوت لام ارفع اللام واللام ان تقدمت
 ها التنبيه عليها فهي متمنعة وحاصل معنى ذلك
 ان الجمع سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا يتار له باولي
 ويجوز مد اوتي وقعرها وكنت مدها اوتي من
 قعرها والي هنا تمت انت ام اثار اليه اذ است
 لان الي را اليه اما مفردا مذكرا واما مفردا مؤنثا
 واما مبني مذكرا واما مبني مؤنثا واما جمعا مذكرا
 واما جمعا مؤنثا فيثا للمفرد الذكر هذا وللغرة
 المؤنث ستا ونحوها مما ذكر من العشر التسعة والمشي
 المذكر بذات والمشي المؤنث بئات في حالة الرفع فيها
 واما في حالة النصب والجر فيذكر للمذكر وتنت
 للمؤنث ويثا للجمع سواء كان مذكرا او مؤنثا باولي

ونحوها

م

وهذا كله في حالة قرب المثار اليه واما في حالة كونه
بعيدا على ما ذهب اليه ابيهم من ان المثار اليه له
حالتان فقط حالة قربي وحالة بعدى ولا
وسطة كما ياتي التنبيه على ذلك في اخر الشئ قاي
بالكاف في جميع ما تقدم فتقول ذاك وتاك وذا وكا
وتافكا وذا وكا وشينكا واوليك وهكذا فلهذا قال
المهم من غير ان يذكر كله بقوله ولدي البعد انطقوا
اذا لم وانطق عند البعد اي بعد المثار اليه مع
ما تقدم بالكاف اي بان تصل بالكاف بجميع ما تقدم
حالة كون الكاف حرفا اي حرف خطاب لا محل
لها من الاعراب وحالة كونها دون لام معاصبة
لها او مع لام معاصبة لها فانت مخير بين ان تاتي
معي باللام لم لا شرط عدم تقدم ها التنبيه على
ذلك اللام فان تقدمت عليها امتنع عليك الاتيان
بها في الايات كما من كثرة الروايد وهي اللام
والكاف وقيل لا فيه من اجتماع ما للبعد وهي
اللام وما للقرب وهي الكاف وهما كالصديق لكن
التحليل بالاولى الاولى وخاصة الصور التي يمكن
تأنيها من حال مخاطبة حال المثار اليه ما في
ومما في ان اقسام المثار اليه ستة وهي معلومة
مما تقدم لانه تارة يكون مفردا مذكرا وتارة يكون

مفردا

مفردا مؤنثا وتارة يكون مثنى مذكرا ومثلا وتارة
يكون مثنى مؤنثا وتارة يكون جمعا مذكرا وتارة
يكون جمعا مؤنثا فهذه ستة ولا شك انه معلوم
بما تقدم وعلى كل من الستة المخاطب مفردا مذكرا
او مفردا مؤنثا او مثنى مذكرا او مثنى مؤنثا او جمعا
مذكرا او جمعا مؤنثا فهذه ستة تغرب في الستة
الاولى التي للمثار اليه ستة وذلك في وعلى كل
من الستة وانما بين اما المثار اليه قريبا او متوسطا
او بعيدا فهذه ثلثة تغرب في الستة وانما بين
تبلغ مائة ونمائية فاذا اردت التحليل لما فانت
اقلا بالمخاطب مفردا مذكرا او مخاطبة ستة المثار اليه
بان تقول كيف ذاك الرجل يارجل كيف تلك المرأة
يارجل كيف ذاك الرجل يارجل كيف تلك
المرات يارجل كيف اوليك الرجال يارجل كيف
اوليك النساء يارجل ارفع ستة ثم ايت بمفردا
مؤنثا ومخاطبة بتلك الستة بان تقول كيف ذاك
الرجل يا امرأة كيف تلك المرأة يا امرأة كيف ذاك
الرجل يا امرأة كيف تلك المرأة يا امرأة كيف
اوليك الرجال يا امرأة كيف اوليك النساء يا امرأة
فهذه ستة ايضا على الستة الاولى باثني عشر
ثم ايت بـ مثنى مذكرا ومخاطبة بتلك الستة التي

فيا رلني في القوي بذا وملتوسط بذاكر وملت في
 البعدي بذلك فله موقع لها ذكر هذا الذي يصاح
 والا فهو مستغني عنه بقول حرف خطاب وهذا
 ايكونا حرفا لا يحمل لهما من الاعراب مما لا خلاف فيه
 الذي هو بها بالقصر ولا يجوز قراتها بالمد اهل
 لايت بني غيرا من ارام بعين غيرا قيل
 اللصوص وعدم انكارهم له من حيث اذائته لهم
 وقيل المراد بهم الفقرا وقيل الضيوف وقيل اهل
 الارض لانه انما انما بالمد الارض ويكون عدم انكارهم
 له من حيث انكارهم والاحسان لهم فقول
 لايتروني ابي من حيث اذيتي لهم بالنسبة للمعني
 الاول او من حيث الاكرام والاحسان بالنسبة
 للمعني الثاني وهم الفقرا ومن ذكر بعدهم وقوله
 ولا اهل هذا ذكر وهذا هو الثالث والطرائق البيت
 من ادم ابي جلد والممد راي الممدود التبع ومراد
 الشاعر بذلك ان كل شخص من اهل الارض سواء
 كان لصا او فقيرا او ضيفا لايتكرهه حتى الاغنيا
 اهل الساعات الواسعة والصواريج التسعة
 التي تكون من ادم فموصوفها لا غنيا يشهد له
 بذلك ونسخة لايتكرهني ارف من النسخة التي فيها
 لايتروني ولا يجوز الاثبات في هذا المقطع

بقول

يقول المتن والله ان قدما متممة ايمان تقدمت
 على ما القنيه امتنع الاثبات بها فله تقول انما
 يلزم على ذلك من اجتماع كثر الزوايد كما تقدم توضيح
 وظاهر كلامهم ان مراده بذلك التوركة على ابي
 حيث اقتصر في كل ما على ريتين وترك اثنية وهي
 مرتبة التوسط مع ان التهورات تفقوا على ان الراتب
 ثلثة قري وسطى وبعدي فيا رلني في القوي
 ليلا هذا ولان في الوسطى بذاكر ولان في البعدي بذاكر
 كما تقدم وهذا هو الصحيح وبهذا الباء حرف جر
 وهذا مبتني على ان يكون في محل جر واو حرف عطف
 وهذا ما عطف على قوله بهذا المتعلق بقوله اخر
 واشر فعل امر مبني على السكون وفا علم مستتر
 وجوبا تقديره انت والي حرف جر ودان مجرور بها
 وعلمه جرح كسرة ظاهره والكان منان اليه
 مجرور بالكسرة الظاهر به جرح مجرور متعلق
 بصله وانوا ودا حلة على صله والكاف متعلق
 مقدم بصله وصله فعل امر وفا علم مستتر وجوبا
 تقديره انت وفي البعد مجرور متعلق بصله ايضا
 واو حرف عطف وفم فعل امر مبني على السكون
 يعني انطق وفا علم مستتر وجوبا تقديره انت
 وفيهم جرح مجرور متعلق به وهي ظرف مكان

ما

له ان خ و

وقيل مفعول له في محل نصب وورد ذكر بعضهم
 كانه قولهم تعالى واذا رايت ثم رايت نفيها فقول ان
 ثم في الآية طوقا وليست مفعولا رايت لانها دايرة
 لا تشمل الا ظرفية ومفعول رايت محذوف تقديره
 واذا رايت الموعود به ثم اي هناك رايت نفيها ان
 وقولهم او هنا مقطوف على قولهم وقولهم او هنا كذا
 او داخل على انطقا وبها كذا خارج ومورد متعلق
 بانطقا وانطقا فعل اسرعي على الفتح لا تعالى
 بنون التوكيد الحقيقية المنقلبة الفاء وفاقا عليه
 مستقروا تقديره ات واو هنا مقطوف على
 قولهم هناك وتقديره ابيات واو هنا اوها هنا
 الى المكان القريب وصل الكاف به في البعد او انطق
 ثم او هنا او انطق بها كذا او هنا والمضي ان
 هنا وما هنا ياربها المكان القريب وهم وقتا
 وكذا هناك وقت ياربها المكان البعيد لان
 المراتب عند الممتنعين واما على راي غيره من ان
 المراتب ثلاثة فيشار للتقريب هنا وما هنا اي هنا
 من غير تقدمها التنبيه عليها وتقدمها عليها كما ذكر
 والمتوسط بالكاف منها يقال هناك والبعيد بها
 ذكر بعد وهو ثم وقتا وهناك وها هنا في هذين
 اليتين ما ياربها المكان بعد ذكر ما ياربها القريب
 من الذوات

من الذوات حيوانا او غيره على راي الممهور
 واما على راي غيره فتشارك المتوسط وما بعده للبعيد
 لان المراتب عند ذلك الغير ثلاثة لا اثنين كما
 ذكر ذلك بقولهم وعلى مذهب غيره انه هو المعتد
 وبهم وهنت قد دخل التاء على هنت واما ثم فيمتنع بقول
 التاء عليها فلا يقال تمت اه اصول
 اعلم انه في الاصل لهم مفعول ثم نقل الآن وجعل
 على على الالفاظ الوصولية الآتية والداخلية عليه
 معرفة وليست موصولة ولا يرد ما يقال ان ال
 الداخلية على لهم المفعول موصولة يعني وهذا
 لهم مفعول تكون الداخلية عليه موصولة لمعرفة
 لانه وصف كالضارب والمضروب والقرارات ال
 الداخلية على الوصف موصولة لما علمت انه نقل
 وجعل على على الالفاظ الآتية فالحج بذلك عن
 الوصفية قال الداخلية عليه مع معرفة فصار هذا
 النقل غير وصف وعرفوا الموصولة بالحق ما انتقل
 الى جملة موصولة او موصولة والى عايد او خلفه اي
 اي رايها فخرج بقولنا ما انتقل اي جملة موصولة
 او موصولة اي انك لا تقترن للجملة المذكورة
 الا اذا وصفتها لا رايها بقولنا الى عايد
 او خلفه اي حيث وادقا منها يقتضيان الى الجملة

ايضا فان لها كذا لا يقتضيان الي عايد ولا الي خلفه
 ومثال الجملة العربية جاء الذي قام ابوه ومثال
 الجملة النحوية جاء الذي في الدار اية لتقرر او ثبتت
 فيها والعايد في الجملة الاولى على الوصول الضمير
 في ابوه وفي الجملة الثانية الضمير المستتر في استقر
 او ثبت ومثال خلف العايد سعاد التي استكسب
 سعاد سعاد خلف عن الضمير العايد على الوصول
 وهو العايد عليه والاصل استكسبها فحذف الضمير
 والي بالاسم الظاهر بدل له موصول الاستمرار الى
 موصول مبتدأ والاسماء مضاف اليه والذي مبني على
 خبره مبنية في الجملة خبر المبتدأ الاول والاسم
 مبني امرئ في جملة مقترنة على الالف منع من ظهورها
 التثنية والاسم خبر مبني على السكون في محل رفع والياء
 مفعول مقدم لتقرر وتثبت والواو مفعول على لا تثبت
 منصوب به في جملة مقترنة على الالف منع من ظهورها التثنية
 واذا ظرفية في جملة مقترنة على الالف منع من ظهورها التثنية
 فاعل ما في من التثنية والالف نائب فاعل عايد في
 على الذي لا يجره الا بالهاء وتثبت فعل مضارع
 مجزوم بالياء هاء وعلة متعذر به حذف الياء
 في التثنية والياء في الالف عايد على مقترن وجو مبنية
 بتقديره انت في محل رفع والياء في الالف خبر المبتدأ
 مفعول

والفاء عطف عن
 ايضاً اليه

مفعول لفعل ممدوف يفسره المذكور ويصح ان يكون
 مفعولاً مقدماً لاول مبني على السكون في محل نصب
 وهو واقع على حرف وتلي فعل مضارع مرفوع
 بفتح مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعل
 مستقر جواز عايد على الياء والياء مفعول مبني على
 الكسر في محل نصب واول فعل امر مبني على حذف
 الياء وفاعل مستقر وجوباً تقديره انت وانما منه
 مفعول منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
 سكون الزوي والنون مبتدأ وان حرف شرط جازم
 وتثنية فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلة
 منه السكون وفاعل مستقر جوازاً تقديره انت
 وهو بكسر الهمزة والاولى وقوله في الالف
 رابطة للجواب ولا نافية للجنس محل عمل اي نصب
 الاسم وترفع الخبر ومكانه اسم منصوب بالفتحة
 الظاهر وخبرها محذوف والجملة في محل خبر جواب
 الشرط والنون مبتدأ ومن وبن من حرف جازم
 وتثنية مبني على السكون او الياء في محل خبر وتثنية
 مفعول عليه مبني على السكون او الياء في محل خبر
 وتثنية الفعل ماض مبني المفعول ونائب الفاعل
 ضمير مستقر في جواز التقديره وهو يعود على المضاف
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وايضا مفعول منصوب

بالفتحة الظاهر وتقويض بحكم مبتدأ وسوغ الأبد
 به المحصور وبذا كذا ابتداء حرف جر وذا المجرأ شاع مبنى
 على السكون في محل جر والكاف حرف خطاب وقصد
 فعل ماض مبنى للمفصول وتايب الفاعل ضمير مستتر
 فيه جواز إجماعه على التقويض والجملة في محل رفع خبر
 والتقويض الاسمي الموصولة أو الموصولة من الاسماء
 الذي منه والاشياء التي ولا تثبت اليها إذا تثبتت
 بل أول الحرف الذي تليها اليها الفعل منه والنون
 لا تثبت لها من من عطفك والنون سبب من دين
 وتبين اليها وتقويض قصد ذلك وحاصل المعنى
 أن من لا تثبت له الموصولة الذي ويكون للمفرد المذكور
 ولم يثبت التي حاله كونه اسميا فإذا اروت تشبيه كل
 منها فالحرف اليها وأثبت بدلها بفعل منه التشبيه وهي
 الالف في حالة الرفع والياء في حالة الجر والتعصب
 واجلها والياء الواقعة تحت الحرف الذي كانت اليها
 والياء الموصولة تقع بعده وهو الدال في الأول والثاني
 في الثاني لم يثبت تقول اللغات الثلاث أو اللدني والدين
 وقصد تلك الأروث أن سه والنون بدلها عن اليها
 ليخبر عن اليها كانت في المفرد قبل تشبيهه والآخر
 تخبر عن الثاني فكذا في هذا التشبيه للنون ليس
 شاع في تشبيه الذي به بل يكون في تشبيه الذي به

ذواتا

الشاع

الاشاع المعلوم والنون من دين وتين إذ اي تقول
 ذاتا وتات في حالة الرفع وتين وتين في حالة الجر
 مع تشديد النون عوضا عن الالف المذمومة التي
 كانت في المفرد قبل الاتيان بفعل منه التشبيه أو تذكره
 فانت محبور كما تقدم في الموصول وقول ايضا محذور
 في تشبيه الموصول وهذا التشديد لم يقصد به إلا
 التقويض فكأنه في تشبيه الموصول عوضا عن اليها
 كذا في تشبيه الاشاع عوضا عن الالف فيقول به
 وتقويض بذا كذا قصد إجماع لكل منها وليس خاصا
 بالخير فالقوة موصولة في كل منها وإن اختلفت
 من حيث المكان في الأول بدل عن ياء وفي الثاني بدل
 عن الف وإضافة اسمها إلى الموصول أي من إضافة
 الصفة للموصوف أي الاسم الموصولة أو على معنى من
 أي من الموصول من الاسم وهذا الإضافة ليست
 للمعقولات عين الموضوعات الحرفية لأن كل معجم
 بالموصولات الاسمية لعدم تقويض الحرفية بل من
 تشبيه الموصولات ولا هي فليست الحرفية في حيز
 حيثما يحترز عنها ويصح كقولهم انما الله عز وجل
 شاع والنون التي هي الموصولة عام لها والموصولة
 فاعلم ان لا يكون في الموصولات الحرفية
 أي لا يمكن اعتبارها في أو في حيزها الموصولات

ذواتا

الشاع

الحرفية حنة لا يزيد عليها خلفا لك جعله ستة في بادئ
 الذي وقال تسبكه بمصدر ولذا قال بعض
 وفكر حروفها بالمصادر اولت وذكرى لها في اصح كارروا
 وهما ان بالفتح ان منه ١٠ وزيد عليها في فذها وباولو
 منها اي الموصولات الحرفية ان بفتح الهمزة وتكون
 النون وفول وتوصل بالفعل المتصرف اي الذي يأتي
 منه الامر والماضي والمضارع فقام في المثال الاول
 فعل ما مضى ويقوم في الثاني مضارع وفي الثالث
 امر وكل من الثلاثة فعل مسرفا فلهذا وملت به
 ومعنى سكرامع ما بعدها من الفعل مصدر ان
 تحذف ويحذف الفعل ايضا ويأتي بمصدر من مادة
 الفعل بدلها لا سيما في كل معه وتقول كما يتوجه
 بعض النحويين من ان قام زيد محب
 فعل ما مضى فاعمل ومن حرف حروف وان حرف
 مصدر في نصب فقام فعل ما مضى وزيد فاعمل
 وان حرف ما مضى في نصب مصدر محذوف من اي من قيامه
 كمنه في ان واما في اي فاعمل مصدر من مادة القيام
 فانه مع يوجه فاعمل من ان حرف وفي المثال
 ان حرف في الاستعانة على الموقوف وقد علمت ان
 المحذوف ما مضى في اي من الاستعانة المذكور وفي
 يقال في اي من الاستعانة المذكور وفي اي من

وشبه

وشبهه فلهذا رية من حيث سبها والاثبات بدلها بمصدر
 لا انما نفسا مصدرا ومضارعا مطوف علي
 كذا ما فيها فوصل بالماضي والمضارع معجج بالتعاقب
 واما بالامر فعلى الخلف بان فم يحتمل انما
 زائد ويحتمل انما تصرفية بمعنى ان يكون يشترط ان
 تكون الجملة التي قبلها فيها معنى القول دوم
 حروفه كما في قوله تعالى واوحينا اليه ان اصنع الفلك
 اي بان اصنع اذ ويحتمل ان تكون امليه لا رايه
 فان وقع بعدها فاعمل غير متصرف فذا مقابله
 قوله فيما تقدم وتوصل بالفعل المتصرف اي فان
 وصلت بغير المتصرف فتقول تعالى ان لسرور لسان
 الية وتقول وان عيسى ان يكون الية في حقيقة
 من النقطه اي وانما غير الية في حقيقة والجملة
 الواقعة بعدها مفسرة له ومنها اي الموصولات
 الحرفية ان بفتح الهمزة وتزيد النون وفول
 وتوصل بها في اي من قيامه وفي اي من قيامه
 كمنه في ان واما في اي فاعمل مصدر من مادة القيام
 فانه مع يوجه فاعمل من ان حرف وفي المثال
 ان حرف في الاستعانة على الموقوف وقد علمت ان
 المحذوف ما مضى في اي من الاستعانة المذكور وفي
 يقال في اي من الاستعانة المذكور وفي اي من

الغير المنفي بلم ومنها اي من الموصولات الحرفية
 لو اي المصدرية لا الشريطة والفرق بينهما ان الشريطة
 تحتاج لجواب دونها احتراز اي لا اجل الاحتراز
 فاعلم وعلم منه صحة ان اي بان يحذف ويا
 بعده من الفعل ويأتي بمصدر من مادة الفعل
 الذي بعده كما تقدم ذكره نكل حرف مع وقوع المصدر
 مع فعله يكون مصدريا واما الموصول الاسمي هذا
 شرح لكلامه انتم المفرد المذكور الاول اي ان
 هذا الموصول بالعام ليس بموصول نحو الحمد لله الذي انزل الآية
 بل هو الموصول بملكه عالم ولا يقال هذا قول الله
 ثبت اي الذي والي وارت في استعمالها في مشيها
 فاسقط الياء عن اليا ايا اية كذا
 ان قوله لو تسمى بذا كقوله راجع للموصول
 اي وليس بخاصة تشبيه ذات وذات المذنب هما اي
 اي ان الذات والصفات تشبه الذات فيكون فيها
 وقدر في الذات اي والقانون لذلك ان كثير
 من الصفات تشبه ايضا مع اليا اي في حلة الجر والنصب
 فتقول المذنب والذنب كسائر اليا مع مكنون
 اليا وتشبه اليا فيكون فيها وتدل عن بعض النحاة
 ان اليا تشبه اليا في رتبة اليا الذي يفتح اليا
 بفتح اليا والذنب بفتح اليا ويكون اليا

سما

وتشبه اليا من مكسور كما تقدم في الذي والذنب
 اي في تشبيهها وهي الذات والصفات لكن فيها يكون
 عوضا عن اليا لا الف واعلم ان في الذي والي
 لغات ستة الله يحذف اليا مع كسر اليا وسكونها
 وباءتا مع سكونها وتشبهها مع الكسر والفتح
 فتح فتة وابدسة لذي بفتح اللام وكسر اللام
 مع التثنية وحذف ال وفتة في فتح اليا في حذف
 وفتح اليا في حذف اليا بفتح اليا
 ست انت من اللغات في الذي مع اليا يا صاح فاعلم ان
 اللغات ياد هذا مع كسر اليا وفتح اليا في حذف اليا
 كذا في حذف اليا بفتح اليا وفتح اليا في حذف اليا
 واختلف فيها قليل اصيل وسكون اليا في حذف اليا
 وقيل على حذف اليا وهي اليا في حذف اليا
 للكوفون وغيرها كذا في حذف اليا بفتح اليا
 متد لوالذي يضاف اليه معنى على اليا في حذف اليا
 هو واليا في حذف اليا بفتح اليا في حذف اليا
 والذنية محذوف على اليا في حذف اليا
 على اليا في حذف اليا بفتح اليا في حذف اليا
 الذي منسوب بالفتح الطاهر وهو متد لوالذي
 متد لوالذي منسوب بالفتح الطاهر وهو متد لوالذي
 اليا في حذف اليا بفتح اليا في حذف اليا

على ترع الخافض ونطق فعل ما هو وفاقا على مستتر
عائد على البعض والجملة في محل رفع خبر وباللغات
البارحة من واللات مبني على السكون في محل جر
والله في مسطوف عليه مبني على الكسر في محل جر
والجار والمجرور متعلقان بجمعا والتي مبتدأ مبني على
السكون في محل رفع وقد للتحقيق وجم فعل ما هو
مبني للمفعول وتايب الفاعل خبر مستتر فيه جوازا
تقديم هو يعود على التي والجملة في محل رفع خبر مبتدأ
والله مبتدأ مبني على الكسر في محل رفع وكالدين
الكلين حرف جر والدين مبني على السكون لوالدين
في محل جر والجار والمجرور في محل نصب حال من فعل
وتعاقبوا في حال متصلة أيضا فهو منصوب على الحال
ووقع في محل رفع وفاقا على مستتر عائد على الله
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ والتقدير جمع الدين
الأول والثاني في محل رفع مطلقا وبجانب
الرب فطنت الأواري في حالة الرفع والتي قد جمعا
باللغات واللات في وقع حالة كونه كانه في حالة
كونه من المبتدأ في محل رفع واللات في وقع حالة كونه
التي هي من المبتدأ في محل رفع واللات في وقع حالة كونه
التي هي من المبتدأ في محل رفع واللات في وقع حالة كونه
التي هي من المبتدأ في محل رفع واللات في وقع حالة كونه

جمعا

جمعا ما هو في حالة الرفع فقال الله وتو ولذا جعل
الاطلاق خاصا بها دون الأولى وان كان هذا الكلام
التقديم وهو متعلقا بلفظ المذكور في الأواري
الثالثة المذكورة ثابت لها أيضا لوجود الفاعل في
المذكور في الدين دونها ان قلت فذلك جمع الذي
الأولي ان يقتضي ان لفظ الذي مفرد والأولي
والدين جمعا له وهو مفرد من الأواري مع انه ليس
كذلك وأيضا الجمع حكم الإعراب كالتقديم وهذا
مبين واجيب بان المراد بالجمع هنا الجمع اللغوي
وهو مطلق لفظا وان على عدد لا اجمع الحقيقي
المصطلح عليه عند النحاة الذي له أفراد كجار مثله
اوان الكلام مبني على تقدير مضاف نحو في اي اجمع
جمع الذي الأولي ان لكل منهما اسم جمع له لا اجمع
مفيدة اوان في الكلام متعلقات وهو اسم الجمع
الجمع بالجمع الحقيقي والمتعلق بلفظ الجمع الذي هو
الجمع موضوع الجمع الحقيقي وسمى الجمع بالجمع
ان الألف يكتب بدون واو لعدم الاحتياج اليها
في الفرق بين الواو وبين الالف بالاء الواو حلت
عائدا في الأول ولما الدين فيكتب له واو بعد واو
الواو في الدين الموضوع للفتحة فيكون في الدين
الواو في الدين على لام واحدة دونها قبل من هذا

وقدم بالذات والذات التي قد جمعة معناه ان لفظ الذي
 الموضوع للمفردة الموصلة يجمع على شيئين وهما الذات
 والذات فهما جملتان له وفيه ما تقدم ويستعملان في
 الجمع بينا وبيننا وتول بعد والذات اذ اي هذا
 اللفظ الذي يوقع جمعا للذي الموضوع للمفردة الموصلة
 فوقع جمعا للذي الموضوع للمفردة المذكور ايضا كانه
 اي كونه في هذا اللفظ جمعا له فهو بمعنى الذين في
 من حيث وقوعه جمعا للموقع الذين جمعا له كونه
 على قوله لا يفرق كانه في قوله انهم يقولون تترادف
 ان الذي يجمع ثلثة الاول والآخر والآخر الذي الذي
 هو جمع التي وتسمى ان التي جملتان فقط وهما
 الذات والذات التي التي وتوقع جمعا للذي ايضا ملكة
 كونه كالذين في قوله انهم ان الجاية في قوله جملتان
 اما ان يكون بانه تصور والمعنى والي قد جمع
 في قوله انهم انهم انهم او بمعنى علي اي جمع
 على الجملة في قوله انهم انهم انهم انهم انهم
 التي بغير ما في قوله انهم انهم انهم انهم انهم
 انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 بالذات انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 عاقله انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 في جمع المذكور اي يقال في جمع المذكور انهم انهم
 عاقله

عاقله او غير عاقل نحو جاني الاول ان جاني
 ماخذ والنون للموقاية وايضا مفعول والاولي فاعمل
 مبني على السكون في محل رفع وجملة فعلها من
 الفعل والفاعل معلقة والعايد عليه النون في فعلها
 وهو الاول لانه لهم موصول يحتاج لعلته وعايد
 وكذا يقال في حالتي الجر والنصب نحو رايتهم الاولين
 فعلها ومررت بالاولي فعلها لكان في حاله النصب
 مبني على السكون في محل نصب مفعول لرايت
 وفي جملة النون مبني على السكون في محل جر بالباء وكذا
 يقال في نحو من الذين والذات لكني بن الذين
 يكون اما على السكون او على الياء والذات يكون
 على الكسر لا غير وعلى كل اما في محل نصب او نصب
 او جر كما تقدم في الاول وفي قوله انهم انهم
 اي انهم انهم في جمع المذكور وجمع النون في قوله انهم
 وعلى الاول انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 مضارع وفي قوله انهم انهم انهم انهم انهم
 انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 في محل نصب في قوله انهم انهم انهم انهم انهم
 بنون النون والاولي في قوله انهم انهم انهم
 في محل نصب في قوله انهم انهم انهم انهم انهم
 بنون النون والاولي في قوله انهم انهم انهم
 بنون النون والاولي في قوله انهم انهم انهم

ويوم ظرف والرفع مضاف اليه وكالحجار ومجوز
متعلق بتراهن والتبلي صفة للحداد وهو جمع قبل
وهي التجه بيمينها قبل اقبح حور والمعنى وتقني البنية
او الارض الاولى اي الجماعة الذين يلبسون اللباس
والارواح ويركبون على الخيل الذي تراهن يوم المخرج
والخيل كالحواشي في سرعة سيرها ومربها والشاهد
من ذلك انه قال يستلمون بصفة الجمع المذكور قال
تراهن بصفة الجمع للموت فله ذلك على ان الاول
للموت او لا واقعة على جمع المذكر والثانية على جمع
الموت فمن مستغلة فيها اي الجموع المذكورين
فقول جاني الذين اكرموا في فلان في الامثلة
التي في البيت على ان يكون على كثرات ايا او على
نفس التبعين على ان يكون على المثال الاول او على
الثاني او على الثالث والجملة التي في البيت
التي في البيت على ان يكون على الاغراب وليست جنية
على التبعين الذين على التبعين في البيت لا يظهر
على الاغراب كما لا يظهر على التبعين في البيت لا يكون الاغراب
على الاغراب على التبعين في البيت لا يكون الاغراب
ولا يكون الاغراب على التبعين في البيت لا يكون الاغراب
العرف الا ان لا يكون الاغراب في البيت لا يكون الاغراب
او وهم جوازه في عبارات التبعين في البيت لا يكون الاغراب
او

او عقيل لان او في كل منه لشك تحت الذين
صجوا ان فخت مبتدا والدوت خبر مبني على الواو
في محل رفع وجملة صجوا الصبا حاسن الفعل وانه
والفاعل والمفعول صلة هو موصول لا ممل لها مبتدا
الاعراب والعايد مذكور في يوم ظرفه انجيل بضم
الموت مذكورة مكان بانثام وعارة منسوب على
التفليل ولما حاسن صفة والمعنى ان الشاعر يقول
تحت الذين صجوا الصبا في يوم النخيل لا يحل
الفاوة على من يهبطهم منها مستمرا واما فكان الشاعر
يشعر ويبدو في ذلك كاهلها في العرب من الانتحار
ويقال في جمع الموتى ان هذا ارجع لقول البيت
بلات والله ان وقول وقد ورد الله في البيت اي
من حيث وقع من حيث كان وقع له يوم في البيت
الميتة وفعلا ارجع لقول الله والله كالبين اي
في البانوا ان ما يعني ليس واليا في البيت
لا يبيت فيه البان وجملة جاري ومجوز في البيت
في منه عايد على المذبح والجملة جاري ومجوز
به ايضاً الله في البيت في البيت في البيت
الامر في البيت في البيت في البيت في البيت
فعل ما في البيت في البيت في البيت في البيت
ليست كما في البيت في البيت في البيت في البيت
او

٧ قوله للذي الأول للذي
فإن اللازم جمع للذي لا للذين
أه

الذين همدا والمجمر وخرشوما لنا ووضعونا عليها وغير
مضارع التثنية علينا من اعمدوح بل اعمدوح له التثنية
عليها أكثر منهم والشاهد من ذلك أنه لم يعمل فيه اللام
بمعنى الذين فدل ذلك على صحة كل منه وصحة وقوعه
جرما للذين كالذين ومن ما ازلت مبتدأ وما
بفعل مفعول عليه مبني على الكون في محل رفع وال
شك وشاوي فعل مضارع مرفوع بضمته مقدّم على
البيان مع ظهور ما التقل والفعل مستتر فيه كقولنا
نقديره هو عابده على من وما عطف عليها وما أشبه
موصول مبني على الكون في محل نصب مفعول لقول
شاوي وخلة ذكر منه الفعل وثابت انما على العابد
على ما صلة ما لا محل لها من الاعراب وقول وهكذا مبني
على الكون في محل نصب حال من ثابت فاعل
شعر والواو واخلة على او او وا مبتدأ مبني على الكون
في محل رفع وهو اسم موصول وعند ظرف لشعر وطي
مضاف اليه وخلة شعر من الفعل وثابت الفاعل
لشعر فيه الساب على فواصب محل رفع خبر المبتدأ
والواو واخلة حرف جر والي اسم موصول مبني على
الكون في محل جر والواو واخلة حرف جر في محل رفع خبر
مقدم وذات مبتدأ مفعول مبني على الكون في محل رفع
واربعا مستتر في الجملة والواو واخلة حرف جر

رفع

رفع وله في ظرف بمعنى عند والها مضاف اليه واليه
على متراكب وموضع ظرف مفعول مقدم لقول اتي
والواو واخلة على اتي واللام في مضاف اليه مبني
على الكون في محل جر واتي فعل ماض وزوايت
فاعل مرفوع بالفتحة الظاهرة والتقدير ربي وما زال
شاوي الذي ذكره واشر عند طي ذوات كات كالتن
ايضا عندهم واتي ذوات موصولة باللام في وها صيد
مبني ذلك ان الموصولات تنقسم قسمين خاصة
ومشتركة فاما خاصة فتقدم وتقدم الكلام عليها
وما ذكره هنا بقوله ومن وما لا شروع في الاقوال
للموصولات المتكررة وهي ثلثة من وما والذكر انما
تساوي الذي ذكر فيها تقدم من حيث انما تستعمل
بلفظ واحد وتكون المفرد الذكر والمفرد المؤنث والثنائي
مطلقا والجمع مطلقا اي فكالات الذي فيما تقدم المفرد
المذكر والثنائي المؤنث او ثلثة والثنائي المذكر
الثنائي المؤنث والواو في والذين واللام في المذكر
واللام في المؤنث بالجمع الموصولة كذا تكون الجمع ما ذكر من
يقول على لفظ من غير تغيير لا سيما في او ثلثة
الجمع ثم ذكر بعد ذلك ان الواو واخلة حرف جر
على المتعالي في محل الرفع في قوله تعالى
افوضوا شئونكم الى رسلنا وانصتوا للذين

الذين الذين الذين
الذين الذين الذين

والشيء مطلقا والجمع مطلقا فهي مساوية لما تقدم
 ايضا ثم اشار لطريقة ثانية بجماعة منهم ايضا يقول
 وكالتي ايضا ان هذه الجماعة متوافقة الاولى في ان
 فواستعمل موصولة بلفظ واحد وتكون كما ذكر
 غير المرد الموت وغير جمع الموت فتوافقهم عليها
 في جميع ما قالوه في الاية هذين فيقولون لا تصح
 ان تكون الموصولة الموصولة ولا جمع الموت بل الذي
 يصلح للاول ذات ولثاني نوات وتكون الاولى
 مذكورة التي الموصولة الموصولة الموصولة والموصولة
 التي الموصولة لجمع الموت وتساوي به كراية معرفة
 منهم ثالثه بكونهم من شبيهة وجمع الموصولة
 فيما هي في الاول المتصرف فيها افعال والمثالث
 تعرفت فيها تصرفا تاما دون الثانية فتعرفت فيها
 تصرفا تاما لا فراهم لبعض الافراد منهم جعلها
 غلوها وكونها جاتي من قام انما فعل ما فعل
 والكون للموصولة والياء مفعول ومن فاعل مبنى
 على الكون في محل رفع او حلة قام صلة وكذا يقال
 فيما بعد من الامثلة فهي مبنية على السكون
 دأبا والمثالث التي بعد ما حلت في حالة الرفع
 تكون في محل رفع ثم اهل وانما الموصولة تكون في
 محل نصب الموصولة وفي حالة الرفع تكون في محل نصب

بالخرف

ح

بالخرف الجارية فتختلف باختلاف احوال الاعراب من
 رفع ونصب وجروان كان بناؤها على ان يكون لا يختلف
 منها وما اما ال فالفاعل في حالة الرفع والمفعول
 في حالة النصب والجمود في حالة الجر نفس الاسم الذي
 اتصلت به لاهي نفسها مجبها على صورة الخرف في الاعراب
 لا يطر عليها بل على ما بعدها ولا يقال ان ما بعدها
 صلة لا والصلة لا يحمل من الاعراب بل ان ذكر في صلة
 غير ال واما صلة فصفة صريحة يصح اعرابها انه فخر
 جاف القام القام فاعل مرفوع بالصفة الظاهرة
 ورايت القام مفعول وهو منصوب بالصفة الظاهرة
 وممرت بالقام مجرور بالكسرة الظاهرة وهكذا
 واكثر ما يستعمل ما في غير العاقل الاول العالم وقد
 تستعمل في العاقل الاول العالم ليسهل ما ساقه من
 قولهم سجدت ما سجدت لنا من ما واقعة على الاول
 جل جلاله ولا يطلق عليه بما قل بل عالم وقوله
 ومما هو ومن ثم لما في العاقل قولهم يا نبيهم
 ما طاب جعلكم من النبوة فمن النساء يات لما واهي
 واقعة على جمع النبوة ومن عاقله وقوله سبحانه
 يا ايها الذين آمنوا انزلوا من هذه الجبال
 وما كنتم الا في رجل واحد وانزلوا من هذه الجبال
 وما كنتم الا في رجل واحد وانزلوا من هذه الجبال
 وما كنتم الا في رجل واحد وانزلوا من هذه الجبال

المرجوحين وكان الاولى للمستمع تقديم هذه على التي قبلها
وهو قولهم ومنهم من يقول في الفرد ويدكرها عقب الطريقة
الاولى الصريحة ويؤخر اثباتية عنها ليكون ما فيها التعريف
التي عقبه لا تصرف فيها اصل ولا اجل ان يدفع
التقديم الى محل في كلامه والغير في قدر ومنهم على
عليه في في شيئا وجمعها معا يد على واو المعنى ان من
طريقا بجمعهم يستعملون واو مشاة وجموعه فيقولون
في الفرد اليذكرها واو اقام وفي المثني اليذكرها واو اقام
وفي الجمع اليذكرها واو اقاموا وفي المفرد اليذكرها ذات قامت
وفي مثاة ذاتا قامت وفي جمع ذات قامت وهذا في
حالة الرفع وانما في حالة الجر والنصب فيلزمونه الياء
ويقولون في معنى الجمع اليذكرها ياء في ذاتا قامت وصورت
بذوي قاما بفتح الهمزة واو او مع كونه الياء فيهما على
التشبيه ويقولون في جمعه رايته ذوي قاما وصورت
بذوي قاموا بفتح الهمزة وكسر الواو على الجمع ذاتا في
جمع النون في حالة الجر والنصب فيقولون في مثاة
رايت ذوي قاما وصورت بذوي قاما وفي جمعه
رايت ذوي قاما وصورت بذوي قاما في هذه
الامثلة مختلفة في ما بينها في الفرد مبنية على ان يكون
وفي المثني مبنية على الالف وفي الجمع مبنية على الواو
او على كل واحد في حالة رفع فاعمل او في مبنية على الهمزة

21

او في محل جـ بالحرف والجملة التي بعدها في الاشارة كل
 المذكور من قبل لا محل لها من الاعراب لكونها موصولة
 في الجميع فتلخص من جميع ما ذكر ان ذوالها احوال ثلاثة
 باعتبار اطوار الثلاثة المذكورة في تقدمها
 فدرجة فبنية على الكون واستعمالها للمفردات وجمع
 فدرجات بالحاق ثالثا ثانيا لها في السابقين وهما
 ثالثة وجموعه وتكون على هذا الاخير متصرفا
 تاما وعلى ما قبله ناقصا وعلى الاول لا تصرف فيها اصله
 كما تقدم في البحر والنصب راجع كل علم الى قوله
 في المشي وروى الجمهور في كل منها يكون في تصرفها
 تاريخ ومجموعه اخرى وكذا قوله بعد وروايتي في البحر
 والنصب فان قوله في البحر والنصب راجع لها ايضا
 فتاريخ تكون متصرفه وتاريخ تكون على سبيل
 على الياء كاللذين قبله في محل نصب او جـ وما بعده
 الثلاثة عند التثنية يكون كماله اما في قوله
 على الضم ان العلم ان الضمير في قوله وفيه راجع الى رات
 المذكورة قبله في ذلك ان العلم تكون المقصود الموصلة
 وعلى التثنية ان العلم ان العلم ان العلم ان العلم ان العلم
 جـ في الله حقه وتخصا به في بحر العلم ولم يظهر
 له اثر في سببه كذا ان كان بالقياس من الجاهل في قوله
 في علم الغرضه فاني في كل من فوجهم في قوله في الاول ان

الموتة حر

حال كونها واقعة بعد ما الاستفهامية ومن الاستفهامية
 بشرط ان لا ينفق في الكلام فهي مثل ما والمعنى ان اذا
 انفي لم ينفق المفرد الذي اختصت من بين الجمل
 لا ينفق بانما تستعمل لهم موصول وتكون مثلاً المذكور
 في تقدم من حيث انما تكون بلفظ واحد للمفرد المذكور
 والمفرد المذكور ومثلهما وجمعهما فك تنفي عن لفظ
 التي هي عليه ان لا ينفق ولا جمع وان كان موصوف
 ذلك لكان بشرط ان تكون واقعة بعد ما الاستفهامية
 او من الاستفهامية وتقدم احداهما عليها وبشرط ان
 لا تكون ملغاة في الكلام وهذا ان الشرطان مفرعان
 من كلام اي بشرط ان احدهما وانما ان لا ينفق
 نحو ما في المثالين ان يقع بعد ما لهم موصول كانه
 قد انفي في الذي يقع الآية فانه انفي شرط
 من شرط الامة فليست فاما مثلاً فيما تقدم ومعنى
 عدم الغامض في الكلام ان لا يتركب مع ما الاستفهامية
 او من الاستفهامية ويجعل بكلمة واحدة لا استفهام
 فليست بها ويجعل كاذباً فليست مثلاً ويظهر ان ذلك
 انما لا ينفق منه في الجواب بل ان كان كل منهما
 مرفوعاً فليست ملغاة وان كان كل منهما منصوباً فليست
 مثال ذلك في الجواب ان تقول ما ذا صنعت الخير ام
 فيقول ما لم ينفق في الجواب ان لم ينفق في الجواب
 الكون

ان يكون في محل رفع خبر عنها وحالة صنعت من الفعل والفاعل
 صلة الموصول وهو ذا لا محل لها من الاعراب وتقول اخبر
 ام تريد من ما مرفوع بالصفة الظاهرة في هذا المثال
 ليست ملغاة لانك اتيت بالبدل مرفوعاً الدال على
 الامة ما هي المتداوما بعد ما خبر واما انما اتيت
 بالبدل منصوباً بان قلت اخبر ام خيراً انما تكون مع
 كلمة واحدة لا استفهام حينية على ان يكون في محل رفع
 مفعولاً للجملة التي بعدها والمعنى اي شيء صنعت
 او صنعت اي شيء في ملغاة في الجواب مثلاً
 مثال الجواب قوله تعالى انما اريد ان ينفق من قول المصنف
 في الجواب عن قوله تعالى انما اريد ان ينفق من قول المصنف
 بالعب على جعله ملغاة فعلى الترتيب الاول تكون ما
 لهم لتفهام مثلاً في الجواب ان لم ينفق في الجواب
 في محل رفع وحالة ينفقون صلة الموصول لا في الجواب
 الامرات والنفق خبر مبتدأ في الجواب وفي الجواب
 واقعة خبر بالان استفهام وهو ما واما على قراءة النصب
 فهي مع ذاك كلمة واحدة في الجواب مثلاً في الجواب
 مقدم بقول ينفقون وينفقون مفعول خضار مرفوع
 بطرف الترتيب والافوا في الجواب والنفق في الجواب
 لهم في الجواب مفعول ينفقون واما في الجواب في الجواب
 في الجواب في الجواب ينفقون في الجواب في الجواب في الجواب

يستفهم هو المفعول فالعايد على اوصول محذوف والجملة
 على هذا تكون لجملة لانها صدرت بهم وهو الاستفهام
 وعلى الثاني اذا سالوك يستفهمون اي شيء فقول لهم
 يا محمد يستفهمون المفعول فالمفعول مفعول وهو محذوف
 الاستفهام الواقع اول الكلام والجملة على هذا جملة
 فعلية لانه آية تفصيل وهو يستفهمون وما الاشارة
 قوله تعالى انزل اليكم قالوا خيرا فجملة تستعمل
 اي لانها متصلة من كل الوجهة لانها تكون لغير العاقل
 والجملة بعضهم انما خاضع للعاقل من قدامه
 وماذا عندك مثله من الالوهية الواقعة بعد من
 الاستفهامية والجملة لانه الواقعة بعد ما الاستفهامية
 فن وما في الكلامين متبداة ايجها خبر عنها وعند
 ظرف متعلق بمحذوف جملة الموصول الواقع خبر وهو
 ذا الوصف من مظهر والتقدير من الذي لم يلقه عندك
 وما الذي لم يلقه عندك من الموصوف اي غير المذكور من كل
 جهة وهو الثاني المذكور بالجملة المذكور في الموت والجملة
 الموتية هي جميع ما ذكر في الجواب من ان يقول
 من لا احد له من الاصل فاما في جوابه بقوله
 الموتية او غيرهما او جميعها فيكون محذوف في اشارة
 به من اشارة او تشبيه لوضع في الامر من غير متصلة
 ما للمع والجملة كالموت في الموت كالموت في الموت
 محذوف

ميت

منزلة ما لم ينفى الذكر كاللذان وما للميتي الموت كاللذان
 وفي الجمع مثل منزلة ما بالجمع المذكور كالاولي والذين
 والذين او بالجمع الموت كالذي والذين في الجواب
 المثال الاول زيد او الزيدان او الزيدون عندي او عند
 الهنات او الهنات عندي وفي المثال الثاني لثان
 اثنان او اثنان عندي او اثنان او اثنان او اثنان
 عندي لان من العاقل وما لغير العاقل فذا شملها
 وهي من جملة الامور المتحركة التي اثارها بقوله
 فيها فقدم ومن وما وان تساوي اي هو واحد
 اي ويوزن الفكر كايوزن في الاول ما يتكون من
 غير مقدم واما ميتة موصوفة وجملة من مات متصلة
 والعايد في جملة فعلت محذوف تقديره من مات ففعلت
 اي ما الذي فعلت اذ لم تلغ اي انا لم يجر في
 تلغ عايد على لا على ما من ان قيل كان مع ذلك
 اي بان تركب مع وتسمى كل واحد من متين
 لانا اي في الان بعد تركب مع ما هو من المتين
 جزء كل من المجموع انما هو في الان بعد تركب مع
 والبا مضاف اليه وهو من فعل مضارع واوله انما
 من مفعول بضمه فمفعول في الجملة من مفعول في الجملة
 الزوي في جملة ظرفي والبا مضاف اليه في الجملة
 لا على غير جار مجرور لا متعلق به في الجملة

متين

والذي يحتاج لها مع الموصول الاسمي وورد بان كل مد
خاص بالاسمي فيما تقدم ما لم يذكر عين من الحرفي
حتى يرد عليه ذلك فالغير في قول وكل عايد على
الموصول اني ذكرها فيما تقدم سواء كانت خاصة
او غير خاصة والحق في كل مكان يامتنع من
المردود في غير محله تبين معناها اي في
هذا الباب لا خلاف في قول الابه ان تشمل على غير
وهذا من اسماء الكلال على جزية لان الغير جزية
تحتاج اليه الذي ضربت في فاعل ما ض والنون
للقوية وايضا مفعول والذي لم يوصل بني على
السكر في محله فاعل وحرب فاعل ما ض واما
فاعل والهاء مفعول واجلة صلة الموصول لا محل
للمررب والاعراب والعايد على الموصول ان من حربه
الواقع مفعول له قوله يقال فيما بعد من الامثلة
كاللغات والديب التي في اللسان والله في فاعل
تكون مسبوقة في محله فاعل واجلة التي بعدها
مفعول والضمير المسبوق به مخالف للثنية او ضمير
نوع الموصول مع النسوة عايد على الموصول او
ضمير اي بان كان مفعول او متبوعا او متبوعا
او مجموعا مفعول يجوز ان يكون له مكان
لفظة مفعول مذكرا او مؤنثا مفعول في الثاني

مجموع

مجموعا فيهما ان يراعي اللفظ وان يراعي المعنى
بان يكون الضمير العايد عليه مذكرا مراعاة للفظ
الذكر او مؤنثا او مجموعا مراعاة لمعناها المقصود منه
وهذا كله عند امتناع اللبس والتفج في اللفظ فان لم
يكن اللبس وكا وذك كان سألته امرأة شيئا فاجاب
وقال له اعط من ساكر وذك مراعاة للفظ من
فانه لا يصح لما فيه من التباس الموصولة بالضمير
على هذا الشخص المخاطب له ان يقول اعط من ساكر
لان ساكر كما علمت ومثال التبع في اللفظ نحو من
هو امرأته فانه لو ذكر الضمير مراعاة للفظ من
والمؤنثه وقال من هو حمرا امك لغير اللفظ يتبع
عليه ج مراعاة معناها (الخط) في حديث التالين
كما علمت من التباس ومن التبع الحاصل في اللفظ
والحاصل ان الموصول ان طابق لفظ معناه
فيستعين في العايد ان يكون مذكرا او مؤنثا
خالف لفظه معناه فذكر في المثالين مراعاة
اللفظ وهذا اكثر ومراعاة المعنى ما لم يلزم على
مراعاة لفظها لیسر في الكلام اوضح في اللفظ والاعتناء
بمراعاة المعنى واستبعدت مراعاة اللفظ وتبدل
تقدم ذكره في قوله وليوا الحمد والممتنع ان
منه فانه لا يجوز المثال وما بعده من المثالين

حكمها اي في قول بعد وصلة مرعية ان ويترط في
 الجملة الموصولة بها اي التي تقع صلة للموصول تلك
 شروط ان اي ويزاد على ذلك شرطين وهما ان تكون
 معلومة ومعلومة للسامع ليست بمجولة له الا في مقام
 التظيم والتهويل فلا يترط علما وذلك كما في قول
 فارسي في غده اروي وقول نفسيهم من ايم يا غيهم
 فان ما اروي في الاول جملة لما وغيهم في الثاني صلة لما
 ايضا وكل من الصلتين بمفعول وهي لا يضر للتعظيم في
 الاول ولا يضر في الثاني وان تكون معلومة لكل
 احد كما في قولك عا الذي عا جاز على عيني لعمري
 اتفاق ح فان تكون خبرية اي بان يكون مفعول
 معلوم الا ان ياتي بالموصول فسامع فيما مضي بان
 يكون علمه مقدما على الاخبار والتلفظ بها كما هو
 حقيقة الخبر لا ان يعرفه بان ما تقدم وقدم مدلول
 على التلفظ به في الخارج اي ما حصل مدلول قبل
 التلفظ به في الخارج لان ما تقدم عرفه بان
 ما حصل مدلول بالتلفظ به او ما قارن مدلوله
 بالتلفظ به في قوله عا الذي عا فسامع مدلول الصلة
 وهو القيام فسامع قبل التلفظ بها ووقفت على
 خبر او لم يكن خبرا لان العلم الذي حصل وان حاله
 اتفق به بان قد عرفه الذي خبره قاله مدلوله
 الصلة

٢٢

الصلة فيه وهو الضرب لم يحصل فيما مضي قبل التلفظ
 به بل ما حصل الا بالتلفظ بان المراد ان شي خبره
 الان لا فيما مضي خالية من معنى التعجب اي
 بما فيه من الايام والمقصود من زوال الايام ان حصل
 في الموصول لزيادته لان معنى جاني الذي ما احسنه
 اي شي عظيم حسنه اي جعله حسنا وذلك الذي هو
 لا تعرفه لانهم عرفوا التعجب بانه تعظيم امر عظيم
 غني فلهذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب
 غير مستقر ان اي لان التعجب في شي لا يظهر معناه الا
 بالبيان بذلك شي لتوقف افادة معناه بالمقصود منه
 عليه نفي نحو جاني الذي لكنه قائم مستلزم لسبب
 كلام حسنه رك عليه ليظهر معناه بالمقصود منه والا
 لم يفد والصلة لابد وان تكون متبعية مسببة من يلية
 للابهام الحاصل في الموصول وهذا هو الشرط الثاني
 التي ذكرها وتقدم شرطين في الكلام على الشرط التي
 في الجملة خبرية وقد علمت بانها خبرية لانها
 خبرية فان خبر اي التي خبرية من خبرها اي
 عن غير ما وهي الصلة لانها خبرية لانها
 على الطلبية من خبرها لانها خبرية لانها
 اعم من ان يكون خبرا لانها خبرية لانها
 وليست خبرا لانها خبرية لانها خبرية لانها

فقدج القرشي اذ اي بقول فيما تقدم صفة مري
والقرشي نسبة الى قريش المعلومين والافضل ان ذو
الفعل العظيم عن غير لانها وان كانا في الأصل
صحة لكن غلبت عليها الالسية وفي كون الالف
واللام ان هذا اعتراض من الشئ على الماتن بيت قال
وصفة ان التايل للصفة المشبهة خلاف في
انها صولة وقيل انها معرفة وقول وقد اضطرب
اي اختلف لا معنى اقل وان كان يطلق بمعنى
الصفة لا غير مراد هنا في هذه المسألة اي مال
الصفة السنية ومنع ذلك اي وقال انما
تعريف وهذا هو الحمد وتدل على ان الالف على
الصفة السنية في صولة ان لا مراد بالصفة السنية
والله اعلم بالصواب المشبهة والالمان اريد بها
في حيز تعريف كالمادة على الصفة المشبهة
سواء في قولنا هذا قول على قول السنية
وكذا في قولنا اي الشاعر وهو امر
يعني ما انت بالكم لانها في
والشعرية بالكم عار في متعلق كونه
في قولنا اي الشاعر وهو امر
فان قيل والالف في قولنا
فان قيل والالف في قولنا

قول

مستوفى على قوله بالحكم وكذا قوله ولا ذي الرأي والجدل
مستوفى عليه ايضا والتقدير ما انت كائن بالحكم
الذي ترفي خصوصته ولا بالاصيل ولا ذي الرأي
والجدل اي ما انت بالحكم المرفي خصوصته ولا
بالنسب النسب ما حب الرأي والجدل اي الخصومة
السنية والمراد بالحكم وان هذا من ذكر انه اصل
ال على الفعل المضارع وهو قليل ساد وانما كان
بالفعل المتعدي فلا يجوز مع الاستفهام وانما لم
المتعلق فيكون كاي في قولنا ان المصنفين والمصنفات
واستلوا الآية لان المعنى والذين ارادوا
في اي قول ان على الفعل المضارع
لا يجوز به اي بالشرط يكون فيه وفي الاختيار
ايضا وقد اسي على ان المتكلمين ما وقع في الشعر
وانما على انما ليس للشاعر من المصنفين بل هو
بالكم امري وهذا قول ثالث كانه في قولنا
الالف في قولنا المضارع كقولنا
حيث كان في مقدم ذلك فمن اراد
في الالف في قولنا المضارع كقولنا
الالف في قولنا المضارع كقولنا
الالف في قولنا المضارع كقولنا

الالف

ولهم جوار ومجور متعلق بدانت ودان فعل ما ض
 والتا على مة التانيث ورقاب فاعل وبني مضاف
 اليه مجرور بالياء لانه جمع مذكر سالم ومعد مضاف اليه
 مجرور بالكسرة الظاهرة والتقدير من القوم الذين
 رسول الله منهم لهم دانت ذلت وخضعت رقاب
 حتى بعد ذلك ما من هذا انه ادخل ال الوصول
 على الجملة الاسمية ومن الثاني اي وهو وصل
 كذا ان بالحق قول اي ان اسم من لا يراى كذا على
 العمل الذي معه ورزقه الله به وقد رآه فهو مر اي
 حقيق بعينه ذات صفة اي اتسع ويزال
 كذا ان بالحق ويزال للشي والفاضة ان شي
 انفي انبات كانه قال من كذا كذا ان
 من ذلك انه ادخل ال الوصول على الطرف وهو
 من جملة من جميع ما ذكر ان ال قد دخل على الصفة
 العربية وعلى الفعل الصارع وعلى المضاف بشرط
 التعلق وعدم الاستقلال وعلى الجملة الاسمية
 وعلى النون بالجمع في الود في الاربعة الاحصاء
 في الاربعة الاحصاء والحق حرف جر وما حقيق
 في الاربعة الاحصاء والحق حرف جر وما حقيق
 في الاربعة الاحصاء والحق حرف جر وما حقيق

وما مصدرية ظرفية مبنية على الكون في محل
 نصب مفعول امرت ولم حرف نفي وهزم وقلب ونصف
 فعل مضارع مجزوم بلم وعلى مة مجزومة الكون
 وقابله مستتر جواز تقديره علي عليه اي وصير
 اليه او وصل مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة
 والها مضاف اليه مبني على الكون في محل مفعول
 خبر وهي جملة عالية وانحذف فعل ما ض وما ض
 مستتر عايد على خبر والجملة في محل رفع خبر
 والتقدير اي كايته كما واعربت مة مجزومة انما في
 الحال ان مجرور وصل خبر مة ومه وانما في ان اي
 هو مفعول يكون مثل في انما تجعل فقط واحد
 في الاربعة الاحصاء ومثيها في الاربعة الاحصاء
 من كل وجه لا تراى تكون في بعض اجزاء القرية
 في الاربعة الاحصاء وعين كاسيا في وما دايما مبنية على
 الكون والخصوص غير العاقل في الاربعة الاحصاء
 في الاربعة الاحصاء في الاربعة الاحصاء
 في الاربعة الاحصاء في الاربعة الاحصاء
 في الاربعة الاحصاء في الاربعة الاحصاء
 في الاربعة الاحصاء في الاربعة الاحصاء
 في الاربعة الاحصاء في الاربعة الاحصاء

الشئ على ترتيب الاموال المذكورة بقدر يعجبني ايهم هو قائم
 ان وكذا ان اي قائم لاي يعجبني اي قائم ورايت ايا قائم
 ومرت باي قائم فاي في المثال الاول فاعل مرفوع بالضم
 الظاهر وفي الثاني مفعول منسوب بالفتحة الظاهر وفي
 الثالث مجرور بالفتحة الظاهر وقائم خبر لسته امدوف
 وهو صدر الصلة تقديره هو قائم والمجمل في جميعه صلة اي
 لا محل لها من الاعراب وكذا يقال فيما بعد من الامثلة
 المذكورة كل حال بما يناسبه من الاعراب وفي هذه
 الحالة اب الاخير وفي الرابعة مبنى على الضم اي لان
 صدر صلتا ممة وفي الاعراب بالفتحة العتبية لمرابا
 لتقديره منزلة الصدر راحة وفي مكانه اخذت ووضع
 مكانه واذا كان كذلك فهي مقطوعة عن الاضافة تقديره
 فكانت مبنية لذلك ولا تزد الصور التقدمة في
 التقدمة احوال المذكورة التي قطعت عنها عن الاضافة
 وحذف من صدر الصلة لان الاضافة فيها مقدرة
 والتقدير كالتات وتقدر منزلة كمنه الصور على
 من كمن كمن ما وعده وجوز فضعفت عن تلك التات
 فانها في حارج الصور لا يجوز وما ففوت فتصح
 تقديره كالتات وكانها مقطوعة عن الاضافة فثبت
 لا محالة في المثال اي بقدر ان لا تخرج من تقديره
 قبل ما راع في المثال في المثال في المثال في المثال
 في المثال في المثال في المثال في المثال في المثال

الثقيلة

الثقيلة وفاعله منير مستر وجوبا تقديره عن ومن
 كل جاز ومجرور متعلق بنزع عن وشيعة مضاف اليه
 واي لا رفع مفعول بقول نزع عن مبنى على الضم في محل
 نصب واند خير لمبتدا محذوف تقديره هو والمجمل
 صلة اي لا محل لها من الاعراب وقوله ان الشاعر
 اذا ما لقيت بني مالك فلم علي ايهم بالرفع وهو مبنى
 على الضم في محل ج بعلي وافضل خبر لسته محذوف
 اي هو افضل والمجمل صلة اي وفي هذا البيت رد
 على قوله ان تلك الالة الاولى منها يقول ان اي هذه
 لستها مية والثاني يقول انها شرطية تحتاج لفعل
 وجواب وان الت يقول انما لا يبي الا في حالة الرفع
 فقط فجعل موصولة ومبنيه في حالة المرفعية رد
 على من ذكر فيدخل في هذه الاموال التي تارة
 اي وهي منطوق كل مه وقوله بعد وتخرج القالة
 الرابعة اي وهي مفهوم كلامه فتخرج من ذلك
 ان المنطوق تارة في العزم واحدة خرجت في
 صدر المنطوق وتبي صورة العزم في صدر
 وتخرج العرب بطلان في صدر العزم في صدر
 مضاف اليه والاشارة في صدر العزم في صدر
 وفاعله منير مستر وجوبا تقديره عن ومن
 كل جاز ومجرور متعلق بنزع عن وشيعة مضاف اليه

المفعول المذوق في حرف جر وذا لم اشأ في مبي على
 الكون في محل جر جار والمجرور متعلق بيقيني كقول
 البيت والمذوق بدل من المفعول الثاني او عطف بيان
 او نعت لان ذلك حكم المحلي بالواقع بعد اسم
 الإشارة وايا مفعول مقدم لقول يفتني مبي على
 الكون في محل نصب وغير مبتدأ مرفوع بالرفع
 الظاهر واي مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهر
 ويقتضي فعل متعارف مرفوع بضمه مقدم على
 منع من ظهورها الثقل وقاعله مسترعايد على
 غير واجبة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو على
 وان حرف شرط عازم ولا يقطعل فعل متعارف
 مبي للمفعول ووصل كرفع فاعل واجبة في
 محل خبر فعل الشرط وجواب الشرط مقدم على
 فاعله في كثير ان قلت اذا كان فعل الشرط فعل
 متعارفا لا يجوز حذف الجواب قلت يجوز حذف
 للمفعول وهذا مرفوع الشرط جار مجرور وان حرف
 شرط عازم ولم حرف نفي في محل نصب وقلت في
 محل نصب في الجملة ثانياً الفاعل محل خبر
 في الجملة في قوله في الجملة في قوله في الجملة
 في قوله في الجملة في قوله في الجملة في قوله في الجملة

وان حرف معدي ونصب ويجوز فعل متعارف
 منصوب بان وعلمة نصبه فتحة ظاهرة على اخرج
 وقاعله مسترعايد على العايد وان وما بعده في
 تاويل مصدر مفعوله لقول ابوا وقول ان صلح ازان
 حرف شرط عازم وصلح فعل ماض واني فاعل
 مرفوع بضمه مقدم على الي منع من ظهورها الثقل
 واجبة في محل خبر فعل الشرط وجواب الشرط
 مقدم على عليه ما قبل تقديره فاعل ان كقول
 ولو صلح بار ومجرور متعلق بصلح ومكمل منه لو صلح
 مجرور بالكسرة الظاهر والمذوق مقدم وعند طرف
 الي مضاف اليه واليه من الميم على جمع وكثير خبر
 مبي في خبر خبر او صفة لكثير في عايد جار
 مجرور متعلق بقول يفتني او كثير على جعل خبر ايد
 في قوله يفتني في محل نصب على جعله صفة ولا يصح
 بفتنه كثير حيث لا يلزم على ذلك من الوصف قبل
 على الموصوف لان لا يجوز الوصف الا بعد العمل
 في محل نصب يعايد مجرور بالسين في الجملة وان
 حرف شرط عازم وان حرف نفي في محل نصب
 في قوله في الجملة في قوله في الجملة في قوله في الجملة
 وقاعله مسترعايد على العايد في قوله في الجملة

ما تقدم تقديمه فالتف كثير وبفعل ما روي وجوز متعلق
 بالتعجب او وصف متعلق عليه مجرور بالكسرة الظاهر
 وكن الكاف جازع لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف ومن
 ثم موصول مبتدأ مبني على الكون في محل رفع ونحو
 فعل مضارع مرفوع بفتحة تقدم على الواو منع من
 ظهور الفعل وفاعله مستتر وجوبا تقدمه عن وال
 صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعايد محذوف
 ويحب فعل مضارع مرفوع بفتحة مقدم على آخر منع
 من ظهورها كون اروي وفاعله مستتر فيه جوارا
 تقديمه هي والياء في محل رفع خبر المبتدأ وهو مستتر
 والتقدير وبه العرب اعرب ايا في حاله كونها
 مطلقا وعبر اي يقتضي ويتبع ايا في هذا المعنى
 ان يتطرق وصل فائدة في كثير وان لم يتطرق فالفهم
 تكليل رابعا الاختزال ان صلح ايا في الموصول مكل
 فابو الاختزاله لا حذف عندهم كثير محذوف في عايد
 متعلق ان التعجب بفعل او وصف وذلك كقولك
 هذا رجل عظيم والحق ان بعض العرب
 لو قالوا ان جميع اسم الاربعة النعمه
 فيكون مستتر في ما اذا اميت
 وكذا في غير ذلك من التراكيب التي
 ذكرها في مقدمه مع ايا هذا المعنى

١٢٩
 صدر صلة المرفوع ان طالت صلته باز ذكر شي من
 متعلقا بالمتنوع مثل سوا تقدم او تاخر ويكون
 ذلك ان في لفظ الصلة المرفوع الواقع جملة صلة لغير
 اي كثير لا قليل وان لم تطل الصلة بان لم يكثر شي من
 متعلقا فيكون الحذف لذلك الصلة رقيق لا كثير
 راي العرب او النحاة حذفه اي منصرفه ان كان الباقي
 ماضي لا يكون صلة للموصول بان كان جملة متعلقة
 على غير عايد عليه لعدم العلم حينئذ في ذلك المحذوف
 سب الاستغناء عنه بهذا الباقي الصالح للموصل به
 وعدم الاشباع اليه والحذف عندهم كثير نحو اي
 منهم وطاهر في العايد المتصل المنصرف بفعل تام
 او منصرف بصفة ان العربية استغنى به وحذف العايد
 المتصل المنصرف بفعل تام بغير الذي يربط به
 كما وكر التوكيد للعايد المتصل المنصرف بالوصف
 راي في مثاله في التثنية والفاصل ان اي يجوز حذف
 صدر صلتها مطلقا طالت اصلة او لم تطل ومن
 عداها من الموصوفين مجرور حذفه صدر صلتها يكون
 ان طالت صلته وان لم تطل على قوله فيكون
 متعلقا وصلة وان لم تطل فيكون متعلقا
 من الموصوفين لا في الفعل اي في خط
 متعلقا وان لم تطل فيكون متعلقا
 متعلقا وان لم تطل فيكون متعلقا

يعني ان اية يقصد اليه بقوله فيما تقدم وبعضهم ان
ان بعض العرب اعرب اياها فالصغير في قوله وبعضهم
على هذا عايد على العرب ومعني اعربوها بالشيئة المعرو
الصغير لهم نطقوا بها معربة ويحتمل عوده الى الخاتمة
ويكون المراد باعربهم لا حكمهم بشيئة ولكن فيهما
احتمالان لكل معني وتوهم بعد وان اضيفت التفسير
لأنه مللف اي مطلقا في احوال الاربعه حتى في الصور
التي تكون مبنية فيها لا احوال ايضا تقدم اربعة
عرب في ثلاثة منها وتبقى في واحدة يعني اياهم
تأيم على في هذا المثال فاعل يجب مر مخرج بالصفة
الظاهرة وفيها بعد فيقول رايته المنسوب بالفتحة
الظاهرة في قوله الثالث مخرج الجاء وعلى من جميعا الكسرة
الظاهرة في قوله ثم ياتي هذه الحالة وهي التي كانت مبنية
فيها في سبعة وفيه تمييز بالفصل الغير المستعمل وهو
رايت ياتي عليه من هذا المعنى الصغير بعد اشتراط كون
الفصل الذي قبله على ما في قوله لا على من غير
التي لا ياتي شرطه في المثال الثاني في قوله ثم ياتي
وقد فرغنا من شرحه في قوله ثم ياتي في قوله ثم ياتي
في قوله ثم ياتي في قوله ثم ياتي في قوله ثم ياتي
في قوله ثم ياتي في قوله ثم ياتي في قوله ثم ياتي

فراجع لها ايضا كالغیر لا للغير فقط وان كانت ظاهراً
الرجوع للغير فقط وللعايد المرفوع ومن المنعوب
والجور والنجاسة في كل ما تقدم او شبه التقدم فيه
ذكر الصديق فيما تقدم بمعنى المرفوع واعاد عليه الغدير
هنا بمعنى المرفوع والمنعوب والجور كانه قال وغير
اي يقتضي ويرفع كما ايا في هذا المذق اي حذف صدر
الجملة المرفوع على التفعيل المذكور في القلة والكثرة
واي العرب اي منع العرب اقتطاعه اي العايد
وحذفه سواء كان مرفوعاً او منصوباً او مجزوراً في اي
او غيرهما من فعلية الياتي من الصيغة بعد حذف
اي ذكر العايد للوصل به ففعلية الياتي بعد حذفه
للفعل به تمنع جواز حذفه مطلقاً في اي او غيرهما من
او مرفوعاً او مجزوراً وقوله في عايد في اي على المرفوع
لكن بشرط ان يكون متصل لا منفصل كما ان رتبة تلك
المفعول متصل وان يكون منصوباً كما اشار في مفعول ان
انتميت لمرفوعاً ولا مجزوراً وان يكون انما صلب له
مفعول ثانٍ او منصرفاً فيكون له كذا اشار في ذلك
اي في مفعول الفعل او مفعول في كذا حذف الغدير
اي كذا في مفعول مفعول ثانٍ او مفعول في كذا
العايد للمفعول الثاني فانه في كذا في كذا في كذا
للربط لا لغيره لا ياتي في كذا في كذا في كذا

پیشہ

مرفوعاً جاز في ما وجه ان تكون ما موصولة
او تترك موصولة والجملة التي بعدها اما صلة او صفة
وان كان مجزواً تكون ما زائفة والاسم الذي بعدها
مضاف لسي وسي تكون معرفة لامبينية في هذه
الاحوال وخبر لا مذكور ولا يبيح سي الا فيها
لما كان الاسم الواقع بعدها تركة منصوباً وتنظير
بعضهم ذلك بقوله

[illegible]

الذي حدث في ذلك العايد من الصلاة طويلا وهو
نصف اليوم بقوله بدارة لا الاستثنا المذكورين وانما
لغيرها في طول الصلاة فالعلة في الحد في الطول الموجود
في مثل لا الاستثنا لها مما طالت فيه الصلاة كما
اذا وقع بعده جملة او لية كالشال الاول الذي ذكره
او لية كالشال الثاني ولا فرق في ذلك اي النسخ
من حد العايد او اكلت الباقي بعد حده سالكا
للمصلحة او في التفصيل بين كون الباقي طالى
اولا بحجبي اياهم هو يقوم هذا الشال طالت
الصلاة فيه وهو مخصوص اي وقتها وبيان
وجه الاحتلال لانه لا يعلم المحذور في الجمع باختلاف
الوقت ايضا ويحفظ يظهر انهم الاشياء من اجتمع
كثرت من التعاميم المتقدمة من قوله ولا فرق
لكن لا يكون العايد مرفوعا ولا مرفوعا او لم يفرق
في اي او غيرهما بل انما يشترط في كل واحد نظام
ان الحكم مخصوص بالزوجة من جهة ما تقدمت في ان
في كلامه انما يشترط في كل واحد نظام
الفرق وذكره ثانيا في كل واحد نظام
في كل واحد نظام

والكوفيون وهذا كله عند قراءة قضا بالقصر من غير مد
 فله ما فيها واما على قرأته بالمد مصدر الرى قضا
 وقصر لا حيل الوقف لا للمفروق كما قال بعضهم فله
 تنهروا اشكال وفي هذا المثال اشارة الى قولهم
 فاقض ما انت قاض الية واما بان تقول اقض
 فعل امر مبني على حرف اليا وانكسر قبل اليا على
 وقايل مستقر وجوبا تقديره انت كما اسم موصول
 مبني على السكون في محل نصب مفعول وانت مستد
 وقاض خبر مفعول فلهذا مقادير على اليا المضمومة متبها
 الساكنين منع من ظهورهما الثقل والحملة مفعول
 وصورة لا حيل الا في الاعراب والهاية مخزوف في
 قاضيه ووجه هذا اليا في الجوز لكونه مخزوف
 فلهذا مقادير اليا في الجوز لان اليا في الجوز
 انما هو ما في الجوز من اليا في الجوز
 انما هو ما في الجوز من اليا في الجوز
 انما هو ما في الجوز من اليا في الجوز
 انما هو ما في الجوز من اليا في الجوز
 انما هو ما في الجوز من اليا في الجوز
 انما هو ما في الجوز من اليا في الجوز
 انما هو ما في الجوز من اليا في الجوز
 انما هو ما في الجوز من اليا في الجوز

والكوفيون انما يدان عليه فيما تقدم الا بشرط ان يكون
 مجزورا يعرف وذلك الحرف جبره الموصول ايضا وذلك
 كقولهم من بالذي صرت به فالخبر في به عايد على
 الموصول وهو مجزور بالحرف الذي جبر الموصول وهو
 اليا والها مصل انه يشترط لجواز حذف شرطه
 في النسخة ذكر النسخة ثنتين ان يكون الحرفان متفقان
 في النقط والمعنى وان يكون الفعلان المتعلقين بهما
 متفقان في الحروف والهاية والثالث ان لا يكون اليا
 مجزورا بغيره فاعل عمدة كزرت باله في مخزوف لا في
 مخزوف فلهذا مقادير المفعول واليا في الجوز فاعل
 في مخزوف فلهذا مقادير المفعول في مخزوف فلهذا
 مقادير المفعول في مخزوف فلهذا مقادير المفعول
 في مخزوف فلهذا مقادير المفعول في مخزوف فلهذا
 مقادير المفعول في مخزوف فلهذا مقادير المفعول
 في مخزوف فلهذا مقادير المفعول في مخزوف فلهذا
 مقادير المفعول في مخزوف فلهذا مقادير المفعول
 في مخزوف فلهذا مقادير المفعول في مخزوف فلهذا
 مقادير المفعول في مخزوف فلهذا مقادير المفعول
 في مخزوف فلهذا مقادير المفعول في مخزوف فلهذا

يرتب عليه هذا البيت حبس هذا الجمل المحبوس
له وقوله حقه الحقبة في الأصل ثمانون سنة والمراد بها
من المدة الطويلة وقوله ان اي الالف وخفف لغزوه
الشعر منها اي من جهة بالذية انت بايج فبالذية
ومجور متعلق بجمع وانت مبتدأ وابع خبر والجملة
صلة الموصول والعائد مخدوف اي به والالف صفة
وذلك انه علق الجار للغير العائد على الموصول بياض
الذي هو لوقان لم فاعل كما علقه بها والذي هو
لم فاعل في المثال قبل فان اختلف لذي في
اللفظ كالشال الاول الذي مثله به بعد او في المعنى
كالشال الثاني وهو اسم مفعول فيما تقدم الاول او في
على الموصول مخدوف مثله وقوله مخدوف مثله بالذية
عليه هذا المثال الاول الذي وقع اختلاف في الموصول
فيه لفظ لا لفظ غير اللفظ على وهو لا مخدوف
بالذية سورة به على وجه هذا المثال الثاني
وقع فيه اختلاف آخر في الموصول الاول
له في المثال الثاني للشيء في المثال الثاني
المخدوف والمخدوف في المثال الثاني
الشيء في المثال الثاني في المثال الثاني
في المثال الثاني في المثال الثاني

تفصيل التي اتت من على شرطين فيما تقدم حيث
قاله الا اذا دخل على الموصول حرف مثل لفظا ومعنى
واتفق العامل فيها مادة المثال الذي ذكره جاسع
للكل الشروط ان احد الطرفين فيه موافق للآخر
لفظا ومعنى وبما لم يوافق العامل الا في مادة
والغير العائد على الموصول فيه متعلق للربط بين
وجود لغيره معه وليس محصورا فيه وليس عمدة
والسبب ما سر في الكلام به فلهذا كان جاسع
ومتوقفا لا يلتقي به حرف عند التفسير في المثال
المعرف باداة التعريف بخلاف المثال الثاني
في المثال الثاني بمعنى مع معنى على السبب يكون
في المثال الثاني حرف تعريف الموصول في المثال الثاني
في المثال الثاني لانه لا يترجم له في المثال الثاني
في المثال الثاني على التعريف في المثال الثاني
في المثال الثاني في المثال الثاني في المثال الثاني
في المثال الثاني في المثال الثاني في المثال الثاني
في المثال الثاني في المثال الثاني في المثال الثاني
في المثال الثاني في المثال الثاني في المثال الثاني
في المثال الثاني في المثال الثاني في المثال الثاني

[illegible][illegible]

بكيفية الاعراب حيث قال ان قلت زيد عاذر
الشخص الذي اعتذر له فيكون زيد مبتدأ وعاذر
خبر والاعلام بان المبتدأ يكون على تسيين
مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسدود
فان الاول بقوله زيد عاذر والثاني
بقوله اسار ذات والمتراد به كل وصف اعتمد
عليه لتفهام او نفي سواء كان اسم فاعل
ذكر او اسم مفعول نحو قوله امضوب الزيدان
او صفته مضمومة نحو قوله احسن وجهك او
منسوب مضموم نحو قوله اقرشي انت لانه مفعول
باسم المفعول ان انسوب انت اليه قريني
فان قوله من الامور الاربعة وقوله العذر
العله في التبع الحمد الموحى في قول الله
مقدار بقوله بعد والثاني فاعل
بقوله من ثمرة
والخبري من ثمرة
ومن اري اسم ما كذا الله
بمفظة فيها ابتداء قبل خبر
ومبتدأ فاعل هو الخبر
فانك بعضه قوله
هنا الجواب على زيد يا من

لفظ

لفظ زيد مبتدأ ومبتدأ هو الخبر
وفاعل قد اخبروا به عن الثاني
واحمد معليا على النبي المقتدر
مبتدأ زيد لان المبتدأ هو الاسم المرفوع
الثاني عن العوامل اللفظية الغير الزائدة
فلاسم يشمل الصريح كزيد والمؤن بالصرح
نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي
سماكم خير لكم وقول بعضهم تسيم
بالمعدي خير من ان تراه اي سماعك به
خير من رؤيتك اياه وغير ذلك والاعراب
عن العوامل اللفظية مخير للفاعل
كزيد من قوله جازي زيد

كان فانك

وهنا جازي المفعول على التوسر
الذي

بمفظة فيها ابتداء قبل خبر
ومبتدأ فاعل هو الخبر
فانك بعضه قوله
هنا الجواب على زيد يا من

وهذه صفحة زائدة
فان الكاتب معذور
لا يمكنه القياس
على التقييد
كأري
٢

ب

كله فان كلا منهما ليس عاريا وخاليا عن العامل
اللفظي وغير الزائد ادخل نحو عسبك ورمم ورب
رجل لقيته فان اباي الاول زائدة ورب الثاني
شبيهة بالزائد وعرابه ان تقول الباء حرف جر وحسب
بحرورها وعلامة جرم كسر ظاهرة في اخره في محل
رفع مبتدا ورمم خبر وهذا الاعراب اولي من اعرابه
بما مرفوع بغير مقدرة منع من ظهورها اشتغال
الحمل بحركة حرف الجر الزائد ومثله يقال يارب رجل لقيته
فان رب حرفا تقليل وجرور قبل بحرورها وعلامة
جرم كسر ظاهرة في اخره في محل رفع مبتدا وجملة لقيته
خبر وهذا اولي من اعرابه مبتدا مرفوع بغير مقدرة
منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد
وجملة لقيته خبر واول مبتدا المراد به قوله
بعد اسائر وقوله الثاني فاعل اعني مراده به ذات
الواقع بعده ومعني اسائر ذات اسائر هذه الرجل
ليك وفسر اي انت ما شئت هذه المثاليين عليها
نفس على الاول زيد اكل او نائم او قائم وهكذا وعلى
الثاني كل وصفا اعتمد على المتفهام او غي نحو قوك
امضروب الزيدان اقام العمان احسن وجهك
اقريشي انت لا فرق بين ان يكون الوصف المصنوع
الزائد لهم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او منسوب

كاي هذه الامثلة وتقدم توضيحها وقولها والنفي كالاستفهام
 هذا كله مستانفاد افاد به ان النفي كالاستفهام من
 جهة اعتماد الوصف عليه فمضى اعتماد على استفهام او
 نفي فحين ان يكون مبتدأ وما بعده فاعل قام مقام
 الخبر لا فرق بين ان يكون الاستفهام محمدا كالا مزة
 او باسم ككيف وكذا النفي لا فرق بين ان يكون مبتدأ
 لا او فاعل كليس وسبأتي توضيح ذلك في الامثلة ان شاء
 الله تعالى لانه ذكره بالامثلة مفصلة وقد يجوز
 ان يقال في التمسك اي على مذهب البصريين الذين
 يشترطون الاعتماد لكن جواز اقياسا فقط من غير
 احتسان اي النفي له جلاله فيما تقدم في الوصف المعتمد
 على الاستفهام فانه جواز اقياسا مستحسنا عند
 اي ما عرفت وقال في التوضيح قولهم وقد يجوز اي على
 مذهب غير البصريين وهم الكوفيين وتابعهم الاخصر
 من البصريين واما البصريون فله يجوزون ذلك اي
 كونه مبتدأ وما بعده فاعل مبتدأ الخبر لا استحسانا
 ولا اقياسا بل ينفوت صحة ويتبين عند علم ان يكون
 الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر له
 لانه فاعل الاول له مرفوع يشمل تليق ايقاعا في اسم
 المفعول فان المرفوع به نائب فاعل لا فاعل وقوله
 مبتدأ الخبر اي قام مقامه وانما به عينه

قوله

والمراد به اي الاول ما اي تركيب لم يكن المبتدأ
 فيه وصفا مشكلا على ما يذكره والذي يذكر الاعتماد على
 الاستفهام او النفي على ما سيذكر اي من الاعتماد
 على الاستفهام او النفي والخاصة بالاشارة بشرط الاعراب
 الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مبتدأ الخبر بشرط
 ثلثة ان يعتمد على استفهام او نفي وان يرفع اسما
 ظاهرا او ضميرا منفصلا وان يتم الكلام به فان النفي
 شرط من ذلك بان لم يكن يعتمد على حاذر او اعتماد عليه
 ورفع ضمير مستترا او لم يتم الكلام به اي بقية المرفوع
 لم يثبت له هذا الحكم وهذا اعراب المذكور وسبأتي
 توضيح ذلك في الامثلة ويقاس على هذا ما كان مثله
 الاول على هذين المثالين ما كان مثلهما لان الافراد
 يقتضون رجوع قول المرفوع وقوله خبر منها فقط مع انه
 راجع لكل منهما فان لم يعتمد الوصف اي على
 حاذر من الاستفهام او النفي لم يكن مبتدأ اي على وجه
 الاستحسان فله ينافي جواز كونه مبتدأ اقياسا
 المراد بقوله لم يكن مبتدأ اي لم يجوز كونه مبتدأ اطلاقا
 لا اقياسا ولا استحسانا بل يتبين كونه خبرا مقدما
 وما بعده مبتدأ مؤخر فالاول على ما في التمسك من
 الجواز قياسا لا احتسانا والثاني على ما في التوضيح
 من عدم الجواز مطلقا لا احتسانا ولا اقياسا

هذا الخلاف عند قول الله وقد يجوز ان يثبت فيهما تقدم
كل موضعاً فارجع اليه ان ثبت ورفع فاعل
ظاهر هذا معطوف على قوله فيما تقدم وهو كذا وصف
اعتمد ان فكان الاولي تقدمه على قوله فان لم يعتمد
الوصف ان الواقع محترزا ومقابله لقوله اعتمد ويتم
الضابط ثم يأتي بالحترزات بعد ذلك وقوله كالمثل
اعني قوله اقام الزيدان وما قام الزيدان
الكلام به معطوف على قوله اعتمد فيما تقدم ايضا
والغير في به ما يدعي الاسم الظاهر المرفوع بالوصف
وعلى الغير المنفصل المرفوع به ايضا فله بد من تمام
الكلام بكل منهما بحيث يصير غير متوقف على شيء آخر
وقوله فان لم يتم محترز قوله وانه اي بحيث يصير الكلام
متوقفا على شيء اخر ففي المثال الذي ذكره لو قيل اقام
ابواه من غير زيد لكان الكلام غير تام لعدم تقدم مرجع
للتقدير في ابواه يعود عليه وهو غير مستغن بفاصل
لانه متوقف على ذكر زيد والالام يعلم الابوان من اهل
زيد ام لغيره فيستعين ان يكون زيد مستلما وخر والوصف
خيرا مقدما والابوان فاعل بقيامه وكذا لا يجوز
ان يكون الوصف من هذا محترز قوله او ضمير منفصل
لان هذا هو الضمير المستتر متصل لا متفصل
ليس بمتفصل اي بل متصل وقوله على ان في المسئلة

خلافاً

خلافاً في الجواز اي جواز اعرابه مبتدأ وما بعده
فاعل سد مسد الخبر وفي عدم جواز ذلك وهذا
ترق منه رضي الله عنه لاجل تحري الصدق كانه قال
لكن المسئلة محل خلاف لا اتفاق واعلم ان الوصف
مع مرفوعه كالتثنية الواحد الاينما ذكر هنا من رتبة
لك اسم الظاهر او الغير المنفصل فانه يكون في ذلك
جملة لا شيئا واحدا متفردا فهو متطور اليه معه لانه
وحده ولا فرق بين ان يكون الاستفهام امر
مراومه بذلك التثنية في الشيء المستفهم به كيف
جاءت العمرات فكيف لم يستفهام منصوب على الحال
من العمرات مقدم عليهما وجايع مبتدأ والعمرات
فاعل سد مسد الخبر لجالس والتقدم جالس العمرات
جائز كونها على اي حال
اي فيكون المرفوع وهو الزيدان في هذا المثال قائم
مقام المنصوب الذي هو خبر ليس ولا محذور في ذلك
وسد مسد خبر غير ان قلت ليس بظاهر
لان المقصود ان يكون خبرا عن الوصف لا عن غير
قلت في المضاف والمضاف اليه كالتثنية الواحد
فكان الواقع خبرا لا واقعا خبرا للوصف مع ان
المعنى على السبق كما اشار لذلك بقوله لان المعنى ما قام
ان او يقال ان اتوصف وان كان محذورا في اللفظ

لكنه في المعنى مرفوع على الابتداء فالتقدير في المعنى لا في اللفظ
 ومنه ان من الوصف الواقع بعد غير قول
 الشاعر غير لاه عداك ان فغير مبتدأ ولا اسم فاعل
 مضاف اليه مجرور بكسر مقدرة على ايا الحمد مرفوعة
 لتقوال الكين منع من ظهورها الثقل وعداك
 جمع عدو مرفوع بضم مقدرة على الالف منع من
 ظهورها التعذر فاعل بلام وسد مد خبر غير
 وفا طرح الف التقرير وا طرح فعل امر وفا عمله
 مستر وجونا قد سره انت والله مفعول به ولا
 نافية تقتضي فعل مضارع مجرور بلام انما هي
 وعلامة جزمه ال كون وفا عمله مستتر وجوبا تقديره
 انت وبما رقت جبار ومجرور متعلق به وكلم مضاف
 اليه من اضافة الصفة للموصوف اي سلم بمعنى صلح
 عارض والمعنى ان الشاعر يقول شخص لم اعد
 حصد بينه وبينهم صلح لا تقتضي هذه الصلح العارض
 وترك سبيلهم وتامت لهم وتلاها وتشتغل عنهم
 بل ا طرح الله و اتركه وتنسب لهم ليلا ياخذوك
 بفتنة لانهم ليسوا مثله هين ومستقلين عنك
 بل مراقبين لضرك في كل زمن ونخطة وان اهد
 من ذلك وقوع عداك فاعل بلام وساد اسد خبر
 غير لاه المضاف والمضاف اليه كاشي الواحد

اوان

اوان لاه مجرور باضافته لغير في اللفظ وفي المعنى
 مرفوع على الابتداء فعداك فاعل به وساد اسد خبر
 هو لا خبر غير كالتقدم فكذلك فاندفع ما يقال ان حقه
 ان يكون خبرا عن الوصف لا عن غير ومثله
 ان البيت المتقدم قول الشاعر غير ما سوف على زين
 لم فغير مبتدأ وما سوف مضاف اليه وفي زمن جاز
 ومجرور في محل رفع نائب فاعل ما سوف وهو ساد
 سد خبر غير وفيه ما تقدم من الامتراض والجواب
 عنه ويتقضي فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على
 ايا منع من ظهورها الثقل وفا عمله مستتر فيه
 جوازا قد سره هو يعود على الزمن وبالهم جاز ومجرور
 متعلق به والخرن مطعون عليه وقيل هذا البيت
 انما ير جوا الحياة فيني عاثر في امن من الاحن
 اي المحقد والغم وقد سال ابا الفتح قايما بالحب
 مفعول لصال مقدم وولده بالرفع فاعل موحض
 قالت ايل الولد والمسكول الوالد وفي نسخة بالعكس
 لكن الكثير والغالب ما ذكره ان مارتكو
 الارباك في الاصل الوقوع في الوحل والمراد به هنا
 التحير اي خير وذهب الاخفش الى اي تمت
 البصريين ووافق الكوفيين على عدم اشتراط
 الاعتماد للوصف على استقام لوني وهذا هو الذي

اثاره الله بقوله وقد يجوز ان يحيز ذلك على
 ضعف اي يجوز السماع اي بالسماع المجرد لكن هذا
 الزعم متعيق والمتمدان سبويه لم يجر اصل
 وما ورد منه اي من عدم الاعتماد للوصف
 قوله اي الشاعر فخير عن ان فخير مستد او عن فاعل
 به سد خبره وعند ظروف واناس مضاف اليه
 ومنكم جازر وجور متعلق بخير واذا ظروف والداعي
 فاعل بفعل محذوف اي وقت قول الداعي والمنوب
 صفة للداعي وبيا حرف نداء والنادي محذوف اي
 يا قوم لا تفعلوا كذا او يا لا بمعنى ال والمعنى يا ال
 فله ان اغنيوني او اغنيوا فله ناول المعنى تحت خير
 منكم عند الناس وقت قول الداعي الشير بثوبه
 او الرافع له على عبي ونحوها سأل فله ان اغنيوني
 لئلا يفتن الذي نفيت ونزع لذلك وتكم فترون
 خوفا من ذلك واتأهد المقصود من ذلك البيت
 ان تحت وقع فاعل بخير ساداسد خبره مع عدم
 اعتماد على استفهام او شئ وهو دليل لذهب
 التوفيني واما ابصريون الا لا حش فيربون
 الوصف خبرا مقدما وعن مستد مؤخر الكسب
 يلزم على ذلك الفصل بين الوصف ومفعول وهو
 منكم باجنبي وهو تحت الواقع مبتدأ لا البداء الجني

من

من المخبرون العكس اي وهو ان الخبر ليس اجنبيا
 عن مبتدأ لانه محذوف له يعني والفصل بذلك غير
 جائز ويمكن ان يقال ان ابصريين بقدره لانه
 مبتدأ اخر غير هذا فيقولون تحت خبر وج فله اشكال
 وعن فاعل اي وهو مبتدأ في الغم في
 محذوف لان الصغار كلها مبنية وجعل من
 هذا اي مما ورد قوله اي اناس خبر بنوا لب ان
 فخير مبتدأ وبنوا فاعل به سد خبره وهو
 مرفوع وعلامة رفعه الواو لانه جمع مذكر سالم وللب
 مضاف اليه والفا في قوله فله زائدة لتزيين اللفظ
 ولاناهية وتك فاعل مضارع مجزوم بها وعلامة
 جرته سكوت النون المحذوفة للمخفة وللم تكين مستر
 قد مره انت وملفيا خبرها ومقاربه بالنصب مفعول
 ملفيا الواقع خبر المكان ولبي مضاف اليه واد
 ظرف لما يستقبل من الزمان والظرف فاعل بفعل
 محذوف يفسره المذكور اي اذا مرت الطير مرت
 فمر المذكور مفسرة للمحذوفة لا محل لها من الاعراب
 لان اذا لا يليها الا الافعال وبنوا لب قبيلة من ازد
 اذا راو غرابا ونحو يعرفون ويستدلون بذلك على
 وقوع امر من الامور بخبرون به حتى ان واحد
 منهم حج سنة مع سيدنا عمر بن الخطاب فحصلت

السيدنا عمر حصوة فذلت راسه او وجهه فاعلم ذلك
الرجل بذلك فقال سبحان الله اخذوا امير المؤمنين
عمر والله لا يبع بعد هذا العام ابدا فقام قوم ياخذون
بالطيرة والزجر للطيور ويذمون منها ما يحصل ويقع
اب فكمات انما يقول بنو الهب يذمون الامور
ويخبرون بها فاذ اخبروا بما رسيتم تلك تلك مفعيا
ونافيا لما قلتم اذ امرت الطير واخبروا بوقوع امر
من الامور بل صدق ولم لهم فيما اخبروا به لانهم
لا يخبرون الا عن علم وتحقيق لتكرار ذلك منهم مع
الصدق وعدم التكذيب لهم بظهور خلافه والشاهد
من ذلك انه جعل الوصف خبرا وبنوا فاعلم به سد
مسد خبره مع عدم الاعتماد على ما ذكر فيما تقدم وفيه
دليل على مذهب الكوفيين كالتذييل قبله وفيه ما تقدم
فيه والثبات مبتدأ للاثان مبتدأ مرفوع بالابتداء
ومنه رفعه صفة مقدرة على ابياء المخدومة للتحفة منع من
ظهورها التعلل ومبتدأ خبره مرفوع بصفة مقدرة على
الالف المخدومة للتقاسم الكين منع من ظهورها
التقدير لان اصل مبتدأ قلب الامزة ياتي وجدة متحركة
مفتوح ما قبلها فقلبها الفاء للتقاسم كالثان الف
والشوايف مخدومة الفاء فصار مبتدأ وذا اسم اشار
بشيء مع السكون في محذوف رفع مبتدأ الوصف بدل منه

او

او عطف بيان او نعت وخبر خبره مرفوع بصفة مقدرة
منع من ظهورها شكوت الروي وان حرف شرط جازم
واستقر الخبر البيت فعل ما فعل الشرط وهو مبني
على الفتح وفاعله مستتر عايد على الوصف وفي سوي
جاء ومجرور متعلق باستقر وهو مجرور بكسرة تقدير
على الالف المخدومة للتقاسم الكين منع من ظهورها
التقدير والافراد مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة
وطبقا حال من فاعله مستقر او منصوب على التمييز
وفي الاصل فاعل باستقر وجواب الشرط مخدوم
ولعليه ما تقدم والتقدير والاثان مبتدأ وذا الوصف
خبر ان استقر الوصف مطابقا لمرفوعه في سوي
الافراد فالثان مبتدأ وذا الوصف خبر وحاصل
معني ذلك ان الوصف مع مرفوعه اذا وجد احدهما
مطابقا لاخر في تشيته وجمعه وكما في غير الافراد
فمعني ان يكون الوصف المعتمد على استقمام او غيره
المقدم في النطق خبرا مقدما وما بعده الواقع في
اخر النطق مبتدأ مرفوعا ويجوز ان يكون الوصف
مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر على اللفظة الكدة
الضعيفة التي اشار لها الله بلفظة اكلوني البراغيث
واما اذا كان التطابق بين الوصف ومرفوعه حاصل
في الافراد فيجوز الوجهان ولما ان يكون الوصف مبتدأ

وما بعده فاعلم سمد الخبر والوصف خبرا مقدما
وما بعده مبتدأ مؤخر الا فيما اذا كان الوصف مذكرا
وما بعده موصوفا وذلك كقولك احاطوا بالقاضي
امراة والافعال لزم على ذلك الفصل بين العامل
والمفعول باجنبي كما في الآية والافعال ان يكون
الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سمد الخبر دون
العكس لما يلزم عليه بالنسبة للادوي الاخبار
بالمذكر عن الموصوف وبالنسبة للثاني الفصل بين
العامل ومفعوله باجنبي وهو المبتدأ واما اذا لم يحصل
تطابق اصلا بين الوصف ومفعوله ففيه تفصيل
ان كان الوصف مفردا سواء كان ما بعده مفردا او
مثنى او مجموعا فانه يتعين في صورتين من احوال
يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سمد الخبر ويجوز
بين الوجهين في صورة ما اذا كان مفردا وما بعده
كذلك واما اذا كان مثنى سواء كان ما بعده مفردا
او مجموعا او كان الوصف مجموعا سواء كان ما بعده
مفردا او مثنى ففي الاربعة لا جواز لوجه من الوجهين
المذكورين فيما لفساد التركيب والاخبار في حاصلا
ما فهم من كلامه تسع صور في منطوقها واربعة
مفهومها لان قول في ما تقدم واول مبتدأ والثاني فاعل
اغني في اسار ذات يفهم منه ثلاثة منطوقا لانه

اي

اي ما بالوصف وهو اسار مفردا او بفاعله مثنى ومثله
ما اذا كان فاعله مفردا او مجموعا فانه يتعين
في صورتين منها ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل
سمد الخبر دون صورة التطابق في الافراد بما علق
من جواز الوجهين فيها وقول هنا والثاني مبتدأ
وذا الوصف خبرا في سوي الافراد المثنى وهو صورة
التثنية والجمع فهذه صورتان يتعين فيها ان يكون
الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر وقول
في سوي الافراد مفهوما انه اذا حصل التطابق
في الافراد ففيه الوجهين الا اذا كان فاعل الوصف
موصوفا او حصل فصل بين العامل والمفعول باجنبي
لا تقدم ومفهوم التطابق ما اذا لم يحصل بينهما
تطابق وذلك في اربع صور فيما اذا الوصف مثنى
وما بعده مفردا او مجموعا او مجموعا وما بعده مفردا
ومثنى فهذه اربعة المفهوم التركيب فيها فاسد
فلخص ان تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده
فاعل سمد الخبر في صورتين وان تعين كونه
خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر في صورتين
ايضا والتحيز بين الوجهين المذكورين في صورة
واحدة وامتناعهما في اربعة لفساد التركيب فيها
فهذه التسعة الخمسة الاولى منها منطوقا كلامه والاربعة

كان
م

الأخيرة منها مفهومه
هذا مفهوم قول في سوي الأفراد فبدأ بالمفهوم
المنطوق وهو في عدم التطابق قسماً
ممنوع أحده ويكون هذا الامتناع في صورتين
التركيبية في الأولى لا يسمي أن يكون الوصف
مبتدأ أو خبراً ما علمت من فساد تركيبها وقول وجايز
أخر في صورتين وتعيين في هاتين الصورتين أن
يكون الوصف مبتدأ أو ما بعده فاعل سد مسد الخبر
فتكون الجملة الداخلة تحت قول أو لا يتطابقا
صور أربعة ممنوعة وتشتين جائزة
تطابقاً أفراداً هذا مفهوم قول في سوي الأفراد
ومنه أي من التطابق في الأفراد ولكن يتعين فيه الوجه
الأول وهو أن يكون الوصف فيه وهو راعب مبتدأ
وما بعده وهو أنت فاعل سد مسد الخبر دون الوجه
الثاني وهو أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده
مبتدأ أو خبراً ما يلزم عليه من الفصل الآتي فهو
مستثنى من جواز الوجهين عند حصول التطابق
بينهما في الأفراد ومثله في ذلك ما إذا كان الوصف مذكراً
وما بعده مؤنثاً لا في قولك حاضر القاضى امرأة
لأن الجوزنا الوجه الثاني فيه للزم الاعتبار
بالمذكر عن المؤنث فيفوت شرط التطابق بين

الوصف

الوصف وما يعرف فمقدنظا جملهما في الأفراد يجوز الوجهين
الآيتين هاتين الصورتين وهما مستثنيات من حيث
تعيين الوجه الأول فيهما دون الثاني لما علمت
والأول في هذه الآية أولى هذا فيبدأ الثاني
جائز وليسو كمتنع مع أنه ممنوع إلا أن يقال هو
جائز عند تقدم عامل آخر يتعلق به كالماء والنجس
أي أراغب من ألتى لا مطلقا فكله فيها إذا قدر
عامل كانه قال والأول أولى مع جواز الثاني عند
تقدم عامل آخر كالماء والنجس والافله يجوز بين
العامل والممول بأجنبي أي في الظاهر والافله فصل
في نفس الأمر لأن العامل فيه مقدر والتقدير أراغب
أنت أراغب عن الهوى ومع فله فصل وان
تطه بقا تشبیه از هذا منطوق كلامهم ويجوز
على لغة أكلوني أن أي لأن اللغة الفعلية تجرد الفعل
من علامته التثنية والجمع كما سيأتي في قولهم
وجرد الفعل إذا ما اسندوا اثنين أو جمع كقار الشهدا
ومثل الفعل في ذلك الوصف بخلاف هذه اللغة فلا
يشترط تجريد من ذلك وإن لم ينظا بقا أي في
التثنية والجمع فهو قسما متمتع أي في أربعة لا تقدم
وجائز أي في صورتين لا تقدم أيضا فعدم التطابق
صا دق حيث صور أربعة ممنوعة مثلثة لا بمثلث

وترك مائتين وهما اقليمان الزيدون واقليمون الزيدان
وصورتين جائرة وهما الشقيقتان ان يكون الوصف
مبتدا وما بعده فاعل سدس الخبر ورفعوا
الز فاعل و فاعل ومبتدا مفعول وبالا مبتدا جار ومجرور
متعلق برفعوا وكذا اكر جار ومجرور في محل نصب على
الحال من الخبر المستتر في متعلق الجار والمجرور
الواقع خبرا عن رفع وهذا اولى من جعل خبرا مقدما
ورفع مبتدا موزع ورفع مبتدا وخبر مضاف اليه
مجرور بالكسرة الظاهرة وبالمبتدا جار ومجرور متعلق
بمخروف خبر عن رفع والتقدير ورفع سبويه ومن
تبعه من النخلة مبتدا بالابتداء ورفع خبر كان
بالمبتدا حالة كونه كذا اي مثل المبتدأ مطلق رفع
وان كان العامل فيها مختلفا او متغايرا في ثبوت رفعه
عنه وحاصله ذلك انه وقع خلاف بين سبويه
ومن تبعه من النخلة وبين بقية النخلة في الرفع
المبتدأ والخبر فقال سبويه ومن تبعه الرفع للمبتدأ
الابتداء والخبر المبتدأ وهذا هو الصحيح وعليه
فيكون العامل في الاول معنوي وفي الثاني لفظي
ومقابل هذه القول اقوال ثلاثة الاولى من
البصريين والاخير من الكوفيين وستاتي في التمهيد
وتكون الاسم مجزاة هذه معني له اصطلاح

واما

واما معناه لغة فهو الاهتمام بالشئ وجعله اول
لثان وقوله عن العوامل اللفظية اي كقام وكان
ومنها عن مثل تحسبك فيه حرف مضاف
اي عن حرف محسبك عن الضابط فهو
داخل لا خارج لكن محل كون محسبك مبتدأ وما
بعده خبر ان كان ما بعده نكرة لا في المثال المذكور
اما اذا كانت ما بعده معرفة كحسبك زيد فلا يصح
ان يكون مبتدأ وما بعده خبر بل يتعين ان يكون
خبرا مقدما وما بعده متبعا مؤخر لانه نكرة
ولا يصح الابتداء بها وانما نكرة للتصريح وهي الكاف
لا تقيد تعريفا وان افادته التخصيص لان المقول
عن ابن قاسم ان الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا يجوز
وان خصصت لا في السكتين الاولى ثم قال
والثاني خير منك زيد فيجوز الاخبار فيها بالمعرفة
وهي ما ذكره زيد عن النكرة وهي كم وخبر تخصيها
فما استثنيت من القاعدة القابلة على نكرة
لا يجوز الاخبار عنها بمعرفة وان خصصت الاولى
هاتين السكتين فيجوز الاخبار فيها بالمعرفة عن
النكرة المخصصة وقد علم ذلك رفع المعطوف
عليه اي وذكر الرفع باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ لان
محله رفع بالابتداء والعامل في الخبر هذه المعطوف



على قول فيما تقدم فالعامل في المبتدأ منصوب وهو
مذهب سيبويه الخبر عابد على رفع المبتدأ بالابتداء
والخبر بالمبتدأ وهذا المذهب هو الصحيح ^{الابتداء}
أي فيكون الابتداء لما عمل في المبتدأ طلب العمل أيضا
فيما هو مطلوب للمبتدأ كما أن الفعل لما عمل في الفاعل
الرفع طلب الفاعل لكن هذا قياسا مع الفارق لأن
الفعل عامل قوي فتعدي عمله للفعل علة ف
الابتداء ضعيف وقول فالعامل فيهما أي المبتدأ والخبر
منصوب أي وهو لا يبتدأ والخبر مفعول بالابتداء
والمبتدأ أي فيتعانوا على رفعه نكاح الابتداء لما كانت
ضعيفا علة المبتدأ وقوله على رفعه وقيل
ترافعا أي وهذا القول هو قول الكوفيين بخلاف
ما قبله من الأقوال مجعها للبصريين ونظير ذلك قول
تعالى أيا مائة عواقله الأسماء الحسي فان أيا ما عاملة
في تدعوا الجزم وهو متحركة لأنها مفعول لها مقدم
في عاملة ومعمولة ورد ذلك بانها إنما علمت الجزم فيه
لأنها متعينة لمعنى الشرط وهو أن يكون يقال هذا
لا يضر في كونها عاملة ومعمولة والخبر الجزم هو
الخبر مبتدأ والخبر خبر والمتم نعمت الخبر والفائدة
مفعول للمتم لأنه لم فاعل يعمل عمل الفعل وهو
منصوب بفخمة مقدرة منع من ظهورها تكون

الروي

الروي وقوله كما أنه بر الكاف جان لقول محذوف
خبر لمبتدأ محذوف وأما مبتدأ خبر والأيادي
مبتدأ رفوع بفخمة مقدرة على الأيا منع من ظهورها
الثقل وشاهد خبر مفعول بفخمة مقدرة منع
من ظهورها تكون الروي والتقدير والخبر
الجزء المتم الفائدة وذلك كقولك الله برتر من جاستل
يعني ذلك أن الخبر هو الجزء من الكلام أو المقطع
الذي يتم التكليم به الفائدة للسامع فقامت من
أي قام جزءه يتم به التكليم للسامع الفائدة المقصودة
من كلامه وتلفظه وكذا بر من قول الله الله
برأي محسن ومثله ما بعده أن قلت لم يعرف
الخبر ولم يعرف المبتدأ مع أن المبتدأ هو المقصود بلذات
قلت عرفه دونه لأن الفائدة لا تتم إلا به وأيضا
المبتدأ مشهور دونه وأيضا هي نكاح وانكاح لا تترجم
أي لا يعارض بعضها بعضا بعد الوقوع وانزول
في تعريفه للمبتدأ دون المبتدأ وقع ونزل لنكتة في ذلك
أرادح وقول المتم يقتضي أن الفائدة كما أنت
حاصلة وتتمها مع أنه ليس كذلك واجيب بأن المراد
بالمتم الموجه والمحصل للتمام والفائدة بعد أن بعد
تكون لأنه يتم لها مع وجودها وتحصيلها فيه بالفعل
وقول الأيادي شاهد المراد بالأيادي التفسير

واطلاقها على النعم مجاز من اطلاق لفظ السبب على
السبب لانها مسببة عن اليد وخارجة منها واما
اطلاقها على الجارحة المعروفة فحقيقة واياها جمع
كثر ليد واما ايدي فجمع قلة وهذا احسن من قول
بعضهم ان ايدي جمع يد واياها جمع ايدي فهو جمع الجمع
وهو معنى كون الايادي شاهدا على اليد على ان
يحسن متفضل ويرد عليه اي هذا التعريف الذي
عرف اليه به الخبر وقوله فانه يصدق ان اي يطلق
فالصدق بمعنى الاطلاق ويأتى عن ذكر بيان
المراد بقوله الجزئية الغائبة اية مع البتة بقرينة
السياق لان كل ما في المبدأ وبه ليل المثال الذي
مثل به فله يرد الفاعل ح لانه وان كان جازما مقبلا
للقائدة لكن ليس مع مبتدأ بل مع فعل او ان
هذا تعريف بالاعم الشامل للمعروف وغيره وهو جائز
جائز عند الاصوليين وقوله المنة الغائبة بما فيها
اما بالوضع كاي المثال الذي ذكره اودبنا وبل كاي
قول الشاعر انا ابو النجم شعري شعري ابي شعري
الاك هو شعري الذي تعرفونه وتهدونه مني سابقا
لم يتغير وسبب ذلك انه كبر فظنوا ان شعري تغير
بسبب ذلك فارد ان يدفع ظنهم بقوله لهم ذلك
وقيل في تعريفه اي الخبر يحتمل ان هذا كلام مستأنف

ويحتمل

٥

ويحتمل انه واقع في جواب سؤال متدرجات سايله ساله
وقال له هل له تعريف اخر غير هذا فاجابه بقوله
وقيل في تعريفه لزوم هذا التعريف اشار الى الجواب
الاول الذي اجيب به عن المهم ولا يرد الفاعل
على هذا التعريف اي الثاني دون الاول فيرد عليه
وقد علمت انه مدفوع بما تقدم وخلصة
هذا اي محمله انه عرف ان اي فيكون تعريف بالاعم
وهو جائز كما تقدم او ان هذا ليس مسلما لانه
مدفوع بقيد المبدأ فلم يدر هل اصله في تعريف الخبر
ومفردا ياتي ام مفردا بالانصب حال من فاعل
يأتي ويأتي فعل مضارع مدفوع بضمته مقدرة على
الانصب منع من ظهورها الشغل وفاعله مستتر جواز
تقديره وهو يعود على الخبر ويأتي فعل مضارع
مدفوع بضمته مقدرة على الانصب وفاعله مستتر عام على
الخبر ايضا وجلة حال من فاعل ياتي وهو منصوب
بفتحة مقدرة على اخر منع من ظهورها كون الروي
وحاوية لغت بجملة ومعنى مفعول لقوله حاوية
لانهم فاعل يعمل عمل الفقل وهو منصوب بفتحة
مقدرة على الالف المحذوفة للتقاسم من منع من
ظهورها التقدير والذي لم يوصل مضاف اليه
معنى على السكون في محل جرو وهو صفة لموصوف كذوف

وسبقه فعل ماض مبني للمفعول والنا علامة التثنية
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً عائدة على الجملة
وله جار ومجرور متعلق به والجملة من الفعل ونائب
الفاعل صلة الموصول لا محل لها من الأعراب وان
حرف شرط جازم ويكون فعل الشرط مجزوم وعلامة
جزمه السكون ولها مستتر فيه جوازاً تقتضيه هي
عائدة على الجملة وإيا خبرها مبني على السكون في محل نصب
والها مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ومعنى
منصوب على مفعول الخافض أو على التمييز وعلامة
نصبه فتحة مقدرة على الالف المحذوفة للتفاد الكيفية
منع من ظهورها التقدير واكتفى فعل ماض وفاعله
مستتر جوازاً تقتضيه هو يعود على البتة والجملة في
محل جزم جواب الشرط وبها جار ومجرور متعلق
بماكتفى ونظري الخافض جارح لقول محذوف خبر مبتدأ
محذوف ونظري مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ختم مقدرة
على ما قبلها التكميل منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة يا التكميل ويار التكميل مضاف إليه
مبني على السكون في محل جر واسمه مبتدأ وحسبي
خبر مرفوع بضم مقدرة على ما قبلها التكميل منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ليار
التكميل ويار التكميل مضاف إليه مبني على السكون في

محل

محل جر والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول وكفى فعل
ماض ومنفصلة محذوف مجرور بإلها وهو معطوف
على قوله حسبي والتقدير ويا أي الخبر حالة كونه
مفرداً ويا أي الخبر حالة كونه جملة حاوية بمعنى المبتدأ
الذي سبق وتكررت له أي لأجل الاختيار بها عنه
وان تكرر الجملة إياه أي عني المبتدأ في المعنى أو
من جهة المعنى لا اللفظ اكتفى المبتدأ بها عن الخبر
الذي يربطها به وذكر كاي كقولك نظري بمعنى
منطوقني اسم حسبي وكفى به حسباً وحاصلاً
معنى ذكره الخبر يكون مفرداً ويكون جملة وإذا
كان جملة تارة تكون عين المبتدأ في المعنى وتارة
تكون غير فاذ كانت غير فلا بد من كونها مثملاً
على ضمير يعود على المبتدأ والافلا يصح الأخبار بها
عنه وأما إذا كانت عينه في المعنى فلا تحتاج لأن
تكون مثملاً على ضمير يعود عليه لك سقناً عنه
وذكر كقولهم نظري اسم حسبي فظني مبتدأ
وجملة اسم حسبي خبر عنه ولا رابط لأن نظري بمعنى
منطوقني هو عني اسم حسبي معنى أي في المعنى
وأورد بعضهم على المبدأ أن قوله كاي حسبي جملة
ليس سلباً بل هو مفرد لأن معنى منطوقني أنه
حسبي أي هذا اللفظ واجب بآية تسميته

جملة باعتبار ما كان عليه في الاصل حال وضع الواضع
 له لا الآن لان الجمل وضعها الواضع لتدل على معانيها
 بوضع وتدل على نفسها بوضع آخر كالمزادات فانه
 وضعها الواضع لتدل على معانيها بوضع وعلى نفسها
 بوضع آخر وهذا اتفاق في المزادات وعلى الصحيح
 في المركبات فانه حسي اصل وضعها الدلالة على
 جملة مركبة من مبتدأ وخبر والآن صار مفردا على
 على نفسها تناو يلا بهذا اللفظ فيكون الواضع وضعها
 لتدل ايضا اي منطوق في هذا اللفظ وزيد في الاصل
 وضع لتدل على ذات والآن صار علما على نفسه
 اي هذا اللفظ وهكذا كل مفرد وكل مركب سياقي
 الكلام على المزادات في قول المتن والمزاد الجامد فارغ
 يرتبط بكسر الجاء من باب ضرب يضرب او
 بضم من باب مثل يقتل والرابط اما خبره
 اعلم ان الروابط اربعة اولها الخبر وثانيها
 الاشارة للمبتدأ وثالثها اعادة المبتدأ بلفظه ورابعها
 العموم الذي يدخل تحت المبتدأ وتعلمها بعضهم على
 هذا الترتيب بقوله
 ان جملة خبر عن مبتدأ وقعت
 ولم تكن عينه بمصدر قرئت
 او الاشارة او تكرير مبتدأ

او

او العموم فهذا اربع نظمت
 الست منوات بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوات
 تشبيه مثنى وهو عبارة عن كيل يكال به السمن
 مبتدأ ثان سر فروع بالالف لانه مثنى وسورج الابتدا
 به مع كونه نكرة وصفه بالجار والمجرور المحذوف المقدر
 اي منه وبدرهم جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 عنه والجملة خبر عن الاول والرابط الخبرية منه
 المقدر الواقع صفة لمنوات والتقدير السمن منوات
 منه كايان بدرهم والباس التقوي له فليبار
 مبتدأ والتقوي مضاف اليه محذوف بكسر مقدرة
 على الانقاس من ظهورها التعذر وذا اسم اشارة
 مبتدأ ثان مبني على السكون في محذوف والدلالة من بعده
 والكاف حرف قطاب وخبر خبره والجملة خبر عن
 اللباس والرابط اسم الاشارة وقوله في قراءة من
 رفع اللباس وهو ابو عمرو وجملة من السبعة
 واما على قراءة من نصبه فله شاهد فيه وكذا اذا
 جعل اسم الاشارة بدل من اللباس في مواضع
 التخييم اي التخييم والتحويل كقول تعالى الخاقنة
 ما الخاقنة فالخاقنة مبتدأ وما لهم لتفهم مبتدأ ثان
 والحاقة خبره والجملة خبر عن الاول والمعنى الخاقنة
 شيء عظيم مهول ومثل ذلك فيما ذكر القارعة ما القارعة

والمزاد بذكر وما قبله يوم القيامة اي يوم القيامة
يوم عظيم وقد يستعمل في غيرها اي غير مواضع
التعظيم وهو التحقير كقول زيدا ما زيدا المعنى زيدا اي
شيء هو اي شيء حقير لا يعاب به فمادة لا بذكر تحقير
زيد وقال الجمهور لا يجوز هذا الا في الشعر فالتحليل
في هذا المثال في النثر كما هنا ليس بصحيح زيدا نعم
الرجل قال بعضهم اذا صح ذلك وكان الجوز لوقوع
جملة نعم الرجل خبرا عن زيد العموم الموجود في الرجل
الذي يدرك كل تحت زيدا مجاز ووقع جملة مات الناس
خبرا عن زيد في قولك زيد مات الناس لان في الناس
عموما يدخل تحت زيدا مع انه لا يصح فالاولي ان يجعل
الذي في الرجل للعهد لا للجنس ولا لك ستراق ويكون
الرابط جعل الاسم في الرجل للعهد اي الرجل العمود
وهو زيد المتقدم ويكون الرابط ح اما إعادة المبتدأ
بلفظه كما في امثال قبله او بمعناه كما هنا ورد ذلك بان
ما وردت ليس فيه مناسبة ولا التثام بينه وبين
المبتدأ وهو زيد بخلاف ما هنا ففيه شدة التثام
ومناسبة بينه وبين المبتدأ كما لا يخفى على المتأمل
صاحب الذوق السليم فثبت ان الرابط العموم
ويجوز ما ذكر اكتفى بها اي بحملتها عن الرابط
الذي يرتبط به وكذا قول لا اله الا الله في قولك

مبتدأ

مبتدأ مفعول بفتح مبتدأ علي ما قبله يا المتكلم ويا
المتكلم مضاف اليه في محل جر ولا يافية للجنس تعمل عمل
ان تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء هي مبنية على
الفتح في محل نصب وهذا اذ لم يبق قولهم ان الله اسمها
لما فيه من الادب وعدم جعل ما هو موضوع
للمعبود بغيره والخبر محذوف تقديره موجود او يمكن
والجملة في محل رفع خبر عن قولك بمعنى مقولي
والعنى مقولي لا اله موجود الا الله والاداة هي
ملغاة لا عمل لها واسم بالرفع بدل من الضمير المستتر
في الخبر ولا شك ان لفظ الجلالة هي عين نقول
فلا لم يجز الرابط يرتبط بالمبتدأ لا ستغنا عنه
لكون الجملة عين المبتدأ والمفرد الجامد هو المفرد
من حيث هو لا بقيد كونه جامدا ولا استقامته
والجامد مبتدأ ثان وفارغ خبره والجملة خبر المبتدأ
الاول والرابط بينهما خبر محذوف تقديره منه وان
حرف شرط فان لم يستقم فعل مضارع فعل
الشرط مجزوم وعلمته جزمه تكون مقدر على
اخر منع من ظهوره الفتح العارض لاجل الادغام
لان اصل يستقيم يستقيم بقا في فادغمت الاولى
في الثانية ثم حركت بالفتح وهو مبنية للمفعول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو عايد علي

التعداد فان تعدد الخبر المشتق نحو قوله زيد ضارب
 اكل شارب وهكذا وجعلت كلا خبرا على حدة كانت
 في كل خبر او الاكتفى بغير الاخير منها وقوله مستكن
 اي مستتر فيه وجوبا لا يبرز الا لعارض كحضر نحو
 قد ذكر زيد ما ضارب الا هو وكان سبويه مستتر
 خبرا لا يجوز ابرازة ولو لغير عارض واذا ابرز جاز
 ان يكون فاعله وان يكون الفاعل هو المستتر
 وهذا السارر موكده لا يمينه كما سيأتي ذكره لكنه
 عند شرح قول الله وبرزنه مطلقا ان تقدم
 الكلام في الخبر اي على الخبر فغير بمعنى على
 فذكر الله ان اي الخبر الفرد الجاهل يكون قارعا
 اي خاليا من الخبر المستتر فيه نحو زيد اي
 وذهب النكس الى اني وهو من الكوفيين وكذا
 ما بعده وقوله اي انه اي المفرد الجاهل يحمل الخبر
 سواء اول المشتق كما سيأتي او لا فمفرد خبر المفرد
 يحمل الخبر مطلقا سواء كان جامدا موقولا بمشتق
 او بغير مؤدبه او مشتقا زيد اخوك هو وكذا
 الزيد ان اخواكها وهكذا واما البصريون
 لمكان الاولى لا نقيم هذه العبارة على التي قبلها
 وذكر بعد ها وايضا ظاهرا عبارة ان المؤول
 بالمشتق مما وقع الخلل فيه مع انه ليس كذلك

بل

بل هو ما اتفق على كونه متحمله للغير وانما الخلاف
 الذي وقع في الجاهل الغير المؤول بالمشتق فقالت
 البصريون لا ضمير فيه وقالت الكوفيون فيه ضمير
 كالمشتق والجاهل المؤول بالمشتق اما ان
 يكون الجاهل متضمنا الى مستلزا للمعنى المشتق
 وقوله فان تضمن معناه اي يستلزم المفرد الجاهل
 معنى المشتق اي سماع اعلم ان سماع
 مشتق من الجماعة وهي ملكة تحمل صاحبها
 على اقتحام اي ارتكاب المهالك في المعارك قال
 بعضهم وهي خاصة بالعاقل وما غير العاقل
 يقال لا جرأة لاجتماع والصحيح ان كل من الشجاعة
 والجرأة تطلق على العاقل وعلى غيره والجرأة بفتح
 الجيم ومنها لحن قال بعضهم
 وجرأة جرأة جرأة كجرعة كراهة طواعية
 وجرأة جرأة بالضم لحن كما قد قال اهل العلم
 كما مر اي في قوله زيد اخوك وقوله وان كان
 مستقما مقابل لقوله اما ان يكون الجاهل متضمنا
 وهذا الحكم اي وهو محل الخبر المشتق للغير
 انما هو الخبر المشتق الجاهل مجرى الفعل اي في
 الحركات والسكنات والفعل والمراد بالفعل في
 كل ما خصصه الفعل المضارع وقوله كما سيم الفاعل

كضارب واهم المفعول كضروب والصفة المشبهة كزيد
 حسن وافعل التفضيل كزيد احسن من عمرو فتني
 هن الامثلة كلها ضمير مستتر جازيا لها مجرى المفعول
 فيما ذكر فاما ما ليس جازيا له هذا شروع فيما
 هو مشتق الاشتقاق العام بعد ذكر لما هو مشتق
 الاشتقاق الخاص وانما يتحمل الضمير له هذا
 تقييد لكلام المتن كانه قال الخبر المشتق لا يكون
 متحمل للضمير الا بشرطين ان يكون جازيا مجرى
 المفعول وان لا يرفع الظاهر او الالحاق غير متحمل
 له وفي بعض النسخ قبل قوله وهذا الحكم ان فيما تقدم
 هذا اذا لم يرفع الظاهر او ضمير متفصله فعلى هذه
 النسخة جعله محترزا لذكر اولي من جعله تقييدا
 لكلامه ويقول فان رفع الظاهر لم يتحمل له
 وبرزنه مطلقا انما يبرزن فعل امر مبني على سكون
 مقدر منع من ظهوره الفتح العارض لنون التوكيد
 الخفيفة وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والها
 مفعول مبني على الضم في محل نصب ومطلقا حال من
 الها في ابرزنه منصوب بالفتحة الظاهرة وحيث ظرف
 مكان مبني على الضم في محل نصب وتلك فعل ماض
 مبني على فتحة مقدر على الالف منع من ظهوره التقدير
 وفاعله مستتر جواز تقديره هو يعود على الخبر والجملة

في محل جازيا بضافة حيث اليها وما لم يوصل مبني
 على الكون في محل نصب مفعول تلك وليس قبله
 ما ضيا ومعنى الهمزة مرفوع بضمه مقدر على الالف
 المحذوفة للتثنية الساكنين منع من ظهورها التقدير
 والها مضاف اليه في محل جر وله جازي ومجرور متعلق
 بحصوله ومحصلة خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة
 والجملة من ليس والها وخبرها صلة ما لا محل لها
 من الاعراب وتقدير البيت وبرزن الضمير المستتر
 في الخبر مطلقا حيث تلك الخبر مبتدأ ليس معنى
 ذلك الخبر محصله لتلك المبتدأ وحاصل المعنى
 ان الخبر المشتق المتحمل للضمير اذا وقع خبرا عن مبتدأ
 ولحان معنى ذلك الخبر غير متحمل وواقع لذلك
 المبتدأ الذي وقع خبرا عنه بل لمبتدأ اخر غيره وجب
 ابراز ضميره المستتر فيه مطلقا سواء من اللبس
 ام لم يوضح ذلك نحو قوله كزيد هذا ضاربها فزيد
 مبتدأ اول وهذا مبتدأ ثان وضارب خبر المبتدأ
 الثاني فضارب هذا وقع خبرا عن مبتدأ وهو هذا
 ومعناه وهو الضاربية غير متصلة لزيد بل لزيد
 لان من المعلوم ان الذي يقع منه الضرب للمرأة
 الرجل لا هي للرجل فالضاربية صفة له والمضروبة
 صفة لها فيكون هذا الخبر جازيا ووقع لغير من هو

لانه لو كان واقعا لمن هو له وقع خبر اعت زيدا لا عن
 هند فيجب فيه مع ابرار الضمير بان يقال زيدا هند
 ضاربها هو وهذا المثال مما امن فيه اللبس واما
 مثال ما لم يؤمن فيه اللبس فهو زيدا عمرو وضاربه
 فزيد مبتدا وعمرو مبتدا وضارب خبر عن عمرو ويجب
 ابرار الضمير لدفع اللبس لانه لا يعلم الضارب منهما
 من المضموم الا به هذا المضموم المتن واما منطوقه
 فياتي في قوله فان جرى على غير من هو له اذا
 جرى لانه هو وخوفا كما في المتن نحو الزيدان
 قايان هما او هم في الجمع نحو الزيدون قايون هم
 او هند قايمة هي او الهندان قايان هما او الهندات
 قايات هند ونحو ذلك فقد جوز سيبويه
 ان هذا هو الذي وقعت الاشارة اليه فيما تقدم
 عند قولهم فهو ذرا صغير مستكن اي وجوبا
 عند غير سيبويه وجوز ان هذه بدليل ما ذكره هنا
 فان جرى على غير من هو له هذا منطوق
 المتن وما تقدم قبل من قوله سوا امن
 اللبس ام لم يؤمن وهذا يعني قول المتن مطلقا
 في الموضوعين اي فيما امن فيه اللبس وفيما
 لم يؤمن فيه وقوله عند البصريين واما الكوفيون
 فيقولون ان امن اللبس جاز الا برار وعنده

لولا الضمير

وان لم

وان لم يؤمن اللبس وجب الا برار واختار
 الم في هذا الكتاب لراي وهو وجوب الا برار
 مطلقا امن اللبس ام لم يؤمن واختار في
 غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين اي فقال
 ان امن اللبس جاز الا برار وعنده وان لم يؤمن
 وجب الا برار واعلم ان الله في الكافية ذكر بيتا اخر
 غير هذا البيت الذي ذكره هنا وهو اصح مما
 ذكره هنا في المقصود فقال
 وان تلي غير الذي تعلقا به فابرار الضمير مطلقا
 ثم بعد ان ذكر هذا البيت تحت مذهب الكوفيين فقال
 في المذهب الكوفي شرط ذلك ان لا يؤمن اللبس ورايهم حسن
 وقد ورد السماع بمذهبهم اي الكوفيين
 ثم ذكر اي مما ورد السماع به في مذهبهم قول
 الشاعر قومي ذري الحمد ان فقومي مبتدا مرفوع
 بضمه مقدّم على ما قبله المتكلم منع من ظهورها
 اشغال الحمد بركة المناسبة ليالكلم المتكلم ويار
 المتكلم مضاف اليه في محل جر وذي مبتدات
 مرفوع بضمه مقدّم على الالف الحمد وفة للتقا
 الساكنين منع من ظهورها التعذر والحمد مضاف
 اليه ويا قوما جمع بان خبر عنه مرفوع وعلامة
 رفعه الواو لانه جمع مذكر سالم والجملة خبر عن البيت

الاول والابطح محذوف لام اللبس وقد للتحقيق
 وعلم فعل ماض واثنا عشرة التانيث ويكنه
 جار ومجرور متعلقا بعد نان وخطان الواقعان
 فاعله فعلت والمعنى ان قومي وعيرتي هم
 الذي بنوا واسسوا واظهروا الفضل والكشف
 والكرم لا غيرهم وعدنان وخطان يهدون بذكر
 ويعلمون بكنهه وحقيقته اي فليست كاذبا
 فيه ولا مدعيه دعوى باطلا بل عن حقيقة
 واتشاهد من ذكرانه حق الضم المستر القايه
 على السبق لامن اللبس فقيه دليل على مذهب
 الكوفيين القائلين بجواز الحذف وعدمه عند امن
 اللبس واصل بانوها بانوها لتثقلت الضمة
 على الياء فحذفت فالتساكنان حذفت الياء
 للتساكنين ثم حذفت النون كناسه الواو
 فهو كفا نون في التصريف فصار بانوها وهو
 مأخوذ من التثنية لا النون وهو الفضل كما قال
 بعضهم لانه يلزم عليه ان يكون فعلا ماضيا والواو
 فاعله ولا شاهد فيه فلو قال لهم فاعله لكانت
 الاصل بانوها جمع بآئين لا بانوها فالاولى ما ذكر
 او لا وقال البصريون ممول محذوف يفسر المذكور
 اي قومي بانون ذري المجد بانوها واح لا شاهد

للكوفيين

للكوبيين فيه وقول ان بعد فحذف الضمة لا يظهر
 الا لو كان الضمة متصلا وهنا ليس متصلا بل
 متصلا لانه مستتر والمستتر متصل لا منفصل والا
 لكان الاصل بانوهاهم لا بانوها با فزاد الصفة لان
 اللفظة النحوية تجرد الفعل من علامته التثنية
 والجمع ومثله الوصف نعم يجوز ذكره على اللفظة غير
 النحوية وهي لفة اكلوني البراغيت واختيرا
 بظرف انما خبر فعل ماض مبني على الفتح والواو
 فاعله والضمة عايد على النجاة وبظرف جار
 ومجرور متعلق باخبر واو حرف عطف وحرف
 مضاف على بظرف وجر مضاف اليه مجرور وعلامة
 جزم كسرة مقدرة على اخر منع من ظهوره التحال
 المحل بالكون العارض لاحد الروي وثاوين
 حال من فاعله اخبروا منصوب وعلامة نصبه
 الياء لانه جمع مذكر سالم ومعنى مفعول لقوله
 ثاوين لانه لهم فاعله يعمل عمل الفعل منصوب
 وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من
 ظهورها التقدير وكاين مضاف اليه مجرور بالكسرة
 الظاهرة واو حرف عطف والتثنية مبني على الكون
 في محل جزم قصد لفظه والمعنى ان النجاة اخبروا
 بظرف مكان تام عن جهة وعن معنى وبظرف

زمان عن معنى وعن جثة ان افاد كما سيأتي والمراد
 بالنظر ان التام ما كان مفيداً وهو الذي ينفهم معناه
 بمجرد اللفظ به اخذ من قول المتن فيما تقدم
 والخبر الجار والمترى العائدة ومن قول فيما سيأتي وان
 يفيد فاخبر فشرط الخبر ان يكون مفيداً بخلاف
 غير التام لعدم افادته وهو الذي لا يفهم معناه
 بمجرد الالتفات به ومثل ذلك يقال في الجار والمجرور
 حرف جار في المثال التام المفيد من ان يدعك او
 في الدار ومثال غير التام فيما ايضا يريد ان يوم او
 بك وقول لو حرف جر او رد بعضهم على انه ان
 حرف الجر لا يصح جعله مناركني الاستدلال لا يخبر به
 ولا منه ويجاب بان في كلامه حذوقاً اي مع
 مجرى فهو من اطلاق اسم البعض وهو حرف الجر
 على الكل وهو الجار والمجرور والمراد بحرف الجر نفس
 المجرور فاطلف حرف الجر واراد به المجرور مجازاً امرسلاً
 عن قته المجاورة فسماه بلمح مجاوره وقول ناوين
 ان مقدرين معنى كايين ان قلت المقدر لفظ
 كايين لا معناه قلت المراد ناوين لفظ كايين او
 ما في معناه او لفظ لمترو ما في معناه لا خصوص
 لفظها والذي في معنى الاول ثابت حاصل وفي
 معنى الثاني حصل ثبت وهكذا او يقال ان قوله

معنى

معنى مقم اي زائد لان المقدر الفاظ لا معان ولا يجمع
 ان تجعل الاضافة فيها للبيان لما يلزم عليه من
 كون المعنى يصير عين اللفظ وهو باطل واعلم
 ان اراجح في باب التبدل والخبر تفيد متعلق الظرف
 والجار والمجرور التام غير ان كايين او مستقر وان
 تقديره فعلة فله في اراجح واما متعلقها في معلة
 الموصول فله بد من كونه فعلة لان صلة الموصول
 لا تكون الا جملة فتقول جا الذي عندك او في الدار
 التقدير لتقرأ ويستقر ولا يصح تقديره مفرداً كما علمت
 واعلم ان هذا المتعلق وهو كايين من كان
 التامة بمعنى وجد فتكفي بالرفع ولا تحتاج
 نحو لا من كان انما قصة اتق تحتاج خبراً لانه لو
 كان من اللزم التسلسل من حيث ان الظرف والجار
 والمجرور يكون كل متعلقاً يكون منصوب يقع خبراً لها
 وهذا الكون المتعلق بما ذكر الذي وقع خبراً لها يحتاج
 لظرف و جار ومجرور اخر يتعلق كل منهما يكون اخر
 منصوب يقع خبراً له وهكذا الى ما لا نهاية واعلم
 ان الظرف والجار والمجرور على قسمين لغوي ومستقر
 فاللغوي ما صرح به املة والمستقر ما لم يصرح به املة
 وقيل اللغوي ما كان متعلقه خاصاً واجب حذفه او لا
 والمستقر ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف من قوله

تعالى فصل (ربك) واخر لفولا نه مصرح بعامله
 ونحو يوم الجمعة صحت فيه مستقر لان عامله غير
 مصرح به وهذا على الاول وهو المشهور والاسهل
 واما على الثاني فيكون يوم الجمعة صحت فيه لفولا
 لان متعلقه خاص بالصوم وهو واجب الحذف
 ومثال ما هو خاص وليس واجب الحذف زيد راكب
 على الفرس واما المستقر الذي متعلقه عام واجب
 الحذف فتحو قولا زيد عندك اوني الدار وتسميته
 باللفو والمستقر تسمية اصطلاحية لا يلزم منها
 ما قيل من ان اللفو هو الذي لا حيز فيه والمستقر
 ما فيه حيز وقد نظم بعضهم الضابط المتقدم في
 اللفو والمستقر بقولهم
 الطرف لفوان يكن مخصوصا بعامل القدراني مخصوصا
 ومستقر ان يكن قد عمما واحذف لهذا دون ذكره
 انه يكون ظرفا وجارا ويجوز ان اعلم انه
 وقع خلاف في الخبر قيل هو نفس الجار والمجرور والطرف
 وقيل مجموعهما وقيل متعلقهما هو الخبر نزل قال
 بالاول نظر للصورة اي صورة الجار والمجرور والطرف
 ولم ينظر الى لفظها ولم ينظر لغيرها من المتعلق
 ومن قال بالثاني نظر للمعنى وهو ان الخبر لا يخبر
 الا مع كونه مل حظا للطرف والجار والمجرور مع المتعلق

لا باحدهما

٩٣

لا باحدهما فقط دون الاخر وتسميته له خبرا مجاز من
 تسمية الخبر بيلم الكل ومن قال بالثالث فظرو
 له صلا وهو ان المتعلق المحذوف هو الاصل في العمل
 اي العمل في الجار والمجرور والطرف وقال بعضهم
 الخلف بين الشكثة لفظي لان كل نظرا التي لو
 نظرا اليه الاخر لوافقه لان من قال بالاول مقتبرا
 كونه معمولا لعامل محذوف ومن قال بالثالث يقتبر
 انه مقيد بالطرف والجار والمجرور مع ان الشكثة
 اتفقوا على ان المتعلق محذوف فمفسر وهو واجب
 الحذف واجاز قوم منهم المذهب ان فعل هذا
 القول تكون بالمجاز يعني ان تقدير المتعلق انما هو
 فعل لا ارجحية لاحدهما على الاخر فتكون اوفي كلام
 المهملين لا للتقويم الخلف اه ولذا قال ابن
 هشام لا يترجم عندي تقرير واحد منهما على الاخر
 بل هما على حد سواء اياه من قبيل الخبر بالمفرد
 اي خاصة فله يجوز تقدير المتعلق عنده جملة بل
 يكون متعلقا بمحذوف واجب الحذف وهو لم فاعل
 لا غير وقد نسب ابي القول بانه من قبيل
 الخبر بالمفرد وقيل انهما اي الطرف والجار والمجرور
 من قبيل الجملة اي خاصة فله يجوز تقدير المتعلق
 على هذا مفردا بل جملة لا غير وقولهم نسب هذا الى

اي القول بانه من قبيل الاخبار بالجملة وقوله والي
 سيبويه ايضا اي لا نسب له القول بانه من قبيل
 الخبر بالمفرد الموافق فيه للاختلاف قوله وفعله
 وقيل يجوز ان يجعلوا هذه الاشارة الى قول ثالث وهو
 القول بالتحجير الذي دل عليه كلامهم وقد تقدم في
 قوله وقد اجاز قوم منهم انهم لم يذكروا حاجة لذكر
 ثانيا هنا الا ان يقال اعاده ثانيا لا اجل قوله بعد
 هذا ظاهرا قولهم انهم لم يذكروا ظاهر ولم يجعل صريح
 كلامه لان اوله في كلامه محتمل ان يكون للتوبيخ
 الخلف ويكون بالنسبة لقوله ثانيا جازيا على القول
 بانه من قبيل الخبر بالمفرد وبالنسبة لاستقرار جازيا
 على القول بانه من قبيل الخبر بالجملة ومحتمل ان
 تكون للتحجير فلما كانت محتملة لهذا وهذا عبر بنظام
 ولم يعبر بصريح وذهب ابو بكر الى مقابل ما
 تقدم وهو ضعيف وليسامت قبيل ان ابي
 فهو وسطا في بينهما ابو علي الفارسي في
 السيرانيات لم يكتف بالفتح واملا له في غير اقل
 الجمل السوي نفعا انه به اطلعت عليه وقت
 فيه فلم اجد هذا القول والحق خلاف
 هذا المذهب وانه اي المذكور من الظروف والجار والمجرور
 متعلق بمحذوف واجب الكذب وهذا المحذوف هو

الخبر

الخبر على الصحيح وقيل هما معا وقيل الظروف والجار
 والمجرور وحده هو الخبر لا تقدم توضيحه ولا يرد
 على قوله متعلق بمحذوف واجب الكذب قوله تعالى
 فلما رآه مستقرا عنده حيث صرح بمتعلق الظروف
 فيه لان متعلقا الظروف فيه وهو الاستقرار خاص
 لان معناه عدم التحرك لا مطلق حصول فهو يكون
 خاص بخلاف ما تحت فيه فكون عام لا يتقيد
 بحالة دون اخرى وهو الذي يجب حذفه دون
 الخاص لا تقدم والمعنى فلما رآه سليمان العرش
 غير متحرك عنده قال هذا الآية وقد صرح
 به اي بمتعلق الظروف العام الذي يجب حذفه
 شذوذا اقول اي انما ذكر العزلة فلكل جار
 ومجرور خبر مقدم والعرف مبتدأ مؤخر وان حرف شرط
 جازم وسواء كان فاعل بفعل محذوف يفسر المذكر
 والتقدير ان عزمو لا كعزوا الجملة في محل جزم فعل
 الشرط وجوابه محذوف دل عليه ما قبله وان
 حرف شرط جازم ومن فعل الشرط مجزوم
 بان يكون ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد
 على المولى والجملة في محل جزم فعل الشرط وجوابه
 محذوف دل عليه ما بصرع والفاء لتفريع او رابطة
 للمجواب وانت مبتدأ ولي ظرف بمعنى عند وكاين

اخر البيت هو الخبر لانه متعلق بالظرف موخر عنه
 لظهوره في السور وبجوهة بعم ابا مضاف اليه وهي
 بمعنى الوسط والهون بغير اليا الذل وهو مضاف اليه
 والتقدير العزيز كما بين لك ان عز مولاك عز فلك العز
 وان بهن مولاك فانت بها وكاينا وقايم في وسط
 الذل والمراد بالمولى في مكانه انما صرحت في
 والخليفة لا المولى بمعنى اسمه عز وجل كما قد يترجم
 والثابت من ذلك انه صرح بتعلق الظرف العام
 الواجب الحرف شذوذا ولا يجب حذف عامل
 الظرف من هذا المظهر منه رضى الله عنه وهو
 ذكر الشيء في غير محله مناسبة ولا يرد على ذلك ما تقدم
 في الآية من التصريح به لما علمت من ان الوجوب
 خاص بالمتعلق العام لا الخاص يعني وما في الآية
 خاص لا عام فجاز ذكره والتصريح به كذا يجب
 حذفه من محله ذكر في الظرف والجار والمجرور الثاني
 اما غير الثاني فله بد من التصريح بتعلقه بالتوقف
 الفاعل على ذكره فحذفه غير واجب فوجب الحذف
 بقية بما اذا كان كل من الظرف والجار والمجرور تاما
 لا ناقصا لما علمت وقول صفة او حال لان قلت
 ما وجه كون متعلق الظرف بالنسبة للمثال الاول
 صفة وبالنسبة للثاني حال قلت لا رجلا في

المثال

امثال الاول نكر وزيد في الثاني معرفة والقاعدة
 ان الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوالا
 قوله لكن يجب في الصلة ان اى صلة الموصول
 غير ان اما صلة ال فصلة صريحة كما تقدم **قوله**
 فحكمها حكم الخبر اى من حيث التمييز بين اى يكون
 المذوف المقدر مفرد او جملة من تمييز بين اى يكون
 قوله ولا يكون لهم زمان خبر ان لانافية ويكون
 فعل مضارع من كان الناقصة ولم بالرفع لها
 وزمان مضاف اليه وخبر خبرها منصوب بالفتحة
 الظاهر وعن جثة جار ومجرور متعلق بخبر وان
 حرف شرط جازم ويفيد فعل الشرط مجزوم بالكون
 وفاعله مسترعايد على لم الزمان وقول فاجبرا
 الفاعل رابطة للجواب واخبرا فعل امر مبني على
 الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقية المتقلبة
 الفاعل فاعله مسترعايد بواجب تقديره انت والجملة
 في محله جازم جواب الشرط وقرن بالغا لانه جملة
 طلبية اه وحاصل معنى ذلك ان لم الزمان
 لا يصح وقوعه خبرا عن الجثة الا اذا كان مفيدا
 والافادة بمقصود في امور كذلك احدها وصفه او
 اضافته والثاني بتقدير مضاف وانما ان تكون
 الجثة مشبهة للمعنى فمثال الاول عن في شهر كذا يوم طيب

في شهر كذا ومثال الثاني اليوم خمري شرب خمر ومثال
 الثالث الليلة الهلاد اي الهلاك كايث الدليلة ومثل
 ذلك الرطب شمري ربيع فان الهلاك والرطب اسب
 كل منها المعنى من حيث التجدد والحدوث بخلاف
 ما اذا لم يكن الاخبار به عن الجنة مفيدا لخو زيد
 اليوم او يوم الجمعة فانه لا يصح كالاخبار به عن
 المعنى نحو القتال زمانا او حيننا واما ظروف المكان
 فيصح الاخبار به عن الجنة لا يصح الاخبار به عن
 المعنى وظاهر كلامه ان شرط الفائدة خاص بلم
 الزمان اذا وقع خبرا عن الجنة دون ما اذا كان
 واقعا خبرا عن المعنى ودون ما اذا كان لمكان
 واقعا خبرا عنها وليس كذلك بل لابد من الفائدة
 في جميع فقولك القتال مكانا او حيننا وزيد اليوم
 او يوم الجمعة لا يصح الاخبار به هذه الامثلة كلها
 باسم الزمان ولا المكان عن المعنى وعن الجنة
 لعدم الفائدة واعلم ان لم الزمان اذا وقع
 خبرا عن المعنى وكان المعنى مستوفاه كله او
 تقاربا لاستفاقة وكان لم الزمان تكملة رفع نحو
 الصوم يومه والسير شهر فالصوم مستوفى جميع
 اليوم والسير تقارب لاستفاقة للشهر اذا كانت
 واقعا في اكثر ويموز جرح بني ونصبه نحو الصوم

في يوم او يوما فان لم يكن فكم بان كان معرفة
 نصب نحو الصوم يوم الجمعة ومثله ما اذا كان
 تكملة ولم يستوفى المعنى ولا قارب استفاقة بان لم
 يكن واقعا في اكثر فانه يكون منصوبا ويصح جرح
 في نحو الخروج يوما او في يوم ولا شك ان الخروج
 لا يقع في جميع اليوم ولا اكثر بل في جز منه ولا يرد
 على ذلك قوله تعالى الحج شهر معلومات حيث رفع
 الشهر الذي هو ظروف زمان مع انه تكملة ولم يستوفى
 المعنى لان من المعلوم ان افعال الحج تقع في زمن
 قليل منها لا في جميعه ولا في اكثرها لانه المنظور له
 في هذه الآية الخطاب المتوجه من الله سبحانه
 وتعالى للمكلف بالافعال ولا شك ان الخطاب
 مستمر ودايم من اول الشهر الى اخرها فلما كانت
 المنظور له ذلك جاز رفعه لاستفراق الخطاب بجميعها
 فكانت الافعال مستفوقةا تقديرا ومع الاخبار
 ما شهر الذي هو جمع عن المفرد الذي هو الحج لانه
 على معنى في اي كاي في الشهر اقطاب الخبر
 المستداح لتقديره مفردا واما لم المكان اذا وقع
 خبرا عن الجنة فان كان غير متصرفا نحو زيد عندك
 استغ رفعة وان كان متصرفا وهو تكملة نحو زيد ذو
 مكان وجب رفعه اما اذا كان متصرفا وهو معرفة نحو

زيد خلفك وجب نصبه عن جهة اعترف بان الجثة
 جسم يمثل القامة اي الجسم حال قيامه قاعدا لان
 القامة الجسم قائما فالاولي ان يقول لا يجبر بكلمة الزمان
 عن الاجسام واجيب بان الذات والجوهر والعين
 والجثة الفاظ متقاربة معناها واحد لا تتغير بحالة
 دون حالة وهي ما قابل المعنى ظروف المكان
 ان هذا مفهوم كلام الله قدمه على المنطوق وهو
 قول بعد واما ظروف الزمان ان لا يقع خبرا
 عن الجثة هذا معطوف على قوله واما ظروف الزمان
 فيقع ان الاشارة افاد وقد علمت فيما تقدم ان
 الغاية بخصر في امور تلك لا حاجة لاعادتها
 هنا كقولهم الليلة الهلاك انما الليلة لهم زمان
 منصوب على الظرفية وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم
 والهلاك مبتدأ مؤخر والربط مبتدأ وسري متعلق
 بمحذوف خبر وهو لهم زمان منصوب على الظرفية
 وعلمة نصبه اليها لانه مثنى وربيع مضاف اليه
 وانقير الهلاك كاي ليلة والسوط كاي في سري
 ربيع وهذه امثالات لما افاد ووجه الافادة فيهما ان
 الهلاك والربط كل منهما اسبه المعنى من حيث
 التجرد والحدوث فكما ان المعنى يتجدد ويحدث كذلك
 هذين وقوله فان لم يقد هذا محترز قوله فيما تقدم الا اذا

افاد

افاد واي هذا في التفصيل المذكور من الافادة
 وعدمها ذهب قوم الى قوله وذهب غير هؤلاء الى
 القوم الذين منهم الله وهم الجمهور الى المنع مطلقا
 اي الى منع وقوعه خبرا عن الجثة مطلقا افاد ان لم
 يقد وهذا ضعيف والعمد ما قبله وقوله فان جاز
 شي من ذلك ان ورد كالامثلة المتقدمة اول ابي
 بتقدير مضاف ظاهر سوا شبه المعنى اولا والحق
 ان لا تاويل والاخبار فيها صحيح لانها اشبهت المعنى
 لا تقدم من حيث تجدها واحد وفيها في وقت دون
 وقت التقدير طلوع الهلال ان لا حاجة لهذا
 التقدير الذي قدرة الجمهور في هذا ما فهم ما علمت
 الى جواز ذلك اي الاخبار بيلم الزمان عن
 الجثة عند الافادة من غير تاويل بما ذكره
 في يوم طيب هذا مثال لما اذا وصف ان تحت مبتدأ
 وفي يوم جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبر وطيب مفعلة
 ونعت ليوم مجرور بالكسرة الظاهرة وقوله بعد او
 في شهر كذا مثال لما اذا كان مضافا لان شهر مضاف
 ولهم الاشارة مضاف اليه في محل جر وهو معطوف
 على قوله في يوم طيب اي ونعت كايون في شهر كذا اي
 ربيع مثله وقوله والي هذا اي الجواز من غير شذوذ
 بشرط الافادة اشار الى الله بقوله وان يفداي لهم

الزمان حال وقوعه خبرا عن الجثة بانه كان مضافا
 او موصوفا او بسبب تقدير مضافا محذوف او كانت
 الجثة الواقع خبرا عن مسببة للمعنى من حيث التجرد
 والحديث لا تقدم فاخبرا اي يكون الاخبار به عن
 جميع تلك فائدة الحاصلة به في الشروط لصحة وقوعه
 خبرا عن وقوعه فان لم يفد اي بان لم يوجد فيه
 واحد من الشروط الثلاثة المذكورة امتنع اي الاخبار
 به عما ذكر لعدم افادته كاي المثال الذي ذكره ومتلبيه
 لانه لا افادة فيه ولا معنى له يفهم منه مقينا ولا
 يجوز الابدان لانها مبنية ويجوز فعل مضارع مرفوع
 بالصفة الظاهرة والابتداء فاعل مرفوع بصفة مقدرة
 على الالف منع من ظهورها التعذر وبالنكرة جاز
 ومجورر متعلق به يجوز وهو مجورر بكسرة مقدرة
 منع من ظهورها كون الروي وما مصدرية ظرفية
 مفعولة بجهة مبنية على الكون في محل نصب ولما
 حرف نفي وجزم وقلب وتقدم فعل مضارع مجزوم
 بلم وعلة منه جرته الكون وفاعله مستتر جواز
 تقديره هو يعود على النكرة وكسند الكاف جارة لقول
 محذوف خبر مبتدأ محذوف وعند ظرف متعلق بمحذوف
 خبر مقدم وزيد بالجر مضاف اليه مجورر بالكسرة الظاهرة
 ونزع مبتدأ مؤخر مرفوع بصفة مقدرة منع من

ظهورها

ظهورها كون الروي وهو حرف استفهام وفي مبتدأ
 مرفوع بصفة مقدرة على الالف المحذوفة للتقاسم الساكن
 منع من ظهورها التعذر لان اصله فتى تحركت الياء
 وانفتح ما قبلها تلبت الفافات تقاسمات الالف
 والتسوية محذوفة الالف وفيكم جاز ومجورر متعلق
 بمحذوف خبر وقوله فما دخل لنا ما نأمنه واخل مبتدأ
 مرفوع بالصفة الظاهرة ولنا جاز ومجورر متعلق
 بمحذوف خبر ورجل مبتدأ مرفوع بالصفة الظاهرة
 ومن الكرام جاز ومجورر متعلق بمحذوف صفة لرجل
 وعندنا ظرف متعلق بمحذوف خبر ورغبة مبتدأ وفي
 الخير جاز ومجورر في محل نصب لا وخير خبر وعمل
 مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة منع من ظهورها كون
 الروي وهو مضاف اليه مجورر بالكسرة الظاهرة
 ويرين فعل مضارع مرفوع بالصفة الظاهرة
 وفاعله مستتر جواز تقديره هو يعود على عمل
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ واليقيس اللام لام
 الامر ويقيس فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلة منه
 جرته الكون وهو مبني للمفعول وما لهم موصول
 مبني على الكون في محل رفع نائب فاعله ولم حرف
 نفي وجزم وقلب ويقيس فعل مضارع مجزوم بلام
 وعلة منه جرته الكون وهو مبني للمفعول ونائب

فاعلم صير مستتر فيه جواز اقتديره فهو عام به على ما
والجملة صلة ما لا يحملها من الاعراب والمعنى ان
الابتداء بالفتوة لا يجوز مدة عدم افادتها فان افادت
جاء الابتداء بها وافادتها تكون باحد امور ذكر المع
من تلك الامور ستة احدها تقدم الظروف ومثله الجار
والمحور وعليها وذكر كقولك عند زيد نمرع او في الدار
رجل وهكذا كل تلك تقدمها ظروف او جوار ومجور
الثاني تقدم حرف الاستفهام عليها واسأله بقوله
هل نتي كاي فيكم ان شئت تقدم حرف النفي عليها
واسأله بقوله فاعلم كاي لنا الرابع ان توصف
واسأله بقوله ورجل كاي من الكرام كاي عندنا
الخامس ان تكون مصدرا عاملة النصب في الجار
والمحور الواقع بعدها واسأله بقوله ورغبة كاي في
في الخير السادس ان تكون عاملة فيما بعدها الجار
باضافتها اليه واسأله كقولك وعمل برزين احد
واحد لم ان الافادة بمعنى التخصيص لان افراد
النكرة كثيرة لا تنحصر فاذا خصت بواحد من هذه
الامور المذكورة قلت افرادها فافقت بالمعنى حيث
والتخصيص بالنسبة للمثال الاول الحكم على زيد
بان عنده نمرع وبالنسبة لما بعده الاستفهام لان
الشيء المستفهم عنه لا بد وان يكون خاصا وهكذا اقول

نمرة

نمرة المراد بها كسا غليظ مخطط ومبني نمرع لانها ليست
جلد النمر من حيث خطوطها ونقشها وتجمع على نمار
لا على نمر كما في الصباح وقوله نتي المراد به الشجاع
الكرم لان الفتوة هي الشجاعة والكرم او المراد به
الصغير حديث السن والخل بالكسر الصديق
اعدا صديقا كاي لنا قال الشاعر ، ، ،
اذ انت فتئت القلوب وجدتها ، ، ،
، ، ، قلوب اعاد في جسمها صادقا
وقوله ورجل من الكرام عندنا قيل المراد به الرجل
الذي وصفه بانه من الكرام عنده هو الثوري رضي
الله عنه وتفعنا به لانه كان حاضرا عنده خال نظمه
ابن البيت وهو تلميذه في علم العربية وكيفيه
شرفا ان هذا الامام العظيم تلميذه في هذا العلم
وقوله ورغبة في الخير اعلم ان رغبة نكرة وهي
مصدر ووصف الابتداء لتكونا فصصت بعلمها في
الجار والمحور بعدها النصب لان الرغبة عاملة للخير
والشر فلما علمت في الخير دون الشر خصصت به
وصارت غير عاملة في غيره من الشرفا رغبة في
الخير خير وفي الشر شر وقوله وعمل بر فعل مصدر
اضيف لبر لمحصل له التخصيص بذلك لان العمل يسمل
عمل البر وغيره فلما اضيف للبر دون غيره حصل له التخصيص

وجاز الابتداء وان لم تقده من الاضافة تعريفاً لان
 برتبة وضافة النكح للملك لا تقيد التعريف والبر
 لهم جامع لانواع الخير فعمل البر ميزان صاحب
 وعمل الشر يشينه وقوله وليقتس ما لم يقل قال
 بعضهم لا حاجة لهذا بعد اتيانه بكاف التثنية في
 قوله كعند ان لا يأتى ببقية الامثلة فلا يحتاج
 الى ان يقتبس ما لم يقل ويذكر هنا على ما قيل وذكر
 هنا ويحاطب من ذلك بان كاف التثنية في كلامه
 لا يدخل اشياء الانواع وقوله بعد وليقتسوا ان يدخل
 الانواع نفسها التي لم تذكر هنا وحاصل بيانه
 ذلك ان تقدم الجار والمجرور والظرف على النكح المستر
 له بقوله كعند زيد لا يقتضي الاستغناء عنها الشير
 بقوله وهل نرى ان يقال لكل واحد من هذين نوع
 كبقية المسوغات التي ذكرها نيطقت على كل منها نوع
 ولكل نوع من الستة تكرر له امثلة توضيحية فادخل
 بالكاف المذكورة وهي كاف التثنية الواقعة في قوله
 كعند زيد لا يفتقر الى امثلة التي لم تذكر هنا التوضيحية
 لتلك الانواع وادخل بقوله وليقتس ما لم يقل ببقية
 الانواع التي لم يذكرها هنا فتلخص بذلك ان كل
 منها له فائدة وتتمتع لا تحصل بعدم ذكره والاقتصار
 على الاثر وان الامر يحتاج لذكر كل منها ولا اشكال

احدها

احدها اي الامور الستة التي ذكرها من تلك الامور
 التي اتيها بعضهم الى نيف وثلاثين والى اكثر لا
 سيأتي وقوله ان يتقدم الخبر عليها اي النكح وهو ظرف
 لراي لان الظرف والجار والمجرور مجروران بالتلفظ بهما فيفيدان
 ان ما ياتي بعدهما متصف بالاستقرار لان الخبر وصف
 للمبتدأ في المعنى او يفيده ان ثبوت الحكم وهو الاستقرار
 له فاذا قلت عندنا او في الدار قبل ان ياتي بالمبتدأ
 وهو رجل مثلك الواقعات خبرا عنه فهم من ذلك
 مجروران بالتلفظ بهما ان ما ياتي بعدهما في الذكر متصف
 بالاستقرار او ثابت له بخلاف غيرهما اذا تقدم قبل
 يفهم منه ذلك مجروران بالتلفظ بشرط التقدم لهما فيه
 ثم لم توجد في غيرهما فلو تكرر كل منهما على النكح مرة
 وقيل رجل عندنا او في الدار ولم يتقدم لم يجز اعراب
 النكح وهي رجل مبتدأ وما بعده من الظرف والجار
 والمجرور خبر عنه لعدم المسوغ لله بتدريج نعم
 يجوز كونه مبتدأ وما بعده من الظرف والجار والمجرور
 منفلقا بمحذوف صفة ولا خبر له لعدم المسوغ لان
 احتياج النكح الى الوصف اشد من احتياج المبتدأ والخبر
 وخرجنا به الى من باب المبتدأ والخبر باب الصفة
 فان تقدم وهو غير ظرف او محترز قوله وهو
 ظرف او جار ومجرور وقوله لم يجز لراي جيل التقديم

خبر مقدم ما وما بعده مبتدأ مؤخر لعدم كون المتقدم
ظرفا او جارا او مجرورا لان فيه تخصيص واحد وهو
الحكم على الرجل بالقيام بخلاف الجار والمجرور والظرف
ففيهما تخصيص واحد في نفسه واخر بالحكم لغيره
اي بشيئ اخر كماله الرابع ان توصف اي
بوصف يخص لا في المثال الذي ذكره ومثله رجل
من العلماء او الزهاد عندي ونحو ذلك من الاوصاف
الخاصة دون ما اذا كان الوصف غير مخصوص كقولك
رجل من الناس عندي فليس مسوغا ان يكون
رجل مبتدأ وعندي خبر لان لفظ الناس عام لا يصلح
للتخصيص به بخلاف ما ذكره من الوصف المسوغ
لله مبتدأ بالتركيب ايضا حيوات ادمي عندنا بخلاف
انسان عندنا وان كان انسان هو معنى حيوات
الوصف بآدمي لان المعبر عنهم الوصف المختص
لان مظهر الفاعلية وان لم يظهر له فائدة بالفعل
فلا وصف حيوات بآدمي الذي هو مبتدأ ومظهر
للفاعلية عندهم جاز الا مبتدأ به دون انسان لعدم
وصفه بهذه الوصف وان كان عينه فالمدار عندهم
على ذكر الوصف المختص واعلم ان الوصف
اما مفعول به كانه المثال الذي ذكره او مقدم كاسيائي
في قولك سر عظيم اهترد اناب او شيء عظيم جابك

او

او معنوي كاسيائي في قولك رجيل عندنا لان التفسير
في معنى الوصف اي رجل حقير او خلق عن موصوف
كاسيائي في قولك مؤمن خير من كافر اي رجل مؤمن
خير من كافر فهذه الامور الثلاثة راجعة للوصف
الذي ذكره هنا الخامس ان تكون عاملة اي
فيما بعدها النصب لان رغبة مصدر والمصدر يعمل
فيما بعده النصب وهذا الشرط وما بعده من
قولك السادس ان تكون مضافة بحمل الفعل لان كل
منها عامل فيكون السوغي المقصود منها واحد وهو
الفعل فيرجع ان شيء واحد ايا نيف وثلثين
والنصف ما بين العقدين كالعشرين والعشرة فكل
عشر يقال له عقد والنيف الزيادة على العقد
لان يبلغ العقد الثاني فالمراد بالنيف هنا الزيادة
على الثلثين الى ان يبلغ اربعين وقولك او اكثر من
ذكر ابي النيف والثلثين كاربعة او اكثر التقديم
رجل عندي اي مخدوف الخبر لعلمه من السؤال المتقدم
ومخدوف ما يعلم جاز كاسيائي ان تكون عامة
اي فاعلهم فالعموم من جملة المسوغات فلهذا
قال بعضهم هذه المسوغات المذكورة جميعا ترجع
لأشياء العموم والخصوص لا غير عند التأمل
كقولك اي الشاعر فاقبلت زحفا لاي اقبلت في حال

كوني رافعا على الركبتين لمجوبي خوفا من ان يراني
 رقباهما اي المراقبين لها فلما حصل الاجتماع باخبت
 ودهست فتركت ثوبا من الثياب عندها كاضوا
 تلكه واخذت ثوبين مثوب لبت وثوب اجر
 اي لاجل اخفاء اثري عن القافة الذين يعرفونه
 عند رؤيتهم له ويستدلون بذلك اني كنت عندها
 وفي رواية بدل لبت لست لست ان تكون
 دعاء اي لاه في المثال الذي ذكره او عليهم كما في
 قوله تعالى ويد المطففين نحو ما احسن زيدا
 هذا المثال والذي قبله يرجعان لمعنى الفعل لان
 سلم بمعنى سلم ما احسن بمعنى اتعجب
 فالقصور من الماخ واحد نحو موت خير الحق
 اي رجل موثوق خير من رجل كافر فهو وصفه الوصف
 مخدوف وهذا ما بعد من الرابع عشر والخامس
 عشر داخل في قسم التكرار الوصفية كما تقدم التنبيه
 عليه من ان الوصف اما ملحوظ به او مقدرا ومغفول
 او خلف عن موصوف فيه فائدة معنى الوصف
 اضافة فائدة معنى البيان اي فائدة هي معنى
 الوصف شرأه از اي ما جعل ذا التاب وهو
 الكلب مصوتا اي رافعا صوته الاشرعظيم
 لانه الوصف اي الذي جعل موصوفا له بتدبيره

اعلم

اعلم من ان يكون ان سريانا من سري فعل ما قد
 ونا فاعل والواو والحاء ونجم مبتدأ وسوغ الابتداء
 به مع كونه تركة تقدم واو الحال عليه وقد التحق
 ونا فاعل ما قد ونا فاعل مستتر عايد على النجم
 والجملة خبر ومذ ظرف معمول لقوله اخفي تقدم
 عليه وبدا بمعنى ظهر فاعل ما قد ومحيك بمعنى وجهك
 فاعل به مرفوع بضمزة مقدرة على الالف مع قس
 ظهورها التعذر والكاف مضاف اليه واخفي فعل
 ما قد ونا فاعل والباء مضاف اليه وكل بالنصب
 مفعول وشارقا مضاف اليه والمعنى سريانا من
 السري وهو المشي ليلا في حال كونه الخبر مضمي
 فوقه ان بدا وظهر وجهك اخفي صورة كل نجم شارق
 مضمي فراد انك لم يدرك خطاب مجوسية ومدحها
 بما ذكر وقد علمت الشاهد من ذلك فيما تقدم
 السابع عشر من هذا والذين بعده وهما الثامن عشر
 والثامن عشر جمعا الاشعري في العطف وجعلها شيئا
 واحدا بشرط ان يصح الابتداء فيها باحد المصطفين
 لكن ينبغي التنبيه لكون المصطف وهو رجل قبل
 عطفه على ما قبله او عطف الموصوف عليه بالنسبة
 للمثال الثالث كان مستقلا ثم عطف به وجد هو
 والمصطف عليه هكذا من اول الامر والامر ان

او العطف عليه بالنسبة
لثالث ص ص

يكون قبل عطفة مبتدأ من غير مسوغ ان تكون
مبته ان قلت المانع من صحة الابتداء انكره اباها
فكيف تجعل مسوغا لك بتدبيرها قلت المراد
قصدا بها لا اله الا في الواقع مبته وقصد الا بهام
لفرض مسوغ لانه من ابله غة مرسة بين
لرساغه ان الرساغه لم تجله يخرقه اي يخرق طرف
ويضع فيه الطرف الاخر ويجعله عند رسة شمسه
العرب معاذة اي تكونها تقيده وتخصه وتقيه الموت
وقول به عسم اي مرسة يسر واعوجاج يشفي
ويطلب صيد ارب لياخذ كعبها ويضعه على ساقه
خوفاً من ان يعطب بالموت كما دل على ذلك البيت
الذي ذكر الشاعر بعده والخاص ان قبل هذا
البيت بيت بعده بيت خاطب الشاعر بها امرأه
مريد ارجها ونعمها عن ان تزوج شخص تكون
فيه هذه الاوصاف فقال
ايا هذا لا تخفي بوجهه عليه عقيقته احسبا
مرسة بين ارساغه به عسم يشفي اربها
ليجمل في ساقه كعبها خذ المنة ان يعطبها
والمراد بالبوهة في كلامه البومة البليد الذي عليه
عقيقته اي شعور الذي تزل به من بطن امه فلم يبق
عنه والا حسب المتغير اللون اي الذي لونه يميل الي

صفحة

٥

صفحة وهو مذموم عند العرب وقوله مرسة ان اي
الذي يخرق طرف الجلد ويضع فيه الطرف الاخر ويجعله
على رسة خوفاً من ان يعطب بالموت والحال ان
برسة يسر واعوجاج وقصر يستفي ويطلب صيد
ارب لقصر باعه وبلا دته وجيائته لياخذ كعبها
ويضعه على ساقه خوفاً وحذراً من ان يعطب
بالموت فاحذري يا هند من ان تترجي هذا الشخص
التي تلك الاوصاف موجودة فيه والشاهد من
هذا البيت ان مرسة مبتدأ وبين ارساغه متعلق
بمخدوف خبر وصح الابتداء بمرسة مع كونه نكرة
لقصد الا بهام فيها لفرض من الاغراض وقد علمت
ان قصد ذلك من ابله غة لولا اضطبار ان
فلولا حرف امتناع لوجود واضطبار مبتدأ وسوغ
الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه بعد لولا والخبر
مخدوف تقديره موجود ولا اودي بمعنى هلك
فعل ماض وكل بالرفع فاعله وذي مضاف اليه
مجرور بالياء من الاسماء الستة رسة بمعنى حب
مضاف اليه ولما بمعنى حين ظرف واستقل فعل
ماض وانما على التانيث ومطابقاً فاعل بالستقل
مرفوع بضمته مقدرة على الالف وهن مضاف اليه
والظفت عار ومجرور بمعنى السرف متعلق بالستقل

والمعنى لو لا اصطبار موجود لا هلك كل صاحب حب
 حبه حين ارتفعت ابله للسفر اي لاجله وحملت
 وسارت لان المطايا جمع مطية بمعنى الابل
 ان ذهب غير فعير في الرهط فان حرف شرط وذهب
 فعل ماض وعير فاعله والجملة في محل جزم فعل الشرط
 والجار ابطة للجواب وبغير مبتدا وسوغ الابتداء به
 مع كونه نكرة وقوعه بعد فاء الجزاء في الرهط متعلق
 بمحذوف خبر والجملة في محل جزم جواب الشرط والغير
 يطلق بمعنى السيد ومعنى الحمار والرهط يطلق
 على ما دون العشرة من الرجال اي ان ذهب سيد
 فسيغيره كايين في القوم او ذهب حمار فغيره
 كذلك في الرباط كما ورد في رواية وهذا مثال يضرب
 معنى تقدير وذهب منه شيء فيقال ان ذهب كذا فغيره
 موجود يقوم مقامه كم عمة لك ان اعلم
 انكم تكون خبرية وتكون استفهامية فاذا كانت خبرية
 فنكرة في الاسم الذي بعدها الجرم ويكون تمييزا لها او
 ارفع على كونه مبتدا والجار والمجرور الواقع بعده وهو
 كذا متعلق بمحذوف خبر ويكون تمييزا محذوف
 وتكون هي في محل نصب مفعول مقدم لقول حلت
 الاتي في تلكه واما اذا كانت استفهامية فيكون
 الاسم الذي بعدها منصوبا تمييزا لان تمييزكم الخبرية

يكون

يكون مجرورا و تمييزا لاستفهامية يكون منصوبا وتكون
 هي في رفع مبتدا وجملة قد حلت في محل رفع خبر عنها
 ولا يظهر في هذا البيت كونه شاهدا لذكره الا اذا
 جعلت كم خبرية و تمييزا محذوف والكم الواقع بعدها
 بالرفع مبتدا والجار والمجرور خبره وحاصل اعرابه
 ان يقال كم خبرية مبنية على الكون في محل نصب
 مفعول مقدم لقول حلت وعمة بالرفع مبتدا والجار
 والمجرور بعده وهو كذا متعلق بمحذوف خبر ويا حرف
 نداء جرم منادي مبني على الفاعل في محل نصب وخالة
 بالرفع معطوف على عمة وقد عا بالرفع صفة وقد
 للتحقيق وحلب فعل ماض وانما عمة الثانية
 والفاعل ستر جواز تقديره هي يعود على المذكور
 من الخالة والعمة وعلى جار ومجرور متعلق بمشاري
 ومشاري مفعول والمعنى قد حلت على مشاري
 كثيرا عمة كايته كذا يا جرم وخالة قد عا اي معوجة
 الاصابع من كثرة حبلها فله يليف منكح الانتحار
 على وهذا البيت من قصيدة قالها الفرزدق لا يخفى
 جرمه والشاهد من هذا البيت ان عمة مع وقوعه
 مبتدأ مع كونه نكرة لوجود الموضع وهو وقوعه
 بعد كم الخبرية واما اذا قرئ عمة بالجر على كونه تمييزا
 لكم الخبرية او بالنصب تمييزا لكم على كونه استفهامية

فله شاهد فيه لا تقدم وقوله بعد وخالة فدعا ما
بالعطف على عمة بجعله تمييزا لكم الخبرية او بالنصب
على جعله تمييزا لكم الاستثنائية فتلخص ان في حالة
ح وجو فائدة اما الرفع او النصب او الجر والمشار
الابد التي هي لا من حملا عشرة عشر والاصل
في الاخبار والاصل مبتدأ مفعول بالفتحة الظاهرة
وفي الاخبار جازر ومجوز متعلق به وان حرف مصدري
ونصب ونحوه فاعلم مضارع منصوب بان وعلمة
نصبه الفتحة الظاهرة وهو مبني للمفعول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود على
الاخبار وان وما بعد هاء في تاويل مصدر خبر المبتدأ
وجوز فعل ماض مبني على الفتح والواو فاعل مبني
على الالف في محل رفع والتقديم مفعول واذا ظرف
مبني على الالف في محل نصب ولا نافية للجنس تمل
عند ان نصب الاسم وترفع الا الخبر ونحوه المبنى
مبني على الفتح في محل نصب والخبر محذوف والتقدير
والاصل في الاخبار تاخيرها وجوز النجاة التقديم
وقت لا ضرر موجود والمعنى ان الخبر من حيث هو
يجوز تقديمه وتأخيره لكن للاصل بمعنى الكثير
والغالب في كل خبر ان يكون متأخرا عن المبتدأ
والناخير من حيث هو اما واجب واساره الم

بقوله

بقوله بعد فامنه حين يستوي الجزآن لان التقديم
اذا امتنع وجب التأخير واما امتنع واساره
بقوله فيما سياتي ونحوه في درهم او اما جازر
واساره بقوله هنا وجوز التقديم اي يجوز النجاة
تقديم الخبر على المبتدأ عند عدم وجود الضرر اي
عند عدم اللبس لكن يجوز لهم له بموجوبية والارجح
التأخير واذا من قول اذ لا ضرر لهم بمعنى وقت او
عند لا حرف تعليل بمعنى ان لا لا يظهر كونه للتعليل
الاصل تقديمه لانه اي الكثير والغالب وهذا
اخذه الش من قول المم والاصل في الاخبار ان
وذكر اي وبيان وجه كونه الاصل تقديم
لان الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاذا قلت زيد
قائم كان قائم خبرا عن زيد وهو وصف له في المعنى
لقيامه به فاستحق التأخير وقوله كما هو وصف اي
اللفظي فانه مستحق للتأخير عن الموصوف فاذا
قلت مثلا رجل كريم كان كريم مستحقا للتأخير
عن رجل لانه وصف له والوصف رتبة التأخير
عن الموصوف ويجوز تقديمه اي الخبر وقوله
اذ لم يحصل اذ اشار بذلك الى ان اذ في كل من المتن
ظرف وليست للتعليل لانه اي في كل من المتن
تعليل وقوله بذلك اي التقديم وقوله او نحو الضمير

عائدي علي اللبس اي او نحو اللبس كانهام غير المراد
والمقصود من الكلام او يعود الضمير علي متاخر
لفظا ورتبة لا سيما في هذا هو نحو اللبس واما
اللبس فهو عدم تباين الفهم الي فهم المعنى المراد من
الكلام واما الاجمال فعدم فهم المعنى المراد
قائم زيد ان فقام خبر مقدم وزيد مبتدأ موخر وقام
ابوه زيد فقام مبتدأ وابوه فاعل سد مسد خبره والجملة
في محل رفع خبر مقدم وزيد مبتدأ موخر وابوه منطلق
زيد فابوه مبتدأ والها مضاف اليه ومنطلق خبر والجملة
في محل رفع خبر مقدم وزيد مبتدأ موخر ان قلت
ما فائدة التمثيل ههنا المثالين الاخيرين معا
الذين وقع الخبر فيها جملة مع ان كل منهما جملة
اسمية يستغنى باحدهما عن الاخرى قلت اشارة
الي انه لا فرق بين ان يكون الجملة الواقعة خبرا
مركبة من مبتدأ وخبر او من مبتدأ وفاعل سد مسد
الخبر وفي التمثيل بقوله بعد وفي الدار زيد وعندك
عمر واشارة ايضا الي انه لا فرق في الخبر الجائز التقديم
بين ان يكون ظرفا وجارا ومجورا او غيرهما كما اشار
في الامثلة السابقة بانه لا فرق بين ان يكون مفردا
كالمثال الاول او جملة كالمثالين بعد ووقع
المراد بالوقوع دون القول اشارة الي انه ليس مقولا

لذلك

لذلك البعض لاء الشيء اذا كان غير مقول للمقول
عنه يعبر عنه بالوقوع لا بالقول منع تقديم
الخبر الجائز التقديم اي والتاخير عند البصريين سواء
كان ظرفا وجارا ومجورا او غيرهما كما تقدم وفيه
نظراي وفيما وقع في كلام بعضهم نظروا في ما
بعضهم ان تعليل لقوله وفيه نظر علي جواز في
داره زيد اي من حيث التقديم والتاخير مع انه من
جملة الخبر الجائز التقديم والتاخير عند البصريين
فهذا النقل يناهني ما وقع في كلام بعضهم من ان
مذهبهم منع تقديم الخبر الجائز انما هو نقل
النوع عن الكوفيين اي للخبر الجائز التقديم والتاخير
عند البصريين مطلقا اي سواء كان الخبر ظرفا وجارا
ومجورا او غيرهما ليس بصحيح اي للاتفاق الواقع منها
علي جواز في داره زيد اي جواز تقديم الخبر اذا كانت
ظرفا وجارا ومجورا مع انه من جملة الخبر المذكور
وفيه بحث الضمير عائدي علي قوله فنقل النوع
اي وفي قوله فنقل النوع ان ليس بصحيح بحث اعي
لا احتمال ان يكون زيد عندهم من قولك في داره زيد
او عندك زيد فاعل بالظرف والجار والمجرور لا هو
مندهم وليس مبتدأ موخر فيكون نقل النوع عنهم
مطلقا مسلما لا اعتراض عليه وهذه الاولى من تصوير

البعث بان الظروف والمجورات يتوسع فيها ما لا يتوسع
 في غيرها يعني وان كان كذلك لا ينافي النقل المذكور عليهم
 وقوله بعد نعم منع الكوفيين ان يستدرك علي قوله وفيه
 بحث لكن بالنسبة لتصويره بالاحتمال السابق او لا يكون
 صوريا واما بالنسبة لتصويره بالشأن فحقا لانه ما
 صدر بان الظروف والمجورات ان يقال بعد ذلك وهل
 يجوز واتقديم غيرهما ان لا تستدرك علي ذلك بقوله
 نعم منع ان وهذه الاشياء التي منعوها هي المقدمة
 في التمثيل لا في قول وفي الدار زيد وعندك عمرو وسياي
 الرد عليهم عليهم من ان يقولوا الحق الجواز يستدل
 علي كل مثال من الامثلة الثلاثة بمثال من كلام العرب
 واليه اشار ان الصغير اما عايد علي الجواز ومن
 قوله والحق الجواز او عايد علي عدمه اما مع من قوله
 اذ لا مانع من ومنه اي المثال المذكور وهو قوله
 قايم زيد قولهم اي العرب مشوا اي مفعول من يفضلك
 وهذا استدلال علي المثال الاول من الثلاثة المذكورة
 فمستور بمثله قايم ومن بمثله زيد وقايم ابوه
 زيد ومنه اي من هذا المثال قوله اي الشاعر وهذا
 استدلال علي المثال الثاني قد تكلمت امه ان
 فقد عرف حقيقة وتكلمت بعني فقدت فعل ما ض
 وانما على انه الثاني وانه فاعل والها مضاف

المفهوم

ايده

اليه والجملة في محل رفع خبر مقدم ومن لم يوصف
 يعني علي ان يكون في محل رفع مبتدأ مؤخر وكان فعل ماض
 وانما المضافين علي الفتح في محل رفع واحد بالنصب
 خبرها والها مضاف والجملة من كان والها وخبرها
 صلة الموصول لا محل لها من الاعراب وبنات فعل ماض
 وفاعله مستتر تقديره هو يعود علي من ومنتهى
 بعني معلقا بمفعول وفي برثن بالشا المثلثة جار
 ومجرور متعلق بمبتدأ والاسم مضاف اليه والمحقق
 قد فقدت امه الذي كنت واحدة اي الذي يعتقد
 انك عظيم متفردا لا نظير لك فقدت امه ويات
 معلقا في الظاهر ومخاليب الاسماء المعني الذي كنت
 متحدا به ومخاليطه فقدت له وانما ههنا من ذلك
 انه قد تم الخبر وهو جملة فعلية علي المبتدأ وهو من
 فتكلمت امه بمثله قايم ابوه ومن كنت بمثله زيد
 وابوه منطلق له ومنه اي من هذا المثال
 وهو قوله ابوه منطلق زيد قوله اي الشاعر اي مكررا
 جار ومجرور متعلق بخبره فوق فطيتني
 الي مكررا متنافية وانه بالرفع مبتدأ والها مضاف اليه
 ومن محارب جار ومجرور متعلق بخبره والجملة
 في محل رفع خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو
 لانه من الاسماء الستة والها مضاف اليه ولان الثانية

وكان فعل ماخذ والتاعلمة التائيت وكلية اسمها
 وجملة مضاهم في محل نصب خبرها والمعنى السوق
 مطيقي الي ملك ابوه ما ام ابية من قبيلة محارب
 فحسبها ولا تزوج من قبيلة كليب كذا كراي ليسوا ام ابية
 من محارب ولا تزوج ابوه من فالوصفات واجبات
 لك ب كانه قال وهذا الملك شرقيا الاب ليست امه
 من كذا ولا تزوج من كذا وان شاهد من ذكر انه قدم
 الخبر وهو جملة اسمية على البدأ وهو ابوم فتقوله
 ما انه من محارب بمنزلة ابوم مطلق وقوله ابوم بمنزلة
 زيد وقد تم الاستدلال على الامثلة الثلاثة المتقدمة
 بهذا التي اشار الي جوارها الراد به على الكوفيين حيث
 منموا تقديم الخبر على البدأ بقوله والحق الجواز
 في هبة الله ابن الشجري قال بعضهم كمي
 بذلك لانه يخرج كالت في بيته اذا طفي الصباح نور
 عليه ودقت هذه الدرامة ايضا للراشي رضي الله
 عنها اذا كان جملة اي سوا كانت اسمية او فعلية
 وليس اي بعد النقل بجميع وقوله وقد قد من نقل
 الخلاف في اي بين الكوفيين والبصريين فالكوفيون
 جوزوا التقديم مطلقا والكوفيون منعوه مطلقا
 او فيما اذا كان غير ظرف وجار مجرور على ما تقدم
 وليس المراد ان الخلاف المنقول بين الكوفيين بعضهم

مع بعضه حتى يرد ما قيل انه محل وفاق واجماع منهم بل
 الخلاف المنقول واقع بينهم وبين البصريين لا تقدم
 لامع بعضهم بعضا فنقول ان الكوفيين اي
 والبصريين فامنع من فعل امر مبني على
 الكون وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والباء
 مفعول مبني على الضم في محل جر ولفظ عايدة على
 التقديم وفي ظرف منصوب بالفتحة الظاهرة
 ويشترى فعل مضارع مرفوع بفتح مقدرة على
 الياء منع من ظهورها الثقل والجزان فاعل مرفوع
 بالالف لانه متني وعرفا ونكر منصوبان على التمييز
 نحو لان عن الفاعل لان الاصل حين يسوي عرف
 ونكر الجزان فاقيم لفظ الجزان مقامها فارتفع ارتفاعها
 واي بها بعد ذلك تمييزا ويصح ان يكونا منصوبان
 برفع الخافض او على الحال ايضا وجملة يستوي
 الجزان في محل جر باضافة حين اليها وعايدة على
 من الفاعل وهو الجزان وبيات مضافا اليه وكذا
 جار ومجرور متعلقا بامنع واذا ظرف لما يستقبل من
 الزمان وما زائدة والفعل فاعل بفعل محذوف فيفسره
 المذكور لان اذا لا يليا الا الافعال وكان فعل ما ضرر
 واسما مستتر عايدة على الفعل وهو يفسر لا محل لها
 من الاعراب والخبر خبر كان انقدح التي الفعل واقفا

٢ نصب مهي

الحال او قوله او قصد ان او حرف عطف وقصد فعل
 ما هو مبني للمفعول والتمثال باب فاعله والهاء
 مضاف اليه ومختصا حال من الهاء في التمثال العايد
 على الخبر ومنعطفه محذوف واو حرف عطف وكان فعل
 ما هو في الهاء مستتر عايد على الخبر ومستند خبرها
 منصوب بالفتحة الظاهرة ولذي اللام حرف جر و
 مجرورها وعلة نه جء اليها لانه من الاسماء الستة
 وهو صفة لموصوف محذوف ولام مضاف اليه وابتدا
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف مع من
 ظهورها التثنية واو حرف عطف ولازم مضمون
 على لذي وهو صفة لموصوف محذوف ايضا والصدر
 مضاف اليه وكن الكاف جارة لقول محذوف خبر
 مبتدأ محذوف ومن مبتدأ في جارة مجرور ومنعطف
 محذوف خبر ومجرد حال من الخبر وهي الياء في قوله
 لي والتقدير فامنع التقديم حينما يستوي الجزاءات
 من جهة التعريف والتكثير او لا التعريف والتكثير او
 حال كون الاستوي للجزئين واقعا في التعريف والتكثير
 وحالة كون الجزئين استويين فيما ذكر عارضي بيان
 كذا اذا كان الفعل خبرا او قصد التمثال مختصا فيه
 او كان مستندا لصاحب لام ابتداء او لمبتدأ لازم
 المصدر وانه كقولك ما كائني حالة كونه جملة

وحاصل

٩٨٧
 وحاصل المعنى ان الخبر بالنظر لتقديمه وتأخيره
 ينقسم تلك ثمة اقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير
 وقد سبق في قوله وجوزوا التقديم وقسم يجب فيه
 تأخير الخبر وهو الذي ذكره هنا بقوله فامنع
 وسياتي بيانه القسم الثالث وهو وجوب تقديمه
 بقوله ويجوز عندي درهم ان ذكر هنا انه يجب تأخير
 الخبر عن المبتدأ لاحد امور ثمة احدها ان يكون
 كل من المبتدأ والخبر معرفة او نكرة وليس هناك قرينة
 تميز احدهما عن الآخر وشار لذلك بقوله فامنع
 حين يستويان والثاني ان يكون الخبر قطعا رافعا
 لغير مستتر عايد على المبتدأ وشار له بقوله كذا اذا
 ما الفعل ان والثالث ان يكون الخبر محصورا فيه
 المبتدأ وشار له بقوله او قصد التمثال الرابع
 ان يكون الخبر مستندا اي مخبرا به عن مبتدأ صاحب
 للام ابتداء اي داخل على لام الابتداء وشار له
 بقوله او كان مستندا ان والخامس ان يكون الخبر
 مستندا ومخبرا به عن مبتدأ لازم الصدر اي مبتدأ
 له الصدر او التقديم وشار له بقوله او لازم الصدر
 الخ واصل ان الغير في قوله فامنع عايد على
 التقديم اي تقديم الخبر على المبتدأ واذا كان التقديم
 ممتمعا وجب التأخير وهذا مخرج على مفهوم ما تقدم

في قول المتن وجوزوا التقديم لاذ لا ضرر لان مفهومه
 انه اذا وجد هناك ضرر من تقديم الخبر على المبتدأ
 وجب التأخير اي تاخير الخبر عنه واستنع التقديم
 عنه وقوله الجزآن المراد بهما المبتدأ والخبر وعرفنا
 ونكر الهمام صدر عرف ونكر يقال عرف يعرف تعريفا
 ونكر ينكر تنكيرا ولم المصدر منه العرف والنكر وقوله
 عادم بيان المراد به عدم القرينة الدالة والمميزة
 للمبتدأ عن الخبر فانه لا يحتوي كل من المبتدأ والخبر
 في التعريف والتكثير باننا معرفتين او نكرتين
 مسوغتين وليس هناك قرينة تميز المبتدأ عن
 الخبر وجب تفضير الخبر وتقديم المبتدأ وذكر كقولك
 زيد اخوك فزيد مبتدأ واخوك خبر ولا يجوز تقديم
 اخوك على زيد على كون زيد مبتدأ موخر واخوك خبر
 مقدم لعدم وجود قرينة تميز المبتدأ عن الخبر
 لانه المقصود من ذلك الاخبار بالاخ عن زيد اي
 بان زيدا اخ للمخاطب فان زيدا معلوما له ويجهل
 اخره له فاراد التكلم بذكر انه عليه بان زيدا الذي
 يعرفه اخ له والعقادة ان الاخبار لا يكون الا بالجهول
 عن المعلوم لا العكس وهذا فيما اذا كان كل منهما
 معرفة واما حال ما اذا كان كل منهما نكرة فنحو قولك
 افضل من زيد افضل من عمرو فافضل من زيد

مبتدأ

مبتدأ وافضل من عمرو خبر ولا يجوز ان يكون
 افضل من عمرو على قولك افضل من زيد على كون
 افضل من زيد مبتدأ موخر وافضل من عمرو خبر
 مقدم لعدم القرينة المميزة للمبتدأ والخبر منهما مع ان
 كل منهما نكرة مسوغة يجوز الا مبتدأ والمسوغة اما
 كون كل منهما صفة نحو صوفي مخوف او لكونه عاملا
 في الجار والمجرور لان الجار والمجرور متعلق به وايضا
 ينكس المعنى المقصود منه لان المعنى المقصود
 الاخبار بان ما كان افضل من زيد يكون افضل
 من عمرو بالاولى لكون زيد زائدا في الفضل عن
 عمرو فاذا قدم انكس هذا المعنى المقصود وصار
 المعنى انه ما كان افضل من عمرو افضل من زيد
 مع ان هذا غير مراد وتفيد النكرة بالمسوغة لاجل
 سوغ الكلام المتقدم والابان لم يكن لا مسوغ فيجوز
 التقديم والتأخير لتبين ماله مسوغ للمبتدأ به
 والاخبار عنه بالامسوغ له فتقييد المحكي النكرة
 بالمحضة ليس صوابا والصواب تقييد ما بالمسوغة
 ومفهوم تقدم عادمي بيان ما اذا وجدت قرينة مميزة
 ومميزة للمبتدأ عن الخبر منها فلا ينفى التأخير
 بل يجوز التقديم والتأخير وذكر كقولك ابو يوسف
 ابو حنيفة فابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبر

ويجوز العكس لوجود القرينة المهيئة للمبتدأ منها عن
الخبر لأن المقصود من ذلك تشبيه أبي يوسف بأبي
حنيفة لا تشبيه أبو حنيفة بأبي يوسف ومثل ذلك
قول الشاعر بنونا بنونا بنونا فان بنونا خبر مقدم
وبنونا بنونا مبتدأ مؤخر وجاز ذلك لوجود القرينة
المهيئة للاحد مما عن الآخر لأن من المعلوم تشبيه
أبنا الأبناء بالأبناء لكونهم أقوى لا تشبيه الأبناء بأبناء
الأبناء لأن تشبيه الأقوي بالضعيف وسيأتي كل ذلك
في الشئ موخفاً وقوله كذا إذا ما الفعل الزايد امتنع
تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر مفعلاً رافعاً والخبر
مستتر عما يد على المبتدأ فبهذا التقدير سقط الاعتراض
الآتي من الشئ عليه وتكون الآية الفعل الواقع في
كلامه على ظاهره وذلك للبعد أي الفعل العرود وهو
الرفع للضمير المستتر لا البارز ولا لك سم الظاهر
فإن كان رافعاً لذكر خبر زيد قام أبوه والزيدات
قاما فله يمتنع التقديم كما سيأتي وقال الشيخ خالد
بجيبا عن المم للشيء بأن كلام المم فيه قلب وحذف
لديبل وغيره دليل والمعنى كذا إذا كان الفعل خبراً
ولم يرفع ظاهراً ولا ضميراً بارزاً فامنع نقوله كذا
إذا كان الفعل خبراً هذا هو القلب وقوله ولهم
يرفع ظاهراً هذا هو حذف لغيره دليل وقوله فامنع

هذا

هذا هو الحذف للدليل لأنه تقدم في أول كلامه ما يدل
عليه وهذا كله هو معنى التقديم المتقدم المذكور فيما سبق
وقوله أو قصد لشماله أرى كذلك يمتنع التقديم للخبر
فيما إذا كان المقصود من الخبر لشماله منحصراً فيه
أي لشماله منحصراً فيه المبتدأ وذلك كقولك إنما زيد
قائم أو ما زيد إلا قائم فزيد في المثالين محصور في
القيام الواقع خبراً عنه لأن القاعدة أن ما كانت
واقعا بعد انما يكون محصوراً وما كان واقعا بعد
الايكون محصوراً فيه فلو قدم قائم على زيد لفات
الحصر المقصود وهو محصور المبتدأ في الخبر وانعكس
الحكم بخصوص الخبر في المبتدأ أو يعنى المعنى على الأول
ليس لزيد حالة تليق بها غير القيام فلا ياتي
تليق غيرها أيضاً وما على الثاني ليس قائم إلا
زيد أي يملك ف غيره فمقاعد فيأتي تليق غيره
بهذه الحالة بحيث تصور مستغنية عن غيره لا ثابته
ليذكر الغير كما معني الأول فغيبه انعكاس المعنى أي
في يجب التناخير ولا يجوز التقديم كما علمت وقوله
أو كان مستنداً إلى امتنع تقديم الخبر على المبتدأ
إذا كان الخبر مستنداً لمبتدأ مصاحب لكلامه ابتداءً داخله
عليه ثبوت التقديم والصدارة له في وتقدم
الخبر عليه مناف لذكر الثبوت وذلك كقولك لزيد قائم

فلنزيد مبتدا واللام فيه لام ابتداء وقايم خبره فلو
 قدم قايم عليه وقيل قايم زيد لفاته الصدارة التي
 شئت له بدخول لام الابتداء عليه وقوله اولاً لم
 الصدر اي امع تقديم الخبر على المبتدا اذا كانت
 الخبر مسنداً او واقعاً خبر المبتدا لزم الصدر اي
 تلزم وتجب له الصدارة والتقدم لما في تقديمه عليه
 من انتفا ما ذكر عنه وذلك كقولك من في منجذ من
 لم انتقام مبتدا وفي جار ومجرور خبر ومنجذ حال
 من الخبر في الجار والمجرور فلو قدم الجار والمجرور
 الواقع خبراً عن من الانتفا مية الواقعة مبتداً
 لفاته ما ثبت لها من التقديم والصدارة فوجب
 تاخيرها عن الجار وقد سبق ذكر اي في قول
 وجوزوا التقديم اي وهو ما ذكره هنا واثارة بقوله فامنع له وقوله
 وقسم يجب تقديم الخبر اي وسياقي عند قوله وهو
 عندي درهم اي فانما رتب الالبيات اي التي
 ذكرها هنا بقوله فامنع اي فذكر من خمسة هنا
 يقتضي ان هناك غيرها ولم يذكر الخشي شي يفيد ان
 هناك غيرها صالحة كجمل مبتدا اي بان يكون
 لها مسوغ ومجوز لصحة الابتداء لا وقوله ولا مبين اي
 قيد في النكرة والمعرفة اي وليس هناك قرينة مبينة

ومعينة

ومعينة للمبتدا منعا عن الخبر وقوله يجوز اي اخوك
 مثال لما اذا كان كل منهما معرفة وقوله وافضل من زيد
 اي مثال لما اذا كان كل منهما نكرة مسوعة اي لها مسوغ
 ومجوز لك مبتداً لا والمسوغ هنا ما يكون افضل صفة
 لموصوف محذوف او لكونه على الجار والمجرور لتعلقه
 به في هذا وخو لم الاشارة راجع كلمة كور من
 المثاليين وزيد اخوك وافضل من واثبت تريد
 ان يكون خبر اي كما تقدم من ان القاع من الاخبار
 بالجهول عن المعلوم والمعلوم هنا زيد والمجهول
 الاخر اي اخوة للمخاطب والمراد من ذلك انك
 باخوته له التي يجمل لا اعلان من مزيد المعلوم والمعرف
 له مع انعكاس المعنى المراد ايضاً كما تقدم توضيحه
 فان وجد دليل ان هذا مقابله قوله من غير دليل
 لانه معلوم ان اي من تقديم الخبر وهو ابو
 حنيفة على المبتدا وهو ابو يوسف وقوله ان المراد
 اي من ان المراد شعبة اي لان الامام العظيم
 لا يشبهه مادونه بل مادونه هو الذي يشبه به
 ومنه اي من جواز تقديم الخبر على المبتدا مع
 الدليل اي القرينة المميزة لاحد عما عن الآخر قوله
 اي الشاعر بنونا الرضينا خبر مقدم وبنو مبتدا
 مؤخر وكل منهما مرفوع بالواو لانه جمع مذكر سالم مؤنث

وابنائنا مضافا اليه وبنائنا مبتدا وبنوهن مبتدا
 ثانيا من مفعول بالواو لانه جمع مذكر سالم والضمير مضاف
 اليه وابنائنا بالرفع خبر الثاني والثاني وخبره خبر عن
 الاول والرجال مضاف اليه والاباء جمع بعد صفة
 للرجال وفي نسخة الاجانب بدل الاباء والمعنى
 بنوا ابنائنا كبنيينا وبنوا ابنائنا ابنا الرجال الاباء
 اي ينسبون لهم لا لنا بخلاف الاول فينسبون
 لنا كما ولدنا من صلينا والاشهاد من ذلك تقديم
 بنونا الواقع خبرا عن بنوا ابنائنا لوجود الميم في
 منها عن الخبر وهو المقصود تشبيه ابنا الابناء
 بالابناء لا تشبيه الابناء بابنائنا الاباء لان القوي
 لا يشبه بالضعيف بل الضعيف هو الذي يشبه
 بالقوي لانه المراد الحكم لانه من المتكلم
 على انه يكون زيد في هذا نصب النفي وهو قول فلان
 يقال لزيد ليس مقصود ومعلم قول قام زيد لان ذلك
 يقال ويكون قام فعل ماض وزيد فاعل كاسياق
 رافعا لظاهر هذا مقابلا لقول فيما تقدم رافعا
 لضمير مبتدأ مستغرا وقد تقدم ذكر الخلاف
 في ذلك لم اشرع راجع لقول زيد قام ابوه والخلاف
 الذي تقدم ذكره هو الخلاف بين الكوفي والبصريين
 فالبصريون جوزوا تقديمه والكوفيون منعه

ومنع

ن

ومنع ذلك قوم اي تقدم الخبر اذا كان الفعل رافعا
 لضمير بارز والظاهر ان القوم الما نفين لذلك غير
 الكوفيين مطلقا اي سواء كانت رافعا لغيره او
 لم ظاهر او ضمير بارز وقد علمت فيما تقدم الخراب
 بان الرفع الفعل الواقع في كلامه للعهد اي الفعل
 المهور وهو الرفع للضمير المستتر البارز واللام
 الظاهر ان يكون الخبر محصورا اي فيه فالمحصر
 واقع للمبتدأ فيه لانه في المبتدأ لما علمت فيما تقدم ان
 الاسم الواقع بعد انما يكون محصورا وما كان واقعا
 بعد الا يكون محصورا فيه وتقدم توضيح ذلك فارجع
 اليه ان شئت وقد جاء تقديم اي للخبر على
 المبتدأ مع الاشد وهذا في ميارب انما حرف ندا
 ورب نادى منصوب وعلم انه نصب فتم مقدره
 على ما قبله ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال
 المحل بحركة المناسبة ليا المتكلم ويا المتكلم مضاف
 اليه مبني على السكون في محل جر لان اصله يارجي
 حذفته منه ايا تخفيفا ويجمع ان يكون مبني على
 انكسر في محل نصب وهذا حرف انتقام بمعنى النفي
 والاداة حصرو بك جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 مقدم والنصر مبتدأ مؤخر ويرتفع فعل مضارع مبني
 للمفعول ونائب الفعل على ضمير مستتر فيه جوارا

تقديره هو يعود على النصرف في نسخة يعني
يطلب وعلم جار ومجرور متعلقا بـ يعني وهل
حرف استفهام يعني النفي ايضا والاداة حصص
وعليك جار ومجرور متعلق بخبر مقدم والمقول
مبتدأ مؤخر والمضي يارب لا يرتجي ولا يطلب النصر
عليهم الامنك ولا اعتماد الا عليك فالنصر والاعتماد
كل منهما مقصور عليه تعالى طلبها لا يعتمد الي
غيره جل وعلا وهو من قصر الصفة على الموصوف
والشاهد من ذلك انه قدم الخبر المحصور بالاية
الخط الاول والثاني على البتدافيهما شذوذ الال
حقه التاخير لا التقديم لحصر البتدافيه والخبر اذا كان
البتداف محصورا فيه يجب تاخيره ويمتنع تقديمه
خالي لانت از فحالي خبر مقدم ولا انت
مبتدأ مؤخر ومن لم شرط جازمه وجريه لم يكن
مقدمة الواقعة فعل الشرط مرفوع بالفتحة
الظاهرة وخالف صفة جريه والها مضاف اليه
ويقل جواب الشرط وهو فعل مضارع مجزوم
وعلمانه جرمة السكون وحركه بالكسر لتفقا
الساكنين وفاعله ستر جواز تقديره هو
يعود على من واصل ينل ينال يرفع فلما دخل
الجازم حذف الحركة فالتقا ساكنات الالف واللام

مذقت

مذقت الالف لتقا الساكنين فصارت ينال والفاء يعني
الشرف مفعول ويكرم برفع خبر مبتدأ محذوف او
بالجر مطوق على قوله ينال والاخوال بالانصب
مفعولة على الجروا ما على الرفع منصوب على نزع
الخافق والمضي خالي لانت ومن كان جريه
خالا ينال الفاء وهو يكرم لاجل الاخوان او يكرم
الاخوان والشاهد من هذا البيت انه قدم الخبر
على المبتدأ الذي دخلت عليه لام الابتداء شذوذ
وبعضهم اجاب عنه بان اللام في قوله لانت زائدة
او دخلت على مبتدأ محذوف اي لهوات كاسما
الاستفهام اي وكاسما الشرط وهو من لم شرط
من لم شرط جازمه وهو مبتدأ وقسم فعل الشرط
واقم جوابه ومع ظرف والها مضاف اليه وخبر
المبتدأ قيل فعل الشرط وهو الصحيح وقيل هو لنت
وقيل هما معا فله يجوز تقديم فعل الشرط ولا
جوابه ولا هما معا على من الشرطية الواقعة مبتدأ
لان لها الصداق والتموضع في اول الكلام كمن
الاستفهامية وتتقدمها واحدهما عليها يفتوت
فالها من ذلك واعلم ان كل اسم اعني الذي من
سواء كانت شرطية او استفهامية يعطى حكما من
مستفهام او شرط فيثبت له جميع ما كان قابلا

من الصداع والأعراب ففي قولك غلام من يقيم أقدم
 معه يوجب غلام لم شرط جارم مبتدا ومن مضاف
 إليه ويقم فعل الشرط واقم جوابه والخبر عنه باعتبار
 كونه مبتدا قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل
 هما على الخلاف المتقدم وفي قولك غلام من عندك
 يوجب غلام لم لفظها مبتدا ومن مضاف إليه
 وعندك ظرف متعلق بخذوف خبر عن غلام وأعراب
 غلام هذا الأعراب لشرفه بإضافته لها وهكذا كل
 من أضيف ونسب لشرف مرفوع الرتبة عظيم
 فانه يعطى حكمه من الشرف والعظم والسياسة وكل
 من أضيف إلى خيس خفي مخط الرتبة يعطى
 حكمه ويثبت له جميع ما ثبت له قال الشاعر
 عليك باباب الصدور من غدا مضافا لآراب الصدور
 وأياك إن ترضى بصحة ناقص فتخط قدرا من ذلك وتحمرا
 فرفع اليوم ثم خفف من قبل يتيقن قولي مغريا ومخبرا
 وهو عندي درهم من الأول استئناف وخبر
 مبتدا مرفوع بالصفة الظاهرة وهو مضاف لقول
 مخذوف وعندي ظرف متعلق بخذوف خبر مقدم
 ودرهم مبتدا مؤخر مرفوع بالصفة الظاهرة ولي جار
 ومجرور متعلق بخذوف خبر مقدم وهو مبتدا مؤخر
 مرفوع بصفة مقدرة منع من ظهورها سكوت الروي

وملتزم

وملتزم خبر عن قول مخذوف جار ومجرور متعلق بقول
 الخبر آخر البيت وتقدم بالرفع نائب فاعل ملتزم لانه
 لم مفعول جني للمجهول يعمل عمل الفعل والخبر مضاف
 إليه ويصح ان يكون تقدم مبتدا مؤخر وملتزم خبر
 تقدم والجملة في محل رفع خبر عن جواب قلت
 يلزم على هذا الأعراب تقدم مفعول المصدر عليه لان
 تقدم مصدر وملتزم مفعول له وهو ممنوع قلت
 المصدر لعله جتان جملة يعمل فيها بالكل على الفعل
 وهي على النصب فيما بعده وهذه هي التي يمنع فيها
 تقدم مفعول عليه وجملة يعمل فيها لا تأجل على الفعل
 كاهنا فانه لم يعمل في ملتزم الواقع خبر عنه النصب
 بالجملة على ما ذكر بل عمل فيه الرفع كونه مبتدا وهن لا يمنع
 فيها تقدم مفعول عليه وقول كذا جار ومجرور متعلق
 بخذوف وإذا ظرف لذلك المخذوف وعاد فعل ماض
 وعليه جار ومجرور متعلق به ومضمر فاعله وممسا
 مضاف حرف جر وما لم موصول جني على السكون
 في محل جر وهو صفة لموصوف مخذوف وبه جار
 ومجرور متعلق بيجر والضمير في به عائد على الخبر
 وعنه جار ومجرور متعلق به أيضا والضمير في به عائد
 على المبتدا ومبين حال من الضمير في به ويجز فعل
 مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل الجار والمجرور

المتعلق به والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب
 وكذا جاز ومجرور متعلق بمحذوف واذا ظرف لذلك المحذوف
 وليست وجب فعل مضارع وفاعله مستتر جواز تقديره
 هو يعود على الخبر والتقدير انفعول منصوب
 بالفتحة الظاهرة وكما ان الكاف جارة لقول محذوف
 خبر مبتدأ محذوف واين ظرف وهو لم يستفهم خبر
 مقدم مبني على الفتح في محل رفع ومن مبتدأ موخر
 وهو لم يوصل مبني على الرفع في محل رفع وعلم
 فعل ماض والتا فاعل والها مفعول اول ونصب
 مفعول الثاني لانه علم يتعدي لمفعولين وجملة علمته
 من صلة ما لا محل لها من الاعراب وخبر بالنصب
 مفعول مقدم لقوله قدم والمحمور بابجر مضاف اليه
 مجرور بالكسرة الظاهرة وهو صفة لموصوف محذوف
 ومتعلق بمحذوف وقدم فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت واذا ظرف منصوب على الظرفية وعلمته
 نصب الفتحة الظاهرة وكما ان الكاف جارة لقول
 محذوف خبر مبتدأ محذوف وما نافية ولنا جاز ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مقدم والاداة حصر ملقاة
 لا عمل لها واتباع بالرفع مبتدأ موخر واحمد مضاف
 اليه من اضافة المصدر لمفعول وهو بالفتحة
 شيابة عن الكسرة لانه لم لا ينصرف وانما لم

الصرف

الصرف العلمية ووزن الفعل وهو منصوب به محذوف
 ايضا لانه مصدر يعمل على الفعل والتقدير ونحو قولك
 عند درهم وقولك لي وطول ملتزم تقدم الخبر فيه اي
 وكذا يلتزم تقدمه اذا عاد على الخبر مضمرا مبتدأ
 خبر ما خبر عنه حالة كون الخبر مبينا وموضعا لذلك
 الخبر وكذا اي يلتزم تقدم الخبر اذا لم يتوجب الخبر
 التفسير او ذلك كقولك اين من علمته نصيرا وتقدم
 خبر المبتدأ المحصور فيه ابدأ وذلك كقولك ما اذا الاء
 اتباع احمد وحاص ل المعنى انه المبتدأ اذا كان
 نكرة ولا مسوغ لك بتدوكان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا
 وجب تقديم الخبر عليه لاجل ان يسوغ الابداء بالنكرة
 وذلك كقولك عند درهم وعندي رجل ولي وطولوني
 الدار رجل او امرأة وهكذا ولا يجوز تأخيرها فلا
 تقول درهم او رجل عندي ولا وطول رجل وامرأة
 في الدار لصيورة ما ذكر مبتدأ من غير مسوغ وهو
 لا يجوز ان قلت هذا علم من قول فيما تقدم
 كمن زيدا ثم لك حاجة لا عارته هنا قلت
 لما كان محتملا لانه يكون المسوغ لك بتدبيره فيه
 اختصاصا بكونها عند زيد لا تقدم الطرق عليها التوافع
 خبرا عما لم يكن مفيدا ونصا في وجوب التقديم
 فاحاج لانه نص عليه هنا لعدم افادته مما تقدم

سبب الاحتمال المذكور وإذا كان كذلك فليس ما ذكر تكرر
لما سبق وقول كذا إذا عاد عليه مضمرا أي يجب ويلتزم
تقدم الخبر على المبتدأ إذا عاد على الخبر ضمير من
ذكر المبتدأ الذي وقع ذلك الخبر عنه في حال كونه
مبينا ونظيرا وموضعا لذلك الخبر العائد عليه من
ذلك المبتدأ وذلك كقولك في الدار صاحبها مني الدار جار
ومحور خبر مقدم وصاحب مبتدأ موخر والامضاف
اليه هذا الخبر المتصل بصاحب الواقع مبتدأ عايد
على الخبر الذي هو في الدار الواقع خبرا عن صاحب
مقدم عليه وذلك الخبر مبينا ومفسرا لذلك الخبر
المتصل بالمبتدأ لا مفسر وقا الخبر ومعناه لم
يعلم إلا بقلوب الخار والمجور عن صاحب لعد الخبر
على من ذكر لفظ ورتبة لأن رتبة التاخير عن المبتدأ
وتعوده على ما ذكر ممنوع فلهذا كان تقديمه واجبا قال
بعضهم لو أبدل هذا البيت بما قال في الكافية
لكان أوضح وهو
وان يبد خبر ضمير من مبتدأ يوجب له التصدير
وقال بعضهم أيضا لو قال بدل هذا
كذا إذا عاد عليه ضمير من مبتدأ الوجه التصدير
لا يستغنى به عن هذا البيت وما بعده وقوله
كذا إذا استوجب التصدير الزاوي ويلتزم تقدم الخبر

على

على المبتدأ إذا كان الخبر مستوجبا للتصدير والتقدم
بأن كان له المقام وذكر كقولك أين من علمته
فإن لم يقع خبر مقدم ومن مبتدأ موخر ولا
يجوز تأخير أين عن من لأن أين لها الصدارة والتقدم
والوقوع في أول الكلام فإذا أخرت فأتت ما لا من ذلك
واعلم أن استجابه التقدم ليس بخاصا يكون
مفردا بل ولو كان واقعا صدر جملة واقعة خبرا عن
مبتدأ فتكون الصدارة المستوجبة له خاصة يعلم
هو الواقع فيها خبرا وإن لم يكن صدر الجملة الكلام
وذكر كقولك زيد أين مسكنه زيد مبتدأ وأين
المقام خبر مقدم ومكان مبتدأ موخر والامضاف
اليه والجملة في محل رفع خبر عن زيد فإين في هذا
المثال وإن لم يكن واقعا صدر في جملة الكلام لكنه
وقع صدر الجملة التي وقع خبرا فيها عن المبتدأ
واستجابه التصدير أيضا ليس بخاصا بذاته بل ولو
بالنظر لغيره وذلك كقولك صبيحة أي يوم غفر
فصبيحة ظرف متعلق بخروج خبر مقدم وأي أحد
المقام مضاف إليه وأي مضاف ويوم مضاف إليه
وسواء رفع مبتدأ موخر والكاف مضاف إليه ففي
هذا المثال لا يجوز متأخر صبيحة عن قولك سر لا تله
مضاف لأي التي لها الصدارة والمضاف والمضاف إليه

كالشيء الواحد فيثبت له ما ثبت له من الصدارة فوجب
 لصحة التعمير بالنظر لضافته كأي الذي هو وصفا
 وثابت لها لا بالنظر لذاته وقوله وخبر المحصور انما
 يجب ويلزم تقديم الخبر على الخبر المحصور فيه الخبر
 وذكر كقولك ما لا اتباع احد ابي فكنينة اتباعنا
 محصورة ومقصورة على اتباع احد لا تتعداه لغيره
 فلسنا تابين لغيره بخلاف اتباعه ليس مقصورا
 علينا بل غيرنا قايح له ايضا كالا مينا والمرسلين كانهم
 غابة فاهم تابعون له فهو بمنزلة الشمس الكوكب
 المورق ولهم بمنزلة النجوم لها المظهر في نورها لان
 انوار النجوم مكتسبة من شعاعا فجميع انوارهم
 مكتسبة من نور صلي الله عليه وسلم قال ابو بصير
 فانه كسر فضلهم كواكبها يظهر انوارها للناس في الظلم
 وهو وجوب تقديم الخبر وما جواز تقديم
 في قول وجوزوا التقديم لزوم وجوب تاخير كذا
 تقدم في قول فامنع حين يستوي انما فامنع الخبر
 ثلثه كان تقدم فذكر انه ابي تقديم الخبر على
 ابتداء نكرة قيد وقوله ليس لا مسوغ انما قيد ثبات
 وسياق محرز ذلك عند رجل وفي الدار امرأة
 هذا من جملة الخوا الذي اشار له بقوله وعمو عندك
 ان وعود اخذ في كلامه فاجمع النجاة ان هذا

على ما اذا كان

على

على لقوله فلا تقول ان ابي لان جميع الورد والنجاة
 اجعت على منع ذلك ابي تقديم رجل وامرأة وتأخير
 الطرف وأجار وأجور عنها وهما عند وفي الدار
 يلزم على ذلك من لا ابتداء نكرة التي لا مسوغ لها مع
 انه ممنوع لم يخرج احد واي هذا ابي وجوب
 تقدم الخبر اذا كان ظوفا او جارا او مجورا على البتة اذا
 كان نكرة ليس لا مسوغ الان تقدم ما ذكر فان
 كان للنكرة مسوغ هذا محرز قوله ليس لا مسوغ فيما
 تقدم وقوله جاز الا مران ابي تقديم الخبر وتأخير
 لوجود المسوغ في لا ابتداء نكرة وهو وصفا
 بالظرف على شي في الخبر اشار الله بذلك الى
 ان قول الله فيما تقدم اذا عاد عليه ابي الخبر مضمرة
 فيه شمع ومعرفة بان جعل الخبر في عليه عايد
 على خبر ليس صوابا لان الخبر في قوله في الدار
 صاحبها جملة الجار والمجرور وليس الخبر في صاحبها
 الواقع مستدا عايدا على تلك الجملة بل على جزئها وهو
 المجرور فقط الذي هو الدار دون الجار وهو حي
 وسياق في الاشارة ان هذه عبارة ابن عصفور ذكرها
 في بعض كتبه وليست بصحيحة جري عليها الم وما اذا
 كان كذلك فيصفي تقدير مصنف مضاف في كلامه
 بان يقال اذا عاد عليه ابي على ملكه ابي على

جزء الخبر الملاء بسره وهو الدار من ملكه بسره الجزر للكل
ولا شك ان الدار ملكه بسره ومصاحبة للجار وهو جزء
الخبر الذي هو مجموع الجار والمجرور على القول بانها
الخبر وقوله في الدار صاحب فني الدار جار ومجرور في
محل رفع خبر مقدم وصاحب مبتدا موزع والها مضاف
اليه وهي عايد على الدار التي هي جزء من الخبر وهي
مفعلة لذكر الضمير العايد عليها من ذلك المبتدأ
وكما ان جزءا من الخبر لان الخبر جملة الجار والمجرور
مع لا لفظ الدار وحدها على متأخر لفظا
ورتبة اي وهو الخبر لان رتبته انما خيرة عن المبتدأ
وهو المبتدأ الضمير اما عايد على ما من
قوله ما او عايد على الضمير في قوله عنه لا معصوم
كل منهما المبتدأ وقوله مكانه قال اي اسم وقوله
وهذه عبارة ان اسم الاشارة راجع لقول اسم اذا
عاد عليه ضمير من المبتدأ الواقع قبل قوله وهذه
الحو وليست بصحيحة اي ما فيها من التساهل
على جزء من الخبر اي وهو الدار لا على الخبر
اي نفسه وهو مجموع الجار والمجرور وقوله فينبغي ان
مراده بذلك تصحيح كل اسم ودفع الاعتراض عنه
على ملك به اي ملك بسره الخبر وهي الدار من
ملكه بسره الجزر للكل فالدار جزء وفي الجارة لها جزء

ومجموع

ومجموع الخبرها معا ويقال ان اسم اطلق الكل
واراد الجزر وهو الدار فصار اللفظ اي بعد
اتصالها الذي هي المضاف اليه بعلي فيكون الكلام
ح من باب الخذف والايصال على التمرق مثلا زيدا
اي فعل التمرق جار ومجرور خبر مقدم ومثل بالرفع
مبتدأ موزع والها مضاف اليه وعلى عايد على التمرق
وزيدا منصوب على التمييز اي على التمرق قدرها من
الزيد ويصح ان يقال زيد بالرفع مبتدأ وعلى التمرق خبر
مقدم ومثلا بالنصب منصوب على الحال اي زيد عايد
على التمرق حالة كونه الزيد قدرها لا قبل ولا ازيد منها
ويصح ان يكون بالرفع فاعل الجار والمجرور كما هو مذهب
الكوفيين اي على التمرق قدرها زيد وايضا من
ذلك انه لا يجوز تأخير الجار والمجرور وهو قوله على
التمرق عن المبتدأ الذي هو مثلا لك يعود الضمير
فيه على متأخر لفظا ورتبة اما بك اجلا لا
انما بك اجلا لا اجلا لا والتعظيم لا الخوف منك
وما بك قدرة على لا يضرب ولا يضرم وتكن ملي عين
حييا يعني والعين اذا استلثت بالحب حصل
للمحب الخشية وصار يعظم المحبوب وهذا قاله الشاعر
لامرأة وانما هدمه ان ملي بالرفع خبر مقدم
وعين مضاف اليه وجيب مية موزع والها مضاف

اليه وهي عائدة على العين المضاف اليها ملئ الواقع
 خبر او معلوم ان المضاف والمضاف اليه كالتالي الواحد
 فكانها عائدة على نفس الخبر وحي لا يجوز تاخير ملئ
 عني عن قول حبيبها لئلا يعود الضمير على متأخر
 لفظا ورتبة لما علمت فيما تقدم ان الخبر رتبة التأخير
 عن المبتدأ فحسبها مبتدأ فيه تسمع كقولهم فيما
 تقدم فصاحبها مبتدأ لأن الصواب بينهما فصاحب
 من صاحبها وحبيب من حبيبها لأن الخبر فيها مضاف
 اليه لأن جملة المبتدأ وقد جرى الخلاف في جواز
 ان ياتي في بعضهم منع التأخير فيما ذكر للمفعول وبعضهم
 جوزه مع ان الضمير فيها يعود عند تأخيره على متأخر
 لفظا ورتبة لأن المفعول رتبة التأخير كما في خبر مع
 المبتدأ ومثل ذلك ما سياتي من قول زان نوره الشجر
 ولم يجر خلاف فيما علم في منع صاحبها في الدار اي
 في منع تأخير الجار والمجرور الواقع خبرا مقدما عن قول
 صاحبها الواقع مبتدأ بل اتفق الجميع على منع تأخيره
 في الفرق بينهما اي حيث جرى الخلاف فيما ذكره
 وقوله وهو اي التوقف والاستكمال المذكور ظاهرا او
 المراد السؤال بقوله في الفرق ان وما جعل الضمير
 عائدة على الفرق فليس بظاهرا لأنه يناهيه قوله بعد
 فليتامل لأن الامر بالتأمل لا يكون إلا امر خفي لا ظاهر

قوله

والفرق ان ما عاده وحاصل ذلك ان ضرب
 عامل فيما اتصل به الضمير وهو غلام الرفع بالفاعلية
 وما عاده عليه الضمير وهو زيد في الأول وجار هندا في
 الثاني انصب على انه مفعول له فكل منهما مشترك مع
 الآخر في العامل وهو ضرب فعاملهما متحد بمكان ف
 مسئلة في الدار صاحبها فان العامل فيما اي الاسم
 الذي اتصل به الضمير وهو صاحبها وما اي والعامل
 في الاسم الذي عاد عليه الضمير مختلف اي لا
 العامل في صاحبها الابتداء والعامل في الخبر الذي
 هو في الدار نفس حرف الجر وهو في فلما لم يتحد في
 العامل كما لم يترك لم يقع فيها خلاف وقيل العامل في
 صاحبها الابتداء والعامل في الجار والمجرور المبتدأ الذي
 هو صاحب كذا اذا استوجب التصدير او قد
 علمت فيما تقدم ان لبيجاب به التصدير لا يقيد بالتقديم
 على جملة الكلام الواقع فيه بل المدار على جملة الكلام
 الواقع خبرا فيها وان لم يكن متقدما على جملة الكلام
 اي وقد علمت ايضا ان لبيجاب به ذلك ولو بالنظر
 لغيره كما تقدم توضيحه بالمشاد كصور اي
 فيه الخبر كونهما في الدار زيد اي فالمحصور في هذا
 المثال الاستقرار الكائن في الدار في زيد لا يتعداه الي
 غيره وامان في المثال بعده وما في الدار الا زيد فالمحصور

فيه التقدير الخبر على ما سبق اي ما استقر في الدار
 الازيد فزيد محصور وقصر على استقراره في الدار كما تقدم
 ان الاسم الواقع بعد انما يكون محصورا وما بعد الا
 يكون محصورا فيه وحذف ما يعلم ان حذف
 مبتدأ وما مضاف اليه مبني على ان يكون في محل جر
 ويعلم فعل مضارع مبني للمجهول وتايب الفاعل
 خبر مستتر فيه جواز تقديره هو والجملة صلة ما
 لا محل لها من الاعراب وجاز خبر مرفوع وعلمه
 رفعه صلة ظاهرة في اخره وكما الكاف حرف جر وما
 حرف مصدري تسبك مع ما بعدها بمصدر مجرور
 بالكاف والجار والمجرور متعلق بحذف خبر مبتدأ
 محذوف وتقول فعل مضارع بالفتحة الظاهرة
 وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وزيد مفعول به
 منصوب بفتحة مقدم على اخره منع من ظهورها
 اشتغال المحل بحركة الحكاية وبعد ظرف منصوب
 بالفتحة الظاهرة ومن مضاف اليه مبني على ان يكون
 في محل جر وعند ظوف والكاف مضاف اليه والميم
 حرف عداد والالف حرف دال على التثنية وفي جواب
 جار ومجرور متعلق بقول قل وكيف لم يستفهم
 خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع وزيد مبتدأ مؤخر
 وقيل فعل امر مبني على ان يكون وفاعله مستتر وجوبا

تقديره

تقدم و انت ودفع خبر مبتدأ محذوف مرفوع بضم
 مقدرة منع من ظهورها سكون الروي وفزيد مبتدأ
 مرفوع بالفتحة الظاهرة ويستغني فعل ما قرأ مبني
 للمفعول وعنه جار ومجرور في محل رفع تايب فاعله
 والجملة في محل رفع خبر عن زيد واذ حرف تعليل
 وعرف فعل ما قرأ مبني للمجهول للمفعول وتايب به
 الفاعل خبر مستتر فيه جواز تقديره هو والفتحة
 وحذف الذي يعلم من المبتدأ والخبر جازي وذكر كاي
 كقولك زيد بعد قول القائل كد من عندك وقلدك
 في جواب كيف زيد فزيد يستغني عنه لانه عرف من
 السؤال قبله وحاصل معنى ذلك انه لما ذكر
 فيما تقدم ان الخبر يجوز تقديمه وتأخره وجب
 تأخره وتأخره يجب تقديمه ذكره هنا انه يجوز حذفه اذا
 دل عليه دليل ومثله في ذلك المبتدأ وتأخره يحذف فان
 معا وقد يكون حذفه واجبا وسياتي في قول وبعد
 لولا غالبها انما تأخر جواز حذفه بقوله وحذف ما يعلم
 انما اي وحذف الجزء الذي يعلم للسامع من سؤالي
 غيره له سؤالي كما ذكر الجزء مبتدأ وخبر جازي لذكر
 السامع عند اجابته لمن سأل فاذ انما مع السامع
 شخص اخر وجاء اخر خاطبا بقوله من عندك فيجوز
 للسامع عند اجابته له ان يحذف الخبر ويأتي بالمبتدأ

ويقول زيد لعل من السوال تقدم لك المعنى زيد عندنا
 ومثله في ذلك المبتدأ بان يقول له في السوال كيف زيد
 فيقول له في الجواب ذنفا اي هو مريض او صحيح لانه
 علم له من السوال قبله وهذا معنى قوله وحذف
 ما يعلم جازا او فورا فزيد استغنى عنه اي عن غيره
 العايد عليه الواقع مبتدأ لانه عرف من السوال قبله
 اي استغنى الجيب المتوجه اليه السوال عما ان ياتي
 به لعله له منه والحاصل انه اشار بالبیت الاول
 لحذف الخبر وبالتالي لحذف المبتدأ ونقول في اخره
 والاولى ان يمثل بخبر قوله نعم في جواب المخدوم
 معا واعلم انه كيف اذا وقعت قبل لفظة تارة
 تكون هذه اللفظة مفتقرة لها وتارة لا فان كانت
 مفتقرة لها كما هنا لانه زيدا في كلامه مفتقر لوقوعها خبرا
 عنه امرت بحسب ما افتقرت اليه هذه اللفظة من
 رفع او نصب فتكون هنا مبنية على الفتح في محل رفع
 خبر مقدم وزيد مبتدأ موخر وفي قوله كيف كان زيد
 لم يستفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر كان
 مقدم وزيد الما موخر فكان افتقرت اليه وقوعها
 خبرا عن اداة في قوله كيف ظننت زيد الما استفهام مبني
 على الفتح في محل نصب مفعول ظن الثاني مقدم عليه
 وظن فظن افتقرت لها من حيث وقوعها مفعولا لها وما

اذا

اذا لم تكن مفتقرة لها فانها تكون منصوبة لا غير ونصبها
 اما على الحال كقولك كما في قوله كيف جازا زيد فكيف
 لم يستفهام مبني على الفتح في محل نصب على الحال
 من زيد الواقع فاعله جازا واما على انها مفعول مطلق
 كما في قوله تعالى الم تركيف فعد ربك يا صحاب الفيل
 لانه المعنى فعد ربك يا صحاب الفيل اي فعل في
 لم يستفهام مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق
 جواز او وجوبا معمولان محذوف والتقدير
 حذوا جوازا او وجوبا ومثله في راي بعضهم
 اي وهو الاختصاص القابل بان اذا حرف مفاجاة لا الم
 واما على القول بانها لم سوا كانت لهم زمان او
 مكان على الخلاف في ذلك فلا شاهد فيه لان من قال
 انها ظروف زمان فسرهما بقوله خرجت في الوقت السبع
 فعملها بمعنى وقت ومن قال انها ظروف مكان فسرهما
 بقوله في الحضر السبع فعملها بمعنى الحضر وعلى
 كل منها لا خبر محذوف وح لا شاهد فيه واما عند
 الاختصاص فيعملها حرف فجاة والفاذامية لتقرين
 اللفظ والسبع مبتدأ خبر محذوف نحن بما عينا
 ان نحن مبتدأ والخبر محذوف والبا حرف جر وما اس
 موصول في محل جر والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف
 وعند ظروف متعلق بمحذوف صلة ما وانت مبتدأ وبما

جاز ومجور ومتعلق براض الواقف خبر وعند ظرف
 متعلق بصله ما والراي مبتدا ومختلف خبر والتقدير
 نحن راضون بالذي لمتقرو ثبت عندنا وانت راض
 بالذي لمتقرو ثبت عندك والحال ان الراي مختلف
 بيننا فكل بعد رايه وميله ان قلت ما المانع من
 كون راض خبرا عن تحت ايضا ومجمل تحت للمعظم
 نفسه لا للذي معه غيره قلت شرط الخبر ان
 يكون مطابقا للمبتدا او ادا وجمعا وتثنية ولو في اللفظ
 دون المعنى وراض مفرد وتحت جمع فلم يحصل التطابق
 وهذا الكذب من الاول لدلالة الثاني عليه وهو اكثر
 من مكسره وان شئت صرحت بكل منهما اي
 المبتدا والخبر فتقول زيد عندنا هذا راجع للاول وهو
 حذف الخبر وقوله وهو صحيح راجع للثاني وهو حذف
 المبتدا وشك اي حذف المبتدا قوله تعالى ان
 اعلم ان من في الآية يحتمل ان تكون شرطية
 وجملة عمل فعل الشرط وجملة فلتنفسه جوابه ويحتمل
 ان تكون اسم موصول مبتدا وجملة عمل صلتة وجملة
 فلتنفسه في محذوف خبر وقرنت بالفاء لان المبتدا فيه
 الشرط في العموم والله لا يثبت له قاله
 مبتدا وقوله فعدته مبتداتان وتلك ثمة الخبر خبره
 واجملة خبر عن الاول والله لم يحض مبتدا والخبر

محذوف

ح

محذوف دل عليه ما قبله اي فعدته تلك ثمة اشهر ان
 قلت ما المانع من كون فعدته الاول يقع خبرا
 عنها ويكون قوله والله لم يحض معطوفا على قوله
 والله يثبت واجيب بان قوله فعدته تلك ثمة
 اشهر اشبه جزا الشرط من حيث قرنه بالفاء وجزا
 الشرط يجب تاجيره فلو كان واقعا خبرا لكان
 متأخرا لامتنوسا فلو سلم بينهما ما دل على انه خبر
 عن الاول بخصوصه وخبر الثاني في محذوف والله في ثمة
 هي التي بلغت ثمة الياس وهو اثنان وستون سنة
 او اكثر وصار الحيض لا يطرقها والتي لم تحض هي الصغيرة
 او الكبيرة التي لم يطرقها الحيض اصلا فعدة كل ثمة
 اشهر وهو فعدته ان اورد الصغير باعتبار
 المذكور من المبتدا والخبر ولا يقال وهما لان المحذوف
 متقدرا لا مفرد وانما حذف اي المبتدا والخبر
 لوقوعها موقع از هذا التعليل يقتضي ان علة حذفها
 وقوعها موقع المفرد فغيره انه اذا لم يكونا واقعا
 موقع المفرد لم يخرج فدهما مع انه ليس كذلك بل يحذفان
 جوازا مطلقا ولا جواب لذلك والظاهر ان المحذوف
 اي في الآية مفرد اي وهو الخبر لا جملة مركبة من مبتدا
 وخبر كما ذكر فيما تقدم فلهذا حكى ما تقدم بصيغة
 الضعيف حيث قال قيل وقد حذف الجزاء ان

والله لم يحضن معطوف انما من عطف الجمل لا من
عطف الفذات حتى يرد عليه ما ذكر فيما تقدم من
عدم صحة كونه معطوفا على الجملة الاولى وقوع قول
فقد تهنن ان خبر عنها والاولى ان يمثلا اي
لحذف الجزئين بدل التثنية لها بالاية بنحو قوله نعم ان
قالهم لله سقمهم وزيد مبتدا وقايم خبر وهذا هو
السؤال الذي فهم منه المحذوف في الجواب بنعم لان التقدير
نعم زيد قايم ولا تحذف ان هذا دل عليه السؤال وفهم منه
انما مع المحب عنه بنعم وبعد لولا ان بعد ظرف
لقوله حذف الخبر ولولا مضاف اليه مبني على ان يكون
في محل جر قسده لفظه لان المعنى بعد هذا اللفظ وغايبا
منصوب على نزع الخافض وحذف مبتدا والخبر مضاف
اليه بجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها تكون
الروي وحتم خبر وفي نص جار ومجرور متعلق بـ
اخر البيت ويميني مضاف اليه وذا الهم اشار مبتدا
مبني على ان يكون في محل رفع واستقر فعل ما هو فاعله
مستتر عايد على المحذوف والجملة في محل رفع خبر عن ذا
وبعد ظرف متعلق بـ استقر وهو معطوف على قوله
في نص يميني وكذا ما بعده من قول وقيل حال ان دووا
مضاف اليه وعني فعل ما هو والتا علامة التانيث
والفاعل مستتر جواز تقديره هي يعود على التوافق

والجملة

والجملة في محل جر صفة لها ومفهوم بالنصب مفعول
لعييته ومع ظرف منصوب بفتحة مقدرة منع من
ظهورها تكون الروي وتثنية الكاف حرف جر ومثل
بجرورها وعلامة جرح كسرة ظاهرة في الخزم وهي
مضافة لقول محذوف والجار والمجرور خبر مبتدا محذوف
وكل ما رفع مبتدا وصانع مضاف اليه وما مصدرية
تسبق مع ما بعده ما بمصدر ومعطوف على كل وصنع
فعل ماض وفاعله مستتر عايد على ما والخبر محذوف
وجوبا وقبل ظرف متعلق بـ استقر وخال مضاف اليه
ولانافية ويكون فعل مضارع وكما مستتر عايد
عايد على الحال وخبر خبرها وعن حرف جر والذي له
موصول بجرورها مبني على ان يكون في محل جر وهو صفة
لموصوف محذوف وخبر مبتدا والها مضاف اليه وقد
حرف تحقيق واخر فعل ماض مبني للمجهول للمفعول
ونائب الفاعل خبر مستتر فيه جواز تقديره هو
يعود على الخبر والجملة صلة الموصول لا عمل لها من
الاعراب وكضرب الكاف جارة لقول محذوف خبر
مبتدا محذوف وضري مبتدا مرفوع بفتحة مقدرة على
ما قبل ياء التكلم ويا التكلم مضاف اليه مبني على
ان يكون في محل جر والعبد بالنصب مفعول ومبتدا
حال منه لم كان المحذوف التامة العائدة على العبد

الجار والمجرور عطف وما هو

المضافة لا إذا وإذا المتعلقين بالخبر وكذا يقال فيما بعد
وانتم مبتدأ وتبيين مضاف اليه مجرور بكسرة مقدر
علي ما قبله المتكلم وباء المتكلم مضاف اليه والحق
بالنصب مفعول ومنوطا حال من لهم كان المحذوف
وبالحكم جاز ومجرور متعلق بالحق والتقدير وحده
الخبر بعد لولا في الغالب حتم اي واجب وهذا الحذف
لحقوقبت في نصيبي وبعد واوعيت مفهوم مع
وذلك كايين كمثل قولك كل صانع وصنعتة مقترنان
وتبدل حال لا يكون خبرا عن البتة الذي خبره قد مضى
وذلك كقولك من يري العبد حاصدا اذا كان اولاد في حال
كونه مستورا ثم تبيين الحق حاصدا اذا كان اولاد
في حال كونه منوطا بكم وحاصل المعنى انه
ما ذكر في البيت المتقدمين قبل هذا حذف البتة
والخبر جواز عند العلم بهما شرع يذكر هنا وجوب
حذف الخبر بقوله وبعد لولا ان ذكر انه يذف وجوبا
في اربعة مواضع الاول بعد لولا والثاني في اليقين
النفي والثالث بعد واوعيت مفهوم مع والرابع
قبل حال لا تكون خبرا لمز واعي لم ان لولا تكون
امتناعية بمعنى ان جوابها امتنع لوجود شرطها
وهي المراجعة هنا وتكون تخصيصية بمعنى انه يصح
بها الحث والتخصيص على الفعل ومنه ليست مرادة

هنا

هنا لانه لا يليها الا الافعال في خاصة بها ثمثال الاول
لولا علي الملك عمر اي لولا علي موجود الملك عمر
فامتنع هذا كعمر لوجود علي ومثال الثانية قوله
تق لولا انزل عليه ملك اي هلا انزل وهذا عند
زيادة لا عليها فان قيل لو بدون لا كانت حرف امتناع
لا امتناع لا امتناع لوجود وذكر كقولك لو انشيت
لا كرسى فامتنع جوابها وهو الاكرام لا امتناع شرطها
وهو الاتيان بمعنى انجي فهذا المعنى من غير لغتها
الاول فاستعمالا لزيادة لا مفاير لا استعمالا بدونها
في المعنى وقدر غالبا اي في الغالب امترضا بان هذا
مضاف لقوله بعد حتم اي واجب لان مقتضى الوجوب
عدم الغلبة لان الغلبة قارة يحدف وتارة لا يحدف
بحدف الوجوب فالمحدف دائم مستمر فيه واجيب
بان قول غالبا راجع لقوله لولا لا لقوله حتم والمعنى
وحذف الخبر اي خبر البتة الواقع بعد لولا فيغالب
احوالا اي في الحال الغالبة لها وهي كون الخبر فيها
عاما اي كونه مطلقا حتم اي واجب لان لها حالتين
حالة غالبية اي تستعمل فيها كثيرا وهي ما اذا كانت
الخبر فيها عاما اي كونا مطلقا عن التقييد بشيء
دون شيء لاني قولك لولا علي الملك عمر اي لولا
علي موجود ان هذا الخبر وهو موجود ذكر كونا عاما

مطلقا عن التقيد بحالة دون اخرى والحالة الاخرى
وهي غير الغالبة التي تستعمل فيها على قلة ان يكون الخبر
فيها خاصا نحو قوله لو لازيد محسن التي لم تكن لا
الخبر وهو محسن خاص بمادة الاحسان اليه لاكونا
مطلقا عما كالا ول في هذه الحالة لا يجب حذف الخبر
وهو محسن بل يجب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان
دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه وهذه الحالة ليست
مرادة لهم بل مراده الحالة الاولى كما قال وحذف
الخبر اي خبر المبتدأ الواقع بعد لولا في الغالب اي في
الحالة الغالبة التي تستعمل فيها كثيرا وهي الحالة
التي يكون الخبر فيها عاما اي كوننا مطلقا حتم لا الحالة
التي غير الغالبة المستعملة على قلة فيها على قلة
وهي التي الخبر فيها كونها خاصا لا عاما لان الخبر فيها
لا يحذف وجوبا اصلا بل اما واجب الذكر عند عدم
الدليل واما جازم الذكر والحذف عند وجوده يعني
ولا يراد ما ذكر فيما تقدم على انه الا اذا كان قوله في الغالب
راجع لقوله حتم وقوله وفي نصيبي جازم ومجور
متعلق بمتروا مضافه ليمين من اضافة الصفة
للموصوف اي يمين نص اي صريح غير محتمل لغير اليمين
كمنيت كل منكم لا يفرق منه غير اليمين والمعنى
وهذا الحكم وهو حذف الخبر وجوبا مستقر وثبت

في يمين نص اي صريح لا يحتمل غير اليمين وذلك كقولك
لعمرك لا فعلك كذا فالك م لا بتد او عمر مبتدأ والخاف
مضاف اليه والخبر محذوف وجوبا بقدره قسمي
ولا فعلك ان م موطئة للتقسم وافعلك فعل
مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الهمزة
وقام له مستتر وجوبا بقدره انا وقولم وعد واور
ان معطوف على قوله في نصيبي اي وهذه الحكم
وهو حذف الخبر وجوبا مستقر وثبت جازم واور
عنيت ان ومعني عيئت اي افهمت مفهوم مع
اي معناها وهي المصاحبة بان كانت صريحة في
فهم ذلك المعنى منها وان افهمت خبره ايضا لان
الشرط ان تكون مفهومة لما ذكر صريحا سواء افهمت
غيره ام لا كالمعطوف مثلك فانها مع ما ذكر لك
الغير لا يضرو قولم وقبل حال ان معطوف على قوله
في نصيبي ايضا اي وهذه الحكم وهو حذف الخبر
وجوبا مستقر وثبت قبل حال واقعة بعدم مبتدأ
وتلك الحال غير صالحة لان تكون خبرا عن ذلك
المبتدأ الذي خبره قد حذف وجوبا وقد كقولك
ضربي القبة مسننا فقربي مبتدأ وهو مصدر
مضاف لفاعله ان ايافيه ياء التكلم والمصدر المنصب
لفعلوم ومسيما حال من فاعله كان انشأته المحذوفة

العائد على العبد المضافة لا إذا أو إذا المتعلقين بالخبر
 المحذوف وجوبا والتقدير ضرب العبد حاصل إذا كان
 أو إذا كان أي وجد في حال كونه مسيئا ووجه
 عدم صلاحية تذكر الحال له خبر بها كون الضرب
 معني من المعاني لا بوصف بالاساءة ولا غيرها وكما
 الخبر تمذوقا وخبريا سد الحال مسده معني من حيث
 انها ملفوظ بها وحالة محله فاستغنى بها عن التصريح
 به واللازم الجمع بين الموصوف والموصوف كما ان الخبر
 في لولا حذف وجوبا لا قاصتهم جوابا بمقامه فلو
 صدرح بذكرهم للزم الجمع بين الموصوف والموصوف وقول
 واتم تبيين الحق انما لم يتم تفضيل مبتدأ وتبيين
 مضاف اليه وهو مصدر مضاف لفاعل لا ان اياها
 فيه ما المتكلم وهي مضافة اليه وهو مضاف اليها
 والحق مفعول ومنوط حال متنا فاعل كان المحذوف
 وبالحكم متعلق بمنوط والمعنى ان اتم واكمل احوال
 تبيين للحق كون الحق منوطا ومعلقا بالحكم وهذا
 مثال لما اضيق الى المصدر وما قبله مثال للمصدر
 فكانه قال لا فرق بين ان يكون مبتدأ مصدر او
 مضافا الى المصدر ان قلت الحال في هذا المثال
 تصح ان تكون خبرا لان الاتمية بفتح الاخبار
 عنها بالاناطة بان يقال واكمل تبييني منوط ومعلق

بالعلم

بالعلم واجيب بان هذا اي جعلها خبرا ليس قصد
 المتكلم وان كان صحيحا وانما قصده ان تكون حالا
 لا خبرا فالمدار على قصد المتكلم ولا تنظر للتركيب
 في حدوداته فيكون امتناع صحة وقوع الحال خبرا
 اما انما كسياء وهي الحال الاولى او لقصد المتكلم
 كمنوطا وهي الحال الثانية والحكم جمع حكمه وهي
 العلم النافع وقيل وضع كل شيء في محله وقيل
 غير ذلك الاول ان يكون أي الخبر الواجب
 الحذف وقول بعد لولا اي خبر مبتدأ واقع بعد لولا
 اي بعد هذه اللفظة لولا زيد ان فلولا حرف
 امتناع لوجود اي امتنع جوابا لوجود شرطها وزيد
 مبتدأ والخبر محذوف وجوبا تقديره موجود ولا يتكلم
 الله موسطة للقسم وانني فعل ما فعله والتا فاعل
 والكاف مفعول واجبة جواب لولا من غير كونه
 في محل جزم لان لولا غير جازمة واعترن
 بقول غالبا انما اشار اليه بهذا لان كلام الله فيها
 تقدم حيث قال غالبا محمول على هذا وهو حمل غير
 صحيح والصحيح الحمل المتقدم الا في الطريقة الثانية
 التي جعلها الشئ ثالثة بزعمه ان الطرق ثلثة
 والصحيح انما ينبغي فقط الاولى للجمهور والثانية
 للمداني ومن تبعه والثالثة التي ذكرها ومحمل

كلام الله عليها ليست بصحيحة لانه لم يقل بها احدهم
 النجاة عما ورد ذكره اي الخبر الواجب الحذف فيه
 اي فيما ورد في شذوذ الز لولا ابوك انفلو لا حرف
 امتناع لوجود وابوك مبتدأ والخبر محذوف وجوبا
 تقديره موجود وهذا لا شاهد فيه وانما ان شاهد
 فيما بعده وهو محذوف ولولا قلبه عن حرف امتناع
 لوجود وقبل ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم وعمر
 مبتدأ موخر والقي فعل ماض واقتا علة متاخر
 ومعه فاعل واليك جار ومجرور متعلق بالقت وكذا
 بالمقاليه متعلق به والمقاليه جمع اقلية وهي
 المفاتيح والمعنى ان الشايع يقول شخص كانت
 احداه مقولتين الامارة وكانوا ظلمة لولا ابوك
 موجود ظالم ولولا جدك عمر قبله ظالما وتخالف معه
 من انما عكس لهما في الظلم لا لقت ايك معه بالمقاليه
 اي مفاتيح الامارة اي لا تقادوا لك وخضعت
 وولوك الامارة عليهم والشاهد من ذلك انه صرح
 بالخبر شذوذا وهذا معنى قول الله غالبا اي
 ومن غير الغالب قديرا شذوذا وقد علمت فيما
 تقدم ان هذا العمل غير صحيح وان هذه الطريقة لم
 يقل بها احد من النجاة واجب اي مطلقا في
 كل حال سواء كان الخبر كونا عاما او خاصا الاقليه

علي

على شذوذه في طريقة الز وقد علمت فيما تقدم ان هذه
 الطريقة لم يقل بها احد من النجاة والطرق ثنتان
 فقط فكانت الاولى للشيء حذفها وعدم ذكرها
 والطريقة الثانية اي وهي للجمهور ان الحذف واجب
 دائما اي في جميع الاحوال ولا يجوز ذكره ابدا
 بغير حذف في الظاهر اي حيث يفهم ظاهر ان الخبر
 مذکور في الواقع ونفس الامر ليس مذكورا بل
 محذورا وقول مول اي فيقولون ما ياتي بعد
 من قول لولا زيد كحسن بابا المعنى لولا احسان
 زيد لمكنت اي موجود لمكنت ويقدر ان الخبر كونا
 عاما ويؤولون ما تقدم من قول في البيت السابق
 استقدم ولولا قبله عمرا اي ولولا سبق عمر موجود
 الز والطريقة الثالثة الاولى الثانية والثاني
 قبلها اولي كما علمت وهذه الطريقة للرمان ومن تبعه
 وهي المفصلة بين ان يكون الخبر كونا عاما او خاصا
 فان كان عاما وجب حذفه وهذا هو مذهب كلام الله
 خلافا للثاني وان كان خاصا ان دل عليه دليل جاز
 ذكره وحذفه وان لم يدل عليه دليل وجب ذكره
 وهذه هي الطريقة التي اشار اليها فيما تقدم
 بقول غالبا وقد تقدم توضيحه ومنه اي
 الاثبات قول اي العمل المعرف اي وكان شاعرا

نبينا عي في صفره ولحنه بعضهم وقال لا يخرج بكلامه
 لانه من المولدين وليس من عرب العربا يذيب
 الرعب از فيذيب فعل مضارع والرب فعل ماض وكل
 بالنصب مفعول وعطف مضاف اليه ومنه جار
 ومجرور متعلق به وقوله فلو احرفا امتناع لوجود
 والتقدير مبتدا وخمسة يملكه خبر ولسالا واقع في
 جواب لو لا وما حصل من معنى ذكر انه يدح سيف
 شخص امير او ملك كانه يقول هذا السيف يذيب
 الرعب منه كل سيف قاطع فلو لا الا نجاد تسكها
 لذات وسالت على الارض من شدة ما حصل لنا
 من الرعب والخوف منه هذه الطريقة اي
 وهي الطريقة المتقدمة المفصلة نصا اي صريحا
 فيه غير محتمل لغيره بحيث كل من كلفه لا يفهم منه
 غير اليمين كما تقدم لعمرك اي حياتك وهو
 ما خوف من عمر الرجل عاشوكيرا وعمر الرجل حياته
 قيل ومثله امر حكاة بصيغة التضعيف لما
 سياتي من قوله بعد وهذا لا يتقني امر فاه
 لم يكن نصا از محترز قوله ان يكون نصا فيما تقدم اي
 بان الحان محتمل لليمين ولغيره لا سيما كانه قوله
 عهد الله لا فعلن لا يفهم منه اليمين الا بانها تمام جواب
 اليه وهو لا فعلن فلو لم يذكر الجواب وقيل عهد الله

راه

فقط

فقط احتمل ان يكون اخبارا بان عهد الله يجب الوفا
 به واحتمل لا يكون يمينا وكذا ثبانه اي الخبر
 وهو على الذي هو الجار والمجرور وحذفه لعدم كونه
 نصا في اليمين اي صريحا فيه بحيث يفهم منه اليمين
 مجرد التلطف به كالمثال الاول واوهي نص
 في المعنى اي بحيث تكون معنى المعنى مضمنا
 صراحة اي دالة عليه صراحة دون حفا وان دلت
 على غيره معه ايضا كاللطف مثلا كل رجل
 وضعته نكل مبتدا ورجل مضاف اليه وانواع حرف
 عطف وهي واو المعية وضيعة مفعول على كل
 والها مضاف اليه والخبر محذوف وجوبا فقد تراه
 مقترنان وهذا الخبر في ضيعة عايد على كل او على
 رجل المضاف اليه اما واما فعلى كونه عايد على
 كل يصير المعنى كل فرد فرد من افراد الرجال وضيعة
 كل فرد فرد مقترنان وعلى كونه عايد على رجل
 المضاف اليه يصير المعنى كل رجل وضيعة كل رجل
 مقترنان وكل من الضميمة فاسد لما يلزم على الاول
 من ان كل فرد مقترن بضيعة كل فرد وكون الفرد
 الواحد يقترن بضيعة افراد اي بضيعة هذا وهذا
 وهكذا باطل وعلى الثاني من ان الرجل يقترن
 بضيعة وضيعة غيره معا وهذا باطل ايضا وانما

الاقتراح يكون للرجل مع ضيعة نفسه فقط لا مع
ضيعة كل فرد فرد من أفراد الرجال غيره ولا مع
ضيعة وضيعة غيره ما تخلص منه ذلك ان يقال
على المعنى الاول انه مما مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي
القسمية على الاحاد والمعنى كل فرد فرد من افراد
الرجال وضيعة كل فرد فرد مقترنان أي مقترن
كل فرد بضيعة الخاصة به دون ضيعة غيره
ونظير ذلك قولهم ركب القوم واهلهم أي كل فرد
من القوم ركب دابته الخاصة به لا كل فرد ركب
الجميع ومعنى كون الرجل مقترنا مع ضيعة بمعنى
ضيعة التي ينفقها من تجارة وبنائة وزبائة
وطباخة ونحو ذلك انها لا تفارقه لا ليك ولا تبارك
بحيث تصير محفوظة له في قلبه لا يخفى عليه شيء منها
فدأبما تذكر اليا وكست ضيعة لانه يصعب تركها
او تضع بتركها لانه يسهلها ويقدر الخبر
بعد واو الزاي كانه التقدير المذكور قبله بان يوتي
به متأخر عنهما وقيل لا يحتاج الى هذا التركيب
الذكر وهو قول كل رجل وضيعة أي تقدير
خبر أي محذوف وجوبا لانه معنى كل رجل الموضح
يكون متما قبيلا مبتدا الذي لا خبر له ورده ذلك
بعضهم بانه لا يلزم من كون المعنى ما ذكر ان يكون

الخبر

الخبر ليس محذوف وجوبا بل حذفه وجوبا ممكن مع هذا
المعنى ولا ضرر في ذلك واختار هذا المذهب
أي القابل بعدم التقدير الذي حكاه الله بضيعة
التضعيف حيث قال وقيل لا يحتاج الى قول ابن
عصفور بالرفع فاعل باختياره ولم يأت في مقبول
مقدم والمعنى واختار ابن عصفور هذا المذهب في
المراد فان لم تكن الواو ناصلا لهذا محذوف قول
المعنى وبعد واو عينت الزاي بان لم تفهم المعية تعريفا
وقوله لم يحذف الخبر وجوبا أي ويحذف جوازا وذلك
فيما اذا قيل هل زيد وعمر قايما فيقال في الجواب
نعم زيد وعمر يعني قايما وحذف لانه السؤال
عليه وعلم منه زيد وعمر والزواو في هذا
المثال للمطوف وليست للمعينة لان زيدا مبتدا وعمر
مطوف عليه وقايما خبرها وليس المراد ان زيدا
مع عمر واستركا في القيام وصار معاجلا فيه
سد مسد الخبر أي من حيث التلطف بها
وقوله لكانه فلا محل له في الجمل فيه لذكره
متأفاه بهذا المعنى بين قولهم سد وفي قولهم بعد
وهي لا تصلح لانه لا يقتضي صلة خبرها لك خبر
لان ان الذي قد يذكر موضع شيء اخر مع عدم صلة حيث
ما يصلح له هذا الشيء وقيل المراد سد مسده أي

في المعنى وقوله بعد وهي لا تصلح ان اذني لك خبار
 بها في اللفظ او المراد بكونها سدت لئلا ينالها الغنى
 عن التصريح به والحال انها لا تصلح ان توضح فلا
 منافاة بينهما وان دفع ما قيل ان مقتضى كونها
 سادة مسده انها سالحة ومقتضى انها لا تصلح ان
 تكون غير سادة مسده لان اتساقها لا يحصل الا مع
 التوارد على شيء واحد وهما ليس كذلك كما علمت
 وهي لا تصلح ان تكون خبرا اي عن المبتدأ
 الذي هو مفعول لا لاسا فاعل الذنب والضرب
 معني من المعاني لا يوصف به لعدم تصور فعل ذلك
 منه وانما الذي يوصف به الاتخاذه التي من جعلها
 فاعل الضرب المذكور في الحق ان الخبر محذوف وجوبا
 وهو كون عام تقديره حاصله في فمذوق الخبر
 ان هذا مفعول على قوله وسده حاله والقدس
 صري ان فمذوق مبتدأ وباء المتكلم المضافة اليه
 فاعله الضرب مفعول والخبر محذوف وجوبا وهو
 كون عام تقديره عند اذنتك وقوع الاساءة مني البعد
 في المستقبل حاصل اذ كان مسببا اي مفعولا له
 حاصل وواقع ان وقعت منه اساءة في المستقبل
 واحاط على اذنتك حكايته يا وقع بينك وبينه في الزمان
 انما في حال وقوع الاساءة منه تقديره حصل او ثبت

اذ كان

اذ كان مسببا اي حصل مني الضرب له في الزمان
 انما في حين وقعت الاساءة منه فيه واذا ظرف
 لما يستقبل من الزمان وكان مفعلا ماضيا وهي
 تامة تكتفي بالرفوع ولا تحتاج الخبر فاعلا مستتر
 فيها وهو عايد على العبد ومسيء حاله منه ظرف
 نايب عن الخبر هذا فيا في ما تقدم من قوله ومسيء
 حال سدت مسد الخبر لان مقتضاه ان تكون هي انما يبينه
 لا اذا اورد المذكورين واجيب بان قوله ظرف نايب
 عن الخبر يعني لودكر هذه الظروف لا انه نايب عنه
 بالمفعول حتي يرد ما ذكر كما تقدم تقريره اي في
 تفسير المثال وحله حيث قدر الخبر فيه قبلها
 فلا يكون الخبر واجب الحذف اي بل جازيه فسلم
 من ذلك ان شرط وجوب حذف الخبر فيما ذكر عدم
 صلح حاله لان يكون خبرا والامان كانت
 سالحة لما ذكر فان يكون الحذف واجبا بل جازيا كما
 ذكر بانه ممكن اي وقع منه ذنب وقد علمت
 بوضوحه فيما تقدم والمضاف اي والمبتدأ
 المضاف فهو صفة لوصف محذوف وهو في المثال
 الا في وهو اسم الذي هو لم تفصيل والمصدر المضاف
 اليه هو قوله بعد فيني فاتم مبتدأ وهو لم تفصيل
 في فيني مصدر مضاف اليه وايافيه ياء المتكلم

وهي فاعلة فهي مصدر مضاف لفاعل كضرب فيما تقدم
والحق مفعول ومنوطا حال من فاعل كان القامة
المحذوفة المضافه لا إذا الواو المتعلق كل منها بالخبر
المحذوف وجوبا الذي هو كونه عام ان قلت
الحال في هذا تصلح ان تكون خبرا بان يقال انتم
واكل قبيبي للحق منوط ومعلق بالكم قلت
وهو كذلك ككنه هذا ليس مراد التكليم ولا قصده
بل مراده وقصده وقوعه حالا لا خبرا فتكون الحال
على هذا قسمين حال لا تصلح ان تكون خبرا لانهما
وهي الحال الاولى المتقدمة وحال لا تصلح بالنظر
لقصد التكليم وهي هذه ولم يذكر الم انما
لانه ذكر فيما تقدم حذف الخبر والمبتدأ جوازا حيث
اشارت لذكر بقوله وحذف ما يعلم ان ذكر حذف الخبر
وجوبا حيث قال وبعد لولا ان لم يذكر وجوب حذف
المبتدأ أي الموضع الذي يجب حذفه فيها وقد
عد هاتين غير هذا الكتاب ان النعت المقطوع
انما يوجب قطعه من الجرا الى الرفع تنبيه السامع
من التكليم به ان قصده ومراده انشاء مدح زيد او ذم
او التزم به والسفقت عليه بهذه الجملة المركبة من
المبتدأ والخبر لان انشاء المدح ونحو مما ذكر بالمرور غير
ممكن فلا انشاء لا يكون الجملة وهذا في النعت المقطوع

لما ذكر من المدح او الذم او التزمه اما النعت المقطوع
للتخصيص نحو مرت يزيد الشاخر اي لا الخياط مثلا
فيجوز حذف المبتدأ فيه وذكره ولا يجب حذفه ولم
يذكر النعت المقطوع للنصب لان الكلام في المرفوع
فله من حيث لذكره هنا ج قال الم ، ، ،
وارفع او انصب ان قطعت ضمرا ، ، ،
، ، ، مبتدأ او ناصبا ان يظهر
وساقي توضيحه في محله ان شاء الله تعالى فخصر ما
ينم انما في معناها وهو المدح والذم وقوله انما
المدح انما تفسر للضمير المتدر الواقع مبتدأ وهو هو
وكذا يقال في قوله ان المذموم انما وقع ان يكون
الخصوص بالمدح وهو زيد مبتدأ والخبر محذوف سوا
كان الخبر مفردا كقوله زيد المدح وعمر المذموم
او جملة كقوله هو المدح وهو المذموم قال
الم فيما سياتي ويذكر المخصوص بعد مبتدأ او خبر
اسم ليس به وابتدأ واجب الحذف اي الحلول
لا فعلت الواقع جوابا للقسم محله فلا موضع له
يحل فيه لو ذكر وايضا في ذكره مع جمع بين الموصوف
والمعوض لقيامه مقامه بسبب الحلول المذكور كما
في نظره من الحال ونحوها فيما تقدم وهو
مكان الخبر فيه صريحان من هذا قيد لان المثال

المذكور لم يستفد صراحة الا بولطه الجواب الواقع
 معه واما هو في حد ذاته من غير نظر للجواب
 فمحتمل ان يكون مبنيا وان يكون اخباريا يعني
 يلزمه فعله وان المعنى يلزمه في ذهني فعل كذا
 مثله مصدر انا شيئا اتي قايما مقامه نحو
 صبر جميل انز والاصل صبرت صبرا جميلا فحذف
 صبرت و اقيم صبرا مقامه ثم رفع وجعل خبرا
 لمبتدأ محذوف وجوبا لقيامه مقامه وقيل صبر
 جميل فهو في الاصل مصدر منصوب بالفعل ثم
 لما حذف الفعل قام مقامه ثم رفع وجعل خبرا
 لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير صبري صبرا
 حتى تسفي لم يذكر في الاول الا اسم المرفوع الواقع
 بعد الاسماء لا سيما زيد فان زيد خبر لمبتدأ محذوف
 وجوبا للتقدير هو زيد واثناني ان يكون ذلك المبتدأ
 المحذوف وجوبا مبتدأ خبر مبني لفاعل المصدر او
 مفعول و ذلك نحو قولك سقيا كذا و رعايا كذا فان
 سقيا و رعايا مصدران منصوبان على المفعولية
 المطلقة بفعل محذوف وجوبا فتدبره لفظي سقيا
 و راعني رعايا فاسقني و راعني فعلا امر مبنيان
 على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها والفاعل
 مستتر فيهما وجوبا فتدبره انت والنون للوقاية

والياء

٧٤

والياء مفعول وسقيا و رعايا منصوبان على المفعولية
 المطلقة بهما ثم حذف كل منهما واقيم المصدر وهو
 سقيا و رعايا مقامهما فحصل ايهام كذا فاما واقامة
 المصدر مقامهما من حيث عدم علم نسبة الطلب
 استفاد منهما للفاعل او المفعول فاقى بالكاف
 المحذوف بالياء لم يتفسر وتوضيح من كانت تلك
 النسبة له مما ذكر وجعلت خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا
 تقديره ارادني لكذا اي ارادني بقولي لفظي و راعني
 انت يا مخاطب لا غيرك او طربي منك فعل ما ذكر لي
 لا غيري فعلى المعنى الاول تكون مفعلة لفاعل
 ذلك المصدر اي للمخبر المستتر في فعله المحذوف الذي
 مصدره المخاطب وعلى الثاني تكون مفعلة لمفعول
 وهي الياء التي مصدرها المتكلم فصيح كونها مبينة
 للفاعل او المفعول فيهما بما ذكر وكان الفعل الفاعل
 في المصدر محذوف وجوبا لاقامة المصدر مقامه
 واما المبتدأ الذي الجار والمجرور خبره فمفعلة كونه
 محذوف وجوبا اتصال الجار والمجرور بالمصدر لان
 الفاعل والمفعول الذي وقع الجار والمجرور مبنيان
 اتصالا بفعله وهو نايب عنه فيعطى حكمه والاول
 قيل سقيا ارادني كذا لكان الجار والمجرور منفصلا عنه
 فلم يكن الحكم الثابت لفعله من الاتصال المذكور

ثابتاً له مع كونه ناسياً عنه وهو لا يصح فتلخص بذلك
 ان الاقسام التي يصدق فيها البتة وجوباً ستة
 واخبروا انما خبر فعمل ما هو والواو فاعل والغير
 عايد على النخلة وباشي في جازي مجرور متعلق بالخبر
 وهو مجرور بابيا لانه ملحق بالمشي واو حرف عطف
 وهي بمعنى الواو وبكثرة معطوف على قولين
 وهو مجرور بابيا وعلامة جزم العتمة نيابة عن
 الكسرة لانه لم لا ينصرف والمانع له من الصرف الوصفية
 ووزن وعنه واحد جازي مجرور متعلق بالخبر
 وكره الكاف جارة لقول مخدوف خبر مبتدأ مخدوف
 والضمير مبتدأ وايم علامة الجمع وسرارة خبر وسر
 خبر كان مرفوع بضمه مقدرة على الالف مع من
 ظهورها التعذر والمعنى واخبر النخلة عن
 المبتدأ الواحد خبرين وبكثرة وذكر كقولهم سرارة
 سرارة وسرارة جمع سري بمعنى شريف واصلة سرية
 على وزن فعله تحركت ابياً وانفتح ما قبلها فتلبت
 الفا الجواز فكراي تعدد الخبر للمبتدأ الواحد
 بغير حرف عطف مطلقاً بدليل التعميم بعد قوله
 سوا كات الخبران از هذا حلوحامض مثال
 لما اذا كان الخبران بمعنى واحد ووجهه ان
 الحذف في المحوضة عند ان لا يجتمعان فلو لم يكونا

بمعنى

بمعنى واحد للزم اجتماعهما في شيء واحد مع ان كلا
 منهما متناف للآخر اذا وجد انتهى الاخر فيكون اجتماعهما
 محتمل واحتماله وقع خلف في تعدد الخبر فذهب
 قوم منهم اليه الجواز بقدره مطلقاً لان الخبر وصف
 في المعنى والوصف يجوز تعدده فكذا الخبر وذهب
 غيرهم اليه لانه لا يجوز تعدده الا اذا كان في معنى خبر
 واحد كالمثال المذكور ولا يقين العطف لولا الحاصل
 ان الخبر اذا تعدد لفظاً ومعنى كالمثال الذي ذكره اليه
 يجوز فيه العطف وتركه واما اذا تعدد لفظاً دون معنى
 كالمات حلوحامض فيمتنع فيه العطف لان العطف
 يقتضي المفارقة وفي الواقع انهما بمعنى واحد واما
 اذا تعدد باعتبار متبديئة نحو بورك كاتب وشاعر
 وفقيه والحال ان البين كائناً كان كل واحد
 صفة من تلك الصفات فيجب فيه العطف للتغاير
 وحمل كل من حلوحامض محتمل لغير اولاه
 فان قلنا بالتحمل جازي رفعاً لاسم الظاهر بان
 يقال هذا البستان حلوحامض رمانه ويكون ذلك
 الاسم متنازعا بينهما يطلبه كل منهما للعمل فيه فتعمل
 الاخير منهما وتضرب في الاول وان قلنا بعدم التحمل فلا
 يجوز عملهما في ذلك اي من قال في القاموس المرفوعة
 كيفية مرفوعة بين الحلق والحموضة البصر في

ام لم يكونا كذلك لراي في معنى خبر واحد
 فان جاسي من لسان الرب اي كلامهم كقولهم
 تعالى في هذا البعض يندرج في الآية لكل مبتدأ محذوف
 واما القوم الذين منهم المم فيبتقون الآية ويجعلون
 الجميع اخبارا لما تقدم انهم يجوزون تعدد الخبر مطلقا
 بغير عطف ولولم يكن بمعنى واحد من ذلك
 بت انهم لم شرط جازم ويك فعل الشرط مجزوم
 وعلا من جزمه كونه انون المحذوفه لغرض الشر
 ولما مسترعا يدعي من وذا بمعنى صاحب خبرها
 مبني على ان يكون في محذوف وبت تصاف اليه وجواب
 الشرط محذوف تقديره فانما مثله وكان محذوف ولم يكن
 الجواب قولهم بعد فتا بني لان شرط الجواب لان يكون
 مسببا عن الشرط وقوله هذا مبني ليس مسببا عن
 قول من يك لاننا المسبب عنه ذكر المحذوف وانما
 في قولهم هذا مبني تعليلية ولهم الاشاح مبتدأ وبني
 خبره ومقيظ خبر ثاني ومضيف خبر ثالث ومنيق
 خبر ثالث رابع والمعني من يكن صاحب بت اي
 كسا غليظ مربع فانما مثله لان هذا مبني از وهذا
 هو الذي يظهر انها للتعليل وليست جوابا للشرط
 يناسم اي الذي يباحدي مقلتيه اي عينيه
 ويتغني باخري اي وهي العين المفتوحة انما يا اي

الموت



الموت لان المحض اذا قبل عليه ليعبر به ووجد عينه
 مفتوحة ظن انه غير نائم فلا يقبل عليه وقوله وهو
 مبتدأ ويقتضيان خبر ونائم خبر ثان وهذا هو الشاهد
 قال بعضهم الاولى ها جمع لان القصيدة التي منها
 هذا البيت عينية لايمية ويمتل ان ذكره لم يطلع
 على القصيدة مع ان المعني في كل واحد لان ها جمع
 يتغني نائم وذهب بعضهم انه لا يتعدد المرفوع
 البعض من جملة القوم الذين منهم المم وانما المعني لغة
 التي وقعت منه لهم تقييد الخبر بكونه من جنس
 واحد فقط فيوافقهم في التعدد القايلين به وبما لهم
 في التقييد بما ذكر ويقع في كلام العربيين ان اي
 كالشيخ السمين وهو احسن العربيين للقران لانه قال
 وهذا خلاصة عمري وهذا من اني اعترض على
 هذا البعض المقيد التعدد للخبر بما ذكر فاذا هي
 حية تسقى الفاجب ما قبلها وانما الجاسية والخير
 مبتدأ وخية خير وتسقى فعل مضارع وفاعله
 مسترعا يدعي حية والجملة في محل رفع خبر ثانی
 ولا يمين هذا الاعراب كما قال انك بعد وهو جواب
 مما اورد على ذلك البعض وعدم تيقين ذلك الجواز
 كون الجملة حالا الاولى صفة بدل قوله حالا للقاعدة
 من ان الجملة بعد انكرات صفات وبعد المعارف

احوالاً كان واخواتها انما نظايرها في العمل فالمراد
 بالافوات النظاير مجاز بالاستقار حيث شبه الاخوات
 بالنظاير واستعار لفظ اخوات للنظاير فهو استعارة
 تعريضية وخبر كان بالذردون غيرها مما ياتي لانها ام
 الجباب يدل ما ياتي من تنوينها باجكان خاصة بها
 ترفع كانه انما ترفع من فعل مضارع وكان فاعل
 مرفوع بضمه مقدر منع من ظهورها الفتح العارض
 للحكاية والمبتدأ مفعول منصوب بفتح مقدر على
 الالف منع من ظهورها التعذر ولما حال من
 المبتدأ والخبر مرفوع بضمه مقدر منع من ظهورها
 يكون الروي وتنصب فعل مضارع وفاعله مستر
 عليه كان والها مفعول والجملة في محل رفع خبر
 المبتدأ او جمع ان يكون الخبر منصوباً بفعل محذوف
 يفسره المذكر والتقدير وتنصب الخبر تنصب فيكون
 جملة تنصب مفسرة لا عمل لها من الاعراب وكانت
 الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف وكانت
 قبلها ما ضا ناقص وسيد خبرها تقدم وعمر لهما
 مؤخر وككان الكاف حرف جر وككان مجرور بها وعلامة
 جزم كسرة مقدر منع من ظهورها الفتح العارض
 لاجل الحكاية والجار والمجرور خبر مقدم وظل وما
 عطفت عليه مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه

ضمة

ضمة مقدر منع من ظهورها الفتح العارض لاجل
 الحكاية وبات معطوف على ظل واضم معطوف عليه
 ايضاً باسقاط العاطف وهو مرفوع بضمه مقدر
 منع من ظهورها تكون الحكاية واصبح وامسى
 كذا وكذا وصار وليس كذلك وكلها مرفوعة بضمه
 مقدر منع من ظهورها اما الفتح العارض لاجل
 الحكاية فيما هو مفتوح او ان يكون العارض لاجلها
 فيما هو ساكن وقوله وهدي لهما اشارة مبتدأ مبني
 على الكون في محل رفع والاربعة بدل او عطفاً بيان
 او تقييد لاسم الاشارة وقوله متبعة خبر مرفوع
 بضمه مقدر منع من ظهورها تكون الروي وكسبه
 جار ومجرور متعلق بقوله متبعة وفي مضاف اليه
 والثنى مطوف على قوله او كسبه نفياً وسئل مبتدأ
 وكان مضاف اليه مجرور بكسرة مقدر منع من ظهورها
 فتح الحكاية ودام خبر مرفوع بضمه مقدر منع من
 ظهورها الفتح العارض لاجل الحكاية ويصح ان
 يكون مثل خبر مقدم ودام مبتدأ مؤخر ومسوقاً
 حال من دام وبما جار ومجرور متعلق بمسوقاً وكاعط
 الكاف حرف جر وهي جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ
 محذوف واعط فعل امر مبني على حذف الياء والكسرة
 قبلها دليل عليها وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت

وما يصدرية ظرفية ودام فقد ما قد والتا لهما
 ومصيا خبرها ودرها مفعول ثان لا عطف ومفعول
 الاول محذوف لانه يتقدم لمفعولين والتقدير
 ترفع كان ابتدا حالة كونه لثلاثا والخبر خبرا لا يذكر
 كقولك كان عمر سيدا وظل ويات ارمثل كان في
 كونه ترفع المبتدأ لثلاثا والخبر خبرا لا وهذه
 الاربعة متبعة وواقعة بعد نفى او شبهه ومثل
 كان دام حالة كونه مسبوقة بما المصدرية الظرفية
 وذلك كقولك اعط السائل او احتاج مفعول ودرها
 ما دمت مصيبا اي مدة دوامك مصيبا وما حصل
 ما ذكر المهر في هذه الايات الاربعة من الافعال
 الناسخة للمبتدأ والخبر ثلثة عشر ثمانية منها تعمل
 هذا العمل من غير شرط وهي كان وما ذكر بعد ما لا يتقدم
 ليس واربعة تعمل هذا العمل بشرط تقدم نفى او شبهه
 عليها وهي زال وما بعدها وواحدة بشرط تقدم ما
 المصدرية الظرفية عليها وهي دام ان قلت في
 قول المهر ترفع كان المبتدأ ان تحصيل حاصل لان
 ابتدا مرفوع قلت هذا الرفع الذي هو موجود
 فيه الآن غير الرفع الذي كان موجودا فيه قبل ان يرفع
 عليه ازلت رفعه الذي كان موجودا فيه حالته
 كونه مبتدأ وحدث له رفع اخر غيره بديل تاثيرها

في الخبر ونصبها له بعد ان كان مرفوعا يعني ولا يرد
 ما ذكر الا لو كان الرفع الذي فيه لان هو عيني الرفع
 الاول وقوله كان اي وما تصرف منها سواء كان مضارعا
 او لم ياعد او مصدر او امر او ما كما سيأتي فحكم ما تصرف
 منها حكما في هذا العمل والمراد بانصبه اجنبه الصادر
 بيقين افراده لا جميعا ليخرج منها كائن واجب التصدير
 كائن ومن كان واجب الحذف كالمبتدأ في النعت
 المقطوع ومن لا زما لعدم التصرف اي لا يمكن تصرفه
 كقولك طوبى للمؤمن ومن كان لازما له مبتدأ بنفسه
 كاي قوتك اقدر رجل يقول ذلك ومن كان لازما
 للمبتدأ بغيره كان اسم الواقع بعد اذا النجاسة فانه
 لازم له مبتدأ بسبب وقوعه بعد اذا النجاسة
 فجميع هذه الامور الخمسة لا يصح وقوعها لهما لكان
 بشرط رفعها للمبتدأ ان لا يكون واجب التصدير وان
 لا يكون واجب الحذف وان لا يكون لازما لعدم التصرف
 وان لا يكون لازما للمبتدأ بنفسه من غير ان يكون
 له خبر وان لا يكون لازما له مبتدأ بغيره فان انتفت
 هذه الشروط الخمسة جاز رفعها له والافك وبشرط
 في الخبر شرطين ان لا يكون جملة طلبية وهذا
 الشرط عام لا خاص بها وذلك كقولك زيد اضربه
 واما كونها بالمكادوم ذكريني فشاذا او مؤول بذكريني

وان يكون مفردا في دأمر وفي فعله في بما فلا يصح الا كالمركب
 ما دام زيدا اين جلس ولا ما زال زيدا اين جلس على كون
 اين جلس خبر عن دأمر وعن زال لعدم كونه مفردا
 فيها واما اذا كان متفيا به لا بما او لم يكن متفيا
 أصلا فيصح كون الخبر فيه غير مفرد فيقال اين جلس
 لا زال زيدا او اين جلس كان زيدا على كونه اين جلس
 خبر مقدم فيها ويشترط في صائر وجرح وزال وفتي
 وانفك ان لا يكون الخبر فيها فعلا ما منيا واعلم
 ان لم كان لا يصح كونه فاعلا بها ولا خبرها مفعولا
 بها وانما الفاعل في الحقيقة هو مفعول جملة قوله
 كان زيدا قايما وهوات تاخذ من الخبر مصدرا
 وتضعفه لاسمها وتايما بدلا ببيت والتقدير ثبت
 قيام زيدا فثبت فعلها ما صا وقيام فاعل وزيد
 مضاف اليه واسم دأمر وقدر نقلت لباب نقل
 مصادرة ومث نقلت حركة الواو للدال فالتقاء
 كنان حذف الواو للتقاء الكيف فصار دأمر
 نواسخ الابتداء في نواسخ المبتدأ اللازم للابتداء
 بالنفس الابتداء وهي قسمان الضمير عايد على
 النواسخ الى انها ليس اي ليس فعل وهذا هو
 المعتد وقوله بعد اي انها حرف ضعيف وعيا كل
 من القولين هي من النواسخ للمبتدأ والخبر وتعلم

وهي

وهي ترفع المبتدأ من الضمير عايد على كان واخواتها
 ويسمى المرفوع بها لثبوتها من هذه التسمية
 اصطلاحية او انها لما اثرت فيها اضعفها فاندفع
 بذلك ما قيل ان المنصوب بها خبر في المعنى للواقع
 بعدها وهو المبتدأ الا وهو قسمان الضمير
 عايد على ما يجعل هذا العمل الا بشرط اي
 لا تنفي اي فله من النفي مقدرة فيه وكان النفي
 شرط في عملها وما ذكر معنا لانها للنفي والالتفات والقائدة
 ان نفي النفي اثبات فيصير المعنى اي يستمر على ذكر
 يوسف وكذا يقال في البقية وتذكر عدم صحة
 الاثبات بالاية جازها ولا يجوز انما في معنا
 اي من الاربعة قياسا الى ابد القسم والحاصل
 انه بشرط حذف الثاني من هذه الاربعة شروط
 ثلاثة لا بد منها في جواز حذفه ان يكون المحذوف لا
 وان يكون الفعل الذي بعدها مضارعا وان يكون
 واقعا بعد قسم الاشارة لتكرار الشئ وجمعا بعضهم بقوله
 ويحذف ثاني مع شروط ثلاثة
 ، ، ، اذا كان لا قبل المضارع في قسم
 وقد حذف اي للثاني بدوه القسم كقول
 الشاعر وابرح انما بارج فعل مضارع ولها مستتر
 وجوبا تقديره انا ومنطوقا خبرها ومجدا خبر به خبر

وما مصدرية ظرفية وادام فعل ماض وانه لهما
وقوم خبرها ومحمد جار ومجرور متعلق بمسقطا
وانه مضاف اليه وانطاق ما يند به الوسط
كما لسببته والجراد الفرس والمعنى لا انفك عن ليس
النطاق وركوب الخيل الجياد السريعة السير وادام
انه قومي وقيل المعنى لا يزال مستقيا عن ليس
وركوب ما ذكر ما ادا ما اتم له قومه لقيامهم مقامه
في هذا الامر كما اشار لهذا المعنى انه وهذا شاذ لما تقدم
ان شرط حذفها ان تقع بعد قسم ولا قسم هنا وهذا
احسن ما حمل عليه اي في الاعراب ويحتمل ان المراد
ما حمل عليه من جهة المعنى الذي فسر به فيما تقدم
وهناك معنى اخر وهو لا يزال صاحب نطف ومدرج
لقومي في حال كوني بجيد فيه مدة بقائهم
صاح كثر از منادي مرخم على غير قبا عن الذي
يرخم الاسما وهذا وصف حدث منه يا النداء يا صاحبي
وهو منصوب بفعلته قد خرج من ظهورها حرة
النا سبة ليا المتكلم ويا المتكلم مضاف اليه في محل جر
وكسر فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت ولانافية
وتزل فعل مضارع مجزوم بلك النافية وعلا مة
جرمه السكون ولها مستتر تقديره انت وذاكرا
خبرها والموت مضاف اليه ونفسيا نه مبتدأ ومثل

خبر

خير وبين صفة لفلان والمعنى يا صاحبي
سمر عن ساعد الجند واجتهد واهتم على ذكر الموت
ولا تغفل فان نسيانه وعدم تذكره ضلال بين
ظاهر والله عاين بلك انافية خاصة
الاياء الحلي ان فلا اداة لفتحها ويا حرف نداء والمنا دي
محذوف وتصح ان تكون للتنبيه موكدة لقوله الا
والحلي فعل امر مبني على حذف النون وايضا فاعل
ويا حرف نداء ودار منادي ومي مضاف اليه وهو اسم
امراة وعلى البلاء جار ومجرور متعلق بالحلي ولا زال
لانافية وزال فعل ماض ومنه خبرها مقدم
والقطر لهما موخر ويجر عاينك متعلق بنبلاء والمعنى
الايا هذين الحلي او الايا سلمي يا دارمي علي ابلاء ولا
زال مطبوعا ومنسجما على ما ذكره اب رملك القطر اي
الاهم سلمها من ابلاء وانزل القطر بكثرة على ارضها
الولعة ذي الرملة البيضاء لانها دارمي المحبوبة له
وفي قول الحلي احتراز من ان يكثر الطوع عليها فتقدم
بسيب ومعنى ظل اي مع معموليها لا وحدها
لا مضافا وحدها تسمى وقول بالخبر اي بمدلوله
فيما مضى وهو الصيام مثله فاذا قلت ظل زيد صياها
يكون معنى هذه الجملة ارتصاف الخبر عنه وهو
زيد بالخبر اي بمدلوله وهو الصيام المزمع من صياها

والمعنى انه انصف بمصدر هذه الجملة اي بما تضمنته
هذه الجملة وهو ثبوت الصيام له وتقدم ان المصدر
اخذ مصدره الخبر مضاف لكم والمعنى ثبت
صيام زيد فزيد انصف بذلك المصدر وهو المصدر
الماخوذ من الخبر المضاف لكم وهكذا يقال فيما
بعد من فاعل خبر ومعنى بان اتصافه اي الخبر
عنه به اي بالخبر اي بدولة فيما مضى لا تقدم
ليس قايما عند اي او امر ملك زمة الخبر اي
مضمونه وهو المصدر الماخوذ منه المضاف لك سم
وهو الضمير ملك لاي المثال الاتي جازال ربه
صاحكا اي في مدة تلبس به فيها بسبب شيء اضيق
لا في كل وقت وزمن بحيث يكون دايما واما قوله بعد
ازرق العينين فدايما لاي وقت دون وقت فالمراد
لذلك على حسب مقتضى الحال فتارة تكون الملامزة
مستمرة دايمة وتارة تكون في وقت دون وقت وهكذا
وهذا معنى قوله على حسب ما يقتضيه الحال
وغير ما من ان فغير مبتدأ وماض مضاف اليه مجرور
بكسر مقدرة على ايا المدة لمتقانا كني منع
من ظهورها التثقل لانه اصله ماضى التثقل
الكسر على الياء فحذف فالتقاس كناية عن حذفت الياء
لذلك ومثله حال من فاعل عمل والها مضاف اليه

وقد

وقد حرف تحقيق وعمل فعل ماض وفاعله مستتر تقديره
هو ما يدعي غير والجملة في محل رفع خبر وان حرف شرط
جازم وكان فعل ماض وغير با رفع للمها والماضي
مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
التثقل ومنه جاز مجرور متعلق بالتثقل والتثقل فعل
ماض ونائب الفاعل مستتر فيه تقديره هو يهود على
الغير والجملة في محل نصب خبر كان والتقدير وغير الماض
قد عمل حالة كونه مثل الماض ان كان غير الماض التثقل
منه اي من الماض بمعنى اخذ واستحق والمعنى
ان غير الماض من المضارع ولهم الفاعل والامر
والمصدر عمل هذا العمل وهو الرفع لكم والنصب للخبر
مثل الماض ان كانت غير الماض وهو ما ذكر التثقل منه
والخاصة انه كما ذكر فيما تقدم جميع الافعال ماضية
وكان منها ما يتصرف ومنها ما لا يتصرف انما هذا البيت
الان ما يتصرف منها عمل غير الماض منه بمجرى الماض
دون ما لا يتصرف لعدم تاتي ذلك الغير منه حتى يعمل
عمله فقال وغير ماض اي فغير الماض يعمل عمل
الماض ان تاتي بمجرى هذا الغير منه والافعال اي يعمل
غير الماض من المضارع والامر ونحوها مجرور على
عمل الماض وهذا يقتضيه الماض اصل هذا الغير
مع ان المصدر هو اصل الجميع لا هو مقرر فليزوم ان المصدر

متوقف على الماضي لحمله عليه وهو متوقف على المصدر
لكونه اصله لا استعانة منه فيحصل الدور
واجيب بان المصدر اصل من جهة الاستعانة
والماضي اصله من جهة العمل وحيث فلا دور لانفاك
الجهة والدور لا ياتي الا مع اتحادها هذه الافعال
اي المتقدمة في كلام الله ما يتصرف اي افعال
تصرف اي ياتي منها المضارع وللماضى فاعل والامر
والمصدر وقوله والثاني ما لا يتصرف اي افعال لا تتصرف
اي لا ياتي منها مضارع ولا للماض فاعل ولا امر ولا مصدر
فما فيها واقعة على افعال وقوله وهو ليس اي باتفاق
ودام على الاربع وقيل تنصرفه ياتي منها المضارع
والامر بقوله يدوم ودوم على كذا وذلك اسما
الاشارة راجع للغير اي وذلك الغير هو المضارع
ويكون ارسول عليكم شهيدا فيكون فعل
مضارع والرسول اسما وشهيدا خبرها وعليكم جار
ومجرور متعلق بشهيدا وقوله والامر مقطوف على
قوله هو المضارع نحو كونها ان فتكون فعل امر مبني
على حذف النون والواو اسما وقوامي خبرها منصوب
بالحيا لانه جمع مذكر سالم وقوله قل كونوا ان قل فعل
امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت يا محمد وكونوا
فعل امر مبني على حذف النون والواو اسما وجماعة

خبرها

خبرها واوحديا مقطوف عليه ان قلت الامر
بكونهم يكونوا تجارة ان ليس في وسعهم وقدرتهم فما
معنى الامر بذلك مع العجز عنه واجيب بانها من باب
التهديد والرجوع كما في قوله تعالى اعملوا ما شئتم الي غير
ذلك وللم فاعل مقطوف على قوله هو المضارع
وقوله فخر زيد كاتبت ان فخر زيد مبتدا وكاتبت لم فاعل
خبر وهو محل عمل كات يرفع الاسم وينصب الخبر ولله
مستتر تقديره هو يعود على زيد واذا كان له منصوب
بالالف لانه من الاسماء الخمسة او الستة والكاف مضاف
اليه وما كل من يدي انما فاعلية بمعنى ليس
وهل من اخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وكل
بالرفع لهما ومن لم موصول مضاف اليه مبني على
الكون في محل خبر ويدي فعل مضارع مرفوع بضم
مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله مستتر
عايد على من والجملة صلة من لا محل لها من الاعراب
والبتامة مفعول ولما بنا خبر ما وهو لم فاعل
يمل عمل كان ولما مستتر فيها عايد على من واذا
خبره منصوب بالالف والكاف مضاف اليه واذا
ظرف لما يستقبل من الزمان ولم حرف نفي وجزم وقلب
وتلف فعل مضارع مجزوم بلم وعمله خبره حذف
ايا والكسرة قبل ادليل عليها وفاعله مستتر تقديره انت

صوابه خبره كما هو ظاهر

والأفعال مفعول ومفعول حال وكذا جار ومجرور متعلق بمفعول
والصبي ليس كل من يدي ويظهر لك البشارة
أي طلائع الوجه كأيضا أثار إذا لم تجده كذا في
التأيد وإثبات ما ذكرنا كأيضا لم فاعل وهو
من أضوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر وهو
دليل على قولهم ولم الفاعل كان قد فعل فيما تقدم قال
أما قل قولك كونه حجارة أي دليل على قولهم والامر
وقولهم ويكون الرسول عليكم شهيدا دليل على قولهم هو
المضارع فكل واحد من الثلاثة لم يدل عليه
بدليل والمصدر كذلك أي يعمل عمل الماضي وهو
مستوفى على قولهم هو المضارع كالذي قبله ولم يذكر
لم المفعول وهو مكون للكونه وقع فيه حذف
والصحيح أن لا مصدر أي وهو الكون
أو الكينونة لأن مصدرات البينات أو البينوت كذا
وهكذا ومنه أي المصدر كان قولهم أي الشاعر
وهذا دليل على قولهم والصحيح أن لا مصدر
للمبار ومجرور متعلق بصاد وحلم معطوف عليه
ويجاد فعل ماض وفي قوله جار ومجرور متعلق
بالفتي والفتي فاعل بصاد وهو مفعول بجملة مقدرة
على الإنفاض من ظهورها التعذر وكونك مبتداء
والكاف مضاف إليه في محل جر وهي في محل رفع لم

الكون

الكون لأنه مصدر كان يرفع الاسم وينصب الخبر في
في محل جر وفي محل رفع باعتبارها ولا ضرر في ذلك
وأيضا خبره وأما مضاف إليه وعليك جار ومجرور متعلق
ببسر ويسير فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على
الكون وأجملة في محل رفع خبر الكون باعتبار كونه
مبتدا والمعنى ساد الفتى في قومه ببذل أي جود
وحلم وكونك أي أي فاعله لذلك المذكور من
البذل والحلم يسير لا مشقة عليك فيه وما لم يتصرف
منها أي هذه الأفعال أصلا أي يتصرف تصرفا ناقصا
وقولهم وهو دام وليس بيان لقوله ما لم يتصرف وهو
مستوفى عليه وقوله وما كان الفتى شرط فيه معطوف
على قوله ما لم يتصرف وهو مستتر به كما يتصرف تصرفا
ناقصا وقوله به وهو زال وأخواتها معطوف عليه
ومعنى له وأخبر عن ما لا يتصرف وما كان الفتى
شرطا فيه بقوله بعد لا يستعمل منه أمر ولا مصدر
أن قلت هذا يقتضي أن المضارع يأتي من كل منها
لأن النفي في الواقع خبرا عنها المصدر والامر فقط
دونه مع أنه لا يأتي من دام وليس وياتي مما بعد
واجيب بأن قوله لا يستعمل خبر عن قوله وما كان
النفي في فقط وما قوله ما لم يتصرف مبتدا خبره
قوله بعد وهو دام وليس والوار فيه ليست عاطفة

بل زائدة لكن يقال انه يتكرر مع قول الله فيما تقدم
وانما لا يتصرف وهو ليس ودام فالاولي ح ما تقدم
ويكون المقصود في استعمال الامر والمصدر منها وان
اقتضى شيئا اخر بالنسبة للولد ولا ضرر في ذلك
وقول لا يستعمل منه اي المذكور منها وهو ما لم يتصرف
وما كان النفي انما هو في الضمير ولم يثنه باعتبار
المذكور منها وفي جميعها انما جاز ومجرور متعلق
باجز وتوسط مفعول تقدم لقول اجز والخبر مضاف
اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها ستون
الروي واجز فعل امر وفاعله مستتر وهو باقتدرة
انت وكل مبتدأ وسبق مفعول مقدم لقول حظه
والا مضاف اليه من اضافة المصدر لفاعله ودام
مفعول لسبق وحظه فعل ماض وفاعله مستتر عايه
على كل وجه حظه في محل رفع خبر عن المبتدأ وهو كل
وانتقدير واجز توسط الخبر في جميعه وكل حظه سبقه
دام وحاصله المعنى ان جميع الاعمال المتقدمة
يجوز التوسط في اخبارها بان تقع بينها وبين اسمها
لكن عند عدم وجوب تقدمها او تأخرها تلك الاخبار
عن الاسم كما سيأتي في الله لا مطلقا وكل الخاتمة اف
العرب منعوا ان يسبق الخبر دام اي ان يتقدم خبر
دام على اسمها مراده ان يعبر بذلك لانه ما كان

ظاهراً

٤

ظاهراً فيه ايها المعبرون عنه بذلك كانه قال مراد المعب
بقول وفي جميعها انما اي عند عدم وجوب التقديم او
التأخير لا مطلقا لا قد يتوهم فقال وجوب
تقديمها اي الاخبار على الاسم قولك انما كان فعل
ماض وفي الدار خبرها مقدم وصاحب اسمها مؤخر
والا مضاف اليه وهي عاينة على الدار وقوله فلا يجوز
تقديم الاسم هنا على الخبر اي سوا كان التقديم على
الخبر وحده او مع الفعل وهو صادق بصورتين
وقوله لك يعود انما اي لا رتبة الخبر والتأخير كما
لا ينبغي كان انما يعني فكان فعل ماض واخي
اسمها مرفوع بضم مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ورفعت خبر منصوب بفتح مقدرة على الياء
منع من ظهورها الثقل لانه لا يعلم ذلك اي
كون رفعت خبر وقوله لعدم ظهور الاعراب اي في كل
منها لا اعراب كل منها تقدير كان قائما
رفعت فكان فعل ماض وقا يا خبر مقدم وزيد اسمها
مؤخر وقوله قال الله تعالى انما حسد الال على قوسط
الخبر فكان في الآية فعل ماض وحقا خبرها مقدم
وعلى جاز ومجرور متعلق بحقا ونصر اسمها مؤخر
والمؤمنين مضاف اليه مجرور بالياء لانه جمع مذكر سالم
اي وكان نصر المؤمنين حقا علينا اي يحض الفضل

والاحسان لا على سبيل الوجوب لان الله لا يحب عليه
مخلقة شيئا من التصرف وغيره اي غير التصرف كدام
وليس وقوله بالشرط المذكور اي وهو عدم وجوب
التقدم او التاخر والصواب جواز اي تقديم
خبر ليس على خبرها وقوله قال الشاعر لست لال على قول
والصواب جوازه سلى ان جهلت ان فستلى
فعل امر مبني على حذف النون وايا فاعل والناس مفعول
وعنا وعنهم متعلق به وان حرف شرط جازم وجهل
فعل ماض فعل الشرط والتا على مة التانيك والتا
مستتر تقديره انت ومفعول محذوف وقوله فليس فعل
ماض وسوا خبرها مقدم وعالم خبرها مؤخر ومفعول
مطوف عليه والتقدير ليس لي الناس عنا وعنهم ان
جهلت حالنا وحالهم فليس عالم بالاشياء وجبرول
سواء لم يقل سواء لانه سوى مصدر بمعنى متويا
وهذا البيت قاله الشاعر لامرأة اراد ان يتزوج بها
فتزوجت بغيره فعاتبها على ذلك وذكره لها وان شاهد
منه انه قدم فيه خبر ليس على خبرها والصواب
جوازه اي تقديم خبر دام على خبرها وقوله بعد قال
الشاعر لست لال على ذلك لا طبيب المعيش
لان ذلك نافية للمجنس تعمل على ان تنصب الاسم
وترفع الخبر وطيب خبرا مبني معها على الفتح في محل

نصب

نصب والمعيش بمعنى المعيشة جازم ومجرور متعلق
بمحذوف خبرها وما مصدرية ظرفية ودوام فعل
ماض والتا على مة التانيك ومنفصلة خبرها مقدم
ولذات خبرها مؤخر والها مضاف اليه وباد لمار جار
ومجرور متعلق بمنفصلة واموت مضاف اليه
والهم مطوف عليه والمعنى لا طبيب كائين للمعيشة
مادامت لذاتها اي ما يتلذذ به فيها منفصلة اي
مكدرة بسبب ادكار الموت والهم واصطاد كمار
اذتكار بالذال والتا ابدلت الذال والاولا شاهد
من ذلك تقديم خبر دام على خبرها وهذا خبر
الاشارة راجع لقوله وكل سبقه لان الامن الضمير
في به عايد عليه ايضا واما الضمير في اراد فراجع اليهم
فمعلم اي لان ما لها الصداق وعلى
ذلك لم الاشارة راجع لقوله على دام وحدها محلة
ولده اي وهو به رالدين وقوله في شرحه اي
شرح ولده على هذا المتن وقوله فبها نظر راجع
لقوله وان اراد تقديمه لان ويجاب عنه بان
لا نظر لانه دام صلة لما فلو قدم الخبر على دام
لزم الفصل بين الصلة والموصول بمفعولها
لا يصحك ما زيد املت فكلمت بمنزلة دام كانه
قال والذي يظهر انه لا يستغنى عن لانه لا يزيد على قوله

لا اضحك ما زيدا كملت كذا كذا جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خير مقدم وسبق مبتدأ مؤخر وخبر بالتنوين
 مضاف اليه وما مفعول لسبق لانه مصدر يعمل عمل
 الفعل وانما مية صفة لما وهو مجرور بكسرة مقدرة
 منع من ظهورها سكون الروي وقولم وقولم فجي الفا
 فالنصيحة وحي فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت وبها جار ومجرور متعلق به ومتلوة حال من
 التاليف بها والاحرف عطف وتاليه معطوف على متلوة
 وقيل لا بمعنى غير والتقدير وسبق خبر ما انافية
 كاي كذا اذا علمت ذلك فجي بها حالة كونها متلوة
 لا تالية وحاصل المعنى ان ما انافية اذا
 تقدمت على فعل من الافعال المتقدمة سوا كان
 تقدما عليه شرط في عمله ام لا يمنع تقديم خبره
 الفعل عليها كاستثناء تقدمه على ما الذي اخذ
 على واما فيما تقدم ذكره من الاصلية وقولم فجي بها
 ان قال بعضهم لا حاجة له لانه مستفيد من قوله
 كذا كذا سبق ان اي لانه اذا امتنع سبق الخبر لا يكون
 الا متبوعة لانها بعبارة لغيرها واجيب بان لايات
 به فائدة وهو افادة حكم الايات بها بعد ذلك كانه
 قال اذا علمت عدم جواز تقدم الخبر عليها وارتدت
 ان تاتي بها فالتبعية لا متبوعة لانها بعبارة فليست

عنه

عنه ويدخل تحت هذا اي عدم جواز التقدم
 واجاز ذلك اي تقدم الخبر على ما انافية التي
 هي شرط في عمل الفعل الواقع بعدها واجازة
 بعضهم اي اجاز تقدم الخبر على ما انافية التي
 ليست شرط في عمل الفعل الواقع بعدها تحيد
 يكون التشبيه ليس تاما لان الامتناع فيما تقدم
 ما اتفاق وهذا على التخلل فيه ومفهوم كلامه
 اي الم حيث خصص منع السبق بما انافية لانه
 اذا كان الم ومنطلقا لم يكن عمرا في هذا المثال
 والذبح قبله اسارة الى انه لا فرق بين ان يكون
 الثاني شرط في عمل الفعل الواقع بعده ام لا
 ومفهوم كلامه ايضا جواز ان اي لانه قال سبق خبر
 ما فيهم منه انه اذا لم يتقدم عليها بل تقدم على نفسه
 الفعل الواقع بعدها فانه يجوز ومنها اي
 هذه الصورة المتقدمة بعضهم ومنع سبق الخبر
 مبتدأ وسبق مضاف اليه وخبر بالتنوين مضاف
 لسبق ويسر بالنصب معمول لسبق واصطفي فعل
 ماض مبني للمجهول للمفعول ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه يعود على منع والجملة في محل رفع خبر
 المبتدأ الذي هو موضع وذو مبتدأ مرفوع بالواو لانه
 من الاسماء الستة وتتمام مضاف اليه وما الموصول

مبني على الكون في محل رفع خبر ابتدا و برفع جاز و مجرور
 متعلق بيكتفي ويكتفي فعل مضارع مرفوع بضم
 مقدرة على ايا منع من ظهورها الثقل وقاعله
 مستتر يعود على ما والجملة صلة ما لا حمل لها من الاعراب
 ويجوز العكس وهو ان يكون ما مبتدأ موخر و فعل
 خبر مقدم وهو اوي وقوله وما سواه از ما اسد
 موصول مبني مبتدأ مبني على الكون في محل رفع
 وسواظرف متعلق بجملة وقف صلة ما والها مضاف
 اليه وناقص خبر والنقص مبتدأ في فتي جاز و مجرور
 متعلق بفتي آخر البيت وليس وزال معطوفات
 على فتي واما حال من نايب فاعل فتي وفتي فعل
 ماض مبني للمفعول ونايب الفاعل مستتر فيه جاز
 يعود على النقص والجملة في محل رفع خبر عن ابتدا
 الذي هو النقص والتقدير ومنع الشخص الذي
 منع ان يسبق اياك يتقدم خبر ليس عليها مختار
 لمنع وسبق كل منها مصدر وضافة منع لسبق
 من اضافة المصدر للمفعول وضافة سبق لخبر
 من اضافة المصدر لفاعله لا علم ذلك من التقدير
 والذي يكتفي برفع دواتام والذي يستقر وثبت
 سواه ناقص والنقص فتي و تبع واما في فتي
 وليس وزال وحاصل المعنى انه وقع خلاف

الجواز تقدم خبر ليس عليها فبعضهم جوزه وبعضهم
 منعه والذي اختار لا اله هنا القول بالمنع حيث
 قال ومنع سبق از اي والقول بالمنع مختار ثم
 استأنف كلاما اخر بقوله ودواتام از كانه قال
 ومنع الافعال المتقدمة منها ما يستعمل تاما وناقصا
 ومنها ما لا يستعمل الا ناقصا فالذي يكتفي منها بالرفع
 يقال له تام وما لا يكتفي به يقال له ناقص فجميعها
 تستعمل تامة وناقصة الا فتى وليس وزال
 فالنقص ملزم لا على الدوام ولا تستعمل تامة أصلا
 والزجاج هو شيخ الزجاجة بابا ومنهم
 اله اي من اكر المتأخرين وقوله الى المنع اي منع
 تقدم خبر ليس عليها اي الجواز اي جواز تقدم
 خبر ليس عليها ولم يرد من ان العرب اي
 كلامهم لم يرد من ان العرب اي كلامهم لم يرد
 بالجواز وقوله وانما ورد من انهم اي كلامهم لم يرد
 ما ظاهرا له قال ما ظاهرا ولم يقل تقدم من اول
 الامر لان قوله في الآية يوم يحتمل ان يكون مفعولا
 لفعل محذوف تقديره يخافون او يوفون يوم ياتيهم
 اي العذاب وجملة ليس معروفا عنهم منصوبة على
 الحال او مستأنفة لا حمل لها من الاعراب وليس
 معروفا لواقع خبر اعني ليس الا يوم

يايتهم ان لا اداة لاحتجاج ويوم بالنصب ظرف
 معمول لقول معروف والواقع خبر اعن ليس بمقدم عليه
 ويأتي فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على العذاب
 والها مفعول واليه علامته الجمع وليس فعل ماضٍ وكلها
 مستتر عايد على العذاب ومضروفها خبرها وعندهم جار
 ومجرور متعلق بمضروفها وقول وبهذا المثل ان لم
 الاشارة راجع لقول تعالى الا يوم يايتهم ان اى حيث
 قدم فيه معمول خبر ليس عليها مقال وحيث جازية
 معمول جازية تقدم العامل لا يجوز تقدم المفعول
 فرع عن جواز تقدم العامل وتقريره اي الدليل
 يرايين وقد تقدم اي معمول على ليس وقول
 قال اي المستدل بما تقدم ولا يتقدم معمول اي
 وهو يوم على ليس الاحيث يتقدم العامل اي الا
 في مكات يجوز تقدم العامل ووقوعه فيه واورد
 على ذكره ان الضرب فان هذا مكات يجوز فيه
 تقدم معمول وهو زيد او لا يجوز فيه تقدم العامل
 وهو الضرب مع انك قلت وحيث جاز تقدم معمول
 يجوز تقدم العامل بالاولى لانه فرغ واجيب
 بان لا مكان لا الصدارة مع كونها ضعيفة بالنسبة
 لما تحت فيه امتنع تقدم معمول عليها فلا تروح
 ما يكون تاما وناقصا اي بوصف بالوصفين قارة

يوصف

يوصف بالتمام وتارة يوصف بالنقص والثاني
 ما لا يكون الا ناقصا اي ملازما للنقص وهي اشارة
 المتقدمة لجميع الافعال تستعمل تامة وناقصة الا
 هذه اشارة كما تقدم التي مضارعها يراي
 لا التي مضارعها يزيل ولا يزيل لان الاول بمعنى
 التمييز يقال زال كذا عن كذا مية والثاني بمعنى
 الانتقال وهي تامة نحو زالت الشمس بمعنى
 انتقلت بخلاف ما هي مرادة لنا فعناها الاستمرار
 والدوام وهي التي مضارعها يزال وليس اي
 والا ليس فهو مقطوف على قول الامتي فيما تقدم
 وان وجه ذوا عصف وبعضهم جعلها ناقصة
 وقد راجع بقول وان كان من غزاية ذوا عسرة
 اي وان كان ذوا عسرة كايضا من غزاية
 خالدين فيها ان خالدين منصوب على الحال بما قبله
 وعلامة نصبه ايا لانه جمع مذكر سالم وفيها جار
 ومجرور متعلق به وما معد رية ظرفية ودام فعل
 ماضٍ وان علامته الثانية والسموات فاعل
 والارض مقطوف عليه اي ما بقيت السموات
 والارض فدام هنا تامة بمعنى بقي حيث
 تسون وحين تصبحون اي حتى تدخلون في المساء
 وحين تدخلون في الصباح فكل من تسون وتصبحون

هنا تام لانا قد ولايلي العامل ان ذلك فاقية
ويلى فعل مضارع مرفوع بفتح مقدرة على الياء
المتدولة لتتقا الكيف منع من ظهورها التقل
والعامل بالنصب مفعول يلى مقدم ومفعول
بالرفع فاعله مؤخر والخبر مضاف اليه مجرور بكسرة
مقدرة منع من ظهورها تكون الروي والاداة
للتشاك اذا ظرف عما يستقبل من الزمان وظرفا
حال من فاعل اتي العايد على المفعول واتي فعل
ماخوذ و فاعله مستتر تقديره هو يعود على المفعول
واو حرف جر مفعوف على قوله ظرفا فهو حال
ايضا من فاعل اتي المذكور وفي هذا الاخير حذف
النواصب ما عطفت والتقدير ولايلي مفعول
الخبر العامل الا اذا اتي المفعول في حال كونه
ظرفا او حرف جر ومجروره فيلى وحاصلا المعنى
ان مفعول خبر كان الذي ليس بظرف ولا جار
ومجرور لا يعم ان يليها بان يقع متوسطا بينها
وبين اسمها سواء كان العامل فيه وهو الخبر متاخرا
عن الاسم او متقدما عليه وكان الواو الى لها المفعول
لا الخبر فكلما صدقت بصورتين وتقوم
انه اذا كان الواو الى لها نفس الخبر فله يمتنع بل يجوز
بدليل قوله فيما تقدم وفي جميعها توسط الخبر اجز

البيت

البيت وكذا اذا كان المفعول ظرفا او حرف جر فانه
يصح ان يليها وسياتي بوضوح ذلك في البيت
يعني اي يقصد انه بقوله ولايلي الزان لايلي
كان واخواتها مفعول خبرها الذي ليس بظرف
لاي مفعول خبرها الموصوف يكون غير ظرف
وجار ومجرور فمفعول الذي ليس بصفة مفعول
وهذا اخذه الله من قول الله ولايلي الزان
وهذا يشمل الزان اسم الاشارة راجع لقول الله ولا
يلي الزان كذا باعتبار النفي وهو يلي لا باعتبار النفي
وهو لا يلي وان كان صحيحا ايضا وان ارد بقوله حال
اي صورتين كما تقدم وهو ممتنع الزان
الاشارة راجع للصورة التقوية وقوله بعد
وهو ممتنع عن سبويه اسم الاشارة فيه راجع
للمصوق الثانية المذكورة ايضا ولها ممتنعان عند
المخلص فكلما كان تقدم وان جوز الاولى
التوفيق وان الثانية بعض البصريين ويخرج
من كلامه اي يفهم منه وهذا هي الصورة الثالثة
الجائزة لعدم صدق ايلك مفعول خبر كان لها فيها بدل
الذي وقع واياها ايضا نفس الخبر لا المفعول كما
لا يخفى وتقدم في كلام الله ان توسط الخبر بين
العامل والاسم جائز قلنا اقال جازت المسئلة

اي ههه وهي التي تقدم الخبر فيها على المفعول وولي
العامل فان كان المفعول ظرفا لمزهدا
مفعول كلام المفعول وقوله جازي ائلك وه اي المفعول
وقوله كان اي النبي هي العامل فالظرف والجار
والمحور في المثالين الاتيين مفعولان للخبر الذي
هو متصفا في الاول وراعي في الثاني وكان فيها هي
العامل ومفعولان ان لم تقصر بالنصب
مفعول مقدم لقوله انو النبي الواو داخله عليه
والشأن مضاف اليه من اضافة الدال للمدلول
ولها منصوب على الحال من قول مفعول الشأن
وانو فعل امر مبني على حذف الياء والكنة قبلها
دليل عليها وفاعل مستتر وجوبا تقديره انت وانت
حرف شرط جازم ووقع فعل فاعل فعل الشرط
وموهم بالرفع فاعله وجواب الشرط محذوف وما
اسم موصول مبني على الكون في محله مضاف اليه
واستبان فعل ماض وفاعل مستتر تقديره هو
يعود على ما واجله صلة ما وان حرف تأكيد ونصب
والا محذوف وامتنع فعل ماض وفاعل مستتر والجملة
في محل رفع خبر ان ويصح ان تكون ان وما بعدها
في تاويل مصدر فاعل بقوله لست بان وهي حرف مصدر
وتقدير البيت وانو مفعولان اي الخبر انو

على

على الشان والحال حالة كونه لهما كان ان وقع في
الكلام موهم جواز الذي لست بان وظهر امتناعه او
موهم جواز شيء لست بان وظهر امتناعه فيما تقدم
على ان ما نكرة موصوفة بمعنى شيء اي فاعل
ضمير الشأن وهذا هو جواب الشرط المحذوف
وحاصل المعنى انه اذا ورد من كلام العرب
شيء يوهم ظاهرا انه مفعول خبر كان وبها سقوا
تقدم المفعول وحده وتاخر الخبر عن الاسم وتقدم
هو والخبر على الاسم وتقدم هو وتاخر الخبر عنه كما
تقدم في الصورتين اللتين امتنعا عنهما بحيث
يكون والياء كان فيما فاول بان تنجز وتقدر في
كان ضمير الشأن حالة كونه لهما كان وتحملة فاصلا
بينها وبين ذلك المفعول لرفع به توهم الجواز المفهوم
من ظاهر الكلام من لست بان ببيان وظهر كذا امتناعه
فيما تقدم يعني اي يقصد المفعول من
لسان العرب اي كل مرهم وقوله ما اي كل مظاهر
اي يوهم ظاهرا انه ولي لزايب جواز ما امتنع وهو
ائلك كان واخواتها مفعول خبرها فاول اي اول هذه
الكلام الذي يوهم ظاهرا جواز ذكره على ان كان
ضمير الشأن اي بان تنجز وتقدم وتحملة فاصلا
بينها وبين ذلك المفعول لرفع به هذا التوهم وليلك

يرد على الله قنافة جمع قنافة وهو خبر كبت المحذوف
أي هم قنافة وهذا جوف جمع صراح من الدخان وهو
المشي كالشيخ الكبير صفة لقنافة وحول بالنصب ظرف
للداجون وبيوتهم مضاف إليه وبما جاز ومجرور متعلق
به وهو لهم موصول مبني على الرفع في محل جر وكان
فعل ماضٍ ولها ضمير إن أن محذوف وإيا مفعول لقول
عود وإلا مضاف إليه وإليه علامة الجمع ومطية مبتدأ
وجملة عود خبره والجملة في محل نصب خبر كان ولا
يصح أن يكون عطية لهما وجملة عود خبرها وإيا
مفعول لعود لما يلزم على ذكر من أن مفعول خبر كان
وليها مع أنه ممنوع وهذا البيت من كلام الغزالي
به جرير كأنه يقول له يا جرير قومك هو لا كالتقافة
يكون كشي الشيخ الكبير ليل حول بيوتهم لأجل سرعة
بعضهم من بعض وهذا الأمر ليس عارضاً فيهم بل هو
عارضتهم وطعمهم الذي رجا عليه بسبب أن أبوك
عطية عودهم إياه وفيه استعار تعريكية حيث
شبههم بالتقافة واستعار لفظ التقافة لهم
فأصبحوا والنوي لرفا صبح فعل ماضٍ والنواو فاعل
والنوي مبتدأ وعالي خبر ومعرهم مفعول وليس النواو
فعل وحال وليس فعل ماضٍ ولها ضمير إن كان وكل
مفعول لقول تلقى مقدم عليه والنوي مضاف إليه

وتلقى

وتلقى فعل مضارع مبني للمفعول والمساكن نايب
فاعل والجملة في محل نصب خبر ليس ولا يصح أن تكون
المساكن لم ليس مؤخر وجملة تلقى خبر مقدم وكل
مفعول له لما يلزم على ذكر من أن مفعول خبرها
وليها مع امتناعه وعدم جوارزه وهذا البيت قاله
حميد بن ثور وهو أحد البخله المشهورين وكانت
إبني الضيفات فكانه يقول هذه الجماعة الذين نزلوا
عندي قوم أراذل لا يأتيت لهم بتمر كثير فاصبحوا
ونوي التمر الذي أكلوه مرمي بكثرة في موضع نزولهم
ليلا من كثرة ما أكلوا منه لأن المرمى هو موضع
النزول القوم ليلا والحال أنهم لم يلقوا النوي جميعه
بل رموا البعض منه وأكلوا البعض من شدة جوعهم
ونقصهم إذا قرئ تلقى بالتثنية أما إذا
قرئ بالياء فلا شاهد فيه لتعني كوت الساكني حج
نايب فاعل يلقي وليس لهما ليس والاكات تعني
على الشاعر أن يقول يلقيون بالواو والنون يكون
خبرها والمساكن لهما والجموع خبر ليس أي
ولا يصح أن يكون الساكني لهما وجملة تلقى خبرها
وكل النوي مفعول له لما علمت من امتناعه وكذا
يقال في البيت قبله وقد تقدم ذكر هذا البيت
ما قيل من أي وقيل كان زائداً وقيل ما لهم موصول

وجملة كان مع اسمها المستتر فيها صلة مما والجملة الواقعة
بعدها خبر عنها وقيل غير ذلك وقد تراءى
قد حرف تقييد وتترادف فعل مضارع مبني للمفعول وكان
نايب فاعل مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها
حركة الحكاية وفي نحو جار ومجرور متعلق بترادف
الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف وما تنجيبة
مبتدأ وكان زائدة بين ما وفعل التعجب واسم فعل
ما ضاع على الاصح وهو على صيغة فعل الامر فاعله
مستتر وجوبا تقديره هو عايد على ما وعلم مفعول له
والجملة خبر المبتدأ الذي هو ما ومن لم يوصف
مبني على ان يكون في محل جر مضاف اليه وتقدم فعل
ماض وفاعله مستتر عايد على من والجملة صلة من
والقبر وقد تراءى كان في نحو وذكر كقولك ما كان
اصح فاعلم الذي تقدم وحاصل المعنى ان كان
اختصت من بين جميع الافعال المتقدمة بانه يكون
زائدا في الواقعة في نحو اي في وسط الكلام وهي في
زيادتها المعنى لكنه لا يزيد على الزمن ومعنى زيادتها
انها لا خبر ولا اسم لا وقيل ان لها اسم مستتر فيها بديل
ما ياتي في قول الشاعر وجيران لنا كانوا اكرام فان
القابل بذلك جعل الواو ضمنا لها ان قلت تعيد
اسم بعد ليحتمل ان يكونا قاي زائدا قليلا مع انه كثير

واجيب

واجيب بانه قليل بالنسبة لعدم اتيانها زائدا وان
كان اتيانها زائدا في حد ذاته كثير انما تراءى اي
زيادة قياسية خلافا لما سياتي في الشك وقوله بين
الشك المتكلم في اي غير الجار والمجرور اما زيادتها
بين الجار والمجرور فتلك اتيانها في اي وهذا
ما ذكر من الامثلة وقوله فيهم ايضا اي كما فهم زيادتها
بين ما وفعل التعجب وكله ليس بتفسير ضعيف
والعتمد ان زيادتها في جميع ما تقدم من الامثلة قياسي
الايين الجار والمجرور فقط فتلك تقدم ولا
تراءى في غيره الاسماء فاعلم ان هذا ايضا علمت من
ان زيادتها في جميع قياسية لا تتوقف على السماع
ولدت فاعلم ان قولك فعل ما ضا وانما علمت من
التانيث وفاضلة فاعلم وبت صفة لها والمترادف مضاف
اليه وهذا المسمى بها والاعرابية بالرفع صفة لها ايضا
نسبة لقبيلة اتيان من العرب هي منهم والكلمة
مفعول لقول ولدت وهو صفة لموصوف محذوف اي
الاولاد الكل وهم اربعة عمارق ورييفة وقيس وانس
ومن بني جاد ومجرور متعلق بالكلية ومحسب مضاف
اليه ولم حرف نفى وجزم وقلب ويوجد فعل مضارع
بمفهوم بلم وكان زائدا وهذا هو الغايد وافضل
فاعل يوجد ومنهم متعلق بافضل وهذا الكلام

نتروليس بنظم خذ قائما بنوم وجيران مطوف
 على قوم ولنا جارد مجرور متعلق بمحذوف صفة لجيرات
 ولما كان هذا زائداً أي لا يتوقف عليها الاستدلال
 صحة الكلام لأنه صحيح بدورها وهذا هو الشاهد وكرام
 صفة ثانية لجيران وشذوذها انما هي كما
 نص على ذلك في التوضيح سراً جمع سري بمعنى
 شريف مبتدأ وقوله قسامي خبر على حرف جر وكانت
 زائدة والمسومة مجرور على وهو صفة لموصوف محذوف
 والرواب صفة ثانية والمعنى اشرف بني ابي بكر
 قسامي وتعالى على الخيل المسومة الرواب والشاهد
 من ذلك ان كان زائداً بين على الجارة واسومة المجرورة
 لا وتقدم ان زيادتها بين الجار والمجرور شاذة بطلانها
 فيما تقدم من الأمثلة فقياسية وأكثر ما تزداد
 أي كما يلاحظ الماضي كما تقدم في الأمثلة لأنها ذكرت
 في جميعها بلفظ الماضي في قول ام عقيل أي
 حال ترقيعها له وملك عبته وهو صغير وقوله ابن ابي
 طالب أي فواخ سيدنا علي بن ابي طالب رضي
 الله عنه وكرم الله وجهه أنت تكون الزفانت
 مبتدأ وتكون زائدة وماجد خبر ونيل خبر ثان
 واذا ظرف وتسم فعل مضارع وشمال فاعله وبيلد
 صفة لشمال والمعنى أنت تكون ماجد أي

وتركب

صاحب

صاحب جود وكرم في وقت هبوب ريح الشمال الذي
 به يبلد لأن عادة العرب في هذا الوقت الذي تهب فيه
 تلك الريح الباردة التي يابلد يوقدون النار
 للضيوف ويمنعون أمانة عليهم من السرور للطريق
 لأجل الضيافة فكانها تقول لما أنت تصبر ستد من
 يفعل كذا أنت أنت الله تك والتأهد من ذلك زيادة
 تكون بلفظ المضارع بين أنت وماجد وعرفها
 أن فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل
 والها مفعول ويبقون فعل مضارع مرفوع بثبوت
 النون والواو فاعل والخبر مفعول وهو منصوب
 بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكوت الروي وبعد
 ظروف لقوله أشهر مقدم عليه والوارد أخلة على
 ذوات مضاف إليه مبنى على السكون في محل خبر
 ولو مصطوف على أنت صبي على السكون في محل خبر
 وكثيرا حال من فاعل أشهر أو صفة لموصوف محذوف
 وذا لهم شارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع
 وأشهر فعل ماض مبني على الفتح وفاعله مستتر
 تقديره هو فاعله على ذوات الجمل في محل رفع خبر وتقدر
 البيت ويمد فرت كان وأسماء ففیه حذف الواو مع
 ما عطف وييقوت الخبر خبرها وهذا الحذف أشهر
 كثيرا بعد أن ولو الشرطيتين والمعنى أن كان

اختصت من بين اخواتها انها تحذف مع اسمها ويبقى
 خبرها كمن حذرها مع اسمها وابقا خبرها استمر
 بكثرة بعد ان ولوا الشرطين دون غيرها وان
 كان كثيرا ايضا لكنه لم تستمر كثرته شرع حذرها
 بعد ما ذكر وخصوا ان ولوا الشرطين دون غيرها
 لان كل منهما يحتاج لفعل شرط وجواب وفي ذلك
 طول فارادوا ان يحذفوا هذا الطول بحذف كان مع
 اسمها وخصوا ان ولوا ايضا من بين ساير الحروف
 الجازمة تكون اتم لباب حروف الجوازم ولوا
 ام باب الحروف الغير الجازمة كما خصوا الحذف بكان
 واسمها دون بقية الافعال لكونها ام بابا وهم
 يتوسعون في الامرات ما لا يتوسعون في غيرها
 ويخصونها بزيادة دون غيرها تحذف كان الزاي
 واما حذرها وحذفها في البيت الاتي بعد هذا
 البيت بعد ان كثيرا اي حذرها كثيرا بعد ان
 فكثيرا سنة كوصوف كحذف ولوفعل الش هكذا
 لكان اوي قد قيل ما قيل له فقد حرف تحقيق
 وقيل فعل ماض مبني للمجهول وما نايب فاعل وهو
 اسم موصول وجملة قيل بعده صلة وان حرف شرط
 جازم وصدا خبر لكان المحذوفة مع اسمها الواقعة
 فعل شرط وان كذا معطوف عليه ويقال فيه

ما قيل

٩٤

ما قيل فيما قبله وقوله فما اعتذر ان الفارسية للمحو
 وما لهم لتفهم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع
 واعتذر خبر والكان مضاف اليه والجملة في محل خبر
 جواب الشرط ومن قول جابر ومجور متعلق باعتذار
 واذا اظوف وجملة قيل من الفعل ونايب الفاعل
 في محل جر باضافة اذا الياء والمعنى قد قيل الذي
 قيل ان كان المقول صدقا وان كان المقول كذبا
 فما اعتذر من قول الزاي فالاعتذار لا يرفع ولا
 يفيده بعد القول الذي قيل في فيك سوا كان صدقا
 او كذبا وهذا البيت قاله النوف بن المنذر احد
 ملوك العرب لما قدم عليه قوم بني جعفر وقد عرض
 عنهم بسبب سعي الربيع بن زياد ورميه فيهم له وقد
 كان جليسا له ومواكلا له فلما راي ذلك لبس شاعر
 بني جعفر وكان اذ ذكر صغيرا قال قصيدته منها
 مهلك ابيت اللعن لا تاكل معه ان اسنة من برص ملته
 وانه يورج فيها اصبعه يورجها حتى يورج اشحمه
 كما ناطب شيا او دعه ومهلك كلمة تحية والاست
 الدبر والملمع الملوثة والاشجع اصول الا سبع
 المتصلة ببعض ظهر الكف كانه يقول لا تاكل معه
 يا امير لان من اوصافه ان دبره ملوثة بالبرص وانه
 يورج فيها اي يدخل فيها اصبعه لاحرقها كانه يفتن

مع شئ اودعه في دبره لياخذه فالتفت النعمان الى
 الربيع وقال اذ ذاك انت يا ربيع اي انت بهذه الاوصاف
 التي ذكرها ليبيد فقال الربيع لا والله لقد كذب ابن
 اللئيم فقال النعمان اف لهذا طعاما وقام الربيع وانصرف
 الى منزله فقال النعمان فيه ابيات منها هذا البيت وهو
 قد قيل ما قيل انزل وبعد لو ان معطوف على قلم
 فيما تقدم بعد ان من له سؤالا من حرف جر
 ولد ظرف مبنى على الغم في محل جر وسؤالا بالنصب من
 غير تنوين خبر لكان المحذوفه مع اسمها المستوفى
 والمعنى من له كانت هي اي الساقية سؤالا واما
 اذا قرى بالتثنية فله شاهد فيه لانه يكون مفعولا
 لفعل محذوف وليس صفة للساقية والتقدير شالت سؤالا
 وقول فاني ابتكها الغال للربيع والي حرف جر وابتكها
 مجرور بها والها مضاف اليه والمعنى لم اكلم فلان شالا
 مثلك من وقت ان كانت الساقية سؤالا اي رافعة
 لذنبها لاجل الضراب ايا ان صارت اولادها تالية به
 وتابعة لا في المرحى وغيرها واعلم ان سؤالا
 مصدر شالت الساقية بذنبها رافعة للضراب فيها
 شاليل وجمعها سول كركم وركع وقيل ان سؤالا
 اسم جمع شاليد وهي الساقية التي جف لبنها وارتفع
 ضرعها وقفي لها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية

وانت

وانت بها بكسر الهمزة وسكون الهمزة الفوقية مصدر
 تليت الساقية اي تلهها ولدها وتبعها في المرحى به
 واعلم ان له فيها احد عشر لفة فتح اللام به
 وتثنية الدال مع نون ساكنة وضم اللام وفتحها
 مع سكون الدال وكسر النون ولدي مقصودا بفتحين
 وله مثلث اللام مع سكون الدال وله نابغة اللام
 وسكون الدال وبعد النون الف وله بفتح اللام
 وضم الدال وله هذه الغالب فيها ان تضاف اي
 مفرد ويكون لهم زمان والتقدير من له زمان كونه
 سؤالا فلذا قد راء ان حيث قال والتقدير من
 لدن ان كانت انز وبعد ان تعويضا ما انز
 فيمد طرف لقول تعويضا الداخلة عليه الواو وان
 مضاف اليه مبنى على ان يكون في محل جر وتعويضا
 مبتدا وما نافية مضاف اليه مبنى على ان يكون في
 محل جر وعنها جار ومجرور متعلق بتعويضا وانكسب
 فعل ماض مبنى للمفروق ونائب الفاعل مستتر
 عائد على تعويضا والجملة في محل رفع خبر عنه وكسب
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف واما
 ان حرف مصدري ونصب مدغمه فيما النامية به
 النائية عن كاء المحذوفه وانت خبر منقصل مبنى على
 الفتح في محل رفع لهم لكان المحذوفه النائية عنها مكنا

وبراجعها واقترب فعل امر وفا علم مستر وجوباً
 فتدبر وانت وهذا معلول وما تقدم من قول امانت
 لم يعلل له مقدمة عليه لافادة الحصر وسياق توصيه
 ان شاء الله تعالى وتقدر البيت وتقويض ما النافية
 عن كائن ارتكب امر ارتكبت النجاة او العوب بعد ان
 المصدرية وذكر كمثل قولك امانت برافاقترب والاصل
 تقرب مني لان كنت برا اي لاجل كونك صاحب بر
 واحسان فقدمت العلة على المفعول لافادة الحصر
 وقيل لان كنت برافاقترب اي لاجد كونك بار احسانا
 انت لا غيرك تقرب مني ثم حذف لام العلة فصارت
 كنت برا او محذفت كانت فان فصل الضمير اتصل
 بها وهو انتا وعدل به الى المنفصل فصارت انت
 برا الز فاتي بما الزامية عوضا عنها فصارت امانت
 برا الز فقلت ان المصدرية فيما وادغمت فيما الزامية
 التي اتي بها عوضا عن كانت فصارت امانت برافاقترب
 فيقال في اعرابها ح ان مصدرية وما زائدة وانت
 ضمير منفصل في محل رفع لمكان المحذوفة وبر
 خبرها وقد تقدم هذا الاعراب موضحا
 ان ابي الثاني واما الاصل الاصل لانت كنت انت
 محذفت لام التعليل كما تقدم فصارت انت كنت انت
 المنفصل بها وهو انتا اي وعدل به الى الضمير

لعل الزامية
 كايية لانه

المنفصل

المنفصل ثم ادغمت النون في الميم اي بعد قلبها
 مي ومنه اي من قول المص امانت برا اي
 اي فهو مثله حرفا بحرف ابا خراشة لربا ما مادي
 حذف من ياء الفاء وخراشة مضاف اليه مجرور
 وعلة من جرح الفتحة بياية عن الكسرة لانه اسم
 لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والثانية
 واما انت ان حرف مصدر يمد غم فيما الزائدة
 النافية عن كان المحذوفة وانت ضمير متصل في
 محل رفع لمكان المحذوفة وهذا الميم اشارة مبني
 على الكون في محل نصب خبرها ونغم مضاف اليه
 وقول فان قومي لرب الفاء للتقليل وان حرف توكيد
 ونصب وقومي للمها وجملة لم ياكلهم الضبع بمعنى
 السنين المحذوفة من الفعل والفاعل والمفعول في
 محل رفع خبرها وخراشة هذا صماي جليل وهو خفاف
 ابن ندبه فكان الشاعر يقول لربا يا خراشة لا تنفخ
 على لانت انت كنت ذات فرج جماعة كثيرين وسيرا
 معظما بينهم فانما منكدا او اكثر لانه قومي لم تاكلهم
 السنين المحذوفة بل هم موجودون وباقون الى الآن
 والشاهد في قول امانت ذات فرج حذف كانت
 واي بدلهما الزائدة وادغم النون فيها واجاز
 ذلك البرهان الجمع بين ما وكان لا يجمع بين العوض

والمعوض لا قد يقوم ولم يسمع ان مراده بذلك
تقييد ما ذكرناه بقول ما تقدم من حذف كان وابقا
اسما وخبرها وتعيينها معنا خاص بما اذا كانت
اسما غير مخاطب لانه المسموع من كلام العرب اما
اذا كان غير متكلم او غير ضير كما سم ظاهرا فلا يجوز
ما ذكر فيه من الحذف والابقا المذكورين لعدم سماعه
من العرب ولكن القياس على ما ذكر جوازها كما اشار
لذلك بعد بقوله والقياس جوازها كما مثل به
اي بقوله اما انت ان لم يسمع اي الحذف من
والابقا مع ضمير المتكلم اما انا منطلقا انطلقت
فان حرف مصدر ي وما زائدة عوض عن كان المحذوفة
وانا ضمير المتكلم مبني على ان يكون في محل رفع اسما
لكان المحذوفة ومنطلقا خبرها والاصل ان كنت
منطلقا انطلقت اي انطلقت لاجل كوني منطلقا
فما حذفته كان انفصل منها ضمير المتكلم المنفصل بها
ثم عدل به الى المنفصل عوضا عما ما وقيل اما انا
منطلقا المز و قد مر اما زيدا ذهابا انطلقت فان مصدرية
مدغمة فيما الزائدة وزيدا بارفع اسم لكان المحذوفة
المعوض عنها ما و ذهابا خبرها والاصل انطلقت
لان كان زيدا ذهابا اي لاجل كون زيدا ذهابا
فذهب ب زيدا علة في انطلاقه كما ان انطلاقا مخاطب

في المثال المتقدم علة انطلاقا المتكلم فقد مت العلة
على العلول لا فادة الحذف وحذفت لام التعليل شبه
حذفت كان واي بدلا بما تم ادخلت ان في ما بعد
فلم يسمها وقيل اما زيدا ذهابا انطلقت بجميع ما ذكر
فيما تقدم يجري هنا والقياس جوازها اي
الحذف لكان وابقا لهما وخبرها في هذيت المثالين
وان لم يسمع ما ذكر فيها من كلام العرب قياسا لهما
على ما تقدم من المثال الذي سمع فيه ذلك وقد
مثل سيبويه لزاوي مثل بالاسم النظام وترك التمثيل
بما تقدم وفيه دليل على الجواز كما ذكر ومنه مضارع
جار ومجرور متعلق بقوله تحذف نون الدخلة عليه
انوارا وكان جار ومجرور متعلق بمحذوف وصفة لكان
لمضارع ومبني من صفة له ايضا مجرور بكسرة مقدرة
مع من ظهورها ككون الروي وتحذف فاعل مضارع
مبني للمفعول ونون نايب فاعله وهو حذف مبتدأ
وخبر وما مضارع اليه في محل جر وهي نافية والتوم
فعل مضارع مبني للمجهول ونايب الفاعل مستتر فيه
عائد على حذف والجملة صفة له والنقد سير وتحذف نون
من مضارع كايين لكان مجرور وهو حذف مجرور لازم
بل جازر وحاصل المعنى ان يكون مضارع كان
اذا دخل عليه مجازم وحذف حركته الكاينة عليه

ثم حذفته منه الواو لتثاقب الكنين وسار لم يكن جاز
 كذا ان تحذف نونه وتقول لم يك وهذا الحذف ليس بلازم
 اي واجب عليك بل يجوز ترك فعله وتركه لك بشرط
 له شروط ان يكون الفعل التي تحذف منه مضارعا
 وان يكون لكان لا غيرها وان يكون مجزوما وان
 لا يكون الفعل المذكور متصلا بغير نصب او متصلا
 ساكن اي حمله غير ذلك فحكمة الشروط خمسة اشار
 اليها في كلامه للثلاثة الاول منها والقياس
 يقتضي ان لا يحذف الا اي لا المحذوف منه شيئين القوة
 والواو فحذف شيء اخر بعد ذلك منه فيه اجماع وظلم
 وتعدى ومذهب سيويه ان هذا كلام مستأنف
 وفيه إشارة للشرط الخامس وهو ان لا يكون الفعل
 متصلا ساكن فان كان متصلا به لم يحذف النون
 منه واجاز ذلك لراي حذف النون من الفعل
 وان لاقى ساكنا واتصل به واما اذا لاقت
 متحركا من هذا محترق قوله عند مله قاة ساكن اي ففي
 ذلك تفصيل فان كان ضمير متصلا اي بالفعل
 المذكور وهو ضمير نصب لم تحذف النون له وفيه إشارة
 الى الشرط الرابع وهو ان لا يكون الفعل متصلا
 بغير نصب اي فان كان متصلا به لم يحذف النون
 منه اتفاقا في اثن صياد وليمه صاف وقيل

صافي

صافي بابيا وهو شخص يهودي كاهن يخبر بالغيب وكان
 ادعى النبوة فاراد عمر قتله لما وجد فيه وصف الدجال
 واخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وكان قبل ان يفتح
 حال الدجال له صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله
 عليه وسلم لعمر ان يكن هو امر ان يكن ما ذكرته
 لي هو نفس الدجال المعلوم فلن تسلط عليه
 اي لم يسلط الله عليه قتله وانما السلط على
 قتله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ولان
 لا يكن هو اي وان لم يكن هو نفس الدجال فلا خير
 لك في قتله اي لا تك بقتله فتقتل نفسك
 فانه يجوز حذف النون اي من قوله ان يكن هو ام
 لا يكن هو لا اتصال الفعل فيه بالضمير المنصوب
 الذي شرط فيما تقدم حذف النون منه عدم اتصاله
 بذلك وان كان غير ضمير متصل اي بان كان
 منفصلا نحو لم يكن انا مثلك او لما ظاهرا كما ذكر
 فانه يجوز حذف النون معه واشباتها كما اشار لذلك
 بقوله جاز الحذف والاشبات وظاهر كلامهم
 ان ضمير هو كذا كذا بديل قوله وقد قرى في
 فصل في ما ولا ولا وان اشبهه بليس
 ووجه كون الاربعة مشبهة بليس انها للنفي كهي وفي
 كونها للنفي الخلل عند الاطلاقة وفي انها دخلت في المبتدأ

والخبر فهدا وجه شبهها له اعمال ليسر افعال
 بالنصب مفعول مطلق لقوله اعلمت مقدم عليه ليس
 مضاف اليه مبني على الفتح في محل جر واعمل فعل ماض
 مبني للمفعول والتا على منة التانيك وما نايب فاعل
 مبني على السكون في محل رفع ودون ظرف وهو حال من
 ما وان مضاف اليه مبني على السكون في محل جر ومع
 ظرف وبقا مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف
 المحذوفة للتقا الساكنين منع من ظهورها التقذر
 والنفي مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة وترتيب
 بالجر مقطوف على قدر النفي وزكت فعل ماض مبني
 للمفعول ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على
 ترتيب والجملة في محل جر صفة له وذكر بعضهم ان زكت
 وعلم وزهي انفاط على صورة المبني للمفعول والحال
 انها مبنية للفاعل فعلى هذا يكون مبنيا للفاعل
 لا للمفعول انه وسبق بالنصب مفعول مقدم لقوله
 اجاز العلم الداخلة عليه الواو حرف مضاف اليه
 من اضافة المصدر لفاعله لا سبق مصدر وجر
 مضافا لحرف واو ظرف مقطوف على حرف جر والالف
 جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وما نايبة
 مجازية فعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ونحو
 جاز ومجرور متعلق بمعنى وانت ضمير منفصل مبني

على

مبني على الفتح في محل رفع اسمها ومعنى خبرها واجاز
 فعل ماض والعلم فاعل مرفوع بخبره مقدرة على
 الالف منع من ظهورها التقذر والتقدير واعلمت
 ما في حال كونها دون ان الواقعة بعدها ومع بقا النفي
 لخبرها ومع الترتيب المعلوم اعلم الاعمال ليس في
 انها ترفع المبتدأ لمتا لا والخبر خبرا لا وتكون النفي
 الحال عند الماطلاق واجاز العلم ان يسبق حرف
 الجر ومجروره والظرف للمولدين خبرها ممولها وهما
 الاسم والخبر ودك كقولك ما بي انت معنى والاصل
 مالت معنياني اي معنياني في مقدم الجار والمجرور
 المولدين للخبر وهو معنياني على ممولها وهما انت الواقع
 لمتا لا ومعنى الواقع خبرا لا وحاصلا المعنى
 ان ما النافية اعلمت اعمال ليس لكن بشرط ستة
 ذكر المم من اربعة ثلثة صراحة وواحد ضمنا وسياتي
 التمهيد ذكر اثنين فالاول من الثلثة انه لا تقع بعدها
 الا الاية واشار لا بقوله مادون ان والثاني ان
 يبنى نفي خبرها بان لا يتقصر بغيره بالاول وان لا يتقصر
 بالمولود لا في قولك ما زيد قايما لا عمر واولا يفر في
 علم لان المدار على الخبر واشار له بقوله مع بقا النفي
 وعبارة التصريح اوضح من هذه العبارة لانه قال
 فيموان لا يتقصر نفي خبرها والثالث ان يكون

لها وخبرها على الترتيب المعلوم بان يتقدم الاسم
على الخبر وإشارته بقوله وترتيب زكنه وأما الرابع
المفهوم منها فإشارته بقوله وسبق حرفا الزكاة قال
ويشترط ان لا يتقدم معمول الخبر الذي ليس بظرف
وجار ومجرور على اسمها وخبرها دون ما اذا كان ظرفا
وجارا ومجرورا لانه يتوسع في الظروف والمجورات
ما لا يتوسع في غيرها وحاصل المعتمد في ذلك
ان معمول الخبر ان كان ظرفا وجارا ومجرورا جاز تقديمه
على ما ذكر والافلح وأما نفس الخبر فكيف يجوز تقديمه
مطلقا ولو كان ظرفا وجارا ومجرورا كما هو ظاهر اطلاق
اسم حيث قال وترتيب زكنه لان ظاهر وجوب
تقديم اسمها على خبرها مطلقا وهو كذلك لا علمت وأما
التقديم على ما نفسها فممتنع مطلقا لانه الصدارة
وسياقي توضيح ذلك في الكس والاعلم انه وقع
الاتفاق من البصريين والكوفيين على ان الاسم
الواضع بعد ما مرفوع وما بعدها منصوب للفت
البصريون يجعلون الاول اسما لها والثاني خبرا لها
ويقولون انها في العاملة فيهما الرفع والنصب وأما
الكوفيون فيجعلون الاول مبتدأ مرفوع بالابتداء
لها والثاني خبرا عنه ويقولون انه منصوب برفع
الحافض ولا عمل لها فيها وهي اي كان واخواتها

من

من الافعال الناصية اي لا ينذا وسياقي الكلام
على اباقي اي من الافعال عند قوله المم لكاف كاد
وعسى اذ ان شاء الله تعالى قسما اي وبقي
قسم اخر وهوان واحزانها كمن لا يعمل عمل كان بل
يعمل على العكس مما بان ينصب الاسم ويرفع الخبر
وذلك اي وبيان وجه عدم عملها عندهم انها
من الحروف غير المختصة لدخولها على الاسم وعلى الفعل
وشان غير المختصة وحقة الاهدال لا العمل فقوله
لدخولها على لقوله لا يختص وقوله وعلى الفعل بظرف
على قوله على الاسم يعمل عمل ليس اي عند البصريين
لا الكوفيين لا علمت فيما تقدم نسفي الحال اي
الحدث في الحال عند الاطلاق المجرد عن القرينة وعند
التقسيم بمنزلة ما فت او مستقبل فاذ اقلت ما زيد
قايما كان المراد نسفي القيام عنه في الحال اما اذا قدمت
بامس او غدا كان النسفي على حسب ما قدمت به من
الزمن لا تقدم قايما بشرا فنانا في عمل عمل
ليس رفع الاسم وتنصب الخبر والالتصبيه وذا
اشارة نسفي على السكون في محل رفع اسمها وبشرا خبرها
وقوله ما فت اما تم الخبر لم ما ميني على الضم في
محل رفع والنون علامة جمع النسوة وآهات خبرها
منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع موصوف

والماضاف اليه واليه علمه الجمع قال بعضهم يورث
من هذه الامثلة انه لا يترتب في معرفتها ان يكون
نكرته وهو كذلك بخلاف لا النافية للوجوه لا سيما
في قول الله في النكاحات اعملت كليسا لان ان قلت
ما تصنع بنوا تميم انما فين لعلها في هذه الاية
وهي قوله قل هذا بشر اقلت يمكن انهم يقولوا
بقولهم عا هذا يقتضونه او يظنون مثل بشر
ويجعلون بشر انصروا وغير ذلك ابنا وها ان
مبتدا والخبر فيه عايد عما ذكره المذكور في البيت
قبلة وهو انما التذيير بحج مسودة فصل الجيوش
اليكم اقوالها وتكثفون خير مرفوع بالواو
لان جمع مذكر سالم واما بالقصر فنقول والماضاف اليه
واليه علمه الجمع والمراد بالاباء في كلامه اروساء
وحققوا بالما المملكة جمع حقيق بمعنى الفيض خبر كان
والصدور بالجر مضاف اليه وما نافية تعمل عمل ليس
والخير لهما واليه علمه الجمع واو لا خبرها والها
مضاف اليه وهذا هو الشاهد ومعنى البيت ان
انما عريقول لهم انا المنذر واخوف لكم يا ايها الذين
اي الارض ذات الحجارة السوداء النار التي بها والاضار
فيهم فيها من ان يصلون اليكم فيقولون وهم ابناء
لذلك الحق بسبب ملازمتهم لها واقامتهم فيها ومن

او صافهم

او صافهم انهم محذرون برؤسائهم وكبارهم وصدورهم
مملوءة بالفيظ والكراهة كلفهم فخر زواجرهم واحضروا
لهم لشك ياخذونكم بقتة وانتم لا تشعرون بهم وقول
وما هم اولادها اي وليسوا ابنا لتلك الحق حقيقة
بل مجازا لكن لا تعمل عندهم اي عند اهل الحجاز
الا بشرط ان وقول ذكر المبدأ اربعة اي تلك شدة
منها صراحة وواحد منها اي من مائة من كل مائة
لا تقدم نحو ما ان زيد قائم فإنا في ملغاة
لا عمل لها وان زائدة وزيد مبتدا وقايم خبره
واجاز ذلك بعضهم اي وهو نصب قائم في المثال المذكور
فعنده ان الزائدة لا تنفك عن العمل ولا يقول هذا
الشرط ان لا يستقص النفي اي لا يخبر لا يعمل
لا تقدم لان نقص نفي معمول الخبر لا يغير ولا يثني على
ذلك ف خبر ما يلزم عليه من انها عملت في المنية
لا المنفي مع ان النفي هو المقصود منها وقول بالانفوية
ان النقص بغيرها كغير مثله فانه لا يضر في عملها
وهو كذلك وذلك كقوله ما زيد غير قائم فزيد لهما
وغير بالنصب خبرها وقايم مضاف اليه خلفا
لما اجاز ان نصب قائم انواق بعد الالات
هذا ليس شرط في عملها عند وهو غير ظرف
لجملة حالية وقوله فان تقدم اي الخبر على الاسم

وقوله وجب رتبة الخبر فيه عايد على الخبر اعي
 وجب رفع هذا الخبر المتقدم عايد الاسم وتكون ما
 ملغاة وهو خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز
 نصبه بح فلا تقول ان وفي ذلك خلاف في العلم
 الاشارة راجع الى النصب لهذا الخبر المتقدم قبل يجوز
 وفيل لا وقوله فان كان ظرفا انزال الضمير في كان عايد
 على الخبر وكذا في قوله فقد منه عايد عليه ايضا
 وقوله فاختلف الناس اي وهم غير المجوزين كما
 تقدم كما هو الظاهر وقوله في ما ح اي حين قدم
 الخبر على الاسم وهو ظرف او جار ومجرور وهذا
 الثاني ان هو ظاهر كلام الله اي وهو المعتقد كما
 تقدم فالخبر يمتنع تقدمه مطلقا والمعمول له ان
 كان ظرفا و جار ومجرورا جاز تقدمه والافلا وهذا
 كله في التقديم على الاسم واما التقديم على ما يمتنع
 مطلقا لانها الصدارة وتقدم جميع ذلك مفسدا
 وقوله فانه شرط ان علة لقوله وهذا الثاني ان الوقول
 على الترتيب الذي ذكرنا ان علم من قول الله فيما
 تقدم والاصد في الاخبار ان تفرضا لانه عام لكل خبر
 وقد صرح اي الله بهذا في التمهيد المذكور
 في غير هذا ان هو اي المعمول لا يجوز به فعل
 ما ياتي في امثال بعد وقوله فان تقدم اي المعمول

الذي

الذي هو غير ظرف ان وقوله بطل عملها اي عمل ما كثرها
 ضعيفة ومن اجاز بقا العمل ان حصل
 ذلك ان القابل فيما تقدم بعدم ابطال عملها عند
 تقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف و جار ومجرور
 الذي اشار اليه في ما تقدم بقوله وفي ذلك خلاف في
 يجوز بقا عملها مع تقدم معمولها بالاولى لانه يقول
 اذ لم يبطل عملها بتقدم العمل فلا يبطل بالاولى
 بتقدم الفضلة لانه غير معتبر بالنسبة له ورد
 بانه لا يلزم ذلك اي ابقا العمل بتقدم المعمول بالاولى
 من ابقاية بتقدم العامل لما في الاعمال مع تقدمه
 من الفصل بين الحرف وهو ما ومعمول وهو الاسم
 والخبر فهو موزون من ان في ومعمول به باجنبي
 اي وهو ذلك المعمول لانه اجنبي من ما لعدم عملها
 فيه لا محمول المعمول ليس معمولا بخلافه في الاسم
 معمولا لانه ليسوا اجنبا منها فان كان المعمول
 المقابل لقوله في الشرط الرابع وهو غير ظرف ان
 وقوله لتخصيصه جواز ان علة لقوله وهذا الشرط
 مفهوم ان فان تكررت بطل عملها اي وهذا على
 كون ما الثاني في الديق وليست لتوكيد الاولى فتفيه
 انما ايضا كالاولى في ونفي النفي اثبات فيلزم على
 ذلك ان نفي الخبر انتقصها فيكون من جملة الشرط

الثاني لدخوله فيه واعاذا كانت للتوكيد فعمله الاول
 باق لا يلحق بالثانية كانها لم تذكر بعدها وعلى كل
 لا معنى لهذا الشرط لما علمت ان لا يبدل من
 خبرها فوجب اي مثبت وقوله فان ابدل اي مثبت
 ما خبرها بطل عملا ما زيد بشئ فاما ملغاة
 لا عملها وزيد مبتدأ وبشيء في محل رفع خبره والبا
 فيه زائدة لما سياتي انما تزداد في خبر ما وليس قال
 المم وبعد ما وليس جرابا الخبر لئلا اداة حصر
 ملغاة وبشيء بدل من قول بشئ وقوله لا يعنى به
 اي لا يلتفت اليه واجازة قوم اي اجازة
 ان يكون في محل نصب بها لعدم اشتراط العلم لهذا الشرط
 في هذه المسئلة ان اي مسئلة ما اذا ابدل
 من خبرها المحرور بالبا الزايمه موجب اي مثبت
 فانه قال ان عمله لقوله وكلامه سيوييه
 واختلاف سراج الكتاب اي كتاب سيوييه
 الذي قال فيه هذه المسئلة وهو المثال المذكور وبعد
 ان ذكره قال لست بالفتان فقال قوم قوله
 لست بالفتان راجع الى اسم الواقع قبله لا
 في المثال المذكور وهو بشئ فكون في محل رفع لا
 ولا عمل ما فيه فاستوت فيه اللفتان بمعنى ان
 لفة هذا الحجازاوت فيه لفة تيم من حيث ان

ما

ما فيه مهمل لا عمل لها لكون خبرها ابدل منه موجب
 والشرط في عملا عدم ابداله منه وقال قوم هو
 راجع الى الاسم الواقع بعدها وهو شي فكون
 اللفتان مستوية فيه بمعنى انه مرفوع عند اهل
 الحجاز وعند بني تميم جعلت ما حجازية او تميمية
 وهو لا الجماعة لا يترطون لعمل ما هذا الشرط وهو
 ان لا يبدل ان وتوجيه كل امر قد يقال حصل
 منه التوجيه لكل من القولين الا ان يقال المثني
 في كل من التوجيه المتبسر بذكر ادلة كل من القولين
 لا مطلق توجيه فله ينافي ان التوجيه حصل لكل
 بدون ذكر ادلة ولا شك ان التوجيه مع ذكر الادلة
 لا يحتمل هذا المختصر فذكر غير لا يفت به ورفع
 معطوف ان رفعه بالنصب محمول لقوله الزم الذاخرة
 عليه الواو مقدم عليه ومعطوف مضاف اليه
 مما اضافة المصدر لمفعول وبذلك ايا حرف جر
 ولكن مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور
 متعلق بمعطوف واو ببدل معطوف على قوله
 بلكن ومن بعد جار ومجرور متعلق بمعطوف
 وهو حال منه ومنصوب مضاف اليه وما جار
 ومجرور في محل رفع نائب فاعل منصوب والزم
 فلما امر مبني على السكون وما علم مستر وجوب

تقديره انت وحيث ظرف مبني على الرفع في محل نصب
وحل فعل ماضٍ وقا عليه مسترعايد على المعطوف
والجمله في محل خبر باضافة حيث اليها والتقدير
والزم رفع الاسم المعطوف بكن او ببل حاله كونه
واقعا من بعد منصوب بما حيث حل ووقع في تركيب
من التركيب وحاصل المعنى انه اذا وقع
بعد خبر ما لم يعطوف بكن او ببل وجب رفعه
ولا يجوز نصبه اي لا كل من لکن وبل مقتضى
للحجاب واستلزاما له بمعنى انها طائفتان
ومقتضيان لكون الاسم الواقع بعدها موجبا
اي مثبتا لا منفيا ونصبه مستلزم لنفيه لانه
يكون مع معطوفا على خبر ما المنصوب المنفي بها
مينا في المقتضى المذكور للكن وبل وايضا يلزم
عليه ان تكون ما عاملة في المثبت مع ان ما لا تمل
فيه بل في المنفي ان قلت تسميته مع معطوفا
لا يظهر لان ثبات المعطوف ان يكون مجازيا
للمعطوف عليه ان منصوبا منصوبا وان مرفوعا
مرفوعا وهكذا واجيب بان تسميته بذلك
مجاز لا حقيقة فلا غلو اي ذلك العاطف
وقوله اما ان يكون مقتضيا للحجاب اي مستلزما
له والايجاب بمعنى الاثبات اي مستلزما لان يكون

الاسم

الاسم الواقع بعده مثبتا او لا اي (او لم يكن مقتضيا
وستانا لذكره وقوله فان كان مقتضيا للحجاب
اي مستلزما له تعالى ان ذلك اي وبيات
العاطف المقتضى لما ذكر نحو قوله بل ولكن فيجب
رفع الاسم اي وهو قاعده في المثالين الواقع بعد
بل ولكن كما علمت من انهما مقتضيان للحجاب
معطوفا على خبر ما اي حاله كونه معطوفا عليه
وقوله لا لا لا تمل في الموجب اي المثبت وانما تمل
في المنفي يعني وما بعد الحرف المذكور مثبت
لا منفي فلا تمل لا فيه حتى يجوز نصبه وايضا
لكن وبل لا يعطفت الا التمل فرفعه لكونه خبرا
لمبتدأ محذوف او في من نصبه وعطفه على ما ذكره
وان كان حرف العطف ان راجع لقوله او لا لا
وقوله كالمواو مثال لحرف العطف الغير المقتضى للحجاب
وقوله جازا رفع اي على كونه خبرا لمبتدأ محذوف وقوله
والنصب اي وجاز النصب مراعاة للفظ الخبر
المعطوف عليه انه لا يجب الرفع ان متعلق بقوله
فهم وقوله بعد غيرهما اي بل ولكن والغير كالمواو
مثلك وهذا المفهوم مسلم وبعد ما ليس ان
فبعد ظرف متعلق بقوله جر الداخلة عليه الواو
وما مضاف اليه في محل خبر وليس معطوف على ما مبني

على الفتح في محل جرو جرف فعل ماضٍ والباء فاعل مرفوع
 بفتح مقدرة على الالف منع من ظهورها التقدير
 والخبر مفعول منصوب بفتح مقدرة منع من ظهورها
 تكون الروي وبعد ظرف متعلق بجزء آخر البيت
 ولا مضاف اليه مبني على الالف في محل جر ونحو
 مطوف على البحر والفسح الظاهر وكان متعلق
 مضاف اليه مبني على الفتح في محل جر مضاف
 الصفة للوصف وقد حرف تقليد ويجز فعل مضارع
 مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر منه جاز
 تقديره هو يعود على الخبر والتقدير وجر الباء
 الزائدة الخبر بعد ما وليس كثيرا وقد جاز الخبر بعد
 لا وكان النفي لا ايضا لكن على قلة والمعنى
 ان خبر ليس وما جاز بالباء الزائدة كثيرا وخبر لا وكان
 النفيية بحر لا ايضا لكن قليلة لا كثيرا تراد
 الباء كثيرا الزائدة انه قيد الكثير من اطلاق المعنى
 في جانبها وتقييده بقدر في جانب لا وكان النفيية
 ليس انه بكاف عنه هذا وما بعده
 مثالان للخبر النفي ليس البحر بالباء الفتح فيها
 لا ستقام التقريري وفي النفي وليس النفي وفي
 النفي اثبات فيصير معنى انه كاف عنه الله
 غير ذو انتقام وليس فيها فعل ماضٍ وانه اسما

النفي بهما

وبكاف

وبكاف في الاول وبغيره في الثاني خبرها بحرور
 بابا وعلا متعجم كسرة ظاهرة في آخر في محل
 نصب ويصح ان يكون منصوبا بفتح مقدرة منع من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وفي
 في الثاني صفة لقول يعزى بحرور بالياء لانه مست
 الاسماء الستة وانتقام مضاف اليه وما ركب
 بفعل هذا وما بعده مثالان للخبر النفي بها بحرور
 بابا الزائدة فانافية تعمل عمل ليس رفع الالف
 وت نصب الخبر ورب بالرفع لهما والكاف مضاف
 اليه وبفعل بحرور بابا وعلا متعجم كسرة ظاهرة
 في آخر في محل نصب خبرها ويصح ان يكون منصوبا
 بفتح مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
 حرف الجر الزائد كما مر في نظيره مما سبق وعما عن حرف
 جرو ما لم يوصل مبني على الالف في محل جر
 يحتاج لصلة وعمايد ويحتمل ان ما يوصل حرفي
 يحتاج لصلة دون عايد وتعملون فعل مضارع
 مرفوع بثبوت النون والواو فاعله والجملة صلة ما
 والعايد محذوف على كون ما لم يوصل او بالجملة
 صلة ولا عايد على الاحتمال الثاني والتقدير والمعنى
 وما اي وليس ركب عاقل عن الذي تملكونه او عن
 عملكم وقول وما ركب بظلام انما فانافية ورب لهما والكاف

مضاف اليه وبطلان خبرها وهو مجرور بالباء وعلامة
جر كسرة ظاهرة في اخر في محل نصب ويصح ان
يكون منصوبا بالفتحة المقدرة كما مر وللصيد جار
ومجرور متعلق به وانما هي وما اي والمجرور بك
ظاننا للصيد اي منسوب بالظلم لا القليل ولا الكثير
فان دفع بذلك ما قيل ان ظلام ضيقة مبا لفة
فتقتضي كثرة الظلم مع ان الظلم يستحيل عليه
نقالي قليلا كان او كثيرا ولا تختص بزيادة
البا ان اي كما هو ظاهر اطلاق الم وعدم تقييده
على كونها مجازية او حقيقية وقوله خلقه فالقوم اي
حيث خصصوا بزيادة خبرها المجازية دون
الحقيقية وقد نقل سيبويه ان هذا لتقليل
لقوله ولا تختص ان اي لان سيبويه نقل ان
زيادة الباء بعد ما اي في خبرها عن بني ابي
فله التوافق الى من منع ذلك اي زيادة الباء بعد
ما الحقيقية وقوله وهو موجود ان علمه لقوله فله
التفات ان والغيرية اما عايد على لم الاشارة
او على النقل الذي نقله سيبويه التوافق عليه
لقوله ولا تختص ان والغيرية ان عايد هم عايد على
بني تميم وقد اضطرب رأي ان اي اختلف
رأيه وعلامة في ذلك اي في زيادة الباء في خبرها

في خبرها
فرقة
بهم

فرقة قيد في تعبير بما المجازية ومرق اطلق وقال
تراد في الخبر المنفي اي سوا كانت منفيها المجازية
او الحقيقية وذكر ابن هشام ان مرق وتارة ونحوها
منسوبة على الظرفية وقيل على الحال وقيل على
نزع الخافض وقد ورد في هذا شروع من
رضي الله عنه في شرح قول الم وبعد لا ونفي كان
ان فكن في شفيها ان كن فعل امر وهو من
احوات كان يرفع وينصب الخبر واسمها مستتر
وجوبا تقديره انت وشفيها خبرها ولي جار
ومجرور متعلق بشفيها ويوم طرف ولا نافية
تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وروا
اسمها مرفوع بالواو لانه من الاسماء الستة وشفاة
مضاف اليه وبمغت الباء حرف جر ومغن مجرور بها
وعلمة جر كسرة مقدرة على الباء المحذوفة
للتقاء الساكنين منع من ظهورها التثنية في محل
نصب خبرها واصطلح مغن مغن في التثنية
الكسرة على الباء مخذوفة فالتقاء الساكنات الباء
والفتحة مخذوفة الباء للتقاء الساكنين وفيه
متعلق به وعن سواد متعلق به ايضا وابن
قارب مضاف اليه وهذا خطاب من سواد بن
قارب للنبي صلى الله عليه وسلم وكان من الكابر

الصواب رضي الله عنه ولو قال عني بدل قوله
 عن سواد الزكيات اظهر والفتيل خيط ابيض
 في شفا النواة ربيع يشاهد بعد اكل ما عليها
 وفيه حذف مضافا والمعنى كنت يا رسول الله
 شفيعا لي في الوقت الذي لا صاحب شفاعته مني
 عني قد رقتيل اي ما فعالي بشي قد رقتيل
 وفي خبر كان النقية ان اشار بذلك الى ان
 اضافة كان لنفي في كلامهم من اضافة الصفة
 للموصوف وان مدح ازفان حرف شرط جازم
 ومد فعل ما هو مبني للمفعول واننا علمه اسما
 الثاني والا يدي تايب فاعل والجملة في محل
 جزم فعل الشرط واي الزاد جار ومجرور متعلق
 بمدت ولم حرف نفي وجزم وقلب واكن فعل
 مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والها
 مستتر وجوبا تقدمه انا وباعجلهم ابا حرف جر
 زايه واعجل مجرور بها وعلامة جزمه كسرة ظاهرة
 في محل نصب خبرها ويصح ان يكون منصوبا بفتحة
 مقدرة كامر والجملة من كان والها وخبرها في محل
 جزم جواب الشرط واذا حرف تعليل واجتبع
 افعل تفضيل مبتدأ والقوم مضاف اليه واعجل
 خبر والمراد بقوله باعجلهم اي يحجلهم فافعل التفضيل

ليس

ليس على بابيه واما اجتمع فعلى بابيه والجمع شدة
 الحصر على الطعام والمعنى وان مدت الايدي
 الى الزاد لم اكن بمجلهم اليه لان اجتمع القوم اي
 اشدهم حرصا على الطعام اعجل اي اعجلهم اليه
 والشاهد من هذا البيت والذي قبله جزم خبر لا
 النافية وهو مفت بابا الزايدة في الاول وخبر
 اكون المنفي بلم وهو باعجلهم اي ايضا في الثاني
 واعلم ان خبر ليس لا يجز بابا الزايدة الا بشرط
 ثلاثة ان يكون متفيا لا وجود له اصله كقولك
 ليس زيد قائما فالقيام منفي عن زيد لا وجود له
 اصله فخرج ما ليس كذلك كقولك ما ليس زيد بشي
 الاشئ لا يعنى به فهذا لا يصح جزم بابا على
 كونه خبرا ليس لان قولك الاشئ ان بعده فيه
 اثبات لوجود شئ والشرط ان يكون متفيا
 لا وجود له اصله اثنائي ان يكون قابلا للاجاب
 اي يصح نفيه واثباته بحيث يكون قابلا لذلك
 كاي المثال المتقدم فانه يقبل الاثبات بان تقول
 زيد قائم وتاتي به مبتدأ وخبر فخرج ما ليس كذلك
 كقولك ليس مثلك احد فلا يصح جزم بابا
 لكونه حلا زما واما المنفي ولا يقبل الاجاب
 لانك انت لا تقع ليس مستثني بها لانها تكون

له استئادته نحو قوله قاموا ليس زيداً فان
 وقعت مستثنى بالاي في المثال المذكور امتنع جبر
 خبرها بالباء فلا نقول قاموا ليس بزيد واعلم
 انه يصح دخول الباء على اسمها ايضا اذا اخر وقدم
 الخبر عليه كدخولها على الخبر وذلك كما في قوله تعالى
 ليس البريات تولوا الا قري به فان البر بال نصب
 خبرها مقدم وان وما بعدها في تاويل مصدر
 لهما موخر وهو مجرور بالباء ومثل ذلك قول بعضهم
 ليس عجيبا بان الفتى يعصاب ببعض الذي في يده
 فعجيبا خبرها مقدم وبيان الفتى لهما موخر وهو
 مجرور بالياء اي غير ذلك في النكرات اعلمت
 ان جارا ومجرورا متعلقا باعلمت واعلم فعل ماض
 مبني للمفعول وانما علامته التانيث ولا تائب
 فاعلم مبني على السكون في محل رفع وكليهما جار
 ومجرور في محل نصب جار من لا وقد حرف تقييد
 وتلي فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على السكون
 منع من ظهورها التحمل ولا في محل رفع مبني على
 الفتح في محل رفع وان معطوف على لات مبني على
 السكون في محل رفع وهذا اسم اشارة مبني على
 السكون في محل نصب مفعول لتلي والاعمال بدل
 من لهما الاشارة او مضافات عليه او نعت له

وما

وما نافية من اخوات ليس وذلك جارا ومجرورا
 متعلقا بخبرها مقدم وعمل لهما موخر مرفوع
 بضمه مقدرة منع من ظهورها سكون الروي وفي
 حرف جروسي مجرور بها وعلامة جزم كسرة مقدرة
 على الالف منع من ظهورها التعذر والجار والمجرور
 متعلق بعمل وحين مضاف اليه وحذف بالرفع مبتدأ
 وحين وذي مضاف اليه مجرور بالياء لانه من
 الاسماء الستة والرفع مضاف اليه وفشا فعل
 ماض وفاعله مستتر عايد على المحذوف والجملة في
 محل رفع خبر المبتدأ وهو محذوف والعكس مبتدأ
 وقيل فعل ماض وفاعله مستتر عايد على العكس
 والجملة خبره والتقدير اعلمت لا حالة كونهما كليهما
 في النكرات وقد تلي لات وان هذا العمل وما عمل
 كائنا لك في سوي حين وحذف ذي الرفع فشا
 والعكس قل وحاصل المعنى ان لا النافية
 اعلمت اعمالا كاعمال ليس في كونها رفع الاسم
 وتنصب الخبر بشرط كون معمولها نكرة تلي فلا تعمل
 في معرفة كليهما فالتشبيه لهما بليس في مطلق محل
 فانه رفع بذلك ما يقال ان هذا يقتضي ان ليس لا
 لا تعمل في المعرفة وان لات التي اصداها النافية
 زيدت عليها التانيث المقترحة وان النافية

يقولان ويعطيان هذا العمل وهو الرفع لك
 والنصب للجنون قلت هذا يقتضي ان لا
 وان لا يعملات الا في النكرات كذا لا عطلة لها عمل
 قلت وهو كذلك بالنسبة لك دونك
 فليس عملها خاصا بالنكر بل تعمل فيها وفي المعرفة
 كما سيأتي في الك و ان لا تعمل الا في الحين اي
 في لفظه او مادته على الخلاف الا في ولا يذكر معها
 الاسم والخبر معا بل احدهما لتكون الكثرة حذف
 الاسم وابقا الخبر معا دون العكس كما اشارت
 اليه بقوله وحذف ذي الرفع اي صاحب الرفع
 وهو الاسم فساو وكثر والعكس قل اي وهو حذف
 الخبر وابقا الاسم تقدم اي في كل من الموات
 الحروف العاملة عمل ليس اربعة اي وهي ما ولا ولا
 وان التي اشار اليها في الترجمة بقوله فصل في ما
 ولاولات وان المبنيات بليس وتقدم الكلام
 على ما اريد من حيث انه يشترط لعملها اعمال ليسوعند
 من اعمالها وهم الجواربون شروط ستة ان لا تقع
 بعدها ان النافية وان لا يتقضى في خبرها وان
 لا يتقدم خبرها على اسمها وان لا يتقدم معمولها على
 الاسم وهو غير ظرف وجار ومجرور وان لا تنكر
 ما عليها فانه وان يبدل من خبرها موجب اي ومن

حيث

حيث انما اعلمت عندهم لشبهها بليس في انما النفي الحال
 عند الاطلاق وغير ذلك مما تقدم توضيحه عند
 الكلام عليها وذكرنا اي في هذين البيتين انك
 الباقية وهي لاولات وان اما لا اي انافية وقوله
 فذهب اهل التجار الى ان اي في عندهم مثل ما
 النافية المتقدمة كما انما عند بني تميم كذا اي مثلا
 في الاحمال كما اشار اليه لذك بقوله وذهب تميم
 الى الشروط الستة اي ويزاد عليها ان
 لا يبدل معمول خبرها وهو غير ظرف وجار ومجرور
 وهذه الشروط الاربعة جارية في لان وان ايضا
 ما عدا الشرط الاول من الستة التي ذكرها اليه بالنسبة
 لان لانه لا يشترط في جانبها ان يكون معمولها نكرتين
 والخاصة لان لا يشترط في عملها هذه الشروط
 الاربعة وان النافية يشترط في عملها الستة الاخيرة
 منها ومالات في شرط في عملها هذه الاربعة ويزاد
 عليها شرطان وهما انه لا يبدل من حذف واحد معمولها
 اما الاسم وهذا الكثير او الخبر وهذا قليل ولا بد من
 كون معمولها خاصا بكم الزمان فلا تعمل في غيره
 فالجمل ستة نكرتين ووجهه لانها اما النفي
 الجنس او الوجد وكل منهما يناسب التكرار لا التثنية
 فاذا قلت لا رجلا افضل مثلا كان المعنى لا جنس

قوله

قوله

انافية

الرجال افضل منك او لا واحد من الرجال افضل منك
 ومنه قول ابن القيم عامد على الشرط المذكور
 اي ومن هذا الشرط وهو كون معمولي انكرتين
 قوله اي الشاعر تغزل فتعز بمعنى تصبر فصل
 امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والفاعل المتعبد
 ولا نافية تعمل عمل ليس وشئ بالرفع لهما وعلي
 الارض جار ومجرور متعلق بباقيها وبقايا خبرها
 ويحتمل ان الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبرها
 وبقايا حال وحذف يكون نصا في الشاهد ولكن
 ما بعده نص فيه قطعا وهو قوله ولا وزير له فله
 نافية تعمل عمل ليس ووزير اسما وواقيا خبرها
 ومما جار ومجرور متعلق به وقضي فعلا ما قرأه
 فاعله والجملة صلة ما والعاية محذوف والمعنى
 تعذر ولا تغز لانه لا شئ باقيا على الارض ولا ملجأ
 حافظ لما قضاه الله وقدره وان شاهد من ذلك
 ان اسم لا وهو وزير نكرة وخبرها وهو واقيا كذا
 ومن ذلك المعنى قول بعضهم
 ما قد قضي بالتمس فاستعير لانه نكرة الالفاظ
 من الذي لم يقدر وتيقني ان المقدركايت
 قمتا ملكي صيرت ام لم تقير
 نصرتك ان نصرتك ما ض و انتا فاعل والكاف

مفعول

البير
 نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل
 فتبينت حصنا بالكتابة قصيدتك

مفعول واذا حرف تعليل ولا نافية تعمل عمل ليس وصاحب
 بالرفع لهما وغير بالنصب خبرها وخاذل معناه
 اليه والفاعل السببية وبور فعل ما ض و انتا فاعله
 وحصنا مفعول وبالكتابة جار ومجرور متعلق بقوله
 حصينا الواقع توكيد لقوله حصنا والمعنى نصرتك
 لانه لا صاحب غير خاذل ان اي نصرتك في الوقت
 الذي لا صاحب لك فيه الا خاذل من الخذلان وهو
 عدم النصرة فتسبب عن نصرتي كذا انكرت نصرتك
 حصينا اي مكانا مشحونا بالشجعان لان الكفاة
 جمع كمي وهذا الشجاع الذي يتغطي بالاسلحة لكثرة
 وسجاقته اي نصرتك بشجاعتي وزعم بعضهم
 لز وهذا مخالف لكلام امه المتقدم وانشد
 للنابغة اي الجعدي وهو قيس بن عبد الله وقيل
 في لجه غير ذلك وقيل بالجعدي لان هناك اسنخا ص
 تسمى بالنابغة غيره اسلم رضي الله عنه على يده
 صل الله عليه وسلم بدت انما اي اظهرت كمي
 فعلى صاحب حب يشا شربا ولي كل ما فلتا
 سقموا اي ذهبت في اسرها لا قضي حاجتي منها
 تولت وادبرت عني وتركيتي وبعت حاجتي التي
 انا طلبها منها في فؤاديا اي قلبيا وحلت سواد
 القلب اي في وسطه بحيث تمكن جبراني ولا يمكنني

البير للنابغة المذكور في السهم
 بدت فعل ذي و تولى فلما تبعتهما
 تولت وبقت حاجتي في فؤاديا
 وحلت سواد القلب لا انا باعيا
 سواها ولا عن قلبها متراخيا

التسلي عننا بئى اخر من الاشيا ولا انا باغيا طالبا
سواها ولا عننا جلا متراخيا اي متأنيا وصابرا
وان شاهد معنا ذلك ان لا نعمل عملنا في المعرفة وهو
انا لانه خير متفصل في محله رفع لهما وباغيا بالنصب
خبرها وقد اجاب بعضهم عن ذلك بان انا
فاعل بفعل محذوف تقديره اري فلما حذف اري
انفصل الخبر منه فصار لا انا لانه والاصل
لا اري باغيا اي لا اري ولا يظنني احدا اني باغيا
وطائيا لها كخفاة ذلك فانه نافية واري فعل
مضارع وفاعله مستتر تقديره انا و باغيا مفعول
او انا مبتدأ والخبر محذوف تقديره اري فتكون
الجملة هي الخبر ولا نافية ملغاة لا عمل لها
قال انه مؤول اي بما تقدم من ان انا فاعل بفعل
محذوف او مبتدأ والخبر محذوف ان القياس
عليه ساخ اي وان لا تعمل في المعارف كالنكرات
لان لا يتقدم از وهذا هو شرط الترتيب المتقدم
الذي اشار له الله بقوله وترتيب ركن
لا يتقص النفي از اي نفي خبرها لا تقدم في نظيرها
ولم يتقرر الله از اي بل الذي تعرض له وذكره
الشرط الاول فقط حيث قال في النكرات الخ
فذهب اكثر البصريين والفرابي من الكوفيين الى انها

از وقوله خذ الفرابي غيره انما وقوله به اي بعملها
من البصريين از واختاره المصنف اي اختار
القول بالعمل حيث قال وقد تلي لا وان از وقوله
وزعم اي الله ان از وقوله اشار الى ذكر اي القول
بعملها ان هو مستويا از فان نافية تعمل عمل ليس
والخير لهما ومستويا خبرها وعلما احد متعلق به
بستويا وعلما اطعفت متعلق به ايضا والجار مجازي مضاف
اليه وهذا قاله الكوفيون قبل له في كنه هو كذا
وكذا كنه المكان الفلاني مثل كانه قال في الجواب
ما هو مستويا على احد از وروي الا على حربة الله يعني
لان المراد فان نافية تعمل عمل ليس والمراد بالرفع
لها وميتا خبرها والمصنف ليس المراد ميتا بسبب
انقضاء حياته وموته وانما الميت من يبقى عليه فيجوز
بان لم يجد له ناصرا حال ابقي عليه في المحتسب
يحمل انه بفتح السين كما نقله بعضهم عن الثقة في
الدرر ويحمل كسرهما ان سعيد بن جابر اي
وهو من التابعين قبله كجاء فذعي عليه بقوله
الهمم سلط عليه كلما من كل بك ولا تسلطه علي
احد من بعدي فالتحجيج له فوات كجاء ولم يسلط
على احد من بعده رضي الله عنه ان الذين
تدعون از بتخفيف ان ونصب امثالكم فان نافية

تعمل عمل ليس والذين لهم مبني على اليا في محل رفع
وجملة تدعون صلة الذين والعائد محذوف ومبني
دون جاز ومجرور متعلقا بتدعون واسمه مضاف
اليه وعباده خبرها واسأل بالنصب صفة لعباد
والكاف مضاف اليه والميم على أنه الجمع والمعني
ليس الذين تعبدونهم من دون الله عبادا امثالكم
بل هم اقل منكم وانتم تزيدون عنهم بالنطق والابصار
وغير ذلك فلو فرض وعهدتم من كان منكم يقول
عليكم فكيف بعبادتهم من كان اقل منكم وهي
الاهتمام التي لا تطلق ولا ابصارها فالتفصيل عليكم
بعبادتهم لا اولى من عبادة من كان منكم على
فرض وقوع ذلك منكم ولا يتطرق في غيرها
اي جملة في الاولات كما تقدم فان شرط لا سيما وخبرها
ان يكونا نكرتين وقوله بل تعمل في النكر اي كالشأن الاول
من المثالين الذين مثل بهما الله والمعرفة كالشأن الثاني
ومذهب الجمهور ان اي فيكون على هذا فذية كان
الم حرف تحقيق بالنسبة لا حرف تقليل بالنسبة لان
ولقوله التصريح اجمعوا على ان لا تعمل عمل ليس
اختصت هذه الاستدراك على قوله ومذهب الجمهور ان
كانه قال ومذهب الجمهور انها تعمل ان كانتا المذكورة
معه الا انها اختصت دونهم بانها لا تكرر والكثير

لسان

لأن العرب ان وصلة هو الذي اشار له الله بقوله وحده
في الرفع فتأثر وقوله ومنه قوله اي من حذف اسمها وابقا
خبرها قوله تعالى ان ذلك نافية تعمل عمل ليس وحين
بالنصب خبرها ومضاف مضاف وخبرها محذوف بقدره
ولات الحين حين ان اي وليس الوقت وقت فترار ان
قلت شرط محمول ان يكونا نكرتين والحين المقدر
الواقع لهما لا العمل لا تكرر قلت محله اذا كانت
كل منهما مذكورا اما اذا كان محذوف فلهذا يكونه لهما
ولات حين مضاف لهما فيمن بالرفع اسمها ومضاف
مضاف اليه ولهم جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبرها
اي كايها لهما وهذا هو الذي اشار له الله بقوله
والمعسر قل واختلف الناس في منه اي فيما ذكره
سيبويه بقوله لا تعمل الا في لفظ الحين لا تعمل
الا في لفظ الحين اي خاصة وقوله ولا تعمل فيما رادف
اي من الساعات وقوله كالساعة ونحوها كالوقت
والاوقات وقال قوم المراد اي من قول سيبويه
لا تعمل الا في لفظ الحين انها لا تعمل في هذا القول
هو للمعتمد وما قبله ضعيف ومن عملها فيما
رادف اي رادف الحين من الساعات كالساعة
والوقت واللاوات قول الشاعر فدم البغاة ان قد تم
فصل ما عن البغاة جمع باغ فاعله ولات نافية

اي

تعمل على ليس وساعة بالنصب خبرها ومنه من مضاق
اليه ولها محذوف والبعثي مبتدأ ومرتع مبتدئات
ومبتغية مضاف اليه وخيم خبر المبتدأ الثاني والجملة
خبر عن الاول والمعني ندم البغاة اي الظلمة
انما وزون للحدود لان النبي هو الظلم ومجاورة
الحد وليست الساعة ساعة مندم اي ندم والبعثي مرع
اي مكان رعيه اي رعي مبتغية وطالبه وخيم اي
خبيث مؤذ لذلك صاحبه والاشاهد منه ذلك ان
لهم لا حذف وبقي خبرها وهو لهم زمان مراد باللفظ
الحين ومن ذلك المعني قول بعضهم
ان يبع ذو جمل عليك فحله وارقب زمانا لا انتقام الباغي
واحد من النبي الوخيم فلو بقي جبل على جبل لذكر الباغي
وكلام الله محتمل لانه قال وما لك في سوي
حين عمل فيحتمل ان المعني ليس لها عمل الا في لفظ الخي
وما رادفة من لسان الزمان او في لفظه خاصة ولا
تعمل فيما رادفه مما ذكر ولعل الاول هو المقصود له
لانه المتبادر منه كونه وجزم بالثاني لانه ايضا
القولني المتقدمين وهذه المراد انها لا تشمل الا في لسان
الزمان لانه هو المعتمد التقديم لا اري
فلا تنافية ملقاة لا عمل لا واري فقد ساعدت
للمفعول وتايب الفاعل مستتر فيه وجوبا فتميره انما

وحين

وحين بالنصب مفعول له ومناص مضاف اليه وتقيم
نظير وتكرار لا النافية حيث جعلها مضمرة عاملة في
البقرة وسندل على ذلك بالشعر المقول للنافقة عند
قول لا انا باغيا واجاب عنه بعضهم بانه مؤول
وجعل الصغير فاعل بفعل محذوف او مبتدأ والخبر
محذوف والبعثي فيه لا تحت العمل وتقدم توضيحه
فارجع اليه ان شئت به **افعال المقاربة**
اي باب الافعال الدالة على المقاربة اي قرب وقوع
الفعل فاذا قلت كاد زيد ان يقوم كان معناه قرب زيد
من القيام بالمفاعلة ليست على بابها بمعنى ان زيد ا
قرب من القيام والقيام قرب من زيد بحيث تكون
واقعة من الجانبين لاستتمالة تحرك القيام وانتقاله
مع انه معني من المعاني والذي يستقل ويؤرب انما هو
الاجسام وعبر بافعال المقاربة ولم يعبر بكاد واخواتها
لا عبر فيها تقدم كيان واخواتها لانه لم يرد دليل على
ان كاد ام بابها ككان وايضا حذفت الدالة عليه عام
وحذفت اخواتها احتل في عمومته بخلاف كاد لان معني
توكل كان زيد قايما ثبت قيام زيد وهذا البتوت
الذي دل عليه عام فاذا قلت اصبح زيد قايما
منه كان معناه ثبت قيام زيد في الصباح ولا شك
ان هذا ومنه اخذ ثبت قيام زيد العام لقيامه

بمعني انما قربت بالاسم والصفة
من الخبث هو القيام موصوف

في وقت الصباح وغيره وهكذا كان كاد ان الحاف
 حرف جرو كان مجروراً وعلامة جزم كسرة مقدرة منع
 من ظهورها حركة الحكاية والجار والمجرور متعلق
 بمحذوف خبر مقدم وكاد مبتدأ مؤخر مرفوع بفتحة مقدرة
 منع من ظهورها حركة الحكاية وعسي معطوف على
 كاد مرفوع كثرته ولكث حرف لته راء ونذر فعل ماض
 وغير بالرفع فاعل ومضارع مضارع اليه والذين
 اللام حرف جر وهديت مجرور به مبني على الرفع محل جر
 والجار والمجرور متعلق بقوله خبر بعده وخبر منقول
 لقوله نذر منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
 سكون الروي والفتحة بركاد وعسي كايان كان
 كثر نذر وقوع غير مضارع خبر الذين والمضارع
 ان كاد وعسي كان في كونهما يرفعان مبتدأين
 لهما وينصبان الخبر خبر لهما لكن ينذر وقوع الخبر
 فيهما غير مضارع والكثير وقوعه مضارع اي جملة
 مضارعية وامترض بان قوله غير مضارع فيه ايهام
 تام وان غير مراد له لسكونه للسم والمظروف والجار
 والمجرور والجملة الفعلية غير المضارعية فغير المتأخر
 شامل لك وبجدة تقتضاه ان هذه الاربعة وردت
 عن العرب اي وردت عن العرب وقوعها خبراً عن هذين
 لكن علي نذر ووقلة معاء الذي وردت عن العرب وقوع

الاسم

ص

الاسم خبراً عنهما فقط دون غيره مما ذكر فلم يرد واحد
 يسمع مجيئة عنهم خبراً عنهما واجيب بان مرادهم
 بقوله كثر نذر غير مضارع الاسم فقط لا غيره مما
 ذكر او ان المراد بالغير ما يعم ما ذكر وفي كلامه حذف
 او او مع ما عطفت اي لهديت واخواتها من الافعال
 الاحد عشر اباقية كما اجاب بذلك الاسخوني وصنفه
 ذلك في انما ذكر وردت عن العرب لكنه موقوف فيها
 لا خاصاً بهذين وانما الخاص بهذين الاسم فقط وسأيت
 هذا الاعتراض في الاسم وقد عرفت هنا هذا هو
 القسم الثاني له واما الاول فتقدم وهو كان واخواتها
 انها حرف اي حرف ترجي والصحيح انها
 فعل اي فعل ترجي وعلى كلة القولين هي رافعة لك
 وما صبه للخبر كان تا الفاعل واخواتها السراد
 باخواتها تا الفاعلين وتا الفاعلات وقد مثلت لها
 مع الترتيب فالتصال هذه انتات التلكات بها دليل
 على الانفصال لا حرة لانها لا تتصل الا بالفعل
 افعال المقاربة اي لانها اقرب اليها من خبرها لا تقدم
 توضحه وليست كلها اي هذه الافعال الاحد
 عشر التي ذكرها الله ما دل على المقاربة اي اقرب
 الاسم وهو زينة من الخبر وهو القيام كما في قوله كاد زيد
 انما يقدم اي اقرب قيامه وهكذا يقال فيما بعد من اقرب

وادرك ما دل على الإجابة رجاء وقوع الفعل كقولك
 عسي زيد أن يقدم حصي أو ترجي قيامه وهكذا يقال
 فيما بعدها من حربي وأفلولق ما دل على الأفتا
 أي الشروع في الفعل وهو جعل لزا الحجة تقول جعل
 يتكلم أي شجع في الكلام وهكذا يقال في البقية
 من باب تسمية الكل لجزء فيكون مجازا مرسلات
 قلت شرطه أن يكون الجزء بعضا من الكل كالإ
 تسمية الرجل بعيني مثلا لكوننا جزاء منه وهما ليس كذلك
 فالأولى أن يكون من باب التقليل بمعنى أنه غلب
 ما دل على المقاربة على غير الدال عليها وهي أكل الأفعال
 مقاربة كالقريب والقرين مثلا وهذا هو المراد
 من الهم الإشارة راجع لقوله وكلها أن لا يكون إلا
 مضارعا أي في الغالب ومن غيره قد يكون غير مضارع
 كاسم مثله الذي هو نادر وورد عن العرب كالإشارة
 لذلك أنه بقوله ونذر مجيئه لهما أن كثرت في
 العذل أن كثرت فعل ماض وانشا فاعل وفي العذل
 جار ومجرور متعلق به وعلى حال وديها نفت له
 من الخ الرجل على الشيء وأظب عليه ولا نافية تكثر
 فعل مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بفن التوكيد
 الخفيفة في محل جزم وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 أنت وإن حرف توكيد ونصب وإيا لهما وعسي فعل

ماض

ماض وانشا لهما وصيا بما خبرها والجملة في محل رفع
 خبران والمعنى كثرت في العذل حالة كونك ملحا
 مستمرا عليه لا تكثرت أي مترجيا الصيام عن ذلك
 المطلوب منك وإشاهد منه وقوع الاسم وهو ما يما
 عن عسيت وهذا من النادر فأتى أي فهم أن
 فأتى فعل وفاعل بمعنى رجعت والي فهم جار ومجرور
 متعلق به وهو لهم قبيلة وما نافية وكاد فعل ماض
 وانشا لهما وإيا خبرها وكم خبرية ومثل بالجر
 تمثيلها وإيا مضاف إليه وفارقا فعل وفاعل
 ومنقول وهي تصغر مبتدأ وخبر وهي جملة حالية
 والمعنى فرجعت إلى قبيلة فهم وما قاربت الرجوع
 قبل ذلك وكثيرا مثلاً فارقا وهي أنها تصغر أي تصوت
 وترفع أصواتها اسم عليه لكونه مغالاة أو على غيره
 كسبها خبر وإشاهد منه ذلك وقوع الاسم خبرا عن
 كاد وهو مقرر إيا وهذا من النادر أيضا وهذا
 مراد المص من اسم الإشارة راجع لقوله ونذر مجيئه
 لهما أي أخر ما ذكر إياهم أي تام وإن كان هذا
 الإيلاء غير مراد له لما علمت أن مراده بغير المضارع
 خصوص الاسم المتقدم الذي أشار له أنه بقوله
 ونذر مجيئه لهما أخر وقوله فإنه به يدل على أنه بقوله
 إياهم بغير المضارع أي الجملة الفعلية الغير

المضارعية كالجمل الماضوية ولم يندرجي عن
كلها اذ اي عن الوب وانما الذي يندرجي خبرا عنهم
الاسم فقط لا اثار لذلك بقوله بل الذي ندر ان
واما هذا اي الاربعة المذكورة بعد الاسم فلم
يندرج ولم يسمع من الوب بميستها خبرا عن هذين
اي كاد وعسي مع ان كلاهما موهم الشمول لهما وان
كان هذا الاربعة غير مراد له كما علمت ذكر فيما تقدم
مع الجواب عنه بان في كلاهما حذف الواو مع ما عطف
والمضارع المدين واخواتها من بقية الافعال وح
فلا يهاهم لامكان ان يكون ما عدي الاسم من الاربعة
المذكورة ورد في البقية موقفا عليها بخلاف الاسم
فورد في خاصه هذين فقط المراد لهم بقوله لكن
ندرجها وكونه بدون ان اذ تكون مبتدأ والها
الاسم في محل رفع وهو مضاف اليه في محل رفع
باعتبار كونها لهما لتكون وفي محل جريا باعتبار كونها
مضافة اليه وخبر كان محذوف وبدون جار ومجرور متعلق
به وان مضاف اليه مبني على الكون في محل جري وبعد
ظرف وعسي مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من
ظهورها سكون الحكاية وترز خبر المبتدأ الذي هو
الكون وكاد مبتدأ مرفوع بغير مقدرة منع من
ظهورها حركة الحكاية وفيه جار ومجرور متعلق

بعك

بعكسا والامر مبتدأ وجملته عكسا بابنا للمفعول خبره
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كاد وانتقد
وكون الخبر واقعا بدون ان بعد عسي قليل وكاد
الامر عكس فيه والحاصل انه ان هذا البيت
ان افعال القارية الا بعد عشر المذكورة تنقسم الي
اقسام اربعة قسم يجوز فيه قرن خبره بان والغالاب
فيه الاقتران وعدمه قليل واثار له بقوله وكونه
بدون ان بعد عسي ترز اي قليل والغالب والكثير
اقترانه ومثلا في ذلك او شك وقسم يجوز فيه قرن خبره
بان والغالب فيه تجرده منها وذكرها فيه قليل واثار
له بقوله وكاد الامر والحال عكس فيه اي ان الغالب
والكثير في خبرها تجرده من ان وذكرها فيه قليل
ومثلا في ذلك كرب وقسم يجب قرن خبره بان ولا
يجوز تجرده منها وهو قرني واخلولق وقسم يجب تجرده
منها ولا يجوز قرن خبره بها وهو افعال الشروع الخمسة
اي الافعال الدالة على الشروع في الفعل لان ان
تدل على الاستقبال والافعال المذكورة تدل على الحال
فلما اقترنت ان خبرها لمحصل استتالي بينهما فلهذا
وجب تجرد اخبارها منها اي اقتران خبر عسي
له وهذا اخذه الشئ من مفهوم قول المتن وكونه
بدون ان بعد عسي ترز لان مفهومه ان كونه مقترنا بها

يكون كثيرا وتجرده من ان هذا هو المنطوق
وهذا مذهب سيبويه لهم الاشارة راجع لما
تقدم من المفهوم والمنطوق انه لا يخرج خبرها
اي عسي الا في الشر ابي في حالة الضرورة لا في الشر
اي فيكون اقترانه باعلى هذا واجبا لا جائزا كما تقدم
وقوله ولم يرد في القرآن ان علة لقوله انه لا يخرج الخبر
اي انه لم يرد في القرآن نفسي انه لا يخرج خبرها
واسمها وان حرف مصدر ي نصب وياق فعل مضارع
منصوب بان وعلة منه نصب الفقرة الظاهرة وفاعله
مستتر عايد على اسم وان وما بعد هاء في تاويل مصدر
خبر عن عسي اي قوله قارب اسم الاثبات بالفتح
وكذا يقال فيما بعد ومن وروى اي الخبر
به وان ان قوله عسي الكرب ان نفسي فعل ماض والكرب
اسمها والذئبة نعت له وجملة اميت صلة وفيه جار
ومجرور متعلق به والضمير عايد على الكرب ويكون
فعل مضارع خبر عسي واسمها مستتر عايد على الكرب
وورا خبر مقدم والماضي مضاف اليه وفرج مبتدأ موقر
وقريب نعت له والجملة في محل نصب خبر يكون ويعم
ان يكون وراة خبر يكون مقدم وفرج قريب اسمها موقر
والمنحى اترجي ان الكرب الذي اميت فيه يكون
بعد فرج قريب واميت يقرى بفتح التاء ويكون

جود من ان نكته تنحصر في مخاطبة لان قايده هذا به حال
جبه بالمدينة وهو في السجن وحده بسبب كونه
كان قاتل لشخص ويصحب فيها للمتكلم والشاهد
من هذا البيت عدم اقتران خبر عسي بان
عسي فرج ان نفسي فعل ماض وفرج اسمها وياق
به اسم الجملة في محل نصب خبرها وهذا هو الشاهد
حيث لم يقرن خبرها بان وان حرف توكيد ونصب
والا اسمها وله جار ومجرور خبر مقدم وامر مبتدأ
موقر وكل ظرف ويوم مضاف اليه وفي خليفته
جار ومجرور متعلق بامر والجملة من الشاهد والخبر في
محل رفع خبر ان والتقدير اترجي فرج ياتي به انه
ان ابي والخال وان ان امر كائين له كل يوم في خلقه
مخصوص بالشعر ان ولا يجوز في الشر فاقتراانه
بما لا يكون واجبا كما تقدم نظير ذكر من مذهب جمهور
البصريين في خبر عسي فذبحوها ان ذبح فعل
ماض والواو فاعل والا مفعول وما ماضية وكاد فعل
ماض والواو اسمها ويفعلون فعل مضارع مرفوع بيوته
الشعر والواو فاعل والجملة في محل نصب خبرها ان
فعلت قوله وما كادوا يفعلون منافي لقوله فذبحوها
لان مقتضى الذبح المقاربة للفعل لا عدما واجيب بان
المعنى قد جرحوا في اخر الامر وما قاربوا الفعل وهو

الذبح لاني اول الامر فلا تاتي ح ومثل ذلك قولهم ولدت
 هند ولم تكلد تلد اعي ولم تقرب من الولادة قبل ذلك
 واعلم ان كاد اذا ذكرت بدون النبي كانت لك ثبات
 وان ذكرت مصاحبة له لا هنا كانت للنبي خلة فالت
 عكس واورد سوا القول
 اخوي هذا الصريح في لفظة جرت في لسان جرهم ومحمد
 اذا التفت في صورة النجد اثبت وان اثبت قامت مقام محمود
 ، واجاب بعضهم بقوله ،
 لقد رمت الغار بكاد وليس ذا صحيح الذي حذاق اهل وجود
 بل ان تعميها نقيا فصلا بالانتفا والافلاك ثبات دون محمود
 من بعد ما كاد ترينغ اذ فكل فعل ماض واما
 مستتر فيها ما يدعي القوم المفهوم من الضمير في منهم
 المذكور بعده وترينغ فعل مضارع وناعله مستتر
 عايد على قلوب المذكور بعده الواقع بدلا من ضمير
 كاد المستتر في الواقع لئلا ياتي ان قلت في
 ذلك عود الضمير على ما فرقلت هو متقدم في
 الرتبة لانه يدل من الضمير في كاد فيكون متقدما في
 الرتبة على قوله ترينغ وان كان متاخرا في اللفظ
 والمنوع عوده على متاخرا لفظا ورتبة وقوله ترينغ
 مضاف اليه ومنهم جاز ومجور متعلق بترينغ
 ماكدت ان اصلي لروا شاهد من ذلك اقتران

الخبر

الخبر بان وهو من القليل قال بعضهم هذا من كلام
 عمر بن عبد العزيز وليس بحديث ويمكن الجواب
 عنه بان لا مانع من انه حديث تكلم به صلى الله
 عليه وسلم ولكن لما اشتهر به عمر بن عبد العزيز
 بسبب انه انما قل له سب ابيه كايه نظير من الفاظ
 القنوت عندنا من حيث انها نسبت لسيده ناعمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه مع ان النبي صلى الله عليه
 وسلم هو الذي قالها وتعلق بها لكونه اشتهر بنقلها
 دون غيره كارت النفس اذ فكل فعل ماض
 واتنا على التانيك والنفس بمعنى الروح لهما
 وان حرف مصدر ي وتفيق فعل مضارع منصوب
 بها وما علم مسترعايد على النفس والجملة في محل
 نصب خبرها واذا ظرف وغدا فعل ماض وناعله
 مستر وخو مفعول وربطة مضاف اليه واربطة
 الملائكة التي هي قطعة واحدة لا قطعتين ويرود
 مطوف عليه جمع درة والمضي قاربت الروح
 ان تخرج عليه وقت ان غدا يحسوا ومدرج في الكفاة
 التي هي ربطة ويرود والشاهد من ذلك قرن خبر
 كاد بان وهو من القليل وكسي حرفي اذ
 فالكاف حرف جر وعسي فعل ماض مجرور بها وعامة
 جم كسي مقدرة منع سنا ظهورها سكوت الحكاية

والجار والمجرور خبر مقدم وحرى مبتدأ مرفوع
 بضمه مقدرة كذلك ولكن حرفا لمسة رآك وجعل
 فعل ماض مبني للمفعل وخبر بالرفع نائب فاعله
 والها مضاف اليه وحقا صفة لوصف محذوف
 اي جعل حتما وبان جار ومجرور متعلق بمتصلا
 الواقع مفعولا لجعل وان لم فعل امر ماض والواو
 فاعل واخولق مفعول وان مفعول ثان مبني
 على ان يكون في محل نصب ومثل صفة محذوفة
 وحرى مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من
 ظهورها تكون الحكاية وبعد ظرفا واشك
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
 المفتح الفارض للحكاية وانتقام مبتدأ والواو داخلة
 عليه وهو مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها
 التعذر وان مضاف اليه مبني على ان يكون في محل جر
 ونزول فعل ماض وفاعله مستتر عايد مع الانتفا
 والجملة في محل رفع خبر عنه وانتقد سير وحرى
 كسبي وكنت جعل خبرها متصلا بان وجوب
 والزموا اخولق ان الزاما مثل الزام حرى وانتقام
 ان ترأي قل بعد او شك والحق ان حرى
 كسبي في المعنى من حيث ان كلا يدل على الرجاء
 لا في الحكم من جهة الخبر لان خبر عسي تقدم انت

اقترا

اقترا بان جاز واما حرى فاقترأت خبرها بان
 واجب لاحياز فالتسبية لها عسي ليس تاما بل
 من بعض الوجوه بدليل الاستثناء الذي ذكر بقوله
 ولكن جعله امر ومثل حرى في ذلك اخولق اي
 يجب اقترا خبرها بان حرى كما اشارت بقوله
 والزموا الزام او شك فانتفان من خبرها
 وعدم اقترا به قليل والكثير اقترا به كما اشار
 له بقوله وبعد او شك في الدلالة هذا بيان
 لوجه شبهها بها اخولقت السماء ان تطرب
 فاخولق فعل ماض والتا علامة التانيث والسا
 لها وان حرف مصدري ومطوف فعل مضارع منصوب
 بها وفاعله مستتر عايد على السماء والجملة في محل
 نصب خبرها والمعنى ترجينا مطر السماء ولو
 سئل اننا سألنا فلو حرف امتناع لامتناع وسئل فعل
 ماض وانما سأل فاعله والترا ب مفعول ولا وشكوا
 اللام واقعة في جواب لو واشك فعل ماض والواو
 لها واذا ظرفا وقيل فعل ماض مبني للمفعل
 وهما تانائب فاعل وان حرف مصدري ويعملوا
 فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذفت
 النون والواو فاعل والجملة في محل نصب خبر او شك
 ومفعول مطوف عليه والمعنى ولو سئل الناس

التراب لقاربها اللد والسامة والنع من الاعطاء
 وقت القول والسؤال لهم والشاهد من ذلك قرن
 خبر او شك بان يوشك من فرائضك
 فعل مضارع ومن السامعني على السكون في محل رفع
 وجملة فصلة من ومن منية جاز ومجور ومتعلق
 بفرو في بعض غرائه جاز ومجور ومضاف اليه
 متعلق بقوله يوافقها ويوافق فعل مضارع
 والفاعل مستتر والها مفعول والجملة في محل
 نصب خبر يوشك والمعنى يقرب الذي فر
 وهرب من الموت في الحرب موافقة المنة أي
 الموت لم يبق بعض عقله والشاهد من ذلك
 عدم اقتران خبرها بان ومثل كاد ان يقتل
 بالرفع خبر مقدم والواو داخل على كرب الواقع
 مبتدأ مؤخر وهو مرفوع بفتح مقدرة منع من
 ظهورها الفتح العارض للحكاية وكاد مضاف لمثل
 وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتح
 العارض للحكاية وفي الأصح جاز ومجور ومتعلق به
 وترك مبتدأ مضاف اليه في محل جر ومع ظرف وذي
 مضاف اليه مجرور بالياء والشروع مضاف اليه وجب
 فعل ماض وفاعله مستتر عايد على الترك والجملة
 خبر عنه وكانت الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ

محذوف

محذوف وانما فعل ماض والسابق لها وبعدوا
 فعل مضارع مرفوع بفتح مقدرة منع من
 ظهورها النقل وفاعله مستتر عايد على السابق
 والجملة في محل نصب خبرها وطفق مطوف على
 قوله انشا وكذا جاز ومجور غير مقدم وجعلت وما
 عطف عليه مبتدأ مؤخر وهو مرفوع بفتح مقدرة
 منع من ظهورها حركة الحكاية وهكذا الاعراب
 فيها عطف عليه ايضا والتقدير وكره مثل كاد في
 الأصح وترك ان مع ذي الشروع واجب وذلك
 كقولك انك السابق بعدوا وطفق وجعلت واخذت
 وعلق كابت كذا والمعنى انك كرت مثل كاد في
 ان خبرها الكثير فيه تجريره من ان وذكرها فيه
 قليل واما افعال الشروع الخمسة فيجب تجرير
 اخبارها منها فلا تذكر معها لان قد دل على الاستقبال
 وهي على الشروع في الفعل في الحال وبين الحال
 والاستقبال تنافي فقرنها باخبارها متناف لمناها
 الذي تدل على عليه كما مر بوضوح ولا يأتي في
 الا تجرير خبرها من ان دائما وقيل ان
 الأصح حذو فاب خلف ما ذكر سيبويه وقوله
 وهو اب الأصح الذي زعمه المصنف وادعاه انها مثل
 ان تجريره اب خبر كان من ان قد مر في السامر

كرب القلب له فكر ب بمعنى قرب فعل ماض والقلب
 بالرفع لها ومن جواه جار ومجرور متعلق بيزوب
 ويزوب فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره هو يعود
 على القلب والجملة تامة محل نصب خبرها وهي ظرف
 وقان فعل ماض والوساة فاعل وهند مبتدأ وخضوع
 خبر والجملة في محل نصب مقول قول الوساة والمعنى
 قرب القلب يذوب ويتقطع من شدة الوجدان الماص
 له بسبب الحب والعشق وقت ان قال الوساة له
 هند غصوب أي غصباة عليه اومنه والشاهد
 منه عدم اقتران خبر كرب وهو يذوب بان وقع
 من اقترانه أي الخبر المذكور بها أي بان قول أبي
 الشاعر سقاها الزمقي فعل ماض والها مفعول عايد
 على الخيل العراب أو ان جل ودنو فاعل به مرفوع
 بالواو والاحلام مضاف اليه وسجلا مفعول وعلى
 الظن جار ومجرور متعلق به وقد حرف تحقيق وكرب
 فعل ماض وانما قبال رفع لها والامضاف اليه
 وان حرف مصدري ونصب وتقطعا فعل مضارع
 منصوب به وفاعله مستتر عايد على الاعناق والمعنى
 سقي دوا الاحلام الابل او الخيل العراب ولو اعلى
 الظن أي شدة عطشا وقد قاربت اعناقها الشق طع
 قبل شقها فاذا ذكر وال كاهد منه ان خبر كرب قرن بان

وهو

وهو ان تقطعا وهو من القليل بخلاف ما قبله ثبت
 الكثير وذكر ابي وبيان الافعال الدالة على
 الشروع ان السايق يد والرفا شاق فعل
 ماض والسايق لها وجملة يد وامت الفعل والفاعل
 في محل نصب خبرها وكذا يقال فيما بعد من الامثلة
 الاربعة وكلها بمعنى الشروع في الفعل حال فان
 بمعنى شرع يد واو طفق بمعنى شرع في الدعا
 حالا وجعل شرع في الكلام حالا واخذ شرع في
 النظر حالا وعلق شرع في الفعل حالا وهكذا
 ولتعملوا مضارع انما شمل فعل ماض والواو
 فاعل ومضارع مفعول ولاوشكا الداء حرف جر
 واوشك مجرور بها وعلامة جزم كسرة مقدرة منع
 من ظهورها حركة الحكاية وكاد معطوف على اوشك
 مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتح الفارض
 للحكاية ولا حرف عطف ويمير معطوف على اوشك
 مبني على النغم في محل جر وزاد فعل ماض والواو
 فاعل وموشكا مفعول وانتقد بر ولتعملوا
 مضارعا اوشكا وكاد لا غيرهما وزادوا موشكا
 والمعنى ان النخلة لتعملوا لاوشك وكاد
 مضارعا لا غيرهما من بقية افعال هذا الباب
 وزادوا لاوشك في مضارعها لهما فاعل وهو موشكا

لا تتصرف اي بل هي ملكة لصيغة واحدة
وقول الاكاد واوشك اي فانها يتصرفان بمعنى الامساك
لا يله زمان صيغة واحدة بل ياتي منها المضارع
مثلا لكن تصرفا تصرفا فاقصلا لا اما لعدم ورود
الهم المفعول وافعل التفضيل والمصدر منها بمعنى
انه لم يسمع ذلك من العرب فيها وقول فانه قد استعمل
علة لقول الاكاد واوشك وقول بكادون يستطون مثال
لمضارع كاد وقول الشاعر يوشك ان مثال لمضارع
اوشك وتقدم الكلام عليه وزعم الاصمعي
بفتح الهم اذ صرح من ضمها بل ادعي بعضهم انها لا تقع بالفتح
وكان شيخا لا يحنيطه رضي الله عنه جليلا تقيا نفعا
التهمة وليس يحيد اي هذا الزعم ليس بقوي
وقول بل حكى ان كالعلة لقوله وليس يحيد ولو
شكل الناس التراب ان تقدم الكلام عليه وان شاهد
منه هنا قوله لاوشكوا من حيث انها فعل ما ضا الى
بلفظة اما ضي نعم الكثير ان لم يركع قوله فيما تقدم
بل حتى التليل ان ومنه اي من استعمال الهم الفاعل
من اوشك قوله اي ان اوشك اوشك اوشك اوشك
الهم فاعل مبتدأ وارض خبر وهو الهم واما مضاف اليه
وان حرف مصدري ونصب وتعود فعل مضارع منصوب
لا وفاعله مستتر عايد على الارض والجملة في محل

نصب

نصب خبرها وخلاف منصوب على الظرفية والانيس
مضاف اليه ووحوشا يبايا مفعول والمعنى قريبة
ارضنا المود بعد الانيس ووحشا جمع وحش وهو
القرد يبايا خرابا وقيل بفتح الواو موحدة اي قفرا
خربة تسكنها الوحوش وقد يصر تخصيصه ان
هذا شروع منه في اعتراض على الهم وقوله اوشك
بالذكر اي حيث قال وزاد واموشكا اي وزاد والاشك
على مضارع اوشك وركت عن كاد وليس كذلك
اي وليس هذا الاستعمال المفهوم من تخصيصه لاوشك
سما وقوله بل ورد ان هذه علة لقوله وليس كذلك
والضمير في استعماله عايد على الهم الفاعل من كاد
اموت اسما فاموت فعل مضارع والفاعل
مستتر وجوبا تنزيه انا واسا مفعول ويوم ظرف
والجاء باليهم المفعلة الهم موضع كان الحرب فيه مضاف
اليه وان حرف تركيد ونصب والنون للوقاية
واليها الهم وبقي مفعول مطلق وارض خبرها
وبالذي جار ومجرور متعلق به وانا مبتدأ وكايد
الهم فاعل خبر وهذا هو الشاهد والمعنى اموت
منا سفا على الذي وقع مني في يوم الرجاء اي في
اليوم الذي وقع القتال فيه عندي واني لموهون
يقينا بالذي انا كايده اعي فاعله وصيرا اليه

من الاعمال ونحوها وقال بعضهم هو باب لا بالياء
فكشاهد فيه ككث بعض الشقة ذكر انه خالف ابن
ماكد ثم رجع عن مخالفته ورافقه بعد ذلك على انه
بالياء وعلى كونه بابا يكون معناه انا كابد اي مكابه
وفاعله ومتمم لمشاقته وقد ذكر الم هذا اي
ما ذكر من احتمال لزم الفاعل من كاد في غير هذا
الكتاب وافهم كلام الم ان غير كاد ان اي
لانه قال لا غير اي لا غيرهما وحكي غيره اي
الم وقول خلاف ذلك اي خلاف ما قاله وفهم من
كلامه وتوهم فحكي صاحب الانصاف ان كالملة
لما قبله والانصاف لهم كتاب وهو بالف والنون
لا الايضاح لانه لا ينحصر في العربية وليس مراد
عسي عسي وسمع يعسوا فهو عاسو الاول
فعل مكاه واثاني مضارع والثالث لهم فاعل
طفق يطفق اما من باب فزع يفرح او من
باب ضرب يضرب بعد عسي ان بعد ظرف
وعسي مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من
ظهورها كونه الحكاية واخترلق مظهر على عسي
باستقاط العاطف واو شك كذا وكذا من جوارك
مقدرة المنع من ظهورها حركة الحكاية وقد للتحقيق
ويرد فعل مضارع وعني فاعله مرفوع حجة مقدرة على

الالف

الالف المحذوفة منع من ظهورها التقدير وبات الباء
حرفا جروا حرف مصدر ي ونصب ويفعل فعل
مضارع منصوب بها وان وما بعد هاء في تاويل مصدر
مجورر بالياء وعن ثاب جاور ومجورر متعلق بيزد وقيد
فعل ما هو مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه عايد على ثاب والجملة في محل جر نعت له والتقدير
وتقدير عني ثاب والفعل عن ثاب مقدر بعد عني
واخترلق واوشك وحاصل معني ذلك ان عني
واخترلق واوشك يحذف الما وخبرها ويشتق
عنهما بان والفعل فيقال عني ان يقوم نفسي فعل
ماض وان حرف مصدر ي ونصب ويقوم فعل
مضارع منصوب بها وفاعل مستتر تقديره هو والجملة
في محل رفع ونصب سد مسد لها وخبرها في في
محل رفع ونصب باعتبار و هكذا يقال في اخترلق
واوشك حرفا بحرف وهذا عند الم لان جميع اشغال
هذا الباب عند لا تستعمل الاناقصة ولا تستعمل تامة
اصلا وقال الجمهور ان والفعل في محل رفع فاعل
عسي وهي تامة وهذا ما فسر به الم كلام الم
وهو مخدج له بهذا من حقيقة ومرفوعة وكذا
الاشعري لان حقيقة كلامه ما تقدم لاما ذكره فهو
جاء على طريقة الجمهور ان قلت ولم قال الم عن

ثان ولم يقل عنهما مع ان مذهب قيام ان والفعل مقامهما
 معا ومقتضى ذلك انهما قايما مقام الثاني فقط وهو
 الخبر قلست لما كان ان والفعل واقعا موضع
 الاسم وحالان محله كانه موجود لم يحدف لان مت
 المعلوم ان الاسم يقدم على الخبر عندك في الخبر فصايع
 لعدم حلوله ووقوع شيء مكانه فهو عليه دون الاسم
 ناقصة وتامة هذا على مذهب غيرهم وهو
 الجمهور كما علمت فيما تقدم ان عنده جميع افعال هذا
 الباب لا تستعمل الا ناقصة ولا يخرجها حذف اسمها
 وخبرها واقامة ان والفعل مقامهما عن ذلك اني
 التمام كاي قول يقال احب الناس ان يتركوا فان
 حسب يتعدى لفعولين وان يتركوا قائم مقامهما
 ولم يخرج عن التعدي كما ذكره كذا قال الامم مرجعا
 به كلامه فان والفعل في موضع رفع فاعل
 بمسي اي مع كلام الجمهور في محل رفع ونصب على
 مذهب الامم كما علمت فيما تقدم ولست كنت به
 عن النصب ابز وهذا ايضا خروج لكلام الامم عن حقيقة
 لان حقيقة كلامه القيام لذكر عن الاسم والخبر معا
 لا عند الخبر وحده وعلة تقييد بقوله عن كان علمت
 فيما تقدم وهذا ان لم يل ان هذا كما تقييد كما
 تقدم كانه قال محل قيام ان والفعل مقام ما ذكر

ويكون

٢٦٠

ويكون فاعل بمسي مثله باتفاق الجمهور اذا لم يحدف
 الفعل لمّا ظاهر امر فوعا به بان رفع ضمير مستتر او اما
 اذا دل على الفعل لمّا ظاهر امر فوعا به فمعي ذلك خلف
 فقال ابو علي الكلوبي يتعين رفع ان اسم الظاهر
 بالفعل وتكون الجملة فاعله ونال المجرور ومن تبعه
 يجوز ذلك اي ما قاله ابو علي ويجوز وجه اخر وهو ان
 يكون ان والفعل في محل نصب خبرها مقدم والاسم
 الظاهر لهما موخر يعني والفعل رافعا لضمير
 يعود عليه لا رافعا له وجاز عود الخبر عليه مع
 تاخره لانه متقدم رتبة وتظهر ثمرة هذا الخلاف في
 النسبة والجمع والتثنية وسياق جميع ذلك في ان
 موصوفا في الاول تكون تامة وعلى الثاني تكون
 ناقصة وهذا معنى الخلاف ان الكلوبي هو
 الامم العجمي ويرافقه الشيخ مع ضم اللام او فتحها
 ويجوز وجه اخر اي والي يجوز فهو موقوف
 على الاول يعود على فاعل عسي اي وهو اسمها
 المتاخر ان قلست يرد على ذلك قوله زيد قام فان
 زيد مبتدأ وجملة قام خبره ويمتنع تقديم قام على
 زيد فلم لم يمتنع هنا تقديم ان والفعل على اسمها
 لانه يوهم ان يكون الاسم الظاهر فاعله بالفعل وليس
 لهما كما امتنع تقديم قام على زيد لانها ان يكون

زيد فاعلا بتمام وليس مبتدا قلت ثم الایهام
 موجود هنا الا انه لا يخرجها عن كونها جملة فعلية واما
 ما وردت فأيها مخرج له عن باب المبتدا والخبر اي
 باب الفاعل أي كونه جملة اسمية أي كونه جملة فعلية
 فزق بينهما فتقول على مذهب غيرنا لو بين
 أي وهو المبرد ومت تبعه في الموافقة على ما ذكره
 عسي ان يقوم ما في نفسي فعل ماض وان
 يقوم منصوب بان والالف فاعل والجملة في محل
 نصب خبرها مقدم وازيدان اسمها مؤخر مرفوع
 بالالف لانه مثنى ويقال في اعراب ما بعده هكنا
 وهذا الاسم المتأخر لاسمها والفعل وان خبرها
 والخبر المتصل بالفعل من واد جمع الذكور ونون
 جمع النسوة فاعل به لان الظاهر أي الاسم
 الظاهر ليس مرفوعا به أي بالفعل وهذا على تقدير
 فتاى بغيره بل هو أي الاسم الظاهر مرفوع
 بعسي أي كونه جملة اسمية لا مخرجا عن خبرها أي
 واذا كان كذلك فيحتاج الفعل لمرفوع به يقع فاعله
 له وهو هنا الخبر المتصل به من الف تسمية او
 واد جمع او نون نسوة لا تقدم يجب ان تقول
 أي على اللغة الجارة التي اشار اليها بقوله
 وهو الفعل اذا ما لهذا لا ينبغي ارجع كقار الشهادة

قول

عسي ان يقوم الزيدان نفسي فعل ماض وان
 حرف مصدر ي ويقوم منصوب بها والزيدان فاعل به
 مرفوع بالالف والجملة في محل رفع فاعل نفسي وهي
 تامة وكذا يقال فيما بعد وجب التجريد هنا لان
 الفعل اذا اسند لاسم ظاهر على اللغة الفعل كما
 تقدم يجب تجريد ما ذكر وجردت عسي ان تجرد
 فاعل امر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الحقيقية وفاعله مستتر بغيره وجوبا تقديره انت
 وعسي مفعول منصوب بفحة مقدرة منع من
 ظهورها كونها كناية واو حرف عطف وارفع
 معطوف على جردت وفاعله مستتر ومفعول
 وبها جار ومجرور متعلق بارفع واذا ظرف والفاعل
 بفعل محذوف يفهمه المذكور لان اذا لا يليها الا الافعال
 وقبل ظرف والها مضى اليه وقد حرف تحقيق وذكر
 فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل خبر مستتر
 فيه يعود على الاسم والجملة مفسرة لا محل لها من الاعراب
 والتقدير وجردت عسي او ارفع بها خبر اذا ذكر اسم
 قبلها وحاصل ذلك انه اذا ذكر لم قبل عسي
 وتقدم عليها فانت بالخيار بين ان تجردها من خبر
 ذلك الاسم سواء كان موشا ومثنى او مجموعا ولا تجردها
 وتعملها رافعة لغير ذكر الاسم وفي هذا شأن الي

اللغتين الآتين وهما لغة تميم ولغة اهل الحجاز فلي
 لغة تميم القائلين يجوز الاضار فيها اجلا رافعة
 للمغير المذكور وعلى لغة اهل الحجاز القائلين يجزئها
 عن الضمير وهو الاحسن لا يجعل رافعة لما ذكره بل
 جردها منه كاسياني اختصت عسي الزوي
 واحوانها وهي اخولف واوشك فانتصاره عليها
 دونها ليس بظاهر كما تقدم عن المص ان الفرق بينها
 وبينها وكذا بقية الافعال فيكونها تستعمل ناقصة
 ولا يجوز استعمالها تامة فلهذا لا يجوز حيث قال
 انها تكون ناقصة الا من الشك في فتكون تامة
 وناقصة لا تقدم وما ذكره من التجريد وعدمه
 ليس خاصا بها بل يكون فيها وفيها ايضا وانما الذي
 اختص به هنا عسي تقدم الاسم عليها فالجريد
 وعدمه فيها مشروط بتقدمه دونها فكيف شرط
 لتقدمها وعدمه تقدم الميم والمماصل ان الافعال
 المذكورة في هذا الباب جميعا عند الميم لا تستعمل الا
 ناقصة ولا يجوز استعمالها تامة واما عند الجهور
 فناقصة الا من الشك في فانها تستعمل عند
 تامة وناقصة ثم قال انها تامة يجزئها عن
 علمه في التانيث والتثنية والجمع ويجعل الجملة
 الواقعة بعدها من ان والفعل في محل رفع

فاعل

فاعلها ومن قال انها ناقصة لا يجزئها من ذلك
 ويجعل الجملة المذكورة الواقعة بعدها من ان والفعل
 في محل نصب خبرها والضمير المتصل بها مما ذكر فيما تقدم
 لهم لها فانت ح مخير بين التجريد وعدمه وتكون
 جاريا اما على هذا او هذا كما اشار اليه بقوله
 وجردت عسي ان وجاز تجزئها وهو الاحسن
 من عدمه في موضع نصب عسي اي وتكون
 على هذا ناقصة لاتامة لا ضمير في عسي اي
 فتكون ح تامة لانا قصة وتظهر قايده
 ذكر اي الخلاف المذكور بين تميم والحجازيين
 فيجب الاضار فيه اي في غير عسي من افعال ان
 والفتح والكسر ان يقول مقدم لقول اخر
 والكسر مبطون عليه واجز فعل امر وقاعله
 مستتر تقديره انت وفي السين جار ومجرور متعلق
 باخر ومن نحو جار ومجرور متعلق به ايضا ونحو
 مضاف لقول كذوف وعيت مضاف مجرور بكسرة
 مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية وانتقامها
 والفتح مضاف اليه وركن بمعنى علم فعل ماض
 مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 عائد على انتقام والجملة في محل رفع خبر والتقدير
 واجز الفتح والكسر في السين من نحو قولك عيت

ان وافقها اي باب
ان وافقها اي باب
ان وافقها اي باب

واختيار الفتح علم عندهم وهو الراجح فلذا قدمه اليهم
على التكرار حيث قال والفتح والتكرار لان ان
ان قال الم حرف جر وان مبني على الكون في محل جر
واجار واجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وان
بمطوف عليه باسقاط العاطف مبني على الفتح
في محل جر وليت ولكن ولعل كذلك لكن لعل
مبني على فتح مقدرة منع من ظهوره سكون الروي
ولان كذلك مبني على الفتح في محل جر وعكس سدا
مؤخر وما مضاف اليه وكان ان الم حرف جر وكان
مجرور بها وعلامة جمع كسرة مقدرة منع من ظهورها
حركة الحكاية واجار واجرور متعلق بمحذوف صلة ما
ومن عمل جار ومجرور مضافا الى عمل مجرور بكسرة
مقدرة منع من ظهورها سكون الروي وقوله كان
زيدا ان الكافي جارة لقول محذوف خبر مستدا
محذوف وان حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها وعالم
خبرها وباني انباء حرف جر وان حرف توكيد ونصب
وايها اسمها وكفوف خبرها وتكون حرفا مستدراكا
من اخواته ان وان اسمها والها مضاف اليه
ودوا خبرها مرفوع بالواو لانه من الاسماء الستة
وضعت مضاف اليه والتقدير عكس ما ثبت لكان
من عمل ثابت لان وان وليت ولكن ولعل وكان

وذلك

وذلك كقولك ان زيدا عالم باني كفوف ولكن ايته
وصفت وحاصل ذلك انه تقدم ان كان
ترفع الاسم وتنصب الخبر فثبت لان وما ذكر معها
عكس هذا العمل وهو ان نصب الاسم ورفع الخبر
وذكر اليه لما يعمل هذا العمل حرفا ستة مثل تلك
منها بقوله كان زيدا ان وترك التمثيل لتلك ستة الباقية
رسميات التمثيل لا وفي قوله عكس ما كان ان ان
الي انها لم يثبت كان في الدخول على المبتدأ او الخبر وفي
انما يستغني بهما كما استغنت بهما كان فهما لا كقول
قدم بالنسبة للاسم وفاعل اخر بالنسبة للخبر وهي
عامة فيهما على الصحيح لكن لا يعمل في المبتدأ النصب
بغيره يكون امثالا الا بشرط ثلثة ان يكون
مذكورا لامه وفان لا يكون الابتداء واجبا وان
لا يكون التصدير به واجبا فخرج بالاول الحميد من
قوله الحميد به الحميد فله تدخل عليه اي على الحميد
على كونه خبرها واسمها محذوف تقديره هو محمود على
كون الحميد خبر لمبتدأ محذوف وخرج بان ان اي
انه لا يجب الابتداء به فلا يصح ان تدخل عليه
لخروجها به خوفا عما وجب له وخرج بالثالث اي
زيد مثلا فله يصح دخولا على ان لانها اسم مستفهام
يجب له الصدق ويدخولها عليه يفوت ما وجب له

لكونه غير مستفهم

ويشترط للملأ في الخبر شرط واحد وهو ان لا يكون
جملة طلبية وذلك كقولك زيد اضربه فلا يصح وقوع هذه
الجملة الطلبية خبرا لا هذا هو القسم الثاني من اقسام
واما الاول فتقدم عند قوله فصل في ما ولا فلات امر
وهي ستة نحو العبيد على الحروف الناسخة
فاسقطه من علمه لقول وعدها وقول لان
كان زيدا اسد لان اصله زيدا اسد مبتدا وخبر والمعنى
على التشبيه اي كاسد فاذا ادخلت عليه الناسخ وهو
ان صار ان زيدا كاسد فانه حرف توكيد ونصب وزيدا
لهما وكاسد جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها فاذا
قدمت الكاف على ان صار كاسد زيدا ولا متعلق بها حينئذ
فلم لم يكتف بان المكسورة عن هذه ايضا كما اكتفي
بها عن ان المفتوحة مع ان اصلها كاسد لان اصل تلك
واجيب بان هذا الاصل هو فلم يلتفت اليه بدليل
عدم تعلقها بشئ بعد ان كانت متعلقة بمحذوف خبر
بخلاف ذلك فملتفت اليه بدليل انهم نظروا له في
قولهم بلغني ان زيدا قائم وقالوا اذا اردت ان تعلق
على اسم ان المفتوحة اسم لما فارفعه ولا تنصبه
نظرا لجواز ذلك في اصلها وهو ان المكسورة المزة
باعتبار كون هذا الاسم في الاصل قبل دخولها عليه

واقعا

واقعا مبتدا فيجوز ان يقال بلغني ان زيدا قائم
وعمره بالرفع كما جاز ذلك في قوله ان زيدا قائم وعمره
بالرفع عطفا على ما ذكر باعتبار قولهم كونه في المثالين
مرفوعا بالاصالة لكونه مبتدا قبل دخول الناسخ وهو
ان عليه فنظروا لما جاز وقوعه في الاصل وجوزوه
في الفرع تبعا للاصل يعني فلما كان هذا الاصل
معتبرا غير مجبور بدليل اعتبارهم له فيما ذكر دون
ذاك نظره ولم ينظروا في معنى ان وان
للتوكيد لان ذلك تسمي لان معنى الحرف جزئيا كما
ومتعلقة كليها فمعنى ان توكيد خاص جزئ
ومتعلقة مطلق توكيد وهو عام وهذه الخاص فرد
من افراد هذا العام ومقتضى قولهم ومعنى ان وان
للتوكيد ان معناها هذا الكلي لان المعنى موضوع
للتوكيد وقد علمت فيما تقدم ان معنى الحرف جزئ
خاص وهو فرد من افراد هذا العام الذي هو متعلق
الحرف فالاولى ان يكون كلامه مبنيا على حذف
والقدير ومعنى ان وان توكيد جزئي منسوب
للتوكيد اي الكلي من نسبة الجزء للكلا وان الام
في قولهم للتوكيد زائدا وكذا يقال فيما بعد من قوله
ومعنى كان للتشبيه وهكذا في هذا التوكيد يكون
للسبب الحاصلة من الجملة سواء كانت الجملة مسببة

كقولك ان زيدا قائم فالتاكيد بان حاصل للنسبة
 المستفادة من الجملة وهي ثبوت القيام لزيدا بالنفس
 الجملة او سالبة يعني منفية وذلك كما في قولك تعالى
 ان الله لا يظلم الناس شيئا اي لا يعتد نسبة وثبوت
 النظم به فالتاكيد بان حاصل لنفي اعتقاد ثبوت
 نسبة النظم له تعالى المستفادة من الجملة لا النفس الجملة
 وهكذا كل جملة اكدت يكون التاكيد فيها للنسبة
 لا لا وكنت له سداك اي وهو تقييد الكلام
 برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه اي او دفع نفي ما يتوهم
 ثبوت نفيه فنقول او نفيه معطوف على قول ثبوته
 مع تقدم مضاف في كلامه لا قال الحلبي لا على الصير
 فيه لا قال غيره لعدم ظهور المعنى عليه فقال الاول
 زيد شجاع لكنه بخل فقولك زيد شجاع يوهم ثبوت
 الكرم له لان من لازم الشجاعة الكرم فتأتي بالاستدراك
 لرفع ذلك الثبوت المتوهم من هذا القول ومثال الثاني
 قولك ما زيد شجاع لكنه كرم فقولك ما زيد شجاع حيث
 نفيت به الشجاعة عنه يوهم نفي الكرم لان من لازم
 الجبانة البخل فأتيت بالاستدراك بعد لترفع به نفي
 ما يتوهم ثبوت نفيه اي ان نفيه ثابت فاذا رفعت
 نفيه اثبت بالتوهم المستفاد مما قبله ثبت هو
 وانفرد بين الترجي والاشفاق انما اعلم ان

كلام

كلاما منها مناه واحد وهو التوقع للشيء ولكن يفترقا
 في ان الترجي يكون في المحبوب اي الشيء الذي يحب
 الشخص ويميل اليه والاشفاق يكون في المكروه اي ما يكره
 الشخص ويميل اليه خوفا منه اي من حصوله عنده
 لعل الله ويقدم اي التوقع قدومه لخوفي منه
 اي من اقدامه علي ليضرب في هو متوقع لحصول شيء
 يخاف منه بكرة قدومه عليه لا محالة وهذه الاحرف
 في شروع في معنى قول المصنف عكس ما كان من عمل
 في ماملة في الجزين اي المتبادر والخبر معا وهذا
 هو الصحيح وما بعده ضعيف فتلخص ان عملا في الاسم
 لا خلا فيه وانما الخلاف في الخبر فقال البصريون
 بعملها فيه وقال الكوفيون بعده وترى بمرارة الخلاف
 في قولك ان زيدا وعمرو قايما فعلى كلام البصريين
 يكون قايما معمولا لان وقوعه خبرا عنهما في ماملة
 فيه ومعنى العمول لكون عمرو مبتدأ وهو خبر عنه
 فيلزم على ذلك موارد عاملين على ممول واحد وهو
 باطل واما على مذهب الكوفيين فلا يلزم ما ذكر لان
 ان عندهم غير ماملة فيه وراجع هذا الترتيب امر
 فذاع فعل امر وفا علم مستتر تقديره انت وذا اسم
 اشار مبني على الكون في محل نصب مفعول والترتيب
 بدل او عطف بيان او نعت له والآداة استئنافية

الذي جاز ومجور وهو صفة كمرصوف محذوف وكلية
الكاف جازة لقول محذوف متعلق بمحذوف صلة
الموصول وليت حرف تمني ونصب وفيها جاز ومجور
خبر ليت مقدم واوهنا معطوف عليه وغير بالنصب
لها موخر والبدي مصنف البية والتقدير وراع
هذا الترتيب المتقدم كذا في الأمثلة الأخرى التركيب الذي
استقر وثبت مثل قوله ليت فيها او هنا غير البدي
والعني ان واحواي نظايرها في العمل
ان يكون مع ما يجب الترتيب بين لهما واخارها
فلا يجوز ان يتقدم خبرها على لهما الا اذا كانت الخبر
ظرفا او ظرفا ومجورا فلا يلزم ولا يجب تاخيرها ان
قلت ان الجار والمجور والظرف ليس فيها الخبر
بل متعلقها فلا يظهر الاستشاح واجيب بانها
خبر في الظاهر او على القول بانها متعلق بالخبر وهذا
صادق بوجوب التقديم وجوازه مع جواز التاخير
لا سبب وجاز ذلك فيما اذا كانت ظرفا او جاريا ومجورا
دون ما اذا لم يكن كذلك لاء الظروف والمجورات
يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها ومثل الخبر في ذلك
معمول اذا كانت ظرفا او جاريا ومجورا على الصحيح
دون ما اذا لم يكن كذلك كما ذكره فالتسوية بينا
غير البدي والبدي هو الذي يفحص في السطوح

اي

اي يتكلم بكلام فاحش ولو صادق فيه وفسه الله
بالوحي الذي هو قليل الحياء وان كان معناه ما تقدم
لا ما ذكره لكنه لازم له وكذا ان كان المفعول
اي لا يجوز تقديمه على الاسم وهذا ضعيف والمنه
الجواز لا تقدم واجازه بعضهم اي اجاز
تقديم المفعول اذا كانت ظرفا او جاريا ومجورا وهذا
هو الصحيح خلافا للشيخ وجعل منه ايضا تقديم
مفعول الخبر اذا كانت ظرفا او جاريا ومجورا قول الشاعر
فلا تلحنني من لحن يلقى اذا لامر لانا فنية
وتلحنني فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول
والفا عمل مستتر وفيها جار ومجور متعلق به والفا
للتعليل والاء حرف تركيد ونصب ويجوز جار ومجور
متعلق بقوله مصاب واذا كان لهما منصوب بالالف
والكاف مصنف اليه ومصاب بالرفع خبرها والقلب
مضاف اليه وجم خبر مقدم وبه مبدأ خبر
والمصنف لا تلومني في جها لان جها اخاك مصاب
القلب وسأوسه كثير وانت اهد من ذلك تقديم
الجار والمجور الذي هو معمول للخبر على لهما
ان افتح لهما بالنصب معمول لقول افتح مقدم
عليه وان مضاف اليه مبني على الفتح في محل جر
وافتح فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت ولسد

وهذا هو الشاهد

جار ومجرور متعلق به ومصدر مضاف اليه ومصدر
 مفعول مطلق والها مضاف اليه وفي سوي جار ومجرور
 متعلق باكسر وذاكر لهم اشارة مضاف اليه واكسر
 فعل امر مبني على سكون مقدر مع من ظهور الكسر
 انما رضاء لاجل الروي وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت والتقدير سير وافتح همز ان لسد مصدر مسددا
 واكسر في سوي ذاكر والمعنى ان اذا كانت
 مقدر ومؤولة بمصدر معني انه يصح ان تحذف ويؤتي
 بدلا بمصدر يحل محلها بان يوحد ذلك المصدر من
 خبرها ويضاف لاسما فانه يجب فتح همزها والافتكر
 اسم على سبيل الوجوب او الجواز كما سيأتي اذا
 تقدرت بمصدر قد علمت معناه فيما تقدم يلجيني
 انك قائم ومثل ذلك قولك انك اولم يكفهم انا انزلنا الآية
 وانما قال لسد هذا سؤال متوجه اليه وقيل
 لانه قد يسد المعزول جواب عنه وتقليل له
 وان سد مسددا مؤداهي لانك تحذفها مع همزها وخبرها
 وتأتي بدل ذلك بقاها فهذا مؤداهي لكتفه غير مصدر
 والشرط ان يحل محلها المصدر اذا لم يصلح العمل
 لان ستر اكس وندم الصلة حية من حيث عدم موصية
 ظن زيد بقس قيامه فان لم يجب تقديرها
 ان تاويلها بمصدر لم يجب ان يجر هذا محتمل لكانه الم

قوله

فاكسر في الابتداء الف التفرع واكسر فعل
 امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والمفعول
 محذوف وفي حرف جر والابتداء مجرور بها وعلامة خبره
 كسرة مقدر على الالف منع من ظهورها التعذر
 والجار والمجرور متعلق باكسر وفي بدا جار ومجرور مقطوع
 على قول في الابتداء وصله مضاف اليه مجرور بكسرة
 مقدر منع من ظهورها سكون الروي وحيث انما مقطوع
 على قول في الابتداء وحيث ظوف مبني على الغم في محل
 نصب وان مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع وبكلمة
 خبر مرفوع بضم مقدر منع من ظهورها سكون
 الروي وليبني جار ومجرور متعلق بكلمة واو حرف عطف
 وحكم فعل ما هو مبني للمفعول والتا التثنية ونائب
 الفاعل مستتر فيه على ان والقول جار ومجرور
 متعلقا بحكيت واو حرف عطف وحذف فعل ما هو وانا
 علامة التانيث والفاعل مستتر تقديره هي عايد على
 ان ومحمل مفعول وحال مضاف اليه مجرور بالكسرة
 الظاهرة وكزرتة الكاف جارة لقول محذوف وخبر
 محذوف وزاد فعل ما هو وانا فاعله والها مفعول
 وان حرف توكيد ونصب واليا للمبني على السكون
 في محل نصب وذا خبر مرفوع بالواو لانه من الاسماء
 الستة والحال مضاف اليه مجرور بكسرة مقدر منع

علامة

من ظهورها كون الروي وكسر فعل ماضٍ والواو فاعل
والكسرة محذوف ومن بعد جار ومجرور متعلق به
وفعل مضاف اليه وعلق فعل ماضٍ مبني للمفعول
ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو ما يد
على فعل وباللام جار ومجرور متعلق به وكما علم
الكافة جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف واعلم
فعل امر وفاعله مستتر وجوباً تقديره انت انه ان
حرف توكيد ونصب والها لهما ولد واللام لام
الابتداء وتسمى المعلقة لانها علقته الفعل عن العمل
فيما بعده وروا خبرها من فروع بالواو لانه من الاستاء
النسبة وتقام مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على
الافتقار من ظهورها التقدير والتقدير فاكسر
همزات في الابتداء وفي بقاء صلة وفي حيث ان مكمل
ليمنين او حكيت بالقول او حلت محل حال وذلك
كررة واني ذوا مل وكسر العرب او الخاء همزات
من بعد فعل علق باللام وذلك كقولك اعلم انه
لذا اتفاقاً وحاصلاً المعنى انه لما ذكر فيها تقدم
ان همز ان يفتح وجوبا عند صدر المصدر هاء
وتكسر فيها سوي وذلك فرع على ذلك بقوله فاكسر
في الابتداء ان تذكر انه يكسر همزها وجوبا في ستة مواضع
فيما اذا وقعت في ابتداء الكلام وفيما اذا وقعت في

ابتدا

ابتداء صدر صلة وفيما اذا وقعت في تركيب من التراكيب
تكملة ليمين بان وقعت في ابتداء جملة واقعة جواباً
المقسم او مقصداً في صدر جملة محكية بالقول او وقعت
في ابتداء جملة حالية محل حال او وقعت في ابتداء جملة
واقعة بعد فعل من افعال القلوب علق عن
العمل فيها وفيما بعد ها باللام في خبرها ومبنى
التعليق ابطال العمل في اللفظ اي لفظ ما ذكر
بعده دون محله فعلي ذلك تكون جملة انه لغوا اتفاقاً
في محل نصب سد مسد مفعولي علم في عاملة
فيها محله لا لفظ لان اللام الموجودة في خبر ان
وهي لام الابتداء منفتحة عند ذلك فذكر انه يجب ان
هذا مرتب بقوله في ان فيما تقدم فاشارة الى وجوب
الكسرة وفي بعض النسخ قد ذكر بالقاف فلا
تقول انك فاضل بفتح الهمزة قال بعضهم كما يلزم
على ذلك من انها تقول يصدر من ذلك المعز
مبتدأ لا خبر له والمعز لا يستقل بفهم المعنى المراد
من الكلام واجاز بعضهم الابتداء اي
بان الفتحة ان تقع في صدر صلة اي في ابتداء
صدر الصلة اي فيجب كسرها ولا يجوز فتحها واحترز به
عن ان تقع في صدر جملة واقعة بعد الصلة كقولك جاز
الذي عندك انه فاعل فيجب فتحها لا كسرها قال بعضهم

قال بعضهم ان
بفتح الهمزة
مبتدأ لا خبر له
والمعز لا يستقل
بفهم المعنى المراد
من الكلام واجاز
بعضهم الابتداء
اي بان الفتحة
ان تقع في صدر
صلة اي فيجب
كسرها ولا يجوز
فتحها واحترز به
عن ان تقع في
صدر جملة واقعة
بعد الصلة كقولك
جاز الذي عندك
انه فاعل فيجب
فتحها لا كسرها
قال بعضهم

واشياء من الكسوف فاتي فعل ماض ومما
فاعل والها مفعول اول ومن الكسوف جار ومجرور
متعلق به وما لم موصول مبني على السكون في محل
نصب مفعول اتي الثاني لانه يتعدى للمفعولين
وان حرف توكيد ونصب ومما في محلها والها مضاف
اليه ولتنوين خبرها والمعنى واشياء من الكسوف
التي مفاتيحها لتسوي اي لتثقل بالعصبة اي عمل العصبة
اي الجماعة من الناس من ان يستقلوها ويرفعوها
اي تلك المفاتيح لا الكسوف عن الارض لكثرة وعظمتها
وي خبرها اللهم ان اعلم ان هذا القيد
لا يعتبر الا عند التصريح بفعل القسم نحو اخطا او
اقسم واما اذا حذف كما في المثال الذي مثل به وكما
في قوله تعالى والكتاب المبين انا انزلناه الآية
فيجب الكسر مطلقا سواء كان في خبرها اللهم او لا
فعلي تسيله بعد ذلك بقوله وانه ان زيدا لقايده
مع اعتبار هذا القيد يكون فعل القسم مقدرا اي
احلف او اقسم بالله ان زيدا القاييم والا فلا حاجة
للتقييد به لما علمت من انه اذا حذف يجب الكسر
مطلقا ان تقع في جملة ممكنة اي لا صدر جملة
ممكنة الا في تقديم مدلولها ووقع القول ان حكاية
عنه وذلك نحو قلت ان زيدا ان يقاييم زيدا تقدم

وقول

وقول قلت ان حكاية له فان لم تحك به اي
القول ان محرز قول جملة ممكنة اي فيجب الفتح اي
ومثل ذلك ما اذا وقعت في ابتداء جملة جعلت تعليلية
لما قبلها كقولك اخضك بالقول انك فاضل اي لانك
ان فاء يجب فتحها ايضا واي ذوا امل اي والحال
اي صاحب امل ورجاء في اعطائه لي والاصل
زرته موصلة فيتم الجملة واقعة في موضع من الحال
المفردة وان وفيها اي والحال ان ترقا من
التوسيع لكارهوت لذك الخروج ومثل هذه الآية
ولم يميل بقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم ياكلون الآية لانها انما كسرت فيها ان لاجل
الله المواقعة في خبرها لاجل وقوعها حال على ان
بعضهم قال يجب كسر ان الواقعة بعد الا نحو ما يجب
فيه الا انه يقرأ القرآن ما اعطيتني من الخير
المرغوع فيه والمنسوب في ولا سألهم ارجع الي الخليلين
المذكورين في البيت قبله وهو
دع عنك لمي اذا مات مطلبها واذا خيليك من بني الحكم
ما اعطيتني اي ما وقع منها اعطائي ولا وقع مني سواك
لما لا الحال اي لما جري وما نعي من ذلك كرمي فجازي
لم فاعل وكرميت فاعل له بعد فعل من انما
القلوب اني لان العلم اعتقاد وجرم قلبي فهو فعل قلبي

وقد علق اي منع عنها اي عن العمل في لفظها دون
العمل في محلها باللام اي الواقعة في خبر ان كما علمت
فيما تقدم ان معنى التعليل ابطال العمل لفظا لا محلا
هذا ما ذكره المصنف في الاشارة واجمع الى الامور
الستة التي ذكرها حيث ان زيدا يقول بعضهم
الحق انها اذا وقعت بعد حيث يجوز فيها الوجهان
الفتح والكسر ولا يتعين الكسر فالاول باعتبار كون
المضاف اليه في معنى المصدر والثاني باعتبار كونه
جملة ولا يلزم من كونها لا تضاف الا الى جملة ان تكون
ان الواقعة بعدها متعين كسر هجرتها لان الاصل
المضاف اليه ان يكون مفردا وامتناع اضافتها الى
المفرد انما هو في اللفظ لا في المعنى على ان الكسائي
جوز اضافتها الى المفرد ومن ثم قال المرادي ويخرج
الفتح اي جوازه على مذهب الكسائي ومثله في ذلك
اذ واذا فانه اذا وقع بعدها جملة مذكورة فيها ان
فانه يجوز في هجرها الوجهان المذكوران هي خبر
عن المصنف اي لا يلزم العيني بخبر عنه بالمفرد كلف
بعد التاويل وهذا التاويل ممتنع فوجب الكسر
وتكون الجملة في محل رفع خبر لدخولها تحت قول
فاكر ان لا المراد بالابتداء في كلامه الابتداء الحقيقي
او الحكي وهذا من الابتداء الحكي فلم يخرج هذه الالة

ح من كلامه حتى ترد عليه بعد اذا فجاء امر
فبعد ظون لقول بني اخا البيت واذا مضاف اليه
بني على الكون في محله ووجه مضاف اليه من
اضافة الدال للدلول واو حرف عطف وقسم مضاف
على قول اذا فجاء ولانانية للمفسر تعمل عمل ان واللام
لها وبعد ظون متعلق بمحذوف خبرها والها مضاف
اليه وبوجهين جار ومجرور متعلق ببني وهو مجرور
بالياء لا مضي وبني فعل ماض ماض مبني للمفعول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جواز اعادة على هجران ومع
ظون مضاف على ما قبله باسقاط الفاعل وتلو
مضاف اليه وفما مضاف اليه والجز مضاف الى فاما
وذا المراساة مبتدأ وجملة يطرد خبر وهي نحو
جار ومجرور متعلق بيطرد وهو مضاف الى قول
محذوف وخبر مبتدأ والقول مضاف اليه وان حرف
تركيد ونصب والياء لهما واحد فعل مضارع
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انا والجملة في محل رفع
خبر وان التقدير مبني ونسب هجران الى وجهين
بعد اذا الدالة على المفاجأة وبعد فعل القسم الذي
اللام موجوده بعده ومع تلوا اي تلوها ووقوعها
بعد فاما الجز وهذا الجواز يطرد في نحو قوله خير القول
اي احدها وحاصله معني ذلك انه لما ذكر

فما تقدم وجوب الفتح ووجوب الكسر ذكرها جواز
 الامرين بقوله بعد اذا الحاجة ان تذكر انه يجوز الفتح والكسر
 لهما في اربعة مواضع فيما اذا وقعت له بعد اذا
 الدالة على الحاجة او بعد فعل قسم ظاهر مذكور
 لا لام بعده في خبرها وفيما اذا وقعت تالية وتابعة
 لفاء الجزاء الفاعل الواقعة في جواب الشرط وفيما
 اذا وقعت صدر جملة واقعة خبرا عن مبتدأ بمعنى
 القول وهي ايضا بمعنى القول والقياس فيها واحد
 في شرط يجوز الامرين فيها بالنسبة لهذا الاخير شرط
 ثلثة ان يكون المبتدأ الواقعة جملة خبرا عنه
 بمعنى القول وان تكون جملة كذا وان تكون
 انقيال لهما واحد فان تقدم القائل نحو قولي ان
 زيد يمد يده او انتفا ان تكون اجملة الواقعة
 فيها بمعنى القول نحو قولي اني مؤمن بالقول بمعنى
 القول مبتدأ وجملة اني مؤمن خبر وجوب الكسر
 فيها واما اذا انتفى الشرط الاول وهو كونه بمعنى
 القول نحو قولك عملي اني احمد الله فانه يجب الفتح
 لانها في هذا الاخير وقعت جملة خبرا عن المبتدأ
 غير قول والتقدير عملي احمد الله ان قلت
 المبتدأ في المثال الذي ذكره الله خير لا القول واما
 القول وقع مصافا اليه قلت خير اعمل تفصيل

والمقرر

والمقرر انه بعض ما يضاف اليه وقد اضيف اليه القول
 فيكون بعضا منه فصدق عليه ح انه قول
 مبدأ اذا النجائية اي الدالة على ان ما بعدها حصل
 بفتحة وحصلت منه موافقته لكونه في اما بالنسبة
 لزمانه او مكانه وحضوره معك فيه لكان اعتبار
 المرافقة منه كذا في المكان اي مكانه اولى من
 اعتبارها في زمانه لان المكان خاص بك دون الزمان
 لروحه عليك وعلى غيرك فليس فيه خصوص بك
 خصوص مكانك الذي انت فيه لعدم تناوله لغيرك
 مع وجودك فيه فهو اشتد اختصاصا بك من الزمان
 ومكان اشتد اختصاصا لكانت الحاجة فيه اقوى
 من غيره خرجت فاذا كان زيدا لم يخرج فلما مضى
 والتا فاعل والفاعلية لتعيين اللفظ واذا لم اخرج
 من حاجة علي الخلاف الا في وان حرفا توكيد ونصب
 وزيدا لهما وقايم خبرها فمن كسرهما الضمير
 عائد على هراء والكسر اولى لانه لا يخرج لتقديره
 مبني على انه اذا حرف اما اذا جعلت ظرفا عن الخبر ولا
 حاجة لتقدير لانها تكون لهما خبرها اذا النجائية
 وهذا مبني على انها لم لا حرف اي في الحضر
 اي مكان الخط فمفسر اذا بمعنى الحضر ويجوز انه يكون
 الخبر محذورا وهذا مبني على انه اذا حرف وليست اسما

وكنت اري اي اظن زيدا سيد الكا قبل اذا انه
 عبد القفا واليه ازم جمع لهزمة موضع الكز في
 طرف الملقوم وقيل بصفة تحت الاذن ومعني
 البيت كنت اظن زيدا سيدا معظما محترما كما قيل
 فغا جأ ظني اي علمته خيسا بسبب رؤيتي ضرب
 النار له على قفاه ولهزيمة وخص القفا بالذكرا لانه
 محل الصفع واللهزيمة تكونا محل الكز وهذا الضرب
 الواقع له منهم بسبب سفاته وهجومه على الاشياء
 متغير داء لذكره وان اهد منه ان التواقعة فيه
 بعد اذا الجمالية يجوز كسر همزها وفتح وفي
 خبرها الوجوهان السابقان اي من انما تكسر همزها
 وتكون جملة او تفتح وتعمل مع صلتها مؤولة بمصدر
 مبتدأ خبره اذا الجمالية والتقدير على الاول
 اي على كورتها ظوفا مؤولة بالحضرة واما على
 الثاني اي من كورتها حرفا اذا وقعت جواب قسم
 اي في صدر جملة وقعت تلك الجملة جوابا للقسم وليس
 في خبرها لاي وصوح كسرها بفعله كما مثل والاول
 وجب الكسر مطلقا كما تقدم كان في خبرها اللام ام لا
 لتقدم الازاي واسم لتقدم مقعد القضي
 اي البعيد الذي تبعد اناس عنه لسوء خلقه مني
 وهي القاذورة اي صاحب القدر والحجاية المثالي

البغفور

المبعوض او تحلفي تقسمي بربك العلي المنزه عن النقائص
 اي ابو ذك الصبي وهذا هو الشاهد وهذا قاله
 الشاعر لامرأته حيث سألوا في فوجدوها ولدا
 واراد تحقيق الامر فقالت بحسبه له
 لا والذي ردك يا صغيت مامني بعد من اسيت
 غير غلام واحد فتيت بعد امرين من بني لؤي
 وآخرين من بني عدي وثمة كاسرا على الطوي
 وستة جاوا مع العتي وغير تركي ونصراحي
 فقام يضربها فقبل له في ذلك فقال متى تركتها عدت
 ربيعة ومضر ومقتضى كلام الله الخواتم
 اطلق في عبارته بقوله او قسم الام بعده ويجاب
 عن ذلك بان كلامه مقيد بما اذا كان القسم فعلا مصرحا
 به فلا يرد عليه الصورتين الاخيرتين كما لا
 كلامه قاصر على تقيده بالاولي فقط وهي ما اذا كان
 فعلا القسم ملفوظا ومصرحا به وهو جملة فعلية
 وليس بعده اللام في خبرات دون ما اذا كان جملة
 اسمية لوجوب الكسرح او فعلية وهو غير ملفوظ به
 ويموزان يكون اي المصدر وهو الاكرام
 كتب ربكم على تقى الرحمة اي من فضله لا وجوب
 عليه فهو من باب الزام الكريم شيئا لا يجب عليه فعلة
 والتقدير فجزاوع الغفرات وهذا اولي لانه

اذا اراد المرء ان يذف احد الجزئين فحذف المبدأ او لي
 لانه المصروف من الجملة الجزئية لا قال تعالى وان مسه
 الشرف يومئذ اي لم يمسح به خير القول اي المقول
 المتلفظ به اي احمد ان اي هذا اللفظ قال القول
 بمعنى القول كما نقول اول قرأني اي معروى
 سجد لهم اي هذا اللفظ لانها نفس المبدأ
 في المعنى اي لان القول بمعنى القول اي مقولي هذا
 اللفظ ولا شك ان اللفظ مقول له فهو عين القول
 اول ما اقول اي قولي اي ان علي الوج
 فالذي تقدم ذكره اي وهو انه جملة خبر عن خير
 وبيد ذا الكسر اي فيبعد ظرف لقوله تصحب الداخلة
 عليه الواو وبعد مضاف وذات مضاف اليه مهي
 على الكسر في محله جر والكسر مضاف اليه وتصحب
 فعل مضارع والخبر مفعول مقدم مقدم منصوب
 بفتحة تقدم منع من ظهورها سكون الروي ولا م
 فاعله وابته مضاف اليه وخبر خبرية احمد
 وهو مضاف لقول محذوف وان حرف توكيد وتصحب
 واياها ولوزر الله لام المبدأ ووزر خبرها
 والتقدير وتصحب لام ابتداء الخبر بعد ذات
 الكسر وذلك نحو توكيد اي لوزر وجا صل
 يعني ذلك ان انما اختصت من بين اخراتها بان لام

الابتداء

المسوقة المرقمة

الابتداء تدخل على خبرها دون غيرها من الحروف
 المدخلة معها لكن بشروط اربعة ان يكون الخبر
 مؤخر عن الاسم وان يكون مبتدأ مستقيا وان
 لا يكون نكرة ما ضيا متعرفا وان لا يكون جملة شرطية
 فتخرج بالاول ما اذا كان مقدما على الاسم نحو ان
 لقائم زيد وبالثاني نحو ان زيدا لما يقوم وبالثالث
 نحو ان زيدا لقام وبالرابع نحو ان زيدا ابن جاكريم
 فمنه الاربعة لا يجوز دخول اللام في اخبارها
 كما سيأتي وهذه الشروط الاربعة اجتمعت في
 امثال الذي مثل به وهو اني لوزر اي حصن
 او معاني لمن اختارني لا لا يجني وهذه اللام
 اي لام الابتداء الداخلة على الخبر حقها ان تدخل
 في وقتها لانها صدر الكلام علة له وقوله فحقها
 ان تدخل في ترتيب عليه كره هو الجمع بين
 حرفين لا جدا لما ان قلت ما مانع من
 الجمع وتكون الثانية مؤكدة للاولي قلت
 التأكيد لا يكون الا بشيئين بلفظ واحد اي مخبري
 اللفظ نحو انا انا او نعم نعم او ما را في ذلك نحو
 جازيد نعم وما من اللفظ بها مختلف اما قلت لم
 لم يكتفى بالحال بان تقدم اللام او لا وتوخر ان الخبر
 قلت لان ان عاملة واللام ليست عاملة وايضا

ان صغيفة بالنسبة لله لم تقدمت لتقوى دون الله
 مقوية واحراز الكوفيين دخولها في الله في
 خبر لكن في ولكن في اول البيت ، ، ،
 يلوموني في حب ليلى عواذني ولكنني في حبها العميد
 فكنتني حرف استراكت ونصب واياها في حبها
 جاد ومجرب ومتعلق بقوله عميد والله من فيه لام الابتداء
 وعميد خبرها من عدم احب هذه اي ولكنني
 لمجد ود ومهلك في حبها والشاهد من ذلك دخول
 الله على خبر لكت وهو قول عميد وخرج اي
 هذا البيت على ان الله من فيه زايح شذوذ الكاشد
 وهذا التخرج من جهة البصريين وبعضهم خرج
 على ان الاصل لكت انا فحذفت الهمزة ثم الحقت
 التوت بالنون الشدة في لكت ثم اتي بالياء فصار
 لكتني فالخبر مبتدأ وعميد خبر ابتداء وليس خبرا
 لكت وخرجه انزجشري على ان الاصل لكت انني فان
 مقدرة وهي حرف توكيد ونصب واياها ولعميد
 خبرها فهو خبر لان مقدرة وليس خبرا لكت وعلى
 كل لا شاهد فيه للكوفيين ح مروا عمالا اي
 سكارى فقالوا كيف سيدكم اي كبيركم وسريكم
 فقال من سلكوا اي الذي سلكوه اصري بجهودهم
 جهده الامراتية واضمعه وهذا هو الشاهد

الشمس

ام

ام الحليس لعجوز شربة اي فانية مسنة فام مبتدا
 والحليس مصناف اليه ولعجوز خبر وهذا هو الشاهد
 وشربة صفة لعجوز وقوله رضي من اللحم بضم الهمزة
 اي بلحم عظيم الرقة فمنا في قوله من اللحم على هذا
 تكون للتبعية واحراز البعد دخولها اي هذه
 الله على خبر ان المفتوحة اب كاجاز دخولها على
 خبر ان التمسوت وقدم في شذوذ اي قراءة
 شاذة الا انهم في ويخرج ايضا اي في الآية
 لا تخرج على زيادتها فيما تقدم ولا يلي ذي الله
 ان فله فانية ويالي فعل مضارع من ولي بمعنى تبع
 مرفوع بجهة مقدرة على ايا منع من ظهورها الثقل
 وذي الله اشارة مبني على التكرار في محل نصب مفعول
 له مقدم والله من يدك من الله الاشارة او عطف بيان
 عليه او نعت له وما الله موصول مبني على السكون
 في محل رفع فاعل يالي وهو صفة لموصوف محذوف
 وقد حرف تحقيق وتني فعل ماض مبني للمجهول للمفصول
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز ان تقدم وهو
 يعود على ما واو الجملة صلة ما لا عمل لها من الاعراب
 ولا الواو حرف عطف ولا فانية ومن الافعال جاز
 ومجرب ومتعلق بمحذوف جاز ما وما الله موصول
 مبني على السكون في محل رفع معطوف على ما الاولى

٢٧٩

وهو صفة كمرصوف محذوف ايضا وكرضيا جار ومجرور متعلق
 بمحذوف صلة لما وقد حرف تقليد ويالي فعل مضارع
 وفاعله مستر عايد على ما الذي مصدره الفعل
 الماضي المنصرف والها مفعول وهي عايد على الله م
 ومع ظرف وقد مضاف اليه مبني على السكون في محل جر
 قصد لفظها ولكان الكاف جارة لقول محذوف خبر
 مبتدأ محذوف وان حرف تأكيد ونصب وذا اسم اشارة
 مبني على ان يكون في محل نصب لهما ولقد الله م لام
 الابتداء وقد حرف تحقيق وسما فعل ماض وفاعله
 مستر عايد على ذا والجملة في محل رفع خبرها وعلى
 العدا جار ومجرور متعلق بسما ومسحوقا حال والتقدير
 ولا يلي الخبر الذي قد نفيا هذه الله م وهي لام الابتداء
 ولا الخبر الذي لم تذكر ضيا حالة كونه من الافعال
 وهو كل فعل ماض متصرف غير مقرون بقدر وقد يلي
 ما كر ضيا الله م حالة كونه مقرونا بقدر وذلك كقولك
 ان هذا القدر سما وعلقا وارتفع على اليمين حالة كونه
 مسحوقا ومتوليا عليهم وعابا لاهم وجا وصل
 للمعنى ان الخبر اذا كانت متفيا لا يلي ولا يتبع لام
 الابتداء اي لا يقع بعدها بيت تكون داخلية عليه
 لان الشرط له حولا عليه فيما تقدم ان يكون مبتدأ
 لامتفيا وكذلك لا تقع على الخبر الذي لم يتقرب وبت

انه

انه كرضيا في كونه فعلا ما ضيا متصرفا غير مقرون بقدر
 لان شرط دخولها عليه فيما تقدم ان لا يكون فعلا
 ما ضيا متصرفا غير مقرون بقدر وقد يليها وقد فعل عليه
 في حال كونه مقرونا بقدر وذلك كقولك ان هذا القدر سما
 ان والحاصل ان خبر ان يكون لهما مسحوقا سوا كان
 جامدا او مشتقا ويكون فعلا مضارعا سوا كان
 متصرفا او لا ويكون فعلا ما ضيا غير متصرفا او متصرفا
 مقرونا بقدر وكلها يصح دخول لام الابتداء عليها بالشرط
 الاربعة المتقدمة وهي لا تقدم على الاسماء المسبوقة
 بينه وبين ان وان لا تكون منفية وان لا يكون
 ذلك الخبر فعلا متصرفا غير مقرون بقدر وان لا يكون
 جملة شرطية وهذه الشروط الاربعة صرح
 ببعضها وادعى البعض الاخر بالمثل الذي ذكره فيما
 تقدم واعلم اي اجزم ان تسليمنا بالنصب
 لهما ونزكا مطرفا عليه وذلك مستشاهان خبرها
 مرفوع باللاق لانه متني ولا سوالم بينه لكونه
 مصدرا والمصدر يصلح لك خبرا به عن المعززة
 والمتني واجمع فله حاجة لتثنيته ج والمعنى
 واجزم بان التسليم وترى التسليم على الساق
 ليسا متشاهان ولا مستويان ولا قريبان من
 الاستواء التسليم ارجح وازيد او المراد التسليم

كذا في الامور وتركه ليسا سوارا كذا منه دخول لام
 الابتداء على الخبر النفي بانه وهو مستأثران
 انه اذا كان الخبر ما ضيا من واصل ما ذكره هنا
 قيودا تلك في الاول ما ضيا والثاني متصرفا والثالث
 غير متصرف بقدر وسبب ما خذ محترزاتها على الفعل
 والسند المرتب فاختد محترز ما ضيا بقوله فيما سياتي
 فان كان الفعل مضارعا من واخذ محترز متصرفا بقوله
 وان كان ما ضيا غير متصرف من واخذ محترز غير متصرف
 بقدر بقوله فان قرن الماضي المتصرف من تامل وتك
 فيما سياتي لم تدخل عليه اللام اي لانها في
 الاصل مخصوصة بالاسم والمضارع شابه له بجله في
 الماضي فان دخلت عليه قد لا سياتي جاز دخوله عليه
 لان قد لما دخلت عليه قرينة من الحال فصار مشابها
 لكم وتوهم بعض الوجوه فمع دخوله عليه ح
 فله تقول ان زيدا في اي بان قد دخل عليه لام
 الابتداء لا في فعل ما هو متصرف غير متصرف بقدر
 واجازة لك التفسير ان ابي دخوله على الفعل
 الماضي المتصرف الغير متصرف بقدر كما في المثال المذكور
 فان كان الفعل مضارعا من هذا محترز قول ما ضيا
 فيما تقدم وقوله دخلت عليه اللام اي ومحضته
 للحال فبذلك كان محتملا له ولا استقبال

زيدا

زيد ابذر السرا قد يقال ان هذا متصرف ايض
 كالاول لانه يقال ذر يذر اذرا ويجاب بان العرب
 تركت الماضي منه واماتته وكذا المصدر فلم ينطقوا
 بهما فيه ولم ينظروا اليها بخلاف الاول فنطقوا بهما فيه
 وينظروا اليها خلافا اي في جواز دخوله عليه
 وعدمه حتي قال بعضهم ان سوف واقعة في جواب
 قسم مقدر والتقدير ان زيدا والله سوف يقوم
 وان كان ما ضيا غير متصرف هذا محترز قوله
 فيما تقدم متصرفا لا يجوز ذلك اي دخول اللام
 على الفعل الماضي مطلقا متصرفا كان او لا فان
 قرن الماضي المتصرف من هذا محترز قوله فيما سبق غير
 متصرف بقدر جاز دخوله اللام عليه اي لانه
 صار بدخوله قد عليه شيها بالفعل المضارع من
 حيث كونها قرينة في الحال كما تقدم وهذا هو
 المراد من الامة راجع لقوله فان قرن من
 وتصيب الواسط ان تصيب فعل مضارع وفاعله
 مستتر تقديره هي عايد على لام الابتداء والواسط
 بالنصب منفعوله ومعموله بالنصب بدل منه والخبر
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدر منع من ظهورها
 سكنون الزوي والفصل بالنصب معطوف على
 الواسط ولما كذلك وحل فعل ما ضيا والخبر فاعله

مرفوع بغير مقدرة منع من ظهورها كونه الروي
وقيل ظرف متعلق به والها مضاف اليه والمعنى
ان لام الابتداء تصب وقد خل على معمول خبر ان المتوسط
بين اسمها وخبرها وعلى غير الفصل وعلى اسمها
الذي تاخر وتقدم الخبر عليه وساتي امثلة ذلك
في الشئ لكن بشرط لدخولها على المعمول شروط اربعة
ان يكون المعمول متوسطا بين اسمها وخبرها وان
يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه وقد تقدم
توضيحه وان لا يكون اللام داخلية على الخبر وان
لا يكون المعمول متاخرا عن اسمها وخبرها وهذه الشروط
مذكورة في الشئ مما يصح دخول اللام عليه اي
لان دخولها على المعمول فرع صحة دخولها على
العامل وقول كما مثلنا اي فيما تقدم بقولنا ان
زيد اطعمك اكل لان الخبر فيه لم فاعل لا فاعله
ما ضيا كما سياتي يذكرك فان كان الخبر لا يصح
ان محترز قوله مما يصح ان فلا تقول ان زيدا ان
لان الخبر فيه وهذا كمل فعل ماض متصرف غير متصرف
بقدر وهو لا يصح دخول اللام عليه كما تقدم فلا يصح
دخولها على معموله لان صحة دخولها على المعمول فرع
صحة دخولها على العامل واجاز ذلك بعضهم
اي دخولها على المعمول وان لم يجر دخولها على العامل

وهذا

وهذا البعض هو الاخفش والفرع واحتجوا لذكر ما به
لا يلزم من صحة دخولها على المعمول صحة دخولها على
العامل واشتر بعضهم لها لا ذلك تنبيه على انها امر
لقوله وانما قال الله ان اي لاجل التشبيه على انها امر
واشعر قوله اي دل قوله المتوسط معمول امر
على ان اللام اذا دخلت امر وذلك من جهة ان هذا
بيان للام التي ذكرتم بقوله واشتر اي ليجد
انه امر الاصل اي لصاحبه محمد بن علي
غير الفصل والذي سماه بذلك البصريون ومعه ايضا
بغير الشان والفصه وبغير الامر ومعه الكوفيون
بغير العار وبغير ذلك وكل وجه وهو ضمير
الفصل اي الفاصلة بين اسمها وخبرها لا عملها من
الاعراب لانه يفصل اي يميز وهذا على لقوله
وكي ان خبرا عن زيد اي وليس بصيغة لم
ومقتضى اطلاقه ان هذا شروع في اعتراض عليه
كانه يقول له مقتضى اطلاقك جواز دخول اللام
على الحال اذا تقدمت مع ان الخويعين منعوا ذلك
فلا ينبغي لك الاطلاق كما سياتي ذلك اخر اقامه
ورسل ما ان فرسل مبتدأ وما مضاف اليه والبا
حرف جر وزيد اسم اشارة مبني على السكون في محل جر
والجار والمجرور متعلق بوصول والحرف بدل منه اف

عطف بيان او نعت ومبطل خبر السند واعمال بالنصب
 مفعول مبطل لانه لم يفعّل عمل الفعل والها
 مضاف اليه وقد حرف تقليد وينفي فعل مضارع
 مبني للمفعول والعمل نائب فاعله والمعنى ان
 ما الزائدة اذا اتصلت بحرف من هذه الحروف المتقدمة
 وهي ان وما ذكر معها اطلقت عملها وكفتها عن العمل فيها
 بعدها لانها منحوها عليها ازاله اختصاصها بالاسماء
 اي بالعمل فيها وفرضها العمل في الافعال كما في قوله
 تعالى انما يوحى الي قد خلت على الفعل وهو يوحى
 كما اتصلت بها بعد ان كانت مختصة بالمدخول على
 الاسماء قبل اتصالها به وخرج بما الزائدة ما الموصولة
 والمصدرية فلا تكلفها عند العمل اذا اتصلت واحدة
 منها به وقوله وقد يبقى العمل ظاهر بقاؤه على
 قلة في الجميع وليس كذلك بل يبقى على قلة عند الاتصال
 في خصوص ليت فقط وقد غيرها على اعتماد فيبطل
 عمله عند الاتصال بالكلية وضعت ليت لان ما
 اذا اتصلت به لم تزل اختصاصها بالاسماء بخلاف
 غيرها فتزله منه بمجرد دخولها عليه واتصالها به
 اذا اتصلت ما اي الزائدة وقوله غير الموصولة اي
 وغير المصدرية ايضا بان واخواتها اي
 المنكوسة المرفعة ومثلها المفتوحة ايضا كما في قوله
 تعالى

تعالى انما خلقناكم عبدا للآية ايا غير ذلك
 لكن قول الله ان واخواتها بوجه عدم دخولها
 كفتها عن العمل جواب اذا ولا يجوز نصب زيد
 لانه انما في المثال اداة حصر ملغاة لا عمل لها وزيد
 مبتدأ وتعالى خبره وكذلك ان وكانت اي مثل
 ان في الفاعل عن العمل عند اتصال ما الزائدة بالخلق فا
 لمن عملها وجعل ما ملغاة كما ارجح وابن السراج
 ووافقه الناظم على ذلك حيث اطلق في عبارته
 بقوله وقد يبقى العمل والصحيح ان العمل لا يبقى الا في
 ليت وحرفها دون غيرها ما ذكر كما هو مذهب سيبويه
 خلافا لما يوحى ظاهر قوله وقد يبقى العمل لانه ظاهر
 بقاؤه في الكل لانه مخصوص ليت كما تقدم وظ
 كلامهم هذه مناقضة في كلام المتن لكن حكماء
 بالمعنى لا باللفظ وقد شملوا قلة هذا الشارح
 بقوله وقد يبقى العمل اي على قلة وحكي الاخفش
 ان اي عن العرب اي تقلة عنهم وقاس عليه غيره
 من الامثلة فاعمل مع اتصال ما بها وهذا يدل على
 ان قول المتن وقد يبقى العمل مراد به الكل لا البعض
 وهو ليت والصحيح خلقه في تقدمه وكما قال الله
 فتأذي ب يحفظ ولا يقياس عليه عن الموصولة
 اي سوا كانت موصولة حرفيا او اسميا والتي

هي مقدم اي وما المصدرية التي هي مقدم بمصدر
 كذلك اي لا تكونا عن العمل اذا اتصلت به وجاز
 رفعه لانه جاز خبر مقدم ورفع مبتدا موخر والكاف
 مضاف اليه ومعطوف مفصول وهو صفة لموصوف
 محذوف وعلى منصوب جاز ومجرور متعلق به وان
 مضاف اليه يمتنع على الفتح في محل جرو بعد ظرف وان
 مضاف اليه يمتنع على ان يكون في محل جرو وتكمل فعل
 ما في منصوب بان وفعله مستتر عايد على ان
 والتقدير ويرفعك لهما معطوف على منصوبات
 بعد ان تستكمل ان لهما وخبرها جاز والحاصل
 ان ان المكسورة الهتاء اذا استكملت واخذت لهما
 وخبرها والي بعد ذلك يلزم معطوف على لهما جاز
 فيه الرفع باتفاق من الكل وانما الخلاف في كونه
 معطوفا عليه باعتبار محله من كونه في الاصل مبتدا
 قبل دخول الناصح وهو ان عليه كاي خبر لظاهر
 كلام الله او مبتدا خبره محذوف او على كونه معطوفا
 على الضمير المستتر في خبرها فن قال بالاول فنظروا
 المذكور بناء منه على قول بعض البصريين انه
 لا يشترط بقاء المحرر اي الطالب للرفع وهو الابتداء
 ومنا قال بالثاني فنظروا استراط بقاء المحرر فقال
 ان بقي جاز العطف على لهما والاول فلما لم يكن المحرر

باقيا

باقيا فيه منع عطفه عليه وجعله مبتدا خبره محذوف
 وهذا هو الصحيح وقيل معطوف على الضمير المستتر
 في قائم اذا التي بعد لهما ان لهما الخ هذه الـ
 من قول الله بعد ان تستكمل وجهان النصب
 لانه ان قلت لم يذكر الميم وتكررت لما ذكر جواز الرفع
 كان النصب جاز بالاولي واختلافه اي في
 هذا الاسم المرفوع المعطوف على لهما على لهما ان
 اي قبل دخول الناصح وهو ان عليه لانه في الاصل
 وهذا بناء على مذهب من قال انه لا يشترط بقاء المحرر
 فقال يجوز كونه معطوفا على لهما باعتبار محله ولو لم
 يبق المحرر اي سوا بقى او لا كما تقدم وذهب قوم
 وهذا بناء على استراط بقاء المحرر والتقدير وعمر
 كذلك اي قائم فان كان المعطوف قبل ان تستكمل
 هذا محترزكم من المتن وازا بمضمرة الرفع اي
 لك اسم المعطوف قبل الاستكمال مطلقا خفي اعراب لهما
 كالكاف في المثال الاخير او لا بان كان ظاهرا كاي المثال
 الذي قبله والمراد بهذا البهق الاخفص ووافقه الغرا
 اي على جواز الرفع فيما خفي اعرابه لان الكاف خافية
 الاعراب دون ما لا يعنى كزيد في الاول لانه لا خفاء في انه
 منصوب فعطف المرفوع عليه لا معنى له والحقت
 بان انوافقا فمما هو انما على من الثاني وبان

لما لم يكن المحرر
 اي على جواز الرفع
 فيما خفي اعرابه
 لان الكاف خافية
 الاعراب دون ما لا
 يعنى كزيد في الاول
 لانه لا خفاء في انه
 منصوب فعطف المرفوع
 عليه لا معنى له
 والحقت بان انوافقا
 فمما هو انما على من
 الثاني وبان

جار ومجرور متعلق بالحققت ولكن مبني على الفتح في محل
 رفع نائب فاعل الحققت وان معطوف عليه ومن حرف
 جر دون ظرف منصوب على الحال من نائب فاعل
 الحققت وليست معناني اليه مبني على الفتح في محل جر
 ولعل معطوف على ليت مبني على الفتح في محل جر
 وكان كذا والتقدير والحق العرب او النجاة كذا
 وان بان حالة كونها دون ليت ولعل وكان والحاصل
 ان ما قيل في الاسم المعطوف على اسم ان فيما تقدم
 يقال هنا فيه اذا عطف على اسم كذا وان فيقال اما
 بالنصب معطوف على لفظة او بارفع معطوف عليه
 باعتبار محله في الاصل او مبتدا خبره محذوف او معطوف
 على الضمير المستتر في الخبر وهذا محله عند الاستكمال
 اما قبله فيتعين النصب عند ظهور الضميرين واجاز
 بعضهم رفعه مطلقا حصل له استكمال او لان الاعراب
 خفية او ظاهرا وهذا البعض هو الاخفش ووافقه
 النحاة فيما خفي اعرابه دون غيره مما قيل في ان المكسور
 الهمزة يقال فيها حرفا عرف الاليت ولعل وكان فيتعين
 في الاسم المعطوف على اسمها النصب لا غير تقدم او تاخر
 يعني حصل له استكمالها او لا برفع عمر اي عطف
 على محل ان او مبتدا خبره محذوف او معطوف على الضمير
 المستتر في الخبر بالنصب فقط ان اي لعدم الاستكمال

للكم

للكم والخبر المشروط في جواز رفعه بالنصب خالد
 اي على كونه معطوفا على الاسم باعتبار لفظة الات
 وقوله ورفعه اي عطفا عليه باعتبار محله قبل دخول
 التامية عليه او على كونه مبتدا خبره محذوف او على كونه
 معطوفا على الضمير المستتر في الخبر لا تقدم بالنصب
 فقط اي عند ظهور الضميرين لعدم الاستكمال المشروط
 لرفعه فلا يجوز معها اي التامية لكون المعطوف
 على اسمها الا النصب من والفرق بينها وبين كذا وان
 ان الخبرية باقية فيهما دون ليت وما ذكر معها زالت
 لانها كانت وقوله تقدم المعطوف او تاخر اي سواء وقع
 بعد الاستكمال او قبله فالنصب متعين فيه مطلقا
 واجاز النحاة فيه الرفع ان كذا مع خفاء اعراب
 المعطوف عليه وهو الاسم لا مطلقا كما تقدم وذلك
 نحو قوله كذا في هذا اقيام وعمر وولعل كذا في عمر
 وهكذا خلا فالنحاة خفف حيث اجاز رفعه مطلقا
 سواء كان اعراب المعطوف عليه ظاهرا او خفيا كما
 تقدم توضيحه وخفف ان ان خفف فعل ماض
 مبني للمفعول والنشاعلة من التانيث وان نائب
 فاعل مبني على الفتح في محل رفع وانما للتزج وقل
 فعل ماض والمفعول فاعل وتلزم فعل مضارع واللام
 فاعل ومفعول محذوف واذا ظرف لما يستقبل من الزمان

وما زائدة وتتمل فعل مضارع مبني للمفعول ونائب
 الفاعل مستتر عايد على ان واجملة في محل حرم فعل
 الشرط وهو اذا الانا هنا جازمة وجواب الشرط
 محذوف دل عليه ما قبله ورب حرف تقييد وجبر
 وما زائدة وشتقتي فعل ماض مبني للمفعول للمجهول
 وعنها جار مجرور وفي محل رفع نائب فاعل لشتقتي
 وان حرف شرط جازم وبد الفعل ماض فعل الشرط
 وما لم يوصول مبني على السكون في محل رفع فاعله
 وهو صفة لموصوف محذوف وناطق مبتدأ واد
 فعل ماض وفاعله مستتر عايد على الناطق والها
 مفعوله واجملة في محل رفع خبر ومعمدا حال من
 فاعل ارادوا التقدير وخففت ان فقل السمل وتلزم
 اللام الخبر اذا اهل فتلزم اللام الخبر وربما لشتقتي
 عن اللام ان بدا وظهر المعنى الذي اراده الناطق
 حالة كونه معمدا على قرينة والخاص ان
 ان اذا خففت قل عملها بمعنى ان عملها يكون قليلا
 والاكثر الاهمال واذا اهللت لزمها اللام بمعنى انها
 وقعت قرينة منها في خبر ابتداء لا يصح ان يقال
 لومت خبرها لانها الان مهمل لا عمل لها والمهم
 لا خبر له وان للزم التناقض وربما لشتقتي عن هذه
 اللام ان عن وقوعها في الخبر عند ظهور المعنى

الذي

الذي اراده ان اطلق التكليم بها في حال كونه معمدا
 على قرينة معينة لارادته وقصده لذلك المعنى وهو
 الاثبات سواء كانت القرينة لفظية كقول ان الحق
 لا ينبغي علي ذي بصيرة ووجه كون القرينة لفظية
 فيه اننا لو جعلنا ان نافية صار المعنى الحق ينبغي ان
 وهذا باطل وجاهد من لا في قوله لا ينبغي لان نفي
 النفي اثبات فالقرينة اللفظية هي لا والنفي على
 الاثبات والاكيد لا النفي لما علمت او مضمونة
 كما في البيت المذكور في الشك لان المقام فيه المدح
 فله يتوهم ان ان فيه نافية فكذا ترك اللام في الخبر
 اعتما واعلى تلك القرينة فلاكثر في لسان
 العرب اي تحلهم لزمها اللام اي وقعت قرينة
 منها في خبر المبتدأ كما تقدم فارقة بينها وبين
 ان النافية اي لك تلتبس بان قلت ولم تدر
 بعكس الحال وتكون لازمة لان النافية دونها
 قلت استعمانا لما كان لها في الاصل لان
 ان المكسورة يلزم خبرها اللام لا تقدم فاعطيناها
 عند اهلها ما كان لها بالاصالة قيل الاهمال دون
 النافية فله اصل لها يستحب حتى يقطاها في
 الخبر ومن الامثلة للنافية فقور بقائي ان الذين
 تدعون من دون الله عبادا مثلكم اي ما الذين

الذين تدعون ان لا تقدم وهذا كله عند الاهمال واما
 عند الاعمال فلا حاجة لهذه الدلالة لوجود الفارق
 بينها بالعمل وعدمه لان النافية لا تعمل شيئا
 وحكي الاعمال سيوييه لزاى عن العرب عند كنفها
 ولم يظهر المقصود من جملة حالية كثير اربا
 لقول الله وربما لم يفتني لوقوله فان ظهر مقابل
 قوله ولم يظهر لظهور يكون بارادة الاستكمال الاثبات
 مع الاعتماد على قرينة معينة لارادته وقصده لذلك
 المعنى المراد له سوا كانت لفظة لا تقدم او معنوية
 كانه قول الشاعر هنا ونعت اباة الضيم لركذا في
 نسخ الش وفي غيرها من الشواهد ونحوها وعكس
 انا اب اباة الضيم لربما واثبات واباة جمع اب
 كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضميم الظلم
 وماكد الاول لهما اي القبيلة والساني نفس
 القبيلة ولذا قال كانت بضم الميم ومصرفا
 مراعاة للمعنى ومن ال ماكد بدل من قوله اباة
 الضيم او في محل نصب على الحال والمعنى تحت
 ما نفوت الظلم عن دخل في حمانا ولتجار بنا حالة
 كوننا من ال ماكد وانا ماكد اي تلك القبيلة كانت
 كرام الامور فحذف الدلالة على القرينة
 الدالة على ظهوره قصده لان ثبات لان المقام

مقام

مقام مدح وهو اثبات الكرم للصول لا نفيه عنهم
 لان المعنى علة لقوله لا تلتبس والمراد بالمعنى المعنى
 المقصود لتكامل وقوله على الاثبات اي اثبات كرم
 الاصول والافتقار بهم ومدحهم لا على النفي اي نفي
 ذلك عنهم واختلف الفخريون لزاى اعلم ان
 من قال انها لام الابتداء علق بها الفعل عن العمل
 وكسر ان ومن قال انها غيرها لم يعلقه عما ذكر ونحوها
 اي فتح همزها ام هي لام اخري اي غير لام
 الابتداء قد علمنا ان كنت لمضارع في الهمزة
 ان وكسرهما وهذا خطاب من الملكني للشخص بعد
 سؤاله له اوجب كسر ان اي همزها وجعلها
 معلقة للفعل عن العمل فيما بعدها اي في مكان لفظه
 دون لا تقدم فتح ان اي همزها وجعلها غير
 معلقة فعلى الاول لقوله ان زيد لقيام وعلى الثاني
 يلغى ان زيد لقيام وجرى هذا الخلاف قبلهما
 اي اب ابى العافية وابن الاخضر فيكون هذا
 الخلاف في سابقا على الخلاف في الواقع مناهما مسوقا
 به وناقلا له عن غيرهما لانه مبتكر لهما
 هو في الاصل لهما كانت عينه صغيرة وذكر السيوطي
 في الزهراني الاخافشة احد عشر بعضهم تلميذ لسيبويه
 وبعضهم يبع له خله فاست قال انهم ثلاثة والفعل

انه لم يك في الفعل مبتدا وان حرف شرط جازم ولو
 حرف نفى وجزم وقلب ويك فعل مضارع مجزوم بها
 وعلا مة جزمه سكون النون المحذوفة للحقة والهمها
 مستتر عايد على الفعل وناسخا خبرها والجملة في
 محل جزم فعل الشرط والفار ابطة للجواب ولا
 نافية وتلقي فعل مضارع مرفوع بفتحة مقدرة
 على اليا منع من ظهورها الثقل وقاعله مستتر
 وقويا تقدره انت واليا مفعول اول وموصلا
 بفعله الثاني والجملة في محل جزم جواب الشرط
 وخبر المبتدا قبل فعل الشرط وهو الصحيح وقيل
 غير ذلك وغالبا منصوب على الحال مع الضمير في
 تلقيه بمعنى تجده وهو مفعول الاول وبيان جازم
 ومجروا ومتعلق بموصلا وذي لم اشارة بدل من
 ان او فست لا معنى على الكون في محل جزم ومعنى
 البيت والفعل ان لم يك ناسخا اي من الافعال
 الناسخة للمبتدا والخبر فلا تجزم موصلا اي متفعلا
 بان هذه وهي ان المحقة في الغالب ومن غير الغالب
 قد توصل بغير النسخ فتلخص من هذا ان الفعل
 على قسمين ناسخ وغير ناسخ فوصل بالناسخ كثير
 وبقية النسخ قليل والفرق بينهما ان ناسخا وبين النسخ
 فتناسبه من جهة ان كل منهما عامل بخلاف غير النسخ

٢٨٢ فلا مناسبة بينها وبينه من جهة العمل فهو بعيد منها
 بالنسبة للاول وقدم ان غالبا منصوب على الحال
 من الضمير في تلقيه الذي هو المفعول الاول وقال
 ابن قاسم ينبغي تعليقه بالنسبة ليكون حاصل المفهوم
 ان اتصال النسخ بها لم ينتف في الغالب فيصدق
 بالكثر ولا يلزم ان يكون الاتصال غالبا ولو جعل
 متعلقا بالنسبة لاقاد المفهوم ان اتصال النسخ بها
 غالبي مع ان النسخ اشبه بغيره ذكر والكثر
 وحاصل معنى ذلك ان يقال مع الاول وهو
 تعليقه بالنسبة والفعل ان لم يك ناسخا فلا اي
 استغنى وجذانه موصلا باق هذه في الغالب اي
 انتهى ما ذكر في الغالب مفهومه انه اذا كان ناسخا لم
 ينتف ما ذكر في الغالب واذا لم ينتف ما ذكر في الغالب
 يكون الاتصال به كثيرا وفي الغالب فيصدق بشيئين
 لكن المراد منها الاول فيقتصر عليه واما على المعنى
 الثاني وهو انه راجع للمنفى بصير المعنى والفعل
 ان لم يك ناسخا فلا اي وجذانه موصلا باق
 هذه في الغالب منتف اي منتف مفهومه انه اذا كان
 ناسخا يكون وجذانه موصلا بما ذكر في الغالب غير
 منتف واذا كان الوجود غير منتف في الغالب ثبت
 الوجودات غالبا ويسر هذا مراد اللاح المصريح به الكثر

لا الفلحة فالاولي الاول وهو انه راجع للمنفى لا للمنفى
 تامله الا الافعال الناسخة للابتداء اي دون
 غير الناسخة فتليل لما بينها وبين الناسخة من
 المناسبة في ان كل عامل يخلو في غير الناسخة لا تقدم
 واليه اشار بقوله فابا اي ومن غير الغالب
 قد تجد غير الناسخ متصلا بالكن على قلة وقوله
 ومنه اي من القليل قول العرب ان يزينك ليز كل من
 يزين ويئين مرفوع بضمزة ظاهرة على النون مع
 فتح حرف المضارعة وهي ايا فيهما ويئين من زان
 ويئين من شان والزين ضد الكين ومن هذا
 علم ان النقص تنعده باعتبار صفاتها فالتى ترتب
 صاحبها هي المحمودة كالطهينة واهي قسنة وتقيبه
 هي المذمومة وهي الامانة بالسوء ان قنعت
 كاتيك اذ اي انك ضربت كاتيك بالسوط على راسه
 حتى على السوط كما يسم راس المرأة القناع وهي ما تلبسه
 فوق الخمار وهذا اخبار منه له قلت يمينك
 اذ قائله هذا عاتكة رضي الله عنها بنت زيد بن عمر بن
 نوفل ابنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يجتمعان
 في نوفل كانت من المهاجرات الي المدينة تزوج بها
 الزبير بن العوام ثم قتل عنها وهذا خطاب لقائله
 وهو عمر بن جرهموز عامله الله بعد له وهو بالجيم

المضمومة

المضمومة اخر زاي وقراته بالسين كما يوجد في بعض النسخ
 عرين وصلت بفتح الكين افع من ضمها اخبار
 ومعناه الدعاء اسئل الله بده وان لا تضاد غروقا
 اليه حتى قبطل حركتها وحلت نزلت ويروي وجيت
 بدل حلت وهو بمعناه وان اهد منه في قوله ان قتلت
 كلما حيث ولي ان فيه فعل غير ناسخ وهو نادر
 قليل وان تحذف ان الزفان حرف شرط جازم
 وتحذف فعل ماض مبني للمفعول فعل الشرط مبني على
 الكون وان فاب فاعله مبني على الكون في محل رفع
 والفاد ابطة للجواب ولهم سبعة اوالها مضاف اليه ولكن
 فعل ماض وفاعله مستتر تقديره هو مفعول على اسم
 والجملة في محل رفع خبره والجملة من البتة والخبر في
 محل جزم جواب الشرط والخبر بالنصب مفعول مقدم
 لا جعل واجعل فعل امر وفاعله مستتر وجواب تقديره
 انت وجملة مفعول اجعل الثاني ومن بعد جازم وجوز
 متعلق باجعل وان مضاف اليه مبني على الكون
 في محل جزم التقدير وان تحذف ان فكلها استكن اي
 حذف وجوبا واجعل الخبر جملة في هذه الحالة من بيوها
 والحاصل ان ان الفتوحة الهمزة اذا خففت
 لم يتركها ولا تمل عكس ان المكسورة الهمزة ولها
 يكون محذوف ما امر من ان يكون ضمير شاذ او لا كما هو

مذهب الله خلا فالتن فيما سياتي حيث حصر في
 ضمير الشان موافقاني وتكرار الحاجب الذي حصر
 فيه ويجعل الخبر بعد هائي من الحالة وهي حالة
 حذفه جملة سوا كانت اسمية او فعلية شرطية او
 غير شرطية بشرط ان تكون جامدة غير متصرفية
 وغير وعائية كما سياتي توضيح وتكرار شانه تعالى
 عند قول المتن وان يكن فعله از وهذا ظاهر فيها
 اذا كان اسمها محذوف فان الخبر يكون جملة لا غير
 ايا اذا كان مذكورا فيكون جملة ومفردا بدليل
 انك ربيع فالكاف اسمها وربع خبرها وهو مفرد
 ومعنى قول الله استكن اي حذق وجوبا فلهذا
 التصريح به مع اصله فان صرح به ردت لاسلام
 الذي كانت عليه من التشديد قبل تخفيفها ولا يجوز
 تخفيفها معه وليس معنى استكن استرخا لانها
 حرف والحرف لا يستتر فيه ضمير وايضا هو منصوب
 فانه شبه الفضلة والفضلة يحذف ولا يستتر والذي
 يستتر هو المرفوع المدة الذي لا يجوز حذفه
 بقيت على ما كانت از اي عكس ان المكسورة فبانها
 اذا خففت اهلست وصار محلا قليل وهذه لا تحمل
 اصله والفرق بينهما ان المكسورة انما انتهت الفعل
 وهو عضو فعل ما هو او امر محذوفها فانه انتهت مثل الامر
 فقط

فقط فان تجد فلما كان شبهها به اقوي منها لم تهمل على
 الا ضمير الشان هذا المحصر على مذهب ابن
 الحاجب التقايل بانه لا يكون الا ضمير الشان لا على
 مذهب الله التقايل بانه لا فرق بين ان يكون اسمها
 المحذوف ضمير شان او غيره كما تقدم فكان الاولى
 للتمسك عدم المحصر ليكون موافقا لكل مذهب ومذهبه
 ومثال ما اذا كان محذوفا وهو غير ضمير الشان قوله
 بلغني ان قام ابوه اي ان زيدا قام ابوه وامثال
 حذفه وهو ضمير شان فمعلوم من المتن وخبرها
 لا يكون الا جملة اي لا غير وهذا ظاهر فيها اذا كان محذوفا
 اما اذا كان مذكورا فيكون مفردا او جملة كما تقدم
 والتقدير علمت انه لم يتجدد ان ولا يجوز تخفيفها
 لانه اذا ذكر معها وصرح به ردت لما كانت عليه من
 التشديد قبل تخفيفها كما تقدم فلوانك از فان
 تخففة من الثقله والكان اسمها مبني على الكسر في
 محل نصب لانه خطاب لموت وجملة سالتني في
 محل رفع خبرها ولا يوم الرخا جار ومجرور ومضاف
 اليه منقلبة به وطلا فكل بقول ثات لسال وقوله
 ولم اجد جملة واقعة جوابا للنق وانت صديق مبتدا
 وخبر وهي جملة حالية والمعنى فلوانك سالتني في
 يوم الرخا طلاقك لم اجد به والحال انك صديق

ومحبوبة لي يعني ومتغني الحب والصداقة عدم الخالفة
ولو كان في ذلك ضرر علي ومكروه لي كأنه قال حتى لو
سالتني ذلك مع كونه مكروها لي بسبب الحب والصداقة
الحاصلة بيننا لم أخالفك ولم أخل به عليك والقصود
أنه لا يخالفني في أمر طلبته منه جليلك أو حقيرا حتى
هذا الأمر ولو كان عليه فيه ضرر أو أهد منه أنه
صرح بكما وهو غير ضير شأن أن قلت صديق
فصير بمعنى فاعل أي صادق وهذا لا يستوي في
الوصف به الذكر والمؤنث وإنما الذي يستوي في
الوصف به الذكر والمؤنث فصيل كجريح بمعنى مفعول
أي مجروح تقول امرأة جريح ورجل جريح ومثله
صبور قلت قوله مؤنثه بمعنى أنه جعله بمعناه
فنزله فصيل بمعنى فاعل منزلة فصيل بمعنى مفعول
وجعله مثله في كونه الوصف به بغير المؤنث والذكر
فكما يصح أن يقال امرأة جريح ورجل جريح يقال
امرأة صديق ورجل صديق على أن هذا سمع فيه
أيضا وحي فلا حاجة للتثنية المذكور وإن
يكن فعلا أنفان فرق شرط جازم ويكن فعلا
الشرط مجزوم وعلامة جزمه الكون والما مستقر
عائدا على الخبر وفتح خبرها ولم حرف نفي وجزم وقلب
ويكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه الكون

ولها

ولها مستتر عائدا على الفعل ودعا خبرها ولم حرف
نفي وجزم وقلب ويكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة
جزمه الكون وتصريف لهما والها مضاف إليه ومثقا
خبرها وقوله فلا حسن أن الفار رابطة للمجواب
والاحسن مبتدأ والفعل خبره ويقدر جازم ومجرب وينطلق
به وأدنى معطوف على قد وأوتفيس أولئك
وتلبيد خبر مقدم وذكر مبتدأ مؤخر ولو مضاف إليه
والتقدير ظاهر وحاصل المعنى أن خبراً
الخفيفة من الثقيلة إذا كانت جملة فعلية غير دعائية
وغير جامدة فلا حسن الفصل بينها وبينه بأحد
أمر أربعة فرقا بينها وبين أن المصدرية المختصة
بالدخول على الحمل الفعلية المنصرفة الغير الدعائية
أما إذا كانت جملة اسمية أو فعلية دعائية أو فعلية
جامدة غير منصرفة فلا حاجة للفصل لعدم دخول
أن المصدرية على ما ذكر فتجوزها عنها حاصلا بدون
فاصل جملتها فيما تقدم فكأن تميز عنها إلا بالفاصل
فقول المع واء يكن فعل أن أي وإن يكن خبراً
الخفيفة من الثقيلة جملة فعلية ولم يكن دعائية
ولم يكن الخبر الفعلي جملة دعائية ولم يكن تصريفاً
متمثلاً أي ولم يكن الخبر الفعلي متمثلاً التصريف بأن
كان جازمه وهو متصرف فلا حسن الفصل إلى آخره

ان قلت هذا يقتضي ان عدم الفصل فيه حسن
مع انه ليس كذلك واجيب بان المراد به اصل الفعل
وهو الحسن فيلزم ان عدمه قبيح لا حسن فيكون
على هذا افضل التفضيل ليس على بابيه وطريقته
وقوله وقيل ذكر لو اي وقيل منادى لو هو من النجاة
فاصلة وان كان الفصل بها وقع كثيرا في لسان العرب
اذا وقع خبر ان ان هذا مفهوم كلام المتن
وقوله لم يخرج الى فاصل اي لعدم اشتباها بالصورة
حيث ان المصدرية خاصة بالدخول على الجملة الفعلية
المتصرف غير الدعائية كما تقدم دون الاسمية والفعلية
الدعائية والفعلية الحادثة فلا حاجة لفواصل
يميزها عنها في جملة ما في الاولي لا اشتباها بها
حيث انها دخلت على ما هو خاص بها الا اذا قصد
الشيء هذا المشتق من قوله لم يخرج الى فاصل وقوله
في فصل بينهما عرف الشيء ان قلت لا هنا جزء
من الخبر فكيف يعد فاصلا مع انه جزء منه ويجاب
بان المنظور اليه الصورة الواقعة والحقيقة
والعلم انما هو فيما تقدم ذكره لا بمعنى حسبه وهو
بمعنى الشيء وان وقع خبرها جملة فعلية هذا
هو منطوق كلامهم وهذه الجملة الفعلية لا فرق
فيها بين ان تكون شرطية او غير شرطية فمثال غير

الشرطية

الشرطية معلوم من تمثيل الله وامثال الشرطية
فمنه توكد علمت ان زيد ارت جا اكرمت في قراءة
من قرأ غضب بصيغة الماضي اي والذي قرأ هذا
نافع وهي قراءة سبعية حكا فالتن منع ذلك فقال
توم يجب ان يفصل ان وهذا مخالف لقولهم
فلا حسن الفصل فهو لا تقوم او جبوة عند ما ذكر
اجل التمييز بينا وبين ان المصدرية واختار
هذا القول في التوضيح حرف التفسير
المراد ما يشمل التسوية كما يدرك عليه كلامه وقد مر
ان التفسير مع قد على الشيء عكس ما فعل الله لان
كل منها يدخل على المسمى وعرف من المنفي
وترك الله ذلك وان كان غير جاهل به لخصيصة
النظم واعلم فعلم المراد ان فاعلم فعلم امر
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والفاعل الجواب
الامر او التقويع وعلم مبتدأ والمر مضاف اليه وجملة
ينفعه من الفعل والفاعل والمنفوع في محل رفع
خبره وان محقة من الثقيلة لها خبر السان محذوف
وسوف حرف تسويق ويا في محل مضارع وكل
فاعله وما مضاف اليه وجملة قدر بابنا للمفعول صلة
ما والشاهد منه الفصل بين ان وخبرها انفعلي
المتصرف الغير الدعاء بسوف وكذا يقال في نظيره من الامثلة



الثالث النفي لزاوي وهو مختصر في امور ثلاثة
لا يتعداها غيرها وهي الاول لم دون ما ولما فلا
يجوز الفصل بها وذكر للنفي امثلة ثلاثة ولم يكن
بمثال منها اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون النفي بدلا
اوليا او لم فالثلاثة جارية في النفي بها دون غيرها
من ما ولما كما تقدم وقبل من ذكرها اي لو
فاصلة لزاوي وان كان الفصل بها وقع كثيرا في
لسان العرب اي في كل مخرج علموا ان يوملون
ان هذا في آل البيت ومعناه انهم فهموا من غير سؤال
لهم ان الجائي مومله وراجيا فيهم فجا دوا باعظم
مسؤول اي باعظم مما هو راجيه ومومله فيهم قبل
سؤالهم والاشاهد منه ان جملة يوملون وقع
خبر عن ان بدون فاصل وخففت كان ان
تحقق فعل ما ض مبنى للمفعول وكان نايب فاعله
مبنى على الفتح في كل رفع وايضا مفعول مطلق
منصرف على المفعولية المطلقة من آخر اذا رجع
ونوي فعل ما ض مبنى للمفعول ومنصوب نايب فاعله
والها مضاف اليه وثابتا حال من نايب فاعله روي
وايضا مفعول مطلق وروي فعل ما ض مبنى للمفعول
ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على منصوبا
والستدير وخففت كان فتوب منصوبا وروي

حالة

حالة كونه ثابتا ايضا وحاصل النفي ان كان اذا خففت
يكون لهما ضمير الشان محذوف عن خبر عنها بحلة كائين
الفتحة الممتدة فيما تقدم ويروي ثبوت وعدم حذف
كما تقدم ذلك في اء ايضاً اذا خففت كان نوي
لها لزاوي يكون لهما ضمير امحذوف ما مقدرا سو كان
ضمير شان او لا كما تقدم في ان افد الرجل امر
هذا البيت تقدم والاشاهد منه قوله كان قد مكان
تحففة من الثقيلة ولها ضمير الشان محذوف خا
وجملة زالت خبرها وهي مصدرية بقدر ان الجملة
في المثال قبله صدرت بلم وهو ضمير الشان
هذا على مذهب ابن الحاجب كما تقدم واما على
مذهب آله فلا يتعبد بكونه ضمير شان وقد تقدم
جميع ذلك في ان موضعاً فارجع اليه وصدر
مشرق ان الواو واو رب اي رب صدر ويصح ان
يكون بالرفع مبتدأ اي وله وجه وصدر ان ومشرق
نعت له والخبر مضاف اليه وكان تحففة من
الثقيلة لهما وقوله ثدييه هو منصوب بالياء لانه
مثنى وخففا تشبيه حقه خبرها مرفوع بالالف
والاشاهد من ذلك ان لهما وهو ثدييه صريح به
وهو قليل والصغير في ثدييه راجع للصدر اي ورب
صدر مشرق غم كان الشدين الكاينين فيه حقان

وبعضهم خفف لكن والعللها بدليل قرأة من
قرا قول تعالى ولكن الله قتلهم بتحقيق لكن ورفع
لفظ الجلالة ويوشى اعلمها مع التحقيق
لا التي لشيء الجنس اي لا التي قصد بها التنصيص
على اشتقاق الشيء لحكم خبر عن جنس الاسم اي مفهومه
الكلبي المستلزم نفيه عنه نفيه عن كل فرد من
افراد ذلك الجنس التي من جملة هذا الاسم فاذا
قلت لا رجل قائم مثلا فلا هن تكون نصافي
لا اشتقاق الشيء اي عومه حكم خبرها وهو ثبوت
اقيام عن جنسهما وهو رجل وجنبه هو منقو
الكلبي انما مله وبغيره اي في نافية لذلك
الشيء عن مفهومهما الكلي المستلزم لنفيه
عن افراده التي لهما من جملة تعبيرهم بقولهم
لا التي لشيء الجنس فيه شمع وتجوز لاء الشيء
الحاصل باليحيى للجنس بل حكم الخبر عن الجنس
لا علمت ولم يكن الشيء مسلطا على الاسم وهو
رجل بل على الخبر لاء الشيء لا يسلط على الذوات
بل على النسب الاستفادة والى اصله من الجملة
وهي هنا في المثال المذكور ثبوت اقيام جنس
الرجال اي حقيقتهم وما هيتهم فهذا الثبوت في
بل عن تلك الحقيقة ويلزم من نفيه عنها نفيه

عن

219 عن افرادها ويؤكد لا رجل في الدار المنفي فيه ثبوت
الاستقرار في الدار حقيقة الرجال المستلزم لنفيه
عن افرادهم ومعنى كونها نصافي اشتقاق ذلك الشيء
لانها لا تتحمل غيره بخلاف لا التي تحمل عمل ليس
فليست نصافيما ذكر بدتملة وتحمّل غيره نفي
الوحدة كما ساق في الشئ وتسمى لا التبرئة لانها
لما جعلت حكم الخبر منفي عن الجنس كانا بعدت
الخبر عن ذلك الجنس وجعلته متبرئة ان قلت
ليس هذا الحكم والتسمية خاصان بها بل يوجدان
في الانانية التي تحمل عمل ليس ايضا لان حكمه
الصدق على الانانية من حيث هي كانت تحمل
عمل ان او ليس قلت التبرئة فيها انكن منها في
غيرها لما علمت انها للتنصيص على العموم بخلاف
غيرها فليس نصافيما ذكر كما علمت عمل ان
اجعل له فعل بال نصب مفعول مقدم لا جعل وان
مضاف اليه مبني على الفتح في محل جر واجعل فعل
امر وفاعله مستتر تقديره انت والله جار ومجرور
متعلق بخذوف وفي نكرم جار ومجرور متعلق بعمل
وهو مجرور بكسرة مقدم منع من ظهورها كونه
اروي ومفردة حال من فاعل جاتك وجا فعل
ماض وانما علمت الثانية والفاعل مستقر

هي يعود على الاول والكافي مفعول واو مكرره مفعول
على مفعوله والتقدير اجعل عمل ان كايضا وثابتا
للا في النكرة سوا جاتك في حال كونها مفردة او مكررة
والمعنى ان عمل ان التمسون الامت وهو انصب
للاسم والرفع الخبر فيما تقدم يجعل ثابتا لان هذه
التي لتفي الجنس لكن بقية ان يكون ذكر العمل
الثابت لها في نكرة لا في معرفة فهي وان عملت عمل
ان لكن ليس عملها عاما للمعرفة والنكرة كهي بل
خاصة بالنكرة سوا كررت ام لم تكرر لكن لا تحمل هذه
العمل الا بشرط ثمانية اربعة خاصة بها واثنان
بهما واثنان خبرها فالاربعة الخاصة بها ان
تكون نافية وان يكون منفيا الجنس اي حكم خبرها
عنه وان يكون نفيها لذكر نفا غير محتمل لتفي
غيره وان لا يدخل حرف جر عليها كما في قوله حيث
بل زاد والخاصات بكما ان يكون نكرة وان
لا يفصل بينها وبينه والخاصات بالخبر ان يكون
نكرة ايضا كالاسم نحو لا غلام سرفاض وان يكون
متاخرا عن الاسم ولو كان ظرفا وجارا او مجرورا
لضعف الاسير ذكر ذلك المصوب ويشير اليه بقوله فيما
سابق وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه والذي لتفيه
من كل ما هنا شروط اربعة الشرطان الاولان

من

من الاربعة الكافية فيها واشار لها بقوله لان
المراد لا النافية للجنس اي حكم خبرها عنه وشرط
في الاسم وشرط في الخبر وهو ان تكون لها واشار لذلك
بقوله في نكرة وسياتي بشرط لا علمت
وهو لا التي لتفي الجنس اي نفي حكم الخبر عنه اي
الجنس وهو الامر الكلي المستلزم لتفيه عن افراد
فجعل لتفي الجنس على هذا فيه تسميم كما تقدم وقوله
الجنس اي جنس لهما من حيث اتصافه بالخبر فالتفي
الخبر لا الاسم اي حكمه عن هذا الجنس ولما
يكن الاسم منفيا لان النفي للنسب لا لذوات كما
تقدم وفي بعض النسخ وهي لا انما بالتثنية لا بالتذكير
وقد يقال انث باعبار كون الخبر مؤنثا التي
قصد بها التخصيص اي التعمين الغير المحتمل لشيء
اخر وقوله على اشتقاق النفي للجنس كله اي اشتقاق
النفي لحكم خبرها عن جنس لهما المستلزم لتفي
ذلك عن افراد ذلك الجنس التي من جملتها لهما فيلزم
من نفيه عن جنسه نفيه عنه لكونه ودامت
افراده ومندرجاته اذ يحتمل نفي الواحد من
هذا على القول فانها ليست امر والمراد بنفي الواحد
اي نفي حكم الخبر عن الواحد اي الفرد لا عن جنسه
وقوله وتفي الجنس اي حكم الخبر عن جنس الاسم كما تقدم

فهي محتملة لشينين بخلاف تلك فلا تحتمل غير الثاني
 وهي نفسية لا يجوز لرجل قايما بل رجلا
 ان لا ينفك القيام فيه عن الجنس المستلزم لنفيه
 عن الافراد لاندراجها تحت فاشياء بعد ذلك لبعض الافراد
 بعد نفيه عنها فيه تناقض نعم لك ان تقول بل
 امراتان له من يوم انشا قفولان حقيقة المرأة
 غير حقيقة الرجل والنفي منصب على حقيقة الرجل
 لا حقيقة لها فتصب المبدأ لها قال ابن
 مالك لفظ لا ان قصد بها نفي الجنس فصاحبت
 لا تحتمل غيره اختصت بالعمل في الاسم النكرة ومن
 لا يوم ذلك وجود من مولا لفظا او تقدير او وجب
 علما فيما بعد ها ولا جائز ان يكون ذلك العمل جارا
 له يتوهم ان عامل الجري في هذا الاسم الواقع بعدها
 من التدرج لانها في حكم الوجود لظهورها في
 بعض الاحيان ولا جائز ان يكون رفعا لئلا يتوهم
 انه مرفوع على كونه مستدراحي يتعين النصب فهذا
 وجه كونها عاملة عمل ان دون غيرها ومما
 ورد من ذلك انما ظاهر انما علمت في المعرفة
 نحو قول ابن لا ابا حسن لها فله نافية واما
 انما منصوب بالالف ومما مضاف اليه والجار
 مجرور متعلق بخبرها وهذا كلام من نثر قاله

عمر

عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حق علي بن ابي
 طالب رضي الله عنه وكرم وجهه ابي قتيبه وليس
 ابو حسن وهو علي لما في قضيها وقيل نظم لا ستر
 ولا مسمى بهذا الاسم اعترض ذلك ابن مالك
 بان هذا كلامه كذب لا اصل له فالتقدير به غير
 مناسب لان كثير من الاعلام دالة مسيات كثيرة
 فتنبى مسمى بهذا الاسم ليس بظاهر ولا صواب فالاولي
 ان يقدر مثل او لم جنس من الخصلة التي اشتراها
 من فصل الخصومات اي لا مثل ابي حسن لها او لا
 فيصل لها واعترض تقدير مثل بان المتكلم انما يقصد
 مسمى العلم المقرون بان فتقدير مثل خلاف المقصود
 فالصحيح كما قال بعضهم انه لا يقتصر على تقدير
 واحد بل يقدر في كل موضع ما يليق به من
 التقدير انما سب له فالتناسب لما هنا تقدير فيصير
 حانا اي رحمة ووقع في بعض النسخ حيا
 من الحياة والظاهر ان هذا تصحيف اذ كيف ينبغي
 عنه الحياة وهو موجود في زمان عمر وطعا رضي
 الله عنهما لا فيها غول اي ما يقتال عقولهم
 اي يذهبها كالخمر مثلا فانصب بها مضافا اليه
 انما للتقريب وانصب فعل امر وفاعله مستتر جوابا
 تقديره انت وما جاز ومجرور متعلق بالنصب ومضافا

مفعول واو حرف عطف ومضارع معطوف على مضافا
والها مضاف اليه مبني على ضم مقدر منع من ظهور
سكون الروي في محل جر وبعد ظرف لقول اذكر
مقدم عليه وذا المضاف مضافا اليه مبني
على السكون في محل جر والكاف حرف خطاب والخبر
مفعول مقدم لقول اذكر واذا فعل امر ونا على
مستتر وجوبا تقديره انت ورافع حال من فاعل
اذكر والها مضاف اليه من اضافة الوصف للمفعول
وركب فعل امر ونا على مستتر وجوبا تقديره انت
والمزد مفعول وفاعلا حال من فاعل ركب وكل
الكاف جازع لقول محذوف خبر بمبدأ محذوف ولا
ناحية للمفسر تعمل عمل ان وحول لها مبني معها
على الفتح في محل نصب ولا قوة معطوف عليه
واغرابه كاعرابه والثاني مفعول مقدم لا جملة
واجملة فعل امر مبني على الفتح لا اتصال بنون
التوكيد الخفيفة المنقلة الفاعل مستتر وجوبا
تقديره انت ومفعول الثاني وقول او منصوبا
او مركبا معطوفان على مفعول او حرف شرط
جائز جملة رفعت من الفعل والفاعل في محل
جر من فعل الشرط واو لا مفعول ولا نافية وتنب
فعل مضارع مجزوم بلام مبني على الفتح لا اتصال

بنون

بنون التوكيد الخفيفة المنقلة الفاعل ونا على
مستتر وجوبا تقديره انت والتقدير فاعل نصب
بلام لها مضافا او مشابها له واذا الخبر بعد هذا
الاسم الذي نصبته بها حالة كونه رافعا له وركب
المفرد اي للمفرد معها كتركيب خمسة عشر حالة
كونك فاعلا له وذكر كاي كونه لا حول ولا قوة
واجملة الثاني مفعول او منصوبا او مركبا وان
رفعت الاول لا تنصب الثاني وخاصا
معني ذلك ان اسم لا ينقسم الى ثلاثة اقسام اما ان
يكون مضافا او شبيها بالمضاف او مفردا والمفرد
بالمفرد وهما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف
فندخل فيه المثنى والمجموع فان كان مضافا او شبيها
به يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة والنائب له
وكذا المفرد وما الحق به منصوبا به لكن ليس
منصوبا بالفتحة الظاهرة بل مبني على الفتح في محل
نصب او على ما ينصب به بالنسبة للمثنى والمجموع
وهو الياء والكسرة بالنسبة لجمع المذكر السالم
في محل نصب لتركيبها تركيب خمسة عشر وقيل
لنحو معنى من كاي ويزا الخبر بعد ذلك مفعول
وهذا الراضع له لا او غير داخل في لكن الخلاف في
خصوصه فاذا كانت للاسم مفردا اما اذا كان مضافا

أو غيرها بالمضاف فالرفع له لا باتفاق من غير خلاف
 أما إذا كان مفعولاً فخرى المص وجماعة على أنه مرفوع
 بها أيضاً وخالف سيبويه وقال العامل فيه المبتدأ
 وهو مجموع لا مع لأنها عنه مبني معها على الفتح
 في محل رفع بالابتداء كما سيأتي وقول المص وركب
 المفعول أي الثاني المسمى والمجموع وقولاً فاحتاج فيه
 قصور لعدم محو المسمى والمجموع لأن الذي يبنى على
 الفتح خصوص المفعول الثاني فيبينان على ما ينص
 به كما تقدم فكان الأولى له أن يقول بدلاً فاحتاج
 بانياً ليسهل ما ذكر لأن البنا يشمل البناء على الفتح
 أو على ما ينصب به أو يراد من قوله فاحتاجاً ما
 حقيقة كأي المفعول أو حكمه كأي المسمى والمجموع ورح
 لا قصور وفي قوله وركب إشارة إلى علة بنيائه
 كما تقدم وقوله والثاني اجعلها من حاصلة أنك
 إذا أتيت بعد الأول لم يكن مفعولاً على أنها
 وكررت لا مع فلا يخلو أما أن تجعل الأولى
 مع أنها مركبتين مبنيين على الفتح أو مضمومتين
 أو مفعولتان جعلته مبنيًا على الفتح أو منصوبًا
 فذكر في الثاني البناء معاً على الفتح أو جعله منصوبًا
 أو مفعولاً فذكر ستة وأما إذا رفعت الأول
 فذكر في الثاني غير النصب فاجعله ثمانية لكن

جعلها

جعلها التي خمسة نظر النطوق المتن وظاهره دون
 مفهومه والد لو نظر المفهوم قوله وإن رفعت أو لا
 لا تنصب لأن لما علة له عدها ثمانية لا خمسة
 فكلها من مائة لتعليقه وسيأتي والمراد
 به أي المضارع والمثاني به للمضاف لكل لم يرفع
 لروحه معنى قوله ما تعلق به شيء من تمام
 معناه أما بسبب عمل أو عطف فقوله أما جعل أي
 عطف أما التعلق بسبب عمل في ذكر المتعلق فان
 جعله بالنصب معمول لظالم في المثال الأول الواقع
 أمثالاً وظاهر خبرها ومن زيد جار ومجرور متعلق
 بقوله خبراً في المثال الثاني الواقع مثلها بالمراد
 خبرها وقوله وأما بعطف مفعول على قوله أما
 جعل مثله أمثالاً وتلك بين مفعولين على ما
 منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وعندنا
 متعلق بمحذوف خبر أي ممدود أو تسميته
 بذكر بسبب ما فهم له بعد فالمراد الذي أمر
 تزيين على قوله وحكمه البنا من وقوله والمسمى والمجموع
 مفعول على قوله فالمراد وهو البنا الصغير
 عائد على ما كان ينصبان به لتركيبها مع لا أي
 تركيب خمسة عشر لتركيبها مع علة البنا وقيل
 العلة لتضمنه معنى من يدل ظهورها في قوله

٧ لا فاد أن الأف م ثمانية ص

إلا أن سبيل الهند وذكر الكوفيين أن هذا
 ضعيفا والمعتمد ما تقدم وإن فتحته أن وترك
 تنوينه على هذا للتركيب مؤيدان أي هما منصوبان
 بالياء مبنيان عليها في محل نصب أن السباب
 فإن حرف توكيد ونصب والسباب لهما ومجد خبر مبتدأ
 محذوف أي هو مجد ويصح أن يكون خبرا مقدما وعواقبه
 مبتدأ مؤخر والجملة في محل رفع خبر وفيه جاز ومجرور
 متعلق بتلذ وتلذ فعل مضارع وفاعله مستر ولا
 نافية للجنس ولذات لهما مبني على الكسر في محل
 نصب وللنصب جاز ومجرور خبرها والمعنى أن
 السباب إذا تفقبت أموره وحديثه عز وليس في
 السبب إلا الهرم والعلل والذات لذات السبب أي
 صاحبه أو المراد بالسبب السبب بالكسر جمع السبب
 ولا حاجة لتقدير مضاف وأنت أهد فيه قوله ولا
 لذات حيث جعل لهما مع جواز أنبأ فيه على الفتح
 وعلى الكسر وأجاز بعضهم الفتح أي أنبأ على
 الفتح فلم يقل أحد بآءه بعد الاسم مرفوعا
 أي سوا كان الاسم مضافا أو شبيهه أو مفعولا
 والمحصل أن السباب إذا كان مضافا أو شبيهه بالظن
 وذكر الاسم مرفوعا يكون الرفع له لا باتفاق
 وأما إذا كان مفعولا الرفع له لا عند المصنف وعند سيبويه

ليس

ليس هي الرفع له وإنما الرفع له المبتدأ فالخلاف فيه
 خاص بما إذا كان الاسم قبله مفعولا في موضع رفع
 بالابتداء أي في مبنية معه على الفتح في محل رفع مبتدأ
 والاسم المرفوع بعده خبر عنه أي ذكر المبتدأ وهو لا مع
 لهما لا عن الاسم وحده إلا في الاسم وحده
 وأما الخبر فهو مفعول له ولله كما في ما ذهب
 الأقرب من هذا هو الذي عليه جمهور النحاة وهو موافق
 للمعنى في ذلك لا حول له وهذه اللفظة ذكر بعضهم
 أنها ترفع وتسد سبعين بابا من الباب خمسة أوجه
 أي ظاهر أي نظرا منه لظاهر المتن واللو نظرا لغيره
 بالنسبة للخطوة الأخيرة لأن الأقسام ثمانية
 لأنسة كأي دلالة التعليل الذي ذكره بقوله وذكر
 أن المعطوف أن لأنه ذكره فيه ثمانية لأنسة على
 محل لهما أي الأولى بين العاطف أي وهو
 الواو والمعطوف وهو قول قوق لأنسب اليوم
 أن فلان ثمانية ونسب لهما واليوم ظرف في موضع خبر
 الأولى وخبر لا الثانية في قوله لاخلة محذوف أي
 موجود والمراد بالخلة الصديق ويمثل أن يكون ظرفا
 لغوا وخبرها محذوف تقديره موقوفان وقوم على
 الرفع ويروي عن الفائق والمعنى لأقربة ولا
 صداقة بيننا اليوم بعد اتساع الأمر وانتشاره

وهذا ما لا يضرب لمن فعل امر أو لا يمكنه فعله ولا
 الخلاصة من ذلك أنه لا يثبت نصب ولا خلة على تقدير
 كون لازية للتأكيد الثالث الرفع أي من
 الأوجه الثلاثة الجارية كذلك الثاني عند بناءك
 لك ولها وقول وفيه ثلاثة أوجه الصبر راجع إلى
 الرفع الذي هو الثالث كأنه قال وفي هذا الثالث
 تواجبه ثلاثة من جهة رفعه هذا المكرر
 وقبل هذا البيت
 وإذا تكون كريمة أدعي لها وإدعائك الحق يدعي جند
 هذا المكرر الصغار بيمينه لا أم لي أن كان ذاكر ولا أن
 أي لي وهذا هو الشاهد حيث رفعه وجعله مفعولا
 بالابتداء والخبر محذوف وليس ذلك عمل فيه وأن
 نصب المفعول عليه من هذا مفهوم من كلامهم
 لأن قول وان رفعت أو لا تنصبا مفهوم أنك إذا
 نصبت جاز لك فيه الأوجه الثلاثة وأن
 رفعت المفعول عليه أي بما كونه عاملة عمل ليس
 أو مفعولة محذوف ولا امرأة ولا غلام رجل
 لأن كذا مثال إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون مضافا
 أو غير مضاف فله لغو ولا تأنيب أي لا كلام
 باطل فيها ولا يقال أحد آخر أنت يا فله وما فله
 أي بظهوره من طلبهم لشي من أنواع النعيم أبدا

مقيم

مقيم أي دأب على الأبد لا ينقطع عنهم وهذا من كلام
 أمية بن الصلت الذي ورد فيه الحديث وهو آمن
 شر أمية وكفر قلبه وهذا البيت ذكره ابن تيمية
 وهو محرف لأنهم كتبوا فيه صدر بيت علي بن أبي طالب
 آخر وصوابه كما في ديوان الشاعر
 ولا تنو ولا تأنيب فيها ولا حفي ولا فيها ملهم
 وفيها لم ساهرة ونحو وما فله هو أبدا مقيم
 وهذا البيت من قصيدة يذكر فيها الجنة وأهلها
 وأحوال يوم القيامة واللغو القول الباطل والتأنيب
 من أمية إذا قلت له أنت والمحني بالفتح الهلاك
 والساهرة أرض نجد والله في يوم القيامة ويروي
 فيها لم ساهرة وطير والمليم اللام والساهرة منه في
 قوله فله لغو ولا تأنيب حيث الغيت الأولى ورفع
 الاسم بعدها أرغلت عمل ليس وبنى الاسم الثاني
 معها على الفتح وجاء الفتح في قوله ولا تأنيب على
 أعمال لا الثانية لأنه إنما جاز فيها تقدم الزر
 يعني وإنما هنا لا نصب فيه حتى يعطف عليه
 لعدم نصبها له ولهذا أي ولا أجل كون النصب
 غير جائز الثاني في هذه الحالة قال الله
 ومعه أنفسا من فروع مفعول مقدم تنازعه كل
 من أفتح والنصب والرفع ونفعا بدل من مفعول أو نفعا

او حاله منه ويجوز العكس وهو ان مفردا حال من نعت له
ونعت مفعول مقدم ولبيبي جار ومجرور متعلق بمحذوف
صفة لنعت وبلي فعل مضارع مرفوع بضم مقدره
منع من ظهورها الشغل وفاعله مستتر تقديره هو
يعود على مفرد او الجملة نعت مبني في محل جر والفاء
واحدة لتزيين اللفظ وافتح فعل امر وفاعله مستتر
وجواب تقديره انت او انصبب مفعول عليه وهو
فعل امر مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الحقيقة
وفاعله مستتر وجواب تقديره انت او ارفع مطوقا
عليه ايضا مبني على الكون وفاعله مستتر وجواب
تقديره انت وتبدل فعل مضارع مجزوم في جواب
الامر وعلامة جزمه الكون وحرك بالكسر للرجوع
والنقدير افتح او انصبب او ارفع مفرد انفتكا كائنا
لمبني يلية اذا فعلت ذلك اي واحدا من الامور
الثلاثة المذكورة كنت عادلا في حكمك والافلا والمعنى
ان لم لا المبني معها على الفتح اذا نعت بلم مفرد وكان
واحياله من غير فاصل جاز فيه احد امور ثلاثة
اما رفعه مراعاة لمحل لامع لهما لانها في محل رفع
بالابتداء عند سبويه او نصبه مراعاة لمحل الاسم
لانه في محل نصب او بناء على الفتح لتركيب مع اسم
لا قبل دخول لاعليه لانه صفة له والصفة والموصوف

كاشي

١٩٦
كاشي الواحد فهو مركب معه تركيب خمسة عشر قبل
دخولها ثم دخلت عليها فانه مع بذلك ما يقال ان العرب
لا تتركب تلك الكلمات تركيب خمسة عشر بل كلمتين
والخاصة ان ذكر في هذا البيت صورة واحدة
مقيدة يقيود ثلاثة ان يكون النعت مفردا والمنصوب
وهو لهما لا مبني وان يكون النعت المفرد والياء وواقفا
بعده فجاز هذه الامور الثلاثة فيه مقيد بهذه القيود
الثلاثة وسياتي ياخذ محذوراتها في البيت الاخير
اذ كان لهما لا مبني اي مفردا مبني معها ليس
مضافا ولا شيها بالانصاف ونعت بمفرد اي اسم مفرد
يليه والياء وواقفا بعده من غير فاصل بينه
وبينه فقول اي لم يفصل ان تفسر لقوله يلية وقول
جاز في النعت الجواب اذا التركيب مع لهما لا اي
قبل دخول لاعليه تركيب خمسة عشر لا تقدم توصيفه
علا رجل ظرف فلك نافية للجنس ورجل
لها مبني معها على الفتح في محل نصب لتركيب معها تركيب
خمس عشر ظرفا نعت له مبني على الفتح في محل
نصب لتركيب معها ايضا وقول لرجل ظرفا فظريفا
بالنصب نعت لرجل باعتبار محل لا محذوف لانه هكذا
وغيره لا ياتي في فغير بالنصب مفعول مقدم
لقوله لا تبنى وما مضاف اليه مبني على الكون في محل جر

يعني والرفع على ان ظرف نعت
رجل باعتبار محل لا محذوف
على اي شيويه انتهى

وجملة يلي من الفعل والفاعل العائد على ما صلة
تأمل لها من الاعراب وغير بالنصب معطوفا على
غير الاولى والمفرد مضاف اليه ولا ناهية وتبين فعل
مضارع مجزوم به الناهية وبذلك منه جزء هذه اليا
والكسرة قبله دليل عليها وفاعله مستتر وجوبا تقديره
انت وانصب فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره
انت والها مفعول او الرفع اقصد اما مفعول للفعل
تخذ ونا يفسره المذكور اي اقصد الرفع اقصد او
مفعول مقدم لقول اقصد الواقع بعده واقصد
فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت وتقدر
البيت ولا تبت غير ما يلي وغير المفرد وانصبه او
اقصد رفعه وحاصل المعنى ان النعت المفرد
اذ لم يلي النعت بان فصل بينه وبينه فواصل
او كان النعت غير مفرد بان كان مضافا او شبيها
بالمضاف لا يجوز ذكر بناء على الفتح بل انصبه او
ارفعه وحاصل ما اجتمع عليه كل ما ههنا
وفيما تقدم من الصور منطوقا ومفهوما ثمانية
عشر لان النعت اما مفرد او غير مفرد وغير المفرد
اما مضافا او شبيها بالمضاف فهذه ثلثة في النعت
وياتي مثلا في المنعوت بان يقال اما المنعوت مفردا
او مضافا او شبيها بالمضاف وهذا ثلثة فحذف

في

في الثلثة الاول بتسعة وعلى كل من التسعة وجد
هناك فاصل او لا اثنين في تسعة بتسعة عشر وكلها
معلومة من كل ما منطوقا ومفهوما لانه ذكر في
البيت الاول صورة واحدة مقيدة بقيود ثلثة
لا تقدم واخذ محترزاتها على اللف والنشر المختص
لانه اخذ محترز القيد الاخير وهو يلي بقوله وغير
ما يلي ثم اخذ محترز الاول بقوله وغير المفرد وترك محترز
بني صراحة لكنه داخل في كل ما ضمنا وحاصل
اخذها من كل ما انه ذكر في البيت الاول صورة
واحدة من الثمانية عشر تجوز فيها الامور الثلاثة
وقوله بعد وغير ما يلي صادق بثلث صور لان
مضاه ان النعت المفرد المذكور غير وال للمنعوت بان
فصل بينه وبين المنعوت بفاصل يعني والمنعوت
الذي فصل بينه وبينه كان مفردا مثله او غير مفرد
بان كان مضافا او شبيها بالمضاف فهذه ثلثة
وتقدم واحدة وهي الصورة المذكورة في البيت قبله
المقيدة بالقيود الثلثة فاجملة اربعة ويراد عليها
صورتين مفهوم قول لم ياتي لان مفهومه انه اذا كان
غير مبني بان كان المنعوت مضافا او شبيها بالمضاف
فهذه صورتين تحتمل اربعة المذكور تكون الجملة
سنة وهي صور من النعت المفرد ثلثة فيها فصل

وتلك لانه لا فصل فيها وقوله وغير المفرد محترز قوله
ومفردا نعتا فيما تقدم اي وغير النعت المفرد وتحت
هذا انني عشر صورة لان غير المفرد اما مضافا او
شيئا مضافا وعلى كل من الصورتين النعت
الذي قبله اما مفردا او غير مفرد بان كان مضافا او
شيئا مضافا فلهذا ثلثة تضرب في صورتين غير
المفرد المتقدمين ستة وعلى كل من الستة وجد
فصل او لا اثنين في ستة باثني عشر على الستة
الاول تكون الجملة ثمانية عشر وكلها قدمت من
كلامه منطوقا ومنهوبا كما لا يخفى على المتأمل
وسياقي الشئ يذكرها لكن ترك صورتين منها وهما مفرد
قوله لمبني وجعل كلام المصنف غير صادق بهما وذكر
ستة عشر فقط وقد علمت ان كلامه صادق
بالثمانية عشر جميعا خلافا للشئ تأمله تجد ما ذكره
لكل تلك او جوامي وهي البناء على الفتح والنصب
والرفع انه اذا لم يل النعت المفرد لم يجعل الشئ
بهذا المذكور قوله وغير ما يلي صادق بصورته واحدة
مع انك علمت فيما تقدم انه صادق بذلك في صدر
وانما سقط البناء لاجواب عما يقال وعلمته
بقوله بعد لانه انما جاز لم وقوله لتركب النعت مع
الاسم علة للعلقة اي لتركبه معه تركيب خمسة عشر

قبل

قبل دخل لا عليه لانه وصف له والصفة والموصوف
كاشي الواحد وقوله كما لا يمكن التركيب ان الكاف
فيه للتظهير وح فلا يعد وان كان تحت صورتان
لانه اني به للتظهير فقط لا لكونه محسوبا من جملة
الصور لانه ياتي بذكر بعد ذكر غير مفرد اي
بان كان مضافا او شيئا به فهو صادق بصورتين
لكن لا يعد الآن لما علمت انه ياتي به للتظهير
لاطلاعا جله لاف الفصل هنا حصل تقوله جبال
الواقع معولا لاطالعا وفيما تقدم بالجار والمجرور
بين ان يكون النعت مفردا كما مثل اي فيما
تقدم او غير مفرد اي بان يكون مضافا او شيئا به فهذه
تلك ثلثة وقوله ولا فرق في ذكر بين ان يكون المنعوت
مفردا او غير مفرد بان كان مضافا او شيئا به فهذه
تلك ثلثة ايضا تكون الجملة ستة وقوله ولا بين ان
يفصل بينه وبين النعت او لا يفصل هذه صورتان
مضروبتان في الستة المتقدمة المذكورة تكون الجملة
اثني عشر وهي التي دخلت تحت قول المصنف فيما تقدم
وغير المفرد وتقدم تلك ثلثة صادقة بقوله وغير
ما يلي والصورة التي ذكرها في البيت قبله المقيدة بالقيود
الثلثة وهي صورة المنطوق فالجملة اربعة على اثني
عشر تكون الجملة ستة عشر وترك صورتين وهما مفرد

قول بني كما تقدم التبيين على ذلك وكان الاول ذكرها
لتم الصور الثمانية عشر ولاجل ان يكون كلامهم
صادقا بالجميع كما تقدم فاقصروا في ما ذكره
ان كلامه غير صادق بالجميع مع انه قد مر خلاف
ذلك فانه يحصل من ذلك كله ان الصور الثمانية
عشر وكلها مفهومة من كلامه منطوقا ومفهوما لكن
الذي يستفاد من المنطوق صريح واحد وهي
التي ذكرت في البيت قبل هذا المفيدة بالقبول الثلاثة
المحوز فيها للوجه الثلاثة والذي يستفاد من
المفهوم سبعة عشر يمتنع فيها البناء ويتعين الرفع
والنصب فالرفع عطفا على محلها الاولها عند سبويه
والنصب عطفا على محلها عند غيره نحو لا رجل
صاحب يرفها يرفع صاحب ونصبه وهذا مثال
للمنفوت المفرد الذي لا فصل فيه وما بعده مثال له
مع الفصل وقول ولا علم رجل فيها صاحب
مثال للمنفوت المضاف مع الفصل ومثال التبيين
بالمضاف مع الفصل قولك لا طالع اجيلك صاحب
انه اذا كانا انفت مفردا لم يزد في الصورة
المنطوق وقول وان لم يكونا كذلك تبيين ان هذا هو
المفهوم الذي تحت سبعة عشر صريح تاما
والعطف ان لم تكرر الا فالعطف مبتدأ وان حرف

شرط

٢٩٦ شرط جازم ولم حرف متني وجزم وقلبا وتكرر فعل
مضارع مجزوم بلم وملة منه جزمه الكون ولا بني
على الكون في محل رفع فاعله والجملة في محل جزم فعل
الشرط وهوات واحكاما فعل امر متني على الفتح
لا اتصال بنون التوكيد الكفيفة المتقلبة الفا وفاعله
مستتر وجوبا تقديره انت والجملة في محل جزم جواب
الشرط وحذفت منه الفاللفزوخ وله جازم مجزور
متعلق باحكاما وما جازم مجزور متعلق به ايضا وللنف
جازم مجزور متعلق بانتماء البيت الواقع صلة
للموصود وهي صفة للنعت وهي بمعنى صاحب
مجرور بالياء لانه من الاسماء الستة والفصل مصناف
اليه وانتم فعل ماض وفاعله مستتر عايد على ما
والجملة صلة ما لا عمل لها من الاعراب والتقدير
والعطف بمعنى المعطوف فاطلق المصدر واراد لهم
المفصول اي والاسم المعطوف ان لم تكرر معه فافهم
له بالذي انتمى وانسب للنعت صاحب الفصل فيما
تقدم وقاصف لذكر انه ذكر فيما تقدم انه اذا
بعد الاولها بباطن ومقطوف وتكررت لامع ذلك
المقطوف يجوز فيه ثلاثة اوجه البناء على الفتح
لتركيبه مع الاكثر كيب خمسة عشر والنصب والرفع
وذلك نحو لا حول ولا قوة فذكر في هذا البيت مفهوم

قوله وتكررت لا وهو ما اذا لم تتكرر معه لافلا يجوز فيه
 الوجة الثلاثة بل وجهين فقط وهما الرفع والنصب
 دون البناء ويكون حكمه حكم النعت المفصول فيما
 تقدم حرفا عرف وحكي الاختصاص عن العرب
 جواز بناءه على الفتح على تقدير ان لا تكررت معه ثم
 حذفته وكذا اذا كان المعطوف اذ هو مسئلة
 زائدة على كلام المتكلم لعدم دخولها في كلامه وقوله
 غير المفرد أي بان كان المعطوف على اسمها مضافا فيجوز
 يكون جواز الامور الثلاثة فيه مقيد بقيد بيان
 تتكرر معه لا وان يكون مفردا ولا فلا يجوز فيه الاء
 وجهين فقط وهما الرفع والنصب دون البناء على
 الفتح ويقيد ايضا بما اذا كان نكرة والامان كانت
 المعطوف معرفة فيقيد فيه وجه واحد وهو الرفع
 فقط لا يدل على ذلك قول الله هذا كله اذا كان المعطوف
 نكرة او الحاصل ان الوجة الثلاثة لا يجوز فيه
 الا شروط ثلاثة ان تتكرر معه لا وان يكون مفردا
 وان يكون نكرة فان استفي شرط من الشرطين الاول
 تعني فيه غير البناء وهو الرفع والنصب وان استفي
 الاخير تعني الرفع فقط دونها هذا هو الذي تحصل
 من كلام المصنف في نحو لا رجل ولا غلام ثم
 برفع غلام ونصبه في المثالين على كل حال ان

من

من الاحوال المذكورة مطلقا تكررت معه لا او لا كما
 اشار له في التمثيل ويكون معطوفا على لا ولهمها
 باعتبار كلها عند سبويه واعطى لا الرفع اعطى
 فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت ولا مبني
 على السكون في محل نصب مفعول له اول ومع ظرف
 وشرع مضاف اليه ولستم مضاف اليه من اضافة
 الدال لللول وما لهم موصول مبني على السكون
 في محل نصب مفعول اعطى الثاني لانه يتبع في المفعول
 وتحقق فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على لا
 والعايد محذوف ودون حال من فاعل فتتحقق
 والاستفهام مضاف اليه والتقدير واعطى لامع شرع
 الاستفهام الداخلة عليها العمل الذي كانت تستحقه
 قبل دخولها عليها من النصب لكم والرفع للغير ونحو
 ذلك فجميع ما كان ثابتا لها قبل دخولها عليها يكون
 ثابتا لها بعد الدخول فتقول الارجل امرؤا
 له استفهام عن السنن ولا نافية للجنس ورجل لهمها
 وقايم خبرها والمعنى انتفي قيام الرجل اولا وكذا
 يقال فيما بعد وهذا مثلا لما اذا كان لهم مفردا
 وما بعده مثال لما اذا كان مضافا وما بعده مثال
 لما اذا كان شيئا بالمضاف تامل وحكم المعطوف
 ان اي على اسمها فيما تقدم وقوله والصفة اي النعت

فيما تقدم ايضا فجميع ما قيل فيها عند عدم وجود همزة
 الاستفهام معها ودخولها عليها يقال عند وجودها معها
 ودخولها عليها حرف **هـ** هكذا اطلق اسم **الهمزة**
 والحاصل ان اقسام الهمزة ثلثة استفهام عن الشيء
 واستفهام تدبير واستفهام تمنى فعند الهمزة لا فرق بين
 الثلاث في انفعالها ولا في ثبوت جميع ما كان ثابتا
 لها قبلها بل ليدل اطلاقه وعدم تقييده كما ان ذلك مذهب
 المازني والمبرد كما سيأتي ومذهب سيبويه يخالف
 ذلك ويقول هذا سلم فيما اذا كانت له استفهام عن
 الشيء او للتوبيخ فعملها مع هذين مع وفاق لا خلاف
 فيه وانما الخلاف فيما اذا كانت الهمزة للمتمنى كما
 سيأتي واما اذا كانت للمتمنى فلا يثبت لها جميع ما ذكر
 بل يبقى لها العمل في الاسم فقط ولا يجوز الفاوهة
 بحيث تكون عاملة عمل ليسوفني عنده مع الهمزة
 بمعنى اتمني اي بمنزلة وتكون من البدل الذي
 لا خبر له لانه عنده ايضا بمنزلة ليت فلا يرعى
 خبرها وهي عنده بمنزلة مترتين فيرب البيت الذي
 في قول الشاعر الاعروبي ان لا مع الهمزة بمعنى اتمني
 مبتدأ خبر له وعمرهما مبني على الفتح في عمل نصب
 وولي نصت له ومستطاع خبر مقدم ورجوعه
 مبتدأ مؤخر واما المازني فيجعلها مع الهمزة حرفا

تمني

٢٠١ تمني وعمرهما ومستطاع خبرها ورجوع فاعل به
 وقوله في باب اي يصلح ما اثبت اي افسدت يثبت
 العفلات فيه استعارة بالكناية حيث شبه العفلة
 برجل وحذف المشبه به وهو الرجل ورجله شيء
 من لوازمه وهو يد والمعنى اتمني رجوع البحر
 الذي ولي فيصلح ما افسدته يد العفلات
 الارجوع فالهمزة للتوبيخ اي وهو اللوم على
 ما مضى ولانافية للجنس ورجوع لهما والخبر مذكوف
 اي موجود الارجوع ان فالهمزة للاستفهام
 الانكاري المقصود به التوبيخ ولانافية للجنس
 وارجوع بمعنى رجوع لهما مبني معا على الفتح في
 محل نصب ولما جار ومجرور متعلق بمحذوف متعلق
 بمحذوف خبرها والسببية من ما قبل الكبرية
 واذنت اعلمت بمشيب اي شيب بعده هدم مصدر
 هدم هدم من باب تقب يتقب والمعنى الارجوع
 وانكشاف لك عن العاصي وارثك القاصي والحال
 انك قد ايقنت بالشيب الذي هو نذير الموت اي
 لا يلبث منك عدم الكفا والرجوع عن ذلك
 الاضطراب ان فالهمزة للاستفهام عن الشيء ولا
 نافية للجنس واضطراب لهما مبني معا على الفتح
 في محل نصب والخبر مذكوف اي موجود اي اتمني

والترقيم صر

الاصطبار لم يوجد ام لا جلد اذا الاقي اي وقت
 ان الاقي الذي لا فاء امثالي وهو الموت وان شاهد
 منه وفيما قبله ان لا علمت مع المرق وان قصد
 بالا التمني ان هذا حمل الخلاف وما تقدم محل رفاق
 ولا الوصف ولا العطف اي ولا يجوز وصف
 لها ولا العطف عليه كالارجل طريف او الارجل
 وامرأة وقول مراعاة للابتداء ان علة لعدم الجواز
 الا عمرو لي ان تقدم ما فيه مع معناه
 وشاع في ان شاع فعل ماض واستقاط فاعله والخبر
 مضاف اليه محم وركبت مقدمة منع من ظهورها كونه
 الروي وفيه ان الباب جاز ومجرب ومتعلق بالخبر والباب
 يدل من الاشارة او عطف بيان او نعت واذا ظرف
 لما يتقبل من الزمان والمراد فاعل بفعل محذوف
 بفسره المذكور ومع ظرف وسقوط مضاف اليه
 والها مضاف اليه وحمله ظهر مفسر لا محل لها من
 الاعراب والتقدير وشاع بمعنى كثر اسقاط الخبر في
 هذا الباب اذا ظهر المراد مع سقوطه والمعني
 ان الخبر في هذا الباب شاع وكثر سقوطه وحذفه
 اذا دل عليه دليل فان لم يدل عليه دليل لم يحذف
 حذفه وهذا هو معنى قوله اذا المراد ان هذا عند
 الجازمين واما عند التمييزين والظاهرين فيجب
 حذفه

حذفه وهذا كله عند وجود ما يدل عليه ولا لم يحذف
 الحذف عند الجميع كما سيأتي ولا فرق في ذلك ان اي
 يدل اطلاق الميم نحو قول صبي الله عليه وسلم
 ان هذا وما بعده مثال لما اذا لم يدل عليه دليل فيجب
 الذكر ولا يجوز الحذف فلا نافية للجنس واحد لهما
 مبني معا علي الفتح في محل نصب واخر خبرها وهو
 من غار يفار بمعنى غضب يقال غارت الزوجة
 من زوجها غضبت قال الفيرة هنا بمعنى الغضب
 لا احد اسد غضبا من الله علي من توفى لا هبابة
 باذنية او نحوها ولا كرم من الولدان ان
 فكرم لهما ومصوب خبرها وجعل ابن الناطق
 كفيه صدره ورد جازهم حرفا مصدرة وهو
 خلاف الصواب والصواب انه صدر بيت آخر
 ونحو البيتين
 ورد جازهم حرفا مصدرة في الراس منها وفي الاصل ب يلم
 ان اللقاح عدت ملق اضرتها ولا كرم من الولدان مصبوع
 واي هذا السار الم ان اسم الاشارة راجع
 الي المذكور من المنطوق والمفهوم ظرف واخواتها
 اي نظايرها في العمل ففي الكلام مجاز بالاستعارة
 حيث شبه النظاير بالاخوات واستعار لفظ اخوات
 للنظاير اختصارا في تصريحية انصب بفعل القلب

انما فانصب فعل امر وفا على مستر وجوبا تقديره
 انت وبفعل جار ومجرور متعلق به والقلب مضاف
 اليه وجرى مفعول منصوب بالياء لانه متني وابته
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف منع من
 ظهورها التعذر واعني فعل مضارع مرفوع بنحو
 مقدرة على ابياء منع من ظهورها الثقل وفا على مستر
 وجوبا تقديره انا وراي وما عطف عليه باسقاط
 العاطف مفعول في محل نصب وجعله هو المفعول
 وحده مجاز وهو مبني على السكون في محل نصب وخال
 معطوف عليه مبني على الفتح في محل نصب باسقاط
 العاطف وعملت معطوف عليه مبني على الضم في
 محل نصب باسقاط العاطف ووجد كذلك مبني
 على الفتح في محل نصب وظن وحسبت وزعت
 كذلك الاول مبني على الفتح والآخرين على الضم ومع
 ظون متعلق باعني او حال منه وعدم مضاف اليه
 مبني على السكون في محل جر او مجرور بكسرة مقدرة
 منع من ظهورها سكون الروي وحجا معطوف
 على راي فيما تقدم باسقاط العاطف مبني على
 السكون في محل نصب وكذا ما بعد ويصح ان يكون
 وما بعده معطوفا على ما قبله المضاف للظرف مبني على
 السكون في محل جر ودر اي وجعل كذلك والذنية

في

في الذي نعت لجعل والحق حرف جر واعتقد مبني على
 السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بمحذوف
 صلة الموصول وهب وتعلم مبني كل منهما على السكون
 في محل نصب او في محل جر على ما تقدم وانتي اسم
 موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدا وكسر
 الكاف حرف جر وصير مبني على الفتح في محل جر والجار
 والمجرور متعلق بمحذوف صلة وايضا مفعول مطلق
 وبها جار ومجرور متعلق بانصب وانصب فعل امر
 وفا على مستر وجوبا تقديره انت ومبتدا مفعول
 وخبر معطوف عليه والجملة في محل رفع خبر والتقدير
 انصب بفعل القلب جرى ابتداء اعني راي وخال
 وعملت ووجد وظن وحسبت وزعت مع عد وحجا
 ودر اي وجعل الذي مستر كما اعتقد وهب وتعلم
 والتي مستر مثل صير اي المعنى من انها للمحذوف
 والاشغال من حالة الى حالة وان لم تكن افعال
 قلوب انصب بها مبتدا وخبر ايضا اي كما نصبت
 المبتدا والخبر فيما تقدم بافعال القلوب انك تضرع
 اليكون وقول بفعل القلب مفرد مضاف فيم جمع
 الافعال المذكورة الثلاثة عشر وقول خبرها مبتدا
 مبني على حرف اي خبرها جملة ذات ابتداء لان الابتداء
 معني من المعاني الاجزالية والمعنى ان جميع هذه

الأفعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر على أنها مفعولان
 لها وشكها في ذلك الأفعال التي مثل صير في المعنى وإن
 لم تكن أفعال قلوب مثلاً ومعنى كوراً أفعال قلوب
 أن معانيها تقوم بالقلب لأن القلب لا فعل له ولما
 كانت جميع أفعال القلوب ليست متعديّة إلى مفعولين
 بل منها ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً نحو عرف وفهم
 ومنها ما هو لازم كموحى وخزن قال اعنى
 احترازاً عن ذلك هذا هو القسم الثالث الذي
 الأول تقدم وهو كان واخواتها وإن شئت كذا
 وهو كاد واخواتها وقول لك بتدائي للجملة ذات
 الابتداء أي التتملة على المبتدأ والخبر فالنسخ لنفس
 الجملة وهي مجموع المبتدأ والخبر لا بد لها من تقدم
 أنه معني من المعاني لا تحقق له وتنقسم إلى
 أي ظن واخواتها وفي بعض النسخ وينقسم إلى
 أي هذا القسم المذكور وهي أولى وإن كان المعنى
 واحداً أحدها أفعال القلوب أي الأفعال
 التي معانيها تقوم بالقلب فالظن مثلاً معني
 من أفعال يقوم بالقلب ومثله اليقين ونحوه
 وهكذا لأنها أفعال للقلب حقيقة لأن القلب
 لا فعل له أفعال التحويل أي التقييد من
 حالة إلى حالة أخرى وذكر كموكد صيرت الطين

ابريقاً

٢-٤
 ابريقاً أي غيرته ونقلته من حالة الطبيعة إلى
 حالة الأبريقية وهكذا سياتي فأمّا أفعال
 القلوب أي وهي الثلاثة عشر المذكورة من عند
 قول راي إلى تعلم وقول فتقسم إلى قسمين الأول
 عليه أن هذا خلاف ما فعله لا تخوي فإنه قسمها
 أربعة أقسام قسم يدل على اليقين وقسم يدل على
 الرجحان وقسم يدل على اليقين والرجحان وتكون
 اليقين فيه الغلب وقسم بالعكس أي يدل عليها
 عند الرجحان فيه الغلب واجيب بأنه نظر
 له غلبة في جانب كل واحد مع الآخر قسم واحد
 وعدّها قسمين فلا يتراد عليه وذكر المهم أبحاث
 ضابطة لتلك الأقسام الأربعة بقوله ، ، ، ،
 تلك تقييداً لا ينكرها وجدت محبوب تعلمت وري
 ونحوه تليد رجحاناً جعل جاد وعد رعت هب يا ذا كمل
 والغلب اليقين راي علم ولثلاث بعد رجحان علم
 لذين قد اتى راي اعلم وقال ظن مع حسبت فافهما
 وذكر منها ثمانية أي فاجملة ح ثلاثة عشر وقول
 منها فيها يقتضي أن منكر غيرها لم يذكرها قلت وهو
 كذلك لكن لما كانت تنعدي لفعول واحد لا لفعولين
 تركها مثال راي أي بمعنى علم لا بمعنى ابصر
 أو أصاب الرمية ولا بمعنى الراي لأن راي بمعنى ما ذكر

التي هو

تتعدى لفعول واحد لا لفعولين ويتحرط ايضا
 ان لا يبنى من مضارع لفعول فان بني من مضارع
 كما ذكرنا في كاري كانت بمعنى الظن لا العلم وصارت
 متعدية لفعول واحد لا لفعولين رايت الله
 رايت فعل وفاعل والله مفعول اول واكبر مفعول
 الثاني وكل مضاف اليه وشئ مضاف اليه ومما واز
 منصوب على التمييز واكثر مقطوف عليه والها مضاف
 اليه واليه علامة الجمع وجودا منصوب على التمييز
 ايضا والمضى علمت وتيقنت ان الله اكبر كل شئ
 من جهة المحاول لم اي القدرة ومن جهة كثره الجود
 والشاهد منه قوله رايت الله اكبر كل شئ اللهم
 يروى ان كان حرف توكيد ونصب والها مضافا اليه
 علامة الجمع وهي عايد على الكفار ويرون فعل مضارع
 وفاعله مستتر عايد على الكفار والها مفعول له اول
 ويصير مفعول ثان والمعنى ان الكفار يرون
 يوم القيامة بعيدا اي يظنونه مستعاضا واقعا
 من جهة العذاب الواقع بهم فيه ولا يعلم ان يراد بها
 العلم واليقين هنا لان العلم واليقين لا بد فيهما من
 موافقة الواقع ولا موافقة هنا لان يوم القيامة
 في الواقع ونفس الامر موجود وواقع لا شك فيه
 وكذا العذاب الحاصل لهم علمتكم البناذل المرفوع

الح

ان فعله فعل ماض وان فاعله والكاف مفعول اول
 وابناذل مفعول الثاني والمعروف بدل او عطفي بيان
 وهذا هو السأهد والمعنى علمت انك البناذل
 المعروف من البذل وهو الصرف والاعطاء اي الفاعل
 للخير والاحسان فانبعتت انما اي فحملتني لاسباب
 الشوق والامل والرجاء اليك ومن هذا المعنى قال
 الشاعر
 اصن الى الاحرار تذكر قباهم فخير تجارات الكرام اكسابها
 ومثال وجد اي التي بمعنى تيقنت لا بمعنى
 اصاب التي مصدره الوجدان لانه بهذا المعنى يتقدر
 بلفعول واحد وغير ذلك اي واما بمعنى استغنى او
 فقد اوجرت فله زمة ومصدر الاول الوجدان والثاني
 الوجد بتثنية الواو والثالث الوجد بفتحها والرابع
 الموجه وان وجدنا ان فعله فاعله واكثر مفعول
 اول والها مضاف اليه واليه علامة الجمع والفا سيقين
 مفعول الثاني منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم
 ذريت الوفي العهد ان قدر اي التي لا بمعنى تحيل
 والا تفدت لواحد نحو دري الذئب الصبيد تحيل عليه
 ليفترسه قدر ريت فعل ما ضم مبني للمفعول والثاني
 نائب فاعل سد مسد المفعول الاول والو في مفعول
 الثاني وهذا هو السأهد والمعنى اذا علمت يا عروة

انك توفى بالهدوء اي بظنون الناس فيك ذلك فاعطيت
 اي تمنى لتسلك ملة الفير مع بقائه له لامع رواله عنه
 لان ذلك حسد مذموم وحصول ما يظن بكر من الخير
 لا اعتباطا حميد بالوفاء والمراد به عروة بن الزبير
 فينبغي في كل شخص اذا كانت الناس تعتقد فيه
 الخير ان يريد منه وكان بعضهم يقول اللهم اجعلني
 احسن مما يظنون بي او كله ما معناه ذلك
 تعلم سفا النفس ان فتعلم بمعنى اعلم فاعلم وفاعلم
 مستقر وسفا مفعول اول والنفس مضاف اليه
 وغير مفعول الثاني وهذا هو الساهد والمعنى اعلم
 ان سفا النفس اي راحتها وابساطها هو قهر عدوها
 فيالغ بلطف في التحيل والمكر اي الخديعة الي ان تتمكن
 منه فتعلم بمعنى اعلم ولا تتصرف فان لم تكن بمعنى
 اعلم بان كانت امر امن تعلمت الحساب ونحوه
 تعدت لمفعول واحد وتعرفت وعما في الفوائج
 ان فذعا فاعلم ماض والنون للوقاية وايا مفعول
 اول والفوائج جمع غانية وهي التي استفتت بها
 عن الزينة فاعلم وعميت مفعول الثاني وخلصني
 فاعلم وفاعلم والنون للوقاية وايا مفعول اول
 ولي جاز ومجرور خبر مقدم ولم مبتدأ مؤخر والجملة
 في محل نصب مفعول الثاني وهذا هو الساهد والمعنى

ان الفوائج دعوى بقولهم لي يا نعم وانا متيقن ان
 لي لهم لم يدعون به والحال انه اول اي اول ما وضعه
 لي ابي وفيه اشارع ايا عدم ميلهم له لكونه كبير وشاب
 وظنوا انه لا ملجأ ازاى يتقنوا ان لا يخلصوا ولا
 فزار من الله الا اليه وهذه الآية تزلت في الجماعة
 الذين تخلصوا عن غزو قنبوك وكانوا ثلاثة اول
 اياهم مكة واخرها ثم عكة فظن هنا لا يعني
 اياهم واللاتعدت لواحد لان حال معناه لا يعني
 تكبر ولا يعني ظلع الفرس ونحوه اذا غمز في مشبه
 والاكانت لازمة حسب التقى والجود المحسب
 فعل ماض والتا فاعل والتقى مفعول اول والجود
 مفعول عليه وخير مفعول الثاني وتجاره مضاف
 اليه وهذا هو الساهد والمعنى علمت وتيقنت ان
 التقى والجود خير تجارة من جهة الرباح في الوقت
 الذي يصير فيه المرء ثقله اي ميتا فانيا فرباح
 ذلك ويقعه يحصل في هذا الوقت لان الشخص اذا
 مات ثقل وصار لا ينفعه شئ ح الا عمله الصالح
 الذي فعله وقدمه ومنه هذا المعنى قول الشاعر
 عليك تقوي الله ان مسك الضر
 ولا تكثر يوما وان غطك الدهر
 ولا تقنط واصبر لكل مصيبة

٦٠٤
 تنال الذي تهوي ويعقبك الاجر
 محسبنا هنا بمعنى ظن ايضا لا بمعنى صار احسب
 اي واستقر او همزة وبياض كالبرص والاكانت
 لازمة ومثال زعم والزم قول مع اعتقاد
 كان صحيحا او لا لكن المراد به هنا الاعتقاد القلبي
 الصحيح وزعم هنا بمعنى ظن لا بمعنى كفل او كمن
 او هزل بالبناء للمفعول ضد السمن ومصدره الهزال
 واما هزل بالبناء الفاعل يهزل هزلا فهو ضد الجدد
 فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد ومثله ما اذا
 كانت بمعنى راسر واما بمعنى كمن او هزل فله زمة
 فان ترجميني لم تترجميني فعل مضارع وفاعله
 مستتر والنون للوقاية وايا مفعول اول وكان
 فعل ماض وانما هما واجهل فعل مضارع وفاعله
 مستتر تقديره انا والجملة خبر كان والجملة من كان
 وهما وخبرها في محل نصب مفعول الثاني وهذا
 هو انك اهد والمضي فان كنتي تقتدي بالجهل
 في محالكم فاني بعد فراخي لك استريت العلم بالجهل
 انما تركت الجهل واخذت العلم بدلا عنه اي فكيف
 حالكم خافيا علي واما العلم هو الذي غلب
 ولتبدلته بالجهل فلا تعد المولى فلا نهاية
 وتعد فعل مضارع مجزوم به انما هيته وعلامة خبره

حذف

٦٠٥
 حذف ايا والكسرة قلاد ليل عليها وفاعله مستتر تقديره
 انت والمولى مفعول اول وسريكم مفعول الثاني
 وهذا هو انك اهد والمعني فله تعدد انما صر لك من
 الناس سريكم لك في وقت غناك وانما سريكم هو
 الذي ينصرك ويقاوتك في حالة العدم والفقر
 والاحتياج وعد لا بمعنى حسب بفتح السين نحو
 عدت المال اي حسبت احسبه بفتح السين في
 المضارع والانتعدت لواحد وهذا البيت للنفات
 ابن بشر الصحابي رضي الله عنه وقيل له
 واني لا اعطي المال من كان سائلا
 واعتر للمولى المجاهر بالظلم
 واني متى تلقيتني حارمًا له
 فما بيننا عند السدايد من صدم
 فله تعدد المولى از وهما بمعنى ظن لا بمعنى
 غلب في المحاجات او قصد او رد او اقام او خل او ساق
 او كتم فان كانت بمعنى اقام او سكت او خل او وقف
 كانت لازمة او بمعنى شئ من البقية تعدت الى واحد
 قد كنت اجمعوا الزفا حجبوا بمعنى اظن فعل
 مضارع والواو فاعل وايا مفعول اول ونحو
 مضافا اليه واخا مفعول الثاني وثقة مضاف اليه
 وهذا هو انك اهد والمعني قد كنت اظن واعتقد ان

ابا عمرو واخائقة اي اخوة صادقة حتي المت اي
 الي ان تزلت بنا يوم ما لمات اي امور حادثة
 صعبة تركنا ولم يسأل عنا وجعلوا الله يكة
 ان جعلوا فعل وفاعل والله يكة مفعول اول
 وانا ثامن مفعول الثاني وقيد المم ان حقه
 اشار لقول المم وجعل الله كذا عتقد اي جعل
 التي معناها الاعتقاد لا التي معناها التحول
 والانتقال التي هي بمعنى صير اي لانها من افعال
 التحويل والتغيير لا من افعال القلوب اي ومع
 ذلك تنصب مفعولين كالتي من افعال القلوب
 فقلت اجري ابا ماكر ان فقلت فعل وفاعل
 واجر فعل امر وفاعله مستر والنون للوقاية والياء
 مفعول اول واما مفعول ثان وذاك مضاف اليه
 وهذا الا شاهد فيه وانما الشاهد فيما بعده والياء
 هي اي ظنني فبفعل امر وفاعل مستر
 والنون للوقاية والياء مفعول اول وامر مفعول
 الثاني وما لك انفت وهذا هو الشاهد والمعني
 اجري وخلصني من الحبس يا ابا ماكر والآخر
 فظنني امرها لك او ميتا فيه وبه المم
 اعني راي اي اقصد بافعال القلوب التي
 تنصب اليها الخبر مفعولين لاراي وما ذكر

بعدها

بعد هادوت غيرها من افعال القلوب لا ذلك
 الغير اما لازم واما متعده لمفعول واحد وكل منها
 لا يناسب ذكر هنا لان كلامنا فيما ينصب مفعولين
 فانها وانما كانت افعال قلوب لكنها لا تعمل بهذا
 العمل فلهذا تركتها ولم اذكرها واخبرت عنها بقولي
 اعني راي ان جبن زيد اي ضعف قلبه فصار
 يستتر ويخفي نفسه من خوفه ولا شك ان
 الجبن معني من الخفاء في قلبه فيجوز فعل
 ماض وزيد فاعل وهو لازم غير متعده كرهت
 زيدا فعل وفاعل ومفعول واكرهته معني قايده
 بالقلب وهي فعل متعده لواحد واما افعال
 التحويل اي التغيير والانتقال من حالة لاخرى
 خرفا اي خارا وهذا هو المفعول الثاني لصير
 واما مفعول الاول فالطين فعملناه ههنا
 ان جعل فعل ماض ونا فاعل والياء مفعول اول وهما
 مفعول ثان وهبني اسه فذكر فوهب فعل
 ماض والنون للوقاية والياء مفعول اول واسه
 فذكر فاعل وقد اك مفعول الثاني واعلم ان قد اك
 كسر الفاء يقصر ويبد واما بفتحها فيقصر لا غير
 لتحدث عليه اجرا فتحدث فعل ماض والتا
 فاعل وعليه جاز ومجوز في محل نصب مفعول الثاني

واجرا مفعول الاول واتخذ الله فعل وفاعل
 و ابراهيم مفعول اول و خليلا مفعول الثاني
 وتركتنا بعضهم اتركنا فعل وفاعل وبعضهم مفعول
 اول و جملة يوضح في محل نصب مفعول الثاني
 و ربيته اتركنا هذا في ابن كان عا قال
 وهو منقطع على بيت قبله وهو
 تغد حق ظالمات لوي يدي لوي يده الله الذي هو غالب
 و ربيته اتركنا حتى ابتداء بيت ومازادة وترك فعل
 ماض و الثاني فاعل و الها مفعول اول و اخا مفعول
 الثاني والقوم مضاف اليه و استغني فعل ماض
 و شارب فاعله و الها مضاف اليه و عذ المسح جار
 و مجرور متعلق به و المعنى ربيته حتى اذا تركته
 اي صيرته احا القوم تركته اي ربيته فلم اتركه
 حتى صار كغيري محتاج لخدمة احد له و استغني
 عن المسح شارب اي عن ان يسمح له احد بمحل
 شارب اي موضع شربه و طعامه من الجانب
 الاعلا من فيه لقيامه بذلك بنفسه رمي
 الحدائق اترك الحدائق تجرد المصائب وقيل الليل
 والنهار وهو فاعل يقول رمي ونسوق بالنصب
 مفعول و ال مضاف اليه و درج مضاف اليه و بمقدار
 جار و مجرور و البا معني عن اي عن مقدار و محدث

بالبا

بالبا للمجهول اي اخرجت والساكن الساكن والمعنى
 رمي تجرد المصائب او الليل والنهار نسوق اخرج
 بمقدار من المصائب اخططت به عن مقدار ربيته
 و حزن لذلك حزنا شديدا و شغلته له اي لذلك الرمي
 شغلا وزد فعل ماض و فاعله مستتر عايد على
 الحدائق و شعور مفعول اول و هت مضاف اليه
 و السود نفت للسحور و بيضا مفعول الثاني
 ورد فعل ماض و فاعله مستتر عايد على الحدائق
 ايضا كالاول و وجوهه مفعول اول و هت مضاف
 اليه و البيضا نفت و سود اهو المفعول الثاني
 و هذا من عادة العرب ان يوصفوا المصائب بانها
 تجعل الشعر الاسود ابيض و الوجه الابيض اسود
 و هذا البيت من فن البيدع الفلكس والتبديل
 و هو ان تقدم في الكلام جزاء ثم توضحه في اخر
 و هنا قدم السود في الشطر الاول و اخر في الثاني
 و منه قول تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت
 من الحي و خص بالتحليل ان يخص اما فعل
 امر مبنى على كونه بقدر منع من ظهوره حركة
 الادغام لان اصله اخص و به لذلك قول فيما
 سياتي و يجوز الالف و فاعله مستتر و جوبا تقديره
 انت و ما اسم موصول مبني على الكون في محل نصب

ويحتمل ان يكون فعل ما مضى مبني للمجهول وما فاعيل
 فاعله مبني على الكون في محل رفع وبالعلية جار
 ومجرور متعلق بفتح على الاحتمالين والالف مطلق
 عليه وما لم يوصول مبني على الكون في محل نصب
 على الاحتمال الاول مفعول وفي محل رفع فاعيل فاعل
 على الاحتمال الثاني كما تقدم ومن قبل جار ومجرور
 متعلق بمحذوف صلة ما وهب مضاف اليه مجرور بكسرة
 مقدرة منع من ظهورها سكون الحكاية وهذا اولي
 من جعله مبنيا على الكون في محل جر والامر مفعول
 مقدم لقول الزما وهب مبتدا قصد لفظه وان
 كان فعل امر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة
 منع من ظهورها سكون الحكاية وهو اولي من
 جعله مبنيا على الكون في محل رفع وقد حرف تحقيق
 والزاما فعل ماض مبني للمجهول وفاعيل المفاعله ضمير
 مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على هب والجملة
 في محل رفع خبر وان ولي ان يكون الامر مبتدا وهب
 مبتدأ ثاني وجملة قد الزما خبر الثاني والثاني وخبر
 خبر الاول والعايد على الاول محذوف تقديره الزمة
 لما في الاعراب الاول من تقديم معمول الخبر الفعلي
 على الحد او قول كذا جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم
 وتعلم مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة

منع

منع من ظهورها سكون الحكاية وهذا اولي من
 جعله مبنيا على الكون في محل رفع والغير جار ومجرور
 متعلق باجعل وهو مفعول الثاني والماضي
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على اليا المحذوفة
 لتقا الساكنين منع من ظهورها الشقل ومن سوا
 جار ومجرور في محل نصب حال من غير والها مضاف
 اليه مبني على الضم في محل جر والميم حرف عماد والالف
 حرف دال على التثنية واجعل فعل امر مبني على
 الكون وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وكل
 بالنصب مفعول الاول وما مضاف اليه مبني على
 الكون في محل جر وله جار ومجرور متعلق بركن
 وركن فعل ماض مبني للمجهول وفاعيل الفاعل
 ضمير مستتر فيه عايد على ما والجملة سد مسد مفعول
 الاول والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب
 والتقدير وحققا بالتحقيق والالف ما اي الافعال
 التي ذكرت من قبل هب وهب قد الزما الامر
 تعلم كذا واجعل كلما علم للماضي ثابتا لغير الماضي
 حال كونه من سواهما اي غير هب وتعلم وحاصل
 معني ذلك ان الافعال الاحد عشر التي ذكرت فيما
 تقدم قبل هب وتعلم يجوز فيها الالف والتعليق
 وتكون منصرفة ويثبت لغير الماضي منها ما يثبت

ايضا لما فيها من العلم وهو النصب للمبتدأ والخبر مفعولين
له وجواز الالف والتعليق واما هب وتعلم فلك زمان
لصيغة واحدة وهي صيغة الامر فلا يتصرفان ولا
ينتقلان منها لغيرها ولا يدخلها الفاء ولا تعليق ايها
ان قلت قوله ولغير الماضي من سواهما يقتضي
ان الماضي يتاخر منهما مع انه ليس كذلك واجيب
بان قوله من سواهما قيد لبيان الواقع لا ذلك حتم
احدهما افعال القلوب اي الذي معناها قايد
بالقلب كما تقدم والثاني افعال القول اي
التصيير والانتقال من حالة الى اخرى فتقسم
الى متصرفه اي وهي الاحد عشر التي قبل هب وتعلم
وقوله والى غير متصرفه اي وهي هب وتعلم فقط ومعنى
تصرفها اتيان غير الماضي منها وهو المضارع ولم افعال
لعدم تصرفها هو عدم اتيان ما ذكر منها
فيسعمل منها اي من المتصرفه وهي الاحد عشر التي
هي غير هب وتعلم نحو ظننت زيدا قائما فقط
فعل ماضٍ والتا فاعل وزيدا مفعول اول وقائما
مفعول ثان نحو ظننت زيدا قائما فعل مضارع
وقايله مستتر وجوب تقديره انا وزيدا مفعول اول
وقائما مفعول ثان نحو ظننت زيدا قائما فقط
امر مبني على سكون فقد رضع من ظهوره الاستفقال

المحل

المحل بحركة الالف فام لان اصله ظنن وقايله مستتر وجوباً
تقديره انت وزيدا مفعول اول وقائما مفعول ثان
نحو انا ظننت زيدا قائما متبداً وظان لهم فاعل خبر
ومنه ضمير مستتر يعود على غايب موصوف تقديره
تقديره انا رجل ظان هو ولا يصح تقديره انا لان
اسم الفاعل ضميره دائماً يعود على الغايب وزيدا
مفعول اول وقائما مفعول ثان نحو زيدا
مظنون انظر زيد مبتداً ومظنون خبر وابوه نايب
فاعل مظنون لانه لهم مفعول وهو مرفوع بالواو
والها مضاف اليه سد مسد مفعول الاول وقائما
مفعول الثاني نحو عجت الزمعي فعل ماضٍ
والتا فاعل ومن حرف جر وظن مجرور بها وهو مصدر
والكاف مضاف اليه وزيدا مفعول اول وقائما مفعول
ثان ولم يذكر الصفة الشبهة وافعل التفضيل وافعل
التعجب لان الاولى انما تصاغ من فعل لازم والآخران
لا يصاغان من فعل قلبي اصلاً فلها خارجات
من كلامه بدليل حصر فيما تقدم بقوله وهو المضارع
لان الجملة المعرفه الطرفين تفيد الحصر
ويثبت لهما بالجر تأكيد للضمير المجرور باللام في قوله
لا وقوله من العمل بيان مقدم على المبين وهو قوله
ما يثبت لهما اي ويثبت لهما ما يثبت للماضي من العمل

للمضارع ان مراده بذلك شرح قوله وغير الماضي
 ان كلفه مكر مع قول فيما تقدم ويثبت لها كلاً من
 العمل ان عواظت ان فاعله فعل مضارع وفاعله
 مستتر وجوبا تقديره انت ولزيد اللام لام الابتداء
 وزيد مبتدأ وقام خبر والجملة في محل نصب سدت
 مسد مفعولي اظن فهذا فعل مضارع علق عن
 العمل في لفظ ما بعده دون محله وما بعده ملحق
 عن العمل في اللفظ والمحل مقادير وقول واخراجهما
 يعني عنه قول عواظت ان وغير المنرفة ان اي
 وهي هب وتعلم وهذا مفهوم من قول فيما تقدم
 واختصت القلبية ان وقول وكذلك افعال التحويل
 اي لا يدخلها الفاء ولا تعليق وان كانت متصرفه
 وجوز الالف ان يجوز فعل امر مبني على سكون مقدر
 منع من ظهوره حركة التخلص من التقاء الساكنين
 وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والالف مفعول
 لا حرف عطف على محذوف وفي حق جرو الابتداء مجوزها
 وعلامة جزم كسرة مقدره على الالف منع من ظهورها
 التقذر وانفعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت وخبر مفعول واثنان مضاف اليه من اضافة
 الدال للدلول واو حرف عطف ولام مسطوف على
 هنيئوا ابتداء مضاف اليه مجرور بكسرة مقدره على

الالف

٢١٣ الالف منع من ظهورها التقذر وفي موهم جار ومجرور
 متعلق بانفعل وانفعل مفعول لقوله موهم لانه لم يفعله
 يعمل على الفعل وما مضاف اليه مبني على السكون
 في محل جر وتقدم فعل ماض وفاعله مستتر عايد
 على ما والجملة صلة ما والتزم فعل امر وفاعله
 مستتر وجوبا تقديره انت والتعليق مفعول
 وقيل ظرفا وتفي مضاف اليه وما مضاف اليه
 من اضافة الصفة للموصوف وان مدحوظ على ما
 مبني على السكون في محل جر ولا معطوف على ما مبني
 على السكون في محل جر ولام مبتدأ وابتداء مضاف
 اليه واو قسم اما بالجر معطوف على ابتداء او بالرفع
 معطوف على لام ويكون حذف النضاف واقم مقامه
 والاصل اول لام قسم وكذا جار ومجرور في محل رفع
 خبر المبتدأ ويحمل جزم اي المبتدأ وهو لام عطف
 على قوله تفي ويعمل كذا حالاً والاستفهام مستدأ وذا
 اسم اشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع مبتدأ
 ثانياً وله جار ومجرور متعلق باعتم واعتم فعل
 ماض وفاعله مستتر عايد على ذا والجملة خبر والجملة
 من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الاول والتقدير
 وجوز الالف في التوسط والتاخر لا في الابتداء وانفعل
 منيوات ان اول لام ابتداء في تركيب موهم انفا عامل

تقدم على معموليه والترنم التعليق قبل ما الانافية
وان الانافية ولا الانافية للمجنس لام ابتداء او قسم كانه
كذا اي يلتزم معه تعليق الفعل عن العمل والاستفهام
هذا الحكم اعتمد وبثت له هذا التعليق وحاصل
معنى ذلك ان العامل اذا توسط بين معموليه او تأخر
عنهما جاز الفاعل واعماله واما اذا تقدم عليهما ووقع
ابتداء فلا يجوز الفاعل فان ورد من لسان العرب اي
في كلامهم تركيب يومهم ظاهر الفاعل العامل المتقدم
فاولهم بيتك وتقديره كتحريك الشان اولام الابد
وتجعل خبرك ان فعل اول والجملة بعده في محل
نصب سدت مسد معمولي الثاني او الجملة الواقعة
تبع الكلام في محل نصب مسد معمولي ويكون
الفعل جاز معلقا عن العمل في اللفظ دون المحل ويجب
عليك التزام التعليق للفعل عن العمل في اللفظ دون
المحل عند ذكر ما الانافية او ان الانافية او لا الانافية
للمجنس او لام الابتداء او لام القسم او الاستفهام في
الكلام ووقعت واحدة من الستة فاصلة بين
الفعل ومعموليه بان قيل ظننت ما زيد قائم او ان
زيد قائم او لا زيد قائم او لزيد قائم وهكذا لاسيما
والتزام التعليق ووجوبه يكون بغير انما بالرفع
لا بالنصب وتكون الجملة في محل نصب به سدت مسد

مفعوليه

مفعوليه فهو عامل في محلها دون لفظها في معلقة
له عن العمل فيما بعد ها لفظا لا محلا كما تقدم ان
معنى التعليق هكذا او لا للزم على عدم ذكر وقوع
ما ذكر من الحروف المذكورة حسوا في الكلام مع ان لها
المصدرة وقول الله لا في الابتداء فيه ايظا وهو
مصيب عند الشعراء قلت لا ايظا لا لا ايظا
اتفاق كلمتين في اللفظ والمعنى وهنا ليس كذلك
لاختلافهما في اللفظ بالتعريف في الاول والتكثير في
الثاني وفي المعنى ايضا لان المراد بالابتداء الاول
معناه اللغوي وهو ان وقع في اول الكلام وبالثاني
الاصطلاحي وهو الاهتمام بالشيء وجعله اول لسان
فكلامه جاسر تام ولا يمنع منه وجود الله في
احدهما لانها في نية الانفصال يجوز الفاعل هذه
الافعال المنصرفة اي وهي الاحد عشر المذكورة قبل
هب وتعلم وقول اذا وقعت في غير ابتداء اي بان
وقعت منسوبة بين معموليها او متأخرة عنهما فهو
صاذا بصورتين وقول بعد وان تقدمت اي على
معمولها امتنع او صورة واحدة فجملة الصور ثلثة
يميز الاعمال والالقاء في صورتين ويمتنع الالقاء
في صورة واحدة فظننت قائم فزيد مبتدأ وقائم
خبر وظننت معلقة لا عمل لها وكذا يقال فيما بعد

ويجوز الاعمال بان يقال زيدا ظننت قايما ويكون
زيدا مفعول اول له مقدم عليه وقايما مفعول الثاني
وكذا زيدا قايما ظننت فهما مفعولات له مقدمان عليه
لان الالفاء اذا كانت جازية الامتناع يكون الاعمال كذلك
فقل الاعمال والالفات بيان اي لانه وان كان
عاملا لفظيا قويا بالنسبة لك مبتدا المعنوي الضعيف
ضعف بسبب توسطه بين معموليه فحسنت مقارنته
لك مبتدا وصار مساويا له وقول وقيل الاعمال احسن
از اي لانه عاملا لفظيا قويا والابتداء معنوي ضعيف
هكذا علل صاحب هذا القول وهو خلاف ما علل
به الاول فان جاء من لسان العرب اي لغتهم كما
اي ملكا وما وركبها يومهم ظاهر ان الفاء هي تلك الافعال
الاحد عشر المذكورة في حال كونها متقدمة على معموليها
اول هذا الوارد والجاوي من لغتهم على اعتبار ان
ارجوا وامل از فارحوا فعل مضارع وفاعله مستتر
وجوبا تقديره انا وامل معطوف عليه وان حرف
مصدر ي ونصب وتثنا فعل مضارع منصوب بها
وملاكه نصبه فحة ظاهرة وسكن لضرورة الشعر
ومودة فاعل والها مضاف اليه وما نافية واخا
فعل مضارع يعني اظن وفاعله مستتر تقديره انا
ومفعول الاول خير الشان محذوف ولدي بمعنى عند

خير

210 خبر مقدم ونا مضاف اليه وتنويع مبتدا موخر ومنكر
جار ومجرور متعلق به والجملة من المبتدا والخبر في
محل نصب سدت مسد مفعول الثاني والمعنى ارجوا
وامل موخعا وهما جاز المطفأ لاختلف اللفظ
ذوق مودتها وما ظن تنويع اي نوال كايضا وحاصل
عندنا منك والنوال العطاء والمراد به هنا الوصل
ان قلت في ذلك معنى المودة بعد حصولها لان
مقتضى ذلك ان لا مودة قلت المودة وتنويع
شيان لاشي واحد ولا يمنع ان توده بقلبها وتمنعه
من وصلها وان في حصول التنويع من حيث
بعد ها وبعد ارضها وهذا لا ينافي المودة فالمودة
حاصلة ولا بد ولكن الوصل منفذ بسبب ذلك
ولولا لمصل والغير في مودتها عايد لسعاد وعلمت
فيما تقدم ان الواو في قد منوا سكت لضرورة الشعر
لا في قول بعضهم اي اسم ان اسموا بآتم ولا اب
حيث سكت الواو فيه والشاهد من ذلك ان مفعول
اخال الاول خير الشان بقدر ولا يجوز الفاعل
الظن فيما بعد لتقدمه ومن ذلك المعنى قول بعضهم
عليك بتقوى اسم ان مسك الضر ولا تكثر يوما وان غطك الدهر
ولا تقنطوا وصبر لكل مصيبة تنال الذي تهوي ويقبلك الاجر
او على تقدير لام الابتداء معطوف على قول فيما تقدم

على اخصار ضمير الشان كذا ادبت ان وقيل هذا
 البيت بيت وهو ، ، ، ،
 الكنية حين اناديه اكرمه ولا القبة والسورة اللقب
 كذا ادبت ان اى اذا ناديت انا ديه بالكنية لا باللقب
 لكون السادة به سميته وقيمة لقبه تادبا كذا ادبت
 اى مثل هذا الادب حتى صار اى الى ان صار من
 خلقي اى وجدت ملك كذا اى ملكى وهذا هو
 الشاهد فوجد فعل ماض والثاماعل وملاك
 مبتدا والسجدة مضاف اليه والادب خبر والجملة في
 محل نصب سدت مسد مفعولي وجد مع تقدير
 لام الابتداء ويكون من باب تعليق الفعل على العمل
 في اللفظ دون العمل كما تقدم نظيره في البيت قبله
 ان قلت تقدم اللام هنا وضمير الشان فيما تقدم
 يقتضى ان اللام لا تقع فيما تقدم لان ضمير الشان
 لا تقع هنا مع انه يجوز في كل منهما تقدم اللام وكذا
 ضمير الشان واجيب بان هذا مثال والمثال
 لا يخص فكل من اللام وضمير الشان يقد رها
 وكذا فيما تقدم ولا يتعين احدهما بواحد دون
 الاخر ومعنى اى وجدت ملك الشمة الادب اى
 قواما ومثبات الادب ومن هذا المعنى قول بعضهم
 ما وهب الله لامر هبة احسن من عقله ومن ادب

ها جمال الفتى فان فقدنا فان فقد الحياة اليق به
 فهو من باب التعليق اى والاقبال ملاك
 بالنصب والادب كذا وكذا ويصح تقدير ضمير الشان اى
 اى اى وجدت ملك كذا اى فصح تقدير كل من الضمير
 واللام هنا وفيما تقدم كما علمت خلافا لما يوجه كلام
 الشان من الخصوص الى جوار الفاعل المتقدم اى
 الفاعل اذا تقدم على معموليه اذا وقع بعد الفعل
 ما النافية انما وما عطف عليها من الحروف فاعل
 بقوله وقع غوظنت ان فظن فعل ماض والتا
 فاعل وما نافية وزيد مبتدأ وقايم خبر والجملة في
 محل نصب سدت مسد مفعولي ظن فاعلته ومنته
 عن العمل فيما بعدها في اللفظ دون العمل فهي عاملة
 فيه محله لا لفظا وكذا يقال فيما بعد وقال بعضهم
 ليس هذا ان ضمير والمقد عدم اشتراط ما ذكر
 ان لا يقال ان اى غير القرآن اما فيه فيم بد يكفر
 لان حذف الحرف اتجمع عليه منه او زيادة حرف غير مجمع عليه
 فيه كفر فيشهد لذلك عدم الاشتراط لهذا
 الشرط المذكور علمت ليقوم زيد فعلم فعل
 ماض والتا فاعل واللام موطئة للقسم ويقوم من
 فعل مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد
 الحقيقية وزيد فاعل والجملة في محل نصب سدت مسد

مفعولي علم ان قلت جملة جواب القسم لا محل لها
من الاعراب فكيف تكون هنا في محل نصب واجيب
بانها جملتين فبالنظر لوقوعها جوابا للقسم لا محل لها
وبالنظر لوقوعها سادة مسد مفعولي علم تكون في محل
نصب فأكبره تح مختلفة ولا مضافة علمت ايهم
ابوك فعلم فعل ماضٍ والتا فاعل واي مبتدأ والها
مضاف اليه واليه مفعول مفعول الجع وابو خبر مرفوع بالواو
والكاف مضاف اليه والجملة في محل نصب سد مسد
مفعولي علم واما فيما بعد فاعلم مبتدأ وايهم مضاف
اليه وابوك خبر والجملة سد مسد مفعولي علم
في محل نصب والمرتبة للستفهام وزيد مبتدأ وعذر
ظرف متعلق بمحذوف خبر والجملة في محل نصب سد
مسد مفعولي علم وهكذا لعلم عرفان ان فلان
جارد مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وعرفان مضاف
اليه وظن معطوف على قول لعلم مجرور بالكسرة الظاهر
وتهمة مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
سكون الروي وتقديره مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم
الظاهر ولو اريد جارد مجرور متعلق بتعديته وملتزمة
صفة لتعديته مرفوع وعلامة رفعه ضم مقدرة منع من
ظهورها سكون الروي والذي سوغ الابد التسمية
اما وصفاً للمتزمة او لتعلق الجار والمجرور وهو الواحد

لواحد

٢١٧
لواحد بل او تقدم خبرها الجار والمجرور عليها وتقدير
البيت وتقديره لواحد ملتزمة وتا بته لعلم عرفان
وظن تهمة ولو فعل الم هكـ الكان على الترتيب
وحاصل معنى ذلك ان لفظ علم الدال على
العرفان يفظظ ظن الدال على التهمة كل منهما يتعدي
لمفعول واحد لا لمفعولين فعلى هذا تكون اضافة
علم لعرفان وظن لتهمة مضافا للدال للمدلول
ولا يصح ان تكون ببيان لانه اللفظ غير المعنى لا عين
وهذا كله عند ارادة اللفظ من كل منهما اما ان اريد
المعنى صح ان تكون ببيان في الاول لان العلم يكون
عرفانا لان المعرفة علم دون الشاى لان بين الظن والتهمة
مباينة ان قلت لم خص الم هـ بـ بالذكر دون
غيرها من باقي افعال القلوب مع انه تقدم ان واي
بمعنى ابصر يتعدي لمفعول واحد ووجد بمعنى اصاب
كذلك وهكذا قلت خصرها بالذكر لكونها الاصل
او غيرهما لا ينصب المفعولين الا اذا كانا معاً واما
عدم نصبه للمفعولين يخرج عن كونه فعلاً قلبياً
في الغالب ومنها فـ كـ يخرجان بذلك اذا كانت
علم بمعنى عرف اي لا بمعنى اعتقد وحاصل الفرق
بينهما انك اذا قلت علمت زيداً قائماً معناه اعتقدت
قيامه واما اذا قلت علمت زيداً معناه عرفته وميزته

عن غيره فعلم التي بمعنى اعتقد تتعدي لمفعولين
والتي بمعنى عرف تتعدي لمفعول واحد وكذا ظن
ان كانت بمعنى الرجحان او اليقين تعدت لمفعولين
مخوطة ريدا صدقت اي ترجع عندي صدقة زيد
لكن وكذا اذا كانت بمعنى اليقين مخوطة تعلقا وظنوا
ان لا ملجأ اي يتيقنوا ان واما اذا كانت بمعنى اتهم
مخوطة سرق مال فلان فظنت ريدا بمعنى اتهم
تعدت لمفعول واحد والتهمة جعل الشخص محلا
للمظن اي ظنت به ظنا سيا وجعلته محلا له
ومنه اي من هذا المعنى الذي العلم فيه بمعنى
المعرفة تقول تعلقا لا تقول لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون
وتميزون شيئا فالمراد من يولد لا يميز انه من
غيرها ومخوطة ذلك وما هو على الغيب بظن
اي منهم فالبا حرقا جرو ظني مجرورها وهو اس
مفعول بمعنى مضمون ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه تقديره هو قائم مقام المفعول وهذا دليل على
ان الظن بمعنى الاتهام كما ان تقول تعلقا فيما تقدم
واسه اخرجكم ان دليل على ان العلم بمعنى المعرفة
وراي الرويا ان قال له م حرقا جرو راي مجرور
بها وعلامة جرح كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر والرويا مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على

الالف

٢١٨ الالف المحذوفة للفقهاء الساكنين منع من ظهورها
التعذر والجار والمجرور متعلق بقوله انم الداخلة
عليه الواو وانم فعل امر مبني على حذف الياء والكسرة
قبلا دليل عليها وفاعله مستر وجوبا تقديره انت
وما لم يوصل مبني على السكون في محل نصب
مفعول ولعلما جار ومجرور متعلق بقوله انتما
افر البيت الواقع صلة للموصول وطالب حال من
علما ومفعول مضاف اليه مجرور بالياء لانه متنى
ومن قبل جار ومجرور حال من انتما وانتما فعل
ماض وفاعله مستر عايد على ما والجملة صلة ما
لا عمل لها من الاعراب وتقدير البيت وانم اي
انصب لراي الرويا العمل الذي انتما وانصب لعلما
المذكورة فيما تقدم قبل علم بمعنى عرف حالة كون علما
طالب لمفعولين وحاصل معنى ذلك ان راي
التي مصدرها الرويا وهي النامية لا البصرية وهي
راي بمعنى ابصر التي مصدرها الروية لانها تتعدي
بهذا المعنى لمفعول واحد ثبت لها ما ثبت لعلما المذكور
فيما تقدم من العمل وهو النصب لمفعولين واما
الالف والتعليق فلا بد منها كعلم فنبوت ما لعلم
الا خاصة بالعمل فقط لا في جميع الاحكام لا يفهم ذلك
من كلامه بقوله طالب لمفعولين اي صرحا

فهم منه عدم جواز التعليق فيها وقوله من قبل فهم
منه عدم جواز الالقاء فيها ايضا علي من قبل حال
من علم ان انتما كما ذكرنا فيصير المعنى ان
لرأي الرويا العمل الذي انتما وانصب لعلم في حال
كون علما طالب مفعولين صريحين وحال كونها
متقدمة عليهما وانه تكون قبلها ومفهومه انها اذا لم
تكن طالبة لمفعولين صريحين بل علقتهما
اي عن العمل في لفظهما دون محلهما او لم تكن
متقدمة عليهما وانه تكون قبلها بان توسطت بينهما
او تاهرت عنهما لم يثبت لرأي ما ثبت لها وهو كذا
هكذا قال الفارسي وهو كلام ظاهر خلافا
لبعضهم فالذي فهمه الفارسي ان قوله من قبل
حال ثانية من علما ايضا كطالب ان بمعنى انها
تقدمت علي المفعولين وذكرت ابتداء وفهم غيره
ان المراد علم التي ذكرت فيما تقدم من قبل علم
بمعني عرفا وهذا ليس بظاهر والاولي ما قاله
الفارسي اذ كانت رأي حكمة اي رأي
المتخصصة برويا النوم تعدت الي مفعولين الاخر
وحكمة بغم الحاء المهمل نسبة للحلم بغمها ايضا
وبغم اللام وسكونا تخفيفا قال في الصباح حلم
يحل من باب قتل يقتل وخلافا بغمتين مصدر

ويجوز

ويجوز اسكان اللام للتخفيف وتقال فلهذا احتل
رأي في منامه رؤيا اه وقوله تعدت الي مفعولين
اي ولا يدخلها الفاء ولا تعليق كالتقدم خلافا
لبعضهم فالذي انتسب لها وثبت مجرد العمل لا يجمع
ما ثبت لعلم من العمل والالفاء والتعليق كما
فهم ذلك الفارسي من كلامهم و جعل قوله طالب
مفعولين حال من علما وكذا قوله من قبل حال
منه ايضا فهما قيديات عنده اخرج بالاول والتعليق
وبالثاني الالفاء وفهم غيره ان الاول حال منها ومن
قبل متعلق بانتما والمراد منه علم المذكور قبل
علم التي بمعنى عرفا وتقدم توضيحه علم
المذكور من قبل اي من قبل علم التي بمعنى عرفا
وهذا الذي ذكره التمام خلافا ما فهمه الفارسي
وليس بظاهر وايضا ان المراد من الاشارة راجع
لرأي الرويا التي المراد منها الحكمة اي المتخصصة
بالرؤية النامية لا البصرية كما تقدم التي مصدرها
الرويا اي لا التي مصدرها الرؤية وهي البصرية
لانها تعدت لمفعول واحد لا اثنين وقوله ما انتسب
لعلم اي في خصوص العمل في المفعولين لا في جميعه
الشامل للقاء والتعليق كما علمت فيما تقدم انها
لا يدخلان رأي الحكمة فغير عن الحكمة بما ذكر

اي من قول لراي الرويا اي راي التي مصدرها الرويا
ولم يعبر براي الكلمة لان الرويا هو حاصل ذلك
ان هذا جواب عما يقال انه غير قول لراي الرويا
ولم يعبر براي الكلمة مع ان الرويا يقع مصدرها لها
وكثيرها من البصرية ايضا لكون وقوع الرويا مصدرا
لها كثير مشهور على انه في غيرها فقليل والكثير وقوع
الروية مصدرا للبصرية لا الرويا فلما كان كثير مشهورا
فيها دون غيرها عبر به في جانبها واكتفي به ولم يعبر
بالكلمة فالمشهور كونها لراي الرويا وفي
شكها كونه بالتذكير ولعله ذكر باعتبار كونها مصدرا
اعصر خيرا اي عصيرا يؤود الي كونه خيرا فهو
من مجاز الاوثر وقال بعضهم ان القصير قبل غيره
يقال له خيرا يفوح فله تجوز ابو حنيفة
وحاصل ذلك ان ابو حنيفة اسم رجل وكذا اطلق
وعمار واثالا مرخم ائالة الاربعة كانوا اصحابين
للسامع وهم من قومه فلقبوا بالسام وصار يراهم
اول الليل فلما فافد قصيدة منها هذه الايات
والمعنى ابو حنيفة وطلق وعمار واثالا الاربعة
صاروا نور قوتي ويسهروني بسبب اشتغالي بهم في
ازمنة من الليل اراهم رفقتي اي مرافقتي لي في
تلك الازمنة حتى اذا ما تجاني الليل وانحدر اختر لا

اي

اي فرغ وانقطع انقطاعا تركوني وذهبوا وصرت
شبيها بالذي يجري ويسرع لوردي لي المحل وروود لي
من شدة عطشه واشتياقه الي ال اي سراب يري
كالما ليسرب منه حتى اذا وصله فلم يدرك بل لا
اي يملك به يبذل به فمه وحلقه وهذا كناية عن كونه
اذا اصبح لم يجد احدا منهم وان اهد منه اراهم
رفقتي فاردي فعل ماض وفاعله مستر تقديره
انا والها مفعول اول واليه مة الجمع ورفقتي
مفعول الثاني منصوب بفتحة مقدرة على الهمزة ما قبل
يا للتكلم ولا يخفى بقية الاعراب فالاولا اليهم فيه
تشم لان المفعول الاول هو الها وحدها واليه علامة
الجمع ولا تجزئ له ناهية وتجر فعل مضارع
يجزوم بانه ناهية وعلامة جرته ال كون وفاعله
مستر وجوبا تقديره انت وهنا ظرف وبه دليل
الباحرف مجزول لا مجزول بها وعلامة جرته كسرة ظاهرة
فيما بعده لانها على صورة الحرف منظر اعرابها فيما بعد
ولا يصح ان يقال مبني على ال كون في محل جر ودليل
مضاف اليه مجزول وكسرة مقدرة منع من ظهورها
حركة النقل وسقوط بالنصب مفعول مجزول ومفعول
مضاف اليه مجزول بايا او معطوف عليه والمعنى
احد من المفعولين او احدهما لا يجوز من غير دليل

مفعول

يدل عليها او على احدهما فان وجد دليل جاز الحذف والما
ان حذفها لدليل جاز باتفاق وغير دليل جاز على
الخلافا واما اذا دل على حذف احدهما دليل جاز حذفه
فان فالبعضهم حيث منع المبرز واما اذا لم يدل عليه
دليل لم يجر حذفه باتفاق والحذف لدليل يسمى اختصارا
وغير دليل يسمى اقتصارا وتقول هنا اي في هذا الباب
اماي غير من الابواب فيجوز الحذف لمعومات افعال
عوا عطيت وكسوت ونحوهما والفرق ان الحذف
هنا تقدم معه الفايده اذ لا يخلو احد عن ظن او علم
بخلافه في غير اعطيت وكسوت وضربت اذ قد يقصد
الاخبار بطلق ايجاد كسوة وعطية وضرب دون
مكسي واخذ ومضروب لا يجوز في هذا الباب اي
باب ظن واخواتها باب كتاب هذا من كلام
الكثير يدح به اهل البيت وكان رجلا قصيرا ساعدا
له حب كبير فيهم رضي الله عنهم فنعنا بهم والعار
كل شئ يلزم منه عيب او سبه ولقد تزلت
امي والله لقد تزلت منزلا مني منزلة السخيف المحب
المكرم فلا تظنني غيره اي غير ما ذكر واقعا وهذا هو
الكاهن فغير مفعول اول وواقعا مفعول ثا
حذفه والدليل على حذفه سياق الكلام وليس فيه
دليل لفظيا عليه وهذا البيت قاله الشاعر خطابا

لحموبته

لحموبته فان لم يدل دليل على الحذف لم يجر فيها اي
على الخلاف وتقول ولا في احدهما اي باتفاق وتقول فان
لم يدل دليل اي في الظاهر وان كان في الواقع ونفس
الامرات الحذف لا يجوز مطلقا الا بدليل وتظن
اجعل تقول ان الكاف حرف جر وتظن مجرورها وعلامة
جر كسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية
والجار والمجرور في موضع المفعول الثاني لا جعل واجعل
فعل امر وفاعله مستتر وجوب تقديره انت وتقول
مفعول الاول منصوب بفتح مقدرة منع من ظهورها
حركة الحكاية او منصوب بالفتحة الظاهرة ويكون
المقصود منه لفظه اي هذا اللفظ وان حرف شرط
جازم وروي فعل ماض فعل الشرط وفاعله مستتر
عايد على تقول ومستفها مفعول ولي وبه جار ومجرور
في محل رفع نايب فاعل مستفها لانه لم مفعول
ولم حرف نفي وجرم وتقلب وينفصل فعل مضارع
مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدرة منع من ظهوره
حركة الروي وفاعله مستتر عايد على تقول وبغير
جار ومجرور متعلق بلم يتفصل وظرف مضاف
اليه واو حرف عطف وكظرف بمعنى مثل مطوف على
تول وظرف وظرف مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة
واو حرف عطف وعمل مطوف على ظرف مجرور بكسرة

مقدرة منع من ظهورها كون الروي وان حرفا شرط
جازم ويبقى جار ومجرور متعلق بفصلت وروي
مضاف اليه مبني على الكون في محل جر وفصل فعل
ماض واننا فاعل والجملة في محل جر فعل الشرط
ويحتمل فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل
مستتر منه جواز تقديره هو فيعود على الفصل والجملة
في محل جر جواب الشرط والتقدير واجعل تقول
كتظن في العمل والمعنى ان ولي وتنبع تقول شيئا
مستقما به اعم من ان يكون لها او حرفا والحال
انه لم يفصل بينه وبين الاستفهام بفاصل غير ظرف
وجار ومجرور وغير المفعول له اي لذكر الفعل وان
فصلت بهن الامور انك لا تغيرها اغتر الفصل
وحاصل المعنى ان القول يصح اجرا ومجري
الظن بحيث يكون بمعناه وعاملا عمله لكن بشرط
اربعة ان يكون مضارعا ومبدئا لثب الخطاب وواليا
لاستفهام ولم يفصل بينه وبين الاستفهام بغير
ظرف وبغير جار ومجرور وبغير مفعول الفعل فان فصل
بواحد من هذه الاشياء فلا يضر وهل اذا فصل
بجميع لا بواحد فقط يفتقر ايضا ولا يضر ولا واجب
بانه يفتقر ايضا لكن على الخلاف لا باتفاق كالفصل
بالبعض فالفصل ببعض هذه الامور المذكورة جائز

ومفتقر

٢٢٢ ومفتقر باتفاق واما جميعا فجائز ومفتقر على الاصح
ومقابل الاصح عدم الجواز والافتقار ان قلت
كل ما لم يفتقر جواز الكتابة بالجملة الواقعة بعد
القول عند اجتماع هذين الشرطين ولم يفتقر جواز
الافتقار والتعليق مع ان الكتابة مع الشرط جائزة
ولا يدخله الفاء ولا تعليق فالاولي ان يقول بدل
قولهم بعض ذي فصلت يحتمل ومن حتي مع
الشرط يحتمل نعم ولا تلحق ولا تعلقا والتعليل
عن سليم اطلاقا ليكون مقبلا لما ذكر القول
شانه اي وحاله اذا وقعت بعد جملة ان تحكي اي
وتكون في محل نصب مقولة لذكر القول هي مفعول
له ويجوز ارجاع اي القول بمعنى ما تصرف منه
ويشتق وهو المضارع اميد بالتاكيد ثم امه هكذا
حيث قال اجعل تقول لرجي الظن اي
بحيث يكون بمعناه وعاملا عمله فاذ قلت اتقول
عمر اطلاقا كما تقول بمعنى تظن وهو عاملا عمل
تظن من جهة انه نصب عمرا ومطلقا مفعول
له بعد ان كان الاول منها مبتدأ والاخر فبرعته قبل
وخوله عليها كما نصبها ظن والمشهور ان للرب
في ذكر اي نصب المبتدأ والخبر بالقول واجزاية مجري
الظن مذهبنا ان يكون الفعل مضارعا

اي لاما ضيا ولا امر ولا غيره ذلك مسبوقا بلفظ استفهام
 اي اداة استفهام اعم من ان تكون لفظا او حرفا
 فان فصل باحد هاتين الالفين المذكورتين وهي الظروف
 والجار والمجرور ومفعول الفعل وقوله لم يضرا اي
 فيفتقر ولا يضر الفصل بها باتفاق وانما الضار الفصل
 بينه وبين الاستفهام بغير هاتين الالفين واما الفصل
 بينهما لا بواحد منها فقط ففيل يفتقر ايضا وهو
 الصحيح وقيل لا كما تقدم انقول عمرا منطلقا
 لا فالهزة لك استفهام وتقول فعل مضارع وفاعله
 مستتر تقديره انت وعمرا مفعول اول ومنطلقا
 مفعول ثان ومنه اي مما اجتمعت فيه الشروط
 قوله اي ان شاعرتي تقول القتل انت فتي لم
 استفهام وتقول فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره
 انت والقتل مفعول اول والرواها فت القتل
 وهو نوع من الابد وجملة يملك ام قاسم وقاسما
 في موضع نصب سد مسد المفعول الثاني قال
 بعضهم والاولي ام حازم وحازما لان الالف في ذلك
 لا ما ذكر وهذا البيت قاله هذبة تغزل لانه في اختراجه
 وخاطب زياد به فحصل بينهما تشاخص ومقال
 بسبب ذلك فقتل هذبة ثم قتل بعده زياد ومقتله
 انه متى تقول لي يا زياد ان القتل اراسيا مملكت

ام

ام حازم وحازما اختك وسرت بها لانظر اليها واراها
 ليذول ما بي من الحب والشوق فلو كان الفعل
 غير مضارع لكان هذا شروع في محتررات الشروط
 الاربعة المذكورة في المتن فتقول غير مضارع اي
 بان كان فعله ما ضيا كما في المثال الذي ذكره بغير
 تا الخطاب اي مبدوء بغير تا الخطاب اي بان كان
 مبدوء بالياء كما ذكره وهكذا ان فان فصل باحدهما
 لم يضر وهذا اشار لقولهم وان ببعض ذي فصلت ان
 ومنه اي الفصل بمفعول الفعل قوله اي الشاع
 اجها لان فالهزة لك استفهام وجهها المفعول تقول
 الثاني مقدم عليه وتقول فعل مضارع وفاعله
 مستتر وبني مفعول الاول منصوب بالياء ولقي مضاف
 اليه وهذا امر اثاره وقابل هذا البيت كخبر من
 مضر مخاطب به شخصا اخر اي اتقول بمعنى تظن بني
 لوت جبالنا حيث يحاطبونا الفير ويتركونا وحياة
 ابيك ليسوا اجبالا بل متجاهلين اي يفعلون فعل
 الجبال والحال انهم عارفون وجاز رفعا علي
 الحكاية وهذا زياد على كلام المتن لعدم افادته له
 كما تقدم واجري القول ان فاجري فعل ما من
 مبني للمفعول والمفعول نائب فاعله ويمتثل ان يكون
 بفتح الهمزة وكسر الراء فعلا مرفوعا فاعله مستتر

والقول مفعول وكظن الكاف حرف جر وظن مجرورها
وعلاوة جزم كسرة ظاهرة في اخر الجار والمجرور متعلق
باجري ومطلقا حال من القول وعند ظروف وسليم
مضاف اليه وعرف بمبدأ محذوف وقيل فعلا امر
وفاعله مستتر تقديره انت وذالهما شارة مبني على
الكون في محل نصب مفعول اول ومشتقا مفعول
الثاني والتقدير واجرني القول كظن في العمل والمعنى
حالة كونه القول مطلقا عن التقييد بشرط من
الشروط الاربعة المتقدمة عند سليم وذلك نحو قل ذا
مشتقا اي ظن هذا خائفا والحاصل ان
القول يجري مجرى الظن من غير شرط عند سليم
سواء كان مضارعا مبذورا بالاولى لا تقدمه لمتهاج
اولا فصل بين وبين الاستفهام بغا صلا ولا وهو
مذهب سليم الصغير عايد على المذهب الثاني اي سوا
لجان اي القول اي ما استقيم مضارعا ام غير مضارع
از نحو قل ذا مشتقا از مثال لما لم توجد فيه الشروط
قالت وكنت از فقال فعل ماض وانما علامه
التانيث وكنت از الواو وهو المحال وكان فعل ماض
والثانيهما ورجله خبرها وفطينا نفت له وهذا
اسم اشار مبني على الكون في محل نصب مفعول
اول ولهم مبتدأ وانهم مضاف اليه والخبر محذوف

ولرايينا

ولرايينا مفعول ثان والمعنى قالت والحال الخ
كنت ورجله فطينا ذا فطنة هذا المعنى فسمي لرايينا
اي مسوخ بني اسرائيل وهذا قاتله امرأة لزوجها
حيث اتى لها بضرب صاده لانهم يعتقدون ان بني
اسرائيل مسخو اضبا وقرده وغير ذلك اعلم
واربي ورجله نسخ ارب واعلم وهو موافقة
للترتيب الذي ذكره الله واما على الاولى فيكون قدم
اعلم على اري فكل ما ذكر في المتن ليعطي علم ما اري
من التقييد لتكون مساوية لها اي قلته راي
از فالثلاثة جار ومجرور متعلق بقوله واورابي
مفعول مقدم له ولا منصوب بفتحة مقدرة على الالف
منع من ظهورها التقذر وعلم معطوف عليه وبعد فعل
ماض والواو فاعل واذا ظرف لما يستقبل من الزمان
خافض لشرطه منصوب بجوابه وهو جازم وصار
فعل ماض فعل الشرط وهو من اخوات كان يرفع
الاسم وينصب الخبر والالف العايدة على راي وعلمها
لها واري خبرها واعلم معطوف عليه وجواب الشرط
محذوف والتقدير عدو العرب واري وعلمها اي تلك متماثل
مقابل اذا صار اري واعلم فعدوهم اي تلك متماثلة
القلت ان الفعل الماض لا يقع خبرا عن كان
واخواتها وهذا راي وعلمها وقما خبرا عن صار الذي

هو من اخوات كان قلت محل ذلك اذا لم يكن في
 حيز شرط والاصح وقوعه خبرا عنها كما هنا ويدل ذلك
 قوله تعالى وان كان تميمه قد من قبل الآية فان تميمه
 لها وجملة قد خبرها وهو فعل ماضٍ ووقع وقوعه
 خبرا عن كان لو وقوعه في حيز الشرط وهو ان فلذا
 اري لو وقوعه في حيز الشرط وهو اذا او المعنى ان
 اري التي بمعنى علم لا بمعنى ابصر التي تتعدى
 لمفعولين ومنها اري الحلية بدليل قوله تعالى وتواردكم
 كثير من في المنام وعلم التي بمعنى اعتقد وتيقن
 لا بمعنى عرف وهي التي تتعدى لمفعولين ايضا ادخلت
 الرب على كل ملا مقترنة النقل وعدتها الى ثلثة
 مفاعيل بعد ان كان متعديين الى اثنين كما هو عمادة
 الامر لان القاعدة في علم الصرف ان هرقة النقل اذا
 دخلت على فعل لازم صيرته متعديا الى واحد او متعديا
 الى واحد صيرته متعديا الى اثنين وهكذا ولكن هذه
 القاعدة انشائية ليست مطروقة لانها قد تدخل على
 المتعدي فتصيرها لازما وذلك نحو قوله كتب زيد الفل
 فاذ ادخلت الامر عليه وقلت كتب زيد صار لازما
 وهذه الامر خاصة بالدخول على الفعل الثلاثي
 كراي وعلم ولا تدخل على الرباعي ولا الخماسي كدخول
 ونحو وكيفية هرقة النقل لانها تنقل ما كان فاعلا قبل

دخولا

دخولا الى كونه مفعولا بعد فالفعل الثالث الذي
 زاد على المفعولين بدخولها هو عين ما كان فاعلا قبل
 بدخولها واصلا عنه واي كلام المتن عدو ابفتح العين
 والداد وضم اليها لمستقلت الضمة على ايا فحذفت
 فالتقا ساكنات الواو وايا ثم يقار بعد ذلك عركت
 ايا بحسب الاصل وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصا ركة او
 نحو فالتقا ساكنات ايضا الالف والواو فحذفت الالف
 فصار عدا وابقا ابفتح العين والداد وسكون الواو
 ليلا يلتبس بفعل الامر وايضا فتح الداد فيه دليل
 على ان ما بعدها في الاصل كان الفاعلا فحذف ضربه ظ
 فيقال فيه ضربوا لان اخر الفعل فيه صحيح ليس حرف
 علة بخلاف ما تحت فيه فذكر ان اصلها علم وراي
 ان المتعديين الى مفعولين لا الى مفعول واحد كما تقدم
 وانما اي علم وراي بالامر اي بدخول هرقة النقل
 عليها يتعديان الى وهو الذي كان فاعلا اح
 الصغير عايد على المفعول الثالث الذي زيد بدخولها
 فصيرته بدخولا مفعولا بعد ان كان فاعلا ونقلته
 من الرفع الى النصب فلذا سميت هرقة النقل فزيد
 او خاله اي في تركيب كل منها مفعول اول وهذا
 هو شان الامر في الاشارة راجع الى النقل اي وهذا
 النقل هو شان الامر وحالا وتقدم توضيحه

وهو اي ان انما تصير ما اي لفظا كان انما واقعة
على لفظ فان كان الفعل ان هذا تفصيل لقوله
وتصيرها تصيرا اي جعلته يقربه اي يصير
يقربه بسبب تليطه عليه بامر من الامور البرية
لذلك وسياتي بيان ما يتعلق به اي بهذا الكلام
المذكور في التفصيل عند قول المحدثات فقد بالواحد
اي وما لمعني علمت انما اسم موصول مبني
على ان يكون في محذوف واللام حرف جر ومفعول محذوف
بها وعلمت جرح الياء مثني والجار والمجرور متعلق
بمحذوف صلة ما وعلمت مضاعف الياء مجرور بكسرة مقدرة
منع من ظهورها حركة الحكاية ومطلقا حال من
الصغير المستتر في الصلة والثاني محذوف باللام وعلمت
جرح كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للحمزة منع من ظهورها
الثقل والجار والمجرور متعلق بقوله حقا اخر البيت
والثالث محذوف عليه وايضا مفعول مطلق من
امر اذا رجع منصوب بالفتحة الظاهرة وحقق فعل
ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جواز تقديره هو يعود على ما وايجلة في محل رفع خبر
المبتدأ الذي هو الموصول والتقدير والذين ثبت لمفعول
علمت حاله كون ما ثبت مطلقا عن التقييم بشي
دون اخر يثبت للثاني والثالث من مفاعيل اعلم

وارى

وارى ايضا والحاصل ان علم واري قبل دخول امر
الثقل عليها وجعلها يتعديات الياء من مفاعيل كانت
متعديات الياء مفعوليات لما ثبت لذين المفعولين قبل
دخول الامر عليها من كون الاصل فيها المبتدأ والخبر
قبل دخول علم واري عليها وجعلها مفعولين لها ومن
جواز الفاعل الفعل به دخول عليها عند توسطه بينهما
او تاخر عنهما دون تقدمه عليها ومن جواز تعليقه
عن العمل في لفظها دون محلهما باللام ومن جواز حذفها
او حذف احدها اذا دل على ذلك دليل يثبت جميع ما ذكر
للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل اعلم واري اي
لما ثبت لها مما ذكر قبل الامر يثبت لها بعدها ايضا وما
المفعول الاول فلا كلام له فيه لانه في الاصل كان فاعله
ومفعولها من مفاعيل واري اي بعد دخول
الامر عليها وجعلها متعديات الياء ثمة وقوله ما ثبت
لمعني علم واري اي قبل دخول الامر عليها وجعلها
متعديات لما ذكر جميع ما ثبت لذين المفعولين قبل
دخولها يثبت لها بعد دخولها حرفا عرف من غير التثنية
وتقييد لها بحكم من هذه الاحكام المذكورة دون اخر
فما في اعلم واري اصلها المبتدأ والخبر كما انها في علم
وارى كذلك ويصح انفا اعلم واري عند توسطه بينهما
وتأخر عنهما دون تقدمه ويصح تعليق اعلم واري

عن العمل فيها باللهام ويجوز حذفها معهما او احدهما عند
الدليل وهكذا من كونهما مبتدا وخبر في الاصل
اي قبل دخول علم وراي عليها وجعلها مفعولين
لها ومن جواز الالف والتعليق اي للفعل
وقوله بالنسبة اليها اي المفعول الثاني والثالث
دون الاول لما علمت انه في الاصل كان فاعلا فله كلام
لثانيه وقوله ومن جواز حذفها اي المفعول الثاني
والثالث او حذف احدهما كذا وقوله اذا دل على ذلك
اي الحذف دليل ويجوز الفاعل اي فيها
اذا توسط بينهما او تاخر عنهما دون ما اذا تقدم عليها
فله يجوز الفاعل نعم يجوز تعليقه عنهما بله الامتداد
وتحوها كما تقدم ومنه الصبر عايد على الالف
اي دون الالف قولهم لا والاكابر جمع اكبر وهو المظفر
في التقوى لا في المال والفي وان تعد بالواحد
لن فان حرف شرط جازم وتعد فعل ماض فاعل
الشرط والالف فاعل ولو واحد متعلق به وبه هه
متعلق به ايضا وهو مجرور بالياء وعلة مفعول جازم
ظاهرة في اخر ما بعده ومن مضاف اليه مجرور بكسرة
مقدرة منع من ظهورها حركة النقل والفتحة رابطة
للجواب واللهام حرف جوازي مجرور بالواو وعلة مفعول
الياء لانه متني والجار والمجرور متعلق بقوله توصلا

وبه

وبه جار ومجرور متعلق به ايضا وتوصلا فعل ماض
مبني للمفعول والفاء التثنية العائدة على العلم وراي
نايب فاعله وقيل فعل امر والالف فيه منقلبة عن
نونة التوكيد وليست الف التثنية والاصل توصلت
وقا علم مستدة وعلى كل هو في محل جزم اي جملة جواب
الشرط وقوله والثاني مستد امر فروع بغيره بقدر
على اياها المحذوفة للثقة منع من ظهورها النقل ومنه
جار ومجرور حال منه وكذا جار ومجرور متعلق بحرف
خبر واثنى مضاف اليه مجرور بالياء لانه متني وكذا
مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها كون
الحكاية او مبني على السكون في محل جر وقوله
فمن مبتدا وبه جار ومجرور متعلق بقوله ذواتا وفي
كل جار ومجرور متعلق به ايضا وحكم مضاف اليه
وذواتا خبر مرفوع بالواو لانه من الاسماء الستة واثنا
بمعني اقتدا مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على
الالف منع من ظهورها التعذر وتقدير البيتين
وان تعد بالواحد بله من فتوصلا لاثنى به والثاني
منهما كاي كالمفعول الثاني من مفعولي كسافه
ذواتا اقتدا به في كل حكم وحاصل معنى ذلك ان
علم اذا كانت بمعنى عرف تكون متعدية لمفعول واحد
كما تقدم وكذا راي اذا كانت بمعنى ابصر تكون متعدية

لو احدث فاذا دخلت هجرة النقل على كل منها والحالة هذه
 عدتها الى مفعول ثان وصار كل منهما يتعدي الى المفعولين
 مع ان كان متعديا لواحد وقد علمت فيما تقدم ان
 شأن الهمزة هكذا هو انما اذا دخلت على الهمزة مرة
 لواحد واذا دخلت على المتعدي لواحد عدة لاثنتين
 وعلى المتعدي لاثنتين عدة لثالث وهكذا واما ما ذكر
 في العلم واري فيما تقدم من كونها يتعديا بالهمزة
 لثلاثة منها عيل فمحملة اذا كانتا قبلها متعديتان
 لاثنين لا لواحد وما هنا فيما اذا كانتا قبلها
 متعديتان لواحد فارتبها بصيرتها بدخولها عليها
 متعديتان لاثنتين ويكون حكم الثاني من المفعولين
 كحكم المفعول الثاني من مفعولي كسا فجميع ما كان
 ثابتا للمفعول الثاني من مفعولي كسا ثبت له ايضا
 كما اشار لذلك المصنف بقوله وان تعدى الى ابي وان
 كانت علم واري قبل دخول هجرة النقل عليها متعديان
 لمفعول واحد لا لاثنتين بدخولها عليها بصيرتها متعديان
 لاثنتين ويكون حكم الثاني من هذين المفعولين
 كحكم المفعول الثاني من مفعولي كسا فهو ابي المفعول
 الثاني من مفعولي علم واري واما اقتداء به ابي الثاني
 من مفعولي كسا او بياح له في كل حكم ثبت له ان قلت
 لم خص الثاني بشبهه بما ذكر دون الاول مع ان الحكم

في الاول كذلك ايضا قلت خصه لتكون التعليل
 ممكن فيه بل يقال اعلمت زيدا انه الحق دون الاول
 فلو خص الاول بالنسبة لما ذكر لقوله جواز التعليل
 في الثاني فدفع ذلك بما ذكر والا لو جاز لنبه عليه بقوله
 وقت علق ههنا فما اساء والصحيح انه لا يستثنى فيها
 وان التعليل متمتع في كل كما في التوضيح تقدم
 ان راي الزاي عند قول المصنف الى تلك رايي وعلم ان
 انما يثبت لهما هذا الحكم ابي وهو التقدير لثلاثة
 مفاعيل عند دخول هجرة النقل عليها اذا كانا ازاى
 بان كانت علم بمعنى تيقن لا بمعنى عرف واري بمعنى
 علم وتيقن لا بمعنى ابصر وقوله واما اذا كانا قبل
 الهمزة يتعديان الى واحد هذا فيه اشارة لقول المصنف
 وان تعدى لواحد نحو نحو راي زيدا عمر واري
 ابصر ونظر اليه يصح وقوله علم زيدا الحق ابي عرفه
 به الهمزة الى مفعولي ابي فقط لا لثلاثة
 والثاني من هذين المفعولين انما هذا اشارة لقول
 المصنف وانما في منها نحو في كونه لا يصح الاخبار به ان
 هذا بيان وجه شبهه به فكما انه لا يصح الاخبار بالثاني
 منها في كسا عن الاول كذلك لا يصح الاخبار بالثاني
 عن الاول في علم واري ابي فله يكون اصلها كس
 المستدوا والخبر فله تقول زيدا الحق ابي لا سخالة

ان يكون زيد عني الحق او عني الدرهم فهما متفاران
 بخلافه فيما تقدم وفي كونه يجوز حذفه ازاى
 المفعول الثاني مع المفعول الاول بان يحذف ما او
 يحذف احدهما مع ابقاء الآخر مثال حذفها اعلمت
 واعطيت انما عدي في اعلمت وذكر اعطيت للتظهير
 لان الكلام في اعلمت لا اعطيت والمعنى اعلمت زيدا
 الحق فحذفها من غير دليل يدل عليها كما حذفنا في
 اعطيت من غير دليل والمعنى اعطيت انما عدي او
 المحتاج درهم ومنه قوله تعالى انما العير عابد
 على حذفها معان غير دليل اي ومن حذفها معان
 بدون دليل قوله تعالى فانما من اعطى ازاى
 السائل او المحتاج الدرهم اعلمت زيدا في هذا
 حذف الثاني وابقا الاول والمعنى اعلمت زيدا الحق
 وقوله واعطيت زيدا ذكر للتظهير لا تقدم وقوله
 ومنه اي من حذف الثاني وابقا الاول قوله تعالى
 وليسوا يعطيك اي الخير فالكاف مفعول الاول
 والخير هو المفعول الثاني اعلمت الحق اي
 اعلمت زيدا الحق فقيه حذف الاول وابقا الثاني
 وقوله واعطيت درهما اي اعطيت زيدا درهما ذكره
 للتظهير لا تقدم وانما حذفها قبله لان الكلام فيه
 وقوله ومنه اي من حذف الاول وابقا الثاني قوله

تعالى

٢٢٩
 تعالى حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية فالكاف مفعول
 اول والجزية مفعول ثان فجميع ما تقدم الحذف لغير
 دليل فتلخص من جميع ما ذكرنا ان اعلم واري قارة زر
 يكونان متعديان لمفعولين قبل دخول الهمزة عليها
 وتارة يكونان متعديان لمفعول واحد فاذا دخلت
 الهمزة عليها بالنسبة للاول عدتها الي ثلثة وصار
 ما كان ثابتا لمفعولها قبل دخول الهمزة عليها يثبت
 للثاني والثالث بعدها واما بالنسبة للثاني فتصيرها
 متعديان الي مفعولين ويكون حكم الثاني منها حكم
 الثاني من مفعولي كساوا عطي ومثله الاول كما تقدم
 وكاري السابق انما فالكاف حرف جر واري
 مجرورها وعلامة جرح كسرة مقدرة على الالف منع
 من ظهورها التعذر والجاء والمجرور خبر مقدم والسابق
 مضاف اليه وبنابا القصر مبتدأ موقر مرفوع بضمه
 مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر واخبارا به
 معطوف عليه باستقاطا العاطف وحدث كذا كذا وابقا
 كذا وقوله كذا كذا جاري مجرور خبر مقدم وخبر مبتدأ
 موقر والتقدم مبنا واخبار وحدث وابقا كايينات
 كاري السابق وخبر المضاف العيني كايين كذا اي
 كاري السابق والمعنى ان هذه الخمسة المذكورة متعدي
 لثلاثة مفاعيل من غير همز لا تعد اري السابقة لها بالهمز

تقدم ان المفعول بالافعال ان اورد على الشئ
ان المفعول لم يتقدم منه عدلا وانما الذي تقدم له عد
ثنتين فقط وهما ارجو واعلم فلم يصح قولك تقدم له
واجيب بان المعنى تقدم اخباري لكم بان المفعول
عد من الافعال المتقدمة الى ثلاثة مفاعيل سبعة
فذكر ثنتين منها فيما تقدم وذكر هنا خمسة فكلمت
السبعة وليس المراد انه ذكر جميع السبعة فيما تقدم حكم
يرد ما ذكر فقوله وسبق ذكر ان فيه رد لما ورد عليه مما
ذكر وفي نسخة تقدم ان المفعول عد من الافعال اثنتان
وهي ظاهرة لا يرد عليها شيء وهي بناء بالهمز وقوا
في كل م المفعول بالافعال ضرورة النظم كما تقدم ومنه
اي من هذا القبيل وهو كون بنا تقدمي لثلاثة
مفاعيل قوله اي الشاعر بنيت زريعة ارضنا فاعل
ماض مبني للمفعول والثاني فاعل سد سد
المفعول الاول وزريعة هو المفعول الثاني والسفاهة
سند او كما سماها جارد ومجور ومضاف اليه متعلق
بمخوف خبر وهي جملة حالية معترضة بين المفعول
الثاني والثالث وهو جملة تقدمي الى ان لانها في محل
نصب قائمة مقام المفعول الثالث والمعنى اخبرني
الشاعر باحوال زريعة والحال ان السفاهة قبضة كما
اي فهو قبض ايضا يهدي اليك غريب الاشعار اي

الاشعار

الاشعار الغريبة والحال انه لا يعرف في الشعر وهذا من
كلام النابتة الربيعي وللمه زبادي الجوابه زريعة بن
عمرو بن خويلد وهو من قصيدة هجلاها وسبب ذلك
انه نعتة بفظا فاستار عليه بفرد جماعة فابى النابتة
ذلك ومنه اي من كون اخبر بتقدمي لثلاثة
مفاعيل قوله اي الشاعر وما عليك ان فنانا فية بمعنى
ليس واسما مخدوف عليك جارد ومجور ومتعلق
بمخوف خبرها اي ليس باس ولا ضرر لما بنا عليك
ان تقوديني اذا اخبروك الناس بانني دفق اي مريغ
بسبب عشقي لك والحال ان بعلك غايبا والساهد
منه في اخبرني حيث نصب ثلثة مفاعيل لان اخبر
بضم الهمزة فاعل ماض مبني للمجهول والثاني فاعل
سد سد المفعول الاول والثالث فاعل سد سد
مفعول الثاني ودنقا مفعول الثالث ومنه
اي من كون حدث يتقدمي الى ثلاثة مفاعيل قوله
اي الشاعر او منعكم ما تسألون انما المعنى اي شئ
منكم من الذي تسألونه من النصفة بيتنا وبينكم
ثم حدثتموه اي فاي شخص حدثكم عنا ان لا احد
علينا القلا لا في بعض النسخ وهي الصميمة اي العلو
والشرف الجواب لا احد حدثنا بذلك والساهد منه
في قوله حدثتموه حيث نصب ثلثة مفاعيل لان

حدث فعل ماضٍ مبني للمفعول للمجهول والتانيب فاعل
 حدث مسد المفعول الاول والها مفعول الثاني وحمله
 علينا الولا في محل نصب قايمة مقام المفعول الثالث
 ومنه اي من كون انبا تتقدي الي تلك ثمة
 مفاعيل قول اي الشاعر وابنت قيسا از قانيا فعل
 ماضٍ مبني للمجهول والتانيب فاعل مسد المفعول
 الاول وقيسا مفعول ثانٍ ولم ابله يعني لم اخبر جملة
 حالية وخبر اهل البين المفعول الثالث والمعنى
 واخبرت اي اخبرني بعض الناس ان قيسا خبر
 اهل البين وال حال اي لم اخبر كما زعموا ومنه
 اي كون خبرت تتقدي لتلك ثمة مفاعيل قوله اي
 الشاعر وخبرت سود الزمخري فعل ماضٍ مبني للمجهول
 والتانيب فاعل مسد المفعول الاول وسود
 مفعول ثانٍ والغميم مضاف اليه ومريضة هو المفعول
 الثالث وهذه هي امرأة قيسا كانت
 محبوبة له والغميم لم موضع كانت تقيم فيه والمعنى
 ان الناس اخبروني بان سودا في الغيم مريضة فأتيت
 وذهبت اليها من مصر لا عودها وازورها هذه الجملة
 فلما وصله صاريسان ويحس عليها حتى عثر بها
 فصارت يدها حتى نظروا اليها من كوة وخاطبتها
 وخاطبتها وقالت له جيت لاي شيء قال جيت

هو

لاعودر

لاعودر اي جيت اخبرت بانك مريضة فقالت له انا بخير
 ومافية اذهب الي اهلك وروي انها بعد ذلك صارت
 تتأوه عليه حتى ماتت وانما قال اليها
 جواب عما يقال لم قيد اروي بالسابق ولم يطلق
 فاجاب بقوله لانه تقدم لاي كانه قال لما كانت
 اروي علي قسرين فيما تقدم تارة تتقدي لمفعولين
 وتارة لتلك ثمة وكانت المتقدمة الي تلك ثمة سابقة
 عليها قيد بذلك لدفع توهم ارادة المتقدمة الي اثنين
 وان المراد اروي المتقدمة وهي المتقدمة الي تلك ثمة
 لا القريبة الي تتقدي لاثنين الفاعل هو
 في اللغة من اوجد الفعل ولو مجازا كالقيام والضرب
 ونحوهما واما معناه اصطلاحا فسياتي عند قول
 الشئ فهو المسند اليه فعل لئ
 كمر فروع لئ فالفاعل مبتدأ والذي لم موصوف
 مبني على ان يكون في محل رفع خبر وهو صفة لموصوف
 محذوف ويصح ان يكون خبرا مبتدأ محذوف والجملة
 خبر وكمر فروع الكاف حرف جر ومفعول مجرور بها
 وعلة نه جرح انبا لانه مشي والجار والمجرور متعلق
 بمحذوف صلة الموصول واي مضاف اليه مجرور بكسر
 مقدرة منع من ظهورها كون الحكاية ويصح ان
 يكون المضاف اليه قول محذوف واي فعل ماضٍ وزيد

٢٢١

الاسم

فاعل ومنيرا حال من زيد وهو لم فاعل وجهه فاعل
 به والهاصقان اليه ونعم فعل ماض والفتي فاعل
 مرفوع بضم مقدرة على الالف منع من ظهورها التقدير
 والتقدير الفاعل هو الذي لم يمتد وبنت كمر فوعي قوله
 اي زيد حالة كونه منيرا وجهه نعم الفتي والمخصوص
 بالمدح مخدوف تقديره زيد دل عليه زيد المتقدم او هو
 نفسه والمعنى ان الفاعل هو الذي شابه مرفوعه
 اي ومنيرا وهو لم لم يمتد اليه فعل كاتي ونعم
 او شبهه كثيرا الذي هو لم فاعل والمرفوعين هو
 زيد بالنسبة لاي والفتي بالنسبة لنعم ووجهه
 بالنسبة لمنيرا فكل لم شابه هذين يقال لم فاعل
 كضرب زيد واقام عمر وهكذا ان قلت قوله
 مرفوعي اي يقتضي انه مثل يثاليين مع ان الامثلة
 التي ذكرها هنا ثلثة واجيب بانها اثنان من
 حيث المسند فانه في الاول والثالث فعل وفي الثاني
 وصف يشبه الفعل والمعنى ما شبه مرفوعي فعل
 كاتي ونعم او شبه الفعل كثيرا فالمنظور اليه المسند
 لا المسند اليه وقوله منيرا وجهه حال من زيد كما تقدم
 ووجهه فاعل به وصم عمل منيرا فيه مع انه لم يعتمد
 على انتظام او شبهه كونه معتدا على صاحب الحال
 وهو زيد على فواسح الابتداء اي وهي كانه واخرها

وكاد

وكاد واخواتها ونحو ذلك مما تقدم يشوع از جواب
 لما وقوله ما يطلبه الفعل اتام اي لم يطلبه انما واقعة
 على لم وقوله اتام خرج النافض فكان ونحوها فلا
 يسمى المرفوع به فاعلا الاعجازا كما تقدم وانما يسمى لم
 كما لا يخفى وقوله من المرفوع بيان لما يطلبه ونحوه
 وهذا الفاعل ان الصغير فيه عايد على ما فاما الفاعل
 ان هذا تفصيل لقوله وهو الفاعل او نايبه وقوله
 فهو الاسم ان هذا معنى له اصطلاحا وامامنا ه
 لغة فقد تقدم وهو ما وجد الفعل المسند
 اليه انراي المرتبط به والمنسوب اليه فعل سواء كان
 على جبهة الثبوت او انفي ليدخل ان ضرب زيد ولقد
 يضرب زيد وسواء قام به الفعل كالمثال الاول وكما في
 قوله علم زيد او وقع عليه كما في قوله مات زيد لتحقيق
 النسبة والربط له بالفعل في جميع ما ذكر على
 طريقة فعل او رد عليه ضرب زيد وظرف زيد وشبهه
 وخرج منه كلها مبنية للفاعل وزيد فيها فاعل
 او ليست على طريقة فعل واجيب بان معنى على
 طريقة فعل ان يكون مبنيا للفاعل سواء كان على
 طريقة فعل بالفعل لمعينه او كسرهما او ضمهما او ضم
 الفاعل كسر عينه او سكونها وهكذا قد دخل ما ذكر
 بهذا المعنى ولا يردح ان قلت يدخل في قوله المسند

في الماضي او بفعل
 في المضارع هو

اليه فعل المفعول من قولك ضرب عمرو زيدا فان
زيد انساب اليه الفعل كما نسب لعمرو ولوقوعه عليه
فيقتضي انه يسمى فاعلا مع كونه مفعولا واجيب
بان المعنى نسب اليه فعل اصطلاحا فخرج بهذا
لانه وان كان منسوباً اليه لكن ليس على وجه الاصطلاح
فله اقتضا لما ذكره ان قلت ايضا كماله يشل
التابع للفاعل بحرف العطف كقولك ضرب زيد وعمرو
قلت هو خارج بقيد اخر محذوف من كلامه
والقدير المسند اليه فعل اصطلاحا امالة فخرج
هذا لانه وان كان المسند اليه فعل اصطلاحا لكن
ليس بالاصالة بل بتمعية للفاعل بسبب عطفه
عليه فله يسمى فاعلا وهذا غير ابدال واما ابدال
فداخل في كلامه لانه على نية تكرار الفاعل وذلك محقق
ضرب زيد اخوك فان المعنى ضرب زيد ضرب اخوك ولا
يخفى ان المبدل منه في نية الطرح والرمي فكان الفاعل
في الحقيقة هو الاخ وهو عيني زيد ان قلت ايضا
ولم لم يقل بدل المسند ان الخبر عنه بفعل قلت
لان الاستناد يشمل المسند الفعل الانشائي كقوله
واضرب واخبرني كضرب زيد كلف ما ذكره فخاص
بالخبري وعلى كل فالمتحصل من ذلك ان في كلامه
حذف مضافين لا تقدم والتقدير فهو كل اسم المسند

اليه

اليه فعل اصطلاحا بالاصالة وهذا يتم التعريف ولا
يرد عليه شيء او شبهه بالرفع معطوف على قوله
فعل اي او شبه الفعل وحكمه الرفع لانه اي الرفع
حكم من احكامه السبعة التي ادي اليها بعضها بالمثل
وسيد ان باقي بعد وانما كان حكم الرفع لانه عمدة فله
يموز حذفه عند الجمهور لانه مع الفعل كشي واحد
يخلف المفعول والمراد بلاسم اسمية فقول هو
الاسم والمراد بالصرح ان المراد بلاسم
القول بالصرح ما اقتوت سابقا لفظا او تقديرًا
والسوابك فيه ان وان وما ولعوكي لكن السبك
هنا يختص بان وان وما ولعوكي مثال ان قول
تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزلنا ومثال ان قول
تعالى الم ياتي للذين امنوا ان تحشع قلوبهم اي خشوع
قلوبهم ومثال ما قول الشاعر يسر المرء ما ذهب
البيان اي ذهبها ولا يسبك منها هذه الاحرف مقدرا
الا ان خاصة نحو وما اعني الا يسر اي ان يسر اي
سيره فالتسبك مقدور وهي ان الخففة دون ان
المشدة وما قل يكونان ان في السبك مع تقديرهما
لعدم ثبوت ذلك بل لابد حين ارادة السبك بهما من
التصریح بلفظها ولا يجوز تقدير فاعل مؤول بالاسم
المذكور بدون سابق من الحروف الثلاثة المذكورة

بل لا بد في سبكه وتاويله بما ذكر من اقتران حرف منهائه
 ليسوع تاويله وسبكه لما علمت انها الة في السبك جله فا
 للكونيين المجوزين لتكر بدونها وتاويلهم يسبحون
 بالسبح بفتح السين من قول تعالى ثم بدل لهم من بعد
 ما رواه الايات ليسجته الية على انه فاعل بقول
 تبارك اسمهم على ذكر لا خيال ان يكون فاعل تبارك اسما
 مستترا فينبغي انما المصدر المفعول منه قولهم وانقدر
 ثم بدل لهم بدل الخاف التفرع وتقدم معنى السبك وهو
 ايتا قد من الغير مصدر لا وتضخه لاسمها بعد حذفها
 وفي الة فيه لا انها تسبك وتخلط بها بعد هالما تقدم
 توضيحه فخرج بالسند از هذه اسرفوع في الاخراج
 بقيوده التي ذكرها بعد ان عرفه ما السند اليه
 غيره اي غير الفعل وهو الاسم او نحو مما ذكره ومراه
 بذلك اخراج زبد في جميع الامثلة التي ذكرها لانه
 في جميعها مبتدأ لا فاعل على طريقة فعل المفعول
 الفا وكسر العين اورد عليه وخرج المخرج فان المخرج
 واقع فيه نايب فاعل له والحال انه ليس على وزن
 ما ذكر فيقتضي انه خارج واجيب بان المراد بقولنا
 على طريقة فعل ان يكون مبنيا للمفعول وان لم يكن
 على وزن ما ذكر فلا يرد ما ذكر في لوقولهم والمراد
 بشبه الفعل المذكور اسم الفاعل از هذه الامور

عشرة

عشرة وكلا شبيهة بالفعل ذكر الة منها سبعة
 وترك ثلاثة وهي اسم المصدر نحو عجبت من اعطاء
 ربي الدنيا نيرا لا عطا اسم مصدر والمصدر العطاء
 وامثلة المبالغة نحو ضرب زيد وضروب عمرو واسم
 المفعول كضروب عمرو ونظم تلك العشرة بعضهم
 يقول
 الظرف واسم الفعل والصفة التي قد شبهت مع افعال التفضيل
 والجار والمجرور امثلة مع اسم المصدر المفعول
 كذا كذا مصدرها قد وثق عشرة كالفعل يعلمها ذوي التحصيل
 نحو اقام الزيدان فالزيدان فاعل بقاءهم مرفوع
 بالالف وقولهم نحو زيد حسن وجهه فزيد مبتدأ وحسن
 خبر ووجهه فاعل بحسن نحو عجبت من ضرب
 زيد عمرو فاعجب فعل ماض وانما فاعل ومن حرف جر
 وضرب مصدر مجرور بها وزيد مضافا اليه وهو فاعل
 بالمصدر وجر باضافته اليه لانه تارة يكون مرفوعا
 وتارة يكون مجرورا للفظا باضافته الى المصدر كما هنا
 وكما في قول تعالى ولولا دفع الله الناس اى ان يدفع
 الله الناس او باضافته لاسم المصدر كما في قولك
 من قبلة الرجل امراته الوضوء او عن الزاوية خوف
 قولهم ان تقولوا ما جانا منا يسير ولا تدير اى
 ما جانا يسير ولا تدير او بابا الزاوية ايضا نحو وكفى

١١٦

بأسمه سبيد اي كفي اسمه او بالله م الزاوية كوهيهات
 هيهات لما توقعدوت ولم الفعل اي الماضي
 كوهيهات الحقيقي هيهات لم فعل ماض مبني على
 الفتح لا محله من الاعراب والمضيق فاعله
 نحو زيد منكر علامه او في الدار على ما لا فريد منها
 والظرف او الجار والمجرور خبر عنه وعلامه فاعله
 بالظرف وبالجار والمجرور وكما في قوله تعالى اني اسم
 شك فيصم ان يكون شك فاعله بالجار والمجرور وان يكون
 مبتدأ مؤخر او الجار والمجرور خبر مقدم ما كانت
 مرفوعة بالفعل هذه الشارة الحكم من احكام الفاعل
 وهو ارفع وقد يحذف لفظا باصا فته الى المصدر او الى الله
 او بمن او بالبا او بالله م الزايد ان لا مقدم بقصيصه
 وبعد فعل فاعله من قبضه ظرف وهو متعلق
 بمحذوف خبر مقدم وفعل مضاف اليه وفاعله مبتدأ مؤخر
 وقوله فان ظهر له الفاعل التفرع وان حرف شرط جازم
 وظهر فعل ماض فاعله الشرط وفاعله مسترعايد على
 الفاعل وقوله هو الفاعل واسطة نحو اب الشرط والضمير
 مبتدأ والخبر محذوف والجملة في محل جزم جواب الشرط
 والالان المدحمة في الانانية حرف شرط جازم وفعل
 الشرط محذوف وقوله فصيير الفاعل الجواب وضمير
 خبر لمبتدأ محذوف والجملة في محل جزم جواب الشرط

ولمستقر

واستقر فعل ماض والفاعل مسترعايد على ضمير والجملة
 في محل رفع صفة لضمير والتقدير وفاعله كايين بعد فعل
 فان ظهر ذلك الفاعل ويرز ووجد في اللفظ هو الفاعل
 وان لا يبرز ويوجد في اللفظ هو ضمير مستر وحاصل
 المعنى ان الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله فترتبة التاخير
 عنه ولا يجوز تقديمه عليه ثم بعد ذلك ان كانت اسما
 ظاهرا ملفوظا به فالامر ظاهر ويكون هو الفاعل
 بالفعل والادبات لم يكن ظاهرا ملفوظا به بعد الفعل
 فيكون فاعله الفعل ضميرا مستترا فيه او رد بعضهم
 على انه بان الذي يفهم من قوله وبعد فعل فاعله
 ان كل فعل لابد له من فاعل مع ان بعض الافعال
 قد يوجد بدون فاعل رافع له بعده وذلك ككلمات
 الزاوية وقلى المقصود به السفي نحو قلنا تاتينا والفعل
 المؤكدة نحو قام قام والمبني للمفعول نحو ضرب زيد فهذه
 كلها افعال وليس لها فاعل مرفوع بها واجيب بان المراد
 والمعنى من قوله وبعد فعل فاعله ان الفاعل يكون
 بعد الفعل لا قبله فترتبة التاخير عنه ولا يجوز تقديمه
 عليه وليس المراد ان كل فعل لابد له من فاعل كما قلت
 حتى يرد ما ذكر وقوله فاعله اي واحد لان التكرار
 في سياق الاثبات لا عموم لها وقوله فان ظهر اي وجد
 حقيقة او حكما يشمل ما اذا كان محذورا لعلته كما في نحو

وهو الفعل الضمير ما به على الرفع وقوله
أو شبهه أي الفعل مما ذكر فيما تقدم فلا تقول
الزندان قام له أي على أن الزندان فاعل مقدم كما قال
علي أن يكون له أما على أنه مبتدأ مقدم كما قال فإنه
يصح وكذا يقال فيما بعده من الأمثلة وهذا
مذهب البصريين أي وهو المعتمد والهم الأشاعرة
راجع لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل
وأما الكوفيون من الضعيف الزندان قام بالأنفاد
فيه وفيما بعده على أن الاسم فاعل مقدم بالفعل
الذي بعده الزندان قاما أي من غير تجريد
له من عن مة التثنية وعن مة الجمع فيما بعده
ويكون ذلك مبتدأ أو جملة قاما وفاقا مرفوعا وفاعل
في محل رفع خبر عنه ويكونان أي الالف والواو
هما الفاعل أي بالفعل المتصلان به وتكون الجملة
في محل رفع خبر عن الاسم لا تقدم وجود الفعل
المتحرك دفعل أمر وفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت
والفعل مفعول وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان
معنى متى الشرط وما زائد في استند فعل ماض
مبني للمضارع ونايب الفاعل مستتر فيه عايد
على الفعل ولا شئ جار ومجرور متعلق به وواو جمع
مقطوف عليه وكفار الكاف جارح لقول محذوف

خبر

خبر لمبتدأ محذوف وفاز فعل ماض والشهدا فاعل
مرفوع بضمته مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر وقد يقال قد حرف تقليل ويقال فعل مضارع
مبني للمجهول وسعد فعل ماض والالف فاعل والجملة
في محل رفع نايب فاعل وسعد فاعل وفاعل مقطوف
عليه والفعل مبتدأ والواو للحال ومستند خبر
وللظاهر جار ومجرور متعلق بمسند وبعد ظرف
متعلق به أيضا والتقدير ووجد الفعل ومثله الوعد
فالفعل ليس قيد إذا استند الفعل لأشئ أو جمع
أي لعل مة تثنية أو علم مة جمع وذلك كقولك فاز
الشهدا وقد يقال على لغة ضعيفة والحال ان
الفعل مسند للظاهر بعد أي لك اسم الظاهر الواقع
بعده بان يكون هو الفاعل والالف والواو
النون المتصلة به حروف دالة على التثنية وليست
فاعل له والحاصل أن الفعل إذا لم يند إلى اسم
ظاهر وكان ذلك الاسم مثنى أو مجموعا يجب تجريد
الفعل من عن مة التثنية والجمع وتكون حالته
كحالته إذا لم يند إلى اسم مفرد ويكون ذلك الاسم فاعلا
به وهذا على اللغة الفصحى وهناك لغة أخرى لا تجرده
من ذلك والحالة هذه وتجعلها حروف دالة على التثنية
أو الجمع والاسم هو الفاعل وهذه ضعيفة فأت

أردت ان تمشي هذه الطريقة على الاولى وتسمى
 جعلتها فاعلا بالفعل والاسم الذي بعد الفعل يدل
 منها اوصي بالفعل في محل رفع خبر مقدم والاسم
 المسند اليه الفعل مبتدأ مؤخر ومثل الفعل في ذكر
 كنه الوصف حرفا حرف فاعلا رابعا بقوله وجبر
 الفعل ان للطريقة الاولى ويقول بعد وقد يقال
 ان للطريقة الثانية مذهب جمهور العرب
 انما اكثرهم الظاهر اي لم يظهر فهو صفة
 لموصوف مذكوف وقوله مثنى او مجموع يدل من ظاهر
 وقوله وجب تجريده جواب اذا في قوله انه اذا اسند
 ان تدل على التثنية اي تثنية الاسم الواقع
 فاعلا لذلك الفعل الذي اسند اليه الفعل كالالف
 وقوله او اجمع اي كون الاسم الواقع فاعلا بالفعل
 وهو المسند اليه الفعل جمعا كالواو والنون
 فالالف دالة على التثنية والواو والنون دالة
 على الجمع ولا نقول على مذهب هؤلاء اسم
 الاشارة راجع الى الجماعة الذين يوجبون تجريده من
 تلك اللفظ مائة التثنية المذكورة اي لا نقول
 على مذهبهم قاما ان وتأتي في الفعل بعل مة مثلا
 بل تجرده ونقول قام بالافراد وهكذا ونقول على
 ان يكون ما بعد الفعل ان اي وهو مخصوص

الاسم

الاسم الظاهر لا ما يسميه ويشمل غير من الحروف المذكورة
 المستقلة بالفعل وان كانت البعدية تصدق بها ايضا
 بدليل قوله بعد وما اتصل بالفعل ان هل علي
 ان يكون ان اي فأت بالعلامة فيه ح وقيل ما نفي
 فيما تقدم لان اللفظة الضعيفة لا تجعلها فاعلة
 بالفعل بل حروفها تقدم فاذا جعلت فاعلة به
 والاسم الذي بعد يدل منها اوصي والفعل خبرا
 مقدما والاسم مبتدأ مؤخر اصح ذلك وكانت على اللفظة
 الفصحى كما تقدم اعني الالف ان اي اقصد
 بالاسماء المفعلة الالف ان كما نقل الصغار يقال
 نسبة لعمل الصغر بكسر الصاد وهو النحاس يقال
 نسبة لبيع البقل في شرح الكتاب اي كتاب
 سيبويه كما كانت التا ان اي لان اتا نقول
 كانت زائدة اي فكما ان التا في قامت هند حرف
 قول ان كذلك هذه الحروف الثلاثة تدل على ما ذكر
 من التثنية والجمع قياسا على التا المذكورة
 مرفوع به اي بالفعل وقوله كما ارتفع اي قياسا
 على ارتفاع هند بقامت هذه الطريقة قامت
 ما قالت على ما ذكر ومن ذلك ان من عدم تجريد
 الفعل قوله اي ان اعز تولى قتال ان فتوى فعل
 حاضر وفاعله مسترعايد على مصعب بن الزبير

والمارقيين مفعول والمراد بهم الخوارج وبنفسه جار
ومحور متعلق بقولي وقد لهما الواو والحال وقد
للتحقيق والتم فعل ماض والالف حرف دال على
التثنية والها مضاف اليه ومبعد فاعل وحيم مطوف
عليه والصفي توكي مصعب قتال الخوارج
بنفسه اي بذاته من غير معاونة احد له عليهم
والحال انه قد لهما اي تركاه وخذلاه البعيد
والقريب فلم يعا ونوم ويباعد ولا عليهم والشاهد
من ذلك الحاق الفعل وهو لهما علة التثنية
وهو الالف مع لسانه للمكني وهو مبعد وحيم
يلوموني ان فعل مضارع مرفوع بثبوت
النون والواو حرف دال على الجمع والنون اثنائية
للتوقاية والياء مفعول واهلي فاعل وراي اشترا
التميل متعلق باهلي وكل مبتدأ وجملة يعذل بمعنى
يلوم خبر والشاهد من ذلك الحاق الفعل وهو
يلوم الواو الدالة على الجمع مع لسانه لك سم
الظاهر وهو اهلي وفي رواية تومي روايتي على
اللفظة الفصحى قال يلوميني راي الفراء في الزا
فعل ماض والنون حرف دال على جمع النسوة والنواني
فاعل وهذا هو الشاهد حيث الحاق الفعل وهو را
النون الدالة على الجمع مع لسانه لك سم الظاهر وهو

والهم حرف عباد
مر

الفواني

الفواني والفواني جمع غانية وهي التي لم تغت
بجملها ان تعزينا والنواضع جمع ناضرة من الضرة
وهي الحسن ويقال ان قاتل هذا البيت مع المولدين
لا من عرب العرب فله يجمع بكلمة حم مرفوع براني
في هذا التسمي والافهم مرفوع براني من راي لا براني
فاشعر قول اي اسم اي دل وقول بان ذلك اي
ما ذكر من عدم تحريد الفعل عند لسانه للظاهر قليل
وقول والامر كذا اي كذا قال وانما قال والفعل
الزاي واي بالجملة الحالية ليس به ان اذ جعلت
الفعل مسند الزاي بان جعلت الاسم الظاهر فاعل
به وهي حروف دالة على التثنية او الجمع فاما اذ جعلت
الزاي وقد تقدم توضيح ذلك فله حاجة لاعادته
بلغة اكلوني البراغيت اي ظفوني وقد وا على
ان قلت المناسب للتعبير باكلني او اكلتني دون
اكلوني لان الواو خاصة بجمع العاقل والبراغيت
ليست من قبيل العاقل واجيب بانه لما صدقت
عليهم صفة العقل وهو الاكل نزلوا منزلة لهم واطلق
عليهم ما للفعل قال بعضهم في شان البراغيت
ليل البراغيت ليل لانقاده لا ياركر الله في ليل البراغيت
كأنه تعالى يحسب اذ خلقت به ايدي القضاة على مال المورث
ويجوز عن اسم اي عن هذه اللفظة الضميمة

٢٢٩

في كسبه بلفظة يتعاقبون ان في تعاقبون فعل مضارع
 مرفوع بثبوت النون والواو حرف وال على الجمع
 وملايكة فاعل وفيلك جار ومجرور متعلق به اي
 تذهب طائفة وتاتي طائفة اخرى عقب الطائفة
 الزاهية هكذا زعم الم هذا خبري من الله لا محذور
 ان تكون الواو في الحديث فاعل وملايكة بدل منها
 او لما قيل انه حديث طويل واختصر والاصل ان
 الله ملايكة يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة
 بالنهار فاني قول فيكم كلام تام وقول بعد ملايكة
 بالليل اذكر بيانا وتفصيلا لقول ان الله ملايكة
 في اول الحديث وليس فاعلا بقول يتعاقبون
 ويرفع الفاعل ان في رفع فعل مضارع والفاعل مفعول
 مقدم وفعل فاعله مؤخر واخر فعل حاضر مبنى للمفعول
 ونائب الفاعل ضمير فيه عائد على فعل والجملة
 في محل رفع صفة لفعل وكثل الكاف زائدة ومثلي
 خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف لقول محذوف وزيد مضاف
 لمثل مجرور بكسوة مقدرة منع من ظهورها حركة الكتابة
 ويصح ان يكون فاعلا بفعل محذوف جواز ادل عليه
 قول قرأ اخر البيت ويصح ان يكون مبتدأ خبر محذوف
 اي زيد القاري قال بعضهم وهذا احسن ليطابق
 الجواب السؤال في ان كل منها جملة اسمية لكن يكون

على

على هذا لا شاهد فيه لما تحت جوده لان قول بعد
 من قرأ هو السؤال وهو جملة اسمية لان من اسم
 مستفهام مبتدأ مبني على الكون في محل رفع وقرأ فعل
 ماض والفاعل مستتر تقديره هو يعود على من والجملة
 في محل رفع خبر فيسيح ان يكون الجواب مطابقا
 بان يكون جملة اسمية ايضا بان يقال زيد اي زيد
 القاري والاقيل في السؤال قرا من فيكون قرا فعل
 ماض ومما فاعل ويكون زيد الواقع في الجواب فاعل
 بفعل محذوف تقديره قرأ زيد ويكون كل منها على
 هذا مطابقا له قرو في جواب جار ومجرور متعلق بزيد
 ومن استفهام مبتدأ لا تقدم جملة قرا خبر وسهل
 الم همزة قرأ بابتداء الفاء والتقدير ويرفع فعل اخر
 الفاعل وذلك مثل قولك زيد الواقع في جواب اسأيل
 لك بقول من قرأ والمعني ان الفعل يرفع الفاعل
 في حال كونه محذوف والفاعل مذکور لكن لا يجوز حذفه
 وايضا الفاعل الا اذا دل عليه دليل كما اذا وقع جوابا
 لسؤال متقدما عليه وذلك مثل قولك زيد في جواب من
 سألك بقول لك من قرأ اي فتقول له زيد اي قرأ زيد
 فزيد الذي اجبت به فاعل لفعل محذوف دل عليه
 ما قبله في السؤال وقول الم فعل اخر او رد عليه
 ان الاخبار من فواصل الاسماء لا الافعال واجيب

بان في كلامه مجازا بلا استفادة وهو انه شبه الحذف
 بالاضمار واستعار لفظ الاضمار للحذف واستفاد من
 الاضمار ضمير معنى حذف وهو استفادة تفرعية تبعية
 اي فزاده بقوله اضمار اي حذف ويعلم يجوز بما ذكر
 وقال كاقال ابن غازي **ي** **ي** **ي** **ي** **ي** **ي**
 ويرفع الفاعل فعل حذف **ك** كذا زيد في جواب من وفا
 سلم من الايراد المذكور واستغنى عن المجاز وقد افترق
 بعضهم في قولهم ويرفع الفاعل فعل بقول **هـ**
 يا قاري الخ من الغيبة جمعت **ي** في الغرض من الخوف قليل
 ان كنت تفهمها فيما تجيده **ي** لمرارها حتى تحذف الاقوال
 فان فعلها قد جاز فاعله **ي** فعل ومن فاعله قد جاز مفعولا
 ثم اي اي فعلها فاعله فعل والفاعل فيه مفعول
 واجاب عن ذلك ابن غازي بقول **ي** **ي** **ي** **ي** **ي**
 فتذكر نفسي قد احسنت **ي** وفقت كل الورى بدا وتجميل
 يا حسن احمية في باب فاعلها **ي** من بعد اربعة في النظم تكميل
 اي جواب سؤالك كاي في باب الفاعل منها بعد مضي
 اربعة بيوت كاملة منه اي فيكون في خامس بيت
 من باب الفاعل وهو قولهم هذا ويرفع الفاعل **ي**
 فالمراد بالفعل الذي فاعله فعل هو قولهم ويرفع وفاعل
 قولهم بعد فعل ومفعول قولهم الفاعل ولا شك ان كون
 الفعل يتبع فاعله والفاعل يتبع مفعولا امر يستوجب

قول

قوله اذا دل دليل على الفعل **هـ** والدليل هو تقدم السؤال
 المذكور فيما تقدم وفيما سياتي **قوله** التقدير قرأ زيد
 هذا التقدير فيه نظر لعدم مطابقة للسؤال قبله لان
 السؤال جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر فينبغي ان يكون
 الجواب كذلك بان يقال زيد القاري ويكون مبتدأ خبره
 محذوف لتحصل المطابقة وهذا المحسن هذا بعضهم لذلك
 لكن يقال يخرج بهذا المعنى عن الاستشهاد به لما عرفت فيه
 فالاولي والاظهر ان يقال في السؤال هل قرأ احد ويكون
 جملة فعلية ويكون زيد ان واقع جوابا لذكر فاعلا بفعل
 محذوف تقديره قرأ زيد وبذلك تحصل المطابقة **قوله**
 وقد يجب الحدق ان لا اداة الشرط لا يليها الا الافعال
 الاسماء وفي الآية المذكورة وليها اسم وهو واحد
 فيتحقق ان يكون فاعلا لفعل محذوف دل عليه الفعل
 المذكور بعد كما هو القاعدة **قوله** وكذلك اي مثل الآية
 المذكورة كل اسم از فاسم راجع للآية **قوله** فانه مرفوع از
 هذا بيان لوجه الشبه بالآية **قوله** وهذا اي حذف الفعل
 بعد ان واذا مذهب **قوله** وثانيتها ان فتا مبتدأ
 وثانيتها مضاف اليه من اضافة الدال للمدلول وتلج
 فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على البيان مع من ظهورها
 التقيد وفاعل مستتر تقديره هي يعود على التثنية والجملة
 في محل رفع خبر والماضي مفعول منصوب بضمته مقدرة

على ايها منع من ظهورها النقل على قول ولغة من يقدر
الفتحة في النقص وهو صفة توصف كحروف واذا
ظرف كما يستعمل من الزمان فانفرد بشرطه منصوب
بحرابة وكان فعل ما ضا ناقصا واما مسترعايد على
الفعل اما ضا ولائى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها
والجملة من كفاء وطما وخبرها في محل جر باضافة اذ
ايها وجواب اذا محذوف ود عليه ما قبله وكما بت الكاف
جاء لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف واي فعل ما ضا
والناتية التانيث وهند فاعل والاذي مفعول
والنقدير والتالدالة على التانيث تلي وتتبع الفعل
الماضي اذا كان مسندا لانيثي وهي تلي وذلك كقولك
ابت هند الاذي والمعني ان الفعل الماضي اذا كان
مسندا لفاعل موحث سوا كان التانيث فيه حقيقيا
كما في المثال الذي ذكره او حكيا كجاري التانيث لفظا
محو طلعت الشمس او اكتسب التانيث بسبب اضافة
للمرث او كفاء تانيثه تاويله كما في قوله جات الكتاب
على تاويله بالصيغة فان التالدالة على التانيث
اي تانيث ذلك الفاعل تلي وتتبع وتتصل به
ومثله في ذلك الوصف كما في نحو قايمة هند ولا فرق في
ذلك الفاعل بين ان يكون عاقلة كابت هند الاذي او
غير عاقل كحرجت النعجة وقد رمتعلق قوله لانيث مسندا

ولم

ولم يقدره ثابنا ليسهل ما اذا كان الفعل متفيا عن الاثبات
لها نحو ما قامت هند والا كان خارجا بتقديره ثابنا
ولا فرق في ذلك اي لموق التاله بين الحقيقي من اي بين
ان يكون الفاعل حقيقي التانيث بان كان له فرج او مجازيه
بان كان التانيث فيه لفظيا فقط اي في اللفظ دون
المعني وقول نحو قامت هند مثال لكول وطلعت الشمس
مثال للتانيث لكن لها حالتان في هذا جواب عما يقال
وهذا لموق التاله على سبيل الوجوب او الجواز فاجاب
بقول لكن في وهو دخول على ملكه الله الا في بعد وقوله
وسيا في الكلام على ذلك اي في البيت الذي بعد هذا
وهو قوله وانما تلزم في محل اخر وانما تلزم
في انما اداة حصر وتلزم فعل مضارع وفاعله مستر
تقديره على يعود على التانيث وفعل مفعول ومضمر
مضاف اليه على تقدير مضاف بينهما ومتصل بفتك مضمرة
او حرف عطف ومفهم مفعول على متصل وذات بالنصب
مفعول مفهم وجر مضاف اليه والتقدير وانما تلزم
تأ التانيث فاعل مضمرة متصل او فعل فاعل ظاهر
مفهم صاحب فرج اي حقيقي التانيث والمعني
ان الفعل اذا كان مسندا لفاعل وذلك الفاعل ضميرا
متصلا به سوا كان مستر كقولك هند قامت اي
هي او بارز كقولك الهند قامت وسوا كان حقيقي

التانيث كاي المثال المذكور لو مجازيه كالشمس طلعت
فان التانيث الاله على تانيث ذلك الفاعل تلزمه وجوبا
وكذا اذا كان الفاعل لهما ظاهرا حقيقي التانيث
وهو الذي اشار اليه بقوله او ظهر لراي اولم يكن
الفاعل ضميرا مستترا بل كان لهما ظاهرا لكن
مفهوم ذات حراي انني صاحبة فرج فان التانيث المذكور
تلزمه وجوبا كالأول فتلخص من هذا ان لزومها
للفعل في حالتين وهذا اللزوم في غير نعم وبئس
فيقال على هذا نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند واعلم
ان هذا اللزوم اي لزوم التانيث المذكور للفعل ولو مع
عطف المذكر عليه كاي قوله هند قامت هي وزيد وقامت
هند وزيد فيراعي المؤنث في هذا دون المذكر كلزوم
التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وزيد قام وهند
ان قلت هذا يخالف قولهم اذا اجتمع مذكر
ومؤنث يغلب المذكر على المؤنث كقوله هند وزيد
فما كان واجيب بان هذا خاص بباب الضمير فلا
ما هنا فالمرعي والغلب فيه المؤنث ولا فرق في
ذلك اي لزوم التانيث المذكور وقوله بين الحقيقي والمجازي
خالف ابن كيسان في هذا يجوز ان يقال الشمس طلعت
يقال طلعت الشمس فلا فرق عنده بين ظاهر المجاز وضميره
فان كان الضمير منفصلا هذا محترز قول المتق

متصل

متصل وسياقي في البيت الاني ان يكون الفاعل
ظاهرا اي لهما ظاهرا لا ضميرا مع اتصاله بالفعل بحيث
لم يفصل بينه وبينه بفواصل كما سياقي فقيده الاتصال
لا به منه ويكون المفعول حذفه منه لانه ما قبله عليه
واصل حرج حرج قال في المصباح الحرج بالكسر
فرج المرأة والاصل حرج فحذفت الحاء التي هي لام
الكلمة وبوض معنا واو ادغمت في عين الكلمة لانه يضمر
على حرج ويجمع على احرار وقد يستعمل لفتح اليد وضم
من غير تقويض وفي كلام الناطق بالتحفيف وهو
يبدل على انه ليسو خاصا بما ذكر فيخالف كلام المصباح
وفهم من كلامه ان لاي لاي في باداة الحرج
وهو انما تلزم ان وقد يبيح ان فقد حرف تقليل ويبيح
فعل مضارع والفاعل والفعل فاعل وترى مفعول
والناتمضا فاليه ونحو جبار ومجرب متعلق بالتنا وهو
مضاف لمفعول محذوف واتي فعل ماض والقاضي مفعول
مقدم ونبت فاعل مؤخر والواقف مضاف اليه والقدرة
وقد يبيح الفصل ترك التنا اي من الفعل في نحو قوله
اتي از والمعنى ان التنا تلزم الفعل الا اذا فصل
بينه وبين الفاعل بفواصل والا فلا تلزم وهذا محترز
قولهم فيما تقدم متصل وانما لم تلزم التنا مع الفصل
لان الفصل ابعد للفعل عن الفاعل المؤنث وصار

كالعوض عن التنازل أو إتيانها معه لكان فيه الجمع بين
 العوض والعوض بغيره إلا أخذت من البيت بعده
 والأجود الإثبات أخذت من التفسير بقدر وسع
 لأنه قد تفيد القلة مع مصاحبة الإباحة لها فيفيد
 ذكر أن الإثبات للثنا أجود وأحسن من حذفها
 والحذف مبتدأ أو جملة فعلية من الفعل ونائب الفاعل
 خبر ومع ظرف وهو حال من نائب فاعل فعله وفصل
 مضاف إليه وبالأجار ومجرور متعلق بفصل والكاف
 جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وما نافية وزكي
 فعل ماض والأداة لمتشابهة لفتاة وفتاة فاعل
 وابن صفة له والفعل مضاف إليه والتقدير هو المحذوف
 فضله على الإثبات حالة كونه مع فصل بالأو وذكر كقولك
 ما زكي الأفتاة ابن الفلا والمأصل أنه إذا فصل
 بين الفعل وفاعله الموث بالأو وجب حذف التام من
 الفعل ولا يجوز إثباتا فيه كإثبات المثال المذكور والأو
 يقال ما زكت إذ قال بعضهم كان الأولي أن يصبر
 بالترك بدل الحذف لأنه يبرهن أنها كانت في الفعل ثم
 حذفت مع أنه ليس كذلك الموث الحقيقي أي وكذا
 المجازي بديل التمثيل بعد وما بقيت الأثر
 الضلوع الزمانا فية وبقى فعل ماض والتأنيده مئة
 الثاني والألفاء والصلوع فاعل والمجرع صفة

لها وهي جمع جر شع وهو المستخرج الجنب والبطن والشاهد
 من ذلك في بقيت حيث أتت بالتأنيث فيه مع
 الفصل بالأو وهذا مجزئ بيت قاله الشاعر في وصف ناقته
 وصدر طوي النحر والأجزاء في غرو صرا وما بقيت
 والنحر يعني النحر والدفع والأجزاء جمع جر وهي الأرض
 التي لا نبات بها والفروع جمع غرض حزام الرجل والمعنى
 أنها حصلت لها هزال من شد الركض ومن البرقي
 الأرض التي لا نبات بها فقول المصنف هذه الاعتراف
 مبني على مذهب الجمهور من أن الإثبات عندهم خاص
 بالشعر ومذهب غير الجمهور إلى جوازها في النثر على قلة
 وعليه يتمشى كلام المصنف فكأنه اعترف عليه وليس
 كذلك فليس مسلم بل هو كذلك كما قلت ذلك فأكده
 لأنه إن أراد أي المصنف أنه أي المحذوف مفضل عليه أي
 على الإثبات باعتبار أنه أي المحذوف ثابت أصح
 والحذف مبتدأ وقد حرف تقليل وجملة يأتي من الفعل
 والفاعل خبر وبذلك فصل جار ومجرور ومضاف إليه
 متعلق بياق ومع ظرف متعلق بقوله وقع وضمير
 مضاف إليه وفي مضاف إليه والمجاز بدل من ذلك
 وفي شعر جار ومجرور متعلق بوقع والتقدير والمحذوف
 للتأنيدي أي من غير فصل ووقع المحذوف في شعر مع
 ضمير الموث ذي المجاز والمأصل أن التأنيده محذوف

من الفعل المسند اليه فاعل مرفوع حقيقي الثاني من
غير فصل وجازعها في الشعر من الفعل المسند اليه
غير المرفوع المجازي الثاني مع انه تقدم لزومها فيه
حكي سبويه ان هذا دليل على انها تحذف من الفعل
المسند اليه مرفوع حقيقي الثاني وان لم يوجد فصل
فلا مزية له على ما عمل ليس ومزية له بها
وجملة ودقت ودقها في محل نصب خبرها ولا عاملة
عملان وارفع لهما وابقل ابقالا منصوبان على المصدر
والشاهد في ابقل اذا فرى بالفتح حيث لم تصل به
تا الثاني مع ان الارض مرفوعة وهذا قاله الشاعر
يصف به كناية وارضا ناهقين اية فليس كناية
امطرت مطرا ولا ارض خرج بقلها وانما مع
جمع ارفالتا مبتدأ ومع ظرف وجمع مضاف اليه ووزن
بمعني غير مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على
الالف منع من ظهورها التعذر والسالم مضاف اليه
وهو صفة لموصوف محذوف ومن مذكر جار ومجرور
متعلق بالسالم وكانت جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر ومع ظرف وهو حال من التا واحدي مضاف
اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر والذين مضاف اليه والحذف بالنصب
مفعول مقدم لاستحسنوا وفي نعم جار ومجرور متعلق

به او يستحسنوا ونعم فعل ماض والفتات فاعل
ولحقن فعلا ماض والواو فاعل وريصم ان يكون
الحذف بالرفع مبتدأ وجملته استحسنوا في محل رفع خبره
والعايد محذوف تقديره استحسنوه ولا فان قصد
لان م التعليل وان حرف توكيد ونصب وقصد لهما
والجنس مضاف اليه وفيه جار ومجرور متعلق بقول
بي الواقف خبرا عن ان والتقدير والتا مع الجمع
غير الجمع السالم من المذكر كناية وتجايزة في الحكم كالتا
الكناية مع احدي الذين ولحقن العرب المحذوف في
نعم الفتات لان قصد الجنس بين وظاهر فيه وحاصل
المعنى ان الجموع اربعة جمع مذكر سالم وجمع مرفوع سالم
وجمع مكسر لمذكر اولوت فجمع المذكر السالم لا يجوز اقترانه
بالتا واما جمع المرفوع السالم وجمع التكرير بقسبيه
فظاهر كلامهم جواز اقتران التا في التا بالثا ويكون
حكمها في التا في الحكم الثاني واحرق الذين وهم
ليته من حيث جواز حذفها واشارتها في الفعل المسند
لها نحو كسرت اللبنة وكسر اللبنة لاسيما في التا
فكذلك هنا في هذه الجموع المذكورة لكن الصحيح قصر
هذا الحكم على التا في جمع التكرير بقسبيه فقط ووزنها
في جمع المرفوع السالم لانها فيه لازمة وجوبا لا يجوز
حذفها منه لا يجوز اقترانها بمقابلها من المذكر وهو جمع

السلامة له فيكون قول في المتن سوى الجمع السالم من ذكر
 فيه حذف الواو مع ما عطف اي ومن موت فان
 حكم التانيه لازمة كما يجب تجريد الاول منها فتخصصات
 الجمع السالم للمذكر يجب تجريده منها والجمع السالم للمؤنث
 يجب الحاقه به والجمع المنكر مطلقا يجوز تجريده منها
 واخبارا فيه فالتقسيم على هذا ثلاثة وهذا مذهب
 البصريين وهو المعتمد واما الكوفيون فيجوزونها
 في الجميع وعلى مذهبهم ما قول الزمخشري في
 ان قومي تجمعوا وتقتلي تحذوا في
 لا ابالي بجمعهم كل جمع موت في
 وهذا تعلم ان ما ياتي في كلامه الشئ ليس موافقا
 لمذهب من المذهبين المذكورين لانه ذكر جواز الاخبار
 للتا وحذفها في جانب جمع السلامة للمؤنث حيث
 عطف على ما قبله من جمع التكسير مع ان هذا غير
 موافق لما ذكره لان البصريين يلزمونه اتا والكوفيون
 يلزمونها فيه وفي غيره من المجموع انك تسمع
 فيه فلم يقل احد منهما يجوز الحذف والاخبار ففيه
 وكان الاولى له ان يجري كلام المتن على احد المذهبين
 وكون ما ذكره مراد الله لا يظهر لان الله ليس له مذهب
 مختص به دون هذين المذهبين وقول كانتا من
 احدي اللين التشبيه لما ذكر في مطلق الجواز فله

ينافي

ينافي ان يخصص المجموع بترجم فيه الحذف لما منه على
 اثباتا فيه بجمع التكسير ولم يجمع نحو قال نسوق ونقتل
 عن السيوطي المستألامين والذين جمع لبنه بكسر
 الموحدة وهي ما بين بها وتقول والحذف في جمع الفئات
 لتحسنوا لراي لتحسنوا العرب حذف اثباتا في
 نعم ونحوها كما سيأتي اي عدوه حسنا اذا كانت
 قاعدا مؤنثا حقيقا البيوتية قصد التحسين فيه فان
 وما بعدها في تاويل مصدر قال في الفئات للجنس خلقا
 من قال انها للعدو والمقصود فئات معلومة معروفة
 والجنسية تصدق بالمتعدد فاشبهت الجمع من هذه
 الهيئة فثبت لها ما ثبت له من جواز حذف التا واخبارا
 فيها كقولاء المقصود منها ج متعذر فكانت في معنى
 الجمع ومع كون العرب لتحسنوا الحذف المذكور فيها
 الاثبات احسن منه او لا تحذف في جموع
 لما تقدم ان المجموع اربعة اي بان كان جمع سلامة
 مؤنث او جمع تكسير مطلقا لم يذكر او مؤنث فان
 كان جمع سلامة لم يجرى ولا يرد على ذكر قوله تعالى
 الا الذين امنتم به بنوا اسرائيل حيث انك فيه
 الفعل وهو قول انت مع ان بنوا جمع مذكر لانه لم
 يسلم فيه بناء المزدلاء اصله بنو فحذفت لامه
 وزيد عليها واودونون وقيل بنون بان كانت

جمع تكسير از تصوير للنفي وهو قول لم يكن لا النفي
 وهو يكن والالتفات بان كان جمع سلامة از جاز
 حذف التاء وانباتها هذا لا يظهر الا بالنسبة لجمع التكسير
 بقسميه فقط ولا يظهر بالنسبة لجمع المذكر السالم
 لوجوب الحاق التائبه وعدم جواز حذفها منه على
 مذهب البصريين كما وجب في مقابله وهو جمع المذكر
 السالم مجزئيه منلو كان على اسم ان يجري كلام الله
 على هذا المذهب او على مذهب الكوفيين القائلين
 بدرونها فيه كغيره من بقية المجموع لانهم يلزمون
 التانيث في جميعها والحاق التائبه كما تقدم توضيحه
 وما ذكره من جواز الحذف والابتنان بالنسبة للجمع
 المذكور لم يقل به احد من المذاهب وكقول هذا مذهبنا
 لهم مختصا به ليس بظاهر وتقدم جميع ذلك ايا
 يتعين التانيث فيه عند البصريين ولزوم التانيث فيه
 وفي غيره من المجموع الثلثة عند الكوفيين ولا يرد
 على البصريين قولهم تعالى يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات
 ولاخوف فيكم باني فجوهرن اي خزنن لان السجود
 معناه الخزن لان التذكير في جاك سببه الفصل بالمفعول
 وهو الكاف اولان الاصل النساء المؤمنات والنساء
 لم يجمع وانبات لم يسل في لفظ الواحد اذا اوصل
 بنون فذقت لامه وزيد عليها الف وتاغال بالتأني

ومحل

٢٢٧
 ومحل الخلاف في المصحح من الجمعين اما ما كسر منها
 وغير كسبين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا
 ان التامع جمع التكسير اي بقسميه سوا كانت
 لمذكر او موش كانت مع الظاهر المجازي لراي
 كانت مع المفرد الظاهر المجازي لراي وقيد بالظاهر احترازا
 من المخرم فيجب الحاق التائبه كما تقدم ولا يجوز
 ابتنانها وحذفها منه ومثله في ذكر الفاعل الحقيقي
 التانيث الخارج بقول المجازي فيجب الحاق التائبه
 ككسبه تشبيهه في مطلق الجواز وان كان الابتنان
 في الاول من الجمعين ارجح كما تقدم واللبنة الطوبى
 من الرطين الغير المحرق بالنار وان كان متعده الز
 غاية اى سوا كان سر او موشا حقيقي التانيث او
 مجازيه وانما جاز ذلك اى المذكور من الابتنان
 والحذف وقول لا فاعلها اي فاعل نعم از وهذا علمه
 لقول وانما جاز الز وقول مقصوده اشتقاق الجنس
 اي قال في الفتحة حسية ح وانما كانت كذا كذا في
 معنى الجمع لان المقصود منها ح متعده حذ فان حذها
 عمومية كما تقدم وقول فعمل اي نعم معاملة جمع التكسير
 في جواز ابتنان التائبه وحذفها منه وقول تشبيهه به
 علمه لقول فعمل لزم الضمير به عايد على الجمع المذكور
 اي تشبيه نعم بالجمع المذكور وقول في ان المقصود از بيان

لوجه شبه به ولكن الإثبات احسن هذا في الف
 لظاهر كلام الله الا ان يقال هما طويتان والاصل
 في الفاعل من الاصل مبتدأ وفي الفاعل جاز ومجرور
 متعلق به وان حرف مصدري ونصب ويتصل فعل
 مضارع منصوب بها والفاعل مستتر عايد على الفاعل
 وان وما بعده تاني تأويل مصدر خبر المبتدأ وكذا يقال
 فيما بعده وتولم وقد يحذف حرف تقييل ويجا فعل
 مضارع مبني للمفعول ويحذف جاز ومجرور في محل
 رفع نائب فاعله والاصل مضاف اليه وقد حرف تقييل
 ويجي فعل مضارع مرفوع بضمه مقدّم على اليا منع
 من ظهورها التعلل والمفعول فاعله وقيل طوي والفاعل
 مضاف اليه والتقدير والاصل في الفاعل اتصاله
 بالفعل والاصل في المفعول اتصاله عن الفعل وقد
 يحذف كل منهما على خلاف الاصل بان يتصل الفاعل
 عن الفعل ويتصل المفعول بالفعل وقول وقد يحذف
 المفعول من مسكنة مستقلة ومعناها ان المفعول
 قد تقدم على الفعل والحاصل ان الكثير والغالب
 في الفاعل ان يكون متصلا بالفعل بحيث لا يفصل بينهما
 وبين الفعل بفاصل وان الكثير والغالب في المفعول
 ان يكون منفصلا عن الفعل بتقدم الفاعل عليه
 اي ومن غير الكثير والغالب ان يتصل الفاعل عن

الفعل

٣٤٨
 الفعل بان يتقدم المفعول عليه ويتصل بالفعل وهذا
 اي غير الكثير والغالب هو الذي اشار اليه بقوله
 وقد يحذف في ان قلت قوله والاصل في المفعول
 لم يلزم الاول فانه حجة للتصريح به لانه يلزم من
 كون الفاعل متصلا بالفعل ان يكون المفعول
 متصلا عن الفعل واجيب بانه يحتمل ان يكون
 الاصل في كل منهما الاتصال بالفعل لو لم يصرح به
 وتكتفي بلزومه الاول فاذا وقع الفاعل متصلا
 بالفعل يقال جاعلي الاصل واذا وقع المفعول متصلا
 به ايضا يقال له ما ذكر وتخرج فله لاحتقانا عن ذكره والازوم
 وقوله بعد وقد يحذف في الاصل اي كل من الفاعل
 والمفعول لا حاجة لذلك لانه اذا جاء واحد منهما على
 خلاف الاصل لزم ان يكون الاخر جاز على خلافه ايضا
 وهو كذلك وقوله وقد يحذف المفعول اي بان يتقدم على
 الفعل كما في قوله زيد اضرب عمرو وهذا يجوز ان يتقدم
 الفاعل على الفعل كالمفعول او لا خلاف والصحيح عدم
 الجواز ان يلي الفعل اي يقع بعده متصلا به
 به قيل قوله بعد من غير ان يفصل بينهما وقوله لانه كما في
 عليه لقوله الاصل ان وقوله وذكر يمكن ان لا يشار
 لجمع لقوله لانه كما في اي ولاجل كونه كالحرف فيمكن
 نحو خرجت ان اي وخرجت واخا سكونه

اي افعال الفعل وقوله كراهه ان عمله له وهم انما يكرهون
 ذلك اي كراهه قولاي له وقوله في الكلمة الواحدة اي فيما
 هو كالقوله الواحدة لانه لا ينفصل مع فاعله كالقوله
 الواحدة فله رجع قوله في كراهه فنادي لان الارجح
 متحركا فيه في كلمة واحدة لانها هو كالقوله الواحدة
 وقوله فذل ذلك اي تسكني الاخر لاجل الكراهه بان
 يتاخر ان تصور لقوله ان يتفصل له ويجوز تقديمه
 اي المفعول على الفاعل هذا مقابل لقوله المفعول والاصل
 ان خلاهما سيذكر في قوله ويجوز ان والذي
 سيذكر ما سياتي في قوله واخر المفعول ان ليسوا اي
 فشرط جواز تقديمه انما اللبس وهذا اي جواز
 تقديم المفعول على الفاعل الذي اشار به بقوله ويجوز
 ان معنى قوله اي انه وقد يجازي وتقدم انه يلزم
 من محي احد هما على خلاف الاصل بمعنى الاخر على خلافه
 ايضا وهو كذلك وتحت هذا اي قوله وقد يجي
 المفعول له نحو ايا يضرب لافا يا لم شرط جازم
 وضرب فعل الشرط واضرب جواب الشرط وهو
 مفعول لضرب ايضا مقدم عليه فيكون عاملا ومفعولا
 من جهتين نحو اي رجل ضربت فاني مفعول تقدم
 لضربت ورجل مصنف اليه وضرب فعل ماض والتا فاعل
 او ضمير منفصل معطوف على قوله لم شرط جازم

ان

ان ما قبله وهو لم لمتقاهم معطوف عليه وقوله لوتاخر
 لزم اتصاله اي وجب والقاعدة ان كل ضمير متفصل
 لواتر وجب اتصاله فانه يجب تقديمه على انه قدم هنا
 لكلمة ايضا وهو افادة الحصر فتفتوت بتاخره نحو
 اياك نعبد فايا مفعول تقدم لقوله نعبد والكاف
 حرف خطاب ونعبد فعل مضارع والفاعل مستتر
 وجوبا تقديره نحن فيجب التقديم اي لما عالت
 فيما تقدم ان كل ضمير متفصل لواتر وجب اتصاله فانه
 يجب تقديمه انما في قوله انما الدرهم لافا الدرهم
 مبتدأ ويا مفعول مقدم ثان لا يعطى ولا يحط بفعل ماض
 والتا فاعل والكاف مفعول الاول فانه لا يجب
 تقديمه اي ما لم يقصد به الحصر والواجب التقديم
 لافادة الحصر وقوله لانك لواتر انما لافا فانه
 لا يجب ان وقوله لجاز اتصاله لاي ولا يجب كالاول
 يعني وكل ضمير متفصل لواتر لم يجب اتصاله بل يجوز
 اتصاله وان اتصاله عكس القاعدة المتقدمة فانه
 لا يجب تقديمه بل يجوز تقدمه وتاخره لانه في هذا
 المثال والثاني اي من القسمين اللذين اشار لهما
 فيما تقدم بقوله وتحت هذا اقسامان واخر المفعول
 لافا فاعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
 والمفعول مفعول وان حرف شرط جازم وليس نايب فاعل

بفعل محذوف يفسر المذكور والجملة في محل جزم فعل
الشرط وحذف فعل ماضٍ مبني للمفعول ونائب
الفاعل مستتر فيه تقديره هو يعود على لبس والجملة
مفسرة لاحد الامن الاعراب وجواب الشرط محذوف
ولعليه ما تقدم واو حرف عطف واخر فعل ماضٍ
مبني للمجهول والفاعل نائب فاعله وغير حال من
الفاعل ومختصر مضاف اليه مجرور بكسرة مقترنة مع
من ظهورها تكون الروي ومتعلق بمختصر محذوف
والتقدير واخر المفعول عن الفاعل ان خيف لبس
بتقديره على الفاعل فاخر عنه او اخر الفاعل في حال
كونه غير مختصر فيه وحاصل المعنى ان المفعول
يجب تاخيره عن الفاعل عند عدم امن اللبس وفي
حال كون الفاعل ضميراً غير مختصر فيه وهذا التقيد
لما تقدم في قول وقد يجاء بـ *فان* الاصل *كانه* قال محل
ذلك عند عدم خوف اللبس وعند عدم كون الفاعل
ضميراً مختصراً فيه والابان خيف اللبس او كان الفاعل
ضميراً الزفانه يجب تاخير المفعول عنه ولا يجوز تقديره
عليه وحاصل ما دخل من الصور تحت قوله
واخر المفعول ان لبس حذر اب خيف ستة عشر صيغ
من ضرب اربعة في مثلها لان خوف اللبس ناشئ من
حق الاعراب في كل من الفاعل والمفعول بان كانت

الاعراب

الاعراب في كل منهما بقية او هذا صادق با اذا كان كل
منهما مقصوراً كما في ضرب موسى عيسى او لم اشارة
كما في قوله ضرب هذا او لم موضوع كضرب الذي
قام الذي جاء او مضافاً لياء التكلم نحو قوله ضرب
عليه مي عبيد في هذه اربعة فاذا اردت تحصيل الستة
عشر منها فخذ المقصور مع نفسه ثم مع ما بعده ثم
اسم الاستارة مع المقصور ثم مع نفسه ثم مع ما بعده
وهكذا بان تقول ضرب موسى عيسى ضرب موسى هذا
ضرب موسى الذي قام ابوع ضرب موسى علي مي
هذه اربعة مع المقصور ثم تقول ضرب هذا عيسى
ضرب هذا الذي قام ابوع ضرب هذا هذا ضرب هذا
عليه مي وهذه اربعة مع لم الاشارة فالجملة ثمانية
ثم تقول ضرب الذي قام ابوع موسى ضرب الذي
قام ابوع هذا ضرب الذي قام ابوع الذي قام ضرب
الذي قام ابوع عليه مي وهذه اربعة مع الموصول
تكون الجملة اثني عشر ثم تقول ضرب عليه مي موسى
ضرب عليه مي هذا ضرب عليه مي الذي قام ابوع ضرب
عليه مي عبيد وهذه اربعة مع مضاف لياء التكلم
فتمت بها الستة عشر وكلها داخلية في كل ما
وضادق بها ويتعين في جميعها ان يكون الاول فاعله
والثاني مفعولاً لفوف اللبس وعدم معرفة الفاعل فيها

من المفعول بسبب خفاء الاعراب في كل منها اذا
خيف التباس احد هما اي الفاعل وقول بالآخر اي وهو
المفعول وكذا بالعكس واللبس هو انهما السامع معني
غير المعني المراد المتكلم من كل منهما فني قوله ضرب موكي
عيني مثلك وانت تريد كون موكي فاعله وعيبي
مفعولا فلو قدمت عيني على موكي مع ارادتك ما ذكر
لفهم السامع معني منه فكس ما اردته انت ولا شك
ان المعني الذي فهمه من العكس غير مراد لك يا متكلم
لا اذا حقي الاعراب فيها اي بان كانا مقصورين
او اثنائين او متصلين ارمضه فيني يا المتكلم
لا تقدم توضيحه وقول ولم توجد قرينة لا بد من ذلك
فهو قيد معتبر يا قايخه محترزه بقول فان وجدت
قرينة اخرى وذكر اي ما خفي الاعراب فيه ولم توجد
قرينة تميز الفاعل فيه عن المفعول محضرب ان
واجب اي هذا البعض المجوز للتقدم بان الوب اليه
وفي الاحتجاج بهذا نظر لان العرب لا عرض لاية الالباس
وهو فهم غير المراد من الكلام وانما الذي لها الوقوف فيه
الاجمال الذي لا يفهم منه معني مراد او لا غير مراد بان
لا يفهم منه معني اصله كقولك استكلم مثله عندي عني
وهذا هو الذي يتصف بالبيان لا الالباس انما كورفات
استتب عليك هذا بهذا فكله مكرح غير مسلم وقد يقال

ان مردد المع باللبس ما يسئل الاجمال فله فرق بينهما
عنده وقد نظم المعنى الفرق بين الاجمال والالباس
حيث كان الاول جازيا وانما يخبر جازيا بقوله
انهم غير القصد ليس قد منع وتخي فهم ذاك اجمال سمع
والمعني ان الالبس يلبس غير المراد والاجمال لا يفهم فيه
شي اصله كما تقدم وقد علمت فيما تقدم ان الله لا يفرق
بينهما عند بان لا غرض في الالباس انما هي فعلية
هذا اذا قصد المتكلم الالتباس على السامع جاز
فان وجدت قرينة اخرى هذا محترزه بقول فيما تقدم ولم توجد
قرينة اخرى الكثرة بفتح الهمزة مشددة عند الاكثر
وقال بعضهم لا يجوز الا التحقير الواحدة كقراءة
وهي لم جنس تنون لا تنون لهما الاجناس اه مصباح
وهذا اي ما ذكر فيما تقدم معني قوله ان
غير محض فيه فكل لفظ هنا وجه في الشارح او
الماتن يقال محض معناه محض فيه لا محض هو في
غيره وقوله انه يجب ايضا تقديم الزاي كما وجب تقديمه
وتأخير المفعول عنه عند خوف التباس واحد هما بالآخر
وانهم غير المعني المراد من الكلام لا تقدم اذا
كان الفاعل غير محض اي فيه فان كانت
ضمير محصور اي فيه لا هو محصور في غيره لا تقدم
الاستحبة عليه نحو ما ضرب له فانافية وضرب مفعول

ماضي وزيد مفعول مقدم والاداة مفعول مفعلة لا عمل
لها وانا فاعل مؤخر واخر لكونه محصورا فيه فهو بنية
زيد مصرت فيه لا تتعداه لغيره وما بالانز فسا
اسم موصول مبتدأ مبتني على الكون في محل رفع وبالا
جار ومجرور متعلق بالتحصر او بانما مطوف عليه
واختصر فعل ماض وفاعله مستتر عايد على ما والتجمل
صلة ما لا محل لها من الاعراب واخر فعل امر وفاعله
مستتر وجوبا تقديره انت والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ والعايد محذوف تقديره اخره ويصح ان
يكون ما مفعول مقدم لقوله اخر وجملة التحصر
صلة والجار والمجرور متعلق بالتحصر كما تقدم والتقدم
على الاول والذي اختصر بالا او بانما اخر ومع التاني
اخر الذي اختصر بالا انه وقد حرف تقييد ويسبق
فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على المحصور
وان حرف شرط جازم وقصد فاعل بفعل محذوف
يفسر المذكور والجملة في محل جزم فعل الشرط
وجملة ظهر من الفعل والفاعل الدائم على قصد
مفسرة لا محل لها من الاعراب وجواب الشرط محذوف
ول عليه ما قبله والتقدير واخر الفاعل او المفعول
الذي اختصر بالا او بانما على غير المحصور منها وجوبا
وقد يسبق المحصور فيه المحصور سواء كان فاعلا او

مفعولا

٢٥٥ مفعولا ان ظهر قصد اي ظهرا المحصور من غيره والى اصل
ان الصور هنا اربعة فاعل محصور فيه او مفعول
كذلك وعلى كل اما الحصر بالا او بانما وكلها داخل تحت
قوله واخر الذي اختصر اي سواء كان فاعلا او مفعولا
كان الحصر بالا او بانما وقوله وقد يسبق المصير
في يسبق عايد على المحصور فيه اي وقد يسبق المحصور
فيه المحصور على قلة سواء كان المحصور فيه فاعلا
او مفعولا لكن يخص بما كان الحصر بالا او بانما لان
المعنى المقصود وهو ظهور المحصور فيه من غيره
عند التقدم فخص بما اذا كانت الحصر بالا او بانما لان
القاعدة ان ما كان واقعا بعد الا يكون محصورا فيه
قدم واخر وما كان واقعا بعد انما يكون محصورا
فلا يظهر كونه محصورا فيه الا بتأخير جمل ف المحصور
بالا فتلخص ان المحصور سواء كان فاعلا او مفعولا
وسواء كان الحصر بالا او بانما يجب تأخير ولا يجوز
تقديمه الا اذا كانت الحصر بالا فيجوز تقديمه على قلة
يقول ابو ابي مالك فالخير في يقول عايد
عليه وقوله اذا حصر الفاعل اي حصر فيه وكذا يقال
في المفعول اي حصر في الفاعل او المفعول وقوله
بالا او بانما المعنى وكانت الحصر بالا او بانما تأخير
اي تأخير المحصور فيه منها عن غير المحصور وقد

يتقدم المحصور اي فيهما على غير المحصور اي فيه اذا ظهر
اي تبين المحصور فيه من غيره اي غير المحصور فيه
وذكر اي الظهور للمحصور فيه عن غير المحصور
فيه كما اذا كان الزاي لانه تقدم انما مكان واقعا
بعد الاداء كما يكون محصورا فيه قدم او اخر فلا يخفى
كونه محصورا فيه عند التقدم بخلافه اذا كان المحصور
بائنا و قدم فيخفى ولا يظهر كونه محصورا فيه الا اذا
تأخر لما تقدم ايضا انما مكان واقعا بعد انما يكون
محصورا لا محصورا فيه فشرط كونه محصورا فيه
ان يتأخر ولا يتقدم اذ لا يظهر ان علة لقوله فانه
لا يجوز ان يقول الابتا خيره اي لانه لا يكون الا
مؤخرا ولا يتقدم بخلاف المحصور فالا اي فيجوز
تقدمه وقوله فانه يعرف ان علة اي لانه يعرف كونه محصورا
فيه اذا تقدم بسبب كونه واقعا بعد الا اي لان اللفظ
بعدها واما يكون محصورا فيه فلا فرق ان
فقال الفاعل المحصور اي فيه بائنا الزوي في هذا
المثال حصر مضروبة عمرو في زيد ومثال المفعول
المحصور اي فيه ايضا لما تقدم ان لفظ محصور هنا
يكون المراد المحصور فيه سواء كان في التثنية او المتن
فيقدر له جارا ومجورا وفي هذا المثال حصر مضاربة
زيد في عمرو عكس المثال الذي قبله ومثال

الفاعل

الفاعل المحصور اي فيه بالاما ضرب الزفقيه حصر
مضروبة عمرو في زيد ومثال المفعول المحصور
اي بالاقولك ما ضرب الز وفي هذا المثال الرابع حصر
مضروبة عمرو في زيد فزيد محصور فيه وان قدم
لان الاسم الواقع بعد الا يكون محصورا وما قبله
محصورا فيه ولا يشترط كونه محصورا فيه ان
يتأخر ومثال تقديم الفاعل في هذا السارح
لقول الله وقد يسبق ان بعد ان مثل للصورة الاربعة
الصاوية بها كلمة او لا بالامثلة الاربعة المتقدمة
فكل مثال راجع لصورة منها فلم يدر الا انه ان
فلم يدر في وجزم وقلب ويدرفعل مضارع مجزوم
بلم وعلمة فزمه حذف الياء والكسرة قبله دليل
عليها والاداة المستعملة في وانه فاعل وما اسف
محصول مفعول وهي فعل ماض وانما علمته
الثانيتين ووشام فاعل والجملة صلة ما والجار
ومجور متعلق بهيئة وعية منصوب على الظرفية
وانما مضاف اليه والديار مضاف اليه والمعنى
فلم يعلم الذي هيئته لنا من الوشام بمعنى الشر
والعداوة او الوشم الذي على يديها من النار وشدة
الشوق التي تربت على رويقي له بيديها وهو انفرز
بالامثلة حتى يخرج الدم ويذر عليه الكحل فيحضر محله

عند حصر مضروبة عمرو في زيد
فقد مضاربة زيد في عمرو
من الفاعل التي ذكرها اولها
ما كان واقعا بعد الا يكون محصورا فيه
انتهى

في عتبة ابعاد اهل الديار الاله سبحانه وتعالى
 والشاهد منه انه قدم الفاعل المحصور فيه بالا على
 المفعول تزودت من ليلى ان فخرت ففعل وفاعل
 من ليلى متعلق به وكذا ابتكلم وساعة مضاف اليه
 وما نافية وزاد فعلا ما ضا وكله مفاعل مؤخر والها
 مضافا اليه والاداة حصر وضعف بالنصب مفعول
 مقدم وما مضافا اليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف
 صلة كما والمعني تزودت ان فخرت ان في كل ما الاضمت
 ما استقرت في والشاهد منه تقديم المفعول المحصور
 فيه بالا على الفاعل وهذه اثنتا عشرة امثلة فتكون جملة
 الامثلة التي مثلها ستة الاربعة الاول المتقدمة رابعة
 للاربعة التي صدق كل مبر او لا كما تقدم وهذبت الى
 المثالين يربحان لما صدق به كل مبر ثانيا وهو قوله
 وقد سبق ان لا المعني كما تقدم وقد سبق ان يقدم
 المحصور فيه على المحصور اي وهو فاعل او مفعول والمبر
 بالا في الامثلة ههنا صورتان مثل لكل منهما مثال
 كما مثل لكل من الاربعة مثال فيما تقدم ثانيا وهو قوله
 هذا معني ان لم لا ثارة راجع كما تقدم من قوله
 ومثال تقديم الفاعل المحصور اي هنا وقوله كل م
 المهم الراد بكانه قوله فيما تقدم وقوي سيف ان قصد
 ان واعلم ان المحصور ان هذا فيه نوع تكملة مع

ما تقدم

ما تقدم ان ما تقدم يستغنى به عنه في انه لا يجوز
 تقديمه اي فوجوب تاخيره متعلق عليه واما قوله
 فلم يدرك هذا جواب عما يقال كيف يستغنى تقديمه
 مع جوازه فيما تقدم في كلام الشاعر فاجاب بقوله
 واما قوله ان كانه قال ولا يدرك قول الشاعر فيما تقدم فلم
 يدرك الاله ان لا قوله ما هيئت ليس مفعولا للفعل
 المذكور قبله وهو يدرك حتى يقال ان الفاعل المحصور
 فيه بالان تقدم على المفعول بل هو مفعول لفعل محذوف
 اي فلم يدرك الاله دري ما هيئت في في فعلها هو
 وفاعل وما مفعول له دري المقدر لا لقوله لم يدرك يعني
 ولا يدرك ذلك اذا كان مفعولا للفعل المذكور فتبت بذلك
 وجوب التاخير كما ذكر واستناع تقديمه وان كان
 المحصور اي فيه مفعولا ان يجوز تقديمه اي
 ههنا الطريقة اطلقت الجواز والمتقدمة فصلت فيه
 والطريقة الثالثة الاخيرة اطلقت في المنع فالذي
 تحصل من ذلك كله ان الطرق الثلاثة الاولى فصلت بين ان
 يكون فاعل او مفعولا والثانية اطلقت الجواز في تقدم
 كل منهما وههنا الطريقة هي التي جري عليها المهم والثالثة
 اطلقت في المنع لتقديم كل وهذا الخلق في كل خاص بما
 اذا كان المحصور الا واما اذا كان بانما لا تقدم فلا خلاف
 في وجوب تاخيره وعدم جواز تقدمه واختاره

٢٥٢

الجزولي اي صاحب الجزولية في الفعولا الجزولي المشهور
الذي هو صاحب الدلائل المشهورة فهو غيره وساع
فكاع فعل ماض مبني على الفتح وخوفاً فعل وهو
مضاف لقول محذوف وخاف فعل ماض ورب بالنصب
مفعول مقدم والها مضاف اليه وعمره فاعل مؤخر
مرفوع بضمه مقدّم منع من ظهورها سكوت الروي
وشد فعل ماض وخوفاً فعل وهو مضاف لقول
محذوف ورائه فعل ماض ونور فاعل والها مضاف
اليه والشجر مفعول منصوب بفتحته مقدّم منع من
ظهورها سكوت الروي ومفني البيت انه شاع وكثر
في لسان العرب تقدم المفعول وتأخر الفاعل عنه
مع احتمال المفعول المتقدم على ضمير يعود على الفاعل
التأخر وشد تقدم الفاعل وتأخر المفعول عنه مع
احتمال الفاعل على ضمير يعود على المفعول المتأخر
وهذا عكس الاول واورد بعضهم على قول شاع وشد
اعتراضاً وحاصله انه اذا اراد بقوله شاع بمعنى
كثر من جهة السماع وشد كثر فلا يكون عكس
لان الذي سمع كثيراً من كلامهم الثاني لا الاول
ما ياتي آخر الشئ من الاسماء التي ذكرها الله وتقلها
عنهم لان الضمير في جميعها عائد على المفعول المتأخر
من الفاعل المتقدم لان المفعول المتقدم للفاعل

المتأخر

المتأخر فتعني ذكر ان يعبر بالسند واد في الاول
وبالشباع في الثاني وان اراد شاع وشد من جهة
القياس في كل منهما فالاول ان يعبر في الاول بقوي
وفي الثاني بضعف اي من جهة القياس في كل منهما
واجبت بانه اطلق اللزوم في كل واراد اللزوم لان
الشباع تارزه القوة والشد يلهيه الضعف فكل من
مبني على الجوز وقول وشد فوره ان اي هذا التركيب
والنور الزهر اعمزان الشجر منور اي زهر وهو بفتح
النون واما بضمها فالنور المعروف تقديم المفعول
اي وهو في المثال المذكور ربه وقول المتكلم على ضمير
اي وهو الها المتصلة به وقول يرجع اي الفاعل ان اي
وهو عمرو وقد استعمل اي اتصل فالمراد بالاستعمال
الاتصال لان الفاعل منصوب التقديم اي رتبته
التقديم في المعنى وان كانت مؤخر في اللفظ فهو
اي الفعل مقدم رتبة اي من جهة الربة فهو منصوب
على الضمير كقوله وان تأخر لفظ اي من جهة اللفظ
فهل يجوز تقديم المفعول اي المتكلم على ضمير
يعود على ما اتصل بالفاعل او لا في ذلك خلاف اتم
سنة على ما اتصل اي وهو في المثال عند وقول
رتبته التقديم اي وهو جار لانه هذا الفاعل
طعن كيموده ان اي كان الضمير عائد على نفس ما رتبته

التقديم وقوله لان الفعل ان علة اي لان المضاف والمضاف
اليه كالتشي الواحد على متاخر لفظا ورتبة اي
بجمله فالاول فتاخر في اللفظ فقط ورتبة وهذا
وجه شذوذه وشياع الاول وكثرة فهو متاخر
رتبة اي ايضا كما هو متاخر لفظا وما ورد من
ذكر اي انرا كيب التي فيها عود الصنعة على متاخر
لفظا ورتبة واجازها اي هذه المسئلة نظما
ونثرا الكوفيين لكن على قلة ابن جني بكسر
الجيم وسكون الياء وليست اليافيه للنسبة لان اصله
كني فرب وتقل وقيل فيه جني واسمه ابو الفتح وهو
من البصريين وما ورد من ذلك اي من هذه
المسئلة قوله اي الساعير يري به مصعبا لما راي اليه
فراي فعل ماض وطالب فاعل والها مضاف اليه
ومصعبا مفعول وهذا هو ان اهد حيث اتصل
بالفاعل ضميرا عابدا على المفعول المتاخر لفظا ورتبة
وهو مصعبا ومعني البيت ان الجماعة لا طالبي
مصعبا لاجل الظفر به حين راوه وعروا اي خافوا
وهربوا بحمد رؤيتهم له وكاد اي قارب مصعب ان
ينتصر عليهم لو ساعد المقتدر لكنه لم يصادم فلم
ينتصر وقتل رضي الله عنه وهو ابن الزبير بن العوام
كسا حله لم فكسا فعل ماض وحلم فاعل

والها

٢٥٦ والها مضاف اليه وذا مفعول والحلم مضاف اليه
وهذا هو ان اهد حيث اتصل بالفاعل وهو حله
ضمير عابدا على المفعول وهو ذا المتاخر لفظا ورتبة
والمعنى كسا الحلم صاحبه السيادة ورقى صاحب
السطا عطاءه اعلا الحمد والشرف والسطر الاخير
فيه ان اهد ايضا لان مراه فاعل برقي اتصل به
ضمير يعود على المفعول المتاخر وهو النداء ولوان
محمد ان معناه ان اهد يقول ولوان الحمد والشرف
جعل احدا من الناس مملدا في الدنيا حتى غير موت
لا يتي محمده سطم الدهر اي لا يبقا لا محمده وشرفه من
غير موت وان اهد في ابقا محمده ان حيث اتصل
بمحمة الواقع فاعل لا يبقا ضمير يعود على المفعول
المتاخر وهو سطم محمدي ربه ان محمدي فعل
ماض ورب فاعل والها مضاف اليه وعدي مفعول
وهذا هو ان اهد حيث اتصل الضمير بقوله ربه الواقع
فاعله وعاد على المفعول المتاخر وهو عدي وعدي
هذا صحا اي جليل ومعني البيت جزا رب عدي
عني عديا جزا كجر الكلاب البناويات وهو الضرب
بالاحجار وقد فعل اي ربه به ما طلبته له ولتجانب
دعائي وانظر كيف حال هذا ان اهد حيث وقع منه
ذلك وقام في حق هذا الصحا اي الجليل لا يعلم بحاله الا هو

جلد وعله جزى بنوه از مجرى فعل ماضى وبنوا فاعل
 والها مضاف اليه واما الفيلان مفعول وهذا هو
 ان اهد حيث اتصل الضمير بنوه الواقع فاعله مجرى
 وعاد على المفعول المتأخر وهو بانزوم معنى البيت
 جزا بنوا ابا الفيلان عنه في حال كبره مع حب
 فعله معهم قبل ذلك وتربيتهم فيهم واكرامه لهم جزا
 كجرا سمار وهو رجل صانع من الروم بنى قصرا عظيما
 يسمى بالخوفنق وهو الذي يظهر الكوفة لم تر العرب
 مثله للعثمان ملك الخيرة وكان بناؤه في عشرين
 سنة فلما فرغ منه وتممه واطلع عليه اخذه من يده
 والقاءه من اعلاه خوفا من ان يبني لغيره مثله فوق
 ميتا فصارت العرب تضرب به المثل من جهة سوء
 المكافاة له على ما فعل فكان ان اعرى يقول جزا بنوا
 غياك عنه جزا كجرا هذا الصانع بسبب ارايته له
 في حال كبره مع تقدم الاحسان واما الاكرام متب
 لهم حال صغرهم فكانهم قابلوا الجميل الذي فعله معهم
 بسوء فعلهم ومعاشرتهم له في حال كبره لا كما بل
 النعمان المذكور الجميل الذي فعله الصانع معه متب
 بنائية ما ذكر له بان القاءه من اعلاه حتى خربت
 على ما اتصل به المفعول المتأخر اجمي كأمري نظيره من
 عوده على ما اتصل به الفاعل استتمت المسئلة

اي

٢٥٧ اي امتنع جوارها اتفاقا وقد نقل بعضهم ان خلافا
 اي في الجواز وعدمه والحق المنع لا قال النايب
 عن الفاعل اي هذا باب الاحكام المتعلقة بنايب
 الفاعل وهذه التسمية اصطلاح لابن مالك لم يسبق
 مثله وهي جامعة لافراد النايب من المفعول والمصدر
 والظرف والجار والمجرور وما نفع من دخول الغير فيها
 كقولك اعطى زيد درهما فني اولى من تعبير الجمهور
 بقولهم المفعول الذي لم يسم فاعله لعدم كونه مذكرا
 من المصدر والظرف والجار والمجرور فني غير جامعة
 وليست مانعة ايضا لادخالها للغير وهو قوكتك فيما
 تقدم اعطى زيد درهما الذي خرج بالعبارة الاولى
 لانه يصدق على درهما الواقع منصوبا فيه انه مفعول
 لم يسم فاعله ليقضي ذلك انه من جملة ما تحت فيه
 مع انه ليس كذلك وهذه تعليل سقوط اعتراض اي حيان
 على امم حيث قال لم ار مثله هذه الترجمة لغير ابن مالك
 فكانت الاولى له التعبير بما عبر به الجمهور وقد علمت مما
 تقدم نكتة محمد بن علي بن التميمي بما عبر به رضي الله
 عنه واجيب عن عبارة الجمهور اي عن ما عبر به الجمهور
 بان المراد من قولهم المفعول الذي لم يسم فاعله اي
 ما يقوم مقام الفاعل فهو علم بالعلية على ذلك فني
 بهذا المعنى كقولك ما وية لغير المفعول جامعة مانعة

به دخل فيها ما خرج ويخرج منها ما دخل تامل
 ينوب مفعول به ان ينوب فعل مضارع ومفعول
 فاعله وبه جار ومجرور متعلق بمفعول وعن فاعل
 جار ومجرور متعلق بيبوب وفيما جار ومجرور متعلق
 به ايضا وله جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما وكسبيل
 الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف بيل
 فعل ما هو مبني للمفعول وخيرنا يب فاعله ونابل
 مضاف اليه واتقد ير ينوب مفعول به عن فاعل
 في الحكم الذي استقر وثبت لهذا الفاعل وذكر كقوله
 نيل خيرنا بيل والمعنى ان الفاعل محذوف وينوب
 المفعول به عنه ويثبت له جميع ما كان ثابتا للفاعل
 قبل حذفه واقامة مقامه من الرفع ووجوب
 التاخير له عن الفعل وعدم جواز حذفه كما سيأتي
 في الاصل وذكر كقوله نيل از والاصل نال زيد خيرنا بيل
 اي اعطى زيد خير عطاء لا انيل والنوال والنيل
 معنى كل العطاة محذوف زيد الذي هو الفاعل واقام
 خير الذي كان مفعولا مقامه وكسر اول الفعل
 محذوف المفعول از اخذ اليه ذلك من قول المص
 ينوب از لاء المعنى بعد حذفه ويقام المفعول
 به مقامه اي بان يتصل بالفعل بعد ان كان متصلا
 عنه لكان الفاعل مستعملا به قبل حذفه

لزوم

لزوم الرفع از بيان لما في قوله فيعطى مكان الرفع وقوله
 من لزوم الرفع اي لذكر المفعول القاييم مقام الفاعل
 بعد ان كان منصوبا وقوله ووجوب التاخير عن
 رافعه اي وهو الفعل بعد ان كان جازيا للتقدم
 وقوله وعدم جواز حذفه اي بعد ان كان حذفه
 جازيا للتقدم عليه لانه فعله والفضلة يجوز والان
 صار عمدة لجميع ما كان ثابتا للفاعل من الاحكام
 يثبت له وذكر اي وبيان المفعول الذي
 قام مقام الفاعل ولا يجوز تقديمه از الضمير
 عايد على قوله خيرنا بيل اي ولا يجوز تقديم خيرنا بيل
 على قوله نيل اعترض قوله ولا يجوز ان يانه كيف ذلك
 مع انه سيأتي بيانه جواز تقدمه عليه ان يكون مبتدأ
 والحكمة التي بعده خبر واجيب بان هذا الاعتراض
 لا يرد الا لو قال ذلك وسكت ولم يذكر قوله بعد علي ان
 يكون مفعولا از فهو مصيب السفي وح فلا ايراد
 فاول الفعل از فاول بالنصب مفعول مقدم لقوله
 اضمن والفعل مضاف اليه واضمن فعل امر مبني
 على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقية وفاعله
 مستقر وجوبيا تقديرا انت والمتصل بمفعول تقدم
 لقوله كسر منصوب بفتح مفتحة مقترنة مع من ظهورها
 كون الروي وبالاخر جار ومجرور متعلق بالمتصل

٢٥٨

والسر فعل امر وفاعله مستر وجوباً بقدره انت وفي
 مضي جار ومجرور متعلق بالسر وهو صفة لموصوف
 محذوف وكوصل الكاف جار لقول محذوف خبر
 لمبتدأ محذوف ووصل فعل ما ض مبني للمفعول ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو واحمل
 فعل امر وفاعله مستر وجوباً بقدره انت والها
 مفعول اول ومن مضارع جار ومجرور متعلق به
 وهو صفة لموصوف محذوف ومفتتحاً بمفعول ثا
 لاجعل وكنيتي الكاف حرف جر وينتهي مبني على السكون
 في محل جر قعد لفظه والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف
 والمفعول بالجر نعت له وبني جار ومجرور متعلق بالمفعول
 وتنتهي فعل مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه يعود على المفعول والجملة في محل نصب
 مفعول للمفعول ويحتمل ان تكون الكاف في ينتهي جارة
 لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف وينتهي مرفوع بضم
 مقدرة على اياها منع من ظهورها الثقل والمفعول مبتدأ
 ثان وجملة ينتهي في محل رفع خبره والجملة من المبتدأ
 الثاني وخبره في محل رفع خبر عن المبتدأ الاول وهو
 ينتهي والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير
 المستتر في ينتهي والرابط بين المبتدأ الاول وخبره
 الضمير المحرور في لان الخبر اذا وقع جملة لابد له من رابط

مبتدأ

يربطه

يربطه بالمبتدأ وتقدير البيتين فاضمن اول الفصل
 والسر الحرف المتصل بالآخر في فعل مضي وذكر كقولك
 وصل واجعل الحرف المتصل بالآخر من فعل مضارع
 مفتوحاً وذكر كقولك ينتهي المفعول به ينتهي وحاصل
 المعنى انه اذا اريد بنا فعل لمفعول ان كان ماضياً
 ضم اوله وكسر ما قبل اخر وان كان مضارعاً ضم
 اوله وفتح ما قبل اخر فكل من الفعلين اشترك
 مع الآخر في اوله وافتراقاً في الحرف الذي قبل الحرف
 الاخير فيكسر في الماضي وينفتح في المضارع يضم
 اول الفعل لانه مطلقاً سواء كان ماضياً او مضارعاً
 كما ذكر بعد ويكسر ما قبل اخر الماضي اي لفظان
 لم يكن ذلك الحرف معاً اي مغيراً او متقلباً عن اصل
 كبيع وقيل ولم يكن مدغم في مثله كد والكان كسره
 بقدر اللفظ لا اصل بيع بيع وقيل قول واصل
 رد رده هكذا قال في التسهيل في ينتهي ينتهي
 الامتناع في الاصل الاعتماد على الجانب الايسر ثم
 اشتمل الآن في الاعتماد مطلقاً سواء كان على الجانب
 الايسر او غيره وانتقاء القول اعتماده يقال انتهي
 القول اعتمده ويطلق على العروض ايضا يقال انتحيت
 لفلان عرضت له وانتحيت على حلقه السكين اي عرضتها
 عليه والثاني الثاني ان قال الثاني بالنصب مفعول

٢٠٩

لفعل محذوف يفسره المذكور والتالي فتم له وتام الفعل
 لتالي منصوب بفعلته مقدرة على الالف منع من ظهورها
 التقدير والمطاوعة مضاف اليه من اضافة الدال
 للدلول وكما اول جازو مجرور في موضع المفعول
 الثاني لا جعل واجعل فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت والها مفعول وبك منازعة اليا حرف
 جر ولا مجرور بها وعلته جزم كسر مقدرة على
 ما بعده منع من ظهورها سكوت الروي وهو مضاف
 ومنازعة مضاف اليه مجرور بكسر مقدرة منع من
 ظهورها حركة النقل التقدير وقوله وثالث الذي ان
 مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور على الاستقبال
 لا تقدم في نظيره السابق وان اشكل عليه قول
 الرضي ان الفعل الموكر بالنون لا يعمل فيما قبله وما
 لا يعمل لا يفسر عاملا والذي لم يوصف مضاف
 اليه مبني على السكون في محل جر وهو صفة لموصوف
 محذوف ولا من جازو مجرور متعلق بمحذوف والوصل
 مضاف اليه وكما اول جازو مجرور في موضع المفعول
 الثاني لا جعل واجعل فعل امر مبني على الفتح
 لاتصاله بنون التوكيد الحقيقية وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت والها مفعول وكما تخلي الكاف جازرة
 لقول محذوف خبر كسر محذوف والتالي فعل ماض

مبني

مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر فيه او الكاف
 حرف جر والتالي مبني على السكون في محل جر او مجرور
 بكسر مقدرة منع من ظهورها سكوت الحكاية
 والجار والمجرور خبر كسر محذوف او متعلق باجعله
 والتقدير واجعل الحرف الثاني الثاني الثاني المطاوعة
 من الفعل كما بنا كالحرف الاول منه في الحكم وهو
 الرفع بك منازعة اي من غير خلاف في ذلك واجعل
 ثالث الفعل الذي مدته بهنر الوصل كما بنا كالحرف
 الاول منه في الحكم وهو الرفع ايضا وذكر كما ستملي
 واعلم ان حذف الفاعل في هذه الامثلة او غيرها
 واقامة المفعول مقامه اما ان يكون لعله او غيرها
 محذوف لعله اما لاجل الخوف عليه كضرب الزبال
 السلطان فيقال ضرب السلطان او للخوف منه او
 للمجهول به او للعلم به او للتعظيم او للتحقير به اوله ختصار
 والاحجاز كما في قوله تعالى وات عاقبتهم فماتوا عاكلي
 ما عاقبتهم به اي بمثل عقابته الناس به الى غير ذلك
 وحاصل المعنى انه ذكر فيما تقدم ان الفعل اذا
 كان ماضيا وبني للمفعول ضم اوله وكسرها قبل اخر
 وذكر هنا انه اذا دخلت عليه تا المطاوعة فانه يضم
 اوله وثانيه الواقع بعدها وانه اذا بني بهنر الوصل
 ضم اوله وثالثه فكانه قال محل ما ذكر فيما تقدم اذا لم

قد دخل عليه تا المطاوعة او يبدأ بهمة الوصل والا
 ضم اوله وثانية بالنسبة لها او اوله وثالثة بالنسبة
 للمهمة فتقول في تخرج تخرج بضم الاول وهو التا
 والثاني وهو الال وتقول في استملي استملي بضم
 الاول وهو الهمزة وضم الثالث وهو التا وتقول
 تا المطاوعة اي التا الدالة على كون الفعل
 مطاوعا لما قبله كما في قوله كسرت الحرف فتكسر وعلمته
 المسئلة فتعلم ودرجت الحرف فتخرج فكل من
 تكسر وتعلم وتخرج مطاوع لما قبله وهو كسرت
 وعلمت ودرجت بمعنى انه شيء عنه فالاول يقال
 له مطاوع بفتح الواو والثاني مطاوع بكسرها
 لانه طاع بالاول بمعنى انه شيء عنه والمطاوعة
 عرفت بانها حصول الاثر من الاول للثاني وتعرف
 ايضا بانها قبول فاعل فعل اثر فاعل فعل اخر
 اي فاعل بفعل اثر فاعل فاعل اخر اي قبول اثر
 ناشيا عن فعل اخر فاعل فاعل اخر ومثاله
 كسرت الحرف فتكسر وعلمته المسئلة فتعلم ودرجت
 الحرف فتخرج فالخبر المستقر في تكسر وتعلم وتخرج
 يقال له فاعل بذلك الفعل وهو قابل للاثر انما شيء
 عن فعل الفاعل الذي ذكر قبله وهو كسر وعلم
 ودرج وفاعل الثلاثة التا التي مصدرها التكلم

والاثر

٢٦١
 والاثر انما شيء عن فعل ذكر الفاعل بالنسبة للاول
 التكسر وبالنسبة للثاني التعلم وبالنسبة للثالث
 التخرج فالثلاثة اوصاف قايمة بذلك الفاعل
 وهو ناشية عن فعل الفاعل الاول الذي صفة
 فاعله التكسر والتعلم والتخرج فتلخص ان
 المطاوعة هي قبول الفاعل بالفعل الثاني الاثر
 انما شيء عن فعل الفاعل الاول والمطاوع بكسر
 الواو وهو التقابل لذلك الاثر اي الذي قبل فاعله
 ذلك الاثر انما شيء عن فعل الفاعل الاول وهو
 المطاوع بفتح الواو الذي صفة التكسر والتعلم
 والدرجة الحرفا ذكر فيما تقدم وانما ان تار
 المطاوعة خاصة بالدخول على الماضي ومثليا
 المطاوعة كل تار معتادة مزيدة وجدت في اول
 فعل كتبت وتكتب وتوايني فتا المطاوعة ليست قيدا
 وانما لم يذكر ذلك المكونها شبهت بها فكانه قال
 تا المطاوعة وما اشبهها وخروج بالمعتادة غير هذا
 وهي التي تسقط من الفعل كالتا في ترمض نحو ترمض
 التي بمعنى رماه اي دفعه فانها وان كانت مزيدة
 لا تنضم معها الثاني المذكور لكون زيادتها غير معتادة
 من حيث كونها تسقط وتذف من الفعل في بعض
 الاحيان كما مثل والتي يغم بها الفعل هي المزيدة المعتادة

التي لا تسقط بنا المطاوعة أي افتتحه المتكلم
 بها وقولهم أول جواب إذا 2 تخرج أي
 المخرج بالفتح وقولهم تخرج أي بضم التاء والذال
 وكذا يقال فيما بعد وفي تعاقب الألفين
 المعجمة وبالفاء لا بالفاء والعين المهملة وإذا
 كان مفتوحا لم يزل أي افتتحه المتكلم بها وهي التي
 تسقط عند الدرج لا هجره الوصل التي لا تسقط
 عند الدرج ولا في الوقت وفي قولهم تعاقب تعاقب
 أنه لازم متعدي عرف الجراء أصله تعاقب بالفتحة
 والحال أنه لا يبي الأماكان متعديا بفتح
 في احتملي احتملي والأصل احتملي زيد الشراب أو
 انفصل فتحذف زيد وبني الفعل للمفعول وقيل
 احتملي الشراب مثله وكذا يقال في نظيره من
 الأمثلة وكرر الأمثلة أشاع أي أنه لا فرق بين
 الثلاث والرابع والخامس وفي اقتدر اقتدر
 وفي انطلق انطلق أو رد بعضهم على تمثيله بذكر
 بأنه يقتضي جواز بناء الفعل الغير المتعدي للمفعول
 صراحة لأن كل من اقتدر وانطلق لازم غير
 متعدي لأن الأصل اقتدر زيد وانطلق زيد مع أن
 المنقول عن الجمهور أنه لا يبي للمفعول إلا الفعل
 المتعدي لا اللازم ومن جوزه من اللازم وجعل

نائب

نائب الفاعل فيه مصدر ممل بال و قال اقتدر
 الاقتدر وانطلق الانطلاق ولست على ذلك قراءة
 من قرأ قوله تعالى وأما الذين سعدوا بغير السنين
 مبيها للمفعول فاجاب الجمهور عنه بأن الكسائي حكى
 سعد بالفتح متعديا لازما فيكون ما في الآية
 منصوبا من الفعل المتعدي لأن اللازم وجه فله
 دليل له على ذلك فكان الأولي للتحتميل بغير
 ما ذكر ليكون جارا على طريقة الجمهور المعتمدة
 الصحيحة واكسروا واسمهم لرفع فاعل امر
 وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت أو اسم مطروق
 عليه وفاعل مفعول منصوب بنحو مقدّم متعدي مست
 ظهورها التعذر فتأخر عنه كل من أكسروا واسم فاعل
 فيه اسم لقرينه منه واسم في الأول وحذف أي العمل
 الأول وهو أكسروا بغيره ثم حذف الغير منه ككونه
 فصلة يجوز حذفه وقصرت الفاعل ضرورة في النظم وفا
 مضاف وذلك في مضاف إليه محذوف بالكسرة الظاهرة
 وهو صفة لوصف محذوف واعد فاعل ما في مبي
 للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه عابد على الفعل
 الثاني وعينا منصوب على التمييز محمول عن نائب
 فاعل والأصل اعلت عينه وضم مبتدا وسوغ الابتداء
 به التفصيل ومبلة جازية الفعل والفاعل في محل

رفع خبر وكسوع الكاف حرف جر وجرور بها
وعلاوة جزم كسرة مقدرة منع من ظهورها الفتح
العارض للمكانة والجار والمجرور متعلقان بحذف خبر
لمستداه وفاء وجملة فاحتمل عطف على جار والتقدير
واكر او اتمم بقرا ينقل حركة السين الي الواو قبلها
فا فعل مثله في اعل اي غيرت عينه وضمها وذلك
كبوع فاحتمل بمعنى اغترور في تغييره باحتملا ثا
اي ان هذه اللفظة ضعيفة والمعنى انه اذا كان الفعل
ابني للمفعول ثا شيئا فعل العين اي مغيرها فلذلك
في فائيه اي الحرف الاول منه تلك لفات الكسر
والضم وان شام وهو الاغناء بالضم الى جهة الكسرة
بحيث يكون نطقه بالحرف منزها بين الكسر والضم
لا كرا خالصا ولا ضما خالصا وبعضهم سمي ذلك
روما وهذا كاسم اخر عند الفراء وهو خلط القاصد
بالزاي بحيث يكون نطقه بالاصا ومتروكا بين
الزاي كما في قول تعالى اهدنا الصراط المستقيم وهناك
اسم اخر عندهم ايضا وهو ان يقف على الرفع
بعض الكسبيين انما في انه مقدم كما في قول تعالى
اياك نعبد واياك نستعين وكما في قول من قبله
بعد مهمل العين الاولى فعل العين اي
مغيرها بانما كانت متقدمة عن اصل سوا كان التغيير

للعين

للعين في الذات كما في قيل الا في المثال فان اصله قول
نقلت حركة الواو الي القاف بعد سلب حركتها ثم
قلبت الواو ياء لوقوعها في كسرة او في الضمة كما
في بيع فان اصله بيع بضم الياء وكرا ياء نقلت حركة
الياء الي الياء بعد سلب حركتها فكنيت الياء
ومنه اي من الكسر قوله اي الشاعر هيكت امر
فحكك فعل ماض مبني للمفعول وهذا هو انما هو
وانت اعلم ان التانيث والضمير المستتر تانيث فاعل
ما يد على البردة وعلى يزين جاز ومجرور متعلق بقول
حكيت وايثريت تشبيهة بغير وهو الحبة التي يطوي
عليها القراز والساج الغنم لا التوب اذا شجع
على يثرب يكون اصفق واحسن ورومي غير
ان حركت بالواو وفي نسخة على نولين وعلى
نسخة النيرين على يعني الياء والمعنى نسجت
بنيرين اذا غار اي وقت حياكتها تحتبط وتضرب
بالشوك ولا تترك اي لا يؤثر فيها الشوك ولا يدخل
لشدة صفاقتها وجهودها ومنه اي الضم
الخالف قوله اي الشاعر ليت وهل ينفع ازفليت
حرف تاني ونصب ومنه حرف استفهام وينفع فعل
مضارع وشيئا مفعول مقدم وليت فاعل ينفع
مبنى على الضم في محل رفع قصد لفظها وليت تأكيد

لله ولي وشبابا اسم ليت الاولي وبوع فعل ماضو مبني
 للمفعول ونائب الفاعل مستتر يعود على شبابا والجملة
 في محل رفع خبر ليت الاولي كما علمت واشترية فعل
 وفاعل والمضارع ليت شبابا بوع فاشترية وهل
 ينفع هذا التمني شيئا جوابه لا ينفع والشاهد منه
 في بوع حيث ضم وبني للمفعول وهي اي هذه اللفظة
 وهي لفظ الغنم لفته دبير بالتصغير بورت دبير كما في
 القاموس وهم مع نقص من فصحاء العرب
 وان شام مطوف على قول واخلاص الكسر فيما تقدم
 كما ان ما قبله وهو قول واخلاص الغنم مطوف عليه
 وهي الايتان بالفتح اي على الغافلين بمعنى علي
 وقول بركة بين الغنم والكسر اي مزدودة تلك الحركة
 بين ما لا كسر اخلاصا ولا ضمنا كذلك للفراسخ اثم اثم
 وهو خلط صاد بزاين وثالث وهو ضم الشفتين
 عند الوقف على مخدوم اشارة الى ضمها كما تقدم
 ولا يظهر ذلك الا في الاثمام المذكور وقد
 قرى في السبعة اثم والقاري ذلك الكسائي وهما م
 وان بتشكيله فان حرف شرط جازم وبشكل
 جازم ومجوز متعلق بحيف وحيف فعل ماض مبني
 للمفعول وليس نائب فاعل والجملة في محل جزم فعل
 الشرط ويجنب فعل مضارع وفاعل مستتر يعود

علي

على الشكل وجملة يجنب في محل جزم جواب الشرط وما
 اثم موصول مبني على ان يكون في محل رفع ولباع جار
 ومجوز متعلق بمحذوف صلة ما وعلامة جزم كسرة
 مقدرة منع من ظهورها افتح العارض لا اجل
 المكايبة وقد حرف تقليل ويرى فعل مضارع مبني
 للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما
 سد مسود مفعولي يرى الاول ونحوه موضع انفس
 الثاني له ايضا لانه يتقدمي لمفعولين والجملة في محل
 رفع خبر ما ونحو جار ومجوز متعلق بيري وهو
 مضاف لقول محذوف وجب فعل ماض مضاف لنحو
 مبني على فتح مقدر منع من ظهوره يكون الروي
 في محل جزم قصد لفظه ولا تقدر وان خيف ليس الفعل
 المبني للمفعول بالفعل ابني للفاعل بسبب شكل
 اجنب هذا الكل ووجب الانتقال منه الى غيره
 والذي ثبت لفاعلا من الضم والكسر والاثمام
 فيما تقدم يثبت لفا الفعل المضارع وهو ما كانت
 لانه من جنس عينه كجب الذي اصله حبيب والحاصل
 انه تقدم في الفعل اي اتي التلا في الفعل العين
 يجوز فيه الضم والكسر والاثمام وذكر هنا انه ان
 خيف ليس بسبب شكل من هذه الاشكال الثلاثة
 وهي الضم لانه يجنب هذا الكل وينقل منه الى غيره

فحمل جواز الامور الثلاثة المتقدمة فيه عدا من اللبس
 فان خيف ليس بشك منها عند اساره لعدم متكلم
 او مخاطب ترك واستقل لعينه من بقية الاشكال
 كسام من السوم وباع من البيع فالاول واوي
 والثاني ياتي فيجب في الاول كسوفاته او انما هما
 ولا يجوز ضمها اليك يلتزم بالفعل لبني للفا عمل
 مع انه مبني للمفعول وفي الثاني الغم او الاشام
 ويمتنع فيه الكسر لاسيما تفصيله في اليك واليوي
 ثبت لبقا باع فيما تقدم من الامور انك ثمة
 المذكورة وهي الغم والكسر والاشام يثبت لقاد
 الفعل المضاعف وهو وجب ونحوها من كل فعل
 لانه من خبر عينه في اصله حبت كفعل ادغم
 احد المثلين في الآخر وقيل حب وهو مضاعف العين
 اي مكررها لانه الحرف المتكرر بحرفين والاصل حب
 زيد الفصل مثله فاذا اردت بناء للمفعول قلت
 حب الفعل فحب فعل ماض مبني للمفعول والفعل
 غائب فاعل وكذا في فائيه وهو الحاء الامور
 الثلاثة المتقدمة في فاباع اي اذا بنيت
 للمفعول وقلت بيع وهي ابال لاسيما في توصيل
 جميعه فاما ان يكون واويا او وعا مة
 معرفة ذلك في الفعل ان تسنده اياك كرمي ودي

فقول

٢٦٠ فقول رميت ودعوت وفي الاسم بالتثنية والجمع
 كفتي وصمرا فتقول متيا وصرا وان فذكر ذلك
 على كون الاسم او الفعل واويا او يائيا وهذا
 كالتمصيل لقوله اذا لم يند الفعل ان كانه قال في
 ذلك تفصيل فان كان واويا وجب الكسر والاشام
 وامتنع الغم وان كان يائيا وجب الغم والاشام
 وامتنع الكسر لاسيما في قول ان فيما تقدم او
 غائب الاول لقاطه لعدم ظهور التباس الكل
 فيه واطلاق الكل على الاشام تسمي لانه
 لا يظهر كالغم والكسر سام من السوم وهو
 العرض للشي لا جلد بيحه اي واصل سام سوم فهو
 واوي فتقول سميت بكسر السين اذ كنت عبدا
 وسامك سيدك واردة ان تحب شخصا بان السوم
 وقع عليك ولا يجوز ضمها ليلا يلتبس بان السوم
 وقع منك وانت الفاعل له لا عليك نحو باع
 من البيع اي فاصل باع بيع فهو ياي فتقول
 بعث اي بعث الباء وفتح التاء اذ كنت مخاطبا لغير
 باعه سيده ولا يجوز كسرهما ليك يلتبس بفعله هو
 لذلك البيع انه واقع منه لا عليه فامتنع الغم في
 الاول والكسر في الثاني ففوق القيسر كما تقدم ووجب
 في الاول الكسر وفي الثاني الغم او الاشام فيهما

وهذا يحصل معني قول وانا بكل خيف ان
والذي ذكره غيره ان غير اسم وهم الفاربة وحاصل
هذه العبارة ان اسم ذكر فيما تقدم وجوب تعين
الكسر او الالف في الواو والضم او الالف في
الياء حيث اشار لذلك بقوله يحتب اي هذا الشكل
الذي خيف به اللبس ويتعين غيره وجوبا وخالفه
الفاربة وقالوا تعين ما ذكر في الواو والياء مختار
لا واجب فغيره جائز لا ممتنع كما قال الله لكن
مرادهم بالمختار لا كل مرهم انه رائج وغيره جائز
لكنه مرجوح فالله اوجب لما ذكر وفي جواز غيره
وهم رجحوا ما اوجبوا ونفوا الوجوب عنه وانبتوا
الجواز لما انفاه فتقول انه هو المختار اشارة لما رجحوه
وقوله ولكن لا يجب اشارة لتفويضه للوجوب عنه
وقوله بل يجوز اشارة لما جوزوه بمرجوحية
وهو الذي نفاه الله الجواز عنه ثبت لفأب
اي وحي ابا لاء باع اصله بيع على وزن فعل
تقدم وقوله من جواز الضم ان بيان لما ثبت
ثبت لفأب المضاعف اي المكرر المعني لاء الحرف السدس
بحرفين واسمه حيب بيان والمراد بالفعل المضاعف
كل فعل عينه ولانه من جنس واحد كما هنا وهو ابا
والمراد بقائه كما تقدم تصحيحه وما لفأب

٣٦٦
ان في اسم موصود مبتدا وفأب جار ومجرور متعلق
بمخوف صلة ما و باع مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة
منع من ظهورها فتح الحكاية ولما جار ومجرور متعلق
بجملتي امر البيت والعين مبتدا وجملته تلي من الفعل
والفاعل المستتر العايد على العين في محل رفع خبر
المبتدا الذي هو العين والجملة من المبتدا والخبر صلة
ما المجردة بالضم لا محل لها من الاعراب وفي اختيار
جار ومجرور وعلة جزم كسرة مقدرة منع من
ظهورها النسخة العارضة للحكاية والجار والمجرور
متعلق بتلي وانقاد معطوف على اختيار واعرابه
بكسرة مقدرة كما اختار وشبه معطوف على اختيار
وبجملتي فعل مضارع مرفوع بفتحة مقدرة على الياء
والفاعل مستتر يعود على ما الاولي والجملة في
محل رفع خبرها وتقدر البيت والذي ثبت لفأب
فيما تقدم من الضم والكسر والالف يثبت ويتبع
شبه الحرف الذي تليه العين وتتبعه وتقع بعده
في اختيار وانقاد وشبههما والمعني انه يثبت للحرف
الذي تقع عين الفعل عقبه عند بناءه للمفعول
ما ثبت لفأب من الامور الثلاثة المتقدمة
وهي الضم والكسر والالف وذلك الحرف هو انا
بالسنة لاختار والقاف بالنسبة لانقاد واصل

اختار اختيار وانتقاد انقود ووزن الاول كما سياتي
 افتعل ووزن الثاني انفعلا اي يثبت عند
 البناء للمفعول اي بنا الفعل للمفعول وقوله لما
 تلبه العين اي الحرف الذي تلبه العين حاله كونه
 لما ينما من كل فعل امر وهو معتل العين الاولى
 مع العين اي مغيرها كما تقدم في نظيره وتحرر
 الهمزة امر اي الهمزة الزائدة التي في اول الفعل هي
 زائدة فيها كما ان التانيخ الاول والثاني في الثاني كذا
 واصل الفعل قبل الزيادة ففعل وقوله بثل حركة
 الفاء والقاف اي فان ضمهما ففعل الهمزة تفعلا لها
 وان كسرها فاكسرها ايضا فهي تابعة لهما في
 الضم والكسر وكذا الاسماء وفي بدل من ظرف
 امر فغال مستدا وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة عمل
 في الجار والمجرور عبده ومن ظرف جار ومجرور متعلق
 به واورد في عطف ومن مصدر جار ومجرور مضاف
 على قول من ظرف واو حرف عطف وحرف مضاف على
 حنا ظرف وجر مضاف اليه وبنية جار ومجرور
 متعلق بحرب وحربي بمعنى حقيق خبر المبتدأ مرفوع
 بضمه مقدرة منع من ظهورها سكوت الروي والتقدير
 وقابل اي صالحا للبناء عن الفاعل من هذه التلكة
 المذكورة وهي الظرف والمصدر والجار والمجرور جميعا

وحقيق

277
 وحقيق بتلك النية وحاصل المعنى ان كلا من
 الظرف والمصدر والجار والمجرور يعم وقوله نايبا
 مناب الفاعل كالمفعول به كذا بشرط ان يكون
 كل من التلكة قابلا للبناء اي صالحا لاني شرط
 في كون الظرف قابلا وصالحا للبناء عما ذكر شرطين
 احدهما ان يكون متصرفا بحيث يخرج من النصب
 على الظرفية لغيره ولا يكون مضافا للنصب عليها
 كعند والثاني ان يكون مختصا اي معينا اما علمية
 كرمضان فقولك صام زيد رمضان فان رمضان
 ظرف زمان لصام فاذا اردت بناءه للمفعول قلت
 صير رمضان او باضافة كاصام الامير من قولك
 جلس زيد امام الامير فان امام طوقا مكات لجلس
 فاذا اردت بناءه للمفعول قلت جلس امام الامير
 ولا شك ان الاول معرفة بالعلمية لانه علم على الشر
 المعلوم والثاني باضافة للمير وهو ان الشرطان
 يجريان في المصدر ايضا فلا بد وان يكون متصرفا
 نحو ضربا فانه ليس ملكا للنصب على المصدرية
 بل يستقل منها لغيرها ولا بد ان يكون مختصا اي
 معينا وتعيينه يكون بالوصف كقولك ضرب
 شديدا بخلاف اللانيم للنصب منها عند واذا وسجان
 ومعاذ وبشرط في الجار والمجرور ان لا يكون الجار له

ملكا في الحالة وطريقة واحدة في الاستعمال بان يكون
 خاصا بوجه لشيء دون آخر كذا ومنه فانها لا يجران
 الا الظروف كمنذ او منذ يوم الجمعة وكحرف القسم فانها
 خاصة بجزء المقسم به لا تتعداه لغيره وكحرف الاستثناء
 فانها خاصة بجزء المستثنى منها سواء وثابه وخلافه
 وعدى عمرو وهكذا وان لا يكون الجار له دالا على
 تعليل كالكلام وابا ومن اذا كانت تعليلية نحو
 حيث لزيد اي لاجله فمن الامور المذكورة كلها
 لا يحتمل ان تقع هي وجرانها نايب فاعل للزممة
 الجارية في حالة واحدة لا يتعداها لغيرها او وقوعه
 تعليلك واما قول الشاعر
 يفيض حيا وينفخ من مهابته فلا يكلم الا حين يتسهم
 فنايب الفاعل فيه ضمير المصدر اي الاغصان المهود
 اي يفيض الاغصان لا قول من مهابته والشرط ان
 لا يدل الجار له على تعليل فلهذا كانت نايب الفاعل
 فيه ضمير المصدر فتلخص ان كل من الثلاثة يشترط
 لكونه صالحا ان يقع نايبا مناب الفاعل شرطين
 ان يكون كل من الظرف والمصدر متصرفا وان يكون
 معينا وفي كونه الجار للجرور غير ملزم وخاص بجهة
 واحدة وغيره ان على تعليل جملة الشروط ستة
 واثار في هذا الموضع الاول فيما بعده لا الاشارة

لا توضح

لا توضح الامنه لامنه هذا وشروط اي المص
 في كل منها اي الله انه المذكور ان يكون قابلا للنيابة
 اي صالحا لانه قاله وقابل من ظرف ان فعل هذا
 يكون قوله وقابل مسلط على كل واحد من الله
 المذكور لانه شرط عام للجميع لا يرد منها دون آخر
 وقد علمت فيما تقدم انه يشترط لكون كل واحد
 قابلا للنيابة شرطين وقوله اي صالحا لها تفسير
 لقوله ان يكون قابلا للنيابة واحترز به
 اي بشرطه في كل منها ان يكون للنيابة وقوله ممسا
 لا يصلح لراي عند ما لا يصلح له والمراد به
 اي بالظرف الذي لا يتصرف وقوله بالزم النصيب
 على الظرفية اي ولا يخرج عن غيرها من رفع او جر
 بحريوم بعينه اي بحريوم الجمعة مثلك والمراد
 باليوم مطلقا الزمان لان السحر يكون في اخر الليل
 لا في اليوم فله تقول جلس عندك بالنصب في
 محل رفع نايب فاعل جلس والاصل جلس رنيد عندك
 لا بارفع كما توجه به بعضهم من ظاهر التعليل الذي
 علم به ان الله لا يهلك في القول عن الاخفش في
 كون عندك يفتح الدار في محل رفع نايب فاعل
 لا بضم لفظا وبضمها كذا فالحذف خاص بمسا
 ذكر فلا يخفى جواز كونها بالنصب في محل رفع نايب فاعل

وغيره منع ذلك وليد الخلاف في قراتها بفتح الدال ومنها
 لما علمت انها ملك زمة دائما للنصب على الظرفية ولا
 يجوز رفعها ابدا لانه لم يسمع ضم الدال فيها بخلاف
 بين ودون فعلى هذا تنقرا في الهم بالفتح لا بالنون
 لئلا يخرجها الزعة للمتن في قولهم فله تقول في
 وقولهم عما استقر لها اي عند الذي استقر وثبت لها
 اي عند وكثر في لسان العرب اي كلامهم من الملك زمة
 على النصب على الظرفية نحو معاذ الله اي
 فانها لا تخرج عن النصب على المصدرية لغيرها بل
 دائما ملك زمة للنصب عليها وهي بدل من لفظ
 الفعل اي التعلق به وهو اعود لما تقدم
 اي من التعليل بقوله لئلا يخرجها ان وكذلك
 ما لا فائدة فيه ان اشار بذلك اي ان الفائدة تشتط
 في كل من اثنائه وهي تحصل اما بعملية او باضافة
 او بوصف لا تقدم فله تقول سبر وقت
 محترز الفائدة بالنسبة للظرف وقوله ولا ضرب
 ضرب محترز الفائدة بالنسبة للمصدر وقوله
 ولا جلس في داره محترز الفائدة بالنسبة للمجرر
 والمجور وقوله لانه لا فائدة في ذلك اي ما ذكر من
 اثنائه النافية لان الاول منها مبهم لا تعيين فيه لان
 الوقت شامل لكل زمن وكذا الثاني لا تعيين فيه

لعدم

لعدم وصفه بسدة ولا غيرها وكذا الثالث لا فائدة
 فيه من حيث ان الجار فيه خاص بجره لظرف المكان
 وهو الدار ومثال القابل اي للنيابة عن
 الفاعل وقوله من كل منها اي اثنائه المذكورة
 وهي الظرف والمصدر والمجرر والمجرور ومثل الثلاثة
 على الترتيب فقوله سبر يوم الجمعة برفع يوم
 نائب فاعل سبر وهو ظرف زمان مفيد لكونه
 مضافا كما بعده وقوله وضرب ضرب شديد ففعل بالرفع
 نائب فاعل ضرب وهو مفيد لكونه وصف بالسدة
 وهو متصرف وقوله ومريه فالجار والمجرور في محل رفع
 نائب فاعل مري وهو قابل للنيابة ومفيد لكونه
 الجار فيه غير مختص وليس ذا اعلى تعليل ولم يبينه
 على ذكر الهم وهذا عند الجمهور حله فالابن درستويه
 والسيوطي القائلين بان الفايه ضمير المصدر
 ولا يتوب بمعنى هدي از فله فائدة وينوب
 فعل مضارع وينوب فاعل وهذا مضاف اليه
 مبني على الكسرة في محل جر وانا حرف شرط جازم
 ووجد فعل ماض مبني للمفعول فعل الشرط وفي
 اللفظ جار ومجرور متعلق بوجد ومفعول بالرفع
 نائب فاعل وجد وبه جار ومجرور متعلق به وقد
 حرف تعليل ويرد فعل مضارع وفاعله مستتر عايد

وهو متصرف

على النايب المفهوم من ينوب وجواب الشرط محذوف
 ودفعه ما قبله ويرد بمعنى ورد والتقدير ولا ينوب
 بعض هذه الثلاثة المذكورة في البيت قيل ان
 وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب له وقد ورد
 نيابة ذلك البعض ضرورية او شذوذا مع وجود
 المفعول به وحاصل ذلك ان المهم شرط لاقامة
 كل من الظرف والمصدر والحار والمجرور في كل من
 مقام الفاعل شرط في فقط وهما ان يكون كل
 من الثلاثة قابلا للنيابة وصالحا لها وان لا يوجد
 المفعول به معها واما ما تقدم من الشروط
 الستة فهي شروط في الفاعلية نفسها فاشارة
 منها بقوله وتقابل ان وشاركتاني هنا بقوله
 ولا ينوب له اي ولا يصح وقوع واحد من الثلاثة
 المذكورة في البيت قبله فايها مناب الفاعل مع
 وجود المفعول به مع فاعل فقد المفعول به فقط
 جازا قامة ما ذكر مقام الفاعل وقد وردا قامة
 ما ذكر مقام الفاعل على وجه الشذو او الضرورة
 مع وجود المفعول به معه لفظا وقيد المهم بقوله
 في اللفظ يخرج ما اذا كان المفعول به مقدرا
 فيصير اقامة ما ذكره شرط ان لا يوجد في اللفظ
 والالتم ان لا يقوم غير المفعول به مقام الفاعل

اصلا

اصلا لان كل فعل متعدي لابد له من مفعول سوا
 كان موجودا في اللفظ او مقدرا ولا يجوز
 اقامة غيره اي المفعول به مما ذكر مع وجوده اي
 المفعول به وما ورد من ذلك لم يذكر وا
 ما ورد ومذهب الكوفيين ان هذه الاشياء
 لقول المع وقد ورد ان تقدم او تاخر اي ذلك
 الغير او نفس المفعول به تامل المثال الذي ذكر
 وكذلك الباقي اي فتقول ضرب زيد يوم
 الجمعة او ضرب يوم الجمعة زيدا وهكذا فيما بعد
 ولست لولا اي الكوفيين لذكر اي لاقامة
 غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده
 يجوز قوما بما كانوا ان يجزي فعل مضارع مبني
 للمفعول وقوما مفعول به مقدم وبما جار ومجرور
 في محل رفع نايب فاعل مجزي وبعضهم جعل نايب
 الفاعل مصدر را اي يجزي الجزا اي المجزي به قوما
 ولا شاهد فيه وابو جعفر من المشرق وقراته
 غير شاذة عند كثير من العلماء لم يفت بالعليا
 ان علم وقا نفي وبرم وقلب ويعت فعل مضارع
 مجزوم بلم وعلامة حرمه حذف الالف والفتحة
 قبله ونيل عليها وهو مبني للمفعول وبالعليا جار
 ومجرور في محل رفع نايب فاعله والاسيد مفعول

وهذا هو شاهد والمعنى انه لا يقصد بالخازل والرتب
 العالية الامن كانت له سيادة ولا يستحق صاحب الحق
 والفضل من غيه وذلك له الاصحاب هدي اي اهتدا
 ومذهب الاخفش ان اي فالأخفش فصل وما
 قبله من الطريقتين لم يفصلا فعند الم لا يجوز اقامة
 غير المفعول به مقام الفاعل عند وجود المفعول به
 مطلقا سواء تقدم او تاخر وعند الكوفيين يجوز
 اقامة غيره مقام الفاعل مع وجوده مطلقا تقدم او
 تاخر واما عند الاخفش فيفصل بقوله ان تقدم
 غير المفعول به عليه مع وجوده جاز اقامة ذلك الغير
 والاتيين اقامة المفعول به وباتفاقا ان جار
 ومجرور متعلق ببنوب وقد حرف تحقيق وبنوب
 فعل مضارع والثاني فاعله مرفوع بضمه مقدرة
 على اياها مخدومة منع من ظهورها الثقل ومن باب
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني وكسي
 مضاف اليه مجرور بكسر مقدم منع من ظهورها
 تكون الحكاية وفيما جار ومجرور متعلق ببنوب
 والبتاسو مبتدا والها مضاف اليه وامن فعل ما ص
 وفاعل مستتر عايد على الابتاس والجملة في محل
 رفع خبر المبتدا والجملة من المبتدا والخبر صلة الموصول
 لا محل لها من الاعراب والتقدير سير وقد بنوب المفعول

الثاني

الثاني عن الفاعل حالة كون الثاني من باب كسي
 واعطي باتفاق في التركيب الذي امن الابتاسو فيه
 وسكت الميم عن المفعول الاول لدخوله في قوله فيما
 تقدم بنوب مفعول به عن فاعل از وحاصلا
 المعنى ان المفعول الثاني من باب كسي واعطي يصح
 وقوعه نائبا عن الفاعل باتفاق في كل تركيب
 من التركيب الا في تركيب لم يومن الابتاسو فيه
 فيستع وقوعه فيه نائبا عن الفاعل ومراد
 بقوله من باب كسي واعطي مراده به ما ليس الثاني
 من المفعولين فيه خبر عن الاول في الاصل وضبطه
 بعضهم بقوله ان يكون المفعول الثاني فيه غير
 المفعول الاول ام مغاير له وهو ظاهر ايضا
 فاما ان يكون من باب اعطي ان اريد ان يكون
 قول الميم من باب كسي ليس قيد بل مثله باب اعطي
 اقامة الاول منهما اي فيما تقدم عند قوله
 بنوب مفعول به عن فاعل از ولم يذكر ذلك هنا او
 يقال انه ذكر هنا ايضا لانه قيد بالثاني فيفهم منه
 ان الاول مجوز اقامته بالاولي فهو وان يذكره مراعاة
 فهو متضمن لكل من هذا اذا لم يحصل له اسم
 الاشارة راجع لجواز اقامة الثاني وقوله فان حصل
 ليس امي بالقامة الثاني فتقول اعطي زيد عمرا

اي لان المقصود ان زيدا هو الاخذ وعمره ما خذ
 فلوقت الثاني وقلت اعطى عمرو زيدا لانفس
 اكلم فيحصل اللبس والاشتباه بين الاخذ منها
 والما خذ لان كل واحد منهما اي من زيد
 وعمره يصلح ان يكون اخذا اي وما خذ اي لانها
 من جنس العقلة بخلافه فيما تقدم في قول كسوت
 او اعطيت زيدا جبة فله يصلح كل من زيد وجبة
 ان يكون اخذا وما خذ اقلنا جاز فيه ما تقدم
 بسبب انتفا اللبس فيه باقامة المفعول الثاني
 مقام الفاعل بخلاف ما هنا ان عني به الاتفاق
 اي قصد به الاتفاق لان مذهب الكوفيين
 ان علة لقول فليس عبيد ويحيات عن المهم بان
 الرد بالاتفاق اتفاق الجمهور لا الجميع او المراد
 الجميع وسكت عن الخلاف لعدم صحت وثبوته عند
 في باب ظن ان جرو مجرور متعلق باشتروظن
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
 الفتح العارض للحكاية وارهي معطوف عليه
 مجرور بكسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها
 التعذر والمنع مبتدأ وجملة اشتر جبره وانا مية
 واري فعل مضارع مرفوع بفتحة مقدرة على
 الالف منع من ظهورها التعذر وفاعله مستتر وجوبا

تقديره

تقديره انت ومنع مفعول واذا ظرف والقصد فاعل بفعل
 محذوف يفسره المذكور وجملة ظهر مفسرة لا محل لها
 من الاعراب وانتقد سير المنع اشتر في باب ظن واري
 ولا اري منعاً اذا ظهر القصد اي المعنى المقصود ومن
 الكلام فله اري منعاً والمعنى ان المفعول الثاني
 من باب ظن والثاني والثالث من باب اري وهو
 كل فعل تقدير لمفعولين او ثلاثة فتعيل اصل
 كل منها ابتداء والخبر يمتنع اقامته مقام الفاعل
 ويتعين اقامة الاول هذا هو الذي اشتر عند الحاجة
 واما عند المهم فانه يجوز اقامة المفعول الثاني
 مقام الفاعل عند اذا ظهر المعنى المقصود من الكلام
 كما اشار لذلك بقوله ولا اري منعاً من مثل الثاني فيما
 ذكر المفعول الثاني والثالث في باب اري واعلم
 فتقول ظن زيد ان هذا او ما ذكر بعض على
 مذهب غيرهم اما على مذهب فانه يجوز اقامة
 الثاني والثالث عند ظهور المعنى ولا يتعين الاول
 الا عند عدم الظهور وقيل ابن ابي الربيع
 اي وهو صاحب البسيط ابن المهم اي وهو
 بدر الدين وذهب قوم الى ان ساربه تك الى ان
 المهم ومن معه مجتهدون لانما قلون والاقال قال
 قوم او زعم قوم اياه لا يتعين اقامة الاول

٢٧٢
 وجواب اذا محذوف

واعلم

اريد بل يجوز اقامة الثاني والثالث ايضا اذا ظهر المقصود
 ولم يحصل لبس فنقل ابن ابي عمير عن ابي واثم
 هشام الخزازي واعاد ذكر ثانيا وان تقدم لاجل
 الرد عليها بقوله وليس كما زعمنا من منع اقامة
 الثالث مقام الفاعل بل يجوز اقامته مقامه ولا
 يمتنع عند ظهور المعنى وعدم اللبس فنقلهم الاتفاق
 غلط منهم في وقوله فقد نقل غيرهما ان ملة لقوله
 وليس كما زعمنا فلو حصل لبس ان مقابل لقوله
 بشرط ان لا يحصل لبس فلا تقول ظن زيد
 عمرو ان لا تفكروا المعنى في الاصل ظننت عمرو
 زيدا فالظنون انه زيد هو عمرو ومباينة عمرو
 بصير الظنون زيدا انه عمرو وكذا فيما بعد وليس هذا
 مقصود التكلم وما سوى انما يب انما لم
 موصول مبتدأ بني على الكون في محل رفع وسوي
 ظرف متعلق بمحذوف صلة لما وانما يصح انما
 وما جار مجرور متعلق ببيان لما وجملة علقا من
 الفعل المبني للمفعول ونائب الفاعل صلة ما لا محل
 لها من الاعراب وبالرفع جار مجرور متعلق بقوله
 علقا والنصب مبتدأ له جار مجرور متعلق بمحذوف
 خبره ومحققا حال من الضمير في له والتقدير والذي
 استقرت سوي انما يب ما علقا اي من الالفاظ

التي

التي علقا بالرفع وهو الفعل كاعطرو وخوها النصب
 كاي له في حال كونه محققا له وحاصل معنى
 ذكر ان الباقي من المفاعيل التي تعلق بالفعل
 بعد اقامة واحد منها مقام الفاعل يكون النصب
 محققا وثابتا له فكان الفعل يرفع فاعلا واحدا
 كذلك يكون الثاني عن مفعول واحد وما بقي يكون
 منصوبا فلو كان للفعل مفعولات انما تفرع
 على ما قبله ونصب الباقي وهذا نصب بالفعل
 الرفع الثاني عن الفاعل بعد بناء الات للمفعول
 فيكون نصبه مجزءا او منصوبا به في حال كونه رافعا
 للفاعل قبل بناء للمفعول فيكون مستصفا في ذلك
 من هيات اصحها الاول ويبري لسيوريه انه تنبيه
 بشرط لانا بة المفعول الثاني في باب ظن زيادة
 على ما ذكره فيما تقدم ان لا يكون جملة فان كانت
 جملة امتعت انانية مطلقا حصل لبس ام لا
 اشتغال العامل عن المفعول اي اشتغاله بالعمل في
 خبره عن العمل فيه كما سيأتي في كلامه والمراد بالفاعل
 هنا ما يجوز عمله فيما قبله كالفعل المتصرف نحو قوله
 زيدا ضربته ولم الفاعل نحو قوله زيدا ضاربه عمرو
 ولم المفعول نحو قوله زيدا ضاربه عمرو انما مطلقا دون الصفة
 الشبهة والمصدر ولم الفعل والحرف لانه لا يكون مفسرا

٣٧٣

في هذا الباب اما يصلح للعمل فيما قبله فيما تقدم دون
ما بعد قاله المرادي ان مضمر ان فان حرف شرط
جازم ومضمر بالرفع فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
وهو شغل الاني في كلامه ولم يضاف اليه وسابق
نعت الاسم وفعله مفعول مقدم لشغل وشغل فعل
ماض وفاعله مستتر عايد على ضمير الجملة بفسرة
لا حملها من الاعراب ومنه جار ومجرور متعلق
بشغل والضمير في عنه عايد على الاسم السابق وينصب
جار ومجرور متعلق بشغل ايضا ولفظ مضاف
اليه والها مضاف الى لفظ وهو عايد على الاسم
السابق ايضا واو حرف عطف والحمل معطوف على
لفظ وال فيته بدل عن الضمير المضاف اليه
العايد على الاسم السابق والاصل او محله فالضمير
في السكت عايد على الاسم السابق والباء في
ينصب بمعنى عن وهو بدل من الضمير في عنه
ويصح ان يكون الضمير في عنه عايد على الاسم
السابق وفي لفظه او محله عايد على الضمير وقوله
فالسابق انصبه ان الفارابية لجواب الشرط
وهذان والسابق مفعول لفعل محذوف يفسره
المذكور وانصب فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
تقريره انت والها مفعول وجمله انصبه مفسرة

لا حمل

لا حملها من الاعراب وبفعل جار ومجرور متعلق
بانصب واضمرا فعل ماض مبني للمفعول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على بفعل والجملة
في محل جر نعت له وحيثما نعت لمصدر محذوف اي
اضمارا حتما وموافقا بالجر صفة لفعل ثانية بعد
وصفه بالجملة ولما جار ومجرور متعلق به وقد حرف
تمقيت واظهر فعل ماض مبني للمفعول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على ما والجملة صلة ما
لا حملها من الاعراب والتقدير ان شغل مضمر
اسم سابق فله عن نصب وذكر الاسم السابق
لفظا محذورا ضربه او محله نحو هذا ضربه فان سبق
انصبه ان وعلى كونه الضمير في لفظه او محله عايد
على المضمر بصير التقديم ان شغل مضمر اي ضمير لم
سابق فله عنه اسم عن العمل في ذلك الاسم
السابق بسبب نصبه للفظ المضمر او محله فالسابق
انصبه اي انصب وذكر الاسم السابق بفعل مضمر
اي محذوف حذف حتما موافقا للفعل الذي قد
اظهر اسمي ذكر لفظا في حال كونه مفسرا لذلك
الفعل المحذوف وهذا هو الذي جرى عليه الشئ
وحاصل المعنى انه اذا تقدم له وتأخر عنه
فعل واتصل بذكر الفعل ضمير يعود على الاسم السابق

واستعمل ذلك الفعل عن العمل في الاسم السابق بسبب
 عمله في ضمير ذلك الاسم السابق أي نصبه للفظه
 أو محله فالاسم السابق يكون منصوبا بفعل محذوف
 وجوبا موافقا لذلك الفعل المذكور المنفرد لذلك الفعل
 المحذوف في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط ومعنى
 كونه عاملا في لفظ الضمير النصب أنه تقدي له
 بنفسه من غير واسطة حرف ج وفي عمله أنه تقدي له
 بوسطة حرف ج وفي هذا مجاز وهو إطلاق
 المزموم وإرادة الذم لأنه يلزم من تعديده
 بنفسه ومن نصبه لمحله تقديده له بحرف محذوف
 الجر فالاول نحو قولك زيدا ضربته وإنائي كقولك
 زيدا مررت به فاندفع به كذا يقال كيف يتصور
 عمله النصب في لفظ الضمير وقوله فالسابق
 انصبه ان في هذه التورية لأنه يحتمل أن يكون المعنى
 انصب الاسم السابق انصبه ويحتمل أن يكون
 المعنى فقال الاستفاد انصب لفظ السابق
 أي هذا اللفظ بفعل محذوف ونوم الاستفاد
 وقوله اضربا ان قلت الاضمار معناه الاستفاد
 فيقتضي أنه مستتر قلت فيه مجاز الاستفاد
 حيث شبه المحذوف بالاضمار واستفاد لفظ الاضمار
 للمحذوف واشتق من الاضمار اضربه معني حذف

٢٧٥
 فهو مستفاد بتبعية وقوله حتما اعترض بان ذلك
 غير مسلم لأن نصب الاسم السابق ليس محتملا
 لما يأتي فيه من الاحوال الخمسة على التفصيل
 الا في كلامه واجيب بأنه ذكره للرد على من يقول
 ان الاسم السابق معمول للفعل المذكور لا لفعل
 محذوف فكانه قال فان نصب الاسم السابق بفعل
 محذوف وجوبا لا لفعل المذكور او يقال ان قوله
 حتما راجع لقوله اضربا اضمارا حتما أي وجوبا
 فلا يجوز ان يصرح بذلك الفعل المحذوف كما في التوجيه
 به من الجمع بين المفعول والمفعول الثاني وكلم
 لما قد اظهر ان قال بعضهم الاولي ان يعبر بقوله
 لما قد ذكر ابدله الا ان يقال ذكره موافقة لقوله
 قيل اضربا واعلم ان اركان الاستفاد ثلاثة
 فعل مفعول ولهم مفعول عنه ولهم مفعول
 به ونحو قولك زيدا ضربته فنصب يقال له فعل
 مفعول ولهم لا المفعول به هو الضمير المتصل
 به العائد على الاسم السابق المتقدم عليه وهو
 زيدا الذي هو المفعول عنه وصحابط الاستفاد
 هو ان يتقدم له ويتاخر عنه فعل وذلك الفعل المتفعل
 بالفعل في ضمير الاسم السابق او سمي الاسم السابق
 وهو الاسم المضاف للضمير ولو لا استفاد بالفعل

في ضميره اوسيبه لتسلط على العمل فيه وسياتي توضيحه
 في الكس و اشار الى هذا الضابط بقوله الاشتغال ان
 يتقدم لهم ان اوسيبه اشار بذلك الى ان
 كل م اسم فيه حذف والتقدير ان مضمرا لهم سابق
 اي اوسيبه ففعل شغل ان وهو المضاف
 الى ضمير الاسم السابق اي عمل في الاسم المضاف الي
 ضميره فيقال لهذا الاسم المضاف الى ضمير الاسم السابق
 الذي عمل فيه الفعل النصب على الفعلية سببي
 الاسم السابق لانه اضيف الى ضميره وهذه التسمية
 اصطلاح من النحاة وسياتي ولولم يعمل ان اي
 فالماض له من العمل في الاسم السابق عمله في ضميره
 اوسيبه مثال المشتغل اي الفعل المشتغل
 بالضمير فهو موصوف بمذوف محذوف وكذا يقال فيها
 بعده من قوله ومثال المشتغل بالسبي اي الفعل
 المشتغل ان زيدا ضربته فزيدا مفعول لفعل
 محذوف وجوبا يفسره المذكور وضرب فعل ماض
 وانما ما عمل والها مفعول في محل نصب فزيدا اسم
 تقدم وضرب فعل تارخ عنه وعمل في ضميره النصب ولولا
 عمله في ذكر الضمير لتسلط على زيد وعمل فيه فلما
 عمل في ضميره امتنع عمله في زيد وتعيين ان يكون زيدا
 مفعولا للفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور فيقدر

موافقا

موافقا في اللفظ والمعنى لهذا المذكور ويقال ضربته
 زيدا ضربته وكذا يقال فيما بعد من قوله زيدا مرت
 به كمن لا يقدر من لفظه بل من معناه لانه لا يترط
 الموافقة في اللفظ والمعنى معا ديا بل تارة يكون
 التقدير موافقا في اللفظ والمعنى لما ذكر مفسرا له
 كما في امثال المتقدم او موافقا له في المعنى فقط دون
 اللفظ كما هنا فيقال في التقدير جاوزت زيدا مرت
 به واورد عليه بان المجاوزة معناها المجاوزة والمرور
 بالشيء مما ذاته فله توافق في المعنى ح بين المذكور
 والمقدر واجيب بان المورد اذا كانت مقترنا بالبا
 ومنفردا بها يكون بمعنى المجاوزة وما اذا كانت مقترنا
 ومتعديا بعلى فيكون معناه المحاذاة والمقابلة كما في
 قول الشاعر

ولقد امر على الديار ديار لي اقبل هذا الجدار وهذا الجدارا
 وما حب الديار شغفت قلبي ويكن حب من سكن الديارا
 والاشهد في قتل امر على الديار اي في حال مقابلة
 ومحاذيا لها وفي حال كون مقابلة هذا الجدار وهذا
 الجدار واذ كانت كذلك فالموافقة في المعنى حاصلة
 ولا اثر ان زيدا ضربته غلامه ام اهدت زيدا ضربته
 غلامه فزيدا مفعول لفعل محذوف وهو اهتق وضرب
 فعل ماض وانما فاعل وعمله مفعول والها مضاف اليه

وجملة ضربت عليه مفعلة لا عمل لها من الاعراب
وهذا موافق لضربت في المعنى لانه يلزم من ضرب
غلامه اهانة واسائة وهذا هو المراد من
الاشارة راجع لجميع ما تقدم من اوله الى هنا
عن ذلك الاسم متعلق بقوله شغل وقوله بنصب
الضمير لفظا امي استقل عنه بالعمل في ضميره ونصبه
له لفظا بان تعدي اليه اي الى ذكر الضمير بنفسه
من غير وساطة وقوله او بنصبه محله اي بان تعدي
اليه بوساطة حرف جر كما ذكر في المثال وقوله فهو مجرد
ان الضمير عايد على الضمير المجرور بالباء في قوله مرت
به فلفظه مجرد لكنه في محله نصب بمررت وقوله
كما وصل الى ضميره اي بنفسه بدون وساطة وقوله
كما وصل الى ضميره اي بالباء فزيد في المثال الاول
مفعول مقدم لضربت ويزيد في المثال متعلق بمررت
مقدم عليه فكل منهما تعدي بما كان متعديا للضمير به
على الهيئة المذكورة اي وهي تقدم الاسم
وقاخر الفعل عنه في حال كونه مستغلا بضميره اي
بالعمل في لفظه او محله وقوله فيجوز لك نصب الاسم
ان وفي ذلك اشارة الى ان قول المصنف حتما ليس راجعا
لقوله انصبه بل اما راجعا لقوله ضمير اي انما
حتم او راجعا لقوله انصبه ويكون قاصدا به الرد على

من

من يقول لانه الاسم السابق محمول للفعل المذكور
للفعل المحذوف المقدر كما سيأتي وحيث انه يدور عليه
شيء ولا ينافي ما سيأتي من التفصيل الا في الوجه
التي ذكرها كما تقدم بقرينة ويظهر من قوله
فيجوز لك نصب الاسم السابق انه يجوز رفعه وهو كذلك
فعل بضمير اي محذوف فلا خيار بمعنى المحذوف
لا تقدم وقوله لانه لا يجمع ان علة لقوله فذهب الجمهور
ان المراد بالمفسر بكسر السين الفعل المذكور
والمفسر بفتحها الفعل المحذوف ويكون المفسر اي
الفعل المحذوف المقدر العامل في الاسم المتقدم على
الفعل المستند بضميره موافقا في المعنى لذلك المظهر
المفسر له الذي صرح به في اللفظ وهذا يشمل
ان الاسم الاشارة راجع المذكور من موافقة له في
المعنى وقوله ما وافق ان اي فله مقدرا وافق
الفعل المفسر له لفظا ومعنى اي في اللفظ والمعنى
وما وافق معنى دون لفظ اي فله وافقه في
المعنى دون اللفظ فتقول وما وافق معنى فيما
بعد مقطوعا على قولهما ما وافق ان وهذا
هو الذي انما اشارة راجع لذهب الجمهور ان
بالفعل المذكور فبه ان هذا تصنيف والمتمم مذهب
الجمهور السابق ورد هذا المذهب بانه لا يعمل ان

قوله

ولا يرد على ذلك اضر به زيدا لان زيدا بدل من الصغير في
 اضر به والشهور ان عامل البدل مقدرا لان البدل منه
 في بنية الطرح والبري فكانه صار مستقلا والمخبر
 اضر به اضر زيدا فهو مفعول للفعل محذوف لانه الفعل
 اضر بذكر لان ابدال على بنية تكرار العامل ولا يرد الا لو كان
 مفعولا لذكر المذكور فلم يثبت العمل في الخبر والاسم ما
 هو عامل في الظاهر اي الاسم السابق وقول
 والخبر ملغا اي لا عمل للفعل فيه والنصب حتم
 ان فالنصب مبتدا وحتم خبر وان عرف شرط جازم
 وتلا فعل ماض فعل الشرط والسابق فاعل وما
 لم يوصل مبني على الكون في محل نصب مفعول
 ويختص فعل مضارع وفاعله مستر عايد على ما
 والجملة صلة ما وبفعل جازم ومفعول متعلق به وكان
 الكائن حرف جر وان مبني على الكون في محل جر والجار
 والمجرود خبر لمبتدأ محذوف وحيثما مطوف على ان مبني
 على ان يكون في محل جر والتقدير والنصب واجب ان
 تلك وتبع الاسم السابق ما اي اداة تختص بالفعل
 وذلك كما وحيثا والمعنى ان الاسم السابق على
 الفعل المستقل بعينه ان كان واقعا بعد اداة مختصة
 بالدخول على الفعل كادوات الشرط وغيرها وجب
 نصبه ولا يجوز رفعه وهن حالة من احوال النحوة

الآتي

من ادوات التخصيص نحو
 هذه زيدا اكرمه وادوات
 الاستفهام ما عدي المرة نحو
 متى زيدا اكرمه وغير ذلك مما هو

الآتي ذكرها وهي وجوب نصبه ووجوب رفعه وجواز
 الامر به مع ترجيح النصب على الرفع او الرفع عليه او
 لتوارة الرفع والنصب على التسوية لقوله كان وحيثما
 اعترض على المم حيث سوى بينهما مع ان حيث
 لا تدخل على الفعل المحذوف الا في الشرط لا اشتغال
 به خاصية واجيب بان المساواة عند وجود الاشتغال
 بالفعل لا مطلقا فله ينال ما ذكر احد هـ
 اي الخمسة ما يجب فيه النصب اي للاسم السابق
 والثاني ما يجب فيه الرفع اي للاسم السابق وهكذا
 يقال فيما بعد فاستار اسم الى القسم الاول
 اي وهو وجوب النصب للاسم السابق فتقول
 ان زيدا اكرمه اكرمه زيدا منصوب وجوبا بفعل محذوف
 يفسره المذكور ان اكرمت زيدا والجملة في محل
 جزم فعل الشرط وجملة اكرمه ففتح التامزة
 لا محل لها من الاعراب وجملة اكرمه بجزء المزة وسكون
 الميم في محل جزم جواب الشرط وهو ان وقول وحيثما
 زيدا اكرمه اي اسم شرط جازم وزيدا مفعول للفعل
 محذوف وجوبا يفسره المذكور اي وحيثما تلقى زيدا
 وجملة تلقى مفسرة وقول فآكرمه جواب الشرط
 وفيما اشبهها اي المثالين للذكرين كقبي زيدا
 لقبي فآكرمه ونحو ذلك على انه مبتدأ اما على انه فاعل

٢٧٨

من ادوات التخصيص نحو
 هذه زيدا اكرمه وادوات
 الاستفهام ما عدي المرة نحو
 متى زيدا اكرمه وغير ذلك مما هو

فيجوز كما في قول ابن التاجر لا يخرجني انما متفق اصله
 ان ان هلك متفق اصله برفع متفق واحراز
 بعضهم ان اي وهو الا فحق والحق خلقه وقوله
 بعد ما اي الادوات المذكورة وان تلي الابق
 ان فان حرف شرط جازم وتلي فعل ماض فاعل الشرط
 والابق بالرفع فاعل تلي وهو صفة لموصوف محذوف
 وما اسم موصول مبني على الكون في محل نصب مفعول
 تلي وبالا بتدا جار ومجرور متعلق بفتح وتلي مفعول
 مضارع وفاعله مستتر عايد على ما والجملة صلة ما
 لا محل لها من الاعراب وقوله فارفع بالنصب مفعول
 لفعل محذوف يفرضه التزم المذكور والجملة في محل جزم
 جواب الشرط والتزم فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت والها مفعول والجملة مفعلة للفعل
 المذكور المحذوف لا محل لها من الاعراب واذا منصوب
 على الظرفية وقدر كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف
 دل عليه ما تقدم واذا ظرف لما يستقبل من الزمان
 والفعل فاعل بفعل محذوف يفرضه تلي المذكور وتلي
 فعل ماض والفاعل مستتر عايد على الفعل والجملة
 مفسرة للفعل المحذوف وما اسم موصول مبني على
 الكون في محل نصب مفعول تلي ولم حرف نفي وجزم
 وقلب ويرد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة مجزومه

الكون

٢٧٩
 الكون وما لهم موصول مبني على الكون في محل رفع
 فاعل ويرد وقبل ظرفا مبني على انضمام في محل نصب محذوف
 المضاف اليه ونية مفعلاه ومعمولا وبعد ظرفا مبني
 على انضمام في محل نصب محذوف المضاف اليه ونية مفعلاه
 كما تقدم في قبل وهو متعلق بوجود ووجد فعل ماض
 مبني للمفعول ونائب الفاعل غير مستتر فيه عايد
 على ما والجملة صلة ما والتقدير وان تلي الاسم السابق
 المفعول عنه بغيره ما اي اداة تختص بالابتداء فالترجم
 الرفع التزم ابدأ كذا يلتزم الرفع اذا تلي الفعل ما
 اي اداة لم يرد عن العرب ان ما قبلها معمولا ووجد
 بعد ما وحاصلا المعنى ان الاسم المتقدم على
 الفعل الذي ينتقل الفعل بالجملة في بغيره عن
 الجملة اذ اوقع بعد اداة مختصة بالافتحول على
 البتة فانه يجب رفعه دائما ولا يجوز نصبه وكذا يجب
 رفعه اذا وقع الفعل المفعول بغيره عنه بعد
 اداة لم يرد عن العرب ان الاسم الذي ذكر قبلها معمولا
 للفعل الذي وجد وذكر بعد ما وهذه حالة ثانية
 من احوال الاسم المنتقل عنه بغيره وهي الخمسة
 المقدمة مذكر الحالة الاولى له وهي وجوب النصب
 فيقول فيما تقدم والنصب حتم لزموا شار للحالة الثانية

وهي وجوب الرفع بقوله وان تلك ان تلك وجوب النصب
 في صورة واحدة ووجوب الرفع في صورتين وسياق
 يذكر الحالة الثانية وهي اختيار النصب بقوله واختار
 نصب المذكر ان اختياره في ثلاثة فكون الجملة خبر
 صور الي القسم الثاني وهو ما يجب ان اي
 ومن هي الحالة الثانية من احوال الاسم المستقل
 عنه بغيره وهي احواله الخمسة المتقدمة والاول
 هي التي ذكرها بقوله فيما تقدم والنصب حتم ان
 الاسم المستقل عنه اي الذي يستقل الفعل
 بالعمل في ضميره عن العمل فيه وقوله اذا وقع اي
 الاسم وقوله بعد اداة تختص بالابتداء اي بال دخول
 على المبتدا فاذا زيد ان فزيد بالرفع مبتدا وجملة
 يخرجه عن من الفعل والفاعل والمفعول في عمل وقع
 خبر فزيد لم تقدم على الفعل وذكر الفعل المستقل
 بالعمل في ضميره الفاعل عليه عن العمل فيه وهو واقع
 بعد اداة مختصة بالدخول على المبتدا في رفعه
 ولا يجوز نصبه وقوله لان اذا هن ان علة لقوله
 ولا يجوز نصبه واسم الاشارة راجع لاداة النائية
 لاظهاره لا مقدر اي معنى واذا نصب الاسم
 الذي وقع بعدها يكون الفعل وقع بعدها مقدر
 ووقوعه بعد عامته را ممتنع كوقوعه ظاهر الغير

يلزم ان ص

مقدر

مقدر وكذلك يجب رفع الاسم السابق اذا وحي
 هذا اعتبار للبيت الثاني في كلام المصنف وقوله اذا
 ولي الفعل اي وقع بعد اداة لا يعمل بعدها اي تلك
 الاداة فيما قبلها بان توسطت الاداة بينه وبين الاسم
 المستقل عنه بغيره كادوات الشروط والاستثناء
 اي وكادوات الاستفهام وما النافية اي وكالانافية
 اي لان كل من انكسرة له الصدارة فلو نصب
 الاسم قبلها لغات ما لها من الصدارة ووقعت حسوا
 لما يلزم على ذلك من كون ما بعدها عمل منه من جهة
 انه وقع مفسرا للعامل المحذوف ولا يصح كونه
 مفسرا لاداء الحاء صائما للعمل فيما قبلها واورده بعضهم
 على الميم ان هذا القسم ليس من باب الاستفهام في شيء
 لعدم صدق الضابط عليه وهو ان يكون ما بعده
 اداة مسلطة على العمل فيما قبلها بحيث يكون ما قبلها
 متاثر به وهنا ليس كذلك فكأن الاولي عدم ذكره
 هنا ولذا لم يذكره ابن الحاجب في باب الاستفهام
 حتي قال ابن هشام اصاب ابن الحاجب كل الاصا
 بعدم ذكره له واجيب بانه ذكره ليعلم انه ليس من
 باب الاستفهام وانه يمتنع ان نصب فيه على الاستفهام
 نعم كان عليه ان يذكر هذا الضابط في كلامه ليكون
 فكل خارجا منه كما فعل في التسهيل نحو زيد ان

اورده

لغية اذ هذا مثال لما اذا وقع الفعل بعد اداة شرط
وهي هنا ان والفعل الذي بعده القية وقول وزيد
هل ضربته مثال لما اذا وقع الفعل بعد اداة استفهام
وقول وزيد ما القية مثال لما اذا وقع الفعل بعد ما النافية
لان ما لا يصلح اذ عمله لقول ولا يجوز نصبه وما
واقعة على اداة اي لان اداة لا يصلح ان يول ما بعدها
اي تلك الاداة فيما قبلها لا يصلح ان يكون مفسر العامل
فيما قبلها وذكر النماير باعتبار لفظ ما وان كان معناه
موشاوي لشيء لان ما لا يصلح ان يعمل فيما قبله لا يصلح
ان يفسر عامله فتكون ما عليها واقعة على فعل لا على
اداة وهو ظاهر واليه اشار اسم الاشياء رافع
لهذا الاخير وهو قول وكذا توجب رفع الاسم السابق
اذا ولي الفعل اذ اذا تلى الفعل شيئا اي اداة من
الادوات المذكورة وقول لا يرد اي عن العرب ان
ما قبل الاداة مفعول لما بعدها اجاز النصب
مع الضمير اي مع المتكلم القاصد بالضمير عن الاسم
وجعله من باب الاستفان واختير نصب
اختير فعل ما ضمير مبني للمفعول ونصب نائب فاعل
وقبل ظرف وفعل مضاف اليه وذي نعمت لفعل مجرور
بالياء وطلب مضاف اليه وبعد ظرف وما مضاف
اليه مبني على الكون في محل جر واية مبتدأ والاسم

مضاف

مضاف اليه من اضافة المصدر لمفعول الثاني
والفعل مفعول الاول لانه الفاعل في المعنى وطلب
فعل ماض وفاعله مستتر عايد على اياه وجملة
في محل رفع خبر وبعد ظرف مدحوف على قول قبل
كالذي قبله وعاطف مضاف اليه وبه جار ومجرور
متعلق بمأطف ظهر اعرا به فيما بعده وفصل مضاف
اليه مجرور بكسرة متحركة منع من ظهورها حركة
النقل كما تقدم نظيره وعلى معمول جار ومجرور
متعلق به ايضا وفعل مضاف اليه ومستتر نعمت
لفعل واو لا معمول مستقر والتقدير واختير
نصب الاسم الواقع قبل فعل صاحب طلب وواقع
بعد اداة يطلب ايلا الفعل لها وبعد عاطف من غير
فصل بينه وبين الاسم المدحوف على معمول فعل
مستقر او او حاصلا من المعنى انا الاسم الذي
استعمل الفعل عنه بغيره اذا وقع قبل جملة
فعلية ذات طلب اي دالة على طلب سوا كانت
الطلب امرا او نهيا او دعاءا لشيء في جاز رفعه
ونصبه واختار منه النصب كذا اذا وقع بعد
اداة لا يليها ويقع بعدها في الغالب الا الفعل او
وقع بعد عاطف على معمول فعل مستقر ومذكور
او لا لم يفصل بينه وبين العاطف بما يصل

ففي هذه السائدة ثلاثة يجوز رفعه ونصبه والمختار
نصبه وهذه حالة ثالثة له من الاحوال الخمسة المتقدمة
لكن تقدم ان الحالة الاولى وهي وجوب النصب يكون
في صدره واحدة وهي ما اذا وقع بعد اداة لا يليها الا
الافعال كان وحيداً والحالة الثانية وهي وجوب الرفع
في صورتين وهما ما اذا وقع بعد اداة مختصة بالفعل
على المبتدأ وما اذا وقع الفعل الذي يستعمل بغيره عنه
بعد اداة لم يرد عن العرب ان ما قبلها معمول لما بعده
وذكرنا اختيار النصب له في تلك الحالة فيما اذا وقع قبل
فعل ذي طلب او بعد اداة لا يليها في الغالب الا الفعل
او بعد عاطف على معمول فعل مستقر او لا ولم يكن
هناك فاصل بينه وبين العاطف فجملة الصور خمسة
خمس لا تقدم وقولهم معمول فعل اذ ان فاعله
فعل متقدم ذلك الفعل عليه وفي هذا تسع اقسام العطف
على الجملة برمتها لا على الفاعل وحده الذي هو معمول
للفعل كما سيأتي توضيحه في اسم هذا الشارح الذي
ذكره ومثله وهو ما يختار فيه النصب اي
على الرفع للاسم المستعمل بغيره مع جواز كل منهما فيه
كالامر والنهي اذ مثال للفعل الدال على الطلب
والدعاء اي سوا كان خير او شر وسوا كان
بصيغة اخبار كما ذكرنا او بصيغة طلب وانما نحن

عبدك



عبدك اللهم ارحمه نحو زيد اضربه مثال لك من
وما بعد مثال للنهي وما بعد هذبت مثال للدعاء والامثلة
الثلاثة وقع الاسم المستعمل عنه بغيره فيها قبل
جملة فعلية طلبية والمختار نصبه او رده بعضهم
على ذلك قوله تعالى واسارق واسارقة فاقطعوا
الاية وكذا قوله والرائية والرائية فاجلدوا الاية
فتنحو ما ذكرنا من اختيار نصب الاسم الواقع قبل
الفعل ذي الطلب ان يكون هناك كذا ونحو السارق
واسارقة بالنصب وكذا الرائي والرائية لوقوعها
قبل فعل ذي طلب وهو قوله بعد فاقطعوا وقوله
فاجلدوا واجيب عن ذلك بان المعنى ما يتلى
عليك حكم السارق والسارقة والرائي والرائية
وقوله بعد فاقطعوا فاجلدوا كل من ساءف لا خير
عما ذكره ليل قرنه بالغا والخبر لا يقتضي ما وقع فلا
يرد على ما ذكرنا قائله يغلب ان يليها الفعل
اي يتبعها ويقع بعدها يقال ولي كذا اي يتبعه
ووقع بعده كمنع الاستغناء ومثله النبي بما
اولاه او بما نحو ما زيد ارايته ولا عروا كلمته وان
بكر اضربه وكيفية العجوة من ما نحو اجلس حيث
زيد اضربه والمختار النصب اي ما لم يفصل
بين الامر وبينه بغير ظرف نحو انت زيد ضربته

لا ترجع لاحدهما على الآخر خلافا لما يوهمه كل من
من رجات نصبه وهذا كالتمثيل لقوله فيما تقدم
والختار الرفع كانه قال محل ذلك ما لم يوجد مرجح
لنصبه والافسحوي الامران وقد علمت المرح فيهما
تقدم وهو وقوع الجملة الطلبية بعده وان
تلك المعطوف ان كان حرف جازم وتلك فعل ماض فعل
الشرط والمعطوف فاعل وهو صفة لو صرف مخزوف
وفعله منقول ومخبر اصفة لفعله وبه جار ومجرور
متعلق به وعن لم جار ومجرور متعلق به ايضا
فاعطفت الفار ابطة للمواي واعطفت فعل امر
مبني على الفتح لاتصاله بنوع التوكيد الثقيلة
وقا عليه مستر وجوبا فتدبره وان ومخبر افعال من
فاعل اعطفت والتقدير وان تلك الاسم المعطوف
استقل عنه بغيره جملة فعلية واقعة خبرا بين
لم قبلها فاعطفت ذلك الاسم المعطوف عليها في
حال كونك محيرا بين رفعه ونصبه وما حصل
المعنى ان الاسم الذي استقل الفعل عن العمل
فيه بالعمل في غيره اذا تقدمت عليه جملة صدرها
لم مبتدأ او مجزعا فعل محيرا به عن ذلك المبتدأ
واردت ان تقطف عليها ذلك الاسم المستقل عنه
بغيره فلك فيه وجهين اما الرفع عطفا على المبتدأ

ليكون

ليكون المعطوف جملة اسمية على جملة اسمية واما النصب
على كونه منقول للفعل مخزوف يفسره المذكور بعده
عطفا على الجملة الفعلية الواقعة خبرا عن ذلك
المبتدأ ليكون المعطوف جملة فعلية على جملة فعلية
فانت بالخيار بين الوجهين المذكورين على حد سواء
لا رجحية لاحدهما على الآخر كما اشار لذكرهم بقوله
وان تلك المعطوف فعل انما وان وقع الاسم
استقل عنه بغيره بعد جملة فعلية خبرا بها عن
لم قبلها متقدما عليها فاعطفت ذلك الاسم على
تلك الجملة في حال كونك محيرا فيه بين رفعه عطفا
على المبتدأ او نصبه عطفا على الخبر كما تقدم وقول
فعله مثل الفعل فيما ذكر ما اشبهه كاسم الفاعل
هو هذا ضارب زيد وعمر وضارب برفع عمرو
ونصبه على السواء وشبه العاطف كالعاطف
ايضا هو قولك انا ضربت القدم حتى عمر واضربة
فيجوز في عمر الرفع والنصب على السواء لان
حتى تكون عاطفة كالواو اشار اي اسم
وقوله الى جعل الامر بين على السواء اي وهما الرفع
والنصب لك اسم المعطوف على الجملة الواقعة
قبله الذي استقل الفعل عن العمل فيه بالعمل
في غيره ولولا استقلاله بالعمل في الصغير تسلط عليه

وعمل فيه انه القسم الخامس اي عند التقسيم
لله جواد الخمسة الثابتة لكم المذكور وعدا
لها وهما وقع رابعا في كلامهم وضبط
الخويعون ذلك اي الجواز لك من المذكورين
على السوا في الاسم المذكور الاسم المستقل
عنه اي الذي يستقل الفعل بالكل في ضميره عن
العمل فيه وتولا الضمير لتسلط عليه وقوله بعد
عاطف ظرف لقوله وقع وقوله تقدمته جملة
اي تقدمت عليه جملة وقوله ذات وجهين
اي صدرها لم وعجزها فعل كما سيأتي تفسيرها
بتلك وقوله جاز الرفع لاي لذكر الاسم المستقل
عنه بضميره الواقع بعد العاطف الذي تقدمت
عليه جملة وفسر و اي الخويعون وقوله
الجملة ذات الوجهين بانها الرفع ويقال لها ايضا
كبرى وصغرى فكبرى لكون الخبر فيها وقع جملة
وصغرى لكونها وقعت خبرا عن مبتدأ وقوله
بانها الرفع لتفسيرها في خصوص ما هنا والافادات
الوجهين اعم لشمولها لامية في تحت اسمية نحو
زيد قام وعمرو قام ابوع وغير ذلك نحو زيد
قام ان فزيد مبتدأ وقام فعل ماض وفاعله مستتر
والجملة في محل رفع خبر وعمرو با رفع عطفا على

زيد

زيد وجملة اكرمه خبر عنه لان المعطوف على المبتدأ مبتدأ
فهو من باب عطف جملة لامية على مثلا ويموز نصيبه
عطفا على قام الواقع خبرا عن المبتدأ ويكون
مفعولا للفعل محذوف فافضله المذكور فهو عطف
جملة فعلية على مثلا ان قلت المعطوف على
الخبر خبر ورجح يحتاج لربط يربطه بالمبتدأ لان الخبر
اذا وقع جملة لابد له من رابط واجيب بان
الرابط بقدر تقديره وعمرو اكرمه في دارة فالخبر
في دارة عايد على المبتدأ وهو زيد او هو هو الراجح
وان الواو في قوله وعمرو بمعنى الفاء وهي
كافية في الربط بها وان الواو عند المم كالفا في
كفاية الربط بها ورجح فله حاجة لما ذكر او انه جري على
مذهب من لا يشرط الربط واعلم ان الاستقلال
في الاسم المعطوف لا المعطوف عليه لصديق ضابط
الاستقلال عليه وهو ان يتقدم المم ويتاخر عنه فعل
عامل في ضميره وتولا الضمير لتسلط على ذلك الاسم
وعمل فيه فهو يتقدم واكرم تاخر وعمل في ضمير
عمرو وتولا الضمير لتسلط على عمرو وعمل فيه
مراداة للمصدر اي صدر الجملة وهو زيد وقوله
مراداة للعجز اي عجز الجملة وهو قام الواقع خبرا عن
صدر جملة وهو الرفع في غير الذي لرفا رفع مبتدأ

وفي غير جار ومجرور متعلق برفع ولم يكن متعلقا به
 بالرفع كونه مصدر راقون بال والمصدر راقون بها
 عمله ضعيف قليل كاي ضعيف النكاية اعداوه
 فالنكاية مصدر راقون بال واعداء معمول لها وهو
 قليل والذي مصنف اليه مبني على ال كون في محل
 جر ومفعول ماض و فاعله مستتر والجملة صلة
 الموصول ورجع فعل ماض و فاعله مستتر عايد على
 الرفع والجملة خبر المبتدأ وقول فما ابيح الفاعل طرفة
 وما لم موصول مبني على ال كون في محل نصب مفعول
 مقدم لقول افعل وايح فعل ماض ماض مبني للمفعول
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على ما والجملة
 صلة ما وافعل فعل امر و فاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت ودع فعل امر و فاعله مستتر وجوبا تقديره انت
 وما لم موصول مبني على ال كون في محل نصب مفعول
 ولم حرف نفي وجزم وقلب وايح فعل مضارع مجزوم
 مجزوم بلم وعمله من جزمه ال كون ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه عايد على ما والجملة صلة ما لا محل
 لها من الاعراب والتقدير والرفع راجح في غير الذي
 مرفا فعل الذي ابيح كدودع الذي لم يبيح و حاصل
 المعنى ان الاسم المستقل عنه يبيحه اذ لم يوجد
 معه حالة من الاحوال المتقدمة الموجبة للنصب

او

٢٨٦
 اورفعه او اختار نصبه على رفعه عند جواز الامر
 بينه او جوازهما على حد سواء فالرفع فيه الرفع كما انكار
 لذكره بقوله والرفع راجح اي على النصب له كـ
 المشغول عنه بغيره في غير الذي مر اي في غير الاحوال
 التي مرت وذكرت له الوجبة لنصبه اورفعه او
 اختار نصبه او جواز الامر بين فيه على السوابان
 لم يوجد معه حال من تلك الاحوال فان ذكر مع
 عدم تقدم اداة بشرط عليه موجبة للنصب او مع عدم
 تقدم اداة موجبة لرفعها كما اذا انقضت
 بال دخول على المبتدأ ومع عدم تقدم اداة مرجحة للنصب
 على رفعه كمرجع الاستفهام التي يغلب انك الفعل لها
 ومع عدم تقدم جملة عليه ذات وجهين مع عطفه
 على المحوز لا مرين فيه على السوا وقول بعد
 فما ابيح افعل از معناه انك اذا ارد عليك حكم
 بعد ذلك ووجهت فيه حالة من الاحوال المذكورة
 او امكنت تخير في حالة منها فافعل الامر لا يق
 من الذي ابيح وذكره وانترك الامر الذي لم يبيح كـ
 فعله الغير الموافق لما ذكر وفي هذا تنكيت من الم
 على من زعم امتناع النصب لك سم هتا لاسياتي في
 ان كانه يقول افعل جميع ما ابيح كـ الذي من
 جملة الرفع والنصب لك سم هتا وانترك ما لم يبيح اي

كان الخاصة بالرفع
 على الفعل مر

قول من زعم امتناع النصب للمكمل خلافاً لذلك
 هذا هو الذي انزلهم الاشارة راجع الى رجحان
 الرفع على النصب مع جوازها وقول انه القسم
 الرابع اي عند تقسيم الشئ الى حوال الخصة وعدها
 فيما تقدم واما هنا وقع خامساً في كلام المصنف
 اخر الاحوال الخصة التي ذكرت لكم المستعمل عنه
 بغيره وهو ما يجوز فيه الامر ان اي الرفع
 والنصب وقول ويجوز الرفع اي على النصب
 ما يوجب نصبه اي وهو وقوعه بعد اداة مختصة
 بالرفع على الافعال كائ وحيثما وقول ولا ما يوجب
 رفعه اي وهو وقوعه بعد اداة مختصة بالرفع
 على المستلزمات كاذ الفجائية وقول ولا ما يوجب نصبه
 اي وهو وقوعه بعد اداة الغالب اي لا الفعل لها
 كمرارة الاستفهام ونحوها او وقوعه قبل فعل ذي
 طلب نحو ما ذكر وقول ولا ما يجوز فيه الامران
 وهو ما اذا وقع بعد عاطفة تقدمت جملة ذات معنى
 وذكر نحو ان اسم الاشارة راجع الى الاسم الذي
 استثنى وجود واحد مما ذكر معه الذي اشار به بقوله وهو
 كل اسم لم يوجد معه ما يوجب الرفع وبيان الاسم
 الذي لم يوجد معه واحد مما ذكر هو نحو قوله زيد
 مربيته زيد اسم تقدم وتأخر عنه فعله يستعمل بغيره

ولم

ولم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا رفعه انما يكون
 الرابع فيه الرفع ويكون مستنداً او الجملة التي بعده
 مفسرة للفعل العامل فيه المحذوف المقدر رجلاً فـ
 ان زعم عدم جوازها كاسيائي لا عدم الاخبار
 اي التقدير للعامل فيه محذوف انما عمله لقول واختار
 رفعه لما فيه من كلفة الاخبار اعم بكلفة هي
 الاخبار والتقدير للعامل فيه محذوف فاضافة
 الاخبار لكلفة البيان وهذا عمله لقول وزعم
 بعضهم ان ليس بشئ اي وهذا الزعم ليس
 بشئ بل هو باطل مردود وقول فقد نقله اي
 جواز نصب سيويه انما عمله لقول وليس بشئ
 عن ائمة العربية امر اي نقل سيويه وغيره
 جواز النصب عن ائمة العربية الناقضين له عن
 العرب وكفى به حجة وهو كثير الصبر ما يدعي النصب
 في اماليه لم كتاب له وقول على النصب اي شاهد
 بوجوبه على النصب فارساً ما غادره امر
 فارساً معمول محذوف بغيره غادره المذكور
 اي غادره فارساً ما غادره وما زائدة وليست
 نافية واللام يمكن شاهد للنصب لا ما بعد ما
 انفية لا يصح ان يعمل فيما قبل فلا يغزى عامله
 وغادره يعني تركوه وهذا هو ان شاهد وقول

بعد ملحق اي ملحقا وملتصقا بالحرب وغير زميل
اي جيان ولا تسمى اي ضئيف ووكلا اي وكل امره
لغيره فالملحق تركوا فارسا تركوه ملتصقا وملتصقا
بالحرب وهذا المترك غير جيان ولا ضئيف وكل امره
لغيره بل يتوضو للمور المخوفة المهلكة ببقه
ولا يبالى ومنه اي من الدليل على جواز النسب
قولهم انا ومن قرابة شاذة وفصل مشغول
ان فصل مبتدا ومشغول مضاف اليه وهو صفة
لموصوف محذوف وحرف جار ومجرور متعلق بفصل
وجر مضاف اليه واحرف عطف وباضافة معطوف
على حرف جر وهو على حذف مضاف اي او مذي اضاف
او المراد بالاضافة المضاف فيكون اطلق المصدر
واراد اسم المفعول وكوصل جار ومجرور متعلق بحرف
ويعرب فعل مضارع وفاعله مستقر عائد على
فصل والجملة في محل رفع خبر والتقدير وفصل
فعل مشغول بالغير عنه بحرف جار ومضاف يعرب
كوصله به في الحكم السابق وحاصل المعنى
ان الفعل المتأخر عن الاسم المستعمل بغيره اذا
فصل بينه وبين الغير بحرف جار واسم مضاف
لذكر الغير لا يختلف الحكم معه لان اسم الابق
عليه من الاحوال الحكم التي ثبتت له فيما تقدم

حال

حال وصل الغير به بل يكون الحكم الذي ثبت له
في حالة اتصال الغير بالفعل ثابتا له في حال
انفصاله عنه ولا يختلف فان تقدم على ذكر الاسم
السابق على الفعل المتفصل عن الغير المستعمل به
عنه اداة موحية لنسبه كان السطرية نصب او
اداة موحية لرفعه كاذ الفجائية رفع او اداة موحية
لنصبه كمنزعة الاستفهام نصب او جملة ذات وجها
مع عاطف عليها جاز الامران على السوا فان لم
يوجد معه واحد مما ذكر ترجع رفعه على نصبه
وهكذا فجميع ما كان ثابتا له حال اتصال الغير
بالفعل يثبت له في حال انفصاله عنه بما ذكر حرفا
بحرف وسياقي في ان التنبيه على ذلك عند ذكره
للمثلة يعني ان المعنى اي يقصده انه لا فرق
بالفعل المشغول به اي بالغير اي ان
يتصل الفعل بالغير المشغول به اي بالغير الذي
المستعمل الفعل به اي بالعمل فيه عن العمل في
الاسم المتقدم عليه لانه لو لا الغير لسلط عليه
وعلمت به وقوله او يفصل منه اي الغير اي او
يفصل الفعل من الغير بان يتخلل بينهما حرف جر
او اسم مضاف لذكر الغير كما سياتي في المثال
موزيد مررت به هذا مثال لما اذا فصل بين الفعل

والصغير بلم مضاف للصغير وهو علام وكرر الامة
اشارة اليه لانه لا فرق بين ان يكون المضاف واحدا كما
في المثال المذكور او متعدد كما في قوله او على م صاحب
اي وسواك مع حرف جر وهو ابيا كما في المثالين
الذين ذكرهما بعد اولا كما في هذين تامله فيجب
النصب ان مقدم على ما تقدم ان زيدا ان بكر
الامر لانها شرطية وكذلك الحكم اي ان ابتد
المذكور فيما تقدم يجري في زيد ضربت ان وسوي
في الباب ان فسوف فعل امر مبني على حذف الياء والكره
دليل عليها وفاقا علم مستر وجوبا تقديره انت وفي
حرف جر وذا اسم اشارة مبني على ان يكون في محل جر
والجار والمجرور متعلق بمواضع بدل من اسم الافعال
او بدل منه او عطوف جيان عليه ووصفا مفعول
وذا بمعنى صاحب نعمت لوصفا منصوب بالالف
لانه من الاسماء الستة وعمل مضاف اليه مجرور بكسرة
مقدرة ضاع من ظهورها سكون الروي وبالفعل جار
ومجرور متعلق بمسعودان حرف شرط جازم ولم
حرف نفي وجزم وقلب ويك فعل مضارع مجزوم
بلم وعمله من جزمه سكون النون الحذف للحذف
وما منع فاعل بها على كونها تامة وجملة محذورة في محل
رفع نعمت لما منع او لمها على كونها ناقصة وجملة

حصل

حصل في محل رفع نعمت لما منع او لمها على كونها ناقصة
وجملة محذورة في محل نصب خبرها لكن يراد على هذه
ان الجملة انما متبوية لا تقع خبر الكائن واجيب بان
محل ذلك اذا لم تقع في حيز شرط فان كانت في حيز
شرط كما هنا جاز وقوعها خبرا عنها كما في قوله تعالى
وان كان قبضه قد من قبل الاله فتمضيها فمها
وجملة قد خبرها وهي جملة ما خوتية في محل نصب
ذكر ذلك السوطي في الهمع اه والجملة من يك ولها
وخبرها في محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط
محذوف دل عليه ما تقدم والتقدير وسوي هذا
الباب وهو باب الاستفقال الوصف صاحب العمل
بالفعل ان لم يوجد مانع حاصل لوان يكمل مانع
حاصله من ذلك فسو به بالفعل وحاصله
المعني ان الوصف في هذا الباب يكون مساويا
لفعل في جميع ما ذكرناه ان تقدم لهم وتأخر عنه
وصف واستقل ذلك الوصف بالعمل في خبر ذلك
الاسم عن العمل في الاسم ولولا اشتغال الصغير
بالتسلط على الاسم وعمله فيه فانه يثبت لذلك الاسم
المقدم جميع ما كان ثابتا له مع الفعل لكن مساواة
لفعل متبوية بقيود تلك كما ذكر الاولات
لكن وصفا وانما ان يكون عاملا وانما ان

يكون خاليا من مانع يمنع عن العمل فان وجدت
 هذه القيود الثلاثة كان مساويا للفعل فيما ذكر
 والافلا وسياتي ان شاء الله تعالى على اللفظ
 والنشر المرتب يعني اي الم ابي يقصد ان
 الوصف ان هذا اخذه من قوله وسوي في الابواب
 ان يجري مجرى الفعل بفهم الميم ان اخذه من
 اجري الرباعي وبفتحها ان اخذه من جري الشك في
 وقوله فيما تقدم اي الاحكام السابقة التي ذكرت
 مع الفعل والمراد بالوصف العامل لم الفاعل
 ان اي الذي بمعنى الحال او الاستقبال كاسياني
 لا بمعنى الماضي والوقوف بينهما ان الذي بمعنى الحال
 او الاستقبال لا يجمعان لا يجمعان في الفعل
 المضارع شيها قويا لكونه بمعنى دون ما اذا كان
 بمعنى الماضي فلم يشبهه لكونه دل على غير ما دل عليه
 المضارع فكانت تاعد عنه فلم يعمل ومثل لم الفاعل
 في ذكر لم الفاعل حرف مجوف فاسم الفعل اي
 وكذا المصدر لانه لا يعمل فيما قبله ايضا فكيف يفسر
 فيما قبله ومثال الوصف العامل زيد انا ضارب
 امة ضربان ضارب لوفرغ من الضرب لم يتسلط على
 زيد لوجود الفصل بينه وبينه يانا فلم يصدق عليه
 ضابط الاشتغال ح واجيب بانه عامل على تقدير
 خلوه

خلوه من ذلك المانع ووجه ذلك منعه النصب في قوله
 الاي زيد انا الضارب لوجود المانع وهو ان فلم لم
 يقدر واقلع من ذلك المانع ويموزون النصب كما
 قد رواها تامله وانظر الجواب عنه والدرهم
 انت معطاه التقديرات معطي الله راعهم انت معطاه
 فهو من باب الاشتغال زيد انا الضارب ان
 ان قلت ان الاضافة لا تجتمع مع ال قلت
 هذا في غير الوصف اما فيه فتجتمع معا ولا ضرر في ذلك
 لانه ما بعد الالف واللام ان قلت سيأتي
 ان الوصف اذا دخلت عليه الالف واللام لا تمنعه
 من العمل بل يعمل من غير شرط وتوكان بمعنى الماضي
 واجيب بانه لا منافاة لانه ما هنا المراد منه العمل
 فيما قبله وما سيأتي فيما بعده فكيف يخالف وعلاقة
 في فعلته مبتدأ فحاصلة نعت لا وتبايع جار ومجرور
 متعلق بحاصلة وعلاقة جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر ونفس جار ومجرور متعلق بعلاقة والاسم
 مضان اليه والواقع نعت للاسم والتقدير
 علاقة حاصلة في تابع كايته كعلاقة بنفس الاسم
 الواقع وحاصل المعنى ان تعلق الغير بالايدي
 على الاسم السابق بتابع الاسم الاجنبي كعلاقة بنفس
 الاسم الغير الاجنبي وتوضيح ذلك انه تقدم ان

ضابط الاشتغال هو ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل عامر
 في غير ذكر الاسم او في سببه اي سمي الاسم السابق
 وهو الاسم المضاف لغيره وذكر هنا ان التابع للكم
 كان كم فاذا اتصل الغير بذلك التابع كان حكمه
 حكم اتصاله بنفس الاسم الذي هو سمي الاسم
 السابق فهو منزل منزلة وان كان الاول ليس اجنبيا
 من زيد بسبب عمله في غيره والثاني اجنبيا منه
 لعدم عمله فيه لان العامل فيه ح تابع وهو في المثال
 الذي ذكره جملة يجب لانها واقعة صفة لقول رجل
 والصفة تابعة للموصوف فتلخص ان الضمير تارة
 يكون متصلا بالفعل وتارة يكون متصلا بالفعل
 بالاسم الذي هو معمول بالفعل وتارة يكون
 متصلا بتابع ذكر الاسم وهو صفة التابعة له
 وان الحكم في الثلاثة غير مختلف واعلم ان الاسم
 الذي اتصل الضمير به يسمى شاغلا لا اشتغاله بالفعل
 بالاول فيه عن العمل في الغير فلو لا تسلط الفعل
 على الضمير كما انه لو لا الضمير لتسلط الفعل على الاسم
 السابق فهو شاغل بالفعل والفعل متفعل به
 اي بالعمل فيه عما ذكر وفي المثال الذي ذكره كذلك
 لان رجلا من قول زيد ضربت رجلا يجب معولا
 لغربت وجملة يجب الذي اتصل الضمير به فتا

هو

٢٩١
 فهو شاغل بالفعل بالعمل فيه عن العمل في تابعه
 الذي اتصل الضمير به وهو جملة يجب وكان تابعا
 لرجل لوقوعه تحتها والفت تابع للمفعول
 لا تقدم بين ما اتصل ازاى بين فعل اتصل
 الضمير به بخور زيد ازاى وقوله وبين ما فصل ازاى
 اي وبين فعل فصل عن الضمير اي فصل بينه
 وبين الضمير عرف جاز وقوله او باضافة مطوف
 على قول آخر جاز اي بذي اضافة وهو الاسم
 المضاف للغير الذي هو غلام فهو على حد مضاف
 او ان المراد بالاضافة المضاف فيكون اطلق المصدر
 واراد اسم المفعول لا تقدم نظيره
 الملازمة ازاى العلة اي التعلق للضمير بالتابع
 كالملازمة بالسببي اي كتعلق الضمير بسببي
 الاسم المتقدم وهو الاسم الذي اضيف اليه الضمير
 فتعلق الضمير بتابع الاسم وهو صفة كتعلقه
 بنفس الاسم ومعناه ازاى معنى ما ذكره في
 هذا البيت وقوله اجنبي المراد به رجل الواقع
 معولا لغربت في المثال الذي ذكره وهو اجنبي من زيد
 وهو الاسم المتقدم لكونه لم يعمل في ضميره فليس له
 تعلق به بخلاف غلام في المثال السابق فليس اجنبيا
 من زيد لعدم عمله في غيره الجواب منافته اليه فله تعلق

به سبب ذلك فلم يكن اجنبيا منه وقوله واتبع الضمير
عائده على الاجنبي اي واتبع ذلك الاسم الاجنبي كما
اي بصفة او عطف بيان او معطوف بخصوص الواو
لهي واقعة على الثلاثة لانه بينها وبينها فيما سياتي
وقوله لئتمل الضمير فيه عائده على ما البيه بالثلاثة
الذكور وعلى ضمير ان متعلق بليتمل وقوله من
صفة جار ومجرور بيان لما وقوله فمزيد اضربت ان
مثال للاجنبي الذي اتبع بصفة متممة على ضمير
الاسم السابق فزيد مفعول لفعل محذوف يفسره
الذكر وضرب فعل ماض والفاعل ورجله مفعول
وهذا هو الاسم الاجنبي الذي اتبع بصفة متممة على
ضمير الاسم السابق وهي جملة يحبه لانها واقعة
نعت له والنعت تابع للمنفوت والضمير مفعول ليجب
او عطف بيان ان معطوف على قوله من
صفة فمن جملة المبين لما وقوله فمزيد اضربت
عمر و اياه مثال للاسم الاجنبي الذي اتبع بضمير
عطف عليه عطف بيان له اشتمل ذلك الشيء المعطوف
عليه عطف بيان على ضمير الاسم السابق فزيد
مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور وجملة ضربت
من الفعل وانفا على مفرق له وعمر و اياه مفعول
واياه عطف بيان لعمر و اياه مضاف اليه وهذا

المعطوف

٢٩١ المعطوف لئتمل على ضمير الاسم السابق وقوله او
معطوف بالواو وخاصة ان عطف على قوله من صفة
ايضا فهو المبين الثالث اي او معطوف بخصوص
الواو لا يميزها فمزيد اضربت ان وهذا مثال للاسم
الاجنبي من زيد المتقدم الذي اتبع بمعطوف عليه
بالواو وخاصة متمم ذلك المعطوف على ضمير الاسم
السابق وهو قوله واياه والحاصل ان
الاسم المفعول لضربت في الامثلة الثلاثة وهو
رجل في الاول وعمر و اياه الثاني والثالث يقال
له شاعل لئتمل الفعل بالعمل فيه عن العمل
في ضمير الاسم السابق ويقال له اجنبي من زيد
وهو الاسم المتقدم المنصوب على الاستفهام لعدم
جملة في ضميره ويقال له اتبع بضمير وقع بعده
له تعلق به سواء كانت تعلقه به من جهة كونه
نعتا له او عطف بيان عليه او معطوف عليه
بخصوص الواو وذكر الشيء الواقع تابعا له يقال
له متمم على ضمير الاسم السابق ومتعلق به
الضمير متعلق الضمير به منزل منزلة تعلقه بنفس
الاسم الذي هو سببي الاسم السابق لا تقدم
توضيحي حصلت الملة بسبب ان جواب اذا
في قوله انه اذا عمل ان كما حصل بنفس السببي

اي وهو الاسم الصافي لغير الاسم السابق فينزل
 ان اي فينزل اتصال الصغير وجوده في التابع للكم
 منزلة اتصاله ووجوده في نفس الاسم المتبوع وكما
 متصل به لان التابع والمتبوع شيء واحد فالحكم
 فيهما واحد غير مختلف وكذلك الباقي اي من
 الامثلة المذكورة فيما تقدم فانه ينزل اتصال الغير
 بالتابع للكم فيها منزلة اتصاله بنفس الاسم كما
 فعل في هذا المثال فما قيل فيه يقال فيها ايضا
 وحاصله اي حاصل الكلام المتقدم اي محصله
 باختصار ان الاجنبي ان تقدم الفعل وزومه
 لزوم بالرفع مطلق على تقديم والتقدمية لفة المجاورة
 ومنه عدي فلهذا طوره اي مقامه ووصفه جازمه
 واصطلاحاً تقدم الفعل للمفعول بمعنى انه
 جاوز الفاعل وتقدم اليه المفعول اي الى نصبه له
 علامة الفعل ان فعله من مبتدأ الفعل
 مضافاً اليه والمعدى صفة للفعل مجرور بكسرة
 مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذرات
 حرف مصدرى ونصب وتصل فعل مضارع منصوب
 بان وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها
 تكون الروي وفاعله مستتر وجوباً تقديره انت
 وما مفعول وان وما بعدها في تأويل مصدر خبر

اللائحة

المبتدا

المبتدا وغير بالنصب نعت لها او بالجر مضافة اليها
 ومصدر مضاف الى غير وجه جاري ومتعلق بفعل
 وخبر كمنبتا محذوف وهي مضافة لقول كذوف
 وعمل فعل ماض وفاعله مستتر تقديره هو والتقدير
 علامة الفعل المعدي اتصالها بغير المصدرية
 وذلك نحو قولك عمل وحاصل المعنى ان علامة
 الفعل التقدي صحة اتصالها بغير المصدرية
 وهي ها المفعول به فان صح دخولها بغير المصدر
 عليه واتصالها بها كان فعله متعدياً والافلازماً
 فالاتصال بها بالفعل ليس شرطاً بل المدار على صحة
 اتصالها بها وقولك لذلك مكله مني على حذف مضاف
 اي صحة اتصاله من وسر الاتصال به بالفعل او لا
 والمراعاة بغير المصدرها المفعول به وهي التي
 تكون عايداً عليه التي تكون عايداً على مصدر
 وارده بعضهم على الناطق بان هذا التعريف ليس
 مانعاً من دخول غير المتعدي فيه وذلك نحو هذه
 الليلة قمتها وهذا اليوم صمته ومنه الدار سكنتها
 وهذا البلد دخلته فمن الامثلة كلها اتصفت بغير
 المفعول به مع انها انعال لازمة غير متعدياً والتعريف
 شامل لها فيقتضي انها متعدياً واجيب بان المتبادر
 من قولك اتصالها بغير المصدرية وهي ها المفعول به

المبتدا

انه المراد اتصالها بما يلي وجه لا توسع ولا حذف فيه وجه
خرج ما ذكر لعدم كمول الترفيع له لان اتصال الضمير
المذكور به على وجه متوسع به فيه مع الحذف لانه الاصل
والمعنى هذه الليلة قنت فيها وهذا اليوم صمت فيه
وهن الدار سكنت فيها وهذا البلد دخلت فيه فحذف
في الجارة للضمير فالتصل الضمير بتلك الافعال على
وجه التوسع وجه فتكون خارجة من الترفيع وليست
من قسم المتعدي لعدم كمول الترفيع لها بما ذكر واورد
عليه ايضا كان واخواتها اذا اتصل ضميرها بغير المصدر
بها نحو الصديق كفته مع انها لازمة غير متعدية فيقتضي
كمول الترفيع لانه تكون داخلية ومتعدية واجيب
بانه في معنى المتعدي لشبهها له فاجريت مجراه وان
لم تكن متعدية حقيقة فهي داخلية لا خارجة فكان
المع قال علامة الفعل المتعدي انما هي وما شبهه
وان لم يكن متعديا حقيقة فكان واخواتها فعلى
هذا تكون وسطية والقسمه ثلاثة هي وصوات
الفعل تارة يكون متعديا وتارة يكون لازما وتارة
يكون وسطية فنبت بجميع ما تقدم ان الترفيع جامع
مانع ولا يرد عليه شيء وقول نحو عمل اي عمل ونحوها
وذلك نحو قولك التوب علمته وزيد ضربه فتصلها
بغير المصدر وهي ما المفعول به وهذا مثال الفعل

المتعدي

٢٩٢
المتعدي الذي يجمع وصلها بغير المصدرية والتوب
وزيد بالرفع ويجمع ضميرها على الاشتغال ايضا لوجود
الضابط المذكور في باب الاشتغال التقدم فيها وانما
رفعها ولم ينصب لانه لا رجعية الرفع فيها على النصب لعدم
الرجوع له كما تقدم توضيحه ينقسم الفعل اي من
حيث هو لا بقيد كونه متعديا ولا لازما ليل يلزم
عليه انقسام الشيء الى نفسه وايا غيره تأمل
المتعد ولازم اي واية وسطية ايضا كما في كان واخواتها
فانقسمت الى ثلاثة كما تقدم واما الفعل الذي
يتعدي للمفعول تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو زيد
سكرته وسكرت له او نصمته ونصمت له فوقع الخلاف في
فيه على اربعة اقوال فقول متعدي واللام فيه زائدة
وقيل وسطية بين المتعدي واللازم وقيل متعدي
تارة اعتبارا بالتعدي به بنفسه ولازم تارة بحرفي اعتبارا
لتنديه بحرف الجر وقيل لازم غير متعدي وحذفت
اللام منه في بعض الاحيان توسعا والابح الاول
واخذ ان هذا التقسيم من قول في الترجمة تعدي
الفعل ولازمه فالمتعدي اي الفعل المتعدي
هو سعة كوصوف محذوف وقول الى مفعول الزقيد
اخرج به المتعدي الى الخبر مثلا فكان واخواتها فلا
يقال له فعل متعدي وقول بغير حرف الجر اي بان

يتعدى إلى المفعول بنفسه والله زعم أي الفعل
الله زعم فهو صفة لموصوف محذوف أيضا كما تقدم
في نظيره وقول ما ليس كذلك أي ما لم يتعد إلى المفعول
بغير حرف الجر فإنه لم يتعد إلى المفعول أصلا أو يتعدى
له حرف الجر وهو صادق بصورتين وقوله وهو ما يصل
أن هذا بيان للصورتين الداخلتين تحت قوله والله زعم
ما ليس كذلك فعلة متعدية إلى الفاعل أي
المفعول أي أي نصبه له وقوله وواقعا أي على
مفعول بعد رفعه للفاعل وقوله ومجاوزا أي
للفاعل أي المفعول وما ليس كذلك أي والفعل
الذي ليس متعديا ولا واصلا إلى مفعول
لأنه أي غير متعدي للفاعل وواصلا للمفعول
وقوله قاصرا أي على رفعه للفاعل غير طالب للمفعول
وقوله وغير متعد أي مجاوز للفاعل إلى المفعول
ومتعد حرف جري مجاوز الفاعل إلى المفعول حرف
الجر وعلامة الفعل أنه هذا شروع في معنى
البيت الذي ذكره الله أي يصل به ها هنا أي
أن يجمع اتصالها أنزواء لم تتصل به بالفعل فكلما
مبتني على حذف مضاف كما تقدم نحو الباب
علقته فالباب بالرفع مبتدأ وجملة علقته من
الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر ويجمع

بالنصب

بالنصب على الاستفهام أيضا كما تقدم فعلق فعل
متعد لا اتصال لها غير المصدر به ومثله زيد ضربته
ونحوه من ها المصدر أي عن ها المصدر أي
عن الها التي تكون عايقة على المصدر فمن يعنى عن
فإنها تتصل بالتعدي لأن علامة ما قبله وقوله
ذلك تدل أن ترقيم على التعليل قبله ولما أنت غير دالة
على ما ذكر لعدم خصوصها بواحد منها وإن العلامة
أن تكون خاصة فمثال المتصلة أن أي ها المصدر
المتصلة بالفعل المتعدي أن أي ضربت الضرب
أي الشدة أو القبح أو الحسن وليس المعنى أن
الضرب يضرب لأنه لا معنى له كما قال ما يقال له ضرب
حقيقة إلا الضرب الذي ضربته زيد لكونه بوصف
من الأوصاف المذكورة ومثال المتصلة بالله زعم
أي وها المصدر العايقة عليه فانصب به الله
فانصب فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت
وبه جار ومجرور متعلق به ومفعول مفعول أنصب
والغير مضاف إليه وإن حرف شرط جازم ولم
حرف نفي وجزم وقلب ويجب فعل مضارع مجزوم
بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر عايد
على المفعول والجملة من الجازم والمجزوم في محل
جزم فعل الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه

ما قبله (أي في نصب به مفعوله) ومن فاعل جار ومجرور
متعلق بـ ينصب ونحو خبر مبتدأ محذوف وهو مضاف
لقول محذوف وتذكر فعل ماض والتا فاعل والكتب
مفعول منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
سكون الروي والمعنى أن الفعل إذا كان متعدياً
فانصب به المفعول أن لم ينصب المفعول به عن الفاعل
وذكر نحو قولك تدرت الكتب فان باب المفعول به
عن الفاعل فلا تنصب بهذا الفعل بل ارفعه
لكونه نائياً عن الفاعل وفي قوله فانصب به مفعول
أشار إلى أن نصب المفعول به خاص بالفعل المتعدي
دون غيره وأما المفعول لأجله أرفعه أو نحوها
فلا يختص بنصبه بالفعل المتعدي بل يكون منصوباً
به وبالألف والهمزة فانصب به مفعولاً مفعولاً
عليه ما تقدم شأن الفعل لزاوي من شأنه
وحال النصب للمفعول وإن لم ينصبه بالفعل
فإن تاب أي المفعول به عن الفاعل وهذا
مقابل لقوله أن لم ينصب وقوله وجب رفعه أي
لكونه صار نائياً من باب الفاعل فيثبت له جميع
ما كان ثابتاً للفاعل من الرفع والنحو كما تقدم
خرق الثوب المسار فخرق فعل ماض
والثوب مفعول مرفوع بالضم الظاهر والسمار

فاعل

فاعل منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة هكذا
الحرف ليكون ما ورد محقق وظاهر فيه واللام
ليكن ظاهراً لعدم المنزلة التي توبه وتدل عليه
ومثله في ذلك كسر الزجاجة الحجر ولا ينقاس
ذلك أي لا ينقاس عليه غيره من الأمثلة المماثلة له
كخرقت الثوب الحسنة مثلاً بل حقيقة مبنية على ما ورد
وسمع دوت ما لم يرد منه ولم يسمع وهو قسمان
أول الصغير عايد على ما ينقضي إلى مفعولين
وإن في أي مما ينصب مفعولين وقوله ما ليس
أصلها ذلك أي مبتدأ والخبر والقسم الثاني
أي من الأقسام الثلاثة التي للفعل المتعدي
وقوله والقسم الثالث أي للفعل المتعدي
وأن لم يرد غير المتعدي إن فلا زعم خبر مقدم وغير
مبتدأ مؤخر والمعدى مضاف إليه مجرور وعلامة
جرم كسر مقدرة منع من ظهورها التقدير
وهو صفة لموصوف محذوف أي وغير الفصل
المتعدي لازم وحتم فعل ماض مبنى للمفعول والزم
فأب فاعل وأفعال مضاف إليه والسماء
مضاف إليه وكنهم الكاف جارة لقول محذوف خبر
لمبتدأ محذوف وكذا جار ومجرور خبر مقدم وأفضل
مبتدأ مؤخر والمضاهي معطوف على أفضل وأقسنس

يصح ان يكون فاعله بالضماء ويقول المضاهي
 محذوف وهذا وحى من جعله مفعولا والفاعل
 محذوف لانه فاعله والفاعل عمل عمدة وحذف الفضلة
 اولى وايضا ليكون المعطوف وزنا على وزن والمعنى
 كذا الفعل والوزن المشابه اقنعس له واما
 على الاول فالمعنى كذا الفعل والفعل المشابه
 اقنعس في الوزن فيكون المعطوف فعلا على وزن
 فلذلك كان الاول اولى للمناسبة في وقوله وما
 اقتضى الواو حرف عطف وما لم يوصل بين
 على التكون في محل جر معطوف على قوله افعال
 السببية واقتضى فعل ماض وفاعله مستتر
 عايد على ما والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب
 ونظافة مفعول واوردنا معطوف على نظافة
 واوردنا كذا وقوله او طاول المعدي او حرف
 عطف وطاول معطوف على اقتضى وهو صفة
 موصوف محذوف وفاعله مستتر عايد على الفعل
 والمعدي مفعول منصوب بفتحة مقدرة على
 الالف منع من ظهورها التعذر وهو صفة موصوف
 محذوف ايضا ولو اريد جار ومجرور متعلق بالمعدي
 وكذا الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف
 وهو فعل ماض وافتاعل مستتر فيه جواز تقديره

وهو صفة لموصوف
 محذوف موصوف

هو والتقدير و غير الفعل المتعدي هو الفعل
 الذي ضم ووجب لزوم الامتثال الدالة على السجاي
 وذلك كقولك بهم وافتعل والمضاهي له اقنعس
 كذا ووجب لزوم الفعل الذي اقتضى نظافة او
 دنسا او عرضا والفعل الذي طاول المعدي
 اي المتعدي لمفعول واحد وذلك كقولك مده
 فامتد وحاصلا المعنى ان الفعل الذي ضم
 غير الفعل المتعدي فهو مقابله ومقابل له وان
 الافعال الدالة على السجية والطبيعة اي على
 اوصاف ثابتة بها وذلك دالة على انما يمنع
 من ذلك كقولك ونحوه لا سبب في توضيحه ان
 الله تعالى في تعريفها عنهم ونحوه يجب ان تكون
 لازمة غير متعدية ومثلا في ذلك كل فعل وجد على
 وزن افعل او افعلل وكذا كل فعل دل على نظافة
 او دنسا او عرضا وكذا كل فعل طاول اي مطاوع
 وناسي عن فعل متعد لمفعول واحد ذكر قبله
 وذلك كقولك مده فامتد جميع هذه المذكورات يجب
 التكون افعالا لازمة غير متعدية لمفعول به
 فترفع الفاعل فقط ولا تنصب مفعولا واعلم
 انهم عرفوا الفعل الدال على السجية بانه ماض
 على وجه قائم بالفاعل ماض له غاياب وان شئت

قلت بدل غالباً الامناع وذلك كقولك زهد زيدا
 كذا اكله واشتد افرط شهوته فيه ولا شك ان هذا
 الفعل وهو زهد دل على وصف قائم بذات زيد
 وهو كثر الاكل وشدة افرط لا ينفك عنها في الغالب
 لكونه صارسية وطبيعة له ومن غير الغالب قد
 يعرض له مانع يمنع من ذلك اي من كثرة الاكل
 وشدة افرط شهوته فيه كمرض ونحو بحيث لا يتكسر
 معه من ذلك وانهم عرفوا الفعل الذي اقتضي
 عرضا يدل على عرض اي امر من الامور عرض
 وطوابا به ما ليس بحركة جسم اي ما لم ينشئ من
 حركة جسم من وصف غير ثابت دائما وذلك نحو
 قولك مرض زيد فمرض فعل دل على امر عرض وطوابا
 وهو المرض الذي قام بذات زيد وطوابا عليها بعد
 ان لم يكن ولا شك ان المرض وصف غير ناشئ عن
 حركة جسم وغير ثابت دائما لاحتمال ان ينشئ
 منه فمردود فخرج بقولنا ما ليس بحركة جسم الفعل
 الذي اقتضي نظافة اودنسا ومثله ضرب الامكان
 كونه ناشئا عن حركة جسم وخرج بقولنا من
 وصف غير ثابت دائما افعال السجيا فانها دائمة
 ملازمة لا تنفك عن فاعل الامناع لا تقدم التثنية
 وهذا المنع وانهم عرفوا الفعل المطلق

الناشي

اناشي عن فعل ذكر قبله متعد لمفعول واحد مائه
 ما قبل فاعله انما فعل فعل اخر اي اناشيا عن
 فعل فاعله بفعل اخر وذلك كقولك زهد زيدا
 فامتد ولا شك ان امتد هذا فعل مطاوع وناشئ
 عن فعل ذكر قبله وهو مده الذي تعدي لمفعول واحد
 نصب وهو في المثال المدي بعد رفع الفاعل الذي
 هو زيد وان فاعله المستتر فيه العايد على المدي
 الواقع مفعولا للول قابل لاناشي عن مده
 الذي هو فعل اخر غير امتد لفاعل به اي له وهو
 زيد والناشي المستتر الذي هو قابل له
 هو الامتداد فمد ففعل لزيد وهو فعل اخر غير امتد
 لانفسه وزيد فاعل له والامتداد الذي حصل وقوع
 لفاعل امتد وقبله ناشئ عنه ونصدق بهذا المعنى
 على فاعل امتد انه قبل اناشيا عن فاعل فعل
 اخر اي عن فعل فاعله بفعل اخر وبهذا التوفيق
 اندفع ما قيل ان الافعال كلها اعراض واعلم
 ان لا يكون قياسا الا اذا كانا ناشيا عن فعل
 ذلك في ذي علة ج اي صاحب علة ج وكلفة ومثمة
 كلفة والاشم والافعال ونحو ذلك تقول مدته
 فامتد ومثمة فاشم وفعلته فافعل واكلمته
 فاناكل وشربته فاشرب الي غير ذلك ولا شك

ان هذه الافعال المذكورة وهي مد وهسم وفعل واكمل
وسرب التي تليها افعال المطاوعة المذكورة
بعد ها افعال تليها صاحبة علاج اي معالجة
وكلفة ومثقة فله تحصل بدون ذكر كالا يجني فان
كان ما ذكر من افعال المطاوعة ليس ناسيا عما ذكر
بل كان فاشيا عن فعل غير تلك في كاستصحة
فانتصح او استفتيته فافتاني فليس من هذا
الباب اصل بل من باب الطلب او كان ناسيا
عن فعل تلك في كمن ليس صاحب علاج كما طلقت
زيدا فانطلقت او علمت المسئلة فان علمت او ظننت
زيدا فانظنت فانه يكون ناسيا لافاسيا اللازم
هو ما ليس بمتعدد لانه ان لم يكن متعديا اصل او
متعديا بحرف جر فهو صادق بصورتين لا تقدم واخذ
هذا الشئ من قول الممد ولازم لوزن وقوله وهو ما
اي فعل لا يتصل به ها غير المصدر اي وهي ما
المفعول به اي الها التي تعود على المفعول به بل
الذي يتصل به ها المصدر اي الها التي تعود على
المصدر كما تقدم ويحتمل اللزوم لانه هذا الشارح
لقول الممد وحتم لوزن وقوله لكل فعل دال
تقدم تعريفه موضحا فارجع اليه ان شئت
شرف لانه من جهة النفس لا من جهة غيرهما

كعلو

كعلو رتبة ونحو كما هو ظاهر لا شرف النفس هو
الذي يكون سجية وطبيعة للنفس دون غيره
وكذا الكرم والظرافة والنهاية وتقدم معناها
قال في المعباح لانه بالفتح بينهم بالكسر من باب
ضرب يضرب اي كثر اكله وقال في القاموس
لانه بالكسر كفتح وتحم بالفتح كضرب والتحم
ما يشي عن كثرة الاكل اه ومثل شرف جئت
وتجمع زيد وانه يقرأ بفتح الها وكسرهما لا بغيرها
فالغنى غير لازم له وبغيره ايضا من افعال السباب
وكذلك كل فعل على وزن افعلل ان هذا الشارح
لقول الممد كذا افعلل ان نحو اقشروا طمان
اي زيد وانقسم برة بمعنى ارتعاش لطيف يحل
بالبدن وادخل بالفتح استجاز واصل اقشروا طمان
تقول اقشروا طمان اذا اخذت قشيرة واحمل
اطمان الطمان اذا حصل له طمانينة واصل استجاز
استجاز فكم هو اجتماع مثلي متركب فكنوا
اولها ونقلوا حركته اليها قبله وادغموا احداها
في الآخر وقوله او على وزن افعلل ان الشارح لقول
الممد والمضام اي ان هو مطوف على قوله على وزن
افعلل وفعل مسطحة عليه ايضا اي وكذلك كل فعل
على وزن افعلل الشارح اقصس في الوزن

نحو اقعنسس واحرنم يقال اقعنسس البعير اذا
 امتنع من الانقياد والمسير مع صاحبه وتقاعس
 الرجل اذا قاخر ومنه قول ولد ماسطة بنت فرعون
 لامه قمي ولا تقاعسي اي لا تتأخري ويقال
 اخرجت الابل اذا اجتمعت كطهر الثوب ان
 بغم لها وفتحها وقول ونظف بضم العين لا غير
 وقول اورنر معطوف على ما قبله وقول كد ينس
 بكسر النون كفرح وادخل بالكاف قد روي بحس
 بضم العين فيهما او دل على عرض بقنحتين وهو
 معطوف على ما قبله ايضا كورنر ادخل بالظفر
 حزن وفرح او كان مطاوعا لهذا الشارح
 الالف قول المم او طواع لزم المطاوعة هي قبول فاعل
 اثر فاعل فعل اخر والفعل المطاوع هو ما قبل
 فاعله اثر فاعل فعل اخر وتقدم توضيح ذلك
 عند كلام المم واحترز بقول ان الضمير في
 احترز عايد على المم فعلى هذا يكون قوله لو احد
 قيد اخرجه به ما ذكر ما طواع المستدي اي من
 فعل مطاوع لفعل قبله متعدي اي ان كان مفعول
 وقوله فانه اي ذلك الفعل المطاوع لما ذكر لا يكون
 لازما اي غير متعدي بل يكون متعديا لزم
 فانه اي فانه ونحوها ففهم فعل ما من يتعدي

للمفعولين

للمفعولين والتا فاعل وزيد مفعول اول والمسئلة
 مفعول ثان وقوله ففهم هذا هو الفعل المطاوع
 لذلك الفعل المذكور قبله وهو فهم الذي تقدمي
 للمفعولين ففهم فعل ما من والفا على مستر عايد
 محاريد والام مفعول وكذا يقال فيما بعد وكان
 متعديا لذلك المفعول وليس بلام لزم لان ما قبله
 ليس متعديا لواحد بل لا شئ وشرط لزمه اي
 كونه لازما ان يكون الفعل الذي قبله متعديا لواحد
 وعد لازما ان يفعله فعل امر مبني على حذف
 ايا والشرط قبله دليل عليها ونا على مستر وجوب
 تقديره انت ولا زما مفعول وهو صفة لموصوف
 محذوف وعرف جار ومجرور متعلق بقد وجزمضاف
 اليه وان حرف شرط جازم وحذف فعل ما من مبني
 للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره
 هو يعود على حرف الجر والجملة في محل جزم فعل الشرط
 والتا را بطة للجواب والتسبب مبتدا والمجر جار
 ومجرور متعلق بمحذوف خبر والجملة في محل جزم
 جواز الشرط ونقله منصوب على الحال من الحذف
 المرفوع من حذف اي حالة كونه الحذف نقله اي
 منقولة عن العرب او مفعول مطلق اي حذف نقله
 او مفعول لفعل محذوف اي يحذف حرف الجر نقله

اي كما ما من العرب فلي هذا يكون واجعا للحذف وهو
 الذي يستفاد من كلام الله وظاهر كلام الله انه واجع
 للنصب واختار شيخ الاسلام رجوعه لكل منهما والمعنى
 وان حذف حرف الجر فالنصب للمجر فالتامة كل من الحذف
 والنصب نقله اي منتقولا عن العرب وفي ان وان
 الواو داخله على يطود وفي حرف جر وان مبني على
 الفتح في محل جر وان معطوف على ان مبني على
 السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بيطود
 ويطود فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على الحذف
 ومع ظرف وان مضاف اليه وليس مضاف اليه
 والكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدا محذوف وعجب
 فعل ما عن والفاعل وان حرف مصدر ي ونصب
 ويبدأ فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه
 حذف النون والواو فاعل وان وما بعد هاء في
 محل نصب بحجت اخذ من قول وان حذف فالنصب
 للمجر وبه قال الكسائي او في محل جر على اعتبار من
 المحذوفة المقدرة وبه قال الاخفش وجوز الوجهين
 سويهما كما سياتي جميعه في انشء والتقدير وعد
 فله لازما الى المفعول بحرف جر وان حذف حرف الجر
 فالنصب حاصل وثابت لا سم الخبر حالة كون كل
 من الحذف والنصب منتقولا عن العرب ومستوعبا منهما

ويطود

ويطود الحذف في ان وان مع امن البسر وذلك كقولك
 بحجت ان يدوا وحاصل المعنى ان الفعل لازم
 يتعدى الى المفعول بحرف الجر ونقل عن العرب حذف
 الجار وتقدم له بنفسه ونصبه وهو مقصور
 على السماع يحفظ ولا يقاس عليه غيره مما مائله
 وهذا في غير ان وان اما فيما يكون حذفه قياسا
 مطردا اي لا يقتصر فيه على ما سمع بل يقاس عليه
 غيره مما مائله ومثل ان وان كفي اذا كانت مصدرية
 مخرجيت كفي تكرمي والله مفعلة قبلها واهلها
 الم فتلخص ان الفعل لازم لا يتعدى الى المفعول
 الا بحرف الجر وقد يتعدى له بنفسه وينصبه اذا
 حذف الجار ويكون ذلك مقصورا على السماع في
 غير ان وان المصدريتين وكفي المصدرية ايضا
 اما في الثلاثة فيكون مطردا قياسا وقوله
 ان يدوا مضارع وقوي بوزن وعدة واجعل
 يدوا بوزن فوقع الواو بين عده وبينها الفتحة
 والتسعة محذوف ثم نقلت حركة ايا الى الدال
 بعد سلب حركتها فالتساكنان ايا وواو الفاعل
 فحذفت ايا المتساكنين نصارى واعلى وزن
 يقر والاحذوف ح فار الكلمة والامها وآبار
 المذكورة من الزايد تقدم ان الفعل المتعدي بحرف

اي ما سمع منهم

اي ي قول المم وعلامة الفعل المعدي ان
 هنا اي ي هذين البيتين وقوله حرف جر اي فيكون
 المفعول هو المجزوم ووجه لامع الجار ولا نقس الجار
 وقد يحذف حرف الجر ان هذا اشار لقولهم
 وان حذف حرف الجر فالديار انتم حرف فعل
 مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والديار
 مفعول وهو منصوب على نزع الخافض اي بالديار
 فلما حذف الجار وهو الباء تعدي اليه الفاعل بنفسه
 ونصبه بعد ان كان متعديا له حرف الجر وهذا هو
 الشاهد وهو مرفوع على اسماء يعطف ولا يقاس
 عليه وقوله ولم تقوجوا بالعين المهملة اي لم
 تميلوا فلم حرف في وجزم وقلب وتوجوا فعل
 مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون
 والواو فاعل وكلامكم مبتدا وحرام خبر وعلى
 جار ومجرور متعلق بقوله حرام واذا ملغاة مهملة
 لا عمل لها الوقوعا حواشي وسط الكلام وانما
 من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب شرط مقدر
 تقديره ان لم تميلوا وتقرروا عندنا فكلكم حرام
 اذا علي ومذهب الجمهور اي اكثر الخويعين
 وقوله مع غير ان وان اي في المصدرية لا تقدم
 وقوله بل يقتصر فيه على السماع اي على ما سمع من

العرب

العرب ونقل عنهم فلا يقاس عليه غيره وهو
 الاختصاص الصغير الاولي الاسف وهو علي بن سليمان
 البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد واما الصغير فهو
 ابو الحسن سعيد بن سعد تلميذ سيويه وهناك
 اخفش الكبر وهو ابو الخطاب شيخ سيويه وقد يقال
 انه لا يلتبس مع ما ذكر بعد تعيينه بل هو اقل اعتراض
 عليه وذكر بعضهم انه جملة من لقب بالاخص من
 الخويعين احد عشر لا في التصريح مع غيرها
 ان الصغير عامد على ان وان وقوله قياسا اي فلا
 يقتصر في ذلك الغير على الثقل والسماع كما قال الجمهور
 وهذا ضعيف والمعتمد كلام الجمهور وقوله بشرط
 تعيين الحرف اي لا يصح تقدير غيره من الحروف الجارة
 بل يكون هو المتعين للتقدير وقوله ومكان
 حذف اي وبشرط كون الاسم المندرج منه متعينا
 لا يصح دخوله على غيره نحو مريت القلم بالسكين
 هذا مثال لما قلنا منه الحرف ومكان الحذف فالحرف
 هو الباء ومكان الحذف هو الميم الاسم الداخلة
 عليه وهو السكين ولا شك ان كلا منهما متعينا
 فلا يصح تقدير غير الباء فيه ولا يصح دخولا على غيره
 ويجوز حذف اقامته ح على مذهبه لا على مذهب
 الجمهور وقوله مريت بالياء ويقاب بروت بالواو

وهو لغة فيه ايضا وما ياتي واما واوي وتسمية
فلما باعتبار ما يقول اليه بعد ابراهيم واما قبلها
فيسمى قصة لا قبلها فيه مجاز الاول مثل عصرت الخمر
اي عصيرا يؤول اياكونه خمر فاما لم يتعين له
الحرف ان يحترق قوله بحرف تعيين الحرف وقوله
اذ لا يدري ان عمله لقوله لم يحترق الحذف رغبته عن
زيد بمعنى كرهته وزهدته او في زيد بمعنى احببته
وملت اليه وكذا ان لم يتعين له محترق قوله
ومكان الحذف لا لا يدري ان عمله لقوله وان
يعوز الحذف اخترت القوم من بني تميم اي
فيكون اختيار القوم والاختيار منهم بنوا تميم وقدر
او اخترت من القوم ان الامر به يكون بالنفكس
ما قبله وهذا كله عند الاختار واما عند الجمهور
فلا يجوزون ذلك كله لعدم كماعه ونقله عن العرب
فمن مقصور عندهم على السماع يحفظ ولا يقاس عليه
واما ان وات ان مقابله لقوله فيما تقدم مع غير
ان وات بل يقتصر ان قيا ما مطروا في كسر
لان ان طراد بمعنى القياس وقوله بشرط امن اللبس
اي القياس الحرف المحذوف في غيره ومثال ذلك
اي الحذف مع ان عجب ان لما مثل المع لان ما ذكر
اراوان يمثل لان فاتي بهذا المثال تيمنا بما ذكره

قوله فان

فان حصل لبس لم يحزن له هذا محترق قوله بشرط
امن اللبس واوردوا على ذلك قوله تعالى وترغبون
ان تكوهن حيث حذف الجار منه مع ان اللبس فيه
حاصل غير مامون وانتم ذكرتم انه اذا حصل لبس لم
يجز الحذف واجيب بانه انما جاز حذفه اعتمادا على
القرينة الرافعة للبس وهو اختلاف المفسرين لا في
سبب نزولها بل في قدر المحذوف عن الاعتماد على قرينة
ومن قدره في الاعتماد على قرينة فمن اعتمد على قرينة
لم يعتمد عليها الاخر او يقال ان المحذور له هنا قصد
الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجهالته وما لهن
ومن يرغب عنهن لدمايهن اي فيجهن وقرهن فاذا
علم الاول ان المحذوف في والمعنى وترغبون في
ان تكوهن اي ايتا مي لجهالته ان امتنع واذا علم
الثاني ان المحذوف عن والمعنى وترغبون عن
تكاهن لقرهن وقبحهن اي ايتا مي اتبل وترجم
بما في حذفه ردع وزجر للولد في رغبته فيهن
لما ذكر وردع وزجر للثاني في رغبته عنهن وامتناعه
من التزوج بهن فيحصل اللبس اي من حيث
ان المحذوف هل هو في والمعنى رغبته في قيا مك
واجبته وكرهته جلوسك او عن والمعنى رغبته
عنه وكرهته واجب عدمه ولما اراد جلوسك فلا يحصل

يذكر تعيين المتصور منها فذهب الاخفش الى ان
 نظوا منه حرف الجر المحذوف وذهب الكسائي الى
 ان لا ينظر للحرف المحذوف وذهب سيبويه الى
 تحريك الهمزة اي نصب والجر فنظر للحرف المحذوف
 تارة ولم ينظر له تارة اخرى في اصله اي حاصل
 كلامه ان الفعل اثر والاصل سبق اثره فالاصل
 مبتدا وسبق خبره فاعل مضاف اليه ومعني
 منصوب على نزع الخافض وعلامة نصبه فتحه مقدرة
 على الالف المحذوفة للتفالكين منع من ظهورها
 التقدير وكن الكاف حرف جر ومن مبني على الالف
 في محل جر والجار والمجرور خبر لمبتدا محذوف ومن حرف
 جروهي جار لفعل محذوف والساكنين في محل
 فعل امر مبني على حذف النون والواو المحذوفة للتفالكين
 الساكنين فاعل والنون الموجودة فيه نون
 التوكيد الخفيفة واصلها البسوف فلما حذفت
 نون الرفع التقاسم كانت الواو ونون التوكيد
 محذفت الواو فصار البسوف ويدل لذلك قوله بعد
 من زاركم بخير اجمع وتصيحوا له بفتح السين
 خطبا للمرد ويكون اجمع في قوله بعد من زاركم
 للتفظيم ويكون على هذا الفاعل مستتر فيه وجوبا
 تقديره انت وهذا اسم موصول مبني على الالف في

محل

محل نصب مفعول اول وزال فعل ماض وفاعله مستر
 يعود على من والكاف مفعول والميم علامة اجمع
 والجملة صلة من لا محل لها من الاعراب ونسج بمعنى
 منسوج مفعول الثاني واليمين مضاف اليه
 والتقدير والاصل اي الكثير والغالب ان يسبق
 الفاعل في المعنى على المفعول في المعنى والمفظ وذكر
 كمن في قوله البسوت من زاركم نسج اليمين اي منسوج
 ومن غير الغالب قد يسبق الثاني على الاول ويقال
 البسوت نسج اليمين من زاركم وحاصل المعنى
 ان الفعل اذا جاء متعديا لمفعولين ليس اصلهما
 المتدا والآخر فالكثير والغالب فيه تقديم ما هو فاعل
 في المعنى من المفعولين على اليسر فاعله في المعنى
 منها وذلك كمن من قوله البسوت من زاركم اثر
 فمن هو المفعول الاول وهو فاعل في المعنى لانه
 الفاعل لليسر ونسج اليمين بمعنى منسوج مفعول
 الثاني وهو ملبوس فيقدم من الذي هو فاعل
 في المعنى على نسج الذي هو مفعول في المعنى ويقال
 ايضا البسوت من زاركم نسج اليمين فيقع فاعله ومن
 غير الغالب قد يتقدم ما هو مفعول في المعنى على
 ما هو فاعل في المعنى ويقال البسوت نسج اليمين
 من زاركم قال بعضهم وفي هذا المثال اسان لطيفة

وسواءه ينبغي للزائر ان يتحفظ بالتحفظ اي
العطايا الحسية او المعنوية ولا يغلبه عن ذلك
الثاني منها ليس خبرا في الاصل الا اذا كان الثاني
منها خبرا في الاصل كانه باب ظن واخواتها فانه
يقدّم منها ما كان مبتدأ في الاصل على ما كان خبرا فيه
قبل جعلها مفعولين لها نحو اعطيت زيدا درهما
فزيد مفعول اول ودرهما مفعول ثانی وليس هذا
الثاني خبرا عن الاول في الاصل لانه لا يصح ان يقال
زيد درهم لتفايرهما وشرطا لخبار ان يكون عين
المبتدأ في المعنى لانه وصف له والصفة والموصوف
كاشي الواحد فيقدم زيد على الدرهم لكونا زيدا
هو الاخذ له وهو ما خوفه هو الفاعل في المعنى
وكذا يقال فيما بعد من الامثلة نسج البنت
اي منسوجه والين اقليم معروف وكبي يميننا لكونه
عين الشمس عند طلوعها وقيل لانه عن يمين الكعبة
ورد هذا الثاني بانه كان يسمي بيميننا لانه ووجه
كسنة خلاف الاصل الغير عما يدعي على تقدمه
ما ليس فاعلا في المعنى على ما هو فاعل في المعنى
وهذا المستدرك على قوله ويميز تقدمه من
الاصول ان فيلزم فعل مضارع والاصول فاعل والمفعول
جاء ومجرور متعلقين بيلزم وعري فعل مضارع وفاعله

مستتر

مستتر عايه على موجب والجملة في محل جر نعت لموجب
وترك مبتدأ وهذا اسم اشارة مبني على التكون في محل
جر مضاف اليه والكاف حرف خطاب والاصل بدل
او عطفا بيان من اسم الاشارة وحملا خال من فاعل
رب ويبري فعل مضارع وفاعله مستتر عما يدعي على
ترك والجملة في محل رفع خبر عنه والتقدير ويلزم
الاصول المتقدم لموجب وسبب عري طرأ ووجد وترك
هذا الاصل قد يري في حال كونه حتما اي مستتما واجبا
وحاصل المعنى ان الاصل المتقدم الذي هو معنى
الكثير والغالب وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى
من المفعولين اللذين ليس الثاني منها خبرا في الاصل
عن الاول على ما هو مفعول في المعنى منهما قد يلزم
وجوبا لسبب طرأ ووجد مقتضى لذلك ولا يجوز
خلافه وذلك في صورته فيما اذا خيف الناس
احدهما بالآخر حيث لا يعلم الاخذ منهما من اما خوف
لواخر وقد مر غيره في المثال الذي ذكره انك بقوله
اعطيت زيدا درهما وفيما اذا كان اما خوفه محصورا
فوق ما اعطيت زيدا الدرهما وفيما اذا كان الفاعل
في المعنى غير متصل بالفعل كما عطيتك درهما فني
هذه الصور الثلاثة يجب تقديم ما هو فاعل في
المعنى على ما هو مفعول في المعنى لخوف اللبس وفوات

الحصر المقصود او عدم التمكن من الاثبات بالضمير
متفصله مع اتصاله فبذلك تعلم ان حصره في
ذكر بقوله وهو خوف اللبس ان ليس بظاهر ما علمت
من ان المزمع المذكور ليس خاصا به فقط بل يكون
فيه وفي غيره مما ذكر من الصورتين المذكورتين
وقوله وترك ذلك الاصل لانه معناه ان هذا الاصل
المذكور قد يترك وجوبا بحيث يلتزم تركه ويقدم
ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى
وذلك في تلك الصور ايضا فيما اذا اشتمل ما هو
فاعل في المعنى على ضمير يعود على ما هو مفعول
في المعنى بحيث لو قدم واخر ما هو مفعول في المعنى
عنه للزم فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
كما في المثال الذي مثل به وهو اعطيت الدرهم
صاحبه وفيما اذا كان ما هو فاعل في المعنى
محصورا فيه ولو قدم لغات المقصود من الحصر
عنه ما اعطيت الدرهم الا زيدا وفيما اذا كان ما هو
فاعل في المعنى اسما ظاهرا وان كان ضميرا متصلا
بالفعل نحو ادرهم اعطيت زيدا فمن الصور
الثلاث يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى على
ما هو مفعول في المعنى كما ذكرنا من عود الضمير
ومن فوات الحصر من عدم امكان التفصل

بالعكس

مع اتصاله فالحصر ان هذا الاصل تارة يأتي على
وجه الكثرة والفلبية وتارة يأتي على خلافها وتارة
يلتزم على سبيل الوجوب وتارة يحالف ويرك على
سبيله ايضا فله احوال اربعة والحالتين الاخريتين
له صادقة بصورته اذا طرأ ما يوجب ذلك
اي التقييم وفي قوله اذا طرأ ان كان قول
الهم لموجب عربي معناه طرأ وجود لا بمعنى ضله
موجب في كلامه من عربي يعرّف بمعنى ترك وحل
لا صاعدا عن عربي الذي بمعنى ضله لانه ليس مرادا
هنا وهو خوف اللبس ان قد علمت فيما تقدم
ان هذا الحصر ليس بظاهر لعدم شموله للصورتين
المقتدتين وهما ما اذا كانت المفعول الثاني وهو
الما حوزة محصورا وفيما اذا كان الفاعل في المعنى
ضميرا متصلا بالفعل فيكون الحكم فيها كما تقدم
وتوجب تقديم ما ليس فاعلا من هذه السان لقول
الهم في السطر الثاني وترك ذلك الاصل لانه
يكون الضمير الذي اشتمل عليه ما هو فاعل في
المعنى وهو صاعدا عنه وقوله على متأخر لفظا ورتبة
لانه هو ادرهم لانه مفعول في المعنى والمفعول رتبة
الناخير وحذف فضلة ان قد ذكر في نصب مفعول
مقدم لقوله الجز وفضلة مصاف اليه واجز فعل امر

وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وان حرف شرط جازم
ولم حرف نفي وجزم وقلب ويضرب فعل مضارع مجزوم
بلم وعلامة جزمه الـكون وفاعل مستتر عايد
على المحذوف والجملة في محل جزم فعل الشرط وجواب
الشرط محذوف اي فاجزأ منه والافله تجزم كذا في
فالكاف حرف جر وحذف مجرور بها والمجار والمجرور
خبر لمبتدأ محذوف وما لم يوصل يضاف اليه وسبق
فعل ما قرأ مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير
مستتر عايد على ما والجملة صلة ما وجوابا حال من
نائب فاعل سبق وجملة ارخصت من الفعل ونائب
الفاعل معطوف على سبق لا محل لها من الاعراب
كالمعطوف عليه والتقدير واجر حذف فضلة ان لم
يضر المحذوف والابان ضرفه تجزم وذلك الضار كالتين
كذف ما في فضلة سيقف جوابا لسؤال او وقعت
محسورا في اوجها صل المعنى ان الفضلة
يجوز حذفها اذ لم يترتب على حذفها ضررا والافله تجزم
المحذوف لا اذا وقعت جوابا لسؤال او وقعت محسورا
فيها كما سيأتي الفضلة خلاف المدح اي غيرها
كالفاعل اي لانه احد ركني الاسماء ومثله
نائب الفاعل كالمفعول به وكما حال وظلالا
وانحور ومثال الاول ضربت زيدا ومثال الثاني قول

تق

تق وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بيمين
اي في حال كوننا لاعبين بل بحكمة نفعلها ومثال الثالث
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بالحق
وهذا اول من حصر الاستعوي لاي المفعول به حيث
قال وهذا المفعول به وتنفوذك لعدد الامثلة
اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون الفعل متعدي لمفعول
واحد او اكثر ولا فرق ان يكون المحذوف لمفعول للاول
او الثاني تأمل ذلك فيما سيأتي في المثال الاول
تقدم لواحده وحذف وفي الثاني لاشي وحذف فامثلا
كاي الآية وهي قوله فاما من اعطى اي اسائل الدرهم
واتق اي انار وقوله واعطيت زيدا اي درهم فيه
حذف الثاني وكاي الآية ولست اعطيك اي الخيرا او
ما رزيتك وقوله واعطيت درهما فيه حذف المفعول
الاول وكاي الآية حتي يعطوا الجزية اي يعطوكم
الجزية وقال والله اعلم لاحتمال ان يكون يعطوا
يعني يودوا او ان المحذوف الثاني الاول والتقدير
حتى الجزية لله مام فان ضررا بحرزم يضرب
وقوله في جواب سواد اي في جملة جواب سؤال
من ضربت يصح ان يكون من اسم المتكلم مبتدأ
وجملة ضربت خبر والعايد محذوف اي ضربته وان
تكون اسم المتكلم مفعول مقدم لضربت وقدمت

وان كان حرفا التاخير لكونها مفعولا لانها الصدارة
او وقع محصورا اي فيه لان الضرب حصريه
لا هو محصور في الضرب ويحذف الناصب منها
فيحذف فعل مضارع مبني للمفعول والناصب نائب
فاعل والها مفعول وان حرف شرط جازم وجمله
علما بالها للمفعول فعل الشرط والالف فيه للاطلاق
وجواب الشرط محذوف اي فاحذ منه وقد للمحقق
ويكون فعل مضارع ناقص وحذف بالرفع لها والها
مضاف اليه وملتزما خبرها والتقدير ويحذف الناصب
للمفضلة ان علم وتحذ يكون حذفه واجبا وذكر
في باب الاشتغال كانه ذكر من اجمع بين المفسر والمفسر
وتقدم توضيحه اذا دل عليه دليل هذه معني
قول الله ان علم اي بان دل عليه دليل وهو
السؤال المتقدم عليه وهذا الحذف جائز
اي لا واجب وقوله وقد يكون اي الحذف واجب
كما تقدم لانه لا يصرح به للزم اجمع بين المفسر
والمفسر او الموضع والموضع وتقدم ذلك موضعي
احتراز في العمل اي التطايب فيه لا كان
من العاملين يطلب العمل في الاسم الواقع بعدهما
وهذه تسمية بصرية وسماه اكلو فيون باب الهمال
بكر الهمزة وهذه نظير منهم لا حرفة الامر خلاف

اي كما جازحه فاهي
فيما تقدم موصوف

العربي

العربي فنظروا لاوله ان عامله ان فانت
حرف شرط جازم وعامله ان فاعل بفعل محذوف
يفسر المذكور وهو مرفوع بالالف لانه متني والنون
عوض عن التنوين في الاسم المرفوع واقتضى فعل ما ضا
والا التنوينية العائدة على العامله ان فاعله وجمله
مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها من الاعراب وفي
الهم جار ومجرور متعلق به او بقوله عمل الواقع مفعولا
لاقتضى وانما وقف عليه بالكون على لغة ربيعة
لانهم يفتنون على المتحرك بالكون وقبل ظرف مبني
على الكون الضم المحذوف المضاف اليه رنية معناه
في محل نصب على المحاذ من العامله ان والفار ابطة
لجواب الشرط وللواحد جار ومجرور في محل رفع خبر
متقدم والعمل مبتدأ مرفوع برفع بضمه متقدرة
منع من ظهورها ككون الروب ومنها جار ومجرور
في محل نصب على الحال من قوله للواحد والثاني
مبتدأ مرفوع بضمه متقدرة على اي المحذوفة للمخفة
منع من ظهورها المتقل واول خبر مرفوع بضمه
متقدرة على الف منع من ظهورها المتقدرة وعند
ظرف منصوب على الظرفية واحد مضاف اليه
والبطرقة مضاف اليه مجرور بكسر متقدرة منع من
ظهورها ككون الروب واختار فعل ما ضا وعكسا

العربي

مفعول مقدم وغير بالرفع فاعل والها مضافا اليه
 واليه مفعول الجمع وهذا يعني صاحب حال من غير
 وهو منصوب بالالف لانه من الاسماء الستة واسره
 مضاف اليه مجرور وعلامة جزم كسرة مفعول متع من
 ظهورها تكون الروي والتقدير ان اقتضى علامة
 عمله في اسم واحد ذكر بعدها في حال كون العاملتين
 قبله فالعمل كائنا وثابت للمواحد حالة كون الواحد
 منهما وانما في اولي منهما بالجمع بالعمل في ذلك الاسم
 من الاول عند اصل البصر واختار غيرهم عكسا
 حالة كون ذلك الغير صاحب اسوة اي جماعة كثيرين
 وحاصل المعنى انه اذا تقدم عاملان على
 اسم وتأخر ذلك الاسم عنهما وكانا طابعا للعمل في
 ذلك الاسم فان العمل يثبت فيه لواحد منهما اتفاقا
 لاها معا والاولي بالعمل فيه الثاني عند البصريين
 لقربه والاول عند الكوفيين لتقدمه وقوله ان
 عاملان اي واكثر كذلك ثم تقول صياغة عليه
 سلم تسجون وتحدون وتكبرون ببر كل صلاة تلك
 وتلك ثمن فذكر كل صلاة لتتارعه كل من الاعمال
 الثلاثة المذكورة لكن اعمل الاخير منها الاول
 والاولى الاضمار فيما بعده وقد يكون الفعل
 المتأخر اربعة كما في قول الشاعر

طلبت

الامر الى الكلام

طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني
 لم فقدت ولم ابغ الله عند سايب
 فالله تنازعه كل من طلبت ولم ادرك وفقدت
 ولم ابغ لكن اعمل الاخير من الاربعة فيه لا الاول
 والاولى الاضمار انما تقدم فيما قبله فقوله
 ان عاملان ليس قيدا لما علمت ان العامل يكون
 اكثر وهذان العاملان اما فعلان متصرفان
 ومنه قول تعالوني افرغ عليه قطرا وكفرت
 واكرت زيدا او ليمان يشبهان الفعلين المتصرفين
 في العمل نحو انما مكرم ومهين زيدا او ليمان
 المتصرفين المتصرفين في العمل نحو انما مكرم او فعل
 ولم يشبه الفعل المتصرف نحو ضرت وانا مكرم
 زيدا ومنه قول تعالوني هاؤم اقر واكتابه خبا
 لم فعل بمعنى خذوا وايم حرف يدل على الجمع
 واقر فعل امر مبني على حذف النون والواو فاعل
 وكتابيه تنازعه كل من هاؤم واقر فاعل
 الثاني منه واخبر لقربه واخبر في الاول فغير المفعول
 وحذف والاصل هاؤم وهاؤم اصله هاكم
 فابتدأ بالكاف واذا تم ابدلت الواو همرق وقيل
 هاؤم من كان المراد بقوله ان عاملان ما ذكر فيما
 تقدم فله يوجد تنازع بين حرفين ولايين حرف وغيره

توسايب لم رجل اه

من اسم او فعل ولا بين جامدين ولا جامده وغيره
وجوز المبرد انتازع في فعلي يجب نحو ما احسن
واجمل زيدا واحسن واجمل بعمر واختار ذلك في
التشديد وقول اقتضيا في اسم عمل اي طلبا عمله
في اسم اي ان صح طلبها للعمل في ذلك الاسم فخرج
بذلك ما اذا لم يصح طلبها للعمل في الاسم الذي بعدها
نحو اتاك اتاك الله حقون فان اتاك الثاني تؤكد
للأول ولا فاعله اصله فليس من باب انتازع
والا كان اللفظ فاسدا لعدم الاضمار في احدهما
اذا عمل الثاني في قوله الله حقون وجب عليه
الاضمار في الأول بان يقول اتوك اتاك الله حقون
واذا عمل الأول فيه وجب عليه الاضمار في الثاني بان
يقول اتاك اتوك الله حقون فلما لم يضر دنا ذلك
على ان الكلام من باب التاكيد لا انتازع والاحكام
فاسدا كما تقدم وخرج ايضا نحو كفاي ولم اطلب
قليل من المال فان قليل من المال لم يصح كون
الفعل ثانيا قبله وهو كفاي واطلب متنازعان فيه
لفساد المعنى بذلك بل هو مطلوب لك ولقط على
انفا عليه والمطلوب الثاني على المعنوية محذوف
تقديره ولم اطلب الملك وحاصلا ذلك ان هذا
عجز بيت قاله الشاعر واولم ولواء ما سئل لادي بيت

كفاي

كفاي ولم اطلب قليل من المال فلور فامتناع
لوجود اي امتنع جوابا لوجود شرطها اي فلو ثبت
سعي لادي معيشة لكفاي قليل من المال ولم
اطلب الملك لكن لم يثبت سعي لادي معيشة
فلم يكفني القليل من المال بل اطلب الملك فلو
كان قليل من المال متنازع لكل منهما لكان المعنى
فاسدا لكون لم اطلب يصير معطوفا على لم يكفني
المنفي فلم فيكون منفيًا مثله لان المعطوف على المنفي
منفي ويكون المعنى فلم يكفني القليل من المال ولم
اطلب الملك واذا كان غير طاب للملك فيقضى
طلبه للقليل من المال مع ان القليل غير مطلوب
له لكونه لم يكفني فليزيم انتا قص فالأولي ح
ما تقدم ولا تنازع وقول في لم عمل اب سوا كان
الاسم ظاهرا مخوضرت وكرمت زيدا او ضميرا مخوضرت
ماضرت وكرمت الأياك فالاسم يشمل الظاهر
والضمير وقول ابن الحاجب شرط الاسم المتنازع
فيه ان يكون ظاهرا ان اراد بالظاهر ما قابل المستتر
فالامر ظاهر واما ان اراد به ما قابل الضمير مطلقا
فليس بظاهر كما يلزم عليه من انه لا يوجد ضمير
متنازع فيه اصله مع انه وجد فيما تقدم ويمكن
الجواب عنه بان حري على الغائب من ان الاسم

المتنازع فيه يكون لهما ظاهر او من غير الغالب
قد يكون ضميرا وهذا الاسم المذكور المطلوب للعاملين
المذكورين اما ان يكون مطلوبا لهما على الفاعلية
او المفعولية او مطلوبا لاحد على الفاعلية والآخر
على المفعولية وكل صحيح وقوله قبل اي حالة يكون
العاملان قبله اي الاسم الطالبان للعمل فيه
اي متقدمان عليه وهو متأخر عنهما مفهوما انه
اذا تقدم عليهما وتاخر بان قيل زيد اضربت واكرمت
فك تكون المسئلة من باب التنازع واما اذا توسط
بينهما بان قيل ضربت زيدا واكرمت فتكون من باب
التنازع على المعتمد ذلك فالابن ضام القائل انها
ليست من باب التنازع ايضا ورد عليه بعضهم
بان غاية الامر ان الاول يكون اولي بالاعمال فيه
من الثاني وتقدم معمول العامل عليه جازين
غير متمتع فمسلّم من ذلك ان مفهوم قوله قبل
فيه تفصيل وهو انه اذا تقدم الاسم عليهما لم يجز
وتكون المسئلة ليست من باب التنازع واما
اذا توسط فيجوز والمسئلة من باب التنازع على
المعتمد وقوله فللمواحد منهما العمل اي باتفاق
من غير خلاف واما الخلاف اخاصد بين الصريحين
والكوفيين في الاول باسئل فيه منها فقط فالصريحون

قالوا

قالوا الاول في الثاني لقربه والكتوبيون قالوا الاول
الاول لتقديمه وقوله ذا الأسرة اي حالة يكون ذلك
غير القائل بالعكس صاحب جماعة كثيرين قونية
وهو بضم الهمزة قال في المصباح أسرة على وزن
غرفة وأسرة الرجل رهطه وضبطه المربوب
بفتح الهمزة وجعله بمعنى المضموم اي فالتعني
واحد صح سوا قرأ بالفتح او بالفتح المفعول
واحد اي الي العمل في معمول واحد ذكر بعد هما حقيقة
التنازع وصاحبه صح ان يتقدم عاملان ويتاخر
لهم عنهما يكونان طالبان للعمل فيه اي يطلبه كل
منهما للعمل فيه لا في المثال الذي ذكره بقوله نحو ضربت
واكرمت ان يطلب زيدا بالمفعولية يحتمل ان
تكون اباسيية اي بسبب للمفعولية ويحتمل ان
يكون المعنى يطلب بهذا الوصف اي متصفا بهذا
الوصف وهذا معني قوله ان لم الاشارة راجع
ما تقدم من قوله التنازع عيانا ان مقتضاه
ان يقتضي التقييد بالقبليّة وقوله انه لو تاخر ان
قال ان فسام ومثل ذلك ما اذا تاخر اخذ
العاملين وتقدم الآخر وتوسط معمول بينهما وقد
علمت فيما تقدم الرد عليه واعتماد خلافه وقوله
ولكن المسئلة من باب التنازع وهذا قول

وهناك قول اخر يجوز العمل ويجعل من باب التنازع
ويجوز فيه استفادة ذلك مما ذكره هنا ليس
بظاهر بل هو مستفاد مما سبق وتوابعه على ما سيذكره
اعماله في قول الاقوي واعمل الممثل ان يجوز
اعماله في ان يجوز اعماله في قول كل واحد اي
واحد كان منهما سواء الاول او الثاني في الاولى
منها اي العامل في قول به اي بالعقل في ذلك الاسم
المشاخر عنها المطلوب لهما واعمل الممثل في فاعله
فعل امر مبني على الكون وحرك بالكر للثقل
الساكنين وقاعله مستتر وجوبا تقديره انت والممثل
مفعول وهو صفة لموصوف مخدوف وفي ضمير جار
ومجرور متعلق بالعمل وما لم يوصل مبني على
الكون في محل جر مضاف اليه وتنازع فعل ماض
والف التثنية الفاعل على العاملين فاعله والسا
مفعول والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب
والفايد على ما الضمير الواقع مفعولا والتزم انوار
حرف عطف والتزم فعل امر وقاعله مستتر وجوبا
تقديره انت وما لم يوصل مبني على الكون
في محل نصب مفعول والتزم فعل ماض مبني
للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على
ما والالف لك طلاق والجملة صلة ما لا محل لها من

الاعراب

الاعراب ويحسنان الكافي جارح لقول مخدوف خبر
لمبتدأ مخدوف ويحسنان فعل مضارع مرفوع بثبوت
النون والالف فاعله ويسى معطوف عليه وهو
فعل مضارع وابناك فاعله مرفوع بالالف لانه
مثنى وقد للتحقيق وهي فعل ماض وعبدك فاعله
مرفوع بالالف لانه مثنى واعتد يا معطوف على بني
وهو فعل ماض والفا التثنية الفاعل على عبدك
فاعله والتقدير واعمل العامل الذي اهل عن
العمل في الاسم الظاهر في ضمير ذلك الاسم الظاهر
والتزم الامر الذي التزمه النجاة من كون الضمير
الذي تضمن مطابقا لك اسم الظاهر وداوت ثنية
وجمعا وذكرك كقولك يحسنات ويسى ابناك وقد
بني واعتد يا عبدك او حاصصا للمعنى انك
اذا عملت احد العاملين الطالبين للعمل في الاسم
الواقع بعدها فيه اي ذلك الاسم واهملت العامل
الاخر عن العمل فيه فأت بضمير مطابق لذلك
الاسم واجعل هذا الممثل عاملا فيه سواء جرت على
مذهب البصريين من اعمال الثاني والاخبار في الاول
او على مذهب الكوفيين من اعمال الاول والاخبار في
الثاني كما اشار له في المثال فاشار بالاول من المثالين
لاعمال الثاني والاخبار في الاول وبالثاني لاعمال الاول

والاضمار في الثاني تأمله في الظاهر اي الاسم
الظاهر الواقع بعدها وقوله او اعلنت الاخر اي
العامل الاخر عن العمل فيه وقوله فاعمل العمل في
ضمير الظاهر اي الاسم الظاهر الذي اهلته عن العمل
فيه بان تأتي بغير مطابق لذلك الاسم واجعله
عاملا فيه وقوله والنظم الاضمار اي وجوبه في هذا
العامل ولا تمله بالاصالة ان كان له كالفاعل
اي اونا يتيه ولا يجوز ترك الاضمار اي في الاول
اذا اعلنت الثاني او في الثاني اذا اعلنت الاول
لان تركه انزلة لقوله ولا يجوز ترك الاضمار في الضمير
في تركه عائد على الاضمار وقوله الي حذف الفاعل
اي وهو الضمير الذي يكون عاملا فيه العايد
على الاسم والفاعل ملزم الذكر اي يلتزم ذكره
ولا يجوز حذفه لانه عمدة غالبا ومن غير الغالب
قد يحذف ولا يذكر جملتك الفضلة فلا يلتزم ذكره
بل يجوز حذفه وذلك كالمفعول به واجاز
التكسار ذلك اي تنازع العامل في الاسم الظاهر
وقوله على المحذوف اي ترك الاضمار في احد هاتين
الاسم الظاهر عليه وفي التعبير بقوله واجاز التكسار
ان مخالفة ما سياتي في قوله وهذا بناء منها على
منع الاضمار فهذا يقتضي ان عدم الاضمار واجب

وبغيره

وبغيره هنا يقتضي انه جائز لا واجب فالاولي ما عبر
به الاسموني من قوله فذهب التكسار ومن وافقه
اي وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه
لدلالة الاسم الظاهر عليه لانه يفيد وجوب عدم
الاضمار ويوافق ما سياتي في جواز حذف
الفاعل اي من جواز حذفه عنه وان كان عمدة
وقوله واجازه الفرائدي اجاز المحذوف للفاعل
وقوله على توجه العامل في الثاني فيكون الاسم
معمولا لهما معاورد ذلك لتكسار بانه يلزم عليه
اجتماع مؤثرين على اثر واحد ان عمله فيه مقارنا
والا فتصير الفاعل ان تعاقبا في العمل فيه
وكل منهما ممنوع وهذا بناء منها اي من التكسار
والفرا وقوله على منع الاضمار في الاول اي العامل
الاول اذا اهل عن العمل في الاسم الظاهر واعمل
فيه العامل الثاني اي فيكون عدم الاضمار على هذا
واجبا والحاصل ان التكسار اوجب عدم
الاضمار والمحذوف للضمير عند اعمال الثاني واهمال
الاول لدلالة الاسم الظاهر عليه واما الفرائدي
فقال ان اتفق العاملان في طلبهما لكسار فان
كان كل منهما يطلب على الفاعلية كما في المثال المذكور
فالعمل فيه يكون لهما ولا اضمار وان اختلفا بان كان

احدها يطلبه على الفاعلية والآخر على المفعولية اضر
 مؤذرا وذكر نحو ضربني وضربت زيدا فالكسائي اطلق
 والفراق فعل وهذا كله ضعيف والاعتماد ما تقدم عن
 البصريين من وجوب الاضمار لان الهمزة يمتنع حذفها
 دون الفضلة والله اعلم ولا يجي مع اوله فلا
 ناهية ويجي فعل مضارع مجزوم بـه الناهية وعلامة
 حزمه الـكون وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت ومع
 ظرف واول مضاف وتدخل حرف تكثيف واهله فعل
 ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 جواز تقديره هو يعود على اول والجملة في محل جر
 صفة لاول وعجز جار ومجرور متعلق بنجى وغير
 جار ومجرور متعلق بقوله اوهله ورفع مضاف اليه
 واوهله فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على ضمير
 والجملة في محل جر صفة لمضرب وبل حرف اضراب وحذف
 مفعول مقدم لقوله الزم والها مضاف اليه والزم
 فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وانت
 حرف شرط جازم ويكون فعل مضارع فعل الشرط
 مجزوم بان وعلامة حزمه الـكون والهمزة مستتر
 جواز تقديره هو يعود على المضرب وغيره بالنصب
 خبرها وخبر مضاف اليه مجرور بكسر تقديره مع

من

من ظهورها سكون الروي واخرت فعل امر مبني
 على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة وفاعله
 مستتر وجوبا تقديره انت والها مفعول وانت حرف
 شرط جازم ويكون فعل مضارع مجزوم بان وعلامة
 حزمه الـكون والهمزة مستتر تقديره هو يعود على
 المضرب والصغير مبتدأ والخبر خبره مرفوع بـه
 تقديره منع من ظهورها سكون الروي والجملة في
 محل نصب خبرها والجملة في محل جزم فعل الشرط
 وجواب الشرط محذوف فيها دل عليه ما تقدم
 والتقدير ولا يجي بمضرتا ههنا لغير رفع بان
 كان لنصب او جر مع عامل اول قد اعمل عن العمل
 في الاسم الظاهر بل الزم حذفه ان يكون غير جزم في
 الاصل فالزم حذفه واخرته ان يكون هو الخبر اي
 خبرا في الاصل عن مبتدأ فخرته وحاصل
 المعنى انه اذا تقم عاملات وتأخر عنهما لم تقارن
 كل منهما وطلب العملية واعلمت الاخير منهما
 فيه واعلمت الاول عن العمل فيه وارادت ان تعمل
 في خبره فلا يلزم اما ان يكون ضمير ضمير رفع
 او نصب او جر فان كان ضمير رفع بان كان الاسم
 المتأخر فيه مطلوب للعاملين على الفاعلية اخبرته
 وجوبا في ذلك العامل المهمل ولا يجوز كد حذفه لا تقدم

لأنها عمدة واحدة لا يجوز حذفه وأما إذا كان صير نصب
 أو جريان كان الاسم المتنازع فيه مطلوباً لها على
 المفعولية أو المجرورية والموضوع انك أعلمت الثاني
 من العاملين في الاسم الظاهر وأعلمت العامل الأول
 عن العمل فيه فلا تات بهذا الخبر المنسوب أو المجرور
 مع ذلك العامل الأول الذي أعلمته بل الزم حذفه
 منه إن كان غير خبر في الأصل عن مبتدأ وأما إذا
 كان خبراً في الأصل عن مبتدأ فلا تحذفه وات به
 موخراً عن العامل الثاني ومفعولاً لسياسة توصيه
 في المثال إن شاء الله تعالى وقوله ولا يجيء مع أول الخبر
 قيد أخرجه به ما إذا كان المهمل الثاني لا الأول فإنه
 لا يحذف منه الخبر مطلقاً وقوله لغير رفع إبيات
 كان صير نصب أو جريد أخرجه به ما إذا كان خبر
 رفع فإنه لا يجوز حذفه مطلقاً سواء كان المهمل العامل
 الأول أو الثاني وقوله إن يكن غير خبر مفعول
 إن إذا كان خبراً في الأصل عن مبتدأ لم يحذفه
 بل يلتزم ذكر موخراً فتخبر إن أقام الخبر
 ثلاثة وأما صير الرفع يلتزم ذكره وأما ما في المهمل
 من العاملين مطلقاً وإن صير نصب أو مجرور يلتزم
 ذكره وأما ما في العامل الثاني إذا عمل وأعمل الأول
 مطلقاً أي سواء كان الخبر خبراً في الأصل عن مبتدأ

أولا

أولاً صير نصب أو مجرور كذا في العامل الأول إذا عمل
 وأعمل الثاني دونه وكان ذلك الخبر خبراً في الأصل
 عن مبتدأ كمن مع تأخيره عن العامل الثاني ومفعول
 معاً وأما إذا لم يكن خبراً في الأصل عن المبتدأ فتجزم
 فيلتزم حذفه منه ولا يجوز ذكره معه وإن العصور
 التي يصدق بها الكلام ستة لأن الخبر إما مفعول
 وأما منصوب وأما مجرور وعلى كل من الثلاثة إما
 المهمل الأول أو الثاني وكلما يلتزم فيها الإضمار الأول
 واحدة وهي ما إذا كان المهمل الأول والخبر خبر
 نصب أو مجرور وليس خبراً في الأصل عن مبتدأ تأمل
 وقوله وأخرجه إن يكن هو الخبر منه قصور لعدم شمول
 ما إذا كانت المفعول مبتدأ في الأصل وليس خبراً فتقتضى
 تخصيصه وجوب الإضمار والتأخير له بما إذا كانت
 في الأصل خبراً عن مبتدأ إن كان مبتدأ الخبر يلتزم
 حذفه ولا يجوز ذكره مع أنه ليس كذلك وأجيب
 بأن المراد بقوله إن يكن هو الخبر أي إن كان عمدة
 الخبر من أن يكون خبراً عن مبتدأ أو مبتدأ خبر فاطلق
 الخبر على العمدة التامة لما ذكره كإثباته في
 سياقه فدخل ج نحو ظننت منطلقاً وظننتي هند
 منطلقاً أي ما فإياها التي مصدقة هند الواقعة
 فاعلم لظن الثاني ممول لظن الأول أخر عن ظن الثاني

لعله اشتباه

ومعموليه وهو مبتدأ في الأصل لاخير واصل التركيب
قبل تاخيره ظننت هذا منطلقة وظننتي هند منطلقا
فلما عمل الثاني واصل الاول اخبرنا فيه ضميره
التي طلبها الثاني على القاعلية وطلبها الاول على
المفعولية واتينا به مؤخرا عن ظن الثاني ومعموليه
ولم يوت به متصلا بالفعل لعدم تقدم مرجع له
يكون عايدا عليه ولو لا الجواب المذكور فخرج هذا
المثال واقتضى جواز حذف اياه مع كونه عمدة كالخبر
فانما المسموع بما ذكر من قول بل حذفه الزم الزان
شرط حذفه ان لا يكون عمدة وترك شرط وهو ان
يؤمن اللبس بحذفه فان لم يؤمنه اللبس بحذفه كالج
نحو استعنت واستعان على زيد به لم يحذفه لان
قول به المتعلق بالاستعنت كوحذف منه لم يعلم هل
المحذوف مستعان به او عليه فلو قال كما قال الاسوي
بدل هذا البيت
واحدته لا انا خيف لساويري ذاعمة فجي به مؤخرا
وقال الفارسي
واحدته لكن مع لساو خبر او مبتدأ اخبر فهو المقترن
لكان موفيا بما ذكر تقدم انه اذا عمل الزان عند
قول المسموع واصل الماهل في ضميره ما از وقول في الظاهر
متعلق بقول عمل وهو صفة لموصوف محذوف اي

في

في الاسم الظاهر الواقع بعدها الطالبين للمعلمية
واحد العاملين صادق بالاول وبالثاني كما ان قوله بعد
واحد الاخر صادق به كذلك ايضا وهو صفة لموصوف محذوف
اي العامل الاخر والضمير في عنه راجع لك كما ان الظاهر
اي عن العمل في الاسم الظاهر وقوله عمل في ضمير
جواب اذا والضمير في عمل راجع للعامل الاخر الذي
اهل وفي ضميره راجع لك كما ان الظاهر
الاخبار اعم يجب ان كان مطلوب الفعل اي الماهل
ما يلزم ذكره اي ولا يجوز حذفه لكونه عمدة وقوله
كالفاعل من مثال ما يلزم ذكره ولا فرق في
وجوب الاخبار حينئذ اي حين اذ كان مطلوب الفعل
ما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه لكونه عمدة وقوله
بين ان يكون الماهل الاول اي العامل الاول او
العامل الثاني فتقول يحسن ان هذا مثال
فانما عمل الثاني واصل الاول واصل فيه ضميره
الاسم وما بعده بالعكس وهذه المثالات ما اذا
كان المطلوب لها فاعلا واما مثال ما اذا كانت
المطلوب لها فاعل فاعل فتعريفه ضرب واكرم
الزيدان فتقول على اعمال الثاني والاخبار في الاول
ضرب واكرم الزيدان وعلى العكس ضرب واكرم
الزيدان وذكر هنا ان الضمير في ذكر عايد على الم

اريد ذكر اسم في هذين البيتين انه اذا كان الرفع
 غير مرفوع اي غير المرفوع بان كان المطلوب المنصوب
 او المحرور اما ان يكون اي غير المرفوع وهو المنصوب
 والمحرور وقوله عمدة في الاصل اي بان كان في الاصل
 مبتدا او خبرا عن مبتدا وهو مفعول ظن واخواتها
 اي اعم من ان يكون الاول او الثاني خله فالما يوجه
 كله ما لم فيما تقدم حيث خصصه بالثاني بقوله
 واخره ان يكن هو الخبر وقد علت الجواب عنه فيما
 تقدم من المراد به العمدة الشاملة لكل منهما وقد
 اشار لذلك في التعليل الذي ذكره بقوله لانه
 مبتدا في وقدم التنبيه عليه اول اراجع لقوله
 فيما تقدم اما ان يكون عمدة اي اما ان يكون عمدة
 اول وقوله فان لم يكن كذلك اي عمدة وراجع لقوله
 اول وهذا شارح لقوله اما ان يكن غير خبرا اي
 بان لم يكن عمدة في الاصل فان كان الاول اي
 الطالب له العامل الاول الذي اعمل عن العمل في
 الاسم الظاهر وطلبه له اما على المفعولية ان كان
 منصوبا واما على كونه متعلقا به ان كان محرورا اعم
 من ان يكون الثاني طلبه كذلك او على الفاعلية وقوله
 لم يجز الاخبار اي له ويكون متصلا بالعامل الاول
 الذي اعمل لانه فضلة وهي غير ملتزمة الذكر وايضا

لم يقدم له مرجع يكون عايدا عليه فتقول ضربت
 وضربني لهما هذا مثال لما اذا اعمل الثاني واهل الاول
 ولم يجعل الاول عاملا في ضميره لكون الضمير ملتزم
 المحذوف منه وهو طالب لكسم الظاهر مفعولا والعامل
 الثاني طالب له على الفاعلية وقوله مرت ومررت
 مثال لما اذا كان الاسم محرورا وطالب للتعلق به
 والعامل الثاني طالب له على الفاعلية والاصل
 في المثالين ضربت ونيب وضربني زيد ومررت بزيد
 ومررت بزيد فلما اعمل الاخير في الاسم اهل الاول
 عن العمل فيه واهل في ضميره وحذف وهذا الضمير
 ليس خبرا في الاصل عن مبتدا من غير شك ولا
 تقرا اي في العامل الاول المهمل في الصورتين المذكورتين
 بل احذف الضمير منه لكونه فضلة غير ملتزم الذكر
 مع عدم تقدم مرجع له كما تقدم وقوله فتقول ضربته
 لراجع للمتنى ومفرد عليه وليس راجعا للمتنى
 وقد جاء في اشوار في الاضمار في العامل الاول المهمل
 ضرورة كقولهم اي الشاعر اذا كنت ترصيه لزم معناه
 انه اذا كان كل رضى بصيغة الاخر له بها رابطين الناس
 من غير اخفاء لذلك فينبغي لكل حفظ الاخر اي حفظ
 معا هرة له وما تعاهد اعليه من الحب الحاصل
 بينهما في حال غيبته حيث لا يتكلم فيه بسوء وينبغي

له ايضا ان يلقي ويترك ما هو ثوابه الاعداء فيسمه
 لان الغالب من قد يترك قصد الفساد ومفارقة الاجا
 وهجران بعضهم لبعض واتاه منه انه اخبر في الاول
 وهو قوله رضى عليه خير الاعم وهو صاحب الذي هو
 مطلوب له على المفعولية والثاني في الفاعلية ولم
 يذنه مفعول والخاص لانا اذا شرطية وقوله وكن
 في الغيب جوابه وجملة رضى عليه خبر عن كنت الواقع فعلة
 للشرط وجها راعى ميا قاصوب على الظرفية وحيث
 الغيب حال من صاحب وقوله احفظ للمهد متعلق
 باحفظ صوابه بكن او بكن والمعنى في حال غيبته عند
 خلافا للمحم وكن سعة للود وهو بالضم المحبة وعلى
 هذه النسبة لا يظا بينه وبين قوله ذي ود في البيت
 الثاني لان الاول معرف والثاني منك والذي في السواهد
 ذكر الود في الاول وفي الثاني غير افاد ذي عهد
 قال واراد بالهد ما عليه التحابان من المودة
 والقيام بموجباتها وانع بمعنى انترك والوشاة جمع
 واشتر كفاي وقضاة وهو التمام قبل فعل دخلت
 عليه ما المصدرية والتقدير قبل محاولة اي ارادة
 الواشي غير افساد ان والذى عليه الجهر ان ما
 هنا كلفة ولا تتصل الا بملئمة افعال قد وكثر وطال
 وعلة ذلك شبهة برب ولا تدخلح الا على جملة فعلية

صرح

صرح بفعليتها كما في البيت المذكور واما قول الشاعر
 صدرت فاطولت الصدود وقما وصال على طول الصدود يوم
 فغزوة عند سبويه وقال الفارسي ان الافعال
 المذكورة من قبل وطال وكثر لافعال لان الكلام
 لما حمل على السفي لتفني عن الفاعل فاعوض عن
 الفاعل ونظيره اما انت ذا نغر فاعوض عن كان
 افاده السواهد الكبرى وان كان الطالب له
 هو الثاني اي العامل الثاني على المفعولية وجب
 الاخبار فيه وهذا مطوف على قوله فيما تمة م فان
 كان الاول لم يجز ان والصغير في له عايد على ضمير
 الاسم الظاهر وعلة طلبه له كونه اعمل عن العمل
 في الظاهر فاحتاج للعمل في ضميره فزيد في المثال
 الذي ذكره بقرن مربني ومزينة زيد مطلوب للفعل
 الاول على الفاعلية والثاني على المفعولية فاعمل
 فيه الاداء واعمل عنه الثاني وعمل في ضميره وهذا
 الضمير لا يجوز حذفه منه وان كان فضلة ومثل ذلك
 يقال فيما بعد من قوله مربني وحررت ان وقوله
 ولا يجوز الحذف اي للضمير من الثاني وهذا مطوف
 على قوله وجب الاخبار بعكاز ان هذا البيت
 لما نكته بنت عبد المطلب عمه النبي صلى الله عليه
 وسلم واختلف في كلامه وذكر الضمير في قوله كقول

ولم يثبت باعتبار الشخص وبمكافاة جاز ومجرد متعلق
بقولها وما جمعا الناز في البيت قبله ومكافاة بوزن
عرب لم سوق كانت تتقام في الجاهلية بقرب مكة
يقيمون بها اياما ويعبى بالعين المهملة او المعجمة
فعل مضارع وشعاعه بالرفع فاعله والضمير فيه
راجع الى السماع المفهوم في البيت قبله والناظرين
لفعله واللمح ابصار الشيء بسرعة والسمع ما يظهر
من النور والتقدير بمكافاة يعنى شعاعه الناظرين
اذ المحوه ومحل الشاهد منه حذف الضمير من المحوه
العايد على السماع المطلوب للمح على المفعولية ويبنى
على الفاعلية فاعل فيه يعنى واهمل عنه لمح وعمل
في ضميره ثمقتضى ما تقدم ان لا يحذف منه ولكن حذف
منه ضرورة وهو شاذ وقول كما شذ عن الماهل الاول
اي العامل الاول في البيت المتقدم قبله مع ان
تقتضى ما ذكر قبله ايضا ان يحذف ولا يذكر فذكر منه
وحذفه مما بعده شاذ وجح فله يكونان وارواح
على ما ذكر فان كان عمله في الاصل ارض هذا
مقابل لقول فيما تقدم فان لم يكن كذلك اي عمدة وهو
اشارة لقول المصنف واخره ان يكت هو الخواص ان
كان عمدة في الاصل التزم ذكر موخر او لاخذ
فهو شروع في العمدة اي فيما اذا كان الضمير عمدة

في

في الاصل بعد ان تم الكلام عليه فيما اذا كان فضلة
اما ان يكون الطالب له اي لذكر الضمير العمدة
هو الاول اي العامل الاول والثاني اي العامل
الثاني فالمقام فيه تفصيل لا تقدم في غير العمل وقول
وجب اضماع اي الاتيان بغير يكون عايدا على
الاسم الظاهر بدل عنه يكون هذا الماهل عامل فيه
في حال كونه موخر عن العامل الثاني ومعمولية
لعدم تقدم مرجع له يكون عايدا عليه فقوله
في المثال ظنني وظننت زيدا قائما اياه اصله
ظنني زيدا قائما وظننت زيدا قائما وظن الاول
طلب زيدا على الفاعلية وقايم على المفعولية
وظن الثاني طالبا لهما على المفعولية فلما عملنا
ظن الثاني فيهما اضرنا في الاول ضمير زيدا واتينا
بدل قائما بضمير منفصل موخر عن ظن الثاني ومعمولية
فيقال في اعرابه جح ظن فعل ماض وفاعله الضمير
المستتر فيه العايد على زيد الواقع مفعولا للثاني
والنون للوقاية وايضا مفعول اول واياه الموحى
عن الفعل الثاني ومعمولية الذي هو موصوف وق
قاي الواقع مفعولا ثانيا للثاني مفعول ثانيا
وظن الثاني فعل ماض وان فاعله وزيدا قائما
مفعولين لم وان كان الطالب له اي لذكر الضمير

الذي هو علة في الاصل لكونه خبرا عن مبتداه هو
 الثاني اي العامل الثاني لكونه اهمل عن العمل
 في الاسم الظاهر واعلم فيه الاول وقوله امرت به
 اي اتيت به فيه في حال كونه متصلا بذلك الفعل
 او منفصلا عنه فانت محير في ذلك فقوله ظننت
 وظنيت الخ مثال لما اذا كان متصلا وما بعده
 مثال لما اذا كان منفصلا واعرابه بالنسبة
 للاول ظن فعل ماض والتا فاعل وزيد قايما
 مفعول له وظن فعل ماض وفاعله مستتر فيه
 عايد على زيد والسوت للوقاية وايا مفعول اول
 والها العايد على القيام بمفعول الثاني وبالنسبة
 للثاني ظن فعل ماض والتا فاعل وزيد قايما
 مفعول له وظن فعل ماض والفاعل مستتر
 فيه تقديره هو يعود على زيد الواقع بمفعول اول
 للثاني واياه العايد على القيام الواقع بمفعول
 ثانيا للثاني مفعول الثاني والمعنى فيها ظننت
 زيدا قايما وظنني زيدا ايتا القيام اي قايما مثله
 فزيد في المثالين مطلوب للاول على المفعولية
 وللثاني على الفاعلية كما تقدم نظيره
 ومعنى البيتين اي المتقدمين في كلامهم وقوله
 بغير تحير مرفوع اي غير مطلوب له على الفاعلية

بان كان

م

بان كان مطلوبا له على المفعولية او المحرورية
 بل يلزم الحذف اي تذكر الضمير من العامل
 الاول الذي اهملته عن العمل في الاسم الظاهر
 واعلمت فيه الاول الا اذا كان المفعول
 اي الاسم المطلوب له على المفعولية الذي اهملته
 عن العمل فيه واعلمت فيه خبره خبرا في الاصل اي
 علة وهذا مستثنى من قوله بل يلزم الحذف
 از وقوله فانه لا يجوز حذفه مخرج على الاستثنا
 ومفهومة اي المعنى المتقدم وقوله ان الثاني
 اي العامل الثاني اذا اهمل واعمل الاول يوتي از
 وهذا مقابل لقوله اذا اهملت الاول وقوله مرفوعا
 كان از تفسر لقوله مطلقا وهذا المعنى ذكر فيما
 تقدم موضعا عند الكلام على المتن فارجع اليه
 ان شئت واظهر ان يمكن از فاعل فعل امر
 وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وان حرف شرط جازم
 ويمكن فعل الشرط مجزوم وعلمه من جزم الكون وغير
 الخ وخبر خبرها ونفي جار مجرور متعلق بقوله
 خبرا وما يضاف اليه مبني على الكون في محل جر وهو
 صفة توصف محذوف ويضاف فعل مضارع ونائب
 الفاعل ضمير مستتر منه يعود على ما والجملة صلة ما
 والمفسر بمفعول وخبر مبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف

بان كان

واظن فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره
انا وزيدا مفعول له اول وعمر واطوف عليه واخوين
مفعول الثاني منصوب بالياء لانه متني وفيه الرخاء
جاء وجوزر متعلق باخوين وعلامة جر كسرة
مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر ويظنان في
فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والفتحة التثنية
العائدة على الاخوين فاعل وايا مفعول اول مبني
على الكونا في محل نصب واخا مفعول الثاني منصوب
بالفتحة الظاهرة والالف فيه للاطلاق ويظنان في
مطوقا على اظن والتقدير يروا ظهرا مفعول يظنان
الثاني امي آيت به لهما ظاهرا ان كان في الاصل
خبر لمبتدأ لا يطابق المفسر له وذكر نحو قولك اظن
ويظنان في اخا زيدا وعمر واخوين في اخا في الرخص
والنصب لا الفله الذي هو حالة الشدة وحاصله
معني ذلك انه اذا كان مفعول يظن الثاني الذي
اهلته عن العمل في الاسم الظاهر وجعلته عاملا
في ضميره ضميرا واقعا خبرا في الاصل عن مبتدأ غير
مطابق للاسم المفسر لذلك الضمير في بيت
ظاهر اوليات به ضميرا كما يلزم مما ذكر من عدم
مطابقة لمفسره ان روي ما وقع في الاصل خبرا
عنه وانزاد وعدم مطابقته لما وقع في الاصل خبرا

عنه

عنه وتني وحاصله لبيان ذلك ان قول المماظن
ويظنان في ان الاصل فيه اظن ويظنتي زيدا وعمر وا
اخوين قرينه وما عطف عليه مطلوب لاظن على
المفعولية وليظنتي على الفاعلية فلما عمل فيه اظن
ونصبه على المفعولية وما بعده واهل يظن عن
العمل فيه العمل في ضميره وهو ايا متبقي علينا مفعول
يظن الثاني فان اتينا به ضميرا مفردا وراعينا ما وقع
في الاصل خبرا عنه وهو ايا وقلنا اياه لم يطابق
المفسر له وهو الاخوين لانه مفسر بهما واء راعينا
المفسر له واتينا به ضميرا متني وقلنا اياهما طابق
المفسر له وهو الاخوين ولم يطابق ما كان في
الاصل خبرا عنه وهو ايا فلما تعدر الامر اتينا
به لهما ظاهرا وقلنا اخا فوافق ما كان في الاصل
خبرا عنه وخالف المفسر له وهو لا يضر كونه لهما
ظاهر الا ضميرا فله يحتاج لما يفسره ح قال ابن
هشام والذي يظهر لي فساد دعوي التنزع في
الاخوين ح لان يظنتي لا يطلبه كونه متني ومفعوله
الاول مفرد وقد عمل في لم مفرد مطابق له وهو
الاخ وشروط التنزع ان يكون الاسم مطلوبا
لكل من الفاعلين مع صحة تسلطها عليه ومطابقته
لمفعول الاخر ان كان وما ليس كذلك لانه مطلوب للكل

دوت الثاني لعدم مطابقتها لمفعول الآخر واجيب
عنه بان المفتركون مفعولا ثانيا يقطع النظر عن كونه
مثنى او مفردا فكل من العاملين يطلب الاخوية مفعولا
ثانيا له مطابقا لمفعول الاول ارادا او تنسية فاذا
رفع مطابقا لمفعول احد العاملين انقطع طلب
العامل الآخر له الا ترى ان العاملين اذا كان احدهما
يطلب الاسم مرفوعا والآخر يطلبه منصوبا فتارة
صحيح مع قطع النظر عن الاعراب فاذا رقت بطل
طلب الناصب له وان نصبت بطل طلب الرفع له
فالمتنازع فيه والمطلوب لكل من العاملين ح مطلق
اخوة يقطع النظر عما ذكر ابي يعيب ان اخذ ذلك
انما من قول المصنف واظهر ان بصيغة الامر المقتضية
للعجوب والمراد بالفعل الممثل هو قول يظناني في
المثال المذكور لانه الذي اعمل عن العمل في الاسم
الظاهر وهو زيد وما عطف عليه والاخوين وعمل
في ضميرهما والذي عمل فيهما الاول وهو اظن وقوله
ظاهر اصفة لموصوف مخزوف اي لما ظاهر او المراد
به في المثال اخا وقول اذا لزم من احكامه اي من
الآتيان به ضميرا وقوله عدم مطابقة ما يفسره ليا
وهو الاخوين لانه يفسر بهما وقوله كونه خبرا لزملة
لعدم مطابقتها كما ذكر وقوله عما لا يطابق اي وهو

اليا

اياي يظناني الواقعة مفعولا اولاه وقول المفسر
بكر السبن هو الاخوين فالأخوين مفسران للضمير
والضمير مفسر بهما فاذا روعي ما كان واقعا في الأصل
خبر عنه وهو اياي يظناني الواقعة مفعولا اولاه
له وآتيان به ضميرا مفردا او قلنا اياه حصلت مطابقة
للميا المذكور وفاتت مطابقة له خوين دون اياي
فقدل عن ذلك الى تقديره لها ظاهرا وجوبا للرفع
ما ذكر وقدم ذكر موضعا وقوله كما اذا كانت في الأصل
خبر عن مفرد اي وهو اياي وقوله ومفسره مثنى
اي وهو الاخوين فيحتاج الضمير فيه عايد
على اياي وقوله ومفسره مثنى اي وهو الاخوين
فيحتاج الضمير فيه عايد على يظناني وقوله الى مفعول
ثان اي لانه يتعدى الى مفعولين كما ظن مفعول
الاول اياي وبقي محتاجا الى مفعول ثان وقوله فلو
اثن به ضميرا اي بمفعول يظناني الثاني ضميرا
لكان اياه مطابقا للميا اي يار المتكلم التي في
يظناني الواقعة مفعولا اولاه وقوله فانها مفردات
لزملة للمطابقة وضمير التنسية عايد على اياه المقدر
لما في به مفعولا ثانيا يظناني واياي المتصلة به الواقعة
مفعولا لاه او كذا لا يطابق اي الضمير الما في به
المذكور وما في الما في به اي ذكر الضمير عليه وهو اخوين

لأنه مفسرهما كما تقدم وتقول لأنه أي الضمير مفرد ملة
لعدم المطابقة وقول واخوين أي الذي هو عايد عليها
ومفسرهما مثني وقول فيفوت مطابقة المفسر بالكسر
وهو اخوين لأنه مثني للمفسر بالفتح وهو الضمير لأنه
مفرد فالأسم النظام وهو اخوين مفسر للضمير وهو
مفسرهما وذلك أي الأتيان به ضمير مفردا مطابقا
للياسع عدم مطابقة المفسر له المثني وهو الاخوين
لا يجوز وإن قلت اظن ويظناني أيها أي وأنت
به مثني حصلت مطابقة المفسر بالكسر وهو
الاخوين للمفسر بالفتح وهو الضمير يكون كل منهما مثني
كما ذكر ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني أي
وهو أيها الماقي به مفعولا ثانيا ليظناني الذي هو
أي أيها المذكور خبر في الأصل أي قبل جعله مفعولا
ثانيا ليظناني وقول للمفعول الأول أي وهو أيها الذي
هو مبتدأ في الأصل أي قبل جعله مفعولا أولا ليظناني
فاصل كل من المفعولين المبتدأ والخبر والتقدير
أنا أخا لي فلما دخلت عليهما يظن نفسيهما مفعولا
لها وكفي عن الضمير بيا التكلم تكون المفعول الأول
أن علة لقول ولكن تفوت أن وقول غير مفرد لأن
لأنه مثني وقول ولا بد من مطابقة الخبر المبتدأ أي
أرادا وتثنية دهما فاذالم يطابق لم يصح الإخبار

قوله فلما

فلما تقدمت المطابقة مع الإخبار أي مع الأتيان
به ضمير اسر كان مفردا أو مثني وقول وجب الإظهار
أي الأتيان به لهما ظاهر الضمير لما ذكر حيث أتت
به لهما ظاهر أو قيل أخا فلا يحتاج إلى شيء يفسره كما
تقدم لأن الذي يفسر هو الضمير لا الاسم الظاهر وح
فلا تفوت مخالفة للاخوين من حيث كون الاخوين
مثني وهو مفرد لأن الاخوة تعلم به وإن لم تذكر الاخوين
ولا تكن المسئلة ح أي أي أتت به لهما ظاهر
لا ضمير من باب أن وقول لأن كلا من العاملين اسر
علة لقول ولا تكن المسئلة أن وقول عمل في ظاهر
أي لم يظهر لأن الأول عمل في اخوين والثاني في أخا
وشرط التنازع أن يعمل الممثل من العاملين في
ضمير الاسم الظاهر الذي أهل عن العمل فيه لأن لم
ظاهر مثله ولذا قال ابن هشام الذي يظهر في فساد
تفوت التنازع للعاملين في الاخوين وقد علمت
ولكن ما تقدم وعلمت الجواب عنه بأن التنازع فيه
مطلق أخوة وهو حاصلة بكل منهما وإجازة الكوفيين
الإخبار أي الأتيان به ضمير مفردا وقول مراعي به
جانب الخبر عنه أي الذي كان خبرا عنه في الأصل
وهو ليلا وإجازة أيضا الضمير في إجازة
عليه على الكوفيين أي وإجازة الكوفيين أيضا أي كما

لأنه

اجازوا الايتان به ضمير امر اعرابي به جانب المخبر عنه
 وقول الحذف اي حذفه وعدم ذكره بالاصالة بحيث لا يوتي
 به اصله لا ضمير امر او لا مثنى ولا اهلها ظاهرا وقول
 فنقول اظن ان مفعول على قول واجازوا ايضا ان
 المفعول المطلق احترزه عن بقية المفاعيل لان المفاعيل
 خمسة مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول
 لاجله ومفعول معه فاذا اجتمعت الخمسة قدم للمفعول
 المطلق عليها لانه مفعول الفاعل حقيقة دون غيره
 من بقية المفاعيل فلذا قدمه اليه عليها وتقديمه
 فيما سبق للمفعول به حيث قال فانصب به مفعول
 اليه لم ينب الزود ذكره له ليس لكونه مستحق التقديم
 بل ذكره لستطراد التسمية والافقه التاخير عن هذا
 ثم المفعول به لكن يقدم منه ما تقدم الفعل اليه
 بنفسه على ما تقدم اليه بواسطة حرف جر لانه قسما
 متعدي اليه الفعل بنفسه ومتعدي اليه بواسطة حرف
 المفعول فيه لكن يقدم فيه ايضا ما كان ظرفا زمانيا
 على ما كان ظرفا مكانا لانه القاعدة في قسما ايضا
 ثم المفعول لاجله ثم المفعول معه فنقول ضربت ضربا
 زيدا بسوط نهارا ههنا تاديبا وعمرا واسكرا لانه ذكر
 الفاعل في بقوله
 مفاعيلهم رتب فصدر مطلق وشبهه فيه لانه كمثل

نقول

نقول ضربت الضرب زيدا بسوط نهارا ههنا تاديبا وعمرا
 وكما مفعولا مطلقا لصحة المفعول عليه غير مقيد
 اليه اخر ما ياتي في انك وهذا لا ينافي انه مقيد بكونه مطلق
 المصدر لهم ان المصدر مبتدأ ولم خبر وما
 لهم موصول مبني على السكون في محل خبر مضاف اليه
 وهو صفة لموصوف محذول وسوي ظرف متعلق بمحذوف
 صلة لما والزمان مضاف اليه ومن حرف جر ومدلولي مجرور
 بها وعلامة جزم ايا لانه مثنى واجازوا والمجرور حال
 من فاعل لستطراد المحذوف المتعلق بالظرف الواقع صلة
 لما والفاعل فيه لستطراد الفعل مضاف اليه ولما من
 الكاف حرف جر ومن مجرور بها والجار والمجرور متعلق
 بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ومن حرف جر ومن مجرور
 بها مبني على فتح مقدر منع من ظهوره سكون الروي في محل جر
 وهو على حذف مضاف والتقدير المصدر لهم للمحدث
 الذي لستطراد سوي الزمان حالة بكونه كائنا من مدلولي
 الفعل وذكر كائن من مدلولي امن وحاصل
 المعنى ان كل فعل وجد يدل على حدث وزمن واقع
 اليه وذكر المحدث قد نول شئف حدث وزمن فالمصدر
 لهم لانه ههنا المدلولين وهذا الحدث الذي هو غير
 مدلول الفعل الاخر وهو الزمن وضرب يدل على ضرب
 واقع في زمن وهذا الضرب هو الحدث وامن يدل على امن

نقول

واقع في زمن والامن هو الحدث فالمصدر لهم لذلك الحدث
الذي هو واحد الشئ الذي يدلون للفعل وهو غير
الزمن الدلول له ايضا ان قلت لم عرف المصدر
ولم يعرف المفعول المطلق قلت هو عينه فالمصدر
هو عين المفعول المطلق وانما المفعول المطلق يريد
مع كونه مصدرا بوقوعه تأكيد لما مله او بيانا
لنوعه او عده فهو مصدر مركب والمركب لا يعرف الا
بحرية لا المصدر جزم منه واذا عرف الجز عرف الكل
وايضا المصدر عام والمفعول المطلق خاص لان
المصدر لهم للحدث سواء وجد معه تأكيد لما مله او
بيان لنوع ذلك العامل او عده او لا والمفعول
المطلق مفيد بكونه مصدر موكدا لما مله او مبينا
لنوعه او عده فكل مفعول مطلق مصدر ولا
عكس فيبينهما العموم والخصوص المطلق وقيل
بينهما العموم والخصوص الوجهي بحتمات في ضربين
ضربا ويتولد المصدر في الجبني ذهابك ويتولد المفعول
المطلق في نحو ضربت سوطا واذا كانت كذلك فيلزم منها
معرفة الاعم معرفة الاخص وعرف المصدر انهما
يقول هو لهم الحدث الجاري على الفعل اي المسلوب
له في الحروف الاصولية بحيث لا تزيد حروفه عن حرف
ولا تنقص عنها كضرب ضربا وليس علما ولا مصدرا بحجم

زائدة

زائدة لغير مفاعلة فخرج بقوله الجاري على الفعل نحو
اغتنسل غسلا فانه لهم مصدر لعدم جريانه على فعله فيما
ذكر من مساواته له في الحروف وخرج بقوله وليس علما
ما اذا كان علما نحو حماد علم على الجمدة فليس مصدرا
بل علما وخرج بقوله ولا مبدؤا بحجم زائدة لغير مفاعلة
ما بدؤا بها نحو مقتل بمعنى القتل ومضرب بمعنى الضرب
فانه اسم مصدر وليس مصدر بالمبدؤا بالميم الزائدة
لغير المفاعلة وخرج بقوله لغير مفاعلة ما اذا بدؤا
بالميم الزائدة للمفاعلة نحو قاتل مقاتلة وصاروب
مضاربة فانه مصدر لانه الميم فيه وانما كانت زائدة
لكنها للمفاعلة لا لغيرها والتوقف بين المصدر واسم
المصدر ان المصدر يدل على الحدث بنفسه من غير
وسيلة ولهم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر لانه
يدل على لفظ المصدر الدال على الحدث فنحو اغتنسل
غسل وتوضا وضو كل منهما يدل على لفظ المصدر
وهذا الاغتنال والتوضو الدال كل منهما على الحدث
الذي هو الفعل وهو محرك المفعول بفعل ذلك فلول
المصدر يعني وهذا الحدث ومعلوم لهم المصدر
لفظ المصدر الدال على ذلك المعنى وكبي المصدر مصدر
لا فاعلم مصدر عنه اي اخذ واشتق منه الفعل
او اي اعلم من ان يكون ما ضيا او مضاربا او امرا

وقوله يدل على شيئين اذ اى دلالة مطلقة وقوله على احد
دلالة تقييدية وعلى الفاعل والمكان دلالة التزامية
لان الشر يعني اللفظ اذ ادل على المعنى كله يقال دل
عليه دلالة مطلقة واذا دل على جزء معناه يقال
دل عليه دلالة تقييدية واذا دل على فاعل ومكان
يقال دل عليه دلالة التزامية لان الفعل مستلزم
لفاعله ومكانه واقع فيه قال في السلم
دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة
وجزئية تقييدية وما لزم هو التزام ان بفعل التزم
فقام لزم تفريع على قوله الفعل يدل لزم قوله
على قيام هذا هو الحد الذي هو المصدر وهو احد
مدلولي الفعل لان قوله بعد في زمن فاضى اى واقع
فيه هو الزمن الذي هو مدلول الفعل الاخر وكذا يقال
فيما بعد من المضارع والامر فتقول ويقوم يدل
على قيام في الحال لزم اي قيام واقع في الزمن
الحال او الزمن المستقبل لان الفعل المضارع محتمل
لها وتدل على قيام في المستقبل اى واقع في الزمن
المستقبل وقوله فالقيام هو الحد الذي تفريع على
ما تقدم وهو المصدر اى مدلول المصدر لا يقتضيه
لان المصدر اى له وهو مدلوله فكله بهنى على حد
مضاف وهذا معنى قوله لزم لزم الاشارة واجمع

تقدم

تقدم وقوله فكانه قال اى المصدر لزم الحد اى
لزم دل على الحد فهو على حد مضاف وقوله
فان مثال المصدر الدال على الحد وقوله فانه
اى المصدر المذكور الدال على الحد وهو امن احد
مدلولي امن لانه امن يدل على امن واقع في زمن
فهو دال على شيئين احدهما الامن والثاني الزمن الواقع
فيه الامن ولا شك ان الامن احد هذين المدلولين
له وامن على وزن سلم وهو بمعناه ايضا ويتعدى
الى المفعول بنفسه ويخرج الجرح قول امن زيد الاسد
وامن منه ام مصباح والمفعول المطلق هو
المصدر المنتصب لزم الحد هنا وليس خيرا ولا
حالا يخرج بالاول نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب
ايم فان الاول منهما وان يبين العدد والثاني النوع
فخرج عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا ويخرج
بالثاني نحو دلي مدبر فانه وان كان تركيدا لعامله فهو
حال من الغير المستتر في عامله وهو دلي فلا
يكون مفعولا مطلقا ولعل هذا سبق قلتم منه رضي
اسم عنه لان الاول خارج بقول اسم المنتصب
والثاني خارج بقوله المصدر لانه مدبر اسم فاعل
وليس مصدرا وخرج فله حاجة لتلك الزيادة
توكيد القامله ان قلت شأن التوكيد ان يكون

مساويا للمؤكد له وهذا ليس كذلك لان الفعل وهو
ضرب يدور على شئين حدث وزمن وضربا الواقع
توكيده له والى ما حدث فقط الذي هو واحد من نوعي
الفعل فلم تحصل بينهما مساواة في المعنى واجيب
بان المعنى مؤكدا للعامل اي المعناه التضمني لا المطابق
فالتاكيد واقع لبعض الدول لا الكلمة ولا يرد ما ذكر
الاولى كان مؤكدا لجميع الدول فهو مقيد في افاده
العامل من الحد دون زيادة عليه وقول او بيان
لنوعه اي تنوع عام له فهو مقيد له زيادة على
التاكيد وقول او عدده اي عدد عام له فيفيد هذه
مرات الفعل زيادة على التاكيد فالتاكيد موجود
في الثلاثة تكت الاول منها لا زيادة فيه على التاكيد
والاخرين فيهما الزيادة عليه وهو بيان النوع في
الثاني وبيان العدد في الثالث وقول او عدده اي
عدد عام له وقول نحو ضربت ضربا هذا مثال للمصدر
المؤكد للعامل وقول وسرت سررا مثال للمصدر
المؤكد لنوع عام له وقول وضربت ضربين مثال
للمصدر المؤكد لعدد عام له وكذا مفعولا مطلقا
لصديق انا وهذا الايتا في انه قيد بمطلق لان المقصود
نفي تقييد لا بغيره من حرف جر ونحو كطرف لا به
لصديق المفعول عليه اي اطلاقه عليه وقوله

غير

غير مقيد بحرف انا اي من غير تقييد له بحرف جر ونحو
كطرف بجل في غيره من الفاعيل فلا يطلق عليه
مفعول الا بالتقييد بما ذكر فيقال مفعول به وفيه
وله رسمه وزاد قول ونحو يستعمل المفعول معه
لان مع اسم لا حرف فلم يدخل في قول بحرف جر فزاد
نحو له قول وقول الصديق علة للتسمية وقول بجل في
غيره من المفعولات اي فلا يطلق عليه اسم مفعول
الا بتقدير ما ذكر لا تقدم وقول فاء لا يقع عليه اذ علة
لقول بجل في غيره اذ وقول الامتداد اي بما ذكر وقول
كالصديق به اذ مثال لذكر غيره مقيدا بمثل او
فعل اذ فمثلة جار ومجرور متعلق بنصب والها مضاف
اليه واو فعل مضاف عليه واو وصف مضاف
على فعل او مثل ونصب فعل ماض مبني للمفعول
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على المصدر
او المفعول المطلق وكون مبتدأ والها مضاف اليه
في محل جر ومي اسم ايضا مبني على الضم في محل رفع
نحو في محل جر ومحل رفع باعتبارين واصلا خبرا لكون
وقوله ان الله م حرف جر وهذا مبني على ان يكون في
محل جر والجار والمجرور متعلق بقول انتخب وانتخب
نحو ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه يعود على المكون والجملة في محل رفع خبر المكون

والتقدير ينصب المصدر اما بمثله واما بفعل واما
 بوصف وكونه اصل في الاشتقاق للفعل والوصف
 اختيار وحاصل المعنى ان المصدر ينصب بمصدر
 مثله او بفعل او بوصف وهو اصل لكل من الفعل
 والوصف في الاشتقاق فكل منهما مشتق منه والاشتقاق
 رد لفظ الى لفظ اخر اي نسبة اليه ولو مجازا
 كنطقت الحال نطقا لمناسبة بينهما في المعنى والحروف
 الاسمية ثم ان كانت تلك المناسبة فيما ذكر على
 ترتيب في الحروف كما في نطق وناطق من النطق بمعنى
 التكلم حقيقة وبمعنى الدلالة مجازا لا تقدم في
 نطق الحال بمعنى وقت فهو اشتقاق صغير وان
 كانت موافقة في الحروف الاسمية دون الترتيب
 نحو جذب وجذب فهو اشتقاق كبير وان لم تحصل
 موافقة اصل في جميع الحروف فهو اشتقاق اكبر
 نحو سلم وثلب او السلم والسلب فتلخص ان
 اقسام الاشتقاق ثلاثة صغيرة وكبيرة واكبر
 ينصب المصدر مثله انزوت ذلك قوله تعالى فان
 جهنم جزاؤكم جزاؤم فورا في افعال مطلق وهو
 مصدر والعامل فيه جزاؤكم وهو مصدر ايضا وبنية
 الآية ونحوها يروى على من قال ان المصدر لا يعمل في
 مثله وبالفعل اي وينصب المصدر بالفعل

لكن

لكن بشروط ثلاثة ان لا يكون الفعل ناقصا وان
 لا يكون ملغيا وان لا يكون فعلا تعجب فخرج بالاول نحو
 كان زيد قائما كوننا فكوننا لا يصح كونه مصدرا منصوبا
 مكان لا شرط نصب الفعل للمصدر ان لا يكون
 الفعل ناقصا ولما كان ناقصة وخروج بالثاني زيد قائم
 ظننت ظنا فله يصح كونه ظنا مصدرا منصوبا بظننت
 لكونه ملغيا عن العمل وشرط عمل الفعل في المصدر
 ان يكون عاقل غير ملغى وخروج بالثالث ما احسن
 روي احسانا فان حسنا لا يصح كونه مصدرا منصوبا
 باحسن لانه شرط نصب الفعل للمصدر ان لا يكون
 فعلا تعجب وهنا استعمل فعل تعجب ومع ذلك يقال
 ما ذكر من هذه الامثلة المذكورة لعدم صحة عمل الافعال
 المذكورة في هذا المصدر المذكور وبالوصف
 ان شرط عمل الوصف في المصدر شرطين فقط ان
 لا يكون الوصف لم تفضيل وان لا يكون صفة مسببة
 فخرج بالاول نحو اقوم منك قيا ما فله يصح كونه
 اقوم عاملا في قيا ما النصيب لكونه لم تفضيل
 وشرط عمل الوصف في المصدر ان لا يكون اسما
 تفضيلا واما قول الشاعر
 اما الملوكانت ابوم الأميرة لوتما وايضهم سرايا طباخ
 فليس لوتما منصوب بقدر الأميرة بل معلول لمخوفا

تقديره تفوقهم لو ما انزل فله يرجع و مراد ان امر هذا
 البيت و منه كانه يقول له انت الائم الملوك و زيادة
 على ذلك جيل لان سريال طباطبا حكيم ايضا لعدم
 طبخه لان شاة الطباخ و ساخة سرياله من كثر
 الطبخ و خرج بان اني خور يد حسن و وجهه حسنا
 فله يصح كون حسنا معه رامنصوبا بحسن لان شرط
 الوصف الناصب للمصدر ان لا يكون صفة مشبهة و حسن
 هنا صفة مشبهة و الوصف الناصب اعم من ان
 يكون اسم فاعل كامل ان او اسم مفعول نحو الخبز
 ما كولا اكلا او المبالغة فوزيد مراب ضربا
 و مذهب البصريين ان هذا هو المعتمد و ما ذكر بعده
 ضعيف انما المختار ان اريد انك الى ان معنى
 انتخب اخير و مذهب الكوفي ان لا يورد و ذكر
 بما سيأتي من ان الفرع لا بد وان يكون فيه معنى
 الاصل مع زيادة معنى اخر عليه ان و قول ان الفعل
 اصل و المصدر مشتق منه ان صف الفعل و مثله
 الوصف عكس المذهب الاول و يستدل الكوفيون
 على ذلك بان الفعل يعمل في المصدر و يؤثر فيه فكلمات
 اصل لان القوة تحيل القوي اصل بمعنى انه لما
 كان قويا عما ملك فيه سم كونه اصل له و روى ذلك
 بان الحرف يعمل في الاسم و يؤثر فيه مع ان الاسم ليس

مشتقا

مشتقانه ثم ان المراد بالفعل النذر هو اصل المصدر
 قيل انما ضي لان و منه سبقا و قيل غيره و الوصف
 مشتق من الفعل اي فالوصف فرع الفرع
 و ذهب ابن طليحة ان هو عبد الله شيخ الزمخشري
 و غيره ذهب اشاع الى انه مجتهد في علم العربية
 وليس بمقلد فيه لغيره فعلى هذا تكون جملة المذاهب
 اربعة و على كلام ابن ابي طليحة القائل بما ذكر يقال
 هذا الوصف مشتق من الفعل او من المصدر او
 اصل براسد كما انه سكت عنه كل محتمل و لم ينص
 على ذلك و الصحيح ان المذهب الاول اي وهو مذهب
 البصريين و قول لان كل فرع ان علة لقوله و الصحيح
 ان و قول يتبع الاصل اي معنى الاصل و زيادة
 اي على ذلك المعنى و قول كذا اي يد لان على معنى
 المصدر و هو الحديث و زيادة عليه اي و هو القائل
 او الزمان لا سيأتي و قول لان كلا منهما علة لما قبله
 فكيدا او نوعا ارفق كيدا مفعول مقدم لقوله
 بين و نوعا و عدد و مبطون عليه و وقف على عدد
 ان يكون علة ربيعة و يبين فعل مضارع من ايات
 يعني اظهر و فاعله مستتر عايد على المصدر و كسر
 الكاف جازع لقوله بمذوف خبر لمبتدأ محذوف و سائر
 فعل ما حذوف فاعل و سيرتين مفعول وهو منصوب

لقت

بالياء مثني وهو مصدر مبين للعدد وسير مصدر
 مبين للنوع وهو بدل من سرت وذو مضاف اليه
 مجرور بالياء ورشد مضاف اليه والتقدير يظهر المصدر
 الذي هو مفعول مطلق يؤكد عامله او نوعه او عدده
 وذكر كقولك سرت سرتين سير صاحب رشد اي
 صلاح وهو ضد الفنى وحاصل المعنى ان
 المفعول المطلق يقع مؤكدا عاما ويقع مبينا لنوعه
 ويقع مبينا لعدده فالجيب للعدد والنوع فيه يؤكد
 وزيادة عليه فكل مبين لنوع او عدد مؤكدا وليس
 كل مؤكدا مبين لما ذكر والتوكيد لا يكون الا فيما احتمل
 الحقيقة والمجاز لانه يحتمل الى الحقيقة كما في قوله
 تعالى وكلهم اياه موسى تكليما فتكليما مصدر محض
 الكلام اي الحقيقة اياه كلمة بذاته من غير ترجمان
 معه ان كان محتملا للحقيقة والمجاز بخلاف قال
 الخوص قولنا قطني فلك يقال ذلك لانه لا يحتمل الا
 المجاز فلك يكون قولنا فيه مصدر مؤكدا لما علمت انه
 يخفى ما هو محتمل للحقيقة والمجاز الى الحقيقة وهذا
 لا يحتمل الحقيقة بل المجاز فقط واراد مع ذلك قوله
 تعالى ومكر وامكر انكر فيه مصدر مؤكدا لعمامة
 والحال انه ليس محتملا للحقيقة بل للمجاز فقط لا
 المراد منه في حقه تعالى المجازة لهم على مكره لاحتالة

المر

٩

المر في حقه تعالى واجيب باد المراد من رفعة المجاز
 وتخفى الشيء الى الحقيقة فيما هو محتمل لما كفلت
 قتله وكما في المثال المذكور وما ههنا في الآية فليس
 محتملا بغير المجاز فصيح وقومه فيه توكيد لكن يقال
 مقتضى ذلك ان ما تقدم في قوله قال الخوص قولنا
 قطني ان يكون كذلك لانه لا يحتمل غير المجاز
 المفعول المطلق يقع اي يذكر وقوله احدها اي
 الاحوال الثلاثة وقوله ان يكون مؤكدا اي عاملا
 باعتبار معناه التضمني كما تقدم الثاني اي من
 الاحوال الثلاثة وقوله ان يكون مبينا للنوع اي
 نوع عامله وقوله كسرت ارمثال ما هو مبين للنوع
 كما ان قوله فيما تقدم ضربت ضربا مثال ما هو مؤكدا
 لعمامة الثالث اي من الاحوال الثلاثة
 وقوله ان يكون مبينا للعدد اي عدد عامله وقوله
 نحو ضربته ارمثال للمصدر المبين للعدد وقد
 ينبغ عنه ان قد حرف تحقيق وينوب فعل مضارع
 وما فاعله وعنه جازر ومجرور متعلقا بيبوب وعليه
 جازر ومجرور متعلقا ببدل ودل فاعله ماض وفاعله
 مستتر عايد على ما واو الجملة صلة ما وكجد الكاف حرف
 مروي جازر لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف
 وجهد فعل امر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره

حركة الادغام لان اصله اجه دا دغمت الدال في الدال
وقيل جده وفاعله مستقر وجوبا تقديره انت وكل
بالنصب مفعول مطلق نايب عن المصدر والمجد
مضاف اليه وافرح فعل امر مبني على الكون وحرك
بالكسر لفتح الساكنين وفاعله مستقر وجوبا تقديره
انت والمجدل مفعول مطلق نايب عن المصدر وهو
منصوب بفحة مقدرة مع من ظهورها سكوت
الروي والتقدير وقد ينوب عن المصدر المؤكد لعمامه
والمبني له عددا او نوعا الفاظ تدل عليه وذلك كقولك
جه كل الجد اي اجتهد كل الاجتهاد وافرح المجدل اي
افرح وحاصلا المعنى ان المصدر سوا كان مؤكدا
او مبينا قد يحذف وينوب عنه الفاظ تدل عليه
وتلك الالفاظ ستة عشر ذكرنا منها ثمانية ودلالاتها
عليه اما بسبب اضافتها له ككل وبعض او سبب
مرادفتها له في المعنى وهو مبني او مؤكد او اشار
لذي في الهم بقوله جده كل الجد وافرح المجدل او سبب
اسم اشار فيكون عايدا عليه او بسبب ضميره الفاظ
عليه او بسبب كونه عايدا له او بسبب كونه الهمزة
وهذه هي الثمانية التي ذكرها الله تعالى والبعض
المضاف في له والمصدر المرادف له في المعنى سوا كان
موكدا او مبينا والهم الاشارة والضمير والعدد والآلة

ونبي

ونبي ثمانية ينوب عن المصدر المبني منها خمسة
الاول نوعه نحو رجع القهقري فرجوع القهقري نوع
من انواع الرجوع وهو نايب عنه لان الرجوع تارة
يكون امام وتارة يكون خلف وهو القهقري وتارة
يكون لغير ذلك ان الثاني ينوب عنه صفته نحو سرت
احسن السر فالحسن صفة للسر وهو نايب عنه
الثالث صفته نحو يموت الكافر ميتة سوء بكسر
الهمزة واما مبتغاها فالمراد هنا الموت فميتة سوء بيان
لميتة الموت وهي نايبة عنه وينوب عنه وقتة كقولهم
لم تقمض ميناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة فحذف
اغتماض ونايب عنه وقتة وهو ليلة فانتصب به
وينوب عنه ما الاستفهامية او الشرطية نحو ما تغرب
زيدا والمعنى اي وقت تغرب زيدا فاي بمعنى ما
الاستفهامية وهي منصوبة على المفعولية المطلقة
تغرب وهي نايبة عن المصدر وهو التغرب وهذا
بالنسبة للاستفهامية واما بالنسبة لما الشرطية
فمنه قوله ما شئت فاجلس او ما تجلس اجلس
والمعنى ان شئت فاجلس او ان تجلس اجلس فان
بعض ما الشرطية وهي نايبة عن الجواب الذي هو
المصدر وينوب عن المصدر المؤكد له اسم العين
الموافقة للمصدر في الاشتقاق والحروف نحو والله انبتكم

من الارض نباتات فنباتات لم يعين الشيء النبات
وهو نايب عن المصدر الذي هو النبات الموافق
له في الاشتقاق من النبات وفي الحروف والاصل
وانه انبتكم من الارض نباتات فحذف النباتا
واينب عنه نباتا الذي هو لم يعين لم يرافقه
له فيما ذكر ولم المصدر غير العلم كقولنا وضوا
واغسل غسل فكل منهما نايب عن المصدر الاول
عن التوضوء والثاني عن الغسل او اما اسم
المصدر العلم نحو حماد علم علي الحمد فلا ينوب
عما ذكر فحالة ما ذكر من المواضع التي ينوب عن
المصدر فيها غيره من الالفاظ التي تدل عليه
سنة عشر صرح بجميعها الا شوقي ونظم الفارسي
منها اثني عشر بقوله
وعن مصدر قد ناب وصف والة
وفي دين ولم يعين حلف من اجتهد
وكل وبعض ثم نوع ومصدر
ووقت وناب لم الإشارة والقد
ومصدر فعل اخر احفظ مرادفا
يعينه حيا به شاهد
وفي قول يعينه حيا ان اشارة لقول الشاعر
يعينه السموي والبرود والشمس حيا به

والشاهد

والشاهد في قول حيا حيث نصبه يعينه لانه
بمعناه ومرادف له وذيل المحتوي هذه الايات
بييت ذكر فيه الاربعة الباقية بقوله
وهيئة ولم المصدر اعلى
وما ذات الاستفهام والشرط فالترد
وقوله في الايات السابقة وفي دين ولم يعين
اذا سألنا شارح في قول دين راجع للموصف والآلة
اي ان في نيابتهما عن المصدر خلة فافهم
منع ذلك وجعل المنصوب في الوصف حالا اي
المنصوب في حالة وصفه حالا فخره اشهد
المنصوب اي في حال كون الضرب شديدا وجعل
المنصوب في الآلة على تقدير مضاف محذوف
مخوضه سوطا التقدير ضرب سوط محذوف
المضاف واقبح المضاف اليه مقامه فانصب اتقوا
ولا يناب فيه ثم وقوله كمد كل الجذ ان بكسر الجيم
امر من جد يكد بكسرها بمعنى اجتهد من باب
عرب يطرأ او بعضها من باب قتل يقتل والجد
ببكر الاجتهاد وقوله فافرح الجذل بفتح الجيم
والجدال الجدة مصدر جذل بكسر الجيم كفرح
وزناو معنى وظاهر كلامه ان الجذل منصوب
بالمختل بانه كثر وهو قول افرح ومذهب الجمهور

والشاهد

انه منصوب بفعل مقدر محذوف مماثل لفظه
 والتقدير فرحت وجذلت جذلا وقعدت وجلست
 جلوسا وهكذا واستارهم بقول كجد كل الجدا
 لكل النائية عن المصدر المضافة له ويقوله
 افرح الجذل للمصدر النايب عن المصدر المراد
 له في المعنى لان الجذل يعني الفرح الذي هو المصدر
 الواقع لقونا يباعه قد ينوب عن المصدر
 اي الموكد او المبين للعدد او النوع لان اقسامه
 ثلاثة كما تقدم وقوله ما اي لفظ او الفاظ
 يدل اي هذا اللفظ او الفاظ عليه اي المصدر
 المذكور وقوله ككل وبعض مثالين كما يدل عليه
 وقوله مضافين حال من كل وبعض اي حالة
 كون كل وبعض مضافين له بشرط دلالة
 عليه كونهما مضافين له وقوله كجد كل الجدا
 مثال لكل المضافة اليه وكذا قوله بقدر وكقوله
 تعالى فلا تيلوا كل الميل لانه كل فيه مضافة
 الى المصدر وهو الميل في دالة على المصدر
 والاصل فلا تيلوا ميلا كل الميل فحذف ميلا
 واقيم كل مقامه في حال كونها مضافة اليه
 في دالة عليه وقوله وضربت بعض الطريق
 مثال لبعض المضافة الى المصدر وهو الطريق

في دالة عليه وكما مصدر اي وكل وبوصف
 المضافين الى المصدر المراد في ان هو من جملة
 مدخول الكافي فيما تقدم والمصدر المراد في اعم
 من ان يكون موكدا او مبينا فتحة نوعين وتقدم
 كل وبعض فتكون الجملة اربعة وقوله المصدر
 الفعل المذكور اي لانه نفسه كما سيأتي يوضحه
 وقوله نحو قعدت جلوسا مثال للمصدر المراد
 لمصدر الفعل المذكور فالجلوس مراد في مصدر
 قعدت وهو القعود لانه بمعنى وكذا يقال
 فيما بعده فالجلوس نايب مناب القعود
 اي الذي هو مصدر موكد لعامله لامبين للنوع
 ولا لعدد نعم لو قيل قعدت قعود الامير
 مثلا كانت مبينا للنوع وقوله مراد في اي الجلوس
 له اي للقعود وكانت مراد فانه لانه معناه كما تقدم
 والجذل نايب مناب الفرح اي هو مصدر
 موكد لعامله وقوله مراد في اي الجذل له اي
 المخرج اسم الاشياء هو الخامس مما
 نايب عن المصدر واسم الاشياء في المثال الذي
 ذكره بقوله ضربت وكذا الضرب راجع للمصدر
 وهو الضرب الذي وقع نعتا له او بدلا منه وهو
 متفعل مطلق يعني على السكون في محل نصب

فكل لفظ وقع نايبا عن المصدر سواء كان عربيا او
 مبنيا يكون منصوبا على المفعولية المطلقة في
 جميع الامثلة التي ذكرها النايب عن المصدر مما
 تقدم وفيها سياقي وزعم بعضهم انه ضعيف
 والمعتد خلافه كما مثله اي ذكرناه في المثال
 المتقدم موصوفا بالمصدر الواقع بعده وهو الضرب
 لان المحل بالالف واللام بعد اسم الإشارة فمقتله
 ووصف له ومنه نظراي في هذا الشرط الذي
 زعمه وادعاه بعضهم وهو انه لابد من وصفه بالمصدر
 اذا وقع نايبا عنه نظرو قول من امثلة سيبويه
 انه ملة لقول نظراي لانه ورد عدم وصفه في امثلة
 سيبويه مع نيابة عن المصدر فلهذا يدل على ان
 هذا الشرط غير معتبر وهذا الصحيح ظننت ذاك
 فذاكر لهم اشارة عايد على المصدر وهو الظن اي
 ظننت الظن ولم يوصف بمصدر بعده وهو الظن
 النايب عنه فهو دليل على عدم اشتراط الشرط
 المذكور وينوب عن المصدر ايضا ضميره اي
 المصدر اي الضمير العايد عليه وهذا هو السادس
 نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته عايد على
 المصدر وهو الضرب فهو نايب عنه وهو مبني
 على الضم في محل نصب على المفعولية المطلقة

قوله ومنه

منه

ومنه قوله تعالى ان الضمير في منه عايد على
 الضمير النايب عن المصدر اي ومن الضمير النايب
 عن المصدر قوله تعالى لا اعذبه ان الضمير في لا اعذبه
 عايد على المصدر وهو التعذيب فهو نايب عنه
 فتقول ان لا اعذبه العذاب الاول التعذيب لانه
 المصدر واما العذاب فاسم مصدر لا مصدر لعدم
 جريانه على الفعل المذكور وهو اعذب من حيث
 نقص حروفه عن حروفه وعدده بالرفع مطوف
 على قوله ضميره اي وينوب عن المصدر عدده اي
 المصدر وهذا هو السابع وقوله نحو ضربته عشرين
 ففكرين مفعول مطلق منصوب بالياء لانه
 ملحق بجمع المذكور الم وهو عدد نايب عن المصدر
 والاصل ضرب عشرين فحذف ضرب واقيم عشرين
 مقامه ومنه قوله تعالى ان الضمير في منه عايد
 على العدد النايب عن المصدر اي ومن العدد
 النايب عن المصدر قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
 اي فاجلدوه ثمانين عن المصدر والاصل جلد
 ثمانين فحذف جلد واقيم ثمانين مقامه
 والالة بالرفع مطوف على قوله ضميره اي وينوب
 عن المصدر الالة وهذا هو الثامن فتمت
 التماسي التي ذكرها الله به نحو ضربته سوطا

فوسطا نايب مناب المصدر وهو الضرب والاصل
 ضربته ضرب سوط وقيل ان التقدير ضربته ضربته
 بسوط او ضربتين بسوط او ضربات بسوط فلما
 حذف ما ذكر من الضربة والضربتين والضربات
 اقيم بسوط مقامه فثبت له ما كان ثابتا له
 من افراد وتثنية وجمع لان هذا شان النايب
 ان يعطي حكم المبوب عنه من كل وجه فيقال ح
 ضربته سوطا او سوطين او اسواط وخالف
 بعضهم فقال هو منصوب على ترع الخافض واصل
 ضربته سوطا ضربته بسوط ويترط في نيابة
 هذه الالة عن المصدر ان تكون الة للفعل في
 العادة فان لم تكن له الة فيها فلا يجوز نيابة عنه
 نحو ضربته خبث او عامودا فلا يجوز كون خبث
 او عامودا نايبا عن المصدر لعدم كونه الة
 للفعل والضرب بها عادة بخلاف السوط والاصل
 وذكر المحشي فايده وهي ان الة والفعل لا يوبان
 عن المصدر وان دلا عليه واو لا به فلا يقال
 ضربت ان اضرب وتو لا ان بالمصدر وهو الضرب
 ويكونان نايبان عنه لان الة تخلص الفعل
 له استقبال فيضير الفعل مقصورا على زمان
 واحد بخلاف المصدر الصريح فانه صالح للزمن

الكلية

الكلية واجاز الاحقق ذلك وما للتوكيد
 انما لهم موصول مبني على الكون في محل نصب
 مفعول لقوله وحده وتؤكد جارا ومجرورا متعلقا
 بمحذوف صلة لما والفاالتزيين اللفظ ووحده فعل
 امر مبني على الكون وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت وابدأ منصوب على الظرفية وث فعل امر
 مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها
 والفاعل مستتر وجوبا تقديره انت واجمع معطوفا
 عليه وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وغير بالنصب
 تنازعه كل من انش واجمع فاعلم فيه الاخير لقربه
 منه واضرب في الاول ضميره ثم حذف والها مصناف
 اليه وافردا فعل امر مبني على الفتح لاتصاله
 بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة الفا والمفا على
 مستتر وجوبا تقديره انت والتقدير فوجد المصدر
 الذي استقر وثبت وسبق للتأكيد دايما وث
 واجمع وافرد غيره وحاصل المعنى ان المصدر
 ثابته يكون موثقا العام له وثان يكون مبيها
 لتوجه اوله فده كما تقدم فالذي يكون للتأكيد
 يجب افراده ولا يجوز تثنيته ولا جمعه واما الذي
 يكون لبيان النوع او العدد فيجوز تثنيته وجمعه
 وتفراده والواو في قوله وث واجمع وافردا بمعنى او

الكلية

فلا يردح ما يقال ان التثنية وما ذكر منها صديان
لا يجتمعان في آت واحد قال بعضهم ان قوله
وافردا بعد قولهم وثن واجمع لا فائدة فيه لان الاصل
فيه الافراد فلا حاجة للنسب عليه وانما المحتاج
للفعل عليه انما هو التثنية والجمع فقط واجيب
بان ذكرهم بعد ما وان كان الاصل منه لرفع ما يتوهم
من عدم جوازهم بعد ذكرها وايضا قولهم فوجه
ابدا يوهم ان غيره لا يجوز توحيد وان الذي
يوجه ويؤيد دأبا انما هو الموكد لا غيره فرفع ذكر
التوهم بقوله وافردا بعد قولهم وثن واجمع غيره
لا يجوز تثنية المصدر انما اخذ ذكر ان من
قولهم وما التوكيد فوجه ابدا لانه امر مفيد
للموجب واذا كان افراده واجبا فلا يجوز تثنية
والاجمع الموكد لعامله اي المعناه التضمني
وهو واحد مدلوليه وهو المحدث والمعناه الطائفي
الناهل للزمن لانه المصدر لا يدل عليه بل على
المحدث فقط كما تقدم بل يجب افراده الغير
فيه عايد على المصدر الموكد لعامله وذلك
ان عدم جواز تثنيته وجمعه لانه بمثابة اي بمثل
تكرير الفعل اي لفظ الفعل ان قلت كيف يكون
مترا لا منزلة تكرير الفعل مع انه يدل على المحدث

فقط

بالنظر

فقط

المؤكد ان حذف مبتدا وعامل مضاف اليه والمؤكد
مضاف اليه وهو صفة لموصوف محذوف وامتنع
فعل ماض وفاعله مستتر عائد على حذف والجملة
في محل رفع خبر وفي سواه جاز ومجرور خبر مقدم
ومتنع بالرفع مبتدا مؤخر ولزليل متعلق به
والثقة وحذف عامل المصدر المؤكد لعامله
امتنع والحذف متنع في عامل سواه وحاصل
المعنى انه يمتنع حذف عامل المصدر المؤكد لعامله
لما يلزم على حذفه من المناقاة لانه اني به لتأكيد
العامل وتقويته فاذا حذف العامل الماتى به
لاجله كانت الاثبات به لا معنى له واما حذف
عامل غير المؤكد من المبين للنوع او العدد فجاز
اذا كانت هناك دليل يدل عليه المصدر
المؤكد ان لعامله لا يجوز ان لا يكون مسوقا
لملة لقول لا يجوز ومعنى كونه مسوقا اي مذكورا
وما يتبادر به وقول لتقرير عامله اي لاجل تقريره
وهو دفع العجز عنه وقول وتقويته اي تثبيته
في الذهن لانه ذكر الشيء مرتين اثبت له في النفس
من ذكره مرة والحذف مناف لذكره اسم الاشياء
راجع للتقرير والتقوية واما غير المؤكد
مقابل لقول المؤكد فيما تقدم اي وهو المبين للنوع

او العدد جوازا او وجوبا متعلق بقول فيحذف
وقول المم ان مبتدا وقول الا اني ليس بصحيح
خبره وقول ان قول وحذف عامل ان مقول قول
ابن المم وهو يرفع خبر ان المصدر بها المقول
المقول المذكور وما ذكره الشئ عن ابن الناطم
هنا معنى وحاصل عبارة طويلة نقلها في التوضيح
ولمعة جدا ذكر فيها امورا كثيرة اقتصر الشئ على
المعنى المقصود منها وحاصل الاعتراض الذي
المتراض به ابن المم عليه انه قال كيف تقول وحذف
عامل المؤكد امتنع مع انه وجد امثلة كثيرة يجب
حذف عامل المصدر المؤكد فيها عكس ما قلنا منها
ضربا زيدا ونحوه مما سياتي عند قولك والحذف حتم
ان واجيب عن ذلك ما اوردته ابن المم عليه
ليس من هذا القبيل لانه ضربا زيدا ليس مؤكدا
للفعل وهو ضرب بل نايبا عنه مفيدا للطلب
استفاد منه حال عند التاكيد لانه بمنزلة لوقوعه
مع فقه حكمه كحكمه ان ما ذكره الشئ فلا يردح وانتصر
صاحب التوضيح لابن الناطم ورد ما ذكره الشئ
وقال الحق مع ابن الناطم فيما ذكره من وجوب
حذف عامل المصدر المؤكد الذي منه ما اوردته
وعلم سياتي حله فالوارد القابل بالامتناع ويكون

ما سياتي في قول المم والحدق حتم ان مستثنى من
 قاعدة قابلية كل مصدر موكد يمتنع حذف عامله
 الا المصدر النايب عن الفعل فانه موكد ويجب
 حذف عامله وانتصر شيخ الاسلام للناظم ورد
 كلام ولده وقال حاقا له ابن الناطم ممنوع والمحق
 مع ابن الناطم فيما ذكره لان القياس اذا اقتضى
 امتناع حذف عامل المصدر الموكد للعللة التي
 ذكرها الت وهي انه ذكر لتقرير عامله وتقويته
 فاذا ورد مصدر حذف عامله وامكن حمله على
 غير التاكيد فحمله عليه اولى للجمع بين الامرين
 لانه المحذوف مناف لمقصود التوكيد وح تكتوف
 المصادر على هذا اربعة مصدر موكد لعامله
 ومصدر غير موكد له ومصدر مبين لنوعه ومصدر
 مبين لعدده قائل لان قولك ضربا زيدا
 ان علة لقوله هو والضمير في منه كما في بعض النسخ
 عايد على المم وما استدل به اي ابن المم
 قوله ضربا زيدا على دعواه اي على الذي ادعاه من
 وجوب المحذوف لعامل المصدر الموكد ليس منه اي
 من هذا القبيل الذي ذكره المم هنا وقوله وذلك
 اي وبيان علة كونه ليس منه وقوله بل هو امر
 اي طلب حال ان اي مفيد للطلب المستفاد من

الفعل

الفعل المحذوف حال عن التاكيد وقوله بمثابة
 اضرب اي بمنزلة فهو مترادف منزلة من حيث انه
 مفيد للطلب مع خلو عن التاكيد كما لنايب عنه
 وقوله لانه واقع لعلته كما قبله كذا ضربا
 زيدا اي لتاكيد فيه فرق بين ما قاله وما ذكره
 المم هنا وكذا لجمع الامثلة التي ذكرها الضمير
 في ذكرها اما عايد على ابن المم والمعنى ذكرها في
 عبارته او على المم والمعنى ذكرها فيما سياتي
 وقوله لان المصدر فيها اي الامثلة التي ذكرها
 نايب لانه وهذا علة لقوله وكذا لجمع الامثلة
 ان وقوله نايب مناب العامل اي وهو اضرب المحذوف
 وجوبا وقوله وال اي ذلك المصدر المذكور النايب
 عن العامل المحذوف وقوله على ما يدل عليه الضمير
 في عليه عايد على العامل المحذوف الذي وقع المصدر
 نايبا عنه وقوله وهو اي ذلك المصدر عوضا عنه
 التي عن ذلك العامل ويدل على ذلك اي على
 كونه عوضا عنه ودال على ما يدل عليه وقوله
 عدم جواز الجمع بينهما اي بين العامل المحذوف
 وبينه كما فيه من الجمع بين الموصوف والموصوف
 ولا شيء من الموكدات اي لعواملها يمتنع
 الجمع بينها اي تلك الموكدات وقوله وبين الموكد اي

الواقعة تأكيداً له ويدل ايضاً اي على كونه
موضاً عن العامل ودال على ما يدل عليه كاد
على ذلك ما تقدم ان اضرباً زيدا من وقوله ونحوه اي
ما سيذكر فيما سيأتي عند قول المص والمخذف حتم
ان وقوله ان المصدر المؤكد ان متعلق بقوله
يدل اي ويدل على ما ذكر كونه المصدر المؤكد
لا خلاف في ان وقوله في انه لا يعمل اي في عدم عمله
بالاتفاق واختلصوا في المصدر ان اي فدل
هذا الاختلاف في علم ان هذا غير هذا وكلامه ليس
بظاهر والظاهر ما قاله المص والالزم المساواة
بينهما ولم يقع خلاف في هذا دون الاول وقوله
موقع الفعل اي كضرباً زيدا ونحوه فعلى
القول الاول اي وهو انه يعمل على الصحيح وقوله
في الدلالة على معناه اي وهو الطلب وقوله وفي
العمل اي فيما بعده وهو زيد وعلى القول
الثاني اي وهو انه منصوب بالفعل المحذوف
وليس عاملاً فيما بعده تاب عنه اي من الفعل
في الدلالة على المعنى اي معناه وهو الطلب دون
العمل فيما بعده والمخذف حتم ان المخذف متعلق
وحتم خبر ومع ظرف متعلق بالمخذف وايت متعلقان
اليه وهو صفة لموصوفه محذوف وبه لا حال من

فاعل

فاعل ايت ومن فعله جار ومجرور متعلق ببدا
وكذا التكاف حرف جر وند لا مجرور بها وعلامة
جر كسرة مقدرة منع من ظهورها سكن الحكاية
والذي لم يوصل لفة في الذي مبني على السكون
في محله نقت له ولما ند لا التكاف حرف جر واند لا
مجرور بها وعلامة جر كسرة مقدرة منع من ظهورها
سكن الحكاية والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة
الموصول والتقدير وير والمخذف حتم مع مصدر
ما في به في حال كونه بدلاً من فعله في المعنى
وما يصل معنى ذلك انه يجب حذف عامل
المصدر الذي ايت به المتكلم بدلاً عن فعله قاصداً
به تأدية معنى ذلك الفعل وذلك كند الذي
كاند لا في المعنى فان ند لا بمعنى اندل وهو اخذ
الشيء وخطفه بسرعة فاذا حذف واخي بند لا
بدل عنه كان بمعناه وهو اخذ الشيء وخطفه
بسرعة فاذا خاطبت به انساناً وقلت له ند لا
وقصدت انه بدل عن اندل في المعنى كان معناه
خذ هذا الشيء بسرعة وبح لا يجوز الجمع بينه
وبين الفعل وهو اندل بل يجب حذف الفعل
وعدم ذكره منه لما يلزم على ذكره من الجمع بين
القول والمعوض وكذا يقال في نظيره مما ياتي

بدل

حرفا بحرف وهو المصدر الخائب عن فعله المذكور
هنا وقال ابن هشام الحق ان القسم وهو
المصدر الخائب عن فعله المذكور هنا من جملة
المصدر الموكد المذكور فيما تقدم فهو مستثنى منه
وما ذكره الله من هنا الى اخر الجواب من جملة
هذا المستثنى لانيه فهو امثلة له وافراد من افراده
والصورة المذكورة هنا موجودة ومحققة فيه
وحاصلها ان حذف عامل المصدر المائي به
بدلا عن فعله واجب ولا شك ان هذه الصورة
موجودة ومحققة فيما سياتي الذي هو فرد من
افراد ما ذكر هنا وامثلة له فالمثال الذي ذكره بعد
الصورة نوع وما ياتي افراد وامثلة له فمثلا
ونحوه مما ذكر فيما سياتي مصدر راقيا به بدلا عن
فعله والاعني معناه وحذف عامله واجب ان
يكون قول بعد كذا مكررا من معطوف على الجار
والمحور هنا لا قال الشيخ يجبي وهو قوله
كندا لا فاجيع من صور المصدر الاني بدلا ولا يصح
عطفه على المحور وحده لما يلزم عليه من
دخول حرف جر عليه مثله وهو الكاف لان الكاف
الجارح كندا لا تصير مسيطرة عليه فيصير المعنى
كندا لا كذا مكررا وهذا لا يصح وشك في ذلك الباقى

واما

واما بالتفصيل فمعطوف على المحور بنفسه وكذا
لا يصح عطفه على الصورة المذكورة قبل الجار
والمحور وهو كندا لا لاقتضا عطفه عليها انه مفاير
لما ذكر هنا لان المعنى يصير وحذف عامل المصدر
المائي به بدلا عن فعله واجب وكذا مكررا فيما في
ما ذكر فيما تقدم انه من جملة امثلة ما ذكر هنا وافراد
من افراده وخالف العرب وجعل قوله ومكان
لتفصيل معطوف على الصورة المذكورة لا على
الجار والمحور وقال انه جملة مركبة من مبتدأ وخبر
لان ما موصول اليه في محل رفع بالابتداء والجملة
بعده خبر عنه لا في محل جر فله صلح عطفا على
الجار والمحور ويلزمه انه على ذكر ليس من جملة
ما ذكر هنا ويكون مقابرا له في مواضع منها
لان اولي حذف منها لقدم ذكره لمقابلها لانه لم يقل
ومنها كذا وكذا بعد ذلك ولا معنى للاح وايضا
يقضى ان هناك غير هاهنا تلك المواضع
وهو تفسير الصبر ما يد على وقوع المصدر بدلا
ومعنى كونه مقياسا انه يقاس عليه غيره ولا
يقتصر فيه على ما سمع من العرب فكل فعل امر
يجوز حذفه واقامة المصدر مقامه وان
لم يسمع من العرب فقي نحو ادخل واخرج ونحو ذلك

يُحذف ويُقال دخل أو خرج أو هكذا ويكون مصدرًا
بمعنى الفعل حذف عامله وجوبًا **قيًا** مثال
لكم وقول أي قم قيا ما تفر وتغير للفعل المحذوف
وقول لا تقعد قعود المثال للنهي فيحذف الفعل
ويقال قعود أو يكون مصدرًا وحذف عامله
وجوبًا وقول سقياكم مثال للدعاء ومثال الدعاء
عليه جده عاكه أي اجد عك الله والجار والمجرور في
سقياكم قيل لا تعلق له بشئ وقيل متعلق بمحذوف
صفة لسقيا أي سقيا كما ييناك ورده هذا بأنه نايب
عن الفعل والفعل لا يوصف فكذلك هو ونقل عن
بعضهم أنه متعلق بأعني محذوف أي سقيا أعني
لكم وقول أي سقياكم الله بعد ذلك تغير للفعل
المحذوف الذي ينب عنه سقيا وكذلك يحذف
أمر معناه إن مثل ما ذكر في كونه مقييًا حذف عامل
المصدر وجوبًا إذا وقع الأمر فالتشبيه له به في
القياس لا في الحذف المقصود به الأمر الضمير في
به عابده على الاستقام الذي وقع المصدر بعده
انفويًا مصدر ثواني في حاجته قصر في
في المختار وهو مفعول لفعل محذوف وجوبًا تفسره
استوانا كما قدره الله وقول وقد علك أمر جملة
حالية وعلو الشيب كناية عن ظهوره والمعنى

استوان

استوانا فتوانيا أي إلى متى تتأنيك وتقصيرك
والمحال أن الشيب قد علك وحل بك وظهر
ويقال حذف عامل المصدر أمر مراده بالعملة هنا
الساعة كما أنه يقول ما تقدم يجوز قيا ساء وما هنا
مقصود على الساء فلا يقاسو عليه غيره مما
ماثلة في الفعل المقصود به الخبر أي الأخبار
اللات الحذف ما تقدم فلك هنا فالمصدر
في هذه الأمثلة أي المذكورة فيما تقدم إلى هنا
وعوها منصوب أمر في الدلالة على معناه
أي معنى الفعل وهو الأمر والنهي والدعاء والتوبيخ
المستفاد من ههنا الاستقام أو الخبر كما في هذا
المثال الأخير وخص ابن الفصيح المحذف قيا
لما مل المصدر القاييم مقام فعله في الطلب ونحوه
بالمصدر المكرر فقال لا يكون المحذف مقييًا إلا في
المصدر المكرر وأما غيره فالحذف فيه مقصور على
الساعة ولا يجوز قيا ساء يرون بالدهنا
وهذان البيتان قالهما الشاعر لاجوابهما قوما
لصوتها والدهنا لم موضع ببلاد تميم وهو
بفتح الدال ويكون الراء بعدها نون يمد ويقصر
وفي البيت بالقصر عابهم بكسر العين المهملة
ومشاة تخية بعد ها الف فبار موحدة جمع غيبة

استوان

بفتح اوله والعياب لهم ما يوضع فيه الثياب كالادراج
 ونحوها ومن هذا يقال فلان عيبة فلان اذا
 كان موضع سوره ودارين بكسر الراء المهملة لهم
 موضع بساحل البحر ويجمع الموحدة وسكون
 الجيم جمع بحراته وهي التكية والحقايب جمع
 حقيبة بالحاء المهملة والقاف كصيفة وصحابة
 وهي وعاء يضع فيه الرجل زاده ويحتقبه الراكب
 خلفه في سفره وقوله على حيني بالجر على الاعراب
 وبالفتح على البنا والي من الالهة وهو
 الاستفقال وهو فعل ماض فاعله جد بالجيم
 اي معظم امورهم والناس مفعول به ولا منصوب
 بفعل محذوف تقديره انزل نذلا وهذا هو ان
 وزريق بضم الزاي المعجمة وفتح الراء وسكون
 التحتية فقا لهم رجل كاد ثره الله والمضي
 يرون بالموضع السمي بالدهن فارغة اخراجهم
 لا شيء فيها ويرجع من المكان الذي بساحله
 البحر ملأته حقايبهم واخراجهم على حيني الهمزة
 الناس معظم امورهم واسفا لهم ان كان يقول
 يعلم بعضهم بعضا ويقول له في الرمن الذي
 استقلت الناس فيه معظم امورهم وخروجهم
 قد لا اي اختطف المال بسرعة وانزل اعياب

لمر

اسرع به نذل واسراع الثعالب يازريق فاما
 بالنصب مفعول لانذل واجاز لهم ان
 يكون زريق مرفوعا بنذر اي وليس منادى
 وقوله وفيه نظرايب في قول الله ذلك نظر وقوله
 لانه ان جعل انملة لقوله وفيه نظر فعل
 الامر المخاطب اي وهو انذل كما قدره الله وقوله
 لم يصح ان يكون مرفوعا به اي بنذر وقوله لا
 فعل الامر انملة لقوله لم يصح وقوله لا يرفع ظاهرا
 اي انما ظاهرا بل يرفع ضميرا مستترا بانه من
 يقال ثم زيد ان وقوله مناب فعل الامر للغياب
 اي الخطاب والتقدير ليندل اي لكن المنقول
 ان استدارك على قوله مع ان يكون مرفوعا
 وما لتفصيل ان فاما لم موصول مبتدا وهو صفة
 لموصوف محذوف ولتفصيل جار ومجرور متعلق
 بمحذوف صلة وكاما ما في موضع الحال او خير
 مبتدا محذوف او نعت لتفصيل وعامل مبتدا
 والما مضاف اليه ومحذوف فعل مضارع وثايب
 الفاعل ضمير مستتر فيه عائد على عاملة والجملة
 في محل رفع خبر عنه والجملة من المبتدا والخبر في
 محل رفع خبر عن المبتدا الاول وهو الموصول
 حيث ظرف مبني على الضم في محل وعنا بمعنى عرض

في محل رفع

فعل ماض وفاعله مستر عايد علي ما والجملة في محل
جر باضافة حيث اليها لان حيث لا تصاف الا بالحي
للجل واصاخرها المفرد شاذة تحفظ ولا يقاس عليها
والنقير والمصدر الذي سبق وذكر لتفصيل
وذكر كما ما منا عامله يحذف وجوبا حيث عرض
ووقع في تركيب من التراكيب وحاصل
المعنى ان المصدر الذي سبق وذكر لتفصيل جملة
متقدمة عليه يحذف عامله وجوبا يحذف ايضا
اي كاحذف فيما تقدم عامله ان وقع في
تفعيله لعاقبة ما ان اي جملة تقدمت عليه
والمراد بالعاقبة ما يترتب على التفصيل المذكور
من الفوائد فسد الوثائق يترتب عليه ما ذكره
بعد من المصادر المذكورة وهي اما القتل بالمال
ونحوه من الرجال المسلمين الاسرا او المن او
نحو ذلك فهذا هو المراد بالعاقبة ولا فرق بين ان
تكون الجملة المتقدمة طلبية انشائية كانه لاية
لان قوله فسدوا الوثائق جملة طلبية انشائية
او خبرية نحو ان شريت طعاما فاما بياعا واما
اكله اي فاما ابيعه بياعا واما اكله اكله فاحكم
مصدر نايب عن الفعل وقع تفصيله لجملة
متقدمة عليه وهي ان شريت وعامله محذوف وجوبا
والحاصل

والخاص لانه لا يحذف عامل المصدر هنا
انما يرب عن الفعل وجوبا لا بقيد وقوعه مفصلة
لجملة متقدمة عليه وهو متأخر عنها اعم من
ان تكون الجملة انشائية او خبرية كما تقدم اما
اذا وقع مفصلة لمفرد كانه نحو زيد سرق فاما صحة
واما اغتناما اي اما يصح سرق صحة واما ان
يفتتم اغتناما فلا يجب الحذف بل يجوز الحذف
وعدمه ومثل ذلك لزيد ضرب فاما ناديبا واما
ظما اي فاما يودب ناديبا واما يظلم ظلم
ومفهوم قوله متقدمة عليه ان ما اذا تقدم هو
عليه كانه في نحو اهله كاهل ناديبا فاضربه اي يهلكه
اهله كاهل يودبه ناديبا فلا يجب الحذف للعامل
بل يجوز حذفه والشرح به واما قيد كونه
مفصلة فلا يظهر فهو متقيد بقيد ين فقط لانه
متخصص انه لا يجب الحذف الا اذا كان مفصلة
جملة مذكورة قبله متقدمة عليه دون ما اذا
كان متقدما فهو عليها او كان ما قبله مفردا
لا جملة فانه يجب بل يجوز الحذف للعامل والشرح
به وفي تسمية وحده مفصلة مجاز لان التفصيل
لم يقع به وحده بل به وبغيره منضم اليه الا ان
يقال سمي بذلك في حال انفرادة لانه دخل فيه

حتى اذا اختتموهم اي اكتمتم القتل فيهم
فشدوا الوثاق اي كفوا عن ذلك وامسكوا عن
قتلهم واسروهم وافعلوا بهم ما يفعل بالاسرا
من شد الوثاق والكتاف وتخبروا فيهم بعد ذلك
اما تمنون عليهم من ايات تركوا سبيلهم او اما
تقدوهم فذلك بالمال او بالاسرا من المسلمين
فاما تمنون من ايات اعترضوا بالاصواب
اسقاط من ايات فيه جمع بين الفعل والمصدر
وذلك غير جائز واجيب بان الجمع بينهما غير مقصود
بل المقصود بيان اصل التركيب وان اصل
التركيب هكذا وهذا معنى انهم الاشارة
راجع لحدق عامل المصدر الواقع تفصيله لجملة
تقدم منه كذا مكررا في كذا جار ومجرور خبر
تقدم ومكررا مبتدأ مخرودا ومقطوع على مكرر
وهو مفعول بالواو وحصر مضاف اليه وورد
فعل ماض وفاعله مستتر عايد على المذكور من
كل منها وجملة ورد في محل رفع نعت لها ونايب
منصوب على الحال من فاعل ورد وفعل مضاف
اليه ولله اسم جار ومجرور متعلق بالمستند وعيني
مضاف اليه والمستند فعل ماض وفاعله مستتر
اما عايد على فعل فتكون الجملة في محل جر صفة

وقطعوا عنهم من غير شيء

له لانه الجمل بعد التكرات صفات لا قال المغرب
او عايد على المذكور من محل من مكرر وذو حصر
لا قال المذكور فتكون الجملة في محل رفع صفة
ثانية لها والتقدير المصدر المكرر كذا اي يجب حذف
عامله ومثله المصدر صاحب الحصا ورد كل منها
نايبا عن فعل مسند لاسم عيني وحاصل
المعنى ان المصدر المكرر والمصدر المحصور فيه
يجب حذف عاملها ورد كل منها اي بشرط ان
يكون كل منهما نايبا عن فعل واقع خبرا عن اسم
عيني اذا تاب المصدر عن فعل اي محذوف
وجوبا وقول لشد اي ذكر الفعل ومولر لاسم
عيني احتراز لئلا عن اسم المعنى نحو امر كسير سيرة
فيجب رفعه على الخبرية لعدم الاحتياج الى اخبار
فعل بخلاف المصدر الواقع بعد اسم المعنى يحتاج
الى اخبار العامل وتقديره لانه يوم من معه اعتقاد
الخبرية لانه المعنى لا يخبر به عن العيني الامحازا
كقول قاتلوا اي اقبال وادبار اي ذات اقبال
وادبار اي خبرية عنه هذا تفسير لقوله
لانه فالاستناد معناه الاخبار اي وقوعه خبرا
عن اسم المعنى وكان المصدر مكررا لئلا يكون
مجررا وهذا المصدر وهو السير مثله المكرر ان يكون

واقعا في الحال ومسترا لا منطوقا ولا مستقبلا ولا
 بد من كون عامل المصدر وهو الفعل المحذوف
 وجوبا خبرا اي واقعا خبرا عن اسم عني لا اسم
 معني كما تقدم زيد سيرا سيرا فيرا مفعول
 لفعل محذوف وجوبا لاقامة تكرار المصدر مقامه
 ومثاله المحصور اي فيه سوا الحان الحصر بال
 اوبان الا ان اثار لذلك كالمثال حيث عده وقوله
 ما زيد الاسير فزيد محصور في السر وهذا مثال
 للحصر بالاول ما بعده مثال للحصر بالثاني وقوله
 والتقدير لم يزد مراده بذكر بيان اصل التركيب كما في
 نظيره مما تقدم فان لم يتكرر ولم يحصر هذا
 محترز قول فيما تقدم وكان المصدر مكررا اي محصورا
 وقوله لم يجب الحذف اي بل يجوز الحذف وعده
 ومنه ما يدعون انه من جاز ومجوز متعلق
 بمحذوف خبر مقدم وما لم يوصل مبني على
 السكون في محل رفع مبتدأ موخر ويدعون فقل
 مضارع مرفوع بثبوت النون والقواوفا على
 يتعدي كفعولين اليها مفعول اول مبني على
 النفي في محل نصب ومؤكد مفعول الثاني والجملة
 صلة الموصول ونفسه جاز ومجوز متعلق بمؤكد
 واو حرف عطف ومخير محذوف عليه والصير مضاف

اليه

اليه وقوله فالمبتدأ الفاز امية لترتين اللفظ والمبتدأ
 مبتدأ ومخبر وهو مضاف لقول محذوف وله
 جاز ومجوز خبر مقدم والفا مبتدأ موخر وعلى
 متعلق بمحذوف صلة لان الفاز محال والجملة في
 محل نصب مفعول القول المحذوف المضاف للمخبر
 او في محل جر مضافة للمخبر واعترافا منصوب
 على المفعولية المطلقة محذوف العامل وجوبا
 والثاني مبتدأ مرفوع بيضة مقدرة على اليه
 المحذوفة للثقة منع من ظهورها الثقل وكما بني
 الكاف حرفا جروا بني مجرورها وعلامة جره
 كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها
 اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ويار
 المتكلم مضاف اليه مبني على السكون في محل جر والمجار
 والمجوز خبر مقدم وانت مبتدأ موخر مبني على
 الفتح في محل رفع وحقا مفعول مطلق حذف
 عامله وجوبا منصوب بالفتحة الظاهرة وصرفا
 نعت له او مفعول مطلق ثانياً لانه يصلح للتاكيد
 ايضا والتقدير والمصدر الذي يدعون به
 ويسمونه النجاة هو كذا نفسه او غيره كائنا
 المصدر المحذوف عامله وجوبا فالمبتدأ مخفوقه
 الفا كائنة له على عرفا والثاني كقولك انت ابني

فمنه صرفا في حاله
فمنه صرفا في حاله
فمنه صرفا في حاله
فمنه صرفا في حاله

حقا صرفا وحاصل المعنى ان المصدر الذي
تسميه النحاة موكدا لنفسه وهو الواقع بعد جملة
لا تحتمل غيره بان تكون نصا فيه بحيث يكون ما لا يتفيد
منه لا يزيد على ما لا يتفيد منها وان المصدر الذي
يسمونه موكدا لغيره وهو الواقع بعد جملة محتملة
له ولغيره وصارت بذكر نصا فيه كل منهما كاي
من المصدر المحذوف عامله وجوبا وهو نائب عنه
مثال الاول نحو قوله الف كايته له علي عرفا
فروفا مصدر حذف عامله وجوبا والتقدير
اعترف اعترافا وهو واقع بعد جملة مركبة من
مبتدأ وخبر وهي متضمنة للاعتراف لان قوله ذلك
اعتراف منه بان له عليه الف والاعتراف الذي
تضمنته مصدر وهو نص فيه لا تحتمل غيره فقوله
عرفا بعد مصدر وقوع موكدا للاعتراف الذي
تضمنته الجملة ولا يتفيد منها نصا عليه ان
وقع موكدا لنفسه ولم يزد التأكيد به علي
ما تضمنته الجملة ولا يتفيد منها شيئا ومثال الثاني
انت كاي بني حقا صرفا فحقا مصدر حذف عامله
وجوبا والتقدير احقه حقا وهو واقع بصيغة
جملة محتملة له ولغيره لان قوله ذلك يحتمل وقوعه
له حقيقة او مجازا على اي بعد ذلك لقوله حقا

صرفا

صرفا يعني الجملة للحقيقة وصارت به غير محتملة
للمجاز فصدق علي هذا المصدر انه وقع موكدا
لغيره لا لنفسه اي من المصدر انه هكذا
تفسير للغير الواقع مجرورا بمن في كل م اليه وهو
بيان لمرجه وقوله وجوبا راجع لقوله المحذوف
عامله اي وقع ذلك هو نائب عن ذلك العامل
المحذوف وقوله ما يسمى انما هي مصدر يسمى اي
تسمية العرب موكدا لنفسه وموكدا لغيره وقوله
فالموكدا لنفسه ان تفصيله وبيان لما اجمله
وهو مخرج عليه اي فالمصدر الموكدا لنفسه هو
الواقع ان وقوعه بعد جملة اي مركبة من مبتدأ
وخبر كالمثال المتقدم وقوله لا تحتمل غيره
اي المصدر بان كانت متضمنة له ومستفاد منها
نحوه علي الف اعترافا قال اعترافا ولم
يقول عرفا كما قال اليه لان المصدر في الحقيقة هو
الاعتراف لا الف وما العرفا فلم مصدر قلنا
عند من الي الاعتراف والتقدير اعترف ان
هذا بيان للفضل المحذوف وجوبا لانه موكدا
للجملة قبله علي لقوله ويسمى موكدا لمرجوه التأكيد به
واقع لظهور الجملة اي ما تضمنته وهو الاعتراف
الذي هو المصدر لا نفسه وقوله يعني ان لا تحتمل

غيره اي المصدر وهو الاعتراف بقصر لقوله وهي
 نفس المصدر كما قيل له كيف تكون اجملة نفس
 المصدر مع انها غيره فاجاب بقوله يعني ان
 وهذا هو المراد من قوله الاشارة راجع لقوله
 فالموكد لنفسه ان في موكد النفس لانه بمنزلة
 اعادة اجملة فكانه نفس اجملة فكان موكد النفس
 لان المصدر في نحو ضربت ضربا وقع موكد النفس
 اي فالاول من القسمين ان هذا انفس
 لقول الله فالحمد لله كان قال ليس مراد الله بقوله
 فالحمد لله المبتدأ المعلوم بل مراده به الاول من
 القسمين وهو ما وقع ابتداء والذي وقع ابتداء في
 كلامه هو الموكد لنفسه لانه قال ما يدعون
 موكد النفس ثم قال بعد ذلك او غيره اي ان
 يدعون موكد لغيره فلهذا قسمان وهما المذكوران
 في البيت الاول من البيتين المذكورين فلهذا قال
 المذكورين في البيت الاول اي من البيتين المذكورين
 لهم والموكد لغيره معطوف على قوله مما تقدم
 فالموكد لنفسه اي والمصدر الموكد لغيره هو الواقع
 ان في وصفه لموصوف مخذوف وقوله بعد جملة اي
 مركبة مبتدأ وخبر كانه المثال وقوله فلهذا
 محتملة لذكر المصدر الواقع بعدها تأكيداً

من

ومحتملة

ومحتملة لغيره وقوله فتصير بذكر اي ذكر هذا المصدر
 الواقع بعدها نصاً فيه اي في ذكر المصدر بحيث
 تصير غير محتملة لغيره بعد ان كانت محتملة له
 ولغيره والتقدير احق حقا هذا بيان للفعل
 المحذوف ولاصل التركيب قبل حذفه فلا يردح
 ما يقال ان منه جمعا بين المعوض والمعووض لانه
 واجب الحذف لقيام المصدر مقامه لان اجملة
 قبله اجملة لقوله ويسمي ان وقوله لان قوله انت
 اجملة لقوله لان اجملة قبله ان فجملة الفعل
 محتملة ان يكون حقيقة اي ابنة حقيقة
 وقوله وان يكون مجاز اي ابنة مجاز وقوله علي
 يعني انت ان متعلق بقوله مجازا وهو بيان
 لوجه المجازية في ان البتة حقيقة اي في
 ان ابنة حقيقة وارتفع المجاز الذي كانت محتملة
 له اجملة فتأثرت اجملة ان اي تغيرت وتحوط
 من الحالة التي كانت فيها محتملة للحقيقة والمجاز
 الى حالة نصبت فيها الى الحقيقة ورفع احتمال
 المجاز عنها بسبب ذكر المصدر الذي ذكر بعدها
 لانها صارت به نصا اجملة لقوله فتأثرت
 اجملة ان والمعنى في به عائد على المصدر وقوله
 لوجوب مضايرة اجملة لقوله فكانت موكد لغيره

المحتملة

والمراد بالمؤثر بالفتح الجملة والمؤثر بالكسر المصدر
فهو مؤثر فيها وهي مؤثرة به فتلخص **انا المصدر**
المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة مؤكدا لمضمونها
والمصدر المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة رافع
للمجاز عنها كذا ذكر الجزاء ومجروور خبر مقدم
ودوا مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو والتشبيه مضاف
اليه وبعد ظرف وجملة مضاف اليه مجرور بكسر
مقدرة منع من ظهورها تكون الوبى وكلية
الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف
ولي جار ومجروور خبر مقدم وبكأ مبتدأ مؤخر
مرفوع بضممة مقدرة على الالف المحذوفة للتقار
الساكنين منع من ظهورها التعذر وبكأ مصدر
حذف عامله وجوبا وهو مفعول مطلق منصوب
بالفتحة الظاهرة وذات مضاف اليه مجرور
بالكسرة الظاهرة ومضلة مضاف اليه مجرور بكسرة
مقدرة منع من ظهورها تكون الوبى والتقدير
والمصدر صاحب التشبيه الواقع بعد جملة
متقدمة عليه كذا ذكر اي مثل المصدر المحذوف
عامله وجوبا ونياية منابه وذلك كقولك بكأ
كأيت كي بكأ امرأة ذات عضلة اي صاحب
امتناع من التزويج وحاصل المعنى

ان المصدر الواقع مشبها به بعد جملة متقدمة عليه
يكون حكمه حكم المصدر الثاني عن فعله المحذوف
وجوبا لكن بشروط سبعة ان يكون مصدرا
حقيقة وان يكون مشعرا بالحدوث والتخدير وان
يكون دال على التشبيه وان يكون واقعا بعد
جملة وان تكون الجملة حاوية لعناه وان تكون
محتوية على فاعله وان لا تكون مشتملة على
على فعل صالح للعلل في ذلك المصدر وهذه الشروط
السبعة اجتمعت في المثال الذي ذكره وهو قول
لي بكأ بكأ لان بكأ مصدر ركي يكي بكأ
مشعرا بالحدوث والتجدد لان الكا يتجدد ويحدث
بعد ان لم يكن وهو دال على ان الكلام على
التشبيه اي بكأ وهو واقع بعد جملة وتلك
الجملة حاوية لعناه وهو الصوت مع البكار
ومحتوية على فاعله وهي يا المتكلم المحذورة
باللام وليست متصلة على فعل صالح للعلل فيه
في استفادة من التمثيل فخرج بالشرط الاول
ما اذا لم يكن مصدرا نحو زيد يد يد اسد فان
اليدي ليست مصدرا وخرج بالثاني ما اذا لم
يكن مشعرا بالحدوث والتجدد نحو له علم علم
الحكا فالعلم غير مشعرا بالحدوث والتجدد وخرج

بانثالث ما اذا لم يكن والاعلى التشبيه نحو صوت
 صوت حسن فان صوت ليس والاعلى التشبيه
 وخرج بالاربع ما اذا لم تتقدم عليه جملة نحو صوت
 ريد صوت حمار فان صوت وان كان مصدر الا
 انه لم تتقدم عليه جملة وخرج بالخاص ما اذا لم
 يكن الجملة محتوية على معناه نحو صوت ضرب صوت
 حمار فان صوت وان كان مصدر اتقدمت عليه
 جملة الا ان الجملة ليست محتوية على معناه
 وهذا التصويت وخرج بالسادس ما اذا لم تحقق
 الجملة على فاعل المصدر نحو عليه نوح نوح احام
 فنوح وان كان مصدر اتقدمت جملة الا ان الهم
 نحو على فاعله وخرج بالاسابع ما اذا لم
 احتوت الجملة على فعل صالح للعمل في المصدر نحو
 انا ابكي بكاء ذات عضلة فان بكاء مصدر تقدمت
 جملة ودال على التشبيه والتجديد وقلت
 الجملة على فاعله ونوذكر الا ان الجملة احتوت
 على فعل صالح للعمل فيه وهو ابكي فالمصدر
 ونحوه في هذه الامثلة كلها غير الاخير منها وهو
 انا ابكي ان ليس معمول الفاعل مخدوف وجوب
 بل يجب رفعه لفقد بعض الشروط فيه وقد
 ينصب المصدر على الحال في المثال الذي قيل هذا

الاخير

الاخير وهو عليه نوح نوح حمار ان واما في نحو
 انا ابكي بكاء ان وزيد يضرب ضرب الملوكة فانه
 يتعين فيه نصب المصدر بالفعل المذكور في
 الجملة قبله لا بفعل مخدوف لصلحية المذكور في
 الجملة للعمل فيه ان قلت ولم يصلح المصدر
 المتصلة عليه الجملة في نحو بكاء بكاء ذات
 عضلة وزيد يضرب ضرب الملوكة من الامثلة التي
 اجتمعت فيها الشروط للعمل في المصدر الواقع
 بعدها وجعل معمول الفاعل مخدوف وجوب قلت
 ان شرط اعمال المصدر ان يكون بدلا من الفعل
 او مقدران المصدرية والفعل وهذا ليس كذلك
 فلم يصلح للعمل فيه تأمل وذكر الحشى فايين انه
 يجوز رفع المصدر في الامثلة المستوفية للشروط
 على الدلية او الوصفية مما قبله وهذا على هذا
 يكون الرفع مرجوحا والنصب ارجح او متساويان
 لا ارجحية لاحد على الاخر خلافه وقلت
 ان كلى بكاء بكاء ذات عضلة ليس صاحبه
 الفاعل له يا المتكلم المحروقة باللام في قوتك
 واما صاحبه الفاعل له ذات عضلة واجيب
 بان المتكلم بكاء بكاء مماثل لذات عضلة فعلى
 هذا يكون الفاعل له اي المذكور تأمل واورد

عليه ايضا ان بكاء بالقصر معناه الدموع او الفراج
الدموع وبالمعنى الصوت الذي يكون معه
بكاء وهو في كل مكان مقصور لا ممدود فمعناه
حج غير موافق لمعنى المصدر المذكور واذ كان
كذلك فلم تكن الجملة متممة على معنى البكاء الذي
هو المصدر لانه ممدود ومعناه صوت مع بكاء
لا دموع واجيب بانه في كل ما ممدود ايضا
وانما قصر للضرورة على انه المد والقصر لفتات
فيه وقول عضلة اي مجموعة من النكاح وقال
شيخ الاسلام ذات عضلة اي داهية ورد منا
كل مريم ان فلانا لعضلة من الفضل اي داهية
من الدواهي فعلى هذا يكون لها معنيان انتهى
خول زيد صوت صوت از فل زيد جار ومجرور
خبر مقدم وصوت مبتدأ موخر وصوت مصدر
صات يصيت صوتا لا صوت يصوت تصويتا
حذف عامله وجوبا وهو على التشبيه والجملة
التي قبله متممة على فاعله وهو زيد المجرور
باللام والتقدير زيد صوت كصوت الحمار ومثله
ما بعده والكلبي المرأة الحربية الفاقدة لولدها
فصوت حمار مصدر اي لصات يصيت صوتا
لا صوت يصوت تصويتا كالتقدم وقول تشبيه

اي

اي ذلك على التشبيه وقول وهو منصوب بفعل
از تقديره يصوت صوت حمار اي كصوت الحمار
وقول وهي زيد از الصغير عائد على الجملة
وقول وهي متممة اي تلك الجملة وقول على
الفاعل في المعنى اي لذلك المصدر فلو لم يكن
قبل هذا المصدر جملة از اي بان كان ما قبله
مفردا نحو صوت زيد صوت حمار وهذا مقابل
لقول فيما تقدم بعد جملة از وكذا التوكيدات
قبل جملة وليست متممة از وهذا مقابل لقول
فيما تقدم متممة على فاعل المصدر ولم يتوض
المعنى الشرطية وهو كون الجملة متممة
على فاعل المصدر وقول ولكنه مفهوم من متممة
اي من المثال الذي ذكره ومثله به المفعول
له ويقال له المفعول لاجله ومن اجله اي
الذي وقع الفعل لاجله وقدمه على المفعول فيه لانه
دخل من المفعولية لانه مفعول الفاعل اي
فعل له فالتأنيب ونحوه فعل الفاعل ويشي
عنه ان ادب الذي هو صفة المؤدب ولما سببه
المفعول المطلق من حيث مصدر كقولهم عقبه
لوقدمه على المفعول منه ما ذكر ولا يجوز تقديمه
منحوبا كان او مجرورا ولا يرد ما ذكره قول تعالى

يا

ولا تمسكونه من راس النخلة والآن من جعل صورا
مفعولا له منع تعلقا لتعقدوا بقوله تمسكونه ومن
تعلقه بها اعراب صندارا حال لا مفعولا له ينصب
فعل مضارع مبني للمفعول والمصدر نائب فاعله
ومفعولا حال وله جار ومجرور متعلق به وان
حرف شرط جازم وابان فعل ماض فاعله الشرط
وفاعله مستتر عايد على المصدر وتعليلا مفعول
وجواب الشرط محذوف وكجده الكاف جارة لقول
محذوف خبر مبتدأ محذوف لان حرف الجر لا ينفصل على
الافعال وجده فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره
انت وشكر المفعول لاجله وهو منصوب بالفتحة
الظاهرة وودن يحتمل ان يكون مثالا ثانيا اي وودن
شكرا بمعنى ارض الناس لاجل الشكر وغير ذلك
كاسيائي ويحتمل ان يكون من تمام البيت وهو
مطرف على جد وقوله وهو مبتدأ ويختم خبر مفعول
بفعلة مقدرة منع من ظهورها تكون الروي
وبما جار ومجرور متعلق به وجهلة يعمل صلة وفيه
جار ومجرور متعلق يعمل ووقتا وفا على منصوبان
على نزع الخافض او على التمييز وان حرفا شرط
جازم وشرط فاعل بفعل محذوف تقديره انك
وجهلة فقد من الفعل ونائب الفاعل مفسرة

للفعل

للفعل المحذوف لاجلها من الاعراب والجملة في محل
جزم فعل الشرط وفاجره الفاعل بطة للجواب
واجره فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
والجملة في محل جزم جواب الشرط وبالحرف جار
ومجرور متعلق به وليس فعل عارض واسما مستتر
عايد على الجر ويمنع فعل مضارع وفاعله مستتر
يعود على الجر والجملة في محل نصب خبر ليس ومع
ظرف والشروط مضاف اليه وكلزهد الكاف
جاء لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف ولزهد جار
ومجرور متعلقا بقطع وذا اسم اشارة مبتدأ مبني
على السكون في محل رفع وقنع فعل ماض وفاعله
مستتر عايد على ذا والجملة في محل رفع خبر والتقدير
ينصب المصدر حالة كونه مفعولا له ان ابان تعليلا
وذلك كقولك جده شكرا وودن شكرا وهو مستخدم
بالحرف وليس الجر متمنعا مع الشرط وذلك كقولك
هذا قنع زهد وحاصل المعنى ان المصدر
ينصب مفعولا له لكن بشرط خمسة ذكر المص
منها اربعة ان يكون مصدرا وان يفهم التعليل
وان يتقدم عامله في الوقت وان يتقدمه في
الفاعل ونزاد على ذلك ان يكون قلبيا وقد نظرت

للفعل

الحكم بقوله
والمصدر القلي ان قد اتحد وقتا وفاعله وعلة ورد
ينصب مفعولا له في نحو وقتا لله طاعة تكن منها امن
فان انتفى شرط من هذه الشروط وجب جرم بالحرف
ولا يجوز نصبه وقد يجوز جرم بالحرف مع وجود
الشروط والمصادر انه اذا وجدت هذه
الشروط جاز نصبه وجاز جرم وان لم توجد
وجب جرم فنقول انه ينصب انما يجر جوازا لا وجوبا
وقوله ان ايان تعليله اي اظهر واقفه كونه علة
في الفعل قبله وذلك كقولك جدد شكر افسكر امصدر
منهم للتعليل اي كونه علة في الفعل الذي قبله
وهو الجود بمعنى ان الفعل وهو الجود لم يقع الا
لاجله اي جدد لاجل ان تكون شاكرا ومنصفا
بالشكر مع تعالي على ما انعم به عليك وليس المراد
ان الغنى يشكر كما يلزم على ذلك من عدم الاتحاد
في الوقت والفاعل مع عامله لانه يصرف فاعله
الجود غير فاعله الشكر واما تأخر شكره لم عين
جوده فلم يجعل اتحاد في الوقت وهو متحد مع
عامله في الوقت والفاعل لان الوقت الذي وقع
فيه الجود وقع فيه الشكر وفاعلهما واحد وهو
المخاطب وهو مفعول قلبي لان الشكر متعلق بالقلب

فتلخص

فتلخص ان الشروط مجتمعة فيه ومثل ذلك يقال
في قوله دن شكر او معنى دن اقرض الناس لاجل
الشكر ونحو من الدين بفتح الدال بمعنى القرض او من
الدين بكسرها بمعنى المجازاة اي جازي من احسن
اليك تكون شاكرا هكذا قال شيخ الاسلام وقال
الاشموني دن طاعة وقوله وهو عما يعمل الصغير
عابده على المصدر والباء بمعنى مع وما واقعة على
فعل والجملة الحالية ووقتا وفاعله منصوبات
على نزع الخافض ويصح نصبها على التمييز ويكونان
محولان عن الفاعل والمعنى ان ايان واقفه اي
المصدر تعليله في حال كونه متحدا مع الفعل الذي
يجل فيه في الوقت والفاعل او من جهة الزمن
والفاعل والاصل واتحد زمانها وفاعلهما نحو لا
وجعله تمييزا وقيل واتحد وقتا وفاعله وخالف
بعضهم وقال لا يشترط اتحاد مع عامله في
الفاعل بدليل قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
لان فاعله الالة في الآية هو الله تعالى والفاعل
هو المطبوع فلم يتحد المفعول لاجله وهو الخوف
مع عامله وهو يريكم في الفاعل لما علمت ويجاب
بان الاتحاد في الفاعل بين ما مقدر والمعنى يجعلكم
ترون فاعله هذا يكون فاعله الالة هو فاعله الخوف

فتلخص

وبنت الشرط المذكور وقوله فاجره بالحرف وفي بعض
 النسخ فاجره باللام وهي موافقة لما سياتي في
 قوله وقد ان يصحبا اي ان لا يجر ففلي هذا
 تكون هذه النسخة بتعينة لموافقة ما سياتي
 واجيب بانه لا تعيين لجواز التانيث للحرف الذي
 ذكره هنا باعتبار كونه كلمة وفول طزهد واقنع
 او رد بعضهم على ذلك بان فيه تقديم معمول الخبر
 الفعلي الراجع لغير المبتدأ على المبتدأ مع ان
 نفس الخبر لا يجوز تقديمه قبل الاولى معموله فالاولى
 ان يقول بانه ذلك وليس يتنع مع الشرط ذاك
 لعفة قنع ويوسط الممول بينهما ورد ذلك بعضهم
 بانه لا يلزم من امتناع تقديم الممول وهو الخبر
 الفعلي الواقع محولا للمبتدأ على المبتدأ امتناع
 تقديم معموله عليه بدليل جواز تقديم محمول
 الفعل المضارع المنفي بلى اولم على حرف النفي
 المذكور مع امتناع تقديم نفس الفعل عليه
 فنقول زيد ان اضرب اولم اضرب ولا يجوز اضرب
 زيد ان وهو ظاهر لكن قال بعضهم ان حرف
 النفي مع الفعل كالتثنية الواحد في النفي كالجاء
 منه فتقديم زيد عليه لا يقال فيه انه تقدم معمول
 المجرى على العامل كما علمت فالاولى الجواب بان

هذا

هذا مثال والمثال لا يشترط صحته على ان المناقشة
 في المثال ليست من داب المحصلين وقنع بكسر
 النون كرضي وزنا ومعني واما قنع بفتحها فهو كسال
 لفظا ومعني وهذا المثال اجتمعت فيه الشروط
 المقدمة ايضا لان الزهد مصدر زهد يزهد زهدا
 كما ان شكر مصدر شكر يشكر شكرا فيما تقدم وهو
 معوم لتعليل لكونه علة فيما قبله واتحد مع عامله
 وهو قنع وقتا وفاعلا اي فيهما وهو فعل قلبي
 له تعلق بالقلب المفعول له هو المصدر اخذ
 ذكر ان من قول الميم ينصب مفعولا له المصدر
 وقوله الفهم علة اي دال على كونه علة في الفعل
 الذي ذكر قبله فهو علة في وقوعه وحصوله وهذا
 اخذه ان من قول الميم ان ابات لتعليل وقوله
 الشارح لعامله في الوقت والفاعل اخذه من
 قوله وهو ما يحمل فيه ان لان المعنى ان علة
 لقوله وهو مفهوم ان لان زمن التكرار علة لقوله
 وهو مشارك ان وقوله في الفاعل معطوف على قوله
 في الوقت وقوله لانه فاعل الجوز ان علة لقوله وفي
 الفاعل وقوله هو المخاطب اي الذي مصدوقه
 الضمير المستتر في الفعل وجوبا وقوله وهو فاعل
 الشكر الضمير عائد على المخاطب وكذا ذكر ضربت ان

أي مثل ما ذكر من المثال الذي مثله المهم في الحكم
 ضربت الزوقولم اذ يجمع الزعلة لقول مصدر مفعول
 الزوقولم في جواب لم فعل الزاي في جواب سؤال
 السائل القائل في سؤاله لم فعل الضرب فيقال
 له في الجواب للتأديب أي لأجله فيكون التأديب
 حق سبب وعلة لفعل الضرب ووقوعه
 وهو مشارك الزاوية عايد على التأديب وقول
 في الوقت والفاعل أي ملاحظ الضارب له
 حال ضربه في حال مر به ملاحظ للتأديب أي
 مر به له والارادة تتعلق بالقلب فهو فعل قلبي
 أيضا فالشروط الخمسة المتقدمة بحتمه فيه حق
 وحكم أي المصدر المذكور وقول جواز النصب
 أي لا وجوبه بدليل قول المهم بعد وليس يمنع
 مع الشروط لئلا يترك على جواز النصب والجر
 عند وجود الشروط والأدوات النصب واجب
 لقال ويمتنع مع الشروط لئلا يترك
 الشروط الثلاثة أي التي ذكرها التي لا
 جعل الاتحاد في الوقت وفي الفاعل شرطا واحدا
 لا شرطان وهما في الحقيقة شرطان فتكون
 الجملة أربعة ويزاد عليها شرط واحد وهو أن
 يكون المصدر فعلا فليست تكون الجملة خمسة
 قولها

فان فقد شرط الزوقولم لوقول ان وجدت فيه
 هذه الشروط الثلاثة فيما تقدم وقول تعيين جره
 الزوقولم ان الشرطية ومعنى تعيين جرم بالحرف
 وجوبه وعدم جواز نصبه - فمثال ما عدت الزوقولم
 هذا شروع في اخذ محترقات القيود المذكورة
 حيثك للسبب أي لا يؤخذ فالتسليم مجرور باللام
 وجوبا ولا يجوز نصبه لأنه ليس بمصدر ولا وان
 كان مفعولا لأجله لفقد المصدرية فيه - ومثال
 ما لم يتخذ الزاي المصدر الذي لم يتخذ مع فاعله
 الزوقولم محترقات وقول واتحاده مع عامله في الوقت
 لا قول حيثك اليوم للآكرام عدا لم يتخذ المجيء
 والآكرام فيه في الوقت لا المجيء واقع في اليوم
 الحاضر والآكرام واقع فيما بعده فلم يحصل اتحاد
 في الوقت للآكرام الذي هو المصدر المفعول الفعل
 لأجله مع عامله وهو حيثك فيعين حق جره
 باللام ولا يجوز نصبه - ومثال ما لم يتخذ أي
 مصدر لم يتخذ مع عامله أي العامل فيه في
 الفاعل وهذا محترقات وقول فيما تقدم واتحاده مع
 عامله في الفاعل وذكر كقولك جاء زيد الآكرام
 عمرو له فان فاعل المجيء فيه هو زيد وفاعل
 الآكرام عمرو فلم يحصل الاتحاد بينهما في الفاعل لها

فيتين ج المصدر فيه وهو الاكرام بالله م ولا يجوز
نصبه ومثل ذلك ما اذا لم يكن فعلا قلبيا كجيتك
لقراءة العلم او لقتل الكافر فانه يتعين الجزاء
بالله م ولا يجوز النصب بان يقال جيتك قراءة للعلم
او قتله للكافر لعدم كونهما فعلا قلبيا اي فعلان
متعلقين بالقلب ومثل ذلك ما اذا لم يكن مفعلا في
الفعل قبله فله يقال احسنت ايك احسانا اليك
بالنصب بل يتعين الجزاء ان لا يعمل بنفسه
فتمت الشروط الخمسة مع محترزاتها بذكر
ولا يتمتع الجزاء بالحرف مع التكال ازا يحيدل يجوز
كالنصب وزعم قوم ان اي ادعى قوم انه
لا يشترط في نصبه اي نصب المفعول لاجله الا
كونه مصدرا اي في شرط فيه عندهم شرط
واحد فقط دون بقية الشروط الخمسة وتقول
فجوزوا نصب الجزاء في جواز عايد على القوم
الزاعمين لما ذكر وتقول في المثالب الساتين اي
في الشئ وطما جيتك اليوم للاكرام عدا وجاز
لاكرام عمرو له فقالوا جيتك اليوم اكراما عدا
وجازد اكرام عمرو له وجوزوا نصبها لعدم
استراط الاتحاد عندهم فيما ذكر وقيل ان
يجب الجزاء من فعل ماض وان حرفه مصدر

ونصب

ونصب ويصحب فعل مضارع منصوب بان
وعلا مة نصبه فتحة ظاهرة وان وما بعدها
في تاويل مصدر فاعل قل والجزء فاعل يصحب
والا المتصلة به مفعول والعكس مبتدا وفي
مضروب جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وال
مضاف اليه واشد فعل ماض والواو فاعل
والضمير فيه عايد على العرب ولان فيه واقعد
فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا تقديره استا
والجبن مفعول لاجله منصوب بالفتحة الظاهرة
وعن اليجا جار ومجرور متعلق بقول لا اقعد
ولو حرف امتناع لامتناع وتوالت تقول فعل
ماض وانما فعل مة اتانث وزمرفاعل
والاعداء مضافا اليه والتقدم وقل مصاحبة
لام التعليل الجارة للمفعول لاجله المحذوف من الالف
واللام والعكس كاي في مصحوب ال واشد
العرب لا اقعد الجبن ان وجا ضل معنى
ذكر ان المفعول لاجله له ثلاثة احوال اما ان
يكون مجردا من ال والاضافة واما ان يكون
مصاحبا لال واما ان يكون مضافا فان كانت
جردا من ال والاضافة مصاحبة لام التعليل
له وجرم بها قليل واكثر جرده منها مخوضرت

ونصب

ابني ناديا اكثر من ضربت ابني لتاديب والما
 ان كان مصاحبا لاله فالتكثير جرم بها ومصاحبتهما
 له وخلوه عنها قليل ففوضت ابني للتاديب
 اكثر من ضربت ابني التاديب واشار لذكر انهم
 بقولهم وقل ان يصحها المجرم والعكس في معصوب
 ان اي مصاحبة لام التعليل الجارة للمفعول
 لاجله المجرم من ال والاضافة قليل والاكثر تجرده
 منها وعكس ذلك كما في وثابت في المفعول لاجله
 المصاحب لال اي الغير المجرم عنها تجرده بتلك اللام
 كثير وعدم جرم بها قليل وقولهم واشدوا الى
 هذا البيت على القليل لا الكثير وهو من كلام
 العرب ليس للمع اي واشد الشئ لا شامدا
 لجواز نصب بقولهم لا اقعد الجني عن الهيجا
 اي الحرب ولو توالى وتتابعت زمر الاعداء في
 فرقهم ولو كان على الكثير لقال لا اقعد للجني
 كما علمت فيما تقدم ان الكثير في معصوب ان جرم
 بلام التعليل وعدم جرم بها قليل واما المضاف
 فسياتي في آخره لستوا الامرين فيه
 المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة اي الذي
 وجدت فيه الشروط المتقدمة ان يكون مجرما
 عن الالف واللام اي خاليا عنهما وعن الاضافة

وقول

وقول ان يكون محلا بالالف واللام اي مصاحبا
 لهما وموجودا فيهما وكلا يجوز ان تجرأ
 الضمير في كلا عايد على الاحوال الثلاثة اي على
 المفعول له باحوال الثلاثة ثم لما كان ظاهر
 ذلك الاستقلال بتدرك عليه بعد بقولهم لكن الاكثر
 ان فهو لتدرك على ما يوجهه ظاهر التفسير بكل
 من لستوا الاحوال الثلاثة في الجر عرف التعليل
 وقولهم فيما تجرد اعم في مفعول لاجله تجرد ان ويموز
 جرم اي بلام التعليل فتقول ان انه لا يجوز
 جرم اي المفعول لاجله المجرم من الالف واللام
 والاضافة وهو خلاف ان وما صحب الالف
 واللام ان هذا اشارة لقولهم والعكس في معصوب
 ان اي والمفعول لاجله المصاحب لال يعكس
 المجرم منها وقولهم بعكس المجرم اي المفعول لاجله
 المجرم منها وقولهم الاكثر جرم اي بلام التعليل
 وقولهم ويموز نصب اي على قلة وعدم جرم بها
 ومما جاء فيه اي المفعول لاجله المصاحب
 لال منصوبا لكن على قلة ما اشده اليه فيما تقدم
 بقولهم لا اقعد الزوقولهم ومثله اي مثل ما اشده
 اليه مما جاء فيه منصوبا قولهم اي الشاعر فليت
 لي جرم اي بلام قولهم اذا ركبوا شتوا الاغارة

أي فرقوها على المد ومن جميع جهاته فهي من كسنة
 إذا فرق ويروى شد والإغارة وهي الأصغر والإغارة
 مصدر من أغار أغارة والأسم الفارة والغرسات
 جمع فارس والركبان جمع راكب والمراد به راكب
 الأبل وهذا قاله الشاعر في قومه لشدة بلد وشهم
 وجباة ثم وقعوا عن الحرب والشاهد منه
 نصب قول الإغارة وهو قليل والأكثر جرم باللام
 أي للغة غارة أي لأجلها لأن المفعول له المصاحب
 للالف واللام الأكثر فيه الجر ونصبه قلب
 وأما المضاف أي المفعول له المضاف
 وقوله الجر والنصب على السوابل من أقوله
 فيجوز فيه الأمر أن وقوله فتقول ضربت الزمير
 على قول وأما المضاف فيجوز أن وهذا المضاف
 له الإشارة راجع لجواز الأمرين في المضاف
 وقوله لأنه لما ذكر الزمير على لقوله وهذا قد يفهم أن
 وقوله أنه يقل جر المجرى أي بلام التعليل والأكثر
 نصبه وعدم جرم بها وقوله ونصب المصاحب
 الزمير ويقل نصب المصاحب الزمير وعدم جرم
 بالأكثر جرم بها وعدم نصبه علم أن
 وما جاء به أي بالمفعول لأجله المضاف في حال
 كونه منصوباً قول أي الشاعر وأغفر الزمير

عور

عور الكرم أي كلمة الكرم القبيحة إذا وقعت
 منه لي ادخار أي لأجل ادخاره وإبقائه
 وهذا محل الشاهد وأعرض بضم الهمزة من
 الأعراض عن شتم السيم أي سببه لي لأجل التكرم
 فترك ما مفعول لأجله ومن هذا المعنى قول الشاعر
 عمل أخاك على ما به فإني لست بمطعم
 فإني له خلق واحد وفيه طبائعه الأربع
 وقال آخر
 يخاطبني السفيه بكل قبح فأكره أن أكون له مجيباً
 يزيد حماقة فزيد جليماً كعود زاده الإحراق طيباً
 المفعول فيه أي الذي وقع الفعل فيه
 وقوله وهو المسمى ظرفاً هذا عند البصريين
 وأما عند الكسائي وأصحابه فيسمونه صفة
 ولا متاحة في الاصطلاح الظرف وقت الخ
 فالظرف متدة ووقت خبر وهو على حذف مضاف
 وأمكناء معطوف عليه وهو على حذف مضاف
 أيضاً ومن فعل ماض مبني للمفعول واللف
 التكنية العايوة على وقت أو مكان نائب فاعل
 وهي سادة مسد مفعول عن الأول وفي في
 محل نصب سد مسد المفعول الثاني وهذا أولى
 من جعل الالف فيه للطلاق والواو في قوله

او مكان ليست علي حقيقتها بل هي بمعنى الواو
 لان كلا منهما يسمي ظرفا مضافا لمعني في وياطراد
 جاز و يجوز متعلق بقوله ضمنا وكهنا الكاف جارة
 لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وهما ظرفا مكان
 متعلق بقوله امكك وامكك فعل امر و فاعله
 مستتر وهو بان قد مره انت وازمنا ظرف زمان
 متعلق بقوله امكك والتقدير الطرف اسد
 وقت او اسم مكان ضمن كل منهما معني في باطراد
 وذلك كقولك امكك هنا ازمننا وحاصل
 المعني ان الطرف لهم الوقت او لهم المكان المضمين
 كل منهما معني في باطراد وهذا معني له اصطلاحا
 واما معناه اللفوي فالو عاء ومعني
 تضمينها كما ذكر ملاحظة معني في فيهما واختوارها
 عليه لا التضمن المصطلح عليه وهو اشتراك
 كلمة معني كلمة اخري لانه لو كان المراد ذلك لزم
 ان كلا منهما مضمين معني الحرف وتضمين الكلمة
 معني الحرف موجب لبنائها ومعني الاطراف
 تسلط جميع العوامل عليه فتقول صمت امام الامير
 وجلست امامه وضربت امامه وصمت يوم الجمعة
 وجلست يوم الجمعة وضربت يوم الجمعة وهكذا
 فامام ويوم كل منهما مضمين معني في باطراد لصحة

تسلط

تسلط جميع العوامل عليها ولا يرد علي ذلك جلست
 مجلس زيد فانه وان كان ظرف مكان مضمين معني
 في تكن ليس باطراد لعدم صحة تسلط جميع العوامل
 عليه لانه لا يتعصب ظرفا الا بعامل من جنسه
 مادته كدته كاسيا في فلهذا استثناء اليه فيما
 سياتي بقوله بشرط كون ذات مقيسا ان يقع
 مكانه قال كل من الماه الزمان ولها المكان ينصب
 علي الظرفية باطراد الا هذا فلك يكون منصوبا علي
 الظرفية باطراد الا اذا كان عاملا من جنسه
 ومجمعا معه في اصله المتفق منه وقوله كهنا
 امكك ازمننا كل من قوله هنا وازمننا متعلق
 بقوله امكك ومعمول له وهو مثال واحد
 لا مثالين والمعني كقولك لشخص امكك هنا في
 هذا المكان ازمننا اي في الزمان من هو مثال
 واحد جامع لظروف الزمان وظروف المكان
 وجمله امكك ومعموله في محل نصب بالقول
 المحذوف المقدر وازمننا بغير اليه جمع زمن كجمل
 ولجمل ان قلت ان الزمن يطلق علي القليل
 والكثير فله حاجة بجمعه قلت ارادة ههنا
 القطعة من الوقت فقط بجمعه بانه اسم
 زمان او مكان انرا ومعني الواو اي ولهم مكان

وفي هذا الشارح ان كلام الله مبني على حذف مضى
 وان او في كل من معنى الواو والتقدير الطرف
 وقت ان اي لم وقت ولهم مكان ان ضمن
 معنى في اي لوحظ فيها معنى في واحتملها عليه
 كما تقدم وقوله باطراد علمت معناه فيما تقدم
 نحو امك هنا انما قد علمت فيما تقدم
 ان كل منهما متعلق بقوله امك والجملة في محل
 نصب بالقول المحذوف واز مناجع زمن وجمه
 وان كان يطلق على التليل والكثير لانه اراد به
 هنا القطعة من الوقت لان المعنى امك
 هنا ان علة لقوله وكل منهما ان واحترز اي
 الله بقوله ان وقوله من لهما ان زمان الزيات
 كما لم يتضمن مرفوعا بالابتداء اي او غيره اي
 وهو الخبر كما في المثال المذكور ان يوم الجمعة
 فيه مرفوع على الابتداء ويوم مبارك مرفوع فيه
 على الخبرية نحو يوم الجمعة اي او يوم عرفه
 ان وقوله والدار يزيد مبتدا وخبر وفي تمثيله
 بالدار نظر لان الدار لا تكون ظرف مكان بل هي
 مكان فالاولى التمثيل بغيرها من ظروف المكان
 الفارقة لبعض الشروط وقوله فانه لا يسمي
 ان الصغير فيه عايد على غير المتضمن معنى في

مما ذكر وقوله والحالة هذه اي لتمراره مرفوعا
 بالابتداء والخبر اما اذا خرج عن هذه الحالة
 الى حالة النصب كان قبل سرت يوم الجمعة مثلا
 فانه يسمي ظرفا وكذا ما وقع منهما ان اي
 كذلك لا يسمي ظرفا ما وقع من لهما ان زمان
 والمكان مجردا نحو سرت ان وقوله على ان في هذا
 اي ما وقع منهما مجردا اي وعنه خلافا ان
 واعلم ان على هذه الجارة متعلقة بمحذوف
 اي وعنه علي ان في هذا ان او بمعنى مع اي مع
 ان في هذا ان او بمعنى لكن اي لكن في هذا
 وعنه خلافا ان اي فبعضهم سماه ظرفا اصطلاحا
 وبعضهم لم يسمه ظرفا اصطلاحا وكذلك
 ما نصب منهما ان اي من لهما ان زمان واسماء
 المكان اي لا يسمي ظرفا ايضا نحو بيت
 الدار وهدت يوم الحمل اي ولا يصح كون المعنى
 على في بان يقال بيت في الدار وهدت في يوم
 الحمل ويوم الحمل هو اليوم الذي كانت عايدة
 رضي الله عنها راكبة للحمل فيه فسمي اليوم يوم
 الحمل وهذا وما قبله خارج بقول الله ضمن معنى
 واحترز اي الله بقوله باطراد من نحو
 دخلت ان اي لانه لا يصح تسلط جميع العوامل

عليه بل كل من الامثلة الثلاثة التي ذكرها
خاص بالفاسل المتدرفيه ولا يصح تقدير
غيره وتسلطه عليه وقول فان كل واحد من
علة لما قبله وقول ليس باطواد اي لما علمت
من عدم صحة تسلط جميع العوامل عليه وقول
لان لما كان المكان المختص له علة لقوله ليس
مطرد او المراد بالمختصه ما لا صورة وحدود
محصورة كما لبست المذكور والدار والمسجد والشام
وغوذلك وقوله لا يجوز حذف في معنا اي الاشذوذ
فيجوز والقياس ذكرها معها وقوله في هذه المسائل
اي الامثلة المذكورة فيما تقدم وقوله منصوبة
على الظرفية اي لعدم الاطواد فيها وان كانت
متضمنة معنى في وانما هي منصوبة على
التشبيه بالمفعول به اي وليست مفعولا بها
حقيقة لان المفعول به الحقيقي يصل اليه
الفعل بنفسه من غير تقدير وهذا لا يصل اليه
الابتدائر في فكان شيها بالمفعول به وليس مفعولا
به حقيقة وقوله لان الظرف له علة لقوله وانما
هي منصوبة على التشبيه ازوهذا الحد مذاهب
ثلاثة تأتي في اسم المكان هل هو منصوب على
التشبيه بالمفعول به او على نزع الخافض

او على

٤

او على الظرفية لئلا تكون داخلية في كلام
المع الا على هذا الاخير لانها التي تكون فيه
متضمنة معنى في فيحتاج لاجزائها بقيد الاطواد
واما على الاول والثاني فليست داخلية لعدم
تضمنها لما ذكر في خارجة بقوله ضمن معني في
على ان قولهم هذا منصوب على نزع الخافض هو
عين المنصوب على التشبيه بالمفعول به وهو في
الحقيقة قسم واحد كما سيأتي فتكون المذاهب
اثنين على هذه الثلاثة فلذا قال الشيخ وفيه
نظراي في كلام المع فطرحيت اخرج بقيد
الاطواد الامثلة الثلاثة المذكورة ونحوها مع
انها منصوبة على التشبيه بالمفعول به وهو غير
متضمن معنى في فلم تدخل في كلامه حتى يحتاج
لاخراجها بقيد الاطواد وفي خارجة بقوله ضمن
معني في فسمي داخلية على القول بانها
منصوبة على الظرفية لئلا تكون داخلية في كلام المع
انها منصوبة على نزع الخافض والاصل دخلت
في البيت لم تحذف الجار ونصب على التوسع فظ
كلامه انه يحتاج في اخراج ذلك لقيد الاطواد
لكن قال ابتقا سمعنا على هذا القول ليست
متضمنة معنى في فله حاجة لما ذكر فتلخص

ان قيد الاطراد لا يحتاج اليه الاعلى القول ببعضها
على الظرفية شذوذا فقط دون ما ذكر وقد يجاب
عن ذلك بان التقييد بقوله باطراد قيد لبيان
الواقع لا لخراج ما ذكر على ان بعضهم يحتج في ذلك
وقال لا يلزم من كون المفعول به غير متضمن
لعمى في ان يكون النسبة به كذا لكان النسبة
لا يفتقر حكم النسبة به من كل وجه فقد يكون
النسبة متضمن لما ذكر دون النسبة به فقول
فكذلك ما شبه به فيه نظروا تحت بعضهم وقد
علمت وقوله فانها خرجت از عملة لقوله فلا يحتاج
از فأنسبه بالواقع از فأنصب فعل امر
وفاعله مستتر والها مفعول وهي عايدة على
الظرف وبالواقع جاز ومجرور متعلق بالنسبة
وهو على حذف مضاف وفيه جاز ومجرور
متعلق بالواقع ومظهر احوال او خير لكات
مقدم عليها وكات فعل ماضى ولها مستتر عايد
على اننا نصب المفعول من النسبة والالاء
الشرطية مدغم في الانافية وفعل الشرط
مخروف دل عليه ما قبله وقانون الفار ابطة
للجواب وانو فعل امر وفاعله مستتر فقد يرد
انت والها مفعول وقد را حال فعل فاعله انت

والنقد

والنقد يرفا نصب الظرف بدال الواقع اميب
باللفظ الدال على الواقع فيه ان كانت ذكر الدال
مذكورا والا يكن مذكورا فانوه حالة كونه مذكورا
مقدرا وحاصلا معنى ذلك ان ما تضمنت
معنى في من لهما الزمان ولهما المكان حكمه
النسبة على الظرفية وانما نصب له ما وقع فيه
اي دال ما وقع فيه اي اللفظ الدال على ما وقع
فيه فصحت يوما مثلا هذا اللفظ دال على
صوم واقع في اليوم فالناصب لليوم لفظ تمت
الدال على الصوم الواقع في اليوم وهذا اذا كان
ظاهرا مذكورا فان لم يكن ظاهرا مذكورا فيكون
منصوبا به في حال كونه مذكورا مقدرا سواء كان
الحذف جوازا او وجوبا كما سيأتي توضيحه ان
شاء الله تعالى فقول المصنف فأنسبه بالواقع فيه
مبنى على حذف مضاف والنقد يرفا نصب ظرف
الزمان وظرف المكان باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه ان كانت ذكر اللفظ الناصب له
مذكورا وان لا فأنسبه به في حال كونه مذكورا
مقدرا سواء كان الحذف جوازا او وجوبا وعبر
عن الذكر بالظاهر وعنه الحذف بالنقد يرمي ازا
من لهما الزمان او المكان اي ولهما المكان

فاذ معنى الواو كما تقدم وهذا بيان لما في قوله
 حكم ما تضمنه ان وانما صلب له اي لما تضمن
 المبين بما بعده وقوله ما وقع فيه مبني على حذف
 لا تقدم اي اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه
 والضمير فيه عائد على ما تضمن المبين باسم
 الزمان واسم المكان وقوله وهو المصدر بيان لما
 وقع فيه اي دال ما وقع فيه هو الحدث وهو
 لا ينصب وانما الناصب له نفس المصدر الدال
 على ذلك الحدث يوم الجمعة هذا مثال
 لظرف الزمان وقوله عند الأمير مثال لظرف
 المكان وكذا يقال فيما بعد من الامثلة ولا شك
 ان كل منهما منصوب بالمصدر وهو الضرب الدال
 على المعنى الواقع في كل منهما وهو الحدث
 او الفعل معطوف على قوله وهو المصدر وكذا قوله
 بعد او الوصف ثم يكون لا فرق في الناصب له
 بين ان يكون دالا على المعنى الواقع فيه دلالة
 تضمنية كالصدر او مطابقة كالفعل والوصف
 لاء المصدر يدل على الحدث فقط والفعل والوصف
 والوصف كل منهما يدل على الحدث وعلى من يكون
 ذلك الحدث واقعا فيه وظاهر كل اسم
 هذا اعتراض من ان الشئ على المصدر وقوله الا الواقع

فيه فقط اي دال الواقع فيه اي اللفظ الدال
 على المعنى الواقع فيه اي ظرف الزمان وظرف
 المكان والمعنى الواقع فيه هو الحدث وداله
 المصدر وقوله بل ينصبه هو اي المصدر الدال
 على المعنى المذكور وغيره اي المصدر كالفعل
 والوصف خلا لما يوجه ظاهر كلامه لانه
 قال فانصبه بالواقع فيه لم يزل يقل وغيره
 فعل هذا يكون المراد بالدال دلالة تضمنية
 كالصدر او مطابقة كالفعل والوصف كما
 تقدم لخصوص الدال دلالة تضمنية
 وانما صلب له امام ذكره كما مثل اي فيما تقدم
 وهذا اشارة لقولهم مظهر كان وقوله او
 محذوف جواز اشارة الى قوله والافانوه من
 مقدرا او وجوباً معطوف على قوله جوازا
 نحو زيد عندك مثال لما اذا كان خبرا في
 الحال وقوله وظنت زيدا عندك مثال لما اذا كان
 خبرا في الاصل قبل جملة مفعول الظن
 قالوا بل في هذا الظرف اي المذكور في الامثلة
 المستقرة والتقدير في غير الصلة اي صلة
 المستقرة المستقرة اي فانت محذوف
 مستقرة جملة او اسم فاعل مفرد واماني الصلة

فيتمين تقديره لتقران الصلة لا تكون الا جملة
 وكل وقت او لكل مبتدا ووقت مضاف اليه
 وقابل بخبر و الاسم اشارة مبني على السكون في محل
 نصب مفعول لقابل والكاف حرف خطاب وهو
 عائد على النصب على الظرفية ولا نافية ويقيد فعل
 مضارع والها مفعول والمكان فاعل والا اداة حصر
 ملغاة ومبرها حال من المكان وخبر مبتدأ محذوف
 والجات مضاف اليه والمقادير معطوفة عليه وما
 لم يوصل مبني على السكون في محل جر معطوف على
 الجهات او في محل نصب معطوف على قوله مبرها وهو
 الاولي وجملة صيغ صلته وحال الفعل جار ومجرور
 متعلق بصيغ وكبري خبر مبتدأ محذوف ومبري
 مبني على السكون في محل جر ومن رمي جار ومجرور
 في محل نصب على الحال والتقدير وكلهم زمان
 قابل للنصب على الظرفية سواء كان مبرها او مختصا
 ولا يقبل لهم المكان النصب على الظرفية الا في حال
 كونه مبرها لا مختصا وذلك نحو الجهات والمقادير
 ومثله في ذلك اللفظ الذي صيغ واشتق من مادة
 الفعل وذلك كبري المشتق من مادة رمي على
 مذهب الكوفيين من ان الاشتقاق من الافعال
 او من مصدر رمي على مذهب البصريين القائلين

ان الاشتقاق لا يكون الا من المصادر فكلامهم
 مبني على حذف مضاف وحاصل المعنى ان
 اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مطلقا سواء
 كان مبرها او مختصا واما لهم المكان فلا يقبل الا
 في حال كونه مبرها دون ما اذا كانت مختصا ومثله
 في ذلك كل ما صيغ واخذ من مادة الفعل كبري
 الماخوذة من مادة رمي يعني اي يقصد
 اليها ان اسم الزمان او يوصف معطوف
 على قوله او باضافة وقوله او بعد معطوف على
 قوله او يوصف لا العطف باو يكون على ما قبل
 واما بالواو فيكون على الاول والى اصل ان
 المراد بالهمم مادل على زمن غير متقدر كحني ومدة
 ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتيا مختص
 مادل على زمن متقدر معلوم اما بعلمية كسرت رمضان
 واعتكفت يوم الجمعة او بال كسرت اليوم واقت
 انهم او باضافة كسرت زمن الشتاء ويوم قدوم
 زبيد او كات نكرة نحو سرت يوما او يومين او اسبوعا
 او وقتا طويلا نحو سرت يومين فيومين لهم
 زيادة منصوب على الظرفية بسرت وعلامة نصبه
 الياء لانه مبني واما لهم المكان فقد لم يشار
 اليه في ان النصب له سما لا لانه مكنة نفسه

وقوله فله يقبل النصب اي على الظرفية منه اي من
 لهم المكان الانواعان وقوله احدهما اليهم والثاني
 ان في هذه الاشياء اي ان قوله وما صيغ مطوف على
 قوله مبهما لا على قوله الجهات وهو احسن كما تقدم
 لان عطفه على الجهات يقتضي انه من المبهم فيخالف
 ما صرحوا به من انه من المختص ونصب تبيينها له
 بالمبهم واما عطفه على مبهما لا يقتضي ذلك وانما
 يفيد انه قسم اخر مفايز له لان العطف يقتضي المفايزة
 وحسب تارة يكون مبهما وتارة يكون مختصا كما
 سيأتي وقوله بشرط الذي سيذكر اي بقوله فيما
 سيأتي فشرط نصبه قياسا ان يكون عاملا
 في المبهم كالجاء الست اي كالمجهول
 است خوفه ان يفرغ المذكور مبهما لانه لا صورة
 لها شاهد ولا حدود لها تجعل محصورة لانهم عرفوا
 المختص بماله صورة وحدود محصورة كالدار والسبي
 والبلد ونحو ذلك والمبهم بما لا يختص بمكان بعينه
 وليس له ما ذكر قال بعضهم وهذا بعمومه يدخل
 فيه عمود اخل وخارج وجوف وباطن وظاهر
 ونحوه اذا اريد بشي من ذلك الظرفية مع انه
 لا يجوز انتصابه على الظرفية بل يجب فيه التصرع
 بالحرف وقوله بعضهم سكت ظاهر باب الفتوح

لكن

لكن لانه لا صورة له ولا حدود وتخص ولا يختص بمكان
 دون اخر ونحو هذا كقولهم وسفل وقدام
 ووراء ونحو ذلك ونحو غلوة مثال للمقادير
 وغلوة بفتح الفين المجهمة مائة باع والباع قدر
 مائة يدين والميل عشر غلوة والغرس غرس ثلثة
 اميال والبريد اربعة فراسخ وغلوة جمع غلوة
 وفي المصباح الغلوة الغاية وهي اخر رمية السهم
 بقدر ما يمكن ويقال هي ثلثة ثمانية ذراع الى
 اربعة اية ذراع والجمع غلوات مثل شروحة وشوات
 ان قلت ان الغرس والبريد معلومان
 بالمسافة فكيف يعدان من المبهم قلت هما من
 المبهم من حيث عدم تعيين محلهما وقصر عليهما
 نظائرها فلو كانت عاملة من غير لفظه بان
 لم يوافق في اللفظ تعين جزم ان فلا تقول
 جلست مري زيد ان فعم لوقيل رميت مري
 فجاز نصبه على الظرفية من غير شذوذ لوجود
 الشرط المذكور فيه وما ورد من ذلك اي
 الشاذ هو مني مقعد القابلة اي قريب مني
 جيد اي مقعدا اي مكان فقودها حال
 الولادة وقوله ومزج الكلب اي بعيد مني كعب
 الكلب من الشجر حال زجره له وقوله ومناط

التريا اي بعيد من كبعد الشخص من مناط التريا
 اي مكانها الذي هي متعلقة به وهذا كناية عن
 كونه بعيدا منه كبعد السماء والقياس هو
 مني في مقعد ازاى والقصرح فيه بني الجارة
 وقول ولكن نصب شدوذا فلا يقاس عليه اي
 ما لم يقدر العامل من مادة لم المكان فان
 قدره من مادة فلا يكون شاذا كان قدر في
 الاول قعد مقعد وفي الثاني زجر مزجر وفي
 الثالث ناط مناط وغاية الامر انه حذف العامل
 كما قال في الكافي
 ونحو زيد مزجر الكلب ندره ولا ندر فيه ان تله زجر
 اي قدر زجر الذي هو العامل من مادة اسد
 المكان وشرط كون المرشروط مبتدا وكون
 مضاف اليه وذا لم يمتصيا خبرها وان وما
 بعد حاي تاويل مصدر خبر المبتدا وما جار ومجرور
 متعلق بظرفا وجهلة اجتمع صلة حاي اصله متعلق
 باجتماع ومع ظرفا والها مضاف اليه والتقدير
 وشرط كون هذا الشرط الذي صيغ من المصدر
 حال نصبه على الظرفية قياسا وقوعه ظرفا
 للعامل الذي اجتمع معه في اصله الذي اشتق منه
 وحاصل معنى ذلك ان اللفظ الذي صيغ

واخذ

واخذ واشتق من المصدر لا يكون نصبه على
 الظرفية قياسا الا بشرط وقوعه ظرفا للعامل
 اجتمع معه في اصله الذي اشتق منه بان يكون
 العامل موافقا له في اللفظ واشتركة معه في
 الاشتقاق من الاصل وهو المصدر والا فلا يكون
 نصبه قياسا بل شاذا ان يقع ظرفا لمكان
 اي لعامل اجتمع اي ذلك العامل معه اي مع
 ما اشتق واخذ من المصدر في اصله اي اشتق
 منه وهو المصدر اي ان ينتصب له هذا تفسر
 لقول ان يقع ظرفا له وقول بما يجامع اي عامل
 يجتمع معه في الاشتقاق من اصل واحد اي وهو
 المصدر كجامعة المرشطر فيما ذكر وقول فاصلهما
 واحد وهو جلوس اي الذي هو المصدر اشتقان
 منه وظاهر كلامهم انه انما اعترض على انه
 من الهم وقول ان المقادير وما صيغ ازاى لانه
 عطف المقادير على الجهات وسلط عليها نحو فيقتضي
 لما صيغ من جملتها يكون مبرها مثلها مع ان
 بعضهم صرح بان من المختص لاهن المبرهم واجيب
 بان الهم معطوف على المقادير بل معطوف على قول
 مبرها وح فلا اقتضا لان القطف يقتضي المغايرة
 ويكون من المختص لاحد المبرهم وتقدم ذلك

لأنها من قولهم لنقول فذهب الجمهور إلى وقوله
 في جملة الصفات أي المحل وقوله لأنها معلومة
 المقدرة على القول وذهب الاستاذ إلى أن وعلى ذلك
 يكون نصبها تشبيها لها بالظروف البهيمية وظاهر
 كلامه أيضا أي كظاهرها فيما تقدم أن حرمي إلى
 وقوله مشتق من رمي أي الذي هو فعل وقوله
 وليس هذا على مذهب البصريين بل على مذهب
 الكوفيين يعني والالفية مبنية على مذهبهم لا على
 مذهب الكوفيين ويحذف بأن كلامه مبني
 على حذف مضاف والتقدير من مصدر رمي فحصلت
 الموافقة في قولهم فإن مذهبهم إلى تعليل لقوله
 وليس هذا من فاذ اتقررات المكان المختص
 علم ما تقررات المكان المختص من علم ذلك من
 كلام المم حيث قال ولا يقبله المكان إلا بهما أي
 ولا يقبل لهم المكان نصب على الظرفية الأولى
 حال كونه مبني لا مختصا وقوله فاعلم أنه سمع أي
 من كلام العرب نصب كل مكان لموقول وأختلف
 الناس في ذلك أي في نصبه في الأمثلة المذكورة على
 ثلاثة أقوال على ما ذكرنا وفي الحقيقة هي قولان
 فقط لأن النصب بترج الخافض هو عين النصب
 على التشبيه بالمفعول به ثم ترك قولنا الشاوه

أنها منصوبة على كونها ظرفا حقيقيا فتكون الأقوال
 بهذا اللفظ وقوله وقيل هي منصوبة على اسقاط
 الواو فيكون نصبها بالفعل المذكور بواسطة
 فرع الخافض والاصل دخلت إلى وهذا هو عين
 القول الآتي آخره لأنه من قوله في المعنى
 وما يرى ظرفا إلى ما أسد موصول مبتدأ مبني
 على السكون في محل رفع ويرى فعل مضارع مبني
 للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره
 هو والجملة صلة ما وظرفا حال من فاعل يرى
 وغيره بالنصب معطوف عليه وظرف مضاف إليه
 وقوله فذكر مبتدأ وذا يعني صاحب خبره
 مرفوع بالواو وتصرف مضاف إليه وفي الوقف جار
 ومجرور متعلق به وغير مبتدأ وذي مضاف إليه
 والتصرف مضاف إليه والذي خبر لمبتدأ المحذوف
 والجملة خبر المبتدأ الذي هو غير وجملة لزم صلت
 وظرفية مفعول لزم وأوشبها معطوف على قدر
 محذوف لا على ظرفية المذكورة والا لزم أن يكون
 هناك ملازم للتشبيه به وهذا ظرفية مع أن التشبيه
 لا يفور منها وهي لا تنفرد عنه وهذا الكلام بيان
 لذي التصرف أو متعلقا بشبهها أو بغيره وهو في
 محل نصب حال والتقدير واللفظ الذي يرى ويعلم

ظرفا وغير ظرف فذاكر اللفظ صاحب تصرف وانتقال
 من الظرفية لغيرها في الوقت وغير الظرف صاحب
 التصرف هو الظرف الذي لزم ظرفية فقط او
 ظرفية وشبهها حالة كون الشيء من الكلام وحاصل
 معنى ذلك ان اللفظ اذا كان ثارة ينصب على
 الظرفية وثارة يخرج منها لغيرها يقال له في الوقت
 صاحب تصرف وانتقال منها لغيرها وذلك كقول
 ومكان وان كانت دائما ملازما للنصب عليها ولا
 يخرج منها لغيرها لفظ وعوض او يلزم الظرفية
 وشبهها بحيث يكون منصوبا عليها ويجمع جرم بمن
 كقبل وبعد وعند فانه يقال له ظرف غير متصرف
 اي غير متعلق من النصب عليها لغيرها فقول
 المم او شبهها عطف على مقدر محذوف كما تقدم
 فتلخص ان الاقسام ثلاثة قسم يتصرف وقسم
 غير متصرفين وهما داخلان تحت قول المم وغير
 ذي التصرف لان قلت ان تعريف المم المتصرف
 بقول وما يري ظرفا وغير ظرفا كذا ليس مانعا
 له خول ما لزم الظرفية وشبهها فيه كقول ولد
 فانها ينصبان على الظرفية ويران بمن واجيب
 بان الملامد ما يري ظرفا وغير ظرفا في حال كونهما
 غير ملازم الظرفية وشبهها فهو مقيد بما ذكره

يدكر

بذلك من التعريف وصار مانعا كما يدل على ذلك قوله
 بعد وغير ذي التصرف اي المتصرف اي ظرف
 متصرف وغير متصرف اي وغير ظرف متصرف وقوله
 فالمتصرف اي فالظرف المتصرف وقوله او المكان
 اي من ظرف المكان وقوله ما يستعمل اي لفظ المتعلق
 وقوله كيوم ومكان مثال اللفظ الذي يستعمل في الاول
 لظرف الزمان والثاني لظرف المكان وغيره
 المتصرف اي وغير الظرف المتصرف وقوله وهو ما لا
 يستعمل الا ظرفا فقط فقط وعوض اي فانها
 لا يخرجان عن النصب على الظرفية لغيرها ولا لجر
 بمن فقط لاستغراق الزمن الماضي نحو ما كتبه
 قط وعوض لاستغراق الزمن المستقبل نحو لا اكله
 عروضا وقوله او شبهه اي او ظرفا وشبهه فاف
 يعني الواو وذلك كقبل وبعد وعند فالثلاثة
 تنصب على الظرفية وشبهها وهو الجرم وليس لنا
 شيء يستعمل شبه ظرفية وليس بظرف وهذه
 الثلاثة جعل قول المم او شبهها معطوفا على مقدر
 وليس معطوفا على ظرفية اذا اردت من يوم
 الى من ليلة يوم لان السحر من الليل لا من اليوم
 وكذا يقال فيما بعد الا ان كوط تحذف هم بسم
 هذا اخبار من المولى جلد جلد له بان النجاة حصلت

في سحر من الاسرار والذي نزم اي والظرف الذي
 نزم ان يقول او شبهها او بمعنى الواو اي وشبهها وقول
 والمراد بـبـ الظرفية اي بالظرفية وشبهها انه
 لا يخرج من الاول اي يقول والمراد بـبـ الظرفية
 الجرمين وقد ينوب ان فقد حرف تقليل وقيل
 تحقيق وينوب فعل مضارع ومصدر فاعل وعن
 مكان جار ومجرور متعلق بـبـ وبـ اسم اشارة
 مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وجملة يكثر خبره
 وفي ظرف جار ومجرور متعلق بـبـ وبـ اسم اشارة
 مضاف اليه والتقدير وكذا ينوب مصدر عن اسم
 مكان وذاكر يكثر في ظرف الزمان وحاصل
 المعنى ان المصدر ينوب عن اسم المكان على قلة
 ويكون مقصورا على اسماء وانما بـبـ عن ظرف
 الزمان بكثرة ويكون قياسا والسبب في قلة
 الاول وكثرة الثاني بعد ظرف المكان عن المصدر
 وقرب ظرف الزمان منه لان المصدر مدلول للفعل
 بطريق التضمن لدلالة على خبر معناه وهو المصدر
 والمكان مدلول للفعل بطريق الاسترام ولا يقال
 ان الحدث اقرب لدلول الفعل الثاني وهو الزمان
 من مدلول الاسترام وهو المكان عن ظرف
 المكان قليلا اخذ ذلك من قول الله وقد ينوب

قوله ولا

ولا يتقاسو ذلك اي نيابة المصدر عن ظرف
 المكان في جميع الامثلة بل يقتصر منه على ما مع منا
 العرب ولا يتقاسو عليه غيره مما مائل وهذا
 مقيس لاسم الاشارة راجع لنيابة المصدر عن
 ظرف الزمان اي فيقاسو عليه غيره في كل مصدر
 صحت نيابته عن ظرف الزمان وعلمت نكتة ذلك
 فيما تقدم المفعول معه اي الذي يقع الفعل
 مصاحبا له واخر عن الفاعيل الخمسة اي ذكر اخرها
 لتكون وقع في قياسه خلاف فبعضهم قال انه قياسي
 وهو الصحيح وبعضهم منع ذلك وقال انه غير قياسي
 خلاف غيره من المفاعيل المتقدمة فلم يقع في
 قياسها خلاف بل قياسها متفق عليها وايضا
 لا يصل اليه العامل الا بوساطة حرف وهي الواو دون
 غيره مما ذكر ينصب اليه في نصب فعل مضارع
 مبني للمفعول وتالي نائب فاعل والواو مضاف
 اليه ومنعوا حال ومع ظرف والها مضاف اليه ولي
 خبر جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول
 في خبره وسيري فعل امر مبني على حذف النون وايا
 فاعل والواو هو والمعية والطريق مفعول معه
 متعدي بالفتحة الظاهرة ومسرعة حال وبما جار
 ومجرور خبر مقدم ومن الفعل متعلق بقوله سبق

وشبهه معطوف عليه وجملة سبق صلة ما وذا اسم
 اشارة مبتدأ والنصب بدل او عطفا بيان او نعت
 له ولا حرف عطف وبالواو عطفا على بما اول البيت
 وفي القول متعلق بالفعل وشبهه والاحق نعت
 للقول والتقدير ينصب تالي الواو حالة كونه
 مفعولا معه وذلك كايث في نحو فوكر سيري والطريق
 في حال كونك مسرعة وهذا النصب كايث وثابت
 بالذي سبق من الفعل وشبهه لا بالواو في القول
 الاحق اي القول الحق الصحيح فافعل التفضيل
 ليس على بابه لانه يقتضي ان مقابله حق وهو
 احق منه مع انه ليس كذلك بل الحق هو هذا وحاصل
 المعنى ان اسم الواقع بعد الواو التي بمعنى مع
 ينصب مفعولا معه ونصب يكون بالفعل المتقدم
 عليه او شبهه اي المتأخر له في الحروف جان تكون
 حروف الفعل لا بالواو الواقع ذلك الاسم
 بعد ما في القول الصحيح ومقابله انه منصوب لا
 وسياتي الرد عليه ان قلت قول المصنف
 تالي الواو ان يقتضي ان كل اسم وقع تاليا للواو
 بمعنى مع ينصب مفعولا معه وليس هذا مسلما
 واجيب بانه لا يرد عليه ذلك الا اذا قاله في
 وهو لم يقتصر على ذلك بل قال بعد في نحو سيري

كانه قال ينصب ان لا مطلقا بل في هذه المثال
 ونحوه المقيد بقيود ستة وهي كونه لهما فضلة
 يجوز حذفه وواقعا بعد واو وتلك الواو بمعنى
 مع وواقعة بعد جملة متقدمة عليها وتلك الجملة
 فيها فعل او شبه الفعل من كل اسم فيه معنى الفعل
 وحروفه كسرت وادطوبى وانا سابر والليل تخرج
 بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ونحو سرت
 والشمس طالعة فان الواو في الاول داخل على فعل
 وفي الثاني على جملة فله يصح نصب ما بعده ما غاب
 كونه مفعولا معه مع وخرج بالفضلة نحو اشترى زيد
 وعمر وفك يصح نصب عمر مع كونه مفعولا معه لقصد
 الشرط وهو كونه فضلة لانه ان عمدة لا يجوز
 حذفه وخرج بان الت وهو كونه واقعا بعد واو
 نحو جيت مع زيد وباربع وهو ان الواو بمعنى مع
 نحو جاء زيد وعمر وقيل فان الواو فيه عاطفة
 وليست بمعنى مع وبالحال وهو كونه واقعة بعد
 جملة متقدمة عليها نحو كل رجل وضعفه فان
 الواو فيه وان كانت بمعنى مع الا ان المتقدم عليها ليس
 جملة بل مفرد او هو رجل وبالسادس وهو كون
 الجملة فيها فعل او شبهه نحو هذا كذا واما ان كان
 المتقدم فيه على الواو وان كانت جملة لكن ليس فيها

فعل ولا يشبهه المفعول معه أي اللفظ أو
 الاسم الذي يقع الفعل مصاحبا له وقوله هو الاسم
 المنتصب أثر أخذه ذكر من قول المصنف ينصب تأتي
 أثر وقوله بمعنى مع لعله أخذه ذكر من قول المصنف
 في المثال والطريق أثر والناصب لم أثر أخذه ذكر
 من قول المصنف بما من الفعل أثر وقوله من الفعل
 أو شبهه بيان لما والمراد بشبه الفعل كما تقدم كل
 أهم ما دلته في المعنى والحروف أي يسيروا مع
 الطريق أي في حال تكونكم مصاحبة له وما شية
 فيه لا خارجة عنه وليس المراد أن الطريق يسير
 معها وبصاحبها حال سيرها ومثل ذلك يقال في نحو
 سرت والنيل بأن المراد يسيروا مصاحبة فيه للنيل
 بمعنى أي لم يتجاوزوه وأخرج عنه أي عن محاذاته
 في حال سيره لأن النيل يسير معه فتنبه لذكره وألفه
 ولا تلتفت لغيره فالطريق منصوب بيسيروا
 أي مع القول الصحيح الحق وقيل منصوب بالمولود
 وسيأتي رده بأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن
 كالجاء منه لا يعمل فيه إلا العمل الخاص بذكر الاسم
 وهو الجر لا النصب أثر وهو أي هذا الزعم
 غير صحيح وقوله لأن كل حرف أثر علة لقوله وهو غير
 صحيح ولا يرد على ذلك أن التي للتوكيد فإنها وإن

اختصت

اختصت بالدخول على الاسم ونصبته لتكونها للجهت
 الفعل بدليل تخطي العامل أثره وهو
 الجر لأنفسه مقيده فيما أي لفظ كان ووجد
 مثل ذلك وهو أن وهذا هو الصحيح اسم الإشارة
 راجع لتكونه مقيدا أي وكونه قياسا لاسمها أي هو
 الصحيح وقيل أنه كما في يقتصر فيه على ما مع من
 العرب ولا يقرأ عليه غيره أن عامله أي
 العامل فيه النصب من الفعل وشبهه وهذا
 باتفاق لاسم الإشارة راجع لتقدم عامله عليه
 أي أن تقدم عامله عليه وعدم صحته تخرج عنه
 باتفاق أي لأن الواو فيه للجهت أو العطف وقيل
 أنها في الأصل نفس أو العطف وإذا كان كذلك لا بد
 من تقدم شيء عليها يصح العطف بها عليه
 وبعد ما استفهام أثر فبعد ظرفا وما مضاف إليه
 واستفهام مضاف إليه من إضافة الدال للمدلول
 وكيف مضاف على ما نصب فعل ماض وبعض
 العرب فاعل والعرب تضاف إليه ويفعل جاز ومجوز
 متعلق بنصب وكوت مضاف إليه ومضمر بمعنى
 تكونت تحت لفعل والتقدير وينصب بعض العرب
 للمفعول معه أي يظفوا به منصوبا بفعل محذوف
 مشتق من الكون بعد ما استفامية وكيف الاستفهامية

اختصت

٤٢

وحاصل معنى ذلك ان بعض العرب نطقوا بالهم
 الفعول بعد ما وكيف الاستفهاميتين منصوبا
 وقال ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من تريد
 فجات الحاجة وجعلته منصوبا بفعل مضارع مشتق
 من الكون وقالوا التقدير ما تكون وزيدا وكيف
 تكون وقصعة هو منصوب بفعل محذوف مقدر
 فان نظرا لصورة ما نطقوا به تكون هنـ
 المسئلة مستثناة مما تقدم وان نظرا الى المحذوف
 التقدير تكون داخلية والمعنى وانما صلب له فعل
 او شبهه سواء كان ملفوظا به كما تقدم او مقدرا كما
 هنا وبعد تقدير هذا الفعل المشتق من الكون
 حذوه فاقصص الخبر منه وصار ما انت وكيف
 انت فتوب ما وكيف هما استفهام خبر لكان
 المحذوف مقدمان عليها وانت في المثالين خبرا ولا
 وقصعة منصوبان على كونها منصوبا معه وانما صلب
 لهما تكون المقدر ويجمع جمل تكون قامة وكيف
 منصوبة على الحال وقيل غير ذلك وتغيير الهمزة
 العرب فيه اشارة الى ان الارجح فيما ذكره نحو
 رفعه بمطنة على الخبر لا نصبه وقصعة منصوبة
 القاف لفظ عربي وقيل تجزى عرب وتجمع على قاف
 كدرة وبدر وعلى قصاع ككلمة وكلام وقصعان

كسجة

كسجة وسجرات وتريد بالثالثة فعيل بمعنى مفعول
 يقال ردت الخبز ثروا من باب قتل ومضاه فت
 الخبز ثم يله بالمرق ان يسبقه فعل او شبهه
 اي ملفوظا به يله ما ياتي بعد في مقابلة من
 قول من غير ان يتلفظ بفعل وكمع من لسان
 العرب ان اشار به لكان ما تقدم فيا سي وهذا
 كما في وقول نصبه اي والاكثر رفعه عطفا على
 الخبر كما تقدم وقول من غير ان يتلفظ بفعل
 مقابل لقول فيما تقدم ان يسبقه فعل او شبهه
 ملفوظا به فخرجه المخبون اي حملوه
 فالتخريج بمعنى الحمل وقول بفعل مضارع محذوف
 مقدر وقول من الكون اي الذي هو المصدر لانه
 الاصل في الاستفهام والعطف ان يكون
 فاعطف مبتدأ وان حرف شرط ويمكن فعل الشرط
 وبه ضعف متعلق به واحق خبر المبتدأ والنصب
 مبتدأ ومختار خبر ولذي ظرف بمعنى عند وضعف
 مضاف اليه وهو على تقدير مضاف محذوف والتساق
 مضاف اليه والنصب مبتدأ وان حرف شرط ولهم
 حرف جرهم ويجزى بجرهم به والعطف فاعل والجملة
 في محل جزم فعل الشرط وجملة يجب جواب الشرط
 وهو او اعتد معطوف على يجب وهو فعل امر

وفاعله مستتر واختار مفعول وعامل مضاف اليه
 ونصب فعل مضارع مجزوم في جواب الامر وفاعله
 مستتر وجوبا تقديره انت والتقدير والعطف
 للاسم الواقع بعد الواو على ما قبله ان يمكن من
 غير ضعف فهو احق من نصبه على المفعول معه
 والنصب مختار عند ضعف عطف النسق والنصب
 ان لم يجز العطف يجب او اعتقد اضرار عامل
 لنصبه نصب وحاصل معنى ذلك ان الاسم
 الواقع بعد الواو له تلك احوال اما ان يمكن
 عطفه على ما قبله من غير ضعف او بضعف او
 لا يمكن اصله فان امكن عطفه على ما قبله من
 غير ضعف بان كان ما قبله ضميرا متصلا وفصل
 بينه وبينه بفواصل كغير متفصل كما سيأتي في
 المثال فقطفه على ما ذكر احق من نصبه على
 المفعول معه لوجود الفاصل المذكور لان العطف
 على الضمير المتصل لا يجوز الا مع الفاعل كما تقدم
 واما اذا امكن عطفه على ما قبله بما ذكر بضعف
 بان لم يوجد الفاصل المذكور فيجوز عطفه ونصبه
 والنصب هو المختار وان لم يكن عطفه على ما قبله
 اصله فانه يجب نصبه اما على انه مفعول معه
 او على انه مفعول لفعل عامل فيه محذوف لا يثق به

لا اثار

لا اثار بجميع ذلك انهم مفعول والعطف ان يمكن ان
 اي وعطف الاسم الواقع بعد الواو على ما قبله
 ان كان ممكنا من غير ضعف فقطفه على ما قبله
 احق من نصبه وان كان ممكنا بضعف فالمختار
 نصبه وعدم عطفه عليه وان لم يمكن عطفه
 اصله بان كان عطفه غير جائز وجب نصبه اما
 على كونه مفعولا معه واما على كونه مفعولا لفاعل
 محذوف لا يثق به فانت مخير في ذلك وهذا على كون
 او في كلامهم المم لو اعتقد اضرار التخيير كما هو ظاهر
 وادظاهر انها للتقوية وليست للتخيير والمعنى
 ان ما امتنع فيه العطف يجب نصبه على المفعولية
 ان مع نصبه عليها والا فيكون منصوبا بفاعل
 محذوف مقدور فهو نوعان اح نوع يجب نصبه
 على المفعولية ونوع يجب نصبه بفاعل محذوف
 والحالت للتقوية ولم تكن للتخيير لانها لو كانت
 للتخيير لزم نصب مفعول ومكان البيت الاتي على
 المفعول معه مع ان نصبه عليها ممتنع لانها معني
 لصاحبة الماء لتبين حالة العلف تقول اش
 فيما سياتي بما منصوب على المعية فيه نظرا
 لانه مبني على ان او في كلامهم المم للتقوية وليس بظاهر
 والظاهر ما تقدم اما ان يمكن عطفه على

ما قبله اي من غير ضعف او معه فهذا ان تسمان وقول
اولا هذه احوال الثالث وهو مصدوق قول المصم والنصب
ان لم يجر الزم وقول فان امكن عطفه فاما ان تفصيل
لما اجمله اولاً واشارت الي ان تحت تسمان كنت
انا وزيد ان مكافئ فعل ماضٍ والتا لهما وانا ضمير
فصل لا محل له من الاعراب وهو الذي جوز عطفاً زيد
على الضمير المتصل وهو التا من غير ضعف وزيد
مضطوف على التا في كنت وقول كالا خوين الاولى
كالاخ مراعاة لما قبل الاسم المضطوف وهو التا
في كنت وقول من كونه مفردا لان ما بعد المفعول
نقته يكون بحسب ما قبله لا بحسبها وعدا هو
الصحيح الذي يقتضيه السماع والقياس وبعضهم
يراعيهما ويشي الاخوان كما ذكرنا في عطفاً
على الضمير المتصل اي وهو التا في كنت واما ان
فضمير فصل كما تقدم اه لا العطف ممكن
اي جاز لوجود شرطه وهو الفصل المذكور وهذه
علة لقول اولي من نصبه الزم فرفع ضمير اولي
من نصبه اي للتشريك وان امكن ان يهدى
اشارت لقول المصم والتعجب مختار الزم وقوله
بضعه اي لعدم وجود فاصل بينه وبين الضمير
المتصل كما سيذكر الله فان نصب على المعية

اولي

اولي من التشريك اي رفعه وعطفه على الضمير المتصل
وهو التا في سرت في المثال الذي ذكره وقول له من
الزعلة للولوية وان لم يمكن عطفه ان يهدى
اشارت لقول المصم والنصب ان لم يجر الزم وقول على
المعية او على اختار ان فيه اشارت الي ان الواو في كل م
المع للتخفيف وتقدم ان جعلها للتسوية اولي لما تقدم
ولا يصح جعلها عاطفة ايضا لانها لا يشارك التا
في العطف فالحق انه منصوب بعامل محذوف قدوة ان
يقول وسقيها ماء وهو مؤول بانيتها اي عطفتها
تبا وانيتها ماء وقول ان فما منصوب على المعية
ليس بظاهر لما علمت لا العطف الزعلة لقول
لا يجوز الزم وقول اذ لا يصح ان يقال الزعلة للعلة اي
لان الامور المعنوية يقال فيها اجمعت بالامر وفي
الاميان جمعت بالتدريج والتكثيف من غير هذا
الاستثنا كان الاول الضمير المستثنى لان
الكلام في المنصوبات والتعجب بالنصب انما هو
استثنى الاستثنا الذي هو الاخراج بالا لان
فعل الفاعل واجب بانه اطلق الاستثنا واداد
استثنى من اطلاق المصدر واردة لهم المفعول
وساقي التا يتردد في اول كلامه حيث قال
حكم المستثنى الزم وعلم انهم عرفوا الاستثنا بانه

الاخراج بالا او احدي اخواتها لما كان داخلا حقيقة المظلة
 او تقرر او متزلا منزلة الداخل فقول الأخراج جنس
 يشمل الأخراج بالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب
 فقول ان حارب شرط مخرج لغير المحارب فلا يقتل
 ويشمل الأخراج بالغاية نحو واتوا الصيام الي
 الليل فما بعد الليل لا يقال له صيام ويشمل الأخراج
 بالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة مؤمنة صفة مخرجة
 لغير المؤمنة فلا يصح اعتاقها ويشمل الأخراج بالبدل
 نحو اكلت الرغيف ثلثه فثلثه بدل من الرغيف
 مخرج لثلثه فلم يقع الاكل غيرهما وقوله بالا او
 احدي اخواتها فصل مخرج هذه الامور المذكورة
 المخرجة لما ذكر من الشرط والصفة والبدل لانها
 لا يقال لها مخرجة بالا ولا باحد من اخواتها بل مخرجة
 بما ذكر من الشرط ونحوه وقوله كما كان داخلا حقيقة
 يشمل الداخل حقيقة لفظا نحو قام القوم الا زيدا
 فان زيدا المستثنى داخل في القوم المستثنى منه حقيقة
 لفظا ويشمل الداخل حقيقة تقرر ما نحو ما قام الا
 زيد وهو الاستثناء المفرغ العتير التام الموحى وهو
 الذي لم يذكر المستثنى منه فيه وتقدم في او
 شبهه فان زيدا منه داخل في المستثنى منه حقيقة
 الا ان الدخول تقرر من حيث ان المستثنى منه

الذي

الذي هو محل الدخول مقدر لا ملحوظ به فقول لفظا
 او تقرر او تميم في قوله داخلا حقيقة وقوله او متزلا
 منزلة الداخل قيد مدخل لك استثناء النقط معوقا
 القوم الامهار انما رامتل منزلة زيد الداخل
 في القوم فكانه داخل واستثنى منهم انه ان قلت
 كيف تكون الا لك خراج مع انه يلزم عليه ان من قال
 لا اله الا الله يدخل في الايمان بعد اكثر لشمول
 النبي لقوله الا الله قبل اذ جاءه بالا فقول لا اله
 نفي لجميع الآلهة حتى الله وفي هذا كفر بما استثنى
 بالا واخرجه من عموم النبي له صار موصفا ويلزم
 عليه ايضا ان من اقر بفسق ذاهم مثله لزيد
 واستثنى منها واحدا واخرجه بالا عن قوله علي ع شرع
 ذاهم الا واحدا الانكار بعد الاقرار واجيب
 بان معنى كونها لله خراج ان استكلم والمخرج بها
 اوضح واظهر وبين ذلك مع انه لم يرد ادخال
 ما بعدها فيما قبل من الكلام ان بقا عليها فكانه
 حال تلفظه به لاحظ عدم كونه ما بعدها
 فتلفظه بها بعد ذلك دليل على انه لم يرد دخول
 ما بعدها فيما قبلها وليس المراد بكونها لله خراج
 انها اخرجت ما بعدها مما قبلها حقيقة وان
 داخل حقيقة حتى يرد ما ذكر وحاشا للاعتناء في الأخراج

بها كما يدل على ذلك قولهم ما كنت الا ارحيت
 اقتصر عليها ولم يذكر غيرها من اخواتها لان الاخبار
 معني من المعاني وهو حرف والحرف موضوع للمعاني
 وان كان لا يستقل بفهم المعنى منه لا يتوقف فهم
 المعنى منه وظهوره على ذكره قبله او بعده
 ما كنت الا ما لم يوصل مبتدا وكنت
 فعل ماض والتاء علامة التانيك والافاعل
 والجملة صلة الموصول والعائد محذوف ومع ظرف
 وتام مضاف اليه وينتصب فعل مضارع وفاعله
 مستتر عايد على ما والجملة في محل رفع خبر المبتدا
 الذي هو ما وبعد ظرف لقولم انتخب مقدم عليه
 والواو داخلة على انتخب وتني مضاف اليه واو حرف
 عطف وكنتي جار ومجرور معطوف على تني والكاف
 فيه بمعنى مثل وانتخب بمعنى اختير فاعل ما ض
 مبني للمفعول واتباع نائب فاعل وما مضاف
 اليه وجملة اتصل صلته ما وانتصب فعل امر
 وفاعله مستر وما مفعول وانقطع فعل ماض
 وفاعله مستر عايد على ما والجملة صلة ما وحق
 تيم جار ومجرور متعلق بوقع وفيه جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مقدم وابدا مبتدا وخبر
 وجملة وقع صفة لا بدال ويصح ان يكون الجار والمجرور

متعلق

متعلق بوقع وابدا مبتدا وجملة وقع خبر والتقدير
 اللفظ الذي كنته الاخرجة من كلام تام موجب
 ينتصب وجوبا سواء كان متصلا او منقطعا وانتخب
 اي اختير اتباع اللفظ المستثنى المتصل لما قبله
 نفي او صلة وانتصب المستثنى المنقطع وجوبا على
 الزايج ووقع الابدال فيه مما قبله عن تيم وحاصل
 معني ذلك ان الاسم المستثنى بالان كان مستثنى
 من كلام تام موجب بان ذكر فيه المستثنى منه ولما
 يتقدمه نفي ولا شبهة وجب نصبه على الاستثناء
 سواء كان متصلا بان كان من جنس المستثنى منه او منقطعا
 بان كان من غير جنسه واما اذا كان مستثنى من
 كلام تام ذكر فيه المستثنى منه لكنه غير موجب اي مثبت
 بان تقدمه نفي او شبهة كالنهي والاستفهام فانه
 بخلاف اتباعه لما قبله على البدلية منه ان كان متصلا
 واما اذا كان منقطعا فيجب نصبه على الزايج وجوزوا
 اتباعه لما قبله على البدلية بنوايتم حكمه
 استثنى بالان الزايج تارة الى ان مرادهم بقوله
 في الترجمة الاستثناء المستثنى وانه اطلق المصدر
 راء لهم المفعول لان كلمة في المنصوبات والذي
 ينتصب انما هو الاكم المستثنى الاستثناء الذي
 هو الاخبار وهو فعل الفاعل لما تقدم وهو المستثنى

بالا فاعمل الله وانزلها بالذكر على غيرها لعمومها في
الاستثناء بالاولا اصل الادوات لانها حرف والحرف
موضوع لفادة المعاني والاخرج معنى من المعاني
في مناسبة له وان كان الحرف لا يستقل لفهم المعنى
منه بل لابد لفهم المعنى منه من تقدم له عليه
او تاخر عنه ليظهر المعنى الذي وضع له كما نفى
والاستفهام وقول انصب ان وقع ان اخذ ذلك من
قول الم مع تام ينتصب وقول بعد تمام الكلام
ان اي بعد كلام تام ذكر فيه المستثنى منه موجب
اي مثبت لم يتقدمه شيء ولا شبهه وقول الحالت
متصلا او منقطعا اخذ ذلك التقييم من اطلاقه اولا
وذكر الحكم المنفي بعد ذكر حيث فصل فيه بين ان يكون
متصلا او منقطعا نحو قام القوم لز وحاصل
ما ذكر من الامثلة ستة ثلاثة منها المتصل وثلاثة
للمنقطع والمستثنى في جميع من كلام تام موجب
واشاريا اشار الاول فيها للمستثنى منه اذا كانت
مرفوعة او بالثاني كما اذا كانت مجرورة وبالثالث كما اذا
كان منصوبا فزيد اي هذه الامثلة اي الامثلة
الاول التي للمتصل منصوب لز وقول وكذا حملا
اي منصوب على الاستثناء لانه مستثنى من كلام
تام موجب اي في الامثلة الثلاثة الاخيرة التي

هي

هي للمقطع ان الناصب له اي لك المستثنى
ما قبله اي الفعل المذكور قبله الرفع للمستثنى منه
او الناصب له او المتعلق به كنت عمله في ذلك الاسم
بواسطة الا في الموصلة له للعمل فيما بعدها
ان الناصب له الاورجمه بعضهم وقال انه مذهب
الم بدليل قولهم فيما سياتي والنع الا ان جواب
بعضهم عن قولهم فيما سياتي والنع الا ان بانه يحتمل
ان المراد منها من جهة الحكم والمعنى لا من جهة العمل
وهذا معنى قولهم ان اسم الاشارة راجع لجميع ما تقدم
من اوله الى هنا فان وقع له هذا اشارة لقول
الم وبعد في لو كنتي لز وقول ليس بموجب اي مثبت
بان كان متفيا وهو المستعمل في الاستفهام اي
المؤول بالنفي سواك انكاريا او توبيخيا والفرق
بين الانكاري والتوبيخي ان المستفهم عنه في الانكاري
غير واقع ومدعيه اي مدعي وقوعه كاذب كوالهم
شرح لك صدر كاي انتفي اشترح صدر كاي فانتفا
اشترح الصدر غير واقع ومدعي وقوعه كاذب
لان الواقع الاشترح لاعدته واما المستفهم عنه
في التوبيخي فبالعكس وهو انه واقع ومدعيه اي
مدعي وقوعه صادق وذلك نحو قولهم انما الهة
دون الله تريدون اي الذي تريدونه دون الله افكر

اي كذب و بهتان باطل ولا شك ان هذا الفكر المستفهم
 عنه وقع و مدعي وقوعه صادق لا كاذب ويقال
 له انكار اطلاق ايضا وقد نظم هذا الفرق اعني بقول
 مستفهم التوبيخ مدعيه بالصدق صفة و واقع فيه
 مستفهم الانكار غير واقع ومدعيه كاذب ياذا فني
 فاما ان يكون الاستثناء لهذا جواب ان في
 قول فان وقع ان كانه قال فان وقع ان فيه تفصيل
 اما ان يكون متصلا او منقطعا ان بعضا مما قبله
 هذا اولى من قول بعضهم ان يكون من جنس
 المستثنى منه لان المستثنى قد يكون من جنس
 المستثنى منه وهو منقطع كما في قوله مررت ببنيك
 الا ابن زيد فقوله الا ابن زيد من جنس المستثنى منه
 وهم البنون الا انه منقطع لعدم كونه بعضا منهم
 فقوله هناك يكون بعضا مما قبله يخرج هذا المثال
 على قول بعضهم قد دخله ومنقضاء انه مسمى
 متصلا مع انه ليس كذلك فالاول ما هنا وجاز
 اتباعه اي المستثنى كما قبله وهو استثنى منه وقوع
 في الاعراب اي على وجه كونه بدل منه لا اشارة لذلك
 بقوله بعد المشهور انه بدل من متبوعه اي انه
 تابع لما قبله في الاعراب على وجه كونه بدل منه لا على
 انه معطوف عليه عطف نسق كما قيل به وهو

مقابل

مقابل للمشهور نحو ما قام الزحاح صل ما ذكر
 من الامثلة هنا تسعة امثلة الاول منها المستثنى
 منه اذا كان مرفوعا والثالثة انما تية امثلة له
 فيما اذا كان منصوبا والثالثة الاخر امثلة له فيما اذا
 كان مجرورا وفي اولى كل منها انفي وفي ثاني كل منها انفي
 وفي ثالث كل منها الاستفهام فيجوز في زيد اي
 المذكور في قوله ما ضربت لزيد امثلة الثالثة الثانية
 التي هي امثلة لما اذا كان المستثنى منه منصوبا
 لا امثلة الاول التي قيلها التي هي امثلة له فيما
 اذا كان مرفوعا لان زيد ايها اما مرفوع على البدلية
 او منصوب على الاستثناء وهذا لا يكون الا منصوبا لكون
 استثنى منه منصوبا لامرفوعا على البدلية من
 احدا في الواقع بفعله لا ضربت وهذا استثنى منه
 ان قلت احد مفعلي ولا زيدا مثبت فكيف يكون
 مثبت بدل من المفعلي قلت ابداله منه بالنظر
 محل العامل فيه وتوجيهه اليه فكان الاول وهو
 المستثنى منه لم يذكر وهذا معنى قوله ان اسم
 الاشياء راجع جميع ما تقدم من عند قوله فان وقع
 اي هنا اي اختيار اتباع الاستثناء اي الاسم
 المستثنى مما قبله اذا وقع ان واجاز اي الاتباع
 ما قبله بنوا ثيم لزيد محذوف عنده صحة تسلط العامل

عليه كما صار الاتقيين نفعه كما في نحو ما زاد المال الا
نقصا وهذا هو المراد من اسم الاشارة راجع
لقوله وان كان الاستثناء منقطعاً اي ان نصب
الاستثناء اي الاكم المستثنى المنقطع لئلا وقد شبه
اي الامم على هذا التقييد اي وهو قول ان كان الكلام
موجباً من قولك بذكر حكم المنفي بعد ذلك اي حيث قال
وبعد مني لئلا واطلاق كلمة اي الامم او لا حيث
قال ما استثنى الا من قولك يدل على انه ينتصب سوا
انما يدل على هذا التعميم وغير نصب من غير
مبتدأ او نصب مضاف اليه وسابق مضاف اليه
وفي النفي جار مجرور متعلق بسابق وقد حرف تقليل
وياتي فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على غير واجلة
في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو غير وكن حرف متدرج
ونصب مفعول مقدم لا خبر والها مضاف اليه واخر
فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وانت
حرف شرط جازم وورده فعل ماضٍ فعل الشرط
وجواب الشرط محذوف والتقدم وغير نصب اسم
سابق في النفي قد ياتي ولكن اختر نصبه اي وورده
وحاصل المعنى انه اذا تقدم الاسم المستثنى
على المستثنى منه في حالة النفي اي في حالة كونه
الكلام منفي اي غير موجب وصيغ قد ياتي في ذلك

الاسم

الاسم المستثنى المتقدم غير النصب وهو الرفع ولكن
المتنار نصبه على رفعه ان ورد ووجد ذلك الاسم
في تركيب متقدماً على المستثنى منه ولم يعلم كونه
منصوباً ولا مرفوعاً فان علم كونه منصوباً او مرفوعاً
بان ورد عن العرب كذلك اتبع فيه ما ورد ولا يجوز غيره
وهذا اذا كان الضمير في قول الامم ان ورد عايداً على
الاسم وهو الظاهر وما اذا جعل عايداً على الغير
او على النصب فالمعنى ان ورد ذلك الغير فيه فاخر
نصبه عليه لكثرة وروده عن العرب دونه او ان
ورد النصب فيه فاخره على الرفع كما ذكرنا قال بعضهم
قول الامم ان ورد بعد قوله اختر نصبه كما لمناقض
لان مقتضى التعمير باختر ان يكون النور مرفوعاً
الاستقبال وقوله بعد ذلك ان ورد اي في الماضي يقتضي
ان الاختيار ايضا في الماضي فكان الاولى التعمير باذا
التي المستقبل يدل ان يسو وفق ما قبله وهذا كله
اذ قرئ ان بكسر الهمزة فان قرئ بفتحها فله اشكال
لانها تصير لتقليل والمعنى لانه ورد اي بكثرة دون
الرفع ويدل على ذلك تغيير قبله في قوله قد ياتي الامم
تأمل اذا تقدم المستثنى لئلا اخذ ذلك من قول
الامم وغير نصب سابق لئلا سابق صفة لموصوف
محذوف اي لم سابق اي متقدم على المستثنى منه

وقوله فاما ان يكون الكلام موجبا اي مثبتا وقوله
او غير موجب اي غير مثبت بان تقدمه نفي او شبهه
وقوله فان كان موجب لم تفصيل لما اجمله او لا وهذه
مفهوم من تقييد بقوله في النفي فهو كما محترز والمقابل
له وان كان غير موجب لم هذا هو مرادهم بقوله
وغير نصب لم وقوله فاختار نصبه اي على رفعه لانه
الغصبي والوارد بفتح عن العرب دون الرفع ويدل
لذلك تغيير الميم بقدر الدالة على كونه قليلا ومنه
اي من اختيار نصب الاسم المستثنى المتقدم على المستثنى
منه في الكلام الغير الموجب قوله اي ان اعر وهو كقوله
ابن زيد الاسدي من قصيدة يمدح بها اهل البيت
فما لي انما نافية ولي خبر مقدم وشيعة متبدا بموح
والاداة المستثنى والاداة منصوب على الاستثناء
وهذا صواب شاهد وقوله وما لي الامذهب الحق
فيه ان شاهد ايضا والاصل في شيعة كايته في الا
الاحمد وما مذهب كايته في الامذهب الحق تقدم
المستثنى فيهما على المستثنى منه فيهما ايضا والشيعة
بكسر الهمزة الانصار والاعوان وتطلق على كل
قوم اجتمعوا على امر واحد اي الجماعة الذين شرط
واحد على الواحد والائتني واجمع وعلى المذكور الموت
فيقال للمرأة شيعة الرجل وجمع على شياع وشيعان

وقد

وقد روي رفعه اي رفع المستثنى المتقدم على المستثنى
منه وهذا هو المراد بالغير في كلامهم الذي اشارت
بقوله وغير نصب لم مراده بذلك الغير الرفع
قال سيبويه لم مراده بذلك الاستدلال على قوله وقد
روي رفعه لم ويونس من مشايخ سيبويه لما تحليل
مالي الا اخوكم ناصرا نافية ولي جار ومجرور
خبر مقدم والامثلة لا عمل لها واخوكم متبدا بموح
ونا صر يد منه بدل كل من كل والمراد به ناصرا خاص
وهو الاخ المذكور لا مطلق ناصرا فهو وان كان عاما
لكان اريد به خاص وصح ابداله منه ولا يقال ح ان
فيه ابدال عام من خاص فالاولي ان يكون الامر
على العكس وان الخاص يكون مبدلا من العام كما
علمت ولان العامل ما فرغ كما بعد الاو عمل فيه وذكر
بعده واريد به خاص صح ابداله منه وتظهر ذلك ما مررت
بمثلك احد فان احدا بعد ان كان متبوعا آخر وصار
تاجعا تامله والقياس ان يقول احدا ناصرا ويكون
منعوبا بالالف فلما اتى فيه بالواو دون الالف دل ذلك
على انه مرفوع لا منصوب وسأخ كونه دليلا على الرفع
لا النصب ورود غير النصب بالنفي لم اي حيث
يقال قد نيت ذلك القوي في النفي لم وان يفرغ سابق
لم فان حرف شرط جازم ويفرغ فعل مضارع ففعل شرط

و سابق نائب فاعل و المفعول سابق و لما جاز و مجرور
 متعلق بيفرغ و بعد متعلق بمحذوف صلة ما و يكن
 جواب الشرط و الضمير المستتر في يكن عائد على
 السابق او على ما والكاف حرف جر و ما زائدة و نحو
 مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر مجرور بالكاف
 و الا نايب فاعل بفعل محذوف يفرضه عدم و عدم
 فعل ماض مبني للمفعول و نايب الفاعل ضمير مستتر
 فيه يعود على الا و جملة عدم مفسرة لاحمل لها مت
 الاعراب و التقدير وان يفرغ عامل سابق على الا
 للعمل في الاسم الذي يستتر بعدها يكن ذلك العامل
 السابق لعدم الا اي في كونه يعمل و يتسلط على
 ما بعدها او يكن ما بعدها من جهة تسلط العامل
 عليه لعدم اي كانا لم تكن موجودة معه و حاصل
 معني ذلك ان العامل المتقدم على الا اذا كان متوقفا
 للعمل فيما بعدها اي في الاسم الواقع بعدها لعدم
 ذكر المستثنى منه يكون حكمه ذلك الا حكمه عند عدم
 وجود الاسم فيجب بالاعراب الذي اقتضاه و طلبه
 ذلك العامل من رفع او نصب او جر و تنزل الامور
 عدم وجودها معه بالاصالة اذا تفرغ سابق
 الا ان اخذ ذلك من قول الله وان يفرغ سابق
 و يفرى سابق في كلام الله بالتعريف صفة الموصوف

محذوف

٤٨

محذوف اي لم سابق او عامل سابق ان و قوله لما
 بعدها اي للعمل في الاسم الواقع بعدها و هو مربط
 و متعلق بقوله اذا تفرغ ان و قوله اي لم يستقل ان
 تقبل لقوله اذا تفرغ ان و عدم اشتغال سببه عدم ذكر
 المستثنى منه معه و قوله كان الاسم ان جواب اذا و قوله
 بالاعراب ما يقتضيه ان اي بالاعراب الذي اقتضاه
 و طلبه العامل الواقع قبل الا في ذلك الاسم قبل
 دخولها عليه و يتل وجودها الآن مع عدم وجودها
 نحو ما قام ان حاصل ما ذكر من الامثلة
 ثلاثة الاول منها للرفع والثاني للنصب والثالث
 للمجرر فزيد فاعل ان اي والا أداة حصر لا عمل لها
 كالاولم تذكر الراجع لقوله فزيد فاعل ان الواقع
 تفرقا على ما تقدم كانه قال فزيد يكون مرفوعا على
 الفاعلية بقاءه ان حاله عند عدم وجودها و ذكرها
 و هذا هو الاستثنا ان اسم الاشياء راجع لما
 حوالا يقع في كلامه موجب ان الضمير في يقع عائد
 على الاستثنا المفرغ اي ولا يقع التفرغ و هو عدم
 ذكر المستثنى منه في كلامه موجب اي مثبت بل هو
 حاصل المنفي كما تقدم في الامثلة و قوله فلا تقول ضربت
 الا زيدا اي و محذوف المستثنى منه كالقدم ملك لا ف
 هذا كلام موجب و قد علمت فيما تقدم ان التفرغ فاص

بالمعنى ولا يكون في الموجب لكن نقل عن ابن الحاجب
 تجويزه في الموجب عند استقامة المعنى نحو قرأت الايام
 كذا والاصل قرأت كل يوم الا يوم كذا فلم اقرأه قد
 المستثنى منه وهو كل يوم ولكن انما ظم اول هذا
 المثال ونحوه على النفي والمعنى قرأت ولم اقرأ يوم كذا
 فالافيه للنفي لانه استثناء لا انقواء على تاويل
 نحو قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره بان المعنى
 فيه على اننى اى لا يريد الا اتمام نوره والنع اتر
 بقطع الهمزة فنقل امر وفاعله مستر والامفعول
 وذات بالنصب يد او حال من الاوئعت وتوكيد
 مضاف اليه ونحوه تكرر الحاف جارة لقول محذوف
 خبر لمبتدأ محذوف ولا نهية وشرر فعل مضارع
 مجزوم بانه انما هي فاعله مستتر تقديره انت
 وهم جار ومجرور متعلق به والاداة المستثنى والنفي
 منصوب على الاستثناء ويملك منه نصبه فتحة تقدير
 على الالف والاشا بية ملغاة لا عمل لها لانها موكدة
 للكونى والعلة بدل من النفي بدل كل من كل وهو
 بفتح المعنى الشرف وفي الكلام محذوف محذوف اي
 ذا العلاء والعلاء ممدود قصر للموقف عليه لا يمتد
 والتقدير وانع الاذات التوكيد وذكر كقولك لا تترك
 الام الا انفى الا الملا اى الا انفى صاحب الشرف

فامر

فامر به وحاصل معنى ذلك ان التكلم اذا كرر
 الا الحى التى تكون لك استثناء في كلامه ولم يقصد
 بها ذلك بل قصد بها مجرد التاكيد لانه وليه فالفها واجعل
 الاسم الواقع بعدها لا من الاسم المستثنى بالاول
 ولا تجعله منصوبا بالانها لم تذكر معه بقصد ذلك بل
 مجرد التاكيد كما تقدم والمؤكد يجب الفاوها عن العمل
 فيما بعدها لم تؤثر جواب اذا وقوله فيما اى في
 اسم دخلت عليه لم يسمي عدم تأثيرها فيه انها لم
 تخرج مما قبله ولم تجعل العامل مسلطا على ما بعدها
 بوحطتها وقوله بعد ولم تعد غير ان عطفا لازم على
 ملزوم لانها اذا لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا يلزم انها
 لم تعد غير التاكيد للكونى وهذا معنى انفاها
 لم لم الاشارة راجع لقوله لم تؤثر انما ولا تذكر في
 البدل لم الاشارة راجع لتكررها وتاكيدها اى
 وتكريرها وتاكيدها لا يكون الا في البدل لم نحو
 نامت باحد الاريد الا احبك فالاداة استثنائية
 مستثنى منها احد والاملاء واحبك بدل من زيد
 بدل من كل وقوله فلم تؤثر فيه اى الاخ وقوله
 الا انما لم تؤثر شيئا مفعول وقوله اى لم تعد
 بقوله لم تؤثر وقوله استثناء مستقلة اى بحيث
 تكون تخرج مع ما قبله ومسلط للعامل على

ما بعد هاءو لظتها بل منها لثنتا لكنه غير مستقل اي
 ليس فيه هذا المعنى المذكور بل معه مجرد التاكيد لما
 قبلها فقط ومثله اي ما ذكر قولهم لا تترد بهم
 الا انفتي الا العلاء اي صاحب الشرف فامر ربه
 قام التقدم الا زيدا الا عمر واى والا غير وان لم
 يقوموا فاما مخرجان من الحكم على التقدم بالقيام
 وانخرج لهما الا الاوى وامان الثانية فلمجرد التاكيد
 لهما فلم يخرج ولم توتر شيئا فيما بعدها ومنه
 قولهم اراى ومن العطف قوله اي ان اعره هل الدهر
 هل نافية بمعنى ما واو اداة في الاغلوين وما الدهر
 لزوات اهد منه قوله والاطلوع الشمس لانه حيث كرر
 معه التاكيد الاوى وقد اجتمع تكرارها الزمان
 تقدم مثال للبدل ومثال اخر للعطف اراد ان ياتي
 بمثال جامع لهما ماكد من شجرك ان الرادب شجرة
 هنا جملة اي ليسو كد من جملة الاعمال لانه رسيم
 ورمله فالاداة لثنتا وعلمه مستثنى من شجرك
 ويجوز نصبه ورفعها تقدم لوقوعه في الكلام
 المنفي والا الثانية ملقاة لانها لتاكيد الاوى
 بدل من قوله علمه والواو حرف عطف ورمله مستثنى
 على علمه والاملفاة والرسيم والرسيل لثنتان
 السروان اهد منه انها كررت مع رسيم التوامع بها

ومع رمله المعطوف ورمله معطوف على رسيم
 الاوى على علمه من عطف الخاص على العام لان العمل
 يسئل الرسيم وغيره وان تكرر الا حرف
 شرط جازم وتكرر فعل الشرط والفاعل مستتر
 تقديره هي يعود على الا وحرف عطف على محذوف
 وفي بعض النسخ دون تاكيد فعلها يكون الظرف
 حالا من فاعل تكرره قوله منع تفريغ الفار رابطة
 للجواب وهي داخلية على ومع ومع ظرف وتفرغ
 مضاف اليه والثاني يربا نصب مقول مقدم كدع
 وبالفاعل متعلق به ووه فعل امر وفاعله مستتر
 تقديره انت وفي واحد جازم ومجرور متعلق بدع وما
 جازم ومجرور متعلق بمحذوف مفت لواحد وبالا جار
 ومجرور متعلق بلمستثنى والمستثنى فعل ما ض مبني
 للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود على ما
 والجملة صلة ما وليسر فعل ما ض ومفت لهما وجزها
 محذوف وعن نصب سواء متعلق بمفت ويصح ان
 يكون لهما مستتر فيها عايد على ان تير بالفاعل
 ومعناها خبرها ووقف عليه بان يكون على لغة ربيعة
 والتقدير وان تكرر الا غير التاكيد لا التاكيد قدع
 الثاني يربا فاعل مع التفريغ في واحد كالحين من
 المستثنى بالاول نصب الثاني منها بعد الواحد

ولا تستفت بتأثير العامل في الواحد منها عن نصب
سواء اي عن نصب ما عداه من بقية المستثنيات
بل انصب ابدا في على الاستثناء ولا تتركه وحاصلا
معني ذلك ان الاستثناء اذا كان مفرغا وتكررت معه الاستثناء
للتأسيس وللخراج بها لا مجرد التاكيد فاجعل العامل
مؤثرا في واحد من تلك المستثنيات وانصب ابدا في
منها على الاستثناء ولا تتركه انصب وتستفت بتأثير
العامل في ذلك الواحد الذي اعلمت العامل فيه
اي جعلته عاملا فيه عن نصبها سواء كان الذي
اعلمت العامل فيه الاول منها او غيره واعلم ان
الاستثنائي قد ورد في كلام المصنف بالترك راد اياه على
انه ابن عقيل حيث فسره بقوله اجعل لتكون تفسير
دع بذلك غير مهور في اللفظة وقد يقال ان تفسيره
له بالترك يوهم انه لا تأثير للعامل في الواحد المذكور
ولكن لا يرد عليه ذلك لكونه دفعه بعد بقوله باقيا
اي لانه قال حال تفسيره له اتركه باقيا في واحد
اي اترك عمل العامل باقيا في واحد منها وانصب ابدا في
ابدا في مما عداه يعني ولا يرد عليه ذلك الايهام الا
لو ترك التقييد بذلك اذا كررت الاستثناء التاكيد
اي بيان كررت للتأسيس وللخراج بها وهذا الحق
من قول المصنف وان كررت لا لتوكيد وتكرار وهي التي

يقصد

يقصد ان الصغير في عايد على الا التي كررت لتغير التاكيد
وقوله بما قبلها اي وهو الا الاولي المتقدمة عليها وقوله
من الاستثناء بيان لما اي وهو الاخراج بها لما كانت
داخل او لا داخل بها لما كانت خارجا كما سيأتي فالتنبي
لتغير التاكيد هي التي كررت وقصد بها هذا المعنى
المقصود بما قبلها فان لم يقصد بها هذا المعنى بل
قصد بها مجرد التاكيد للاولي فيجب الفاء وهاهنا تقدم
ولو لم تقط اي من الكلام ولم تذكر فيه كما فهم
ذلك اي ما قصد بما قبلها من المعنى المذكور فلا
يخلو الزجواب اذا هو تفصيل لما أجمله في كلامه
فان مفرغا لهذا الشارة لقول المصنف مع تفرغ
ان وقوله شغلت الزجواب ان وقوله فتقول لتفرغ
ولا يتبين واحد منها اي من المستثنيات المذكورة
شغل الزجواب يصح شغل العامل باي واحد منها سواء
الاول او غيره فلهذا قال المصنف في واحد وقوله
ونصب ابدا في اي من المستثنيات بعد شغل
العامل بواحد منها وقوله وهذا معني قوله اي المصنف
مع تفرغ الزجواب راجع لقوله فان كانت
مفرغا وان كانت الاستثناء غير مفرغ فهذا
مقابل لقول المصنف مع تفرغ الزجواب وهو دخول على كلام
المصنف الا اني بعد بقوله ودون تفرغ الزجواب ودون

تفريع المضاف الى ظرف وتزويج مضاف اليه ومع ظرف
وانتقدم مضاف اليه ونصب مفعول لفعل محذوف
يفسر احكم المذكور وليس معمول الاحكام لفعله
بالعمل في الجار والمجرور بعده والجميع مضاف اليه
واحكم فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
وجمله احكم بغير لام عملها من الاعراب وبه جار
ومجرور متعلق باحكم والترم فعل امر وفاعله مستتر
وهو مقطوف على احكم وانصب فعل امر وفاعله
مستتر وجوبا تقديره انت ولنا غير جار ومجرور
متعلق بالنصب واللهام بمعنى عند وجي فعل امر
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وهو مقطوف
على انصب وبواحد متعلق بجي ومنها جار ومجرور
متعلق بمحذوف نفقت لواحد وكما الكاف حرف جر
وما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والجار
والمجرور في محل نصب حال من واحد لانه وان كان
تكرار الا انه تنصب بوصفه بالجار والمجرور بعده ولو
رايتم لان ما مصدرية ولو مصدرية والرف المضاف
لاية فل على مثله وكان هناك تامة بمعنى وجود
ظرف وزايد مضاف اليه وكلم الكاف جارة لقول
محذوف خبر لمبتدأ محذوف ولم حرف نفي وجزم وقلب
ويؤلف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف

الفون

الفون والواو فاعل والاداة استثناء ملقاة لا عملها
وامر بدل من الواو ويصح نصبه على الاستثناء
ايضا لكنه قليل والاداة استثناء وعلى منصوب
على الاستثناء اي الاعلى وحكما مبتدأ والها مضاف
اليه وفي القصد متعلق به وحكم بالرفع خبر والاول
مضاف اليه والتقدير وامض نصب جميع
المستثنيات واحكم به والترم مع تقدمها على الاستثنى
منه في غير تفريع وانصب جميعا عند التأخير ايضا
بذلك اذا كان الكلام موجبا فان كان غير موجب
مجموع بواحد كائنا منها واجعله في الحكم كحالة وجوده
وتعده دون زائد عليه وذلك كقولك لم يفوا الا امر
الاعلى وحكما في القصد حكم الاول وخاصا
بمعنى ذكر انه يجب نصب جميع المستثنيات اذا تقدمت
على المستثنى منه في الكلام التام مطلقا سواء كان
موجبا او غير موجب واما اذا تأخرت عنه فيجب
نصب جميعها ان كان تاما موجبا واما اذا كانت
تاما غير موجب فيثبت لواحد منها ما كان ثابتا له
في حال انفراده وعدم وجود غيره منها معه وهو
اما الرفع على البدلية او النصب على الاستثناء
واما الجاهلي منها بعد الواحد فيجب نصبه ويجب ان
يعد ذلك من جملة المعنى ما كان ثابتا لذكر الواحد من احوال

اذا كان واقعا في كلام غير موجب او اخراج اذا كان
 واقعا في كلام موجب فجميع ما ثبت له الاول من
 المعنى يثبت لها وبقاى مثال ذلك في اخراجه قال
 بعضهم ومحل ذلك اذا لم يكن مستثنا بعض المستثنى
 من بعض كما في مثال الناظم الذي ذكره اما اذا امكن
 كما في قوله على عشرة الاربعة الاثنى الاوحد
 فقول الحكم كذلك وان اجمع مستثنى من اصل
 العدد وهو العشر فيكون مقرا بثلاثة وهي
 التي تلزمه لا غيرها وان تصحيح ان كل عدد مستثنى
 مما قبله فعل هذا يكون مقرا بسبعة وهي التي
 تلزمه وطريق معرفة ذلك ان تجمع الاعداد الواقعة
 في المراتب الوترية وهي عشر واثنى تكون اجملة
 اثني عشر وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في
 المراتب الشفعية وهي اربعة وواحد اجملة خمسة
 يبقى من الاثنى عشر سبعة هي المقربا وهي التي
 تلزمه او تسقط اخر الاعداد مما قبله بان تسقط
 الواحد من الاثنى يبقى واحد وتسقط الاثنى
 من الاربعة يبقى اثنان وادام سقطت ثلاثة
 من عشرة يبقى سبعة تامل ذلك وقول الله كلم
 يفوا الواو فيه ضمير الجماعة وهو اثنى عشر
 قوله بعد الامر بالواو اصل يفوا يفون قلنا دخل

الحازم

الجانم حذف النون فصار يفوا ثم حدثت الواو
 الاولى لوقوعها بين عدوتها الفتحة والكسرة فصار
 يفوا ثم نقلت حركة الياء وهي الضمة الى الفايده
 سلب حركتها وهي الكسرة فالتقا ساكنان الياء
 والواو فحذفت الياء للتقا الساكنين فصار لم يفوا
 اي فله يخلوا الزهذ اجواب ان في قوله
 فيما تقدم عند الدخول على كلامهم وان كانت
 الاستثناء وقوله اما ان تقدم المستثنى من
 اخذ ذلك من قول الله مع التقدم ومن قوله
 بعد وانصب لتأخير فان تقدمت الزهذ
 تفصيلها اجملة وفيه اشارة لقول الله ودوت
 تخرج مع التقدم نصب الجميع لز وقوله سواك
 الكلام الزهذ ذلك من قول الله بعد وانصب لتأخير
 وجي بواحد حيث فصل في التأخير بين ان يكون
 الكلام موجبا او غير موجب واطلق في الاول
 ولم يفصل نحو قام الزهذ هذا مثال للموجب
 وما بعده لغير موجب وهذا معنى قوله اي الله
 لراى الاشارة راجع لقوله فان تقدمت المستثنى
 من وان تأخرت اي المستثنى من المستثنى
 منه وهذا مقابلة لقوله فان تقدمت فيما تقدم وقوله
 فله يخلوا الزهذ اجواب ان فان كان الكلام موجبا

اي مستتابان لم يتقدمه شيء او شبهه وهذا الشارح يقول
 الله وانصب لتأخير وقول موجب نصب الجميع اي
 جميع المستثنيات المتأخرة عن المستثنى منه وهذا
 علي الاغلب الاشر ومن غير الغالب قد لا يجب نصب
 الجميع بل البعض في سورة ما اذا كان موجبا وجواز
 الامرين وهو نصب والرفع علي اللفظة القليلة
 فيما اذا كان غير موجب التي اشار اليها الله فيما
 تقدم بقوله وغير نصب سابق لرو قوله وان كان
 غير موجب لراي بان كان متفيا تقدمه شيء او
 شبهه وهذا الشارح لقول الله وجي بواحدة لرو
 وقوله عومل واحد منها اي من المستثنيات المتأخرة
 عن المستثنى منه وقوله ما كان لراي بالحكم الذي
 كان يعامل به هذا الواحد لو اتقوا وهو الابدال
 او النصب علي الاستثناء كاياتي وقوله لولم يتكرر
 الاستثناء اي عند عدم وجود وذكر غيره معه اي
 عند انفراده وعدم وجود غيره معه وقوله فيبدل
 لرو تفريع علي قول عومل لرو وقوله وهو مختار النصب
 فيه عايد علي ابداله مما قبله المفهوم من قوله
 فيبدل لرو وقوله او ينصب اي ذكر الواحد علي
 الاستثناء مطوقا علي قول فيبدل مما قبله وقوله
 وهو قليل الضمير فيه عايد علي النصب المفهوم من

قوله

قوله او ينصب وقوله كما تقدم اي هذا الحكم المذكور
 وهو الابدال مما قبله او نصبه علي الاستثناء في
 قول الله وبعد شيء او كشيء الي ان قال وعن
 يتم فيه ابدال وقع واما باقيها اي المستثنيات
 المتأخرة عن المستثنى منه فيجب لرو وان شئت
 ابدلت غيره اي غير زيد مما ذكر بعده بان ترفعه
 علي البدلية فتا احد وتنصب زيدا فلا يتقيد
 الابدال بالاول الا لاشارة لذكر الله بقوله بواحدة
 لرو ومثل اي مثل ما ذكر في الحكم قول الله لرو
 فالامر به بدل من الواو في يفوا والاعلي منصوب
 علي الاستثناء ويموز العكس ويجوز نصب كل منهما علي
 الاستثناء علي القليل ولا ابدال . بما كان يعرب
 به اي بالامر بالذي كان يعرب به من رفع او
 نصب لو اتقوا حيث لم يذكر معه غيره وهذا معني
 قوله لولم يكرر لرو وانصب الباقي اي من
 المستثنيات المكررة بعد ذكر الواحد وقوله ثم في
 قوله لرو تفريع علي قول وانصب الباقي والضمير في
 حكمه عايد علي المستثنيات وقوله في القصدي اي
 المعني وهو الادخال او الاخراج وقوله حكم الاول
 اي المستثنى الاول وهو الواحد المذكور حكمه
 اي تكرره في المعني وهو الادخال له فيما قبله والخراج

له ما قبله وقوله حكم المستثنى الاول اي في المعنى
 المذكور فتنى قوله ان تزعم وقوله الجميع قارجون
 اي لان الاحوال منها خارج من حكم القيام فماده
 منها تابع له في ذلك لان المعنى الا زيد اي لم يقيم
 والا غير فواو الاكر الكدك وقوله وفي قوله ما قام
 ان مدطوفا على ما تقدم وهو مفرغ على الدخول
 وما قبله على الخروج على الف والنشر الشوش
 وقوله الجميع داخلون اي لان الاول منها داخل في
 القيام خارج من حكم انفي اي نفي القيام فله
 ما بعده لاء المعنى الا زيدا فقيام والا غير فواو الا
 بكذا فله نك ولتثنى مجرورا ان المستثنى فعل
 امر وفا على مستقر مجرور مفعول وهو صفة
 لموصوف محذوف وبغير متعلق لتثنى ومعر
 حال من غير و بما جار ومجرور متعلق بمر باب
 وستثنى جار ومجرور متعلق بنسب وبالا جار
 ومجرور متعلق بنسب ونسب فعل ما من مبني
 للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على
 ما والجملة صلة ما والتقدير وستثنى لهما مجرور
 بغير حالة كون غير معرفة بالاعراب الذي نسب
 له اسم المستثنى بالامن وجوب النصب او الرفع
 او جوازهما وحاصل معنى نك ان غير يكون

له ستنا

له ستنا والاسم المستثنى بها يكون مجرورا وهي تكون
 معرفة بالاعراب الذي ثبت له اسم المستثنى بالافلاك
 المستثنى بالاييب نصبه اذا وقع بعد كلام موجب
 تام ويجوز رفعه ونصبه اذا وقع بعد كلام منفي
 غير موجب ويجب رفعه اذا وقع بعد كلام منفي
 غير تام فله ان يغير في جميع ذلك الفاظ فاعل يستعمل
 وقوله فمنها اي الالفاظ ما اي لفظ هو اسم
 اي فقط وهو غير اي لفظ غير ولفظ سوي
 ان فهو على حذف معناه وقوله ومنها اي الالفاظ
 ما اي لفظ هو فعل اي فقط وهو ليس اي
 لفظ ليس كما تقدم نظيره وقوله ومنها اي الالفاظ
 ما لفظ يكون فعلا وحرفا اي فانت مخبر فيه
 فتأخر ان تلك الالفاظ اقسام ثلاثة اسم فقط
 وفعل فقط وهواربعة وفعل فقط وهواربعة
 والثالث تارة يكون فعلا وتارة يكون حرفا
 وهو ثلاثة وقد ذكرها في الصغير في ذكرها
 ما يد على الالفاظ المذكورة التي هي منقسمة الى
 اقسام ثلاثة فاما غير كذا تفصيل لما اجمعه
 اولاً وبيان حكمه وقوله فحكم المستثنى ان جواب
 اما وعليه بقوله بعد لا ضاقتها ان وتوب
 غير بما كان ان اي باعراب مثل اعرابه من وجوب

نصب او رفع او جواز الامر من لا يعين اعرابه وقول
المستثنى مع الاي الاسم المستثنى بها فهو صفة
لو صوف محذوف اي ثابت لهذا انكم من الاعراب
الذكر يثبت لغيره وانكم الواقع بعد ما دأبنا
مجرورها الاضافتها اليه كما ذكرنا في وقول فتقول
قام القوم انما تقرع على ما قبله وقول بنصب
غير اي على الاستثناء وقبل منصوبة على الحال
عند اي على الفارسي وقيل على كونها شبيهة
بظرف المكان فيها تلك المذهب كما تقول
ان الكافي للقياس اي قياسا على قوله قام القوم
انما وقول بنصب زيد اي على الاستثناء وجوبا
لوقوعه بعد كلام تام موجب كما تقدم وقول
وتقول ما قام انما معطوف على فتقول الاول
وقول بالاتباع اي برفع غير على كونها تابعة
لما قبلها وهو احد المستثنى منه على وجه ابدلية
وقول والنصب اي نصب غير على الاستثناء وقول
والمختار الاتباع اي رفعها على ابدلية وقول كما تقول
انما يقال فيه ما قيل في نظيره فيما تقدم وقول
الازيد والازيد اي برفع زيد ونصبه لوقوعه
في كلام تام غير موجب فكذا غير فيما قبله
وتقول ما قام انما معطوف على ما قبله وقول فترفع

غير

غير وجوبا اي لوقوعها بعد الكلام المذكور وتقول
ما قام انما معطوف على ما قبله ايضا وقول بنصب
غير اي لكونها استثناء منقطعا وقول عند غير بني
تميم اي وهم الجمهور وبالاتباع عند بني تميم وهو
الرفع على ابدلية وقول كما تفعل اي كفعلك في
قوله ما قام انما وما سوي فالشهور ان هذا
شروع في ذكر لغات اربعة في لفظ سوي كسر
السين والقصر اي كسوي وقول ومن العرب
من يفتح سينها ويبدل اي كسوي وقوله من
يفتح سينها ويقصر اي كسوي عكس الاول وقول
ومنهم من يكسر سينها اي ويبدل اي كسوي اي
فتقول قام القوم سوي زيد بكسر السين ومنها
مع القصر وتقول قام القوم سوا زيد بفتح
السين مع المد او كرها مع المد وهذه اللفظة
لم يذكرها احد من الاسماء الاشارة راجع للغة الاخيرة
كلام الله وهي كسر السين مع المد وقول وقيل من
انما اي هذه اللفظة انما لا تكون الاظرفا
اي لا يخرج عن الظرفية الا في الشعر وقول وهي
مشترقة اي دالة دلالة عرفية وقول بالاستثناء اي
عليه والمقصود منها الظرفية اي الاستثناء وقوله
ولا قول عند غير اي عند سيبويه والغرا وغيرهما

وقوله عن الظرفية اي غيرها وقوله الا في صورة
الشعر اي ضرورة وسياتي الذي يرد عليهم بما ياتي من
الاحاديث وغيرها من الاشعار الآتية انها
كثيرا اي وانها تخرج عن الظرفية الى غيرها بدليل
قوله فيما سياتي وسوي سوي از وقوله فتعامل از
تفريع على قوله انها كثير وقوله من الرفع والنصب
از بيان لنا تعامل به تعامله غير اي في تكون
خارجة على كلامه عن الظرفية لغيرها لان
من حكم بظرفيته حكم بعدم تصرفه وهذه حكم
بصرفها فهي خارجة ح دليل ما سياتي عن العرب
نرا ونظرا كما سيذكر الشئ وليس مراد الشئ بالامثلة
التي ذكرها فيما سياتي دليله ما قاله الله والحمد لله
ولقد علي سيويه ومن معه وقوع سوي في
جميعه دالة على الاستشابة المراد انها وقعت
متصرفه وخرجت عن الظرفية لغيرها من الجبر
والنصب والرفع فله يرد انها قد تكون في بعض
الظرفية لا الله ستنا واي هذا اشار اليه
از اسم الاشارة راجع لقوله واختار الله
تقدم وسوي جار ومجرور متعلق باجعل
وسوا معطوف عليه وسوا كذلك واجعله فعل
امر موكد بالنون الثقيلة المتقلبة الفا ونا عليه

مستتر

مستتر وجوبا تقديره انت وعلى الاصح متعلق باجعله
وما لم يوصل مبتني على السكون في محل نصب
ففعول وهو صفة لموصوف محذوف ولغير جار ومجرور
متعلق باجعله وجعل فعل ماض مبني للمفعول
ونايب الفاعل ضمير مستتر عائد على ما والجملة صلة
ما والتقدير روا جعلين على الاصح الحكم الذي
ثبت وجعل لغير فيما تقدم من الاعراب ثابتا
لسوي وسوي وسوا وحاصل معنى ذلك
ان ما ثبت لغير فيما تقدم من الاعراب ثبت لسوي
بالكسر وسوي بالنضم مقصورتين وسوا بالفتح والد
اي في لغاتها الثلاثة المذكورة وترك اللفظة الرابعة
علم يذكرها كما تقدم وهي كسر سينا مع المد فمن
استعملها ازهد امر تبط بقوله فيما تقدم قبل البيت
واختار الله از من سوي انفسها اي غيرها
وهذا امر شاهد حيث جر سوي بمن ومعني ذلك
ان الخبر لم يسلط عليها بل المستلظ بعضهم على
مضرو وقوله في الحديث الثاني في سواكم اي غيركم
وهذا هو شاهد ايضا حيث جرها بفي وقوله
الكل شعرة السود رواية ثمانية وليست شكا من
الراوي وكقول اي الشاعر ولا ينفق الفختاء
اي بالفتحة والمراد بان يفتحا الكلام السود المجاوز

فيه الحمد والاكاهد منه قول ولا من سوا اين حيث جبره
من من لهما لها مرفوعة ارمعطوف على قوله
من لهما لها مرفوعة فيما تقدم واذا اتبع كريمة
الزاي خصلة شريفة او قري كذلك وقول فسواك
بايها ارمع هذا هو الكاهد حيث رفع سوي على الابتدا
والكاهد فيما بعده ايضا قول لم يبق سوي حيث
رفع سوي فيه على الفاعلية لا ذكر انتم ومعناه اننا
جازيناهم بما جازونا ولم يبق بعد ذلك غير العدوان
منا او منهم ومن لهما منصوبة ارمعطوف
على ما تقدم ايضا لزيد الزاي عند كفاية بالمضي
لموئلك وان سواك من يومك وبرجوه يشق وان
منه سواك حيث نصبه بان انها لا تخرج الضمير
في انها عايد على سوي وما يشهد به اي من
الاحاديث المذكورة والاشعار وقول محتمل للتاويل
احي بان يقال ان الاحاديث المذكورة لا يستدل بها على
القواعد الخوية وانما يستدل بها على الاحكام
الشرعية والاشعار المذكورة محل ضرور وسيكون
لا يمنع ذلك بل يقول بقصرها في الشرع يستدل بها
حكماء الفراء من قول بعض العرب اني سواك حيث
رفعه على الفاعلية ولا ضرور في شرفه وقد يقال
انه شاذ فله يقاسو عليه مع ان الفراء حكماء بقدر

الدالة

٥٠

الدالة على ملكته ولستين فاصبا ارمع لستين فعل
امرو فاعله مستر وناصبًا حال وبلين جار ومجرور
متعلق بلستين وخلا معطوف عليه وبعد ي
ويكون كذلك وبعد ظرف ولا مضاف اليه والتقدير
ولستين بليس وعمله وبعد ي ويكون حاله كونه
يكون واقعًا بعد لا النافية في حال كونك ناصبا
لكم المستثنى بما ذكره وحاصل معنى ذلك
ان الاسم المستثنى بليس وعمله وبعد ي ولا يكون
اي بالاربعية يكون منصوبا لكن بالنسبة لليس
ويكون على الخبوية لها وبالنسبة لئله وعندها على
الفعولية لها والضمير المستتر في الاربعية الواقع
لها ليس ويكون فاعله عمله وعندها مستتار به
تفصيل يا اي في ان اي لستين بليس اراخذ
ذلك من قولهم ولستين ارمع فتقول قاهر
القوم تزيع علي ما قبله فزيد اي قولك اخذ
سنة اخيرة قول بعد منصوب لكن قال بعضهم
ان يكون قولهم قام القوم لا يكون زيدا فيه تنافي لا
الحي قام القوم في الماضي ولا يكون زيدا اي قايما
في المستقبل فمتناه انه قام في الماضي لان الماضي
فيما مضى في المستقبل فقط لانيه وفي الماضي مع ان
المقصود من ذلك في قيامه في الماضي لا المستقبل

واجب بان المعنى لا يعد ولا يحسب في القوم
القائمين زيد حال قيامهم لا في قيامه في المستقبل
فقط حتى يرد ما ذكر وقوله على انه خبر ليس لاي خبر
لليس وذلك يكون او خبر عن ليس وعن لا يكون
ولهما خبر لزيد الصغير في لهما المعنى عايد
على ليس وعلى لا يكون ولم يقل خبر ان بالتثنية
لان خبر فصيل يستوي فيه الذكر والمؤنث والمثنى
والجمع وهذه النسخة اظهر من النسخة التي فيها
ولهما بالافراد وهو ظاهر والمشهور انه عايد
على البعض لزيد ومقابل المشهور انه عايد على لهما
الفاعل المفهوم من الفعل او على نفس الفعل
والنقد سر على الاول ليس بعض القوم القائمين زيد
ان قلت كيف تكون البعضية منفية عنه مع انه
بعض منهم حقيقة لكونه مستثنا منقطعاً
قلت المنفي بعضيته لهما من حيث عدم اتصافه
بما اتصفوا به وهو القيام لا ما حيث كماله
القوم له فلان منافاة ح والتقدير على الثاني ليس
هو اي القائم زيد وعلى الثالث ليس هو اي
فعله فعل زيد حذف المضاف والاول اولى
وكان مشهوراً لا طارده في جميع الامثلة وسواء
لغير القوم اخوتك ليس زيد اي ليس بعضهم زيد

على فاما

على فاما لعدم اطوارها ومثولها لهذا المثال المذكور
لان الصغير فيه لا يظهر كونه عايداً على لهما الفاعل
ولا على الفعل لعدم ذكر الفعل فيه وهو
مستتر وجوباً لما تقدم من ان الصغير يكون واجب
الاستقرار في امورهما افعال الاستثنا والصبر في
قوله وهو مستتر على لهما من قوله ولهما
خبر مستتر لزيد وفي قوله خذ زيد المصطوف
على قوله فيما تقدم فزيد في قوله ليس زيد لزيد
خذ زيد وعد زيد فمعنى خذ لا غير ومعنى عد ا
جاء في ضمير المعنى قام القوم خذ زيد اي غير
المصطوف القائم زيد وجاوز البعض اتقا بكرة
زيد ونبه اي المصطوف بقوله ويكون لزيد وقوله
وهو قيد الصغير فيه عايد على قوله ونبه بقوله لزيد
وقوله فقط اي دون غيرها مما ذكر معها وقوله على
انه لا يستعمل لزيد متعلق بقوله بنبه وقوله غير يكون
بالرفع فاعل بقوله لا يستعمل لزيد ومعناه يكون
التي فقط الصانع فلان يقال قام القوم لا كان
زيد مثلاً وقوله وانما لا يستعمل لزيد مصطوف على
قوله على انه لزيد اي فيكون بنبه بقوله ما ذكر على
شيئين فلا يستعمل فيه اي الاستثنا وقوله
بعد غيرها اي غير لا التي للمنفى من بقية ادوات النفي

اي لانها ام الباب اي باب النفي فلذا قدمت على غيرها
وقول غولم ولن لمثال لغزها من ادوات النفي
واجرب سائقي يكون اذا جرب فعل امر وفاعله
مستتر وسائقي متعلق باجر وهو مجرور بابيا
لانه متني ويكون مضاف اليه مجرور بكسرة مقدر
منع من ظهورها حركة الحكاية فتعد لفظها فلا يقال
ح ان الجر من خواص الاسماء وهذا فعل لان قصد
اللفظ يصدر الكلمة لهما وان حرف شرط جازم
وتزد فعل اقترط ونائب الفاعل ضمير مستتر
وجوبا تقديره انت وجواب الشرط محذوف دل
عليه ما قبله وبعد ظرف وما مضاف اليه وانصب
فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت واجرار
مبتدا وقد حرف تقليد وحالة نرد خبر والتقدير
واجرب المستثنى باللفظين السابقين ليكون فيما
تقدم وهما صلة وعدا ان نرد الجر بهما فاجره وانصب
المستثنى بهما ايضا في حال كونهما واقعا في بيدهما
وقد ورد جرم بهما على قوله بوجاهة المعتبر
ان خلة وعدا المذكورين فيما تقدم قبل يكون
تارة تدخل عليها ما المصدرية وتارة لا فان لم
تدخل عليها جاز نصب المستثنى بهما وجزم
دخلت عليها وجب نصبه بهما وجزم على قوله

اذ لم يتقدم ما اي المصدرية وقول فاجر اي الاسم
المستثنى بهما ان شئت جزم والا فاجعله منصوبا بهما
لما تقدم فيكون الامر الواقع في كل م المبه على هذا حيث
قال واجرب الز محمول على الاباحة لا على الوجوب بدليل
تقليد لرب الارادة بعد حيث قال ان ترد الز وان علم
ان محلهما مع مجرورهما في حال جرهما نصب وان نصب
لما تمام الكلام الواقع قبلهما لان بعضهم جعل تمام
الكلام من جملة النواصب وقيل انهما متعلقان
بما قبلهما من فعل او شبهه كغيرها على قاعدة حروف
الجر وهذا الخلة من قول المبه واجرب سائقي
وقول فتقول قام الز تزويج علي ما قبله فتلا وعدا
حرفا جري وليسا فعلا ن ح ولم يحفظ عن
سبويه الجر بهما اي بخلة وعدا اي فيهما عند دايما
نائبان لك سر المستثنى بهما لا جازان له وانما
حكاية لمر اي حكى الجر بهما وقول فمن الجر بخلة الز تزويج
خلة انه لمر وهذا هو السأهد حيث جر لفظ
المر لانه لمر اي غير الله لا ارجوا وامل سواك وانما
اعد علي جمع غير ايجاد جمع جيد شعبة اي طائفة
وقطعة من عيانا وكذا خطا لان عمر بن عبد
العزيز ومن الجر بعدا معطوف على قول فت
الجر بخلة تركا لغيره لانه ترك بمعنى صير

والخفيف لهم موضع معروف وبنات عوج نوع من
 الخيل وعواكف جملة حالية والخضوع بمعنى الميل
 والنسور جمع نسور لم يطلع لم يعرف وكثيرا لا
 ينسراشي ويبتلع وهو سيد الطيور ويقال له
 ابو الطير وهو اعظم الطيور وانقلبت جثة ولا
 يريه احد ولا يمتدح ويبيده لظبا ويقع علي الطير
 فيجعله تحت ابيه وتعرف حاد يري كيفية من
 اربماية فرسخ وحاسة شمة في النهاية كذا كذا
 اذا سم الطيب مات لوقتته وهو احد الطيور
 طيرانا واقواها جنا حادتي قيل انه يطير ما بين
 المشرق والمغرب في يوم واحد واذا وقع علي جيفة
 عليها سباع تركتها ولم تاكل منها ما دام ياكل فموتها
 منه وهو اطول الطيور عمرا قيل انه يعم ويبيض الد
 ستة ومنا امثالهم انت اعمر من نسر واكله حرام
 لا سجنائه ويقول في سياحه ابن آدم عن عيسى عليه
 فان الموت ملك قتيك قال ذلك الحسن بن علي انتهى
 نقله عن السيوطي في حاة الحيوان وقوله وانما
 اي قبيلتهم وقوله عد الشطاط اي العجز وحاصلا
 المعنى صيرنا في الموضع المسمى الخفيف بنات خيل
 عوج في حال كونهم عواكف قد خضعت وملت
 الي النسور لتاكل منها انما قبيلتهم قتال واسر

ما عدي

ما عدي العجز والطفل الصغير وهذا كناية عن
 كونهم قتلوا طهر مع خيولهم في هذا الموضع وتركونهم
 للنسور رماة علي الارض تاكل منها وانما هدمه
 في قوله عد الشطاط حيث هو الشطاط فانت
 تقدمت عليهما ما اي المصدرية وهذا مفهوم قول
 انه فيما تقدم اذا لم يتقدم ما وهو شرح لقول المصنف
 وبعد ما انصب لز وكنس استكمل ذلك بان خلا وبعد
 جامدان والمصدرية لانه دخل علي الي ما مدبل علي
 المنصرف واجيب بان ما هنا مستثنى من قاعدة
 قابلية المصدرية خاصة بالدخول علي المنصرف
 الا في خلا وعدا فتدخل عليهما ولو جامدان وحينئذ
 فيكونان مؤولات بمصدر والمعنى قام القوم ما خلا
 زيدا او ما عدا زيدا اي قاموا في حال كونهم مغايرين
 لزيد او مجاوزين له في فعلهم وهذا على كون الحرف
 المصدرية وصلت منصوب علي الحال مع تاويله
 يلزم انفا عل واما علي كونه منصوبا علي الظرفية
 فالمعنى قاموا وقت مغايرتهم او مجاوزتهم لزيد
 اي في فعلهم وهو قياهم رونه وهذا معنى
 قولهم لم يزل يشارق رابع لقولهم تقدمت عليهما
 واخبار الكسائي اي وهو شيخ الكوفيين وكذا
 الراسي والفارسي علي جعل ما راين اي وكليست

مصدرية وجعل خلاه ازايا على جعل ما زايرة
وقوله فتقول ازايا تفرع على قول واجاز الكسائي ازايا وقوله
ما خلا زيدا وما عدي زيدا بحر زيدا فيها بحلة وعدا وما
زايرة وهذا معنى قول ازايا في الاشارة راجع لقوله
واجاز الكسائي ازايا وقد حكى الجرمي بفتح الجيم
وقوله في الشرح ازايا شرح كتاب سيبويه وقوله الجرمي
اذا جعل في حكمي وهذا تعويذة لما اجاز الكسائي
وحيث جاز ازايا في شرط على رأي الفراء المجتزئة
في حال جرد هاء ما وظرف مكان على رأي الجمهور
انما في شرطيتها عند جرد هاء ما فشرط وقوعها
لم شرط عندهم اتصال ما بها وهي متعلقة بقوله
حرفان وجملة جرافيل الشرط من ومنها حرفان
مبتدا وخبر وجملة في محل جزم جواب الشرط ولذا
من الغا والجار ومجرور متعلق بفعلة وهما مبتدا
وفعلان خبر وان حرف شرط وجملة نصبا فقل
الشرط وجوابه محذوف والتقدير فيها حرفان حيث
جراي في تركيب جرافيه او حيث جرافيه حرفان
اي محكوم بحر فيهما اي وهما فعلتان اي محكوم بفتحة
يقطع النظر عن نصبيهما كما هما فعلتان ان نصبا فاشبه
مطلق الفعلية واشبه به فعليتهما حال نصبيهما
وكذلك حاشا الجار وراعي وخبر مقدم وحاشا

مبتدا

مبتدا مؤخر ولا نافية وتصب فعل مضارع وفاعله
مستتر عايد عيا حاشا وما مفعول وقيل فعل ماض
وعاشرنايب فاعل وحاشا معطوف عليه فاحفظهما
فعل امر وفاعله مستتر والها مفعول والتقدير
حاشا كانية كحل فيما ذكر من الاحكام المتقدمة ولا
تعجبها ما المصدرية وقيل فيها الفتان حاشا وحاشا
فاحفظهما وحاصل المعنى ان حاشا تكون كحل
في انها تحمل فعلا فتصب ما بعدها وحرفا فتجر
ما بعدها ولكن لا تعجبها ما المصدرية اي لا تقدم
ما المصدرية عليها كحل في مثلها فيما تقدم فقط ويقال
فيها حاشا وحاشا لفتين وظاهر كلام المحدثين
الفتين حاشا الاستثنائية المذكورة وليس كذلك
بل هما الفتان حاشا التثنية كما يدل ذلك ظاهر كلامه
في التسهيل فكل من هنا مخالف لما في التسهيل وحاشا
التثنية اسم لاحرف لانها بدل عن عامل محذوف
كما في قوله تعالى قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء
فان المعنى تثريا لله اي تزه الله تثريا فهي
لهم مرادف للتثنية اي بمعناه وهي منصوبة على
المصدرية انتصاب المصدر انما وقع بدل عن لفظ الفعل
اي التثنية به بدليل قراءة ابن مسعود حاشا لله بالاضافة
تعاذ الله وهذا ظاهر ان قرئت بالتثنية واما اذا قرئت

بتركه فالوجه ان تكون مسببة لشبهها بحاشا الحرفية
لفظا ومعني اي لا كل منهما ح يكون له خراج قلخو
ان الحاشا لثة الحوال تارة تكون فعلا وتارة تكون
حرفا وتارة تكون لمّا فعلي الاول يكون الاسم الذي
بعدها منصوب بها على كونه مفعولا لها كما في خلق وعدا
وعلى الثاني يكون مجرورا بها وعلى الثالث كذلك كسب
بسبب اضافته لها لكونها لمّا كالان تقدم وذكر انه ما يبي
في شرح التفسير ان شرط كون حاشا استثنائية ان
يكون معناها تنزيه الاسم الواقع بعدها من سور
سوا ذكر فيه او في غيره فان لم يكن معناها ذلك فلا يصح
الاستثناء بها ولذا الا يقال على الناس حاشا ريد لغوات
معنى التنزيه المذكور وعدم وجوده فيه لنص على
ذكر آية الحاجب وغيره واعلم انه مما يستدعون
تنزيه الله سبحانه وتعالى عن السوء حال ارادتهم
نفية عن شخص وتبرئة منه ثم يقبضون ذلك بتنزيه
وتبرئة ذلك الشخص المريدين تبرئته منه اعني
فيقدمون تنزيه الله على تنزيههم له على معنى
ان الله منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه
فيكون ذلك الكد والبلغ من الافتصا على تنزيهه
وحده قال الله تعالى قلن حاشا لله ما علمنا عليه
من سوء فالمعنى تنزيهها عنه عن عدم تطهيره ليوسف

لان ثبوت تنزيه عن خير
لا عن سوء

مما

بما نسب اليه لان لم نعلم عليه سوء فتقول قام
القوم حاشا زيد لانه هذا ترجيع على ما قبله مقام
فعل ماض والقوم فاعل وحاشا حرف مجرور وزيد مجرور
بها اليها مثل خلق لانه هذا اشارة لقول الله
وخلق حاشا لانه وحاشا زيد حاشا فعل ماض
بمعنى خلق او عدا والمعنى عاير او جاوز القاييم
زيد افعال قيامه فاعلمها مستتر فيها وجوبا وزيد
بالنصب مفعولها وحكي جماعه لانه تنقوية
للقول بفعليتها ومنه اتى من النصب بها اللهم
اغفر لي والى شاهد منه قوله حاشا الشيطان حيث
نصب لفظ الشيطان بحاشا والمعنى اللهم اغفر لي
ولمن يسمع غير الشيطان واما الاصبع فاستثنى
الشيطان من الغفوان بحاشا وان كان حسنا لا يتره
احد عنه تنبيها على ان الشيطان كسبه وسدده
اوقاطه وسوء صنعه ينبغي ان تكون المغفرة منزّهة
عنه ولعظم شأنها ان تتعلق به وقرنا به ابا الاصبع
ليشبهه انه ملحق به فيما ذكره بالفتحة في الذم له وقيل
لانه ابا الاصبع لانه من اجناد الشيطان لا رجل
من الانس حاشا قرين لانه المعنى غير قرين لان
اليه ففعلهم بالاسلام والدين بكسر الدال المهملة اي
بما ينقادون اليه من الاسلام والطاعة في الجاهلية

والاسلام وقد سمعنا ما ابي محمدت ما حاشا
 قليل اي عاقله وتول في مسند الزبير عليه
 الطوسي نسبة ابي طوسوس بنح الفاروقين
 مدينة على ساحل البحر كانت قرا من ناحية بلاد الروم
 قريبة من طرف الشام وقال الاصمعي طوسوس علي
 وزن مصفور وامتنع من فتح الصاد والراء والاول
 ما اختاره الجمهور ما حاشا فاطمة رة ذلك ابن
 هشام بان قول ما حاشا فاطمة ليس من كلامه
 صلى الله عليه وسلم بل من كلام الراوي ولا يكون
 حجة الا لو كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
 لا المعنى لم يستثنى صلى الله عليه وسلم فاطمة حين
 قول سامية احب اناس الى بقول ما حاشا فاطمة
 بل قال ذلك واطلق ويدل على ذلك ما في صحيح الطبراني
 من قول ما حاشا فاطمة ولا غيرها اي لم يستثنى
 فاطمة ولا غيرها حال قول ما ذكره فاذكر هنا مبني
 على انه من كلام النبي وليس من كلام الراوي وقد
 علمنا التحقيق فيما تقدم ذكره راي اناس من
 فراس من الراي وهذا اكتفى بمقتضى واحد من راي
 فاما اناس وهذا هو الاصح وادعاه من قوله
 ما حاشا حيث ادخل ما على حاشا وهو قليل والفتا
 في قول فاما علي توهم دخول اما في اول الكلام على

الرواية

الرواية الصحيحة وهي فاما الناس لزو فملا اخرايت
 تقر ابقع الفاتير اي افضلهم كما اي من جهة الكرم
 ويقال في حاشا ان تقدم ما فيه فارجم اليه ان
 شئت **الحال** الاصمعي منه انما لفظا
 يقال حالة حسنة وقد يوثق باعتبار الضمير فيقال
 اعجبني حاله وذكرا عبارة ايضا يقال اعجبني
 حاله فيذكر ويوثق لفظا ومعنى وهو واوي لان اصله
 حول بورت فعل عركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
 الفاء بديل تصغيره على حويلة وجمع على احوال
 لا التصغير والجمع يرد ان الاشياء التي اقوتها واهتقا
 من القول وهذا الشغل **الحال** مبتدأ ووصف
 خبر ونسلة نفت لوصف ومتصحب نفت له ايضا
 وكذا قولهم رايست اخبارا لانها ذكرت قيودا
 في التوفيق فلا يقع جعلها افرادا متعددة وفي حال
 جارية ومجرور متعلق بعلوم ويقر امن غير تنوين على
 ارادة الانصاف اي في حال كذا وكذا الكاف جارة
 قولهم ذرف خبر مبتدأ محذوف وفردا حال من فاعل
 اذهب واذهب فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انا والتقدير والحال وصف فضلة منتصب
 منهم في حال كذا وذكركم قولك اذهب فردا اي في
 حال كوني منفردا والحاصل ان الحال عرفت

بانها الوصف الفضلة المنتصب المذهب في حال كذا فهي
 مقيدة بقيود اربعة لكن ورد على قوله الوصف الجملة
 وشبهها من الطوق والجار والمجور اذا وقع كل منها حالا
 نحو جازبه والشس طالعة وزيد عندك وزيد في الدار
 من حيث ان التعدي به لم يشمل ما ذكر مع كونها من جملة
 الحال واجيب بان المراد بالوصف الوصف الصريح
 او المؤول بالصرح ليشمل ما ذكر لانها وان لم تكن وصفا
 صريحا الا انها مؤول بالصرح والتقدير بالنسبة للقول
 جازبه في حال كونه مقارنا لطلوعه وجازبه في حال
 كونه مستقرا عندك او في الدار فصار به تكميلا
 وشاملا لما ذكر وورد على قوله فضلة نحو كسالي من
 الحال الذي يتوقف عليه الغاية نحو قوله تعالى واد
 قاموا الى الصلاة قاموا كسالا ونحو لا عجب من الحال
 الذي يتوقف عليه المعنى نحو قوله تعالى وما خلقنا
 السموات والارض وما بينهما الا عجب من حيث ان
 كل منها حال فضلة ولا يجوز حذفه لتوقف الغاية
 او المعنى على ذكره والفضلة يجوز حذفها واجيب بان
 المراد بكونه فضلة انه ليس من احد ركني الاستدلال
 يجوز حذفه فدخل ما ذكر فانه وان كان كل منهما فضلة
 لكن ليس من احد ركني الاستدلال وورد على القيمة
 الثالث وهو قوله منتصب انه حكم والحكم على الشيء بانه

منتصب

منصوب او مرفوع او نحو ذلك فخرج عن نظيره فحكم
 بالنصب على الحال متوقفا على تصورها ومعرفة
 كنهها وحقيقتها ولا يمكن معرفتها كذلك الا بالقيود الاربعة
 المذكورة التي من حملتها النصب لانه اخذ في تعريفها
 وصارح اتمه وهي متوقفة عليه من حيث ذلك
 وهو متوقف عليها من حيث معرفتها فجاء الدور
 واجيب بانه حكم وليس من جملة القيود المذكورة
 فليس جزءا من التعريف وح لا توقف لاحد على
 الاخر لان الحال منصورة بدونه وقد يقال ان
 النصب لا بد منه فيها واجيب بانه علم من قوله
 في المثال وزدا اذهب لا فردا حال منصوبة فالحال
 علمت حقيقتها من القيود الثلاثة وحكم وهو
 النصب علم من المثال واجيب عن الاول بجواب
 اخر ايضا وهو ان معرفة حقيقة الحال لا بد فيها من
 معرفة جميع اجزاء التعريف واما الحكم بالنصب عليها
 فكيف فيه العلم ولو من بعض الوجوه فالجواب منفك
 وهو قوله في حال ان معناه دال على حال كذا اي
 هيئة وصيغة قايضا جزمها من ركوب او مشي
 ونحو ذلك فمضى فوجد جازبه ولا كيا فراكبا وصف فضلة
 منتصب دال على حال وهيئة قايضا جزمها
 وهو زيد وهكنا فقال بقر في كلامهم من غير تنوين

على مية كونه مضافا لمعنى محذوف من موي الثبوت لا ان
التنوين والاضافة لا يجتمعان والتقدير في حال كذا اي
والا على حال ركوب ومشي الزمكان المتكامل قال جاء
زيد راكبا اي في حال ركوبه او مشيه وقوله كقرا
اذهب الاولي جعله من تمة التعريف ويكون مقيدا
لحكم المذكور وهو النصب ليندفع الدور المتقدم لا تقدم
توضيحه عرف الحال ان الضمير في عرف عايد على
المهم وقوله بانه الوصف الفضلة ان اخذ ذلك من قول
المهم الحال وصف ان وقوله للدلالة على هيئته اي
صفة قائمة بها جريا وهذا اخذ من قولهم مع
في حال كذا الزاي وان على هيئته ان فاعلم بذلك ان
الحال هو الوصف الفضلة المنتصب الذي جيئ به
ليبين ما لهم من الصفات وهذا في التمييز الذي
هو انوصف المبين لما لهم من الذوات وخرج
بقوله فضلة ان ان ولى التغير بالفاء ويكون موقفا
على ما قبله وقوله بقوله للدلالة اي وخرج بقوله
للدلالة اي وصفا ان جيئ به للدلالة على هيئته
فهو مطوف على ما قبله وقوله التغير المستحق
فيه بالمشقة لاجل ان يكون داخل في قوله وصف
لان لا يمكن اخراج شيء ليس داخل في قوله وصف
فاركا اي دونه الذي شرب منه وهو اللبن الذي

قريب

ترجي به ونشئ عنه مملوك له او بارك الله فيه
من جهة فروسية اي دعاء المذكور لدوره بسبب
كونه متجها لما نشئ عنه لكن من جهة فروسية
وتجاعة لا من جهة اخرى كعله ونحوه فتفسير
الحشي له بقوله اي علمه ليس بظاهر بل الاولي ان
يفسر باللبني الذي شرب منه لانه فيما تقدم
وقوله فانه تميز لاجل ان علة لما قبله وقوله اذ لم
يقصد ان علة للعلة وقوله على الهيئة اي الصفة
وقوله بل التجب اي بل قصد به التجب من فروسية
وقوله فهو لبيان التجب منه الضمير في قوله فهو عايد
على قوله فاركا والمعنى انه لم يقل ذلك بقصد
الدلالة على الهيئة بل بقصد بيان الامر المتجب منه
وهو خصوص الفروسية لا غيرها وكذا كرر ايت
لما اي فانه خارج بقوله للدلالة ان وقوله فان راكبا
ان علة وقوله لم يسبق له ان لم يذكر وقوله بل لتخصيص
لما اي بل يسبق وذكر لتخصيص الجدل اي بالركوب
من غيره وايضا جاد الذي هو صاحب الحال
نوع وشروط صاحب الحال ان يكون معرفة وكونه
مستقلا ان يكون مبداءا لها مضافا اليه في ملجبر
وهو في محل رفع اسم الكون فلها جهتان ومستقلة
خير الكون على كونه ناقضا ومستقلا كذا وحمله

يفلح في محل رجع خبر الكون على كونه مستورا ولكن
حرف لسته رآه وليس فعل ما هو وإنما مستر عما يد
على المذكور من انتقال الحال واستحقاقها مستحقا
للمكان والتقدير وكونه الحال مستقلة مشتقة يفلح
لكن ليس انتقالها واستحقاقها واجبا وحاصلا
المعنى ان الغالب في الحال ان تكون مستقلة او
مستقلة غير ملازمة لصاحبها فتارة يكون متصفا
بها وتارة بغيرها وان تكون مشتقة اي من مصدر
غير جامدة ومن غير الغالب قد تكون لازمة
غير منفصلة وجامدة وقول لكن ليس مستحقا اي
انتقالها واستحقاقها ليس واجبا اي ليس على جهة الوجوب
بل على جهة الغلبة فتارة تكون لازمة جامدة وتارة لا
ان قلت هذا لازم لما قبله فلا حاجة له قلت
لا استغناء عنه لاحتمال ان يكون المراد بيفلح في كل حال
يجب لاء الكلام اذ الخاف فيحتمل ان يكون منه بالغالب
لا بغيره فدفع ذلك التوهم والاحتمال بقوله بعد لكن
ليس مستحقا اي لا توهم ان المذكور من الغلبة على
وجه الوجوب بل على وجه الإغلبة وبمستحقا يفلح
يفتح الى ان كان الضمير في يسوع يد على المذكور من
الاستقلال وان استحقاق لا تقدم وبكسرهما الخ فان
عابدا على الحال اي ليس الحال مستحقا له كذا على سبيل

الوجوب

الوجوب بل على سبيل الغلبة الأكثر في الحال اي
الكثير والغالب فيها وقول ان تكون مستقلة اي تحت
صاحبها غير ملازمة له وقول مشتقة اي من مصدر
الجامدة للمتصفا بها اي وهو صاحبها القايمة
به يجوز انتقاله لعلته لما قبله وقول بان يحتمل ان
تصور لقول يجوز ان اي وصفا لازما لا حاجة
لقول وصفا قد كرم له فيه تسمي نحو دعوت الله
سميما وقد يقال يمكن تأويل سميما مجييا ويكون حالا
غير لازمة بان يكون حالا مستقلة لان الإجابة ليست
لازمة بل تارة يجاب وتارة لا ويمكن ان يقال ان
الدعا عند وجود شروط الإجابة مجاب ولا بد الا انه
تارة يجاب حالا وتارة يتأخر وتارة يجاب بعين ما مال
وتارة بغيره فعلى هذا يكون حالا لازمة ايضا ولا
انقال وخلق الله الزرافة يد بها ان خلقه فعل
ماخوذ والله فاعل والزرافة مفعول وفي بفتح الزاي
وضمها وزاد بعضهم تخفيف الفاء تشديدا وواو شك
بضمهم في كسر الفظا عربيا وقيل هي مسماة بلم الجماعة
لكنها في صول جماعة من الحيوان لما قيل ان راسها
راس الابل وقرنها قرن البقر ونحو كذب الطير ليس
لما ركب في رجليها بل في يديها فقط واذا مضيت
قدمي الرجل اليسرى واليد اليمنى خلف ذوا الأربع

كلا فانها تقدم اليد اليمنى والرجل اليسرى وفي طبعها
 التودد والتناقص تجر وتبر وهي طويلة اليدين
 قصيرة الرجلين مجموع يديها ورجليها نحو عشرة
 اذرع واد فيها جنسية وجمعها زراعي وقول يديها بدل
 من الزرافة واطول حال من يديها قال بعضهم
 والحكمة في كون يديها اطول من رجليها انها تاكل
 من الشجر فخلق الله كذا يسهل عليها تناول
 بها من الشجر جات سبط العظام الزاوي
 ولدت حن القدم من العظام كأنها ممتدة
 بين الحال اذا وقف بينهم لو اراد كالراية والشاهد
 من قول سبط العظام فانه حال لازمة لان السوط
 لا يفارق ولا تنفك عنه وقد تأتي الحال جامدة
 من هذا مقابل لقول فيما تقدم انها تكون مستقلة
 ان قول فيما تقدم وقد يحى الحال غير مستقلة مقابل
 لقول ان تكون مستقلة وهذا دخول على كلام الله
 وقول ويكثر ذلك اي اتيان الحال جامدة
 الجمود الزيادة في فعل مضارع والجمود فاعل وان
 موضع من المضاف اليه وفي سرجا وهو مستند
 بما قبله وفي مبدى معطوف على ما قبله من مظهر
 العلم على الخاص لان ما قبله قد منه وهو مجرور
 وعلامة جزم كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها

النقل

٩

النقل وتناول مضاف اليه وبك تكلف جار مجرور وظهر
 امر به فيما بعده وتكلف مضاف اليه وتكلف الكاف
 جازع لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وبع فعل امر
 وفاعله مستر والها مفعول ومدا حال من الضمير
 في به ان كان مفسرا بالبرهان كان البر محذوف فالي
 وهو مفعول الثاني والضمير في به عايد على الشئ
 لا يجر كونه حال منه بدل من البر المحذوف وتكذا جار
 ومجرور وهي با اتيان لا تعلق لها بشئ وقيل مدا
 حال من الفاعل لا المفعول المذكور ويبدأ حال من
 به اي من الفاعل والمفعول فيه ويبدأ جار ومجرور
 وابا فيه بآر البدل وقال بعضهم الحال مجموعهما
 لا يدا وحدها لان الحال لا تحصل الا من مجموعهما
 كما يأتي في التقدير وكر فعل ماض وريد فاعله واد
 حال من زيد وامي حرف تفسير وقيل حرف عطف
 وكما سد الكاف بمعنى مثل او حرف جر والتقدير ويكثر
 الجمود في حاله والله اعلى سواي مسعرا وفي كل مبدى
 ومظهر تناول من غير تكلف كنهه مدا اي كنه الشئ
 المر في حال كونك مسعرا بكذا اي به رهم مثلا
 وفي حال كون كل من البيع والشراي المعطين
 فيما يدا يدا اي مقابلين ومناجزين وكر زيد
 لسا اي مثل لسا او مثله لسا وخاصا

المعنى ان الى ان قد تاتي على غير الغالب ويكثر جمودها
 اي اتيانها جامدة في حال تقول بمشتق كسر او في
 كل مبدئي ومظهر التاويل بالاشتقاق من كل ما دل على
 تفاعل من الجانبين او دل على تشبيه وذلك كقولك
 بعه البر مسر ابكذ اي في حال كونك مسرا له بكذا
 قد تقول بمسرويد ابكذ اي في حال كونك المسروين
 مقابضة اي مناجزة اي وكقولك كرزيد اسد اي
 في كونه مثلا اسدا ومثيها لاسد واعلم ان لفظ
 اسد الواقعة في كلامهم تقول بالحيوان المقترن
 ويكون المعنى على التشبيه اي مثلا اسد لاشي
 لان القاعدة ان لفظ اسد اذا وقع خبر او صفة او
 حالا يكون مؤولا به وذلك نحو قولك كرزيد اسد مبتدا
 وخبر او جازيد اسد فاعل وفاعل وحال او هربت
 برجل اسد صفة وخالف السعد فبوز ما ذكر وجوز
 تفسيره بشجاع ويكون مجازا بلا استعارة حيث
 شبه زيد بالحيوان المقترن والشارح لفظ اسد
 الموضوع له لزيد اي مثيها لاسد واعلم ان لفظ
 في قولك كاسد اما لم بمعنى مثل ويكون بيانا للفظ
 ما قبله منصوب على الحال او حرف تشبيه ويكون
 مبينا للمعنى ما قبله اي وهو التشبيه فيكون الاول
 تكون اي حرف تفسير وما بعد ما عطف به انما

قبله او على ذلك يلغز فيقال لنا عطف بيان مع حرف
 وهو هذا بكثر يحيى الحال ان اخذ ذلك من قول
 الله ويكثر الجود ان اذ المعنى ان علة لقوله وهي
 في معنى المشتق وقوله مسر كل مد ان هذا يقتضي
 ان مسرا غير مد مع انه عينه فمد مؤول به فالاولي
 ان يقول بعه مسرا بدمه ويكثر جمودها
 ايضا اي اتيانها جامدة لاكثر فيما تقدم وقوله فيما
 دل على تفاعل اي من الجانبين لا من جانب واحد
 وقوله اي مناجزة تفسير لقوله يدا بيد لا لقوله يدا
 وحدها لما علمت ان الحال من مجموعها فيما تقدم
 وقوله او على تشبيه معطوف على تفاعل وقوله
 لظهور ان علة لما قبله واي هذا لسم الاشارة
 واجمع لما تقدم فثبت بهذا اي بقوله وفي مبدئي
 وقوله وما قبله اي وهو قول ويكثر الجود ان وهذا
 ما ذكر في هذا البيت وقوله معنى قول فيما تقدم اي
 في البيت قبله والحال ان عرف ان هذا حال مبتدا
 فان حرف شرط جازم وعرف فعل ماض مبني للمفعول
 فاعلم ان هذا على غير مستتر عايد على الحال ولفظا
 فاعلم ان هذا على غير مستتر عايد على الحال ولفظا
 فاعلم ان هذا على غير مستتر عايد على الحال ولفظا
 فاعلم ان هذا على غير مستتر عايد على الحال ولفظا

جواب الشرط ومعني منصوب علي نزع الخافض
وكوحد كالكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف
وورود حال من فاعل اجتهد والكاف مضاف اليه
واجتهد فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت والتقدير
والحال ان عرف في اللفظ أي ان ورد معناه في اللفظ
عن العرب فاعتقد تنكيره لئلا يؤول له بتركه وذلك
كقولك اجتهد في حال كونك وحدك أي منفردا
وحاصل المعنى ان الحال لا تكون الا تنكرة
فان اورد من لسان العرب منها معرفة في اللفظ فاول
بتكره في المعنى ولا يبقه على تعريفه وان ماورد
منها أي التكره عن العرب وقول مع فاللفظ أي
معرفة في اللفظ وقول فهو منكر أي فهو بتركه في المعنى
ما تناوول أي بقاويله بتركه من غير بقائه على
تعريفه الذي ورد به كقولهم أي العرب جاوا
الجماع الفغير أي الجماعة الساترين له وفيه تنبيه
كثرتهم واتشاهد من ذلك انه جعل الجماعة حال من
الواو في جاوا مع كونه مرفعا بال وهو مرفوع منكر
أي جميعا كاسيائي وقول وارسلها العراك هذه نقطة
من بيت وحاصلها وارسلها العراك ولم يرد بها
ولم يشفق على نقص ادخال والصحيح في ارسالها
على الابل او الخيل او غيرها كما قيل أي وارسل الابل

او نحوها مما ذكر في حال كونها معتركة بمعنى مزدوجة
ولم يستقامت وبتدوها ولم يشفق أي يفتق على نقص
ادخال أي تنقيص بعضها على بعض حالة شربها
بسبب تداعل فلم تشرب بسبب ذلك او لم يفتق
على تنكير الماء عليها حالة شربها بسبب ذلك والشاهد
منه انه قيل العراك حال من الهاء في ارسلها مع كونه
مرفعا بال وهو مرفوع بتركه كاسيائي أي معتركة
ومعوله وكلية فاه ان مقامه حال من الضمير في كالمته
أي في حال كون فاه الي في وقول الي في أما بيان
لقول فاه او متعلق بمحذوف أي جاعلا فاه الي
في او خبر عن فاه أي فاه كاي في في والشاهد
منه انه قيل فاه حالا مما ذكر مع كونه مرفعا باضافته
الى الضمير وهو مرفوع بتركه كاسيائي انه
يجوز تعريف الحال مطلقا أي سواء تضمنت معنى
الشرط أو لا كاسيائي فالاطلاق مفرع عن اسياي
من التفصيل الذي فصله الكوفيون ان
تضمنت الحال معنى الشرط أي صح تقديرها به
وقول صح شرحها أي وقوعها معرفة وقول والافند
أي وان لم يصح تقديرها بالشرط فلا يصح وقولها
معرفة انما هي مركبة من حيث من أي من نفسه
أي زعمه في حال كونه احسن من نفسه في حاله

بمعناها في بعض واوردناها

لتاويلها اي تقديرها بالشرط معني وقول اذ التقدير
 ان علة لقول لتاويلها الواقع علة لقول وصح فهو علة
 للعلم احسن منه اي من انفسه فان لم يتقرر
 اي الحال بالشرط وهذا مقابل لقول فيما تقدم ان
 تضمنت ان اي ان صح تقديرها بالشرط وقول فلك تقول ان
 تويج على قول لم يصح ان وقول اذ لا يصح جازي ان علة
 لقول فلك تقول ان ومصدر منكر ان مصدر مبتدا
 ومنكر نعت وهو الذي سوي الابتدائية وحالا منصوب
 على الحال من فاعل يقع ويقع فعل مضارع وفاعله
 مستتر والجملة خبر مبتدا وبكرتم جازي ومجرور متعلق
 يقع وكيفية الكاف جازي لقول محذوف خبر مبتدا
 وبفتة مصدر نكرة حال من فاعل طلوع وزيد مبتدا
 وعلة طلوع خبر والتقدير بمر ومصدر منكر يقع في حال
 كونه حالا بكثرة وذلك كقولك زيد طلوع بفتة وحاصل
 المعنى ان الحال حق ان تكون وصفا وقد تكون مصدرا
 منكر اي مصدر لانكرك بكثرة وذلك كقولك زيد طلوع بفتة
 اي مجازة مع تاويلها بيا غنى اي مجازا وهو
 ما دل ان التفسير عايد على الوصف وقول على عني
 وصاحبه اي المعنى وهو الذات فحصل منه ذلك
 ان الحال هو الوصف الدال على معنى وصاحبه
 كقاييم ان مثال للوصف الدال على مادة وهو فاعل

وما

وما بعده صفة مشبهة وانما لم لم مفعول فالوصف
 شامل للمثلية على ذلك فالاصد اي الكثير
 والغالب فيها وقول اذ لا دلالة فيه اي المصدر علة
 لقول فوقعها مصدر الموقول على صاحب الحال
 اي وهو الذات بل له دلالة على المعنى فقط وهو
 المذكور وقد يكثر مجيء الحال هذه اشارة لقول
 اليه ومصدر منكر ان ولكنه ليس بمقيس اي ليس
 قياسا بحيث يقاوم عليه غيره مما مائل بل يقتصر
 فيه على ما سمع من العرب وخالف ابد وجعله مقيسا
 لكن قال بعضهم لا مطلقا بل فيها هو نوع من عامه
 فقط نحو جازي سرعة وهذا هو المشهور عنه وقيل
 مطلقا وقول كميته ان علة لما قبله فبفتة
 مصدر نكرة اي وهو مفعول بيا غنى اي طلوع في حال
 كونه باغنى اي مفاجيا في طلوعه هذا مذهب
 سيويه لراسم الاشارة راجع لقول بفتة ان اي كون
 بفتة مصدر لانكرك منفعوبا على الحال مذهب سيويه
 لراسمه اي بفتة وقول منصوب على المصدرية
 اي لا على الحال فبفتة عندها هو الحال اي
 جملة بفتة من الفعل والفاعل هو الحال لا بفتة
 وبفتة منصوب على المصدرية اي على انه مفعول
 مطلقا لبفتة كادها اي الاختار والبر اليه

الفعل المذكور اي وهو طلع لا عامل مذكور كذا
وهو يفتي لان طلع عندهم مفعول بيقت فلذا علل
ذلك بقوله بعد لتاول بفعل ان زيد بقت بقتة
ان اي فعملوا بقتة بقتا وليسوا حالاً فتحصل من ذلك
ان المذهب تلك ثمة مذهب سيبويه والجمهور يسمون
بقتة على الحال ومذهب الاخص والمبرد يجعلونه
منصوباً على المصدرية بعامل مذكور لا على الحال
والكوفيين يوافقون الاخص والمبرد في كونه منصوباً
على المصدرية لكن يخالفون في الناصب له فيقولون
الناصب له نفس الفعل المذكور لا عامل مذكور
ويقولونه بفعل موافق للفظ المصدر ويجعلون
المصدر بقتة لا حالاً ولم ينكر ان فلم حرف نفي وجزم
وقلب وينكر فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه
الكون وغالباً منصوب على شئ الحال فهو ذو الحال
فاعل وان حرف شرط ولم حرف نفي وجزم وقلب وتأخر
فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه الكون وفاعل
مستتر عايد على ذوا الحال والجملة من الخازم والمجزم
في محل جزم فعل الشرط واو حرف عطف وهي بمعنى
اقوا ولو وقع ما بعد شرط ويخصه مضمون غير متأخر
وكذا قول اوين والضمير بينهما عايد على ذوا الحال ايضا
ومن بعد جاز وجرور متعلق بيبين وتفي مصانف اليه

واو

واو مصانفيه معطوف على نفي وكل الكاف جارة لقول
مذكور خبر لبند المذوف ولاناهية ويبغ فعل مضارع
مجزوم بلم الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة
ويدل عليها وامر فاعل وعلى امر متعلق بيبغ ومستهلك
حال من فاعل بيبغ واستقدر ولم ينكر ذوا الحال في الغالب
ان لم يتأخر ولم يخصه ولم يبين من بعد نفي او ما شابه
وذكر كقولك لا يبيع امر على امر ذوا الحال كونه مستخفاً
ببغية وتقديمه عليه وحاصل المعنى ان صاحب
الحال لا يكون الامرنة ولا يقع نكرة في الغالب الا بمسوغ
ومحوز لوقوعه نكرة وهو احد امور تلك ثمة اما ان
يتأخر عن الحال ويقدم الحال عليه او يخصه بوصف
او اضافة او بين ويظهر واقعا من بعد نفي او شبهه
وهو الذي والاستفهام ان فقول الله ولم ينكر لزامي
ان يقيد عدم تأخر او تخصيصه او بانه من بعد
نفي لثقات وجد واحد من هذه الامور جاز وقومه
نكرة في الغالب ومن غير الغالب قد لا توجد هذه
الامور وينكر كاسيات في آخره حق الحال اي
احد ذلك من قول الله ولم ينكر الله الامر وجود مسوغ
اي مجوز لتكثيره فان وجد مسوغ لذكر جاز ان يكون
نكرة وقوله ومما اي المسوغ والمجوز لوقوعه نكرة وقوله
احد امور اي ثمة وذكرها الله وقوله منها اي من الامور

التلثة المجرورة لوقوعه نكرة وقول ان يتقدم الحال
 على النكرة اي على صاحبها النكر وقول نحو ميزها قايما الزمان
 لتقدم الحال على صاحبها النكر ففيها خبر مقدم وقائما
 حال من رجل الواقع مبتدا مؤخر اوضح مجي الحال
 منه مع كونه نكرة لتقدم الحال عليه وبالجسم مني
 الزمان الجسم خبر مقدم والجار والمجرور بعده مفتحة
 وبينها حال من محوب الواقع مبتدا مؤخر اقدمت عليه
 وجملته لوعلمته معترضة بين الحال وصاحبها اوضح مجي
 الحال منه مع كونه نكرة لتقدم الحال عليه والمصنف
 ان الشاعر يقول محبوبته وتغير كايث بالجسم الكاين
 مني في حال كونه بينا غير خفي بسبب عشقه وتعبه
 لو نظرت الي جسمي وشاهدته لعلمته وان تستشهد
 العين انبتا مني عينك بالشهادة على ذلك التغير القائم
 بجسمي لشهدت واقرت بان في جسمي محوب وتغير
 وما لام نفسي ان ابي يسوي لايم اثاثر بلومه على
 مثل يوم نفسي لي عند ارتكابي لك مور غير الله يفت
 بل اثاثر وارجع الاليومها لا يوم غيرها ولا سبه
 فكري شيئا مثل الذي ملكته يدي واقفا قد منته
 ان قول مثلها حال من لايم الذي هو نكرة مقدم عليه
 وهو الذي يجوز ان ياتي الحال منه فقا حال
 لمرتزيم على ما تقدم والمجوز لايتاثر ما ذكر مع كونه

نكرة

نكرة تقدم ما عليه وتاخر عن ان التلثة ومنها
 اي الامور المذكورة فيما تقدم وقول ان تخصص النكرة
 بوصف الزمان بالنكرة صاحب الحال الذي وقع منكر
 مثال ما تخصص اي في الحال الذي تخصص من
 واقعة على ذي الحال فيها يفرق الزمان في قول
 فيها عابدة على ليلة النصف من شعبان ويفرق فقل
 مضارع وكل فاعل وامر مضاف اليه وحكمه نفس
 لام وقول امر امن عندنا حال من الاول اوضح مجي
 الحال منه مع كونه نكرة لتخصصه بالوصف وهو
 حكيم وامر الاول الذي هو صاحب الحال بمعنى شئ
 وهو احد الامور واما الثاني الذي هو الحال احد
 الاوامر عند النبي اي في حال كونه مأمورا به عندنا
 ان قلت الحال لايجي من المضاف اليه الا اذا كانت
 المضاف مقتضيا وطلبا للعمل في المضاف او الحال
 بيت لوسط على العمل فيما ذكر ليعمل عليه فيه اوله
 يمكن طلبا لذكر لكن المضاف بعضا من المضاف اليه
 او مثل بعضه كما سياتي وما في الآية ليس من هذا
 القبيل فالاول ان يكون امر امن عندنا حال من الصغير
 المستتر في حكيم او من نفس المضاف وهو ممل او من
 الفاعل او المفعول في امرناه او منصوب على الاختصاص
 اي احصا امر او على انه مفعول لاجله او على المصدرية

من معني يفرقا او علي انه مفعول لقول منذرين وليس
حالا من المضاف اليه لفقد الشرط المذكور فيه
واجيب بان منع كون المضاف ليس جزا من المضاف
اليه في الآية ممنوع بل هو جز منه لان لفظة كل هنا
بمعني الامر لانها تكون في المعني بحسب ما تصنف اليه
او كما في ربحيت يمكن الاستغناء عن المضاف بالمضاف
اليه ويصلط العامل عليه بان يقال يفرق امر
حكيم فثبت ما ذكر واستغنى عنه ما ورد بهذا المعني
المذكور تأمله بحيث تارب نوحا الزوال شاهد
منه ان مشمونا حال من الفلك وسوء مجيئ الحال
منه مع كونه نكرة وصفه بما خروا لما خروا الذي يشق
البحر يقال مخم شقه واليم البحر اي في فلك شاق البحر
في حال كونه مشمونا والفلك يطلق على الجمع والذوات
ومثال ما يخص الزاوي ذوات الحال الذي يخص
بالاضافة اذا وقع نكرة قول تعالى في اربعة ايام ان
نفسوا حال من اربعة وصح كونه حالا منه مع كون
اربعة نكرة لتخصيصه باضافته لا يام
ان تقع النكرة الزاوية بالنكرة صاحب حال والضمير
في ما عليه على الامور المذكورة فيما تقدم
ان الضمير عليه على قول ان تقع النكرة الزاوية وقول ان
اي يظهر ويقع من دوني او مضاهيه اي مشابهة

قوله

ما هم من موت الزمانية وحرم بغير الحامل الممثلة
بمعني قدروا من موت متعلق به وحما بمعني حماية
ولا قيا حال من حما اي ما قدر من موت حماية
في حال كونها واقية وحافضة منه فقول العيني
واقيا حال من الموت هو لان الموت لا يقو والناهد
منه في واقيا حيث وقع حالا من حما مع كونه نكرة لوقوعه
بعدني ومنه اي من وقوع صاحب الحال نكرة
بعدني قوله تعالى وما امكننا الزمانية واملك فعل
ماض ونا فاعل وصن قرينة بيان لما والاملاء ولما
جار ومجور غير مقدم وكتاب مبتدأ مؤخر ومعلوم
ثبت كتاب والاول للحال والجملة في محل نصب حال
من قرينة وصح كونها حالا منها مع كونها نكرة تقدم النكرة
عليها كما ذكر الشيخ لان الواو الزائدة لقول ولا يصح
كون الجملة صفة الزائدة لم يمنع ذلك اي وقوع
الاعتراض وفاضلة بين الصفة والموصوف ابدا
من الزاوي ومثال ما وقع الزاوي دون الحال الذي
وقع نكرة بعد الاستفهام الزاوي يا صاح الزمان
مؤخر والاصد يا صاحبي ويقربا لكسر على لغة من
يستعمل في بني النضر على لغة من لا ينتظرون وهذا
الاستفهام في بني النضر ومعني قدروا عيش بمعني
ميشة وهو ما قبله الحال وباقيا حال منه وقوله

هو ان اهد ومع مجيئ الحال منه مع كونه نكرة لوقوعه
بعد الاستفهام والمعنى يا صاحبي هل قدر الله
معيبة باقية اي ما قدر الله معيبة في حال
كونها باقية فترى لنفسك اي حتى ترى العذر
لنفسك وتقدر على ابعادها الا ملكتك ومثال
ما وقع بعد النهي ايجذوا الحال النكرة الواقع بعد
النهي قول الله انزل وقول قطري بن العجاة بالمد
وهو بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء بعدها
ياء تحتية ممدودة نسبة الي موضع يدي قطرا بين
البحرين وعمان وقيل نسبة لقصة عمان اي
لظهورهم القاطنين به واسمهم جمونة وكان خارجيا
ومكث عشرين سنة يقا تل وارسله الحجاج جيوشا
كثيرة وهد يستظهر عليهم ويفلجهم ولم يرل الحال
كذلك حتى قتل سنة ثمان وسبعين من الهجرة وانما
صرح الله ببلده لرومي ابن الناطم حيث قال
البيت المذكور للمطوح بكسر اطا والراء وقته به الي
وبالحاء المهملة وهو غلط منه لا يركن احد الى
اي لا يرتكن احد الى التأخر يوم الحرب في حال كونه خائفا
من الموت فالاحكام بمعنى التأخر والمواعيد يعني الحرب
والاحكام بمعنى الموت وانما اهد منه في خوفه حيث
وقع حالا من احد الذي هو نكرة فتقدم النهي عليه

وذكر

وذكر بعضهم ان سببه عليه الصلاة والسلام كانت
مكتوبا عليه شر وهو هذا
في الجني عار وفي الاقدام مكرهة وصاحب الجني لا يجوز من القدر
واحتز بقوله تعالى ان الصبر في احتز عابده
علي الله وقوله ما قل مجيئ الحال له وهذا من غير الظاهر
ومنه اي من اتيان الحال من النكرة بدونا مسوغ
قولهم مررت ان ففقدت حال من ما ورجل مضاف اليه
واضافة قعدة لجل لم تقده تقريبا لان اضافة النكرة
الي نكرة لا تفيد تقريبا والقيصر بكسر القاف المقدر
فيصر المعنى مررت بما مقدار قعدة رجل وانما اهد من
ذلك ان قعدة وقع حالا من ما الذي هو نكرة من غير مسوغ
ماية ايضا فيفيها حال من ماية الذي هو نكرة
من غير مسوغ وهو جمع ابيض وليس تميزا ولا صفة
لماية لان تميزا لماية لا يكون جمعا ولو كان صفة لرفعها
ولم ينعصب وفي الحديث ان الله به لشد لا على
كلام سيبويه وانما اهد منه قوله قيا ما حيث جمل
حالا من رجال الذي هو نكرة من غير مسوغ
لأنه في حال من سبقا مفعول مقدم لا يواو حال
مضاف اليه من اضافة المصدر لفاعله وما اسم
مفعول مفعول سبقا وجرف جار ومجرور متعلق
بجوابه فقدم من مني للمفعول ونائب الفاعل مستتر

فيه عايد على ما والجملة صلة ما وقد حرف تحقيق واي
فعل ماضٍ والواو فاعل عايد على النخلة ولانافية
وامنع فعل مضارع وفاعله مستر والها مفعول وانفا
للتقليل وقد حرف تحقيق وورد فعل ماضٍ والفاعل
مستر عايد على السبق والتقدير واي النخلة ان
يسبق الحال صاحبه الذي بحر حرف ولا انفع انا لانه
قد ورد وحاصل المعنى ان صاحب الحال اذا كان
بحرور بحر حرف جموع النخلة تقدم الحال عليه ولم يمنع ذلك
انه لو ورد التقدم المذكور عن الرب لا انما تذكر بقول
ولا انفع فقد ورد اي ولا منع انا تقدم الحال على
صاحبها المحرور بحر حرف لانه ورد عن الرب مذهب
جمهور الخويين ان اخذ ذلك من قول الله وسبق حال
اي جواز ذلك في تقديم الحال على صاحبها المحرور
بحر حرف وقول لو ورد السماع على ما قبله ومنه
اي من تقدم الحال على صاحبها المحرور بحر حرف قوله
اي الشاعر كني كان برد الماء الزاي والله ان كانت
برد الماءي جيبا في حال كون هيمان صاديا اي في حال
انها اي المحبوبة نجيب فاللام موطئة للتقديم وان عد
كاذرا في تقدم هيمان صاديا الذي هو الحال على صاحبها
المحرور باني وهو الصغير فهيمان وصاديا لانه
الزاي ويكون صاديا لانه في حال المسترخلة او

الترادفة

الترادفة والتعريف بينهما اما المتداخلة تكون حالا من الصغير
المستر في الحال قبلها والترادفة تكون مع ما قبلها وورد ان
على شئ واحد وصاديا من الصدي وهو القطر
فان تك اذواد اي ابل اصعب وشعوف فلم يذهبوا بقتل
جبال فرغاي حاله كونه القتل هدر او جبال لهم رجل
قتل منهم اي لم يكفنا ذلك في اخذ ثاره بل لا بد من الزيادة
على ذلك وان هدمته تقدم الحال وهو فرع على صاحبه
المحرور بحر حرف وهو قتل واما تقدم الحال على
صاحبها المرفوع مقابل المحرور فيما تقدم ولا تخالفا
لذلك ناهية وتجر فعل مضارع مجزوم بانه الناهية
وعنه من جزمه السكون وفاعله مستر وجوب تقديره
انت وحالا مفعول ومن المضاف جار ومجرور متعلق
بمجروله جار ومجرور متعلق بالمضاف والاداة المستأنا
ملفافة لا عمل لها واذا ظرفا لما يستقبل من الزمان واقترن
فعل ماضٍ والمضاف فاعل وعمله مفعول والها مضاف
اليه واو حرف عطف وما بعدها مضاف على افتراض
ولان فعل ماضٍ ولها مستتر فيها عايد على المضاف
ومجرور بالنصب خبرها وما لم يوصول مضاف اليه
وله جار ومجرور متعلق باضيغوا وضيغ فعل ماضٍ
مبنى للمفعول ونايب الفاعل مستتر فيه عايد على ما
والجملة صلة ما واو حرف عطف ومثل مضاف على جر

وجزیه مضاف الیه والعنبر مضاف الی جریز ولا نافية
وتحيف فعل مضارع وفاعله ستر والتقدير ولا تحجر
اثنان الحال من المضاف اليه الا اذا اقتضى المضاف
العمل فيه او كان المضاف جزءا من المضاف اليه الذي
اضيف له او مثل جزیه فله تحيف وترید علی ما ذکر
وحاصل المعنى ان الحال لا يجوز اثنان ومجسها
من الاسم المضاف اليه الاستروطه ثلثة الاول
ان يكون المضاف مقتضبا وطالبا للعمل في ذلك المضاف
اليه او لا تقول الحال بحيث لو سلط عليه تصح عمله
فيه واثنان ان يكون المضاف جزءا من المضاف اليه
اي بعضا منه والثالث ان يكون مثل بعضه فان
انفتت الشروط الثلثة بان لم يوجد فيه شرط منكم
لم يحرج اثنان الى له منه وسياقي توحيح ذكر في الامثلة
ان شاء الله تعالى لا يجوز مجيئ اثنان الاخذ وذكر
من قول المم ولا يحجر حال المم مما يصح عمله الم
اي لمن الفاظ يصح عمله في الحال او في المضاف اليه
اي صالحه للعمل في ذلك لو سلطت عليه وقولها اسم
الفاعل المم مثال لما يصلح للعمل فيما ذكر وقولها
اي لم الفاعل والمصدر وقولها مما تقتضيه لبيان
للمحور وذكر الصفة المشبهة وتكونها وقولها فتقول
هذا صواب المم وتوحيح وهو مثال لاسم الفاعل وما بعده

مثال

مثال للمصدر ومنه قولك المم الصغير في منه عايد
على الحال الاثنية من الاسم المضاف اليه المصدر وقول
مرجعكم مصدر مضاف الى الكاف وجميعا حال من المضاف
اليه وهو الكاف وقول ومنه اي الحال الاثنية من اسم
المضاف اليه المصدر ايضا قول الشاعر
ابني ان اطلقا قلد وحدا لرب فتقول فعل مضارع وابني
فاعل وان حرف توكيد ونصب وانطلاق لهما والكاف
مضاف وواحد حال من المضاف اليه وهي الكاف
المضاف اليها المصدر وهو الاطلاق وهذا هو شاهد
وتأري خبرات ولا نافية وابا لهما ولي متعلق بمحذوف
خبرها والجملة في محل نصب مفعول تأري والالف
فيه ذائقة كما تزد في غلام فيقال يا غلام منيا والمعنى
ان ابنته تقول له ان اطلقا قلد في حال كونك منفردا
يوم الزرع اي الحرب تأري لا اب موجود لي اذا حصل
لك موت في صيغة الاستفهام المضاف الى هذا راجع
لقوله او مثل جزیه فقط لاله وما قبله مثال
على مضاف من جزية المم واقعة على مضاف
وترفعنا ما يحد ورهم اي قلوبهم فهو مجاز من تسمية
الحال بليم الحال فيه حال من الصغير اي وهو المضاف
المضاف اليه ضد وراي لان صدر مضاف والشاء
مضاف اليه ضد والصدر وجزية مضاف اليه اي

مثال

وهو الضمير لكن باعتبار معناه لا لفظه وهو الجمع العايد
عليه ولا شك ان الصدر جزء من كل شخص ومثال
ما اي مضاف وقول كجزء من المضاف اليه اي كالجزم منه
وليس جزء حقيقة وقول في صحة الاستغناء بالمضاف
عنه اي المضاف اليه عنه بان يسلط العامل على
المضاف اليه ويستغنى به عن المضاف ان اتبع
ملة ابراهيم حنيفا فان تع فاعله مستتر
وملة تفعلول و ابراهيم مضاف اليه وحنيفا حال
من المضاف اليه وهو ابراهيم والملة جزء من
المضاف اليه اي لعدم مفارقة حاله واثباته عليها لان
كل شخص متمثل على ملته وملازم لها فهي كالجزم منه
وقول اذ يصح ان علة لقول والملة جزء من وقول بالمضاف
اليه اي وهو ابراهيم وقول عن اي الملة بحيث
تحذف ويسلط العامل عليه وقول فلو قيل ان علة
للعلة وقول يصح جواب لو فان لم يكن المضاف
ما يصح ان هذا محترز القيود الثلاثة المتقدمة
لم يحسب الحال ان اي لم يحز بحسب الحال من المضاف اليه
لأنه الشروط المذكورة منه وقول فلا تقول جامع
ان تزويج وهو مثال لما فقدت فيه الشروط الثلاثة
المذكورة و قد فلا يصح كون صاحبة حال من ههنا
المضاف اليها غلام لان المضاف وهو غلام ليس جزءا من

المضاف اليه

٥١٩

المضاف اليه وهو هند ولا حاجة منه في صحة الاستغناء
به عنه ولا اقتضي وطلب العمل فيه ولا في الحال بعده
لكونه لها جامعا ليس لهم فاعله ولا مصدر او لا
صفة مشبهة حلة فالفارسي اي المجوز لصحة
كون صاحبة حال من هند وقول ابن الخطم
ان مبتدأ وقول ليس يجيد خبر وقول فان ذهب الفارسي
ان علة لقول ليس يجيد وقول جوارها اي الصورة
المذكورة وقول ومن نقله اي الجوار عنه اي عن
الفارسي ابو السعادات ان والحال ان ينصب ان
فالحال مبتدأ وان حرف شرط جازم وملة ينصب
من الفعل وتايب الفاعل في محل جزم فعل الشرط
وبفعل متعلق به وملة صفا من الفعل وتايب
الفاعل في محل جزم فعل لا ان الجمل بعد التكرار
صفات واوصفة مضاف على بفعل وتايب فعل
ماضي والتا لثانيات والفاعل مستتر والجملة في محل جزم
فعل صفة والمصرفا مفعول مثبت وهو صفة
موصوف محذوف والفارسية الجواب وجازم مبتدأ
وتقدم خبرها مضاف اليه والجملة في محل جزم
جواب الشرط وكسر الكاف جارة لقول محذوف
خبر مبتدأ محذوف ومسرعا حال من الضمير المستتر
في محل وذا لم يشأ في مبتدأ وراجل لهم فاعله خبر

بيان

ومخلصا حال من فاعل دعا وزيد مبتدا وجملة دعا خبر
 والتقدير وال حال ان ينصب بفعل متصرف او صفة لشيء
 الفعل المتصرف مجاز تقديمه وذلك كقولك مسرعا
 اي هذا را حلا في حال كونه مسرعا وزيد دعا في حال
 كونه مخلصا وحاصل المعنى ان الحال لا يجوز تقديمها
 على عاملها الا اذا كان فعله متصرفا اي يتاتي منه
 المضارع والامر ونحو ذلك دون ما اذا كان غير متصرف
 كنعم وبئس والا اذا كان عامله صفة لشيء الفعل
 المتصرف من حيث انها اشتملت على معناه وحروفه
 كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ومثل
 لتذكر المفعول على الفاعل والشرائط بقوله مسرعا
 فاشارة بالاول للصيغة التي لشيء الفعل المتصرف
 وبالثاني الى الفعل المتصرف لانه را حلا لاسم فاعله
 الفعل في المعنى والحروف وهو رجل زيدا فله ودعا
 فعل متصرفا لانه يتاتي منه المضارع ونحوه فيقال
 دعا يدعوا دعا ويهكذا فتصرفه معناه تنقله الى
 الزمنة الفعلية بحيث يكون ما ضيا و... نارعا
 نحو جازيد راكباً وقم مسرعا ويقوم صاحباً وكذا
 لكن قال بعضهم محل ذلك ما لم يمنع من التقديم مانع
 مانع منه مانع لا اذا وقع الحال حالاً من جملته وانما
 صلة ال كقولك جازيد راكباً زيدا مكثوفا لم يحذف

الحال

الحال هنا وهو مكثوفا على ما قبله لان ما بعد ان لا يعمل
 فيما قبل واعلم ان ما ذكره هنا غير ما تقدم لان الذي
 ذكر فيما تقدم تقديمها على صاحبها وحده دون العامل
 وما ذكره هنا تقديمها على صاحبها والعامل معاً على
 ناصبها اي العامل فيها النصب وهو الفعل المتصرف
 او الصفة التي لشيء في المعنى والحروف لان العامل
 في صاحب الحال عامل فيها وقول ان كان العامل اي في
 الحال وهو الناصب لها وقول فعل متصرفا اي منتقلا
 عن صيغته التي هو عليها اي غير ما جمعت انه اذا كان
 ما ضيا يتاتي منه المضارع والامر ونحوه لان ما لم
 لصيغة واحدة بحيث لا يتقلد عنها غيرها كنعم وبئس
 والسر بها اي الصفة التي لشيء الفعل
 المتصرف وقول ما تضمنه اي صفة تضمنت اي اشتملت
 على معنى الفعل لانه كاسم الفاعل نحو منازب
 وزا حلا واسم المفعول نحو مقروب ومرهول والصفة
 المشبهة كحسن الوجه وهذه امثلة للصيغة التي
 لشيء الفعل في المعنى والحروف وتقبل ما ذكره
 الناصب والتسمية واجمع لانه يقال منازبة ومنازبان
 ومنازبون ومعروبة ومعروبان ومعروبون ورا حلة
 ورا حلتان ورا حلون وحسنة وحسنتان وحسان
 وهكذا فكل صيغة اشتملت على معنى الفعل وحروفه

الخال

وقبلت ما ذكر مع تقديم الحال عليها كما يصح تقديمها على
 الفعل المنفرد تشبهاً به مثال تقديمها في قول
 علي ما قبله لكن على اللف والنسب المرتب عكس تشبيلهما
 فان كان الناصب لما فعله غير متصرف في هذا مقابل
 ومحرز لقوله ان كان العامل فعله متصرفاً وقوله لم يجر
 تقديمها عليه جواب ان والغير في قول تقديمها عايد
 على الحال وفي عليه عايد على ناصبها وقوله فتقول
 ما احسن في قولك فاعلم تعجب مبتداً واحسن فعلها
 وفاعله مستتر وجوبا تقديره هو يعود على ما والجملة
 خبر وزيد مفعول وصاحكا حال منه فلا يجوز في
 هذا المثال تقديم صاحكا على ما احسن وان كان
 فعله عاملاً فيه النصب لانه فعل تعجب غير متصرف اي
 غير مستقل عن صيغته التي هو عليها لغيرها من مضارع
 او امر فاما ملك زما لهذه الصيغة وشرط تقديمها
 على عاملها ان يكون فعله متصرفاً لان فعل التعجب
 ان علة لعدم جواز التقديم وقوله غير متصرف في نفسه
 اي غير مستقل عن صيغته اي غير ما لا تقدم وقوله
 فك يتصرف في معمول اي بحيث يقدم عليه وكذا المثال
 كان الناصب في هذا مقابل لقوله فيما تقدم او صيغة
 تشبه الفعل المنفرد وهو خارج عن قولك وقوله في الحال
 والتشبيه والجمع وقوله لم يجر تقديمها اي الحال عليها

الاول

الاول عليها اي الصفة التي لا تشبه الا ان يقال ذكر الضمير
 باعتبار الناصب وذلك لانه لا يشي ان علة لعدم
 جواز التقديم فلم يتصرف في نفسه اي بحيث ينبغي
 وجمع ويوت فللمرء بعدم تصرفه هناك عدم قبوله
 للتشبيه والجمع والتأنيث لما تقدم فيما قبله وهو
 عدم الاستقلال من صيغته لغيرها وقوله فلا يتصرف
 في معمول اي بحيث يقدم عليه ويقال ان تقدمه عليه
 حياز وقوله فلا تقول ان تقديم علي الثاني في قولك
 يجر الزيد مبتداً وصاحكا حال من الضمير المستتر
 في احسن الذي هو فعل تفضيل الواقع خبر عن زيد
 ومن عمر متعلق باحسن وقوله بل يجب ان اضرب
 عما قبله وما بعده بقرع عليه وعامل ضمت ان
 في امر مبتداً وضممت من الفعل ونائب الفاعل في
 محل رفع نعت له ومعنى مفعول ضممت الثاني ونائب
 الفاعل المستتر فيه قائم مقام مفعول الاول والفعل
 مشتق اليه ولا حرف عطف وحرف معطوف على معني
 والهامضاق اليه وموخر حال ضا فاعله مقدم
 عليه وليت حرف مني ونصب ويجل فعل مضارع منصوب
 بليت معني على الفتح في محل نصب لان اتصاله بنون التوكيد
 لخصيصة انشائية له وفاعله مستتر عايد على عامل
 والجملة في محل رفع خبر عنه وكذلك الكاف حرف جبر

وتلك مبنى على الفتح في محل جر الجار والمجرور خبر مبتدأ
محذوف وليت وكان مدحوظان على تلك مبنيا على
الفتح في محل جر باسقاط العاطف ونذر فعل ماض وتحو
فاعل وهو مصناف لفول محذوف وسعيد مبتدأ مستقرا
حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور والواقع خبرا
عن المبتدأ والتقدير وعامل الحال الذي ضمن معنى
الفعل اي لا تحمل عليه دون حروفه لم يعمل في الحال حالة
كونه مؤخر اعني وهي متقدمة عليه وذلك كذلك وليت
ولكان ونذر محذوف كذلك سعيد مستقرا في محله وحاصل
المعنى ان عامل الحال اي الذي فيها المنصب اذا كان
متصفا ومتعلقا على معنى الفعل دون حروفه كاسما
الاشارة ونحوها لا يجوز تقدم الحال عليه وتأخرها
لانه لا يكون عاملا فيها الا عند تقدمه وتأخرها دون
العكس بخلاف ما اذا كان متصفا لمعنى الفعل وحروفه
مما كما تقدم ومثل المبالغة المذكور بقوله كذلك
ان فاسا يرتكك الى السمار الاشارة وليت الحروف التي
وبجاءت الى حروف التشبيه وكل من الاشارة متصفا
لمعنى الفعل فالاول متصفا لمعنى اسير والثاني
انتمى وانما لست اشبه ثم ذكر بعد ذلك ان تقدم الحال
على الجار والمجرور والظرف ورد في كلامه الذي يمكن
نادر يقول ونذر محذوف كذلك سعيد مستقرا في محله

قال

قال يتبع تقدم الحال على عاملها المذكور فيما ذكر الا في
الجار والمجرور والظرف فيجوز التقدم على نذوق
لوروده في كلام العرب واعلم ان الجار والمجرور
في كلامهم وهو قول في محله الواقع خبرا عن المبتدأ
وهو سعيد متعلق بمحذوف عام واجب الحذف تقديره
مستقر او كاي في محله وفي هذا المحذوف المقدر ضمير
مستقرا في مستقره هو او كايين هو نالما حذف اتفصل
الضمير منه وثبت في الجار والمجرور فصار المعنى سعيد
في محله هو يقول مستقرا قبله حال من ذلك الضمير
المستقر في الجار والمجرور الذي انما له من متعلقه العام
الواجب الحذف عند حذفه ورد ذلك بعضهم بان
الاولى ان يكون مستقرا مؤكدا لهذا المتعلق المحذوف
وليس حاله ضمير لان الضمير المستقر في الجار
والمجرور معناه مستقر فذكر مستقرا بعده لا معنى له
وقد بان له لوصح كونه مؤكدا له فوجب حذفه لانه
يصير عاملا عليه لان مؤكدا العام يكون عاما ورد
بان محله ما ذكر فيما اذا كان له متعلق يقوم مقامه
من الجار والمجرور او ظرف طالع متعلق الجار والمجرور
المحذوف فانه لم يجد وجوبا الا لكون الجار والمجرور
قطعا مقاما وهذا لو حذف لا يبقى يقوم مقامه فصح
الضمير به او يقال انه ممول بخاص والمعنى سعيد في محله

قال

أي في حال كونه ثابتا غير مترلزل وهذا أول واحد
 ما ذكر فيه وحق صريح التصريح به لخصوصه ولو كان عاما
 لوجب حذفه علي هذا واعلم ان هجر بلدة بقرب
 المدينة الشريفة ينسب اليها بلفظها فيقال هجري
 واليه تنسب القللا فيقال قللا ل هجرية وقللا ل
 هجر بالاضافة اليها وهناك بلدة اخرى تسمى بذلك وهي
 من بلاد نجد والنسبة اليها بزيادة الف على غير قياس
 بان يقال هجري وقا بين البلدين ورماعب ايها
 على لفظها كالاولى وقد تطلق على ناحية بلاد البحرين
 وعلى جميع الاقليم وهو المراد بالديك انه عليه الصلاة
 والسلام اخذ الجزية من مجوس هجر لا يجوز تقديم
 الحال على عامها انما تقديم الحال على صاحبها فيايز
 لما تقدم نحو هذا قايما زيد الكذا ان كان صاحبها مرفوعا
 او منصوبا فباتفاق وان كان مجرورا بحرف ففعل اخلاف
 وتقدم توضيحه وهذا ما تضمنت انما لا تشمل على
 ما ذكر كاسماء الاشياء ان هذا وما بعده مثال للعامل
 الذي تضمنت وتشتمل على معنى الفعل وحروفه وحاصل
 ما ذكر هنا من العامل المتضمن لما ذكره في الاشارة
 والتمني والتسبيه والظروف والجار والمجرور وادبهم
 على تلك خمسة اخرى وهي الترجي والتسبيه والتمني والادب
 النسب والاستفهام فتكون جملة العامل المتضمن لما

لما ذكر الذي يمتنع تقديم الحال عليه ولا يعمل فيها متاخرا
 عنها مشرعا نظرا اليه بقوله
 كان لعل احفظ وليت اشارة وظرف ومجرور ونسبة النداء
 ويانصب واستفهام معطفا على اي امنعت تقديم حال كذا اليك
 وذكر الاشياء منها قسمة وهي ما عدا انما فليكن
 بالتمثيل لما لان المحتمل لم يمثل لها نحو تلك هند مجردة
 هذا مثال لاسم الاشياء وهو متضمن لمعني اسير واعرابه
 قيت من تلك اسم اشارة مبتدأ مبني على الكسر في محل
 رفع واللام للبعد والكاف حرف خطاب وهند خبر
 ومجرورة حال من هند وقوله وليت زيدا اميرا اخوك
 مثال للتمني واعرابه ليت حرف تمني ونصب وزيدا
 اميرا واميرا حال من زيد واخوك خبرها مرفوع بالواو
 وهذا متضمن لمعني اتني اي اتني ان يكون زيد
 في حال كونه اميرا اخاك وقوله كان انما اي اشبه
 زيدا في حال كونه راكبا اسدا اي باسد وهذا مثال
 للتسبيه ولا يخفى اعرابه وقوله وزيدا في الدار او عندك
 قايما مثالان للظروف والجار والمجرور ومعنا وكل منهما متضمن
 لمعني مستقرا قايما وقايما حال من الضمير المستتر
 في كل منهما كما تقدم توضيحه وزيدا مبتدأ والجار والمجرور
 او الظرف خبر عنه فله يجوز تقديم الحال انما تفرغ
 على ما قبله وقوله في هذه المثل اي الامثلة المتقدمة

الحجة وقوله ونحوها اي مما زيد عليها وهو الحجة الباقية
 كما علمت فيما تقدم انها عشرة وقوله فلا تقول مجردة
 تلك ههنا اي تزييع على النفي في قوله فلا يجوز ان الواقع
 تزييعا على ما قبله لا على النفي وقد ندرت فيهما اي
 الحال على ما ملأها الطرف ان وكان نادرا ولم يكن مستغنا
 بالاصالة كما في نظيره ما تقدم لكونه ورد عن العرب
 دون غيره مما ذكر فكان بسبب ذلك جازا على قلة
 ومنه قوله تعالى ان الضمير في منه عما يدعى ما ندر وهو
 تقدم المال على ما ملأ الجار والمجرور فاسموات مجبة
 ومطويات حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور
 وهو قوله بيمينه الواقع خبر عن السموات وهو العامل
 في الحال المذكورة النصب وقوله في قراءة من كرات
 اي في مطويات وهو الحسن البصري وهي قراءة شاذة
 واجارة الاكثر قياسا اي وقال يقاتو عليه
 ما مائله ولا يقتصر فيه على ما سمع منه لا بما تقدم منه
 الآية حيث قدم الحال فيها على صاحبها الجار والمجرور
 بان هذا مبني على ما ذكر في الآية ما تقدم والحقيقة ان
 السموات مقطوفة على الضمير المستتر في قبضته لا على
 ومطويات نعت لها ويمينه متعلق بمطويات والضمير
 والارض جميعا قبضته اي مقبوضه هي السموات
 ومطويات بيمينه فيمينه هي مطويات لا ما ملأ فيها

فلا دليل له على كونه قياسا ح وثبت عدم قياسه
 ونحو زيد ان نحو مبتدا وهو مضاف لقول محمد وزيد
 مبتدا ومفردا حال من فاعل انفع وانفع فعل مضارع
 وفاعله مستر عما يدعى زيد واجملة خبر عن زيد ومن
 عمر ومتعلق بانفع ومعنا حال من عمر ومستجاز خبر
 المبتدأ الاول وهو نحو وجملة لن يثبت نعت لقوله مستجاز
 والسين والتاني مستجاز زائديتان والتقدير ونحو
 قوله زيد مفردا انفع من عمر ومعنا جاز من غير
 ضعف اي هذا التركيب ونحوه جاز من غير ضعف
 وما حصل معنى ذلك انه تقدم ان افضل التفضيل
 لا يعمل في الحال المتقدمة عليه فاستثنى الميم من ذلك
 مسئلة يعمل افضل التفضيل فيها في الحال المتقدمة عليه
 بقوله ونحو زيد ان فكانه قال افضل التفضيل لا يعمل
 في الحال المتقدمة عليه الا في هذه المسئلة فيعمل فيها
 وهو انه اذا وقع التفضيل لشي على نفسه في حالين
 اي فضل على نفسه في حال دون اخرى او على غيره في
 حال دون اخرى فانه يجوز عمله في الحالين احداهما
 متقدمة عليه والاخرى متاخره عنه فانفع في المثال
 المذكور افضل تفضيل عمل في الحال المتقدمة عليه وهي
 مقدره الواقعية حاله من الضمير المستتر فيه وعمل في
 الحال المتاخره عنه وهي مكانا الواقعية حاله من عمرو

فهو عامل في الحالين لا صاحب الحالين معمول له فصاحب
 الأولي المتقدمة فاعل به وصاحب الثانية المتأخرة
 متعلق به والعامل في صاحب الحال عامل في الحال
 ولتثنى أي اسم وقول من ذلك لهم الأشارع راجع
 لقول لا يعمل في الحال أي لتثنى اسم من عدم عمل
 أفعل التفضيل في الحال المتقدمة عليه هذه المسئلة
 أي فانه يجوز فيها عمله في الحال المتقدمة عليه وقول
 وهي ما إذا الر فضل الز الصير عما يد على المسئلة
 على نفسه أو غيره أشار به فكر أي ان ما ذكره الله مثال
 لا قيد حيث أتى بالحالين فيه مختلفين وكذا صاحبها
 فاختلاف الحالين صحتها وصاحبها لا يترط فلو
 اتحد الذاتان في مثال مع اختلاف الحالين نحو هذا
 بسرا طيب منه رطباً أو بالعمى كان اتحاد الحالين
 دون صاحبها نحو زيد مفرداً انتفع من عمرو مفرداً جاز
 فيها وكما الحكم كذا زيد قائماً أحسن منه أم
 أي زيد في حال قيامه أحسن من نفسه في حال
 قعوده وهذا مثال لما إذا فضل على نفسه في حال
 دون أخرى وقول أو زيد مفرداً أي زيد في حال
 انفراد أحسن من عمرو في حال كونه معاً مثال لما إذا
 فضل في حال دون أخرى على غيره فهو على التقاطع والشر
 المرتب فقائماً ومفرداً منصوبات وقول يا حسن

واقف

وانتفع كذلك وقول وكذا قاعداً ومعاناً أي في المثالين
 أيضاً وهذه مذهب الجمهور اسم الأشارع راجع لقول
 فيما تقدم فقائماً ومفرداً منصوبات يا حسن أي
 وذهب السيراني إليهما أي الحالين في المثالين المذكورين
 منصوبات بكائناً لز ورود بانه يلزم عليه حذف ستة لفظاً
 إذا وكان ولهم من كل من الحالين قبل أفعل التفضيل
 وهو غير جائز ولأن خيراً أي الثاني عن أي
 عن أفعل الدالة على التفضيل وهذا مذهب الجمهور
 فله فالتساوي هذه كلمة اسم من الجواز لانه حكم بالجواز
 ولم يحكم بالوجوب حيث قال ونور زيد مستحار أي
 هذا التركيب ونحوه جائز وهذا يقتضي جواز التأخير
 ونور زيد انتفع مفرداً من عمرو معاناً وهو رأي لبعض
 الفاربة ومذهب الجمهور عدم الجواز كما تقدم وإنه
 لا بد من توسط العامل بين الحالين كما ذكر في الأمثلة
 فلو تقول زيد قائماً لم تغربع علي ما قبله من
 قول ولا يجوز تقديم هذين الحالين لزم والحال قد
 يحيط الز فالحال مبتداً وجملة قد يجي خبر وقد فيه التحقيق
 وليست بالتقدير وهذا اسم الأشارع حال من الصغير في
 حيي العايد للحال وتعد مضافاً إليه ولزود متعلق
 بحيي وجملة فاعلم جملة معترضة بين الساطعين أي
 لا تزد على ابن عصفور ما نفع لتقدم الحال وغيره موقوف

على لزود ومزود مضاف اليه والتقدير وال حال قديمي في حال
 كونه صاحب نقد كزود وغير مزود وحاصل المعنى
 ان الحال تأتي متعديرة وصاحبها اما مزود واما متعديرة
 يجوز تعدد الحال لئلا نجاز تعدد الحال لكونها وصفا
 في المعنى فلا يعني احد ما عن الاخرى بلك فالتمييز
 فلا يجوز تعدده لانه لبيان ما ايه من الذوات لا الصفات
 واخذ ذلك من قول الله وال حال قديمي فالتقدير وقول
 وصاحبها مزود او متعديرة اخذه من قول المزود وغير مزود
 مثال الاول اي وهو انما يتأخر متعديرة وصاحبها
 مزود وقول مثال الثاني وهو انما يتأخر متعديرة وصاحبها
 متعديرة ومنه اي من تعدد الحال وصاحبها قول
 اي ان اعرابي ابي ابن فلان فعل ما فعل وابي فاعل
 واخويه مفعول وخايف قال من ابي ومنجدية
 حال من اخويه ولا شك ان كل من الحال وصاحبها
 تعدد في هذا فنقد ظهور المعنى لظهور المعنى
 يحصل اما بتانيات او نحوه كما تقدم في المثال وتاخيرها
 لاول الاسمين اي على الف والنسب المستوي وهذا اول
 من العكس وهذا المرتب لانه يلزم على اول فصل واحد
 بخلاف المرتب فيلزم عليه فصلان وما فيه فاعلم واحد
 اولي وان كان غير متعين لانه به صرح قال با ولويسية
 المرتب عليه وعامل الحال لئلا تعامل مبتدا والحال

مضاف

مضاف اليه وبها جار ومجرور متعلق بلكا وقد حرف
 تحقيق وجلة أكد من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع
 خبر مبتدا وفي نحو متعلق بلكا وهو مضاف لقول
 محذوف ولاناهية وثقت فعل مضارع مجزوم بها
 وعلمته جزمة حذف الالف والفتحة دليل عليها وفاعله
 مستتر تقديره انت وفي الارض جار ومجرور متعلق به
 ومفدا حال من الضمير المستتر في لا تفت والتقدير
 وعامل الحال قد أكد بها في نحو فترك لا تفت في الارض
 في حال كونك مفدا وحاصل المعنى ان الحال
 تأتي موكدة لعاملها اي باعتبار معناه الذي يلتصق
 به مع مخالفتها لفظا ففسد في المثال المذكور حال
 موكدة للمعنى الذي يستقيم من عاملها وهو الفساد
 لا المتوهم فانه قيل لا تفسد في الارض في حال
 كونك مفدا وهي مخالفة له في اللفظ فالمتوهم الفساد
 يعني واحدا وان مخالفا في اللفظ فالموكدة على
 قسمني اي لانه اما ان تكون موكدة لعاملها مع مخالفتها
 في اللفظ دون المعنى او موافقة له في اللفظ والمعنى
 مثال سابق وغير الموكدة اي وهي المؤسسة
 وتسمى التبيينية الحاصلة من الموكدة هي التي
 تستقيم مع عاملها وغير الموكدة بخلافها
 وهي المذكورة وقول عيسى القسمني اي غيرهما

فالتقسيم الأول من الموكدة أي من قسمي الموكدة وقوله
ما أكدت أن أي حال أكدت عاملا أن والصغير في قوله
وهي المرادة في قوله وهي كل وصفا أن عابدا على الحال
التي أكدت عاملا وقوله دل على معني عاملة أي وافقة
في الدلالة على مضاه وقوله وخالفه لفظا أي خالف
عاملة في اللفظ وقوله وهو الأكثر الصغير عابدا على
الحال الموافقة لعاملا في المعني دون اللفظ أي
وقوعها أكثر من قسميها وفي الموافقة لعاملا في
اللفظ والمعني معا وقوله أو وافقه لفظا أي
ومعني أيضا وهذا من جملة القسم الأول من
قسمي الموكدة وهو قتل وقوعا من الأول كما تقدم
وكذا ذكر الشافعي وهو مطوف على قوله وخالفه لفظا
المدكور قبله وأما القسم الثاني من قسمي الموكدة فمبايعة
في قوله الله وأن توكدة جملة أن مثال الأول أن أي
القسم الأول وهو الحال الموكدة لعاملا الموافقة له
في المعني دون اللفظ وقوله ومنه أي من القسم الأول
قوله تعالى ثم وليتم أن قولني فعل ما عر والظافا فعل
والميم للجمع ومدير من حال من فاعل وليتم وهو التام
ولا شك أن الأدب بار نوع من الأدب فحصلت
الموافقة بين مديريين الواقع حاله وبين عاملا وهو
وليتم في المعني وهذا اللفظ لأن لفظ التولية غير الأدب

من غير شك

من غير شك ومن الثاني أي الحال الموكدة لعاملا
الموافقة له في اللفظ والمعني معا قوله تعالى وأرسلناك
أنفارسا فعل ما عر ونا فاعل والكاف مفعول
ورسولا حال من الكاف ولا شك أن رسولا الواقع حاله
من الكاف موافق لعامله وهو أرسل في اللفظ وفي
المعني أيضا لأن معني الرسالة أبعث وهو مدلول
أكل منها والمعني أرسلناك في حال كونك رسولا أن
ثبتت في هذه التحصيل الحاصل قلت المعني أرسلناك
في حال كونك مستمقا للرسالة ومهيأ لها بأن كنت على
رأس الأربعين وغو ذلك أو في حال كونك محررا عن هذا
الوصف ومتصفا بالنبوة فقط لأن رسول بالفعل أو
متصفا بالفضل مقارنا لك رسال لا متقدما عليه
ولا يراد ما ذكره الألوكة الا تصاف بذلك متقدما على
الرسالة وقوله تعالى وسخر لكم أن مطوف على ما قبله
وسخر فعل ما عر والفاعل مستتر عابدا على أنه ولكم جار
ومجرور متعلق بسخر والبيد وما عطف عليه مفعول
وسخرات حال منه ولا شك أن سخرات موافقة لعامله
وهو سخر في اللفظ والمعني أيضا لأن السخرية بمعنى
التشديد والتعذيب من سخر وسخرات وأن
توكدة جملة لأن حرم شرط حازم وتوكدة فعل الشرط
معني المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه عابدا على الحال

من غير شك

وجملة مفعول وهذا الصنف من جمل جملة بالرفع نائب
 فاعل تؤكد لاننا نحتاج لقولنا بعد ذلك بالحال اي وان
 تؤكد جملة بالحال ان وقولنا ثم خبر مقدم وعامل
 مبتدأ مؤخر والما مضاف اليه والجملة في محل جزم
 جواب الشرط والفار رابطة له ولفظ مبتدأ والما
 مضاف اليه وجملة مؤخر من الفعل ونائب الفاعل
 المستتر فيه العايد على لفظ خبر المبتدأ والتقدير
 وان تؤكد الحال جملة فعاملها مضمرة محذوفة ولفظ الحال
 الحال مؤخر وحاصل المعنى ان الحال اذا وقعت
 مؤكدة لك زم جملة فانه يكون عاملا اي العامل فيها
 النصب محذوف وجوبا ولفظ الحال يكون مؤخر عن
 الجملة بتامرا فنقول الم وهو ان تؤكد جملة ان يبنى على
 حذف مضاف اي لازم جملة وهذا اولى من تقدير
 مضمون لان الجملة لم تؤكد مضمون الجملة ولا نفس الجملة
 بل لازمها لان عطوفا في المثال الذي ذكر لم يؤكد مضمون
 الجملة قبله وهي زيد اخوك بل أكد لازمها لان يذم من
 كونه احييه ان يكون فيه حضور رافعة وعطوفا عليه فانه
 هذا الذي لم يفعول بعد عطوفا فنقول ان في ما ذكره
 مضمون الجملة الاولى ان يقول ان جملة في هذا
 هو القسم الثاني من الحال المؤكدة اي وتقدم الاولى
 عند قول وعامل الحال ان وهو ما ذكره مضمون

الجملة

الجملة الاولى ان يقول لازمها كما تقدم وشرط الجملة
 ان اشارة تذكر الى شروط ثلاثة تشترط في الجملة التي
 تقع الحال بعدها مؤكدة لانها وهي ان تكون جملة
 اسمية وان يكون خبرها معرفتي وان يكونا جامدين
 وذلك لانها لو كانت جملة فعلية لكانت الحال مؤكدة
 لنفس الفعل لانها لازمها ولو كانتا نكرتين لم يؤكد
 لان الذي يؤكد انما هو المعرفة لا النكرة كما سيأتي وهو
 كانا مشتقتين او في حكم المشتق لكان هو العامل
 في الحال فتكون الحال مؤكدة لعاملها لا لما ذكره ويترتب
 في الحال ان تكون موجبة عن الجملة وان يكون العامل
 فيها محذوفا وجوبا بجملة الشروط الثلاثة في
 الجملة واثنين في الحال ويمكن اخذها من كلام المص
 فيؤخذ تعريف جزئها من تسميتها مؤكدة لانه لا يكون
 مؤكدة الا ما عرف وجودها من كون الحال مؤكدة
 له ولما لانه اذا كان احد الجزئين مشتقا او في حكمه
 كان عاملا في الحال فتكون مؤكدة لعاملها لا للجملة
 ويؤخذ وجوب تأخير الحال من كون الحال مؤكدة
 لان التأخير شأنه ان يقع بعد ويؤخذ وجوب اخبار
 عاملا من خبره بجملة خبر مؤزلة اخوك عطوفا
 فزيد مبتدأ واخوك خبر وعطوفا حال مؤكدة لك وم
 هذه الجملة ومثل ذلك يقال في قولنا وان زيد معروف

انا ابن طارة الزقاني سليم بن دارية من قصيدة
 يجمعها فرارة ودارة لهم امه وكسبت بذلك تسميها لها
 بالدارة التي تكون حود القمر فانما مبتدأ وان دارة
 خير ومعرفة حال وها نسبي نايب فاعلم معرفة ووجه
 كون الحال مؤكدة في هذا انه انما قال ذلك لمن يعرف انه
 ابنها فلما قال معروفا أكد ذلك المعنى المعروف وهل
 لغيره من انكاري ومن في قول من عار زائنه اي
 وهل عار بداره كمال الناس في الناس معتزلة بين
 المبتدأ والخبر ويا فيه اما للتنبيه او للنداء والنادي
 مخوف اي يا قوم واللام فيه مفتوحة للتعجب فلما
 قال وهجا به فرارة اغتاله رجل منهم فقتله بسيفه
 فقال بعض من كان يجمعهم مما السيف ما قال ابن
 دارية اجمع اي جميع ما قاله والتقدير في الاول
 اي وهو قول عطفوا احقه الزبني الامر والحا معارض
 حقت الامر بالتخفيف بمعنى تحققت ووقيل مشددا
 لقيل احقته بقاين ولا يجوز تقديم الحال المحل
 اخذ ذلك من قول الله ونظما يوقر وقول فلان تقول
 عطفوا الزبني على النفي في قول ولا يجوز الزبني
 الحال الزبني ظرف تفعلول وهو قول في الحال
 معطوف اليه وتجي فعل مضارع ومجلة فاعلم في
 الكاف جارة لقول محذوف في خبر مبتدأ محذوف وفيما قبل

ماض

٤٠

ماض وزيد فاعلم والواو والواو والواو والواو والواو
 خبر والمجلة في محل نصب حال من زيد مرفوع بضم
 مقدرة على اياها المحذوفة لتقيا السكتين منع من
 ظهور ما الشغل ورجله بمعنى نقله او رجله بمعنى
 منزله اي ناو الملك واثبات فيه مفعول لنا والتقدير
 وتجي جملة موضع الحال وذلك كقولك جازيد وهو ناو
 رجله وحاصل المعنى ان الجملة تقع موضع الحال
 المفردة وتقدم مسددا كما تقع موضع الخبر والصفة
 المفردتين وانما كان الاصل في الثلاثة الافراد وذلك
 كقولك جازيد وهو ناو رجله اي في حال كونه ناوا
 الرجل ورجله كسر الراء النقلة وبفتحها المنزل وبفتحها
 الرجول اليه فيقال على ذلك عالم رجله بضمها اي الرا
 اي مرجول ومنقل اليه وحك فاهذا الحن وجعل
 موضع ظرف لقول تجي ليس بظاهر لكونه على خلاف
 القياس والقياس جعله منصوبا بفعل من لفظه
 بان يقال فوضع جملة موضع الزل لقول الله فيما تقدم
 وسر كبريا فاعلم ان يقع ظرفا لما في اصله مع اجتماع
 في قوله في محل وقوله جملة صادق بشت صور لان
 الجملة اما ان تكون مفعولا او مضارعية او اسمية
 او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا
 او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا

ماض

واوا او ضمير او هما فاذا ضربت في الستة تبلغ الجملة ثمانية
 عشر وسياي توصيها ان شاء الله تعالى الاصل في
 الحال ان يقال ان المفعول جازيد ركبنا ومثال الخبر المفرد
 زيد قائم ومثال الصفة المفردة مرت برجل كرم ونحو ذلك
 وتقع الجملة موقع الحال هذا ان شاء الله تعالى لموضع
 الحال تجي اي وفي الحقيقة الحال هو المفرد واما الجملة
 ستة عشر وبتكرير دفع ما يقال ان الحال وصف
 والوصف مشتق والجملة ليست بمشتقة وقول كاتع
 موضع الخبر والصفة اي قياسا على وقوعها موضع
 الخبر والصفة المفردين ولا بد فيها اي الجملة
 الواقعة موقع ما ذكر من رابط وقول وهو في الحالية
 اي والابط في الجملة الحالية اما ضمير ان
 جازيد يده على راسه مثال ما اذا كان الرابط فيها
 ضميرا فمفعول ماض و زيد فاعل و يده مبتدأ وعلى
 راسه خبر اي في قال كونه يده موصوفة على راسه
 فالضمير في يده هو الرابط وقول او الواو مفعول
 على قول اما ضمير وقول وتسمى اي تلك الواو و
 الحال ان وقول وعلى متا اي تلك الواو واسما
 ذكر نحو جازيد وعمر قائم مثال ما الرابط فيها
 الواو فجازيد فاعل وعمر قائم مبتدأ وخبر
 والواو الواو اي في حال قيام عمر وقول

الضمير

الضمير والواو معا مفعول على قول او الواو وقول
 نحو جازيد وهو واو رجله مثال ما الرابط فيه الواو
 والضمير معا فجازيد فاعل والواو والمحال والضمير
 مبتدأ وكل منها رابط وذات بداءة ذات مبتدأ
 وبدا مضاف اليه وبجوارح متعلقة ببداء وجملة ثبت
 ثبت المضارع وجملة حوت ضمير في محل رفع خبر
 المبتدأ الذي هو ذات وجملة خلت مفعول على جملة
 حوت ومن الواو متعلق بخلت وذات واو مفعول
 على قول وذات بدا وهي مبتدأ لان المفعول على المبتدأ
 مبتدأ واو مضاف اليه وبعد ها طرف متعلق بان
 وان فاعل امر مبني على حذف اياها ومبتدأ بالقرصر
 مفعول وله متعلق بمبتدأ والمضارع مفعول اول
 لا جعلت مقدم عليه واجعلت فاعل امر مبني على الفتح
 لا اتصال بنون التوكيد وفاعله مستتر ومبتدأ
 مفعول الثاني والتقدم والجملة صاحبة اليه بالمضارع
 التي حوت ضمير وتخلت من الواو والجملة ذات
 الواو او مبتدأ اي قدره بعد الواو واجعل المضارع
 مستند اليه لان ذلك المبتدأ اي خبرا عنه وحاصل
 المعنى ان الجملة الواو حصة حالا اذا كانت مبدوءة بفعل
 مضارع مثبت فيكون الرابط فيها مفعول الضمير
 وتكون الحالية من الواو فاعل يصح ربطها بها فاذا ورد

من لسان العرب ما ظاهره الربط بها كان وردت جملة
صدرت بمضارع مثبت مع واو اول با حار مبتدا
بعد الواو وجعل المضارع مسنداً له اي محبوا به
عنه وبعد ذلك تكون الجملة في محل نصب على الحال
مما قبلها وسبب كون الربط فيما ذكر خصوص الضمير ان
المضارع اسبه الاسم اي لم يلفظ على في الحركات والسكنات
والاسم لا تدخل عليه الواو وكنت محل ذلك اذا لم يقترن
المضارع بقدر فاذا اقترنت به دخلت عليه الواو كما في
قول تعالى واذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذوني
وقد تعلمون الاية لان قد تدخلت عليه اضعفت
ما بهنائه للاسم لكونها خاصة بالذات فقول على الافعال
وقول الله وذات بدار بمضارع ان يرو عليه قول تعالى
اياك نعبد واياك نستعين فان قول اياك نستعين جملة
حالية من ناعبد اياك نعبد في حال كونها
مستعينة والربط فيها الواو مع كون المضارع فيها
مبتداً واجيب بان هذه لا ترد لانها لم تبد بالبناء
بل بمفعول في خارجة مما ذكر الجملة الواقعة
حالا اي واقعة موضع الحال وقوله ان صدرت
بمضارع مثبت ان اي بدأت به هذا اخذه من
قول الله وذات بدار بمضارع ان وقع لم يخرجه
تقرن بالواو اي وتكون الواو اولى به وقوله

بل

بل لا تربط الا بالضمير اي بخصوصه دون غيره
خوفاً من يضحك وجاعروا اني بهذيت المثالين اشارة
اليانه لا فرق بين ان يكون الضمير الربط عمدة كما في
المثال الاول او فضلة كما في المثال الثاني لان الربط في
الاول الضمير المستتر يضحك الواقع فاعل الفاعل
على زيد وفي الثاني الضمير في يديه ولا شك ان الاول
عمدة والثاني فضلة وهما مثالان للجملة الواقعة حالا
المصدر بالفعول المضارع المبتدأ التي الربط فيها خصوص
الضمير والمراد بالجناب المجنوبة اي التي تربط وتعمل
بجانبه فالجناب جمع جنبة فعيلة بمعنى مفعولة
فاطلق لهم الفاعل وادبه لهم المفعول فلا تقول
جاء زيد ويضحك اي ولا جاعروا وتقاد الجناب لراي
وتاتي فيهما بالواو وهذا مفرد على النفي فيما قبله
فان جامع لسان العرب ان اي كلاً منهم هذا اشارة
لقول الله وذات واو بعدها ان وقوله ما ظاهره ذلك
اي بان ورد في كلام جملة مصدر بمضارع مثبت
مها واو يومهم ظاهره ذلك جواز الربط فانه يؤول
باصحار مبتدأ بعد الواو اي بين وبين الفعل
وذلك موقوف لهم فواضح ان هذا او ما بعده مثال
لاورد من كلامهم يومهم ظاهره الربط بالواو وقوله
فلما خست ان معناه انه ما خشي وخاف اظا فيهم

اي لملحمتهم بنحى في حال كونه ابقي لهم الرجل المسمى بالمر
وجملة الحال مبتدأ والحال مضاف اليه وسوي
ظرف وما مضاف اليه وجملة قد ما صلتهما وبواو
متعلق بمحذوف خبر البتة او او عنضم او بهما معطوف
عليه واو والتقدم وجهه الحال سوي الذي قدم تربط
بواو او عنضم او بهما وحاصل المعنى ان الجملة
الواقعة حالا التي هي غير الجملة المتقدمة التي
صدرت وبيدات بالفعل المضارع المثبت يكون
الرابط فيها اما الواو وحدها او الضمير وحده او
هما معا وحاصل ذلك انه تقدم ان الصورة
لان الجملة اما اسمية او مضارعية او ماضوية وعلى
كل اما مثبتة او منفية فهذه ستة يخرج منها الجملة
ذات البدأ بالمضارع المثبت فان الرابط فيها يكون
خصوص الضمير يبقى خمسة الجملة الاسمية مثبتة
او منفية والجملة الماضوية كذلك فهذه اربعة
والجملة ذات البدأ بالمضارع المنفي فالجملة خمسة
وهي المرادة بقولهم هذا وجهه الحال ان ابي
والجملة الحالية التي هي غير الجملة المتقدمة التي
بيدت بالفعل المضارع المثبت كانت اسمية
مثبتة او منفية او ماضوية مثبتة او منفية او
مضارعية مثبتة يكون الرابط فيها اما الواو او الضمير

او

او هما فهذه ثلثة تقرب في المحصور صور المقدمة بحسب
عشر يحتاج الامر للتمثيل لها ولكن الشئ مثل بعضها تأمل
ولنتم اباقي منها عند ذكرها اما ان تكون اسمية
ان هذه صورة وقول او فعلية تحت صورتان وقول
بعد اما مثبتة او منفية راجع للثلاثة ستة يخرج
الصورة المتقدمة منها يبقى خمسة كما اشار لذلك بقول
وقد تقدم ان ما عدا ذلك ابي المسئلة للذكور
فيما تقدم وهي الجملة التي صدرت بمضارع مثبت
وما عداها خمسة كما تقدم فيدخل في ذلك اسم
الاشارة راجع لقول ان ما عدي ذلك ابي فيدخل في
قوله ان ما عدي ذلك ابي الجملة المتقدمة الجملة الاسمية
لن ولا شك ان هذه خمسة تقرب في الثلاثة المذكورة
وهي الواو او الضمير او هما فبلغ خمسة عشر
فتقول جازيد ان هذا مثال للجملة الاسمية المثبتة
ولكن المثال الاول فيه الرابط بالواو والثاني فيه
الربط بالضمير والثالث فيه الرابط بهما وترك التمثيل
لها فيما اذا كانت منفية وحاصلها ان يقال جاز
زيد وما عمرو قائم جازيد ما يده عمار اسد جازيد
وما يده عمار اسد جازيد ستة وكذلك المنفي ابي
المضارع المنفي فتقول جازيد لم يضحك لزهة
مثال لما اذا كان الرابط بالضمير وما بعده مثال

كما الربط فيه بالواو والضمير معا والثالث كما اذا كان
 الربط بالواو فقط فهذه ثلاثة على السنة الاولى تسعة
 وقول جازيد وقد قام عمرو مثال للمامني المبت
 ومثل له بثلاثة وقوله بعد وكذلك انتهى اي الماضي
 انتهى ومثل له ايضا بثلاثة تكون الجملة ستة على
 التسعة المتقدمة بحجة عشر مثلا وقد تمت الامثلة
 بذلك والله الحمد ويدخل تحت هذا ايضا ان
 اي قول اكم سوي ما قدم ما فيما تقدم المضارع انتهى
 بله ان لا يجوز اقترانه لئلا ياتي المضارع انتهى بانه
 وان ما ورد مما ظاهرا في ذلك اي الاقتران بالواو
 في حال كونه منفيا بله موزون لئلا والحاصل ان
 الربط بالواو يستعمل في سبع مابيل الاولى في الجملة
 المتقدمة المبدوءة بالمضارع المبت والثانية في الواقعة
 بعد عاطفا نحو فاجابها بانسابيا او هم قايرون الثالثة
 في الجملة الموكدة كضمون الجملة نحو هو الحق لا شك فيه
 الرابعة في الجملة اما ضوية الواقعة بعد الاقتران تكلم
 زيدا الا قال خيرا الخامسة جملة اما في التثنية او في
 المتبوع لا نحو لا ضربته ذهب او مكنت ومنه قوله
 كن للخلييل بغير جار او عدلا ولا تشبه عليه جاد او محلا
 السادسة جملة المضارع المنفي بله نحو وما لنا لا نغضب
 بابنه مالي لا اري الله هداك اربعة جملة المضارع المنفي

كقول

كقول
 عهدتك ما نصبوا وفيدك شيبه فالك بعد الشيب صبا مفعلا
 وقد نظم هذه الابل السبعة الفاصل اللبيب والماهر
 الاديب الشيخ علي الميهدي بقوله
 جرد من الواو حاملة وقعت مضارعا مثبتا منفي بما وبلا
 وما ضيا بعد لا او باو تيقا واسمية عاطفا تلو كن بانه
 او كذا وبذات النفي قد قرئت سبع اثنت قد بلغت العلم والعمل
 ولا تتبعان بتحقيق السنون لان لانا فنية والمضارع
 بعده امر فروع بثبوت السنون والالف فاعل والمعنى
 فاستقما اي اثبتا على الرسالة والدعوة ولا تتبعان
 والحال قد يحذف لئلا في الحال مبتدا وقد للمتحقق
 ويحذف فعل مضارع وما لم يوصل نائب فاعل
 والجملة خبر ومنها متعلق بجملة وجملة عمل صلة ما وبعض
 مبتدا وما مضاف اليه وجملة يحذف من الفعل ونائب
 الفاعل صلته وذكر مبتدا والها مضاف اليه وجملة
 يحذف يعني منع خبر المبتدا والتقدير والى حال قد يحذف
 العامل الذي عمل فيها وبعض العامل الذي يحذف ذكر
 ممنوع وحاصل المعنى ان العامل في الحال قد يحذف
 وحذفه اما واجب او جازي في الاشارة لذلك بقوله وبعض
 ما يحذف ذكره يحذف اي بعض العامل الذي يحذف ذكر
 يكون ممنوعا كونه واجب الحذف والبعض الآخر ليس ممنوعا

ناهية والنون ليست

لكون حذفه جائزا لا واجبا بحذف عامله الى الجواز
 ان اخذ ذلك من قول الله ويصفى ما يحذف الى بلي
 سرت مسرعا اي في حال كوني مسرعا وبلي هذه تثنى
 ما قبلها ايحسب الانسان اي الكافر ان له مجمع
 عظيمة اي المتفرقة بلي قادرين على ان يسوي بناة
 البنان اطراف الاصابع اي يقيدها الكانت او لا
 واذا كان قادرا على ذلك وهو اعادة السلي اللطيف
 فبالا لاني غيره بل يجمعها قادرين اي في حال كوننا
 قادرين على ذلك الموكلة معتمدات الجملة الاولى
 لازمها كالتقدم نحو ضرب زيد قائما اي اذا كان
 قائما فقاما حال نايب مناب ما ذكر كذا في التقدمة
 في التمييز وهذا احد السمتة ذكرها الله وهو
 في اللغة فصل شيء عن شيء ومنه قوله تعالى واما زوا
 اليوم ايها المجرمون اي بانه يقال لهم يوم القيامة
 تميزوا وانفصلوا عن المؤمنين به ليد قول في اية
 اخرى ومعهم تقوم الساعة يومئذ يفرقون اي يميزون
 وينفصلون عن المؤمنين وهو في الاصل مصدر
 ميز اذا فله شيئا من شيء وميزه عنه وقرنه بيمينه
 وبين متشابهه وهو فعل الفاعل من الله اطلق
 وارا الى الفاعل وهو الاسم المميز كالمؤمن والمؤمنة
 فانه مميز وليس تميز المنة فالت ليعمل الفاعل

فاطلاق

فاطلاقه على ما ذكره مجاز لكن هذا يجب الاصل والآن
 صار حقيقة عرفية على الاسم المذكور واما معناه
 الاصطلاحي فاستار له اسم فهو لهم بمعنى من
 لهم بمعنى من له فاسم مبتدأ ومعني من جبار ومجور
 متعلق بمحذوف صفة وهو الذي سوغ الابتداء به لانه
 تكرر ومن مضاف اليه في محله جريين بالرفع صفة
 ثانية لاسم وتكرر صفة ثالثة له ايض فوصفه باوصاف
 تلك وتكرر بين بالجر صفة لمن وجملة ينصب من
 الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه العايد على الاسم
 في محله رفع خبر المبتدأ الذي هو لهم وتميز احوال من
 نايب قائم ينصب وما جبار ومجور متعلق بينصب
 وجملة قد فسرته صلة لما والعايد على ما الضمير في فسر
 والضمير المستتر فيه عايد على التمييز فتكون الصلة
 جرت على غير من هي له وكثير جبار ومجور خبر
 مبتدأ محذوف وارضاه تميز وتفسير معطوف على خبر
 ورا تميز ومنون معطوف على خبر ايض مجرور بالياء
 وعمله وتتم تميز والتقدير لهم كاي بمعنى من
 اي تميز بين تكرر ينصب حالة كونه تميزا بالميم
 الذي وقع الاسم خبرا ومبينا له وذلك كاي كثير
 ارضاه وتفسير ومنون عمله وتتم او حاصل
 المعني ان الاسم المميز من القيود اشارة المذكورة

ينصب على التمييز والناصب له ما قبله وهو المميز الذي
وقع التمييز بفسد او مبينا له وذلك كثر ارضا ارضا
تمييز مفر ومبين لما قبله وهو شبر هو العامل فيه
النصب شبر وكذا يقال فيما بعد وكانت عاملا فيه
النصب مع كونه لهما جامدا شبهه بلمم الفاعل من حيث
انه طالب له في المعنى اي طالب للعمل فيه ان قلت
قول المص بما قد فسر يقتضي ان التمييز منصوب بما قبله
وقع تفسيرا له سواء كان ما وقع تفسيرا له لهم ذات
مميز كثر وما بعده او مبهم نسبة كطاب زيد نفسا
لان ما في كلامه واقعة على مبهم والمبهم قسمات
لهم مفردة ونسبة وهي نسبة الطيب لزيد مثلا مع ان
نفسا الواقع تمييزا لما انهم من نسبة ما تعلق به
الفعل من الفاعل او المفعول ليس منصوبا بالنسبة
بل بالفعل المذكور وهو طاب او شبهه كطيب ابوة
ووقع الاجماع منهم على ذلك واجيب بانه المراد
من المبهم في كلامه بالنسبة للثاني نفس التمييز
لان النسبة لانه لما كانت نسبة مبهمه التمييز كثر
مبهم تعلقا به فصح وصفه بوصفا ويكون المقبول
ينصب التمييز بالمميز المبهم الذي هو في التمييز
له سواء كان التمييز المبهم لهما مفردة او جملة
ان كلامه علمه بغيره بالمراد المذكور وهو شبر

وما بعده واما ميمو النسبة فسياتي حكمه بعد ذلك
وهو مقصور على بعض افراده وميدان ذلك ملياتي
في قول بعد والفاعل المعنى انصبني ما قبله وقول
وعامل التمييز قد مطلقا فانه يدل على ان العامل
في تمييز النسبة الفعل او شبهه لاما وقع التمييز بفسد
ومبينا له الشامل للنسبة واذا كانت للعامة
ما يخصه ويقصر على بعض افراده لا يكون عمومه
باطلا فامضي ح ما قد فسر الا فيما سياتي فانه
يكون منصوبا بالفعل او شبهه او يقال ان كلامه
لا عموم فيه لان قول بعد كثر ارضا حال من ما
الموصولة والمعنى ينصب بما قد فسر حاله كون
ما فسر مثل شبر ارضا لا مطلقا فعلا منه مقيد
بما ذكر ولا يراد ح فتلخص ان الاجوبة ثلاثة وهي
اقامات يكون باقيا على عمومه وزيد من النسبة
نفس الفعل او شبهه لا كتابه وصف الابهام
من ارجاع مخصوص قصر على بعض افراده وهو المراد
او لا عموم فيه اصله ليعمل ما مثله بعد تقييد
له وهذا الثالث قريب مما قبله بل في الحقيقة
فمينه وحقيق المراد بالذكر لانه في الثاني جامد فرجها
يقوم لغيره لا ينصب فندفع ذلك التوهم بذكر دون غيره
والمراد بالمراد ما ليس بنسبة حتى لا يرد عليه قول قتالي

الاعتناء بما فانه وان كان فمين عتاما جعلا الا انه
من جملة المميز الفرد لما علمت والقفيز مكيال بقدر
ثمانية مكاركيل والمكوك مكيال قدر صاعان ونصف
وهو ايضا ثلاث كيليات والكيلية صاعا وسبعة اثمان
مساو المناصب تحف النون والقصر كعقي مرود منوي
وهو رطلان ويقال فيه من بالتشديد ايضا وبوجه
من كلام الفارسي ان القفيز هو المبرع في عرف
مصر بالاردب لانه قال القفيز لغة اهل العراق
والاستاق لخراسان والمريد لاهل الحجاز والاردب
لصر وكل هذه اصطلاح في التسمية واتى بامثلة
ثلاثة اشار بها للمسوحات ولثابتها الكيليات
ولثالثها الموزونات كما سيأتي تقدم من
الفضلات لراي في الذكر لا التبريد لانه لم يوجب
للفعل به فيما تقدم وحات فضلات لانه يصح
حذفها والاستغناء بالكلام عنها ويسمى مفسر
اذا اى فيسمى كلما رسته كما تقدم التنبيه عليه
وهو كل اسم اورد عليه باء كل لانه خلاص التعليل
لانها لا فزاد والتعاريف للحقيقة والاشياء واجيب
بان هذا ضابط لا تعريف حقيقي وقوله متعينا معنى
من اى مشرب معنى من ابيا نية لانه متعينا مكانا
بحيث يكون مرادفها لاسم لا يعرف الحرف لا فزاد

في المعنى والتعريف وضابط من ابيا نية ان يكون
المجور بها عيى ما قبلها ان قلت يرد على ذلك احد
عشر كوكبا وطاب زيد نفسا فهذا تمييز وليس عيى
ما قبله لانه كوكبا ونفسا ليس كل منهما عيى ما قبلها
لانه الكوكب ليس عيى الاحد عشر والنفس ليس عيى
زيد فعلى هذا يكون التعريف لها ليس جاعلا افراد
التمييز يخرج ما ذكر عنه واجيب بان المراد من ابيا نية
هي التي يتبين ما قبلها من اتي جنس ولا شك ان
الكوكب وقع مينا جنس ما قبله وكذا نفسا والمعنى
احد عشر من كوكب اى من جنس الكواكب وطاب
زيد نفسا اى من جهة نفسه وليس المراد انها بيئت
ان ما بعدها عيى ما قبلها وقوله لبيان ما قبله علمه
لقوله مغن لوز وقوله من اجمال اذ بيان لما والاحمال
تنته قسمات لانه اما اجمال وابهام ذات او نسبة
فتلخص ان التمييز هو كل اسم نكرة مغن معنى من
ابيا نية لاجل بيان ما قبله من اجمال ذات او نسبة
فالتمييز لا بد وان يكون لهما لاحقا ولا فعلا ولا بد
وان يكون نكرة على الاصح خلافا للتعريفين الجوزين
وقوله موقوفة ولا بد وان يكون مغن معنى من مر
ابيا نية يخرج احوال تعينها معنى في وان يكون
ابيا نية ما قبله ليخرج اسم لا كادرا لانه فهو قيد يقيد بارتبة

ذكرها الله وهي لهم بمعنى من ومبين اي مظهر لما
 قبله ونكره وقوله مخاطب لزيد مثال لما ابرهم من النسبة
 اي للتمييز الواقع بيانا لما ابرهم من النسبة اي نسبة
 الطيب لزيد وما بعده مثال للتمييز الواقع بيانا
 لما ابرهم من الذات تامله فاختار ان شروع في
 محترزات القيود التي ذكرها فان التقدير اي
 المعنى والملاحظة وقوله بيان ما قبله الضمير في قوله
 اما عايد على الله ويكون جرد من نفسه شخصا او
 على المعرف والذكر لهذا التعريف لانه تعريف قديم
 وهما المبين لزيد الضمير في قوله عايد على معنى التمييز
 فالبيان اجمال الذات ابرهما فالمراد بالاجمال
 الابرهم وهي المسوحات اي القليات بالذراع
 ونحوه قال في الصباح سحت الارض سحا ذرعت
 والاسم المساحة بالسر فحوله فغيره لزيد علمت
 فيما تقدم ان القليل اسم لله رطب من البر الذي هو
 اصطلاح اهل مصر وما ذكره كذا تكتة بقدر اجمال
 في كلام المصنف قال لا فرق في ذلك بين افعالهم والاعمال
 والموزونات كما تقدم والاعداد لزيد مسطوح
 على قوله القادر وهو منصوب بها مسره اي
 بما وقع تفسيرا له ان لا يسميه اسم الفاعل
 حيث طلب ما بعده لاجل العمل فيه وان كان لزيد

جامد

جامدا فغير ومنوان وعشرون كلها مبهمه
 وما بعده من الارض والبر والعمل والتمر والدرهم
 وقع تمييزا مبينا له مضويا بها تشبها بلهم الفاعل
 من حيث طلبها كما بعده في المعنى وتعلقها به
 هو المسوق اي المذكور وقوله بيان ما تعلق احد
 اي بيان ابرهم نسبة ما تعلق به العامل وهو على
 حذف معناه وقوله من فاعل او مفعول بيان لما
 ومثل ذلك بقوله مخاطب لزيد والاصد طابنت مقس
 محمد ويشتمل شيب الاسر اي امته الاسر شيبا
 فالاستعمال بمعنى الامتلاك فقول الاسناد من المضاف
 وهو نفس وشيبا اي المضاف اليه وهو الاسر ومحمد
 فارتفع ارتفاعه فحصل ابرهم في نسبة الطيب
 والاستعمال له فحكي بالمضاف الذي حول عنه الاسناد
 وحصل فضله مميذا لتلك النسبة بعد ان كانت
 محذورة لانه محمول عن الفاعل كما تقدم في المثال فهو
 محذوف ومذكور لبيان الابرهم الحاصل في نسبة
 الطيب والاستعمال كما بعده بعد التحويل لانه نسبة
 الطيب لزيد او محمد والاستعمال للاسر فيها ابرهم فاتي
 بالتمييز بعد زوال كسر الابرهم لبيان ما تعلق به
 العامل من الفاعل او المفعول كما ذكره في المثال كل من
 صحت على حذف معناه فحينئذ تقدم مخاطب هذه

مثال للتمييز المحول عن الفاعل وقوله ومنه لزاوي
من التمييز المحول عن الفاعل قوله تعالى في غير
الارض هذا مثال للتمييز المحول عن المفعول وقوله
ومثله اي التمييز المحول عن المفعول قوله تعالى في غير
الارض فبين ثقتا الفاعل لزاوي ايها من نسبة
الفاعل الى الفعل اي الالهام الحاصل في نسبة
بعد حذف المضاف الذي كان فاعلا بالفعل واقامة
مقامه وليس المراد انه بين نفس الفاعل فلا بد لعمري
كل ما من تقدير مضافي كما تقدم وكذا يقال فيما
بعد وهو قوله وبين شجر المفعول اي الالهام نسبة
المفعول الى الفعل بعد حذف المضاف الذي كان
مفعولا في الاصل واقامة المضاف اليه مقامه
حيث انتصب انتصابه في نسبة كل من الطبيب
والاستعمال والفرس والتفجير لما بعده ايها من
الطبيب شامل لطبيب النفس وغيرها والاستعمال
شامل لشيب الراس وغيره والفرس شامل للفرس وغيره
والتفجير شامل للعيون وغيرها فالتمييز الواضح
زال الالهام والاجمال الحاصل فيها وفيها خاصة
بما ذكره وتكتة هذا التحويل وقاية تالية الحكم
ورسوخه في ذهن السامع لانه ما علمه الا وهو حاصل
التحويل في نفسه وان الالهام الى ما كان

بالمحذوف

بالمحذوف وجعل تميزا لوان ما ذكر كما تقدم توضيحه
من المعلوم ان الشيء اذا كان حاصله بعد
تشوق وطلب له كان اشدر سوفا في الذهن ممثلا
حصل به وذكرا لا يخفى وانما صلب له في هذا
النوع لانه فيه اشارة للجواب الثاني من الاجوبة
الثلاثة المتقدمة وان اشج جاريا على ما كان له خاص
بالهمم العزلة كما يشتمل النسبة كما تقدم توضيحه
وبعد ذي لانه بعد ظرفا لقوله اجره مقدم عليه وذي
اسم اشارة مضاف اليه مبني على ان يكون في محل جر
وهو عايد على الامور الثلاثة المذكورة فيما تقدم
وهي المسوحات والمكيلات والموزونات وقوله
وتكسوها مطوفا عليه واجر فعل امر فاعله مستر
والها مفعول وهي عايدة على التمييز الواقع بعد
الثلاثة المذكورة واذا ظرفا لما يستقبل من الزمان
واضاف فعل ماض وافتاقا على والها مفعول وكذا
جار ومخرج ومتعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف
وهم ان يكون الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ
ومد مبتدأ وخطة مضاف اليه وغدا حال
او خبر والصب بيمينه وجملة وجب خبر وبعد ظرف
وما مضاف اليه وجملة اضيف ما بينا للمفعول صلبة
كايان حرف شرط جار ومفعول ما هو قبل الشرط

بالمحذوف

ولها مستقر عايد على ما او على المضاف المفهوم من
 اضيف ومثل خبرها وملا مبتدا والارض مضاف
 اليه وذهبنا تمييز والخبر محذوف اي كايدي والتقدير
 واجرا التميز الواقع بعد هذه التلاثة المتقدمة
 اذا اضيفت اليه وذلك كقولك قد حنطت عذراء
 والنصب للتمييز الواقع بعدها واجب اذا وقع
 مضافا لغيرها لالا ولم يعم الاستغناء عن المضاف
 اليه كما ان اثار ذلك بقدر ان كان مثل ملي الارض
 وهما اي والنصب له وجب بعد ما اي ميمرا اضيف
 ذلك الميمر لغير التمييز ان كان مثل ملي الارض
 فمضافا للنصب واجب وحاصل المعنى ان التمييز
 الواقع بعد التلاثة المتقدمة يكون منصوبا لا تقدم
 ما لم تقع مضافة اليه وهو مضاف اليها والواجب
 جرح باضافته اليها كاهنا واما اذا اضيفت لغيره
 لاله وكان لا يصح الاستغناء به عن المضاف اليه
 فانه يجب نصبه على الاصل لا جرح فكل تركيب وجده
 فيه مضافة اليه يكون مجرورا وكل تركيب وجده
 فيه مضافة لغيره ولم يعم الاستغناء به عن المضاف
 اليه يكون منصوبا كاي المثال الذي ذكره لانك لو جرحته
 بغير المضاف اليه وقالت ملي ذهب يا حرم لم يصح وقول
 المهر وبعد ذي ربحها المراءى حرم ما جرت العرب

مجان

بسم الله

مجراها في الافتقار الي ميمر وهي الاوعية كد ثوب ماء
 والمراد منها المقدار ويصح ان يراد بالثوب غيرها اعم من
 ان يكون مقدارا او لا وقول جرره يستثنى بعضهم
 من ذلك ما دل على امتلاك نحو مثلي ما فانه على
 تقدير الاضافة ويستثنى لان المعنى مثلي النواحي ومع
 ذلك لا يجوز جرح التمييز به بالاضافة قال ابن هشام
 ويمكن دخوله في كل ما به المراد اذا اضيفت لفظا او
 تقيرا وبعد ذلك سبقا قلم والاصواب دخوله فيها
 بعد والمعنى والنصب بعد ما اضيف لغير التمييز
 اي لفظا كاي الارض ذهبا او تقديرا كمثل ما واجب
 وهو ظاهر فالناس كتبوا هذا لانها تقدم تاملا
 وخالف ابن حبان ابن هشام وقال انه من تمييز الجملة
 لا من تمييز المفرد فليسوا داخلين على هذا فيما ذكر وقول
 كنه حنطة عذراء الحنطة مرادفة للقمح والبر وكل
 ما يוכל من الطعام كاي المصباح والفداء بكسر
 الفين وفتح الذال المعجمة ما يتفدى به من الطعام
 طلقا في اي وقت كان واما بفتحها وبالمد مع الذال
 فهو ما يוכל منه بعد مضي جرح من النهار وقول
 والنصب امر تقييد لما قبله كانه قال محذوفا التمييز
 بعد هذا ان كان مضافا اليها اما اذا كان مضافا لغيرها
 فانه يجب نصبه على الاصل ولا يجوز جرحه وكذا اذا



كان لا يستغني به عن المضاف اليه كما اشار له بقوله
 ان كان مثل ملك الارض ذهباً في كونه لا يستغني
 به عن المضاف اليه بحيث يحدف ويقام التمييز مقامه
 كما تقدم والمعنى والنصب للتمييز واجب بعد المميز
 البهم الذي اضيف لغير التمييز ان كان المضاف مثل
 ملك من قوتك ملك الارض ذهباً في كونه لا يبع الاستغنا
 به عن المضاف اليه والاحسن ان يكون لهم كات
 عايد على التمييز لا على المضاف ولا على ما والمعنى
 ان كات التمييز لا يستغني به عن المضاف اليه بحيث
 يحدف ويقام التمييز مقامه كما تقدم ومحل وجوب
 نصب هذا التمييز اذا لم يرد جرح بمن والا كما هو مجرور
 ولا يجب نصبه اشار يدي اي الواقعة في ملكه
 وقوتها ما تقدم في البيت اي من الامثلة الثلاثة
 التي مثل بها فيه التي اشار بها ولا ما دل على مساحه
 وبثايتها ما دل على كيل وبثايتها ما دل على وزن وقوت
 من المقدرات بيان لما وقوت وهو ما دل له من التمييز
 عايد على ما وقوت فيجوز جرح التمييز بعد هذه اي
 امثلة المذكورة وقوتها بالاضافة اي سببها وقوت
 ان لم تضاف اي امثلة المذكورة الي غيره اي التمييز
 وهذه اقيده ما قبله وهو ان لا يقول لهم والاشبه
 ان كان قوتها فيجوز جرح بالاضافة اشار لقول الجرح

اذا اضيفها نحو عند شرا أرض مثال اذا اضيفت
 للتمييز وكذا ما بعده فان اضيف الدال على
 مقدار اي من امثلة المذكورة الي غير التمييز
 وهذه مقابل لقول ان لم تضاف الي غيره تحذف
 ما في السأ قد راحة من هذا مثال كما اضيف لغير
 التمييز وهو من جملة الخوال الذي اشار له بقوله
 فيما تقدم في كلامه ونحوها اي امثلة من كل
 ما اجراه العرب مجراها ومن ذلك ممثلة ما المذكور فيما
 تقدم وقول ومنه اي مما اضيف لغير التمييز قوله
 تعالى من واما ميمز العدد ارجو ان يحذف عما يقال
 لم تذكر ميمز العدد فاجاب بما ذكر وانما على المعنى
 ان الواو اخلة على النصب وانما على له تقدم
 والمعنى منصوب بترفع الخافض وانصب فعل امر
 صيني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وانما على
 مستتر وجوباً تقديره انت وبما قبله جار ومجرور
 متعلق به وعلامة جرح الفتحة نيابة عن الكسرة
 لانه لم ينفرد والمماثل من الصرف الوصفية
 وقوت الفعل ومنه حال من فاعل النصب وكانت
 الخاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف وانت
 منتهى اعلان خبر موضوع بضمه محذوف على الالف
 منع من ظهورها التعذر ومنه تمييز والتقدير

وانصب التميز الذي هو فاعل في المعنى با ففلا حالة
كونك بفضلك وذلك كقولك انت اعل من ذلك او حاصل
المعنى ان التميز الواقع بعد افعال التفضيل يكون
منصوبا بشرط ان يكون فاعلا في المعنى واما اذا
لم يكن فاعلا في المعنى فلا يجوز نصبه مطلقا فاعل
تفضيل وجد بعده تمييزا فان فاعلا في المعنى
جاز نصبه والافلا فافاد بذلك حصر النصب لما
هو فاعل في المعنى لا سيما في قوله دون غيره لانه
قدم المعمول في كلامه وتقدم المعمول بفيد الحصر
وعلا منه ما هو فاعل في المعنى كما سيأتي في انك انت
يحذف افعال التفضيل ويؤتى بدله بفعل ويجعل
التمييز فاعلا به ويسمى المراد ان اصل الصيغة كانت
مفعلا وفاعلا وحول عنهما بان جعل الفعل افعلا
تفضيل والفاعل تمييزا بحيث يكون محولا من فاعل
لانه لا يصح تحول صيغة غير مفيدة للتفضيل الى صيغة
مفيدة له فعل هذا يكون معنى كونه فاعلا في المعنى
ان يكون منصوبا بالفعل وقائما به لانه محول عن
الفاعل حقيقة لعدم صيرته ذلك كما تقدم ثم هو محول
عن المضاف اليه فلو قو لك مثلا انت احسن وجهك
الاصل وجهك احسن ثم حذف المضاف اليه وجهك
وجه فالتفضيل في وجهك فاعلا في المعنى

فاني بالمضاف الذي حذف وجعل تمييزا وقيل انت
احسن وجهك ونحو تمييز محول عن المضاف اليه لانه
الفاعل ومعنى كونه فاعلا في المعنى اتصافه بنفس
الفعل وقائما به كما تقدم وهذا الحسن ولا شك ان
الحسن قائم بالوجه ومتصفا به وكذا يقال في قوله
انت اعل من ذلك وقوله تعالى انا اكثر مالا واعز نفرا في
غير القرآن فان الاصل من ذلك اعل وما كان كثير
ونكر عز فحذف المضاف فانفصل الصنعة وصار
انت اعل وانت اكثر وانت عز ثم اتى بالمضاف
المحذوف وجعل تمييزا كما تقدم والفعل الذي قام
به في الثلاثة بالنسبة للكل والعلو وبالنسبة
للثاني الكثرة وبالنسبة للثالث العز هكذا قال
ابن هشام راد اياه على ما فهمه بعضهم من كلامه
وانه محول عن الفاعل وهو ظاهر ان كانت
فاعلا في المعنى اي متصفا بالفعل وقائما به كما تقدم
لان كانت فاعلا في الاصل وحول عنه اي جعل تمييزا
كافهم بعضهم من كلامه وتقدم توضيحه وان
لم يكن كذلك اي فاعلا في المعنى بان لم يكن متصفا
بالفعل وجب جرح الزايم ولا يجوز نصبه لفقد الشرط
الذكر وهو بالاصالة اي بسببها ان يصلح جعل
التمييز في جعله عايد على ما هو فاعل في المعنى

وقوله بعد جعل الفعل التفضيل فعلا اي بان يحدف ويؤتى
بدله بفعل وتقول صيفته اليه ولا ضرر في ذلك اما
العكس فيمتنع كما تقدم عن ابن هشام نحو انت
اعلا من هؤلاء للتمييز الواقع بعد فعل التفضيل
وهو فاعل في المعنى وقوله فذل لا وما لا يجب لصحهما اي
لوجود الشرط المذكور فيهما ولصحة جعلهما فاعلين
بعد جعل الرفع فتقول اذ يصح الرفع قيل له وقول فتقول
انت على الرفع يعي على ما قبله زيد افضل رجل
له هذا مثال للتمييز الذي ليس بقا على المعنى فزيد
مستدرا وافضل خبر ورجل مضاف اليه وهو تمييز
مجرور بالاضافة وجوبا ولا يجوز نسبة لفعل الشرط
فيه لانه لا يصح جعل فاعلا بعد جعل الفعل التفضيل
فعلا بان يقال زيد افضل رجل برفع وهذا يقال
فيما بعد وبعد كل ما اقتضى الرفع بعد طرف لقول
ميز مقدم عليه والواو داخل على ميز وكل مضاف
اليه وما مضاف اليه واقتضى فعل قاض وقاض
مستتر عما يدعي ما وتجبيا مقبول وميز فعل امر
وقاض مستتر تقديره انت والكرم الكافي في قوله
لقول محذوف خبر لمجدل محذوف والكرم فعل ما صي
فعل تجب مبنى على فتم تقديره على اكرم من هو
ظهوره بحسبته على مستند الامر اليه والتمسك

الاجناس

الاجناس لا معنى المحبوب واي ابا حرف جر زائد وهي
لازمة في فاعل اكرم واي مجرور بها وعلامة جزم اياها
في محذوف فاعل او فاعل من فروع بضمه مقدرة منع
من ظهورها اياها التي جلبها حرف الجر الزائد وبكر مضاف
اليه واما تمييز وانتقد سر وميزاء اردت التمييز بعد
كل لفظ او تركيب اقتضى تعجبا وذلك كقولك اكرم
بابي بكر ابا وحاصل المعنى انك اذا وجدت
لفظا او تركيبا مقتضيا وطلبا ومستلزما للتعجب
بان يكون مفردا منه ودالا عليه واردت ان تأتي
بتمييز بعده فافعل والافلا وليس المراد انه يجب عليه
ذلك كما يوهمه ظاهر قول ميز بصفة الامر المفيد للوجوب
وذلك كقولك اكرم له ومعناه ما اكرم ابو بكر من جهة
كونه ابا اي التعجب من اكرامه من هذه الجهة لا غيرها
وابو بكر هذه كنية واسم عبد الله رضي الله عنه
يقع التمييز في شجرة كذا الى ان قول الله ميز ليس
على حقيقة وان لا مرفية للوجوب بل المراد ان اردت
بذكر الاطلاق فانت بالخيار في ذلك ولا يتعين عليك
ما دل على تعجب اي لفظ او تركيب دل على امر
مستحق للتعجب نحو ما احسن الرفع في تعجبه مستدرا
واحسن مقول ما قد فعلت فاعله مستتر وجوبا
مقدرة هو فيكون على ما وجد خبر وزيد مقبول

اي يلحقه فغيبه عن مضاف اليه

ورجله تميز والمعنى اتعجب من حسن زبد من جهة رجولية
وقوم واكرم بابي بكره تقدم ما فيه والله درك عالمنا
قله جار ومجرور خبر تقدم ودرك مبتدا موخر ومضاف
اليه وعالمنا تميز واعلم ان الدر بفتح الدال المهملة
وتسديد الراء مصدر در الدلن يدر بكرة الدال وضمها
در او در ورا كثر ويسى الدلن نفسه درا لكن المقصود
منه هناك كناية عن صفات الشخص المدح وافعال
الحكمة والمعنى فعلك واوصافك الحيدة لله اعجب
اتعجب منها من حيث كونك عالما واضيفت له من
حيث انه المسمى لا قصد الاظهار للتعجب لانه المسمى
للمجايب جل وعلا ويصح ان يكون التعجب من
حيث لونه الذي ارتفع منه والمعنى ما اعجب هذا
الدين الذي تربى به هذا الشخص الكامل اي اتعجب
منه من جهة عالميته وفصاحته اي دره الذي شرب
منه مملوك له لا لغيره حيث شئ عنه وهو غاية
من الكمال والفصاحة وحسبك بزيد رجله
حسبك بمعنى كافك منه او بزيد خبر وانما زائد
فيه ورجله تميز اي اتعجب من كفاية زبد كذا
جهة رجولية وكفى به عالما في شئ بال
فكفى فعل ماض ويا منه فاعل وابا زائد فيه
وعالمنا تميز اي اتعجب من كفاية الله كذا من جهة

علم

علم يا جارتنا الاصل يا جارتني قلبت كسر
النافحة ثم قلبت اليها القامنا سبة الفتحه فيقال
يا جارتنا يا جارتنا يا جارتنا يا جارتنا يا جارتنا
بفتحته تقدم على ما قبلها المتكلم منع من ظهورها
حركة المناسبة ليا المتكلم بحسب الاصل وهي كسر
الاين وهي الفتحه وجارتنا مضاف ويا المتكلم
المنقلبة القام مضاف اليه في محل جر وما تعجبه مبتدا
وانت خبر او بالعكس وجارت تميز والمعنى عظمت
من جهة اكوار اي اتعجب من عظمتك من جهة الجوار
اي محاورتك لنا وهذا اظهر مما ذكرنا حيث قال
انت اعظم من ان تكوني جارة لاه هذا اليس وانقص
من ذلك تأمل الفرق واجروا من ان شئت الحق
فاجر فعل امر وفا علم مستر والمفعول محذوف
ومن جار ومجرور متعلق به وان حرف شرط جازم
وشئت فعل ماض فاعله الشرط وجواب الشرط
محذوف وغير بالنصب مفعول اجر وروى مضاف
اليه جرور يا يا والعدد مضاف اليه وانفا على بالجر
منحرف على في العدد والمعنى منصوب على نزع
الخاصة ونصب الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدا
محذوف ونصب فعل امر وفا علم مستر ونفسا مفعول
وتقدم فعل متاخر محذوف في جواب الامر وهو طلب

وفاعله مستتر تقديره انت والتقدير واجر التمييز
اي كل تمييز من ان شئت غير التمييز صاحب العدد
وغير التمييز الواقع فاعله في المعنى وذلك كقولك
طب فقسا فقد وعا ص ل المعنى ان كل تمييز
وجده واردت جرم من الجارة فاجزه به الا تمييز
العدد والالتميز الذي هو فاعله في المعنى فليس
لكل جرمها بها تد يجب نهيها دايما ولا يجوز جرمها
ومثل للتمييز الذي هو فاعله في المعنى بقوله كطب
نفسا فقد ولم يمثل للتمييز صاحب العدد ويأتي
مثاله في انك ومعني طب نفسا فقد اي طب
من جهة النفس حصلت كذا الفائدة والعروا والسر
والافلا وشار بقوله ان شئت الا ان الجرم جاز
لا واجب اي ان شئت الجرمها فاجزه والافلا فأت
بالحيار في ذلك ولا ينبغي عليك الجرمها وقوله غير ذي
العدد ان قال بعضهم كان عليه ان يزيد على الاستثناء
منها التمييز المحول عن المفعول نحو غرست الارض
شجرة وفجرت الارض عيوننا وما احسن ريبا اذ
والتمييز الواقع بعد فعل اتعب نحو اكرم باي كرم
ابا لا امتناع الجرمها من ايضا كالمفرد ذكرها فله
يعني ان يقال غرست الارض من شجرة ولا اكرم باي
لكرم من اب فعلى هذا يكون الامتناع جرم من الجرم

تمييز

تمييز العدد والتمييز الذي هو فاعله في المعنى والتمييز
المحول عن المفعول والتمييز الواقع بعد فعل اتعب
وما عدي هذه الاربعة يجوز جرم بها واعلم ان
المراد بالتمييز الفاعل في المعنى الذي يمتنع جرم من
هو المحول عن الفاعل في الصناعة كما في المثال
الذي ذكرتم اما اذا كان فاعله في المعنى وليس محولا
عن فاعل في الصناعة كما في له درك عالم او فارسا
فذلك جرم بها بان تقول له درك من عالم او من
فارسا كعدم كونه محولا عن فاعل في الصناعة كما تقدم
ولانه بمعنى عطيت فارسا وان كان بهذا المعنى غير
محول ان قلت كيف ذلك مع ان هذا من جملة
التمييز الواقع بعد فعل اتعب وتقدم ان
مستقيم من جواز الجرم قلت لعل المستثنى
فيما تقدم خصوص فعل اتعب المصطلح عليه عندهم
وهو الواقع بعد فعل جاء على سيفة الامر لا يمثل
ما ذكره ولا ما فاة بين ماها هنا وبين ما تقدم
واعلم ان وقع خلاف في هذا الجارة للتمييز
في بعض النسخة وقيل زائدة اه ان لم يكن فاعله
في المعنى امره لشارة لتقول المصنف غير ذي العدد ان
وعندي شجرة من ارض هذا مثلا للمسوحات
وتابعه من قوله قصير من مثال للمكيلة

تمييز

وقوله ومنه ان مثال للموزونات وقوله وغرت الارض
من بحر الاولى لحاظ هذا المثال كما علمت فيما تقدم
ان التمييز المحوود عن المفعول يمنع جزم بمن وقوله
ولا تقولون طاب لزيد مثال للتمييز الذي هو فاعل
في المعنى وهو متبني وما بعده وهو قول ولا عندي
عشرون اذ منى ايضا وهو شارة للتمييز العدد
وعامل التمييز لزيد فاعل مفعول لقوله
قدم مقدم عليه والقوار داخل على قدم والتمييز
مضاف اليه وقدم فعل امر وفاعله مستر ومطلقا
حال من عامل الواقع مفعول القدم والفعل مبتدا
وذواته بمتى صاحب والتعريف مضاف اليه
ونزرا حال من التمييز في سبقا والاولى ان يكون
مفعولا مطلقا وهو صفة موصوف محذوف وجمله
سبق من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر
المبتدا والتقدير وقدم عامل التمييز حالة كونه مطلقا
عن التقيد بتصرف او غيره والفعل صاحب التصرف
سبق سبقا نذرا اي قليلا اي حالة كونه السبق
على قلة وحاصل المعنى ان عامل التمييز يجب
تقديمه عليه مطلقا سواء كان متصرفا او غير متصرف
وجوز بعضهم تقديم التمييز على عامله اذا كان عاملا
فعله متصرفا لكن على قلة والاكثر الاول وقوله مطلقا

اي

اي ولو فعله متصرفا خلاه فالمن جود في التصرف التاخير
وتقدم التمييز عليه كما ذكر فيما بعد وهذا صادق
اذا توسط التمييز بين عامله وما بعده فانه يجوز
ولا يمنع لانه صدق عليه انه لم يتقدم على عامله نحو
طاب نفسا زيدا فالمفعول تقدمه على عامله لا تاخره
ولا توسطه مذهب سيبويه انه لا يجوز لزيد هذا
مفهوم كلام الله وقوله سواء كان متصرفا او متعديا في
الفاعل الذي يجب تقديمه اي سواء كان عاملا فعلا
متصرفا كما في المثال الاول الذي ذكره في التبريع بقوله
فله تقول نفسا طاب لزيد او غير متصرفا كما في المثال
الثاني الذي ذكره فيه ايضا بقوله ولا عندي درهمان
لان طاب فعل متصرف وعشرون غير متصرف لانه
لهم عدد جامد تقديمه اي التمييز على عامله
المتصرف اي على العامل فيه النصب اذا كان فاعلا
متصرفا وقوله فتقول لزيد تبريع على ما قبله وهما مثالان
لما اذا كان عاملا متصرفا ومنه اي العامل
المتصرف قوله اي الشاعر التبريع لزيد في رواية
ليلى فعل وفاعل والسرقة لك ستفهام وجيبها
تصرفي محبوسا مفعول ومضاف اليه وبالفرق
تشبه به وما نافية وكاء زائدة ونفسا تمييز
تقدم على عامله وهو طيب وبالفرق متعلق بطلب

وتطيب فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره هي يعود
 على سلمي اولي ولي والاهداء في نقا حيث قدم على
 عامله والمعنى اهدى سلمي محبوبها بالفرق وما
 تطيب وتسمي نفسها بالكفر اقل له ضيقت خرمي
 له اي راي وحذقي واتقاني في ابعادى الاملا -
 مصدر مضاف لفاعل اى في ابعادى للاملا وما
 ارعونى اى انزجرت عنى ابعادى له والحوال ان
 الشيب يستعمل براسي وملها فشييا تميز تقدم
 على عامله وهو اشتعل وفيه الاهد ولا شك
 ان كل من اشتعل وطاب في البيت اثنى فعلا متصرفا
 ووافقه الشيخ اى المله وهذا ان ما لك
 اى وافق الجماعة المتقدمة وهم الكساي والمازني
 والبرد وقول في غير هذا الكتاب وصومئى الالفية
 وقول على ذلك اى جواز تقديم التمييز على عامله اذا كان
 فعلا متصرفا من غير ثلثة بدليل قول بعد وجعله
 في هذا الكتاب له فان كان العامل غير متصرف
 له هذا مقابل القول على عامله المتصرف وقول منقوا
 التقديم له الضمير في منقوا عايد على الجماعة الالهية
 المذكورة فيما تقدم فهم موافقون للضمير في ذلك
 ومخالفون له فيما اذا كان فعلا متصرفا وقول
 سوا كان فعلا قديم في العامل الذي منقوا تقديمه

ورجعت ص

التمييز

التمييز عليه وقول نحوما احسن له مثال لما اذا كان
 عاملا فعلا وما بعده مثال لما اذا كان غير فعل فلا
 يجوز اخ تقديمه عليهما بل ان يقال ما رجل احسن زيدا
 او عندي درهما عشرون عند الجميع وقد يكون
 العامل متصرفا اى في اللفظ والظاهر لا في المعنى
 بدليل ما ياتي وقول عند الجميع اى سيوريه والكساي
 ومن ذكر معه وذكر اى وبيات العامل المتصرف
 الذي يمنع له نحو كفى بزيد له فكل فعل ماض
 ويزيد فاعله زيدت فيه ايا ورجله تمييز وهذا
 مثال لما هو فعل متصرف في اللفظ وفي المعنى
 ليس متصرفا وحق فلا يجوز تقديم التمييز عليه كما اشار
 لذلك بقوله فانه لا يجوز ان وقول وان كان فعلا متصرفا
 اى في الظاهر وقول لانه بمعنى فعل غير متصرف اى
 على القول فانه لا يجوز ان وقول بمعنى اى تفرع على
 ما قبله حروف الجر سميت بذلك لانهما تعمل
 الحروف قبل لانها تجر معاني الافعال ايا الاسماء بمعنى
 لا تصير الاسماء متصفا بمعنى الفعل فلي نحو قوله
 حريرة يزيد جرت معني الفعل وهو المروزي زيد
 بحيث صارت متصفا بكونه ممرورا به واكوفيون يسعون
 حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى
 الاسماء اى ترجع اليها وليس مراد الاضافة الحقيقية

بل الإضافة بمعنى الربط والنسبة ويسمونها أيضا
 حروف الصفات لأنها يعبر بها الاسم متصفا بصفة
 من تبعية وظرفية وغيرها نحو أخذت من أدراهم
 أي بعضا وسكنت في الدار ونحو ذلك وقد مر على
 الإضافة وإن كانت مقدرة بالحرف نحو فلان زيد
 أي زيد لأنها أقوى منها بسبب ظهورها بخلاف
 الإضافة بالحرف فإنها مقدرة وانظروا أقوى منه
 كما صرح بذلك هاك أن اسم فاعل بمعنى خذ
 مبني على أن يكون وفاعله مستتر وجوبا فقدره
 أنت والكاف حرف خطاب وحروف مفعول وأجر
 مضاف إليه أي خذ عدها وهي مبتدأ ومن وما
 عطوف عليها خبر بإسقاط العاطف في بعضها وتكون
 لاحظ المطف قبل الإخبار والآن مر عليه الإخبار
 بالمراد عن الجمع وبدأ بها لأنها أم أرباب ولأنها مختصة
 عن غيرها بزيادة أحكام لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة
 ونحو ما لا يجزئ غيرها من بقية الحروف من الظروف
 كقند هذه الحروف العشرة أي المذكورة هي
 البيت وقول كلما بالرفع فتوكيد للحروف وهي
 تعمل أن الأول التثنية بالفاء بدل الواو لأن كل شيء
 اختص بقيل يعمل فيه العمل الخاص بذلك القيل
 وهي مختصة بالاسم ما تقدم فيخرج عن اختصاصها

بها أنها تعمل فيها العمل الخاص بها وهو الجرح وتقدم
 الكلام على ذلك الزاوي عند قول وكلمة حاشا عند الجرح
 فبذلك تسمى وقول وقيل من ذكر في الجرح تسمى
 أخرى فتكون الجملة ستة خرجت عن العشرين
 يكون أبا في أربعة عشر هي التي سياتي المعنى بكلمة
 عليها وكما من ذكر هذه التسمية في حروف الجرح قليله
 لقراءة الجرح في موضعين الأول زاد بعضهم ثالثا
 وهو جرحها كما المصدرية مع صلها كقول النابغة
 إذا لم تنفع فضر انما يرد الفتى كجها يضرب وينفع أي
 للضر والنفع قاله الأخفش وكما يذكر أنك لتقتله
 أو تكون ما وقع فيها خلاف قيل مصدرية وقيل كافة
 لها عن العمل فعل الأول تكون جارة في تلك مواضع
 الأول إذا دخلت على ما الاستفهامية والثاني على الفعل
 المضارع المنصوب بأن المقدرة بعدها والثالث
 على ما المصدرية على ما الاستفهامية أي المستفهم
 ما عن علة الشيء وقدره نحو كيمه الأصل كيمه بالالف
 ومبدوءها فحذفت الف ما وجوبه لدخول حرف الجر
 عليها كما ذكرنا وجبى بها أنك وقفنا مفعلا للفتحة
 الدالة على الإلف المحذوفة وقول أي لم أي بمعنى لمه
 أي لا شيء حيث مثل أو فعلت كذا لدخول
 حرف الجر الزمعة لقول وحذفت الزاوي وقول وجبى بها أنك

أي لم يرد الفتى كجها يضرب وينفع أي
 للنفع والضرر كذا

اي حفظا للفتحة لا تقدم ولتقول واولها اله ان تقف
 البيت الثاني ان ابي من الموصفين المذكورين
 فيما تقدم توكد جيت ان في فعل ما في وانما فاعل
 وتي حرف تقييد وجروا كرم فعل مضارع منصوب
 بان مفعول به كى وفاعله مسترور زيدا مفعول
 وان وما بعده هاء تاول مصدر محوور يكي لا ذكر
 انك لكن قال بعضهم الاولى ان تجعل كى مصدرية
 وهي السج تسبح مع ما بعده هاء من الفعل بمصدر
 لا ان وهى مجرورة بلام مقدره قبلها التقدري جيت
 لا كرم ان وهذا هو الظاهر والاوى خلاف لما ذكره
 انك وبدل ذلك كثر ظهور الله مفعولا في غير كليل
 تاسوا لفظة عقيل بالتصغير ومنه قول الشاعر
 ان ابي شاعر عقيل وهو كعب بن سعد الفزاري
 بالفتحة المعجمة وقبل هذا
 وداع دعاء يا من يحيب الي اندا فلم يحبه عند ذاك محب
 فقلت ادع اخرى وارفع الشبهة لعل ابي الفوارس المذكور
 فعل حرف جر شبهه بالزائد واي مبتدأ مرفوع جوار
 مقدره منع من ظهورها اليها التي جبرها حرف الجر اليه
 بالزائد ومنك متعلق بقرين وقرين خبر ويصح ان
 يكون ابي مجرور بعل في محل رفع مبتدأ وبدل عما كونه
 مبتدأ رفعك المعطوف اذا عطفت وقلت لعل ابي
 الفوارس

الفوارس والصاح مثله بالرفع وهناك رواية اخرى
 بالالف اي لعل ابا الفوارس فعلية هذا تكون لعل من
 اخوات ان واما لهما وقرين خبرها وليست جارة
 والفوارس بكسر الميم ويكون الفتي العجمة كنية لجل
 كان هنا الجار كى ما العرب لعل انه فضلكم ان
 فعل حرف جر شبهه بالزائد ولفظ الجمل لته مجرور بها
 في محل رفع مبتدأ لاء الجار خبرها بالبنيات وقيل
 مرفوع بضم مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة الجار المذكور وفضلكم خبر وعليها متعلق بفضلكم
 وبشيئ متعلق به ايضا وان وما دخلت عليه بفتح
 همزها بدل من شيء والمعنى انه فضلكم علينا بان
 امكم شريتم اي مشرومة مقتضة اي مخلوط قبلها بدورها
 ومراد الشاعر بذلك توبيخ الخاطئين والسخرية بهم
 واعلم ان لعل في هذه اللفظة لا تتعلق بشي لانها
 بمنزلة الحرف الزائد كالباء والزائد لا تتعلق بشي فكذا
 ما شبهه بخلق الاصلي وكانت شبهة بالزائد وليست
 بالزائدة لانهم عرفوا الزائد بانه ما كان دخوله في الكلام
 مخرجه فلا يفيد معنى بخلاف الشبيه بالزائد فليس
 مخرجه من الكلام مخرجه لانه اذا خرج لم يفد معنى
 واما اذا دخل افاد معنى وهنا لعل بدخولها افادت
 معنى وهو التزجي واما الاصلي فوما توقف عليه

اي لا شيء آخر

صفة الكلمة فلو لم يذكر فسد المعنى ومثلها في ذكر وهو
 عدم انغلاق بشي حروف الجر الزائدة كالبا ومين نحو
 هل منا خالق غير الله ونعوذ بك يا الله شيئا ورب
 نعور رب ربه لقمينه ولو الجارة نحو لولا
 مثله فيما سياتي وحروف الاستثناء اذا كانت جارة
 وهي خلا وعدا وحاشا فحمله الحروف التي لا تنغلق
 بشي ستة نظرا بعضهم بقوله
 وكل حروف الجر بالفعل علقته أو لم يشبه الفعل حقه لتفعله
 سوى ستة لولا لعل وكاها ورب وما قد زيد كالباء ومين قل
 كذا حروف الاستثناء اذا لم يجرها أي كلمة زبد فكن ذا محصاة
 فأي الفوار أي في الأول وقوله والاسم الكريم
 أي في الثاني وكذا يقال في قوله قرب وفضلكم خبران
 وقوله ولعل حرف جر الزاي فيها أيضا فهو كالبا
 الزان قلت هذا يقتضي أن الباء شبيهة بالزاي
 مع أنها زائدة لا شبهة به لا تقدم قلت الشبه به
 لا يعطي حكم الشبه من كل وجه وإنما التشبيه من
 جهة كون كل منهما حرف جر دخل على مبتدأ وكون
 الباء في محسب دهر زائدة ولعل شبيهة بالزاي لا يضر
 على لغة هؤلاء أي الذين يرون لعل ويجعلونها
 من حروف الجر وقوله في لامها أي لام لعل الأخيرة أي
 الثانية الكسرة فغير أربع لغات حج لغة

هذيل

هذيل بالتضغير ومن كلامهم أي كلام هذيل
 آخرها أي يده من كنه الزاي فلي بمعنى من الابتدائية
 كما ذكره شيخ الإسلام ومنه أي من كلام هذيل
 قوله أي الشاعر وهو ذئب يصف به السحابات بشيء
 علي ما اعتقده من أن السحاب له خراطيم يفترق بها من
 البحر الملح ثم يصعد إلى العلو فتسفه أرياح فيجعلها
 ثم يمتد ويسيل على السحاب ثم يطرد ينزل إلى الأرض
 من فروق كحقوق الفربان وضم شربن معني روين ففده
 بالباء حيث قال شربن بقاء البحر الزوال والعداه بمن أو
 يقال شربن على حقيقته والباء بمعنى من التبعية
 كما سياتي أي بعض ما به وقوله ثم ترفعت أي ارتفعت
 إلى العلو وتوسعت وتكرت وقوله متى الحج أي متى الحج
 وهذا هو الشاهد والجمع جمع لغة وهي معظم الماء ولها
 خبر مقدم ونسج مبتدأ مؤخر وهو بالانفراخ جيم
 تصويت على بقية العشر الزاي من الحروف
 الحارة وهي أربعة عشر كما تقدم لولا أي لفلولا
 حرف جر وغير المتكلم مجرور بها في محل جواب لولا
 محذوف أي لئلا عمر مثله وكذا يقال فيما بعد من
 ضمير الخطاب وضمير الفية وفيه إشارة إلى أن الجرور
 لا يفرق بين أن يكون ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب
 مجرور عند سبويه لولا أي في محل جر بها لا

مبنية لامرية وزعم الاخفش ان انا اي الضمار الثلاثة
 وقول في موضع رفع بالابتداء وليست بحروف بل ولا فاعل
 هذا تكون لولا حرف امتناع لوجود اي لا جازع والمعنى
 ولو لا انا موجود او انت موجود او هو موجود لكانت
 تلك فيكون الضمير مبتدأ والخبر محذوف وهو موجود
 لكن يقال على هذا ان الضمير المنفصل لا يكون ضمير رفع بل
 نصب او جرحا تقدم والذي يكون ضمير رفع انما هو
 المنفصل فاجاب عن ذلك بقوله ووضع ضمير الجرح
 اثر اي ويكون وضع ضمير الجرح هو الضمير المنفصل موضع
 ضمير ارفع اي وهو المنفصل وقد يقال ايضا الاول
 العكس لان الذي ينوب عن الاخر انما هو ضمير ارفع
 لشبهه بالاسم الظاهر واما العكس فلم يعمل لولا
 فيها اي تلك الحروف الثلاثة المذكورة وهذا مفسد
 ومرتب على ما قاله الاخفش وقوله لم يعمل في الظاهر
 اي قياسا على عدم عمل في الاسم الظاهر فلو لا
 زيد لراي فالتا في هذا المثال لم تعمل في زيد فكذا
 الضمير المذكور لم يرد من ان كان اقرب الي
 كلا منهم ولغيرهم فهو تركيب باطل وهو محجوج
 لراي ممنوع ومقام عليه الحجة فيما راعى وقوله
 بشيء ذلك اي وروده عنهم اطعم فينا الخ
 هذا خطاب لسيدها معاوية بن سفيان رضي الله

عنه

عنه وهو من فصيحة نونية ساكنة الاخر اولها
 معاوية اي لم ابايعك بفتة واي لم ابنت فيك كما علق
 ومعاوي من ادي مرخم حذفت منه ياء النداء وانقطع من
 الاطماع والاحباب جمع ما خذ من الحساب وهو
 عد المناقب والفاخر لانهم كانوا افاقتا فواحب وعد
 كل منهم مناقبه ومناقب ابايه بان يقول انا فعلت كذا
 واي كذا وخرجت على الجماعة الفلانية مثلا مفرد او هم
 كذا وكذا كناية مثلا وهكذا او هذا بشرط كون هن المناقب
 والمناقب موجودة في الآباء ايضا او لا خلاف في قيل بشرط
 وقيل لا والمراد بحسب الذي في اخر البيت حسب بن
 علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه ووجه ابيه واثاه
 من هذا البيت قوله ولو لاك وهذا مما يرد على المبرد
 فيما راعى عدم الورد وفاء التركيب وكذا ما جده
 يرد عليه ايضا وكم موطئا ارفكم خبرية بمعنى
 كثير يحتمل ان تكون مبتدأ اول والضمير النجور بدلولا
 مبتدأ ثان حذف خبر وجوبا والجملة خبر الاول
 وجملة صمت جواب لولا لانه لا بد لها من جواب يكون
 جملة ويحتمل ان تكون كم منصوبة بطمى وموطئا
 بالجر متبوعا بطمى بفتح التاء اي سقطت وهلك
 وكما هو في المثال للتشبيه وما صدرية او موصولة
 وهو يسمي سقط وهو بفتح الواو من باب ضرب

فعل ماض فاعله قول اخري منسوي وهو بفتح الهم
 بمعنى هاوي وسا قط لهم فاعل والاجرام بفتح
 الهمزة جمع جرم بكسر الجيم مثل حمل واحمال وهو
 الجسد والجسم والقنة بفتح القاف وتديد النون
 اعله الجبل والسيق بكسر النون اعله موضع فيه
 وقيل قنة السيق موضع يجعل على الباب كالقلية
 والمعنى كثيرا من الدواطن لولا ان لمحت ووقفت
 وسقطت كوقوع وسقوط الذي هو في وسقط
 بحسبه هنا اعله مكان بالجبل الى الارض حتى هلك
 وهذا خطاب من الشاعر لتخصر بفتح به عليه
 وانما هدم منه لولا ان حيث كانت للرو على المبرد
 بالظاهر اخصر ارفا لظاهر جبار ومجور
 تتعلق باخصر واخصر فعل امر وفاعله مستر
 ومنه مفعول اخصر ومنه مفعول عليه باستقاط
 العاطف وكذا ما بعد مفعول على من ايه واخصر
 فعل امر وفاعله مستر وجوبا تقديره انت رهن
 الجملة مفعولة على الاولى ومنه جبار ومجور
 به ومنه مفعول عليه على من وقتا نفسا
 لاخصر ويرب عطش على بمن ومنه عطش على
 وقتا فهو مفعول ايضا وانتا مبتدأ خبر
 ورب مفعول عليه وما لم مفعول مبتدأ وجملة

روا

روا صلتها والعايد على ما حذف والصغير في رواه
 للحاة ومن نحو جاور ومجور بيان لما ونحو مضاف لقول
 محذوف ورب حرف جر والصغير مجرور بها في محل جر ونحو
 تميز وترر بمعنى قليل خبر مبتدأ وكذا خبر مقدم وثباتها
 مبتدأ مؤخر ونحو مبتدأ والصغير مضاف اليه وجملة
 ان من الفعل والفاعل في محل رفع خبر واستقير
 اخصر منه ومنه وحتي والكاف والواو ورب
 والتا جر اذ ظاهر واخصر بمن ومنه اي الجربها
 لتمام الزمان وبه رب الاسم النكرة والتا كناية لده
 ورب والذي رواه الحاة من نحو فوكده به فتي
 قليل كما كات كذا اي قليل ونحو اي وحاصل
 المعنى ان هذه الحروف السبعة التي ذكرها في البيت
 الاول مخصوصة بالجرم لكس الظاهر فهي مقصورة
 عليه لا تتعداه ولا تتجاوزها الى غيره بحيث تكون جارة
 لغيرها فابا في كلامه واخلة على المقصور عليه وفيما
 به وهو مقول واخصر بمن لزيد اخلة على المقصور
 لا المقصور عليه ثم مما ذكر السبعة بجملة واخصر
 بالظاهر ارادات يخرج منها افرادا مختصة بافراد من
 الظاهر فقال واخصر بمن كما قال هذه السبعة
 المذكورة مختصة بالظاهر الا ان من ومنه اخلة
 بالجرم اسم الوقت وهو رب ملاءم النكرة منه والتا

للفظ الجلالة ولفظ رب بقيد كونه معناه للكلمة كما
 سياتي حالة كونهما منه واما ما ورد عن النخاعة من
 جرب للغير فقليل والاكثر جرها للظاهر ومثلها
 الكاف ونحوها مما اتى الجرب للغير فجميعها مختص بالجر
 للظاهر ولكن الظاهر يختلفان كان لهم زمان
 اختص بجر مذكور منذ زمان كان فكر لا معرفة اختص
 بجر رب وان كان لفظ جلاله اورب اختص بجره
 اتفاق هذه الحروف التي اختصت بما ذكرها متصور
 عليه لا تشدها اليها لغيره لا تقدم واما هو فليس
 مقصورا عليها لانه لا يجزها بغيرها ايضا كالها
 مثلا واعلم انه يشترط في علم الزمان الجور وبه
 ومنه ان يكون معينا سواء كان ماضيا نحو ما رايت
 مذيوم الجمعة او حاضرا نحو ما رايت مذيوم
 لامها نحو ما رايت مذيوم ولا مستقبل نحو ما رايت
 مذكور ولا لم يصح جرها لانه لا يشترط فيه ان يكون
 معينا لامها ولا مستقبلا واعلم ان في رب لفات
 ثمانية عشر فتح الزار وضمها مع ثمانية ابا وكثير
 في اربعة واذا زدت فيها ثانيا ثانيا وقلت ربت
 اربع فيها هاء الاربعة فتكون اربعة ثمانية وكثير
 اذا زدت ما وقلت رما او ما مع ثانيا ثانيا
 وقلت رما فله ثمانية ايضا تكون اربعة ثمانية عشر

فيزد

ويزاد عليها ثنتان وهما من الزاء مع كون ابا وضمها
 فتكون اربعة ثمانية عشر نظما الحتم بقوله
 ضم وافتح لرا ورب وخفف واستدرك يا مع تا الموت او ما
 اوها او مجر دا سدا ضم مع با او سكتي قد اتمت
 واعلم ايضا ان مجرورها في نحو رب رجل صالح او
 عالم لقيت به ونا ضمير في لقيت يكون مفعولا مقدماتا
 للقيت محله نصب وفي نحو رب رجل صالح او عالم لقيت
 بغير في لقيت يكون مبتدأ محله رفع لاستفنا والقيت
 عن جعله مفعولا بالضمير المتصل به فهو مفعول ويصح
 ان يكون مفعولا للفعل مذكور في بفسره لقيت على حد
 زيدا ضربته ويكون من باب الاستفقال ويقدرا ان صاحب
 له جمد الجار له وهو رب لا قبله لان لها الصدارة من
 بينا حروف الجروهي في التاليف المذكورين اما التقليل
 او التكميل ولا يصح اما تكون للتعدية وقول وما دروا
 الجواب عما يقال انه ورد جرب للغير وانت كصحتها
 خصوصا بالجر للظاهر فيقتضي تخصيصها بالظاهر
 عدم النورود وعدم صفة جرها للغير مع انه ورد فاجاب
 بغيره وما دروا التقليل ان لا يرد لان كلامي مبني على
 التكميل والضمير من نحو رب فتي تقدم ان الضمير مجرور برب
 وفي ضمير و هو مذكور ويصح ان يكون موشا بان
 يقال ربه امرأة لانه يشترط في مجرور رب ان يكون مفردا

ومذكر اللفظ واما تمييزه فبحسب معناه اي معنى الضمير
 ان كان مذكرا فذكر والا فمؤنث وقوله كذا كما تقدم ان
 كذا خير مقدم وكما استدلوا به في وكما كان كذا
 ومعناه ان الكاف الجارة للضمير الغيبة كايته في القلة
 مثل رب اي فيكون كل منهما وردا في خبره للضمير ككن
 على قلة وقوله ونحوه اي مبتدأ وخبر اي ونحو ما ورد
 وروي جرم للضمير ما ذكر من رب والكاف اي وورد
 اي اي وورد الجرم للضمير بنحوها ايضا لا ورد خبره
 بهما وذكر الخويعي ان يكون المراد به كلما خرج من
 السبعة المتقدمة عن جرم للظاهر الي الجرم للضمير
 ما عدلها كحي ونحوها مما يمكن جرم له كاسيا في
 او يكون المراد به خصوص ضمير التكلم وان كان دخول
 الكاف وجرحها بلا شاذ نحو اننا كذا اي كانت او الخطاب
 عنوانا في اي كانا او خصوص ضمير الغيبة كهم
 وكن او الجار للضمير مطلقا سواء كان ضمير تكلم او
 خطاب او غيبة مالا يجري الا الظاهر اي روي
 الضمير وهي هذه السبعة انما اعلم ان
 باعتبار الوضع على اربعة اقسام منها ما هو موقوف
 على حرف واحد وهو الكاف والواو والياء ومنها
 ما هو موضوع على حرفين وهو مذ خاسية ومنها
 ما هو موضوع على ثلاثة وهو مذ ورب ومنها
 ما هو

ما هو على اربعة وهو حي خاصة وتنقسم باعتبار العمل
 على اربعة اقسام ايضا كاسيين كد وكلم وامت
 السبعة الباقية من الحروف الاربعة عشر فخر الظاهر
 والضمير كاسيا في فلا تقول هذه لمرتبوع على
 المفهوم وكذا الباقي اي من الحروف السبعة
 المذكورة فانها تخر الظاهر ولا تخر الضمير فلا تقول حذار
 ولا كما ونحو ذلك وان ورد الجرحا على قلة لا تقدم
 الا لتمام الزمان اي بشرط ان يكون لتمام الزمان
 المحرور بها معينا حاضرا او ماضيا لا ماضيا ولا مستقبلا
 لا تقدم توضيحه فان كان الزمان حاضرا انما
 تفصيل والضمير في كانت عايد على مذ وعند فيهما
 اي في هذا اذ يتبعه وقوله وان كان الزمان ماضيا
 لم يقطوع على قوله فان كان الزمان حاضرا
 وسيد كر الله هذا الزمان التفصيل المذكور المتقدم
 وقوله في اخر ابواب اي باب حروف الجر وهذا
 معنى قوله وخصص الزمان الاشارة واجمع لما تقدم
 واما حي لمر هذا جواب عما يقال انك ذكرت
 حروف حي فاجاب بقوله واما حي لمر عند
 ذكر اليه كاي في حروف حي عند قوله لا نتا حي اي
 وقد شذجها الضمير اي شذج حي للضمير
 فالضمير في خبرها عايد على حي وفاد بهذا ان الكلام

في حتى الجارة اما العاطفة فتدخل على المخر كضربهم
 حتى آياك وقال ابن هشام الخزازي لا تقطف
 الا الظاهر كالجارة كقول ابن ابي عمير فلا والله
 لمفله عاطفة ولا تأكيد القسم ولا يلقي بالغا جوابه
 وفي مفعول وانما هو فاعله وحق حرف جر والضمير
 وهو الكاف مجرور بها في محل جر ومذاهوا شاهد
 والمعنى فله والله لا يجده انما رضى اي شا باسحيا
 حثك اي سواك اي الهك او الا انت يا ابن ابي رباد
 ولا يقاس ذلك اي جرها للضمير بل هو تارة
 تقدم وليس قياسا فلا يقاس عليه غيره مما مله
 بل يقتصر فيه على ما سمع وورد فيها وقول خلا فالبعض
 اي القائل بانه قياسا لا اشار ابدال حاربا
 عينا اي بان يقال عتاك والضمير في حاربا عاتد
 على حتى وقوله وقراب مسعود لمزيد على البقية
 المذكورة وهي لغة هذيل عن حيث اي بابل
 حاصي عينا لتقاربهما في المخرج واما النواي
 فاختصة بالقسم اي المقسم به وهو لفظ الجلالة
 وقوله وكذا انتا اي ومثلهما انتا في ذلك ولا يجوز
 ذكر فعل القسم معهما اي مع النواي والانتا لقيامهما
 مقامه في الدلالة عليه وقوله فلا تقول انقسم
 ان تقسيم على النفي لا المنفي ولا تجزئنا الا لفظ

الجلالة

الجلالة هذا اشارة لقول الله والكتاب وروى وقوله
 فتقول تائه ان تقسيم وتذكر جرها الرب مضافا
 الى الضمير في جرها عاتد على التاوية هذا اشارة لقول
 الله وروى الذي عطفه على لفظ الجلالة وقوله مضافا
 الى الكلمة اي بشرط كونه مضافا لها فانما حرف
 قسم وجروا ب مقسم به مجرور بها والكلمة مضاف اليه
 وهذا معنى قوله والانتا انما اسم الاشارة راجع
 لما تقدم وسمي ايضا الرحمن انما بدل الرب
 وهذا زايد على كلام الله في شرح الكتاب اي
 كتاب سيبويه حيث انك يفتح الحاء والياء مع التثنية
 اي وادخلوها على لفظ حياة وهذا غريب
 اسم الاشارة راجع لما ذكره الخفاف ولا تجزئ
 ان هذا اشارة لقول الله وروى منكرا محو رجل ان
 قرب حرفا تقلد وجروا رجل مجرور برب في محل نصب
 مفعول مقدم للنفي وعالم صفة رجل باعتبار لفظه
 لا محله ويصح ان يكون رجل منصوب بفحة مقدرة
 منع من ظهورها حركة الجر الزايد وفي فعل ماض
 وانما فاعله وهذا ظاهر عند خلولي من الضمير اما
 انما اتصل به الضمير فان رجل يكون مبتدأ مرفوع
 بضم مبتدأ وجملة لقية خبر وتقدم الكلام عليه
 منبذ وهذا معنى قوله انما اسم الاشارة راجع لما تقدم

وقد سجد جرها ضمير لجرها عايد على رب
واه رايته لم فواه لم فاعل مجرور برب مقدرة
بمعنى ساقط ورايت بمعنى اصلحت فعل وفاعل
ووشيكاً بمعنى سرياً صفة كصدر مجذوف اي رايها
وشيكاً اي سرياً وصدع اعطيه مركب تركيب اضافي
منقول ورايت ورية جار مجرور وهذا هو ان كان
حيث جرب الضمير وتقدم انه شاذ وعطفاً يتميز
لمجرور رب وهو بكرة الظاملة صفة مشبهة وانقذت
فعل وفاعل ومن عطية متعلق به والمعنى
رب شخص ساقط اصلحت صلماً سرياً كرا عظمه
وربه عطفاً انقذت من عطية اي كثير مثل هذا
خلصته من الشدايد فرب هنا للتكثير لا للتقليل
وهذا كناية عن كونه راي شخصاً في امر عظيم
قريب فيه من كرا عظمه وهله كه فانقذه من
تلك المهلكة فحاطه الشاعر بهذا كاشح الكافي
له اي ضمير الغيبة اي قنياً ساعداً ذلك وحمل
هذا صاحب التوضيح من الضرورة وعليه يخرج
ويتمشي ما يقع في عبارة المصنفين من حرم
الضمير بها كما اولهم ونحو ذلك وام او حال اي
وصد وهذا البيت خلا للذنايات شاملاً لهما
وام او حال كما او اقرباً فله فعل ما صد فاعله

مستر

مستر عايد على حمار الوحش ويروي نجي بالحا المملة
ببذل الخا والذنايات بفتح المبعجة لم موضع وهو
منقول اول لخله وتاملاً منقول له ثا وتنبأ بالثا
المثلثة القريب اي جعل الذنايات حال ذهابه
وسرجه قريبة من شماله وام او حال كما اي
كالذنايات في القرب من شماله او اقرب منها له
قام مستند او او حال مضاف اليه وكما خبر وام
او حال قطعة من الجبل منبسطة على وجه الارض
وقال في الصباح هي اشارة الجبلية واقربا عطف على
الضمير قبله وهو مجرور بالفتحة للتوصيفية ووزن
الفعل ويصح نصب ام عطفاً على الذنايات بمعنى
جعل ام او حال كالذنايات او اقرب ويكون اقرب
عطفاً على محل الضمير وفايدة ذلك وثمرته تعريف
الصايد لمكانه من غير ان يتحرره ويقعده بشقة
والشاهد منه قوله كما حيث جبر ضمير الغيبة فيه
بالكاف وهو شاذ وتقدم عن التوضيح انه ضرورة
لاجل الشعر وليس بذا قد علمنا ما فيه ولا
نري بعك لرب العمل الزوج واحله بد جمع حليمة
وهي الزوجة وقوله كما الضمير عايد على حمار الوحش
وقوله ولا كمن الضمير فيه عايد على اناءه وان كان
شبه في قوله كما وكمن والاحاطة اي ما نفاها من الزوج بغيره

والمعنى انك لا ترى زوجها ولا زوجة مانعاً لها من التزوج
 بغيره نكاح الوضوء وانما من شدة تعلقه بها وتعلقها به
 فلا يفارقه ولا تفارقه اي تعلقه بالانثى وتعلقها به اشد
 من تعلق الزوج بزوجته وبالعكس وهذا معنى قول
 ومارروا الزنا اسم الاشارة واجمع كما ذكر قبله يعقوب بن
 ابراهيم بن بكير العين فعل امر وفاعله مستتر وجوباً
 تقديره انت ومثله ما بعد لا من قولهم بينوا بغيرها
 معطوفان عليه ولكن ابتدأ بمبني على حذف الاياء والكسرة
 قبل دليل عليها وايضا الموصولة منه لان شباع وفي الامثلة
 متعلق بابتدي ومن جار ومجرور متعلق بكل من انك
 فاعمل الاخير فيه وهو ابتدي لقربه منه واخر في الاول
 ضميره ثم حذف لكونه فضلة وقد حرف تقليد وتا في فعل
 مضارع وفاعله مستتر عايد على من والبتدي جار ومجرور
 متعلق بتا في الازمنة مضاف اليه وزيد فعل ماضٍ مبني
 للمفعول وخائب الفاعل ضمير مستتر عايد على من وفي
 نفي متعلق به وشبهه معطوف عليه وفجر معطوف على
 وهو فعل ماضٍ وفاعله مستتر عايد على من وتكون متعلق
 وبها لباغ الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف
 نافية ولباغ خبر مقدم ومقدرة مبتدأ محذوف خبر مقدم
 واقعة بتر بعد بينوا ابتدي في الامثلة وفي الاول والمثاني
 ان من تكون لا في غير وتكون في غير وتكون في غير

الامثلة اي يستدل بها على المعاني الثلاثة وتكون لا ابتداء
 الازمنة قليل وتكون زائدة جارة لا اسم تترك بشرط تقدم نفي
 او شبهه عليها وهما انتهى والاستفهام بخصوص هذا اي بلفظ
 هل خاصة فلها معان اربعة وقولها كالباع الزنا كمن
 الزائدة الجارة لتلك واقعة بعد نفي او شبهه وساتي بقية
 الامثلة في الله وضابط من التبيينية صفة حذفاً ووضع
 لفظ بعض موضعها واما التي للبيان فضايلها ان تحذف
 ويحذف بدلها بلم موصول ثم تبدل ويجعل ما بعدها خبراً
 عنه نفي فتكون اخذت من الله را هم يجوز لك حذف من
 وقول اخذت بعض الله را هم وفي فتكون فاجتنبوا الرجس
 من الاولان يجوز لك حذف من في غير القرآن وتأتي بدلا
 من قوله فتكون فاجتنبوا الرجس الذي هو الاولان واعلم
 ان جميع المعاني لحرف واحد وينبأ عنه حرف آخر لا يكون
 قياساً الا على ما ذهب الكوفيون واما ما ذهب البصريون ففقد
 تقديرها للحرف واحد شاذ لا قياسي فكل حرف له معنى
 ولا يجوز حذفه ولا ينوب حرف عن حرف فحذفها لمعنى يحذفها
 وهو الاستدلال واليها معنى يحذفها وهو الاستدلال واليها
 معنى يحذفها وهو الاستدلال وعلى لها معنى يحذفها وهو الاستدلال
 وعلى لها معنى يحذفها وهو الاستدلال واليها معنى يحذفها وهو الاستدلال
 وعلى لها معنى يحذفها وهو الاستدلال واليها معنى يحذفها وهو الاستدلال
 وعلى لها معنى يحذفها وهو الاستدلال واليها معنى يحذفها وهو الاستدلال
 وعلى لها معنى يحذفها وهو الاستدلال واليها معنى يحذفها وهو الاستدلال

اتقدم والنيابة فتقول تاويله يقابله اللفظ كقول اخذت
 من ادراهم فالمعنى اخذت منها وهذا معنى كون
 الحرف له معنى واحد وعلى تخمين الفعل معنى فعل
 يتعدي بذلك الحرف او على كونه نائبا عن حرف اخر كذا
 كقول الشاعر شرب بما البحر فيض شرب معنى
 روين اي روين بمايه او شرب على حقيقته وتكون
 ابانانية مناب من شذوذا كما علمت وهذا معنى كون
 الحرف لا ينوب عن حرف اخر فلتخص ان القائل بالتعدي
 بمعنى الحرف ونياية عن حرف اخر قياسا هم الكوفيون
 والعقليل بعدم ذكر قياسا لاشذوذا هم البصريون ويقولون
 ما ورد موصلا لذلك تقدم ولكن محمل هذا الباب من اهل
 الى اخر هو مذهب الكوفيين لا البصريين وصراحتهم في
 وكلفة وتشكل بعضهم على الكوفيين بان الاولى الحقة
 على تقليل المعاني ورد ما في الحقل ما يمكن منها ما في
 القاعد في الاوضاع قلته معاينها والمراد ان هذا
 بقاعدة اخرى وهي الحمل على الظاهر وهو ان لا يفتقر
 متقدرا وان كان الاصل في وضعه عدم التميز وهو قوله
 مطروقة تجي من التبويض وتقدم ضابطا وهو ان
 يستغنى ببعض عنايات كتحذف ويترى به في الكوفيين
 وفيه انما الجنس مطروقة على قول التبويض اي ويجي وتأني
 من لسان الله وتقدم ضابطا ايضا وهو ان لا يفتقر

٥٤٦
 بدلا بلهم موصول ثم يمتد او يعمل ما بعدها خبر عنه كما تقدم
 قد صيغ ذلك كله وهذا اخذته من قول المصنف يعني
 ولا بد الفاية لزم مطروقا على قول التبويض ايضا
 والمعنى ويجي من لا بد المسافة ذي الفاية اي المسافة
 التي لها غاية واخر تلك مبهني على حذف مضاف موصوف
 وقد تاتي لمجرد الابتداء من غير قصد انهاء مخصوص فواعود
 نايبة من الشيطان الرجيم لان المعنى انكصت باله تحصنا
 منه امن الشيطان الرجيم مستترا لا انقطاع له ولا انهاء
 له مخصوص وقوله في غير الزمان اي وهو المكان وهذا
 سارة لقول المصنف وابتداء في الامكنة اي يستدل على
 الابتداء في الامكنة بمن كثير او قول في الزمان قليلا
 الذي يستدل على الابتداء بها في الزمان لكن على قلته
 وهذا سارة لقول المصنف وقد تاتي لبد الزمنة وقوله
 ان فيها تقدم ولا بد الفاية في غير الزمان لزم يفتقر في
 الامكنة لقول المصنف لا احتمال انه اشار به كذا الى ان المراد من قول
 المصنف في الامكنة ما عدى الزمنة ليشمل ما ليس له زمان
 وامكان فتقدم اصل اقتضاب من قلته ان اياك ت فاما ما
 في الاصل من ان هذا مع ان قلته ليس له زمان وامكان
 بل هو غاية من علم الذات والالورد عليه لانه خصص
 الابتداء بلم المكان حيث قال وابتداء في الامكنة قال
 بغير لامها جازية وقد لا مكان وقوله ما ذكر في كلامه

وانه اراد بالامكنة الامكنة حقيقة او مجازا ولو بالنسبة
 فحمل الاستحاضة وهو تلك وفلان بمنزلة الاماكن اللازمة
 الاماكن لها وعدم انفكاكها عنها فله يقال وصل من فلان
 الى مكان كذا الا اذا كانت لكل من مكان قائم به وبين
 المكانين مسافة ويحمل الكتاب مثلا من احد المكانين
 الى المكان الاخر فنزل مثلا وفلان فامرلة المكانين وكان
 الكتاب وصل من احدهما الى الاخر وزاوية معطوف
 على قول بالتبعية ايضا كالذي قبله اي ويحي من زاوية
 ومعنى زيادتها وقوعها بين طاب ومطلوب له لا خيل
 العمل فيه لولا ما ليس المراد حقيقة الزيادة وهي ان
 دخولها في الكلام كخروجها لا تنقد معني لانها في قوله ما جاني
 من رجل مفيدة لتي العموم والكره مع كونها زاوية فليست
 دخولها كخروجها فعلى هذا يكون الزايد مضافا ما يغير المعنى
 بزواله كما في المثال المتقدم وما لا يتغير بذكره كخروجها
 فانه مع هذا المعنى ما اعترض به المبرد على الخوري في جعله
 من فيا ذكر وخروج زاوية مع افادتها للمعنى المذكور فلهذا
 يقولون بزيادة الامن قولهم جيت بلا زاد وان كان يقرب
 من ذلك ما ليس المراد ان القصد من الزيادة ما ذكر لا حقيقة
 لا تقدم وقال الله تعالى في قوله تعالى على ما تقدم
 هو من رضى الله عنه في الامثلة
 الدراهم اي بمقدار وقوله اي من امثال المتقدم

كون

كون من التبعية قوله تعالى ومن الناس من يراي ويصنف
 الناس من يقول اي ومثاله لبيان الجنس ان معطوف
 على ما قبله وهو قول فيقال بالتبعية اي فاجتنبوا
 الرخص من الاوثان اي الذي هو الاوثان اي من جنسها
 ومثاله لا بد القافية اي ابتداء المسافة التي لها
 غاية واخر هذه معطوف على ما تقدم كالذي قبله
 سبحانه الذي لم يزل اعلم انه وقع خلاف في
 لفظ سبحانه قيل مصدر وقيل لهم مصدر ثم قال انه
 مصدر قال انه ما خذ من سج بالتخفيف ومن قال انه
 لهم مصدر قال انه ما خذ من سج بالتشديد واما المصدر
 في السج ويحذف من القولين هو مفعول لفعل محذوف
 اي السج سبحانه يعني انزه الله تعالى اي اعتقد تزيينه
 والله عزه عن جميع النقائص لا احد له ذلك لانه ثابت
 له لا لا وقوله لي ذكره للتوكيد والافعال سري لا يكون
 الا في قول من السج من هذا محل السج فمفهومه في قوله
 السج انهم لا يشعرون له ابتداء والي في قوله اي السج الاممي
 ومثاله لا بد القافية في الزمان اي ابتداء
 مسافة من الزمان وقطعة منها غاية وهذه معطوف
 على ما تقدم ايضا من اول يوم احق از هذه السج
 في اليوم فمفهومه من الزمان له ابتداء وغاية اي اولها
 وخاتمتها عليه من الدلالة على الابتداء في الزمان في قوله
 من اولها وخاتمتها عليه من الدلالة على الابتداء في الزمان في قوله

تخير من ان فتحير فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه عايد على السيف وتخير بمعنى اصطفى
اي اختيرت السيوف واصطفيت من ازمان يوم حليلة
اي من ابد اول يوم وزمن من ازمان يومها وهذا
هو ان شاهد يوم حليلة معروف عند العرب وهو اليوم
الذي سار فيه المنذر الى ابن مآر الساساني قتال ايها الحارث
الغساني ملك غسان لما وجه الجيوش الى قتال فانت الجيوش
هذا اليوم بسفينة مملوكة من الطيب اي جيوش ايها
لطيبيهم به فقاتل الجيوش اذ ذكر يوم حليلة شر لا ياما
طيبهم بالطيب وقع في نفوسهم انهم يغلبون لانهم صاروا
بذلك ضعفا كالنساء لان الطيب لا يكون الا لث في الغاية
ثم بعد ذلك حملوا على المنذر حتى وصل العجاج اي الغبار
من كثرتهم وسنة وطن اقدمهم الى عنى الفرس فقتلوه
فصار هذا اليوم مثلك يغرب بينهم والغير في جرب مائة
على السيوف ايضا وكل التجارب منصوب على السيف
المصدر ارب وقد جرت السيوف تجربة كل التجارب
ومثال الراية از هذا اشارة لقول الله عز وجل في يوم
وتقدم معنى ريارها وهو وقوعها في طاب ومطلوب
كقوله ما في الدار من احد وما خارجي من احد فاجاب
احد في المثال الاول المطلوب من جهة معناه وهو ان
لا يشدوا الحارثوا نحو المطلوب له في الحارثية زيد من
في المثال

وفي المثال الثاني مطلوب للفعل المذكور قبله بالرفع على
الفاعلية لفظا فريدت بينهما من وعلمت في لفظه
الجر ايضا فلولها لكات مرفوعا ومع كونها زائدة هي
مفيدة للكثرة والعموم اي دالة على عموم النفي وكثرة
لما بعدها ومثل ذلك قولهم ما جاني من رجل لوجود
المعنى المذكور فيه ايضا وليس المراد حقيقة الزيادة لان تقدم
نوصيته عند جمهور البصريين اي اكثرهم ومعظمهم
ان يكون الجور بها نكرة وهذا اخذ من قول الله
فجر نكح الثاني ان يسبقها نفي از وهذا اخذ من قول
الله وزيد في نفي از وزاد بعضهم على ذلك ان يكون مجرورها
تأكل او مفعولا او مبتدا والاستفهام اي بخصوص
هل والمراد به الانكار الذي هو بمعنى النفي ولا
تزداد في الاحباب مقابل لقول ان يسبقها نفي او شبهه وقول
ولا يدعي بالحارة معرفة مقابل لقول ان يتيون المجور بها
نكرة وقول فانه تقول از تفريع على النفي قبله وقوله
خلافه لا يخفى اي في تجويزه جها للمعرفة حالة الاحباب
لا في المثال المذكور وجعل منه قول تعالى يقول لكم ان مسند لا
يقول تعالى في آية اخرى ان الله يفر الذنوب جميعا واجيب
عن ذلك بان من جهة التعميم لا زائدة والنفي لغيركم
بمعنى انكم وما يستدل به من الآية المذكورة لا ينافي
ذلك لانها نزلت في آية محمد صلى الله عليه وسلم وتلك في

٥٤٩

امة نوح عليه الصلاة والسلام مفرق بين اليتين حيث
علي ما في هذه الآية مخصوص بدليل اخراج المشركين منه
لان المعنى يقدر الدنوب جميعا اي للمؤمنين لا للمشركين وفي
الاتقان للسيوطي عن بعضهم انه قال حيث وقعت يفتقر
لكم في خطاب المؤمنين لم تذكر منها كقوله تعالى في سورة
الاحزاب يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديرا
يعلم لكم اعمالكم ويعرف لكم ذنوبكم وفي خطاب الكفار ممن
كقوله في سورة نوح يعرف لكم من ذنوبكم ومثل ذلك في سورتي
ابراهيم والاحقاف وما ذكر الا لاجل التفرقة بين الخطابين
لئلا يقع اشتراك الفريقين في الوعد والوعيد في الكشاف
فاذكر الاختصاص والتميز به ليس بظاهر واجاز
الكوفيون زيادتها في الايجاب انما هي فهموا فقوت للتحقق
في الايجاب ومخالفتها في كون مجرورها نكرة لا معرفة
ومنه اي من زيادتها في الايجاب بشرط تبكي مجرورها
وقوت عندهم الضمير فيه عائد على التوكيد وقوت قد
كانت مطراي وجد بيان كذا في الآية
ان جاز ومجرور خبر مقدم وحق مبتدأ مؤخر فحينئذ يكون
في محذوف ولا م معطوف عليه والى كذا كذا ومنه مستلزم
في محذوف عليه وفيها ت فصل مطراي في موضع مبتدأ
الثبت والاعتقاد على ما في الجملة في محذوف خبر مقدم
والاعتقاد في محذوف والى كما في قوله تعالى ومنه مستلزم

بدل وحاصل المعنى ان حق واللام والى تدل على انتهاء
المسافة التي لها غاية واخرها تدل على استدل بها على اخراشي
وانتهائية وهل الشئ المعني به داخل او خارج وقد يقال
انه وجدت قرينة تدل على الدخول نحو قرأت القرآن او الكتاب
من اوله الى اخره ونحو قول الشاعر
التي الصميمة كي يفقد رحله وازاد حتى فسلم القاه
كانت الغاية داخلية والابان لم توجد قرينة تدل على الدخول
كاي في قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل فله دخول لان من
المعلوم ان الليل ليس محلا للصيام بل محله النهار وينتهي
بالليل فان لم توجد قرينة اصله بان كان الكلام مطلقا
دخل مع حق دون اي ونظم ذكر بعضهم بقوله
وقوت وقوت الغاية الاصح لا تدل مع الى وحتى دخل
وقوت ومنه وبايها ت بدلا معناه ان من وابتايات
بمعنى يدل اي كل واحدة منهما تدل على البدل ويعلم من
منه يدل على انتهاء الغاية بالي اي انتهاء مسافة لها غاية
والاصح في هذه الثلاثة اي اكثر والغالب
وقوت الى من حيث ولا نها على الانتهاء وقوت وقد ذكر في
اصح جملتها هي الاصل فيها وكرها عما لا خير
فيها وقوت وقوت البارة البارة لا في اصح
وقوت وقوت بقول لينة اربعة اي الليلة الى صبيحة
وقوت وقوت وقوت وقوت وقوت وقوت وقوت وقوت

وهي ما خوزة من برح اذا زال ولا تجزئي الاماكان آخر
 نحو اكلت السمكة حتى ركبها والمراد بالآخر الاخر الشيء وتقول
 او متعللا بالآخر اي آخر الشيء كما في حتى مطلع النجدي ليس
 المراد بالآخر لفظه ونقل ابن قاسم ان قول او متعللا بالآخر
 ليس شرط بل يجوز ان يكون النجدي وسطا للشيء كاسيا
 في قوله فله تقول سرت الباحة ازوالصميم انه يقال وذكر
 لما علمت ومطلع النجدي قد رأت بكسر اللام وفتحها وهما
 قريتان سبعيتان ومنه اي احتمال اللام لله تعالى
 قوله تعالى اني اكل عرجي حتى ينجلي لك جبل الذي سميت
 له وقدره وتعلم من واديا هذا اشارة لقوله
 ومن واديا يفمان بدلا وقوله فمن الخيال من ان تقرب
 اي بدل الاخره تغير لمن في قوله من الاخره لا انت
 قوله اي بدلكم في الآية الثانية تفسير لمن في قوله من
 جارية لم تاكل ازا والمراد بالمرقت الرقيق الدرع المسحوق
 والمراد بقول حضرات الارض من فداي و...
 بغير التا والفا ويجوز فتح التا وهو موصوف لا...
 انها لم تاكل مما ذكر غير البقول كوزا من اجزاء البقول
 ولم تر من ياكل الرقيق الدرع ولا ياكل البقول بدلا
 البقول وقوله اي بدل البقول قد مر ان في قوله من البقول
 قد مر ما يشرح بها ان هذا الرقيق قد لا يكون من البقول
 حين قال له ولده له ليل الخلة ليل البقول البقول

العمامة

العمامة وقال لهم ما تقولون في شيء يشرب براسه واذا
 قطعت راسه مات لي غير ذلك فاستقروا فلما تفرقوا قال له
 ولده لعلها الخلة وخشيت ان اتكلم فقال له لو قلتها بعد
 ما يبرئني يا عمر التهم اي بدلا فليت لي بهم ازا اي بدلا
 وهذا محل الاستشهاد منه وشعر الاغانى اي فرقا الاعداء
 باغارتهم عليهم حالة كونهم فرسانا جمع فارس وركبانا
 جمع راكب واللام للملكه فاللام مبتدأ والمملكة خبره
 وشبهه معطوف عليه وفي تقديمه متعلق بقبي وايضا
 معطوف على المصدرية مفعول مطلق وتقليل عطفا على
 خبره وفيه فعل ما ضر ونائب الفاعل غير مستتر فيه
 عايد على اللام وزيد فعل ما ضر مبني للمفعول ونائب الفاعل
 مستتر عايد على اللام والظرفية مفعول مقدم لاستين
 والشيء فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت وبما متعلق
 به في قوله المعزورة وفي معطوف على بيا وقد حرف تقليل
 في قوله في قوله معطوف على بيا وقد حرف تقليل
 نائب فاعل على لا يعصيا مفعول والتقدير واللام كايسته
 الملك معطوف على في تقديمه وتقليل ايضا وزيد راجع
 الى قوله يلقوني وقد بينات السبب وحاصل الحديث
 انك لم تكن في الملك وتكون لشيء الملك وتكون للشيء
 وتكون لتقليل وتكون في اية والبا وفي يكون للظرفية
 وفي ينافي للمعية واسم جميع ذكر بقوله واللام للملك

ومعني فني تبع اي تبع اللام وجا للتقديم والتعليل
ايضا كما جازيها وشبهه وزايدا اي وجازا زائدا فلها معان
تحتة وقولها والظرفية لستين ان معناها اطلب بيان الظرفية
ولستين عليها بالبا وفي وقد يبينان السببا اي يفرمان
السببية فلكل واحدة منهما معاني وضابط لأم الملك
ان تقع بين ذاتين كل منهما تملك وشبه الملك ان تقع بين
ذاتين احدهما لا تملك الاخرى وتسمى ايضا باللام الاختصاص
لا سياتي في الامثلة تقدم ان اللام تكون للاثبات
عند قول الله انتما حتي ان ذكر هذا ايضا ان يكون
للملك ان اي فيكون لها معان ستة لانه ذكر هنا خمسة
واحد وشبه الملك ان معطوف على قول تكون للملك
وتسمى ايضا باللام الاختصاص كما تقدم عند ذكرنا به
لان معنى قول الجبل للغرس ان اي يختص به لان لا ملك لها
والجبل للغرس بمنزلة الثوب للفتان يقيه البرد والحر
جلد وجلد جلجل بجلد في الملال زيدا فان كان ملكا
لتصور الملك منه دونها والتقدمة معطوف على ما تقدم
ايضا وقولهم وميت زيدا اي بعدت الميتة عن الميت
وقولهم قرب لي من لملك لزيد ايضا تقدمية اللفظ وهو
معها للميتا المجردة بالله واللام في قوله تعالى
ما تقدم ايضا واني لستوني في قوله تعالى في الجنة
والمراد بالهزة المنزلة والفرقة قوله تعالى في الجنة
له فذاب لزيد ستة لانه قد لا يكون له في قوله تعالى
سبعة في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

ليفتاني لذكر اكر فدرج وسرور وانتقام كما انتقم العصفور
حين بلله القطر اي واهتز فغيه احتياك حيث حذف
من الثاني ما اثبت في الاول فانه اثبت الهزة في الشطرة
الاولى وحذفها من الثانية وهذه من انواع البدع والثنا
في قولهم لذكر اكر فان لانه للتعليل وبلله القطر حال من
العصفور بتقدمه قد على حد قولهم ثق او جاكوم حصرت
في قوله وهم والمعني في حال كونه قد بلله القطر وزايدة
مستوفى على ما تقدم ايضا اي وتكون زائدة وقول قيا سيا
اي زائدة قياسية لاسما عية نحو لزيد ان والاصل ضربت
في قوله تعالى هذا قياسيا وما بعده كما عيا لكون العامل
مستوفى عليه بتوسط اللام بينه وبين مفعوله فاما هنا
فان بتوسط فهو باق على قوته والافهما كالشيء الواحد وانما
التقارن بينهما تقدم العامل وتماخر ومنه اي من
الموايد قياسيا تقدم فقال في ان وشاراي الله بقوله
والظرفية اي ومثال في للظرفية اي المجازية الحقيقية
اي الحقيقية التي يكون للظرف فيها الحثري والمألوف
في قوله تعالى في قوله تعالى لان المسجود ممنوي على زيد ويحذره
في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

هذا الاحتمال وقال من قال بكفرها او باحتمالها لم يطلع على
 النقل والحق انما كانت مسلمة وقولها هي اطعمتها وفي
 رواية فلم تطعم وقول من خاشع الارض اي هو امرها
 وحشرها وقيل صفار الطير وقيل دابة يكون في حجر الافاعي
 وقيل غير ذلك بالبا لتفت الزحار وجرور متعلقات
 بلسنتها وهي بالعصر للصورة ولتفت ففعل امروفا على مستر
 وجوبا تقديره انت وعد معطوف عليه وكذا اما بعد
 بلقاط العاطف ومثل بالنصب حال من الضمير المستتر
 في انطق ومع مضاف اليه ومن وعن معطوفان على
 مع وفي متعلق بالانطق وهو فعل امروفا على مستر وجوبا
 تقديره انت والتقدير لتفت بالبا وعد وعوض والصفة
 بها وانطق بالحالة كونها مماثلة مع ومع عطوف على بالبا
 بمناها وحاصل معنى ذلك ان البيا تكون للثقلات
 وتكون للتفدية وتكون للتفويض وتكون للامانة
 وتكون بمعنى مع اي للمصاحبة وتكون بمعنى من ومنها
 الخارجين لكونها بمعنى مع ومماثلة لها في مطلق مصاحبة
 فانه فائدة المصاحبة في مع كلمة وفيها جزئية لان
 في الالة جزئية لا كلية ومعني لتفت بالبا اي لتفت
 بالامانة والقيمة لا فاعل وقولها انطق بالحالة كونها
 مماثلة لكونه ان هذا قياسي لا سماعي مع انه لا يجوز
 تقول جعلت بزيه رفيقا بمعنى جعلت به رفيقا ولا وضعت

درهمي

درهمي بالدرهم تريد معها واجيب بان اراد القياس
 بالنسبة للموضع التي تعلق فيها فمن الاحرف لان تكون
 بمعنى فاذ لا مطلقا تقدم انما انما تكون للظرفية
 والجمعية اي وللبدلية ايضا فتقدم لها تلك المعان
 واذ انما هنا سبعة فتكون جملة معانيها عشر وذكر
 معنا اي في هذا البيت وقولها انما تكون لك ستعانة اي
 وهي التي تدخل على الالة الفعل نحو كتبت بالقلم اي لتفت
 على كتابتي به وقطعت بالكتاب اي لتفت على القطع بعلي
 فكل من القلم والكتاب الالة للفعل وهو كتب وقطع
 والتقديرية الزم مطوف على قولك لك ستعانة
 جعلت بزيه اي اخذته في يدي ومشييت به وقول ومنه
 اي من جعل ابائيه للتفدية قولك تفك ذهب الله بنورهم
 اي ذهب الله نورهم به ليل قولك بعد وتركم ارضيهم الزاد
 اي ذهب الله بنورهم به ليل قولك بعد وتركم ارضيهم الزاد
 وتفتعوضين معطوف على ما تقدم ايضا
 وتارة يستعمل ايضا في الدخلة على الايمان والاعوام نحو
 لم يترك الفرس بالفرس اي اخذت الفرس عوضا عن
 الفرس وتارة كافات الاحسان بضعفه وتسمى بال
 المماثلة وحيثما فارق بآء البدل لا على معناها ان يطلع
 منها بدل وتسمى بآء اي من جعل ابائيه للتفدية
 وتسمى بآء اي من جعل ابائيه للتفدية وتسمى بآء
 فطوفان في ما تقدم ايضا وتسمى بآء اي من جعل ابائيه
 لتفتعوضين معطوف على ما تقدم ايضا وتسمى بآء
 لتفتعوضين معطوف على ما تقدم ايضا وتسمى بآء

درهمي

مروري من صفاته له ومعني مع مبطوف على ما تقدم
 ايضا وقول بطرازه بكسر الطاء وهو علم الثوب موب وهم
 طرز مثل كتاب وكتب ومعني من الزاوي الجارة وهو
 مبطوف ايضا شرب بآء التثنية من ماء على ما فيه
 وتكون بمعنى عن اي الجارة وهو مبطوف كما تقدم
 وتكون ايضا للمصاحبة اي الجزئية كما تقدم
 فبحر بعد ركب الزاوي ان اباء فيه للمصاحبة والحمد مصاف
 اي المفعول اي سبه جامدا له اي تزهه عما يليق به واشت
 له ما يليق به وقيل انها لك ستفاعة والحمد مصاف اي الفاعل
 اي سبه بالذي حمد به نفسه ان ليس كل تزيه محمود الا ترى
 ان تزيه المقتدر اقتضى تعطيل كثير من الصفات حيث
 قلوا قادر بانه از فاعلي الاول يكون مصدرا مصافا للمفعول
 وعلى الثاني يكون مصدرا مصافا للفاعل على
 لك ستفاعة از فاعلي مبتدا ولك ستفاعة خبر ومعني مبطوف عليه
 وفي مصاف اليه وعن مبطوف على في رتبة جارية ومجوز
 متعلق بظن وتجاوزا لمفعول مقدم لغني ومعني فاعلي مضاف
 ومن لم موصولة فاعل بعني وجملة قد فظن صليته وقد
 حرف تقييل وتجيي فعل مضارع وفاعله مستقر على ما عليه
 ومعني موضع منصوب على الظرفية بتجيي ومعني مضاف اليه
 وعلى مبطوف على بعد وكا جارية ومجوزا ومصدرية ومجوز
 معني ماض بعني للمفعول وعلى نائب فاعله وجملة صليته

وموضع

وموضع منصوب على الظرفية وعن مضاف اليه وقد حرف
 تحقيق والتقدير بر علي كايته لك ستفاعة وتاتي بمعنى في وعن
 ومعني وقصد من فظن وفهم من النجاة بعني تجاوزا وقد
 تجي موضع بعد وعلي كما جعل على موضع عن وحاصل
 معني ذكر ان علي تكون لك ستفاعة وتكون للظرفية وتكون
 للمجاورة والذي فظن وفهم من النجاة قصد بعني المجاورة
 اي جعل معناها المجاورة وقد تتعمل عن بمعنى بعد ومعني
 على كما انما على تتعمل معناها اي بمعنى عن فتكون ان
 المعنى معاني تلكا وتكون كذا تتعمل على لك ستفاعة
 كثيرا از اخذ الترخ من اطلاق اسم في جانبها وذكره بعد فيها
 بعد انه انه على العلة زيد على السطح اي على عليه
 وما رجع ومعني في اي وتتعمل بمعنى في فهو مبطوف
 على قول لك ستفاعة وتتعمل عن المجاورة كثيرا از
 قد راجع لقول اسم بعني تجاوزا واخذ قيد الكثير
 من التقييد في معانيه بعد الدالة على الفعلة كما تقدم والمجاورة
 بعد مشي في ذكر بعد عن بسبب ما تعلق به وذكره نحو
 وميت من القوس اي جاوز السهم القوس بسبب الرمي
 اي سببا عنه بسببه واخذت العلم عنه اي جاوز العلم
 العلم بسبب الاخذ عنه ورضي الله عنك اي بعدت من كونه
 في كونه في قوله فاسأل به خيرا ان المشي
 لغة في قول المشي بسبب السؤال وهكذا ومعني بعد

وموضع

في قول القائل مثلك لا يجمل فانهم نفوا الجمل عن مثله يريدون
 بذلك نفيه عنه قصد المبالغة وسلكوا به طريق الكناية لانهم
 اذا نفوه عن من سدمه ومشارك له في جميع صفاته الخاصة
 به فقد نفوه عنه بالاولى فلا فرق بين قول ليس كالمثله
 شيء وبين قول ليس كمثل شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدة
 وهي انه لفظ اطلق واريد به لازمه وهو في المثل عنه
 نفي والمعنى ليس مثله شيء تامل ذلك وعما زيد اي
 الكاف فيه قول روية بالهمز وعدمه هو ابن العجاج وهو شاعر
 اسلمى كابي لهوا حنف الاقرب ان اللواحق الضوام
 من الخيل والاقرب جمع قرب وهو من الخاصم الى مراق
 البطن اي الضوام من الخيل فيها طول ومراره بذلك وصف
 انت حمار الوحش التي شبه ناقته بها في الجملة والعدو
 واثا هدمه زيادة الكاف في قول كالمثقف وما حكاها
 الفدا مطوف على قول قول روية الاقط وهو شيء يمتد
 من اللبن الخفيف يطبخ ثم يترك الى ان يستخرج ماؤه منه
 ويبس وهو بفتح الهمزة وكسر القاف وباء كذا مع فتح
 الهمزة وكسرها فقيه تلك لفات وقول كالمثقف اي هفت
 لا مشقة فيه فالكاف فيه زائدة وهذا هو الشاهد
 في استعمالهما ان الفعل ما ض ميني لا يعقل وتأنيب الفاعل
 صير مستتر به عائد على الكاف والما حارمة وكذا خبر
 مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلة معطوف عليه ومن اجل ذلك

ومجور

ومجور متعلق به خله والهمز الاسماع مضاف اليه في محل جبر عليها
 متعلق به خله ايضا ومن مبتدأ مقصد لقطها كاي نظيرها
 فيما تقدم ودخل فعل ما ض والفا على صير يعود على من والجملة
 في محل رفع خبر والتقدير واستعمل الكاف حالة كونه لهما وعن
 وعلي كاي فان كذا كذا ثم اجل هذه الاستعمال دخل من عليها
 وحاصل المعنى ان الكاف كما تكون حرفا كما تقدم تكون لهما
 وعن وعلي مثلها في ذلك ومن اجل كون عن وعلي يستعملان
 هذه الاستعمال دخلت من الجارة عليهما لانهما دخل على الاسم
 لتعملت الكاف لهما فليك اخذ ذلك من جوهركل ما
 لان المعنى على قوله استعملت الهمزة لك استعملت الهمزة
 وشبهت فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والنون فاعل
 ولت النون والمحال ولت حرف نفى ونصب واستقبال وينبغي فعل
 منادى منصوب بلفظ ونصبه قيمة مقدرة على الالف وفاعله
 الكاف من قول كالمثقف وهذا هو الشاهد حيث كانت
 الكاف لهما فاعل بقول ميني اي مثل اللفظ وجملة يذهب
 حال من اللفظ او صفة له على كون الزائدة فيه والمعنى
 استعملت وترجموا عما اتم عليه والحال انه لا ينتهي ذوي
 العلم ان صاحب شيء اصله مثل استهائه باللفظ الذي
 نصب فيه الفعل استعملت بازيت لسعة اي لا ينتهي وترجم
 وترجم عليه الا بذكر والسطط بمعنى الظلمة واستعمل
 علي لهما اي حاله كونهما لهما وهذه اشارة لقول

وكذا عن علي وقول عند قول من عليها ظاهرا انما لا يستعمل
كذلك الا عند دخولها عليها بالفعل واما قبله فانه مع ان المص
في كلامه جعل علته دخوله عليها ليعملها لئلا يكون قبل دخولها
حيث قال من اجل ذاك من عليها تامد وتكون على
اي بعد ليعملها لئلا يكون قبله ولا يقبل ذلك حرفي جر ومنه
ان اى من ليعمل على لئلا بمعنى فوق قول اى الشاعر عدت
من عليه ان الضمير في عدت عائد على القطاة وهو امر لانها
من اخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وجملة فصل بمعنى
يصوت جوفها من شدة العطش او تنفثت هي منه في محل نصب
خبرها ومن عليه اي فوقه والضمير فيه عائد على بيضها او فريها
وتم بمعنى كمل ظهرها بكسر الظا عطشها اي تمت مدة قهرها
عن شرب الماء في رواية بعد ما تم شربها كمن لم يرد انما تصبر
عن الماء خمسة ايام بل ذكر خاص بالابل لا الطير وقيل ان
ضرب مثل وليس بالزم والقيمن القدر الاعلى من البهائم
وقيل انفرغ نفسه والزناز الموضع الفلطي القفر من الارض
الذي لا ماء فيه ولا شجر ومجمل صفة اي ليس له علف في قفري
بها اليه ويروي بيدا بالمد وهي الارض المهلكة بضم الميم
والمعنى ان القطاة تذهب وتنظير من فوق جوفها في قفري
الدة التي تصبر فيها على العطش وعدم شرب الماء لئلا يهلكها
عن البهائم التي تنظير بالاي محذوف كسريه منتمى بوجه بصر
كلها من غير ان تخطيه وتميل عن شرب الماء والشاعر قد

وصف

وصف القطاة بما ذكر وانها سريعة الطيران والاهل هذا الموضوع
ولوي الظلمات حتى قيل انها تزداد من مسيرة عشق ايام
ثم تعود من ليلتها ولا تخطي شيا وردت عليه ومرة حال زها
عند رجوعها ولذا ضرب بها المثل فقيل اهدى من القطاة لا قيل
والناس اهدى لي القيقع من القطا واضل لي الحني من الغربات
واراد انهم بقول عدت السرعة والعجلة لاذها بها في وقت
العداة لانها لا تذهب للماء الا ليلها وان اهد منه ان علي من
قول من عليه بمعنى فوق وجرت بمن ولقد اراني للرياح
بدنية ان الدريئة هي الحلقة التي يتعلم فيها الطف والرمح
المنصبوب على انه مفعول لاجله وقول تارة منصوب على
المنصبوب لا يرمق وطورا وجمع على تيرات وتير وامامي
عطف على يميني والمعنى ولقد اراني للرياح حلقة او خير امن
من يميني تارة ومن عن امامي تارة اخري وان اهد منه قول
من عن حيث جرت بمن وهي بمعنى جانب ومنه ومنذ
الزمن مبتدأ ومنه معطوف عليه والمان خبر وحيث ظرف
بمن فاعل ما عن والبق التسمية فاعل والجملة في محل جر باضافة
حيث اليها وجملة اوليا من الفعل ونائب الفاعل وهي الف
التسمية المحذوفة بعد عطف على الجملة الاولى والفعل مفعول
وكيف الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وجا فعل
منه لخصه والتا على محذوف ظرف محذوف على ان يكون في محل نصب
وتمت وانما من الفعل والفاعل في محل جر باضافة هذا اليها

ويجب ان يكون مضافا لزمان اي منذ زمانا ويكون مضافا
العام وهو مذهب الخاص وهو الزمان المخصوص بالذات اي يكون
زمانا دعائه لا مطلقا وان حرف شرط ويجبر الفعل مضارع مجزوم
بان وعلامة جزم حذف النون والالف فاعل وهي عابدة على
منه ومنه وفي مضي متعلق بفعل يجبر او هو مبني على حذف مضان
وقول فكن الفار ابطة للجواب وكن خبر مقدم وهما مبتدأ
مؤخر والجملة في محل جزم جواب الشرط وفي الخبر متعلق
باستين والوارد اخلة على استين وهو على حذف مضاف ايضا
ومعني مفعول الاستين مقدم عليه وفي مضاف اليه واستين
فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت والتقدير ومنه ومنه الجاء
حيث رفعها غير ان اولم يرفعها وقع الفعل والياء لهما وواقعا
بعدهما وان يجرا لهما زمان ماض فاما كن امي الجارة والفتحة
لها معنى في الجارة في خبر رايها اذا جبر لهما زمان حاضر وحاصل
معني ذلك ان منذ ومنذ اذا وقع الاسم بعدهما مرفوعا بهما بان
كان كل منهما مبتدأ والاسم وقع خبرا عنه فانما يكونان الجائز
اولم يقع الاسم بعدهما مرفوعا لكان وليها ووقع بعدهما جملة
فعلية كما في المثال الذي ذكره الله فانها يكونان ايضا وكما
اذا وقعما جارا للاسم الذي بعدهما لارافعان لم يفي ذلك فيجب
ان كان الاسم مجزورا لهما لهما زمان ماض فاما كن امي الجارة
من الجارة وان كان لهما زمان حاضر كانا كذا لكانا لكانا
في قتلهم لهما فلو كانا بعدهما فلو كانا لكانا وقعا مكانا

الهي

الهي والافحين اما على معنى من او على معنى في كما تقدم
تفعل ان اخذه من جوهر كل م اسم واللام يذكّر الم استعمال
اذا وقع الاسم بعدهما مرفوعا اي بهما بان يكونا مبتدأين
وهو خبر عنهما كما تقدم وقول او وقع بعدهما فعل اي اوله
يكونا رافعين لما ذكر لكان وقع بعدهما جملة فعلية كما مثل الله
فمثال الاول اي وهو ما اذا وقع بعدهما مرفوعا وقول
ما رايته الزمانانية ورايته فعل وفاعل ومفعول ومنه مبتدأ
مبني على السكون في محل رفع ويوم خبره والجمعة مضاف
اليه وقول او من شريتا جملة من مبتدأ وخبر وحذف على الجملة
الاولى فذلهم مبتدأ وهو المصوغ للابتداء به مع كونه
نكرة واخبر مرفوعة بالاضافة فيما ذكر من التاكيد النظري كونه
في الماضي معرفة لانه مرفوع بمدة والمعنى مدة عدم رويته
له يوم الجمعة او شريتا ومثلا فيما ذكر منته ولذا قال انه بعد
وكذا كونه منته واصل من منته به ليل خبرهم ذال من عند ملاقاتها
سكنا نحو منة اليوم ولولم يكن اصل ذال الضم لكانت
تكون من عند ملاقاتها كما ذكر المضمومة خبره ما بعده
والمقدم اول زمن انقطاع الروية يوم الجمعة واصل انقطاع
الروية شريتا فانت مخير بين التاويل بمدة كما تقدم او بما ذكر
منه في خبر بعضهم لروية هذا خلف ما جري عليه الله
وقوله خبرين كما جري عليه والمعنى بين وبين الروية شريتا
منطوقه ان العمل على الظرفية اي بحيث وهو مضاف قيل للجملة

التي بعده وقيل الى زمن مضاف للجملة ويكون من اضافة
 العام الى الخاص كما تقدم وقيل ان كلا من مذ ومنذ مبتدا فيجب
 تقدير زمننا مضاف الى الجملة ليكون هو الخبر فلا قول ثلاثة
 ومثال الثاني اي وهو ما اذا وقع بعده جملة فعلية
 وان وقع بعده مجروران ان هذه اشارة لقول المصنف وان
 يجري معنى من قولهما حرفا جارا لثمة لقول فكنت هما اي فيهما
 كمن الجارة اي فيكونان حرفي جبرلا لهما ان بمعنى من ان
 كان المجروران ما ضميا اي لهم زمان ماض كمن محل هذا اذا كان
 المجروران المذكور معرفة كاي المثال الذي ذكره اما اذا كان نكرة
 نحو قوله ما رايت مذ او متد يعرني فانها يكونان بمعنى من
 والي معا والمعنى ما رايت من ابتداء هذه المدة الى انتهاءها
 اي من يدوم الجمعية تفسير وبيان لقول مذ يوم الجمعية
 من حيث ان مذ فيه بمعنى من الجارة ويعني في موقوف
 على قول فيما تقدم بمعنى من وقول ان كانت حاضرا اي ان كان
 المجروران هما لم زمن حاضرا وما رايت من وقول اي في يومها
 تفسير كما قبله من حيث ان مذ فيه بمعنى في الجارة
 وبعد من ان في بعد ظرف متعلق بقول زيد ومن مضاف
 اليه وعن وبامعطوفان علي من وزيد فعل ماض حسي
 للمفعول وما نايب فاعل وقول فلم يعق جازم ومجرور
 بمعطوف علي زيد والصير في يعق عايد علي ما وعني
 متعلق به وجملة قد علمنا من الفعل ونائب الفاعل في محل
 حصة

حصة العمل والتقدير وزيد ما بعد من وعن والب
 فلم يعقما عن العمل الذي علم وثبت لهما وهو اختصاصهما
 بالاسم وجعله له وجا صل المعنى ان ما تزد بعد من وعن
 والبا وتفضل بهما مع عدم كفاها للثمة عن العمل الذي
 علم وثبت لهما من الاختصاص بالاسم وجعله له تزد
 ان اخذ ذلك من قول المصنف وزيد ما ان وقول فلا تكفها عن العمل
 هو معنى قول المصنف فلم يعق ان مما خطا ياهم قري مما
 خطيهاهم وهذا حال لما اذا اتصلت ما بمن وما بعده
 مثال لما اذا اتصلت بعن وقول فيمارحة اي فبرحة مثال
 لما اذا زيدت واتصلت بالبا وزيد بعد رب ان فزيد
 فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير عايد علي ما
 وبعد ظرف متعلق بزيد ورب مضاف اليه والكاف معطوف
 على رب وقول فكف عطفا على زيد وفاعله مستتر فيه عايد
 على ما قد حرف تقليل وتلي فعل مضارع وفاعله مستتر
 بعد يروي على عايد علي ما والها مفعول وجبر متد وجملة لم يكف
 من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر والتقدير وزيد
 ما بعد رب والكاف فكفها عن العمل وقد تليها ولا تكفها عنه
 على محله وحاصل المعنى ان ما اذا زيد بعد رب والكاف
 لا تفضل لهما كقولهما عن العمل الثابت لهما وهو الجبر
 وقد تزد مضافا وتفضل لهما ولا تكفها عن ذلك كمن على فله سبيل
 تقدير ما تقدم تيزا ولما اخذه من قول المصنف وزيد وقول فكفها

بكرافطرت وثيبا ويروي ومرضعا والطرفا الاتيان ليدلا
 وقدم فالبيتها اشغلتها والتمايم جمع تيمة وهي الشفا ويندوا حول
 بعنم الهم الذي تم له حول ويروي مفيد بعنم الهم واسكان
 القين الكمية وفتح التمنية وهو الذي توطا انه وهو ترصده
 والمعني كثر امثله جلي ومرضع اشياء ليله واشغلتها عن
 ابنها الذي تقلب له التمايم والتعا ويند من اجل الحروف
 عليه وقد بلغ حولا متكررة وتشتغل ي عنه او اطرها وهي
 ترصده وحسن المرضع والحلي باله كرون غيرهما لانها
 ازهد النسب الي الرجال واقله شغفاهم ومع ذلك قد
 تعلقن به وعلق اليه وهذه من كلام امرئ القيس يخطب
 به امرأة وكان افسح من الذباب وانما هذه من البيت
 جبر شكك رب محبة وفتة بعد الفا . وشكك اي الجرب من رفته
 بعد بل قوله ان بل بلد انما ي بل رب بلد وهذا
 هو انما هو وصار رب بعد بل والفا ج كبحر
 الفاجع فج بفتحها الطوق والفتح الفبار وجهه في قوله
 اصله جهر ميه بيا النسبة وهي بسط تنبسط
 قرية بنارس شمس جهرم بفتح الجيم والمعني ربي
 طوبى اخفق جفرك مملوفا بفبار والافق في قوله
 كتابها ولا بسطها . رتد عند الجرب بسطه
 لم يذكره اسم مركب مفهوما من كلامه لا اقل
 كان الجرب فيها عدي الراوق قليلا مع تحصيله

عليها

عليها يكون عند عدم تقدم شيء اصلا شاذ
 دار انما اي رب رسم له وهذه اهل انما هي حيث
 جبر رب محبة وفتة مع عدم تقدم شيء عليها من الحروف
 المذكورة وهو شاذ والاسم ما ظهر وبقي من اشياء
 الدار كالحامد والاطلل ما بقي منها وله تخصص ظاهر
 ومن حمله اي من اجله والمعني رب امر وار
 لاهر وقفت في الباقي منه قاربت ان اقضي الحياة
 من اجله حزنا . وقد ير بسوي ان قد حرفا تقييل
 وخير فعل مضارع مبني للمفعول وتاييب الفاعل خير
 بسوي الاسم بسوي متعلق به ورب مضاف اليه
 والذي بمعنى عند متعلق بجزء مضاف اليه
 وبعض مستدار الغدير مضاف اليه وجملة رب من
 الفعل وتاييب الفاعل العايد على البعض في محل رفع
 خبر مظهر الحال من تاييب فاعل يرى وانتقد
 وهو خبر الاسم بغير رب عند حذف ذلك الخبر
 وهو مظهر في مظهر او حاصل المعنى ان الاسم
 قد بغير رب من الحروف الجارة في حال كونه
 في قوله كرا غير الجار بهضه يكون مطورا في الخبر
 في قوله بهضه يكون غير مطور فالله
 ما كان فيها سببا في المطور ما يمكن كذا في قوله
 قال لغيره من غير شرحه على التعليل اعلم

لها

انهم يستعملون غابا وكثيرا ونا ورا وقليل ومطرودا فالمطرود
لا يتلف والغالب اكثر الاشياء والكثير دونه والقليل دون
الكثير والنادر اقل من القليل فالمعروف بالنسبة الى
ثلاثة وعشرين غالبا والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير
لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا
مراتب ما يقال فيه كثير وغالب ونا ورا وقليل
الجبر غير رب اي من الحروف الجارة وهذا اخذه ان
من قول المم وقد يرسوي في قوله محذوف ما حال من
الغير اي في حال كونه ذكر الغير محذوف مطرود
وغير مطرود اخذه من قول المم وبعضه يرى
مطرودا اي وغير مطرود روية وهو ابن الهجاء
ابن عتبة كما تقدم وهو من فصحاء العرب
اذا قيل اي الناس ورا وقول اشارت كليب بالتصغير
اسم قبيلة والاصابع فاعل اشارت وبالكاف متعلق
بالاصابع اي اشارت الاصابع بالكاف الى كليب اي
الى انها هي شري قبيلة وانما هذه من قول كليب حيث
كان محمدا بالي الجارة محذوفة وراية اي
ورب ربيعة نفسه من آل تميم والفتحة
بفتح الهمزة والدال مع اعطيت الفاء فتح حقيق تخرج
تكرر وتتمد فارتق لا علم مع علم يعني الجبل الجب
فارتفع على الجبل والمطرود من هذا المطرود

قوله فيما تقدم من غير المطرود بمن محذوفة الزائدة
بكم من درهم الز وقوله وبالاضافة عطف على قوله بمن
اي فدرهم في المثال المذكور مضافا اليه وانضاف هو
كم الجوزية بابا قد يكون حذف الجار اي وهو من
الز وهذا مطرود عندهما لم لا تارة راجع لحذف الجار
وابقاء عمله والتقدير في عندهما راجع للخليل وسيبويه
وقوله في تمييز كم هو متعلق بقوله مطرود الاضافة
وهي في اللغة الامالة والا ستله يقال اضفته ظهر
الى الحائط اي املته وسته ته اليها وفي الاصطلاح
نسبة تقييدية بين شيئين الاول منهما جار للثاني
لمقطعا كانه نحو غلام زيد او محله كانه نحو غلام
سيبويه ويسمى الاول منهما مضافا والثاني مضافا
اليه وقيل بالقلس وقيل بطلق على كل منهما مضاف
وهو في اية وكاء الاول منهما عاملة في الثاني
لاقتضائية وطلبه له لاجل العمل فيه مع تضمنه معنى
من اولي اوالدهم كاقضوا وطلب كل عامل معوله
وقيل لانه نايب عن حرف الجر وخرج بقوله تقييدية
الاسنادية وهي الواقعة بين مسند ومسند اليه
كالغلام في قوله والمبتدأ مع خبره فانها لا تسمى
اضافة وتسمى تقييدية لانه المضاف قبلها كالف
مطلقا تقييدية بما بعده ومن ذلك الموصوفات مع صفته

فانه كان قبله مطلقا فلما ذكرت صيرته مقبلا بها دون
غيرها نونا تلي الاعراب لرفقونا مفعول مقدم
لقول احذف وتلي فعل مضارع وفاعله مستتر عايد
على قول نونا والاعراب مفعول والجملة في محل نصب صفة
لقول نونا واوتنونا مفعول فاعله قول نونا وحذف
صفة ليدلالة ما قبله عليها وما جار ومجرور متعلق
بقوله نونا وجملة تضييق صلة ما وانها مبدوءة
واحذف فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
وكطور سيناء خبر مبتدأ محذوف وسيناء مضاف اليه
وانتا في مفعول مقدم لقول اجر واجر فاعل امر
وفاعله مستتر تقديره انت وانوفعل امر وفاعله
مفعول فاعله اجر ومن مفعول وافو في محل نصب
من واذا ظرف لما يستقبل من الزمان ولم يرد في
وجزم وقلب ويجعل فعل مضارع مجزوم بدو وعلامة
جزمه سكونه تقديره على اخر منع من الظاهر
العارض لا اجل التملك من انتقاء الكيفية والافادة
للتشاملة لا عمل لا وذا كفا عمل بيمين واللام مفعول
مقدم لقوله خذ اخذ فعل امر مبني على الفتح لا تنقل
بنون التوكيد الحفيفة المنقلبة الفاء في قوله
رجعوا تقديره انت ولما جار ومجرور متعلق
وسوب في محل نصب متعلق بمحذوف صلة ما وفي قوله

اليه مبني على الياء وهو لم اشارة راجع لمن وفي واخص
فعل امر وفاعله مستتر واو لامفعول واو حرف عطف
واعطه مفعول على اخص والفاعل مستتر فيه
وجوبا تقديره انت واللام مفعول وهي عايدة على
الاول والتعريف مفعول ثان لا عط لانه يتقدم للمفعول
وبالذي جار ومجرور متعلق بكل من قول اخص
واعطه خبر متنازع لهما وجملة تامة صلة الموصول والهاية
مذكورة والتقدير احذف نونا والينة حرف الاعراب
او تنونا والياء من الاسم الذي تريد اضافته لاسم
بعده وذكر كائنا كطور سيناء واجر الثاني وانو
من او في اذالم يصلح الاذا كوحدة اللام لما يتقدم
فيها من اخصم الاول او اعطه التعريف بالذي
تلكه وبالحاصل معنى ذلك انك اذا اردت اضافة
اسم الى اسم اخر او غيره بجملة لانه كما تصح اضافة لك اسم
تصح اضافة الجملة كقولك جلست حين جلس زيد
تو وجدت في نونا والينة واقعة بعد حرف الاعراب
مفعول في محل نصب متعلق بجملة الاعراب او عليه
الجملة او وجه تسميتها واقعة بعده فاحذفه منها
وكذا اسم المفعول في قوله انت اضافة لعدم جواز اجتماع
الاسماء في الاضافة واجر الثاني الذي استغنى
عنه في التعريف بالاسم من على معنى من لا يضاف اليه

اذ لم يصلح قصد غيرهما والا فاقصد ان الكلام على معنى
 الكلام دونهما واجعل الاول الذي اضعفته وحذفت
 النون او التنوين منه مخصوصا بالذي تلهه واضيف
 اليه وذكر بعده ان كان الذي تلهه نكرة او جعله معرفة
 به ان كان معرفة واعلم ان المهم ذكر اول احكامه
 المضاف بقوله نونا تلي او مثل كما حذف منه
 التنوين بقوله كطور سيناء ولم يمثل كما حذف منه النون
 وسياق مثالي في الله ثم ذكر بعده حكم المضاف اليه
 بقوله والثاني اجر فالمراد بالثاني في كلامه هو المعنا
 اليه ثم ان ربه ذلك بقوله وانومن الى ان الكلام هنا
 من باب القصد والنية لا التصريح بما ذكره لانه لا يصح ذكر
 من اوفي لفظا بحيث تكون في صلة بين المضاف والمضاف
 اليه ومثلها في ذكر الكلام فقول انوار وحق الزميرها
 مراده لهما القصد والنية اي اقصد وانوي في ذكر
 ان المعنى على ما ذكره وانه مجرور بها من غير ان تصدح
 بذكرها وليس المراد به التقدير والتلفظ باللفظ ثم
 ذكر بعده ذلك ان المضاف تارة يكون مخصوصا بـ
 لفظ وتارة يكون معرفة بـ اضعف كقوله بقوله
 واخصص او لا ازيد اجعله مخصوصا بما ذكره
 فكانت معرفة تلك او معرفة ان كان ما بعده معرفة
 اذ لم يصلح الا اذا كان له الاشارة راجع لما ذكر من

وفي اي اذ لم يصلح الكلام لقصد غيرهما بان كانت
 صالحة للقصد من وجدها او في وجدها فيكون قصد
 فيه كل ح معنى لعدم صلاحية قصد غيره ولكن
 اعترض وذكر بعضهم بان هذا لا يظهر الا بالنسبة لمن
 واما بالنسبة لغيره فلا يظهر لان الحمل الصالح لما يصلح
 للكلام ايضا كما في قوله مكر الليل فانه يصح ان يكون
 على معنى الله م ايضا اي مكر الليل ويكون مجازا لم
 يصح قوله اذ لم يصلح الا اذا كان يجعل لغير الاشارة
 راجعا لهما مقابلا لمن فقط لا لغيره في مكانا
 صالحة لقصد واحد دون غيرهما واجيب
 بان المدرك فيما ذكر على القصد والنية لا انه كذا بالفعل
 فاذا قصد التكليم ان الكلام م على معنى من فذكر او
 في ذلك ومثلها الله م ولا يرد ما ذكره الا لو كانت المدرك
 على ذكرها والتصریح لهما بالفعل لا عند التصريح به
 فيما ذكر لا معنى لصحة التصريح فيه بالله م ايضا كما
 علمت وان سلم ان قصد المعنى على الحروف المذكورة خاص
 بالاشارة المعنوية لانها التي على معنى الحرف واما
 الاشارة اللفظية فلا يصح قصد ذكر المعنى فيها
 لانها ليست على معنى الحرف وقيل انها على معنى الحرف
 ايضا المعنوية وهو مخصوص الله م بدليل ظهورها
 في التصريح لا في قصد البشارة كما في قوله تعالى انما قلنا

للغييب وكما في قولهم فمنهم ظالم لنفسه اذا اريد
 اضافة لهم المراد به المضاف وقولهم ايا اخر المراد به
 المضاف اليه اعلم من ان يكون لثما او جملة كما تقدم
 وقولهم حذف ما في المضاف اي الاسم الذي تريد اضافة
 وقولهم من نون اربابان كما وقولهم تلي الاعراب اي
 تقع بعد حرف الاعراب وقولهم وهو اي النون التي
 تلي حرف الاعراب نون التثنية او ذكر الضمير بالحق
 كونها حرفا وقولهم او الجمع معطوف على التثنية اي ان
 نون الجمع وقولهم او تنوين بالجر معطوف على قوله
 من نون ارباب وكذا ما الحق بهما اي بالتثنية والجمع
 وهوائين وعشرون نحو اثنان وعشرون
 وجبر المضاف اليه هذا اي في قولهم ايا اخر المراد به
 اجر فتقول هذان اربابان فتفريع وهذا المثال
 وما بعده مثالان لما حذف منه النون سواء كان المضاف
 مضافا لا اسم ظاهر كما في المثال الاول او ضميرا كما في
 الثاني واما المثال الثالث وهو قولهم وهذا صاحب
 مثالان لما حذف منه التنوين والاسم هذان على ان
 زيد وهو لا ينون له وهذا صاحب لم يذهب اليه
 في التثنية للتخفيف والنون في الاولى والتنوين
 في الثالث له اضافة واختلاف في الجار ارباب
 اقوال ثلثة ذكر التثنية من ارباب واثبات ان الجار
 المضاف

للمضاف اليه نفس الاضافة وهذا القدر زائد على كلامهم
 لانه لم يذكر بل الذي ذكره انما هو باعتبار التقيد فقط
 لا التقدير والله اعلم كما هنا تأمله واعلم ان كلامهم
 محتمل لكل من التثنية المذكورة لانه لم يذكر واحدا
 منها بل قال والثاني اجر وسكت عن تعيين الجار له
 منها واما قولهم وانما ليس مراده به بيان الجار بل
 مراده به الاشارة الى ان المقام مقام تعدد ونسبة
 لا تعدد وروى بالفتح كما تقدم بتدقيقه بحرف
 مقدر ارباب في النية والقصد لا التصريح به
 وقيل هو مجرور لان هذا هو الصميم ثم الاضافة
 تكون ارباب المعنوية واما اللفظية فليست على
 معنى يربط من الحروف اصله على الصميم وقيل هي
 على معنى اللام خاصة بدليل وجودها وانصرافها
 في بعض المواضع كما تقدم على معنى اللام اي
 يفتي بفتحها من الخصوصية والمناسبة المتبادران
 من اللام عند ذكرها وانصرافها بها مع المضاف اليه
 لو ذكرت وانما كان المعنى على كل ليس مخذلات
 المضاف في جوار اضافة لمعرفة وعدم ذكر اللام
 يكون موقفا في ذكرها وعدم اضافته يكون موقفا
 في ذكره في ظاهره لا يجوز ذكرها وانصرافها بها مع
 المضاف اليه في نحو يوم الاحد فانه ارباب من قصد

كون الاضافة على معناها افادة ما ذكر فقط من غير
نظر للمعنى وقول على معنى الله ام اي ومن ايضا
فانصواب زيادتها كما قال الاشعري ان سيبويه
والجمهور ذهبوا الى ان الاضافة مختصة في كونها على
معنى الله ام ومنه ولا تتجاوزها الى غيرهما فمن
خالقها كما لم يزد على ما ذهب اليه في فقط لا يرم
كا ذكر الله انها تكون بمعنى من او في الاول
الاقتصار على قول بمعنى في وحذف قول من لا
تبيح السحر يني يقولون بها كالله فالبعض لم يزد
على ما اتفقا عليه الا في فقط وهو اختيارهم
التيير عابد على ما زعم بعضهم والى
اي ما زعم بعضهم او الاختيار اشار الى الله
وانوا ان اذ لم يصلح الا ذكر اي الاضافة على
معنى من او على وقول والله من حيث ان اي اقرب
المعنى عليها واجعل الاضافة على معناها في غير
وفي وضابطه ذكر اي رتبة امرفا وكوب المعنى
عليه انه اذا لم يصلح ان وقول او في اي بالخط
للقصد والسنة من المتكلم لانها لا تتعين الا بذكر
واما بالسطر المتقدير والتقدير بان لا يتعين
الله ام في ما تقدم
تعيين ان تقديره اي الله وقول ولا اي لا

يحي ولم يتعين واحد منهما فالاضافة لزوم قول فيتعين
تقدير من ان ترقيم على ما تقدم وهو قول فالاضافة
على ما تعين تقديره منها ان كان المضاف اليه
جنس المضاف الاولي بعض المضاف اليه لا عبر بذكر
غيره وهو صاحب التوضيح ويراد على هذا شرطا
ثانيا وهو انه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف
فان اتفقت الشرطان معا بان لم يكن بعضا ولم يعم
الاخبار سواء اضيف لاسم ظاهر او لصيغة كاي في غيوب
زيد وعلاءه وحصير المسجد وقتا ديلم او اتفقت
الاول فقط وهو عدم البعضية فهو هذا يوم خميس
الاولى في فقط وهو عدم صحة الاخبار كاي في غيوب
زيد فالاضافة في هذا كله تكون على معنى لام الملك
او الاختصاص لا على معنى من هذا ثوب من
خزانة هذا المال لبيان كونه بعضا من المضاف
اليه وكيفية الاضافة على معنى من والشرط الثاني
وهو صحة الاخبار ان يقول ثوب خزانة خزانة
وتعني تقديره في اي قصد كونه الاضافة
على معناها اذا كان المضاف ان وذكرا ظاهر فيما اذا
كانت الاضافة من جنس المضاف اي اضافة للمعنى
التي يقع فيها او مكانه وقصد بانضاقه اليه بان
يكون ظرفا لوقوعه فيمكن ان يكون ظرفا لوقوع

المكروه فان اضيف اليه بقصد اختصاصه به ومناسبة
 له كما في نحو قوكد مضارع مصر ويبيع الدار فالإضافة
 فيه تكون على معنى اللام لا على معنى ي ومنه
 أي من كون المضاف اليه ظرفا واقفا فيه المضاف
 قوله تعالى أن تربعوا رجة إبراهيم صبرا بين
 في أربعة أشهر للدين يولون أي يملفون ويمتصون
 من وطئ نسائهم وقوله تعالى أن مطرف على
 قوله فيما تقدم ومنه قوله فالتدقيق منه شيان
 فان لم يتبين أن هذا هو معنى قوله فيما تقدم والإضافة
 إلى أو أن يقول أي أنهم وأخصصوا ولا أحد
 آخر قوله الاتي وتلك محضة ومعنوية محضة
 وغير محضة أن اسمك المحضة هي الخالصة والخالصة
 والخالصة من الضمير المستتر في المضاف بأن لم يكن
 المضاف فيها وصفا قسما باللفظ المضارع والتسمية
 معنوية أيضا لأن لغوا يعول الله من من حيث أن
 تخصيص المضاف عند إضافته للملك أو غيره
 إضافته لرفقة بملك في الغير إلى منة أي إلى الله
 والخالصة مما ذكر وهي اللفظية التي المضاف فيها وصفا
 مقارنا للذات المضارع كما سيأتي في قوله نعم الله
 لا تشبه المضاف لا تشبهه صا ولا تشبهه رافعا
 للرفقة لعدم خلوها من الضمير المستتر في المضاف

لاني على ينة الانفصال بالنظر لهذا الضمير وكأنه لا إضافة
 أصلا لوجود الفاصل المذكور بين المضاف والمضاف
 اليه إلى يسموله أي الوصف وقوله كما سيذكر أي
 الم يقول فيما سيأتي وإن يشابه المضاف يفعل
 وهذه لا تقيد إلا اسم الأفعال راجع للإضافة
 الغير المحضة والمحضة ليست كذلك أي ليس
 فيها إضافة وصفا مقارنا لمعوله وتفيد الاسم المحض
 نحو هذا غلام امرأة مثال لما خصص بالإضافة
 نحو حامده مثال لما عرف بها وإن يشابه الزفات
 في شرط جازم ويشابه فعل مضارع ففعل
 الشرط مجزوم وبالإضافة حزمة تكون مقدر منع من
 ظهور حركة التخصيص من المتقاسمين والمضاف
 فاعل ويفعل مفعوله وهو منصوب بفتحة مقدر
 منع من ظهور حركة الكناية ووصفا حال من
 المضاف في قوله ففعل الفاعل المفعول لا يعزل
 تكبيره جازم مجزوم ومضاف اليه متعلق بقوله
 لا يعزل ولا ينة ويوزل فعل مضارع وفاعله
 المفعول به في قوله في مجزوم جواب الشرط وكره
 لا يفسد حاله في قوله مجزوم خبر مبتدأ محذوف ورت
 لا يفسد خبره في قوله في فاعله مجزوم خبره
 من كسر في قوله على أيها منع من ظهوره على التثنية

وغير المتكلم مضاف اليه وعظيم صفة متبهة معطوف
 عليه باسقاط العاطف والامل مضاف اليه ومروع
 بمعنى مخوف لم يقول معطوف عليه ايضا باسقاط
 حرف العاطف والقلب مضاف اليه وقليل صفة
 متبهة والجل مضاف اليه وزلي لم اشارة مبتدأ
 مبني على الكسر في محل رفع والاضافة ترفع به ال
 منه او عطفا ببيان ولم مبتدأ ثان والاما مضاف
 اليه ولفظية خبر والجملة خبر الاول وتي من تلك
 اسم اشارة مبتدأ واللام للبعد والكاف حرف خطاب
 ومحضة خبر ومعنوية عطفا عليها والتقدير رأت
 يشابه الاسم المضاف الفعل المضارع في حال كونه
 وصفا فلا يعدل عنه تكثيره اى فلا تقيد بزيادة
 تخميصا ولا تعريفيا وذلك كقولك ربه راجي اعظم
 الامل مروع القلب قليل الخيل وهذه الاضافات
 كلها لفظية وتلك محضة ومعنوية وبما صير
 المعنى الى المضاف اذا كان وصفا متبعا بها اليه
 المضارع بانه كان بمعنى الحال او الالة لا
 الحاصل ولم يقول والصفة المشبهة بالاضافة
 تخميصا اذا كان مضافا للتكثير ولا تعريفيا
 شيئا يعرفه بل هو باق على تكثيره الذي كان ثابتا
 له قبل اضافته لا يقيد به من ان الاضافة فيه

بنية الاتصال لوجود الخبر المستتر فيه فكانه
 فاصلا بينه وبين المضاف اليه وكانه لاضافة
 اصله وهذه الاضافة تسمى اضافة لفظية اى
 لان ثابدها ترجع الى اللفظ من حيث خفته
 بعد ثقله او عكسه بعد قبحه وتسمى ايضا غير
 محضة اى غير خالصة وخالية لوجود الضمير
 المذكور فيها وعدم خلوها منه وبقي لها اسم ثالث
 لم يذكر الم وهو انما مجازية لاحقيقية رأت
 الاضافة المتقدمة وهي اضافة غير الوصف المذكور
 فسمى اضافة محضة اى خالصة وخالية مما ذكر
 اى وتسمى ايضا معنوية (رجوع بقولها الى المعنى
 فتوحيص المضاف بها او تعريفه لا يقيد به جميع
 ذلك مفصلة وبقي لها اسم ثالث لم يذكر الم ايضا
 وهو انما اضافة حقيقية واعلم ان ما ذكره الم
 في تعريف البيت هنا كالا ستسا مما تقدم كانه قال
 اذا اضيف الاسم الى نكرة اشارة التخصيص واذا
 الى معرفة افادة التعريف الا اذا كان وصفا
 كما في الفعل المضارع فان اضافة لما ذكر لا تقيد
 به الا تعريفيا على تكثيره الى اخر ما ذكره المحقق
 في تعريف اضافة الى الجملة تقيد التعريف لانها
 في كل موضع تحطه ومضافاتها على او التخصيص

لانها في المعنى تكرات احتمالات لابن عصفور لتظهر
 الفري الاول وغيره الثاني اهو وظاهر كلامهم
 انحصار الاضافة في هذين القسمين اللذين ذكرهما
 وهو المعروف وزاد في التسهيل قسمًا ثالثًا وهو
 المشبه بالصفة كما اضافة الصفة للموصوف نحو
 سحابة عمامة واطافة المسمى لك كم نحو شهر رمضان
 ووجه كونه شبيهًا بالصفة ان المضاف لا يغير فيه
 هذا اي ما ذكرهنا هو القسم الثاني
 وهو غير المحضة العنصرية عائد على القسم
 اذا كان المضاف فيه اي هذا القسم او ان تركيب
 الذي هو مصدر وق ما او فيها اي الاضافة الغير
 المحضة اي الفعل المضارع تفعل وتفع وتفع
 يفعل وهو كل احد من الضمير عائد على المضاف
 الذي هو موصوف يشبه ان بمعنى ان لا يكون
 بيان لوجه شبهه بالفعل المضارع انه يكون
 شبيهًا به وعامله الا اذا كانت بمعنى المزارع
 هذه مضروب الاب كان عليه ان يزيد الالف
 او شدا لا فعل في قبل فان كانت اضافة
 وصف الى هذا مقابل قدر وصف او وصف
 الى مقابل قدر معنى الحال او وصف
 محضة اب خاتمة وخاتمة من الضمير لا

لا ذكر

لا ذكر فك صيرفيه وانه ذكرته قبل ان ابي ولاجل
 كون الاضافة فيه غير محضة لا تغده ما ذكر كانت
 وبداخلة عليه وهي لا تدخل الاعلى التكرات فهي
 خاصة بالمدحول عليها دون المعارف وانما كانت
 مضافا لمعرفة هذه غاية في قول لا تغيد ان ابي سرالمان
 مضافا لتكره او معرفة فاعطاه كمالا اضافة وتوصف
 به التكره معطوف على قوله قد دخل رب عليه هديا
 بالغ الكعبة فيه ياتكره ويا نفع لهم فاعل نفعته له اضعف
 لمعرفة وهو الكعبة ولم تغده اضافة لها تعريفًا والا
 لا يصح وصف التكره به لان التكره لا توصف بمعرفة
 وانما تغيد التحفيف ان معطوفا على قوله لا تغيد تحفيفًا
 ولا تعريفًا وقوله فقايدته اي هذا القسم او التحفيف
 يرجع الى اللفظ اي من حيث خفته او تحيينه كما
 تقدم وهو فليذكر اي فلاجل كون الفاعلة فيه راجعة
 للفظ كيت الاضافة فيه ان واما القسم الاول
 اي هو الذي الاضافة فيه معنوية فيفيد تحفيفًا
 اي اذا اضعف لتكره او تعريفًا اي اذا اضعف لمعرفة
 فليذكر كيت اي فلاجل كونه يفيد ما ذكر
 لا خلاصة من جهة الانفعال اي
 نظام الضمير في المضاف اي ذكره التوفيق ايضًا الى بيان
 في المضاف وهو قوله هذا خبر زيد تأمل فانها على

لا ذكر

تقدير الانفصال أي لوجود الضمير ونحوه في المضاف
فكانه فاصلا ولا إضافة أصلا وقول هذا ضارب
إلى تفريع على ما قبله وبيان لوجه الانفصال
ومعناها أي المثالين متحدتين في عدم إفادة كل
منهما لتفريع أو تخصيص وقول وإنما اضيف أن جواب
عما يقال أنه إذا كانت الأمر كما ذكرناه معنى للإضافة
حج فاجاب بقول وإنما اضيف طلبا أي لأجل
طلب التخصيف أي للفظ أو تحسينه إذا كان فيه
فيها أي فلا تخلوا الإضافة من تكتة ومرة
ووصل أن من فوصل مبتدأ وال مضاف إليه
وبذا جار ومجرور متعلق به والمضاف بدل أو عطف
بيان لاسم الإشارة ومقتضى خبره وإن حرف شرط
ووصلت فعل الشرط والفاء على ما مر من ال
وبالثاني جار ومجرور متعلق بوصلت وكان في خبر
لمبتدأ محذوف والشعر مضاف إليه وال مبتدأ عطف
وبالذي محذوف على قول ما تاني ول
متعلقا باضيف واضيفه فعل مضارع
والثاني نائب فاعله والجملة صلة الموصول والثاني
على الموصول الضمير في له وكرر ذلك في الكلام على ما مر
منه في خبر مبتدأ محذوف وزيد مبتدأ خبر
وأي مبتدأ في الخبر والمجاور مبتدأ في الخبر

ووصل أن بهذا المضاف الذي هو وصف مشابه
للفعل المضارع مقتضاه وصلت بالثاني أيضا وهو
المضاف إليه أو بالذي اضيف الثاني له وذكر كقولك
زيد الضارب رأس الجاني وحاصل المعنى أن
المضاف إذا كانت إضافة غير محضة بأن كان وصفا
مشابها للفعل المضارع فإنه يجوز دخول الألف
واللام عليه بشرط أن تدخل على المضاف إليه
أيضا أو على ما اضيف إليه المضاف إليه والإفلا
أي ما إضافة محضة فلا يجوز دخولها عليه أصلا
وتوسع الشرط المذكور لا يجوز دخول هذا
شروط كلام المصنف وقول فلا تقول لتفريع عليه
وعلمه بقول بعد لأن الإضافة معاقبة له ومعنى
معاقبة أي أنها تأتي عقبها وهما يأتیان عقبها فلا
يكن أحدهما معاقبة الآخر وأت واحد قلنا فرع عليه
بعد فتقول في جمع بينهما وأما ما كانت إضافة
غير محضة من هذا هو منطوق كلام المصنف وهو
أنه إذا كان الضمير عابدا على قول وأما ما كانت إضافة
غير محضة من هذا فقد تم الكلام فيه قبل هذا البيت
أي هو منطوق قوله فما تقدم وأت مشابه لأن ما قبل ذلك
فكانت إضافة الجاني إلى الضارب أمّا في
قول ما كانت إضافة إلى قوله أيضا أي كذا

استمع دخولها على ما اضافته محضنة اي فكان القياس
والقاعدة عدم دخولها عليه ايضا لكن لما
كانت الاضافة ان هذا المستدرك على قول فكان القياس
الموقوف فيه اي الوصف على سبب الاتصال اي
لوجود الضمير في المضاف اتصال بين وبين المضاف
اليه وكذا التنوين لا تقدم وقول الغنى ذكر جواب
لما واسم الاشارة عايد على دخول الالف واللام
عليه وقول بشرط ان يتعلق باغتراب اي بخلاف
ما اضافته محضنة فليست اضافة على سبب الاتصال
لعدم وجود ضمير فيها ذكر فكان دخولها عليه مستثنا
لذكر كما تجدد الشعر مثال لما اتصلت اللام
وبالمضاف اليه معاد الشعر التجدد هو ما كان
التواضع وانقباض بخلاف السطرسل وهو ما كان بخلاف
ذكر وقول او على ما اضيف ان مدحها على قوله
على المضاف اليه وقول بعد نزول الضارب ان مثال
لما اتصلت اللام فيه بالمضاف وبما اضيف اليه
المضاف اليه فان لم تدخل الالف واللام
مقابل لقول فيما تقدم بشرط ان تدخل على
المضاف اليه ان قال تقول هذا الضارب
التي لعدم دخول اللام فيه على المضاف اليه
وهذا مخرج على ما قبله وقول لا اقول هذا الضارب

راس

راس الجاني اي لعدم دخول الالف واللام فيه على ما اضيف
اليه المضاف اليه وهذا معطوف على ما قبله هذا
اذا كانت المضاف ان اسم الاشارة راجع للشرط المذكور
كانه قال محل اشراط هذا الشرط ما لم يكن المضاف
مثنى او مجموعا جمع سلكه لذكر والا كلي وجود الالف
واللام في المضاف وحده ولا يشترط وجودهما في المضاف
اليه ولا فيما اضيف اليه المضاف اليه فهو تقييد لما
تقدم ويدخل في هذا اي في قول غير مثنى
المؤرد وجمع التفسير اي سواكات لمؤنت كالضارب
المؤرد بالاضراب كما ذكر ذلك ان سواك ان كل من
الالف واللام اتصل فيهما بالمضاف كالضارب او
الضارب الرجل او بما اضيف اليه المضاف اليه كالضارب
والضارب غلام الرجل والضاربات الرجل او غلام
الرجل فان كان المضاف ان مقابل لقول غير
مثنى وقول كفي وجودها ان جواب ان والضمير
في قوله وجودها عايد على ان وهو المراد بهذا
الضمير اسم الاشارة راجع لقول بعد وكونها في الوصف
ان في المحضنة من ذكر كنه ان ما كانت اضافة محضنة
لا يجوز دخول اللام عليه وما كانت اضافة غير
محضنة يجوز دخول اللام عليه بشرط ان تدخل على المضاف
اليه ايضا او على ما اضيف اليه المضاف اليه ما لم

او جمع سلامة مؤنث كاخاريات

يكن المضاف مثنى او مجموعا جمع سلامة لذكر والا اكتفى
بدخولها على المضاف وحده ولا يترط دخولها على
ما ذكر وتكون في الوصف ان يكون مبتدا وهو
مصدر كات التامة والضمير المتصل به فاعله وفي
الوصف جاز وحرور متعلق به وكاف مبتدا كات
وان وقع بفتح الهمزة معول بمصدر خبره والجملة
خبر الاول والتقدير وجود الالف في المضاف عند
وقوعه مثنى او مجموعا كاف عند وجودها ووقوعها
في المضاف اليه هكذا امر به ابن الناطم ولا يتعين
ذلك بل يصح ان يكون كاف خبر الالف والالف
فاعل به او منصوبا بجزع الخافض وهو لام التثنية
اي كاف لوقوعه وهكذا كله على قراءة ان وقع بفتح
الهمزة ولكن الالف ضبطها بالكسر عطية فعلى ذلك
تكون شرطية وجوابا محذوف ايمان وقع فيه
كاف ومثنى حال من الضمير في وقع واوجها يقطوف
عليه وسبيل بمعنى طريق مفعول اتبع والضمير
المتصل به انما يد على المثنى مضاف اليه وان منع
فعل ماض وفاعله مستتر والجملة في محل نصب
تحت لفظ اتبع وبعيد ان يكون المفعول منصوبا
لكن انما قصة والضمير لهما وفي الوصف خبرها
باعتبار كونها ناقصة وكاف خبرها باعتبار كونها

مبتدا وتقدير البيت ووجوده ان في المضاف وحده
عند وقوعه مثنى او مجموعا جمعا بقا طريق المثنى
كاف عن وجودها في المضاف اليه وحاصل المعنى
ان المضاف اذا كانت مثنى او مجموعا جمع سلامة لذكر
فانه يكتفى بوجوده ان فيه ودخولها عليه وان لم تدخل
على المضاف اليه فحمل اشراط وصلها ودخولها على
المضاف اليه او على ما اضيف اليه المضاف اليه
عند عدم كون المضاف مثنى او مجموعا جمع سلامة
لذكر بان كانت مفردة او مجموعا جمع تكسيرا كات
لذكر سوا كان لذكر او لم يثبت او مجموعا جمع سلامة
لم يثبت كاتقدم فان كانت مثنى او مجموعا اكتفى بدخولها
عليه وان لم تدخل على ما ذكر اي وجوده ان
تقرر لقول الله وكونوا من وقول في الوصف المضاف
اي الذي اضافته لفظية لا معنوية كاتقدم وقدر
اتبع فيلجملة اتبع نعت لقول جمعا لاي جمعا
تاتبع سبيل المثنى اي طريقته اي جاريا على
طريقته او على حدة من جهة الاعراب بالوقوف وهو
جمع المذكور السالم لانه الذي يتبع المثنى فيما ذكر
رون جمع التكسير لاء اعراب بالركات لا بها
الضمير عن قول او وجود الالف واللام في الوصف
سواء الضمير في وجودها انما يد على الالف وتكون

تفريع والمثال الاول وهو قول هذا انصار باريد مثال
 لما اذا كان المضاف مثنى وما بعده مثال لما اذا كان جمعا
 والاصل هذه انصار باريد وهو انصار بن زيد
 مخففة الا لام فيها للتخفيف والنون للضافة كما اشار
 اليه لانه بقولهم وتحدف للضافة النون اي واللام
 للتخفيف واوضح من هذا قول ابن الحاجب ولا يضاف
 موصوف الى صفة ولا موصوفها ولا اسم
 مماثل للمضاف اليه في العموم والمخصوص كقوله
 ولا يضاف الى فله نافية ويضاف فعل مضارع
 ولهم نايب فاعل وما جاز ومجور متعلق بقوله
 لا يضاف وجملة اتحد من الفعل والفاعل صلة كما
 وبه جاز ومجور متعلق بالتحديد ومعنى منصوب على
 تنوع الخافض واول فعل امر وما عله مستتر موهما
 بفعل واذا ظرف لقول اول وورد فعل ما حذف
 وفاعله مستتر عايد على موهما الواقع صفة لموصوف
 محذوف والتقدير ولا يضاف اسم للذي اتحد به
 المعنى واذا ورد كلام عن العرب موهما ان ذلك وانه
 من اضافة الاسم لما اتحد به في اللفظ والاولى بان
 تصرف عن ظاهره وتقول الاول منها بما ليس في الثاني
 بل لا شيء الا غير ذلك لان حقيقة لا تاريل صرف اللفظ
 عن الظاهر لا يتخصص بالمضاف اليه كما ان المضاف

اليه نكرة

اليه نكرة وقول او يتعرف اي ان كان المضاف اليه معرفة
 وقول فلا بد من تفريع وقول اذا لا يتخصص اللفظ له
 وقول فله يضاف الى تفريع على التليل وهو خارج
 لقول المثنى ولا يضاف اليه اسم الى وقول الى مترادفين
 مثال لما اتحد به في المعنى وقول وكالموصوف وصيته
 اي سواتته مت الصفة على الموصوف او تخرجت عنه
 وفي جعل هذا من المترادفين نظرا لما لم
 يقال فيجوز ان لا يتحد هما في المعنى وهو الحنطة
 وهذا مفرع على التفريع وهو راجع لقول الى مترادفين
 واما قول ولا رجل قائم فراجع لقول وكالموصوف
 وصيته لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فكان
 لغيرهما عين الاخرى المعنى فاذا اضيف الى الخراف
 كما اضافة الشيء لنفسه وما ورد موهما لذلك الى
 هذا اشارة لقول الله واول موهما الى وقول لذكر اسم
 الاشارة فيه راجع لاضافة الاسم لما اتحد به في المعنى
 وقول موهما اي موصوف عن ظاهره لما تقدم ان
 التاويل متيقنه ذلك وقول كقولهم عبيد كرز قال
 كانوا موهما اي كرز فسيب مضاف وكرز مضاف اليه
 ولا يحكم ان كرز موهما كرز المقصود من واحد وهو
 ان كرز موهما اي كرز فسيب مضاف وكرز مضاف اليه
 ان كرز موهما اي كرز فسيب مضاف وكرز مضاف اليه
 ان كرز موهما اي كرز فسيب مضاف وكرز مضاف اليه

اليه مبهمة

وذكر انه من اضافة الشيء الى نفسه فيعول المبالغة
 منها بالاسم والثاني بالاسم كما ذكرنا لنيدفع ما ذكر
 وكان المعنى جاني الذات المسماة بكر زاي بهذا الاسم
 ومحل ذلك كما قال ابن قاسم اذ لم ينسب الله ولهم
 ما ينسب للالفاظ فان نسب اليه ما ينسب له كقولك
 كتبت سعيد كز فان الامر يكون بالعكس وهو تأويل
 الاول بالاسم والثاني بالاسم لان المعنى كتبت هذا
 اللفظ اي اسم هذا المسمى وعلى ذلك ان اسد
 الاشياء تشاويل الاول بالاسم والثاني بالاسم
 كيوم الخميس هذا مثال لما شبهه اي جاي يوم
 المسمى بالخميس وقال بعضهم ان هذا المثال ليس من
 هذا التقليل بل هو من باب التخصيص بعد العموم
 فيوم عام خصص بالخميس لان المضاف فيه اعم من
 المضاف اليه واعلم ان المضاف اليه اذا كان تاما
 نحو احد اليوم فان الاضافة فيه تكون مستمرة بخلاف
 عكسه كيوم الاحد لوجود الفايضة فيه رتبة الاول
 واما ما ظاهرا من ان اي كلاما ظاهرا في قوله
 كقولهم حبة الحق المثلث له والحق المثلث والمراد بالحقبة
 الحبة المعروفة وهو صفت بالحق المثلث في محاري
 التفسير فيم بها فيقولون وتقالوها الا قد قالوا في
 والاحد حبة الحق المثلث الحق المثلث في محاري

تكون

تكون الحبة مضافة لصفة غير هال الصفة لا اشار لذكر
 الاء اخر اول ايها م ح ورمي اكسب ان قرب حرف
 تقليل لا عمل لها لاتصالها بالارادية واكسب فعل ماض
 وثان غاغل واولا مفعول اول وثانيها مفعول ثان
 واما حرف شرط جازم وكان فعل الشرط ولهم
 مستتر عايد على الاول وهو المضاف ومفعول خبرها
 والحذف جار ومجرور متعلق بمفعولها والتقدير وربما
 اكسب الثاني وهو المضاف اليه الاول وهو المضاف
 ثانيها اي ربما اكسب المضاف المذكور من المضاف اليه
 الموصوفات تانيا بشرط ان يكون المضاف متاهلا
 وصالحا لكان يحذف ويقام المضاف اليه مقامه ويظهر
 المعنى المراد منه الذي كان مفعولا من المضاف
 قبل حذفه وقول تانيا اي اوقد كيرا فلي كلامه
 اكسبا وقول ان كان كذا مفعول بفتح الهاء اسم
 مفعول من اول وهمل بمعنى اهله لكذا اذا جعله اهله
 واعترفت بان الشرط ان يكون اهله لذكر لا ان
 يكون محمولا اهله فالسبب طر او الشرط كونه
 اهله لا كونه محمولا اهله لما ذكر واجيب بانه اطلق
 بالسبب وازاد السبب والاولى العكس وهو انه
 اطلق السبب وازاد السبب فالتكون اهله سبب وكونه
 محمولا اهله سبب وقد يكتب المضاف ان

أخذ ذلك من تغيير الم برب بشرط أن يكون
المضاف صالحا الخايب وبشرط أن يكون المضاف بعضا
من المضاف كقول الشاعر كما شرقت صدرا لقناة
من الدم أو كبعضه عند قول الشاعر لا في الله
تسفت أعاليها من الرياح ولا نك ان الصدر يصف
من المضاف اليه وهو القناة ومرورا الرياح كالبعث
منها فلا يقال ح أعجبتني يوم عروبة بتأنيث الفعل
لأن المضاف فيه ليس بعضا ولا كعضو من المضاف
اليه وإن كان صالحا للكذب ويغيب منه ذكر المضاف
أي الذي كان مفعولا من المضاف قبل حذفه وهو
القطيع للمعبر فسمول الكلام له لاضافته
إلى اصابع علة لقول نصح تانيث ابر وقول فتقول ابر
تفريع مشين ابر الغيور عابدين النسوة وما
مصدرية والمعنى مشت النسوة تهتركا هتزاز
الماح جمع رمح وهو الموه من الزان اذا حركت
ترققوا والنفوس جمع ناسه من شمس الرياح سيما
هبت بليين وهو اول هبوبها قبل اشتدادها وانما
من ذلك في قول تسفت بمعنى طالت حيث التفتيح
انما علة مذكر وهو من الرياح لأنه اكتسب النكبة
من العواصف اليه وهو من الرياح كما كان المضاف
لما اشار بذلك الى ان كذا مفعول فيه كذا

وقول

وقول باشرط المذكور ابيه وهو الاستقنا بالمضاف
اليه عنه ان ارحمة الله فان حرف تركيد ورحمة
الها وقريب خبرها وذكر وان كان رحمة موصولة
لاكتسابه التذكير من المضاف اليه وهو لفظ
الرحمة لا ذكر الله واعتراض بان قريبا فعيله وهو
ما يستوي فيه الذكر والمؤنث فلا يكون شاهدا
ح واجيب بان الذي يستوي فيه ما ذكر فعليل
بمعنى مفعول فمما في الآية ليس كذا تكريل هو بمعنى
فعله ويمكن ان يقال ان فعيله الذي بمعنى فاعل
قد يشبه يفعل الذي بمعنى مفعول وبالعقل فلا
اعتراض او بان رحمة في الاصل مصدر وهو يستوي
فيه ما ذكر قال في المصباح رحمت زيدا رحما بضم الراء
ورحمة ومرحمة فان لم يعلم المضاف للمذكور ابر
هذا محترز فقول فيما تقدم بشرط ان يكون الموقوف
فان نقول خرجت ابر تفريع عليه وقول اذ لا يقال
ان علة التفريع وبعض الاسماء ابر فبعض
مشت الاسماء مضاف اليه ومضاف فعل مضارع
مفعول مفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر عابدين
بعض الاسماء ابر فبعض مبداء اذا مضاف اليه
فقد حرف تعليل ويات فعل مضارع وفاعله
مستتر والمقطع هو حال والتقدير وهو من الاسماء

يضاف ابدأ اي يستحق الاضافة لفظا ومعنى على
 الدوام فلا منافاة لهذا التفسير بينه وبين قوله
 بعد وبعض اذا اي وبعض هذه الاسماء التي تضاف
 ابدأ قد يأتي في حال كونه لفظا مفردا اي غير مضافا
 فهما قسمان وكذلك بعض واي وقبل وبعد وسواهما
 واخواتهما وغير وصح واذا ومثل وتلقا ولكن يستثنى
 من ذلك كل اذا وقعت نعتا او توكيدا فلا يجوز
 قطعها عن الاضافة لفظا من الاسماء ما يلزم
 الاضافة اخذ من قولهم وبعض الاسماء الزم
 المراد بالضرورة الاستحقاق كما تقدم احدهما
 ما يلزم الاضافة لزومها ما لم يلزمها وهو قسمان
 قسم تجوز اضافة كتوب وعلاءم وقسم لا تجوز
 اضافة كالضمير والاسماء واسماء الشرط والاسماء
 الاستفهام قصاري الشيء وجمادات بعض الفاعل
 وبالي المملوكة وهما بمعنى واحد وهو اخر الشيء وغايته
 كما اشار لذكر الشئ بقدره بمعنى غايته والثاني
 ما لم ير قبل وبعد وقد اشعر قولهم وبعض
 الاسماء وقولهم وبعض اذا الاصل والغائب
 في الاسماء ان تكون سالحة للاضافة والافراد
 الاصل في كل واحد من الاضافة ان لا يشتمل على
 اللفظ وقولهم الاضافة معنى دون اللفظ

من

من ذلك كل اذا قصد بها النعت او التوكيد فلا بد
 من اضافتها ولا يجوز قطعها فتقول مررت بالقوم
 كلام اي غير ذكر كما تقدم وهو المراد من الضمير
 عايد على قولهم والثاني الزم الاضافة اي
 لفظا ومعنى وبعض ما يضاف الزم بعض مبتدا
 وما اسم موصول مضاف اليه ويضاف من الفعل
 ونائب الفاعل صلة وحتما مفعول مطلق وامتنع
 فعل ماض واياه فاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدا
 والها مضاف اليه وعلى مفعول الثاني وهما ظاهر
 مفعول الاول وحيث ظرف لقولهم ايده ووقع فعل
 ماض وفاعله مستتر عايد على المبتدا الذي هو البعض
 والجملة في محل خبر مضافة حيث ايها وكوحد الكاف
 حرف جر ووحده مجرور بها وعلامة جزم كسرة مقدرة
 من ظهورها سكون الحكاية وكذا يقال فيما
 بعد ورتد فاعل ماض واياه فاعل معه وهو
 مضاف لمفعول بعد حذف الفاعل اي اليه ويدي
 مفعول الاول ولبي الله م فيه لتقوية العامل ليست
 زينة ولا معية بل بينهما ولي مفعول الثاني
 والتقدير وبعض الاسماء التي تضاف اضافة خبر
 اي وجوب امتنع ايها الاسم الظاهر لا حيث وقع ذلك
 في البعض في تركيب من التركيب ولا يلبس الا بالاسماء

المضمر فتضاف اليه دون الظاهر وذلك كقولهم وحي
وقولي وسعدني فتقول وحده ووحدي
وهكذا ونحو ذلك اي ان يلي يدي يدي
بحيث تكون والية لها وواقعة بعدها
اللازم ان اخذ ذكر من قول الله وبعض ما يضاف
اليه وقوله ما لا يضاف اي الفاظ تضاف وقوله
الاية المضمر اي الاسم الغير لا الظاهر وقوله
وهو المراد ان الغير عايد على ما لا يضاف وقوله
هنا اي في هذا البيت اي من قوله تعالى
وحده وهو مصدر وحة تحة وهو ملك زم للفراد
والتركيب على السهولة ويضاف لكل مضمر سواء كان للمخاطب
كوحده او الغائب كقول تعالى واذا نعت الله وحده
المتكلم نحو مرت به وحدي اي اقامة انفسه
لقول ليك اي ادائه بعد ادائه انفسه لقوله ودوايك
ولكن تبع المسم في ذلك ابن الناطم والاولي ان يقول
تد او لا بعد تد اول اي حصوله بعد حصول لا
الاداة بمعنى الغلبة وليس مرادة هنا يقال لا
اولي على فلان وانفرتي عليه اي جعلني في اليأس
وقيل اي اساء بعد اساء تفسير لقوله ونحو ذلك
ومعناه اجابة بعد اجابة ولذا قال في التوضيح لا
الاجابة ليك لان ليك هو الاصل في الاجابة

كالتركيد

كالتركيد له ويدل لذلك قول المرادي اراد سبويه
بقوله ليك وسعديك اجابة بعد اجابة اهل واعلم
ان ليك ودوايك وسعديك الثلاثة لفظها متنى
ولكن المقصود منها التكرار لا التكرار لمرتين فقط
لا سيما في وسعدا إضافة لي انفسه ازاد علي
كلام الله ومنه قول ابن القيم في منه عايد علي
إضافة لي لغير الغيبة وقوله في التكرار عوتني
للمضمر وانكر لود عوتني من مكان بعيد والحال
ان بيني وبينك ارض وسمعة ذات البحر لقلت
ليك اي اجبتك اجابة بعد اجابة ولا انكرك فقوله
في البيت لقلت لي به بغير الغيبة كاي قول تعالى
حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم كائن الظاهر بكم
ولكنه التفت كما هنا فقبه التفتات من ضمير المخاطب
اليه والا فالقائم لغير المخاطب وهذا هو الشاهد
منه وسعدا إضافة لي اي الظاهر هذا الشارح
لقوله وسعدا اي من عوت لمانا بني احم
اي طلبت لهم رجلا مسورا لما عاين من الكرب
فطلبني احم احم فطلبني يدي مسورا اي الله
اي يدي في كل ما سأل فجازاة له على اجابتي
لأنه قد يدعي بالكرامات في عارة العرب ويكره
الرجوع ورجلهم لانه بعد ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم

بما قاله

حيث قال اذا دعى احدكم اخاه فقال ليك فلا يقول
 لي يد يد وليقل اجابك الله بما تحب قال الشاطبي
 اه وان شاهد من هذا البيت انه اضاف لي ليدي
 المضاف لسور وهو ظاهر ان ذلك امر
 اسم الاشارة راجع لاضافة لي ليدي الذي هو
 اسم ظاهر وما ذكره مني هنا ايضا في قول
 الاي ملحق بالثاني الا ان يقال المراد مني في اللفظ
 فلا ينافي انه في المعنى غير مني لانه المقصود منه
 التكرار والتكرار لا المرتين فقط فلو كان ملحقا
 بالثاني من هذه الحشية وقبل ان يملق بالثاني
 من حيث نصبه بالياء وان لم يكن مني حقيقة
 اوله صار على التلنية وانما منصوب امر
 معطوف على قول ان ليك امر ولو منصوب بفعل
 محذوف اي من اعادة في ليك لامناظة وهو
 اجيب ليك ومثل ذلك هذا اذ يد بدالين يعني
 اسرعا لك بعد اسراع على حد كعدت حلو
 وعامل البواقي غير ما ذكر من لفظها والتقدير
 اسعد سعدك واتداول دواليك وهو على هذا
 من الاسرار راجع لتكون المقصود منه التكرار
 لا المرتين فقط وقبل ذلك تقدم كقول
 تعالى انما ينظر في كون المقصود منه التكرار لا المرتين

فقط

فقط فيقال ان جواب الامر في قول تعالى ثم
 ارجع البصر اذ قبله وهذه الآية مسوقة لتعريف الصدع
 والتعريف عن اسمائه قال في اولها رجع البصر
 اي اعده في السماء هل ترى فيها من فطور اي
 صدوع وشقوق ثم ارجع البصر بين اي كرم بعد
 ان ترى ينقلب اليك البصر خاسيا اي ذليلا لعدم
 ارادته فخلل فيها وهو في اي منقطع عن روية
 خلل هكذا في الملك بين فقد في الله مزوجا اي
 مقطوعا ومطرودا عن روية ما ذكر وقد هو كليل
 اي ضيف وكذا ليك امر الاسرار راجع
 للآية اي ومثل ما في الآية ليك وما ذكره كذا
 انما رايه الله بقوله وكذا في اخوانه وقوله اقامة
 بعد اقامة اي اجيبك اجابة بعد اجابة الى ما لا نهاية
 سواء كان هذه السنة او غيرها وليس المراد اجيبك
 هذه السنة وما به هادون غيرها وقوله فليس
 المراد ان تزيح على ما قبله ومذهب يونس
 انه امر الله به عابدا على لي فقط لانها التي خالذ فيها
 ورد عليه سيرة اي على يونس وقوله كذا
 في قوله فليس كذا اي عدم قلب
 في قوله مع الظاهر على انه امر والقلبت بآمنه
 في قوله فليس كذا اي عدم قلب
 في قوله مع الظاهر على انه امر والقلبت بآمنه

فقط

فعل وفاعل ومنفعل والى الجمل جار ومجرور متعلق
 باضافة حيث ظرف لقول الزموا وهو منقول الاول
 واصله هو منقول الثاني واذ منطوق على حيث
 مبني على الكون في محل نصب وان حرف شرط
 جازم وينون فعل مضارع فعل الشرط ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على اذ ويجمل فعل
 مضارع مبني للمفعول واذا نائب فاعله والجملة
 في محل جزم جواب الشرط والتقدير والزموا
 النخاة حيث واذا اضافة الى الجمل وان ينون اذا غفر
 افرادها لفظا وعدم اضافتها لوقوع التنوين على
 عن ذلك وقال ابن قاسم يمتل بمعنى وجب قطعها
 عن الاضافة لانها تقطع لفظا فقط ولكن ان
 اريد تنوينها كان القطع جائزا والافواج ان
 قلت كيف ذلك مع ان الاضافة تغديه اميا
 التخصيص واما التثنية والافعال لا يتايد فيها
 بل هذا خاص بالاسماء واجيب بان الفعل حين
 نزل منزلة المصدر كما في قول تعالى سواعلم الله
 احلم تنذرهم لا يؤمنون اي سوا الاشارة الى
 قول وما كاذلوا اسم موصولة مبني على الرفع
 في محل رفع مبتدأ وكاذل جار ومجرور متعلق بمحذوف
 فاعله ومعرب منصوب على نزع الخافض او على التثنية

وكاذ

هذا هو المتن الذي لا يشك فيه
 انما هو منقول الاول

وكا متعلق بمحذوف حال واصف فعل امر وفاعله
 مستتر وجوبا والجملة في محل رفع خبر ابتداء ويجمل
 ان ما لم يوصول في محل نصب مفعول مقدم لقول
 اصنف وقدر جواز مفعول على كل حال والتقدير
 على الاول والذي استقر وثبت كاذم من لهما الزمان
 في المعنى من حيث كونه ظرفا ماضيا غير محدود
 يكون منهما اصفه جوازا كما ضافتها وعلى الثاني
 اصفه جوازا الذي استقر وثبت من لهما الزمان
 انه كاذم في المعنى بحالة كون اضافته مثل اضافتها
 وحاصل المعنى ان النخاة او جوازي حيث
 اضافتها الى الجمل ذلك تنضاف لغز ومثلا في ذلك
 اذ وما شبهها من لهما الزمان في المعنى وذلك
 نحوحي جابذا اي جازيد حين ابتداء اي طرد
 وان كان معناه الطرح محض مثل اذ في المعنى
 من حيث كونها ظرفا ماضيا مبها اي غير محدود
 في زمان وزمان في حد زمانها من غير نظر للجملة التي
 بعدها واسما بالنظر اليها فك تكون ظرفا ماضيا تنفيها
 باضافتها اليها لان الوقت الذي مبذ وطرد فيه
 زير معلوم لا يوصول تامر وقول او اذا اظهر في
 تمام الاشارة للصورة او يبدل يتوهم عود اللفظ
 في جواب على المذكور من اذ وحيث مع انه عايد على

ظرف مبني على الفتح باضافة الجمل
 التي بعد وكا مل في محل نصب
 لانه محذوف

اذ فقط وقد يقال محل التوهم اذ كان التوهم ومرجبه
 في جملة واحدة كما صرح به بعض جواسني الخناج في نظيره
 بخلق ما هنا فان التوهم ومرجبه في جملتين لا جملة
 واحدة حتى يجعل التوهم المذكور فالمعول عليه حينئذ
 التعليل الاول وقول اصف جواز ابي بن بك وجه
 السبب وان السبب به مطلق اضافة وان كانت في
 اذ لازمة وفيما بينها من هما الزمان جارية لا واجبة
 فانه فع بك ما يقال ان قول كاذب يدل على ثبوت الاضافة
 وزومها فيما ذكر وجواز الافراد والتوهم فيه ايضا
 وليس كذلك تأمله ما لا يضاف الى ابي الفاظ لا تقا
 الى وقول وهو حيث از الصبر عايد على ما فاما
 حيث فتضاف اليه لكن بشرط ان لا يقع الخبر في
 الجملة الاسمية التي تضاف لها جملة بان يكون الخبر فيها
 مفردا كما مثل ذلك يجوز اجلس حيث زيد جلسي مثل
 نعم يجوز ذلك في اذ فتقول بيك اذ زيد جلسي لكنه
 قبيح لعدم ملائمة الفعل لا لانها هي التي يقال
 اجلس اذ جلس زيد فاليه وهما لما في اولى من اية
 الاسماء فلذا اطلق الاسمية ولم يثبت بها تكون الخبر
 بها فعمل ما ضيا كما اطلق انما ظهر الجملة انما جملة لها
 وغيرها اشارة لما ذكر وان قيد الفعلية لا يعتبر الا في
 اذ دون حيث تأمله وقد اضافتها الى مصرع

مقابل

مقابل لقوله فاما حيث فتضاف الى الجملة الى اما
 ترى ان ابي بن بك حيث بالضم وتحويل بالفتح وطالعا
 معقول ترى اذ حال من سرييل وهو بضم السين خبر
 يطلع وقت السمر والناهد منه انه اضاف حيث لمفرد
 وهو سرييل المجرور بالكسرة وتحويل بالرفع فتكون مضافة
 لجملة التوهم لا لمفرد والتقدير اما ترى حيث سرييل
 كائن طالعا فظالعا على هذا يكون حالا من التوهم
 المستتر في الخبر واما اذ فتضاف ايضا اي الى
 تضاف حيث لا ويموز حذف الجملة المضاف اليها
 الى هذا اشارة لقولهم وان يكون يحتمل وقولهم عوضا
 عنها التوهم عايد على الجملة المضاف اليها اذ وانتم
 حينئذ فحيث ظرف واذا مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة
 منع من ظهورها اكسر العارض للمخلص من التقاء
 الساكنين فذلك فالك خفي في جملة للمجرور بالاضافة ومثلا
 يومئذ ونحوه ورد بانهم قالوا يومئذ بالفتح وذكر المحسن
 شبرا في قولهم اذ ذكر انه ليس من الاضافة الى مفرد
 بل الى جملة اسمية والخبر محذوف تقديره اذ ذكر كذا كذا
 واعلم ان اضافة يوم الى اذ للبيان كما في تبارك
 وفيه ان اليوم بمعنى الوقت فلو اقتصرت على يوم كذا
 او وقت كذا لا يفي عن الاضافة المذكورة وقد يمكن
 التوضيح بان فيها الاجمال بعد التخصيص فلهذا يرد تأمله

مقابل

الا الى جملة فعلية اي ماضوية لما تقدم في اذ
 نظيرتها فانما سب ائله الماضى لها دون الاسم فاذا وجرها
 غيره كان قبها بملء حيث وتقدم فوضيحه وانما
 بذلك الى ان فرق بينهما وبين حيث حيث تصان الى الجملة
 مطلقا ومثلا لما كان بشرط وتوقع الخبر فيها مفردا
 ومثلا فيما ذكر اذا واذا كان ايضا مقبلا لغير الماضى وايلاوه
 لا قبيلهم والاولى ائله الماضى لما تقدم فيقع الخبر
 في جملة ما سجد او جملة خلة فالقوم اي فانهم يجوزون
 ائله غير الماضى لما من غير قبيلهم وسيدركها الى
 الضمير عايد على اذا ويوم اعترض بان اليوم
 محدود لا يهاجم فيه ويحاسب بان اليوم عند العرب
 لا يقتصر بالليل والابدية فالمراد منه فتح القطعة من
 الزمن لا بقيد كونه نهارا وان معناه الوقت نعم
 لو ضم اليه قرينة نحو لا اشك في يوم ولا ليلة اختص
 بالنهار دون غيره فان لم توجد قرينة نحو لا اشك
 يوما من غير اقرانه بليلة فانه يكون بمعنى وقت
 وعين وهو المراد بالقطعة من الزمن قال تعالى الى
 ربك يومئذ المساق وهذا لا يقتصر بالليل ولا النهار
 المراد به وقت الاحتضار والترح والاشك لا يقتيد
 بالليل ولا نهار قال اب قاسم وهو قد خرج بالرفق
 بين اليوم والنهار تاملا وكذا الباقي اي من

اللفاظ

الالفاظ الاربعة المذكورة وهو وقت وزمان فمثل انما
 كما مثلت لما ذكر وانما قال ان جواب عما يقال
 وهو لم يعلم ان هذا هو الجواب اي فاذا تصان الى
 الجملة وجوب دون ما يشبهها في المعنى فجزا كما تقدم
 فان كان الظروف غير ما في هذه مقابل لقوله
 كونه ظرفا ماضيا غير محدود وقول ولا يضاف المحمود
 الى جملة محموز قول غير محدود والمراد به غير المبرم وهو
 المعنى وابن اعراب انما في فعل امر وفاعله
 مستتر واو اعراب معطوف عليه وما لم يوصل في
 محل نصب مفعول تنارعه كل منها وكذا جاز ومجرب
 متعلق باجريا وجملة قد اجريا من الفعل ونائب
 الفاعل المستتر فيه العايد على ما صلة له واختار فعل
 امر وفاعله مستتر بنا مفعول ومثله مضاف اليه
 وفعل مضاف اليه وجملة بنيا من الفعل ونائب الفاعل
 المستتر فيه العايد على فعل في محل جر نعت لفعل
 ولا ينفى فيه لك طلاق وقيل ظرف لقول اعراب متقدم
 عليه وفعل مضاف اليه ومعرب صفة له واو مبتداه
 معطوف على فعل واو اعراب فعل امر وفاعله مستتر ومن
 ليس بشرط وجملة بنا فعل له وجملة فلن يفند جوابه
 والتقدير وابن اعراب الالفاظ التي اجريت بحرف
 او واختر منها بنا اللفظ الذي وقع مثله في الفعل

اللفاظ

مبنى وا عرب اللفظ الذي وقع قبل فعل موب او مبتدا
 ومن بناء في هذه الحالة فلن يغلط بل بناوه فيه
 صحيح والمأصل ان الالفاظ التي اجريت بحري
 اذ التي تختلف الى الجملة جواز يجوز بناؤها واخرها
 ولكن المختار فيها اضعف منها الى فعل مبنى كالفعل
 الماضي البناء وما اضعف منها الى فعل موب كالمضارع
 او مبتدا الاعراب وسياق توضيح ذلك في السطر
 تقدم ان الاسماء في قول الله والزموا الصلوة
 الى اهلك حيث واذا الى جملة لزوما اي وجوبا وهو
 حيث واذا وتقول والثاني ما يضاف اليها اي الى الجملة
 جوارا وهو ما اجري بحري اذ من لم يركب الزمان بحري
 ويوم ووقت وهذا الذي اشار اليه المصنف في هذين
 البيتين كما ذكرنا في البناء اي للناسب بينه
 وبين ما بعده من الفعل ان قلت لا يصح كون
 هذا صلة للبناء لانه لا يظهر الا في الماضي قد اوردت
 ما عدا في الاولي التعليل بما ذكره المصنف في رد وجوبهم
 نزولوا الظروف مغرلة حرف الشرط كان فينبو له
 ثم وقد سوا اضعف من اشارة فذكر التعميم الى ان الكلام
 في عام ولكن المختار فيها اضعف الى ما من البناء
 وما اضعف الى مضارع او مبتدا الاعراب كما تقدم
 في اليوم حاله في هذا السطر ما في يوم
 بالرفع

بالرفع خبرا او بالنصب على البناء في محل رفع وجملة جاز
 زيد في محل جازبا صاقه يوم اليها وهكذا يقال فيما
 بعد فكل من الوجهين جائز منه وفيما بعده ولكن
 المختار فيه كما سياتي في الاستدراك وكما تقدم البناء
 وفيما بعده الاعراب وهذا مذهب من اسما
 الاشياء راجع لكل من الاعراب والبناء وتقول ولكن
 المختار ان اي عند التوفيق وهذا استدراك مع قول
 وهذا مذهب من وهو انما لقول الله واختربنا
 لم تقول فيما اضعف اي ظرف اضعف صدرت
 كما في اي او مضارع مبنى على حرف عاتيت ان
 وهذا هو انما هو وقول على الصبا اي لا جله وقول
 اي اي افتد وتقول والشيب اوزع اي ما منع من
 الماضي وما وقع قبل فعل ان هذا معطوف
 على قول فما اضعف ان فهو من جملة الاستدراك
 وهذا معطوف قول اي الله ومن بنا ان واسم الاشياء
 في راجع لقول ويجوز البناء قبل هذا يوم يتفع
 من الاشياء مبتدا ويوم بالرفع خبرا او بالنصب
 في محل رفع خبر وهو مع اسم الاشياء فيها حكم ما
 للمختار الذي جعله بالنصب ظرف لقول قبله ولم
 الاشياء راجع لقول لانه او محبوسه عن اسم الاشياء
 لانه متعلق بحرف افتد كايث يوم وينفع فعل

مضارع والمضارعين مفعول وصدقهم فاعله هذا
 ما اختاره من اسم الإشارة راجع للعراب والبناء وقوله
 ومذهب البصريين ان مقابل ما اختاره المصنف هذا
 حكم ان اسم الإشارة راجع لجميع ما ذكر وما يضاف
 اليها من الضمير عما يد على الجملة مطلقا لانه كانت او فعلية
 بالنسبة لحيث واذا او فعلية فقط بالنسبة لاداء الاسيائي
 شبه للحرف في الافتقار الى فكما ان الحرف مقتدر
 في ظهور معناه ما بعده كذلك ما ذكر يقتدر على بعده وهو
 اضافته له تامل والزموا الزم فعل وفاعل واذا مفعول
 اول وضافة مفعول ثان والي جمل متعلق باضافة مفعول
 والافعال مضاف اليه وكنت الكاف جارة لقول محذوف
 خبر مبتدأ محذوف وهت فعل امر والفاعل مستتر
 وجوبا واذا ظرف وجملته اعتل في محله باضافة اليها
 والمعنى ان العرب اوجبوا اضافة اذا الى الالف الفاعلية
 دون ايجل الاسمية وكنا اضافة الى الما صورية كسر
 من اضافة الى ايجل المضارعية وقد اختلفت في اضافة
 اذا الى ايجل الماضية والمضارعية في قول الجب
 واب
 واستدراعية اذا او مبتدأ واذا نرد الى فعل يقتضي
 واعلم ان ايجل بعد اذا في محله باضافة اذا اليها
 وهي في محله نصب لا واما جوبا فلا محل له من الاعراب

لكن

لكنها ليست شرطية وقد يقال كيف يكون شرطها عاملا
 فيها وهو مضاف اليها مع ان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
 واجيب بانها منزلة معه منزلة متى مع ما بعدها
 وهي مرتبطة بما بعدها ارتباطا اداة الشرط بجملة
 لا ارتباط المضاف بالمضاف اليه حتى يرد ما ذكر وقال
 ذلك اذا جازيد اكرمه ومنه قول بقا اذا جازيد اكرمه
 الاية وقيل العامل فيها ما في جوابها من فعل وشبهه
 وهذا هو المشهور لكن رد ايضا بان الذي يقتض
 جوابها اداة النجاسة والناواء المؤكدة وما بعده
 انك شاة لا يعمل فيما قبل نحو اذا جازيد فاني اكرمه
 وعمد ذلك وهذا ظاهر الا ان يقال هي ظرف
 والظروف يتوسع فيها ولذا ارتضى ذلك بعضهم
 تامل وقولهم ان اذا اعتل مثال ومنه من هات
 يكون وتعلق من رعم انما بالكسر والمعنى كن متواضعا
 سلكا انك على غيرك وصعب الى ما تقدم
 ذكره ام في قولهم اسم واما اذا فلا تضاف الا الى جملة
 فعلية ووظف من ان ان بيان لما خلا ف
 لك حقتس وانكوفيين اي حيث قالوا بجواز اضافة
 الى ايجل الاسمية وينبغي على هذا الخلاف ان جملة التي
 لا تعمل منها الاعراب عند الاحتش ولا يعمل لا مية
 عند سبويه لانها فقرة الفعل المحذوف لا سبويه

فعل الشرط وجملة قوله فاضف جوابه ومفعوله محذوف
 اي فاضفها واوتنو مطوف على قوله كررتها والاجزا
 مفعول واخصص فعل امر مبني على الفتح لا اتصال
 بنون التوكيد الحفيفة والفاعل مستتر وبالمرور
 متعلق به وموصولة حال من اياها واياها مفعول
 وبالعكس جار ومجرور خبر مقدم والصفة متدا
 موزونات حرفا شرط جازم وتكن فعل الشرط
 واسم مستتر عايد على اياها وشرطا خبرها وقوله
 او استغما مطوف على شرطا وقوله مطلقا انما
 داخل على قوله كل ومطلقا حال من الخبر في
 بها وكل فعل امر وفا على مستتر والكلام مفعول
 وبها جار ومجرور متعلق به والتقدير ولا تضف
 اياها باقيا منها التمة لغز ومعرفة وان كررتها بحرف
 عطف لا بدونه او نوبت بالاجزا فاضفها واخصص
 اياها في حال كونها موصولة بالمعرفة والصفة بالمتن
 وان تكن شرطا او استغما ما تكمل الكلام بها حاله
 كما في مطلقة عن التقييد بالاضافة الى معرفة او
 تكرار بل اضافتها لكل منهما على حد سواء لا تقتصر
 باحد دون الآخر او حال كونها مطلقا لها عن
 التقييد بشئ مما ذكر وحاصل معنى ذلك ان
 اياها التمام خمسة تكون موصولة وصفة وحالة

وشرطية

وشرطية واستثنائية ففي الاقسام الخمسة لا تضف
 اضافتها للغز المعرفة الا اذا كررت بحرف عطف او
 نوبت بالاجزا وبعد ذلك ان كانت موصولة
 اختصت اضافتها بالمعرفة ولا تجوز اضافتها
 لغيرها لكن غير الاولى لا عطف كالسياتي وان كانت
 صفة او حال اختصت اضافتها بالنكرة ولا تجوز
 اضافتها لغيرها من المعرفة وان كانت شرطية او
 استثنائية صحت اضافتها لكل من المعرفة والنكرة
 على حد سواء وجميع ذلك اشار له اليه كما لا يخفى وقوله
 انما ولا تضف لغز معرف انما اورد عليه نحو سئل
 النبي صلى الله عليه وسلم اي الكلب اطيب فان
 اي اضيفت فيه للغز المعروف وهو الكلب واجيب
 بانه ليس مغزا بل اجمع له افراد وليس له
 مورد فالمعنى فيه الاجزا الا انه انواعا فكرر
 تكرارها فله ربح وقوله وان كررتها اي حرف عطف
 وهو مخصوص بالواورد غيرهما من الحروف
 والجملة في قوله كررتها عايد على اياها سواء كانت شرطية
 او موصولة او استثنائية بخلاف الصفة الشاملة
 للحال فانها لا تضف الا الى نكرة كما يدل بذلك قوله
 بعد وبالعكس الصفة وكما يقول او تنو الاجزا
 شامل لما ذكر ايضا دون الصفة فتقييد التام في سيا

وشرطية

بقوله وهذا فيما اذا قصد بها الاستفهام ليس بظاهر
 لان الكلام عام للملكية كما علمت وليس خاصا
 بالاستفهامية فقط فالاولى حذف التقييد بذلك
 ليكون الكلام عاما موافقا للكلام المذكور وقوله
 او تنو الاجزا معطوف على فعل الشرط وهو كذا
 لكن يقال ان فعل الشرط ماضى وهذا مضارع
 مستقبل قلت هو في معنى الماضى لان لفظ ان
 يصير ما كان مستقبلا في معناه وقد يقال ايضا
 ان هناك فاصلا بينهما وهو جواب الشرط فانه ولي
 على ذلك ان يغدر لها جواب غير الاول دل عليه
 الاول والتقدير وان تنو الاجزا فاضف الى وفوق
 واحصر بالمعرفة الى ان غير المفرد الاول والباقي
 راجع الى المقصور عليه اي اجعل ايا الموصولة
 مقصورة على المعرفة لا تنسها لغيرها وقوله
 وبالعكس الصفة قال انما ظني فيه نظر لان
 العكس في اللغة رد اخر الى اول وهذا ليس مراد
 فلان الاولى ان يكون وبالضد الصفة لان التدرج
 ضد العرفية وليست بالانكسار وقوله مطلقا حال
 من الهاء في باب اسرارها من جهة كونه او كذا
 غير ما تقدم منه وهو المفرد الفرق ووجه ان
 يكون مقصورا على كونه لغا لمصدر محذوف اي كونه

مطلبا

مطلقا الاستفهام ان الاستفهام واي كلام
 اضافي مبتدا وايكم كذا وكذا معطوف عليه
 وخبره قوله كان خيرا واسر كانا مستتر فيها وخبر
 خبرها واما ما عطف عليه وعدة ظروف وان اهد
 من ذلك في قوله اي وايكم حيث اضاف فيه اي
 لمؤد صوف وهو يا المتكلم وخبر الخطاب مع التكرار
 لها بحرف العطف وهي الواو وقوله او قصدت الاجزا
 معطوف على قوله الا اذا تكررت وقوله كقول الزمخشري
 ما قصدت فيه الاجزا وقوله واذكر اي ولاجل كون
 المقصود من اضافة اي للمؤد العرف وهو زيد الى
 الاستفهام عن اجزائه صح اي بباب بالاجزا المؤد
 لعل انما تفريع وهذا انما يكون انما اسعد
 الاستفهام فيه راجع للمذكور من التكرار وقصد الاجزا
 وقوله الاستفهام التقييد به ليس بظاهر فالاولى
 حذف لان الكلام عام للاستفهامية والشرطية
 والمقصود كما تقدم الا ان معرفة اي غير ما تقدم
 وهو العرف المؤد بان تكون جمعا كما سيأتي في المثال
 الذي ذكره عليه بقوله بعد فتقدم اعجبني ايهم
 لانه وان كان الضمير المضاف اليه فيه معرفة الا انه
 ليس بمؤد بل جمع ولا شك انه غير المؤد المعرف
 المقدم كذا ولا وذكر غيره اي وهو ان المقصود

لغته

وقول ايضا الي تركة اي كاتضاف للمعرفة المجموع
 واما الصفة فالمراد بها ان اشار بذلك الي ان
 قول المم وبالعكس الصفة المراد بها ما يشمل الال
 مررت برجل اي رجل ان اي رجل كامل في
 الرجولية وهذا مثال لما اذا كانت صفة تنكرة
 وما بعده مثال لما اذا كانت حاك من المعرفة وقول
 ومنه قول من الضمير عايد على وقوعها حالاً بعد المعرفة
 فاورات الزمن الايام وهو الاشياء وقوله
 فبتر هو اسعد رجل وهو في اللغة القعير واثاه
 من هذا البيت في قول اي فتى لان ما زائدة فان
 اي منصوبة على الخالية من جتر وصحى ومعناه
 اي فتى كامل في الفتوة اي في حاله كونه كاملاً
 واما الشرطية والاستغائية فيضافان الى
 هذا ان لقول المم وان تكن شرطية الزوجة
 فيضافان الى هو معنى قول كل الكلام ما ورنه
 اي هو التفسير للطلاقة وقول الا ان في المرف
 الى اي ما لم يوجب شرطه ومعناه ان تكرار او في الاجزاء
 والاصح انها فتى اليه كغيرها من نقيض الاقسام
 الخفية عند ذلك فقوله بعد الا ان الاستغائية
 ان قيدية ليس بخلافه كما تقدم في الا ان
 الخفية لفظاً للمعرفة اي ان كاتضاف اليها المعرفة

لا يدل لذلك التمثيل وان كانت استغائية اي
 كاتضاف اليها يضافات للتركيب والمعرفة والموصولة
 فمعرفة بالاضافة للمعرفة تامل الامثلة نحو مررت
 برجل اي رجل مثال للصفة وما بعده مثال للمحال
 نحو اي رجل عندك مثال للاستغائية الصفة
 لفظ وقول واي عندك مثال للمضافة معنى دون
 لفظ وقول واي رجل تقرب الى مثال للشرطية
 المضافة لفظ وقول واي تقرب مثال للمضافة معنى
 دون لفظ وقول ويحبني ايهم عندك مثال للموصولة
 المضافة لفظ وقول واي عندك مثال للمضافة
 معنى دون لفظ فمثل لكل من اثنان المذكورة
 يمكن ان يكون المجموع ستة والموضوع انما مضافة
 تنكرة بالنسبة للاولين دون المعرفة والموصولة
 نحو اي رجل اي هذا مثال للشرطية المضافة لفظاً
 نحو هو تكرر وما بعده مثال للمضافة لجمع وهو
 تنكرة وقول واي ارجل عندك مثال للاستغائية
 المضافة معنى وهو معرفة وما بعده مثال للمضافة
 لفظ لجمع وهو معرفة فمثل لكل منهما مثال اي
 وقول واي ارجل هذا مثال للاستغائية المضافة
 لمعرف وهو تنكرة وما بعده مثال للمضافة لمعنى وهو
 تنكرة ولا خير في المضافة لجمع وهو تنكرة والموا

ان فعل وفاعل واصنافه مفعول الثاني ولدن مفعول
 الاول ونجر فعل ماض وفاعله مستتر عايد على
 لدن ونصب مبتدأ وعدوة مضاف اليه وجر جار
 ومجرور متعلقا بنصب ومنهم جار ومجرور متعلق
 بنذر ونذر فعل ماض والفاعل مستتر عايد على
 نصب والجملة خبر ومع معطوف على لدن ومع الثانية
 مبتدأ سنية على ان يكون في محل رفع وقيل خبرها
 وجرها جار ومجرور متعلق بتقليل وتقل فعل ماض
 مهني المفعول وتحت نائب فاعله وكسر معطوف عليه
 ان يكون جار ومجرور متعلق بتقل واللام فيه للتقليل
 وتقل فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على كسر
 والجملة في محل جر نعت لكون وانفردوا الزم العرب
 لدن اضافة مجرور ونصب عدوة مكانه ومنهم ومع مع
 قليل فيها ونقل فتح وكسر لاجل كون متصلا
 وحاصل المعنى ان العرب الزمت له وفتح
 الاضافة كما الزمت حيث واذا نحو من وان المضاف
 اليها حكمة اجر ولا يجوز نصبه الا عدوة فيكون نصبه
 على قلة ولدن مع كون الين في مع يفتحا فالتقليل
 وتقل عنهم فتح العين وكسر ما قبل ان يكون في المقادير
 اب لاجل التماس من اتقايه كما سياتي في اخر الكنى
 وقول الله لا تفتح اللهم وظهر الدال وسكونه في الدن

وهن

وهن هي اللغة الكثيرة الشهيرة في الاستعمال وفيها
 لغات اخريات مثل كنف ولدن مثل فلك ولدن مثل قم
 واعراب لدن بالصيغة المشهورة المتقدمة شقة واذا
 تقمنا وحذفت النون منها على اللغة اذ حيرة وارت
 اصافها الى مصدر جبرتها يعود نونها وجرها فتقول
 من لهن ولدن فلك كما يجوز من لدن ولا ذكر به و
 نون وقول في اي به نوظة وتمهيد لذكر مقابلة به
 وهو انصب او اشارة الى عامل اجر هو المضاف نفسه
 لا الاضافة ولا حرف المقدر كما قيل فاندفع به كذا ما قيل
 ان المضاف اليه سمانه اجر فله فاية لذكر له حيث
 قاله المحم وهن فاية عظيمة لم تستفد من هذا
 الكتاب الامن هنا ومن اعمال المصدر في قوله
 ومصدر الذي اضيف له كالفار ه اب قاسم وقوله
 عدوة هي بمعنى عداة الا ان عداة نكرة وعدوة معرفة
 انما قللت لم اختص عدوة في النصب بل لدن دون
 غير والدي كان فلم يجوز والدي عدوة ولم كان
 انصب كمن عدوة فلم يجوز ومن لدن سحر
 حيث تكون منصوبة بالفتحة لان النون في لدن
 تنصبه فتكون في حذفة وانباته من الهم الفاعل
 فانه اذا نون عول واذا لم ينبون لم يعمل وعن الثاني
 ان عدوة منصوبة في الخبر كمن سحر عدوة

وهن

وقوله ومع ان معطوفة على لدن كما تقدم وليست مبتدا
 وهو اولي ليفيد لزوم الاضافة لها ايضا ويكون معلوما
 من كلامه والمعجب والرمز الاضافة مع واما
 الثانية فمبتدا خبره اقليل والام لم يكن مستغادا
 كما لا يخفى على المتأمل ويدل لما ذكره عطف ان على
 لدن حيث قال من الاسماء الامة لكضافة لدن
 ومع حيث عطفها عليها اشارة لذكر فلا بد
 الغاية ان فيه حرف مضاف اعم اول مسافة ذي غاية
 اي لم يذكر الا بدالات الابد فعل الفاعل كوا
 من لدن الخميس الى الجمعة ومنه لدن البيت للمعد
 كما يدل كذلك عبارة الرضي حيث قال معناها ان
 غاية زمان او مكاف وقتك الرماضي في ثم قول
 التسهيل لدن اول غاية زمان او مكان مساهة
 نفس الاول من الزمان والاول من المكان ونذكر
 لم يقل لا بد الغاية ومن ثم كانت لها احوال في
 من ومد ومنه فانبت لنفسه لا بد الاول الشيء
 لا قيل وفيه نظرتا عليه ولا تغارها من الاعلى
 قلة والاكثر ملكا ومنها لوانا الصيغ ان علمت
 للزمان وصارت ظروف زمان لانها لا يضاف اليها
 المحل ومنه ظروف المكان الاحد في ذلك فذكر من
 لدن قام اي زمان قام فاضاقت الى اجل درجة لا بد

كونها

كدنها ظروف مكان اي كونها ظروف زمان بخلاف حيث
 اختصا صوابا للاضافة لما ذكر من جملة ظروف المكان
 كما تقدم وهي مبنية الى الضمير على لدن وقوله
 في لزوم الاستعمال واحد اعلم كيب من الامور الثلاثة
 التي ذكرها وهو كونها ظروف كونها لهم لا اول مسافة
 ذي غاية وآخر وعدم صحة وقوعها خبرا عن مبتدا
 فالاستعمال الواحد هو مجموع الثلاثة فنها في آن
 واحد لا واحد منها فقط وقوله عن عاصم هو واحد القرا
 السبعة وقوله والتمها الضم اي ضم الشغتين عند
 النطق بالاضم الدال وقوله ويجعل الزلعل عدم جزمه
 بدليل الاحتمال ان تكون كسرة النون للتخلص من
 الهمزة ككثير ما قيل به في نهاية لاسرة اعراب
 ولذا لم يرد الزاي ولا جيل كون الكثير فيها عند
 خروجها عن الظرفية الجزئية لم ترد في القرآن الا بـ
 اي لا يخرج بها وليس تعريها من مقابل لقوله
 وهي مبنية الى قوله ومنه قراءة الزا ضمير عاصم على
 الجمل ولا يجوز ان يكون منه اي اعرابها قوله اي
 الظاهر تنهض الزا من ومقناه تسريع الرعدة اي
 الارتفاع من المحل في ظهوره من وقت الظهر الى وقت
 العصر وان هذه منه في ذلك حيث جزمها من وجعلها
 مبنية الى الظاهر لا ويجوز ان يكون لدن خبرا عن اشارة

لقول الله عز وجل ولا يجوز نصبه الاغدر فكونه منصوبه
 بعد ما يجوزها ايضا فقوله الاغدر مستثنى من
 قوله ويجوزها اولي الـ وما زال مهري ان يعناه ابن
 النعمان فيكون ما زال مهري اي لم يبرح عني من
 وقت انفاذ الحق اليه ان دنت وقارت الشمس
 انما تزيه فرب منه وهجت عليهم وانما هدم منه
 فحسب غدره بعد ذلك هي منصوبه على
 التبريز وجهه وذكر ان ذلك مدلول انما كان مبهم فتكون
 وقت مفسرة ومميزة له فنصبته وقوله وفيه
 اختيار الـ الطير عايد على النصب وقوله وانما
 تذل الـ اي ولا اجل كون نصب غدره
 مختار الـ قال ونصب الـ وتكون النصب في كل
 شامل للنصب على التبريز والنصب على الـ
 بالمفصول به فقط ما لم يعمل الـ في الـ
 والامكان شامل للنصب باخباره الـ
 لا نقل عن ابن قاسم وهو الـ
 على غيرها من الامور الكواقفة بعد ذلك الـ
 لا تقع بغيرها الا مجوزة بالاضافة لا بغير
 عند ما يرد ما خارج عن الـ كما في الـ
 لا يرد الـ فلو عطف الـ بغيره على ما قبله
 كما في الـ راعية الـ الـ الـ الـ

جرت المظوف والانتبه وهو مرفوع بكان
 المحذوثة اي التامة لا الناقصة كما يدل له التفسير
 بقوله لـ كانت غدره اي وجدت ولما مع الـ
 فـ فـ من الكلام مع لـ شرع في الكلام مع الـ
 مع وهو اي لقول الله ومع مع الـ
 المكان الاصحاب الـ الـ الـ الـ الـ
 معنى من المعاني ومثل الـ لكل منها في الفـ والفـ
 الـ بقوله عند جسر زيد الـ الـ الـ مع قارة
 تكون الـ الـ الـ وتارة تكون الـ الـ
 وتارة تكون ممتلئة لان تكون الـ الـ وقد تكون
 الـ يقرب من زمان اخر مثال الاول زيد مع
 سرور ولذا وقعت خبرا عن الـ وصورته ومثال
 الـ حيثك مع اذان العـ ومثال الثالث جـ
 الـ الـ الـ الـ الـ مع الـ الـ الـ
 الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ
 الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ

فتمت اعراب الزود وقد تورد عن الاضافة برد لامها يقال
 معا وتكون منصوبة على الحال بمعنى جميع لاء اصلها
 مهيئت كرسا ايا وانفتح ما قبلها قلبت الفاء وتقول
 الحشم وتزفع ظاهرهم مع الافراد فيقال مع ويحتمل
 انما ترفع ما كانت مضافة ام لا يقال مع زيد
 ومع راء لم انما في حال اضافتها تكون فاقصة
 وفي حال افرادها تكون تامة لانها في حال الافراد
 تأتي الاسم في ان يقال معا كما تقدم وفي حال
 اضافتها تاروا فيقال مع زيد عكس اب وان
 في حال الاضافة يكونان تامين يقال
 ابرك واخوك وفي حال افرادها وقطوعها عن الالف
 يكونان ناقصين في الالف ومنها فيقال
 واما يد ودم في الفاء فيهما اضافة ام
 لاء اصلها يدي ودمي فيقال في ودي ودمي
 ودمه وغير ما ذكر من بقية الالف في
 وذلك كقولك مثل فيقال كذا وكذا
 وذكر فتت مدك القس العقلية في الاسماء وتكون
 فيتم انا وهي رباعية لاء الذي تقدم في قسم
 المعصية تامل
 من الالف فيكونان ناقصين في الالف ومنها فيقال
 فيكونان ناقصين في الالف ومنها فيقال
 فيكونان ناقصين في الالف ومنها فيقال

وقيل

وقيل ابدال والمعني قلبا سر الفاخر كايين وحاصلا
 منكم وهو اي كاييت معكم وان كانت ربارتي لكم
 انا اي في بعض الاوقات دون بعض اخر لا في
 كل وقت وقال هذا جرم من قصيدته
 همام بن عبد الملك والكاهد من قصيدته
 مع في قولك معكم منورق اي وليس بلغة وقيل
 وليس كذلك اي بل هو لغة ما تقدم وهي
 فيهم اي عند ربيعة الالف في ذلك ايت
 على كونها حرفا في قولك فان سبويه ان تقليل وتكون
 فيهم الاولى نقل وان كان الهم يستقل بمعنى القول
 في قولك هكذا حكما ان اسم الاشارة راجع الى ذكرها
 من الالف فالذي ينبغي على النظر فيه ان
 ظاهر الالف كانه في التوريع وليس كذلك
 بل في الالف العين ان اولها سكن جري فيه
 الالف في الالف طيبا المنفعة وانكر على الاصل
 في الالف من اشتقاق كذا في الاصل قد ذكر الاشياء
 وغيره اما المفتوحة في الالف على حالها وذكر
 في الالف الاولى منها ان ثعلب سأل ابا
 ان قارن من الفروع فيخاف ان عبد الله وزيد
 وقيل في الالف وزيد جميعا فيقال في
 في الالف في وقتها وفي وقتها وفي وقتها

وقيل

للقيام في وقت واحد ويكسر على ذكر قول امره القيس
 بكر من قبل مدبر امه لانه لا يقبل ولا يدبر معاً في حالة
 واحدة قلت يمكن ان يكون عن ذكر بان مراد
 ثعلب بقوله مع للقيام في وقت واحد حيث لم تقم
 قرينة على خلافه وما في البيت قامت القرينة
 الحالية على احتمالة فتدبر والفايدة الثانية ذكر
 الفارسي نقله عن بعضهم ان مع بمعنى بعد في
 قول تعالى ان مع العريسا كما ان بعد بمعنى هنا
 في غزل بقدر ذكر زينهم تامل واضم بنا غير الز
 فاضم فعل امر وفاعله مستتر وبناحال اما من
 الفاعل ادمننا الفعول وغيره بالنصب فيقول
 وان حرف شرط جازم وعدم فعل ماض فاعله
 الشرط والتا فاعل وما اسم موصول مفعول
 لعدم مبني على ان يكون في محل نصب وجمله
 اصنف بالبناء للمفعول من الفعل ونائب الفاعل
 صلة الموصول وهو ما وله جار ومجرور متعلق
 بالنائب وناوياً حال من فاعل اصنف وما مفعول
 ناوياً وعدم فعل ماض مبني للمفعول ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على ما واجمله صلة
 وقيل بنية او كغير جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبره وبعد وحسب المصنفات على قبل
 باسقاط

باسقاط حرف العطف في بعضها وهو انكسار الاول
 دون انكسار الثاني الاخر واعربوا فعل وفاعل ونصب
 مفعول او حال واذا ظرف لما يستقبل من الزمان
 وما زاوية ونكر فعل ماض مبني للمفعول ونائب
 الفاعل مستتر فيه عايد على قبل واجمله في محل خبر
 باضافة اذا اليها وقبله مفعول اعربوا وما اسم
 موصول ومن بعد جار ومجرور متعلق بذكر او جملة
 ذكر من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه العايد
 على ما صلة بالاسم لها من الاعراب والتقدير واضم
 غير احالة كونك باسما لها ان عدت لفظ ما اضعف
 غيرك في حال كونك ناوياً ما عدا اي ناوياً المعناه
 لا لفظه قبل وبعد وحسب واول ودون والجات
 ايضا وعمل كايان كغير فيما ذكر واعربوا قبله وما
 ذكر بعدها وقت تنكيرها في قال كونهم ناصبين
 لها وحاصل المعنى ان قبل وما ذكر بعدها لها
 في البر بنية احداث اربعة امات يحذف المضاف اليها
 ويعرب بنية او يحذف ولا ينوي لا لفظه ولا معناه
 او يحذف وينوي لفظه او يذكر في الحالة الاولى
 شي عن الضم وهي التي اشار لها المصنف بقوله واضم
 في الحالة الثانية تنصب على الظرفية وتجر
 مع التنوين فيهما واسرار لزم الحالة المفعول

واما انصبها الى واما الخاتين الاخر وهما اذا حذف ونوي
 لفظه او ذكر فارتها تكون منصوبة على الظرفية ويحذف
 بمن من غير تنوين فيها وهاتين الخاتين لم يذكرهما
 ابنه هنا لعلمه من اول باب الاضافة فيما تقدم
 لانه قال في اوله نونا تلي الاعراب او تنوينها مما تصيف
 احذف وهو صادق بما اذا ذكر المضاف اليه او حذف
 ونوي لفظه فالاضافة اما لفظا او نية وسياتي
 التنبيه على ذكر في اخر اسم فتخلص من ذكرنا
 تكون مبنية على الخم في حالة واحدة ومعرفة في
 ثلثة قال بعضهم ولو قال انما ظم بدل قوله
 واختم له وغير واختمها اذا عدت ماله اضيف ناويا
 ما عدما كان اولى ليكون لفظ غير معطوفا على
 لدن فيجيب انها ايضا من الاسماء اللازمة للاضافة
 ويمكن الاعتذار بالجواب عنه بانه لم يفعل ذلك
 ويحكم بكونها مكية لانه لفظه لكون بعضهم حكى
 فيه القطع عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله ان
 عدت ماله اضيف اي ان عدت مالا اضيف غير له
 وهو المضاف اليه والمراد لفظه لا معناه وقوله ناويا
 ما عدما اي ناويا معناه لا لفظه لانه لا يكون مبنيا
 على الخم الا اذا كان المضاف اليه محذوفا وقطوعا
 منوي معناه لا معني عدم حذف ولو حمل على غير ذلك لم

لم يجمع قدام واختمه او وقوله قبل كغيره ارفع مبتدا وكثير
 بالمر متعلق بخبره وخبره ويجوز ضبطها بالضم من
 غير تنوين وبالتنوين والرفع لانها لمان ليس فيها ما
 ما يوجب البناء واقتضاه في ذكرها على الضم نظر الحالة
 التي تكون عليها في حال قطعها عن الاضافة لالكون
 ان غير الضم لا يجوز فهذا هو وجه الاقتضار عليه
 دون غيره مما ذكر واما بعد ودون وما بينهما فتبين
 فيهما الضم من غير تنوين لان الوزن لا يستقيم الا
 به تامل وقوله بعد حسب الزعم قبل باسقاط
 الساطف كما تقدم وقال الساطف بعد وما عطف
 عليه مبتدا خبرها محذوف له لانه قول كغيره اي
 بعد وحسب ان كغيره قول حسب اي التي بمعنى
 لا غير نحو قوله قبضت عن حسب اي لا غير واما
 التي بمعنى كافي خرجا رجل حسب اي كافي فانها
 تسعمل في حال الصفات فتكون معا للذكر كافي
 فومر رجل حسبك من رجل اي كافي كذا عن
 غيره واما معرفة كافي هو هذا عند اسم حسبك
 من رجل وتسعمل في حال الاسماء الجامدة ايضا
 نحو حسبهم جهنم فان حسبك اسم وحسبك درهم
 لا غير ذكره وهذا يريد على من زعم انها اسم فاعمل
 لان المعامل اللطيفة لانه على الجملة الاعمال

مطوفات

ما اتفاق ولا العوامل الفئوية ايضا على الاصح وظاهر
 كلامهم ان حسب التي بمعنى لا يجري فيها ما يجري
 فيا قبل من الاحوال الاربعه المتقدمة مع ان
 لا يتركب بل لا يجوز فيها الاحالة واحدة منها فقط
 ومن انما على الفهم دون الاحوال الثلاثة الهائية
 وبذلك لذكر ما ذكر في التمهيد من انها ثلاثة
 لا وصفية او الحالية او الاستثنائية مبنية على
 الضم بعد ان كانت معرفة بحسب العوامل وذلك
 نحو قوله رايته رجلا حسب رايته رايته حسب
 وقوله عكس حسب اي فحسب ذلك في الاشارة
 الى انه مبنية على الضم وفي الاوّل منها وصفية
 انما حال وفي الاشارة الى انها تامل ذلك وقوله
 وعمل ظاهر ايضا انه يجري فيه ما يجري فيما قبل
 من الاحوال الاربعه مع انه ليس كذلك كما هو
 عليه زعم للبنا على الضم حسب قال في التمهيد
 على فانها توافق في معنى ما هو في الاشارة
 الضم اذا كانت معرفة بخلافه
 واتيت بخبري كليب من ابي من غورهم
 اعرج ايضا اذا كانت تكرر كقولك
 من على اي من شيء على اي شيء انما لا
 انما لا يتعمل لا يجوز ان يكون في اي شيء

الا مضافة كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع
 قال الحتم وهو الحق انه وقوله وانما هو اعترض
 بان هذا شامل لحسب وعمل ففقتناه جواز اثنائه
 على واختصارها على الظرفية وغيره فاعلم انه ليس كذلك
 وجواز اعراب حسب شيئا انما اثره قبل وبعد
 كان يقال قبضت عشرة فحسب مع انه ليس كذلك
 ايضا ويجاب عن ذلك بان عموم قوله وما من بعده
 قد ذكر محمول على المجموع لا الجميع حتى لا يرد ذلك والعني
 ويحتمل بعد راي ما عدي حسب وعمل وقوله
 شيئا اي على الظرفية وكان الاولى بزيادة الجر عن
 الاول لئلا يتصل انقصر على النصب لانه الاصل في الظروف
 ويعلم من جواز الجر من الاشارة فيها وقيد
 الحركات بالنصب ولم يطلعه لانه الظرف لا يثبت
 له مطلق الاعراب لنباية على ارفعه في حال الرفع
 هذه الاسماء المذكورة ارب في كلامهم وهي ثمانية
 خبر وخبر وخبر وحسب واول ووروف والجهات
 الست وعمل ولهم الاشارة سبب الخبر عنه بقوله
 الاشارة اربعة احوال هي الاسماء المذكورة
 اربعة احوال هي الاسماء المذكورة وقوله ينبغي في
 انما لا يتعمل لا يجوز ان يكون في اي شيء

وهي الثلاثة اباية منها وهي التي اشار اليها لواحده
منها بقوله بعد واخر بواو الز و قول فتعرب ان ترقيق علي
قول رترب في بقيتها والتخفيف في تعرب عايد على الاسماء
المذكورة وقول لا غيره على حرف عطف وغيره بالنصب
مستوفى على قول ررها منصوب بالفتحة والضمير
مكتوف اليه وهو ما بعده مثالان كما اذا احييت
لفظ اي ذكر المضاف اليه وقول ارحف المضاف
عليه من اذا احييت وقول ما تضاف اليه اي ان
تضاف فقد الاسماء اي ما والضمير في تضافا
عايد عليها وفي عليه عايد على ما وقول وسري اللفظ
اي ان ثابت في اللفظ لا في المعنى وقوله
يحمل التلخيص به بالعدل وصاتين الصورتين
لم يذكرهما التلخيص علمهما من اول ابواب كما
تقدم ولم يكن فرق بين متوي الله تعالى والشرح
به لان المتوي لفظه كالثابت بخلاف متوي الذي
فقد ابيته فيه دون غيره وسننيل فادى
ارابي ومن قبل هذا ان ينادي كل متوي ابي كل
قريب وابنه عن قرابته فما عدا ذلك فليس
ولم يفت عليه احد من اهل العلم اي ان
اي علم يفت عليه ولم يجيب احد من اهل العلم
وان كان هذا من ذلك فمجرد بيان لحد في الظاهر الذي

وبية لفظه فهو مثال لما اذا حذف المضاف اليه ونوي لفظه
وبقي في هذه الحالة اي وفي حالة حذف المضاف
اليه وبية لفظه وقول كالمضاف لفظا اي كالمضافة في
اللفظ وكما المضاف اليه موجودا لم يبق الا النوي
لفظه كالثابت كما تقدم فتكون معرفة ان في اللفظ
من غير تنوين والضمير في بقي عايد على الاسماء
المذكورة كما مر في نظيره ولم تنون ان مرتبطة بقوله
لأنه في هذه الحالة هو ما في اللفظ للمالة الثالثة
التي تقرب فيها فتكون نكرة اي وتقوي منونة
لا يدل عليه التمثيل بعد وهذا مفرع على ما قبله
وهو قول ولم تنون ان الذي اشار به لما ذكره قول
ومنه قراءة ان الضمير في منه عايد على ما ذكر من منه
المضاف اليه وعدم بية شيء وهي قراءة شاذة وقوله
ومنه قول اي الشاعر غياغ لب الشراب ان معطوف
على قول ومنه قراءة ان ذلك هذا البيت عبد الله بن
يونس بن سنان كان له ثار فادركه واحده مما هو عليه
ولم يلد ان الشراب الذي هو الخمر ساع له وهل عليه
فقد يلد لا ان يلد ان ذلك يلد يلد وروى
لذلك في السطر المسطر وهذا على رواية لبعضهم
الفرات وهذا هو الصحيح من رواية ابي الحسن التي ذكرها
ولي الرضا بن البراء بن علي بن فضال في الاصله والشاهد

منه تنويع قبل وتكثيرها لا مبر في الآية لحذف المتعاقب
 وعدم بنية شيء وان كان ما في الآية مجرورا وما ذكره
 من نصب واعص بفتح الهمزة من باب علمه يعلم
 هذه هي الاحوال الثلاثة التي لا تارة
 راجع ما ذكرنا سبق من عند قول فتعرب اذا اضيفت
 لفظا الى هنا واما الحالة التي بني فيها الزاكي
 وهي التي اشار اليها الله بقوله واخبرهم ان فانما تنبي
 ح انما يتبين اذ حذف المتعاقب اليه وفرض ما
 بعد الآية لروى من بعد فليظن ان
 خبر مقدم والامر بفتح ما هو من حرف جر و قبل
 مبني على الضم في محل جر ومن بعد يعطون على
 وهو مبني ايضا على الضم في محل جر كذا في قوله
 فيها رتبة معناه در من لفظه والاصل من قبل
 القلب ومن بعده وقوله اي انك انما
 فاقب خبر مبتدأ محذوف اي في خبره انما لا
 ولا يظن له كبير عريض من على اي عريض من
 علوه وفوقه ومقصود انما عريضا وصف الفوق
 لكونها ضامرا للبطون عريضة الى ان يراه الله انما
 قوتها وجودها وادراكها من قوتها من تحت
 وقوله من على حيث ينبغي على الضم وهو
 من حذف لا يظن اليه ونبت ما في الاصل

اقب

اقب من تفته عريف من علوه بضم الهمزة
 وقوله اي وانما رتبة في الكافية بقوله
 والحال كل منة الحقول اذ القول ابدأ بـ او لا
 والصحيح ان اصله او ان يوزن ان في قلبت الهمزة
 الثانية واولا ثم ادغم بدليل قوله في الجمع او ابل واز
 لا يستلزم ثانيا اي اخر او انما معناه ابتداء الشيء وقد
 يكون ثانيا واخر وقد لا يكون كذا في نحو هذه اول
 حال التمسك فليس يلزم ان يكتب بعده شيء
 لا احتمال ان يكتب بعده وان لا يكتب في غير الله
 يستلزم ثانيا واخر كما ان الاخر يقتضي اوله وقطر
 الخلق فيمن قال تزوجته ان كان اول ولد تدرب
 فذكر اقامت طالق فلو لم تدركه فعلم
 القول الاول يقع الطلاق وعلى الثاني لا يقع واعلم
 ان اول المذكور له استقالات الاول بمعنى سبقه
 هذا اول من هذا في ولقيته عاما اول الى هذا
 سبق من هذين ولقيته عاما سبق فعلم هذا يكون
 افضل من فضيلة من يعطي حكم افضل التفضيل من
 حيث انه يقع من الضم ولا يجوز ثانيا في الثاني
 لا يجوز دخول الثاني تحت عليه وكذا ومن الجارية
 كذا في الثانيين المتقدمين والثاني ان يكون له معنى

اقب

سابق فيكون مفعولاً مفعولاً محمولاً على ما اورد في
 وفيه ما لم اول ولا اخر ويذكر يونث بالتا ايضا فيقول
 اوله ونحوه وانما في قولهم وفيها ما لم اول اي انه
 يكون في قوله حذف المضاف اليه ونية شئ من غير
 تنوين له من الصرف للمصنف وورث الورد في
 وكرونا وكسرها اي حذف المضاف اليه ونية لفظ
 والاولي التفسير بالمر لا من الالف من القاب الالف الاخر
 فيلحق من هذه الاحوال بالالف ثم الله ثم وفيها
 وكسرها وانما الماعراب ما لا يصرف اي لا تنون
 وقول المصنف ان علة لقول لا تنون الالف المضافة
 اليه ان يكون في الشئ فيما تقدم وهي التي اشار اليها
 واما التي الحالة التي هي فيها المضافة الى الحالة الثالثة
 اي المذكورة في الشئ ايضا فيما تقدم اي التي اشار اليها
 ولم تنون الا اذا حذف المضاف او المفعول في قوله
 المضاف اليه اشار لا علة في قوله وهو ان لا تنون
 لا زيادة الجرمين وقد علمت الجواب عن هذا من
 ما اقتصر على ما هو الاصل فارجع اليه وهو في
 الكلام ايضا ولم يفرق بين المضاف والمضاف اليه
 للمضافين احيائيين اي من الالف المضافة وهي
 في المضاف اليه اما التي في قوله فارجع اليه

او حذف ما تضاف اليه ان وقوله لان حكمها ان علة
 لقوله لم يفرق بين من اول الباب اي باب الاضافة
 وتقدم توضيحه في اول الكلام تلك حاجة لاعادته
 وما يلي المضاف انما هو الاسم الموصول في قوله
 يلي من الفعل والفاعل المستتر فيه الفاعل يعلم
 صلة والمضاف مفعول وجمله باي صلة تعلق
 من فاعل باي وعنه جار ومجرور متعلق به وفي
 الماعراب متعلق به ايضا وانما الخوف وما زاد من
 حذف من الفعل ونائب الفاعل في قوله ما تضافه اذا
 اليها والتقدير والمضاف اليه الذي يلي انفاق وبيع
 بعد ما في في حال كونه خلفا وبدا عنه في الاعراب
 وفي حذفه وعاصم في المعنى ان المضاف في حذف
 ويقام المضاف اليه مقامه وسبق باعرابه كذا
 بشرط ان يصلح للعراب باعرابه كادع مفعول فلو
 لم يصلح بذلك كانت جملة لم يجر حذف المضاف
 وقام مقامه في الجملة لا تصح للفاعلية
 ولا المفعولية وبشرط ايضا ان يرمي اليه
 كذا في واقف من مقامه فلو لم يرمي لخرجت
 زيد فله عطف في قوله او حذف رسول وقيل
 زيد واقصود كذا في قوله لم يفرق بين المضاف
 اليه واعلم ان حذفه على قسمين قياسي وكما في

فالتقيا في ما امتنع فيه استقلال المضاف اليه بالحكم
 كما في الجملة انما ارجح التي ذكرها وما عي وهو ما استقل
 الصفة اليه فيه بالحكم كما في المثال المذكور وهو جاز
 ان يرفع او لا يرفع كما عي لا يرفع فستكتم ان ما دل عليه
 دليل وعلما ان المضاف فيه محذوف كان قياسا زالا
 كان كما عي انما يرفع فستكتم ان ما دل عليه المضاف
 بالقرينة الدليل انما لو جود دليل يدل عليه وهذا
 محذوف لخرج محذوف وهذا المحذوف قياسا لوجود الدليل
 في اي احوال يوضح ذلك فيعرب باعراب اعي
 على الباء ومن غير ان الباء قد عيذ المضاف ويبقى المضاف
 اليه ولا يخلقه في الاعراب بل يبقى على جرح لا يستلزم
 اليه في قوله بعد وري جرحا انما تقول تعالى
 واسترجع في قلوبهم ان هذا المثال وما بعده مثال
 محذوف فيه المضاف وخالفه المضاف اليه في اعرابه
 لوجود دليل يدل عليه وهو في الاول سبب المحذوف
 خبر بهم للمحذوف لا العمل لا يشرب وفي الثاني انما
 المحذوف على انما تعالج بقونه من صفة الجرح في محذوف
 وذلك على ان هذا محذوف مضاف محذوف في هذا المضاف
 في محذوف لوجود الدليل فيه كالتقدم في وري جرحا
 انما يرفع دليل وما زالا كما في وري جرحا
 ولا يرفع دليل والذين هم موصول مضاف اليه المكون

وهو في الاول ج وفي
 ان في امر كما ذكر في

في محذوف

في محذوف مفعول وجملة البقاء من الفعل والفاعل
 صلة وكما الكاف حرف جر وما اسر موصول مفعول
 عي السكون في محذوف وقد حرف تحقيق وكما في محذوف
 ما في وري جرحا يرفع على الصفة اليه وقيل
 ظرفا وصدر منصوب خبرها وحذف مضاف اليه وما
 اسر موصول مضاف اليه جملة تقدم من الفعل
 والفاعل صلة والتقدير وري جرحا جرح المضاف
 اليه الذي ابقوه ما عي محذوف كالجرح الذي قد عي
 قول حذف المضاف الذي تقدم على المضاف اليه
 وذلك لكن بشرط ان يرفع حرفه في جرحا كذا يرفع
 جرحا ومجرور متعلق بانقرا وان حرفا مصدرية ومنه
 وكما في فعل مضارع منصوب بها وما اسر موصول
 في محذوف رفع لهما وجملة حذف من الفعل ونائب الفاعل
 المستتر في الفاعل على ما صلة وما عي خبرها
 ولما جرحا ومجرور متعلق بما عي وقد حرف تحقيق
 في محذوف من الفعل ونائب الفاعل صلة وما
 وانما تقدم وري جرحا الذي ابقوه ايضا ملتبسا
 يستلزم كذا المضاف الذي حذف مما عي للمضاف
 الذي عطف عليه وجاز في المعنى انه تقدم في
 المستلزم في ويقدم المضاف اليه مقامه في الاعراب
 لذلك وري جرحا المضاف محذوف ولا يرفع المضاف اليه

في محذوف

في محذوف في محذوف

مقامه في الاعراب بل يبقى على جرح الذي كان عليه قبل
 حذف المضاف بشرط أن يكون المضاف المحذوف محالاً
 للمضاف الذي عطف عليه بعد ذلك وسيلتي توضيحه
 في المثال فقوله فيما تقدم وما يلي المضاف يأتي خلفاً
 عنه في الاعراب أي غالباً ومن غير الغالب قد يحذف
 ولا يحذف في الاعراب بل يبقى على جرح الذي كان ثابتاً
 له قبل كإسما بالشرط المذكور وتقدم التنبيه
 على ذلك وقول الله لا قد كانت الزمان كالجرح الذي قد كان
 أو على الجرح الذي قد كان وهو الجرح بالمضاف إليه فالجرح
 أما التنبيه أو بمعنى على فالجرح الذي فيه الآن هو عين
 الجرح الذي كان فيه أولاً أي له من المضاف إليه الجرح
 جديداً بغيره أن قلت كاف التنبيه تضييق وتعلم
 أن هذا الجرح الذي فيه الآن غير الجرح الذي كان فيه
 أولاً قبل حذف المضاف والألزم تشبيه الشيء به
 بنفسه قلت تلك المفارقة بالاعتبار وهو
 أن المشبه جرح الآن والمشبه به جرح الذي كان قبل
 فاختلفاً بالاعتبار واخذ إذاً أوردان الجرح عطف والعرض
 لا يبقى وما تبقى تكلم به عليه بما قبله أي العرف لا يبقى
 رجاين ووجه التشبيه في كل منهما كونه بالمضاف
 لا بغيره قد يضاف المضاف إلى أحد ذلك من قول
 الله وربما جرح الزمان

لقوله

لقوله تحسبن وأمر مضاف إليه وتحسبن فعل مضارع
 مبني على الفتح لا اتصال بنون التوكيد الثقيلة والفا على
 مستتر وأمر مفعول ونار بالجر مفعول على كل
 الواقعة مفعول وهذا هو الشاهد والأصل لكل
 نار تحذف كل الذي هو المضاف ويبقى المضاف إليه
 وهو نار على جرح الذي كان عليه قبل حذف المضاف
 وهو كل لوجود الشرط وهو عطفه على ما قبل
 المضاف المحذوف منه وهو كل الذي تورد كما ذكرنا
 وإنما المضاف فيه محذوفاً لئلا يلزم عليه انقطاع على
 معرري عاملين مختلفين بأن قوله نار بالجر
 مفعول على أمر والعامل فيه كل ونار النار مفعولاً
 على أمر أو تحسبن هو العامل فيهما والمعنى تحسبن
 كل أمر أمر كما ملأ يد الكامل من له خصال شبيهة
 وأوصاف موحية وكل نار الزبد المحصور النار
 التي توقد لوقب الضيق وهذا الشرط أغلبي ومن
 يحذف إليه قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه
 على جرح الذي كان عليه قبل حذف المضاف والعطف
 الذي حذف منه المضاف ليس مماثل لما عطف عليه
 بل مقابل له وهذا لا أشار لذلك الشيء بقوله وقد يحذف
 المضاف لأن لا كان عند ذكرها أي المضاف والمضاف
 وقد يحذف المضاف إذا أشار به إلى شيء آخر

هذا الشرط اعلي وليس مطروحا كما تقدم وقوله
 بل مقابله المراد بالمقابل العند والمنا في
 قارة من جبر الاخرق اي وهي قارة شاذة باقى
 الاخرق اي ولا شك ان باقى مناف ومقابل لقوله
 في الدنيا لان عزمها فان قليلا ما تلهج
 ما تلهج للمنفعة اي ولا شأه فيه ح على ما ذكر وصنع
 من قدر ذلك كمالا والمناسبة بينه وبين عزمه
 الدنيا والاول اولى اي وهو تعدية باقى لان
 الاخرق باقية دون اعراض الدنيا فانسية وقد اعترض
 عما قدر عزمه بانه قدر كمالا كما تقدم
 وكذا قدر امث الربع اي قدر غيره مما تلهج
 قدر عمل الاخرق ولا شك ان غير الفرض وعرف
 الثاني ان في فعل مضارع وان في نائب فاعل
 ويبقى فعل مضارع والاول فاعل والحال جار
 ومجرور في محل نصب حال من الاول وانما ظرف وبه
 جار ومجرور متعلق بمتصل وبنية الفعل مضارع
 وخاطبة مستتر عائد على الاول والجملة في محل نصب
 بالضافة الى اليها بشرط متعلق به حذف
 مضاف اليه وضافة معارف عليه والى مثل
 جار ومجرور متعلق بالضافة الذي مضاف اليه
 وجهه اصبحت الاول اصله ولي جار ومجرور متعلق

والشعر

والشعر روي في الثاني وهو المضاف اليه فيبقى الاول
 وهو المضاف على حاله الذي كان عليه وقت اتصاله
 بالمضاف اليه بشرط ان يعطف على المضاف الموجود
 اباقى من غير حذف المضاف الى مثل الذي
 اصبحت الاول له حذف المضاف اليه وابقا المضاف
 على حاله الذي كان عليه قبل حذف المضاف اليه
 مقيد بقيه يث وهو المحط عليه وضافة ذلك
 المقطوع مثل المضاف اليه المحذوف وهذه المسئلة
 عكس المسئلة المتقدمة وقوم بشرط عطف شامل
 للعطف بغير الواو وهذا في الغالب قال ابن بطي
 وقد يبقى المضاف به تنوين ان عطف هو على
 مضافا مثله او عطف عليه مضاف كمثل فالاول
 نحو حديث البخاري عن ابي جبر عزميت مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سبع عزميات او ثمانى بفتح
 الياء تنوين والثاني نحو حديث انه صلى الله
 عليه وسلم قال تحبني في علم الله ستة او تسعة
 ايام وخمسة انرا بالمصطفى في اليد والرجل عو قطع
 السائر والصف والرابع عكس نحو ورواهم فلا
 يقال اشترى ثوبين ورواهم زيد وقول وضافة اليه
 او عمل في مثل ما له اصبحت الاول كقوله بمثل ان
 اسم من جبر الديم مثل مضاف اليه وفي ذلك عليه

والشعر

المذكور والاصد بمنزلة ولد النديم او انفع من ولد النديم
 فحذف ولد النديم من الاول لانه الثاني عليه السلام
 انفع من مضاف ومنه محذوف رزبا لعطف عليه مثل النديم
 بالياء يحذف المضاف اليه الزيادة في قوله انفع
 النديم من الثاني انما هو ما هو منه لانه المراد بالثاني
 لكل من المضاف اليه وبالأول المضاف
 ما يكون له انما هو ما هو منه لانه المراد بالثاني
 له المضاف بغير عطف انما هو وليس مطرارا
 وسببا في كتابه وهو قوله وقد يفعل ذلك في
 الارضين في قوله فعل ما هو والبيت يعني المضاف
 فاعل والادوية مفعول وسهل وحزنها به لا
 منه والخزف ما غلط بها واسهل بضمه والوعى
 جمع عروق والامال بالجمع امل كسب وبسباب
 وهو الرجا والضرع جمع ضرع وهو لذات الظلي
 والخف والمعنى في النظر الاول معنى اسم السهل
 والاصد منها فسيقت اليه تعلقت الامال بالضرع
 والضرع اي خصوصها والاصد في قوله سهل وهو
 فانه حذف منه الاول وهو سهل النديم المضاف اليه
 لدلالة الثاني عليه وقد يدل ذلك ايضا
 المضاف اليه وانما المضاف وانما يقطعه
 مقابل لتول فيما تقدم واكم ما يكون انما

قبل

قبل ندي الا هذا هو انما حذف فيه
 المضاف اليه وانما المضاف محذوف ولم يقطعه
 المضاف مثل المحذوف لانه الاول ومن قبله
 الامر انما هو منه لانه المضاف اليه
 شذوذا في وهوات محصورا في موضع من غير
 على الاعمال وكسر الهمزة قراءة يعقوب في جات
 من غير غيوب وضم الهمزة جعل الفتحة فيه فتحة اعراب
 وهذه الذي ذكره المصنف وحاصله في ذكر ان
 فيه ذلك من مذهب المصنف المحذوف من الاول
 لدلالة الثاني في هذا هو الذي ذكره المصنف في
 المحذوف من الثاني لدلالة الاول على ما ذكره
 وما ذكره بعض شراح كتاب السجوية من المحذوف
 كل منها وسبب في آخره ثم انهم قوبلوا
 ايرونيه في المضاف والمضاف اليه
 شذوذا في كتاب السجوية وهذا هو المذهب
 الثاني وطريقه في الاسم الثاني الواحد لانه
 شذوذا فيهما فليس من باب الشذوذا فيهم
 فانه المضاف الى المفعول مقدم لقوله خبر
 ومضاف مضاف اليه من اضافته المصنف الى المفعول
 بعد هذا انما فعل وشبهه مضاف الى المفعول
 من انما اليه من اسم موصول فاعلى المصنف وجعله

قبل

نصب من الفعل والفاعل صلة ما والعاية محذوفة
 ومنعها حال من ما او من العاية المحذوفة واو من
 ما عليه واجز فعل او من عايد مستتر ومبني
 لم يعب جازم ومجزم وفعل ما بين ما وبين
 مضاف اليه واضطرار لافعل لاجله وهو على
 لوجه الذي بعده وجب فعل ما من خبر المفعول
 وانما الفاعل مستتر فيه عايد من الفعلين والاعين
 من قوله او من قوله او من قوله او من قوله
 والتقدير وانما لا يفصل المضاف للسبب بالفعل
 من الخاف اليه منصوبه حاله كون الفاعل مفعولا
 او نحو قاله ولم يعب فصل بين وجه الفصل بالاعين
 من قوله او من قوله او من قوله او من قوله
 معنى ذكر ان المضاف ان يفصل بين المضاف والمضاف
 اليه منصوب الخاف ان المضاف به سواء كان منصوبه
 به على انفعالية او على كونه ظرفا له وكذا الفصل
 بالنسبة فالفصل بهذه الاصول ان كانت جازمه ولو في
 حاله ان اختياره ثم ذكر بعد ذلك ان الفصل جازم ايضا
 بامور تلك وهو الاجنبي من المضاف اليه في المثال
 له ومنه قوله او من قوله او من قوله او من قوله
 في حالة الاضطرار كما اشار له ذكر قوله الاضطرار
 فيتم الخاف ان لا شيئا التي يجوز الفصل بينهما

المضاف

المضاف والمضاف اليه ستة ثلثة في حالة الاختيار
 وثلاثة في حالة الاضطرار والاولى للمفعول
 ان يقول بدل قوله فصل مضاف لزان يقول كالتال
 السيوطي في منتهى الالفية
 بفعل او ظرف اجزا يفصله عامله المضاف من ثلثة ثلث
 لا اولى من من التقدير الذي لا ينبغي ان يكون ما ذكر
 وقوله فصل المضاف اليه الفعل المضاف والاعين
 المفاعله امياني في قوله وقوله او من قوله او من قوله
 ان يكون غير جملته فان كان جملته نحو اعجبني وتلك
 بعد الله مطلقا زيد ملك يجوز الفصل بينهما
 يجوز الفصل بوجه الامور ان كانت المذكورة او لا
 ان المضاف فيه نظرا لانه وقوله فصل بين تقدم
 المضاف على المضاف اليه وقوله واضطرار انما هو لاجله
 قدم على ما عليه وهو جازم كما تقدم وقوله جازم
 متعلق بوجوده وقال بعضهم يتصل بمحذوف ان
 غير جازم اب وجب المضاف مفعولا جازم
 لا يجوز تعلقه بنفسه غير جازم لعمومه على
 ان مصدره ولو على راي من اجاز اعمال
 في قوله او من قوله او من قوله او من قوله
 او من قوله او من قوله او من قوله او من قوله
 اجاز المضاف اليه اجاز

اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد
 يتربط انما في مناهضة تنوين الاول او الفون فيه
 فلا ينفصل في معنى ما عند التواضيع بين الاي الفون
 كمن الم. اختار الفصل بينه او جعله قسما جازيا
 في البنية ان في حالة الاختيار ومقتضا بالضرورة
 وهي حالة الاختيار وجعل لكل منهما ثلثة انواع
 يكون المخرج لا تقدم والراية اي يسمي الفصل
 المصدر او الفون والمضاف اليه مظهر على قوليه
 بين المضاف فيما تقدم وقول بما يقسمه المضاف
 من حيث يكون فيما تقدم ايضا ان يفصل عن قول
 من مفعول به او ظرف بيان لما وقول او شبهه
 مظهر على قول او ظرف او الفون فيه عايد على
 الظرف وقسمه الظرف هو الجار والمجرور كما سيأتي في
 المثال ترك كوزيت كثر افرين فقل ما حن
 عني للمفعول وقتل بالرفع تاييب فاعل ونصب
 اوله على كونه مفعولا وجره كذا مضافا المصدر
 وهو قتل اليه وهو من اضافة المصدر لفاعله
 ففصل بين المضاف والمضاف اليه باولاء الذي
 هو قول المضاف وحسن ذلك امور ثلثة كون
 الفاعل بينهما مفعولا للمضاف والمفعول فضلة
 لا يستدبره وكونه غيرا حسي منه للخلق به وكونه

مقدر

مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه وهو شرعا
 مقدر لا تقدم بمقتضى الفاعلية المفعولية لا
 فاعل ان بالمصدر بمعنى و. باصفا على مقتضى
 ما هو مفعول في خط بما ذكره اشتمل به المخرج
 في كشافه. ان عامر هو واحد القائل
 ومثال ما فصل ازمه على فونين او تقدم
 ما فصل ازمه وكذا يقال فيما بعد. ترك يومها
 ليس هذا بل ترك مصدر مضافا ونفسه مضاف
 اليه من اضافة المصدر اليه فاعله ومفعوله كذا
 ويوما ظرف المصدر بمعنى مائة مائة وسليمة
 به يومين المضاف اليه وهو ما مفعول معه
 وان قد ترك نفسك ثمانا يوما مع هوامها
 مع في رداها ويميل ان يكون الاصل ترك نفسك
 فيكون من اضافة المصدر مفعوله حذف
 الفاعل من الم. يستحب وعده اي لان من
 لا يرفا على م. لا تيقن وهو مضاف لرسل فهو
 مفعول الاول ووجهه مفعول اي فصل به
 والاصل ان لا تحين الله بمختلف رسله وعده
 و. شبه الظرف اي وهو الجار والمجرور كما تقدم
 الى الم. بالمد ومب اليه لم يتي بينهما
 م. هل انتم تاركواي مسا حبي فتاركها

جمع تارك وهو لم فاعل مضاف الى مفعول وهو صاحبي
 بدليل حذف النون منه ولي جار ومجرور ظرفا له
 فصل به بينه وبينه المضاف اليه والاصل تاركوا
 صاحبي لي والمراد بصاحبه موسى بن ابي بكر رضي
 الله عنه ^{هنا} وهذا يعني قوله انهم الاشارة واقع
 لجميع ما تقدم وجاء الفصل ايضا في الاختيار
 ان ابي كما جاء الفصل فيه بمفعول المضاف وظرفه
 وهذا اشارة لقول الم والم يبي فصل يبي
 هذا غلام وانه زيد فاسم الاشارة مبتدأ وعلمه
 خبر وزيد مضاف اليه فصل بينه وبينه بالقسم
 ولهذا قال الم ان ابي ولا احد كون الفصل
 بالقسم بين المضاف والمضاف اليه جاز في حالة
 الاختيار ووارد قال ولم يجب ان واية هنا تم الكلام
 على الامور الثلاثة التي يجوز الفصل بها بينهما
 في حالة الاختيار وبقي الكلام على الثلاثة التي يجوز
 الفصل بها بينهما في حالة الاضطراب اشارة للشك
 عليها بغير واشار بغير واضطرارا ان ^{نقال}
 الاجنبى ابي الفصل بين المضاف والمضاف اليه باجني
 من المضاف والمراد بالاجنبى منه غير المفعول له كما في
 المثال المذكور فان يوكا فيه مفعول لقوله خط لا كف
 وقد فصل به بين المضاف وهو كف والمضاف اليه

وهو

وهو يهودي لا سيدك ذلك ^{لا} لاختار المضاف
 للتشبيه وما مصدرية في محل رفع خبر مبتدأ محذوف
 اية وهم هذه الدار كخط الكتاب الذي رسمه وكتبه
 يهودي تارة يقارب الكتابة من بعضها فيه وتارة
 يزيل اية يفرق بعضها من بعض فحسب الدار التي راها
 يهودية بالكتاب الذي كتبه يهودي من حيث التفرقة
 والاتصال ^{في رسمها} ومثال النعت المصطوف
 على قول فيما تقدم مثال الاجنبى ^{هو} ان قال
 هذا البيت معاوية بن سفيان لما سلم من القتل
 حين اتفقوا له من الخوارج على قتله وقتل علي
 ابن ابي طالب وعمرو بن العاص بان يذهب كل واحد
 منهم لقتل واحد منهم فذهب كل واحد فجهت من يريد
 قتله ولما كان عليا بالبصرة ومعاوية بالشام وعمرو
 ابن العاص بمصر فذهب عبد الرحمن بن ملجم لعنه
 الله الى الكوفة فقتل عليا وهو المراد بقوله في البيت
 المزارى وذهب الاخراي معاوية بالشام فلم يتمكن
 منه فتوارى ^خ وذهب الاخراي مصر وفي هذا الوقت
 كان عمرو بن العاص مع دورا فاقاب خارجة عنه
 في الصدقة بانها من فصارة الخارجي فقتله طائفة
 من بني امية بن انصاص قال الشاعر
 وسبها اذ قوت سمر وخرجت قدت عليا بمن شات من البشر

والصني بوقت من القتل والحال انه قد بدل المرادي الذي
هو عبد الرحمن بن مالك سيفه من ابن ابي طالب شيخ
الاباطيع جمع ابطيح والمراد شيخ مكة لانه ابا طالب كان
من اعيان اهلها وانما شهد منه انه فصل شيخ الاباطيع
الذي هو نعت بين المضاف وهو اب الوافع نعتا له
والمضاف اليه وهو طالب والاصل ابي طالب شيخ الاباطيع
قال في التقرير وفي جعل شيخ الاباطيع نعتا للمضاف
وغيره وهو اب دون المضاف اليه وهو طالب يجوز
وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا واجيب
بان نعت الكنية يقع الجزء الاول في الاعراب منها دون
الثاني وهذه كنية فهو نعت للمضاف من جهة اللفظ
اللفظية وان كانت في المعنى نعتا للجنوع من الجزين
ولم يخلفت ازاله موطئة للقسم وقوله
مقسم لهم فاعل وهو ممل الشاهد لانه مضاف اليه
ويبقى مضاف وقد فصل بينه وبينه بقوله اسدق
الواقف نعتا ليعين ومثال هذا انما يطرق
على قول فيما تقدم مثال الاجنبي ايضا كالذي قبله
وفاق كتب انما قيل هذا جدير بصفته
كعبا على الاسلام وسببه ان يميزا لم وتاخر كعب
عنه فوصل رسول الله صلى الله عليه وسلم
كلامه تكلم به كعب فقال كل ما معناه من راي

كعبا

كعبا فليقتله تحت جبر على اخيه وخاف عليه فاريد
له بذلك فجا وامك يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يعلم وقال بانك سعاد القصين المشهورون
والمعنى وافق يا كعب اخيك بغيره الاسلمة
فهو قاصح ومنتهى لك من تعجيل الملك بكره الدنيا
والخلود في سقر ابي في الدار الاخرة وانما شهد منه
الفصل بكتب المنادي بين المضاف وهو ووافق
والمضاف اليه وهو جبر وسخر مستوع من العسوف
للعلمية وانما يشك كان برزخون في قوله اسد
كان وحرار بارفع خبرها واما عامه منادي وفريد
مضاف لبرزخون ورفقا فعل ما هو وفاقا مستقر
وبالجمام متعلق به والمعنى بان برزخون ريد يا ابا
عصام حاردين بالجمام انما صار دقيقا لا غلط فيه
بسبب الجمام والبرزخون انزكى من الخيل وهو
خلاف العرب في الصحاح وانما شهد من ذلك
افصا بالمنادي وهو اب عصام بين المضاف الذي
هو برزخون والمضاف اليه الذي هو زيد
انما انما ياء التثنية لفرده بالبرزخون كان من جملة
الاضافة المتقدمة لاختصاصه باحكام رايه ليعتد
في الامور المتقدمة اخرها ضيف الى اخره فقول
تقدم لا في السرد ما مضاف اليه وحمله اضعف

من الفعل ونائب الفاعل صلته وليا حار ومجرب
 واكر فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت واذا ظرف
 معنى معنى الشرط ولم عرف نفي وجزم وقلب ويك
 فعل مضارع مجزوم بالواو على انه جزمه يكون مقدور
 على القوة المحذوفة للحقة واسم مستتر ما يد على
 ما ضيف ومقبول خبرها وكرام الكاف حرف جر ورامي
 مجزوم بالواو على انه جزم كسر مقدور على اليا منع من
 ظهورها التثنية والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف
 وقد مفعول عليه مجزوم بكسر مقدور على الالف
 منع من ظهورها التثنية وهذه مثالان المنفي وهو
 يكن معطلا واو حرف عطف ويك مفعول على قوله
 لم يك مجزوم وعلى انه جزمه يكون مقدور على التثنية
 المحذوفة للحقة واسم مستتر ما يد على ما ضيف اليه
 وقائين حار ومجرب متعلق بمحذوف خبرها وهو
 مجزوم بالياء لانه مني ومن يدين مفعول عليه مجزوم
 بالياء اي لانه جمع تذكرا لم وقوله قد ي اسم اشار
 مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وجميع تركب له
 والها مضاف اليه واليا بارفع مبتدأ ثان ويعد
 ظرف مضاف لغير محذوف اي بهما وفتح مبتدأ
 ثالث والغير مضاف اليه واخذني بمقتضى التبع
 فعل مضارع مبني المفعول ونائب الفاعل في قوله

فيه

فيه عايد على الفتح والجملة في محل رفع خبر عن قول
 فتا وهو المستد الثالث والرابط نائب الفاعل
 المستتر وجملة الثالثة وخبر عن خبر عن المستد
 الثاني وهو اليا والرابط الضمير المضاف اليه
 وجملة الثاني وخبر عن خبر عن الاول الذي هو اسم
 الاشارة والرابط الضمير المحذوف المستد اليه
 الحرف وهو بعد وترغم فعل مضارع مبني
 للمفعول واليا نائب فاعل مرفوع بضم مقدور
 على الالف منع من ظهورها التثنية وفيه ما هو مجزوم
 متعلق بترغم والغير في فيه عايد على ما ذكر المتكلم
 ذكر الضمير هنا واسم فيهما سبق اشار الى جواز
 الوجهين والواو بارفع مفعول على اليا لكن بضم
 قهها ياء لاسيما في نائب فاعله وان حرف شرط جارم
 وفعل الشرط محذوف دل عليه ضم الاتي في مفسر
 له وما نائب فاعله وقيل ظرف وواو مضاف اليه
 وجملة ضم من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه
 العايد على ما مفسرة لا محل لها من الاعراب وقوله
 فاكروا في امر وغايله مستتر وجملة جواب الشرط
 وهو ان وبنها فعل مضارع مجزوم في جواب الامر
 وعلى انه جزمه السكون وقيل مجزوم بشرط مقدور
 وقا في قوله عايد على ما وهو ضم اليها مضاف

يكون اذا سهل عليك النطق به والفا بال نصب مفعول
 مقدم لتفعل سلم وسلم فقل امر وفا علم مستتر وفي
 المقصور جار ومجرور متعلق باقتلاب الداحلة
 عليه الواو الواو اتع متداوع عن تذييل جار ومجرور
 متعلق به ايضاً واقتلاب مبتدأ والها مضاف اليه
 وهو مفعول الاول ويا مفعول الثاني وحسن خبره
 مرفوع بغير مقدرة منع من ظهورها تكون الزمري
 والتقدير كسر اخر الذي اضيف ليار المتكلم
 وقت عدم كونه محله وذلك كرام وقد اي ووقت
 عدم كونه كايها كامين وزيد في هذه الاربعة
 جميعا فتح يار المتكلم بعد هذا المتبع وتدغم ايا التي
 قبلها فيها وكذا الواو وان كان ما قبل الواو مضموما
 فأكسره يسن عليه النطق به وسلم الالف فيما اخره
 الف من غير قلب لها وانقله ياء في المقصور ياحسن
 عند تذييل وحاصل معنى ذلك ان الله اشار
 لقاعدة قايمة كل ما اضيف ليار المتكلم كسر اخره
 الا في اربعة المقصور وهو ما اخر الف والمقصود
 وهو ما اخر ياء المثني والمجموع فلا يكسر اخره وتكون
 ياء المتكلم مفتوحة بعد الواو ما اخر ياء او واد
 تدغم في ياء المتكلم وان كان ما قبل هذا الاخر مضموما
 فانه يكسر ليسهل النطق به وان الالف اذا كانت في

اخر

اخر لم سلم من قلبها ياء وتبقى على حالها وان نقلت عن
 هذا ياء انقله ياء ياء في المقصور فأتى اللفاء مع بقوله
 اخر ياء اضيف الى واشار اليه اربعة السنتاة بقوله كرام
 اخر وهذه الاربعة تفتح ياء المتكلم بعد جميعها في احوالها
 الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر فنقول جاقا صرت
 ومررت بقاضي ورايت قاضي وجا عاصي ورايت
 عاصي ومررت بعد اي وجاء ابناء ورايت ابني
 ومررت بابني وجاء زيد ورايت زيدا ومررت
 بزيدا والاعراب بالنسبة للاول معرب بضمه او
 كسرة او فتحة مقدرة على ايا منع من ظهورها التعذر
 الاستشكال لتقدر النطق بكل وبالنسبة للثاني
 على الالف منع من ظهورها التثنية وبالنسبة للثالث
 الالف في حالة الرفع وللرابع الواو المقدرة حالته
 النقلة ياء المدغمه في المتكلم واما في حالة النصب
 والجر فالياء المقدرة المدغمه فيها كما اشار لذكر كله
 بقوله فذي جميعا اخر واما قوله وتدغم اليافيه ان ليس
 بالنسبة لجميع ما ذكر بل بالنسبة للمقصور يا حواله
 بالثلاثه والمثني والجمع في حالة النصب والجر فقط واما
 في حالة الرفع بالنسبة للجمع فتدغم الواو كذا بعد
 قلبها ياء وبالنسبة للمثني فتبقى الالف فيه منع غير
 قلبها كما تقدم في الامثلة ومثله المقصور يا حواله الثلاثة

ففعلهم وتدغم الياء اي يا المنقوص باحواله الثلاثة
 وباء المثني واجمع في حالة النصب واجر والواو بالنسبة
 لجمع انذكر اسم في حالة الرفع ويكون ما قبلها مكسورا
 بان تقلب صوته كسرة ليس بكل النطق به مع الياء
 ونوع وانما سلم اي بالنسبة للمقصود في جميع احواله
 الثلاثة وبالنسبة للمثني في حالة الرفع فقط ويقبل
 من هذيل قبلها ياء في خصوص المقصور فكلما
 او لا عام وبعد ذلك يجوز على ما ذكرنا من فاعل
 من ذكر كليم ان يخاف ليا التثنية يكون مكسورا والآخر
 ويا التثنية بعد تكون ساكنة الا في المنقوص والمقصود
 والمثني واجمع فتكون مفتوحة على احوال الاعراب
 الثلاثة في الواو والياء يكون ساكنان ويا المنقوص
 في احوال الاعراب الثلاثة وباء المثني واجمع في حالة
 النصب والجر والواو في حالة الرفع بالنسبة للجمع بعد
 قبلها ياء وكسرها قبلها تدغم في ياء التثنية وان لا
 المثني في حالة الرفع والياء المقصور في احوال الاعراب
 من غير قلب لها عند جمع العرب الا هذيل فتقلبها
 ياء في المقصور فقط واعلم ان قولهم كرام
 ان مثال للمثني وهذيل مفعلة لا للمثني وهو لم يك
 وان المقتل اعم مما مثل له لانه يمثل المقتل بالياء
 والالف والواو والمقتل الحاروي يجر الياء في المقتل

وهو

وهو لم يمثل الا الله والين فقط فاعلم ان الاول للمقتل
 بالياء والمراد به المنقوص وانما الثاني للمقتل بالالف
 والمراد به المقصور وكما في الاول منقوصا لنقص بعض
 حركات الاعراب منه وهو الهمزة والكسرة وحركت
 الفتحة المحذورة عليه والثاني مقصورا لنقص
 جميع حركات الاعراب فيه على الالف والمراد بالفتحة
 وسنح المعنى ومعنى احذري التثنية واجمع وقوله
 وتدغم الياء والواو وحذف الواو على الياء يقتضي ان
 الواو تدغم مع بقاياها مع انزالها تدغم الياء قبلها
 ياء ولفظه تساهل للعلم بذلك لان عامة العربيين
 يظنون الادغام في الحرفين المتقاربين من غير
 ان يخرجوا بقلب الاول منها قبل الادغام اي ادغامه
 في الثاني تسهيا منهم في ذلك وقوله من تقدم انه يجر الياء
 من هاتين يجران اذا سهرل النطق به ولا يجران ان يكون
 بكسرها على انه من هاتين اذا ضعف لان هذيل
 ليس مقصودا ومراد او قوله في المقصور عن هذيل
 ليس المراد ان هذيل توجب انقلابه بالياء بل يجوز
 وجوز الادغام ايضا وهذيل قبل ياء من مضروبه
 هذيل بين ياء ركبة بين اداس بن مضروبه هذيل
 هذيل في قوله في الرفع من الارض ويجوز ان يكون
 هذيل في الرفع وهو الخطر بكسر الهمزة

هذا اخذ من قول الله اخرا ما صيف لليا كسر
 ان لم يك مقصورا ولا مقصورا بين ذلك ان
 ان حذرين من المراد ان الله بقوله معك بقرينة التمثيل
 الذي مثل به من رام وقد والاف المعقل اعم من ذلك
 لانه يشمل المعقل الجاري مجري الصبيح الذي بين الله
 حكمه فيما سياتي وهو ظني ودلوا ايضا وقوله ولا شيء
 ولا مجموع معطوف على ما قبله فهذه الاربعة هي
 الستة في كلام الله فيكون الاخر منها كسرا
 لا كسورا وراى التكلم بعده مفتوحة لاساكنة في
 جميع احوال اعلم ان الاشياء لا تقدم بخلاف الاخر
 وايضا في غيرها فانه يكون بكسورا وايضا ساكنة
 كما تقدم جميع ذلك كالغزو في هذا مثال لغير المعقل
 وما عطف عليه من المثنى والجمع وقوله الصبيح بين
 لانا في اي قول التكسير لان المراد ما اخرها جميع اي
 سالم من العلة فيكون حرفا من دوف العلة وذلك
 نحو جاري وحالي ومفودي واما ما اخرها حرف علة
 كما ساري وعذاري فهو من قسم المقصور فيكون
 داخل فيه وجمع السلامة للموت فوسلما في
 نحو عله في هذا مثال للمفرد وقوله بعد وعلم في
 مثال جمع التكسير المذكور وقوله وفتيا في مثال جمع التكسير
 للموت وكل منها صحيح الاخر وقوله ودلوا وظني مثال

المعقل

للمعقل الجاري مجري الصبيح لان حرف العلة فيه اصلي
 وتظهر فيه حركات الاواب قول وان كان معك الخ
 الاولي ان يقول مقصورا او مقصورا كما علمت فيما تقدم
 ان المعقل اعم من ذلك وهذه مقابل قول الله ان لم يك
 معك وقوله ادعيت ياوه في ياء المتكلم ونعت الزائفة
 لقول الله فذني جميعا اليها بعد فتحها اخذ في قول فتقول
 قاضي ان ولكن الحركات الثلاثة تكون مقدرة فيه
 للمعقل لانه شق لا لعدم امكان تحريك اخره
 وظهورها عليه فظهورها عليه متعذر لوجوب
 كونه له دعاءم قوله وكذلك تفعل بالمشي الزاي بان
 تدغم ياوه في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم قوله فتقول
 رايت عله في لزوم فتح على قوله وكذلك تفعل الزو عله في
 وزيد في الزمصور بان بالياء المدغمة في ياء المتكلم
 ومجوزان بها قوله فحذفت النون واللام لكضافة
 في هذا التسمي لان الحذف لكضافة النون وحدها
 واللام حذفت للتخفيف لايها وقوله ثم ادعيت
 اليها في الياء اي ادعيت ياء الاسم في ياء المتكلم وهذا
 فيه اشارة لقول الله وقد غم اليها فيه الزو قوله واما
 جمع الذكر في حالة الرفع الزمصة معطوف على قوله
 فيما تقدم وجمع الذكر ان الله في حالة الجر والنصب
 وقوله فتقول فيه ايضا جازي في اي لا قلت فيه

في حالة الخوف والاضطراب كمن بعد قلب واوه باو او غامها
 في الكلام كما تقدمت الاشارة لذكر في قول الله
 والواو اي وتدغم الواو ان تكن بعد ما ذكرنا تقدم
 ان كلام الله فيه شيء حيث اطلق ولم يقيد
 الواو بما ذكر ثم قلت في الكسرة لتصح اليا
 ان هنا سبعة اليا وسبعة الضمة بذكر الخوف كما يدل
 لذكر قول الله وان ما قبل واو هم فاكسرين وتقدم
 توصي واما المشي من هذه الاشارة لقول الله
 والغافل من عند جميع العرب اي حتى هديل
 واما القصور ان عطف على قول واما المشي
 الخوف فانه مشهور في لغة العرب اي جميعهم حتى
 هديل لانهم وان قالوا بقلب الفه يا وتقدم في
 ياء المتكلم ويقولون عني وفني الا انهم يجوزون
 ما ذكرنا ايضا ولا يمنعوه كما تقدمت الشبهة عليه فاجمعوا
 مع العرب في الاول المشهور وانما وعدهم بها
 وكرر فنقول عصاي ان تغريم على ما قبله وتقدم
 وهديل لا تقلب ان هذه الاشارة لما اقروا به من
 العرب وقول فنقول عصي ان تغريم على ما قبله
 فتي سقوا السويق ان قايلا وذكر ذو القعدة
 برقي به اولاده الذين ما قد اجمعا في طاعونهم كما
 حنة وهو من قصيد في سبيل من هكنا

ولقد



ولقد حرصت بان اوافي عظمي
 فاذا النية اقبلت لا تدفع
 واما النية انسبت اظفارها
 القيث كل تيممة لا تنفع
 وتعلمي السامتين اربهم
 آني لريب الدخول لا تنفع
 والشاهد منه في هوي حيث قلبت الفه ياء
 وادغمت في ياء المتكلم لان اصله هو اي ومعناه
 ان هو اه كما في ابقا لهم له وعدم موتهم فسقوا
 هو اه وخالفوه وانفقوا هو اي تتبع بعضهم
 بعضا واخترتهم النية اي اخذتهم واحدا بعد
 واحد وكل جنب مصدر اي كل انسان يموت
 لا ياتي غيره جل وعلا فالما صل ان اراد به
 جمع ما تفرق فيما تقدمت للسهولة على المبتدي
 وهذا معنى قوله اي الله عز وجل الاشارة
 راجع لما تقدم في اول الحاصل الاصل الا ان تقدم
 في اول الكلام وان كان توهم ذلك بعيدا في الكلام
 كما ثبت في حقه في جميع هذه الاربعة ما حوالها
 في لغة وهي الرفع والاضرب والجر الى ان الواو
 في جمع المذكر السالم اي في حالة الرفع بعد قلبها ياء
 كما تقدم وقول راديا في النقص هو معطوف على

قول الواو والياء في التقوي ما جاء في
 الشك في الامراب وقد جمع المذكرا وال
 اي في حالة السحب والجرو قوله والثاني اي
 في حالة التبر والنصب ايضا فتلخص منه ذلك
 ان اليا اسم كالم تقى في اجمع مطلقا باحوالها
 الشك في وانا التفصيل فيما قبل ياء المتكلم
 وهو الحرف الاخير من الكلمة فاما كان واو بالنسبة
 جمع المذكرا المتحالفة الرفع قلب ياء وادغم في ياء
 المتكلم وكسر الحرف الذي قبلها وانا لان ياء اذ عمو
 في ياء المتكلم وهذا بالنسبة المقصود في احواله
 الثلاثة والثاني والجمع في حالتها الجرو والنصب
 واما بالنسبة لحالة الرفع في الجموع فتقدم الياء
 واو قلب ياء وتندغم واما بالنسبة لحالته في
 الثاني فلا قلب ولا ادغام كالف المقصور باحواله
 الثلاثة فتبقى الفاعل حالها كما يشير ذلك قول الله
 والفاسم الزاوي سلم الف المقصور باحواله
 الثلاثة وكذا الثاني حالة الرفع من القلب والياء
 باقية على حالها وتقدم جميع ذكر وتوسيعه في
 وان ما قبل واو اذ قال الشاطبي سواب ما
 ياء وياء بان القاعد في التصريف اذا
 عرض في الكلمة اعلا لان حاز الله باو له او باو

الراي في التمهيد

هنا

هذا من البدن والما مل فان لم يفتح
 محذور فله اذا التزم وقوله فتقول على ما
 ان تفرغ التفت والشك في التفت هو
 اصل الاسكان تخفيفا وتبيل الاسكان هو
 الاسد وجمع بينه باب الاسكان اصل اول
 هو اصل كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو اصل
 ما سوي حرف واحد قال بعضهم ومن ذلك الاضافة
 في عواب واخ فيها الوجهان واحاز البدن
 اكلهم وادغام في اليا مع الفتح عوابي واحما
 بالشد يد فان ابا واحاروا الى اصله انصارت
 ابو واخوتم اضيف الى اليا فقلب الواو ياء وادغم
 في ياء المتكلم وذكر المحسن ايضا حاشية وهو اصل
 لا يضاف الى اليا المتكلم نحو تابط سدا الاستلزام
 كسرهما قبلها يتغير لفظ الجملة المحكية ذكر ذلك
 انفا رضى وانه اعلم ثم الجزء الاول من هذه
 التمهيد المباركة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
 يدين ميسرها ولحازتها الفقير الى مولاه القوي
 سيد الكريم احمد المملوي غفر الله له والوالديه
 ومن يحمي ويعد اليه اجمعين وسلام على
 المرسلين واحمد لله رب العالمين ويليه
 الجزء الثاني من اول باب اعمال المصدق

الى افر الكتاب اللهم كتف سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم اتمه علي خير يارب العالمين وصلي
الله علي سيدنا محمد
وعلي آله وصحبه
وسلم تسليم
كثير الي
يوم
الذي

أما
١٧ ج ١

لاقي

